













كتاب الشعب

# تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خيركم من علم القرآن وعلمه

حديث شريف

١١

دار الشعب

١٤٠٢ هـ / ٢٠٢١ م



إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

مراداً بقى الآخر وهو الانتقال من الطهر الى الحيض مراداً؛ فعلى هذا عنتها ثلاثة استقالات،  
أولها الطهر؛ وعلى هذا يمكن استيفاء ثلاثة أقراء كاملة اذا كان الطلاق في حالة الطهر؛ ولا يكون  
ذلك حملاً على المجاز بوجه ما . قال البيهقي الطبري : وهذا نظر دقيق في غاية الاتجاه لمذهب  
الشافعي ، ويمكن أن يذكر في ذلك سر لا يبعد فهمه من دقائق حكم الشريعة ، وهو أن  
الانتقال من الطهر الى الحيض إنما جعل قرأاً لدلالته على براءة الزجر؛ فإن الحامل لا تحيض  
في الغالب فبحيضها علم براءة رحمها . والانتقال من حيض الى طهر بخلافه ؛ فإن الحائض  
يجوز أن تحبل في أعقاب حيضها ، وإذا تداوى أمداً للحامل وقوى الولد انقطع دمها ؛ ولذلك  
تمتدح العرب بحمل نسائها في حالة الطهر ، وقد مدحت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بقول الشاعر (١) :

وَمُبَرِّاً مِنْ كُلِّ غَبْرٍ حَيْضَتِي ۖ وَقَسَادٍ مُرْصِعَةٍ وَدَاءٍ مُغِيلٍ

يعنى أنت أمه لم تحبل به في بقية حيضها . فهذا ما للعلماء وأهل اللسان في تأويل القرء .  
وقالوا : قرأت المرأة قرأاً إذا حاضت أو طهرت . وقرأت أيضاً إذا حملت . وانفقوا على  
أن القرء الوقت ، فإذا قلت : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أوقات ، صارت الآية  
مفسرة في العدد محتملة في المعداد ، فوجب طلب البيان للمعداد من غيرها ؛ فدللنا قول الله  
تعالى : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » ولا خلاف أنه يؤمر بالطلاق وقت الطهر فيجب أن يكون  
هو المعتبر في العدة ؛ فانه قال : « فطلقوهن » يعنى وقتاً تعتد به ، ثم قال تعالى : « وَأَحْضُوا  
أَلْعِدَّةَ » . يريد ما تعتد به المطلقة وهو الطهر الذي تطلق فيه ؛ وقال صلى الله عليه وسلم  
لعمر : "مره فلأرجعها ثم يُمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فلك العدة التي أمر الله أن  
تطلق لها النساء" . أخرجه مسلم وغيره . وهو نص في أن زمن الطهر هو الذي يُسمى عدة ،  
وهو الذي تطلق فيه النساء . ولا خلاف أن من طلق في حال الحيض لم تعتد بذلك الحيض  
ومن طلق في حال الطهر فإنها تعتد عند الجمهور بذلك الطهر ؛ فكان ذلك أولى . قال أبو بكر

(١) هو أبو بكر الهذلي (عن إسمان) .



فمن عبد الرحمن ما أدركنا أحدا من فقهاءنا إلا يقول بقول عائشة في أن الأقراء هي الأطهار .  
**قَالَ طَلْقَ الرَّجُلُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَأْ فِيهِ اعْتَدَتْ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ وَلَوْ سَاعَةً وَلَوْ لَحْظَةً ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ طَهْرًا ثَانِيًا بَعْدَ حِيضَةٍ ، ثُمَّ ثَالِثًا بَعْدَ حِيضَةٍ ثَالِثَةٍ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحِيضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ وَخَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ .** فإن طلق مُطَلَّقٌ فِي طَهْرٍ قَدْ مَسَّ فِيهِ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ وَقَدْ أَسَاءَ ،  
**وَأَعْتَدَتْ بِمَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الطَّهْرِ .** وقال الزهريّ في امرأة طُلِّقَتْ فِي بَعْضِ طَهْرِهَا : إِنِّهَا تَحْتَضُّ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ سِوَى بَقِيَّةِ ذَلِكَ الطَّهْرِ . قال أبو عمر : لا أعلم أحدا ممن قال : الأقراء **الأطهارُ** يقول هكذا غير ابن شهاب الزهريّ ؛ فإنه قال : تُلَبِّي الطَّهْرَ الَّذِي طُلِّقَتْ فِيهِ ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : « ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » .

قلت : فعلى قوله لا تحمل المطلقة حتى تدخل في الحيضة الرابعة ؛ وقول ابن القاسم ومالك وجهور أصحابه والشافعيّ وعلماء المدينة : إن المطلقة إذا رأت أول نقطة من الحيضة الثالثة خرجت من العصمة ، وهو مذهب زيد بن ثابت وعائشة وابن عمر ، وبه قال أحمد وأبو حنبل ، وأليه ذهب داود بن عليّ وأصحابه . والحجة على الزهريّ أن النبيّ صلى الله عليه وسلم أُذِنَ فِي طَلْقِ الطَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ، وَلَمْ يَقُلْ أَوَّلَ الطَّهْرِ وَلَا آخِرَهُ . وقال أشهب : لا تنقطع العصمة والميراث حتى يُحَقِّقَ أَنَّهُ دَمٌ حَيْضٌ ؛ لِثَلَا تَكُونَ دَفْعَةً دَمٍ مِنْ غَيْرِ الْحَيْضِ .  
**اِحْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ حِينَ شَكَتَ إِلَيْهِ الدَّمُ : " إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَإِنْ ظَنَرْتِي إِذَا أَتَى قُرُوكَ فَلَا تَصَلِّيْ إِذَا مَرَّ الْقِرَاءُ فَتَطَهَّرِي ثُمَّ صَلِّيْ مِنَ الْقِرَاءِ إِلَى الْقِرَاءِ " .**  
**وَقَالَ تَعَالَى : « وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ آرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » .** فجعل المايوس منه المحيض ؛ فدل على أنه هو العِدَّةُ ، وجعل العيوض منه هو الأشهر إذا كان معدوما .  
**وَقَالَ عَمْرِو بْنُ حَمْزَةَ الصَّحَابَةِ : عِدَّةُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ ، نِصْفُ عِدَّةِ الْحَرَّةِ ، وَلَوْ قَدَرْتُ عَلَى أَنْ أَجْعَلَهَا حِيضَةً وَنِصْفًا لَفَعَلْتُ ؛ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ .** فدل على أنه إجماع منهم ؛ وهو قول عشرة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة ، وحسبك ما قالوا ! وقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » يدل على ذلك ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَرَبَّصْنَ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ ، يَرِيدُ كَوَامِلَ ،

وهذا لا يمكن أن يكون إلا على قولنا بأن الأقراء الحيض ؛ لأن من يقول ؛ بأنه الطهر يجوز أن تعتد بطهرين وبعض آخر ؛ لأنه إذا طلق حال الطهر اعتدت عنده ببقية ذلك الطهر قراء . وعندنا تستأنف من أول الحيض حتى يصدق الاسم ؛ فإذا طلق الرجل المرأة في طهر لم يطأ فيه استقبلت حيضة ثم حيضة ثم حيضة ؛ فإذا اغتسلت من الثالثة خرجت من العدة .

قلت : هذا يرده قوله تعالى : « تَحَرَّاهُ عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » فأثبت الماء في « ثمانية أيام » ، لأن اليوم مذكور وكذلك القراء ؛ فدل على أنه المراد . ووافقنا أبو حنيفة على أنها إذا طالقت حائضا أنها لا تعتد بالحيضة التي طلقت فيها ولا بالطهر الذي بعدها ، وإنما تعتد بالحيض الذي بعد الطهر . وعندنا تعتد بالطهر ، على ما بيناه . وقد استجاز أهل اللغة أن يعبروا عن البعض باسم الجميع ؛ كما قال تعالى : « الْحُجَّ أَشْهُرٌ مُعْلُومَاتٌ » والمراد به شهران وبعض الثالث ؛ فكذلك قوله : « ثلاثة قروء » . والله أعلم . وقال بعض من يقول بالحيض : إذا طهرت من الثالثة انقضت العدة بعد الغسل وبطات الرجعة ؛ قاله سعيد بن جبير وطاوس وابن شبرمة والأوزاعي . وقال شريك : إذا فزطت المرأة في الغسل عشرين سنة فزوجها عليها الرجعة مالم تغتسل . وروى عن إسحاق بن راهويه أنه قال : إذا طعت المرأة في الحيضة الثالثة بانت واقطعت رجعة الزوج ، إلا أنها لا يحل لها أن تترجع حتى تغتسل من حيضتها . وروى نحوه عن ابن عباس ؛ وهو قول ضعيف ؛ بدليل قول الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ » على ما يأتي . وأما ما ذكره الشافعي من أن نفس الانتقال من الطهر إلى الحيضة يسمى قراء ففائدته تقصير العدة على المرأة ، وذلك أنه إذا طلق المرأة في اخر ساعة من طهرها فدخلت في الحيضة عدته قراء ، وبفس الانتقال من الطهر الثالث انقطعت العصمة وحلت . والله أعلم .

الخامسة — والجمهور من العلماء على أن عدة الأمة التي تحيض من طلاق زوجها حيضتان . وروى عن ابن سيرين أنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن

تكون مضت في ذلك سنة؛ فان السنة أحق أن تتبع . وقال الأصم عبد الرحمن بن كيسان  
 وعاود بن مل - وجماعة أهل الظاهر : إن الآيات في عدة الطلاق والوفاة بالأشهر والأقراء عامة  
 في حق الأمة والحرة ؛ فعدة الحرة والأمة سواء . واحتج الجمهور بقوله عليه السلام :  
 " طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان " . رواه ابن جريج عن عطاء عن مظاهر بن أسلم عن  
 أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " طلاق الأمة  
 تطليقتان وقرؤها حيضتان " فأضاف إليها الطلاق والعدة جميعا ؛ إلا أن مظاهر بن أسلم انفرد  
 بهذا الحديث . وهو ضعيف . وروى عن ابن عمر : أيهما رقى نقص طلاقه ؛ وقالت به فرقة  
 من النساء .

قوله تعالى : ( وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ ) فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ( وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ ) أى من  
 الحيض ؛ قاله عكرمة والزهرى والنخعي . وقيل : الحمل ؛ قاله عمر وآبن عباس . وقال  
 مجاهد : الحيض والحمل معا ؛ وهذا على أن الحامل تحيض . والمعنى المقصود من الآية  
 أنه لما دار أمر العدة على الحيض والأطهار ولا اطلاع عليهما إلا من جهة النساء جعل  
 القول قولها إذا ادعت انقضاء العدة أو عدمها ، وجعلتهن مؤتمنات على ذلك ؛ وهو مقتضى  
 قوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ » . وقال سليمان بن يسار :  
 ولم تؤمر أن تفتح النساء فننظر إلى فروجهن ، ولكن وكل ذلك إليهن إذ كن مؤتمنات .  
 ومعنى التهي عن الكتمان التهي عن الإضرار بالزوج وإذهاب حقه ؛ فإذا قالت المطلقة :  
 حضت ؛ وهى لم تحض ، ذهب بحقه من الارتجاع . وإذا قالت : لم أحض ؛ وهى قد  
 حاضت ؛ ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فأضرت به ، أو قصدت بكذبها في حق الحيض ألا ترتجع  
 حتى تنقضي العدة ويقطع الشرع حقه . وكذلك الحامل تكتم الحمل ؛ لتقطع حقه من  
 الارتجاع . قال قتادة : كانت عاداتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليحفظ الولد بالزوج  
 الجديد ، ففى ذلك نزلت الآية . وحكى أن رجلا من أشجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : يا رسول الله ، انى طلقت امرأتى وهى حبلى ، ولست آمن أن تترج فيصير ولدى لغيرى ؛ فأنزل الله الآية ، ورُدَّت امرأة الأنجبى عليه .

الثانية — قال ابن المنذر : وقال كلٌّ من حفظت عنه من أهل العلم : إذا قالت المرأة فى عشرة أيام : قد حضت ثلاثَ حيضٍ وانقضت عدتى إنما لا تصدق ولا يقبل ذلك منها ؛ إلا أن تقول : قد أسقطت سقطاً قد استبان حَافَهُ . واختلفوا فى المدة التى تصدق فيها المرأة ؛ فقال مالك : إذا قالت انقضت عدتى فى أمد تنقضى فى مثله العدة قبل قولها ؛ فإن أخبرت بأقضاء العدة فى مدة تقع نادراً فقولان . قال فى المدونة : إذا قالت حضت ثلاث حيض فى شهر صدقت إذا صدقها النساء ، وبه قال شريح ، وقال له على بن أبى طالب : قالون ! أى أصبت وأحسن . وقال فى كتاب محمد : لا تصدق إلا فى شهر ونصف . ونحوه قول أبى نور ؛ قال أبو نور : أقل ما يكون ذلك فى سبعة وأربعين يوماً ، وذلك أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً ، وأقل الحيض يوم . وقال النعمان : لا تصدق فى أقل من ستين يوماً ؛ وقال به الشافعى .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ هذا وعِدٌّ عظيم شديد لتأكيد تحريم الكتمان ، وإيجاب لأداء الأمانة فى الإخبار عن الرِّحِم بحقيقة ما فيه . أى فسيل المؤمنات ألا يكتمن الحق ؛ وليس قوله : « إِنْ كُنْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ » على أنه أبيع لمن لا يؤمن أن يكتم ؛ لأن ذلك لا يحل لمن لا يؤمن ، وإنما هو كقوله : إِنْ كُنْتَ أُنْصِي فلا تظلمنى ؛ أى فينبغى أن يحجزك الإيمان عنه ؛ لأن هذا ليس من فعل أهل الإيمان .

قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ ﴾ البعولة جمع البعل ، وهو الزوج ؛ مَبْعُولَةٌ بَعْلًا لعزوه على الزوجة بما قد ملكه من زوجيتها ؛ ومنه قوله تعالى : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا » أى رَبًّا ؛ لعزوه فى الربوبية ؛ يقال : بعل وبعولة ؛ كما يقال فى جمع الذكور : ذَكَرٌ وَذُكُورَةٌ ، وفى جمع الفحل : فحل وفحولة ؛ وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، ويعتبر فيها

الجماع ؛ فلا يقال في لعب : لعبه . وقيل : هي هاء تأنيث دخلت على فِعُول . والبُعُولَةُ  
أيضا مصدر البعل . وبَعَلَ الرجل يَبْعَلُ ( مثل منع يمنع ) بُعُولَةً ، أى صار بعلا . والمباعدة  
والمبالات ؛ الجماع ؛ ومنه قوله عليه السلام لأَيام التشريق : ” إنما أيام أكل وشرب وبُعَال ”  
وقد تقدم . فالرجل يعل المرأة ، والمرأة بعلة . وباعل مبالغة إذا باشرها . وفلان بعلٌ هذا  
أى مالكه وربّه . وله محامل كثيرة تأتي إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ( أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ) أى بمراجعتهن ، فالمراجعة على ضربين :  
مراجعة في العدة على حديث ابن عمر . ومراجعة بعد العدة على حديث معقل ؛ وإذا كان  
هذا فيكون في الآية دليل على تخصيص ما شمله العموم في المُسَمَّيات ؛ لأن قوله تعالى :  
فَوَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ عام في المطلقات ثلاثا ؛ وفيما دونها لا خلاف فيه .  
سمي قوله : « وبعلتهنَّ أَحَقُّ » حكْمٌ خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث . وأجمع العلماء  
على أن الحُرَّ إذا طلق زوجته الحرة وكانت مدخولا بها تطليقةً أو تطليقتين أنه أحق برجعتها ما لم  
ينقض عتقها وإن كرهت المرأة . فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهي أحق بنفسها  
وتصير أجنبية منه ؛ لا تحل له إلا بخطة ونكاح مستأنف بولي وإشهاد ، ليس على سنة  
المراجعة . وهذا إجماع من العلماء . قال المهلب : وكل من راجع في العدة فإنه لا يلزمه شيء .  
من أحكام النكاح غير الإشهاد على المراجعة فقط . وهذا إجماع من العلماء ؛ لقوله تعالى :  
« فَإِذَا بَلَغْنَ آجَلَهُنَّ فَامْسُكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ »  
فذكر الإشهاد في الرجعة ولم يذكره في النكاح ولا في الطلاق . قال ابن المنذر : وفيما ذكرناه  
من كتاب الله مع إجماع أهل العلم كفاية عن ذكر ما روى عن الأوائل في هذا الباب ؛  
والله تعالى أعلم .

الثالثة - واختلفوا فيما يكون به الرجل مراجعا في العدة ؛ فقال مالك : إذا وطئها  
في العدة وهو يريد الرجعة وجهل أن يشهد فهي رجعة . ويغني للراة أن تمتنع الوطء حتى يشهد ؛  
به قال إسحاق ؛ لقوله عليه السلام : ” إنما الأعمال بالنيات وإتيا لكل أمرئ ما نوى ” .

فإن وطئ في العدة لا ينوي الرجعة فقال مالك : يرجع في العدة ولا يطأ حتى يستبرأ من مائه الفاسد . قال ابن القاسم : فإن انقضت عدتها لم ينكحها هو ولا غيره في بقية مدة الاستبراء ، فإن فعل فسبح نكاحه ، ولا يتأبد تحريمها عليه لأن الماء مائه . وقالت طائفة : إذا جامعها فقد راجعها ؛ هكذا قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سيرين والزهرى وعطاء وطاوس والثوري . قال : ويُشهد ؛ وبه قال أصحاب الرأي والأوزاعي وابن أبي ليلى ، حكاه ابن المنذر . وقال أبو عمر : وقد قيل : وطئها مراجعة على كل حال ، نواها أو لم ينوها ؛ ويروى ذلك عن طائفة من أصحاب مالك ، وإليه ذهب الليث . ولم يختلفوا فيمن باع جاريته بالخيار أن له وطأها في مدة الخيار ، وأنه قد ارتجعها بذلك إلى ملكه ، واختار نقض البيع بفعله ذلك . ولإطلاق الرجعية حكم من هذا . والله أعلم .

الرابعة — من قبل أو باشر ينوي بذلك الرجعة كانت رجعة ، وإن لم ينو بالقبلة والمباشرة الرجعة كان آثماً ، وليس بمراجع . والسنة أن يُشهد قبل أن يطأ أو قبل أن يقبل أو يباشر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وطئها أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة فهي رجعة ؛ وهو قول الثوري ، وينبغي أن يُشهد . وفي قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور لا يكون رجعة ، قاله ابن المنذر . وفي «المنتقى» قال : ولا خلاف في صحة الارتجاع بالقول ؛ فأما بالفعل نحو الجماع والقبلة فقال القاضي أبو محمد : يصح به وبسائر الاستمتاع للذة . قال ابن المأز : ومثل الجسة للذة ، أو أن ينظر إلى فرجها أو ما قارب ذلك من محاسنها إذا أراد بذلك الرجعة ؛ خلافاً للشافعي في قوله : لا تصح الرجعة إلا بالقول ؛ وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور وجابر بن زيد وأبي قلابه .

الخامسة — قال الشافعي : إن جامعها ينوي الرجعة أو لا ينوي فليس برجعة ، ولها عليه مهر مثلها . وقال مالك : لا شيء لها ؛ لأنه لو ارتجعها لم يكن عليه مهر ، فلا يكون الوطء دون الرجعة الأولى بالمهر من الرجعة . وقال أبو عمر : ولا أعلم أحداً أوجب عليه مهر المثل غير الشافعي ، وليس قوله بالقوى ؛ لأنها في حكم الزوجات وترته وريثها ، فكيف يجب

**مهر للثلث في وطءها** أمحكها في أكثر أحكامها حكم الزوجة ! إلا أن الشبهة في قول الشافعي **قوله** : لأنها عليه عزمة إلا برجعة لها . وقد أجمعوا على أن الملوطة بشبهة يجب لها المهر ، وحسبك هذا !

**السادسة** - واختلفوا هل يسافر بها قبل أن يرتجعا ، فقال مالك والشافعي : لا يسافر بها حتى يراجعا . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه إلا زفر فإنه روى عنه الحسن ابن زياد أن له أن يسافر بها قبل الرجعة ، وروى عنه عمرو بن خالد : لا يسافر بها حتى يراجع .

**السابعة** - واختلفوا هل له أن يدخل عليها ويرى شيئاً من عاسنها ، وهل تترن له وتشرّف ؟ فقال مالك - لا يخلو معها ، ولا يدخل عليها إلا بإذن ، ولا ينظر إليها إلا وعليها ثيابها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها ، ولا بيت معها في بيت وينقل عنها . وقال ابن القاسم : رجع مالك عن ذلك فقال : لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ، ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أنها تترن له وتطيب وتلبس الخلي وتشرّف . وعن سعيد بن المسيّب قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة فإنه يستأذن عليها ، وتلبس ما شئت من الثياب والخلي ، فإن لم يكن لها إلا بيت واحد فليجعل بينهما ستراً ، ويسلم إذا دخل ، ونحوه عن قتادة ، ويشعرها إذا دخل بالنجم والتمنجح . وقال الشافعي : المطلقة طلاقاً تملك رجعتها محزمة على مطلقها تحريم المبتوتة حتى يراجع ، ولا يراجع إلا بالكلام ، على ما تقدم .

**الثامنة** - اجمع العلماء على أن المطاق إذا قال بعد انقضاء العدة : إني كنت راجعتك في العدة وأكرت أن القول قولها مع يمينها ، ولا سبيل له إليها ، غير أن النعمان كان لا يرى جيناً في النكاح ولا في الرجعة ، وخالفه أصحابه فقالوا كقول سائر أهل العلم . وكذلك إذا كانت الزوجة أمة واختلف المولى والجارية ، والزواج يدعى الرجعة في العدة بعد انقضاء العدة

وَأَنْكَرْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ وَإِنْ كَذَبَهَا مَوْلَاهَا ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَالتَّيْمَانِ .  
وقال يعقوب ومجد : القول قول المولى وهو أحقُّ بها .

التاسعة — لفظ الرِّدِّ يَقْتَضِي زوال العصمة ؛ إِلَّا أَنْ عَلِمْنَا قَالُوا : إِنْ الرِّجْعَةُ مُحْزَمَةٌ  
الوطء ؛ فَيَكُونُ الرِّدُّ عَائِدًا إِلَى الْحُلِّ . وقال اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهَا —  
فِي أَنَّ الرِّجْعَةَ مُحْزَمَةٌ الْوَطْءُ ، وَأَنَّ الطَّلَاقَ فَائِدَتُهُ تَقْيِصُ الْعِدَّةِ الَّذِي جُعِلَ لَهُ خَاصَّةً ، وَأَنَّ  
أَحْكَامَ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيَةٌ لَمْ يَخْلُ مِنْهَا شَيْءٌ — قَالُوا : وَأَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً فَالْمَرَأَةُ  
مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ سَائِرَةً فِي سَبِيلِ الزَّوَالِ بِاتِّقَاءِ الْعِدَّةِ ؛ فَالرِّجْعَةُ رَدٌّ عَنْ هَذِهِ السَّبِيلِ الَّتِي  
أَخَذَتِ الْمَرَأَةُ فِي سُلُوكِهَا ، وَهَذَا رَدٌّ بِجَازِيَةٍ ، وَالرَّدُّ الَّذِي حُكِنَا بِهِ رَدُّ حَقِيقَةٍ ؛ فَإِنْ هُنَاكَ  
زَوَالٌ مُسْتَجِزٌ وَهُوَ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ ؛ فَوْقَ الرَّدِّ عَنْهُ حَقِيقَةٌ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

العاشرة — لفظ « أَحَقُّ » يُطْلَقُ عِنْدَ تَعَارُضِ حَقَّيْنِ ، وَيُرْجَحُ أَحَدُهُمَا ؛ فَالْمَعْنَى حَقُّ الزَّوْجِ  
فِي مَدَّةِ التَّرْبِصِ أَحَقُّ مِنْ حَقِّهَا بِنَفْسِهَا ؛ فَإِنَّمَا تَمْلِكُ نَفْسُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا  
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْأَيُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » . وَقَدْ تَقَدَّمَ .

الحادية عشرة — الرَّجُلُ مُنْدَوَّبٌ إِلَى الْمَرَاةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قَصِدَ الْإِصْلَاحُ بِالْإِصْلَاحِ  
حَالَهُ مَعَهَا ، وَإِزَالَةُ الْوَحْشَةِ بَيْنَهُمَا ؛ فَأَمَّا إِذَا قَصِدَ الْإِضْرَارَ وَتَطَوِيلَ الْعِدَّةِ وَالْقَطْعَ بِهَا عَنْ  
الْخِلَاصِ مِنْ رِبَّةِ النِّكَاحِ فَحُزْمٌ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا تُنْكِحُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا » ثُمَّ مِنْ فِعْلِ  
ذَلِكَ فَالرِّجْعَةُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ وَظَلَمَ نَفْسَهُ ؛ وَلَوْ عَلِمْنَا نَحْنُ ذَلِكَ الْمَقْصِدَ طَلْقًا عَلَيْهِ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ ﴾ أَيُّ لِهُنَّ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الرِّجَالِ مِثْلُ مَا لِلرِّجَالِ  
عَلَيْهِمْ ؛ وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنِّي لَأُتَرِّينَ لَأَمْرَاتِي كَمَا تُتَرِّينَ لِي ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ اسْتَنْظَفَ<sup>(١)</sup>  
كُلُّ حَقٍّ الَّذِي لِي عَلَيْهَا فَتَسْتَوْجِبَ حَقَّهَا الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَلَهُنَّ مِثْلُ  
الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » أَيُّ زِينَةٍ مِنْ غَيْرِ مَائِمٍ . وَعَنْهُ أَيْضًا : أَيُّ لِهُنَّ مِنْ حَسَنِ الصَّحْبَةِ

(١) اسْتَنْظَفْتُ الشَّيْءَ : إِذَا أَخَذْتَهُ كُلَّهُ .



والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذى عليهن من الطاعة فيما أوجه عليهن لأزواجهن .  
وقيل : إن لم يلق على أزواجهن ترك مضارتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن ؛ قال الطبرى :  
وقال ابن زيد : تتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله عز وجل فيكم ؛ والمعنى متقارب .  
والآية تعم جميع ذلك من حقوق الزوجية .

الثانية - قول ابن عباس : « إني لأتزين لأمرأتى » قال العلماء : أما زينة الرجال  
فعلى تفاوت أحوالهم ؛ فإنهم يعملون ذلك على اللبى والوفاق<sup>(١)</sup> ؛ فربما كانت زينة تليق فى وقت  
ولا تليق فى وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخ ولا تليق بالشباب ؛ الا ترى  
أن الشيخ والكهل اذا حَفَّ شاربه ليق به ذلك وزانه ، والشاب اذا فعل ذلك سُجِّح ومقت  
لأن الغلبة لم تَغِرْ بعدُ ، فاذا حَفَّ شاربه فى أول ما نخرج وجهه سُجِّح ، وإذا وَقَرَّتْ لحيشته  
وحَفَّ شاربه زانه ذلك . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أمرنى ربى  
أن أُعَفِّىَ لحيتى وأُغَفِّىَ شاربى » . وكذلك فى شأن الكسوة ؛ ففى هذا كله ابتغاء الحقوق ؛ فإنما  
يعمل اللائق والوفاق ليكون عند امرأته فى زينة تَسْرَهَا ويعفها عن غيره من الرجال . وكذلك  
الكحل من الرجال منهم من يليق به ومنهم من لا يليق به . فأما الطيب والسواك والخلال والزمى  
بالدَّرَنَ وفضول الشعر والتظهير وقلم الأظفار فهو بين موافق للجميع ، والحضاب للشيخ والخاتم  
للجميع من الشباب والشيخ زينة ؛ وهو حَلَىُّ الرجل على ما بآى بيانه فى سورة « النحل » .  
ثم عليه أن يتوخى أوقات حاجتها الى الرجال فيعفها ويغنيها عن التطلع الى غيره . وإن رأى  
الرجل من نفسه عجزا عن إقامة حقها فى مضجعتها أخذ من الأدوية التى تريد فى باهه وتُقَوِّى  
شهوته حتى يعفها .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلِلرَّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ أى منزلة . ومدرجة الطريق :  
قارنته ؛ والأصل فيه الطُّى ؛ يقال : دَرَجُوا ، أى طَوَّأُوا عَمَرَهُمْ ؛ ومنها الدرجة التى يَرْتَقِي عليها .  
ويقال : رَجُلٌ بين الرِّجْلَةِ ، أى القوة . وهو أَرَجَلُ الرجلين ، أى أقواهما . وفرس رجيل ،

أى قَوِيٍّ، ومنه الرَّجُلُ، لقُوَّتُها على المشى. فزيادة درجة الرجل بعقله وقُوَّتُه على الإنفاق والبدية والميراث والجهاد. وقال حميد: الدرجة الحُجَّةُ؛ وهذا إن صحَّ عنه فهو ضعيف لا يقتضيه لفظ الآية ولا معناها. قال ابن العربي: فطوبى لعبد أسك عما لا يعلم، وخصوصا في كتاب الله تعالى! ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء، ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلها. وله أن يمنعها من التصرف إلا بإذنه؛ فلا تصوم إلا بإذنه ولا تحج إلا معه. وقيل: الدرجة الصداق؛ قاله الشَّعْبِيُّ. وقيل: جواز الأدب. وعلى الجملة فدرجة تقتضى التفضيل، وتُسْعِرُ بَأْسَ حقِّ الزوج عليها أوجب من حقها عليه؛ ولهذا قال عليه السلام: "ولو أمرتُ أحدا بالسجود لغير الله لأمرتُ المرأة أن تسجد لزوجها". وقال ابن عباس: الدرجة إشارة إلى حصِّ الرجال على حسن العشرة، والتوسع للنساء في المال والخلق؛ أى أن الأفضل ينبغي أن يتعامل على نفسه. قال ابن عطية: وهذا قول حسنٌ بارعٌ. قال المساوردي: يحتمل أنها في حقوق النكاح؛ له رفع العقد دونها؛ ويلزمها إجابته إلى الفرائض، ولا يلزمه إجابتها.

قلت: ومن هذا قوله عليه السلام: "إِنَّمَا أَمْرُاءُ دَعَاها زَوْجُها إلى فِراشِه فابت عليه لعنتها الملائكة حتى تُصْبِحَ". (وَاللهُ عَزِيزٌ) أى منبع السلطان لا معترض عليه. (حَكِيمٌ) أى عالم مصيب فيما يفعل.

قوله تعالى: **الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَهُمْ هُنَّ أَسْوَاقٌ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** (٢٢١)

قوله تعالى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) فيه سبع مسائل:

الأولى - قوله تعالى : ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ) ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق صدد، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة، وكان هذا في أول الاسلام برهة ، يطلق الرجل أمراًته ماشاء من الطلاق؛ فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء ؛ فقال رجل لأمرأته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : لا أويك ولا أدعك تحلين؛ قالت : وكيف؟ قال : أطلقك فإذا دنا مضى عذتك راجعتك . فشكت المرأة ذلك إلى عائشة؛ فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فانزل الله تعالى هذه الآية بياناً لعدد الطلاق الذي للراء فيه أن يرجع دون تجديد مهر وولي ونسخ ما كانوا عليه . قال معناه عروة بن الزبير وقتادة وابن زيد وغيرهم . وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم : المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق؛ أي من طلق اثنتين فليتق الله في الثالثة، فإما تركها غير مظلومة شيئاً من حقها، وإما أمسكها محسناً عشرينها؛ والآية تتضمن هذين المعنيين .

الثانية - الطلاق هو حل العصمة المتعقبة بين الأزواج بالفاظ مخصوصة . والطلاق مباح بهذه الآية وبغيرها ، وبقوله عليه السلام في حديث ابن عمر : " فإن شاء أمسك وإن شاء طلق " وقد طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها ؛ فترجعه ابن ماجه . وأجمع العلماء على أن من طلق أمراًته طاهره في طهر لم يمسها فيه أنه مطلق للسنة وللعدة التي أمر الله تعالى بها ، وأن له الرجعة إذا كانت مدخولاً بها قبل أن تنقض عتقها؛ فإذا انقضت فهو خاطب من الخطأب . فدل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الطلاق مباح غير محظور . قال ابن المنذر : وليس في المنع منه خبر يثبت .

الثالثة - روى الدارقطني « حدثني أبو العباس محمد بن موسى بن علي - الدولابي - ويعقوب بن ابراهيم قال حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك الأنمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا ماذ ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب إليه من العناق ولا خلق الله تعالى شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق فإذا قال الرجل لمولوك أنت حر إن شاء الله فهو حر »



مراجمعها ؛ فان طلقها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره . فكان هذا من محكم القرآن الذي لم يختلف في تأويله . وقد روى من أخبار العدول مثل ذلك أيضا : حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن شمع عن أبي رزين قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أريت قول الله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » فأين الثالثة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " ، ورواه الثوري وغيره عن إسماعيل بن شمع عن أبي رزين مثله .

قلت : وذكر الكيكا الطبري هذا الخبر وقال : إنه غير ثابت من جهة النقل ؛ ورجح قول الضحاك والسدي وأن الطلقة الثالثة إنما هي مذكورة في مساق الخطاب في قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فالثالثة مذكورة في صلة هذا الخطاب ، مفيدة للبينونة الموجبة للتحريم إلا بعد زوج ؛ فوجب حمل قوله : « أو تسريح بإحسان » على فائدة مجددة ، وهو وقوع البينونة بالثنتين عند انقضاء العدة ، وعلى أن المقصود من الآية بيان عدد الطلاق الموجب للتحريم ، ونسخ ما كان جائزا من إيقاع الطلاق بلا عدد محصور ؛ فلو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » هو الثالثة لما أبان عن المقصد في إيقاع التحريم بالثلاث ؛ إذ لو اقتصر عليه لما دل على وقوع البينونة المحترمة بها إلا بعد زوج ؛ وإنما علم التحريم بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فوجب ألا يكون معنى قوله : « أو تسريح بإحسان » الثالثة ، ولو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » بمعنى الثالثة كان قوله عقيب ذلك : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الرابعة ؛ لأن الفاء للتعقيب ، وقد اقتضى طلاقا مستقبلا بعد ما تقدم ذكره ؛ فثبت بذلك أن قوله : « أو تسريح بإحسان » هو تركها حتى تنقضي عدتها .

الخامسة - ترجم البخاري على هذه الآية « باب من أجاز الطلاق الثلاث بقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وهذا إشارة منه إلى أن هذا

(١) في بعض الأصول : « الترمذي » والنسويب عن كتاب « الاستذكار » لأبي عمر بن عبد البر .

التعديد إنما هو فسحة لهم؛ فمن ضيق على نفسه لزمه . قال علماؤنا : وافق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة؛ وهو قول جمهور السلف . وشدد طاوس وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة؛ ويرى هذا عن محمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة . وقيل عنهما : لا يلزم منه شيء؛ وهو قول مقاتل . ويحكى عن داود أنه قال لا يقع . والمشهور عن الحجاج بن أرطاة وجهور السلف والأئمة أنه لازم واقع ثلاثا . ولا فرق بين أن يوقع ثلاثا مجتمعة في كلمة أو متفرقة في كلمات؛ فأما من ذهب إلى أنه لا يلزم منه شيء فاحتج بدليل قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » . وهذا يعم كل مطلقة إلا ما خص منه؛ وقد تقدم . وقال : « الطلاق مرتان » والثالثة « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ومن طلق ثلاثا في كلمة فلا يلزم؛ إذ هو غير مذكور في القرآن . وأما من ذهب إلى أنه واقع واحدة فاستدل بأحاديث ثلاثة : أحدها — حديث ابن عباس من رواية طاوس وأبي الصَّهْبَاء وعكرمة . وثانيها — حديث ابن عمر على رواية من روى أنه طلق امرأته ثلاثا ، وأنه عليه السلام أمره برجعتهما واحسبت له واحدة . وثالثها — أن رُكَّانَةَ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْعَتَيْهَا؛ وَالرَّجْعَةُ تَقْتَضِي وَقُوعَ وَاحِدَةٍ . والجواب عن الأحاديث ما ذكره الطحاوي أن سعيد بن جبيرة ومجاهدا وعطاء وعمرو بن دينار ومالك بن الحويرث ومحمد بن إياس بن البكير والنعمان ابن أبي عياش رووا عن ابن عباس فيمن طلق امرأته ثلاثا أنه قد عصي ربه وبانت منه أمرأته ، ولا ينكحها إلا بعد زوج . وفيما رواه هؤلاء الأئمة عن ابن عباس مما يوافق الجماعة ما يدل على وَحْدَنَ رِوَايَةِ طَاوُسٍ وَغَيْرِهِ؛ وما كان ابن عباس ليخالف الصحابة إلى رأى نفسه . قال ابن عبد البر : ورواية طاوس وهم غلط لم يعزج عليها أحد من فقهاء الأمصار بالبحار والشام والعراق والمشرق والمغرب . وقد قيل : إن أبا الصَّهْبَاء لا يُعرف في موالى ابن عباس . قال القاضي أبو الوليد الباجي : « وعندى أن الرواية عن آبن طاوس بذلك صحيحة ، فقد رواه عنه الأئمة . معمر وابن جريح وغيرهما ؛ وابن طاوس إمام . والحديث الذي يشيرون إليه هو

مارواه ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر بن الخطاب طلاق الثلاث واحدة ؛ فقال عمر رضي الله عنه : إن الناس قد استجلبوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو أمضاه عليهم ! فأمضاه عليهم . ومعنى الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاقاً واحدة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات ؛ ويدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : إن الناس قد استجلبوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فأنكر عليهم أن أحدثوا في الطلاق استعجال أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو كان حالم ذلك في أول الإسلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله ، ولا عاب عليهم أنهم استجلبوا في أمر كانت لهم فيه أناة . ويدل على صحة هذا التأويل ما روى عن ابن عباس من غير طريق أنه أفتى بلزوم الطلاق الثلاث لمن أوقعها بمجموعة ؛ فإن كان هذا معنى حديث ابن طاوس فهو الذي قلناه ، وإن حُلَّ حديث ابن عباس على ما يتأول فيه من لا يعبأ بقوله فقد رجع ابن عباس إلى قول الجماعة وانعقد به الإجماع . ودليلنا من جهة القياس أن هذا طلاق أوقعه من يملكه فوجب أن يلزمه . أصل ذلك إذا أوقعه مفزقاً .

قلت : ما تأوله الباجي هو الذي ذكر معناه اليك الطبري عن علماء الحديث ؛ أي أنهم كانوا يطلقون طلاقاً واحدة هذا الذي يطلقون ثلاثاً ، أي ما كانوا يطلقون في كل قرء طلاقاً ؛ وإنما كانوا يطلقون في جميع العدة واحدة إلى أن تبين وتنقضي العدة . وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : معناه أن الناس كانوا يقتصرون على طلاق واحدة ، ثم أكثروا أيام عمر من إيقاع الثلاث . قال القاضي : وهذا هو الأشبه بقول الراوي ؛ إن الناس في أيام عمر استجلبوا الثلاث فمَجَّل عليهم ؛ معناه ألزمهم حكمها . وأما حديث ابن عمر فإن الدارقطني روى عن أحمد بن ضبيح عن طريف بن ناصح عن معاوية بن عمار الدهني عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض ؛ فقال لي : أعرف ابن عمر ؟ قلت : نعم ؛ قال : طلقت امرأتى ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم [ وهي حائض ]

فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السنة . فقال الدارقطني : كلهم من الشيعة ؛ والمحموظ  
 أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض . قال عبد الله : وكان تطليقه إياها في الحيض  
 واحدة غير أنه خالف السنة . وكذلك قال صالح بن كيسان وموسى بن عقبة وإسماعيل  
 ابن أمية وليث بن سعد وابن أبي ذئب وابن جريج وجابر وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة  
 عن نافع : أن ابن عمر طلق تطليقة واحدة . وكذا قال الزهري عن سالم عن أبيه ويونس  
 ابن جبير والشعبي والحسن . وأما حديث رُكّانة فقييل : إنه حديث مضطرب منقطع ،  
 لا يستند من وجه يحتاج به ؛ رواه أبو داود من حديث ابن جريج عن بعض بني أبي رافع ،  
 وليس فيهم من يحتاج به عن عكرمة عن ابن عباس . وقال فيه : إن رُكّانة بن عبد يزيد  
 طلق امرأته ثلاثا ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ارجعها" . وقد رواه أيضا  
 من طرق عن نافع بن عُجَير أن رُكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتّة فاستحلفه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما أراد بها ؟ خلف ما أراد إلا واحدة ؛ فردّها اليه . فهذا اضطراب  
 في الاسم والفعل ؛ ولا يحتاج بشيء من مثل هذا .

قلت : قد أخرج هذا الحديث من طرق الدارقطني في سننه ؛ قال في بعضها : « حدّثنا  
 محمد بن يحيى بن مرداس حدّثنا أبو داود السجستاني حدّثنا أحمد بن عمرو بن السرح وأبو ثور  
 إبراهيم بن خالد الكلبي وآخرون قالوا : حدّثنا محمد بن إدريس الشافعي حدّثني عمي محمد بن  
 علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عُجَير بن عبد يزيد : أن رُكّانة  
 ابن عبد يزيد طلق امرأته مَهْمَةَ الْمُزْنِيَةِ البتّة ؛ فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ؛ فقال :  
 والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والله ما أردتُ  
 إلا واحدة ؟ " فقال رُكّانة : والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ؛ فطلقها اثنا عشر في زمان عمر بن الخطاب ، والثالثة في زمان عثمان . قال أبو داود :  
 هذا حديث صحيح . « فالذي صحّ من حديث رُكّانة أنه طلق امرأته البتّة لا ثلاثا ؛ وطلاق  
 البتّة قد اختلف فيه على ما يأتي بيانه فسقط الاحتجاج بغيره . والله أعلم . قال أبو عمر :



رواية الشافعي لحديث رُكَّانَةَ عن عمِّه أمِّهم ، وقد زاد زيادة لا تردُّها الأصول ؛ فوجب قبولها  
لثقة ناقلها ، والشافعي وعمِّه وحده أهل بيت رُكَّانَةَ ، كلُّهم من بيتي المطلب بن عبد مناف ،  
وهم أعلم بالقصة التي عرَّضت لهم .

**فصل -** ذكر أحمد بن محمد بن مغيث الطَّلِيطِيّ هذه المسألة في وثائقه فقال :  
الطلاق ينقسم على ضربين : طلاق سُنَّة ، وطلاق بدْعية . فطلاق السُّنَّة هو الواقع على الوجه  
الذي نذب الشرع إليه . وطلاق البدعة نقيضه ، وهو أن يطلقها في حيض أو نفاس أو ثلاثا  
في كلمة واحدة ؛ فإن فعل لزمه الطلاق . ثم اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق ،  
كم يلزمه من الطلاق ؛ فقال علي بن أبي طالب وابن مسعود : يلزمه طائفة واحدة وقاله  
ابن عباس وقال : قوله ثلاثا لا معنى له لأنه لم يطلق ثلاث مرَّات وإنما يجوز قوله  
في ثلاث إذا كان مخبرا عما مضى فيقول : طلقت ثلاثا فيكون خبرا عن ثلاثة أفعال  
كانت منه في ثلاثة أوقات ، كرجل قال : قرأت أمس سورة كذا ثلاث مرَّات فذلك  
يصح ، ولو قرأها مرة واحدة فقال : قرأتها ثلاث مرَّات كان كاذبا . وكذلك لو حلف بالله  
ثلاثا يردُّ الحلف كانت ثلاث أيمان ، وأما لو حلف فقال : أحلف بالله ثلاثا لم يكن حلف  
إلا يميناً واحدة والطلاق مثله . وقاله الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف . وروينا  
ذلك كله عن ابن وضاح ؛ وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زُنياع شيخ هدى ومحمد بن تقي بن مخلد  
ومحمد بن عبد السلام الحسني فريد وقته وفتيه عصره وأصبع بن الحباب وجماعة سواهم .  
وكان من حجة ابن عباس أن الله تعالى فرق في كتابه لفظ الطلاق فقال عز اسمه : « الطلاق  
مرَّتَانِ » يريد أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك بالمعروف وهو الرجعة في العدة .  
ومعنى قوله : « أو تسريحٌ بإحسان » يريد تركها بلا ارتجاع حتى تنقضي عدتها ؛ وفي ذلك  
إحسان إليها إن وقع ندم بينهما ؛ قال الله تعالى : « لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » .  
يريد الندم على الفرقة والرغبة في الرجعة ؛ وموقع الثلاث غير حسن ؛ لأن فيه ترك المنسوخة  
التي وسَّع الله بها وثبَّه عليها ؛ فذكر الله سبحانه الطلاق مفزقا يدل على أنه إذا جمع أنه لفظا

واحد . وقد يخرج بقياس من غير ما مسألة من المدونة ما يدل على ذلك ، من ذلك قول الإنسان : مالى صدقة فى المساكين أنت الثالث يميزه من ذلك ، وفى الإشراف الأيمن المنذر : وكان سعيد بن جبير وطاوس وأبو الشعماء وعطاء وعمر بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثا فهى واحدة .

قلت : وربما اعتلوا فقالوا : غير المدخول بها لا عدة عليها ، فإذا قال : أنت طالق ثلاثا فقد بانت بنفس فراغه من قوله : أنت طالق ، فيرد «ثلاثا» عليها وهى بائن فلا يؤثر شيئا ، ولأن قوله : أنت طالق مستقل بنفسه ، فوجب ألا تقف البيوتة فى غير المدخول بها على ما يرد بعده ، أصله إذا قال : أنت طالق .

السادسة - استدلل الشافعى بقوله تعالى : « أَوْ تَصْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » وقوله : « وَسِرْحُونٌ » على أن هذا اللفظ من صريح الطلاق . وقد اختلف العلماء فى هذا المعنى ، فذهب القاضى أبو محمد إلى أن الصريح ما تضمن لفظ الطلاق على أى وجه ، مثل أن يقول : أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، أو قد طلقك ، أو الطلاق له لازم . وما عدا ذلك من ألفاظ الطلاق مما يستعمل فيه فهو كناية ، وبهذا قال أبو حنيفة . وقال القاضى أبو الحسن ، صريح ألفاظ الطلاق كثيرة ، وبعضها أين من بعض : الطلاق والسراح والفرق والحرام والحلية والبرية . وقال الشافعى : الصريح ثلاثة ألفاظ ، وهو ما ورد به القرآن من لفظ الطلاق والسراح والفرق ، قال الله تعالى : « أَوْ فَارِقُوهُمْ يُعْرَفُونَ » وقال : « أَوْ تَصْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » وقال : « فَطَلَّقُوهُمْ يُعْلَنُ » .

لمت : وإذا تقر هذا فالطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح ما ذكرنا . والكناية ما عداه . والفرق بينهما أن الصريح لا يقتصر إلى نية ، بل يجزئ اللفظ بغير الطلاق . والكناية تقتصر إلى نية . والحجة أن قال : إن الحرام والحلية والبرية من صريح الطلاق كثرة استعمالها فى الطلاق حتى عرفت به ، فصارت بينة واضحة فى إيقاع الطلاق ، كالألفاظ التى وضع لاطمئن من الأرض ، ثم استعمل على وجه المجاز فى إتيان قضاء الحاجة ، فكان فيه أين

وأظهر وأشهر منه فيها وضع له ، وكذلك في مسائلنا مثله . ثم إن عمر بن عبد العزيز قد قال :  
**« لو كان الطلاق ألفاً ، ألفت أئمةً منه شيئاً ؛ فن قال : البتة ، فقد رمى الغاية القصوى »**  
 أخرجه مالك . وقد روى الدارقطني عن علي قال : الحلية والبرية والبتة والبائن والحرام  
 ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أئمةً  
 ثلاث ، من طريق فيه لين ؛ ترجمه الدارقطني . وسيأتي عند قوله تعالى : **« وَلَا تَتَّبِعُوا**  
**آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا »** إن شاء الله تعالى .

للسابعة — لم يختلف العلماء فيمن قال لأمرأته : قد طلقتك ، أنه من صريح الطلاق  
 في المدخول بها وغير المدخول بها ؛ فن قال لأمرأته : أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوي  
 أكثر من ذلك . فإن نوى اثنين أو ثلاثاً لم يملك ما نواه ، فإن لم ينو شيئاً فهي واحدة تحللك  
 الرجعة . ولو قال : أنت طالق ، وقال : أردت من وثاق لم يقبل قوله ولم يملك ، إلا أن يكون هناك  
 ما يدل على صدقه . ومن قال : أنت طالق واحدة ، لا رجعة لي عليك فقوله : « لا رجعة لي  
 عليك » باطل ، وله الرجعة لقوله واحدة ؛ لأن الواحدة لا تكون ثلاثاً ؛ فإن نوى بقوله :  
 « لا رجعة لي عليك » ثلاثاً فهي ثلاث عند مالك .

واختلفوا فيمن قال لأمرأته : قد فارقتك ، أو سرحتك ، أو أنت خلية ، أو برية ،  
 أو بائن ، أو حبلك على غاربك ، أو أنت على حرام ، أو ألحقى بأهلك ، أو قد وهبتك لأهلك ،  
 أو قد خليت سبيلك ، أو لا سبيل لي عليك ؛ فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هو طلاق بائن .  
 وروى عن ابن مسعود قال : إذا قال الرجل لأمرأته : أستقي بأمرك ، أو أمرك لك ،  
 أو ألحقى بأهلك فقبيلوها فواحدة بائنة . وروى عن مالك فيمن قال لأمرأته : قد فارقتك ،  
 أو سرحتك ، أنه من صريح الطلاق ؛ كقوله : أنت طالق . وروى عنه أنه كناية يرجع  
 فيها إلى نية قائليها ، ويُسأل ما أراد من العدد ، مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها . قال  
 ابن المَوَاز : وأصح قوليه في التي لم يدخل بها أنها واحدة ، إلا أن ينوي أكثر ؛ وقاله ابن القاسم  
 وابن عبد الحكم . وقال أبو يوسف : هي ثلاث ؛ ومثله خلعتك ، أو لا ملك لي عليك .

وأما سائر الكليات فهي ثلاث عند مالك في كل من دخل بها لا يُنَوَّى فيها قائلها ، ويُنَوَّى في غير المدخول بها . فإن حلف وقال أردت واحدة كان خاطبا من الخطاب ، لأنه لا يُحِلُّ المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يبينها ولا يبريها إلا ثلاث تطليقات . والتي لم يدخل بها يُحِلُّها ويبريها ويبينها الواحدة . وقد رُوِيَ عن مالك وطائفة من أصحابه وهو قول جماعة من أهل المدينة أنه يُنَوَّى في هذه الألفاظ كلها ويلزم من الطلاق ما نوى . وقد رُوِيَ عنه في آلبته خاصة من بين سائر الكليات أنه لا يُنَوَّى فيها لا في المدخول بها ولا في غير المدخول بها . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : له نيته في ذلك كله ، فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة وهي أحق بنفسها . وإن نوى اثنتين فهي واحدة . وقال زُفَر : إن نوى اثنتين فهي اثنتان . وقال الشافعي : هو في ذلك كله غير مُطلق حتى يقول : أردت بخرج الكلام مني طلاقا فيكون ما نوى . فإن نوى دون الثلاث كان رجعيًا ، ولو طلقها واحدة بائنة كانت رجعية . وقال إسحاق : كل كلام يُشبه الطلاق فهو ما نوى من الطلاق . وقال أبو ثور : هي تطليقة رجعية ولا يُسأل عن نيته . وروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرى طلاقا بائنا إلا في خلع أو إيلاء وهو المحفوظ عنه ، قاله أبو عبيد . وقد ترجم البخاري « باب إذا قال فارتك أو سرتحك أو البرية أو الخلية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته » . وهذا منه إشارة إلى قول الكوفيين والشافعي وإسحاق في قوله : « أو ما عني به من الطلاق » والحجة في ذلك أن كل كلمة تحتل أن تكون طلاقا أو غير طلاق فلا يجوز أن يلزم بها الطلاق إلا أن يقول المتكلم : إنه أراد بها الطلاق فيلزمه ذلك بإقراره ، ولا يجوز إبطال النكاح لأنهم قد أجمعوا على صحته بيقين . قال أبو عمر : واختلف قول مالك في معنى قول الرجل لامرأته : اعتدي ، أو قد خلتك ، أو حبلك على غاربك ؛ فقال مرة : لا يُنَوَّى فيها وهي ثلاث . وقال مرة : يُنَوَّى فيها كلها ، في المدخول بها وغير المدخول بها ، وبه أقول .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور ، وما رُوِيَ عن مالك أنه يُنَوَّى في هذه الألفاظ ويحكم عليه بذلك هو الصحيح ؛ لما ذكرناه من الدليل ، وللحديث الصحيح الذي نرجه أبو داود

وابن ماجه والدارقطني وغيرهم عن يزيد بن ركانة : أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهَيْمَةَ  
 أَلَيْتَ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ؛ فقال : " اللَّهُ مَا أُرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً " ؟ فقال ركانة :  
 والله ما أُرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قال ابن ماجه :  
 سمعت أبا الحسن الطنابغسي يقول : ما أشرف هذا الحديث ! وقال مالك في الرجل يقول  
 لامرأته : أنت علي كالميتة والدم ولحم الخنزير : أراها البتة وإن لم تكن له نيسة ، فلا تحِلَّ  
 إلا بعد زوج . وفي قول الشافعي : إن أراد طلاقاً فهو طلاق وما أراد من عدد الطلاق ؛  
 وإن لم يرد طلاقاً فليس بشيء بعد أن يخلف . وقال أبو عمر : أصل هذا الباب في كل كتاب  
 عن الطلاق ما روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال — التي تزوجها حين قالت :  
 أعوذ بالله منك — : " قد عُدَّتْ بِعَاقِدِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ " . فكان ذلك طلاقاً . وقال كعب  
 ابن مالك لامرأته حين أمره رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاعْتِرَالِهَا : الحق بأهلك فلم يكن  
 ذلك طلاقاً ؛ فدل على أن هذه اللفظة مفتقرة إلى النية ، وأنها لا يقضى فيها إلا بما ينوي اللفظ  
 بها ، وكذلك سائر الكتابات المحتملات للفراق وغيره . والله أعلم . وأما الألفاظ التي ليست  
 من ألفاظ الطلاق ولا يكتفى بها عن الفراق فأكثر العلماء لا يوقعون بشيء منها طلاقاً وإن قصد  
 القائل . وقال مالك : كل من أراد الطلاق بأي لفظ كان لزمه الطلاق ، حتى يقوله : كُلي  
 وأشربي وقوي وأفعدى ؛ ولم يتابع مالكا على ذلك إلا أصحابه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ « أن ،

في موضع رفع بـ « يحل » . والآية خطاب للأزواج ، فهو أن يأخذوا من أزواجهم شيئاً على وجه  
 المضارة ؛ وهذا هو الخلع الذي لا يصح إلا بالافتراق بالضرر ؛ وخص بالذكر ما آتى

الأزواجُ نساءهم؛ لأن العرف من الناس أن يطلب الرجل عند الشقاق والفساد ما خرج من يده لها صداقا وجهازا؛ فلذلك خص بالذكر . وقد قيل : إن قوله « ولا يحل » فصل معترض بين قوله تعالى : « الطلاق مرتان » وبين قوله : « فإن طلقها » .

الثانية — والجمهور على أن أخذ الفدية على الطلاق جائز . وأجمعوا على تحطير أخذ مالها إلا أن يكون النشوز وفساد العشرة من قبلها . وحكى ابن المنذر عن النعمان أنه قال : إذا جاء الظلم والنشوز من قبله وخالفه فهو جائز ماض وهو آثم ، لا يحل له ما صنع ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال ابن المنذر : وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله ، وخلاف الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلاف ما أجمع عليه عامة أهل العلم من ذلك ، ولا أحسب أن لو قيل لأحد : اجهد نفسك في طلب الخطأ ما وجد أمرا أعظم من أن ينطق الكتاب بتحريم شيء ثم يقابله مُقابل بالخلاف نصا ، فيقول : بل يجوز ذلك ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال أبو الحسن بن بطلان : وروى ابن القاسم عن مالك مثله . وهذا القول خلاف ظاهر كتاب الله تعالى ، وخلاف حديث امرأة ثابت ؛ وسيأتي .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ حرم الله تعالى في هذه الآية ألا يأخذ إلا بعد الخوف ألا يقيما حدود الله . وأكد التحريم بالوعيد لمن تعدى الحد . والمعنى أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يقيم حق النكاح لصاحبه حسب ما يجب عليه فيه لكرهه يعتقدها ؛ فلا حرج على المرأة أن تفتدي ، ولا حرج على الزوج أن يأخذ . والخطاب للزوجين . والضمير في « أن يخافا » لهما ، و « ألا يقيما » مفعول به . و « خفت » يتعدى الى مفعول واحد . ثم قيل : هذا الخوف هو بمعنى العلم ، أى أن يعلما ألا يقيما حدود الله ، وهو من الخوف الحقيقي ، وهو الإشفاق من وقوع المكروه ، وهو قريب من معنى الظن . ثم قيل : « إلا أن يخافا » استثناء منقطع ، أى لكن إن كان منهن نشوز فلا جناح عليكم في أخذ الفدية . وقرا حمزة « إلا أن يخافا » بضم الياء على ما لم يسم فاعله . والفاعل محذوف وهو الولاة والحكام ؛ واختاره أبو عبيد . قال : لقوله عز وجل « فإن خفتم »

قال : فجعل الخلع لغير الزوجين ، ولو أراد الزوجين لقال : زيات خافا ؛ وفي هذا حجة لمن جعل الخلع الى السلطان .

قلت : وهو قول سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين . وقال شعبة : قلت لقتادة : عن أخذ الحسن الخلع الى السلطان ؟ قال : عن زياد ، وكان واليا لعمرو علي . قال النحاس : وهذا معروف عن زياد ، ولا معنى لهذا القول لأن الرجل إذا خالع امرأته فانما هو على ما يراضيان ، ولا يجبره السلطان على ذلك ؛ ولا معنى لقول من قال : هذا إلى السلطان . وقد أذكر اختيار أبي عبيد ورُد ، وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف ، لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى . أما الإعراب فإن عبد الله بن مسعود قرأ « إلا أن يخافا » تخافوا ؛ فهذا في العربية إذا رُد إلى ما لم يسم فاعله قيل : إلا أن يخاف . وأما اللفظ فإن كان على لفظ « يخافا » وجب أن يقال : فإن خيف . وإن كان على لفظ « فإن خفتم » وجب أن يقال : إلا أن تخافوا . وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال : لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتهم شيئا ؛ إلا أن يخاف غيركم ولم يقل جل وعز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية ؛ فيكون الخلع إلى السلطان . قال الطحاوي : وقد صح عن عمر وعثمان وابن عمر جوازه دون السلطان ؛ وكذا جاز الطلاق والنكاح دون السلطان فكذلك الخلع ؛ وهو قول الجمهور من العلماء .

الرابعة - قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا ) أى على أن لا يفيا . ( حُدُودَ اللَّهِ ) أى فيما يجب عليهما من حسن الصحبة وجميل العشرة . والمخاطبة للحكام والموسطين مثل هذا الأمر وإن لم يكن حاكما . وترك إقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها ، وسوء طاعتها إياه ؛ قاله ابن عباس ومالك بن أنس وجمهور الفقهاء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقوم معه : إذا قالت المرأة لا أطيع لك أمرا ، ولا أغتسل لك من جنابة ، ولا أبر لك قميا ، حل الخلع . وقال الشعبي : « ألا يفيا حدود الله » ألا يطيعا الله ؛ وذلك أن المخاضية تدعو الى ترك الطاعة . وقال عطاء بن أبي رباح : يحل الخلع بالأخذ أن تقول

المرأة لزوجها : إني أكرهك ولا أحبك ، ونحو هذا ( فلا جناح عليهما فيما أقدمت به ) .  
 روى البخاري من حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق  
 ولا دين ولكن لا أطيعه ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أتدبين عليه  
 حديثه» ؟ قالت : نعم . وأخرجه ابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن  
 جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : والله ما أعيب على ثابت في دين  
 ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيعه بغضا ! فقال لها النبي صلى الله عليه  
 وسلم : «أتدبين عليه حديثه» ؟ قالت : نعم . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ  
 منها حديثه ولا يزداد . فيقال : إنها كانت تبغضه أشد البغض ، وكان يحبها أشد الحب ،  
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بطريق الخلع ، فكان أول خلع في الإسلام . روى  
 عكرمة عن ابن عباس قال : أول من خالغ في الإسلام أخت عبد الله بن أبي ، أنت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، لا يجتمع رأسي ورأسه أبدا ، إني رفعت جانب  
 الحياء فرأيتُه أقبل في عدة إذ هو أشد هم سوادا وأقصرهم قامة ، وأفجعهم وجها ! فقال :  
 «أتدبين عليه حديثه» ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدت ، ففرق بينهما . وهذا الحديث أصل  
 في الخلع ، وعليه جمهور الفقهاء . قال مالك : لم أزل أسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر  
 المجتمع عليه عندنا ، وهو أن الرجل إذا لم يضر المرأة ولم يسيئ إليها ، ولم تؤت من قبيله ،  
 وأحببت فراقه فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما أقدمت به ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 في امرأة ثابت . وإن كان النشوز من قبيله بأن يضيق عليها ويضرها رد عليها ما أخذ منها .  
 وقال عقبة بن أبي الصبيان : سألت بكر بن عبد الله المزني عن الرجل تريد أمراته أن تخلعه  
 فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا . قلت : فأين قول الله عز وجل في كتابه « فإن خفتم  
 ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما أقدمت به » ؟ قال : نسخت . قلت : فأين جملة ؟  
 قال : في سورة « النساء » : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن »



فَنَظَرُوا فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ مِنْهُ شَيْئًا أَنَا خُذُونَهُ بِهَاتَانِ وَإِنَّمَا مِثْلُهَا . قال النحاس : هذا قول شاذٌ ، خارج عن الإجماع لشذوذه ؛ وبست إحدى الآيتين دافعةً للآخرى فيقع النسخ ؛ لأن قوله « فَإِنْ خَفِمْ » الآية ؛ ليست بمزالة بترك الآية ؛ لأنها إذا خافا هذا لم يدخل الزوج في « وَإِنْ أُرِدْتُمْ إِسْتِدْبَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ » لأن هذا للرجال خاصة . وقال الطبري : الآية مُحْكَمَةٌ ، ولا معنى لقول يكر : إِنْ أَرَادَتْ هِيَ الْعَطَاءَ فَقَدْ جَوَزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتٌ إِنْ يَأْخُذُ مِنْ زَوْجَتِهِ مَا سَاقَ إِلَيْهَا .

الخامسة - تَمَسَّكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَنْ رَأَى اخْتِصَاصَ الْخَلْعِ بِمَجَالَةِ الشَّقَاقِ وَالضَّرَرِ ، وَأَنَّهُ مُشْرُطٌ فِي الْخَلْعِ ، وَعَقَّدَ هَذَا بِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ بِنِ شِمَاسٍ فَضَرَبَهَا فَكَسَرَ تُفْضُهَا <sup>(١)</sup> ؛ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَ الصَّبْحِ فَاشْتَكَتْ إِلَيْهِ ؛ فَعَدَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتًا فَقَالَ : « خَذْبُضْ مَا لَهَا وَفَارِقْهَا » . قَالَ : وَيَصْلَحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : فَإِنِّي أَصْدَقُهَا حَدِيثَيْنِ وَهُمَا بِيَدِهَا ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذْهُمَا وَفَارِقْهُمَا » فَأَخَذَهُمَا وَفَارِقَهُمَا . وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمُهورُ مِنَ الْفَقهاء أَنَّهُ يَحْوزُ الْخَلْعَ مِنْ غَيْرِ أَشْتِكَاءٍ ضَرَرٍ ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا حِجَةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَذْكُرْهَا عَلَى جِهَةِ الشَّرْطِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنْ أَحْوالِ الْخَلْعِ ؛ نَفَرُجُ الْقَوْلِ عَلَى الْغَالِبِ ؛ وَالَّذِي يَقْطَعُ الْعَذْرَ وَيُوجِبُ الْعِلْمَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ نِسَاءٍ مِنْهُنَّ نَفْسًا فَكَاوَهُ هِنًا مَرِيئًا » .

السادسة - لما قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » دَلَّ عَلَى جَوَازِ الْخَلْعِ بِأَكْثَرِ مَا أَعْطَاهَا . وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا ؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمْ وَأَبُو ثَوْرٍ : يَحْوزُ أَنْ تَفْتَدِيَ مِنْهُ بِمَا تَرْضَاهُ عَلَيْهِ ، كَانَ أَقْلٌ أَوْ كَثْرَتُهُ . وَرَوَى

(١) فِي الْأَمْرِ : « جُضْبًا » وَالتَّصَوُّبُ عَنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ . وَالتَّضْمُنُ (بِضْمِ التَّوْنِ) وَفَتْحُهَا (وَسَكُونُ النِّزَنِ) ؛ أَعْلَى الْكَتْفِ ، وَقِيلَ : هُوَ الْعِلْمُ الرَّقِيقُ الَّذِي عَلَى طَرَفِهِ .

(٢) فِي الْأَمْرِ : « مَعَ مَا بِيَدِهَا » وَالتَّصَوُّبُ عَنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ .

هذا عن عثمان بن عفان وابن عمر وقبيصة والنخعي . واحتج قبيصة بقوله : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَا فَعَلْتُ بِهِ » . وقال مالك : ليس من مكالم الأخلاق ولم أر أحدا من أهل العلم يكره ذلك . وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كانت أختي تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة ، فكان بينهما كلام ، فارتفعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « تَرَدَيْنِ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ وَيَطْلُقُكَ ؟ » قالت : نعم ، وأزيد . قال : « رَدِّي عَلَيْهِ حَدِيثَهُ وَزَيْدِيهِ » . وفي حديث ابن عباس « وإن شاء زدت له ولم ينكره » . وقالت طائفة : لا يأخذ منها أكثر مما أعطاه ؛ كذلك قال طاوس وعطاء والأوزاعي ؛ قال الأوزاعي : كان القضاء لا يُجْزَوْنَ أن يأخذ إلا ما ساق إليها ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وأحسبوا بما رواه ابن جريح : أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ابن سلول ، وكان أصدقها حديقة فكرهته ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما الزيادة فلا ولكن حديقته » ، فقالت : نعم . فأخذها وختل سيلها . فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ سمعه أبو الزبير من غير واحد ؛ أخرجه الدارقطني . وروى عن عطاء مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه » .

السابعة — انطلع عند مالك رضي الله عنه على ثمرة لم يبد صلاحها وعلى جميل شارد أو عبد آبق أو جنين في بطن أمه أو نحو ذلك من وجوه الفرر جائز بخلاف البيوع والنكاح . وله المطالبة بذلك كله ؛ فإن سلم كان له ، وإن لم يسلم فلا شيء له . والطلاق نافذ على حكمه . وقال الشافعي : انطلع جائز وله مهر مثلها ؛ وحكاها ابن خزيمة من مالك قال : لأن عقود المعامضات إذا تضمنت بدلا فاسدا وفاتت رجع فيها إلى الواجب في أمثلها من البدل . وقال أبو ثور : انطلع باطل . وقال أصحاب الرأي : انطلع جائز ، وله ما في بطن الأمة ، وإن لم يكن فيه ولد فلا شيء له . وقال في « المبسوط » عن ابن القاسم : يجوز بما يجره نخله العام ، وما تلد غنمه العام خلافا لأبي حنيفة والشافعي ؛ والحجة لما ذهب إليه مالك

وابن القاسم عموم قوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » . ومن جهة القياس أنه مما يملك بالهبة والوصية ؛ فجاز أن يكون عَوْضًا في الخلع كالمعلوم ؛ وأيضاً فإن الخلع طلاق ، والطلاق يصح بغير عَوْضٍ أصلاً ؛ فإن صحَّ على غير شيء فلاَّ نَ يَصَحُّ بفاسد العَوْضِ أَوَّلَى ؛ لأنَّ أسوأ أحوال المبدول أن يكون كالمسكوت عنه . ولَمَّا كان النكاح الذي هو عقدٌ تحليل لا يفسده فاسدُ العَوْضِ فلاَّ نَ لا يفسدُ الطلاق الذي هو إتلافٌ وحلٌ عقدٍ أَوَّلَى .

الثامنة - ولو اختلفت منه برضاع أبنتها منه حولين جاز . وفي الخلع بنفقتها على الابن بعد الحولين مدَّة معلومة قولان : أحدهما - يجوز ؛ وهو قول المخزومي ، واختاره مُتَحَنُّون . والثاني - لا يجوز ؛ رواه ابن القاسم عن مالك ، وإنَّ شرطه الزوج فهو باطل موضوع عن الزوجة . قال أبو عمر : من أجاز الخلع على الجمل الشارد والعبد الآبق ونحو ذلك من القَرَر لزمه أن يجوز هذا . وقال غيره من القَرَوِيِّين : لم يمنع مالك الخلع بنفقة ما زاد على الحولين لأجل القَرَر ، وإنما منعه لأنه حقٌ يختصُّ بالأب على كل حال فليس له أن ينقله إلى غيره ؛ والفرق بين هذا وبين نفقة الحولين أن تلك النفقة وهي الرضاع قد تجب على الأمَّ حال الزوجية وبعد الطلاق إذا أعسر الأب ؛ فجاز أن تُنقل هذه النفقة إلى الأم ؛ لأنها محلُّ لها . وقد احتج مالك في « الميسوط » على هذا بقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ »

التاسعة - فإن وقع الخلع على الوجه المباح بنفقة الأب فمات الصبي قبل انقضاء المدة فهل للزوج الرجوعُ عليها ببقية النفقة ؛ فروى ابنُ المَوَاز عن مالك : لا يتبعها بشيء . وروى عنه أبو الفرج : يتبعها ؛ لأنه حقٌ ثبت له في ذمَّة الزوجة بالخلع فلا يسقط بموت الصبي ؛ كما لو خالعهما بمال متعلِّق بذمتها . ووجه الأول أنه لم يشترط لنفسه مالا يتَّوَلَّه ، وإنما اشترط كفاية مؤنَّة ولده ؛ فإذا مات الولد لم يكن له الرجوع عليها بشيء ؛ كما لو تطوَّع رجل بالإضاق على صبي سنة فمات الصبي لم يرجع عليه بشيء ؛ لأنه إنما قصد بتطوُّعه تحمُّل مؤنته . والله أعلم . قال مالك : لم أر أحداً يتَّبع بمثل هذا ؛ ولو أتبعه لكان له في ذلك قول .

واففقوا على أنها إن ماتت فنفقة الولد في مالها ؛ لأنه حق ثبت فيه قبل موتها فلا يسقط بموتها .

العاشرة - ومن اشترط على امرأته في الخلع نفقة حلها وهي لاشيء ، لها فعليه النفقة إذا لم يكن لها مال تُنفق منه ؛ وإن أيسرت بعد ذلك آتبعها بما أنفق وأخذه منها . قال مالك : ومن الحق أن يكفّف الرجل نفقة ولده وإن اشترط على أمه نفقته إذا لم يكن لها ما تنفق عليه .

الحادية عشرة - واختلف العلماء في الخلع هل هو طلاق أو فسخ ؛ فروى عن عثمان وعليّ وابن مسعود وجاعة من التابعين ؛ هو طلاق ؛ وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليّه . ثم نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثا لزمه ذلك عند مالك . وقال أصحاب الزأى : إن نوى الزوج ثلاثا كانت ثلاثا ، وإن نوى اثنتين فهو واحدة بائنة . وقال الشافعي في أحد قوليّه : إن نوى بالخلع طلاقا وسمّاه فهو طلاق ، وإن لم ينو طلاقا ولا سمّى لم تنفع فرقة ؛ قاله في القديم . وقوله الأول أحبّ إلى . المزي : وهو الأصحّ عندهم . وقال أبو ثور : إذا لم يسمّ الطلاق فالخلع فرقة وليس بطلاق ، وإن سمّى تطليقة فهي تطليقة ؛ والزوج أملك برجعته مادامت في العدة . ومن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا أن ينويه ابن عباس وطاوس وعكرمة وإسحاق وأحمد . واحتجّوا بالحديث عن ابن عيّنة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاصّ سأله : رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أيتزوجها ؟ قال : نعم لينكحها ، ليس الخلع بطلاق ؛ ذكر الله عزّ وجلّ الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع فيما بين ذلك ؛ فليس الخلع بشيء . ثم قال : «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» . ثم قرأ «فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» . قالوا . ولأنه لو كان طلاقا لكان بعد ذكر الطليقتين ثالثا ، وكان قوله : «فإن طلقها» بعد ذلك دالا على الطلاق الرابع ؛ فكان يكون التحريم متعلقا بأربع تطليقات . واحتجّوا أيضا بما رواه الترمذي وأبو داود والدارقطني عن ابن عباس . أن امرأة ثابت بن قيس

اختلفت من زوجها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتعد بحیضة . قال الترمذی : حديث حسن غریب . وعن الربیع بنت معوذ بن عقراء أنها اختلفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تتعد بحیضة . قال الترمذی : حديث الربیع الصحيح أنها أمرت أن تتعد بحیضة . قالوا : فهذا يدل على أن الخلع فسخ لا طلاق ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « الْمُطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ولو كانت هذه مطلقاً لم يقتصر بها على قرء واحد .

قلت : فمن طلق أمراًه تطليقتين ثم خالعهما ثم أراد أن يزوجها فله ذلك — كما قال ابن عباس — وإن لم تنكح زوجاً غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقاً قال : لم يميز أن يجمعها حتى تنكح زوجاً غيره ؛ لأنه بالخلع كُتِلَتِ الثَلَاثُ ؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . قال القاضي إسماعيل بن إسحاق : كيف يجوز القول في رجل قالت له أمراًه : طلقني على مالٍ فطلقها إنه لا يكون طلاقاً ، وهو لو جعل أمرها بيدها من غير شيء فطلقت نفسها كان طلاقاً ! . وأما قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » فهو معطوف على قوله تعالى : « الطلاق مرتان » ؛ لأن قوله : « أو تسرج بإحسان » إنما يعني به أو تطليق . فلو كان الخلع معطوفاً على التطليقتين لكان لا يجوز الخلع أصلاً إلا بعد تطليقتين وهذا لا يقوله أحد . وقال غيره : ما تأولوه في الآية غلط فإن قوله : « الطلاق مرتان » أفاد حكم الاثنين إذا أوقعهما على غير وجه الخلع ، وأثبت معهما الرجعة بقوله : « فإسألكم بمعروف » ثم ذكر حكمهما إذا كان على وجه الخلع فعاد الخلع إلى الثنتين المتقدم ذكرهما ؛ إذ المراد بذلك بيان الطلاق المطلق والطلاق بعوض ، والطلاق الثالث بعوض كان أو بعوض فإنه يقطع الحل إلا بعد زوج .

قلت : هذا الجواب عن الآية ، وأما الحديث فقال أبو داود — لما ذكر حديث ابن عباس في الحيضة — : هذا الحديث رواه عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . وحدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : مدة المتخلة مدة المطلقة . قال أبو داود : والعمل عندنا على هذا .

قلت : وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وأهل الكوفة . قال الترمذي : وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

قلت : وحديث ابن عباس في الحيضة مع غرابته كما ذكره الترمذي ، وإرساله كما ذكر أبو داود فقد قيل فيه : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتتها حيضة ونصفا ؛ أخرجه الذارقطني من حديث معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس : إن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عتتها حيضة ونصفا . والراوى عن معمر هنا في الحيضة والنصف هو الراوى عنه في الحيضة الواحدة ، وهو هشام بن يوسف أبو عبد الرحمن الصنعاني البجلي ؛ خرج له البخارى وحده . فالحديث مضطرب من جهة الإسناد والمتن ، فسقط الاحتجاج به في أن الخلع فسخ ، وفي أن مدة المطلقة حيضة ؛ وبقى قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » نصاً في كل مطلقة مدخول بها كما تقدم . قال الترمذي : « وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : عدة المختلعة حيضة ، قال إسحاق : وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوي » . قال ابن المنذر : قال عثمان بن عفان وابن عمر : عتتها حيضة ؛ وبه قال أبان بن عثمان وإسحاق . وقال علي بن أبي طالب : عتتها عدة المطلقة . وبقول عثمان وابن عمر أقول ، ولا يثبت حديث علي .

قلت : قد ذكرنا عن ابن عمر أنه قال : مدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو صحيح . الثانية عشرة — واختلف قول مالك فيمن قصد إيقاع الخلع على غير عوض ؛ فقال عبد الوهاب : هو خلع عند مالك ، وكان الطلاق بائناً . وقيل عنه : لا يكون بائناً إلا بوجود العوض ؛ قاله أشهب والشافعي ؛ لأنه طلاق عري عن عوض وأسبغ عدد فكان رجعيًا كما لو كان بلفظ الطلاق . قال ابن عبد البر : وهذا أصح قوليه عندى وعند أهل العلم في النظر . ووجه الأول أن عدم حصول العوض في الخلع لا يخرجها عن مقتضاه ؛ أصل ذلك إذا خالع بغير أوختره . الثالثة عشرة — المختلعة هي التي تخلع من كل الذي لها . والمفتدية أن تفتدى ببعضه وتأخذ بعضه . والمبارنة هي التي بارأت زوجها من قبل أن يدخل بها فتقول : قد أبرأتك

فَيَأْتِي هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى عِيسَى بْنُ دِينَارٍ عَنْ مَالِكٍ : الْمُبَارَاةُ هِيَ الَّتِي لَا تَأْخُذُ شَيْئًا وَلَا تَمُطِّي<sup>١</sup> ، وَالتَّخْلَعَةُ هِيَ الَّتِي تَمُطِّي مَا أُعْطَاهَا وَتَزِيدُ مِنْ مَالِهَا . وَالمُفْتَدِيَةُ هِيَ الَّتِي يُفْتَدِي بِبَعْضِ مَا أُعْطَاهَا وَتَسْكُ بَعْضَهُ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَكُونُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ ؛ فَمَا كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا عِدَّةَ فِيهِ . وَالمَصَالِحَةُ مِثْلُ الْمُبَارَاةِ . قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ : هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْأَرْبَعَةُ تَعُودُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صِفَاتُهَا مِنْ جِهَةِ الْإِقْبَاعِ ، وَهِيَ طَلْقُهُ بِأَنَّهُ سَمَّاها أَوْ لَمْ يُسَمِّها ؛ لَا رَجْعَةَ لَهُ فِي الْعِدَّةِ ، وَلَهُ نِكَاحُهَا فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا بِرِضَاهَا بَوَلَى وَصَدَاقُ قَبْلَ زَوْجٍ وَبَعْدَهُ ؛ خِلَافَ الْأَبِيِّ ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا أُعْطِيَ الْعِيُوضُ لِمَلِكِ نَفْسِهَا . وَلَوْ كَانَ طَلَاقُ النِّكَاحِ رَجْعِيًّا لَمْ تَمْلِكْ نَفْسُهَا ؛ فَكَانَ يَجْتَمِعُ لِلزَّوْجِ الْعِيُوضُ وَالْمَوْضُوعُ عَنْهُ .

الرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ — وَهَذَا مَعَ إِطْلَاقِ الْعَقْدِ نَافِذٌ ؛ فَلَوْ بَذَلَتْ لَهُ الْعِيُوضُ وَشَرَطَ الرَّجْعَةَ ؛ قَبِهَا رَوَايَتَانِ رَوَاهُمَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ : إِحْدَاهُمَا شَبَوْتَا ؛ وَبِهَا قَالَ سُحْنُونُ . وَالْأُخْرَى قَبِهَا . قَالَ سُحْنُونُ : وَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهُمَا قَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ يَكُونَ الْعِيُوضُ فِي مَقَابِلَةِ مَا يَسْقُطُ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، وَهَذَا جَائِزٌ . وَجْهُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ مَا يَنْبَغُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ؛ كَمَا لَوْ شَرَطَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ أَنْ لَا أَطْلَأَ .

الْخَامِسَةُ عَشْرَةٌ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى أَحْكَامَ النِّكَاحِ وَالْفِرَاقِ قَالَ : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ » الَّتِي أَمَرَتْ بِامْتِنَالِهَا ؛ كَمَا بَيَّنَّ تَحْرِيمَاتِ الصَّوْمِ فِي آيَةٍ أُخْرَى فَقَالَ : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا » فَقَسَمَ الْحُدُودَ قِسْمَيْنِ ؛ مِنْهَا حُدُودُ الْأَمْرِ بِالْإِمْتِنَالِ ، وَحُدُودُ النَّهْيِ بِالْاجْتِنَابِ ؛ ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى فَقَالَ : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ »

قَوْلُهُ تَعَالَى : فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٢٠﴾

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — احتج بعض مشايخ خراسان من الحنفية بهذه الآية على أن المختلعة بالحق الطلاق ، قالوا : فشرع الله سبحانه صريح الطلاق بعد المفاداة بالطلاق ، لأن الفاء حرف تعقيب ، فيبعد أن يرجع إلى قوله : « الطَّلَاق مَرَّتَانِ » لأن الذي تحل من الكلام يمنع بناء قوله « فَإِنْ طَلَّقَهَا » على قوله « الطَّلَاق مَرَّتَانِ » بل الأقرب عوده على ما يليه كما في الاستثناء ، ولا يعود إلى ما تقدمه إلا بدلالة ، كما أن قوله تعالى : « وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » فصار مقصورا على ما يليه غير عائد على ما تقدمه حتى لا يشترط الدخول في أمتهات النساء .

وقد اختلف العلماء في الطلاق بعد الخلع في العدة ، فقالت طائفة : إذا خالع الرجل زوجته ثم طلقها وهي في العدة لحقتها الطلاق ما دامت في العدة ، كذلك قال سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والتخمي والزهرى والحكم وحماد والثوري وأصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن الطلاق لا يلزمها ، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعكرمة والحسن وجابر بن زيد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وهو قول مالك إلا أن مالكا قال : إن اقتدت منه على أن يطلقها ثلاثا متتابعات نسقا حين طلقها فذلك ثابت عليه ، وإن كان بين ذلك صمات فما أتبعه بعد الصمات فليس بشيء ، وإنما كان ذلك لأن نسق الكلام بعضه على بعض متصلا يوجب له حكما واحدا ، وكذلك إذا انصل الاستثناء باليمين بالله أثروا ثبت له حكم الاستثناء ، وإذا انفصل عنه لم يكن له تعلق بما تقدم من الكلام .

الثانية — المراد بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الطلقة الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وهذا جمع عليه لا خلاف فيه .

واختلفوا فيما يكنى من النكاح ، وما الذي يبيح التحليل ، فقال سعيد بن المسيب ومن وافقه : بمجرد العقد كاف . وقال الحسن بن أبي الحسن : لا يكنى بمجرد الوطء حتى



يَكُونُ إِنْزَالٌ - وَهَذَا الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْكَافَّةُ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْوُطْءَ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ أَتَقَاءُ اثْنَتَيْنِ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْعُسْلَ ، وَيُفْسِدُ الصَّوْمَ وَالْحَجَّ وَيُحْصِرُ الزَّوْجَيْنِ وَيُوجِبُ كَيْلَ الصَّدَاقِ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : مَا صَرَّتَ بِي فِي الْفَقْهِ مَسْأَلَةٌ أَعْسُرُ مِنْهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ الْحُكْمَ هَلْ يَتَعَلَّقُ بِأَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ أَوْ بِأَوَاخِرِهَا ؟ فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِأَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ لِيَمُنَا أَنَّ نَقُولَ بِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِأَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ لِيَمُنَا أَنَّ تَشْتَرِطَ الْإِنْزَالُ مَعَ مَغِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْإِحْلَالِ ، لِأَنَّهُ آخِرُ ذَوْقِ الْعُسْلَةِ عَلَى مَا قَالَهُ الْحَسَنُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَمَعْنَى ذَوْقِ الْعُسْلَةِ هُوَ الْوُطْءُ ، وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ : أَمَّا النَّاسُ فَيَقُولُونَ : لَا تَحُلْ لِلأَوَّلِ حَتَّى يَجَامِعَهَا الثَّانِي ؛ وَأَنَا أَقُولُ : إِذَا تَزَوَّجَهَا تَزَوُّجًا صَحِيحًا لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ إِحْلَالَهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلُ . وَهَذَا قَوْلُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَاقِفَهُ عَلَيْهِ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ ؛ وَالسُّنَّةُ مُسْتَعْنَى بِهَا عَمَّا سِوَاهَا .

قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ بِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ؛ ذَكَرَهُ النَّحَاسُ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لَهُ . قَالَ : وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ هَاهُنَا الْجَمَاعُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : «زَوْجًا غَيْرَهُ» فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الزَّوْجِيَّةُ فَصَارَ النِّكَاحُ الْجَمَاعُ ؛ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَإِنَّهُ قَالَ : النِّكَاحُ هَاهُنَا التَّرْوِجُ الصَّحِيحُ إِذَا لَمْ يُرَدْ إِحْلَالُهَا .

قُلْتُ : وَأَظْنَهُمَا لَمْ يَلْفِغْهُمَا حَدِيثُ الْعُسْلَةِ أَوْ لَمْ يَصْحَحْ عِنْدَهُمَا فَأَخَذَا بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ . رَوَى الْأَثَمَةُ وَاللَّفْظُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَا تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَذُوقَ كُلَّ مِنْهُمَا عُسْلَةً صَاحِبِهِ» . قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ : مَنْ عَقَدَ عَلَى مَذْهَبِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَلْيَقَاضَى أَنْ يَفْسَخَهُ ؛ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ . قَالَ عَلَمَاؤُنَا : وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «حَتَّى يَذُوقَ كُلَّ مِنْهُمَا عُسْلَةً صَاحِبِهِ» اسْتِوَاؤُهُمَا فِي إِدْرَاكِ لَذَةِ الْجَمَاعِ ؛ وَهُوَ حِجَّةٌ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَنَا فِي أَنَّهُ لَوْ وَطِئَهَا نَائِمَةً أَوْ مُعْمًى ، عَلَيْهَا لَمْ تَحُلْ لِمَطْلَقِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَذُوقَا الْعُسْلَةَ إِذْ لَمْ تَذْكُرْهَا .

الثالثة — روى النسائي عن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواثمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة وآكل الربا ومؤكله والمحلل والمحلل له . وروى للترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غيره . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم ؛ وهو قول الفقهاء من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغي أن يرى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسكها فلا تحل له حتى يتزوجها بنكاح جديد . »

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف العلماء في نكاح المحلل ؛ فقال مالك : المحلل لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا ؛ فإن أصابها فلها مهر مثلها ، ولا تحلها إصابته لزوجها الأول ؛ وسواء علما أو لم يعلما إذا تزوجها ليحلها ، ولا يقرب على نكاحه ويُفسخ ؛ وبه قال الثوري والأوزاعي . وفيه قول ثانٍ روى عن الثوري في نكاح الخيار والمحلل أن النكاح جائز والشرط باطل ؛ وهو قول ابن أبي ليلى في ذلك وفي نكاح المتعة . وروى عن الأوزاعي في نكاح المحلل : بشر ما صنع والنكاح جائز . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : النكاح جائز إن دخل بها ، وله أن يمسكها إن شاء . وقال أبو حنيفة مرة هو وأصحابه : لا تحل للأول إن تزوجها ليحلها . ومرة قالوا : تحل له بهذا النكاح إذا جامعها وطلقها . ولم يختلفوا في أن نكاح هذا الزوج صحيح ، وأن له أن يقيم عليه . وفيه قول ثالث — قال الشافعي : إذا قال أتزوجك لأحلك ثم لا نكاح بيننا بعد ذلك فهذا ضربٌ من نكاح المتعة ، وهو فاسد لا يقرب عليه ويُفسخ ؛ ولو وطئ على هذا لم يكن تحيلا . فان تزوجها تزوجا مطلقا لم يشترط ولا اشترط عليه التحليل فللشافعي في ذلك قولان في كونه القديم : أحدهما

مثل قول مالك، والآخرون مثل قول أبي حنيفة . ولم يختلف قوله في كتابه الجديد المصرى - أن  
النكاح صحيح إذا لم يشترط ؛ وهو قول داود .

قلت : وحكى الماوردى عن الشافعى أنه إن شرط التحليل قبل العقد صح النكاح وأحلها  
للأول، وإن شرطاه في العقد بطل النكاح ولم يحلها للأول، قال : وهو قول الشافعى . وقال  
الحسن وإبراهيم : إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل ففسد النكاح ؛ وهذا تشديد . وقال سالم  
والقاسم : لا بأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان وهو مأجور ؛ وبه قال ربيعة  
ويحيى بن سعيد، وقاله داود بن علي - إذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد .

الرابعة - مدار جواز نكاح التحليل عند علمائنا على الزوج النكاح ، ومساواة شرط  
ذلك أو نواه ؛ ومتى كان شيء من ذلك ففسد نكاحه ولم يقتر عليه ، ولم يحل وطؤه المرأة  
لزوجها . وعلم الزوج المطلق وجهه في ذلك سواء . وقد قيل : إنه ينبغي له إذا علم أن النكاح  
لها لذلك تزوجها أن يتره عن مراجعتها ، ولا يحلها عند مالك إلا نكاح رغبة لحاجته إليها ،  
ولا يقصد به التحليل ، ويكون وطؤه لها وطأ مباحا ، لا تكون صائمة ولا محرمة  
ولا في حيضتها ، ويكون الزوج بالغاً مسلماً . وقال الشافعى : إذا أصابها بنكاح صحيح وغيب  
الحشفة في فرجها فقد ذاقا العسيلة ؛ وسواء في ذلك قوى النكاح وضعفه ، وسواء أدخله  
بيده أم بيدها ؛ وكان من صبي أو مراهق أو محبوب بقى له ما يغيبه كما يغيب غير الخصى .  
وسواء أصابها الزوج محرمه أو صائمة ؛ وهذا كله - على ما وصف الشافعى - قول أبي حنيفة  
وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح، وقول بعض أصحاب مالك .

الخامسة - قال ابن حبيب : وإن تزوجها فإن أعجبته أمسكها ، وإلا كان قد  
احتسب في تحليلها الأجر لم يجز ؛ لما خالط نكاحه من نية التحليل ، ولا تحل بذلك للأول .  
السادسة - وطء السيد لأمته التي قد بت زوجها طلاقاً لا يحلها ؛ إذ ليس بزواج،  
روى عن علي بن أبي طالب ، وهو قول عبيدة ومسروق والشعبي وإبراهيم وجابر بن زيد  
وسليمان بن يسار وحماد بن أبي سليمان وأبي الزناد ؛ وعليه جماعة فقهاء الأمصار . ويروى عن

عثان وزيد بن ثابت والزبير خلُف ذلك ، وأنه يُحلها إذا ضُيِّبها سيدها غُشيانا لا يريد بذلك مخادعة ولا إحلالا، وترجع إلى زوجها بخطبة وصداق . والقول الأول أصح ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والسيد إنما تسلط بملك اليمين وهذا واضح .

السابعة — في موطن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل زوج عبدا له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيدها له هل تحل له بملك اليمين؟ فقالا : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

الثامنة — روى عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة فاشتراها وقد كان طلقها واحدة؛ فقال : تحل له بملك يمينه ما لم يبت طلاقها ؛ فإن بَتَّ طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره . قال أبو عمر : وعلى هذا جماعة العلماء وأئمة الفتوى : مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وكان ابن عباس وعطاء وطاوس والحسن يقولون : إذا اشتراها الذي بَتَّ طلاقها حلت له بملك اليمين؛ على عموم قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . قال أبو عمر : وهذا خطأ من القول ؛ لأن قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » لا يبيح الأمهات ولا الأخوات ، فكذلك سائر المحرمات .

التاسعة — إذا طلق المسلم زوجته الذمية ثلاثا فنكحها ذمى ودخل بها ثم طلقها؛ فقالت طائفة الذمى زوج لها، ولها أن ترجع إلى الأول؛ هكذا قال الحسن وسفيان والثوري والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : وكذلك تقول؛ لأن الله تعالى قال : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والنصراني زوج . وقال مالك وربيعه : لا يحلها .

العاشرة — النكاح الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثا في قول الجمهور : مالك والثوري والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد؛ كلهم يقولون : لا تحل للزوج الأول إلا بنكاح صحيح؛ وكان الحكم يقول : هو زوج . قال ابن المنذر : ليس بزواج ،

(١) في بعض الأصول : « ... وسفيان الثوري بدون واو العطف »

لأن أحكام الأزواج في الظهار والإيلاء واللعان غير ثابتة بينهما . وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن المرأة إذا قالت للزوج الأول : قد تزوجت ودخل على زوجي وصدقتها أنها تحل للأول . قال الشافعي : والورع ألا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كذبت .

الحادية عشرة - جاء عن عمر بن الخطاب في هذا الباب تغليظ شديد وهو قوله : لا أوتى بمحل ولا محلل له إلا زججهما . وقال أبو عمر : التحليل سفاح ؛ لا يزالان زانين ولو أقاما عشرين سنة . قال أبو عمر : لا يحتمل قول عمر إلا التغليظ ؛ لأنه قد صرح عنه أنه وضع الحد من الواطئ قرعاً حرماً قد جهل تحريره وعذره بالجهالة ؛ فالتأويل أولى بذلك ، ولا خلاف أنه لا رجم عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ يريد المتروج الثاني . ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي المرأة والزوج الأول ؛ قاله ابن عباس ، ولا خلاف فيه . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحر إذا طلق زوجته ثلاثاً ثم انقضت عدتها ونكحت زوجاً آخر ودخل بها ثم فارقتها وانقضت عدتها ثم نكحها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات .

واختلفوا في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تزوج غيره ثم ترجع إلى زوجها الأول ؛ فقالت طائفة : تكون على ما بقي من طلاقها ؛ وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبو هريرة . وروى ذلك عن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وبه قال عبيدة السلماني وسعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن نصر . وفيه قول ثان وهو أن النكاح جديد والطلاق جديد ؛ هذا قول ابن عمر وابن عباس ،

وبه قال عطاء والنخعي وشريح والنعان ويعقوب . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية وكيع عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان أصحاب عبد الله يقولون : يهدم الزوج الثلاث ، ولا يهدم الواحدة والاثنين ! . قال : وحدنا حفص عن حجاج عن طلحة عن إبراهيم أن أصحاب عبد الله كانوا يقولون : يهدم الزوج الواحدة والاثنين كما يهدم الثلاث ؛ إلا عبيدة فإنه قال : هي على ما بنى من طلاقها ؛ ذكره أبو عمر . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول . وفيه قول ثالث وهو : إن كان دخل بها الأخير فطلاق جديد ونكاح جديد ، وإن لم يكن دخل بها فعلى ما بنى ؛ هذا قول إبراهيم النخعي .

الثانية — قوله تعالى : ( إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقَيِّمَ حَدُودَ اللَّهِ ) شرط . قال طائفة : إن ظننا أن كل واحد منهما يحسن عشرة صاحبه . وقيل : حدود الله فرائضه ؛ أى إذا علمنا أنه يكون بينهما الصلاح بالنكاح الثانى . فتى علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته أو صداقها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه فلا يحل له أن يترجها حتى يبين لها ، أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها . وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع كان عليه أن يبين ؛ كلاً يفتر المرأة من نفسه . وكذلك لا يجوز أن يفترها بنسب يدعيه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع من جنون أو جذام أو برص أو داء فى الفرج لم يجوز لها أن تفتره ، وعليها أن تبين له ما بها من ذلك ؛ كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب . ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيباً فله الرد ؛ فإن كان العيب بالرجل فلها الصداق إن كان دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها نصفه . وإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج وأخذ ما كان أعطاها من الصداق . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني بياضة فوجد بكشها برصاً فردها وقال : " دلستم على " .

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العَيْنِ إذا سَأَمَتْ نَفْسَهَا ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالْعَنَةِ؛ فقال مرة: لما جميع الصداق. وقال مرة: لما نصف الصداق؛ وهذا يبنى على اختلاف قوله: يَم تَسْتَحِقُّ الصداق بالتسليم أو بالدخول؟ قولان.

الثالثة - قال ابن خُوَزَمَنَاد: واختلف أصحابنا هل على الزوجة خدمة أو لا؟ فقال بعض أصحابنا: ليس على الزوجة خدمة؛ وذلك أن العقد يتناول الاستمتاع لا الخدمة؛ ألا ترى أنه ليس بعقد إجارة ولا تملك ربة وإنما هو عقد على الاستمتاع، والمستحق بالعقد هو الاستمتاع دون غيره؛ فلا تطالب بأكثر منه؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: «فَإِنْ أَطَعْتُمُ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا». وقال بعض أصحابنا: عليها خدمة مثلها؛ فإن كانت شريفة المحل ليس أدوية أو ترفع فعلها التدبير للزلزل وأمر الخادم. وإن كانت متوسطة الحال فعلها أن تفرش الفراش ونحو ذلك. وإن كانت دون ذلك فعلها أن تنظف البيت وتطبخ وتغسل. وإن كانت من نساء الكُفْر والدَّهْم والجبل في بلدهن كُفَّت ما يكلفهن نساءهم؛ وذلك أن الله تعالى قال: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ». وقد جرى عُرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرناه؛ ألا ترى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يتكفون الطحين والخبيز والطيخ وفرش الفراش وتقريب الطعام وأشياء ذلك، ولا نعلم امرأة امتنعت من ذلك، ولا يسوغ لها الامتناع، بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك، وياخذونهن بالخدمة؛ فلولا أنها مستحقة لما طالبنهن.

الرابعة - قوله تعالى: «وَلَكُمْ حُدُودُ اللَّهِ يَبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» حدود الله: ما منع منه. وأخذ ما منع من الاجترار على الفواحش. وأحدثت المرأة: امتنعت من الزينة. ورجل محدود: ممنوع من الخير. والبواب حداد أى مانع. وقد تقدم هذا مستوفى<sup>(١)</sup>. وإنما قال: «لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» لأن الجاهل إذا كثرت له أموره ونهيه فانه لا يحفظه ولا يتعاهده. والعالم يحفظ ويتعاهد؛ فلهذا المعنى خاطب العلماء ولم يخاطب الجاهل.

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَبْغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ  
 أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ  
 فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا عَآيِتِ اللَّهِ هُزُوًا وَآذَكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ  
 عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ  
 وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٢٢﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ فَلْيَبْغُنَّ أَجَلَهُنَّ ﴾ معنى « بَلغن » « قارن » بإجماع من العلماء .  
 ولأن المعنى يضطر إلى ذلك ؛ لأنه بعد بلوغ الأجل لا خيار له في الإمساك . وهو في الآية  
 التي بعدها بمعنى التناهي ؛ لأن المعنى يقتضى ذلك ، فهو حقيقة في الثانية مجاز في الأولى .  
 الثانية — قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ الإمساك بالمعروف هو القيام بما يجب لها  
 من حق على زوجها ؛ ولذلك قال جماعة من العلماء : إن من الإمساك بالمعروف أن الزوج  
 إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ؛ فإن لم يفعل خرج عن حد المعروف ، فيطلق عليه  
 الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها من بقائها عند من لا يقدر على نفقتها ، والجوع لا صبر عليه ؛  
 وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ويحيى القطان وعبد الرحمن  
 ابن مهدي ، وقاله من الصحابة عمرو بن علي وأبو هريرة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب  
 وقال : إن في ذلك سنة . ورواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقالت طائفة :  
 لا يفرض بينهما ، ويلزمها الصبر عليه ، وتتعلق النفقة بذمته بحكم الحاكم ، وهذا قول عطاء  
 والزهرى ، وإليه ذهب الكوفيون والثوري ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ  
 فَنِظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقال : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » الآية ؛ فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ،  
 فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للفرقة ، وهو مندوب معه إلى النكاح . وأيضا فإن النكاح بين  
 الزوجين قد انعقد بإجماع فلا يفرض بينهما إلا بإجماع مثله ، أو بسنة عن الرسول صلى الله عليه وسلم



لا معارض لها . والحجة للأول قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري : ” تقول المرأة إما أن تطيعني وإما أن تطلقني “ فهذا نص في موضع الخلاف . والفرقة بالإعسار عندنا طلاق رجعية خلافا للشافعي في قوله إنها طلاق بائنة ؛ لأن هذه فرقة بعد البناء لم يستكمل بها عدد الطلاق ولا كانت لعوض ولا لضرر بالزوج فكانت رجعية ؛ أصله طلاق المولى .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ سَرَّحُوهُنَّ مَعْرُوفٍ ﴾ يعني فطلقوهن ؛ وقد تقدم . ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا ﴾ روى مالك عن ثور بن زيد الدبلي أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يرجعها ولا حاجة له بها ولا يريد إمساكها ؛ كيما يطول بذلك العدة عليها وليضارها ؛ فانزل الله تعالى : « وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » يعظهم الله به . وقال الزجاج : « فقد ظلم نفسه » يعني عرض نفسه للعذاب ، لأن إتيان ما نهى الله عنه تعرض لعذاب الله . وهذا الخبر موافق للخبر الذي نزل بترك ما كان عليه أهل الجاهلية من الطلاق والارتجاع حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « الطلاق مرتان » . فأفادنا هذان الخبران أن نزول الآيتين المذكورتين كان في معنى واحد متقارب وذلك حبس الرجل المرأة ومراجعتها لما قاصدا إلى الإضرار بها ؛ وهذا ظاهر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا ﴾ معناه لا تأخذوا أحكام الله تعالى في طريق الهزء فانها جذكها ؛ فمن هزأ فيها لزمته . قال أبو الدرداء : كان الرجل يطلق في الجاهلية ويقول : إنما طلقت وأنا لالعاب ؛ وكان يعتيق وينكح ويقول : كنت لاعبا ؛ فنزلت هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : ” من طلق أو حرر أو نكح أو أنكح فزعم أنه لاعب فهو حجاج “ . رواه معمر قال : حدثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء فذكره بمعناه . وفي موطأ مالك أنه بلغه أن رجلا قال لابن عباس : إني طلقت امرأتى مائة مرة فماذا ترى علي ؟ فقال ابن عباس : طلقت منك بثلاث ، وسبع وتسعون آتخذت بها آيات الله هزوا . وخرج الدارقطني من حديث إسماعيل بن أمية القرشي عن علي قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا طلق البتة فغضب وقال : ” تحذون آيات الله هزوا أو دين الله هزوا

ولمّا من طلق ألبنة الزمان ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث . وروى عن عائشة أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يقول ه والله لا أوزنك ولا أدعك . قالت : وكيف ذاك ؟ قال : إذا كنت تفضين صدّيك راجعتك ؛ فزلت : « وَلَا تَحْجِدُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُؤًا » . قال علماؤنا : والأقوال كلها داخله في معنى الآية ؛ لأنه يقال لمن سخر من آيات الله : اتخذها هُرُؤًا . ويقال ذلك لمن كفر بها ، ويقال ذلك لمن طرحها ولم يأخذها وعمل بغيرها ؛ فعلى هذا تدخل هذه الأقوال في الآية . وآيات الله : دلالته وأمره ونهيه .

الخامسة — ولا خلاف بين العلماء أن من طلق هازلا أن الطلاق يلزمه . واختلفوا في غيره على ما يأتي بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى . وخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثَلَاثٌ حِدْثَنٌ حِدٌّ وَهَزْلُنٌ حِدٌّ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالزَّجْعَةُ » . وروى عن علي بن أبي طالب وأبن مسعود وأبي القرداء كلهم قالوا : ثلاث لا لعب فيهنّ واللاعب فيهنّ جادٌ : النكاح والطلاق والعتاق . وقيل : المعنى لا تركوا أوامر الله ففكروا مقصرين لاعبين . ويدخل في هذه الآية الاستغفار من الذنب قولاً مع الإصرار فعلاً ؛ وكذا كل ما كان في هذا المعنى فأعلمه .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ أي بالإسلام وبيات الأحكام . ﴿ وَالْحِكْمَةَ ﴾ : هي السنة المبيّنة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مراد الله فيما لم يُنصّ عليه في الكتاب . ﴿ يَعْظُمُكُمْ بِهِ ﴾ أي يخوفكم . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْئًا عَالِمٌ ﴾ تقدم .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَسْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٦﴾

## فيه أربع مسائل :

**الأولى** - قوله تعالى : ( فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ) روى أن معقل بن يسار كانت أخته تحت أبي البُدَّاح<sup>(١)</sup> فطلقها وتركها حتى انقضت عدتها ، ثم ندم فخطبها فرفضت وأبى أخوها أن يزوجه وقال : وجهي من وجهك حرام إن تزوجته فترلت الآية . قال مقاتل : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا فقال : « إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا فَلَا تَمْنَعُ أَخْكَ عَنْ أَبِي الْبُدَّاحِ » فقال : آمنت بالله وزوجتها منه . وروى البخاري عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها حتى انقضت عدتها فخطبها فأبى معقل فترلت : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » . وأخرجه أيضا الدارقطني عن الحسن قال : حدثني معقل بن يسار قال : كانت لي أخت فخطبت إلى فكنت أمنعها الناس ، فأتى ابن عم لي فخطبها فأنكحها إياه ، فاصطحبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقا رجعا ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها مع الخطاب ، فقلت : منعها الناس وزوجك إياها ثم طلقها طلاقا رجعا ثم تركها حتى انقضت عدتها فلما خطبت إلى أتيتني فخطبها مع الخطاب ! لا أزورك أبدا ! فأنزل الله أو قال أنزل : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » فكفرت عن يميني وأنكحها إياه . في رواية للبخاري : « غيى معقل من ذلك أنفا وقال تنحلا عنها وهو يقدر عليها ثم يخطبها ! فأنزل الله الآية ؛ فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه الآية فترك الحمية وانقاد لأمر الله تعالى . وقيل : هو معقل بن سنان ( بالنون ) . قال النحاس : رواه الشافعي في كتبه عن معقل بن يسار أو سنان . وقال الطحاوي : هو معقل بن سنان .

**الثانية** - إذا ثبت هذا في الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيبا ، ولو كانت الأرملة إليها دون وليها لزوجت نفسها ، ولم تنجح إلى وليها معقل . فالخطاب إذا في قوله تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » للأولياء ، وأن الأمر إليهم في التزوج

(١) في الأصول : « أبي البُدَّاح » وهو مخريف .

مع رضاعتهم . وقد قيل : إن الخطاب في ذلك للأزواج ، وذلك بأن يكون الارتجاع مضارة عَصَلاً عن نكاح الغير بتطويل العدة عليها . واحتج بها أصحاب أبي حنيفة على أن تزوج المرأة نفسها قالوا : لأن الله تعالى أضاف ذلك إليها كما قال : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَبْكِيَ زَوْجاً غَيْرَهُ » ولم يذكر الولي . وقد تقدم القول في هذه المسألة مستوفى : والأوّل أصح لما ذكرناه من سبب النزول . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ » بلوغ الأجل في هذا الموضع : تاهيه ، لأن ابتداء النكاح إنما يتصور بعد انقضاء العدة . و « تعضلوهن » معناه تحبسوهن . وحكى الخليل : دجاجة مُعْضِلٌ : قد احتبس بيضها . وقيل : العضل التضيق والمنع وهو راجع إلى معنى الحبس ؛ يقال : أردتُ أمراً فعضلني عنه أى منعتنى عنه وضيقت على . وأعْضَلُ الأمرُ : إذا ضاقت عليك فيه الحيل ، ومنه قولهم : إنه لمُعْضَلٌ من العُضَلِ إذا كان لا يُقدَّر على وجه الحيلة فيه . وقال الأزهرى : أصل العضل من قولهم : عَضَلَتِ الناقةُ إذا نَسِبَ ولدها فلم يسهل نروجه . وعَضَلَتِ الدجاجةُ : نَسِبَ بيضها . وفي حديث معاوية : — « مُعْضِلَةٌ ولا أبا حَسَنِ » ؛ أى مسألة صعبة ضيقة الخارج . وقال طائوس : لقد وردت عُضْلُ أفضية ما قام بها إلا ابن عباس . وكل مُشْكِل عند العرب مُعْضِلٌ ؛ ومنه قول الشافعى :

إذا ألمعضلات تصدّبتى • كشفت حقائقها بالنظر

ويقال : أعْضَلُ الأمرُ إذا أشتد . وداءُ عُضَالِ أى شديدٌ عَسِرُ البرِّ أعياءُ الأطباء . وعَضَلُ فلانٌ أَيْمَهُ أى منعه ؛ يَعْضُلُها وَيَعْضِلُها (بالضم والكسر) لعتان .

الرابعة — قوله تعالى : « ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ » ولم يقل « ذلكم » لأنه محمول على معنى الجمع . ولو كان « ذلكم » لحاز ؛ مثل « ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ » أى ما لكم فيه من الصلاح . « وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » ذلك .

قوله تعالى : وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً آتِيَةً بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٦٦﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ( وَالْوَالِدَاتُ ) ابتداء . ( يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ) في موضع الخبر . ( حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ) ظرف زمان . ولما ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الولد لأن الزوجين قد يفترقان وتم ولد ؛ فالآية إذا في المطلقات الآتية لمن أولاد من أزواجهن ؛ قاله السدي والضحاك وغيرهما ، أي حق أحق برضاع أولادهن من الأجنبية لأنهن أحن وأرق ، واتراع الولد الصغير إضرار به وبها ؛ وهذا يدل على أن الولد وإن قُطِمَ فالأم أحق بحضنته لفضل حنوها وشفقتها ؛ وإنما تكون أحق بالحضنة إذا لم تترج على ما يأتي . وعلى هذا يشكّل قوله : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » لأن المطلقة لا تستحق الكسوة إذا لم تكن رجعية بل تستحق الأجرة إلا أن يُحمل على مكارم الأخلاق فيقال : الأولى ألا تنقص الأجرة عما يكفيها لقوتها وكسوتها . وقيل : الآية عامة في المطلقات اللواتي لمن أولاد وفي الزوجات . والأظهر أنها في الزوجات في حال بقاء النكاح ؛ لأنهن المستحقات للنفقة والكسوة ؛ والزوجة تستحق النفقة والكسوة أَرْضَعَتْ أو لم تُرَضَعْ ؛ والنفقة والكسوة مقابلة التمكين ، فإذا اشتغلت بالإرضاع لم يكمل التمكين ؛ فقد يُتوهم أن النفقة تسقط فأزال ذلك الوهم بقوله تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ » أي الزوج رزقهن وكسوتهن في حال الرضاع لأنه اشتغال في مصالح الزوج ؛ فصارت كما لو سافرت لحاجة الزوج بإذنه فإن النفقة لا تسقط .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ يَرْضَعْنَ ﴾ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات ، وعلى جهة التذنب لبعضهن على ما باتى . وقيل : هو خبر عن المشروعية كما تقدم .

الثالثة - واختلف الناس فى الرضاع هل هو حق للأُم أو هو حق عليها ، واللفظ محتمل لأنه لو أراد التصريح بكونه عليها لقال : وعلى الوالدات رضاع أولادهن كما قال تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » ولكن هو عليها فى حال الزوجية ، وهو عُرف يلزم إذ قد صار كالشرط ، إلا أن تكون شريفة ذات ترقية فترُفها ألا تُرضع وذلك كالشرط . وعليها إن لم يقبل الولد غيرها واجب ، وهو عليها إذا عدم اختصاصها به . فإن مات الأب ولا مال للصبي فذهب مالك فى « المدونة » أن الرضاع لازم للأُم بخلاف الشافعية . وفى كتاب ابن الجلاب : رضاعه فى بيت المال . وقال عبد الوهاب : هو فقير من فقراء المسلمين . وأما المطلقة طلاق ببنوة فلا رضاع عليها ، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هى ؛ فهى أحق بأجرة المثل ؛ وهذا مع يسر الزوج فإن كان مُعيبا لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتجرب حينئذ على الإرضاع . وكل من يلزمها الإرضاع فإن أصابها عذر يمنعها منه عاد الإرضاع على الأب . وروى عن مالك أن الأب إذا كان مُعديما ولا مال للصبي أن الرضاع على الأم ؛ فإن لم يكن لها لبن ولها مال فالإرضاع عليها فى مالها . قال الشافعى : لا يلزم الرضاع إلا والدا أو جدًا وإن عَلاَ ؛ وسيأتى ما للعلماء فى هذا عند قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » . يقال : رَضَعَ يَرْضَعُ رَضَاعاً وَرَضَاعاً ، وَرَضَعَ يَرْضَعُ رِضَاعاً وَرِضَاعَةً (بكسر الراء فى الأول وفتحها فى الثانى) واسم الفاعل راضع فيهما . والرَضَاعَةُ : الأَؤُم (مفتوح الراء لا غير) .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ ﴾ أى ستين ، من حال الشيء إذا انقلب فالحول منقلب من الوقت الأول إلى الثانى . وقيل : سُمي العام حولا لاستحالة الأمور فيه فى الأغلب . ﴿ كَامِلَيْنِ ﴾ قيد بالكال لأن القائل قد يقول : أقيمت عند فلان حولين وهو يريد حولا وبعض حول آخر؛ قال الله تعالى : « فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ » وإنما يتعجل

في يوم وبعض الثاني . وقوله تعالى : « لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَمَّ الرِّضَاعَةَ » دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتماً فانه يجوز الفطام قبل الحولين ، ولكنه تحديد لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع ، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين . وإن أراد الأب القَطْمَ قبل هذه المدة ولم ترض الأم لم يكن له ذلك . والزيادة على الحولين أو نقصانُ إِمَّا يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين . وقرأ مجاهد وابن محيصن « لمن أراد أن يَمَّ الرضاعة » بفتح التاء ورفع « الرضاعة » على إسناد الفعل إليها . وقرأ أبو حيوة وابن أبي عَبلَةَ والجارود بن أبي سَبرة بكسر الراء من « الرضاعة » وهى لغة كالحضارة والحضارة . ورؤى عن مجاهد أنه قرأ « الرضعة » على وزن الفعل . ورؤى عن ابن عباس أنه قرأ « أن يكل الرضاعة » . النحاس : لا يعرف البصريون « الرضاعة » إلّا بفتح الراء، ولا « الرضاع » إلّا بكسر الراء؛ مثل القتال . وحكى الكوفيون كسر الراء مع الهاء وفتحها بغير هاء .

الخامسة - اتّرع مالك رحمه الله تعالى ومن تابعه وجماعة من العلماء من هذه الآية أن الرضاعة المحرّمة الجارية بحجر النسب إنما هى ما كان في الحولين لأنه باقضاء الحولين تمت الرضاعة، ولا رضاعة بعد الحولين معتبرة . هذا قوله في موطنه، وهى رواية محمد بن عبد الحكم عنه، وهو قول عمر وآبن عباس، ورؤى عن ابن مسعود، وبه قال الزهرى وقتادة والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو نور . وروى ابن عبد الحكم عنه الحولين وزيادة أيام يسيرة . عبد الملك : كالتشهر ونحوه . وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال : الرضاع الحولين والشهرين بعد الحولين . وحكى عنه الوليد بن مسلم أنه قال : ما كان بعد الحولين من رضاع بشهر أو شهرين أو ثلاثة فهو من الحولين، وما كان بعد ذلك فهو عبث . وحكى عن النعمان أنه قال : وما كان بعد الحولين إلى ستة أشهر فهو رضاع ؛ والصحيح الأول لقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وهذا يدلّ على أن لاحكم لما ارتضع المولود بعد الحولين . وروى سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » . قال الدارقطني : لم يستند عن ابن عينة غيرُ الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ .

قلت : وهذا الخبر مع الآية والمعنى ينفي رضاعة الكبير وأنه لا حرمة له . وقد روى عن عائشة القول به . وبه يقول الليث بن سعد من بين العلماء . وروى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يرى رضاع الكبير . وروى عنه الرجوع عنه . وسأقي في سورة « النساء » مبيناً إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال جمهور المفسرين : إن هذين الحولين لكل ولد . وروى عن ابن عباس أنه قال : هي في الولد يمكث في البطن ستة أشهر ، فإن مكث سبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهراً ، فإن مكث ثمانية أشهر فرضاعه اثنان وعشرون شهراً ، فإن مكث تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهراً لقوله تعالى : « وَحَلَهُ وَقَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » . وعلى هذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع ويأخذ الواحد من الآخر .

السابعة — قوله تعالى : ( وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ ) أى وعلى الأب . ويمحوز في العربية « وعلى المولود لهم » كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » لأن المعنى وعلى الذى ولد له و « الذى » يُعبر به عن الواحد والجمع كما تقدم .

الثامنة — قوله تعالى : ( رَزَقْنَهُنَّ وَكِسَوْنَهُنَّ ) الرزق في هذا الحكم الطعام الكافى ، وفي هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه . وسماه الله سبحانه للام لأن الغذاء يصل إليه بواسطتها في الرضاع كما قال : « وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٌ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ » لأن الغذاء لا يصل إلا بسببها .

وأجمع العلماء على أن على المرأة نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم . وقال صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة وقد قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطينى من النفقة ما يكفينى ويكفى بى إلا ما أخذت من ماله بنهر علمه فهل على فى ذلك جناح ؟ فقال — : « خِذْى ما يكفىك وولديك بالمعروف » . والكسوة : اللباس . وقوله : « بالمعروف » أى بالمعارف فى عرف الشرع من غير تفريط ولا إفراط . ثم بين تعالى أن الإشفاق على قدر غنى الزوج ومتىبها من غير تقدير مد ولا غيره بقوله تعالى : « لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا »



على ما يأتي بيانه في الطلاق إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى أى لا تكلف المرأة الصبر على التقدير في الأجرة ولا يكلف الزوج ما هو إسراف بل يُراعى القصد .

التاسعة - في هذه الآية دليل للمالك على أن الحضنة للأم؛ فهي في الغلام إلى البلوغ، وفي الجارية إلى النكاح؛ وذلك حق لها، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : إذا بلغ الولد ثمان سنين وهو سن التمييز خير بين أبيه فإنه في تلك الحالة تتحرك همته لتعلم القرآن والأدب ووظائف العبادات ، وذلك يستوى فيه الغلام والجارية . وروى النسائي وغيره عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له : زوجي يريد أن يذهب بآبئ ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ” هذا أبوك وهذه أمك نخذ أيهما شئت “ فأخذ بيد أمه . وفي كتاب أبي داود عن أبي هريرة قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بآبئ ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة ، وقد نفعتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” استميا عليه “ فقال زوجها : من يحقني في ولدي ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” هذا أبوك وهذه أمك نخذ بيد أحدهما شئت “ فأخذ بيد أمه فانطلقت به . ودلينا ما رواه أبو داود عن الأوزاعي قال : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن آبئ هذا كان بطني له وعاء ، وتدي له مسقاء ، ويحجروني له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن يترعه مني ؛ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أنت أحق به ما لم تنكحي “ . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا افتقرا ولها ولد أن الأم أحق به ما لم تنكح . وكذا قال أبو عمر : لا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تتزوج أنها أحق بولدها من أبيه ما دام طفلا صغيرا لا يميز شيئا إذا كان عندها في حرز وكفاية ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج .

ثم اختلفوا بعد ذلك في تخيره إذا ميز وعقل بين أبيه وأمه وفيمن هو أولى به ؛ قال ابن المنذر ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة حمزة للخالة من غير تخيير .

روى أبو داود عن عليّ قال : خرج زيد بن حارثة الى مكة فقدم بابتة حمزة ، فقال جعفر : أنا أخذها أنا أحق بها ، ابنة عمي وخالتها عندي والحالة أم . فقال عليّ : أنا أحق بها . ابنة عمي وعندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أحق بها . فقال زيد : أنا أحق بها . أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا قال : "وأما الجارية فأقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الحالة أم" .

العاشره — قال ابن المنذر : وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا حق للأمّ في الولد إذا تزوجت .

قلت : كذا قال في كتاب الإشراف له . وذكر القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة له عن الحسن أنه لا يسقط حقها من الحضانة بالتزوج . وأجمع مالك والشافعي والنعمان وأبو ثور على أن الجدة أمّ الأمّ أحقّ بحضانة الولد . واختلفوا إذا لم يكن لها أمّ وكان لها جدة هي أمّ الأب ؛ فقال مالك : أمّ الأب أحقّ إذا لم يكن للصبي خالة . وقال ابن القاسم قال مالك : وبلغني ذلك عنه أنه قال : الخالة أولى من الجدة أمّ الأب . وفي قول الشافعي والنعمان : أمّ الأب أحقّ من الخالة . وقد قيل : إن الأب أولى بابنه من الجدة أمّ الأب . قال أبو عمر : وهذا عندي إن لم يكن له زوجة أجنبية . ثم الأخذ بعد الأب ثم العمة . وهذا إذا كان كل واحد من هؤلاء مأمونا على الولد ، وكان عنده في حرز وكفاية ؛ فإذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضانة ، وإنما ينظر في ذلك الى من يحوط بالصبي ومن يحسن إليه في حفظه وتعلمه الخير . وهذا على قول من قال إن الحضانة حق الولد ؛ وقد روى ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ؛ وكذلك لا يرون حضانة لفاجرة ولا لضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض أو زمانة . وذكر ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك أن الحضانة للأمّ ثم الجدة للأمّ ثم الخالة ثم الجدة للأب ثم أخت الصبي ثم عمة الصبي ثم أبة الصبي ثم الأب . والجدة للأب أولى من الأخت والأخت أولى من العمة ، والعمة أولى من بعدها وأولى من جميع الرجال الأولياء . وليس لأبنة الخالة ولا لأبنة العمة ولا لبنات أخوات الصبي من حضائنه شيء . فإذا كان الحاضن لا يخاف منه على الطفل

تضييع أو دخول فساد كانت حاضناً له أبداً حتى يبلغ الحلم . وقد قيل : حتى يتفرغ<sup>(١)</sup>، وحتى تترج الجارية ؛ إلا أن يريد الأب قلة سفر وإبطان فيكون حينئذ أحق بولده من أمه وغيرها إن لم تُرد الانتقال . وإن أراد الخروج لتجارة لم يكن له ذلك . وكذا أولياء الصبي الذين يكون ماله إذا انتقلوا للاستيطان . وليس للأُم أن تنقل ولدها عن موضع سكنى الأب إلا فيما يقرب نحو المسافة التي لا تقصر فيها الصلاة . ولو شرط عليها في حين انتقاله عن بلدها أنه لا يترك ولده عندها إلا أن تلتزم نفقته ومشنته سنين معلومة فإن التزمت ذلك لزمها ؛ فإن ماتت لم تتبع بذلك ورتها في تركتها . وقد قيل : ذلك دين يؤخذ من تركتها ؛ والأقول نعم إن شاء الله تعالى ؛ كما لو مات الولد أو كما لو صالحها على نفقة الحمل والنزاع فأسقطت لم تتبع بئى من ذلك .

الحادية عشرة - إذا تزوجت الأُم لم ينزع منها ولدها حتى يدخل بها زوجها عند مالك . وقال الشافعي : إذا نكحت فقد انقطع حقها . فإن طلقها لم يكن لها الرجوع فيه عند مالك في الأشهر عندنا من مذهبه . وقد ذكر القاضي إسماعيل وذكره ابن خُوَيْرِمَتَاد أيضاً عن مالك أنه اختلف قوله في ذلك ؛ فقال مرة : يرد إليها . وقال مرة : لا يرد . قال ابن المنذر : فإذا خرجت الأُم عن البلد الذي به ولدها ثم رجعت إليه فهي أحق بولدها في قول الشافعي وأبي نوح وأصحاب الرأي . وكذلك لو تزوجت ثم طُلقَت أو توفى عنها زوجها رجعت في حقها من الولد .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب ؛ فإن طلقها الزوج أو مات عنها كان لها أخذه لروال العذر الذي له جاز تركه .

الثانية عشرة - فإن تركت المرأة حضانه ولدها ولم تُرد أخذه وهي فارغة غير مشغولة بزواج ثم أرادت بعد ذلك أخذه نُظِرَ لها ؛ فإن كان تركها له من عذر كان لها أخذه ، وإن كانت تركته رفقاً له ومقراً لم يكن لها بعد ذلك أخذه .

(١) الاختار : سقوط سن الصبي ونبتها . وفي بعض الأصول : حتى « يبر » .

(٢) كذا في الأصول ، ولعله ماله الهم .

الثالثة عشرة - واختلفوا في الزوجين يفترقان بطلاق والزوجة ذميمة ؛ فقالت طائفة : لا فرق بين الذميمة والمسامة وهي أحق بولدها ؛ هذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي وابن القاسم صاحب مالک . قال ابن المنذر : وقد روينا حديثا مرفوعا موافقا لهذا القول ؛ وفي إسناده مقال . وفيه قول ثان أن الولد مع المسلم منهما ؛ هذا قول مالک وسوار وعبد الله بن الحسن . وحكى ذلك عن الشافعي . وكذلك اختلفوا في الزوجين يفترقان ؛ أحدهما حر والآخر مملوك ؛ فقالت طائفة : الحر أولى ؛ هذا قول عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالک : في الأب إذا كان حرا وله ولد حر والأتم مملوكة : إن الأتم أحق به إلا أن تُباع فتنتقل فيكون الأب أحق به .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ﴾ المعنى : لا تأبى الأتم أن ترضعه إضرارا بأبيه أو تطلب أكثر من أجر مثاتها ، ولا يحل للأب أن يمنع الأتم من ذلك مع رغبتها في الإرضاع ؛ هذا قول جمهور المفسرين . وقرأ نافع وعاصم وحزرة والكسائي « تُضَارَّ » بفتح الراء المشددة وموضعه جزم على النهي ؛ وأصله تضارر على الأصل ، فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين ؛ وهكذا يفعل في المضاعف إذا كان قبله فتح أو ألف ؛ تقول : عَصَّ يارجل ، وضَارَّ فلانا يارجل . أى لا يُترع الولد منها إذا رضيت بالإرضاع وألفها الصبي . وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم وجماعة « تُضَارَّ » بالرفع عطفا على قوله : « تكلف نفس » وهو خبر والمراد به الأمر . وروى يونس عن الحسن قال يقول : لا تضار زوجها ، تقول : لا أرضعه ؛ ولا يضارها فيتزعه منها وهي تقول : أنا أرضعه . ويحتمل أن يكون الأصل « تُضَارُّ » بكسر الراء الأولى ؛ ورواها أبان عن عاصم ، وهي لغة أهل الحجاز . ف « والدة » فاعله ؛ ويحتمل أن يكون « تضارر » ف « والدة » مفعول ما لم يسم فاعله . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قرأ « لا تُضَارَّ » براءين الأولى مفتوحة . وقرأ أبو جعفر بن القعقاع « تضار » بإسكان الراء وتخفيفها . وكذلك « لا يضار كاتب » وهذا بعيد لأن المثليين إذا اجتمعا وهما أصليان لم يميز

حذف أحدهما للتخفيف ؛ فإما الإدغام وإما الإظهار . وروى عنه الإسكان والتشديد .  
وروى عن ابن عباس والحسن « لا تُضارر » بكسر الراء الأولى .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ هو معطوف على قوله : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ » واختلفا في تأويل قوله : « وعلى الوارث مثل ذلك » فقال قتادة والسدي والحسن وعمر بن الخطاب رضى الله عنه : هو وارث الصبي أن لومات . قال بعضهم : وارثه من الرجال خاصة يلزمه الإرضاع ؛ كما كان يلزم أبا الصبي لو كان حياً ؛ وقال قتادة وغيره : هو وارث الصبي من كان من الرجال والنساء ، ويلزمهم إرضاعه على قدر موارثهم منه ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وقال القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق في كتاب « معاني القرآن » له : فأما أبو حنيفة فانه قال : يجب نفقة الصغير ورضاعه على كل ذي رحم محرم ؛ مثل أن يكون ورجل له ابن أخت صغير محتاج وابن عم صغير محتاج وهو وارثه ؛ فان النفقة يجب على الخال لابن أخته الذي لا يرثه ، وتسقط عن ابن العم لابن عمه الوارث . قال أبو إسحاق : فقالوا قولاً ليس في كتاب الله ولا نعلم أحداً قاله . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وصاحبيه أنهم قالوا : الوارث الذي يلزمه الإرضاع هو وارثه إذا كان ذا رحم محرم منه ؛ فان كان ابن عم وغيره ليس بذى رحم محرم فلا يلزمه شيء . وقيل : المراد عصبة الأب عليهم النفقة والكسوة . قال الضحاك : إن مات أبو الصبي وللصبي مال أخذ رضاعه من المال ، وإن لم يكن له مال أخذ من العصبة ، وإن لم يكن للعصبة مال أجبرت الأم على رضاعه . وقال قبيصة بن ذؤيب والضحك وبشر بن نصر قاضي عمر بن عبد العزيز : الوارث هو الصبي نفسه ؛ وتأولوا قوله : « وَعَلَى الْوَارِثِ » المولود ، مثل ما على المولود له ، أى عليه في ماله إذا ورث أباه إرضاع نفسه . وقال سفيان : الوارث هنا هو الباقي من والدى المولود بعد وفاة الآخر منهما ؛ فإن مات الأب قبل الأم كفاية الطفل إذا لم يكن له مال ، ويشاركها العاصب في إرضاع المولود على قدر حفظه من الميراث . وقال ابن خزيمة متناد : ولو كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين ، الأخص به .

فالأخص ، والأتم أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به ، ولا ترجع عليه ولا على أحد .  
والرضاع واجب والنفقة استحباب ، ووجه الاستحباب قوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ  
أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وواجب على الأزواج القيام بهن ؛ فإذا تعذر استيفاء الحق لمن  
يموت الزوج أو إيساره لم يسقط الحق عنهن ؛ ألا ترى أن العدة واجبة عليهن والنفقة والسكنى  
على أزواجهن ، وإذا تعذرت النفقة لمن لم تسقط العدة عنهن . وروى عبد الرحمن بن القاسم  
عن مالك في الأمدية أنه قال : لا يلزم الرجل نفقة أُنح ولا ذى قرابة ولا ذى رحم منه . قال  
وقول الله عز وجل « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » هو منسوخ . قال النحاس : هذا لفظ  
مالك ، ولم يبين ما النسخ لها ولا عبد الرحمن بن القاسم ، ولا علمت أن أحدا من أصحابهم  
بين ذلك ؛ والذي يشبه أن يكون النسخ لها عنده والله أعلم أنه لما أوجب الله تعالى للتوفى  
عنها زوجها من مال المتوفى نفقة حول والسكنى ثم نسخ ذلك ورفعها ؛ نسخ ذلك أيضا  
عن الوارث .

قلت : فعلى هذا تكون النفقة على الصبي نفسه من ماله ، لا يكون على الوارث منها شيء .  
على ما يأتي . قال ابن العربي : قوله « وعلى الوارث مثل ذلك » قال ابن القاسم عن مالك  
هى منسوخة ؛ وهذا كلام تشتم منه قلوب الغافلين ، وتحار فيه ألباب الشاذين ، والأمر فيه  
قريب ! وذلك أن العلماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخا  
لأنه رفع لبعض ما يتناوله العموم مسامحة ، وجرى ذلك فى ألسنتهم حتى أشكل ذلك على  
من بعدهم ؛ وتحقيق القول فيه أن قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » إشارة إلى ما تقدم ؛  
فإن الناس من رده إلى جميعه من إيجاب النفقة وتحريم الإضرار ، منهم أبو حنيفة من الفقهاء ،  
ومن السلف قتادة والحسن ويسند إلى عمر . وقالت طائفة من العلماء : إن معنى قوله  
« وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » لا يرجع إلى جميع ما تقدم ، وإنما يرجع إلى تحريم الإضرار ؛  
والمنعنى : وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالأتم ما على الأب ؛ وهذا هو الأصل ، فمن ادعى  
أنه يرجع المظف فيه إلى جميع ما تقدم فعليه الدليل .

قلت : قوله « وهذا هو الأصل » يريد في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور، وهو صحيح؛ إذ لو أراد الجميع الذي هو الإرضاع والإفراق وعدم الضرر لقال وعلى الوارث مثل هؤلاء؛ فدل على أنه معطوف على المنع من المضاربة؛ وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضي عبد الوهاب، وهو أن المراد به أن الوالدة لا تضار ولدها في أن الأب إذا بذل لها أجرة المثل ألا ترضعه، ولا مولود له بولده في أن الأم إذا بذلت أن ترضعه بأجرة المثل كان لها ذلك؛ لأن الأم أرفق وأحق عليه، ولبنها خير له من لبن الأجنبية . قال ابن عطية : وقال مالك رحمه الله وجميع أصحابه والشعبي أيضا والزهرى والضحاك وجماعة من العلماء : المراد بقوله « مثل ذلك » ألا تضار؛ وأما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه . وروى ابن القاسم عن مالك أن الآية تضمنت أن الرزق والكسوة على الوارث، ثم نسخ ذلك بالإجماع من الأمة في ألا يضار الوارث؛ والخلاف هل عليه رزق وكسوة أم لا . وقرأ يحيى بن يعمر « وعلى الورثة بالجمع، وذلك يقتضى العموم؛ فان استدلوا بقوله عليه السلام . " لا يقبل الله صدقةً فذو رِحمٍ محتاجٌ " قيل لهم الرِّحم عموم في كل ذى رِحم، محرمًا كان أو غير محرم، ولا خلاف أن صرف الصدقة إلى ذى الرِّحم أولى لقوله عليه السلام : " اجعلها في الأقربين " فحمل الحديث على هذا، ولا حجة فيه على ما راموه؛ والله اعلم . وقال النحاس : وأما قول من قال « وعلى الوارث مثل ذلك » ألا يضار فقول حسن؛ لأن أموال الناس محظورة فلا يخرج شيء منها إلا بدليل قاطع . وأما قول من قال على ورثة الأب فالجدة أن النفقة كانت على الأب فورثته أولى من ورثة الابن . وأما حجة من قال على ورثة الابن فيقول كما يرثونه يقومون به . قال النحاس : وكان محمد بن جرير يفتنار قول من قال الوارث هنا الابن؛ وهو وإن كان قولاً غريباً فالاستدلال به صحيح والحجة به ظاهرة لأن ماله أولى به . وقد أجمع الفقهاء إلا من شذ منهم أن رجلاً لو كان له ولد طفل وللولد مال والأب موسر أنه لا يجب على الأب نفقة ولا رضاع، وأن ذلك من مال الصبي . فان قيل قد قال الله عز وجل « وعلى المولود له رِزقٌ من رِزقِهنَّ وكسوتهنَّ »؛ قيل : هذا الضمير للوثة، ومع هذا فإن الإجماع

حَدَّثَنَا لَاحِيَةٌ مَبِينٌ لَهَا ، لَا يَسْعُ مُسْلِمًا الْخُرُوجُ عَنْهُ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ فَحُجَّتْهُ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لِلْأُمِّ تَضْيِيعَ وَلَدِهَا وَقَدْ مَاتَ مَنْ كَانَ يَنْفَقُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا . وَقَدْ تَرَجِمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ «بَابٌ— وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ شَيْءٍ» وَسَاقَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ وَهَذَا . وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّهُ أُمُّ سَلَمَةَ كَانَتْ لَهَا أَبْنَاءٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهَا أَنَّ لَهَا فِي ذَلِكَ أَجْرًا . فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ بَنِيهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهَا ، وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا لَمْ تَقُلْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَسْتُ بِتَارِكْتَهُمْ . وَأَمَّا حَدِيثُ هِنْدَ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَهَا عَلَى اخْتِذِ نَفَقَتِهَا وَنَفَقَةَ بَنِيهَا مِنْ مَالِ الْأَبِ ، وَلَمْ يُوجِبْهَا عَلَيْهَا كَمَا أَوْجَبَهَا عَلَى الْأَبِ . فَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ الْأُمَّهَاتِ نَفَقَاتُ الْأَبْنَاءِ فِي حَيَاةِ الْأَبَاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلْزِمُهُنَّ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبَاءِ . وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ النِّفْقَةَ وَالْكُسُوفَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَحُجَّتْهُ أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا . قَالَ النُّحَاسُ : وَقَدْ عُرِضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ إجماعٍ وَلَا مِنْ مُسْنَدٍ صَحِيحَةٍ ، بَلْ لَا يُعْرَفُ مِنْ قَوْلٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ . فَأَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَارِثِ النِّفْقَةُ وَالْكُسُوفُ فَقَدْ خَالَفُوا ذَلِكَ فَقَالُوا : إِذَا تَرَكَ خَالَهُ وَابْنَهُ عَمَّهُ فَالنِّفْقَةُ عَلَى خَالِهِ وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ عَمِّهِ شَيْءٌ ؛ فَهَذَا مُخَالَفٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ الْخَالَ لَا يَرِثُ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ فِي قَوْلِ أَحَدٍ ، وَلَا يَرِثُ وَحْدَهُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَالَّذِي احْتَجَّوْا بِهِ مِنَ النِّفْقَةِ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ الضمير في « أَرَادَا » للوالدين . و « فِصَالًا » معناه فطاما عن الرضاع ، أَيْ عَنْ الْإِعْتِذَاءِ بِلَبَنِ أُمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَاتِ . وَالْفِصَالُ وَالْفَصْلُ : الْفُطَامُ ؛ وَأَصْلُهُ التَّفْرِيقُ ، فَهُوَ تَفْرِيقُ بَيْنِ الصَّبِيِّ وَالنَّثَدِيِّ ؛ وَمِنْهُ سُمِّيَ الْفِصِيلُ ، لِأَنَّهُ مَفْصُولٌ عَنْ أُمِّهِ . ﴿ عَنْ تَرَايُسَ مِنْهُمَا ﴾ أَيْ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ . ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أَيْ فِي فَصْلِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمَّا جَعَلَ مَدَّةَ الرِّضَاعِ حَوْلَيْنِ بَيْنَ أَنْ فُطِمَا مَهُمَا



هو الفطام ، وفصلها هو الفصل ليس لأحد عنه مَنَعٌ ؛ إلا أن يتفق الآبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد ؛ فذلك جائز بهذا البيان . وقال قتادة : كان الرضاع واجبا في الحولين وكان يحرم الفطام قبله ، ثم خُفِّفَ وأُبيح الرضاع أقل من الحولين بقوله : « فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا » الآية . وفي هذا دليل على جواز الاجتهاد في الأحكام بإباحة الله تعالى للوالدين التشاور فيما يؤدي إلى صلاح الصغير ؛ وذلك موقوف على غالب ظنونهما لا على الحقيقة واليقين . والتشاور : استخراج الرأي ، وكذلك المشاورة . والمُشَوَّرَةُ كالمعونة . ومُشِّرَتِ العسل : استخرجته . ومُشِّرَتِ الدابة وشوَّرتها أى أجريتها لاستخراج جريها . والشَّوَّار : متاع البيت ؛ لأنه يظهر للناظر . والشارة : هيئة الرجل . والإشارة : إخراج ما في نفسك وإظهاره .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ( وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ ) أى لأولادكم غير الوالدة ؛ قاله الزجاج . قال النحاس : التقدير في العربية أن تسرعوا أجنبية لأولادكم ؛ مثل « كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنِهِمْ » أى كالواهم أو وزنواهم ؛ وحذفت اللام لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف ؛ وأنشد سيبويه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به \* فقد تركتك ذا مال وذا نسب

ولا يجوز : دعوت زيدا ، أى دعوت لزيد ؛ لأنه يؤدي الى التلبس ، فيعتبر في هذا النوع السماع .

قلت : وعلى هذا يكون في الآية دليل على جواز اتخاذ الظئر إذا انفق الآباء والأمهات على ذلك . وقد قال عكرمة في قوله تعالى « لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ » معناه الظئر ؛ حكاه ابن عطية . والأصل أن كل أم يلزمها رضاع ولدها كما أخبر الله عز وجل ؛ فأمر الزوجات بإرضاع أولادهن ، وأوجب لمن على الأزواج النفقة والكسوة والزوجة قائمة ؛ فلو كان الرضاع على الأب لذكره مع ما ذكره من رزقه وكسوته ؛ إلا أن مالكا رحمه الله دون فقهاء الأمصار استثنى الحسية فقال : لا يلزمها رضاعة ؛ فأنجزها من الآية وخصصها بأصل من أصول الفقه وهو العمل بالعادة . وهذا أصل لم يتفطن له إلا مالك . والأصل البدع فيه أن

هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب وجاء الإسلام فلم يُغيره، وتماذى ذؤو الثروة والأحساب على تفرغ الأمهات لثمة بدفع الرضعا للراضع إلى زمانه فقال به وإلى زماننا فتحققناه شرعا .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ ﴾ يعنى الآباء، أى سلمتم الأجرة الى المرضعة الظَّربُ قاله سفيان . مجاهد : سلمتم إلى الأمهات أجرن بحساب ما أرضعن إلى وقت لإرادة الاسترضاع . وقرأ السّنة من السبعة « ما آتيتم » بمعنى ما أعطيتم . وقرأ ابن كثير « آتيتم » بمعنى ما جئتم وفعلتم كما قال زهير :

وما كان من خير أبوه فأنما \* توارثه آباءُ آبائهم قبل

قال قتادة والزّهرى : المعنى سلمتم ما آتيتم من إرادة الاسترضاع ، أى سلم كل واحد من الأبوين ورضى ، وكان ذلك على اتفاق منهما وقصدٍ خير وإرادةٍ معروف من الأمر . وعلى هذا الاحتمال فيدخل فى الخطاب سلمتم الرجال والنساء . وعلى القولين المتقدمين الخطاب للرجال . قال أبو على : المعنى إذا سلمتم ما آتيتم نقده أو إعطاءه ، خُذِفَ المضاف وأقيم الضمير مقامه ، فكان التقدير : ما آتيتموه ، ثم حذف الضمير من الصلة ، وعلى هذا التأويل فالخطاب للرجال لأنهم الذين يُعطون أجر الرضاع . قال أبو على : ويحتمل أن تكون « ما » مصدرية ، أى إذا سلمتم الإتيان ، والمعنى كالأول ، لكن يستغنى عن الصفة من حذف المضاف ثم حذف الضمير .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٤﴾

فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾ لما ذكر عز وجل مدة الطلاق وأتصل بذكرها ذكر الإرضاع ذكر عدة الوفاة أيضا ؛ لثلاث يتوهم أن عدة الوفاة مثل عدة الطلاق .

« والذين » أى والرجال الذين يموتون منكم . ( وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا ) أى يتركون أزواجاً ، أى ولم زوجات ؛ فالزوجات يترصن ؛ قال معناه الزجاج وأخباره النحاس . وحذف المبتدأ فى الكلام كثير ؛ كقوله تعالى : « قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ الْنَّارِ » أى هو النار . وقال أبو على الفارسي : تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يترصن بعدهم ؛ وهو كقولك : السمن منون بدرهم ، أى منون منه بدرهم . وقيل : التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يترصن ؛ فجاءت العبارة فى غاية الإيجاز . وحكى المهدوي عن سيبيه أن المعنى : وفيما يُتلى عليكم الذين يتوفون . وقال بعض نحاة الكوفة : الخبر عن «الذين» متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يترصن ؛ وهذا اللفظ معناه الخبر عن المشروعية فى أحد الوجهين كما تقدم .

الثانية - هذه الآية فى عدة المتوفى عنها زوجها ، وظاهرها العموم ومعناها الخصوص . وحكى المهدوي عن بعض العلماء أن الآية تناولت الحوامل ثم نسخ ذلك بقوله « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . وأكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله عز وجل : «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ » لأن الناس أقاموا برهة من الإسلام إذا توفى الرجل وخلف امرأته حاملاً أوصى لها زوجها بنفقة سنة وبالسكنى ما لم تخرج فتتزوج ؛ ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر بالميراث . وقال قوم : ليس فى هذا نسخ وإنما هو نقصان من الحول ؛ كصلاة المسافر لما نقصت من الأربع الى الاثنين لم يكن هذا نسخاً . وهذا غلط بين ؛ لأنه إذا كان حكماً أن تمتد سنة إذا لم تخرج فإن خرجت لم تمتع ، ثم أزيل هذا ولزمها العدة أربعة أشهر وعشراً . وهذا هو النسخ ، وليست صلاة المسافر من هذا فى شيء . وقالت طائفة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر بحالها ؛ وسيأتى .

الثالثة - عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء . وروى عن علي بن أبي طالب وابن عباس أن تمام عدتها آخر الأجلين ؛ واختاره شئنون من علمائنا .

وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن هذا . والحجة لما روى عن عليّ وابن عباس رَوُّهُمُ الجَمْع بين قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » وبين قوله : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وذلك أنها إذا قعدت أقصى الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين ، وإن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عدة الوفاة ، والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول . وهذا نظر حسن لولا ما يعكّر عليه من حديث سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ وأنها نفست بعد وفاة زوجها بليل ، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تترجّح ، أخرجه الصحيح . فبيّن الحديث أن قوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » محمول على عمومها في المطلقات والمتوفّيات عن أزواجهن ، وأن عدة الوفاة مختصة بالخائلات من الصنفين ؛ ويتضدّ هذا بقول ابن مسعود : ومن شاء باهله أن آية النساء القصوى نزلت بعد آية عدة الوفاة . قال علماؤنا : وظاهر كلامه أنها ناسخة لها وليس ذلك مراده والله أعلم . وإنما يعي أنها مخصصة لها ، فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها . وكذلك حديث سُبَيْعَةَ متأخر عن عدة الوفاة ؛ لأن قصة سُبَيْعَةَ كانت بعد حجة الوداع ، وزوجها هو سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وهو ممن شهد بدرًا ، توفّي بمكة حينئذ وهي حامل ، وهو الذي رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفّي بمكة ، وولدت بعده بنصف شهر . وقال البخاري : بأربعين ليلة . وروى مسلم من حديث عمر بن عبد الله بن الأرقم أن سُبَيْعَةَ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالت : فافتأني بأنّي قد حللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالترجّح إن بدّلي . قال ابن شهاب : ولا أرى بأسًا أن تترجّح حين وضعت وإن كانت في دمها ، غير أن زوجها لا يقربها حتى تطهر ؛ وعلى هذا جمهور العلماء وأئمة الفقهاء . وقال الحسن والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ وحامد : لا تنكح النفساء ما دامت في دم فحاشا . فأشترطوا شرطين : وضع الحمل ، والطهر من دم النفساء . والحديث مُجْتَمِعٌ عليهم ، ولا مُجْتَمِعٌ لهم في قوله : « فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب » كما في صحيح مسلم وأبي داود ؛ لأن « تملت » وإن كان أصله طهرت من دم نفاسها

- على ما قاله الخليل - فيحتمل أن يكون المراد به هاهنا تملت من آلام نفاسها؛ أي استقلت من أوجاعها . ولو سلم أن معناه ما قال الخليل فلا منجى فيه؛ وإنما المجبة في قوله عليه السلام لسبيعة : " قد حلت حين وضعت " فأوقع الحَلَّ في حين الوضع وعلقه عليه، ولم يقل إذا انقطع دمك ولا إذا طهرت؛ فصح ما قاله الجمهور .

الرابعة - ولا خلاف بين العلماء على أن أجل كل حامل مطلقاً يملك الزوج رجعتها أو لا يملك، حرة كانت أو أمة أو مدبرة أو مكاتب أن تضع حملها .

واختلفوا في أجل الحامل المتوفى عنها كما تقدم؛ وقد أجمع الجميع بلا خلاف بينهم أن رجلا لو توفى وترك امرأة حاملا فانتقضت أربعة أشهر وعشر أنها لا تحل حتى تلد؛ فعلم أن المقصود الولادة .

الخامسة - قوله تعالى : ( يَتَرَبَّصْنَ ) التربص : التأني والتصبر عن النكاح، وترك الخروج عن مسكن النكاح وذلك بالآ تفارقه ليلا . ولم يذكر الله تعالى السكنى للتوفى عنها في كتابه، كما ذكرها للطلق بقوله تعالى : « أَسْكُونَهُنَّ » وليس في لفظ العدة في كتاب الله تعالى ما يدل على الإحداد، وإنما قال : « يتربصن » فبيّنت السنة جميع ذلك . والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متظاهرة بأن التربص في الوفاة إنما هو بإحداد، وهو الامتناع من الزينة ولبس المصبوغ الجميل والطيب ونحوه، وهذا قول جمهور العلماء . وقال الحسن ابن أبي الحسن : ليس الإحداد بشيء، إنما تربص عن الزوج، ولها أن تترن وتطيب؛ وهذا ضعيف لأنه خلاف السنة على ما نبهته إن شاء الله تعالى . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقرينة بنت مالك بن سنان وكانت متوفى عنها : " أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله " قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا؛ وهذا حديث ثابت أخرجه مالك عن مسعود بن إسماعيل بن كعب بن عجرة، رواه عنه مالك والثوري؛ ووهيب بن خالد وحماد ابن زيد وعيسى بن يونس وعدد كثير وابن عينة والقطان وشعبة، وقد رواه مالك عن ابن شهاب

(١) في الأصول : « وهب » والتصويب عن شرح الموطأ وتهذيب التهذيب .

وَحَسْبُكَ ! قَالَ الْبَاحِثُ : لَمْ يَرَوْعَنَّهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ أَخَذَ بِهِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو :  
 وَقَضَى بِهِ فِي اعْتِدَادِ الْمُتَوَقِّفِ عَنْهَا فِي بَيْتِهَا ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ هَلَاءِ الْحِجَازِ  
 وَالْعِرَاقِ أَنَّ الْمُتَوَقِّفَ عَنْهَا زَوْجَهَا عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِهَا وَلَا تَخْرُجَ عَنْهُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ فَهَاءِ  
 الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ . وَكَانَ دَاوُدُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمُتَوَقِّفَ عَنْهَا زَوْجَهَا لَيْسَ  
 عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِهَا وَتَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ لِأَنَّ السَّكْنَى إِنَّمَا وَرَدَ بِهَا الْقُرْآنُ فِي الْمَطْلَقَاتِ ؛  
 وَمَنْ حُجِّتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ . قَالُوا : وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا تَرْوِيهِ امْرَأَةٌ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ بِجَلِّ  
 الْعِلْمِ ، وَإِيجَابُ السَّكْنَى إِيجَابُ حُكْمٍ ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِنَصِّ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ أَوْ إِجْمَاعٍ .  
 قَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَمَّا السُّنَّةُ فَثَابِتَةٌ بِحَمْدِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَمُسْتَعْنَى عَنْهُ بِالسُّنَّةِ ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ  
 إِذَا نَزَلَ فِي مَسْأَلَةٍ كَانَتْ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ مَنْ وَافَقَتْهُ السُّنَّةُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ  
 وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ مَثَلُ قَوْلِ دَاوُدَ ؛ وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَعَطَاءُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ . قَالَ  
 ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَتَرَبَّصَّنَ بِنَفْسَيْهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » وَلَمْ يَقُلْ يَتَدَنَّ  
 فِي بَيْتِهِنَّ وَلَتَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : حَدَّثَنَا  
 مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : خَرَجْتُ عَائِشَةَ بَاخْتًا أَمَّ كَلْتُومَ — حِينَ قُتِلَ عَنْهَا زَوْجُهَا  
 طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ — إِلَى مَكَّةَ فِي عُمْرَةٍ ، وَكَانَتْ تُقْفَى الْمُتَوَقِّفُ عَنْهَا بِالْخُرُوجِ فِي عَقْتِهَا . قَالَ :  
 وَحَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : ابْنَى النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهَا .  
 قَالَ وَحَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخَذَ الْمُتَرَبِّصُونَ فِي الْمُتَوَقِّفِ عَنْهَا زَوْجَهَا بِقَوْلِ عَائِشَةَ ،  
 وَأَخَذَ أَهْلُ الْوَرَعِ وَالْعَزَمَ بِقَوْلِ ابْنِ عَمْرٍو . وَفِي الْمَوْطَأِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَرِثُ الْمُتَوَقِّفَ  
 عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ مِنَ الْبَيْدَاءِ يَمْنَعُهُنَّ الْجَلَاحُ . وَهَذَا مِنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ اجْتِهَادٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ  
 يَرَى اعْتِدَادَ الْمَرْأَةِ فِي مَثَلِ زَوْجِهَا الْمُتَوَقِّفِ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَهَا ؛ وَهُوَ مُقْتَضَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ،  
 فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي حِجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ حَتَّى تَنْقُضِيَ عَقْتَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : تُرَدُّ مَا لَمْ تُحْرِمَ .

السادسة - إذا كان الزوج يملك رقبته المسكن فإن للزوجة العدة فيه ؛ وعليه أكثر  
 الفقهاء : مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم لحديث البريرة . وهل يجوز بيع الدار

إذا كانت ملكاً للتوفى وأراد ذلك الورثة؛ فالذى عليه جمهور أصحابنا أن ذلك جائز، ويشترط فيه العتة للراه. قال ابن القاسم: لأنها أحق بالسكنى من القُرواء. وقال محمد بن عبد الحكم: البيع فاسد لأنها قد ترتب فتمتد عتتها. وجه قول ابن القاسم: أن الغالب السلامة، والرّبة فادرة، وذلك لا يؤثر في فساد العقود؛ فإن وقع البيع فيه بهذا الشرط فارتأى قال مالك في كتاب محمد: هي أحق بالمقام حتى تنقضى الرّبة، وأحب إلينا أن يكون للشترى اختيار في فسخ البيع أو أمضائه ولا يرجع بشيء؛ لأنه دخل على العدة المعتادة، ولو وقع البيع بشرط زوال الرّبة كان فاسداً. وقال ثُمّون: لاجبة للشترى. وإن تبادت الرّبة إلى خمس سنين؛ لأنه دخل على العدة، والعدة قد تكون خمس سنين؛ ونحو هذا روى أبو زيد عن ابن القاسم.

السابعة — فإن كان للزوج السكنى دون الرقبة فلها السكنى في مدة العدة، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي؛ لقوله عليه السلام للفرقة وقد علم أن زوجها لا يملك رقبة المسكن: "أمكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله". لا يقال إن المنزل كان لها فلذلك قال لها: "أمكنى في بيتك". فإن معمرأ روى عن الزهري أنها ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها قُتل، وأنه تركها في مسكن ليس لها وأستاذته؛ وذكر الحديث. ولنا من جهة المعنى أنه ترك داراً يملك سكنها ملكاً لا تبعاً عليه فيه؛ فلزم أن تمتد الزوجة فيه؛ أصل ذلك إذا ملك رقبته.

الثامنة — وهذا إذا كانت قد نأى الكراء، وأما إذا كان لم يؤد الكراء فالذى في المدونة أنه لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسراً؛ لأن حقها إنما يتعلق بما يملكه من السكنى ملكاً تاماً، وما لم يتقد عوضه لم يملكه ملكاً تاماً. وإنا ملك العوض الذى بيده، ولا حق في ذلك للزوجة إلا بالميراث دون السكنى؛ لأن ذلك مال وليس بسكنى. وروى محمد بن مالك أن الكراء لازم لليت في ماله.

التاسعة — قوله صلى الله عليه وسلم للفرقة: "أمكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله" يحتمل أنه أمرها بذلك لما كان زوجها قد أدى كراء المسكن، أو كان أسكن فيه

إلى وفاته، أو أن أهل المنزل أباحوا لها العدة فيه بركاء أو غير ركاء، أو ما شاء الله تعالى من ذلك مما رأى به أن المقام لازم لها فيه حتى تنقضى عتتها .

العاشرة - وأختلفوا في المرأة بأنها نكح زوجها وهي في بيت غير بيت زوجها، فأمرها بالرجوع إلى مسكنه وقراره مالك بن أنس، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب والتخعي : تعتد حيث أتاها الخبر، لا ترح منه حتى تنقضى العدة . قال ابن المنذر : قول مالك صحيح، إلا أن يكون قلها الزوج إلى مكان فتزوم ذلك المكان .

الحادية عشرة - ويجوز لها أن تخرج في حوائجها من وقت انتشار الناس بكرة إلى وقت هدوئهم بعد العتمة، ولا تبيت إلا في ذلك المنزل . وفي البخاري ومسلم عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تحب امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عَصَبٍ ولا تكتحل ولا تمس طيبا إلا إذا طهرت نبذة <sup>(١)</sup> من قُسط أو أظفار " . وفي حديث أم حبيبة : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " الحديث . الإحداد : ترك المرأة الزينة كلها من اللباس والطيب والخلى والكحل والحضاب بالحناء مادامت في عتتها . لأن الزينة داعية إلى الأزواج فنهت عن ذلك قطعا للذرائع وحماية لحرمات الله تعالى أن تنكح . وليس دهن المرأة رأسها بالزيت والشيرج من الطيب في شيء . يقال : امرأة حادٌ ومُحَدٌ . قال الأصمعي : ولم نعرف « حدت » . وفاعل « لا يحل » المصدر الذي يمكن صياغته من « تحب » مع « أن » المرادة؛ فكأنه قال : الإحداد .

الثانية عشرة - وصَّفه عليه السلام المرأة بالإيمان يدل على صحة أحد القولين عندها في الكتابة المتوقفا عنها زوجها إنما لا إحداد عليها، وهو قول ابن كنانة وابن نافع، ورواه أنسب عن مالك، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر . وروى عنه ابن القاسم أن عليا الإحداد .

(١) العصب (فتح العين وسكون الصاد المهملة) من برداين مصب غرملاء أي يربط ثم يصبغ ثم يشبع مصبوغا فيخرج موشيا لبقا ما عصب منه أبيض ولم يصبغ، وإنما يصب السدى دون الجملة .

(٢) البذرة : الشئ اليسير . القسط والأظفار : نوعان من البخور .



كالمسامة ؛ وبه قال الليث والشافعي وأبو ثور وعامة أصحابنا ؛ لأنه حكم من أحكام العدة  
فلزمت الكفاية للسلم كلزوم المسكن والعدة .

الثالثة عشرة - وفي قوله عليه السلام : " فوق ثلاث إلا على زوج " دليل على تحريم  
إحداد المسلمات على غير أزواجهن فوق ثلاث ، وإباحة الإحداد عليهم ثلاثا تبدأ بالعدد من  
الليلة التي تستقبلها إلى آخر ثالثها ؛ فإن مات حميمها في بقية يوم أو ليلة ألفتها وحسبته  
من الليلة القابلة .

الرابعة عشرة - هذا الحديث بحكم عموميه يتناول الزوجات كلهن المتوفى عنهن أزواجهن  
فيدخل فيه الإماء والحرائر والكنار والصغار ؛ وهو مذهب الجمهور من العلماء . وذهب  
أبو حنيفة إلى أنه لا إحداد على أمة ولا على صغيرة ؛ حكاه عنه القاضي أبو الوليد الباجي .  
قال ابن المنذر : أما الأمة الزوجة فهي داخلة في جملة الأزواج وفي عموم الأخبار ؛ وهو  
قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ؛ ولا أحفظ في ذلك عن أحد خلافا ،  
ولا أعلمهم يختلفون في الإحداد على أم الولد إذا مات سيدها ؛ لأنها ليست بزوجة والأحاديث  
إنما جاءت في الأزواج . قال الباجي : الصغيرة إذا كانت ممن يعقل الأمر والنهي وتلزم  
ما حُد لها أمرت بذلك ، وإن كانت لا تدرك شيئا من ذلك لصغرها فروى ابن مَرزبان عن  
عيسى يَحْتَجُّهَا أهلها جميع ما تجتنبه الكبيرة ، وذلك لازم لها . والدليل على وجوب الإحداد على  
الصغيرة ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سألته امرأة عن بنت لها توفى عنها زوجها  
فاستكت عنها فكيف ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا " مرتين أو ثلاثا ؛ كل  
ذلك يقول " لا " ولم يسأل عن سنّها ؛ ولو كان الحكم يفتقر بالصغر والكبر لسأل عن سنّها  
حتى يبين الحكم ، وتأخير البيان في مثل هذا لا يجوز ، وأيضا فإن كل من لزمها العدة بالوفاة  
لزمها الإحداد كالكبيرة .

الخامسة عشرة - قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا أن الحضاب داخل في جملة الزينة  
النهي عنها . وأجمعوا على أنه لا يجوز لها لباس الثياب المصبوغة والمعصفرة ، إلا ما صُنع

بالسواد فإنه رخص فيه عمرو بن الزبير ومالك والشافعي، وكرهه الزهري وقال : لا تلبس ثوب عصب وهو خلاف الحديث . وفي المدونة قال مالك : لا تلبس رقيق عصب اليمن ، ووسع في غليظه . قال ابن القاسم : لأن رقيقه بمنزلة الثياب المصبغة ، وتلبس رقيق الثياب وغليظه من الحرير والكتان والقطن . قال ابن المنذر : ورخص كل من أحفظ عنه في لباس البياض . قال القاضي عياض : ذهب الشافعي إلى أن كل صبغ كان زينة لا تمسه الحاذق رقيقا كان أو غليظا ، ونحوه للقاضي عبد الوهاب قال : كل ما كان من الألوان يترين به النساء لأزواجهن فتمتنع منه الحاذق . ومنع بعض مشايخنا المتأخرين جيد البياض الذي يترين به ، وكذلك الرفيع من السواد . وروى ابن المواز عن مالك : لا تلبس حليا وإن كان حديدا ، وفي الجملة أن كل ما تلبسه المرأة على وجه ما يستعمل عليه الحلي من التجميل فلا تلبسه الحاذق . ولم ينص أصحابنا على الجواهر والياقيات والزمرد وهو داخل في معنى الحلي . والله أعلم .

السابعة عشرة — وأجمع الناس على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها إلا الحسن فإنه قال : ليس بواجب ، واحتج بما رواه عبد الله بن شداد بن الهاد عن أسماء بنت عميس قالت : لما أصيب جعفر بن أبي طالب قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تسلي ثلاثا<sup>(١)</sup> ثم اصنعي ما شئت" . قال ابن المنذر : كان الحسن البصري من بين سائر أهل العلم لا يرى الإحداد ، وقال : المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويختضبان ويصنعان ما شاءا . وقد ثبتت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإحداد ، وليس لأحد بلغته إلا التسليم ، ولعل الحسن لم تبلغه ، أو بلغته فتأولها بحديث أسماء بنت عميس أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تحبذ على جعفر وهي امرأته ، فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتمل . قال ابن المنذر : وقد دفع أهل العلم هذا الحديث بوجوه ، وكان أحمد بن حنبل يقول : هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به ، وقاله إسحاق .

(١) تسلي : البس ثياب الإحداد السود ، وهي السلاب (ككتاب) .

السابعة عشرة - ذهب مالك والشافعي إلى أن لا إحداد على مطلقة رجعية كانت أو بائنة واحدة أو أكثر؛ وهو قول ربيعة وعطاء . وذهب الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد إلى أن المطلقة ثلاثا عليها الإحداد ؛ وهو قول سعيد ابن المسيب وسليان بن يسار وابن سيرين والحكم بن عيثة . قال الحكم : هو عليها أوكد وأشد منه على المتوفى عنها زوجها ؛ ومن جهة المعنى أنهما جميعا في عدة يحفظ بها النسب . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : الاحتياط أن تتق المطلقة الزينة . قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدَّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " دليل على أن المطلقة ثلاثا والمطلق حي لا إحداد عليها .

الثامنة عشرة - أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقا يملك رجعتها ثم توفي قبل انقضاء العدة أن عليها عدة الوفاة وترته . واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثا في المرض ؛ فقالت طائفة : تعدد عدة الطلاق ؛ هذا قول مالك والشافعي ويعقوب وأبي عبيد وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه نقول ؛ لأن الله تعالى جعل عدة المطلقات الأقرء ، وقد أجمعوا على المطلقة ثلاثا لو مات لم يرثها المطلق ، وذلك لأنها غير زوجة ؛ وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها . وقال الثوري : تعدد بأقصى العديتين . وقال النعمان ومحمد : عليها أربعة أشهر وعشرون تستكمل في ذلك ثلاث حيض .

التاسعة عشرة - واختلفوا في المرأة يبلغها وفاة زوجها أو طلاقه ؛ فقالت طائفة ؛ العدة في الطلاق والوفاة من يوم يموت أو يطلق ؛ هذا قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وبه قال مسروق وعطاء وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر . وفيه قول ثان وهو أن عدتها من يوم يبلغها الخبر ؛ وروى هذا القول عن علي ؛ وبه قال الحسن البصري وقائدة وعطاء الخراساني وجلاس ابن عمرو . وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز : إن قامت بيعة فعدها من يوم مات أو طلق ، وإن لم تقم بيعة فمن يوم باتها الخبر ؛ والصحيح الأول لأنه تعالى علق العدة

بالوفاة أو الطلاق، ولأنها لو علمت بموته فتركت الإحداً انقضت العدة، فإذا تركته مع عدم العلم فهو أهون؛ ألا ترى أن الصغيرة تنقض عتبتها ولا إحداً عليها. وأيضاً فقد أجمع العلماء على أنها لو كانت حاملاً لا تعلم طلاق الزوج أو وفاته ثم وضعت حملها أن عتبتها منقضية. ولا فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المختلف فيها. ووجه من قال بالعدة من يوم يبلغها الخبر أن العدة عبادة بترك الزينة وذلك لا يصح إلا بقصد نية، والقصد لا يكون إلا بعد العلم. والله أعلم.

الموفية عشرين - عدة الوفاة تلزم الحرة والأمة والصغيرة والكبيرة والتي لم تبلغ المحيض والتي حاضت والبالغة من المحيض والكائبة دخل بها أو لم يدخل بها إذا كانت غير حامل - [وعدة جميعهن إلا الأمة] أربعة أشهر وعشرة أيام؛ لعموم الآية في قوله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». وعدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران ونحو ليل. قال ابن العربي: نصف عدة الحرة إجماعاً، إلا ما يحكى عن الأصم فإنه سوى فيها بين الحرة والأمة وقد سبقه الإجماع، لكن لصممه لم يسمع. قال الباجي: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت عنه أنه قال: عتبتها عدة الحرة.

قلت: قول الأصم صحيح من حيث النظر؛ فإن الآيات الواردة في عدة الوفاة والطلاق بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحرة؛ فعدة الحرة والأمة سواء على هذا النظر؛ فإن العمومات لا فصل فيها بين الحرة والأمة؛ وكما استوت الأمة والحرة في النكاح فكذلك تستوى معها في العدة. والله أعلم. قال ابن العربي: وروى عن مالك أن الكائبة تعتد بثلاث حيض إذ بها يبرأ الزوج؛ وهذا منه فاسد جداً، لأنه أخرجهما من عموم آية الوفاة وهي منها وأدخلها في عموم آية الطلاق وليست منها<sup>(٢)</sup>.

قلت: وعليه بناء ما في المدونة لا عدة عليها إن كانت غير مدخول بها؛ لأنه قد علم براءة رَحِمِها، وهذا يقتضي أن تتزوج مسلماً أو غيره إثر وفاته؛ لأنه إذا لم يكن عليها عدة للوفاة ولا استبراء للدخول فقد حلت للأزواج.

(١) الزيادة عن الباجي.

(٢) هذه عبارة ابن العربي كما وردت في أحكام القرآن. وقد وردت مضطربة في الأصول.

الحادية والعشرون - واختلفوا في عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها ؛ فقالت طائفة : عدتها أربعة أشهر وعشر ؛ قاله جماعة من التابعين منهم سعيد والزهرى والحسن البصرى وغيرهم ، وبه قال الأوزاعى وإسحاق . وروى أبو داود والدارقطنى عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نبيتنا صلى الله عليه وسلم ، عدة المتوفى عنها أربعة أشهر وعشر ؛ يعنى في أم الولد ؛ لفظ أبى داود . وقال الدارقطنى : موقوف وهو الصواب ، وهو مرسل لأن قبيصة لم يسمع من عمرو . قال ابن المنذر : وضعف أحمد وأبو عبيد هذا الحديث . وروى عن على وابن مسعود أن عدتها ثلاث حيض ؛ وهو قول عطاء وإبراهيم النخعى ومسيان الثورى وأصحاب الرأى ؛ قالوا : لأنها عدة تحب في حال الحرية ؛ فيجب أن تكون عدة كاملة ؛ أصله عدة الحرة . وقال مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور : عدتها حيضة ؛ وهو قول ابن عمر . وروى عن طاوس أن عدتها نصف عدة الحرة المتوفى عنها ؛ وبه قال قتادة . قال ابن المنذر : ويقول ابن عمر أقول ؛ لأنه الأقل مما قيل فيه وليس فيه سنة تتبع ولا إجماع يعتمد عليه . وذكر اختلافهم في عدتها في العتق كهو في الوفاة سواء ، إلا أن الأوزاعى جعل عدتها في العتق ثلاث حيض .

قلت : أصح هذه الأقوال قول مالك ، لأن الله سبحانه قال : « وَالْمُطَلَّقات يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » فشرط في ترصد الأقراء أن يكون عن طلاق ؛ فانتهى بذلك أن يكون من غيره . وقال : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » فعلق وجوب ذلك بكون المتربصة زوجة ؛ فدل على أن الأمة بخلافها . وأيضا فإن هذه أمة موطوءة ملك اليمين فكان استبراءها بمحضة ؛ أصل ذلك الأمة .

الثانية والعشرون - إذا ثبت هنا فهل عدة أم الولد استبراء محض أو عدة ؛ فالذى ذكره أبو محمد في معونته أن الحيضة استبراء وليست بعدة . وفي المدونة أن أم الولد عليها العدة ، وأن عدتها حيضة كعدة الحرة ثلاث حيض . وفائدة الخلاف أنا إذا قلنا هي عدة فقد

قال مالك لا أحب أن تواعد أحدا ينكحها حتى تحيض حيضة . قال ابن القاسم : وبلغني عنه أنه قال : لا تبيت إلا في بيتها ؛ فأثبت . لمدة استبرائها حكم العدة .

الثالثة والعشرون — أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثا أو مطلقة للزوج عليها رجعة وهي حامل واجبة ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » .

واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها ؛ فقالت طائفة : لا نفقة لها ؛ كذلك قال جابر بن عبد الله وابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعبد الملك ابن يعلى ويحيى الأنصاري وربيعه ومالك وأحمد وإسحاق ، وحكى أبو عبيد ذلك عن أصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن لها النفقة من جميع المال ؛ روى هذا القول عن علي وعبد الله ، وبه قال ابن عمرو وشريح وابن سيرين والشعبي وأبو العالية والنخعي وجلاس بن عمرو وحماد بن أبي سليمان وأيوب السخيتي وسفيان الثوري وأبو عبيد . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول ؛ لأنهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي مثل أولاده الأطفال وزوجته والديه تسقط عنه ؛ فكذلك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه . وقال القاضي أبو محمد : لأن نفقة الحمل ليست بدَيْن ثابت فتعلق بماله بعد موته ، بدليل أنها تسقط عنه بالإعسار فيان تسقط بالموت أولى وأحرى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ( أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ) اختلف العلماء في الأربعة الأشهر والعشر التي جعلها الله ميقانا لعدة المتوفى عنها زوجها ، هل تحتاج فيها إلى حيضة أم لا ؛ فقال بعضهم : لا تبرا إذا كانت ممن توطأ إلا بحيضة تأتي بها في الأربعة الأشهر والعشر ، وإلا فهي مُستترابة . وقال آخرون : ليس عليها أكثر من أربعة أشهر وعشر ، إلا أن تستريب نفسها ريبة يئنة ؛ لأن هذه المدة لا بد فيها من الحيض في الأغلب من أمر النساء إلا أن تكون المرأة ممن لا تحيض أو ممن عرفت من نفسها أو عرفت منها أن حيضتها لا تأتيها إلا في أكثر من هذه المدة .

الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَعَشْرًا ﴾ روى وكيع عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية أنه سئل : لم ضُمَّت العشرُ إلى الأربعة الأَشهر ؟ قال : لأن الروح تنفخ فيها ، وسيأتي في « الخ » بيان هذا إن شاء الله تعالى . وقال الأصمعي : ويقال إن ولد كل حامل يرتكض في نصف حملها فهي مُرْكُض . وقال غيره : أركضت فهي مُرْكُضَةٌ ، وأنشد :

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِيُّ أَبِيهَا \* تَهَانُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغَلَامُ<sup>(١)</sup>

وقال الخطابي : قوله « وعشرا » يريد - والله أعلم - الأيام بلبالها . وقال المبرد : إنما أنث العشر لأن المراد به المدة . المعنى وعشر مُدَد ، كل مدة من يوم وإسلة ، فالليلة مع يومها مدة معلومة من الدهر . وقيل : لم يقل عشرة تغليبا لحكم الليالي إذ الليلة أسبق من اليوم والأيام في ضمها . « وعشرا » أخف في اللفظ ، فتغلب الليالي على الأيام إذا اجتمعت في التاريخ ، لأن ابتداء الشهر بالليل عند الاستهلال ، فلما كان أول الشهر الليلة غلب الليلة ، تقول : صمنا نحسا من الشهر ؛ فتغلب الليالي وإن كان الصوم بالنهار . وذهب مالك والشافعي والكوفيون إلى أن المراد بها الأيام والليالي . قال ابن المنذر : فلو عقد عاقد عليها النكاح على هذا القول وقد مضت أربعة أشهر وعشر ليال كان باطلا حتى يمضي اليوم العاشر . وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا انقضى لها أربعة أشهر وعشر ليال حلت للأزواج ، وذلك لأنه رأى العدة مبهمة فغلب التأنيث وتأولها على الليالي . وإلى هذا ذهب الأوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الأضمر من المتكلمين . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « أربعة أشهر وعشر ليال » .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - أضاف تعالى الأجل إليهن إذ هو محدود مضروب في أمرهن ، وهو عبارة عن انقضاء العدة .

(١) البيت لأوس بن غلفاء المجيمي يصف فرسا . والصريحى : نسبة إلى الصريح وهو غل من غيل العرب معروف . (عن اللسان)

الثانية - قوله تعالى : ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) خطاب لجميع الناس ، والتبليس بهذا الحكم هو للحكام والأولياء . ( فَيَا قَعْلَانِ ) يريد به التزوج لما دونه من الترتين وأطراح الإحداة . ( بِالْمَعْرُوفِ ) أى بما أذن فيه الشرع من اختيار أعيان الأزواج وتقدير الصداق دون مباشرة العقد لأنه حق للأولياء كما تقدم .

الثالثة - فى هذه الآية دليل على أن للأولياء منعتهم من التبرج والتشوف للزوج فى زمان العدة . وفيها رد على إسحاق فى قوله : إن المطلقة إذا طمعت فى الحيضة الثالثة بانت واقطعت وجعة الزوج الأول إلا أنه لا يحل لها أن تتزوج حتى تقتل . وعن شريك أن لزوجها الرحمة ما لم تنفس ولو بعد عشرين سنة ؛ قال الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَيَا قَعْلَانِ فِي أَنْفُسِهِنَّ » وبلغ الأجل هنا انقضاء العدة بدخولها فى الدم من الحيضة الثالثة ولم يذكر غسلا ، فإذا انقضت عدتها حلت للأزواج ولا جناح عليها فيما فعلت من ذلك . والحديث عن ابن عباس لو صح يحتمل أن يكون منه على الاستحباب ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾

قوله تعالى : ( وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ) أى قوله ( معروفا ) فيه ثلث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَلَا جُنَاحَ ) أى لا إثم . والجناح الإثم ، وهو أصح فى الشرع . وقيل : بل هو الأمر الشاق ، وهو أصح فى اللغة ؛ قال الشيخ :

إذا تعلموا براكبها خليجا • تذكر ما لديه من الجناح



وقوله : ( عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ ) المخاطبة لجميع الناس ، والمراد بمحكها هو الرجل الذي في نفسه تزوج معتقة ؛ أي لا وُزِّرَ عليكم في التعريض بالخطبة في عِدَّة الوفاة . والتعريض : ضد التصريح ، وهو إفهام المعنى بالشيء المحتمل له ولغيره وهو من عَرَّضَ الشيء وهو جانبه ؛ كأنه يحوم به على الشيء ولا يظهره . وقيل : هو من قولك عَرَّضْتَ الرجل ، أي أهديت إليه تحفة ، وفي الحديث : أن رجلاً من المسلمين عَرَّضُوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر ثياباً بيضاء ؛ أي أهّدوا لها . فالمرض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلاماً يفهم معناه .

الثانية — قال ابن عطية : أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزوجها وتبئُّه عليه لا يجوز . وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رفث وذِكر جماع أو تحريض عليه لا يجوز وكذلك ما أشبهه . وجوز ما عدا ذلك . ومن أعظمه قرباً إلى التصريح قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : ” كوني عند أم شريك ولا تسبقيني بنفسك “ . ولا يجوز التعريض بالخطبة الرجعية إجماعاً لأنها كالزوجة . وأما من كانت في عِدَّة الينونة فالصحيح جواز التعريض بالخطبة والله أعلم . وروى في تفسير التعريض ألفاظ كثيرة جماعها يرجع إلى قسمين : الأول — أن يذكرها لولها يقول له لا تسبقيني بها . والثاني — أن يشير بذلك إليها دون واسطة ؛ فيقول لها : إني أريد التزويج ؛ أو إنك لجميلة ، إنك لصالحة ، إن الله لسائق إليك خيراً ، إني فيك لراغب ، ومن يرغب عنك ؛ إنك لساقة<sup>(١)</sup> ، وإن حاجتي في النساء ، وإن يُقدِّر الله أمراً يكن . وهذا هو تمثيل مالك وآبن شهاب . وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول : لا تسبقيني بنفسك ، ولا بأس أن يهدي إليها ، وأن يقوم بشغلها في العِدَّة إذا كانت من شأنه ؛ قاله إبراهيم . وجائز أن يمدح نفسه ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج ؛ وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ، قالت سكيته بنت حنظلة استأذن علي بن محمد بن علي ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قرأني من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأني من علي وموضعي في العرب . قلت :

(١) نفقت الأيم ؛ إذا كثرت خطايا وبرغبت فيها .

غفر الله لك يا أبا جعفر ! إنك رجل يؤخذ عنك ، تحطبنى في عدتي ! قال : إنما أخبرتك بفراحي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأمة من أبي سلمة فقال : "لقد علمت أني رسول الله وخبرته وموضعي في قومي" كانت تلك خطبة ؛ أخرجه الذارقطني . والهدية الى المعتدة جائزة ، وهي من التعريض ؛ قاله سُحُون وكثير من العلماء وقاله إبراهيم . وكره مجاهد أن يقول لها : لا تسبقيني بنفسك ورآه من المواعدة سرًا . قال القاضي أبو محمد بن عطية : وهذا عندي على أن يتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أنه على جهة الرأي لها فيمن يترجها لا أنه أرادها لنفسه وإلا فهو خلاف لقول النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالثة — قوله تعالى : ( مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاءِ ) الخِطْبَةُ (بكسر الخاء) : فعل الخاطب من كلام وقصد واستطاف بفعل أو قول . يقال : خطبها يخطبها خطبًا وخطبة . ورجل خطاب كثير التصرف في الخِطْبَةِ ؛ ومنه قول الشاعر :

ترج بالعينين خطابُ الكُثْبِ \* يقول لاني خاطب وقد كذَّب  
• وإِنَّمَا يَخْطُبُ عُسًا مِنْ حَلْبٍ<sup>(١)</sup> •

والخطيب : الخاطب . والخِطْبِيُّ : الخِطْبَةُ . قال عدي بن زيد يذكر قصد جذيمة الأبرش لخطبة الزباء :

لِخِطْبِي التي غَدَرْتُ وَخَانَتْ • وهرب ذوات غائلة لِحِينَا

والخطب : الرجل الذي يخطب المرأة ؛ ويقال أيضا : هي خطبة وخطبته التي يخطبها . والخِطْبَةُ فعلٌ كِلْسَةٌ وقَعْدَةٌ . والخِطْبَةُ ( بضم الخاء ) هي الكلام الذي يقال في النكاح وغيره . قال النحاس : والخطبة ما كان لها أول وآخر ، وكذا ما كان على فُعلَةٍ نحو الأكلة والضغطة .

الرابعة — قوله تعالى : ( أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ) معناه سترتم واضمرتم من التزوج بها بعد انقضاء عتتها . والإمكان : السر والإخفاء ؛ يقال : كنته وأكنته بمعنى واحد . وقيل :

(١) الكُثْب بضم فتح جمع كُتْبَة ، وهي كل قليل جمعه من طعام أولين أو غير ذلك . والس ( بضم العين ) : القدح الضخم . يريدان الرجل يعني بعله الخطبة وهو يريد القرى . قال ابن الأعرابي يقال للرجل إذا جاء يطلب القرى بعله الخطبة : إنه ليخطب كُتْبَة . ( عن اللسان ) .

كنته أى صنته حتى لا تصيبه آفة وإن لم يكن مستورا؛ ومنه بَيَضَ مَكْنُونٌ ودُرٌّ مَكْنُونٌ .  
وأكنته أسرته وسرته . وقيل : كَنَنْتُ الشَّيْءَ ( من الأجرام ) إذا سترته بثوب أو بيت  
أو أرض ونحوه . وأكنت الأمر فى نفسى . ولم يسمع من العرب « كنته فى نفسى » .  
ويقال : أَكَنَّ الْبَيْتَ الْإِنْسَانَ ؛ ونحو هذا . فرفع الله الجناحَ عَمْرٍ أَرَادَ تَزْوِجَ الْمُعْتَنَةَ مع  
التعريض ومع الإكْنان ، ونهى عن المواعدة التى هى تصرّيح بالترويح وبناءً عليه واتفاق على  
وَعْدٍ . ورخص لعله تعالى بذلقة النفوس وطَمَحِهَا وضعف البشر عن ملكها .

الخامسة - استدلّت الشافعية بهذه الآية على أن التعريض لا يجب فيه حدٌّ وقالوا :  
لما رفع الله تعالى الحَرَجَ فى التعريض فى النكاح دلّ على أن التعريض بالقذف لا يوجب  
الحَدَّ ؛ لأن الله سبحانه لم يجعل التعريض فى النكاح مقام التصريح . قلنا : هذا ماقط  
لأن الله سبحانه وتعالى لم يأذن فى الخطبة وأذن فى التعريض الذى  
يُفْهَمُ منه النكاح فهذا دليل على أن التعريض يُفْهَمُ منه القذف والأعراض يجب صياغتها ،  
وذلك يوجب حدَّ المعرض لئلا يتطرق للفَسَقَةُ إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذى يُفْهَمُ  
منه ما يُفْهَمُ بالتصريح .

السادسة - قوله تعالى : ( عَالِمُ اللَّهِ إِنَّكُمْ سَتَدْرُؤُنَّ ) أى إنا سرّا وإنا إعلانا  
فى قلوبكم وبألسنتكم ؛ فرخص فى التعريض دون التصريح . الحسن معناه ستخطبون .  
السابعة - قوله تعالى : ( وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ) أى على سرٍّ تخفف الحرف  
لأنه مما يتعدى الى مفعولين أحدهما بحرف جر .

وأختلف العلماء فى معنى قوله تعالى : « سِرًّا » فقيل : معناه نكاحاً ، أى لا يقل الرجل لهذه  
المُعْتَنَةِ تَزْوِجِيَّ ؛ بل يعرض إن أراد ، ولا يأخذ ميثاقها وعهدها ألا تتكح غيره فى استمرار  
ونخبة ؛ هذا قول ابن عباس وابن جُبَيْر ومالك وأصحابه والشَّعْبِيّ ومجاهد وعكرمة والسُّدِّيّ  
وجمهور أهل العلم . « وسِرًّا » على هذا التأويل نصب على الحال ، أى مُتَسِرِّين . وقيل :  
السّر الزنا ، أى لا يكونن منكم مواعدة على الزنا فى العتمة ثم التزوج بعدها . قال معناه جابر بن

زيد وأبو يَحْيَى لَاحِقَ بْنِ مُعَيْدٍ وَالْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَالتَّحِيَّيَّ وَالضَّحَّاكَ وَأَنْ  
السَّرَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الزَّنا، أَيْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ زَنَا، وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ:  
فَلَا تَقْرَبِينَ جَارَةَ إِمْرَأَتِكَ \* عَلَيْكَ حَرَامٌ فَاتَّكِحِينَ أَوْ تَأْتِيَا  
وَقَالَ الْحُطَيْبَةُ:

وَيَحْسِرُ سِرٌّ جَارَتَهُمْ عَلَيْهِمْ \* وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ

وَقِيلَ: السَّرُّ الْجَمَاعُ، أَيْ لَا تَصِفُوا أَنْفُسَكُمْ لِمَنْ بَكْتَرَهُ الْجَمَاعُ رَغْبًا لِمَنْ فِي النِّكَاحِ فَإِنَّ ذِكْرَ  
الْجَمَاعِ مَعَ غَيْرِ الزَّوْجَةِ حُشٌّ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:  
أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَابَةِ الْيَوْمِ أُنِّي \* كَبُرَتْ وَأَلَّا يُحْسِنَ السَّرُّ أَمْنَالِي  
وَقَالَ رُؤْبَةُ:

\* فَكَفَّ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْعَسَقِ \*

أَيْ كَفَّ عَنْ جَمَاعِهَا بَعْدَ مَلَازِمَتِهِ لَذَلِكَ. وَقَدْ يَكُونُ السَّرُّ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، سِرًّا كَانَ أَوْ جَهْرًا،  
قَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

فَلَنْ يَطْلُبُوا سَرَّهَا لِلْغِنَى \* وَلَنْ يُسَلِّمُوهَا لِإِزْهَادِهَا

وَأَرَادَ أَنْ يَطْلُبُوا نِكَاحَهَا لَكَثْرَةِ مَالِهَا وَلَنْ يُسَلِّمُوهَا لِقِلَّةِ مَالِهَا. وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ  
«وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سَرًّا» أَيْ لَا تَكْجُوهُنَّ وَتَكْتُمُونَّ ذَلِكَ؛ فَإِذَا حَلَّتْ أَظْهَرَتْهُ وَدَخَلَتْ  
بَيْنَ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ هَذَا قَائِلٌ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا شَدَّ فِي أَنْ  
سَمَّى الْعَقْدَ مُوَاعِدَةً، وَذَلِكَ قَائِلٌ. وَحَكَى مَكِّيٌّ وَالتَّلَعْبِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: «وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ».

الثامنة — قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بِنَ عَطِيَّةٍ: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كِرَاهَةِ الْمُوَاعِدَةِ فِي الْعِدَّةِ  
لِلْمَرْأَةِ فِي نَفْسِهَا وَلِلْأَبِ فِي ابْنَتِهِ الْبِكْرِ وَالسَّيِّدِ فِي أَمْتِهِ. قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ: وَأَمَّا الْوَلِيُّ الَّذِي  
لَا يَمْلِكُ الْجَبْرَ فَأَكْرَهَهُ وَإِنْ نَزَلَ لَمْ أُنْسخْهُ. وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَنْ يُوَاعِدُ فِي الصَّنَةِ ثُمَّ  
يُفْرِقُ بَعْدَهَا: فَرِاقُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَتَكُونُ طَلِيقَةً وَاحِدَةً؛ فَإِذَا

حلت خطباً مع الخطّاب ؛ هذه رواية ابن وهب . وروى أشهب عن مالك أنه يفرّق بينهما إيجاباً ؛ وقاله ابن القاسم . وحكى ابن الحارث مثله عن ابن الماجشون ، وزاد ما يقتضى أن التحريم يتأبّد . وقال الشافعي : إن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ولم يعقد النكاح حتى تنقضى العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما مكروه ؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة ؛ قاله ابن المنذر .

٥ التاسعة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ استثناء منقطع بمعنى لكن ؛ كقوله إلا خطأ أى لكن خطأ . والقول المعروف هو ما أبيح من التعريض . وقد ذكر الضحاك أن من القول المعروف أن يقول للعدة : احبسى على نفسك فان لى بك رغبة ؛ فتقول هى : وأنا مثل ذلك ؛ وهذا شبه المراجعة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ فيه تسع مسائل : الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزَّمُوا ﴾ قد تقدّم القول فى معنى العزم ؛ يقال : عزم الشيء وعزم عليه . والمعنى هنا : لا تعزّموا على عقدة النكاح . ومن الأمر البين أن القرآن أفصح كلام ؛ فما ورد فيه فلا معترض عليه ، ولا يشك فى صحته وفصاحته ؛ وقد قال الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ » وقال هنا : « وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » والمعنى : لا تعزّموا على عقدة النكاح فى زمان العدة ثم حذف على ما تقدّم . وحكى سيبويه : ضرب فلان الظاهر والبطن ؛ أى على . قال سيبويه : والحذف فى هذه الأشياء لا يقاس عليه . قال النحاس : ويجوز أن يكون « ولا تعقدوا عقدة النكاح » ؛ لأن معنى « تعزّموا وتعقدوا » واحد . ويقال : « تعزّموا » بضم الزاى .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ يريد تمام العدة . والكتاب هنا هو الحد الذى جعل والقدر الذى رسم من المدة ؛ سماه كتاباً إذ قد حدّه وفرضه كتاب الله كما قال : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » وكما قال : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » . فالكتاب . الفرض ، أى حتى يبلغ الفرض أجله ؛ كتب عليكم الصيام أى فرض . وقيل :

في الكلام حذف ، أى حتى يساغ فرض الكتاب أجله ؛ فالكتاب علم هذا الأول بمعنى القرآن . وعلى الأول لا حذف فهو أولى ، والله أعلم .

الثالثة - حرم الله تعالى عقد النكاح في العدة بقوله تعالى : « وَلَا تَزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ » وهذا من المحكم المجمع على تأويله أن بلوغ أجله انقضاء العدة . وأباح التعريض في العدة بقوله : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ » الآية . ولم يختلف العلماء في إباحة ذلك ، واختلفوا في ألفاظ التعريض على ما تقدم . واختلفوا في الرجل يخطب امرأة في عنتها جاهلا ، أو يواعدها ويعقد بعد العدة ؛ وقد تقدم هذا في الآية التي قبلها . واختلفوا إن عزم العدة في العدة وعثر عليه ففسخ الحاكم نكاحه ؛ وذلك قبل الدخول وهي :

الرابعة - فقول عمر بن الخطاب وجماعة من العلماء أن ذلك لا يؤبد تحريما ، وأنه يكون خاطيا من الخطاب ؛ وقاله مالك وابن القاسم في المدونة في آخر الباب الذى يليه « ضرب أجل المفقود » . وحكى ابن الجلاب عن مالك رواية أن التحريم يتأبد في العقد وإن فسخ قبل الدخول ؛ ووجهه أنه نكاح في العدة فوجب أن يتأبد به التحريم ؛ أصله إذا بنى بها . وأما إن عقد في العدة ودخل بعد انقضائها وهي :

الخامسة - فقال قوم من أهل العلم : ذلك كالدخول في العدة ؛ يتأبد التحريم بينهما . وقال قوم من أهل العلم : لا يتأبد بذلك تحريم . وقال مالك : يتأبد التحريم . وقال مرة : وما التحريم بذلك بالبين ؛ والقولان له في المدونة في طلاق السنة . وأما إن دخل في العدة وهي :

السادسة - فقال مالك والليث والأوزاعي : يُفَرَّقُ بينهما ولا تحل له أبدا . قال مالك والليث : ولا يملك اليمين ؛ مع أنهم جُوزُوا الترويح بالمرئى بها . واحتجوا بأن عمر ابن الخطاب قال : لا يبتعمان أبدا . قال سعيد : ولها مهرها بما استحل من فرجها ؛ أخرجه مالك في موطنه وسبأى . وقال الثورى والكوفيون والشافعى : يُفَرَّقُ بينهما ولا يتأبد

التحريم بل يفسخ بينهما ثم تعتد منه ، ثم يكون خاطبا من الخطاب ، واحتجوا بإجماع العامة على أنه لو زنى بها لم يحرم عليه تزويجها ؛ فكذلك وطؤه إياها في العدة . قالوا : وهو قول علي ؛ ذكره عبد الرزاق . وذكر عن ابن مسعود مثله ؛ وعن الحسن أيضا . وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعلهما يحتملان . وذكر القاضي أبو الوليد الباجي في المتقى فقال : لا يخلو النكاح في العدة إذا بنى بها أن يبنى بها في العدة أو بعدها ؛ فإن كان يبنى بها في العدة فإن المشهور من المذهب أن التحريم يتأبد به . قال أحمد بن حنبل . وروى الشيخ أبو القاسم في تفريعه أن في التي يتزوجها الرجل في عدة من طلاق أو وفاة مالم بالتحريم روايتين ؛ أحدهما — أن تحريره يتأبد على ما قدمناه . والثانية — أنه زان وعليه الحد ، ولا يلحق به الولد ، وله أن يتزوجها إذا انقضت حكمته . وبه قال الشافعي وأبو حنيفة . ووجه الرواية الأولى وهي المشهورة ما ثبت من قضاء محرم بذلك ، وقيامه بذلك في الناس ، وكانت قضاياه تسير وتنتشر وتقتل في الأمصار ولم يعلم له مخالف ؛ فثبت أنه إجماع . قال القاضي أبو محمد : وقد روي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب . ولا مخالف لها مع شهرة ذلك وانتشاره ؛ وهذا حكم الإجماع . ووجه الرواية الثانية أن هذا وطء ممنوع فلم يتأبد تحريره ؛ كالأزواج قصها أو تزوجت متعة أو زنت . وقد قال القاضي أبو الحسن : إن مذهب مالك المشهور في ذلك ضعيف من جهة النظر . والله أعلم . وأسند أبو عمر : حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ عن محمد بن إسماعيل عن نعم بن حماد عن ابن المبارك عن أشعث عن الشعبي عن مسروق قال : بلغ عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقف في عتتها فأرسل إليها ففترق بينهما وعاقبا وقال : لا تكحها أبدا وجعل صداقها في بيت المال ؛ وفشا ذلك في الناس فبلغ عليا فقال : يرحم الله أمير المؤمنين ! ما بال الصداق وبيت المال ! إنما جعلها في بيتي للإمام أن يردها إلى السنة . قيل : فما تقول أنت فيها ؟ فقال : لها الصداق جعله لي من فرجها ، وفترق بينهما ولا جلد عليهما ، وتكمل عتتها من الأول ثم تعتد من

الثاني عدّة كاملة ثلاثة أقرأ ثم يخطبها إن شاء . فبلغ ذلك عمر فخطب الناس فقال : أيها الناس ، ردّوا الجهالات الى السّنة . قال الكيّ الطبري : ولا خلاف بين الفقهاء أن من عقد على امرأة نكاحها وهي في عدّة من غيره أن النكاح فاسد . وفي اتفاق عمر وعليّ على نفي الحّد عنهما ما يدلّ على أن النكاح الفاسد لا يوجب الحّد ؛ إلا أنه مع الجهل بالتحريم متفق عليه ومع العلم به مختلف فيه . واختلفوا هل تعتدّ منهما جميعا ، وهذه مسألة العدّتين وهي :

السابعة - فروى المدنيون عن مالك أنها تم بقية عدّتها من الأول وتسنّف عدّة أخرى من الآخر؛ وهو قول الآيث والحسن بن حيّ والشافعيّ وأحمد وإسحاق . وروى عن عليّ كما ذكرنا ، وعن عمر عليّ ما يأتي . وروى محمد بن القاسم وابن وهب عن مالك أن عدّتها من الثاني تكفيها من يوم فُرق بينه وبينها ، سواء كانت بالحلّ أو بالأقراء أو بالشهور؛ وهو قول الثوريّ والأوزاعيّ وأبي حنيفة . وحجّتهم الإجماع على أن الأول لا ينكحها في بقية العدّة منه ؛ فدلّ على أنها في عدّة من الثاني ولولا ذلك لنكحها في عدّتها منه . أجاز الأولون فقالوا : هذا غير لازم لأنّ منع الأول من أن ينكحها في بقية عدّتها إنما وجب لما يتلوه من عدّة الثاني ؛ وهما حقّان قد وجبا عليها لزوجين كسائر حقوق الأديين لا يدخل أحدهما في صاحبه . وخرّج مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب وعن سليمان بن يسار أن طليحة الأسديّة كانت تحت رشيد الثقفيّ فطلقها فنكحت في عدّتها فضربها عمر وضرب زوجها بالخفّة ضربات <sup>(١)</sup> وفُرق بينهما ؛ ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أيما امرأة نكحت في عدّتها فإن كان زوجها الذي تزوّج بها لم يدخل بها فُرق بينهما ثم اعتدّت بقية عدّتها من الزوج الأول ، ثم كان الآخر خاطبا من الخطّاب ؛ وإن كان دخل بها فُرق بينهما ثم اعتدّت بقية عدّتها من الأول ثم اعتدّت من الآخر ثم لا يجتمعان أبدا . قال [مالك] : وقال سعيد بن المسيّب : ولها مهرها بما استحلّ من فرجها . قال أبو عمر : وأما طليحة هذه فهي طليحة

(١) الخفّة : الدرة . (٢) زيادة عن الموطأ .



بنت عبيد الله أخت طلحة بن عبيد الله التيمي، وفي بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى طليحة الأُسدية وذلك خطأ وجهل، ولا أعلم أحدا قاله.

الثامنة - قوله « فضربها عمر بالمخفقة وضرب زوجها ضربات » يريد على وجه العقوبة لما ارتكبه من المحذور وهو النكاح في العدة. وقال الزهري: « فلا أدري كم بلغ ذلك الجلد ». قال: « وولد عبد الملك في ذلك كل واحد منهما أربعين جلدة ». قال: « فسئل عن ذلك قبيصة بن ذؤيب فقال: لو كنتم خفقتم بخلدتم عشرين! وقال ابن حبيب في التي تروج في العدة فيمسها الرجل أو يُقبل أو يباشر أو يغمز أو ينظر على وجه اللذة أن على الزوجين العقوبة وعلى الولي وعلى الشهود ومن علم منهم أنها في عدة، ومن جهل منهم ذلك فلا عقوبة عليه. وقال ابن المواز: يجلد الزوجان الحد إن كانا تعمداً ذلك، فيحمل قول ابن حبيب على من علم بالعدة، ولعله جهل التحريم ولم يتعمد ارتكاب المحذور فذلك الذي يعاقب، وعلى ذلك كان ضرب عمر المرأة وزوجها بالمخفقة ضربات. وتكون العقوبة والأدب في ذلك بحسب حال المعاقب. ويحمل قول ابن المواز على أنها علما بالتحريم وافتحا ارتكاب المحذور جرأة وإقداما. وقد قال الشيخ أبو القاسم: إنهما روايتان في العمد؛ إحداهما يُحد. والثانية يعاقب ولا يُحد.

التاسعة - قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ﴾ هذا نهاية التحذير من الوقوع فيما نهى عنه.

قوله تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ مَتَّعُوا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة:

الأولى - قوله تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ هذا أيضا من أحكام المطلقات، وهو ابتداء إخبار برفع الحرج عن المطلق قبل البناء والجماع، قرض مهرا أو لم

يفرض؛ ولما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التزوج لمعنى الذوق وقضاء الشهوة وأمر بالتزوج لطلب المعصمة والتباس ثواب الله وقصد دوام الصلحة وقع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزءا من هذا المكروه؛ فنزلت الآية رافعة للتحاح في ذلك إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه لا طلب لجميع المهر بل عليكم نصف المفروض لمن فرض لها والتمتع لمن لم يفرض لها. وقيل: لما كان أمر المهر مؤكدا في الشرع فقد يتوهم أنه لا بد من مهر إما مسمى وإما مهر المثل؛ فرفع الحرج عن المطلق في وقت التطليق وإن لم يكن في النكاح مهر. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه في أن ترسلوا الطلاق في وقت الحيض، بخلاف المدخول بها إذ غير المدخول بها لا عدة عليها.

الثانية - المطلقات أربع: مطلقة مدخول بها مفروض لها وقد ذكر الله حكمها قبل هذه الآية، وأنه لا يسترد منها شيء من المهر، وإن عتسها ثلاثة قروء. ومطلقة غير مفروض لها ولا مدخول بها فهذه الآية في شأنها ولا مهر لها، بل أمر الرب تعالى بإمتاعها، وبين في سورة «الأحزاب» أن غير المدخول بها إذا طلقت فلا عدة عليها، وسيأتي. ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها ذكرها بعد هذه الآية إذ قال: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً»، ومطابقة مدخول بها غير مفروض لها ذكرها الله في قوله: «مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ»؛ فذكر تعالى في هذه الآية والتي بعدها مطلقة قبل المسيس وقبل الفرض، ومطابقة قبل المسيس وبعد الفرض؛ فجعل للاولى التمتع، وجعل للثانية نصف الصداق لما لحق الزوجة من دحض العقد، ووضع الحل الحاصل للزوج بالمقد؛ وقابل المسيس بالمهر الواجب.

الثالثة - لما قسم الله تعالى حال المطلقة هنا قسمين: مطلقة مسمى لها المهر، ومطلقة لم يسم لها دل على أن نكاح التفويض جائز، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق، ولا خلاف فيه، ويفرض بعد ذلك الصداق، فإن فرض التحق بالعقد وجاز، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعا؛ قاله الفاضل أبو بكر بن العربي. وحكى

المَهْدِيُّ عَنْ حماد بن أبي سليمان أنه إذا طلقها ولم يدخل بها ولم يكن فرض لها أجبر على نصف صداق مثلها . وإن فرض بعد عقد النكاح وقبل وقوع الطلاق فقال أبو حنيفة : لا يتنصف بالطلاق لأنه لم يجب بالعقد ؛ وهذا خلاف الظاهر من قوله : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » وخلاف القياس أيضا ؛ فإن الفرض بعد العقد يلحق بالعقد فوجب أن يتنصف بالطلاق ؛ أصله الفرض المقترن بالعقد .

الرابعة - إن وقع الموت قبل الفرض فذكر الترمذی عن ابن مسعود « أنه سئل عن رجل تزوج امرأة لم يفرض لها ولم يدخل بها حتى مات ؛ فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نساها ، لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث ؛ فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بَرَّوع بنتِ واشق امرأة منا مثل الذي قضيت ؛ ففرح بها ابن مسعود . قال الترمذی : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، وقد روى عنه من غير وجه ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وبه يقول أتقوى وأحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا حتى مات قالوا : لها الميراث ولا صداق لها وعليها العدة ، وهو قول الشافعي . قال : ولو ثبت حديث بَرَّوع بنتِ واشق لكانت الحجّة فيا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن الشافعي أنه رجع بمصر بعد عن هذا القول ، وقال بحديث بَرَّوع بنتِ واشق » .

قلت - اختلف في تثبيت حديث بَرَّوع ؛ فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب في شرح وصالة ابن أبي زيد : وأما حديث بَرَّوع بنتِ واشق فقد ردّه حفاظ الحديث وأئمة أهل العلم . وقال الواقدي : وقع هذا الحديث بالمدينة فلم يقبله أحد من العلماء ؛ وصحّحه الترمذی كما ذكرنا عنه وابن المنذر . قال ابن المنذر : وقد ثبت مثل قول ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تقول . وذكر أنه قول أبي نور وأصحاب الرأي . وذكر عن الزهري والأوزاعي

ومالك والشافعي مثل قول علي وابن زيد وابن عباس وابن عمر . وفي المسألة قول ثالث وهو انه لا يكون ميراث حتى يكون مهرًا ، قاله مسروق .

قلت : ومن الحجة لما ذهب اليه مالك أنه فراق في نكاح قبل الفرض فلم يجب فيه صداق ؛ أصله الطلاق ؛ لكن إذا صح الحديث فالقياس في مقابلته فاسد . وقد حكى أبو محمد عبد الحميد عن المذهب ما يوافق الحديث ، والحمد لله . وقال أبو عمر : حليت برّوع رواه عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ، الحديث . وفيه : فقام معقل ابن سنان . وقال فيه ابن مهدي عن الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فقال معقل بن يسار ، والصواب عندي قول من قال معقل بن سنان لا معقل بن يسار ؛ لأن معقل بن يسار رجل من مُزَيْنَة ، وهذا الحديث إنما جاء في امرأة من أُنَجَجَ لأم من مُزَيْنَة ؛ وكذلك رواه داود عن الشعبي عن علقمة ؛ وفيه : فقال ناس من أشجع ، ومعقل بن سنان قُتل يوم الحَوة ، وفي يوم الحرة يقول الشاعر :

أَلَا تَلْكُمُ الْأَنْصَارُ بَنِي سَرَاتِهَا • وَأَنْجَجُ بَنِي مَعْقِلَ بْنِ سِنَانٍ

الخامسة - قوله تعالى : ( مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ) « ما » بمعنى الذي ، أى إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن . و « تمسوهن » قرئ بفتح التاء من الثلاثي ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم وابن عامر . وقرأ حمزة والكسائي « تماسوهن » من المفاعلة ؛ لأن الوطء تم بهما ؛ وقد يرد في باب المفاعلة فاعل بمعنى فعل ؛ نحو طارقت للنمل ، وطارقت اللص . والقراءة الأولى تقتضي معنى المفاعلة في هذا الباب بالمعنى المفهوم من المس ؛ ورتبها أبو علي لأن أفعال هذا المعنى جاءت ثلاثية على هذا الوزن ، جاء : نَكَحَ وَسَفَدَ وَقَرَعَ وَدَفَطَ <sup>(١)</sup> وضرب الفحل ؛ والقراءتان حستان . و « أو » في « أو تفرضوا » قبل هو بمعنى الواو ؛ أى ما لم تمسوهن ولم تفرضوا لهن ؛ كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِفَأْسٍ بَيِّنَةٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ » أى وهم قاتلون . وقوله : « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى يزيدون .

(١) دَفَطَ (بالدال المهملة والقاف - وقيل بالذال المعجمة والقاف) وهو بمعنى سفد .

وقوله : « وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا » أى وكفورا . وقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ » معناه وجاء أحد منكم من الغائط وأتم مرضى أو مسافرون . وقوله : « إِلَّا مَا حَلَّتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْخَوَابِيا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ » وما كان مثله . ويبتضد هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لها فقال : « وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » . فلو كانت الأول لبيان طلاق المفروض لها قبل المسيس لما كثره .

السادسة - قوله تعالى : ( وَمَتَّعُوهُنَّ ) معناه أعطوهن شيئا يكون متاعا لمن . وحمله ابن عمر وعلى بن أبى طالب والحسن بن أبى الحسن وسعيد بن جبيرة وأبو قلابة والزهرى وقتادة والضحاك بن مزاحم على الوجوب . وحمله أبو عبيد ومالك بن أنس وأصحابه والقاضى شريح وغيرهم على التنب . تمسك أهل القول الأول بمقتضى الأمر . وتمسك أهل القول الثانى بقوله تعالى : « حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ » و « عَلَى الْمُتَّقِينَ » ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين . والقول الأول أولى لأن عمومات الأمر بالإمتاع فى قوله : « وَمَتَّعُوهُنَّ » وإضافة الإمتاع إليهن بلام التملك فى قوله : « وَلِلطَّلَقَاتِ مَتَاعٌ » أظهر فى الوجوب منه فى التنب . وقوله : « عَلَى الْمُتَّقِينَ » تأكيد لإيجابها لأن كل واحد يجب عليه أن يتق الله فى الإشراف به ومعاصيه ، وقد قال تعالى فى القرآن : « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » .

السابعة - واختلفوا فى الصمير المتصل بقوله « وَمَتَّعُوهُنَّ » من المراد به من النساء ؛ فقال ابن عباس وابن عمر وجابر بن زيد والحسن والشافعى وأحمد وعطاء وإسحاق وأصحاب الراى : المتعة واجبة لاطلاقة قبل البناء والفرص ومندوبة فى حق غيرها . وقال مالك وأصحابه : للمتعة مندوب إليها فى كل مطلقة وإن دخل بها ، إلا فى التى لم يدخل بها . وقد فرض لها بحسبها ما فرض لها ولا متعة لها . وقال أبو ثور : لها المتعة ولكل مطلقة . وأجمع أهل العلم على أن التى لم يفرض لها ولم يدخل بها لا تنى . لها غير المتعة . قال الزهرى : يقضى لهاها القاضى . وقال جمهور الناس : لا يقضى لهاها .

قلت : هذا الإجماع إنما هو في الحُرَّة، فأما الأَمَّة إذا طُلقَت قبل الفِرَاق والميسيس فاجمهور على أن لها المُنْعَةَ . وقال الأوزاعي والثوري : لا منعة لها لأنها تكون لسيدها وهو لا يستحق مالا في مقابلة تأدي مملوكته بالطلاق . وأما ربط مذهب مالك فقال ابن شعبان : المنعة بإزاء غَم الطلاق، ولذلك ليس للمُتَخَلِّعة والمُبَارِئَةِ والملاعنة مُنْعَةٌ قبل البناء ولا بعده لأنها هي التي اختارت الطلاق . وقال الترمذي وعطاء والنخعي : للمُتَخَلِّعة منعة . وقال أصحاب الرأي : للملاعنة منعة . قال ابن القاسم : ولا منعة في نكاح مفسوخ . قال ابن المَوَاز : ولا فيما يدخله الفسخ بعد صحة العقد؛ مثل ملك أحد الزوجين صاحبه . قال ابن القاسم : وأصل ذلك قوله تعالى : « وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » فكان هذا الحكم مخصصا بالطلاق دون الفسخ . وروى ابن وهب عن مالك أن الحُرَّةَ لها المنعة بخلاف الأَمَّةَ تَمَتَّقُ تحت العبد فتختار هي نفسها، فهذه لا منعة لها . وأما الحرة تُخَيَّرُ أو تُمْلِكُ أو يَتَرَجَّعُ عليها أَمَّةٌ فتختار هي نفسها في ذلك كله فلها المنعة ؛ لأن الزوج سبب للفراق .

الثامنة — قال مالك : ليس للمنة عندنا حدٌ معروف في قليلها ولا كثيرها . وقيل : يختلف الناس في هذا ؛ فقال ابن عمر : أدنى ما يجزئ في المنعة ثلاثون درهما أو شبيهاً . وقال ابن عباس : أرفع المنعة خادم ثم كسوة ثم نفقة . عطاء : أوسطها الدرع والخمار والمنفعة . أبو حنيفة : ذلك أدناها . وقال ابن حُرَيْرٍ : على صاحب الديوان ثلاثة دنائير، وعلى العبد المنعة . وقال الحسن : يُجَمَّعُ كُلُّ بَقْدَرِهِ، هذا بخادم وهذا بأثواب وهذا بنوب وهذا بنفقة ؛ وكذلك يقول مالك بن أنس ، وهو مقتضى القرآن فإن الله سبحانه لم يقدرها ولا حددها وإنما قال : « عَلَى الْمُؤْسِيعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِّ قَدْرُهُ » . ومتع الحسن بن عليّ بعشرين ألفاً وزقاق من صل . ومتع شُرَيْح بن خميساة درهم . وقد قيل : إن حالة المرأة معتبرة أيضاً ؛ فإِنْ كان بعض الشافعية قالوا : لو اعتبرنا حال الرجل وحدد له منه أنه لو تزوج امرأتين أحدهما شريفة والأخرى دنية ثم طلقهما قبل الميسيس ولم يُسَمَّ لها أن يكونا متساويتين في المنعة فيجب للندنية ما يجب للشريفة وهذا خلاف ما قال الله تعالى : « مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ » ويلزم منه أن

الموسر العظيم اليسار إذا تزوج امرأة دنية أن يكون مثلها ؛ لأنه إذا طلقها قبل الدخول والقرض لزمته المتعة على قدر حاله ومهر مثلها ؛ فتكون المتعة على هذا أضعاف مهر مثلها ؛ فتكون قد استحققت قبل الدخول أضعاف ما تسحقه بعد الدخول من مهر المثل الذي فيه غاية الابتذال وهو الوطء . وقال أصحاب الرأي وغيرهم : متعة التي تُطلق قبل الدخول والقرض نصف مهر مثلها لا غير ؛ لأن مهر المثل مستحق بالعقد والمتعة هي بعض مهر المثل ؛ فيجب لها كما يجب نصف المسمى إذا طلق قبل الدخول ، وهذا يرده قوله تعالى : « عَلَى الْمُؤَسَّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ » وهذا دليل على رفض التحديد ؛ والله بحقائق الأمور عليم . وقد ذكر الثعلبي حديثنا قال : نزلت « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ » الآية ، في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بنى حنيفة ولم يسم لها مهرا ثم طلقها قبل أن يمسها فنزلت الآية ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَتَّعَهَا وَلَوْ بَقْلَسُوكَ » . وروى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخنيمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أصيب علي وبُوع الحسن بالخلافة قالت : لَتَمَنَّيْتَ الْخِلَافَةَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فقال : يُقْتَلُ عَلِيٌّ وَتُظْهَرُ بَيْنَ السَّمَاءِ ! إِنْ هِيَ فَانَتْ طَالِقٌ ثَلَاثًا . قال : فتلقت بساجها وقعدت حتى انقضت عتتها ، فبعث إليها بعشرة آلاف متعة ، وبقية ما بقي لها من صداقها . فقالت :

• مَتَاعٌ قَلِيلٌ مِنْ حَبِيبِ مُفَارِقِي •

فلما بلغه قولها بكى وقال : لولا أني سمعت جدتي - أو حدثني أبي أنه سمع جدتي - يقول : أَيْمًا رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا مُبْتَهَمَةً أَوْ ثَلَاثًا عِنْدَ الْأَقْرَاءِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَسْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِارْجَاعِهَا . وفي رواية : أخبره الرسول فبكى وقال : لولا أني أبنت الطلاق لها لِارْجَاعِهَا ، ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أَيْمًا رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ تَطْلِيقَةً أَوْ عِنْدَ بَاسٍ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا جَمِيعًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَسْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » .

(١) في بعض الأصول : « بجلبها » . والساج : الطليان الضخم الغليظ . وقيل هو الطليان المنقور .

التاسعة - من جهل المتعة حتى مضت أعوامٌ فليدفع ذلك إليها وإن تزوجت ، وإلى ورتها إن ماتت ؛ رواه ابن المأز عن ابن القاسم . وقال أصبغ : لا شيء عليه إن ماتت لأنها تسلية للزوجة عن الطلاق وقد فات ذلك . ووجه الأول أنه حق ثبت عليه وينقل عنها إلى ورتها كسائر الحقوق ، وهذا يشعر برجوبها في المذهب ، والله أعلم .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ ﴾ دليل على وجوب المتعة . وقرأ الجمهور «الموسع» بسكون الواو وكسر السين ، وهو الذي اتسعت حاله ؛ يقال : فلان ينفق على قدره ، أى على وسعه . وقرأ أبو حيوّة بفتح الواو وشد السين وفتحها . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر «قَدْرُهُ» بسكون الدال في الموضعين . وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي وعاصم في رواية حفص بفتح الدال فيهما . قال أبو الحسن الأخفش وغيره : هما بمعنى ، لفتان فصيحتان ؛ وكذلك حتى أبو زيد ، يقول : خذ قدركذا وقدر كذا ، بمعنى . ويقرأ في كتاب الله : « فَسَأَلَتْ أَوْدِيَّتُهُ يَقْدَرُهَا » وقديرها ، وقال تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » ولو حركت الدال لكان جائزاً . و « الْمُقْتَرِ » المقل القليل المال . و « متاعا » نصب على المصدر ، أى متعوهن متاعا بالمعروف ، أى بما عرف في الشرع من الاقتصاد .

الحادية عشر - قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ أى يحق ذلك عليهم حقاً ؛ يقال : حققت عليه القضاء وأحققت ، أى أوجبت ؛ وفي هذا دليل على وجوب المتعة مع الأمر بها ؛ فقوله : « حقا » تأكيد للوجوب . ومعنى « على المحسنين ، وعلى المتقين » أى على المؤمنين ، إذ ليس لأحد أن يقول : لست بمحسن ولا متقٍ ، والناس مأمورون بأن يكونوا جميعاً محسنين متقين ؛ فيحسنون بأداء فرائض الله ويحتنبون معاصيه حتى لا يدخلوا النار ؛ فواجب على الخلق أجمعين أن يكونوا محسنين متقين . و « حقا » صفة لقوله « متاعا » أو نصب على المصدر ، وذلك أدخل في التأكيد للأمر ؛ والله أعلم .



قوله تعالى : وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٢٧﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقالت فرقة منها مالك وغيره : إنها مخرجة المطلقة بعد الفرض من حكم التمتع إذ يتناولها قوله تعالى : « وَمَتَّوهُنَّ » . وقال ابن المسيب : نسخت هذه الآية الآية التي في « الأحزاب » لأن تلك تضمنت تمتع كل من لم يدخل بها . وقال قتادة : نسخت هذه الآية الآية التي قبلها .

قلت : قول سعيد وقاتدة فيه نظر ، إذ شروط النسخ غير موجودة والجمع ممكن . وقال ابن القاسم في المدونة : كان المانع لكل مطلقة بقوله تعالى : « وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَنَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » ولنفي المدخول بها بالآية التي في سورة « الأحزاب » فاستثنى الله تعالى المفروض لها قبل الدخول بها بهذه الآية ، وأثبت للمفروض لها نصف ما فرض فقط . وقال فريق من العلماء منهم أبو ثور : المتعة لكل مطلقة عموماً ، وهذه الآية إنما بينت أن المفروض لها تأخذ نصف ما فرض لها ، ولم يسن بالآية إسقاط متعتها بل لها المتعة ونصف المفروض .

الثانية - قوله تعالى : ( فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ) أى فالواجب نصف ما فرضتم ، أى من المهر فالنصف للزوج والنصف للمرأة بإجماع . والنصف الجزء من اثنين ؛ فيقال : نصّف الماء القدح أى بلغ نصفه . ونصّف الإزار الساق ؛ وكلّ شيء بلغ نصف فيه فقد نصّفه . وقرأ الجمهور « فنصف » بالرفع . وقرأت فرقة « فنصف » بنصب الفاء ؛ المعنى فادفعوا نصف . وقرأ عليّ بن أبي طالب وزيد بن ثابت « فنصف » بضم النون في جميع القرآن وهي لغة . وكذلك روى الأصمعي قراءة عن أبي عمرو بن العلاء يقال : نصّف ونصّف ونصيف ،

لثلاث ثلث في النصف؛ وفي الحديث: "لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذبها ما بلغ مدَّ أحدكم ولا تصيفه" أى نصفه . والتصيف أيضا القناع .

الثالثة - إذا أصدقها ثم طلقها قبل الدخول ونما الصداق في يدها فقال مالك : كلَّ عرض أصدقها أو عِدَّ فمأذنها لها جميعا ونقصانه بينهما، وتَوَاه <sup>(١)</sup> عليهما جميعا ليس على المرأة منه شيء . فإن أصدقها عينا ذبها أو ورقا فاشتريت به عبدا أو دارا أو اشترت به منه أو من غير طيب أو شوارا أو غير ذلك مما لها التصرف فيه لجهازها وصلاح شأنها في بقائها معه فذلك كله بمنزلة ما لو أصدقها إياه، وتَوَاه ونقصانه بينهما . وإن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا نصفه، وليس عليها أن تَعْرَمَ له نصف ما قبضته منه، وإن اشترت به أو منه شيئا تختص به فعليا أن تَعْرَمَ له نصف صداقها الذي قبضت منه، وكذلك لو اشترت من غيره عبدا أو دارا بالألف الذي أصدقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الألف .

الرابعة - لا خلاف أن من دخل بزوجه ثم مات عنها وقد ستها أن لها ذلك المسمى كاملا والميراث وعليها العدة .

واختلفوا في الرجل يَخْلُوُ بالمرأة ولم يحامعها حتى فارقها؛ فقال الكوفيون ومالك : عليه جميع المهر وعليها العدة لخبر ابن مسعود قال : قضى الخلفاء الراشدون فيمن أغلق بابا أو أرنجى سِترًا أن لها الميراث وعليها العدة؛ وروى مرفوعا نَحَرَجْهُ الدَّارِقُطِيُّ وسيأتي في « النساء » . والشافعي لا يوجب مهرا كاملا، ولا عدة إذا لم يكن دخول لظاهر القرآن . قال شريح : لم أسمع الله تعالى ذكر في كتابه بابا ولا سِترًا، إذا زعم أنه لم يمسها فلها نصف الصداق؛ وهو مذهب ابن عباس . وسيأتي ما لعلمائنا في هذا في سورة « النساء » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَقَدْ أَضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ ﴾ الآية . « إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ » استثناء منقطع لأن عفوهن عن النصف ليس من جنس أخذهن . و « يَغْفُونَ »

معناه يترك ويضعف، ووزنه يفعلن. والمعنى إلا أن يترك النصف الذي وجب لمن عند الزوج، ولم تسقط التون مع « أن » لأن جمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرم، فهي ضمير وليست بعلامة إعراب فلذلك لم تسقط، ولأنه لو سقطت التون لاشتبه بالذكر. والعافيات في هذه الآية كل امرأة تملك أمر نفسها، فأذن الله تعالى لمن في إسقاطه بعد وجوبه إذ جعله خالص حقهن فيتصرفن فيه بالإمضاء والإسقاط كيف شئن، إذا ملكن أمر أنفسهن وكن بالغات عاقلات راشدات. وقال ابن عباس وجماعة من الفقهاء والتابعين: ويجوز عفو البكر التي لا ولي لها، وحكاه سُحُوتٌ في المدونة عن غير ابن القاسم بعد أن ذكر لابن القاسم أن وضعها نصف الصداق لا يجوز. وأما التي في حجر أب أو وصى فلا يجوز وضعها لنصف صداقها قولاً واحداً، ولا خلاف فيه فيما أعلم.

السادسة - قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَعْوَذْ أَلَيْسَ بِيَدِهِ ﴾ معطوف على الأول مبنى وهذا معرب. وقرأ الحسن « أَوْ يَعْوَذْ » ساكنة الواو، كأنه استنقل الفتحة في الواو. واختلف الناس في المراد بقوله تعالى: « أَوْ يَعْوَذْ أَلَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » فروى الدارقطني عن جبير ابن مطعم أنه تزوج امرأة من بني نصر فطلقها قبل أن يدخل بها فأرسل إليها بالصداق كاملاً وقال: أنا أحق بالعفو منها، قال الله تعالى: « إِلَّا أَنْ يَعْوِزَ أَوْ يُعْوَذَ أَلَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » وأنا أحق بالعفو منها. وتأول قوله تعالى: « أَوْ يَعْوَذْ أَلَيْسَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » يعني نفسه في كل حال قبل الطلاق وبعده، أي عقدة نكاحه؛ فلما أدخل اللام حذف الهمزة كقوله: « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أي مأواه. قال النابغة:

لَمْ شَيْبَةً لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُ • مِنَ الْجُودِ وَالْأَحْلَامِ عَيْرُ عَوَازِبِ

أي أحلامهم. وكذلك قوله: « عُقْدَةُ النِّكَاحِ » أي عقدة نكاحه. وروى الدارقطني صرفوعاً من حديث قتيبة بن سعيد حدثنا ابن لبيبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « وَبِئْسَ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ ». وأسند هذا عن عليّ وابن عباس وسعيد بن المسيب وشريح. قال: وكذلك قال نافع بن جبير ومحمد بن كعب وطاوس ومجاهد

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة



كتاب الشعب

# نفس القرآن

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خَيْرُكُمْ مَنْ عِلِمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ  
حديث شريف

١٢

إذا كان « القرطبي » مسجل في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

والشعبي وسعيد بن جبير، زاد غيره ومجاهد والثوري، واختاره أبو حنيفة وهو الصحيح من قول الشافعي، كلهم لا يرى سبيلا للولي على شيء من صداقها للإجماع على أن الولي لو أبرأ الزوج من المهر قبل الطلاق لم يميز فكنكك بعده . وأجمعوا على أن الولي لا يملك أن يهب شيئا من مالها، والمهر مالها . وأجمعوا على أن من الأولياء من لا يجوز نفوهم وهم بنو العم وبني الإخوة، فكنكك الأب، والله أعلم . ومنهم من قال هو الولي، أسنده الدارقطني أيضا عن ابن عباس قال : وهو قول إبراهيم وعقمة والحسن، زاد غيره وعكرمة وطاوس وعطاء وأبي الزناد وزيد بن أسلم وربيعه ومحمد بن كعب وابن شهاب والأسود بن يزيد والشعبي وقادة ومالك والشافعي في القديم . فيجوز للأب العفو عن نصف صداق ابنته البكر إذا طلقت، بلغت المحيض أم لم تبلغه . قال عيسى بن دينار : ولا ترجع بشئ منه على أبيها، والدليل على أن المراد الولي أن الله سبحانه وتعالى قال في أول الآية : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب، ثم قال : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ » فذكر النسوان، « أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » فهو ثالث فلا يرد إلى الزوج المتقدم إلا لو لم يكن لغيره وجود وقد وجد وهو الولي فهو المراد . قال معناه مكى وذكره ابن العربي . وأيضا فإن الله تعالى قال : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ » ومعلوم أنه ليس كل امرأة تغفو، فإن الصغيرة والمحجور عليها لا عفو لها، فينبغي الله القسمين فقال : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ » أى إن كنَّ لذلك أهلا، « أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » وهو الولي لأن الأمر فيه إليه . وكذلك روى ابن وهب وأنشبه وابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك أنه الأب في ابنته البكر والسيد في أمتها . وإنما يجوز عفو الولي إذا كان من أهل السداد، ولا يجوز عفو إذا كان سفها . فإن قيل : لا نسلم أنه الولي بل هو الزوج، وهذا الاسم أولى به لأنه أملك للمقد من الولي على ما تقدم . فالجواب - أنا لا نسلم أن الزوج أملك بالمقد من الأب في ابنته البكر، بل أب البكر يملك خاصة دون الزوج، لأن المقود عليه هو بضع البكر ولا يملك الزوج أن يعقد على ذلك بل الأب يملكه . وقد أجاز شريح عفو الأخ عن نصف المهر، وكذلك قال عكرمة : يجوز عفو الذي



عقد عُقدة النكاح بينهما ، كان عمًا أو أبا أو أخا ، وإن كرهت . وقرأ أبو نبيك والشعبي «أو يعفو» بإسكان الواو على التشبيه بالأنف ؛ ومثله قول الشاعر :

فما سودتني عامرٌ عن ورائة « أبي الله أن أسمو بأم ولا أب

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ابتداء وخبر ، والأصل تعفوا أسكنت الواو الأولى لثقل حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وهو خطاب للرجال والنساء في قول ابن عباس فغلب الذكور ، واللام بمعنى إلى ، أي أقرب إلى التقوى . وقرأ الجمهور « تعفوا » بالياء ، بالياء ، بالتاء ، بالتثنية من فوق . وقرأ أبو نبيك والشعبي « وأن يعفوا » بالياء ، وذلك راجع إلى الذي بيده عُقدة النكاح .

قلت : ولم يُقرأ « وأن تعفون » بالتاء فيكون للنساء . وقرأ الجمهور « ولا تنسوا الفضل » بضم الواو ، وكسرهما يحيى بن يعمر . وقرأ علي ومجاهد وأبو حنيفة وابن أبي عمير « ولا تناسوا الفضل » وهي قراءة متمكنة المعنى ؛ لأنه موضع تناس لا نسيان إلا على التشبيه . قال مجاهد : الفضل إتمام الرجل الصداق كله ، أو ترك المرأة النصف الذي لها .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ خبر في ضمنه الوعد للحسن والحرمين لغير المحسن ، أي لا يخفى عليه عفوك واستقصاؤكم .

قوله تعالى : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ

قَلْبَيْنِ ﴿٢٣٨﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا ﴾ خطاب لجميع الأمة ، والآية أمر بالمحافظة على إقامة الصلوات في أوقاتها بجميع شروطها . والمحافظة هي المداومة على الشيء والمواظبة عليه .

(١) في الأصول : « على النسبة بالأنف » . وعارة الكشاف : « وقرأ الحسن (أو يعفو الذي) بسكون الواو ، وإسكان ثوار والياء في موضع نصب تشبه لها بالأنف لأنها ما اختارها » .

والوسطى تأييد الأوسط . ووسط الشيء خيره وأعدله ؛ ومنه قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » <sup>(١)</sup> . وقال أعرابي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

يَا أَوْسَطَ النَّاسِ طُرًّا فِي مَفَاخِرِهِمْ • وَأَكْرَمَ النَّاسِ أَمَّا بَرَّةً وَأَبَا

وَوَسَطَ فَلَانٌ الْقَوْمِ يَسْطُهُمْ أَى صَارَ فِي وَسْطِهِمْ • وأفرد الصلاة الوسطى بالذكر وقد دخلت قبل في عموم الصلوات تشريفا لها ؛ كقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ » ، وقوله : « فِيمَا فَآكِهِمْ وَتَخَلَّ وَرُءَاً » . وقرأ أبو جعفر الواسطى : « وَالصَّلَاةَ الْوَسْطَى » بالنصب على الإغراء ، أى والزمو الصلاة الوسطى ، وكذلك قرأ الخلواني . وقرأ قائلون عن نافع « الوسطى » بالصاد لمجاورة الطاء لها لأنهما من حيز واحد ، وهما لغتان كالصراط ونحوه .

الثانية - واختلف الناس في تعيين الصلاة الوسطى على عشرة أقوال :

الأول - أنها الظهر لأنها وسط النهار على الصحيح من القولين أن النهار أوله من طلوع الفجر كما تقدم ، وأما بدأنا بالظهر لأنها أول صلاة صُلِّيَتْ في الإسلام . ومن قال إنها الوسطى زيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعائشة رضى الله عنهم . وما يدل على أنها وسطى ما قالته عائشة وحَفْصَةُ حين أَمَلَتَا « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » بالواو . وروى أنها كانت أشق على المساكين لأنها كانت تجمي في المهاجرة وهم قد تهنئهم أعمالهم في أموالهم . وروى أبو داود عن زيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمهاجرة ولم تكن تُصَلَّى صلاةً أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، فترلت : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى » وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين . وروى مالك في موطئه وأبو داود الطيالسي في مسنده عن زيد بن ثابت قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر ؛ زاد الطيالسي : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّيها بالمعير .

(١) تراجع المسألة الأولى ج ٢ ص ١٥٣ طبعة ثانية . (٢) قه : أنه حتى اقطع .

الثاني - أنها العصر لأن قبلها صلاتي نهار وبعدها صلاتي ليل . قال النحاس : وأجود من هذا الاحتجاج أن يكون إنما قيل لما وسطى لأنها بين صلاتين إحداهما أول ما فرض والأخرى الثانية مما فرض . ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ، وهو اختيار أبي حنيفة وأصحابه ، وقاله الشافعي وأكثر أهل الأئمة وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب واختاره ابن العربي في قيسه وابن عطية في تفسيره وقال : وعلى هذا القول الجمهور من الناس وبه أقول . واحتجوا بالأحاديث الواردة في هذا الباب خرجها مسلم وغيره ، وأنصبا حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الصلاة الوسطى صلاة العصر " أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . وقد أتينا زيادة على هذا في المقتبس في شرح موطن مالك بن أنس .

الثالث - أنها المغرب ؛ قاله قيس بن أبي ذؤيب في جماعة . والجهة لم أنها متوسطة في عدد الركعات ليست بأقلها ولا أكثرها ولا تقصر في السفر ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤخرها عن وقتها ولم يعجلها ، وبعدها صلاتا جهر وقبلها صلاتا سر . وروى من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح الله بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بجن الله له قصرا في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له ذنب عشرين سنة - أو قال - أربعين سنة " .

الرابع - صلاة العشاء الآخرة لأنها بين صلاتين لا تقصران ، وتجيئ في وقت نوم ويستحب تأخيرها وذلك شاق فوقع التأكيد في المحافظة عليها .

الخامس - أنها الصبح لأن قبلها صلاتي ليل يحجر فيهما وبعدها صلاتي نهار يسر فيهما ، ولأن وقتها يدخل والناس نيام ، والقيام اليها شاق في زمن البرد لشدة البرد وفي زمن الصيف لقصر الليل . ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، أخرجه

الموطأ بلافا، وأخرجه الترمذی عن ابن عمر وابن عباس تليفاً، وروى عن جابر بن عبد الله وهو قول مالك وأصحابه، وإليه مِثْلُ الشَّانِبِيّ في ذكر عنه القُشَيْرِيّ، والصحيح عن علي أنها العصر، وروى عنه ذلك من وجه معروف صحيح. وقد استدل من قال إنها الصبح بقوله تعالى: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» يعني فيها، ولا صلاة مكتوبة فيها قُنُوت إلا الصبح. قال أبو رجاء: صلى بنا ابن عباس صلاة الفسدة بالبصرة فقنت فيها قبل الركوع ورفع يديه، فلما فرغ قال: هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا الله تعالى أن نقوم فيها قانتين. وقال أنس: قنت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بعد الركوع، وسبأني حكم القنوت وما للعالماء فيه في «آل عمران» عند قوله تعالى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ».

السادس - صلاة الجمعة لأنها خُصَّت بالجمع لها والخطبة فيها وجعلت عيداً، ذكره ابن حبيب ومكي. وروى مسلم عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: «لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم»

السابع - أنها الصبح والعصر معاً، قاله الشيخ أبو بكر الأبهري واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث، رواه أبو هريرة. وروى جرير بن عبد الله قال: كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها» يعني العصر والفجر، ثم قرأ جرير «وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها». وروى عمار بن رؤبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لن يلبح النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» يعني

(١) أي قال مالك في الموطأ إنه بلغه عنها .. (٢) التليق: رواية الحديث من غير سند.

(٣) آية ١٢٨ ﴿٤﴾ قال النووي: «تضامون» يشهد الميم وتخفيفها، فمن شذها فتح التاء، ومن خفها ضم التاء، ومعنى الشذذ أنك لا تضامون وتختلفون في التوصل إلى رؤيته، ومعنى الخفف أنه لا يلحقكم ضم، وهو المشقة والتعب.

الفجر والعصر . وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ »  
كلّه ثابت في صحيح مسلم وغيره . وميّتتا البردين لأنهما يُفعلان في وقت البرد .

الثامن - أنها العتمة والصبح . قال أبو الدرداء رضى الله عنه في مرضه الذى مات  
فيه : « اسمعوا ولبثوا من خلفكم حافظوا على هاتين الصلاتين - يعنى في جماعة - العشاء والصبح ،  
ولو تعلمون ما فيهما لأيتيموهما ولو حبوا على مرافقكم وركبكم » وقاله عمر وعثمان . وروى الأئمة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما  
ولو حبوا - وقال - إني أشد الصلوات على المنافقين » وجعل لمصلي الصبح في جماعة  
قيام ليلة والعتمة نصف ليلة ؛ ذكره مالك موقوفا على عثمان ورفعه مسلم ، وخرجه أبو داود  
والترمذى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شهد العشاء في جماعة كان له  
قيام نصف ليلة ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة » وهذا خلاف ما رواه  
مالك ومسلم .

التاسع - أنها الصلوات الخمس مجملتها ؛ قاله معاذ بن جبل ، لأن قوله تعالى :  
« حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ » يعنى الفرض والنفل ، ثم خصّ الفرض بالذكر .

العاشر - أنها غير معينة ؛ قاله نافع عن ابن عمر ، وقاله الربيع بن خيثم ؛ فحباها الله تعالى  
في الصلوات كما حبا ليلة القدر في رمضان ، وكما حبا ساعة يوم الجمعة وساعات الليل المستجاب  
فيها الدعاء ليقوموا بالليل في الظلمات لمناجاة عالم الخفيات . وما يدل على صحة أنها مبهمة غير  
معينة ما رواه مسلم في صحيحه في آخر الباب عن البراء بن عازب قال : نزلت هذه الآية « حافظوا  
على الصلوات وصلاة العصر » فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله فترلت : « حافظوا على  
الصلوات والصلوة الوسطى » فقال رجل : هي إذا صلاة العصر ؟ فقال البراء : قد أخبرتك  
كيف نزلت وكيف نسخها الله تعالى ، والله أعلم . فلزم من هذا أنها بعد أن عيّنت تُسَخَّرُ  
تعيينها وأبهمت فارتفع التعيين ، والله أعلم . هذا اختيار مُسلم لأنه أتى به في آخر الباب ،

وقال به غير واحد من العلماء المتأخرين، وهو الصحيح أن شاء الله تعالى لتعارض الأدلة وعدم الترجيح، فلم يبق إلا المحافظة على جميعها وأداؤها في أوقاتها، والله أعلم .

الثالثة - وهذا الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت « صلاة العصر » المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفا قرآنا . قال علماؤنا : وإنما ذلك كالتفسير من النبي صلى الله عليه وسلم، يدل على ذلك حديث عمرو ابن رافع قال : أمرتني حفصة أن أكتب لها مصحفا الحديث . وفيه : فأملت على « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر وقوموا لله قانتين » وقالت : هكذا سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها . فقولها « وهي العصر » دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر الصلاة الوسطى من كلام الله تعالى بقوله هو « وهي العصر » . وقد روى نافع عن حفصة « صلاة العصر » كما روى عن عائشة وعن حفصة أيضا « صلاة العصر » بنير واو . قال أبو بكر الأنباري : وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلانه وصحة ما في الإمام مصحيف جماعة المسلمين . وعليه حجة أخرى وهو أن من قال : والصلاة الوسطى صلاة العصر جعل الصلاة الوسطى غير العصر ؛ وفي هذا دفع لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله قال : شغل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب عن صلاة العصر حتى أصفرت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة أجوافهم وقبورهم ناراً » الحديث .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى ﴾ دليل على أن الوتر ليس بواجب ؛ لأن المسلمين آتفقا على أعداد الصلوات المفروضات أنها تنقص عن سبعة وترتد على ثلاثة ؛ وليس للثلاثة والسبعة فرد إلا الخمسة ، والأزواج لا وسط لها ثبت أنها خمسة . وفي حديث الإسراء « هي خمس وهي خمسون لا يتبدل القول لدى » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ معناه في صلاتكم . واختلف الناس في معنى قوله « قانتين » فقال الشعبي : طائعين ؛ وقاله جابر بن زيد وعطاء وسميد بن جبير .

وقال الضحاك : كل قنوت في القرآن فإنما يعني به الطاعة . وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « وإن أهل كل دين فهم بهم يقومون عاصين فقبل لهذه الأمة يقوموا لله طائعين » . وقال مجاهد : معنى قانتين خاشعين . والقنوت طول الركوع والخشوع وغض البصر وخفض الجناح . وقال الربيع : القنوت طول القيام ، وقاله ابن عمر وقرا « أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا » . وقال عليه السلام : « أفضل الصلاة طول القنوت » خرجه مسلم وغيره . وقال الشاعر :

قانتا لله يدعو ربّه • وعلى عمّد من الناس أعتلّ

وقد تقدم . وروى ابن عباس « قانتين » أي داعين . وفي الحديث : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رِعْلٍ وَدَكْوَانٍ <sup>(١)</sup> . قال قوم : معناه دعا ، وقال قوم : معناه طَوَّل قيامه . وقال السدي : قانتين ساكتين ؛ دليله أن الآية نزلت في المنع من الكلام في الصلاة وكان ذلك مباحا في صدر الإسلام ؛ وهذا هو الصحيح لما رواه مسلم وغيره عن عبد الله ابن مسعود قال : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرِدُ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ حَيْثُ التَّجَانُّثِ سَأَلْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْنَا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَدَّدْنَا ؟ فَقَالَ : « إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلٌ » . وروى زيد بن أرقم قال : كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يَكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ : « وَتَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَهَبْنَا عَنِ الْكَلَامِ . وقيل : إِنْ أَصْلُ الْقُنُوتِ فِي اللَّفْظِ الدَّوَامُ عَلَى الشَّيْءِ . ومن حيث كَانَ أَصْلُ الْقُنُوتِ فِي اللَّفْظِ الدَّوَامُ عَلَى الشَّيْءِ جَازَ أَنْ يُسَمَّى مَدِيمَ الطَّاعَةِ قَانِتًا ، وكذلك مِنْ أَطَالِ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ وَالِدُعَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ أَطَالِ الْخُشُوعِ وَالسَّكُوتِ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ فَاعِلُونَ لِلْقُنُوتِ .

السادسة — قال أبو عمر : أجمع المسلمون طُرًّا أَنْ الْكَلَامَ حَامِدًا فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ يَفْسِدُ الصَّلَاةَ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ

(١) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٦ طبعة ثانية .

(٢) رعل ودكوان : فئتان من مسلمين أحبا دعا عليهم لغتهم الفزاة .

الأوزاعي أنه قال : من تكلم لإحياء نفس أو مثل ذلك من الأمور الجسام لم يفسد صلاته بذلك . وهو قول ضعيف في النظر؛ لقول الله عز وجل : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » وقال زيد ابن أرقم : كما تتكلم في الصلاة حتى زلت : « وقوموا لله قانتين » الحديث . وقال ابن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله أحدث من أمره ألا تكلموا في الصلاة » . وليس الحادث الجسيم الذي يجب له قطع الصلاة ومن أجله يمنع من الاستئذان . فمن قطع صلاته لما يراه من الفضل في إحياء نفس أو مال أو ما كان بسبيل ذلك استأنف صلاته ولم ين . وهذا هو الصحيح في المسألة إن شاء الله تعالى .

السابعة - واختلفوا في الكلام ساهيا فيها ؛ فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أن الكلام فيها ساهيا لا يفسدها ، غير أن مالكا قال : لا يفسد الصلاة تعدد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها ؛ وهو قول ربيعة وابن القاسم . وروى شيوخ عن ابن القاسم عن مالك قال : لو أن قوما صلى بهم الإمام ركعتين وسلم ساهيا فسبحوا به فلم يفقه فقال له رجل من خلفه ممن هو معه في الصلاة : إنك لم تتم فاتم صلاتك ؛ فالتفت إلى القوم فقال : أحق ما يقول هذا ؟ فقالوا ، نعم قال : يصلي بهم الإمام ما بقي من صلاتهم ويصلون معه بقية صلاتهم من تكلم منهم ومن لم يتكلم ، ولا شيء عليهم ، ويفعلون في ذلك ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي البدين <sup>(١)</sup> . هذا قول ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك ، وهو المشهور من مذهب مالك وإياه تقلد إسماعيل بن إسحاق واحتج له في كتاب رده على محمد بن الحسن . وذكر الحارث بن مسكين قال : أصحاب مالك كلهم على خلاف قول مالك في مسألة ذي البدين إلا ابن القاسم وحده فانه يقول فيها بقول مالك ، وغيرهم يأتونه ويقولون : إنما كان هذا في صدر الإسلام ، فاما الآن فقد حُرف الناس صلاتهم فمن تكلم فيها أعادها ؛ وهذا هو قول العراقيين : أبي حنيفة وأصحابه والثوري فإنهم ذهبوا إلى أن الكلام في الصلاة يفسدها على أي حال كان سهوا أو عمدا للصلاة كان أو لغير ذلك ؛ وهو قول إبراهيم النخعي

(١) ذو البدين اسمه الخرباق ، وقد كان يصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من التبت - وكانت رياحية - فقال له ذو البدين : أفصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ ... الخ



وعطاء والحسن وحماد بن أبي سليمان وقتادة . وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث أبي هريرة هذا في قصة ذى الدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ، قالوا : وإن كان أبو هريرة متأخر الإسلام فإنه أرسل حديث ذى الدين كما أرسل حديث من أدركه الفجر جنباً فلا صوم له ، قالوا : وكان كثير الإرسال . وذكر علي بن زياد قال حدثنا أبو قرة قال سمعت مالكا يقول : يُستحب إذا تكلم الرجل في الصلاة أن يعود لها ولا يئني . قال : وقال لنا مالك إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم أصحابه معه يومئذ لأنهم ظنوا أن الصلاة قصُرت ولا يجوز ذلك لأحد اليوم . وقد روى سُحْنُون عن ابن القاسم في رجل صلى وحده ففرغ عند نفسه من الأربع ، فقال له رجل إلى جنبه : إنك لم تصل إلا ثلاثاً ، فالتفت إلى آخر فقال : أحق ما يقول هذا ؟ قال نعم ، قال : تفسد صلاته ولم يكن ينبغي له أن يكتمه ولا أن يلتفت إليه . قال أبو عمر : فكانوا يفرقون في هذه المسألة بين الإمام مع الجماعة والمنفرد فيجوزون من الكلام في شأن الصلاة للإمام ومن معه ما لا يجوزونه للمنفرد ؛ وكان غير هؤلاء يحملون جواب ابن القاسم في المنفرد في هذه المسألة وفي الإمام ومن معه على اختلاف قوله في استعمال حديث ذى الدين كما اختلف قول مالك في ذلك . وقال الشافعي وأصحابه : من تمعد الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته ، فإن تكلم ساهياً أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة لأنه قد أكلمها عند نفسه فإنه يئني . واختلف قول أحمد في هذه المسألة فذكر الأثرم عنه أنه قال : ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها لم تفسد عليه صلاته ، فإن تكلم لغير ذلك فسدت ؛ وهذا قول مالك المشهور<sup>(١)</sup> . وذكر الحرقى أنه أن مذهبه فيمن تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ، إلا الإمام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة صلاته لم تبطل صلاته . واستثنى سُحْنُون من أصحاب مالك أن من سلم من اثنتين في الرابعة فوقع الكلام هناك لم تبطل الصلاة ، وإن وقع في غير ذلك بطلت الصلاة . والصحيح ما ذهب إليه مالك في المشهور تمسكاً بالحديث ومحملاً له على الأصل الكلي من تمدى الأحكام

(١) الخرقى (بكر الخاء المعجمة وقع الزاء) : أبو القاسم عمر بن الحسين شيخ الحنابلة .

وعموم الشريعة ودفعاً لما يتوهم من الخصوصية إذ لا دليل عليها . فإن قال قائل : فقد جرى الكلام في الصلاة والسهو أيضاً وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : «<sup>١</sup> التَّسْبِيحُ للرجال والتَّصْفِيحُ للنساء » فلم يُسَبِّحُوا ؟ فيقال : لعل في ذلك الوقت لم يكن أمرهم بذلك ، ولئن كان كما ذكرت فلم يُسَبِّحُوا لأنهم تَوَهَّمُوا أن الصلاة قُصُرَتْ ؛ وقد جاء ذلك في الحديث قال : وخرج سرعان الناس فقالوا : أَقْصُرَت الصلاة ؟ فلم يكن بُدٌّ من الكلام لأجل ذلك ، والله أعلم .

وقد قال بعض المخالفين : قول أبي هريرة « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحتمل أن يكون مراده أنه صلى بالمسلمين وهو ليس منهم ؛ كما روى عن التزالي بن سبرة أنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّا وَإِيَّاكُمْ كَأَنْتَدَعِي بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ وَأَتَمُّ الْيَوْمِ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ « وَإِنَّمَا عَنِي بِهِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِقَوْمِهِ وَهَذَا بَعِيدٌ ، فَانْهَ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَقُولَ صَلَّى بِنَا وَهُوَ إِذْ ذَاكَ كَافِرٌ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ وَيَكُونُ ذَلِكَ كَذِبًا ، وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ هُوَ كَانَ مِنْ جَمَلَةِ الْقَوْمِ وَسَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا سَمِعَ . وَأَمَّا مَا ادَّعَتْهُ الْحَفْظِيَّةُ مِنَ النِّسْخِ وَالْإِسْرَافِ فَقَدْ أَجَابَ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلَمَاؤُنَا وَغَيْرُهُمْ وَأَبْطَلُوهُ ، وَخَاصَّةُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ « الْمَتْمُهِدِ » وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَسْلَمَ عَامَ خَيْرٍ وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ وَصَحَّبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةَ أَعْوَامٍ ، وَشَهِدَ قِصَّةَ ذِي الْيَدَيْنِ وَحَضَرَهَا وَانْهَا لَمْ تَكُنْ قَبْلَ بَدْرٍ كَمَا زَعَمُوا ، وَأَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قُتِلَ فِي بَدْرٍ . قَالَ : وَحُضُورُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ مُحْفُوظٌ مِنْ رِوَايَةِ الْحَفَاطِ الثَّقَاتِ ، وَلَيْسَ تَقْصِيرٌ مِنْ قَصْرٍ عَنْ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ عَلَى مَنْ عِلْمَ ذَلِكَ وَحَفَظَهُ وَذَكَرَهُ .

الثامنة - القنوت : القيام ، وهو أحد أُنُسَامِهِ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ . وَاجْتَمَعَت الْأُتَمَةُ عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ صَحِيحٍ قَادِرٍ عَلَيْهِ ، مُفْرَدًا كَانَ أَوْ إِمَامًا . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى فَأَنَّمَا فَصَلُّوا قِيَامًا » الْحَدِيثُ ،

(١) السرعان (فتح السين والراء ويجوز تسكين الراء) : أوائل الناس الذين يدايقون إلى الشيء . ويقبلون طلبه بسرعة .

أخرجه الأئمة، وهو بيان لقوله تعالى : «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» . واختلَفوا في المأموم الصحيح يُصَلِّي قاعدا خلف إمام مريض لا يستطيع القيام ؛ فأجازت ذلك طائفة من أهل العلم بل جمهورهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الإمام : «وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون» وهذا هو الصحيح في المسألة على ما نيينه آنفا إن شاء الله تعالى . وقد أجاز طائفة من العلماء صلاة القائم خلف الإمام المريض لأن كُلا يؤدى فرضه على قدر طاقته ناسيا برسول الله صلى الله عليه وسلم إذ صلى في مرضه الذي توفى فيه قاعدا وأبو بكر إلى جنبه قائما يصلى بصلاته والناس قيام خلفه ، ولم يُبشر إلى أبي بكر ولا إليهم بالجلوس ، وأكل صلاته بهم جالسا وهم قيام ، ومعلوم أن ذلك كان منه بعد سقوطه عن فرسه ؛ فعلم أن الآخر من فعله ناسخ للأول . قال أبو عمر : ومن ذهب إلى هذا المذهب واحتج بهذه الحجة الشافعي وداود بن علي ، وهي رواية الوليد بن مسلم عن مالك . قال : وأحب إلى أن يكون إلى جنبه من يعلم الناس بصلاته ، وهذه الرواية غريبة عن مالك . وقال بهذا جماعة من أهل المدينة وغيرهم وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لأنها آخر صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمشهور عن مالك أنه لا يؤتم القيام أحد جالسا ، فإن أتمهم قاعدا بطلت صلاته وصلاتهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يؤتمن أحد بعدى قاعدا» . قال : فإن كان الإمام عِلِيلًا تَمَّت صلاة الإمام وفسدت صلاة من خلفه . قال : ومن صلى قاعدا من غير علة أعاد الصلاة ؛ هذه رواية أبي مُصعب في مختصره عن مالك ، وعليها فيجب على من صلى قاعدا الإعادة في الوقت وبعده . وقد روى عن مالك في هذا أنهم يعيدون في الوقت خاصة ، وقول محمد بن الحسن في هذا مثل قول مالك المشهور . واحتج أقوله ومذهبه بالحديث الذي ذكره أبو مصعب ، أخرجه الدارقطني عن جابر عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يؤتمن أحد بعدى جالسا» . قال الدارقطني : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متروك الحديث مُرسَل لا تقوم به حجة . قال أبو عمر : جابر الجعفي لا يحتج بنبى ، يرويه مُسندا فكيف بما يرويه مُرسلا ؟ قال محمد بن الحسن : إذا صلى الإمام المريض جالسا يقوم أحماء ومرضى

جلوساً فصلاته وصلاة مَنْ خلقه من لا يستطيع القيام صحيحةٌ جائزة، وصلاة مَنْ صلى خلفه ممن حكمه القيام باطلّة . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : صلاته وصلاتهم جائزة . وقالوا : لو صلى وهو يُويحى يقوم وهم يركعون ويسجدون لم تجزهم في قولهم جميعاً وأجزأت الإمام صلاته . وكان زُفر يقول : تجزئهم صلاتهم لأنهم صلّوا على فرضهم وصلى إمامهم على فرضه، كما قال الشافعي .

قلت : أما ما ذكره أبو عمر وغيره من العلماء قبله وبعده من أنها أئمة صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رأيت لغيرهم خلاف ذلك ممن جمع طرق الأحاديث في هذا الباب وتكلم عليها وذكر اختلاف الفقهاء في ذلك ، ونحن نذكر ما ذكره ملخصاً حتى يتبين لك الصواب إن شاء الله تعالى . وصحّة قول من قال إن صلاة المأموم الصحيح قاعدة خلف الإمام المريض جائزة، فذكر أبو حاتم محمد بن حبان البستي في المسند الصحيح له عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من أصحابه فقال : "أستم تعلمون أني رسول الله اليكم" ؟ قالوا : بلى ، تشهد أنك رسول الله ! قال : "أستم تعلمون أنه من أطاعني فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتي" ؟ قالوا : بلى ، تشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتك . قال : " فإن من طاعة الله أن تطيعوني ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم فإن صلّوا قعوداً فصلّوا قعوداً ، في طريقه عُقبه بن أبي الصّباء وهو ثقة ، قاله يحيى بن معين . قال أبو حاتم : في هذا الخبر بيان واضح أن صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعدة من طاعة الله جلّ وعلا التي أمر الله بها عباده ، وهو عندى ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته ؛ لأن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أئمة أقوا به : جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأُسَيد بن حُضَيْر وقيس بن قهس ، ولم يرو عن أحد من الصحابة الذين شهدوا هبوط الوحى والتزيل وأُعِيدُوا من التحريف والتبديل خلاف لهؤلاء الأربعة لا بإسناد متصل ولا منقطع ؛ فكأن الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعدة كان على المأمومين أن يصلّوا قعوداً . وبه قال جابر بن زيد والأوزاعي ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق (١) قهه باللقاف وفي آخره دال .

ابن ابراهيم وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خيثمة وابن أبي شيبة ومحمد بن إسماعيل ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نصر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة . وهذه السنة رَوَاهُا عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك وعائشة وأبو هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبو أمامة الباهلي . وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعدا إذا صلى إمامه جالسا المغيرة بن مقسم صاحب النخعي ، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه . وأعلى شيء احتجوا به فيه شيء رَوَاهُ جابر الجعفي عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لا يؤمَّن أحد بعدي جالسا “ وهذا لو صح إسناده لكان مُرسَلا ، والمرسل من الخبر وما لم يروى بيان في الحكم عندنا ، ثم إن أبا حنيفة يقول : ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء ولا فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، وما أنبته بشيء قط من رأى إلا جأى فيه بحديث ، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها ، فهذا أبو حنيفة يخرج جابرا الجعفي ويكذبه ضد قول من اتحل من أصحابه مذهبه . قال أبو حاتم : وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه بخاءت الأخبار فيها جملة ومختصرة ، وبعضها مفصلة مبينة ، ففى بعضها : بخاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر ياتم بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بأبي بكر . وفي بعضها : جلس عن يسار أبي بكر وهذا مفسر . وفيه : فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس قاعدا وأبو بكر قائما . قال أبو حاتم : وأما إجمال هذا الخبر فإن عائشة حكّت هذه الصلاة إلى هذا الموضع ، وآخر القصة عند جابر ابن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالقعود أيضا في هذه الصلاة كما أمرهم به عند سقوطه عن فرسه ، أنبأنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال أنبأنا يزيد بن موهب قال حدثني الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال : اشكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصليا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره ، قال : فالتفت البنا فرآنا قياما فأشار إلينا فقعدنا فصلينا بصلاته قودا ، فلما سلم قال : ” كدتم أنتم تفعلوا فعل فارس والروم

يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا إثموا بآئمتكم إن صلى قائما فصلتوا قياما وإن صلى قاعدا فصلتوا قعودا". قال أبو حاتم : ففى هذا الخبر المفسر بيان واضح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قعد عن يسار أبى بكر وتحول أبو بكر مأموما يقتدى بصلاته ويكبر لسمع الناس التكبير ليقعدوا بصلاته أمرهم صلى الله عليه وسلم حينئذ بالقعود حين رآهم قياما ، ولما فرغ من صلاته أمرهم أيضا بالقعود إذا صلى إمامهم قاعدا . وقد شهد جابر بن عبد الله صلاته صلى الله عليه وسلم حين سقط عن فرسه فجحش شقه الأيمن ، وكان سقوطه صلى الله عليه وسلم فى شهر ذى الحجة آخر سنة خمس من الهجرة ، وشهد هذه الصلاة فى عتته صلى الله عليه وسلم فى غير هذا التاريخ فأدى كل خبر بلفظه ؛ ألا تراه يذكر فى هذه الصلاة : رفع أبو بكر صوته بالتكبير ليقعد به الناس ، وتلك الصلاة التى صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته عند سقوطه عن فرسه لم يحتج إلى أن يرفع صوته بالتكبير لسمع الناس تكبيره على صغر حجرة عائشة ، وإنما كان رفعه صوته بالتكبير فى المسجد الأعظم الذى صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عتته ، فلما صح ما وصفنا لم يجز أن يجعل بعض هذه الأخبار ناسخا لبعض ، وهذه الصلاة كان خروجه إليها صلى الله عليه وسلم بين رجلين ، وكانت فيها إماما وصلى بهم قاعدا وأمرهم بالقعود . وأما الصلاة التى صلاها آخر عمره فكان خروجه إليها بين بريرة وثوبة وكان فيها مأموما وصلى قاعدا خلف أبى بكر فى ثوب واحد متوشحا به . رواه أنس ابن مالك قال : آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم فى ثوب واحد متوشحا به قاعدا خلف أبى بكر ، فصلى عليه السلام صلاتين فى المسجد جماعة لا صلاة واحدة . وإن فى خبر عبيد الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بين رجلين يريد أحدهما العباس والآخر عليا . وفى خبر مسروق عن عائشة : ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين بريرة وثوبة ، إلى أنظر إلى نعليه تخطان فى الحصى وأنظر إلى بطون قدميه ، الحديث . فهذا يدل على أنهما كانتا صلاتين لا صلاة واحدة . قال أبو حاتم : أخبرنا محمد

أبى إسحاق بن خزيمة قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد بن الحُبَرِّ قال حدثنا شُعْبَةُ عن  
 موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه . قال أبو حاتم : خالف شُعْبَةُ بن الحجاج زائدة بن قدامة  
 في متن هذا الخبر عن موسى بن أبي عائشة فجعل شُعْبَةُ النبي صلى الله عليه وسلم مأموما حيث  
 صلى قاعدا والقوم قيام ، وجعل زائدة النبي صلى الله عليه وسلم إماما حيث صلى قاعدا والقوم  
 قيام ، وهما متفقان حافظان . فكيف يجوز أن يجعل إحدى الروایتين اللتين تضادتا في الظاهر  
 في فعل واحد ناسخا لأمر مطلق متقدم ! فن جعل أحد الخبرين ناسخا لما تقدم من أمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم وترك الآخر من غير دليل ثبت له على صحته سقَّيْنا لخصمه أخذ ما ترك من  
 الخبرين وترك ما أخذ منهما . ونظير هذا النوع من السُّنَنِ خبر ابن عباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم نكح ميمونة وهو مُحْرِمٌ ، وخبر أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهما  
 سلالان فتضاد الخبران في فصل واحد في الظاهر من غير أن يكون بينهما تضاد عندنا ؛  
 فجعل جماعة من أصحاب الحديث الخبرين اللذين رُويَا في نكاح ميمونة متعارضين ، وذهبوا  
 إلى خبر عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ينكح المُحْرِمُ ولا ينكح " فأخذوا به ،  
 إذ هو يوافق إحدى الروایتين اللتين رُويتا في نكاح ميمونة ، وتركوا خبر ابن عباس أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نكحها وهو مُحْرِمٌ ؛ فن فعل هذا لزمه أن يقول : تضاد الخبران في صلاة  
 النبي صلى الله عليه وسلم في علته على حسب ما ذكرناه قبل ، فيجب أن يحى إلى الخبر الذي  
 فيه الأمر بصلاة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدا فيأخذ به ، إذ هو يوافق إحدى  
 الروایتين اللتين رُويتا في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في علته ويترك الخبر المنفرد عنهما  
 كما فصل ذلك في نكاح ميمونة . قال أبو حاتم : زعم بعض العراقيين ممن كان يتجمل بمذهب  
 الكوفيين أن قوله : " وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا " أراد به وإذا تشهد قاعدا فتشهدوا  
 قعودا . إجمعون فحرف الخبر عن عموم ما ورد الخبر فيه بغير دليل ثبت له على تأويله .

قوله تعالى : فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣١﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ ) من الخوف الذى هو الفزع . ( فَرِجَالًا ) أى فصلوا رجلا . ( أَوْ رُكْبَانًا ) معطوف عليه . والرجال جمع رجل أو رجل من قولهم : رجل الإنسان يرجل رجلا اذا عدم المركوب ومشى على قدميه ، فهو رجل ورجل ورجل - ( بضم الجيم ) وهى لغة أهل الحجاز؛ يقولون : مشى فلان الى بيت الله حافيا رجلا ، حكاها الطبرى وغيره - ورجلان ورجيل ورجل ، ويجمع على رجال ورجل ورجال ورجالة ورجالى ورجلان ورجلة ورجلة ( بفتح الجيم ) وأرجلة وأرجل وأرجل . والرجل الذى هو اسم الجنس يجمع أيضا على رجال .

الثانية - لما أمر الله تعالى بالقيام له فى الصلاة بحال قنوت وهو الوقار والسكينة وهدهو الجوارح وهذا على الحالة الغالبة من الأمن والطمأنينة ذكر حالة الخوف الطارئة أحيانا ، وبين أن هذه العبادة لا تسقط عن العبد فى حال ، ورخص لعيده فى الصلاة رجلا على الأقدام وركبانا على الخيل والإبل ونحوها ، إيماء وإشارة بالراس حينما توجه ، هذا قول العلماء ، وهذه هى صلاة القنء الذى قد ضايقه الخوف على نفسه فى حال المسابقة أو من سبغ يطلبه أو من صدق بقلبه أو سبغ يمله ، وبالجملة فكل أمر يخاف منه على روحه فهو مبيح ما تضمنته هذه الآية .

الثالثة - هذه الرخصة فى ضمنها إجماع العلماء أن يكون الإنسان حينما توجه من السموت ويتقلب ويتصرف بحسب نظره فى نجاة نفسه .

الرابعة - واختلف فى الخوف الذى تجوز فيه الصلاة رجلا وركبانا ، فقال الشافعى ، هو إطلاع العدو عليهم فيترامون معا والمسلمون فى غير حصن حتى يتألم السلاح من الرمي



أو أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطعن والضرب ، أو يأتي من يصدق خبره فيخبره بأن العدو قريب منه ومسيرهم جاذب إليه ؛ فإن لم يكن واحد من هذين المعنيين فلا يجوز له أن يصلي صلاة الخوف . فإن صلوا بالخبر صلاة الخوف ثم ذهب العدو لم يعيدوا ، وقيل : يعيدون ؛ وهو قول أبي حنيفة . قال أبو عمر : فالحال التي يجوز للخائف أن يصلي راجلا أو راكبا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها هي حال شدة الخوف . والحال التي وردت الآثار فيها هي غير هذه وهي صلاة الخوف بالإمام وانقسام الناس وليس حكمها في هذه الآية ، وهذا يأتي بيانه في سورة « النساء » <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى . وفوق مالك بين خوف العدو المقاتل وبين خوف السبع ونحوه من جل صائل أو سئل أو ما الأغلب من شأنه الهلاك فإنه استحسب من غير خوف العدو الإعادة في الوقت إن وقع الأمن . وأكثر فقهاء الأمصار على أن الأمر سواء .

الخامسة - قال أبو حنيفة : إن القتال يفسد الصلاة ؛ وحديث ابن عمر يرد عليه ، وظاهر الآية أقوى دليل عليه ، وسيأتي هذا في « النساء » إن شاء الله تعالى . قال الشافعي : لما رخص تبارك وتعالى في جواز ترك بعض الشروط دل ذلك على أن القتال في الصلاة لا يفسدها ، والله أعلم .

السادسة - لا نقصان في عدد الركعات في الخوف عن صلاة المسافر عند مالك والشافعي وجماعة من العلماء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقتادة وغيرهما : يصلي ركعة إيماء . روى مسلم عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . قال ابن عبد البر : انفرد به بكير بن الأخنس وليس بحجة فيما ينفرد به ، والصلاة أولى ما احتيط فيه ، ومن صلى ركعتين في خوفه وسفره خرج من الاختلاف إلى اليقين . وقال الضحاك ابن مزاحم : يصلي صاحب خوف الموت في المسافة وغيرها ركعة فإن لم يقدر فليكبّر تكبيرتين . وقال إسحاق بن راهويه : فإن لم يدر إلا على تكبيرة واحدة أجزأت عنه ؛ ذكره ابن المنذر .

(١) في قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ... » آية ١٠٢

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ فَأُذِكُّوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ ﴾ أى ارجعوا الى ما أمرتم به من إتمام الأركان . وقال مجاهد : « أُمِيتُمْ » خرجتم من دار السفر الى دار الإقامة ؛ ورد الطبري على هذا القول . وقالت فرقة : « أُمِيتُمْ » زال خوفكم الذي ألجأكم إلى هذه الصلاة .

السابعة - واختلف العلماء من هذا الباب في بناء الخائف إذا أُمِنَ ؛ فقال مالك : إن صلى ركعة آمناً ثم خاف ركب وجّى ، وكذلك إن صلى ركعة راكباً وهو خائف ثم أُمِنَ نزل وجّى ؛ وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال المزني . وقال أبو حنيفة : إذا افتتح الصلاة آمناً ثم خاف استقبل ولم يركب ، فإن صلى خائفاً ثم أُمِنَ وجّى . وقال الشافعي : يبنى النازل ولا يبنى الرابك . وقال أبو يوسف : لا يبنى في شيء من هذا كله .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَأُذِكُّوا اللَّهَ ﴾ قيل : معناه اشكروه على هذه النعمة في تعليمكم هذه الصلاة التي وقع بها الإجزاء ، ولم تفنكم صلاة من الصلوات وهو الذي لم تكونوا تعلمونه . فالكاف في قوله « كما » بمعنى الشكر ؛ تقول : افعل بي كما فعلت بك كذا مكافأة وشكراً . و « ما » في قوله « ما لم » مفعولة بعلمكم .

التاسعة - قال علماؤنا : الصلاة أصلها الدعاء ، وحالة الخوف أولى بالدعاء فلهذا لم تسقط الصلاة بالخوف ، فإذا لم تسقط الصلاة بالخوف فأحرى ألا تسقط بغيره من مرض أو نحوه ، فأمر الله سبحانه وتعالى بالمحافظة على الصلوات في كل حال من صحة أو مرض وحضر أو سفر وقدره أو عجز وخوف أو أمن لا تسقط عن المكلف بحال ، ولا يتطرق الى فرضيتها اختلال . وسبأني بيان حكم المريض في آخر « آل عمران » إن شاء الله تعالى . والمقصود من هذا أن تفعل الصلاة كيف أمكن ، ولا تسقط بحال حتى لو لم يتفق فعلها إلا بالإشارة بالعين لزم فعلها ، وبهذا تميزت عن سائر العبادات كلها ، تسقط بالأعذار ويترخص فيها بالترخص . قال ابن العربي : ولهذا قال علماؤنا : وهي مسألة عظيمة إن تارك الصلاة يقتل لأنها أشبهت الإيمان الذي لا يسقط بحال ، وقالوا فيها : إحدى دعائم الإسلام لا تجوز

النِّبَاةُ عَنْهَا يَدْنُ وَلَا مَالٌ ، فَيَقْتُلُ تَارِكُهَا . أَصْلُهُ الشَّهَادَتَانِ . وَسَبَّاقِي مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ فِي « بِرَامَةَ » (١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم مِّنْعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** (٢) فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا)** ذهب جماعة من المفسرين في تأويل هذه الآية أن المتوفى عنها زوجها كانت تجلس في بيت المتوفى عنها حولا وَيَتَّقُ عليها من ماله ما لم تخرج من المنزل ، فإن خرجت لم يكن على الورثة جُنَاحٌ في قطع النفقة عنها ، ثم نُسَخَ الحول بالأربعة الأشهر والعشر ، ونُسخت النفقة بالربيع وأثنى في سورة « النساء » ، قاله ابن عباس وقتادة والضحاك وابن زيد والزيبي . وفي السُّكْتَى خلاف للعلماء ، روى البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان هذه الآية في « البقرة » : **« وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا »** إلى قوله - **غَيْرِ إِخْرَاجٍ** « قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال : يابن أخى لا أُغَيِّرُ شيئاً منه من مكانه . وقال الطبري عن مجاهد : إن هذه الآية مُحْكَمَةٌ لا نسخ فيها ، والعِدَّةُ كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشرا ، ثم جعل الله لمن وصية منه سُكْتَى سبعة أشهر وعشرين ليلة ، فإن شاءت المرأة سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت ، وهو قول الله عز وجل : **« غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ »** . قال ابن عطية : وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه إلا ما قوله الطبري مجاهداً رحمه الله تعالى ، وفي ذلك نظر على الطبري . وقال القاضي عياض : والإجماع منعقد على أن الحول منسوخ

(١) في قوله تعالى : « فاذا انسلخ الأشهر ... » آية هـ .

(٢) كذا في صحيح البخاري . والذي في الأصول : « ... فلم تكتبها ؟ قال : تدعها يابن أخى ... الخ » . قوله « أو تدعها » أى تركها في المصحف ، والشك من الراوى ، وكان ابن الزبير ظن أن الذي ينسخ حكمه لا يكتب .

وأن عدتها أربعة أشهر وعشر . قال غيره : معنى قوله « وَصِيَّةٌ » أى من الله تعالى تجب على النساء بعد وفاة الزوج بلزوم البيوت سنة ثم نسخ .

قلت : ما ذكره الطبرى عن مجاهد صحيح ثابت ، خرج البخارى قال : حدثنا إسماعيل قال حدثنا روح قال حدثنا شبل عن ابن أبى نجيح عن مجاهد « وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » قال : كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبا فأنزل الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا - الى قوله - من معروف » قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وَصِيَّةٌ ، إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت ، وهو قول الله تعالى : « غَيْرَ إِتْرَاجٍ فَإِنْ تَرَاجَعَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » إلا أن القول الأول أظهر لقوله عليه السلام : " إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبرعة عند رأس الحول " الحديث . وهذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم عن حالة الْمُتَوَقِّعِ عَنْ أَزْوَاجِهِمْ قبل ورود الشرع ، فلما جاء الإسلام أمرهن الله تعالى بملازمة البيوت حولا ثم نسخ بالأربعة الأشهر والعشر . هذا مع وضوحه في السنة الثابتة المنقولة بأخبار الآحاد إجماعاً من علماء المسلمين لا خلاف فيه ، قاله أبو عمر قال : وكذلك سائر الآيات . فقلوه عز وجل : « وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِتْرَاجٍ » منسوخ كله عند جمهور العلماء ثم نسخ الوصية بالسكنى للزوجات في الحول ، إلا رواية شاذة مهجورة جاءت عن ابن أبى نجيح عن مجاهد لم يتابع عليها ، ولا قال بها فيما زاد على الأربعة الأشهر والعشر أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فيما علمت . وقد روى ابن جريج عن مجاهد مثل ما عليه الناس ، فانهقد الإجماع وارفع الخلاف ، وبالله التوفيق .

الثانية - قوله تعالى : « وَصِيَّةٌ » قرأ نافع وابن كثير والكسائى وعاصم في رواية أبى بكر « وَصِيَّةٌ » بالرفع على الابتداء ، وخبره « لِأَزْوَاجِهِمْ » . ويحتمل أن يكون المعنى عليهم وصية ، ويكون قوله « لِأَزْوَاجِهِمْ » صفة . قال الطبرى قال بعض النحاة : المعنى كتب عليهم وصية ،

ويكون قوله «لأزواجهم» صفة . قال : وكذلك هي في قراءة عبد الله بن مسعود . وقرأ أبو عمرو وحزق وأبن طامر «وصية» بالنصب ، وذلك حمل على الفعل ، أى فليوصوا وصية . ثم الميت لا يوصى ولكنه أراد إذا قرئوا من الوفاة . و «لأزواجهم» على هذه القراءة أيضا صفة . وقيل : المعنى أوصى الله وصية . (متاعا) أى متعوهن متاعا ، أو جعل الله لمن ذلك متاعا لدلالة الكلام عليه . ويجوز أن يكون نصبا على الحال أو بالمصدر الذى هو الوصية ؛ كقوله «أو أطعم في يوم ذى مسغبة . يتيا» . والمتاع ها هنا نفقة سنتها .

الثالثة - قوله تعالى : (غير إخراج) معناه ليس لأولياء الميت ووارثي المنزل إخراجها . و «غير» نصب على المصدر عند الأخفش ، كأنه قال لا إخراجا . وقيل : نصب لأنه صفة المتاع . وقيل : نصب على الحال من الموصين ، أى متعوهن غير متعجات . وقيل : بترع الخلاف ، أى من غير إخراج .

الرابعة - قوله تعالى : (فإن خرجن) الآية . معناه باختيارهن قبل الحول . (فلا جناح عليكم) أى لا حرج على أحد ، ولئى أو حاكم أو غيره ، لأنه لا يجب عليها المقام فى بيت زوجها حالا . وقيل : أى لا جناح فى قطع الثقة عنهن ، أو لا جناح عليهن فى التشرع إلى الأزواج إذ قد انقطعت عنهن مراقبتكم أيها الورثة ، ثم عليها ألا تترجى قبل إنقضاء العدة بالحول ، أو لا جناح فى تزويجهن بعد إنقضاء العدة لأنه قال «من معروف» وهو ما يوافق الشرع . (والله عزيز) صفة تقتضى الوعيد بالنسبة لمن خالف الحد فى هذه النازلة فانخرج المرأة وهى لا تريد الخروج . (حكيم) أى يحكم لما يريد من أمور عباده .

قوله تعالى : وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتْنَعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١١١﴾  
كَذَلِكَ يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون ﴿١١٢﴾

اختلف الناس فى هذه الآية ؛ فقال أبو ثور : هى محكمة والمئة لكل مطلقة ؛ وكذلك قال الزهرى حتى للأمة بطلاقها زوجها . وكذلك قال سعيد بن جبير : لكل مطلقة مئة ،

وهو أحد قول الشافعي لهذه الآية . وقال مالك : لكل مطلقه اثنتي أو واحدة تجي بها أم لا ، سمي لها صداقا أم لا المنة ، إلا المطلقة قبل البناء وقد سمي لها صداقا لحسبها نصفه ، ولو لم يكن سمي لها كان لها المنة كانت أقل من صداق المثل أو أكثر ، وليس لهذه المنة حد ؛ حكاه عنه ابن القاسم . وقال ابن القاسم في إرخاء الستور من المدونة : جعل الله تعالى المنة لكل مطلقه بهذه الآية ثم استثنى في الآية الأخرى التي قد فرض لها ولم يدخل بها فأخرجها من المنة ، وزعم ابن زيد أنها نسختها . قال ابن عطية : ففتر ابن القاسم من لفظ النسخ الى لفظ الاستثناء والاستثناء لا يتجه في هذا الموضع بل هو نسخ محض كما قال زيد بن أسلم ، وإذا التزم ابن القاسم أن قوله : « وللطلقات » بيم كل مطلقه لزمه القول بالنسخ ولا بد . وقال عطاء بن أبي رباح وغيره : هذه الآية في الثيبات اللواتي قد جومن ، إذ تقدم في غير هذه الآية ذكر المنة للواتي لم يدخل بهن ؛ فهذا قول بأن التي قد فرض لها قبل الميس لم تدخل قط في العموم . فهذا يبي على أن قوله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ » مخصصة لهذا الصنف من النساء ، ومتى قيل إن العموم تناو لها فذلك نسخ لا تخصيص . وقال الشافعي في القول الآخر : لا منة إلا للتي طلقت قبل الدخول وليس يتم ميس ولا فرض ، لأن من استحققت شيئا من المهر لم يحجج في حقها الى المنة . وقول الله عز وجل في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم : « قَعَالَيْنِ أَتَمَّعَكُنَّ » محمول على أنه تطوع من النبي صلى الله عليه وسلم لا وجوب له . وقوله : « قَالَكُمْ عَلَيْكُمْ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِنْهَا قُتِمُوهُنَّ » محمول على غير المفروضة أيضا . قال الشافعي : والمفروض لها المهر إذا طلقت قبل الميس لا منة لها لأنها أخذت نصف المهر من غير جريان وطء ، والمدخول بها إذا طلقت فلها المنة ، لأن المهر يقع في مقابلة الوطء والمنة بسبب الابتذال بالعقد . وأوجب الشافعي المنة للختلة والمبارئة . وقال أصحاب مالك : كيف يكون للفتنة منة وهي تطي ، فكيف تأخذ مائة ! لا منة لختارة الفراق من ختلة أو مفتدة أو مبارئة أو مصلحة أو ملاعة أو معتقة تخار الفراق ، دخل بها أم لا ، سمي لها صداقا أم لا ، وقد مضى هذا مبينا .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَزَجُوا مِنْ دَيْبَرِهِمْ وَهُمْ أُولُو حَذَرٍ  
الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ  
وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٢﴾

فيه ست مسائل :

الأولى قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ ) هذه رؤية القلب بمعنى ألم تعلم ، والمعنى عند سيويه  
تنسأ إلى أمر الدين . ولا تحتاج هذه الرؤية إلى مفعولين . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي  
« ألم تر » بجزم الراء ، وحذفت الهزمة حذفاً من غير إلقاء حركة لأن الأصل ألم تره . وقصة  
هؤلاء أنهم قوم من بني إسرائيل وقع فيهم الوباء وكانوا بقرية يقال لها « دَاوَرْدَان »<sup>(١)</sup> فخرجوا  
منها هارين فزلوا واديا فأماتهم الله تعالى . قال ابن عباس : كانوا أربعة آلاف خرجوا فرارا  
من الطاعون وقالوا : نأتى أرضاً ليس بها موت ، فأماتهم الله تعالى ؛ فترهم نبي فدعا الله  
تعالى فأحياهم . وقيل : إنهم ماتوا ثمانية أيام . وقيل سبعة ، والله أعلم . قال الحسن :  
أماتهم الله قبل أجالهم عقوبة لهم ، ثم بعثهم إلى بقية أجالهم . وقيل : إنما فعل ذلك بهم  
مُعْجَزَةٌ لِنَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَائِهِمْ ، قيل كان اسمه شَمْعُون . وحكى النقاش أنهم فزوا من الحمى .  
وقيل : إنهم فزوا من الجهاد لما أمرهم الله به على لسان جِرْقِيل النبي عليه السلام ؛ فخافوا  
الموت بالقتل في الجهاد فخرجوا من ديارهم فرارا من ذلك . فأماتهم الله ليعترفهم أنه  
لا يخيم من الموت شيء ، ثم أحياهم وأمرهم بالجهاد بقوله تعالى : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ؛  
قاله الضحاك . قال ابن عطية : وهذا القصص كله لئلا يأسوا ، وإنما اللازم من الآية  
أن الله تعالى أخبر بيته محمداً صلى الله عليه وسلم إخباراً في عبارة التنبيه والتوقيف عن قوم من  
البشر خرجوا من ديارهم فرارا من الموت فأماتهم الله تعالى ثم أحياهم ليعرفواهم وكل من خلف  
من بعدهم أن الإمامة إنما هي بيد الله تعالى لا بيد غيره ؛ فلا معنى لخوف خائف ولا لاعتقار

(١) داوردان (بفتح الواو وسكون الراء وآثره نون) : من نواحي شرق واسط بينهما فرسخ . (سهم باقوت) .

مُغْتَرٍّ. وجعل الله تعالى هذه الآية مقدمة بين يدي أمر المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالجهاد؛ هذا قول الطبري وهو ظاهر وصف الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ قال الجمهور : هي جمع ألف . قال بعضهم : كانوا ستمائة ألف . وقيل : كانوا ثمانين ألفا . ابن عباس : أربعين ألفا . أبو مالك : ثلاثين ألفا . السدي : سبعة وثلاثين ألفا . وقيل : سبعين ألفا ؛ قاله عطاء بن أبي رباح . وعن ابن عباس أيضا أربعين ألفا وثمانية آلاف ؛ رواه عنه ابن جريج . وعنه أيضا ثمانية آلاف ، وعنه أيضا أربعة آلاف ، وقيل ثلاثة آلاف . والصحيح أنهم زادوا على عشرة آلاف لقوله تعالى : « وَهُمْ أُلُوفٌ » وهو جمع الكثرة ، ولا يقال في عشرة فـأدونها أُلُوفٌ . وقال ابن زيد في لفظة أُلُوف : إنما معناها وهم مؤتلفون ، أي لم تخرجهم فرقة قومهم ولا تنسأ بينهم إنما كانوا مؤتلفين ، فخالفت هذه الفرقة فخرجت فرارا من الموت وابتغاء الحياة برعهم فأماتهم الله في مناجهم برعهم . فالألف على هذا جمع ألف ؛ مثل جالس وجلس . قال ابن العربي : أماتهم الله تعالى [مدة<sup>(١)</sup>] عقوبة لهم ثم أحياهم ؛ وميتة العقوبة بعدها حياة ؛ وميتة الأجل لا حياة بعدها . قال مجاهد : إنهم لما أحيوا رجعوا إلى قومهم يعرفون<sup>(٢)</sup> أنهم كانوا موق [سحنة الموت على وجوههم ، ولا يلبس أحد منهم ثوبا إلا عاد كفنا دسما<sup>(٣)</sup> حتى ماتوا لآجالهم التي كُتبت لهم . ابن جريج عن ابن عباس : وبقيت الراحة على ذلك السبط من بني إسرائيل إلى اليوم . وروى أنهم كانوا بواسط العراق . ويقال : إنهم أحيوا بعد أن أقتنوا ؛ تلك الراحة موجودة في نسلهم اليوم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ أي لحذر الموت ؛ فهو نصب لأنه مفعول له . و « مَوْتُوا » أمر تكوين ، ولا يبعد أن يقال : نودوا وقيل لهم موتوا . وقد حكى أن ملكين صاحباهم : موتوا فماتوا ؛ فالمعنى قال لهم الله بواسطة الملكين موتوا ، والله أعلم .

(١) زيادة عن كتاب أحكام القرآن لابن العربي . (٢) زيادة عن الطبري .

(٣) الدس : الغش والرساخة .



الثالثة - أضح هذه الأقوال وأشهرها أنهم خرجوا فرارا من الوباء؛ رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: خرجوا فرارا من الطاعون فماتوا، فدعى الله نبي من الأنبياء أن يحميهم حتى يبعدوه فأحياهم الله. وقال عمرو بن دينار في هذه الآية: وقع الطاعون في قريتهم فخرج أناس وبقى أناس ومن خرج أكثر ممن بقى، قال: فنجوا الذين خرجوا ومات الذين أقاموا؛ فلما كان في الثانية خرجوا بأجمعهم إلا قليلا فأماتهم الله ودوابهم، ثم أحياهم فرجعوا إلى بلادهم وقد توالدت ذريتهم. وقال الحسن: خرجوا حذارا من الطاعون فأماتهم الله ودوابهم في ساعة واحدة وهم أربعون الفا.

قلت: وعلى هذا ترتب الاحكام في هذه الآية؛ فروى الأئمة واللفظ للبخارى من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوجع فقال: "رَجَزٌ وَعَذَابٌ عُدَّ بِه بَعْضُ الْأُمَمِ ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ فَيَذْهَبُ الْمُرَّةُ وَيَأْتِي الْأُخْرَى فَمَنْ سَمِعَ بِهِ بَارِضٌ فَلَا يَقْدَمَنَّ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بَارِضٌ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ". وأخرجه أبو عيسى الترمذى فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَنْبَأَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الطَّاعُونَ فَقَالَ: "بَقِيَّةٌ رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَأَتَمَّ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَاسْتَمَّ بِهَا فَلَا تَهَيِّطُوا عَلَيْهَا" قال: حديث حسن صحيح. وبمقتضى هذه الأحاديث عمل عمر والصحابه رضوان الله عليهم لما رجوا من سرع حين أخبرهم عبد الرحمن بن عوف بالحديث، على ما هو مشهور في الموطأ وغيره. وقد كره قوم الفرار من الوباء والأرض السقيمة. روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: الفرار من الوباء كالفرار من الرَّحْف. وقصة عمر في خروجه إلى الشام مع أبي عبيدة معروفة، وفيها أنه رجع. وقال الطبري: في حديث سعد دلالة على أن على المرء توقُّ المكاره قبل نزولها، وتجنب الأشياء المخوفة قبل هجومها، وأن عليه الصبر وترك الجزع بعد نزولها، وذلك أنه عليه

السلام نَهَى مَنْ لم يكن في أرض الوباء عن دخولها إذا وقع فيها ، ونَهَى مَنْ هو فيها عن الخروج منها بعد وقوعه فيها فرارا منه . فكذلك الواجب أن يكون حكم كل مُتَّقٍ من الأمور غوائلها ، سبيله في ذلك سبيل الطاعون . وهذا المعنى نظير قوله عليه السلام : " لا تَمْنُوا لقاء العدو وسأول الله العافية فإذا لقيتموهم فأصبروا " .

قلت : وهذا هو الصحيح في الباب ، وهو مقتضى قول الرسول عليه السلام وعليه عمل أصحابه البررة الكرام ، وقد قال عمر لأبي عبيدة محتجاً عليه لما قال له : أفرارا من قَدَرِ الله ! فقال عمر : لو غيرك قال يا أبا عبيدة ! نعم ، نَفَرَ من قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله . المعنى : أى لا محيص للأسان عما قَدَرَهُ الله له وعليه ، لكن أمرنا الله تعالى بالتحرز من المخاوف والمهلكات ، وباستفراغ الوسع في التوقى من المكروهات . ثم قال له : رأيت لو كانت لك إبل فهبطت وإديا له عُذْوَتَانِ<sup>(١)</sup> إحداهما خِصْبَةٌ والأخرى جَذْبَةٌ ، أليس إن رَعَيْتَ الخِصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ الله ، وإن رَعَيْتَ الجذبة رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ الله . فرجع عمر من موضعه ذلك إلى المدينة . قال اليكيا الطبري : ولا تعلم خلافا أن الكفار أو قُطَاعَ الطريق إذا قصدوا بلدة ضعيفة لا طاقة لأهلها بالقاصدين فلمهم أن يَنْتَحُوا من بين أيديهم ، وإن كانت الآجال المقدرة لا تزيد ولا تنقص . وقد قيل : إنما نهى عن الفرار منه لأن الكائن بالموضع الذى الوباء فيه لعله قد أخذ يحظ منه لاشتراك أهل ذلك الموضع في سبب ذلك المرض العام ، فلا فائدة لفراره بل يضيف إلى ما أصابه من مبادئ الوباء مشقات السفر فتتضاعف الآلام ويكثر الضرر فيهلكون بكل طريق ويُطرحون في كل بَقْوَةٍ ومَضِيقٍ ، ولذلك يقال : ما فرأ أحد من الوباء فسلم ، حكاه ابن المدائني . ويكنى في ذلك موعظة قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا » ولعله إن فر ونجا يقول : إنما نجوت من أجل خروجي عنه فيسوء اعتقاده . وبالجملة فالفرار منه ممنوع لما ذكرناه وما فيه من تخليّة البلاد ، ولا تخلو من مستضعفين يصعب عليهم الخروج منها ، ولا يتأق لهم ذلك ،

(١) العذوة ( يضم العين وكسرهما وسكون الهمزة ) : شاطئ الوادي وحافته .

وَيَتَأَقُونَ بِمَلَأَةِ الْبِلَادِ مِنَ الْمَيَاسِيرِ الَّذِينَ كَانُوا أَرْكَانًا لِلْبِلَادِ وَمَعُونَةً لِلْمُسْتَغْنَيْنِ . وَإِذَا كَانَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَخْذًا بِالْحَزْمِ وَالْحَذَرِ وَالتَّحَرُّزِ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرَرِ ، وَدَقًّا لِلْأَوْهَامِ الشَّوْشَةِ بِنَفْسِ الْإِنْسَانِ ؛ وَفِي الدَّخُولِ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ ، وَذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ صَيَانَةُ النَّفْسِ عَنِ الْمَكْرُوهِ وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْإِعْتِقَادِ بَأَن يَقُولُ : لَوْلَا دَخُولِي فِي هَذَا الْمَكَانِ لَمَا نَزَلَ بِي مَكْرُوهٌ . فَهَذِهِ فَائِدَةُ النَّهْيِ عَنْ دَخُولِ أَرْضِهَا الطَّاعُونَ أَوِ الْخُرُوجِ مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الطَّاعُونَ قَتْنَةٌ عَلَى الْمُقِيمِ وَالْفَارِزُ ؛ أَمَّا الْفَارِزُ يَقُولُ : بِفِرَارِي نَجُوتِ ، وَأَمَّا الْمُقِيمُ يَقُولُ : أَقَتَّ قَتَّتْ ؛ وَإِلَى نَحْوِ هَذَا أَشَارَ مَالِكٌ حِينَ سَمِلَ عَنْ كِرَاهَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْذُومِ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِكَرَاهَةٍ ، وَمَا أَرَى مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا خِيفَةً أَنْ يُفْزِعَهُ أَوْ يُخَيِّفَهُ شَيْءٌ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ ؛ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَبَاءِ : ” إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “ . وَسُئِلَ أَيْضًا عَنِ الْبَلَدَةِ يَقَعُ فِيهَا الْمَوْتُ وَأَمْرَاضٌ ، هَلْ يَكْرَهُ الْخُرُوجَ مِنْهَا ؟ فَقَالَ : مَا أَرَى بَأْسًا خَرَجَ أَوْ أَقَامَ .

الرابعة - فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” إِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ الْخُرُوجَ مِنْ بَلَدَةِ الطَّاعُونَ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْفِرَارِ مِنْهُ ، إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الدَّخُولِ إِذَا أُيْقِنَ أَنَّ دَخُولَهُ لَا يَجْلِبُ إِلَيْهِ قَدَرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قُدْرَهُ لَهُ ؛ فَبِإِحَالِهِ الدَّخُولَ إِلَيْهِ وَالْخُرُوجَ مِنْهُ عَلَى هَذَا الْحَذَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ عَالِمٌ .

الخامسة - فِي فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعُونَ وَبَيَانِهِ . الطَّاعُونَ وَزَنَهُ فَاعُولٌ مِنَ الطُّغْنِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا عُدِّلَ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ وَضُعَّ دَلَالًا عَلَى الْمَوْتِ الْعَامِ بِالْوَبَاءِ ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ . وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” فَنَاءُ أَقْتَى بِالطُّغْنِ وَالطَّاعُونَ “ قَالَتْ : الطُّغْنُ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا الطَّاعُونَ ؟ قَالَ : ” فُعْنَةٌ كَفُعَتِ الْبَعِيرَ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاقِ <sup>(١)</sup> ”

(١) الفُتْدَةُ : طَاعُونَ الْإِبِلِ ، وَقَلْبًا تَسْلَمُ مِنْهُ - (٢) الْمَرَاقُ : مَا سَفَلَ مِنَ الْبِلَدِ لَمَّا حَجَّ مِنْ الْمَوَاضِعِ

الَّتِي تَرَقُّ جُلُودُهَا ، وَاحِدُهَا مَرَقٌ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : لَا وَاحِدَ لَهَا .

والإباط<sup>١</sup> . قال العلماء : وهذا الوفاء قد يُرسله الله قنعة وعقوبة على من يشاء من العصاة<sup>(١)</sup> من عباده وكَفَرْتَهُمْ ، وقد يُرسله شهادة ورحمة للصالحين ؛ كما قال معاذ في طاعون عَمَواسَ : إنه شهادة ورحمة لكم ودعوة نبيكم ، اللهم أعط معاذاً وأهله نصيبهم من رحمتك . فظنن في كَفِّه رضى الله عنه . قال أبو قلابة : قد عرفت الشهادة والرحمة ولم أعرف مادعوة نبيكم فسألت عنها فقيل : دعا عليه السلام أن يجعل فناء أمتة بالظلم والطاعون حين دعا ألا يجعل بأس أمتة بينهم ففُتِنَها فدعا بهذا . وروى من حديث جابر وفضيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "الفازع من الطاعون كالفازع من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف" . وفي البخاري عن يحيى بن يعمر عن عائشة أنها أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم : " أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء بفعله الله رحمة للؤمنين فليس من عبده يَفْعُ الطَّاعُونَ فَيَمُوتُ في بلده صابراً يعلم أنه لن يُصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد" . وهذا تفسير لقوله عليه الصلاة والسلام : " الطاعون شهادة والمطعون شهيد" أي الصابر عليه المحتسب أجره على الله العالم أنه لن يُصيبه إلا ما كتب الله عليه ؛ ولذلك تخفى معاذ أن يموت فيه لعلمه أن من مات فهو شهيد . وأما من جَرَعَ من الطاعون وكرهه وفز منه فليس بداخل في معنى الحديث ، والله أعلم .

السادسة — قال أبو عمر : لم يُلْفِ أن أحداً من حملة العلم فز من الطاعون إلا ما ذكره ابن المدايني أن علي بن زيد بن جُدْمان هرب من الطاعون إلى السَّيَّالَةِ فكان يُمِجُّ كلَّ جمعة ويرجع ؛ فكان إذا جمع صاحوا به : فز من الطاعون ! فمات بالسَّيَّالَةِ . قال : وهرَّب عمرو بن عبيد ورباط بن محمد إلى الرِّباطية فقال إبراهيم بن علي الفُقَيْمِيُّ في ذلك : ولما استغفر الموت كلَّ مكتئب • صَبَرْتُ ولم يَصِرْ رباط ولا عمرو

(١) عَمَواس (روى بكسر أله وسكون ثائه ، وروى بفتح أله وثائه وآخوه سين مهملة) : كورة من فلسطين بالقرب من بيت المقدس ، ومنها كان ابتداء الطاعون في أيام عمر رضي الله عنه ثم فشا في أرض الشام فسأت مع خلق كثير لا يحصى من الصحابة رضي الله عنهم ومن غيرهم ، وذلك في سنة ١٨ الهجرة .  
(٢) السَّيَّالَةُ (بفتح أله وتحتيف ثائه) : موضع بقرب المدينة ، وهي أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة .  
وقيل : هي بين طل والزوسا في طريق مكة إلى المدينة . (من شرح القاموس) .

وذكر أبو حاتم عن الأعمى قال : هَرَبَ بعض البصريين من الطاعون فركب حماراً له ومضى بأهله نحو سَفَوَانَ<sup>(١)</sup>، فسمع حادياً يَحْتُو خلفه :

لن يُسَبِّقَ الله على حمار • ولا على ذى مَنَمَةٍ طيار  
أو يأتِ الخُفَّ على مقدار • قد يُصْبِحُ الله أمام السَّارَى

وذكر المدائني قال : وقع الطاعون بمصر في ولاية عبد العزيز بن مروان فخرج هارباً منه فقتل قرية من قُرَى الصعيد يقال لها « سَكْر »<sup>(٢)</sup> . فقدم عليه حين نزلها رسولُ لُبَيْدِ الملك ابن مروان . فقال له عبد العزيز : ما أسمك؟ فقال له : طالب بن مدرك . فقال : أُوهِ ! ما أُراني راجعاً الى الفُسطاط ! فأت في تلك القرية .

قوله تعالى : وَقَنِّتُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣١﴾

هذا خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقتال في سبيل الله في قول الجمهور . وهو الذي ينوي به أن تكون كلمة الله هي العليا . وسُئِلَ الله كثيرة فهي عامة في كل سبيل ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هِذِهِ سَبِيلِي » . قال مالك : سُبُلُ الله كثيرة ، وما من سبيل إلا يُقَاتَلُ عليها أو فيها أو لها ، وأعظمها دين الإسلام ، لا خلاف في هذا . وقيل : الخطاب للذين أُحْيُوا من بني إسرائيل ؛ روى عن ابن عباس والضحاك . والواو على هذا في قوله « وقاتلوا » عاطفة على الأمر المتقدم ، وفي الكلام متروك تقديره وقال لهم قاتلوا . وعلى القول الأول عاطفة جملة كلام على جملة ما تقدم ، ولا حاجة إلى إضمار في الكلام . قال النحاس : « وقاتلوا » أمر

(١) سفوان (بالتحريك) : ماء على قدر مرحلة من باب المزيد بالبصرة . (معجم ياقوت) .

(٢) سكر (وزان زفر) : موضع شرقي الصعيد بينه وبين مصر يومان ، كان عبد العزيز بن مروان يخرج إليه كثيراً . (عن ياقوت) . وقد ورد في الأصول : « سَكَن » بالنون وهو مخريف .

(٣) أُوهِ : كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع وهي ساكنة الواو مكسورة الهاء ، وربما تلبوا الواو ألفاً فقالوا : « آه من كذا » ، وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء فقالوا : « آه » ، وبضمهم فتح الواو مع التشديد فيقول : « آه » . (عن النهاية) .

من الله تعالى للمؤمنين ألا تهرّبوا كما هرب هؤلاء . (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) أى يسمع قولكم إن قتلتم مثل ما قال هؤلاء . ويعلم مرادكم به . وقال الطبرى : لا وجه لقول من قال إن الأمر بالقتال للذين أحيوا . والله أعلم .

قوله تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٥﴾  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) لما أمر الله تعالى بالجهاد والقتال على الحق ، إذ ليس شئ من الشريعة إلا ويجوز القتال عليه وعنه وأعظمها دين الإسلام كما قال مالك ، حرّض على الإنفاق في ذلك . فدخل في هذا الخبر المقاتل في سبيل الله فإنه يُقرض به رجاء الثواب كما فصل عثمان رضى الله عنه في جيش المُصرة . و«مَنْ» رفع بالابتداء ، و«ذَا» خبره ، و«الَّذِي» نعت لذا ، وإن شئت بدل . ولما نزلت هذه الآية بادر أبو الدّحداح إلى التصديق بماله ابتغاء ثواب ربه . أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام المحدث القاضي أبو عامر يحيى بن عامر بن أحمد بن منيع الأشعري نسباً ومذهباً بقرطبة أعاذه الله في ربيع الآخر عام ثمانية وعشرين وستمائة قراءة متى عليه قال : أخبرنا أبي إجازة قال قرأت على أبي بكر عبد العزيز بن خلف بن مدين الأزدي عن أبي عبد الله بن سعدون سمعاً عليه قال حدثنا أبو الحسن علي بن مهران قال حدثنا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة التيسابورى سنة ست وستين وثلثمائة قال أنبأنا عمى أبو زكريا يحيى بن زكريا قال حدثنا محمد بن معاوية ابن صالح قال حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله (١) جيش المُصرة : جيش غزوة تبوك ، سمى بها لأنه كان في زمان عسرة من الناس وشدة من الحر وجلبه البلاد ، وكان رسول الله صل الله عليه وسلم أمر الناس بالجهاز وحض أهل الفتي على الفقة في سبيل الله ، فأخذ عثمان رضى الله عنه في ذلك ثقة طلبية . قال ابن هشام : حدثني من أثنى به أن عثمان أخفق ألف دينار في الإبل وأزاد وما يتبقى بذلك ، فقال النبي صل الله عليه وسلم : « اللهم ارض عن عثمان فاني عنه راض » .  
(٢) في بعض الأصول : « أبو عامر يحيى بن أحمد بن ربيع الأشعري » .

ابن مسعود قال : لما نزلت « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً » قال أبو الدَّحْدَاح : يا رسول الله : أو إن الله تعالى يريد منا القَرْض ؟ قال : « نعم يا أبا الدَّحْدَاح » ! قال : أرني يدك فناولته ؛ قال : فإني أقرضت الله حائطاً فيه ستمائة نخلة . ثم جاء يمشى حتى أتى الحائط وأتم الدَّحْدَاح فيه وعباله ؛ فناداها : يا أُمّ الدَّحْدَاح ؛ قالت : ليّك ؛ قال : اخرجى ، قد أقرضت ربّي عز وجل حائطاً فيه ستمائة نخلة . وقال زيد بن أسلم : لما نزل « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً » قال أبو الدَّحْدَاح : فِذاك أبى وأُمّى يا رسول الله ! إن الله يستقرضنا وهو غنى عن القرض ؟ قال : « نعم يريد أن يدخلكم الجنة به » . قال : فإن إن أقرضت ربّي قرضاً يضمن لى به وليصّبتى الدَّحْدَاح معى الجنة ؟ قال : « نعم » قال : فناولنى يدك ؛ فناولته رسول الله صلى الله عليه وسلم يده . فقال : إن لى حديثين إحداهما بالسافلة والأخرى بالعالية ، والله لا أملك غيرهما قد جعلتهما قرضاً لله تعالى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « راجعل إحداهما لله والأخرى دَعَها مَعِيشَةً لك ولعِيالك » . قال : فاشهدك يا رسول الله أنى قد جعلت خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ستمائة نخلة . قال : « إذا يحجزيك الله به الجنة » . فانطلق أبو الدَّحْدَاح حتى جاء أُمّ الدَّحْدَاح وهى مع صبيانها فى الحديقة تدور تحت النخل فأنشأ يقول :

هَـدَاكَ رَبِّى سُبُلَ الرِّشَادِ \* إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالسَّادِدِ

يَبْنِي مِنَ الْحَائِطِ بِالْوِدَادِ \* فَقَدْ مَضَى قَرْضًا إِلَى التَّنَادِ

أَقْرَضْتُهُ اللَّهَ عَلَى اعْتِمَادِي \* بِالطَّوْعِ لِأَمْنٍ وَلَا ارْتِدَادِ

إِلَّا رَجَاءَ الضَّعْفِ فِي الْمَعَادِ \* فَأَرْجِي لِي بِالنَّفْسِ وَالْأَوْلَادِ

وَالْبَرِّ لَا شَكَّ نَفِيرُ زَادِ \* قَدَّمَهُ الْمَرْءُ إِلَى الْمَعَادِ

قالت أُمّ الدَّحْدَاح : ربح بيعك ! بارك الله لك فيما اشتريت ! وأجابته أُمّ الدَّحْدَاح

وأنشأت تقول :

بَشَّرَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ وَفَرَحَ \* مِثْلَكَ أَدَّى مَا لَدَيْهِ وَنَصَحَ

قَدْ مَتَّعَ اللَّهُ عِبَالِي وَمَتَّعَ \* بِالْعَجُوزَةِ السَّودَاءِ وَالزَّهْوِ الْبَلَحَ

وَالْعَبْدُ يَسَى وَلَهُ مَا قَدْ كَدَحَ \* طَوَّلَ اللَّيَالِي وَعَلَيْهِ مَا أَجْتَرَحَ

ثم أقبلت أُم الدحداح على صبيانها تُخرج ما في أفواههم وتُفَضُّ ما في أكمامهم حتى أفضت إلى الحائط الآخر؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كم من عِلِّيٍّ رَدَّاحٍ ودارٍ قِيَّاحٍ لأبي الدُّحْدَحِ» .

الثانية — قال ابن العربي: «انقسم الخلق بحكم الخالق وحِكمته وقدرته ومشيبته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساما ففترقوا فرقا ثلاثة: الفرقة الأولى الرَّذَلَى قالوا: إن ربَّ مجد محتاج فقير إلينا ونحن أغنياء، فهذه جهالة لا تخفى على ذى لبٍّ، فردَّ الله عليهم بقوله: «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ». الفرقة الثانية لما سمعت هذا القول آثرت الشُّحَّ والبخل وقدمت الرِّغبة في المال، فما أنفقت في سبيل الله ولا فكَّت أسيرا ولا أعانت أحدا، تكاسلا عن الطاعة ورُكُونا إلى هذه الدار. الثالثة لما سمعت بادرت إلى أمثاله وآثر المحجب منهم بسرعة بماله كأبي الدحداح وغيره» .

الثالثة — قوله تعالى: (( قَرْضًا حَسَنًا )) القَرْض: اسم لكل ما يُتَمَسُّ عليه الجزاء. وأقرض فلان فلانا أى أعطاه ما يتجازه؛ قال الشاعر وهو لبيد:

وَإِذَا جُوزِيَ قَرْضًا فَاجْزِهِ \* إِنَّمَا يَجْزِي أَلْفَتِي لَيْسَ الْجَمَلُ

والقِرْض بالكسر لغة فيه حكاها الكسائي. واستقرضت من فلان أى طلبت منه القَرْض فأقرضني. وأقرضت منه أى أخذت القرض. وقال الزجاج: القَرْض في اللغة البلاء الحسن والبلاء السيئ؛ قال أُمَيَّة:

كَلَّ أَمْرِي سَوْفَ يُجْزَى قَرْضُهُ حَسَنًا \* أَوْ سَبِيَّتًا وَمَدِينًا مِثْلَ مَا دَنَا  
وقال آخر:

تُجَازَى القُرُوضُ بِأَمْنَالِهَا \* فَبِأَخْبَرِ خَيْرًا وَبِالْشَّرِّ شَرًا

وقال الكسائي: القرض ما أسلفت من عملٍ صالح أو سيئ. وأصل الكلمة القطع؛ ومنه المقرض. وأقرضته أى قطعته له من مالى قطعة يُجَازَى عليها. وأقرض القوم: انقطع

(١) العنق (فتح فسكون): النخلة. وبكسر فسكون: الرجوع بما فيه من الشارخ. ورداح مقبلة

(٢) الفياح (بالتشديد والتخفيف): الرابع.



أُتْرِمَ وَهَلِكُوا، والقرض ههنا : ائتم ، ولولاه لقال إقراضا . واستدعاء القرض في هذه الآية إنما هو تأنيس وتقريب للناس بما يفهمونه ، والله هو الغني الحميد ؛ لكنه تعالى شبه إعطاء المؤمن في الدنيا بما يرجوه ثوابه في الآخرة بالقرض كما شبه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء ، حسب ما يأتي بيانه في « براءة » . وقيل المراد بالآية الحث على الصدقة وإتفاق المسال على الفقراء المحتاجين والتوسعة عليهم ، وفي سبيل الله بنصرة الدين . وكفى الله سبحانه عن الفقير بنفسه العلية المتزهة عن الحاجات ترغيباً في الصدقة ، كما كفى عن المريض والجائع والعطشان بنفسه المقدسة عن النقائص والآلام . ففي صحيح الحديث إخبارا عن الله تعالى : « يَا بَنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي وَأَسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي » قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : « استسقاك عبدي فلان فلم تَسِقْهَ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي » . وكذا فيما قبل ؛ أخرجه مسلم والبخاري وهذا كله خرج مخرج التشریف لمن كفى عنه ترغيبا لمن حُوطب به .

الرابعة - يجب على المستقرض رد القرض ، لأن الله تعالى بين أن من أفق في سبيل الله لا يضيع عند الله بل يرد الثواب قطعاً وأهم الجزاء . وفي الخبر : « النفقة في سبيل الله تُضَاعَفُ إِلَى سَبْعَائَةِ ضِعْفٍ وَأَكْثَرُ » على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ <sup>(٢)</sup> » الآية . وقال هاهنا « فَيُضَاعَفُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً » ، وهذا لا نهاية له ولا حد .

الخامسة - ثواب القرض عظيم لأن فيه توسعة على المسلم وتفرجاً عنه . نخرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرِ فَقُلْتُ لَجَبْرِيلَ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ » . قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يُسَيْرَ

(١) في قوله تعالى : « إِنْ أَنْتَ اشْتَرَيْتَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » آية ١١١ (٢) آية ٢٦١

عن قيس بن روى قال : كان سليمان بن أذنان يقرض علقمة ألف درهم إلى عطائه ، فلما خرج عطائه تقاضاها منه واشتد عليه فقضاه ، فكان علقمة غضب فمكث أشهراً ثم أتاه فقال : أقرضني ألف درهم إلى عطائي ، قال : نعم وكرامة ! يا أمة عتبة هلمّي تلك الخريطة المختومة التي عندك ، قال : بغّات بها فقال : أما والله إنها لدرَاهمك التي قضيتني ما حرّكت منها درهماً واحداً ، قال : قلّه أبوك ؟ ما حملك على ما فعلت بي ؟ قال : ما سمعتُ منك ، قال : ما سمعتُ مني ؟ قال : سمعتك تذكر عن ابن مسعود أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من مُسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة " قال : كذلك أنبأني ابن مسعود .

السادسة — قرض الأدبى للواحد واحد ، أى يردّ عليه مثل ما أقرضه . واجمع أهل العلم على أن استقراض الدنانير والدراهم والحطّة والشعير والتمروا زبيب وكل ما له مثل من سائر الأطعمة جائز . وأجمع المسلمون نقلاً عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أنّ اشتراط الزيادة في السلف رباً ولو كان قبضة من علف — كما قال ابن مسعود — أو حبة واحدة . ويجوز أن يردّ أفضل مما يستلف إذا لم يشترط ذلك عليه ، لأن ذلك من باب المعروف استدلالاً بحديث أبي هريرة في البكر : " إن خياركم أحسنكم قضاء " رواه الأئمة : البخارى ومسلم وغيرهما . فاتى صلى الله عليه وسلم على من أحسن القضاء ، وأطلق ذلك ولم يقيده بصفة . وكذلك قضى هو صلى الله عليه وسلم في البكر وهو الفتى المختار من الإبل جملاً خياراً رباعياً . والخيار : المختار . والرباعى هو الذى دخل في السنة الرابعة لأنه يلقى فيها رباعيته وهى التى تلى النشأ وهى أربع رباعيات ، مخففة الباء . وهذا الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور ، ومنع من ذلك أبو حنيفة وقد تقدم .

السابعة — ولا يجوز أن يهدى من استقرض هدية للقرض ، ولا يحل للقرض قبولها إلا أن يكون عادتهما ذلك ؛ بهذا جاءت السنة : خرج ابن ماجه حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا عتبة بن حميد الضبي عن يحيى بن أبى إسحاق الهناتى قال :

سألت أنس بن مالك عن الرجل مَنَّا يُقرض أخاه المالَ فيُهدى إليه؟ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أقرض أحدكم أخاه قرضاً فأهدى له أو حمّله على دابته فلا يقبلها ولا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك".

الثامنة - القرض يكون من المال - وقد بينا حكمه - ويكون من العِرض ؛ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أعجز أحدكم أن يكون كأبي ضَمَمَ كان إذا خرج من بيته قال اللهم إني قد تصدّقت بعِرضي على عبادك". وروى عن ابن عمر : أقرض من عِرضك ليوم فريك ؛ يعني من سَبَك فلا تأخذ منه حقاً ولا تُقيم عليه حدّاً حتى تأتى يوم القيامة مؤفر الأجر . وقال أبو حنيفة : لا يجوز التصدق بالعِرض لانه حق الله ؛ وروى عن مالك . ابن العربي : وهذا فاسد ، قال عليه السلام في الصحيح : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" الحديث . وهذا يقتضى أن تكون هذه المحرمات الثلاث تجزى تجزى واحداً في كونها باحترامها حقاً للآدمي .

التاسعة - قوله تعالى : (حَسَنًا) قال الواقدى : عتسبا طيبة به نفسه . وقال عمرو ابن عثمان الصّدقى : لا يمتن به ولا يؤذى . وقال سهل بن عبد الله : لا يعتقد في قرضه عوضاً . العاشرة - قوله تعالى : (فِيضَاعِفَهُ لَهُ) قرأ عاصم وغيره «فيضاعفه» بالالف ونصب الفاء . وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وشيبة بالتشديد ورفع الفاء . وقرأ الآخرون بالالف ورفع الفاء . فن رفعه نسقه على قوله : «يقرض» وقيل : على تقدير هو يضاعفه . ومن نصب لجواباً للاستفهام بالفاء . وقيل : بإضمار «أن» والتشديد والتخفيف لفتان . دليل التشديد «أضعافاً كثيرة» لأن التشديد للتكثير . قال الحسن والسّدى : لا نعلم هذا التضعيف إلا الله وحده ، لقوله تعالى : «وَيُؤْتِ مَنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» . قال أبو هريرة : هذا في نفقة الجهاد ، وكذا تحسب والنبي صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ثقة الرجل على نفسه ورفقائه وظّهره بالثني ألف -

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَفِيضُ وَيَبْسُطُ ﴾ هذا عام في كل شيء فهو القابض الباسط ، وقد أتينا عليهما في « شرح الأسماء الحسنى في الكتاب الأسنى » .  
 ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ وعيد ، فيجازى كلاً بعمله .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءَنَا فَلَهَا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿١١٦﴾

ذكر في التحريض على القتال قصة أخرى جرت في بني إسرائيل . والملا : الأشراف من الناس ، كأنهم ممثلون شرفا . وقال الزجاج : سموا بذلك لأنهم ممثلون مما يحتاجون إليه منهم . والملا في هذه الآية القوم ؛ لأن المعنى يقتضيه . والملا : اسم للجمع كالقوم والرهط . والملا أيضا : حسن الخلق ، ومنه الحديث « أَحْسِنُوا الْمَلَأَ فكلكم سَيَرَوِي » خرجه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ أى من بعد وفاته . ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا ﴾ قيل : هو شَمُوِيل بن بَال بن علقمة ويعرف بأبن العجوز . ويقال فيه : شمعون ، قاله السدّى . وإنما قيل : ابن العجوز لأن أمه كانت عجوزا فسألت الله الولد وقد كبرت وعَقِمَتْ فوهبه الله تعالى لها . ويقال له : شمعون لأنها دعت الله أن يرزقها الولد فسمِعَ دعاءها فولدت غلاما فسمته « شمعون » ، تقول : سمع الله دعائى ، والسین تصير شيئا بلسنة العبرانية ، وهو من ولد يعقوب . وقال مقاتل : هو من نسل هارون عليه السلام . وقال قتادة : هو يوشع بن نون . قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأن هذّة داود هى من بعد موسى بقرون من

(١) كذا في ج و ز ح . وفى هـ : نال . وفى إ : يان . والذي في الطبري وابن عطية : « بال » .

الناس، ويوشع هوقى موسى . وذكر المحاسبي أن اسمه إسماعيل ، والله أعلم . وهذه الآية هي خبر عن قوم من بني إسرائيل نالهم ذلة وظلّة عدوّ فطلبوا الإذن في الجهاد وأن يؤمروا به ، فلما أمروا أكنح أكنهم وصبر الأقل فنصرهم الله . وفي الخبر أن هؤلاء المذكورين هم الذين أميتوا ثم أحيوا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ تَقَاتِلْ ﴾ بالنون والجرم وقراءة جمهور القراء على جواب الأمر . وقرأ الضحاك وابن أبي عتبة بالياء ورفع الفعل ، فهو في موضع الصفة للملك .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ و « عَسَيْتُمْ » بالفتح والكسر لغتان ، وبالثانية قرأ نافع ، والباقون بالأولى وهي الأشهر . قال أبو حاتم : وليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة . قال مكي في اسم الفاعل : عيس ، فهذا يدل على كسر السين في الماضي . والفتح في النسيب هي اللغة الفاشية . قال أبو علي : ووجه الكسر قول العرب : هو عيس بذلك ، مثل حير ونج ، وقد جاء فعل وقيل في نحو تَمَّ ونِمَّ ، وكذلك عَسَيْتَ وَعَسَيْتَ ، فإن أسند الفعل إلى ظاهر ققياس عسيتم أن يقال : عيسى زيد ، مثل رضى زيد ، فإن قيل فهو القياس ، وإن لم يقل ، فسائق أن يؤخذ باللغتين فتستعمل إحداهما موضع الأخرى . ومعنى هذه المقالة : هل أنتم قريب من التولى والفرار ؟ ﴿ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ قال الزجاج : « أَلَّا تُقَاتِلُوا » في موضع نصب ، أى هل عسيتم مقاتلة . ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال الأخفش : « أن » زائدة . وقال الفراء : هو محمول على المعنى ، أى وما منعنا ، كما تقول : مالك ألا تصلي؟ أى ما منعتك . وقيل : المعنى وأى شئ لنا فى ألا نقاتل فى سبيل الله ! قال النحاس : وهذا أجودها . « وأن » فى موضع نصب . ﴿ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا ﴾ تعليل ، وكذلك ﴿ وَأَبْنَيْنَا ﴾ أى بسبب ذراري بنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمْ ﴾ أى فرض عليهم ﴿ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا ﴾ أخبر تعالى أنه لما فرض عليهم القتال ورأوا الحقيقة ورجعت أفكارهم إلى مباشرة الحرب وأن نفوسهم

(١) يقال : رجل كع وكاع إذا جبن عن القتال . وقيل : هو الذى لا يعض فى عزم ولا حزم وهو الناكس على فيه .

وجا قد تذهب « تَوَلَّوْا » أى اضطربت نياتهم وقُتِرَ عزائمهم، وهذا شأن الأُيُم المتنعمة  
 المائلة إلى الدعة تثنى الحرب أوقات الألفة فإذا حُضِرَت الحرب كُتِفَتْ وأقادت لَطَبِعُهَا .  
 وعن هذا المعنى نبى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لَا تَتَمَتَّعُوا لِقاءِ العَدُوِّ وسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ  
 فإذا لَقِيتُمُوهم فَأَتَيْتُمُوهُم » رواه الأئمة . ثم أخبر الله تعالى عن قليل منهم أنهم تَبَتَّعُوا على النية الأولى  
 واستقرت عزيمتهم على القتال في سبيل الله تعالى .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا  
 قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَرَّ يُوتُ  
 سَعَةً مِّنَ الْأَمْوَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ  
 وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾

قوله تعالى : ( وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ) أى أجاكم إلى  
 مسالتهم، وكان طالوت سقاء . وقيل : دباغا . وقيل : مُكَارِيَا، وكان عالما فذلك رفعه الله على  
 ما يائى : وكان من سبط نبيامين ولم يكن من سبط النبوّة ولا من سبط الملك، وكانت النبوّة  
 في بنى لاوى ، والملك في سبط يهوذا فذلك أنكروا . قال وهب بن منبه : لما قال الملاء  
 من بنى إسرائيل لشمويل بن يال ما قالوا، سأل الله تعالى أن يبعث إليهم مليكا ويُدِّله عليه ؛  
 فقال الله تعالى له : أنظر إلى القرن الذى فيه الدَّهْنُ <sup>(١)</sup> في بيتك فإذا دخل عليك رجل فنش الدَّهْنُ  
 الذى في القرن، فهو ملك بنى إسرائيل فأدَّهْنُ رأسه منه ومَلَكه عليهم . قال : وكان طالوت  
 دباغا فخرج في ابتداء دابة أضلها، فقصد شمويل عسى أن يدعوه في أمر الدابة أو يجد عنده  
 فرجا، فنش الدَّهْنُ على ما زعموا <sup>(٢)</sup> ، قال : فقام إليه شمويل فأخذه ودهن منه رأس طالوت ،  
 وقال له : أنت ملك بنى إسرائيل الذى أمرنى الله تعالى بتقدمه ، ثم قال لبنى إسرائيل :  
 « إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا » . وطالوت وجالوت أسمان أعجميان معزبان ؛ ولذلك

(١) القرن (بالعرك) : الجعبة من جلود تكوّن مشقوة ثم تحرز . (٢) نش : صوت .

(٣) في « و » : فيا يزعمون .

لم ينصرفا ، وكذلك داود ، والجمع طوالب وجوالب ودواويد ، وأوسيت رجلا بطاوس  
ورافؤد لصرفت وإن كانا أعجميين . والفرق بين هذا والأوّل أنك تقول : الطاوس ،  
فتدخل الألف واللام فيمكن في العربية ولا يمكن هذا في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ بِكَوْنُكَ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيْنَا ﴾ أى كيف يملكنا ونحن أحق بالملك منه ؟ .  
بحروا على سنتهم في تعذيبهم عن أمر الله تعالى فقالوا : «أنت» أى من أى جهة ،  
ف«أنتى» فى موضع نصب على الظرف ، ونحن من سبط الملوك وهو ليس كذلك وهو فقير ، فتركوا  
السبب الأقوى وهو قدر الله تعالى وقضاؤه السابق حتى أخرج عليهم نبئهم بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ  
أَصْطَفَاهُ ﴾ أى اختاره وهو الحجة القاطعة ، وبين لهم مع ذلك تعليل اصطفاه طالوت ، وهو  
بسبطه فى العلم الذى هو ملاك الإنسان ، والجسم الذى هو معيّنه فى الحرب وعدّته عند اللقاء ،  
فخصّمت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة ، وأنها مستحقة بالعلم والدين والقوة لا بالنسب ،  
فلاحظ للنسب فيها مع العلم فضائل النفس وأنها متقدمة عليه ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه اختاره  
عليهم لعلمه وقوته ، وإن كانوا أشرف منتسبا . وقد مضى فى أوّل السورة من ذكر الإمامة  
وشروطها ما يكفى وينبئ . وهذه الآية أصل فيها . قال ابن عباس : كان طالوت يومئذ  
أعلم رجل فى بنى إسرائيل وأجملة وأتمه ؛ وزيادة الجسم مما ييبس العدو . وقيل : سمى  
طالوت لطوله . وقيل : زيادة الجسم كانت بكثرة معانى الخير والشجاعة ، ولم يرد عظم  
الجسم ؛ ألم تر إلى قول الشاعر :

ترى الرجل النحيل فتزدريه • وفى أنوابه أسدٌ هُصورٌ<sup>(١)</sup>  
ويُبعجك الطيرير فتبتليسه • فيُخلف ظنك الرجل الطيرير<sup>(٢)</sup>  
وقد عظم البعير بغير لب • فلم تستغنى بالعظم البعير

(١) الراقد : الذن الكبير ، أو هو دهن طويل الأسفل ، والجمع الراقد مغرب .

(٢) تراجع المسألة الزائدة وما بعدها ج ١ ص ٢٦٤ (٣) هو الباس بن مرداس ؛ كما فى الخامسة وغيرها .

(٤) فى اللسان فى مادة مزر : « مزير » . والمزير : الشديد القلب القوى المأخذ ، والمصور : الشديد القوى

يفترس ويكسر . (٥) الطيرير : ذو الزواء والمنظر . فى ٥ : فافنى بجمه .

قلت : ومن هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه : " أسرعن لحافا بى ، أطولكن يدا " فكأن يتناولن ؛ فكانت زينب أولهن موتا ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق ؛ نرحمه مسلم . وقال بعض المتأولين : المراد بالعلم علم الحرب ، وهذا تخصيص العموم من غير دليل . وقد قيل : زيادة العلم بأن أوحى الله إليه ، وعلى هذا كان طالوت نيا ، وسيأتى .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ ﴾ ذهب بعض المتأولين إلى أن هذا من قول الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : هو من قول تثويل وهو الأظهر . قال لهم ذلك لما علم من تمتهم وجدالم في الحجج ، فأراد أن يتم كلامه بالقسط الذى لا اعتراض عليه فقال الله تعالى : « وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ » . وإضافة ملك الدنيا إلى الله تعالى إضافة مملوك إلى ملك . ثم قال لهم على جهة التنبيه والتنبيه من غير سؤال منهم : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ » . ويحتمل أن يكونوا سألوه الدلالة على صدقه في قوله : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا » . قال ابن عطية : والأول أظهر بمساق الآية ، والثانى أشبه بأخلاق بنى إسرائيل الذميمة ، وإليه ذهب الطبرى .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهَا الْمَلَائِكَةُ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (٢٤٨)

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ أى إتيان التابوت ، والتابوت كان من شأنه فيما ذكر أنه أنزله الله على آدم عليه السلام ، فكان عنده إلى أن وصل إلى يعقوب عليه السلام ، فكان فى بنى إسرائيل يلقبون به من قاتلهم حتى عَصَوْا فَعَلُّوا عَلَى التَّابُوتِ غَلَبَهُمْ عَلَيْهِ الْعَاقِبَةُ : جالوت وأصحابه فى قول السدى ، وسلبوا التابوت منهم .

قلت : وهذا أدل دليل على أن العصيان سبب الخذلان ، وهذا بين . قال النحاس : والآية فى التابوت على ما روى أنه كان يسمع فيه أنين ، فإذا سمعوا ذلك ساروا لحربهم ،



وإذا هَذَا الْآنَ لَمْ يَسِيرُوا وَلَمْ يَسِرِ التَّابُوتُ . وَقِيلَ : كَانُوا يَضَعُونَهُ فِي مَازِقِ الْحَرْبِ فَلَا تَزَالُ تَقْلِبُ حَتَّى عَصَا مُوسَى وَأَخَذَ مِنْهُمْ التَّابُوتَ وَذَلَّ أَمْرُهُمْ ؛ فَلَمَّا رَأَوْا آيَةَ الْأَصْطِلَامِ (١) وَذَهَابَ الذِّكْرُ ، أَتَفَّ بَعْضُهُمْ وَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِهِمْ حَتَّى اجْتَمَعَ مَلُومٌ أَنْ قَالُوا لِنَبِيِّ الْوَقْتِ : آيَمْتُ لَنَا مَلَكًا ؛ فَلَمَّا قَالَ لَهُمْ : مَلِكُكُمْ طَالُوتُ رَاجِعُوهُ فِي مَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ فَلَمَّا قَطَعَهُمْ بِالْحِجَّةِ سَأَلُوهُ الْيَتَّةَ عَلَى ذَلِكَ ، فِي قَوْلِ الطَّبَرِيِّ . فَلَمَّا سَأَلُوا نَبِيَّهُمُ الْيَتَّةَ عَلَى مَا قَالَ ، دَعَا بِهِ فَتَزَلَّ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ أَخَذُوا التَّابُوتَ دَاهٍ بِسَبِيهِ ، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ . قِيلَ : وَضَعُوهُ فِي كَنِيسَةٍ لَمْ فِيهَا أَصْنَامٌ فَكَانَتْ الْأَصْنَامُ تَصْبِحُ مَكْنُوسَةً . وَقِيلَ : وَضَعُوهُ فِي بَيْتِ أَصْنَامِهِمْ تَحْتَ الصُّنَمِ الْكَبِيرِ فَاصْبَحُوا وَهُوَ فَوْقَ الصُّنَمِ ، فَأَخَذُوهُ وَشَدُّوهُ إِلَى رِجْلَيْهِ فَأَصْبَحُوا وَقَدْ قُطِعَتْ يَدَا الصُّنَمِ وَرِجْلَاهُ وَالْقَيْتُ تَحْتَ التَّابُوتِ ؛ فَأَخَذُوهُ وَجَعَلُوهُ فِي قَرْيَةٍ قَوْمٌ فَأَصَابَ أَوَّلُكَ الْقَوْمِ أَوْجَاعٌ فِي أَعْنَاقِهِمْ . وَقِيلَ : جَعَلُوهُ فِي خُجْرَةٍ قَوْمٌ فَكَانُوا يُصِيبُهُمُ الْبَاسُورُ ؛ فَلَمَّا عَظُمَ بَلَاءُهُمْ كَيْفَمَا كَانَ ، قَالُوا : مَا هَذَا إِلَّا لِهَذَا التَّابُوتِ ! فَلَزَقُوهُ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَوَضَعُوهُ عَلَى عَجَلَةٍ بَيْنَ ثَوْرَيْنِ وَأَرْسَلُوهُمَا فِي الْأَرْضِ نَحْوَ بِلَادِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَبَعَثَ اللَّهُ مَلَائِكَةَ تَسْوِقَ الْبَقَرَتَيْنِ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَهُمْ فِي أَمْرِ طَالُوتَ فَأَيَقَنُوا بِالنَّصْرِ ؛ وَهَذَا هُوَ حُلُّ الْمَلَائِكَةِ لِلتَّابُوتِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَرَوَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ جَاءَتْ بِهِ تَحْمِلُهُ وَكَانَ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ قَدْ جَعَلَهُ فِي الْبَرِيَّةِ ، فَرَوَى أَنَّهُمْ رَأَوْا التَّابُوتَ فِي الْمَوَاءِ حَتَّى تَزَلَ بَيْنَهُمْ ؛ قَالَهُ الرَّبِّيعُ بْنُ خَيْثَمٍ . وَقَالَ وَهَبُ بْنُ مَنْبِهٍ : كَانَ قَدْرُ التَّابُوتِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فِي ذِرَاعَيْنِ . الْكَلْبِيُّ : وَكَانَ مِنْ عَوْدِ شَمْسَارِ الَّذِي يَتَّخِذُ مِنْهُ الْأَمْشَاطُ . وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ « التَّابُوتُ » وَهُوَ لِقَتَهُ ، وَالنَّاسُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالتَّاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَرَوَى عَنْهُ « التَّبِيُّوتُ » ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ . وَقَرَأَ حَمِيدُ بْنُ فَيْسٍ « يَحْلُ » بِالْيَاءِ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكَ وَبَقِيَّةٌ ﴾ (٢) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي السَّكِينَةِ وَالْبَقِيَّةِ ؛ فَالسَّكِينَةُ فِعْلِيَّةٌ مَأْخُذَةٌ مِنَ السَّكُونِ وَالْوَقَارِ وَالطَّمَأْنِينَةِ . فَقَوْلُهُ « فِيهِ سَكِينَةٌ » أَيْ هُوَ سَبَبُ سَكُونِ

(١) الْأَصْطِلَامُ : الْاسْتِصْغَالُ وَالْإِبَادَةُ . (٢) فِي ز ، وَأَبْنُ عَطِيَّةٍ : « النَّاسُورُ » بِالثَوْنِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَفِي الطَّبَرِيِّ : الثَّوْرَيْنِ . (٤) فِي « و » وَبِالْثَّانِيَنِ الْمُجْمَعَةِ وَالْمِيمِ وَالسَّيْنِ

الْمُهْمَلَةِ . وَالثَّانِي فِي « و » بِالْجَمْعِ الْمُجْمَعَيْنِ بَيْنَهُمَا مِيمٌ وَفِي مَعْنَى أَسْمَاءِ النَّبَاتِ « شَمْسَارٌ » ص ٣٤

فلو بكم فيما اختلفتم فيه من أمر طالوت؛ ونظيره « فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ » (١) أى أنزل عليه ما سكن [ به ] قلبه . وقيل : أراد أن التابوت كان سبب سكن قلوبهم . فإينما كانوا سكنوا إليه ولم يفترؤا من التابوت إذا كان معهم في الحرب . وقال وهب بن منبه : السكينة روح من الله تنكلم ، فكانوا إذا اختلفوا في أمر نطقت ببيان ما يريدون ، وإذا صاحت في الحرب كان الظفر لهم . وقال علي بن أبي طالب : هى ريح هَفَافَةٌ لها وجه كوجه الإنسان . وروى عنه أنه قال : هى ريح تَجْجُجُ لها رأسان . وقال مجاهد : حيوان كالخيل له جناحان وذئب ولعينته شعاع ، فإذا نظر إلى الجيش انهزم . وقال ابن عباس : طُسْتُ من ذهب من الجنة ، كان يُسَلُّ فيه قلوب الأنبياء ، وقاله السدى . وقال ابن عطية : والصحيح أن التابوت كانت فيه أشياء فاضلة من بقايا الأنبياء ، وآثارهم ، فكانت النفوس تسكن إلى ذلك وتأنس به وتقوى .

قلت : وفى صحيح مسلم عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة « الكهف » وعنده فرس مربوط بَسَطَيْنِ تَفْتَشُهُ سحابةٌ بَحَلَّتْ تدور وتدور وجعل فرسه ينفِرُ منها ، فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : « تلك السَّيْكَةُ تَنْزَلُ للقرآن » . وفى حديث أبى سعيد الخدرى : أن أسيد بن الحضير بينما هو ليلة يقرأ في مِرْبَدِهِ الحديث . وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الملائكة كانت تسمع لك ولو قرأت لأصيحَّتْ يراها الناس ما تستر منهم » . أخرجه البخارى ومسلم . فأخبر صلى الله عليه وسلم عن نزول السكينة مرة ، ومرة عن نزول الملائكة ، فدل على أن السكينة كانت فى تلك الظَّلة ، وأنها تنزل أبدا مع الملائكة . وفى هذا حجة لمن قال إن السكينة روح أو شئ ، له روح ؛ لأنه لا يصح استماع القرآن إلا لمن يعقل ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَبَقِيَّةٌ ﴾ اختلف فى البقية على أقوال ، فقبيل : عصا موسى وعصا هارون وِرْضَاصُ الأرواح ؛ لأنها انكسرت حين ألقاها موسى ، قاله ابن عباس . زاد عكرمة :

(١) راجع ج ٨ ص ١٤٨ (٢) الزيادة من ز . (٣) هفاة : مربة المروى هيوها .

(٤) ريح تججج : شديدة المروى فى غير استواء . (٥) الثمان : الجبل ، ووجهه أشطان .

(٦) المرید (كسر فسكون فتح) : الموضع الذى يبس فيه التمر . (٧) رصاص الذى : يضم الراء : فاته .

التوراة. وقال أبو صالح : البقية : عصا موسى وثيابه وثياب هارون ولوحان من التوراة. وقال عطية بن سعد : هي عصا موسى [وعصا] هارون وثيابهما ورضاض الألواح. وقال الثوري : من الناس من يقول البقية قفيزاً من في طست من ذهب وعصا موسى وعمامة هارون ورضاض الألواح . ومنهم من يقول : العصا والنعلان . ومعنى هذا ما روى من أن موسى لما جاء قومه بالألواح فوجدهم قد عبدوا العجل ، ألقي الألواح غضبا فتكسرت ، فترع منها ما كان صحيحا وأخذ رَضَاضَ ما تكسر بفعله في التابوت . وقال الضحاك : البقية : الجهاد وقتال الأعداء . قال ابن عطية : أي الأمر بذلك في التابوت ، إما أنه مكتوب فيه ، وإما أن نفس الإتيان به [هو] كالأمر بذلك ، وأسند الترك إلى [آل] موسى و [آل] هارون من حيث كان الأمر مندرجا من قوم إلى قوم وكلهم آل موسى وآل هارون . وآل الرجل قرابته . وقد تقدم<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمِ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ<sup>(٦)</sup>

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ ) « فصل » معناه خرج بهم . فصلت الشيء فأنفصل ، أي قطعتة فأقطع . قال وهب بن منبه : فلما فصل طالوت قالوا له إن المياه لا تحملنا فأدع الله أن يحري لنا نهرا ، فقال لهم طالوت : إن الله مبتليكم بنهر . وكان عدد الجنود - في قول السدي - ثمانين ألفا . [ وقال وهب<sup>(٦)</sup> : لم يتخلف عنه إلا ذو

(١) في زوabin عطية : والمان . (٢) من دوزوز . (٣) كذا في جودابن عطية وفي هـ : فقير ، وهو الزيل . (٤) الزيادة من ز ، وابن عطية . (٥) راجع المسألة الثانية والثالثة ج ١ ص ٣٨١ (٦) من جود .

عذر من صغر أو كبر أو مرض . والابتلاء الاختبار . والتَّهَرُّمُ التَّهَرُّمُ . واشتقاقه من السعة ، ومنه النهار وقد تقدّم . قال قتادة : <sup>(١)</sup> النهر الذي ابتلاه الله به هو نهر بين الأردن وفلسطين . وقرأ الجمهور « بنهر » بفتح الهاء . وقرأ مجاهد وحميد الأعرج « بنهر » بإسكان الهاء . ومعنى هذا الابتلاء أنه اختبار لهم ، فمن ظهرت طاعته في ترك الماء علم أنه مطيع فيما عدا ذلك ، ومن غلبته شهوته [ في الماء <sup>(٢)</sup> ] وعصى الأمر فهو في العصيان في الشدائد أخرى ، فَرَوَى أَنَّهُمْ أَتَوْا النَّهْرَ وَقَدْ نَالَهُمْ عطش وهو في غاية العذوبة والحسن ، فلذلك رُخِّصَ للطَّاعِينَ فِي الْغُرَّةِ لِيَرْفَعَ عَنْهُمْ أَذَى الْعَطَشِ بَعْضُ الْارْتِفَاعِ وَلِيَكْسِرُوا نَزَاعَ النَّفْسِ فِي هَذِهِ الْحَالِ . وَبَيْنَ أَنَّ الْغُرَّةَ كَأَنَّ ضَرَرَ الْعَطَشِ عِنْدَ الْحَزْمَةِ الصَّابِرِينَ عَلَى شَقَلَفِ الْعَبَشِ الَّذِينَ هَمُّهُمْ فِي غَيْرِ الرَّفَاهِيَةِ ، كَمَا قَالَ عَمْرُو :

\* وَأَحْسُوا قِرَاحَ الْمَاءِ وَالْمَاءُ بَارِدٌ \*

قلت : ومن هذا المعنى قوله عليه السلام : « حَسْبُ الْمَرْءِ لُفَيَاتُ يَمْعِنَ صَليبه » . وقال بعض من يتعاطى غوامض المعاني : هذه الآية مثلٌ ضربه الله للدنيا فشبها الله بالنهر والشارب منه والمائل إليها والمستكثر منها ، والتارك لشربه بالمتحرف عنها والزاهد فيها ، والمتعترف بيده غرفة بالآخذ منها قدر الحاجة ، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة .

قلت : ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل والخروج عن الظاهر ، لكن معناه صحيح من غير هذا .

الثانية — استدل من قال إن طالوت كان نبيا بقوله : « إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ » وأن الله أوحى إليه بذلك وألمعه ، وجعل الإلهام ابتلاء من الله لهم . ومن قال لم يكن نبيا قال : أخبره نبيهم شوبل بالوحى حين أخبر طالوت قومه بهذا ، وإنما وقع هذا الابتلاء ليعمّر الصادق من الكاذب . وقد ذهب قوم إلى أن عبدا لله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمر أصحابه بإيقاد النار والدخول فيها تجربة لطاعتهم ، لكنه حمل مزاحه على تخشين الأمر الذي كلفهم ، وسيأتى بيانه في « النساء » <sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى: ﴿قَدْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ شرب قيل معناه كَرَعَ . ومعنى «فَلَيْسَ مِنِّي» أي ليس من أصحابي في هذه الحرب ، ولم يخرجهم بذلك عن الإيمان . قال السدي : كانوا ثمانين ألفا ، ولا محالة أنه كان فيهم المؤمن والمنافق والمجيد والكسلان ، وفي الحديث «من غشنا فليس منا» أي ليس من أصحابنا ولا على طريقتنا وهدينا . قال :<sup>(١)</sup>  
إِذَا حُلِّقْتُ فِي أَسَدٍ يَفُورًا \* فَلَنِي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي  
وهذا مهيح في كلام العرب ؛ يقول الرجل لأبنته إذا سلك غير أسلوبه : لست مِنِّي .

الرابعة - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يقال : طعمت الشيء أي ذقته . وأطعمته الماء أي أذقته ، ولم يقل ومن لم يشربه لأن من عادة العرب إذا كروا شيئا أن يكرروه بلفظ آخر ، ولغة القرآن أفصح اللغات ، فلا عبرة بقسح من يقول : لا يقال طعمت الماء .

الخامسة - استدلل علماؤنا بهذا على القول بسد الذرائع ؛ لأن أدنى الذوق يدخل في لفظ الطعم ، فإذا وقع النهي عن الطعم فلا سبيل إلى وقوع الشرب ممن يتجنب الطعم ؛ ولهذا المبالغة لم يأت الكلام «ومن لم يشرب منه» .

السادسة - لما قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ دل على أن الماء طعام وإذا كان طعاما كان قوتا لبقائه وأقبات الأبدان به فوجب أن يجري فيه الربا ، قال ابن العربي : وهو الصحيح من المذهب . قال أبو عمر قال مالك : لا بأس ببيع الماء على الشط بالماء متفاضلا وإلى أجل ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد بن الحسن : هو مما يكال ويوزن ، فعلى هذا القول لا يجوز عند المتفاضل ، وذلك عنده فيه ربا ؛ لأن علته في الربا الكيل والوزن . وقال الشافعي : لا يجوز بيع الماء متفاضلا ولا يجوز فيه الأجل ، وعنده في الربا أن يكون ما كولا جنسا .

(١) هو النابتة الدنياء ، يقول هذا لعينة بن حصن الفزاري ، وكان قد دعاه وقومه إلى مقاطعة بني أسد ونقض حلفهم فأبى عليه وترده بهم ، وأراد بالقصور نقض الحلف . (ن شرح الشواهد) .  
(٢) المهيح : الطريق الواضح الواسع البين .

السابعة - قال ابن العربي قال أبو حنيفة : من قال إن شرب عبدي فلان من الثمرات فهو حرٌ فلا يعتق إلا أن يكرع فيه ، والكرع أن يشرب الرجل فيه من النهر ، فإن شرب بيده أو اغترف بالإناء منه لم يعتق ؛ لأن الله سبحانه فرق بين الكرع في النهر وبين الشرب باليد . قال : وهذا فاسد ؛ لأن شرب الماء يطلق على كل هيئة وصفة في لسان العرب من غَرَفَ باليد أو كَرَعَ بالضم انطلاقاً واحداً ، فإذا وُجِدَ الشرب المحلوف عليه لغة وحقيقة حثت ، فأعلمه .

قلت : قول أبي حنيفة أصح ، فإن أهل اللغة فزقوا بينهما كما فزق الكتاب والسنة . قال الجوهري وغيره : وكَرَعَ في الماء كُرُوعاً إذا تناول به من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناء ، وفيه لغة أخرى « كَرَعَ » بكسر الراء [ يكرع ] كَرَعاً . والكَرْع : ماء السماء يكرع فيه . وأما السنة فذكر ابن ماجه في سننه : حدثنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا ابن فضيل عن ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر قال : مررنا على بركة فحملنا نكرع فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تَكْرَعُوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا فيها فإنه ليس بإناء أطيب من اليد " وهذا نص . وليث بن أبي سليم خرج له مسلم وقد ضعف .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ الاعتراف : الأخذ من الشيء باليد وبآلة ، ومنه المغرفة ، والغرف مثل الاعتراف . وقري « غُرْفَة » بفتح الغين وهي مصدر ، ولم يقل اغتراف ؛ لأن معنى الغرف والاعتراف واحد . والغرفة المرة الواحدة . وقري « غُرْفَة » بضم الغين وهي الشيء المَغْتَرَفُ . وقال بعض المفسرين : الغرفة بالكف الواحد والغرفة بالكفّين . وقال بعضهم : كلاهما لغتان بمعنى واحد . وقال علي رضي الله عنه : الأَكْفُ أَنْظَفُ الآنية ، ومنه قول الحسن :

لا يَدْلِفُونَ إلى ماء بآنية \* إلا اغترافاً من العُذْران بالزح

الدليف : المشى الرويد .

قلت : ومن أراد الحلال الصَّرف في هذه الأزمان دون شبهة ولا امتراء ولا ارتياب فليشرب بكفيه الماء من العيون والأنهار المسخَّرة بالحرَّبان أثناء الليل و [ أثناء ] النهار ، مُتَّخِذاً بذلك من الله كسب الحسَنات ووضع الأوزار والتَّفَوُّق بالأئمة الأبرار ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من شرب بيده وهو يقدو على إناء يريد به التواضع كتب الله له بعدد أصابعه حسَنات وهو إناء عيسى بن مريم عليهما السلام إذ طرح القدح فقال أف هذا مع الدنيا " .

نَحَرَّجُه ابن ماجه من حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشرب على بطوننا وهو الكَرَّع ، وهنَا أن نَعْتَرِف باليد الواحدة ، وقال : " لا يُلْغِ أَحَدُكُمْ كَمَا يُلْغِ الْكَلْب ولا يشرب باليد الواحدة كما يشرب القوم الذين يَخِطُّ الله عليهم ولا يشرب بالليل في إناء حتى يحرَّكه إلا أن يكون إناء مُتَّخِراً ومن شرب بيده وهو يقدو على إناء ... " الحديث كما تقدَّم ، وفي إسناده بَقِيَّةُ بن الوليد ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال أبو زرعة : إذا حدَّث بَقِيَّةُ عن الثقات فهو ثقة .

التاسعة : قوله تعالى : ﴿ فَتَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ قال ابن عباس : شربوا على قدر يقينهم ، فشرب الكفار شرب الهَيْسَمِ وشرب العاصون دون ذلك ، وانصرف من القوم ستة وسبعون ألفا وبقى بعض المؤمنين لم يشرب شيئاً وأخذ بعضهم الغُرْفَةَ ، فأما من شرب فلم يَرَوْهُ ، بل يَرَّحُ به العطش ، وأما من ترك الماء حَسُنَتْ حاله وكان أجَلَدُ من أخذ الغُرْفَةَ .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ ﴾ الهاء تعود على النهر ، و « هو » توكيد .

(والذين) في موضع رفع عطفاً على المضمر في « جاوزه » يقال : جاوزت المكان مجاوزةً ومجاوزاً .

والجواز في الكلام ما جاز في الاستعمال ونفذ واستمر على وجهه . قال ابن عباس والسدي : جاز معه في النهر أربعة آلاف رجل فيهم من شرب ، فلما نظروا إلى جالوت وجنوده وكانوا مائة ألف كلهم شاكون في السلاح رجع منهم ثلاثة آلاف وستائة وبضعة وثمانون ؛ فعلى هذا القول قال المؤمنون الموقنون بالبعث والرجوع إلى الله تعالى عند ذلك وهم عدَّةُ أهل

(١) كما في هـ و ج و ق و ز د أطراف .

(٢) الهيم د الإبل التي يهيمها داء فلا ترى من الماء ، واحداً أهم ، والأثنى هيا .

بدر: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ». وأكثر المفسرين: على أنه إنما جاز معه النهر من لم يشرب جملة، فقال بعضهم: كيف نطبق العدو مع كثرتهم! فقال أولوا العزم منهم: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ، فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ». قال البراء بن عازب: كما تحدث أن عدة أهل بدر كمدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا - وفي رواية: وثلاثة عشر رجلا - وما جاز معه إلا مؤمن.

الحادية عشرة - قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ والظن هنا بمعنى اليقين، ويجوز أن يكون شكًا لا علمًا، أي قال الذين يتوهمون أنهم يقتلون مع طالوت فيلقون الله شهداء، فوقع الشك في القتل.

قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ﴾ الفتن: الجماعة من الناس والقطعة منهم؛ من فاوت رأسه بالسيف وفأبته أي قطعه. وفي قولهم رضى الله عنهم: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ» الآية، تحريض على القتال واستشعار للصبر واقتداء بمن صتق ربه.

قلت: هكذا يجب علينا نحن أن نفعل؟ لكن الأعمال القبيحة والنيات الفاسدة منعت من ذلك حتى ينكسر العدد الكبير منا فقام اليسير من العدو كما شاهدناه غير مرة، وذلك بما كسبت أيدينا! وفي البخاري: وقال أبو الدرداء: إنما تقاتلون بأعمالكم. وفيه مستند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم». فالأعمال فاسدة والضعفاء مهملون والصبر قليل والاعتقاد ضعيف والتقوى زائلة! قال الله تعالى: «أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ» وقال: «وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا» وقال: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ» وقال: «وَلْيَنْصِرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ» وقال: «إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ». فهذه أسباب النصر وشروطه وهي معدومة عندنا غير موجودة فينا، فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما أصابنا وحل بنا! بل لم يبق من الإسلام إلا ذكره، ولا من الدين إلا رسمه لظهور الفساد وكثرة الطغيان وقلة الرشاد حتى استولى العدو شرقا وغربا برا وبحرا، وعمت الفتن وعظمت المحن ولا عاصم إلا من رحم!.

(٢) راجع ج ١٠ ص ٢٠٢

(٢) راجع ج ٦ ص ١٢٧

(١) راجع ج ٤ ص ٢٢٢

(٥) راجع ج ٨ ص ٢٣

(٤) راجع ج ١٢ ص ٧٢



قوله تعالى : وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥٠﴾

« بَرَزُوا » صاروا في البراز وهو الأفج<sup>(١)</sup> من الأرض المتسع . وكان جالوت أمير العالقة ومليكمهم ظله ميل . ويقال : إن البربر من نسله ، وكان فيما روى في ثلاثمائة ألف فارس . وقال عكرمة : في تسعين ألفا ، ولما رأى المؤمنون كثرة عدوهم تضرعوا إلى ربهم ، وهذا كقوله : « وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » إلى قوله : « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا<sup>(٢)</sup> » الآية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي العدو يقول في القتال : « اللهم بك أصول وأجول » وكان صلى الله عليه وسلم يقول إذا لقي العدو : « اللهم إني أعوذ بك من شروهم وأجعلك في غورهم » ودعا يوم بدر حتى سقط رداؤه عن منكبيه <sup>(٣)</sup> يستجير الله وعلمه على ما يأتي بيانه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٥١﴾

قوله تعالى : ( فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ ) أي فازل الله عليهم النصر ، « فَهَزَمُوهُمْ » : فكسروهم . والهزم : الكسر ، ومنه سقاء مهزَم ، أي انتنى بعضه على بعض مع الجفاف ، ومنه ما قيل في زمزم : إنها هَزْمَةُ جبريل ، أي هزمها جبريل برجله فخرج الماء . والهزم : ما تكسر من يابس الخطب .

قوله تعالى : ( وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ) وذلك أن طالوت الملك اختاره من بين قومه لقتال جالوت ، وكان رجلا قصيرا يسقاما مصفارا أصغر أزرق ، وكان جالوت من أشد الناس وأقوام وكان يهزم الجيوش وحده ، وكان قتل جالوت وهو رأس العالقة على يده . وهو داود

(١) كذا في وجوزة ، وفي : الأنسج . (٢) رابع : ٤ ، ٢٢٨ فابعد و ١٩٠ فابعد .

(٣) قد د : يستجير ، وفي : د : يستجير ، وما أثبتناه في ز .

ابن إيشي<sup>(١)</sup> — بكسر المعزة، ويقال : داود بن زكريا بن رشوى، وكان من سبط يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، وكان من أهل بيت المقدس جمع له بين النبوة والملك بعد أن كان راعيا وكان أصغر إخوته وكان يرعى غنما، وكان له سبعة إخوة في أصحاب طالوت؛ فلما حضرت الحرب قال في نفسه : لأذهبن إلى رؤية هذه الحرب، فلما نهض في طريقه مر بحجر فناداه : يا داود خذني فبني تقتل جالوت، ثم ناداه حجر آخر ثم آخر فأخذها وجعلها في ميخلائه وسار، ونفج جالوت يطلب مبارزا ففكع<sup>(٢)</sup> الناس عنه حتى قال طالوت : من يبرز إليّ ويقتله فأنا أزوجه ابنتي وأحكمه في مالي ؛ بغاء داود عليه السلام فقال : أنا أبرز إليه وأقتله، فأزدراه طالوت حين رآه لصغير سنه وقصره فردّه، وكان داود أزرق قصيرا؛ ثم نادى ثانية وثالثة نفجج داود، فقال طالوت له : هل جرّبت نفسك بشيء ؟ قال نعم؛ قال بماذا ؟ قال : وقع ذئب في غنمي فضربته ثم أخذت رأسه فقطعتُه من جسمه . قال طالوت : الذئب ضعيف، هل جرّبت نفسك في غيره ؟ قال : نعم، دخل الأسد في غنمي فضربته ثم أخذت بلحيه فشققتها، أفترى هذا أشدّ من الأسد ؟ قال لا ؛ وكان عند طالوت درع لا تستوى إلا على من يقتل جالوت، فأخبره بها وألقاها عليه فأستوت ؛ فقال طالوت : فأركب فرسي وخذ سلاحي ففعل ؛ فلما مشى قليلا رجع فقال الناس : جبن الفتي ! فقال داود : إن الله إن لم يقتله لي ويُعنيّ عليه لم ينفعني هذا الفرس ولا هذا السلاح، ولكنني أحب أن أقاتله على جادتي . قال : وكان داود من أرقى الناس بالمقلاع، فنزل وأخذ ميخلائه فتقلدها وأخذ مقلاعه وخرج إلى جالوت، وهو شاك في سلاحه على رأسه بيضة فيها ثلاثمائة وطل، فيما ذكر الماوردي وغيره؛ فقال له جالوت : أنت يا فتى تخرج إلى ! قال نعم؛ قال : هكنا كما تخرج إلى الكلب ! قال نعم، وأنت أهون . قال : لأطعمن لحك اليوم للطير والسباع ؛ ثم تدانينا وقصد جالوت أن يأخذ داود بيده استخفافا به، فأدخل داود يده إلى المجارة، فزوى أنها التأمّت فصارت حجرا واحدا، فأخذه فوضعه في المقلاع ومضى الله.

(١) كذا في الأصول، والذي في البحر وغيره : إيشا . (٢) كع : جبن وضمه .

وأجاره ورماء فأصاب به رأس جالوت فقتله ، وحرز رأسه وجعله في مِخلاته ، وأختلط الناس وحمل أصحاب طالوت فكانت الهزيمة . وقد قيل : إنما أصاب بالجر من البيضة موضع أنفه ؛ وقيل : <sup>(١)</sup> عينه ونرج من قفاه ، وأصاب جماعة من عسكره فقتلهم . وقيل : إن الجحر تفتت حتى أصاب كل من في العسكر شيء منه ؛ وكان كالقبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وسلم هوازن يوم حنين ، والله أعلم . وقد أكثر الناس في قصص هذه الآي ، وقد ذكرت لك منها المقصود والله المأمود .

قلت : وفي قول طالوت : « من يبرز له ويقتله فاني أزوجه فاني أبتى وأحكمه في مالي » معناه ثابت في شرعنا ، وهو أن يقول الإمام : من جاء برأس فله كذا ، أو أسير فله كذا على ما يأتي بيانه في « الأنفال » <sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على أن المبارزة لا تكون إلا بإذن الإمام ؛ كما يقوله أحمد وإسحاق وغيرهما . واختلف فيه عن الأوزاعي فحكي عنه أنه قال : لا يعمل أحد إلا بإذن إمامه . وحكي عنه أنه قال : لا بأس به ، فإن نهى الإمام عن البراز فلا يبارز أحد إلا بإذنه . وأباح طائفة البراز ولم تذكر بإذن الإمام ولا بغير إذنه ؛ هذا قول مالك . سئل مالك عن الرجل يقول بين الصفيين : من يبارز ؟ فقال : ذلك إلى نيته إن كان يريد بذلك الله فارجو ألا يكون به بأس ، قد كان يفعل ذلك فيما مضى . وقال الشافعي : لا بأس بالمبارزة . قال ابن المنذر : المبارزة بإذن الإمام حسن ، وليس على من بارز بغير إذن الإمام حرج ، وليس ذلك بمكره لأنني لا أعلم خبرا يمنع منه .

( وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ ) قال السدي : أتاه الله ملك طالوت ونبوّة شعون . والذي علمه هو صنعة الدروع ومنطق الطير وغير ذلك من أنواع ما علمه صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عباس : هو أن الله أعطاه سلسلة موصولة بالحجرة والفلك ورأسها عند صومعة داود ؛ فكان لا يتحدث في الهواء حدث إلا صلصلت السلسلة فيعلم داود ما حدث ، ولا يسها ذواعة إلا برى ؛ وكانت علامة دخول قومه في الدين أن يمسوها بأيديهم ثم يمسحون أكفهم على صدورهم ، وكانوا يتحاجون إليها بعد داود عليه السلام إلى أن رفعت .

(١) في « رز » ، جنبه ، وفي : « وفقاً منه » . (٢) راجع ج ٧ ص ٢٦٢

قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ أى مما شاء ، وقد يوضع المستقبل موضع الماضي ، وقد تقدم .  
قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ كذا قراءة الجماعة ، إلا نافعاً فإنه قرأ « دِفَاعُ » ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل كما يقال : حسبت الشيء نصاباً ، وآبَ إِيَاباً ، ولقيته لقاءً ، ومثله كتبه كتاباً ، ومنه « كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » . النحاس : وهذا حسن ، فيكون دفاع ودفع مصدرين لِدَفَعَ وهو مذهب سيبويه . وقال أبو حاتم : دافع ودَفَعَ بمعنى واحد ، مثل طرقت النعل وطارقت : أى خَصَفْتُ إحداهما فوق الأخرى ، والخصف : الخرز . واختار أبو عبيدة قراءة الجمهور « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ » . وأنكر أن يقرأ « دِفَاعُ » وقال : لأن الله عز وجل لا يغال به أحد . قال مكي : هذا وهم توهم فيه باب المفاعلة وليس به ، واسم « الله » في موضع رفع بالفعل ، أى لولا أن يدفع الله . و « دِفَاعُ » مرفوع بالابتداء عند سيبويه . « النَّاسُ » مفعول ، « بَعْضُهُمْ » بدل من الناس ، « بَعْضُ » في موضع المفعول الثانى عند سيبويه ، وهو عنده مثل قولك : ذهبت يزيد ، فزيد في موضع مفعول فاعله .

الثانية - واختلف العلماء في الناس المدفوع بهم الفساد من هم ؟ فقيل : هم الأبدال وهم أربعون رجلاً كلما مات واحد بدل الله آخر ، فإذا كان عند القيامة ماتوا كلهم ، اثنان وعشرون منهم بالشام وثمانية عشر بالعراق . وروى عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الأبدال يكونون بالشام وهم أربعون رجلاً كلما مات منهم رجل أبدال الله مكانه رجل يسقى بهم الغيث وينصر بهم على الأعداء و يصرف بهم عن أهل الأرض البلاء » ذكره الترمذي الحكيم في « نوادر الأصول » . وخرج أيضاً عن أبي الدرداء قال : إن الأنبياء كانوا أوتاد الأرض ، فلما انقطعت النبوة أبدال الله مكانهم قوماً من لمة محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال ، لم يفضلوا الناس بكثرة صوم ولا صلاة ولكن بحسن الخلق وصدق الورع وحسن النية وسلامة القلوب لجميع المسلمين والنصيحة لهم ابتغاء مرضاة الله بصبر وحلم ولب .  
(١) كذا في ج ، وليس في بقية الأصول : تنقسم ، وفيها بدل الثانية مسألة . (٢) ج ٥ ص ١٢٣

وتواضع في غير مَدَّة ، فهم خلفاء الأنبياء قوم اصطفاهم الله لنفسه واستخلصهم بعلمه لنفسه ، وهم أربعون صدِّيقا منهم ثلاثون رجلا على مثل يقين إبراهيم خليل الرحمن ، يدفع الله بهم المكارة عن أهل الأرض والبلايا عن الناس ، وبهم يُمَطَّوْن ويُرَزَّقون ، لا يموت الرجل منهم حتى يكون الله قد أنشأ من يخلفه . وقال ابن عباس : ولولا دفع الله العدو يؤخِّد المسلمين لقلب المشركون فقتلوا المؤمنين ونحووا البلاد والمساجد . وقال سفيان الثوري : هم الشهود الذين تُستخرج بهم الحقوق . وحكى مكي أن أكثر المفسرين على أن المعنى : لولا أن الله يدفع بمن يصليَّ عن من يصليَّ وعن يتقى عن من لا يتقى لأهلك الناس بذنوبهم ؛ وكذا ذكر النجاس والتعلبي أيضا . [قال التعلبي<sup>(١)</sup>] وقال سائر المفسرين : ولولا دفاع الله المؤمنين الأبرار عن الفجار والكفار لفسدت الأرض ، أى هلكت . وذكر حديثا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله يدفع العذاب بمن يصليَّ من أمته عن من لا يصليَّ وعن يزكِّي عن من لا يزكِّي وعن يصوم عن من لا يصوم وعن يبيع عن من لا يبيع وعن يجاهد عن من لا يجاهد ، ولو اجتمعوا على ترك هذه الأشياء ما أنظرهم الله طرفة عين - ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ " . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن لله ملائكة تنادي كل يوم لولا عباد رُكِّع وأطفال رُضِع وبهائم رُتِع لصَبَّ عليكم العذاب صبا" نحوه أبو بكر الخطيب بمعناه من حديث الفضيل بن عياض . حدَّثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لولا فيكم رجال خُشِع وبهائم رُتِع وصبيان رُضِع لصَبَّ العذاب على المؤمنين صبا" . أخذ بعضهم هذا المعنى فقال :

لولا عبادٌ للإله رُكِّعُ \* وَصِيَّةٌ من اليتامى رُضِعُ  
وَبَهَائِمَاتٌ في القَلَاةِ رُتِعُ \* صَبَّ عليكم العذاب الأَوْجِعُ

١ وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله ليصلح بصلاح الرجل ولده وولد ولده وأهل دويرته ودويرات حوله ولا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم" . وقال قتادة : يبذل الله المؤمن بالكافر ويعافي الكافر بالمؤمن . وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم :

”إن الله يدفع بالمؤمن الصالح عن مائة من أهل بيته وجيرانه البلاء“. ثم قرأ ابن عمر «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض». وقيل : هذا الدفع بما شرع على أئمة الرسل من الشرائع، ولولا ذلك لتسالب الناس وتناهبوا وهلكوا، وهذا قول حسن فإنه عموم في الكف والدفع وغير ذلك فتأمله . (وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) . بين سبحانه أن دفعه بالمؤمنين شر الكافرين فضل منه ونعمة .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾

(تِلْكَ) ابتداء (آيَاتُ اللَّهِ) خبره ، وإن شئت كان بدلا والخبر (تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ) . (وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ، خبر إن أى وإِنَّكَ لمرسل . نبه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن هذه الآيات التي تقدم ذكرها لا يعلمها إلا نبي مرسل .

قوله تعالى : تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا وَلَكِنْ أَلَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾

قوله تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ) قال «تلك» ولم يقل : ذلك مراعاة لتأنيث لفظ الجماعة ، وهي رفع بالابتداء . و «الرُّسُلُ» نعت ، وخبر الابتداء الجملة . وقيل : الرسل عطف بيان ، و (فَضَّلْنَا) الخبر . وهذه آية مشككة والأحاديث ثابتة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تخيروا بين الأنبياء» و «لا تفضلوا بين أنبياء الله» رواها الأئمة الثقات ، أى لا تقولوا : فلان خير من فلان ، ولا فلان أفضل من فلان . يقال : خير فلان بين فلان وفلان ، وفضل

(مشددا) إذا قال ذلك . وقد اختلف العلماء في تأويل هذا المعنى ، فقال قوم : إن هذا كان قبل أن يُوحى إليه بالفضل ، وقبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم ، وأن القرآن ناسخ للنع من التفضيل . وقال ابن قتيبة : إنما أراد بقوله : "أنا سيد ولد آدم" يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ وله لواء الحمد والحوض ، وأراد بقوله : « لا تخيروني على موسى » على طريق التواضع ؛ كما قال أبو بكر : ولستم ولست بخيركم . وكذلك معنى قوله : « لا يقل أحد أنا خير من يونس بن متى » على معنى التواضع . وفي قوله تعالى : «وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ<sup>(١)</sup>» ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه ؛ لأن الله تعالى يقول : ولا تكن مثله ؛ فدل على أن قوله : « لا تفضلوني عليه » من طريق التواضع . ويحوز أن يريد لا تفضلوني عليه في العمل فعله أفضل عملا مني ، ولا في البُلُو والامتحان فإنه أعظم محنة مني . وليس ما أعطاه الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم من السُود والفضل يوم القيامة على جميع الأنبياء والرسل بعمله بل بتفضيل الله إياه واختصاصه له ، وهذا التأويل اختاره المهلب . ومنهم من قال : إنما نهى عن الخوض في ذلك ، لأن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدل وذلك يؤدي إلى أن يذكر منهم ما لا ينبغي أن يذكر ويُقِل احترامهم عند المذاكرة . قال شيخنا : فلا يقال : النبي أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا خير ، كما هو ظاهر النهي لما يتوهم من التقص في المفضل ؛ لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى ؛ فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون ، فلا نقول : نينا خير من الأنبياء ولا من فلان النبي اجتنابا لما نهى عنه وتأديبا به وعملا بآعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل ، والله بحقائق الأمور عليم .

قلت : وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطفات والمعجزات المتباينات ، وأما النبوة في نفسها فلا تتفاضل وإنما تتفاضل بأمر آخر زائدة عليها ؛ ولذلك منهم رُسل وأولوا عَزم ، ومنهم من أُخذَ خليلا ، ومنهم من كَلَّمَ الله

ورفع بعضهم درجات، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا <sup>(١)</sup> » وقال : « تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

قلت : وهذا قول حسن ، فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ ، والقول بتفضيل بعضهم على بعض إنما هو بما مُنِح من الفضائل وأُعطي من الوسائل ، وقد أشار ابن عباس إلى هذا فقال : إن الله فضل عبداً على الأنبياء وعلى أهل السماء ، فقالوا : يم يا بن عباس فضله على أهل السماء ؟ فقال : إن الله تعالى قال : « وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَيْسَ بِنَجِيِّهِ جَهَنَّمُ كَذَلِكَ يَجْزِي الظَّالِمِينَ <sup>(٢)</sup> » . وقال لمحمد صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ <sup>(٣)</sup> » . قالوا : فما فضله على الأنبياء ؟ قال قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا يَلْسَانُ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ <sup>(٤)</sup> » وقال الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ <sup>(٥)</sup> » فأرسله إلى الجن والإنس « ذكره أبو محمد النارنجي في مسنده . وقال أبو هريرة : خير بنى آدم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى صلى الله عليهم وسلم ، وهم أولو العزم من الرسل ، وهذا نص من ابن عباس وأبي هريرة في التبيين ، ومعلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يُرسل ، فإن من أرسل فضل على غيره بالرسالة واستسوا في النبوة إلى ما يلقاه الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إياهم ، وهذا مما لا خفاء فيه ، إلا أن ابن عطية أبا محمد عبد الحق قال : إن القرآن يقتضي التفضيل ، وذلك في الجملة دون تعيين أحد مفضل ، وكذلك هي الأحاديث ؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي » وقال : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » ولم يعين ، وقال عليه السلام : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرُ مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » وقال : « لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى » . وقال ابن عطية : وفي هذا نهى شديد عن تعيين المفضل ؛ لأن يونس عليه السلام كان شاباً وتفسخ تحت أعباء النبوة . فإذا كان التوقيف لمحمد صلى الله عليه وسلم فغيره أخرى .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٧٨ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٧٢ (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٦٠

(٤) راجع ج ٩ ص ٣٤٠ (٥) راجع ج ١٤ ص ٣٠٠

(٦) يقال : قسح الجبر تحت الحمل الثقيل إذا لم يطقه .



قلت : ما اخترناه أولى إن شاء الله تعالى ؛ فإن الله تعالى لما أخبر أنه فضل بعضهم على بعض جعل بين بعض المتفاضلين ويذكر الأحوال التي فضلوا بها فقال : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ » وقال « وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا » وقال تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ » ، « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلتَّقِيينَ » وقال تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا » وقال : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ » فتم ثم خصَّ وبدأ بحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا ظاهر .

قلت : وهكذا القول في الصحابة إن شاء الله تعالى ، اشتركوا في الصفة ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم الله من المواهب والوسائل ، فهم متفاضلون بتلك مع أن الكل شملتهم الصفة والعدالة والثناء عليهم ، وحسبك بقوله الحق : « تَحْمَدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ » إلى آخر السورة . وقال : « وَالزَّمَّيْنِ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا » ثم قال : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَقَى مِنَ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَالَ » وقال : « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُوكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ » فتم وخص ، ونفى عنهم الشين والنقص ، رضى الله عنهم أجمعين ونفعنا بجمعهم آمين .

قوله تعالى : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ » المكلم موسى عليه السلام ، وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آدم ، أنجي مرسل هو ؟ فقال : « نعم نبي مكلم » . قال ابن عطية : وقد تأول بعض الناس أن تكليم آدم كان في الجنة ، فعل هذا تقي خاصية موسى . وحذفت الهاء لطول الاسم ، والمعنى من كلمة الله .

قوله تعالى : « وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ » قال النحاس : بعضهم هنا على قول ابن عباس والشعبي ويجاهد عبد صلى الله عليه وسلم ، قال صلى الله عليه وسلم : « بعثت إلى الأحمر والأسود وجعلت في الأرض مسجدا وطهورا ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأحللت لي الغنائم وأعطيت

(١) راجع ج ٦ ص ٩٧ (٢) راجع ج ٦٧ ص ٢٦٢ و ٢٢٩ (٣) راجع ج ١١ ص ٢٩٥  
(٤) راجع ج ٢٢ ص ١٦٣ (٥) راجع ج ١٤ ص ١٢٦ (٦) راجع ج ١٦ ص ٣٧٢ و ٢٨٨ و ٢٧٤ (٧) الرب : الخوف والفرع . كان أعداء النبي صلى الله عليه وسلم ينادون الله تعالى في ظلمهم ، الخوف : فإذا كان بينهم مسيرة شهرها يروه وفرحوا به . ( من النهاية ) .

الشفاعة . ومن ذلك القرآن وانشقاق القمر وتكليمه الشجر وإطعامه الطعام خلقا عظيما من نُمُتَات ودُرُور شاة أُمّ مَعْبِد بعد جَفَاف . وقال ابن عطية معناه ، وزاد : وهو أعظم الناس أُمَّةً وَخُمَ به النبيون إلى غير ذلك من الخُلُق العظيم الذي أعطاه الله . ويحتمل اللفظ أن يراد به محمد صلى الله عليه وسلم وغيره ممن عظمت آياته ، ويكون الكلام تأكيداً . ويحتمل أن يريد به رفع أدريس المكان العَلَى ، ومراتب الأنبياء في السماء كما في حديث الإسماء ، وسياق . وبنات عيسى هن إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وخلق الطير من الطين كما نص عليه في التزويل . ( وَأَيَّدَاهُ ) قَوَيْنَاه . ( رُوحُ الْقُدُسِ ) جبريل عليه السلام ، وقد تقدّم .

قوله تعالى : ( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَيْنِهِمْ ) أى من بعد الرسل . قيل : الضمير لموسى وعيسى ، والأثنان جمع . وقيل : من بعد جميع الرسل ، وهو ظاهر اللفظ . وقيل : إن القتال إنما وقع من الذين جاءوا بعدهم وليس كذلك المعنى ، بل المراد ما أقتل الناس بعد كل نبي ، وهذا كما تقول : اشتريت خيلاً ثم بعته ، فبأنزلك هذه العبارة وأنت إنما اشتريت فرساً وبعته ثم آخر وبعته ثم آخر وبعته ، وكذلك هذه النوازل إنما اختلف الناس بعد كل نبي فمنهم من آمن ومنهم من كفر بفيا وحسداً وعلى حطام الدنيا ، وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى ، ولو شاء خلاف ذلك لكان ولكنه المستأثر بيسر الحكمة في ذلك الفعل لما يريد . وكسرت النون من « وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا » لالتقاء الساكنين ، ويجوز حذفها في غير القرآن ، وأنشد سيدي :  
فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ \* وَلَاكِ أَسْقَى إِنْ كَانَ مَائُكَ ذَا فَضْلٍ

( فِيهِمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ) « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء والصفة .

قوله تعالى : يَنَّايَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٍ وَلَا شَفِيعَةٍ ۚ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾

(١) ج ٢ ص ٢٤ (٢) البيت للجنابي ، وصف أنه اصطحب ذنباً في فلاة مظة لا ماء فيها ، وزعم أن الذئب رده عليه فقال : لست بأنت ما دعوتني إليه من الصبة ولا أستطيعه لأنى وحتى مانت إني ولكن أسقى إن كان مأوك غاضلاً من ديك (من شرح الشواهد الشعرية) .

قال الحسن : هي الزكاة المفروضة . وقال ابن جريج وسعيد بن جبير : هذه الآية تجمع الزكاة المفروضة والتطوع . قال ابن عطية . وهذا صحيح ، ولكن ما تقدم من الآيات في ذكر القتال وأن الله يدفع بالمؤمنين في صدور الكافرين يترج منه أن هذا التنبؤ إنما هو في سبيل الله ، ويقوى ذلك في آخر الآية قوله : « وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ » أى فكافوهم بالقتال بالأنفس وإنفاق الأموال .

قلت : وعلى هذا التأويل يكون إنفاق الأموال مرة واجبا ومرة نذبا بحسب تعيين الجهاد وعدم تعيينه . وأمر تعالى عباده بالإنفاق مما رزقهم الله وأنعم به عليهم ، وحذرهم من الإسبال إلى أن يحيى يوم لا يمكن فيه بيع ولا شراء ولا استدراك نفقة ، كما قال : « فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ » . والخلة : خالص المودة ، مأخوذة من تحلل الأسرار بين الصديقين . والخلالة والخلالة : الصداقة والمودة ، قال الشاعر :

وكيف توأصل من أصبحت \* خلاته كإبي مرحب

وأبو مرحب كنية الظل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذى قيل فيه : مواعيد عرقوب . والخلة ( بالضم أيضا ) : ما خلا من الثوب ، يقال : الخلة خبز الإبل والحض فاكهتها . والخلة ( بالفتح ) : الحاجة والفقر . والخلة : ابن مخاض ، عن الأصمعي . يقال : أنهم بقرص كأنه فرس خلة . والأثنى خلة أيضا . ويقال لبيت : اللهم أصلح خلته ، أى التلمة التى ترك . والخلة : الخمرة الخامضة . والخلة ( بالكسر ) : واحدة خيل السيف ، وهى بطائن كانت تغشى بها أجناف السيف منقوشة بالذهب وغيره ، وهى أيضا سيور تلبس ظهر سبتي القوس . والخلة أيضا : ما بين بين الأسنان . وسأى في « النساء » اشتقاق الخليل ومعناه . فأخبر الله تعالى ألا خلة في الآخرة ولا شفاعة إلا بإذن الله . وحقيقتهما رحمة منه تعالى شرف بها الذى أذن له في أن يسفح . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « لا يبيع فيه ولا خلة »

(١) راجع ج ١٨ ص ١٣٠ (٢) هو النابتة الجعدى ، كما في اللسان .

(٣) القرمز ( بكسر الفاء والسين وسكون الراء ) : عظم قليل اللحم ، وهو عظم البعير ، كالخافر للذابة .

(٤) سبة القوس : ما عطف من طرفها . (٥) راجع ج ٥ ص ٣٩٩

ولا شفاعَةَ « بالنصب من غير تنوين، وكذلك في سورة « إبراهيم » « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ »  
وفي « الطور » « لَا تَقُوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِي »<sup>(٢)</sup> وأنشد حسان بن ثابت :

أَلَا طِمَآنٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَهُ \* إِلَّا تَجَشَّؤْكُمْ عِنْدَ النَّسَائِرِ<sup>(٣)</sup>

وألف الاستفهام غير مغيرة عمل « لا » كقولك : ألا رجلٌ عندك ، ويجوز ألا رجلٌ  
ولا امرأةٌ كما جاز في غير الاستفهام فأعلمه . وقرأ الباقرن جميع ذلك بالرفع والتنوين ،  
كما قال الراعي :

وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً \* لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا بَحْلٌ

ويروى « وما هجرتك » فالفتح على النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف ،  
كأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ؟ فسأل سؤالا عاما فأجيب جوابا عاما بالنفي . و « لا »  
مع الأسم المنئي بمنزلة أسم واحد في موضع رفع بالابتداء ، والخبر « فيه » . وإن شئت جعلته  
صفة ليوم ، ومن رفع جعل « لا » بمنزلة ليس . وجعل الجواب غير عام ، وكأنه جواب  
من قال : هل فيه بيع ؟ بإسقاط من ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه ، والمرفوع مبتدأ  
أو اسم ليس و « فيه » الخبر . قال مكّي : والاختيار الرفع ، لأن أكثر القراء عليه ، ويجوز في غير  
القرآن لا يبيع فيه ولا خلة ، وأنشد سيبويه لرجل من مدحج :

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّفَارُ بَعِيْنُهُ \* لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

ويجوز أن تبني الأول وتنصب الثاني وتنونه فنقول : لا رجلٌ فيه ولا امرأة ، وأنشد  
سيبويه :

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خِلَةً \* أَتَسْعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فلا زائدة في الموضعين ، الأول عطف على الموضع والثاني على اللفظ . ووجه خامس أن  
رفع الأول وتبني الثاني كقولك : لا رجلٌ فيها ولا امرأة ، قال أئمة :

فَلَا تَقُوْ وَلَا تَأْتِي فِيهَا \* وَمَا قَاهُوْا بِهْ أَبَدًا مُّقِمٌ

(١) راجع ج ٣ ص ٣٦٦ = (٢) راجع ج ١ ص ١٧٦ (٣) يقول هذا النحوي الحارث بن كعب  
ومنه النجاشي وكان ياجبه بغلهم أهل نهم وحرص على الطعام لأهل غارة وقال . والبادية : المستطيلة . ويروى  
غادية (بالنن المحبة) رمى التي تندو للنارة ، وعادية أم لأنها تكون بالنداء وفيها . (من شرح التواهد للشخري) .

وهذه الخمسة الأوجه جازية في قولك : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد تقدم هذا والحمد لله .  
 ﴿ وَالْكَافِرُونَ ﴾ ابتداء . ﴿ هُمْ ﴾ ابتداء ثان ، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ خبر الثاني ، وإن شئت كانت  
 « هم » زائدة للفصل و « الظالمون » خبر « الكافرون » . قال عطاء بن دينار : والحمد لله  
 الذي قال : « والكافرون هم الظالمون » ولم يقل والظالمون هم الكافرون .

قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ  
 وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ  
 إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ  
 إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا  
 وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ هذه آية الكرسي - سيدة آي القرآن وأعظم آية ،  
 كما تقدم بيانه في الفاتحة ، ونزلت ليلا ودعا النبي صلى الله عليه وسلم زيدا فكتبها . روى عن محمد  
 ابن الحنفية أنه قال : لما نزلت آية الكرسي نزل كل صنم في الدنيا ، وكذلك نزل كل ملك في الدنيا  
 وسقطت التيجان عن رؤوسهم ، وهربت الشياطين بضرب بعضهم على بعض إلى أن أتوا إبليس  
 فأخبروه بذلك فأمرهم أن يجثوا عن ذلك ، فباءوا إلى المدينة فبلغهم أن آية الكرسي قد نزلت .  
 وروى الأئمة عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا المنذر أتدري  
 أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « يا أبا المنذر  
 أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال قلت : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » فضرب  
 في صدرى وقال : « ليهنك العلم يا أبا المنذر » . زاد الترمذي الحكيم أبو عبد الله : « فوالذي  
 نضى بيده إن لهذه الآية للسانا وشفتين تقدس المليك عند ساق العرش » . قال أبو عبد الله :  
 فهذه آية أنزلها الله جل ذكره ، وجعل ثوابها لغارثها عاجلا وأجلا ، فأما في العاجل فهي حارسة  
 لمن قرأها من الآفات ، وروى لنا عن نوف البكالي أنه قال : آية الكرسي تدعي في الثوراة

وَلْيَ اللَّهُ . يريد يدعى قارئها في ملكوت السموات والأرض عزيزاً، قال : فكان عبد الرحمن ابن عوف إذا دخل بيته قرأ آية الكرسي في زوايا بيته الأربع، معناه كأنه يتمسك بذلك أن تكون له حارساً من جوانبه الأربع، وأن تنفي عنه الشيطان من زوايا بيته . وروى عن عمر أنه صار عجباً فصصره عمر رضى الله عنه ، فقال له الجني : خلّ عني حتى أعلمك ما تتمتعون به منا، فخلّ عنه وسأله فقال : إنكم تتمتعون منا بآية الكرسي .

قلت : هذا صحيح، وفي الخبر : من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة كان الذي يتولى قبض روحه ذو الجلال والإكرام، وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى يستشهد . وعن علي رضي الله عنه قال : سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول وهو على أعواد المنبر : ” من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جاره والأبيات حوله “ . وفي البخاري عن أبي هريرة قال : وكُنِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان، وذَكَر قصة وفيها : فقلت يا رسول الله، زعم أنه يعابني كلمات ينفعني الله بها غُفِيت سبيله، قال : ” ماهي؟ “ قلت قال لي : إذا أويت إلى فراشك فأقرأ آية الكرسي من أولها حتى تحتم «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» . وقال لي : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” أما إنه قد صدقك وهو كذوب تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليالٍ يا أبا هريرة؟ “ قال : لا، قال : ” ذاك شيطان “ . وفي مسند الداريمى : أبى محمد قال الشعبي : قال عبد الله بن مسعود : لقي رجل من أصحاب عبد الله عليه وسلم رجلاً من الجن فصارعه فصصره الإنسي، فقال له الإنسي : إني لأراك ضئيلاً شحيتاً كأن ذُرْبَتَيْكَ ذُرْبَتَا كَلْبٍ فَكَذَلِكَ أَتَمَّ مَعْشَرَ الْجِنِّ، إِمَّا أَنْتَ مِنْ بَيْنِهِمْ كَذَلِكَ؟ قال : لا والله إني منهم لضَلِيعٌ وَلَكِنْ عَاوَدَنِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ صَرَعْتَنِي عَامَتَكَ شَيْئاً يَنْفَعُكَ، قال نعم، فصصره، قال :

(١) الضمير في « كانوا » راجع إلى الصحابة . قال التستلاني : « وكان الأصل أن يقول « كانا » »

طريق الالتفات . وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة .

تقرأ آية الكرسي: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ؟ قال: نعم؛ قال: فإنا لا نقرأها في بيت إلا نخرج منه الشيطان له خبج تكبج الحمار ثم لا يدخله حتى يصبح. أخرجه أبو نعيم عن أبي عاصم الثقفى عن الشعبي. وذكره أبو عبيدة في غريب حديث عمر حدثناه أبو معاوية عن أبي عاصم الثقفى عن الشعبي عن عبد الله قال: فليل لعبد الله: أهو عمر؟ فقال: ما عسى أن يكون إلا عمر! قال أبو محمد الدرايمى: الضئيل: الدقيق، والشخيت: المهزول، والضليلع: جيد الأضلاع، والخبج: الريح. وقال أبو عبيدة: الخبج: الضراط، وهو الخبج أيضا بالخاء. وفي الترمذى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ حم - المؤمن - إلى إليه المصير وآية الكرسي حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي، ومن قرأهما حين يمسي حفظ بهما حتى يصبح" قال: حديث غريب. وقال أبو عبد الله الترمذى الحكيم: وروى أن المؤمنين ندبوا إلى المحافظة على قراءتها دبر كل صلاة. عن أنس رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أوحى الله إلى موسى عليه السلام من داوم على قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة أعطيته فوق ما أعطى الشاكرين وأجر النبيين وأعمال الصديقين وبسطت عليه يميني بالرحمة ولم يمنعه أن أدخله الجنة إلا أن يأتيه ملك الموت" قال موسى عليه السلام: يا رب من سمع بهذا لا يداوم عليه؟ قال: "إني لا أعطيه من عبادي إلا لنبي أو صديق أو رجل أحبه أو رجل أريد قتله في سبيل". وعن أبي بن كعب قال قال الله تعالى: "يا موسى من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة أعطيته ثواب الأنبياء" قال أبو عبد الله: معناه عندى أعطيته ثواب عمل الأنبياء، فأما ثواب النبوة فليس لأحد إلا للأنبياء. وهذه الآية تضمنت التوحيد والصفات العُلَّاء، وهى تحسون كلمة، وفى كل كلمة تحسون بركة، وهى تعدل ثلث القرآن، ورد بذلك الحديث، ذكره ابن عطية. و «الله» مبتدأ، و «لا إله» مبتدأ ثان وخبره محذوف تقديره معبود أو موجود. و «لا هو» بدل من موضع لا إله. وقيل: «الله لا إله إلا هو» ابتداء وخبر، وهو مرفوع محمول على المعنى، أى ما إله إلا هو، ويحوز في غير القرآن لا إله إلا إياه، نصب على

(١) في الأصول: «... أعطيت ثواب الشاكرين» والتصويب من كتاب «السر القديس» في تسمية آية الكرسي.

(٢) في: ٥٠ اجتهه.

الاستثناء . قال أبو ذر في حديثه الطويل : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى آية أنزل الله عليك من القرآن أعظم ؟ فقال : ” اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ “ . وقال ابن عباس : أشرف آية في القرآن آية الكرسي . قال بعض العلماء : لأنه يكرر فيها اسم الله تعالى بين مضمحل وظاهر ثمان عشرة مرة .

( الْحَيُّ الْقَيُّومُ ) نعت لله عز وجل ، وإن شئت كانت بدلا من « هو » ، وإن شئت كان خبرا بعد خبر ، وإن شئت على إضمار مبتدأ . ويجوز في غير القرآن النصب على المدح . و « الحى » اسم من أسمائه الحسنى يسمى به ، ويقال : إنه اسم الله تعالى الأعظم . ويقال : إن عيسى ابن مريم عليه السلام كان إذا أراد أن يحيى الموتى يدعو بهذا الدعاء ، يا حى يا قيوم . ويقال : إن آصف بن برخيا لما أراد أن يأتى بعرش بلقيس إلى سليمان دعا بقوله يا حى يا قيوم . ويقال : إن بنى إسرائيل سألوا موسى عن اسم الله الأعظم فقال لهم : أيا هيا شرا هيا ، يعنى يا حى يا قيوم . ويقال : هو دعاء أهل البحر إذا خافوا الغرق يدعون به . قاله الطبري عن قوم : إنه يقال حى قيوم كما وصف نفسه ، ويُسَمَّى ذلك دون أن يُنظَر فيه . وقيل : سمى نفسه حيا لصرفه الأمور مصاريها وتقديره الأشياء مقاديرها . وقال قتادة : الحى الذى لا يموت . وقال السدى : المراد بالحى الباقى . قال لبيد :

فَأَمَّا رَبِّي الْيَوْمَ أَصْبَحْتُ سَالِمًا • فَلَسْتُ بِأَحْيَا مِنْ كَلَابٍ وَجَعْفَرٍ

وقد قيل : إن هذا الاسم هو اسم الله الأعظم . ( الْقَيُّومُ ) من قام ؛ أى القائم بشددير ما خلق ؛ عن قتادة . وقال الحسن : معناه القائم على كل نفس بما كسبت حتى يحاسبها بعملها ، من حيث هو عالم بها لا يخفى عليه شئ منها . وقال ابن عباس : معناه الذى لا يحول ولا يول ؛ قال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ :

لَمْ تُخْلَقِ السَّمَاءُ وَالتَّجْوُمُ • وَالشَّمْسُ مَعَهَا قَرَّرَ قَيُّومُ  
فَذَرَهُ مُهْتِمِينَ قَيُّومُ • وَالْحَشَرُ وَالْجَنَّةُ وَالتَّنَعُّمُ  
• إِلَّا لِأَمْرِ شَأْنُهُ عَظُمُ •



قال البيهقي : ورأيت في « عيون التفسير » لإسماعيل الضرير في تفسير القيوم قال : ويقال هو الذي لا ينام ؛ وكأنه أخذه من قوله عز وجل عقيقه في آية الكرسي : « لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ » . وقال الكلبي : القيوم الذي لا يبدى له ؛ ذكره أبو بكر الأنباري . وأصل قيوم قَيُّوْمٌ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء ؛ ولا يكون قيوم فعولا ؛ لأنه من الواو فكان يكون قووما . وقرأ ابن مسعود وعلقمة والأعمش والنخعي « الحى القيام » بالالف ، وروى ذلك عن عمر . ولا خلاف بين أهل اللغة أن القيوم أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة . والقيام منقول عن القوام إلى القيام ، صرف عن الفعل إلى الفعل ، كما قيل للصَّوْأغ الصياغ ؛ قال الشاعر :

إن ذا العرش للذي يرزقنا \* من وحى عليهم قَيُّومُ<sup>(١)</sup>

ثم تقي عز وجل أن تأخذه سنة ولا نوم . والسنة : النعاس في قول الجميع . والنعاس ما كان من العين فإذا صار في القلب صار نوما ؛ قال عدي بن الرقاع يصف امرأة<sup>(٢)</sup> بفتور النظر :

وَسَنَانُ أَقْصَدِهِ النَّعَاسُ فَرَقَتْ<sup>(٣)</sup> \* فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَانِمٍ

وفوق المفضل بينهما فقال : السنة من الرأس ، والنعاس في العين ، والنوم في القلب . وقال ابن زيد : الوَسَنَانُ الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل ، حتى ربما جرد السيف على أهله . قال ابن عطية : وهذا الذي قاله ابن زيد فيه نظر ، وليس ذلك بمفهوم من كلام العرب . وقال السدي : السنة : ريح النوم الذي يأخذ في الوجه فينعس الإنسان .

قلت : وبالجمله فهو قُورٌ يمتري الإنسان ولا يفقد معه عقله . والمراد بهذه الآية أن الله تعالى لا يدركه خلل ولا يلحقه ملل بحال من الأحوال . والأصل في سِنَّةٍ وَسَنَةٍ حذفت الواو

(١) في الأصول : « لا يدل له » والتصويب من اللسان . (٢) في به : الخلق .

(٣) هذا البيت في وصف تقي ، وقيل هذا البيت :

لولا انقيا ، وأن رأسي قد صا \* فيه الشيب ثورت أم القاسم

وكانها توسط التبا : أمارها \* عينه أحمدة من جأذر جاسم

(٤) ردى النوم في مینه : خالها ما

كما حذفت من يمين . والنوم هو المستقل الذي يزول معه الذهن في حق البشر . والواو للعطف و « لا » تؤكد .

قلت : والناس يذكرون في هذا الباب عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي عن موسى على المنبر قال : " وقع في نفس موسى هل ينال الله جل ثناؤه فارسا الله إليه ملكا فأرقه ثلاثا ثم أعطاه فارورين في كل يد فأوردة وأمره أن يحتفظ بهما قال بفعل ينال وتكاد يدها تلتقيان ثم يستيقظ فينحى أحدهما عن الأخرى حتى نام نومة فاصططقت يدها فانكسرت الفارورتان — قال — ضرب الله له مثلا أن لو كان ينال لم تمتك السماء والأرض " ولا يصح هذا الحديث ، ضعفه غير واحد منهم البيهقي .

قوله تعالى : ﴿ لَهٗ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْاَرْضِ ﴾ أى بالملك فهو مالك الجميع وربّه . وجاءت العبارة بـ « ما » وإن كان في الجملة من يعقل من حيث المراد الجملة والموجود . قال الطبري : نزلت هذه الآية لما قال الكفار : ما نعبد أوثانا إلا ليقربونا إلى الله زلفى .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِاِذْنِهِ ﴾ « مَنْ » رفع بالابتداء و « ذا » خبره ، و « الذى » نعت لـ « ذا » ، وإن شئت بدل ، ولا يجوز أن تكون « ذا » زائدة كما زيدت مع « ما » لأن « ما » مبهمة فزيدت « ذا » معها لشبهها بها . وتقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة ، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة وغيرهم ممن أكرمهم وشرفهم الله ، ثم لا يشفعون إلا لمن أرتضى ، كما قال : « وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى » قال ابن عطية : والذى يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار وهو بين المتزلزين ، أو وصل ولكن له أعمال صالحة . وفي البخاري في « باب بقاء من أبواب الرؤية » : إن المؤمنين يقولون : ربنا إن إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا . وهذه شفاعة فيمن يقرب أمره ، وكما يشفع الطفل المحبطين على باب الجنة . وهذا إنما هو في قرباتهم ومعارفهم . وإن الأنبياء يشفعون فيمن

(١) الذى في كتب اللغة أن الفعل من باب « فرح » .

(٢) في ابن عطية : تمتك . وفي هـ ، جـ ، ز : تمتك . (٣) راجع جـ ١١ ص ٢٨٩

(٤) المحبطين : اللزق بالأرض . وفي الحديث « إن السقط يظل محبطين على باب الجنة » قال ابن الأثير :

المحبطين ( بالهمز وتركه ) : المنصب المنبطين . للثى . وقيل : هو المنتع انتاع طلبه لا امتناع إياه .

حصل في النار من عصاة أمهم بذنوب دون قُربى ولا معرفة إلا بنفس الإيمان ، ثم تبنى شفاعة أرحم الراحمين في المستغفرين [ في الخطايا و ] الذنوب الذين لم تعمل فيهم شفاعة الأنبياء . وأما شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم في تعجيل الحساب فخاصة له .

قلت : قد بين مسلم في صحيحه كيفية الشفاعة بيانا شافيا ، وكأنه رحمه الله لم يقرأه وأن الشافعين يدخلون النار ويُخرجون منها أناسا استوجبوا العذاب ؛ فعلى هذا لا يبعد أن يكون للمؤمنين شفاعتان : شفاعة فيمن لم يصل إلى النار ، وشفاعة فيمن وصل إليها ودخلها ؛ أجازنا الله منها . فذكر من حديث أبي سعيد الخدري : ” ثم يُضرب الجسرُ على جهنم وتَحِلُّ الشفاعة ويقولون اللهم سلم سلم — قيل : يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : دَحَضُ مَرَلَةٍ فيها خطاطيف وكلايب وحسكة تكون تُجَدُّ فيها شُويكة يقال لها السعدان فيمن المؤمنين كطرف العين وكالبقر وكالريح وكالطير وكأجويد الخيل والركاب فتأجج مسلمٌ ومُخدوشٌ ومرسلٌ ومكدوس<sup>(١)</sup> في نار جهنم حتى إذا خلص المؤمنون من النار فوالذي نفسي بيده ما من أحد منكم بأشد مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار ، يقولون ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجّون ، فيقال لهم أخرجوا من عرقتهم ، فتنحرم صورهم على النار فيخرجون خلقا كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقيه وإلى ركبتيه ثم يقولون ربنا ما بقي فيها أحد ممن أمرتنا به ، فيقول عز وجل أرجعوا فمَن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه ، فيخرجون خلقا كثيرا ، ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا به ، ثم يقول أرجعوا

(١) د . هـ . (٢) قال الترمذي : هو يشوب « دحض » ودال مفتوحة والحاء ساكنة ، و « مرلة » مفتوح

اليم وفي الزاى لثتان التفتح والكسر ، والدحض والمزلة بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر .

(٣) الحكمة ( بالتركي ) : واحدة الحسك وهو نبات له ثمرة خشية تعلق بأصواف الفم جعل من الحديد على مثله ، وهو آلات المعسكر يلقى حوله لتنب في رجل من يدهسها من الخيل والناس الطارئين له . والسعدان منه مهول الأرض وهو من أطيب مرامى الإبل مادام رطبا . (٤) الركاب : الإبل التي يسار عليها ، ولا واحد لها من ههنا . (٥) مخدوش مرسل أي مجروح مطلق من القيد .

(٦) مكدوس أي مدفوع في جهنم . قال ابن الأثير : ونكس الإنسان إذا دفع من وراءه فسقط . ودمره فتنزل المصيبة من الكف وهو السقوط للشدّة والطرد والجرح أيضا .

فمن وجدتم في قلبه مثقال بصيف دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا من أمرتنا، ثم يقول أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيرا — وكان أبو سعيد يقول: إن لم تصدقوني بهذا الحديث فافرقوا إن شئتم «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» (١) — «فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حُمًا» (٢) وذكر الحديث. وذكر من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: «فاقول يا رب أئذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذلك لك — أو قال ليس ذلك إليك — وعزني وكبريائي وعظمتي [وجبريائي] لأخرجن من قال لا إله إلا الله». وذكر من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام: «حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج رحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار يعرفونهم بأثر السجود تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود» الحديث بطوله.

قلت: فدللت هذه الأحاديث على أن شفاعة المؤمنين وغيرهم إنما هي لمن دخل النار وحصل فيها، أجازنا الله منها! وقول ابن عطية: «ممن لم يصل أو وصل» يحتمل أن يكون أخذه من أحاديث أخر، والله أعلم. وقد خرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُصَفِّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا — وقال ابن نمير أهل الجنة — فيمر الرجل من أهل النار على الرجل فيقول يا فلان أما تذكر يوم استسقيت فسقيتك شربة؟ قال فيشفع له ويمر الرجل على الرجل فيقول أما تذكر يوم ناولتك طهورا؟ فيشفع له — قال ابن نمير — و يقول يا فلان أما تذكر يوم بعثني لحاجة كذا وكذا فذهب لك؟ فيشفع له».

(١) راجع ج ٥ ص ١٩٤ (٢) الحم (بضم الحاء، وضع الميم الأولى المخففة) : السهم، الواحدة حمة كقوله. (٣) في «روبو».

وأما شفاعات نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم فاختلف فيها ؛ فقبل ثلاث ، وقيل اثنتان ،  
وقيل : خمس ، يأتي بيانها في « سبحان » <sup>(١)</sup> إِنْ شاء الله تعالى . وقد أتينا عليها في كتاب  
« التذكرة » والمجد لله .

قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ الضميران عائدان على كل من يعقل ممن  
تضمنته قوله : « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقال مجاهد : « مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ »  
الدنيا « وَمَا خَلْفَهُمْ » الآخرة . قال ابن عطية : وكل هذا صحيح في نفسه لا بأس به ؛ لأن ما بين  
اليَد هو كل ما تقدم للإنسان ، وما خلفه هو كل ما يأتي بعده ؛ ونحو قول مجاهد قال  
السدي وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ العلم هنا بمعنى المعلوم ، أي  
ولا يحيطون بشيء من معلوماته ؛ وهذا كقول الخضر لموسى عليه السلام حين نقر العصفور  
في البحر : ما قصص على وعلمك من علم الله إلا كما قصص هذا العصفور من هذا البحر .  
فهذا وما شاكه راجع إلى المعلومات ؛ لأن علم الله سبحانه وتعالى الذي هو صفة ذاته  
لا يَبْغُضُ . ومعنى الآية لا معلوم لأحد إلا ما شاء الله أن يعلمه . <sup>(٢)</sup>

قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ذكر ابن عساكر في تاريخه عن عليّ  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكرسي لؤلؤة والقلم لؤلؤة وطول  
القلم سبعمائة سنة وطول الكرسي حيث لا يعلمه إلا الله » . وروى حماد بن سلمة عن حاصم بن  
بهذلة — وهو حاصم بن أبي النجود — عن زَيْدِ بْنِ حَبِيشٍ عن ابن مسعود قال : بين كل سماءين  
مسيرة خمسمائة عام وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين العرش  
مسيرة خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش يعلم ما أتم فيه وعليه . يقال :  
كُرْسَى - وكُرْسَى والجمع الكراسي . وقال ابن عباس : كرسية علمه . ووجه الطبري ، قال :  
ومنه الكُرْأسة التي تضم العلم ؛ ومنه قيل للعلماء : الكراسي ؛ لأنهم المعتمد عليهم ؛ كما  
يقال : أَوْتَادُ الْأَرْضِ .

(١) راجع ج ١٠ ص ٣٠٩ (٢) ن ٥ : لا يتبر . (٣) ن ٥ : وبوجه : حيث لا يعلمه العالمون .

قال الشاعر :

يَحْتَفُّ بِهِمْ بِضُؤُوجُوهٍ وَغُصْبَةٌ • كَرَّاسِي بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوُبُ

أى علماء بمحادثات الأمور . وقيل : كُرْسِيَّ قدرته التى يسكن بها السموات والأرض ، كما تقول : اجعل لهذا الحائط كرسيًا ، أى ما بعده . وهذا قريب من قول ابن عباس فى قوله « وَبَسَّعَ كُرْسِيَّ » قال البيهقي : وروينا عن ابن مسعود وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس فى قوله « وسع كرسيه » قال : علمه . وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور مع العرش . وروى إسرائيل عن السدي عن أبي مالك فى قوله « وَبَسَّعَ كُرْسِيَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » قال : إن الصخرة التى عليها الأرض السابعة ومتنهى الخلق على أرجائها ، عليها أربعة من الملائكة لكل واحد منهم أربعة وجوه : وجه إنسان ووجه أسد ووجه ثور ووجه نسر ؛ فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات ، ورؤسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش والله واضع كرسيه فوق العرش . قال البيهقي : فى هذا إشارة إلى كرسيين : أحدهما تحت العرش ، والآخر موضوع على العرش . وفى رواية أسباط عن السدي عن أبي مالك ، وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود عن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله « وَبَسَّعَ كُرْسِيَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » فإن السموات والأرض فى جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش . وأرباب الإلحاد يحملونها على عظم الملك وجلالة السلطان ، ويتكبرون وجود العرش والكرسي وليس بشيء . وأهل الحق يميزونهما ؛ إذ فى قدرة الله متسع فيجب الإيمان بذلك . قال أبو موسى الأشعري : الكرسي موضع القدمين وله أطياف كأطياف الرجل<sup>(١)</sup> . قال البيهقي : قد رويانا أيضا فى هذا عن ابن عباس وذكرنا أن معناه فيما يرى أنه موضوع من العرش موضع القدمين من السرير ، وليس فيه إثبات المكان لله تعالى . وعن ابن بريته عن أبيه قال : لما قدم جعفر من الحبشة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أعجب شئ رأيت " ؟ قال : رأيت امرأة على راسها مكحل طعام فمز فارس فأذراه فقعدت تنجم

(١) ليس فى جوابه عن ابن مسعود .

(٢) كذا فى ب وهامش ه . وفى ه وأو و ب هـ :

المرجل . والأطيط للرجل لا للرجل كما فى اللغة .

(٣) كذا فى ب وهامش ه .

وأذراه : ردى به وأطاره .

طعامها ، ثم التفت إليه فقالت له : ويل لك يوم يضع الملك كرسيه فأخذ للظلم الظالم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقا لقولها : " لا قُدْسُ أُمَّةٌ — أو كيف قدس أمة — لا يأخذ ضِعْفُهَا حَقَّهُ من شديدها " . قال ابن عطية : في قول أبي موسى « الكرسي موضع القدمين » يريد هو من عرش الرحمن كموضع القدمين من أسرة الملوك ، فهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبت به إليه كنسبة الكرسي إلى سرير الملك . وقال الحسن ابن أبي الحسن : الكرسي هو العرش نفسه ، وهذا ليس بموضي ، والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسي مخلوق بين يدي العرش والعرش أعظم منه . وروى أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ، أي ما أنزل عليك أعظم ؟ قال : « آية الكرسي » — ثم قال — يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة . أخرجه الآجُري وأبو حاتم البستي في صحيح مسنده والبيهقي وذكر أنه صحيح . وقال مجاهد : ما السموات والأرض في الكرسي إلا بمثل حلقة ملقاة في أرض فلاة . وهذه الآية منبئة عن عظم مخلوقات الله تعالى ، ويستفاد من ذلك عظم قدرة الله عز وجل إذ لا يؤدُّه حفظ هذا الأمر العظيم .

و(يُؤَدُّهُ) معناه يُثْقِلُهُ ، يقال : آدنى الشيء بمعنى أثقلته وتحملت منه المشقة ، وبهذا فسر اللفظة ابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم . قال الزجاج : بخائر أن تكون المساء لله عز وجل ، وخائر أن تكون للكرسي ، وإذا كانت للكرسي فهو من أمر الله تعالى . و(العلي) يراد به علو القدر والمتلة لا علو المكان ، لأن الله منزّه عن التحيز . وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا : هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه . قال ابن عطية : وهذا قول جهل بمجسمين ، وكان الوجه ألا يُحكى . وعن عبد الرحمن بن قُرط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به سمع تسبيحا في السموات العلى : سبحان الله العلي الأعلى سبحانه وتعالى . والعلي والعالى القاهر الغالب للأشياء ، تقول العرب : علا فلان فلان أى غلبه وقهره ، قال الشاعر :

فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ \* تَرَكْنَاهُمْ صَرَغَى لِنَسِيرِ وَكَاسِيرِ

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » . و ( الْعَظِيمُ ) صفة بمعنى عظيم القدر  
والخطر والشرف ، لا على معنى عَظُم الأجرام . وحكى الطبري عن قوم أن العظيم معناه المعظم ،  
كما يقال : العتيق بمعنى المعتق ، وأشد بيت الأعتى :  
فَكَانَ الْخَمْرَ الْعَتِيقَ مِنَ الْإِسْمِ . فَيَنْفِطُ مَمْزُوجَةً بِمَاءٍ زُلَالٍ<sup>(١)</sup>

وحكى عن قوم أنهم أنكروا ذلك وقالوا : لو كان بمعنى مُعَظَّم لوجب ألا يكون عظيماً  
قبل أن يخلف الخلق وبعد فتأهم ؛ إذ لا معَظَّم له حينئذ .

قوله تعالى : لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ  
بِالطَّنُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا  
وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٢)</sup>

قوله تعالى : ( لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ) . فيه مسألتان .

الأولى — قوله تعالى : ( لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ) الدين في هذه الآية المعتقد والملة بقرينة  
قوله : ( قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ) . والإكراه الذي في الأحكام من الإيمان واليوع والمهبات  
وغيرها ليس هذا موضعه ، وإنما يحى في تفسير قوله : « إِلَّا مِنْ أَكْرَهٍ » . وقرأ أبو عبد الرحمن  
« قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » وكذا روى عن الحسن والشعبي ؛ يقال : رَشَدَ يَرُشِدُ رُشْدًا ،  
وَرَشِدَ يَرُشِدُ رُشْدًا : إذا بلغ ما يَحِبُّ . وغَوَى ضِدُّهُ ؛ عن النحاس . وحكى ابن عطية عن  
أبي عبد الرحمن السلمى أنه قرأ « الرشاد » بالألف . وروى عن الحسن أيضاً ( الرُّشْدُ ) بضم  
الراء والشين . ( الْغَيِّ ) مصدر من غَوَى يَغْوِي إذا ضَلَّ في معتقده أو رأى ؛ ولا يقال الغي  
في الضلال على الإطلاق .

(١) راجع ج ١٣ ص ٢٤٨ (٢) الإلفظ ضرب من الأثرية : فارسى موزون .

(٣) راجع ج ١٠ ص ١٨٠



الثانية - اختلف العلماء في [ معنى ] هذه الآية على ستة أقوال :

( الأول ) قيل إنها منسوخة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام وقائلهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ؛ قاله سليمان بن موسى ، قال : نسختها « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . وروى هذا عن ابن مسعود وكثير من المفسرين .

( الثاني ) ليست بمنسوخة وإنما نزلت في أهل الكتاب خاصة ، وأنهم لا يُكْرَهُونَ على الإسلام إذا أدوا الجزية ، والذين يُكْرَهُونَ أهل الأوثان فلا يقبل منهم إلا الإسلام فهم الذين نزل فيهم « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . هذا قول الشعبي وقسادة والحسن والضحاك .

والجمل لهذا القول ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لعجوز نصرانية : اسمي أينما العجوز تسلمني ، إن الله بعث محمدا بالحق . قالت : أنا عجوز كبيرة والموت إلى قريب ! فقال عمر : اللهم أشهد ، وتلا « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » .

( الثالث ) ما رواه أبو داود عن ابن عباس قال : نزلت هذه في الأنصار ، كانت تكون المرأة مقلاتاً فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده ؛ فلما أُجْلِيَتْ بنو النضير كان فيهم كثير من أبناء الأنصار فقالوا : لاندع أبناءنا ! فانزل الله تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . قال أبو داود : والمقلات التي لا يعيش لها ولد . في رواية : إنما فعلنا ما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، وأما إذا جاء الله بالإسلام فنكرهم عليه فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » من شاء التحق بهم ومن شاء دخل في الإسلام . وهذا قول سعيد ابن جبير والشعبي ومجاهد إلا أنه قال : كان سبب كونهم في بني النضير الاسترضاع . قال النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسناده ، وأن مثله لا يؤخذ بالرأى .

( الرابع ) قال السدي : نزلت الآية في رجل من الأنصار يقال له أبو حصين كان له أبنان ، فقدم تجار من الشام إلى المدينة يحملون الزيت ، فلما أرادوا الخروج أتاهم أبنا الحصين فدعوهما إلى النصرانية فتصمرا ومضيا معهم إلى الشام ، فأتى أبوهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مشكياً أمرهما ، ودعّب في أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردهما فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ »

ولم يؤمر يومئذ بقتال أهل الكتاب ، وقال : « أبعدهما الله هما أول من كفر » ! فوجد أبو الحصين في نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يبعث في طلبهما فأنزله الله جل شأوه « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِى شَيْءٍ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> » الآية ثم إنه نسخ « لَا إِكْرَاهَ فِى الدِّينِ » فامر بقتال أهل الكتاب في سورة « براءة » . والصحيح في سبب قوله تعالى : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » حديث الزبير مع جاره الأنصارى فى السَّقِي ، على ما يأتى فى « النساء » بيانه إن شاء الله تعالى . وقيل : معناها لا تقولوا لمن أسلم تحت السيف مجبرا مُكْرها ، وهو القول الخامس . وقول سادس ، وهو أنها وردت فى السبي متى كانوا من أهل الكتاب لم يجهروا إذا كانوا كبارا ، وإن كانوا مجوسا صغارا أو كبارا أو اثنين فإنهم يجهرون على الإسلام ؛ لأن من سباهم لا يفتنع بهم مع كونهم اثنين ؛ ألا ترى أنه لا تؤكل ذبائحهم ولا توطأ نساءهم ، ويدنون بأكل الميتة والتجاسات وغيرهما ، ويستقذروهم المالك لهم ويتعذر عليه الانتفاع بهم من جهة الملك بغازله الإيجاب . ونحو هذا روى ابن القاسم عن مالك . وأما أشبه فإنه قال : هم على دين من سباهم ، فإذا امتنعوا أُجبروا على الإسلام ، والصغار لا دين لهم فلذلك أُجبروا على الدخول فى دين الإسلام لئلا يذهبوا إلى دين باطل . فاما سائر أنواع الكفر متى بذلوا الجزية لم نكفرهم على الإسلام سواء كانوا عربا أم عجم قرشاً أو غيرهم . وسيأتى بيان هذا وما للعلماء فى الجزية ومن قبل منه فى « براءة » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ( **مَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ** ) جزم بالشرط . والطاغوت مؤنثة من طَغَى يَطْغَى . — وحكى الطبري يَطْفُو — إذا جاوز الحد بزيادة عليه . ووزنه فعلوت ، ومذهب سيبويه أنه اسم مذكر مفرد كأنه اسم جنس يقع للقليل والكثير . ومذهب أبى على أنه مصدر كرهوت وجبروت ، وهو يوصف به الواحد والجمع ، وقلت لامة إلى موضع العين وعينه موضع اللام بكبذ وجذب ، فقلت الواو ألفا لتحركها وتحرك ما قبلها فقلت طاغوت ؛ واختار هذا القول النحاس . وقيل : أصل طاغوت فى اللغة مأخوذة من الطغيان يؤدى معناه من غير اشتقاق ، كما قيل : لآلٍ من اللؤلؤ . وقال المبرد : هو جمع . وقال ابن عطية : وذلك (١) راجع جده ص ٢٦٦ (٢) راجع ص ٨٩ ص ١٠٩ (٣) فبوجدا : وإن كانوا صغارا لم يجهروا

مردود . قال الجوهرى : والطاغوت الكاهن والشيطان وكل رأس فى الضلال ، وقد يكون واحدا قال الله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكُّوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ » <sup>(١)</sup> . وقد يكون جمعا قال الله تعالى : « أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ » والجمع الطواغيت . « وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ » عطف . « فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى » جواب الشرط ، وجمع الوُثْقَى مثل الفُضْلَى والفُضْلَى ، فالوُثْقَى فعْلٌ من الوثاقة ، وهذه الآية تشبيه . واختلفت عبارة المفسرين فى الشئ المشبه به ، فقال مجاهد : العروة الإيمان . وقال السدى : الإسلام . وقال ابن عباس وسعيد بن جبیر والضحاك : لا إله إلا الله ؛ وهذه عبارات ترجع إلى معنى واحد . ثم قال : « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » قال مجاهد : أى لا يفسر الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، أى لا يزيل عنهم اسم الإيمان حتى يكفروا . والانفصام : الانكسار من غير بينونة . والقسم : كسر بينونة ؛ وفى صحيح الحديث « يُفْصِمُ عَنْهَ الْوَحَى وَإِنْ جِئْتَهُ لِيَنْفَصِدَ عَرَقًا » أى يُقْلِعُ . قال الجوهرى : فسم الشئ كسره من غير أن يبين ، تقول : فصمته فانقصم ؛ قال الله تعالى « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » ونقصم مثله ؛ قال ذو الرمة بذكر غزال يشبهه بدملج فضة :

كَأَنَّهُ دُمْلَجٌ مِنْ فِضَّةٍ تَبَّهُ <sup>(٢)</sup> • فَيَلْتَبُّ مِنْ جَوَارِي الْحَيِّ مَفْصُومٌ

وإنما جعله مفصوما لتبَّهه وأخفائه إذا نام . ولم يقل « مقصوم » بالتألف فيكون باثنا بأشدين . وأفصم المطر : أفلح . وأنقصت عنه الحى . ولما كان الكفر بالطاغوت والإيمان بالله مما ينطق به اللسان ويعتقده القلب حسن فى الصفات ( سَمِيعٌ ) من أجل النطق ( عَلِيمٌ ) من أجل الاعتقد .

قوله تعالى : اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ <sup>(٣)</sup>

(١) راجع ج ٥ ص ٢٦٢ و ٢٨٠ (٢) فى ج : الإسلام . (٣) التبة (بفتح النون والياء) كل

شئ مسقط من إنسان تشبه ولم يند إلى . شبه النزال وهو تامة بدملج فضة قد طرح ونسى . وفى الديوان : ملأى .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الْوَلِيُّ : فعيل بمعنى فاعل . قال الخطابي : الولي الناصر ينصر عباده المؤمنين ، قال الله عز وجل : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ، وقال : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » . قال قتادة : الظلمات الضلالة ، والنور الهدى ، ومعناه قال الضحاك والزبيح . وقال مجاهد وعبد بن أبي لُبابة : قوله « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا » نزلت في قوم آمنوا بعمسي فلما جاء عهد صلى الله عليه وسلم كفروا به ، فذلك إخراجهم من النور إلى الظلمات . قال ابن عطية : فكان هذا المعتقد أحرز بورا في المعتقد نرج منه إلى الظلمات ، ولفظ الآية مستغن عن هذا التخصيص ، بل هو مترتب في كل أمة كافرة آمن بعضها كالعرب ، وذلك أن من آمن منهم فاقه وله أخرج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، ومن كفر بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم الداعي المرسل فشططه مغويه ، كأنه أخرج من الإيمان إذ هو [ معه ] معد وأهل الدخول فيه ، وحكم عليهم بالدخول في النار لكفرهم ، عدلا منه ، لا يسأل عما يفعل . وقرا الحسن « أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » يعني الشياطين ، والله أعلم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُبْعَثُ وَأُمِّيْتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾

فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ هذه ألف التوقيف ، وفي الكلام معنى التعجب ، أى اعجبوا له . وقال الفراء : « ألم تر » بمعنى هل رأيت ، أى هل رأيت الذى حاج إبراهيم ، وهل رأيت الذى مر على قرية ، وهو الثمود بن كوش بن كنعان بن سام بن نوح ملك زمانه

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٢٤ (٢) في موب ووجه وابن عليه : فكان هذا القول .  
(٣) الزيادة في ج - (٤) أى التعجب . (٥) ثمود بضم النون وبالذال المعجمة . شباب .

وصاحب النار والبؤسة ! هذا قول ابن عباس ومجاهد وقنادة والزبيع والسدي وابن إسحاق وزيد بن أسلم وغيرهم . وكان إهلاكه لما قصد المحاربة مع الله تعالى بأن فتح الله تعالى عليه بابا من البؤس فستروا عين الشمس وأكلوا عسكره ولم يتركوا إلا العظام ، ودخلت واحدة منها في دماغه فاكلته حتى صارت مثل الفأرة ؛ فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه بمطرقة عتيقة لذلك ، فبقى في البلاء أربعين يوما . قال ابن جرير : هو أول ملك في الأرض . قال ابن عطية : وهذا مردود . وقال قنادة : هو أول من تيجر وهو صاحب الصرح بيابل . وقيل : إنه ملك الدنيا بأجمعها ؛ وهو أحد الكافرين ؛ والآخري مختصر . وقيل : إن الذي حاج إبراهيم نمرود بن قايخ بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام ؛ حكى جميعه ابن عطية . وحكى السهيلي أنه النمرود بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح وكان ملكا على السواد (٢) وكان ملكه الضحاك الذي يعرف بالازدهاق واسمه بيوراسب بن أندراست وكان ملك الأقاليم كلها ، وهو الذي قتله أفرديون بن أثنيان ؛ وفيه يقول حبيب :  
وكانه الضحاك من قنكاته في العالمين وأنت أفريدون (٣)

وكان الضحاك طاغيا جبارا ودام ملكه ألف عام فيما ذكروا . وهو أول من صلب وأول من قطع الأيدي والأرجل ، وللمنمرد ابن لصلبه يسمى « كوشا » أو نحو هذا الاسم ، وله ابن يسمى نمرود الأصغر . وكان ملك نمرود الأصغر عاما واحدا ، وكان ملك نمرود الأكبر أربعمائة عام فيما ذكروا . وفي قصص هذه الحاجة روايتان : إحداهما أنهم خرجوا إلى عيبد لهم فدخل إبراهيم على أصنامهم فكسرها ؛ فلما رجعوا قال لهم : أتعبدون ما تتحنون ؟ فقالوا : فمن تعبدا ؟ قال : أعبد [ربي] الذي يحيي ويميت . وقال بعضهم : إن نمرود كان يحتكر الطعام فكانوا إذا احتاجوا إلى الطعام يشترونه منه ، فإذا دخلوا عليه سجدوا له ؛ فدخل إبراهيم فلم يسجد له ، فقال : مالك لا تسجد لي ! قال : أنا لا أَسجد إلا لربي . فقال له نمرود : من ربك ؟ قال إبراهيم : ربي الذي يحيي ويميت . وذكر زيد بن أسلم أن النمرود هذا قعد

(١) كما في الأصول جميعا ، والصحيح ما في الطبري : فنبها الله عليهم فأكلت لحومهم وشربت دماهم .

(٢) في البحر : « ملك الأرض مؤمنان مليان وذو القرنين وكافران نمرود ومختصر » .

(٣) أي سواد العراق ، وفيه : السودان . (٤) ابن أوس أبو تمام . (٥) من هوب .

يأمر الناس بالمِيتَةِ<sup>(١)</sup> ، فكلما جاء قوم يقول : من ربكم وإلهكم ؟ فيقولون أنت ، فيقول :  
 ميروهم . وجاء إبراهيم عليه السلام يبتار فقال له : من ربك وإلهك ؟ قال إبراهيم : ربى الذى  
 يحبى ويميت ؛ فلما سمعها نمرود قال : أنا أحيى وأميت ؛ فعارضه إبراهيم بأمر الشمس فُبِتَ  
 الذى كفر ، وقال لا تَمِروهُ ، فرجع إبراهيم إلى أهله دون شئ . فتر على كَتِيبٍ رملٍ كالدقيق  
 فقال فى نفسه : لو ملأتُ غِرَارَتِي<sup>(٢)</sup> من هذا فإذا دخلت به فرج الصبيان حتى أنظر لهم ،  
 فذهب بذلك فلما بلغ منزله فرج الصبيان وجعلوا يلعبون فوق التيزارين وذم هو من الإقياء ؛  
 فقالت أمرأته : لو صنعتُ له طعاما يجده حاضرا إذا انتبه ، ففتحت إحدى النمراتين  
 فوجدت أحسن ما يكون من الحواري<sup>(٣)</sup> فخبزته ، فلما قام وضعته بين يديه فقال : من أين  
 هذا ؟ فقالت : من الدقيق الذى سُقْتُ . فعلم إبراهيم أن الله تعالى يسر لهم ذلك .

قلت : وذكر أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي صالح قال : انطلق إبراهيم النبی عليه السلام  
 يبتار فلم يقدر على الطعام ، فتر ببسلة<sup>(٤)</sup> حراء فأخذ منها ثم رجع إلى أهله فقالوا : ما هذا ؟  
 فقال : حنطة حراء ؛ ففتحوها فوجدوها حنطة حراء ، قال : وكان إذا زرع منها شيئا جاء منه  
 من أصلها إلى فرعها حبًّا متراكما . وقال التبريز وغيره فى هذا القصص : إن النمرود لما قال  
 أنا أحيى وأميت أحضر رجلين فقتل أحدهما وأرسل الآخر فقال : قد أحييت هذا وأمت  
 هذا ؛ فلما رد عليه بأمر الشمس بُتَ . وروى فى الخبر : أن الله تعالى قال وعزنى وجلالى  
 لا تقوم الساعة حتى آتى بالشمس من المغرب ليعلم أنى أنا القادر على ذلك . ثم أمر نمرود  
 بإبراهيم فألقى فى النار ، وهكذا عادة الجبارة فإنهم إذا عورضوا بشئ وعجزوا عن الحجة اشتغلوا  
 بالعقوبة ، فأنجاه الله من النار ، على ما يأتى . وقال السدى : إنه لما خرج إبراهيم من النار أدخلوه  
 على الملك — ولم يكن قبل ذلك دخل عليه — فكله وقال له : من ربك ؟ فقال : ربى

(١) الميتة : جلب الطعام ، قاله ابن سيده .

(٢) الحواري (بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الراء) : الدقيق الأبيض ، وهو ليات الدقيق وأجوده وأخلصه .

(٣) البسلة (بكسر السين) : رمل خشن ليس بالدقاق الناعم . والبسلة (بفتح السين) : نقبض الحزنة ، وهو

(٤) راجع ١١ ص ٣٠٣

ما غلظ من الأرض .

الذي يحيى ويميت . قال القزوز : أنا احى واميت ، وأنا أخذ أربعة نفر فأدخلهم بيتاً ولا يطعمون شيئاً ولا يسقون حتى إذا جاعوا أخرجتهم فاطعمت اثنين غنيا وترك اثنين قاناً . فعارضه إبراهيم بالشمس فبُهِت . وذكر الأصوليون في هذه الآية أن إبراهيم عليه السلام لما وصف ربه تعالى بما هو صفة له من الإحياء والإماتة لكنه أمر له حقيقة ومجاز ، قصد إبراهيم عليه السلام إلى الحقيقة ، وفزع غرود إلى المجاز وموّه على قومه ؛ فسلم له إبراهيم تسليم الجدل وانتقل معه من المثال وجاء بأمر لا مجاز فيه ﴿ قَبِيتُ الَّذِي كَفَرَ ﴾ أى انقطعت حجته ولم يمكنه أن يقول أنا الآتى بها من المشرق ؛ لأن ذوى الألباب يكذبونه .

الثانية - هذه الآية تدل على جواز تسمية الكافر ملكاً إذا آناه الله الملك والعز والرفعة في الدنيا ، وتدّل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجّة . وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ <sup>(١)</sup> » . « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ <sup>(٢)</sup> » أى من حجة . وقد وصف خصومة إبراهيم عليه السلام قومه وردّه عليهم في عبادة الأوثان كما في سورة « الأنبياء » وغيرها . وقال في قصة نوح عليه السلام : « قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُتِّرْتُ جِدَالَنَا <sup>(٣)</sup> » الآية إلى قوله : « وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ » . وكذلك مجادلة موسى مع فرعون إلى غير ذلك من الآى . فهو كله تعلم من الله عز وجل السؤال والجواب والمجادلة في الدين ؛ لأنه لا يظهر الفرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض حجة الباطل . وجادل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب واهلهم بعد الحجّة <sup>(٤)</sup> ، على ما يأتي بيانه في « آل عمران » . وتحتاج آدم وموسى فغلبه آدم بالحجة . وتجادل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة وتنافعوا وتفرزوا وتناظروا حتى صدر الحق في أهله ، وتناظروا بعد مبايعة أبى بكر في أهل الردة ، إلى غير ذلك مما يكثر إيراد . وفي قول الله عز وجل : « قُلْ مَنَحَاجُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ <sup>(٥)</sup> » دليل على أن الاحتجاج بالعلم مباح شائع لمن تدبر . قال المزيّن صاحب الشافعى : ومن حق المناظرة أن يردّها الله عز وجل وأن يقبل منها ما تبين . وقالوا :

(١) . راجع ج ٢ ص ٧٤ (٢) راجع ج ٨ ص ٣٦١ (٣) راجع ج ٩ ص ٢٧

(٤) المباحة الملاعة - ومعنى المباحة أن يجمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا لعنة الله على الظالم منا . راجع

ج ٤ ص ١٠٣ ، و ص ١٠٨ (٥) في ب : ظهر . (٦) في هـ ب : ساق .

لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونوا متقارين أو مستويين في مرتبة واحدة من الدين والعقل والفهم والإنصاف، وإلا فهو مرأ ومكابرة .

قراءات - قرأ علي بن أبي طالب « أَلَمْ تَرَ » بجزم الراء، والجمهور بحريكها، وحذفت الياء للجزم . « أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ » في موضع نصب، أى لأن آتاه الله، أو من أجل أن آتاه الله . وقرأ جمهور القراء « أَنْ أُحْيِي » بطرح الألف التي بعد النون من « أَنَا » في الوصل، وأثبتها نافع وابن أبي أويس، إذا لقيتها همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى : « إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ <sup>(١)</sup> » فإنه بطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء لقلته ذلك، فإنه لم يقع منه في القرآن إلا ثلاثة مواضع أجراها مجرى ما ليس بمدية همزة لقلته فحذف الألف في الوصل . قال النحويون : ضمير المتكلم الاسم فيه الهمزة والنون، فإذا قلت : أنا أو أنه فالألف والهاء لبيان الحركة في الوقف، فإذا اتصلت الكلمة بشئ سقطتا؛ لأن الشئ الذي تتصل به الكلمة يقوم مقام الألف، فلا يقال : أنا فملت بإثبات الألف إلا شاذاً في الشعر كما قال الشاعر :

أنا سيف العشيّة فأعرفوني . حميداً قد تَذَرَيْتُ السَّامَا <sup>(٢)</sup>

قال النحاس : على أن نافعاً قد أثبت الألف فقرأ « أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ » ولا وجه له . قال مكي : والألف زائدة عند البصريين ، والأسم المضمر عندهم الهمزة والنون وزيدت الألف للتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون : والاسم عند الكوفيين « أنا » بكالهِ ؛ فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل ، وإنما حذف الألف من حذفها تخفيفاً ؛ ولأن الفتحة تدل عليها . قال الجوهري : وأما قولهم « أنا » فهو اسم مكنى وهو للتكلم وحده ، وإنما بُني على الفتح فرقا بينه وبين « أن » التي هي حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف، فإن توسطت الكلام سقطت إلا في لغة رديئة؛ كما قال :

أنا سيف العشيّة فأعرفوني . حميداً قد تَذَرَيْتُ السَّامَا <sup>(٣)</sup>

(١) راجع ج ٧ ص ٣٣٦ (٢) كذا في ج ١ و ٢ وفي وجه : حميداً . مرة ، وجبها ، أخرى .  
وفي التاج : جميعاً . (٣) في السمين : إثبات الألف وصلاً ووقفاً لغة تميم .  
(٤) في ابن عطية : أنا شيخ . وحيد هو ابن مجدل .



وَبَيَّتَ الرَّجُلَ وَبَيَّتَ إِذَا انْقَطَعَ وَسَكَتَ مَتَحِيًّا عَنِ النَّحَاسِ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ :  
وَحَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْمَعْنَى « بَيَّتَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْمَاءِ . قَالَ ابْنُ جَنِّي قَرَأَ  
أَبُو حَيَّوَةَ ؟ « فَبَيَّتَ الَّذِي كَفَرَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْمَاءِ ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي « بَيَّتَ » بِكَسْرِ الْمَاءِ .  
قَالَ : وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ « فَبَيَّتَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْمَاءِ عَلَى مَعْنَى فَبَيَّتَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي كَفَرَ ؛  
فَالَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . قَالَ : وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيَّتَ بَفَتْحِهَا لُغَةً فِي بَيَّتَ . قَالَ :  
وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ « فَبَيَّتَ » بِكَسْرِ الْمَاءِ كَغَرِقَ وَدَشِشَ . قَالَ : وَالْأَكْثَرُونَ  
بِالضَّمِّ فِي الْمَاءِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « فَبَيَّتَ » بِفَتْحِهَا أَنَّهُ  
بِمَعْنَى سَبَّ وَقَذَفَ ، وَأَنْ تَمْرُوزَ هُوَ الَّذِي سَبَّ حِينَ انْقَطَعَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حِيلَةٌ .

قوله تعالى : أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ  
أَنْ يُّخَيَّئَ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ  
قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى  
طُعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ  
إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ  
اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾

قوله تعالى : ( أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ) « أَوْ » لِلْعَاطِفِ حَمَلًا  
عَلَى الْمَعْنَى ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ الْكَسَائِ وَالْفَرَزَاءِ : هَلْ رَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ، أَوْ كَالَّذِي  
مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ . وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : الْمَعْنَى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ، أَلَمْ تَرَ مَنْ هُوَ ! كَالَّذِي  
جَمَعَ عَلَى قَرْيَةٍ . فَاضْمَرَّ فِي الْكَلَامِ مَنْ هُوَ . وَقَرَأَ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ حَسَنِ « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ » بَفَتْحِ  
الْوَاوِ ، وَهِيَ وَالْوَاوُ الْعَاطِفُ دَخَلَ عَلَيْهَا أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّفْقِيرُ . وَتَبَيَّنَتِ الْقَرْيَةُ قَرْيَةُ  
الْاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا ، مِنْ قَوْلِهِمْ : قَرَيْتُ الْمَاءَ أَيَّ جَمَعْتُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . قَالَ سَلْيَانُ بْنُ بُرَيْدَةَ

(١) فِي جَوْهَرٍ : وَبَيَّتَ : كَحَرَقَ . أَيَّ : انْقَطَعَتْ خَارِقَتُهُ وَهِيَ عَصَا تُؤَرَّقُ فِي الرَّجْلِ . (٢) رَاجِعٌ ج ١ ص ٤٠٩ :

وناجية بن كعب وقتادة وابن عباس والربيع وعكرمة والضحاك: الذي مرّ على القرية هو عَزْرَبُ.  
وقال وهب بن منبه وعبد الله بن عبيد بن عمير وعبد الله بن بكر بن مضر: هو إرمياء. وكان نبياً.  
وقال ابن إسحاق: إرمياء هو الخضر، وحكاه النقاش عن وهب بن منبه. قال ابن عطية:  
وهذا كما تراه، إلا أن يكون اسماً وافق اسماً لأن الخضر معاصر لموسى، وهذا الذي مرّ على  
القرية هو بعده زمان من سبط هارون فيما رواه وهب بن منبه.

قلت: إن كان الخضر هو إرمياء فلا يبعد أن يكون هو؛ لأن الخضر لم يزل حياً من  
وقت موسى حتى الآن على الصحيح في ذلك، على ما يأتي بيانه في سورة «الكهف»<sup>(١)</sup>. وإن  
كان مات قبل هذه القصة فقول ابن عطية صحيح، والله أعلم. وحكى النحاس، ومكي عن مجاهد  
أنه رجل من بني إسرائيل غير مسمى. قال النقاش: ويقال هو غلام لوط عليه السلام. وحكى  
السبيل عن القتيبي هو شعياً في أحد قوله. والذي أحياها بعد خرابها كوشك الفارسي. والقرية  
المذكورة هي بيت المقدس في قول وهب بن منبه وقتادة والربيع بن أنس وغيرهم. قال: وكان مقبلاً  
من مصر وطعامه وشرابه المذكوران <sup>(٢)</sup> تين <sup>(٣)</sup> أخضر <sup>(٤)</sup> وعنب <sup>(٥)</sup> وكوة من تمر. وقيل من عصير. وقيل:  
قلّة ماء هي شرابه. والذي أدخل بيت المقدس حينئذ <sup>(٦)</sup> مختصر وكان والياً على العراق للهراسيب  
ثم ليستاسب بن هراسيب والد اسدياد. وحكى النقاش أن قوما قالوا: هي المؤققة. وقال  
ابن عباس في رواية أبي صالح: إن مختصر غزا بني إسرائيل فسبي منهم أناساً كثيرة بقاء بهم وفيهم  
عزّرب بن سَرْخِيَا وكان من علماء بني إسرائيل بقاء بهم إلى بابل، فخرج ذات يوم في حاجة له  
إلى ديرهم قل على شاطئ الدجلة، فزل تحت ظل شجرة وهو على حمار له، فربط الحمار تحت  
ظل الشجرة ثم طاف بالقرية فلم يرها ساكناً وهي خاوية على عروشها فقال: أي يحيي هذه  
الله بعد موتها. وقيل: إنما القرية التي خرج منها الألف حذر الموت، قاله ابن زيد. وعن  
ابن زيد أيضاً أن القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألاف حذر الموت فقال لهم الله موتوا  
مرّ رجل عليهم وهم عظام <sup>(٧)</sup> [نخرة] تلوح فوقهم ينظر فقال: أي يحيي هذه الله بعد موتها؟ فأماته الله

(١) راجع ج ١١ ص ١٦٠ (٢) الزيادة من يد جرجا ص ٤٠ (٣) الزكوة ٢: الله صغير من جله  
يشرب فيه الماء، ودلو صغيرة (٤) في ب: استنداد. (٥) م: م

مائة عام . قال : ابن عطية : وهذا القول من ابن زيد مناقض لألفاظ الآية ، إذ الآية إنما تضمنت قرية خاوية لا أُنيس فيها ، والإشارة بـ «هذه» إنما هي إلى القرية . وإحيائها إنما هو بالعمارة ووجود البناء والسكان . وقال وهب بن منبه وقادة والضحاك والربيع وعكرمة : القرية بيت المقدس لما خربها بختنصر البابلي . وفي الحديث الطويل حين أحدثت بنو إسرائيل الأحداث وقف إرمياء أو عَزْرَى على القسرية وهي كائنات العظم وسط بيت المقدس ، لأن بختنصر أمر جنده بنقل التراب إليه حتى جعله كالجلل ، ورأى إرمياء البيوت قد سقطت حيطانها على سُقُفها فقال : أتى يحيى هذه الله بعد موتها .

والعرش : سقف البيت . وكل ما يتبأ يُظَل أو يُسَكَن فهو عرش ؛ ومنه عرش الذالفة ؛ ومنه قوله تعالى : «وَمِمَّا يَعْرِشُونَ» . قال السُّدِّي : يقول هي ساقطة على سُقُفها ، أي سقطت السُّقُف ثم سقطت الحيطان عليها ؛ واختاره الطبري . وقال غير السُّدِّي : معناه خاوية من الناس والبيوت قائمة ؛ وخاوية معناها خالية ؛ وأصل الخَوَاء الخلو ؛ يقال : خَوَتْ الدار وخَوَيْتَ خَوَاءَ (ممدود) وخَوِيًّا : أَقَوْتُ ، وكذلك إذا سقطت ؛ ومنه قوله تعالى : «فَلَيْكَ يَوْمُهُمْ خَاوِيَةٌ يَأْكُلُونَهَا» (١) أي خالية ، ويقال ساقطة ؛ كما يقال : «فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا» (٢) أي ساقطة على سُقُفها . والخَوَاءُ الجوع لخلو البطن من الغذاء . وخَوَتْ المرأة وخَوَيْتَ أَيْضًا خَوَى أي خلا جوفها عند الولادة . وخَوَيْتَ لَهَا تَحْوِيَةً إذا عملت لَهَا خَوِيَّةً تَأْكُلُهَا وهي طعام . والخَوِيَّةُ البطن السهل من الأرض على فعل . وخَوَى البعير إذا جاف بطنه عن الأرض في بركه ، وكذلك الرجل في سجوده .

قوله تعالى : (أَتَى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا) معناه من أي طريق وبأي سبب ، وظاهر اللفظ السؤال عن إحياء القرية بعمارة وسكان ، كما يقال الآن في المسدن الحربة التي يبعد أن تعمّر وتسكن : أتى تعمّر هذه بعد خرابها . فكان هذا تلّيف من الواقف المعبر على مدينته التي عهد فيها أهله وأحبته . وضرب له المثل في نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه ، والمثال الذي ضرب له في نفسه يمتثل أن يكون على أن سؤاله إنما كان على إحياء الموتى من بني آدم ،

(١) راجع به ١٠ ص ١٣٣ (٢) راجع به ١٣ ص ٢١٦ (٣) كذا في كل الأصول ، والصواب قال ، إذ هذه آية . راجع به ١٣ ص ٧٣

أى أنى يحيى الله موتاها . وقد حكى الطبري عن بعضهم أنه قال : كان هذا القول شكاً في قدرة الله تعالى على الإحياء؛ فلذلك ضرب له المثل في نفسه . قال ابن عطية : وليس يدخل شك في قدرة الله تعالى على إحياء قرية يهلب العارة إليها وإنما يتصوّر الشك [ من جاهل ] في الوجه الآخر، والصواب ألا يتأول في الآية شك .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ﴾ « مائة » نصب على الظرف . والعام : السنة ؛ يقال : سنون عوم وهو تأكيد للأول ؛ كما يقال : بينهم شغل شغل . وقال العجاج :  
 « من مرّ أعوام السنين العوم »

وهو في التقدير جمع عائم ، إلا أنه لا يفرد بالذكور ؛ لأنه ليس باسم وإنما هو تأكيد ، قاله الجوهري . وقال النقاش : العام مصدر كالعوم ؛ سُميَ به هذا القدر من الزمان لأنها عومة من الشمس في الفلك . واليوم كالسبح ؛ وقال الله تعالى : « كُلُّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ » . قال ابن عطية : هذا بمعنى قول النقاش ، والعام على هذا كالفعل والقال ، وظاهر هذه الإمامة أنها بإخراج الروح من الجسد . وروى في قصص هذه الآية أن الله تعالى بعث لها ملكاً من الملوك يعمرها ويحكّد في ذلك حتى كان كمال عمارتها عند بعث القائل . وقد قيل : إنه لما مضى لموته سبعون سنة أرسل الله ملكاً من ملوك فارس عطيّاً يقال له « كركش » فعمّرها في ثلاثين سنة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾ معناه إحياءه ، وقد تقدّم الكلام فيه .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ اختلف في القائل له « كم لبثت » ؛ فقيل : الله جل وعز ؛ ولم يقل له إن كنت صادقاً كما قال ثلاثكة على ما تقدّم . وقيل : سمع هاتفا من السماء يقول له ذلك . وقيل : خاطبه جبريل . وقيل : نبي . وقيل : رجل مؤمن ممن شاهدته من قومه عند موته وعمر إلى حين إحيائه فقال له : كم لبثت .

قلت : والأظهر أن القائل هو الله تعالى ؛ لقوله « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً » والله أعلم . وقرأ أهل الكوفة « كَمْ لَبِثْتَ » بإدغام التاء في التاء لقربها منها (١) زبادة عن ابن عطية . (٢) راجع ١١ ص ٢٨٢ (٣) في ٥: ويحدها . (٤) في ٥: من إليه .

في المخرج . فإن مخرجهما من طرف اللسان وأصول الثنايا وفي أنهما مهموسان<sup>(١)</sup> . قال النحاس : والإظهار أحسن لتباين مخرج الشاء من مخرج التاء . ويقال : كان هذا السؤال بواسطة الملك على جهة التقرير . و « كم » في موضع نصب على الظرف .

( قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ) إنما قال هذا على ما عنده وفي ظنه ، وعلى هذا لا يكون كاذبا فيما أخبر به ؛ ومثله قول أصحاب الكهف « قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ »<sup>(٢)</sup> وإنما لبثوا ثلاثمائة سنة وتسع سنين — على ما يأتي — ولم يكونوا كاذبين لأنهم أخبروا عما عندهم ، كأنهم قالوا : الذي عندنا وفي ظنوننا أننا لبثنا يوما أو بعض يوم . وظنيره قول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذى اليدين : « لم أقصر ولم أنس » . ومن الناس من يقول : إنه كذب على معنى وجود حقيقة الكذب فيه ولكنه لا مؤاخذه به ، وإلا فالكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه وذلك لا يختلف بالعلم والجهل ، وهذا بين في نظر الأصول . فعلى هذا يجوز أن يقال : إن الأثنياء لا يُعصمون عن الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه إذا لم يكن عن قصد ، كما لا يعصمون عن السهو والنسيان . فهذا ما يتعلق بهذه الآية ، والقول الأول أصح . قال ابن جرير وقناة والربيع : أمانه الله عُدْوَةٌ يوم ثم بُعث قبل الغروب فظن هذا اليوم واحدا فقال : لبثت يوما ، ثم رأى بقية من الشمس نخشى أن يكون كاذبا فقال : أو بعض يوم . قيل : بل لبثت مائة عام ، ورأى من عمارة القرية وأشجارها ومبانيها ما دلّه على ذلك .

قوله تعالى : ( فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ ) وهو اللبن الذي جمعه من أشجار القرية التي مرّ عليها . ( وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّه ) وقرأ ابن مسعود « وهذا طعامك وشرباك لم يتسنه » . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف وغيره « وانظر لطعامك وشرباك لمساة سنة » . وقرأ الجمهور بإثبات الهاء في الوصل إلا الأخوان<sup>(٣)</sup>

(١) الحروف المهموسة عشرة أعرف بجمعها قولك « حته شخص فسكت » قال ابن جني : فأما حروف المهمس فإن الصوت الذي يخرج منها نفس وليس من صوت الصدر إنما يخرج منسلا وليس كفتح الزاي والطاء .

(٢) راجع ج ١٠ ص ٣٧٤

(٣) عبارة البحر : وقرأ حزة والكاساني بحذف الهاء في الوصل على أنها هاء السكت وقرأ باقي السبعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف . في ب و ه و ج : الأخوان ، وصوابه الأخوين .

فإنهما يحذفانها، ولا خلاف أن الوقف عليها بالهاء . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف أيضا «لم يَسَنَّ»  
«وانظر» أدغم التاء في السين؛ فعلى قراءة الجمهور الهاء أصلية، وحذفت الضمة للجزم، ويكون  
«يَسَنَّ» من السَّنة أى لم تَنْتَهِ السَّنُون . قال الجوهري : ويقال سُنُون، والسَّنة واحدة  
السَّنين، وفي نقصانها قولان : أحدهما الواو، والآخر الهاء . وأصلها سَنَّة مثل الجَنَّة؛ لأنه  
من سَنَتِ النخلة وتَسَنَّت إذا أنت عليها السَّنُون . ونخلة سَنَاء أى تحمل سنة ولا تحمل  
أخرى؛ وسَنَاء أيضا، قال بعض الأنصار<sup>(١)</sup> :

فَلَيْسَتْ بِسَنَاءٍ وَلَا رُجِيَّةٍ \* وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّيْنِ الْجَوَائِحِ<sup>(٢)</sup>

وَأَسَنَّتْ عِنْد بَنِي فَلَانٍ عِنْدَهُمْ، وَتَسَنَّتِ أَيْضًا . واستأجرته مسانة ومُسَانَةٌ أيضا .  
وفي التصغير سُنَيَّة وسُنَيَّة . قال النحاس : من قرأ «لم يَسَنَّ» و«انظر» قال في التصغير :  
سُنَيَّة وحذفت الألف للجزم، ويقف على الهاء فيقول : «لم يَسَنَّ» تكون الهاء لبيان الحركة .  
قال المَهْدَوِيُّ : ويجوز أن يكون أصله من سَانَيْتُهُ مسانة، أى عاملته سَنَةً بعد سنة، أو من  
سانهت [بالهاء]؛ فإن كان من سانيت فأصله يَسَنَّى فسقطت الألف للجزم؛ وأصله من الواو  
بدليل قولهم سَنَوَاتٍ والهاء فيه للسكت، وإن كان من سَانَتْ فالهاء لام الفعل؛ وأصل سنة  
على هذا سَنَّة . وعلى القول الأول سَنَوَةٌ . وقيل : هو من أَسَنَّ الماء إذا تَغَيَّرَ، وكان يجب  
أن يكون على هذا يَنَاسَنَّ . أبو عمرو الشيباني : هو من قوله «حَمَاءٌ مَسْنُونٌ»<sup>(٣)</sup> فالمعنى  
لم يَتَغَيَّرَ . الزجاج، ليس كذلك؛ لأن قوله «مسنون» ليس معناه متغَيَّرٌ وإنما معناه مصبوب  
على سُنَّة الأرض . قال المَهْدَوِيُّ : وأصله على قول الشيباني «يَسَنَّ» فأبدلت إحدى

(١) هو سويد بن الصامت (من السنان) . (٢) نخلة رجيية (كهرية وتشد الجيم، وكلامها نسب  
قادر) وترجييا أن تضم أعذاقها (عراجيها) إل سفاقها ثم تشد بالغوص لتلا يقضها الريح . وقيل : هو أن يوضع  
الشوك حوال الأذواق لتلا يصل إليها أكل فلا تسرق، وذلك إذا كانت غريبة طريفة . (٣) الرايا (أحدها  
حرية) : النخلة يربى صاحبها رجلا محتاجة . (٤) في الأصول : «المواحل» والتصويب من كتب الفقه  
وقبل هذا البيت .

أدين وما دنى إليك بمنسرم \* ولكن على الشم الجلال القراوى

والجوائح : السنون الشداد التي يجيح المال . (٥) من ٥ . (٦) راجع به ١٠ ص ٢١

التونين ياء كراهة التضعيف فصار يتسنى، ثم سقطت الألف للجزم ودخلت الهاء للسكت .  
وقال مجاهد : « لم يَمْسَسْ » لم يمتن . قال النحاس : أصح ما قيل فيه أنه من السنة، أى لم يتغيره  
السَّنُون . ويحتمل أن يكون من السَّنة وهي الجذب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا  
آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ <sup>(١)</sup> » وقوله عليه السلام : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ سِنِينَ كِسْفِي يَوْسُفَ » .  
يقال منه : أسنَّ القومُ أى أجدبوا ؛ فيكون المعنى لم يغير طعامك الفحوط والجذوب ،  
أو لم يتغير السَّنُون والأعوام ، أى هو باق على طراوته وغضارته .

قوله تعالى : « وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ » قال وهب بن منبه وغيره : وأنظر إلى اتصال عظامه  
وإحيائه جزءا جزءا . ويروى أنه أحياه الله كذلك حتى صار عظاما ملتئمة ، ثم كساه لحما  
حتى كل حمارا ، ثم جاءه ملك فنفخ فيه الروح فقام الحمار يمشي ؛ على هذا أكثر المفسرين .  
وروى عن الضحاك وهوب بن منبه أيضا أنهما قالا : بل قيل له : وأنظر إلى حمارك قائما في مرطبه  
لم يصبه شيء مائة عام ، وإنما العظام التي نظر إليها عظام نفسه بعد أن أحيا الله منه عينه  
ورأسه ، وسائر جسده ميت ، قالا : وأعمى الله العيون عن إرمياء وحماره طول هذه المدة .  
قوله تعالى : « وَلَنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ » قال الفراء : إنما أدخل الواو في قوله « وَلَنَجْعَلَكَ »  
دلالة على أنها شرط لفعل بعده ، معناها « وَلَنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ » ودلالة على البعث بعد الموت  
جعلنا ذلك . وإن شئت جعلت الواو مُقَحَّمَةً زائدة . وقال الأعمش : موضع كونه آية هو  
أنه جاء شابا على حاله يوم مات ، فوجد الأبناء والحفدة شيوخا . عكرمة : وكان يوم مات ابن  
أربعين سنة . وروى عن علي رضوان الله عليه أن عذيرا خرج من أهله وخلف أمره حاملا ،  
وله نحسون سنة فأمانه الله مائة عام ، ثم بعته فرجع إلى أهله وهو ابن نحسين سنة وله ولد من  
مائة سنة فكان ابنه أكبر منه بنحسين سنة . وروى عن ابن عباس قال : لما أحيا الله عذيرا  
ركب حمارة فاتى تحتها فانكر الناس وإنكروه ، فوجد في منزله عجوزا عمية كانت أمة لهم ، خرج  
عنهم عذير وهي بنت عشرين سنة ، فقال لها : أهذا منزل عذير ؟ فقالت نعم ! ثم بكى  
وقالت : فارقنا عذيرا منذ كذا وكذا سنة ! قال : فانا عذير ؛ قالت : إن عذيرا فقدناه منذ

مائة سنة . قال : فآله أمانى مائة سنة ثم بعثى . قالت : فعزير كان مستجاب الدعوة للريض وصاحب البلاء فيبقى ، فادع الله يرد على بصرى ؛ فدعا الله ومسح على عينها بيده فصحت مكانها كأنها أنشطت من عقال . قالت : أشهد أنك عزير ! ثم انطلقت إلى ملائكة إسرائيل وفيهم ابنُ لعزير شيخُ ابن مائة وثمانية وعشرين سنة ، وبنو يبه شيوخ ، فقالت : يا قوم ، هذا والله عزير ! فأقبل إليه ابنه مع الناس فقال ابنه : كانت لأبي شامة سوداء مثل الهلال بين كتفيه ؛ فظهرها فإذا هو عزير . وقيل : جاء وقد هلك كل من يعرف ، فكان آية لمن كان حياً من قومه إذ كانوا موثقين بحاله سماعاً . قال ابن عطية : وفي إمامته هذه المدة ثم إحيائه بعدها أعظم آية ، وأمره كله آية غاب الدهر ، ولا يحتاج إلى تخصيص بعض ذلك دون بعض .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾ قرأ الكوفيون وابن عامر بالزاي والباقون بالراء ، وروى أبان عن عامر « نَشْرُهَا » بفتح النون وضم الشين والراء ، وكذلك قرأ ابن عباس والحسن وأبو حنيفة ؛ فقيل : هما لغتان في الإحياء بمعنى ؛ كما يقال : رَجَعَ وَرَجَعْتُ ، وغاض الماء وَغَضَتْ ، وخيرت الدابة وَخَيْرْتَهَا ؛ إلا أن المعروف في اللغة أنشر الله الموتى فَنَشَرُوا ، أى أحياهم الله فحيوا ؛ قال الله تعالى : « ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرُهُ » ويكون نَشْرُهَا مثل نشر الثوب . نشر الميتُ يَنْشُرُ تُشَوَّرُ أى عاش بعد الموت ؛ قال الأعشى :

حتى يقول الناسُ بما رأوا • يا عَجَباً لَيْتَ النَّاشِرِ

فكان الموت طلى للعظام والأعضاء ، وكان الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نَشْرُ . وأما قراءة « نُنْشِزُهَا » بالزاي فعناء نرفعها . والنشْرُ : المرتفع من الأرض ؛ قال :

ترى التعلب الحنولى فيها كأنه • إذا ما علا نَشْرًا حَصان مجلّل

قال مكي : المعنى : أنظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء ؛ لأن النشْر الارتفاع ؛ ومنه المرأة النشور ، وهى المرتفعة عن موافقة زوجها ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا » أى ارفعوا وانضموا . وأيضاً فإن القراءة بالراء بمعنى الإحياء ، والعظام لا تحيا على الأفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض ، والزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هو



بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل دون العظام على أفرادها ، وإيلا قال : هذا عظم حي ، وإنما المعنى فانظر إلى العظام كيف نرفها من أمانها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . وقرأ النخعي « نَشْرُها » بفتح النون وضم الشين والزاي ؛ وروى ذلك عن ابن عباس وقتادة . وقرأ أبي بن كعب « نَشِها » بإياء .

والكسوة : ما وارى من الثياب ، وشبه اللحم بها . وقد استعاره لبيد للإسلام فقال :

• حتى اكتسبت من الإسلام سربلا •

وقد تقدم أول السورة <sup>(٢١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ بقطع الألف . وقد روى أن الله جل ذكره أحيا بعضه ثم أراه كيف أحيا باقي جسده . قال قتادة : إنه جعل ينظر كيف يوصل بعض عظامه إلى بعض ؛ لأن أول ما خلق الله منه رأسه وقيل له : انظر ، فقال عند ذلك : « أعلم » بقطع الألف ، أى أعلم هذا . وقال الطبري : المعنى في قوله « فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ » أى لما انضح له عيانا ما كان مستنكرا في قدرة الله عنده قبل عيانه قال : أعلم . قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ لأنه ألزم ما لا يقتضيه اللفظ ، وفسر على القول الشاذ والاحتمال الضعيف ، وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبري ، بل هو قول بعته الاعتبار ؛ كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئا غريبا من قدرة الله تعالى : لا إله إلا الله ونحو هذا . وقال أبو علي : معناه أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته .

قلت : وقد ذكرنا هذا المعنى عن قتادة ، وكذلك قال مكي رحمه الله ، قال مكي : إنه أخبر عن نفسه عند ما عين من قدرة الله تعالى في إحيائه الموتى ، فتبين ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير ، أى أعلم [ أنا ] هذا الضرب من العلم الذى لم أكن أعلمه على معاينة ؛ وهذا على قراءة من قرأ « أعلم » بقطع الألف وهم الأكثر من القراء . وقرأ حمزة والكسائي بوصل الألف ، ويحتمل وجهين : أحدهما قال له الملك : أعلم ، والآخر هو أن

(٢١) في الأصول وأبو علي : النابتة المعروفة المشهورة ما أثبتناه ومصدره : • الحمد لله إذ لم يأتني لجل •

(٢٢) راجع ج ١ ص ١٥٢ (٢٣) في ج ٢ ، ب ٥ ، ج ٢

يَتَرَّلَ نَفْسَهُ مِثْلَةَ الْمُخَاطَبِ الْأَجْنَبِيِّ الْمَفْصَلِ ؛ فَاَلْمَعْنَى فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ لِنَفْسِهِ : أَعْلَمِي يَا نَفْسُ  
هَذَا الْعِلْمَ الْيَقِينِ الَّذِي لَمْ تَكُونِي تَعْلَمِينَ مَعَانِيَهُ ؛ وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى :

- وَدَعَّ هَرِيرَةً إِنْ الزَّكْبُ مُرْتَجِلٌ<sup>(١)</sup> .
- أَلَمْ تَنْتَحِضْ عَيْنَاكَ لَيْسَلَةَ أَرْمَدَا .

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَتَأَنَسَ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَذَكَّرْ مَنْ أَتَى وَمَنْ أَيْنَ شُرْبُهُ • يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِيَّ الْهَجْمَةِ الْأَيْلِ<sup>(٢)</sup>

قَالَ مَكِّيٌّ : وَيَعِيدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنْ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ لَهُ بِالْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَطْهَرَ إِلَيْهِ قُدْرَتَهُ ،  
وَأَرَاهُ أَمْرًا أَقْبَنَ صِحَّتَهُ وَأَفْزَرَ بِالْقُدْرَةِ فَلَا مَعْنَى لِأَنَّهُ بِأَمْرِهِ اللَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ بِأَمْرِ نَفْسِهِ  
بِذَلِكَ وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ . وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ مَا يَبْدُلُ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِالْعِلْمِ عَلَى  
مَعْنَى الزَّمِّ هَذَا الْعِلْمَ لِمَا عَايَنَتْ وَتَبَيَّنَتْ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي حَرْفِهِ : قِيلَ أَعْلَمَ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مُوَافِقٌ  
لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ « أَنْظِرْ إِلَى طَعَامِكَ » وَ « أَنْظِرْ إِلَى حِمَارِكَ » وَ « أَنْظِرْ إِلَى  
الْعِظَامِ » فَكَذَلِكَ وَ « وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ » وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرُؤُهَا « قِيلَ أَعْلَمَ » وَيَقُولُ  
أَوْ خَيْرُ أَمْ إِبْرَاهِيمُ ؟ إِذْ قِيلَ لَهُ : « وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ » . فَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ  
سُبْحَانَهُ لِمَا عَايَنَ مِنَ الْإِحْيَاءِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْخِئُ الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ  
تُؤْمِنُونَ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَبْظُنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ  
إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا  
وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾

اختلف الناس في هذا السؤال هل صدر من إبراهيم عن شك أم لا ؟ فقال الجمهور : لم  
يكن إبراهيم عليه السلام شاكًا في إحياء الله الموتى قط وإنما طلب المعانية ، وذلك أن النفوس

(١) البتان للأعشى ، ومجر الأول ؛ وهل تطين وداعا أي الرجل . والثاني مجزؤه ودعاك ما عاد السليم المسدده

(٢) الهجعة ( يفتح مكسور ) : القطعة الضخمة من الإبل ، وقيل : هي ما بين الثلاثين والمائة . ودجل أيل  
( ككفف ) : حذق مصلحة الإبل .

مستشفة إلى رؤية ما أخبرت به، ولهذا قال عليه السلام: "بئس الخبر كالمعاينة" رواه ابن عباس لم يروه غيره؛ قاله أبو عمر. قال الأخفش: لم يرد رؤية القلب وإنما أراد رؤية العين. وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير والربيع: سأل ليزداد يقينا إلى يقينه. قال ابن عطية: وترجم الطبري في تفسيره فقال: وقال آخرون سأل ذلك ربه؛ لأنه شك في قدرة الله تعالى. وأدخل تحت الترجمة عن ابن عباس قال: ما في القرآن آية أرجى عندي منها. وذكر عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال: رب أرني كيف تحيي الموتى. وذكر حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" الحديث، ثم رجع الطبري هذا القول.

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" إذ قال رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ورحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي. قال ابن عطية: وما ترجم به الطبري عندي مردود، وما أدخل تحت الترجمة متأول؛ فأما قول ابن عباس: «هي أرجى آية» فمن حيث فيها الإدلال على الله تعالى وسؤال الإجابة في الدنيا وليست مظنة ذلك، ويجوز أن يقول: هي أرجى آية لقوله «أولم تؤمن» أي إنه الإيمان كاف لا يحتاج معه إلى تنقيح ومبحث. وأما قول عطاء: «دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس» فعناه من حيث المعاينة على ما تقدم. وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" فعناه أنه لو كان شاكا لكان نحن أحق به ونحن لا نشك إبراهيم عليه السلام أخرى ألا يشك؛ فالحديث منبئ على قبيح الشك عن إبراهيم، والذي روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ذلك محض الإيمان» إنما هو في الخواطر التي لا تثبت، وأما الشك فهو توقف بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وذلك هو المنفى عن الخليل عليه السلام. وإحياء الموتى إنما ثبت بالسمع وقد كان إبراهيم عليه السلام أعلم به، بذلك على ذلك قوله «رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ» فالتكريم يعدل من

إذا كان « القرطبي » سيُجلد في مجلد واحد فتُنزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٤ شارع قصر العيني - مكتبة ٢٩٩٩١

# تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

تَحْفِيزُكُمْ مَنْ عِلْمِ الْعُرْسَانِ وَعَلْمِ  
(حديث شريف)

١٢

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

ثبت قدمه في الإيمان فقط فكيف بمرتبة النبوة والخلة، والأنبياء معصومون من الكآثر ومن الصنائر التي فيها رذيلة إجماعاً . وإذا تأملت سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تصط شكا، وذلك أن الاستفهام بكيف إنما هو سؤال عن حالة شيء موجود متقرر الوجود عند السائل والمستؤل، نحو قولك : كيف علم زيد؟ وكيف تسجُ الثوب؟ ونحو هذا. ومتى قلت : كيف توبك؟ وكيف زيد؟ فإنما السؤال عن حال من أحواله. وقد تكون « كيف » خبراً عن شيء شأنه أن يستفهم عنه بكيف ، نحو قولك : كيف شئت فكن ، ونحو قول البخاري : كيف كان بدء الوحي . و« كيف » في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء متقرر، ولكن لما وجدنا بعض المنكرين لوجود شيء قد يعبرون عن إنكاره بالاستفهام عن حالة لذلك الشيء يعلم أنها لاتصح، فيلزم من ذلك أن الشيء في نفسه لا يصح؛ مثال ذلك أن يقول مدع : أنا أرفع هذا الجبل ؛ فيقول المكذب له : أرني كيف ترفعه ! فهذه طريقة مجاز في العبارة، ومعناها تسليم جدل، كأنه يقول : افرض أنك ترفعه، فأرني كيف ترفعه ! فلما كانت عبارة الخليل عليه السلام بهذا الاشتراك المجازي، خلص الله له ذلك وحمله على أن بين له الحقيقة فقال له : « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى » فكل الأمر وتخلص من كل شك ، ثم علل عليه السلام سؤاله بالطمأنينة .

قلت : هذا ما ذكره ابن عطية وهو بالغ ، ولا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم مثل هذا الشك فإنه كفر، والأنبياء متفقون على الإيمان بالبعث . وقد أخبر الله تعالى أن أنبياءه وأوليائه ليس للشيطان عليهم سبيل فقال : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ <sup>(١)</sup> » وقال اللعين : لا عبادك منهم المخلصين ؛ وإذا لم يكن له عليهم سلطنة فكيف يشكهم ، وإنما سأل أن يشاهد كيفية جمع أجزاء الموتى بعد تفريقها وإيصال الأعصاب والجلود بعد تمزيقها ؛ فأراد أن يتقن من علم اليقين إلى علم اليقين ؛ فقله : « أرني كيف » طلب مشاهدة الكيفية . وقال بعض أهل المعاني : إنما أراد إبراهيم من ربه أن يريه كيف يحيي القلوب ؛ وهذا فاسد



مردود بما تعقبه من البيان ، ذكره الماوردي ، وليست الألف في قوله « أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ » ،  
ألف استفهام وإنما هي ألف إيجاب وتقرير كما قال جرير :  
• أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا •

والواو واو الحال • نو « تُؤْمِن » معناه إيمانا مطلقا ، دخل فيه فضل إحياء الموتى .

( قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ) أى سألتك ليطمئن قلبي بحصول الفرق بين المعلوم برهانا  
والمعلوم عيانا . والطمأنينة : اعتدال وسكون ، فطمأنينة الأعضاء معروفة ، كما قال عليه  
السلام : « ثم أركع حتى تطمئن رأكها » الحديث . وطمأنينة القلب هي أن يسكن فكره  
في الشيء المعتقد . والفكر في صورة الإحياء غير محذور ، كما لنا نحن اليوم أن نفكر فيها <sup>(١)</sup> إذ هي فكر  
فيها مبر فاراد الخليل أن يعان فيذهب فكره في صورة الإحياء . وقال الطبري : معنى « ليطمئن  
قلبي » ليوقن ؛ وحكى نحو ذلك عن سعيد بن جبيرة ، وحكى عنه ليزداد يقينا ؛ وقاله إبراهيم  
وقتادة . وقال بعضهم : لأزداد إيمانا مع إيماني . قال ابن عطية : ولا زيادة في هذا المعنى  
تمكن إلا السكون عن الفكر وإلا فاليقين لا يتبع بعض . وقال السدي وابن جبيرة أيضا : أولم  
تؤمن بأنك خليل ؟ قال : بلى ولكن ليطمئن قلبي بالخلعة . وقيل : دعا أن يريه كيف يحيي  
الموتى ليعلم هل تستجاب دعوته ، فقال الله له : أولم تؤمن أني أجيب دعاءك ، قال : بلى  
ولكن ليطمئن قلبي أنك تجيب دعائي <sup>(٢)</sup> .

واختلف في المخزك له على ذلك ؛ فقيس : إن الله وعده أن يتخذ خليلا فأراد آية على  
ذلك ؛ قاله السائب بن يزيد . وقيل : قول الثروذ : أنا أحبي وأميت . وقال الحسن : رأى  
جيفة نصفها في البر وتوزعها السباع ونصفها في البحر توزعها دواب البحر ، فلما رأى تفزقها  
أحب أن يرى انضمامها فسأل ليطمئن قلبه برؤية كيفية الجمع كما رأى كيفية التفريق ، فقيس له :  
( خَذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ) قيل : هي الذئب والطاووس والحمام والغراب ؛ ذكر ذلك ابن إسحاق  
عن بعض أهل العلم ، وقاله مجاهد وابن جريج وعطاء بن يسار وابن زيد . وقال ابن عباس  
« مكان الغراب الكركي » ، وعنه أيضا مكان الحمام النمر . فأخذ هذه الطير حسب ما أمر وذكاهما

(١) في جوهوب . (٢) في بوب : فذهب فكرة . بصيغة الجمع . (٣) في ج : فتجيب ؛

(٤) كذا في جوهوب وجوهو السواب كافي الذهب والاستيعاب ، وفي جوهو : زيد . (٥) في ج : اختار .

ثم قطعها قطعاً صغاراً ، وخلط لحوم البعض إلى لحوم البعض مع الدم والريش حتى يكون  
 أعجب ، ثم جعل من ذلك المجموع المختلط جزءاً على كل جبل ، ووقف هو من حيث يرى  
 تلك الأجزاء وأمسك رءوس الطير في يده ، ثم قال : تعالين بإذن الله ، فتطارت تلك الأجزاء  
 وطار الدم إلى الدم والريش إلى الريش حتى التأت مثل ما كانت أولاً وبقيت بلا رءوس ، ثم كرر  
 النداء بفاعته سعيّاً ، أى عدوّاً على أرجلهن . ولا يقال للطائر : « سعى » إذا طار إلا على التمثيل ؛  
 قاله النحاس . وكان إبراهيم إذا أشار إلى واحد منها بغير رأسه تباعد الطائر ، وإذا أشار إليه  
 برأسه قرب حتى لقي كل طائر رأسه ، وطارت بإذن الله . وقال الزجاج : المعنى ثم أجعل  
 على كل جبل من كل واحد جزءاً . وقرأ أبو بكر عن عاصم وأبو جعفر « جُرُؤاً » على فُعْل .  
 وعن أبي جعفر أيضاً « جُرّاً » مشددة الزاى . الباقون مهموز مخفف ، وهى لغات ، ومعناه  
 النصيب . ( يَا تَيْنَكَ سَعِيّاً ) نصب على الحال . و ( صُرْهَنَ ) معناه قطعهن ، قاله ابن عباس  
 ومجاهد وأبو عبيدة وابن الأنبارى ؛ يقال : صار الشيء يَصُورُه أى قطعه ؛ وقاله ابن إسحاق .  
 وعن أبي الأسود الدؤلى : هو بالسريانية التقطيع ؛ قال توبة بن الحمير يصفه :

فلما جذبت الحبل أطت نُسُوعه • بأطراف عيدان شديد سيورها  
 فاذنت لى الأسباب حتى بلغت • بنهضى وقد كاد ارتقائى بصورها

أى يقطعها . والصُّور : القطع . وقال الضحاك وعكرمة وابن عباس فى بعض ما روى عنه :  
 إنها لفظة بالنبطية معناه قَطْعُهن . وقيل : المعنى أَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ ، أى اضمعن وأجمعن إليكِ ؛  
 يقال : رجل أَصُور إذا كان مائل العنق . وتقول : إني إليكم لَأَصُور ، يعنى مشتاقاً مانلاً .  
 وأمرأة صُوراء ، واجمع صور مثل أسود وسود ؛ قال الشاعر :

الله يعلم أنّا فى تلفّتنا • يوم الفراق إلى جيراننا صُور

فقوله « إِلَيْكَ » على تأويل التقطيع متعلق بـ « حُذِّدْ » ولا حاجة إلى مضمّر ، وعلى تأويل الإمالة  
 والضم متعلق بـ « صُرْهَنَ » وفى الكلام متروك : فأَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ ثم قطعهن . وفيها خمس قراءات :  
 ثنتان فى السبع وهما ضم الصاد وكسرها وتخفيف الراء . وقرأ قوم « فَصُرْهَنَ » بضم الصاد

وشدّ الرأه المفتوحة ، كأنه يقول فشدهن ؛ ومنه صُرّة الذانير . وقرأ قوم « نصيرهن » بكسر الصاد وشدّ الرأه المفتوحة ، ومعناه صيرهن ؛ من قولك : صرّ الباب والقلم إذا صوت ؛ حكاه القشاش . قال ابن جني : هي قراءة غريبة ، وذلك أن يفعل بكسر العين في المضاعف المتعدّي قليل ، وإنما بابُه يفعل بضم العين ؛ كشدّ يشدّ ونحوه ، لكن قد جاء منه تمّ الحديث يَتَمَّةً وَيَتَمَّةً ، وهو الحرب يهرها ويهرها ؛ ومنه بيت الأعشى :  
 لِيَعْتَوِرَنَّكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْزَه <sup>(١)</sup> .

إلى غير ذلك في حروف قليلة . قال ابن جني : وأما قراءة عكرمة بضم الصاد فيحتمل في الرأه الضم والفتح والكسر [ كشدّ وشدّ <sup>(٢)</sup> ] والوجه ضم الرأه من أجل ضمة الهاء من بعد .

القراءة الخامسة « صرهن » بفتح الصاد وشدّ الرأه مكسورة ؛ حكاهها المهدوي وغيره من عكرمة ، بمعنى فاحبسهم ؛ من قولهم : صرّ يصرّ إذا حبس ؛ ومنه الشاة المَصْرَاة . وهنا اعتراض ذكره الماوردي <sup>(٣)</sup> [ وهو ] يقال : فكيف أجيب إبراهيم إلى آيات الآخرة دون موسى في قوله « رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ » ؟ فعنه جوابان : أحدهما أن ما سأله موسى لا يصح مع بقاء التكليف ، وما سأله إبراهيم خاص يصح معه بقاء التكليف . الثاني أن الأحوال تختلف فيكون الأصلح في بعض الأوقات الإجابة ، وفي وقت آخر المنع فيما لم يتقدّم فيه إذن . وقال ابن عباس : أمر الله تعالى إبراهيم بهذا قبل أن يولد له وقبل أن ينزل عليه الصحف ، والله أعلم .

قوله تعالى : مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٠﴾  
 فيه خمس مسائل :

الأولى — لما قص الله سبحانه ما فيه من البراهين ، حث على الجهاد ، وأعلم أن من جاهد بعد هذا البرهان الذي لا يأتي به إلا نجيّ فله في جهاده الثواب العظيم . روى البستي

(١) الذي في الديوان ؛ يستدركك القول حتى تهزه • وتعلم أني منك لست بمجرم

(٢) الزيادة من « وب » وابن عطية • (٣) من « وب »

(٤) راجع به ٧ ص ٢٧٨ (٥) ف : ب : فقه •

في صحيح مسنده عن ابن عمر قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « رب زد أمتي » فنزلت « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً »  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رب زد أمتي » فنزلت « إِنَّمَا يُؤَتِي السَّابِقُونَ السَّابِقَ »  
 وحساب . وهذه الآية لفظها بيان مثال لشرف النفقة في سبيل الله ولحسنها ، وضمنها التحريض  
 على ذلك . وفي الكلام حذف مضاف تقديره مثل نفقة الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله  
 كمثل حبة . وطريق آخر : مثل الذين ينفقون أموالهم كمثل زارع زرع في الأرض حبة  
 فأنبت الحبة سبع سنابل ، يعني أخرجت سبع سنابل في كل سنبل مائة حبة ؛ فشبّه المتصدق  
 بالزارع وشبّه الصدقة بالبذر فيعطيه الله بكل صدقة له سبعمائة حسنة ، ثم قال تعالى :  
 ﴿ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ يعني على سبعمائة ؛ فيكون مثل المتصدق مثل الزارع ، إن كان  
 حاذقا في عمله ؛ ويكون البذر جيدا وتكون الأرض عامرة يكون الزرع أكثر ؛ فكذلك  
 المتصدق إذا كان صالحا والمال طيبا ويضعه موضعه فيصير الثواب أكثر ؛ خلافا لمن  
 قال : ليس في الآية تضعيف على سبعمائة ، على ما نبينه إن شاء الله .

الثانية — روى أن هذه الآية نزلت في شأن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف  
 رضي الله عنهما ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حث الناس على الصدقة  
 حين أراد الخروج إلى غزوة تبوك جاءه عبد الرحمن بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله ،  
 كانت لي ثمانية آلاف فأمسكت لنفسى ولعالي أربعة آلاف ، وأربعة آلاف أفرضتها لربي .  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيما أسكت وفيما أعطيت » . وقال  
 عثمان : يا رسول الله على جهاز من لا جهاز له ؛ فنزلت هذه الآية فيهما . وقيل : نزلت في نفقة  
 التطوع . وقيل : نزلت قبل آية الزكاة ثم سُخِطت بآية الزكاة ، ولا حاجة إلى دعوى النسخ ؛  
 لأن الإتيان في سبيل الله مندوب إليه في كل وقت . وسُئِلَ الله كثيرة وأعظمها الجهاد  
 تكون كلمة الله هي العليا .

الثالثة - قوله تعالى : ( كَتَلَّ حَبَّةٌ ) الحبة اسم جنس لكل ما يزرعه ابن آدم ويقتاته، وأشهر ذلك البرُّ فكثيرا ما يراد بالحَبِّ ؛ ومنه قول المتأخر :  
آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الذَّهْرَ أَطْعَمَهُ • وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وحبة القلب : سويداؤه، ويقال عمرته وهو ذاك . والحِبة ( بكسر الحاء ) : بذور البقول مما ليس بقوت ؛ وفي حديث الشفاعة : " فينبئون كما تنبت الحِبة في حِمِلِ السَّيْلِ " <sup>(١)</sup> والجمع حِيب . والحِبة ( بضم الحاء ) <sup>(٢)</sup> الحَبُّ ؛ يقال : نَمَّ وَحُبَّةً وَكَرَامَةً . والحُبُّ الحبة، وكذلك الحِيب ( بالكسر ) . والحِيب أيضا الحبيب ؛ مثل خِدْنٍ وَخِدَيْن . وسنبلة فُتْعلة من أُسْبَل الزرع إذا صار فيه السنبلة ، أى استرسل بالسنبيل كما يسترسل الستر بالإسبال ؛ وقيل : معناه صار فيه حَبٌّ مستور كما يستر الشيء بإسبال الستر عليه . والجمع سنابل . ثم قيل : المراد سنبِل الدُّخْن فهو الذى يكون في السنبلة منه هذا العدد .

قلت : هذا ليس بشيء فإن سنبِل الدُّخْن يحىء في السنبلة منه أكثر من هذا العدد بضعفين وأكثر ، على ما شاهدناه . قال ابن عطية : وقد يوجد في سنبِل القمح ما فيه مائة حبة ، فأما في سائر الحبوب فأكثر ولكن المثال وقع بهذا القدر . وقال الطبري في هذه الآية : إن قوله ( فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ) معناه إن وجد ذلك ، وإلا فعل أن يفرضه ، ثم نقل عن الضحاك أنه قال : « فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ » معناه كل سنبلة أنبتت مائة حبة . قال ابن عطية : بفعل الطبري قول الضحاك نحو ما قال ، وذلك غير لازم من قول الضحاك . وقال أبو عمرو الداني : وقرأ بعضهم « مائة » بالنصب على تقدير أنبتت مائة حبة .

قلت : وقال يعقوب الحَضْرَمِي : وقرأ بعضهم « فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةُ حَبَةٍ » هل : أنبتت مائة حبة ؛ وكذلك قرأ بعضهم « وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ » على « وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ » <sup>(٣)</sup> وأعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم . وقرأ أبو عمرو وحزرة والكاساني « أنبتت سبع سنابل » بإدغام التاء في السين ؛ لأنهما مهموستان ، ألا ترى أنهما يتماقبان . وأنشد أبو عمرو :

(١) حِمِل السيل : ما يحمل من الشتاء والعين . (٢) في ٥٠ . (٣) راجع ج ١٨ ص ٢١١

يَا لَنَ اللَّهُ تَبَى السَّعْلَةِ<sup>(١)</sup> • عمرو بن ميمون<sup>(٢)</sup> ثام الثالث

أراد الناس فحول السين تاء • الباؤون بالإظهار على الأصل لأنهما كلمتان •

الرابعة — ورد القرآن بأن الحسنة في جميع أعمال البر بعشر أمثالها، واقتضت هذه الآية أن نفقة الجهاد حسنتها بسبعائة ضعف • واختلف العلماء في معنى قوله (وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ) فقالت طائفة : هي مبينة مؤكدة لما تقدم من ذكر السبعائة، وليس تمّ تضعيف فوق السبعائة • وقالت طائفة من العلماء : بل هو إعلام بأن الله تعالى يضاعف لمن يشاء أكثر من سبعائة ضعف •

قلت : وهذا القول أصحّ لحديث ابن عمر المذكور أول الآية • وروى ابن ماجه حدثنا هارون بن عبد الله الخمال حدثنا ابن أبي فديك عن الخليل بن عبد الله عن الحسن<sup>(٣)</sup> [عن] علي ابن أبي طالب وأبي الدرداء وعبد الله بن عمر وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمرو وجابر ابن عبد الله وعمران بن حصين كلهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبعائة درهم ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأنتف في وجهه فله بكل درهم سبعائة ألف درهم — ثم تلا [هذه الآية] — والله يضاعف لمن يشاء الله “ • وقد روى عن ابن عباس أن التضعيف [يتمى]<sup>(٤)</sup> لمن شاء الله إلى ألفي ألف • قال ابن عطية : وليس هذا بثابت الإسناد عنه •

الخامسة — في هذه الآية دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس والمكاسب التي يشتغل بها العمال؛ ولذلك ضرب الله به المثل فقال : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ » الآية • وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : ” ما من مسلم بفارس غرسا أو يزرع زرعاً فإيا كل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة “ • وروى هشام بن عروة

(١) السعلة : أتعبت العيلا • فإذا كانت المرأة قيمة الوجه صفة الخلق شبهت بالسعلة •

(٢) الذي في كتب اللغة (مادة ن و ت) : « عمر بن ميمون » • (٣) من جوب، وابن ماجه، وفي

في السند : وأبي هريرة • (٤) في ابن ماجه : « في وجه ذلك » • (٥) عن ج و د •

عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "التمسوا الرزق في خبايا الأرض" يعني الزرع ، أنحرجه الترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم في النخل : "هى الراسخات في الوحل المطيمات في المحل" . وهذا خرج مخرج المدح . والزراعة من فروض الكفاية فيجب على الإمام أن يحبر الناس عليها وما كان في معناها من غرس الأشجار . ولقي عبد الله بن عبد الملك ابن شهاب الزهري فقال : دُلّني على مالٍ أعالجه ؛ فأنشأ ابن شهاب يقول :

أقول لعبد الله يوم لقيناه \* وقد شدّ أحلاس المطي مشرقا

تبع خبايا الأرض وأدع مليكها \* لعلك يوما أن تجاب فقرقا

فؤتيك مالا واسعا ذا متابة \* إذا ماباه الأرض غارت تدققا

وحكى عن المعتضد أنه قال : رأيت علي بن أبي طالب رضى الله عنه في المنام يتأولني مسحة وقال : خذها فإنها مفاتيح خزائن الأرض .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَذَكَّرُونَ  
مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ  
يَحْزَنُونَ ﴿٣١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قيل : إنها نزلت في عثمان ابن عفان رضى الله عنه . قال عبد الرحمن بن شمرة : جاء عثمان بألف دينار في جيش العسرة فصبتها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيته يدخل يده فيها ويقلمها ويقول : "ما ضرت ابن عفان ما عمل بعد اليوم اللهم لا تنس هذا اليوم لعثمان" . وقال أبو سعيد الخدري : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه يدعو لعثمان يقول : "يا رب عثمان إني رضى من عثمان فأرض عنه" فما زال يدعو حتى طلع الفجر فنزلت : «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَذَكَّرُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى» الآية .

التانية - لما تقدم في الآية التي قبل ذكر الإنفاق في سبيل الله على العموم بين في هذه الآية أن ذلك الحكم والثواب إنما هو لمن لا يتبع إنفاقه متاولاً آذى؛ لأن المتن والأذى مبطان لثواب الصلوة كما أخبر تعالى في الآية بعد هذا، وإنما على المرء أن يريد وجه الله تعالى وثوابه بإنفاقه على المتفق عليه، ولا يرجو منه شيئاً ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه؛ قال الله تعالى: «لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا» . ومتى أنفق ليريد من المتفق عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله؛ فهذا إذا أخلف ظنه فيه من بإنفاقه وآذى . وكذلك من أنفق مضطراً دافع غرم إما لمسانة للفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء معن فهذا لم يرد وجه الله . وإنما يقبل ما كان عطائه لله وأكثر قصده ابتغاء ما عند الله؛ كالذي حكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن أحراباً أتاه فقال :

يا عمر الخير جُرِّت الجنة . أُنْكِسَ بُيُوتُنَا وَامْتُهِنَتْهُ  
وَكُنْ لَنَا مِنَ الزَّمانِ جُنَّةً . أَقْسَمَ بِاللَّهِ لَنُفْعَلَنَّهُ

قال عمر : إن لم أنفل يكون ماذا ؟ قال :

• إِذَا أَبَا حَفِصٍ لَأَذْبَتَهُ •

قال : إذا ذهبت يكون ماذا ؟ قال :

تكون من حالي تُسْأَلُنِي • يوم تكون الأعْطِيَّاتُ هَتَّةً  
وَمَوْقِفُ الْمَسْئُولِ يَنْهَتُهُ • إنا إلى نارٍ وإنا جَنَّةُ

(١) عبارة ابن حبان في تفسيره : «... وذلك أن المتفق في سبيل الله إنما يكون على أحد ثلاثة أوجه : إما أن يرد وجه الله تعالى ويرجو ثوابه فهذا لا يرجو من المتفق عليه شيئاً، ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه . وإما أن يريد من المتفق عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله، بل تنظر هذه الحال من المتفق عليه . وهذا هو الذي من أخلف ظنه من بإنفاقه وآذى .

وإما أن ينفق مضطراً دافع غرم إما لمسانة لفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء معن وبحوه؛ فهذا قد تقرر في حال ليست لوجه الله، وهذا هو الذي متى نوب وجع بوجه من وجوه الجرح آذى . قال والأذى يكشفان من ظهراهما أنه إنما كان على ما ذكرناه من المقاصد، وأنه لم يخلص لوجه الله تعالى . ولهذا كان المتن والأذى مبطان للصلاة من حيث ين كل واحد منهما أنها لم تكن صدقة » . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٨



فبني همر حتى انقضت لحينه، ثم قال : يا غلام، أعطه قميصي هذا لذلك اليوم لا لشعره ! والله لا أملك غيره . قال المأوردي : وإذا كان العطاء على هذا الوجه خاليا من طيب جزاء وشكر وعمرًا عن أمتان ونشر كان ذلك أشرف للباذل وأهنأ للقابل . فاما المعطي إذا اتبس ببطانه الجزاء، وطلب به الشكر والثناء، كان صاحب سُمعة ورياء، وفي هذين من الدَم ما ينافي السخاء . وإن طلب الجزاء كان تاجرًا مُرِيحًا لا يستحق حمدا ولا مدحا . وقد قال ابن عباس في قوله تعالى : « وَلَا تَمَنَّوْا أَنْ تَكُنَّ كَالَّذِينَ هُمْ يُعْطُونَ » أي لا تُعْطِيَ عطية تلمس بها أفضل منها . وذهب ابن زيد إلى أن هذه الآية إنما هي في الذين لا يخرجون في الجهاد بل ينفقون وهم قعود ، وأن الآية التي قبلها هي في الذين يخرجون بأنفسهم ، قال : ولذلك شرط على هؤلاء ولم يشترط هل الأولين . قال ابن عطية : وفي هذا القول نظر؛ لأن التحكُّم فيه باٍر .

الثالثة - قوله تعالى : ( مَنَّا وَلَا أَدَى ) المَنَّ : ذكر النعمة على معنى التعدد لها والتقريع إياها؛ مثل أن يقول : قد أحسنت إليك ونعشتك وشبهه . وقال بعضهم : المَنَّ : التحدث بما أعطى حتى يبلغ ذلك المعطي فيؤذيه . والمَنَّ من الكبائر، ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره، وأنه أحد الثلاثة الذين لا ينظر الله إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم؛ وروى النسائي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة المترجلة تشبه بالرجال والديوث، وثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمدين النمر والمَنَّان بما أعطى" . وفي بعض طرق مسلم : "المَنَّان هو الذي لا يعطي شيئا إلا مَنَّةً" . والأدَى : السب والتشتي، وهو أعم من المَنَّ ؛ لأن المَنَّ جزء من الأدَى لكنه نص عليه لكثرة وقوعه . وقال ابن زيد : لئن ظننت أن سلامك يشغل على من أنفقت عليه تريد وجه الله فلا تسلم عليه . وقالت له امرأة : يا أبا أسامة دلي على رجل يخرج في سبيل الله حقا فإنهم إنما يخرجون بأكلون قالوا كره فإن عدى أسهما وجبة . فقال : لا بارك الله في أسهمك وجعبتك فقد آذيتهم قبل أن تقطيعهم . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : فن أنفق في سبيل الله ولم يتبعه مَنَّا ولا أدَى كقوله : ما أشد إلحاحك ! وخلصنا الله منك ! وأمثال هذا فقد تضمن الله الله بالأجر، والأجر الجنة .

وفى عنه الخوف بعد موته لما يستقبل، والحزن على ما سلف من دنياه؛ لأنه ينتبط بأثره فقال: ﴿لَمْ أَجْرِهِمْ عَنْهُمْ وَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. وكفى هذا فضلا وشرفا للنفقة في سبيل الله تعالى. وفيها دلالة لمن فضل التقى على التقصير حسب ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَّدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>  
فيه ثلاث مسائل:

الأولى - قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ إبتداء والخبر محذوف، أى قول معروف أولى وأمثل؛ ذكره النحاس والمهدوى. قال النحاس: ويموز أن يكون «قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ» خبر استداء محذوف، أى الذى أمرتم به قَوْلٌ معروف. والقول المعروف هو الدعاء والتأليس والترجئة بما عند الله، خير من صدقة هى فى ظاهرها صدقة وفى باطنها لا شئ؛ لأن ذكر القول المعروف فيه أجر وهذه لا أجر فيها. قال صلى الله عليه وسلم: «الكلمة الطيبة صدقة وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طَلِقٍ» أخرجه مسلم. فيتلقى السائل بالبشر والترجيب، ويقابله بالطلاقة والتقريب؛ ليكون شكورا إن أعطى ومعذورا إن منع. وقد قال بعض الحكماء: آلقى صاحب الحاجة بالبشر فإن عدمت شكره لم تعدم عذره. وحكى ابن لنكك<sup>(٢)</sup> أن أبا بكر بن كُرَيْد قصد بعض الوزراء فى حاجة لم يقضها وظهر له منه خيبر فقال:

لا تدخلك خَجْنَةٌ من سائل \* فلخير دهرك أن ترى تَمْسُولا  
لا تجنبه بالرد وجه مؤل \* فبقاء عزك أن ترى مأمولا  
تلقى الكريم فتستدل ببشره \* وترى العُبوس على اللثيم دليلا  
وأعلم بأنك من قليل صائر \* خيرا فكن خيرا يروق بجيلا

(١) هو آبر الحسن محمد بن محمد؛ فرد البصرة وصدر أدبها. (عن يثيمة الدهرج ٢ ص ١١٦).

وروى من حديث عمر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا سأل السائل فلا تقطعوا عليه مسأله حتى يفرغ منها ثم ردوا عليه بوقار وإن أو يبذل بسير أو رد جميل فقد يأتكم من ليس بئس ولا جان ينظرون صبيكم فيها خولكم الله تعالى " .

قلت : دليله حديث أبرص وأقرع وأعمى ، خرجه مسلم وغيره . وذلك أن ملكا تصور في صورة أبرص مرة وأقرع أخرى وأعمى أخرى امتحانا للسؤل . وقال بشر بن الحارث : رأيت عليا في المنام فقلت : يا أمير المؤمنين ! قل لي شيئا ينفعني الله به ؛ قال : ما أحسن صطف الأغنياء على الفقراء رغبة في ثواب الله تعالى ، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء ثقة بموعد الله . فقلت : يا أمير المؤمنين زدني ؛ فقل هو يقول :

قد كنت ميتا فصرت حيا \* وعن قليل تصير ميتا

فأخرب بدار الفناء بيتا \* وأبى بدار البقاء بيتا

الثانية - قوله تعالى : ( وَمَغْفِرَةٌ ) المغفرة هنا : الستر لخلعة وسوء حالة المحتاج ؛ ومن هذا قول الأعرابي - وقد سأل قوما بكلام فصيح فقال له قائل : يمين الرجل ؟ فقال له : اللهم هفرا ! سوء الاكتساب يمنع من الاتساب . وقيل : المعنى تجاوز عن السائل إذا ألح وأغلظ وجفى خير من التصدق عليه مع المن والأذى ؛ قال معناه النقاش . وقال النحاس : هذا مشكل بينه الإعراب . « مغفرة » رفع بالابتداء والخبر ( خير من صدقة ) . والمعنى والله أعلم وفعل يؤدي إلى المغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ، وتقديره في العربية وفعل مغفرة . ويجوز أن يكون مثل قولك : تفضل الله عليك أكبر من الصدقة التي تمنى بها ، أي غفران الله خير من صدقتكم هذه التي تمنون بها .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ) أخبر تعالى عن غناه المطلق أنه غنى عن صدقة العباد ؛ وإنما أمر بها ليؤيهم ، وعن حلمه بأنه لا يعاجل بالعقوبة من من وأذى بصدقته .

قوله تعالى : يَنَاطِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى  
كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ  
كَمِثْلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابُهُ وَابِئُ ثُمَّ قَرَّكَوْ صُلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى  
شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١١١٩﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ) قد تقدم معناه . وعبر تعالى عن عدم القبول  
وحرمان الثواب بالإبطال ، والمراد الصدقة التي يَمُنُّ بها ويؤذى ، لا غيرها . والعقيدة أن  
السيئات لا تبطل الحسنات ولا تحبطها ، فالمن والأذى في صدقة لا يبطل صدقة غيرها .  
قال جمهور العلماء في هذه الآية : إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يَمُنُّ أو يؤذى  
بها فإنها لا تقبل . وقيل : بل قد جعل الله لئلك عليها أمانة فهو لا يكتبها ، وهذا حسن .  
والعرب تقول لما يَمُنُّ به : يَدُّ سوداء . ولما يُعطى عن غير مسألة : يَدُّ بيضاء . ولما يُعطى  
عن مسألة : يَدُّ خضراء . وقال بعض البلغاء : مَنْ مَنَّ بمعرفة سقط شكره ، ومن أُعْجِبَ  
بعمله حبط أجره . وقال بعض الشعراء :

وصاحب ملقت منه إلى يَدِّ • أبطل عليه مكافاتي فماداني

لما تيقن أن الدهر حاربي • أبدى الندامة فيما كان أولاني

وقال آخر :

أفسدت بالمن ما استيت من حسن • ليس الكريم إذا أسدى بمنان

وقال أبو بكر الوزاري فأحسن :

أحسن من كل حسن • في كل وقت وزمن

صبيحة مرسوبة • خالصة من المن

وسمع ابن سيرين رجلا يقول لرجل : فعلت إليك وفعلت ! فقال له : اسكت فلا خير في المعزوف إذا أخشى . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إياكم والاعتنان بالمعروف فإنه يبطل الشكر ويحق الأجر - ثم تلا - لَا تُبْتَغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى " .

الثانية - قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطى الرجل صدقته الواجبة فأفاد به ثلاثا يقتضيه منها الحمد والثناء ، ويظهر منه عليهم ويكافؤه عليها فلا تخلص لوجه الله تعالى . واستحب أن يعطيها الأجانب ، واستحب أيضا أن يؤتى غيره تفريقها إذا لم يكن الإمام مدلا ، وللا تحبط بالمَنِّ والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المنعطف . وهذا بخلاف صدقة التطوع السرى لأن ثوابها إذا حبط سلم من الوعيد وصار في حكم من لم يفعل ، والواجب إذا حبط ثوابه توجه الوعيد عليه لكونه في حكم من لم يفعل .

الثالثة - قوله تعالى : ( كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ ) الكاف في موضع نصب ، أى إبطال « كالذى » فهي نعت للصدر المحذوف . ويجوز أن تكون موضع الحال . مثل الله تعالى الذى يمن ويؤذى بصدقته بالذى ينفق ماله رياء الناس لا لوجه الله تعالى ، وبالكافر الذى ينفق ليقال جواد وليؤتى عليه بأنواع الثناء . ثم مثل هذا المنفق أيضا بصفقوان عليه تراب فيظنه الظان أرضا مبنية طيبة ، فإذا أصابه وابل من المطر أذهب عنه التراب وبقي صلبا ، فكذلك هذا المرائى . فالمنِّ والأذى والرياء تكشف عن النية في الآخرة فتبطل الصدقة كما يكشف الوابل عن الصفقوان ، وهو الحجر الكبير الأملس . وقيل : المراد بالآية إبطال الفضل دون الثواب ، فالقاصد بنفقته الرياء غير مثاب كالكافر ؛ لأنه لم يقصده وجه الله تعالى فيستحق الثواب . وخالف صاحب المنِّ والأذى القاصد وجه الله المستحق ثوابه وإن كرر عطاءه - وإبطال فضله . وقد قيل : إنما يبطل من ثواب صدقته من وقت منته وإيدائه ، وما قبل ذلك يكتب له ويضاعف ؛ فإذا منَّ وأدى انقطع التضعيف ؛ لأن الصدقة تُربى لصاحبها حتى تكون أعظم من الجبل ، فإذا خرجت من يد صاحبها خالصة على الوجه المشروع ضوعفت ، فإذا جاء المن بها والأذى وقف بها هناك وانقطع زيادة التضعيف عنها ؛ والقول الأول أظهر والله أعلم .

وَالصَّفَوَانُ جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَفْوَانَةٌ؛ قَالَهُ الْأَخْفَشُ . قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ ؛ مَثَلٌ  
 حَجَرٌ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ وَجَمْعُهُ صِفْوَانٌ وَصُفْنِيَّ وَصُفْنِيَّ ، وَأَنْكَرَهُ الْمُرْتَدُّ وَقَالَ :  
 إِنَّمَا صُفْنِيَّ جَمْعٌ صَفَاً كَقِفَا وَفُفْنِيَّ ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى الصَّفْوَاءُ وَالصَّفَاءُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَرَأَ  
 سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالزَّهْرِيُّ « صَفْوَانٌ » بِتَحْرِيكِ الْفَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ . وَحِكْيٌ قُطِرُبٌ صِفْوَانٌ .  
 قَالَ النَّحَّاسُ : صَفْوَانٌ وَصَفْوَانٌ يَمْجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا وَيَمْجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى  
 بِهِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ( عَلَيْهِ تُرَابٌ فَاَصَابَهُ وَأَيْلٌ ) وَإِنْ كَانَ يَمْجُوزُ تَذْكِيرُ الْجَمْعِ  
 إِلَّا أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْرُجُ عَنْ بَابِهِ إِلَّا بِذَلِيلٍ قَاطِعٍ ؛ فَمَا مَاحَاكُهُ الْكَسَائِيُّ فِي الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ  
 عَلَى حَقِيقَةِ النَّظَرِ ، وَلَكِنْ صِفْوَانٌ جَمْعٌ صَفَاً ، وَصَفَاً بِمَعْنَى صَفْوَانٌ ، وَنَظِيرُهُ دَرَلٌ وَزِلَانٌ وَأُنْجٌ  
 وَإِخْوَانٌ وَكَرَّاءٌ وَكَرَّوَانٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَّوَانِ يَوْمٌ • تَطْهِيرُ الْبَاسَاتِ وَلَا نَطْهَرُ

وَالضَّعِيفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَرَّوَانٌ جَمْعٌ كَرَّوَانٌ وَصُفْنِيَّ وَصُفْنِيَّ جَمْعٌ صَفَاً مَثَلُ عَصَاً : وَالْوَابِلُ :  
 الْمَطَرُ الشَّدِيدُ . وَقَدْ بَلَّتِ السَّمَاءُ تَبِيلًا ، وَالْأَرْضُ مَوْبُولَةٌ . قَالَ الْأَخْفَشُ : وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
 « أَخَذْنَاهُ أَخَذًا وَبِيلًا » أَيْ شَدِيدًا . وَضَرْبٌ وَبِيلٌ ، وَعَذَابٌ وَبِيلٌ أَيْ شَدِيدٌ . وَالصَّلْدُ :  
 الْأَمْلَسُ مِنَ الْحِجَارَةِ . قَالَ الْكَسَائِيُّ : صَلْدٌ يَصَلْدُ صَلْدًا بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فَهُوَ صَلْدٌ بِالْإِسْكَانِ ،  
 وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَنْبِتُ شَيْئًا ؛ وَمَنْهُ جَبِينٌ أَصْلَدٌ ؛ وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِرَوْبَةٍ  
 • بَرَأَى أَصْلَادَ الْجَبِينِ الْأَجَلَةَ •

قَالَ النَّقَاشُ : الْأَصْلَدُ الْأَجْرَدُ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ . وَمَعْنَى ( لَا يَبْقَدِرُونَ ) بَعْنَى الْمَرَاتِي وَالْكَافِرِ وَالْمَانَةِ  
 ( عَلَى شَيْءٍ ) أَيْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِثَوَابِ شَيْءٍ مِنْ إِنْتَافَعِهِمْ وَهُوَ كَسْبُهُمْ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ ؛ إِذْ كَانَ  
 لَغَيْرِ اللَّهِ ، فَجَبَرُ عَنْ النِّفَاقَةِ بِالْكَسْبِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهَا الْكَسْبَ . وَقِيلَ : ضَرْبٌ هَذَا مِثَالًا  
 لِلْمَرَاتِي فِي إِبْطَالِ ثَوَابِهِ ، وَلِصَاحِبِ الْمُنَى وَالْأَذَى فِي إِبْطَالِ فَضْلِهِ ؛ ذَكَرَهُ الْمَاورِدِيُّ •

(١) راجع المسألة الثانية ج ٢ ص ١٧٩ (٢) الورل (بالتحريك) : دابة على خلفة الضب إلا أنها أعظم  
 منه تكون في الرمال والصحارى ، والعرب تستنبت الورل وتستغذره فلا تأكله . (٣) راجع ج ١٩ ص ٤٧  
 (٤) الجله : أشد من الجلع وهو ذهاب الشعر من مقدم الجبين .

قوله تعالى : وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَتَلٍ جَنَّةٍ رَبْوَةٍ أَصْلَابَهَا وَابِلٌ فَتَاتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٦٥﴾

قوله تعالى : ( وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ) « ابْتِغَاءً » مفعول من أجله . « وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ » عطف عليه . وقال مكي في المشكل : كلاهما مفعول من أجله . قال ابن عطية : وهو مردود ، ولا يصح في « تَثْبِيْتًا » أنه مفعول من أجله ؛ لأن الإنفاق ليس من أجل التثبیت . و « ابْتِغَاءً » نصب على المصدر في موضع الحال ، وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله ، لكن النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو « تَثْبِيْتًا » عليه . ولما ذكر الله تعالى صفة صدقات التوم الذين لا خلاق لصدقاتهم ، ونهى المؤمنين عن موافقة ما يشبه ذلك بوجه ما ، عقب في هذه الآية بذكر نفقات القوم الذين تركو صدقاتهم إذ كانت على وفق الشرع ووجهه . و « ابْتِغَاءً » معناه طلب . و « مَرْضَاتٍ » مصدر من رَضِيَ رَضَى . « وَتَثْبِيْتًا » معناه أنهم يتثبتون أين يضعون صدقاتهم ؛ قاله مجاهد والحسن . قال الحسن : كان الرجل إذا هم بصدقة تثبت ، فإن كان ذلك لله أمضاه وإن خالطه شك أمسك . وقيل : معناه تصديقا وقيتا ؛ قاله ابن عباس . وقال ابن عباس أيضا وقناة : معناه واحتسابا من أنفسهم . وقال الشعبي والسدي وقناة أيضا وابن زيد وأبو صالح وغيرهم : « وَتَثْبِيْتًا » معناه وثيقنا أى أن نفوسهم لها بصائر فهي تثبتهم على الإنفاق في طاعة الله تعالى تثبينا . وهذه الأموال الثلاث أصوب من قول الحسن ومجاهد ؛ لأن المعنى الذى ذهبوا إليه إنما عبارته « وَتَثْبِيْتًا » مصدر على غير المصدر . قال ابن عطية : وهذا لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإنفصاح بالفعل المتقدم ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » ، « وَتَجَلَّى إِلَيْهِ تَبْيَلًا » . وأما إذا لم يقع إنفصاح بفعل فليس لك أن تأتى بمصدر في غير معناه ثم تقول : أحمله على معنى كذا وكذا ، لفعل لم يتقدم له ذكر . قال ابن عطية : هذا مهيج كلام العرب فيما علمته . وقال النحاس :

لو كان كما قال مجاهد لكان وثبتاً من تثبت كثرمت تكراً، وقول قتادة: احسباً، لا يعرف إلا أن يراد به أن أنفسهم تثبتهم محسبة، وهذا بعيد. وقول الشعبي حسن، أى تثبتاً من أنفسهم لم على إنفاق ذلك فى طاعة الله عز وجل، يقال: تثبت فلان فى هذا الأمر، أى صححت عزمه، وقويت فيه رأيه، أثبتة تثبتاً، أى أنفسهم موقنة بوعده الله على تثبيتهم فى ذلك. وقيل: «وَتَثَبَّتْنَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ» أى يقضون بأن الله تعالى يثبت طبعها، أى وثبيتها من أنفسهم لثوابها، بخلاف المنافق الذى لا يحسب الثواب.

قوله تعالى: ﴿كَتَلَّ جَنَّةٍ مَرْبُوعَةٍ﴾ الجنة: البستان، وهى قطعة أرض تثبت فيها الأشجار حتى تغطيها، فهى مأخوذة من لفظ الحنّ والجنيين لاستثمارهم. وقد تقدمت. والمربوع ارتفاعاً يسيراً، معه فى الأغلب كثافة تراب، وما كان كذلك فنباته أحسن، ولذلك خص الزبوة بالذكر. قال ابن عطية: ورياض الحزن ليست من هذا كما زعم الطبرى، بل تلك هى الرياض المنسوبة إلى تجدد لأنها خير من رياض تنامة، ونبات تجدد أعطر، ونسيمه أبرد وأرق، وتجدد يقال لما حزن. ولما يصلح هواء تنامة إلا بالليل؛ ولذلك قالت الأعرابية: «زوجى خليل تنامة». وقال السدى: «مربوطة» أى برباوة، وهو ما انخفض من الأرض. قال ابن عطية: وهذه عبارة قلقة، ولفظ الربوة هو مأخوذ من ربأ يربو إذا زاد. قلت: عبارة السدى ليست بشيء؛ لأن بناء «رب و» معناه الزيادة فى كلام العرب؛ ومنه الربو للنفس العالى. ربأ يربو إذا أخذته الربو. وربا الفرس إذا أخذته الربو من مدو أو فزع. وقال الفراء فى قوله تعالى: «أَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِئَةً» أى زائدة؛ كقولك: أريت إذا أخذت أكثر مما أعطيت. ورَبَوْتُ فى بنى فلان ورَبَيْت أى نشأت فيهم. وقال الخليل: الزبوة أرض مرتفعة طيبة وخص الله تعالى بالذكر التى لا يجرى فيها ماء من حيث العُزْفُ فى بلاد العرب، فمثل لم ما يحسونه ويدركونه. وقال ابن عباس: الربوة المكان المرتفع الذى لا تجرى فيه الأنهار؛ لأن قوله تعالى ﴿أَصَابَهَا وَايْلٌ﴾ إلى آخر الآية يدل على أنها ليس فيها ماء جار، ولم يرد جنس التى تجرى فيها الأنهار؛ لأن الله تعالى قد ذكر ربوة



ذات قرار ومعين . والمعروف من كلام العرب أن الربوة ما ارتفع عما جاوره سواء جرى فيها ماء أو لم يجر . وفيها خمس لغات « رُبُوَّةٌ » بضم الراء ، وبها قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي ونافع وأبو عمرو . و « رَّبُوَّةٌ » بفتح الراء ، وبها قرأ عاصم وابن عاصم والحسن . و « رِبُوَّةٌ » بكسر الراء ، وبها قرأ ابن عباس وأبو إسحاق السبيعي . و « رِبَاوَةٌ » بالفتح ، وبها قرأ أبو جعفر وأبو عبد الرحمن ، وقال الشاعر :

مَنْ مُتَرِلٍ فِي رَوْضَةِ رِبَاوَةٍ • بَيْنَ التَّخِيلِ إِلَى بَقِيعِ الْقَرْقَدِ ؟

و « رِبَاوَةٌ » بالكسر ، وبها قرأ الأشهب العقيلي . قال الفراء : ويقال رِبَاوَةٌ و رِبَاوَةٌ ، وكلاهما من الرابية ، وفعله رَبَا يَرُبُو .

قوله تعالى : ( أَصَابَهَا ) بمعنى الربوة . ( وَأَبْلٌ ) أى مطر شديد ؛ قال الشاعر <sup>(١)</sup>

مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْحَزْنِ مُعِيشَةٌ • خَضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا وَأَبْلٌ هِطْلٌ

( فَاتَتْ ) أى أعطت . ( أَكَلَهَا ) بضم الهمزة : الثمر الذى يؤكل ؛ ومنه قوله تعالى : « تُؤْتِي

أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ » . <sup>(٢)</sup> والشئ المأكول من كل شئ يقال له أَكُلٌ . والأَكَلَةُ : اللقمة ؛ ومنه

الحديث : « فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعًا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكَلَةً أَوْ أَكَلَتَيْنِ » ، <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> يعنى لقمة

أو لقمتين ، ترجمه مسلم . وإضافته إلى الجنة إضافة اختصاص ، كسرج الفرس وباب الدار .

وإلا فليس الثمر مما تأكله الجنة . وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أَكَلَهَا » بضم الهمزة وسكون

الكاف ، وكذلك كل مضاف [ إلى ] مؤنث ، وفارقهما أبو عمرو فيا أضيف إلى مذكّر مثل

أَكَلَهُ أَوْ كَانَ غَيْرَ مضاف إلى شئ ، مثل « أَكُلِي نَحْمِي » <sup>(٥)</sup> فنقل أبو عمرو ذلك وخففاه . وقرأ عاصم

(١) هو أمثى ميون ؛ والذى فى ديوانه والطبرى واللسان والتاج فى (حزن) : مسيل هطل .

(٢) راجع ج ٩ ص ٣٥٨ (٣) المشفوع : القليل ؛ وأصله الماء الذى كثرت عليه الشفاه حتى قل . وقيل :

أراد لأن كان مذكورا عليه ، أى كثرت أكته . النهاية . (٤) فى الأصول : « فليطعمه منه ... » والتصويب

من صحيح مسلم . (٥) الزيادة من ابن عطية لازمة . (٦) راجع ج ١٤ ص ٢٨٥

وَأَبْنِ عَامِرَ وَحَمْرَةَ وَالْكِسَافَى فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالتَّخْفِيلِ . وَيُقَالُ : أَكُلَ وَأَكُلُ بِمَعْنَى .  
 ﴿ ضِعْفَيْنِ ﴾ أَيْ أَعْطَتْ ضِعْفَى ثَمَرِ فَيْرِهَا مِنَ الْأَرْضَيْنِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : حَلَّتْ صَرِيحِينَ  
 فِي السَّنَةِ وَالْأَوَّلَ أَكْثَرَ ، أَيْ أَخْرَجَتْ مِنَ الزَّرْعِ مَا يُخْرِجُ فَيْرَهَا فِي سَتَيْنِ .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَنْصِبْهَا وَأَيْلٌ فَطُلَّ ﴾ تأكيد منه تعالى لمُدَحِّ هذه الزبوة بأنها إن لم ينصبها  
 وإيل فإن الطل ينكفها وينوب مناب الوابل في إخراج الثمرة ضعفين ، وذلك لكم الأرض  
 وطيبها . قال المبرد وغيره : تقديره فَطُلَّ ينكفها . وقال الزجاج : فالذي ينصبها طل .  
 والطل : المطر الضعيف المستند من القطر الخفيف ؛ قاله ابن عباس وغيره ، وهو مشهور اللغة .  
 وقال قوم منهم مجاهد : الطُّلُّ : الندى . قال ابن عطية : وهو تجوز وقشبه . قال النحاس :  
 وحكى أهل اللغة وَبَلَّتْ وَأَوْبَاتٌ ، وَطَلَّتْ وَأَطَلَّتْ . وفي الصباح : الطُّلُّ أضعف المطر والجمع  
 الطَّلَالُ ؛ تقول منه : طُلَّتِ الْأَرْضُ وَأَطَلَهَا النَّدى فهي مَطْلُولَةٌ . قال الماوردي : وزرع  
 الطل أضعف من زرع المطر وأقل ربحاً ، وفيه — وإن قل — تماسك ونفع . قال بعضهم :  
 في الآية تقديم وتأخير ، ومعناه كمثل جنة بربوة أصابها وابل فإن لم ينصبها وابل فطل فآتت  
 أكلها ضِعْفَيْنِ . يعنى أخضرت أوراق البستان وخرجت ثمرتها ضعفين .

قلت : التأويل الأول أصوب ولا حاجة إلى التقديم والتأخير . فشبّه تعالى نمو نفقات  
 هؤلاء المخلصين الذين يُرَبِّي اللهُ صدقاتهم كتربية الفلوق<sup>(١)</sup> والفصيل بنمو نبات الجنة بالزبوة  
 الموصوفة ؛ بخلاف الصُّفُوفَانِ الذي انكشف عنه ترابه فبقى صليداً . وخرج مسلم وغيره عن  
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدُ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ  
 طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِمِيزَانٍ فَيَرِيَّ أَحَدَكُمْ فَاؤُهُ أَوْ فَيْصِلُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجِبَلِ  
 أَوْ أَعْظَمَ “ خرجه الموطأ أيضاً .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ وعد ووعد . وقرأ الزهري : « يعملون » بالياء  
 كأنه يريد به الناس أجمع ، أو يريد المتقين فقط ؛ فهو وعد محض .

(١) الفلوق : بضم الفاء وفتحها مع ضم اللام ، وبكسرهما مع سكون اللام ( : المهر الصنير ، وقيل : هو العظيم  
 من أولاد ذات الحافر .

قوله تملك : أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ  
تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ  
ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ  
لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾

قوله تعالى: (أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ) الآية . حكى الطبري  
عن السدي أن هذه الآية مثل آخر لفظة الرءاء ، ورجح هو هذا القول .

قلت وروى عن ابن عباس أيضا قال : هذا مثل ضرب به الله للرأين بالأعمال يبتليها  
يوم القيامة أحوج ما كان إليها ، كمثل رجل كانت له جنة وله أطفال لا ينفعونه فكبر وأصاب  
الجنة إعصار أى ريح عاصف فيه نار فاحترقت ففقدوها أحوج ما كان إليها . وحكى عن  
أبن زيد أنه قرأ قول الله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» الآية ،  
قال : ثم ضرب في ذلك مثلا فقال : «أَيُّودُ أَحَدُكُمْ» الآية . قال ابن عطية : وهذا أبلغ  
من الذى رجح الطبري ، وليست هذه الآية بمثل آخر لفظة الرءاء ؛ هذا هو مقتضى سياق  
الكلام . وأما بالمعنى في غير هذا السياق فنشبهه حال كل منافق أو كافر عمل عملا وهو يحسب  
أنه يحسن صنعا فلما جاء إلى وقت الحاجة لم يجد شيئا .

قلت : قد روى عن أبن عباس أنها مثل لمن عمل لغير الله من منافق وكافر عل ما يأتى ،  
إلا أن الذى ثبت في البخارى عنه خلاف هذا . نخرج البخارى عن عبيد بن عمير قال قال  
عمر بن الخطاب يوما لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيم ترون هذه الآية نزلت «أَيُّودُ  
أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ» ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ؛ فغضب عمر وقال :  
قولوا : تعلم أولا تعلم ! فقال أبن عباس : في نفسى منها شيء يا أمير المؤمنين ؛ قال : يا أبن أخى  
قل ولا تحقر نفسك ؛ قال أبن عباس : ضربت مثلا لعمل . قال عمر : أى عمل ؟ قال  
أبن عباس : لعمل وجعل غنى يعمل بطاعة الله ثم بعث الله عز وجل له الشيطان فعمل

في المعاصي حتى أحرق عمله . في رواية : فإذا نفي عمره وأقرب أجله ختم ذلك بعمل من أعمال الشقاء ؛ فرضى ذلك عمر . وروى ابن أبي مليكة أن عمر تلا هذه الآية . وقال : هذا مثل ضرب للإنسان يعمل عملا صالحا حتى إذا كان عند آخر عمره أحوج ما يكون إليه عمل عمل الصوء . قال ابن عطية : فهذا نظير عمل الآية على كل ما يدخل تحت ألفاظها ؛ ويجوز ذلك قال مجاهد وقتادة والربيع وغيرهم . وخص النخيل والأغاب بالذكر لشرفهما وفضلهما على سائر الشجر . وقرأ الحسن « جَنَّاتٌ » بالجمع . ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) تقدم ذكره . ( لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ) يريد ليس شيء من الثمار إلا وهو فيها نابت .

قوله تعالى : ( وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ) عطف ماضيا على مستقبل وهو « تَكُونُ » وقيل : « يُوَدُّ » فقيل : التقدير وقد أصابه الكبر . وقيل إنه محمول على المعنى ؛ لأن المعنى أيود أحدكم أن لو كانت له جنة . وقيل : الواو واو الحال ، وكذا في قوله تعالى « وَلَهُ » .

قوله تعالى : ( فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ) قال الحسن : « إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ » ريح فيها برد شديد . الزجاج : الإعصار في اللغة الريح الشديدة التي تهب من الأرض إلى السماء كالعمود ، وهي التي يقال لها : الزوبعة . قال الجوهرى : الزوبعة رئيس من رؤساء الجن ، ومنه سُمي الإعصار زوبعة . ويقال : أتم زوبعة ، وهي ريح تثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنها عمود . وقيل : الإعصار ريح تثير سحابا ذا رعد وبرق . المهدوي : قيل لها إعصار لأنها تلتف كالنوب إذا عَصِر . ابن عطية : وهذا ضعيف .

قلت : بل هو صحيح ؛ لأنه المشاهد المحسوس ، فإنه يصعد عمودا ملتفا . وقيل : وإنما قيل للريح إعصار ؛ لأنه يعصر السحاب ، والسحاب مِعْصَرَاتٌ إما لأنها حوامل فهي كالمعصر من النساء . وإما لأنها تنعصر بالرياح . وحكى ابن سيده : أن المعصرات فسرهما قوم بالرياح لا بالسحاب . ابن زيد : الإعصار ريح عاصف وسموم شديدة ؛ وكذلك قال السدي : الإعصار الريح والنار السُموم . ابن عباس : ريح فيها سموم شديدة . قال ابن عطية : ويكون

(١) المعصر : التي هي عرصة للحمل من النساء .

ذلك في شدة الحر ويكون في شدة البرد ، وكل ذلك من فيج جهنم ونفيسها ؛ كما تضمن قول النبي صلى الله عليه وسلم : "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ" و"إِنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا" الحديث . وروى عن ابن عباس وغيره : أن هذا مثل ضرب به الله تعالى للكافرين والمنافقين ، كهشة رجل غرس بستانا فاكتر فيه من الثمر فأصابه اليبس وله ذرية ضعفاء — يريد صبيانا بنات وغلما — فكانت معيشته ومعيشة ذريته من ذلك البستان ، فأرسل الله على بستانه ريحا فيها نار فأحرقته ، ولم يكن عنده قوة فيغرس ثانية ، ولم يكن عند بنه خير فيعودون على أبيهم . وكذلك الكافر والمنافق إذا ورد إلى الله تعالى يوم القيامة ليست له كزية يبعث فيرد ثانية ، كما لبست عند هذا قوة فيغرس بستانه ثانية ، ولم يكن عند من افتقر إليه عند كبر سنه وضعف ذريته غنى عنه .

(كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) يريد كي ترجعوا إلى عظمتي وربوبيتي ولا تتخذوا من دوني أولياء . وقال ابن عباس أيضا : تتفكرون في زوال الدنيا وفنائها وإقبال الآخرة وبقائها .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٣٧﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ) هذا خطاب لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم . واختلف العلماء في المعنى المراد بالإتفاق هنا ؛ فقال علي بن أبي طالب وعبيدة السلماني وأبن سيرين : هي الزكاة المفروضة ، نهى الناس عن إتفاق الردى فيها بدل الجبد . قال ابن عطية : والظاهر من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية في التطوع ، ندبوا إلى

أَلَا يَتَذَكَّرُونَ إِلَّا بَخْتَارٍ جَبَدٌ . والاية تعم الوجهين ، لكن صاحب الزكاة تعلق بانها مأمور بها والأمر على الوجوب ، وبأنه نهى عن الردى ، وذلك مخصوص بالفرض ، وأما التطوع فكما لزم أن يتطوع بالقليل فكذلك له أن يتطوع بنازل في القدر ، ودرهم خير من تمرة . تملك أصحاب النذب بأن لفظة أَفْعَلٌ صالح للنذب صلاحته للفرض ، والردى منهى عنه في اللعل كما هو منهى عنه في الفرض ، والله أحق من أخبر له . وروى البراء أن رجلا طلق قَتُو حَشَفٍ ، فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " بئسما طلق " فترلت الآية ، خرجه الترمذى وسياق بكماله . والأمر على هذا القول على النذب ، ندبوا إلى ألا يتطوعوا إلا بجيد مختار . وجهور المتأولين قالوا : معنى « مِنْ طَيِّبَاتٍ » من جيد ومختار . مَا كَسَبْتُمْ . وقال ابن زيد : من حلال « مَا كَسَبْتُمْ » .

الثانية - الكسب يكون بتعب بدنب وهى الإجارة وسياق حكمها ، أو مقابلة في تجارة وهو البيع وسياق بيانه . والميراث داخل في هذا ، لأن غير الوارث قد كسبه . قال مهمل بن عبد الله : وسئل ابن المبارك عن الرجل يريد أن يكتسب وينوى باكتسابه أن يصل به الزحم وأن يجاهد ويعمل الخيرات ويدخل في آفات الكسب لهذا الشأن . قال : إن كان معه قوام من العيش بمقدار ما يكف نفسه عن الناس فترك هذا أفضل ، لأنه إذا طلب حلالا وأنفق في حلال سئل عنه وعن كسبه وعن إنفاقه ، وترك ذلك زهد فإن الزهد في ترك الحلال .

الثالثة - قال ابن خُوَيْرِمَتَداد : ولهذه الآية جاز للوالد أن يأكل من كسب ولده ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أولادكم من طيب أكسابكم فكلكم من أموال أولادكم هبتا " .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَمِمَّا أُنْتَجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ) يعنى النبات والمعادن والركاز ، وهذه أبواب ثلاثة تضمنتها هذه الآية . أما النبات فروى الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت : جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس فيما دون خمسة (١) لقتل ، الملق وهو مفرد النحلة ، الشارخ شجرة . والحشف : الترييف قبل الضح فيكون رديا وليس له لحم . (٢) في جردوب : يكفى .

أَوْسَقُ زَكَاةً. وَالْأَوْسَقُ مِثْقَالٌ مِثْقَالُ صَاعٍ، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالنَّخْلِ وَالزَّيْتِ .  
وَلَيْسَ فِيمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةً . وَقَدْ أَحْتَجَّ قَوْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
«وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» وَإِنْ ذَلِكَ عَمُومٌ فِي قَلِيلٍ مَا يُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ وَفِي سَائِرِ  
الْأَصْنَافِ، وَوَرَأَى ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوَجُوبَ . وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي «الْأَنْعَامِ» <sup>(١)</sup> مُسْتَوْفًى . وَأَمَّا الْمَعْدِنُ  
فَرَوَى الْأَثْمَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «الْعَجَاءُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ <sup>(٢)</sup>  
وَالْبَثْرُ جُبَّارٌ وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ فِي الزَّكَازِ الْخَمْسُ» . قَالَ عَلَمَانَا : لَمَّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
«وَفِي الزَّكَازِ الْخَمْسُ» دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحِكْمَ فِي الْمَعَادِنِ غَيْرَ الْحِكْمِ فِي الزَّكَازِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَعَادِنِ وَالزَّكَازِ بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْحِكْمُ فِيهِمَا سَوَاءً لَقَالَ وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ  
وَفِي الْخَمْسِ ، فَلَمَّا قَالَ «وَفِي الزَّكَازِ الْخَمْسُ» عَلَّمَ أَنَّ حِكْمَ الزَّكَازِ غَيْرُ حِكْمِ الْمَعْدِنِ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالزَّكَازُ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ مَا أَرْتَكَى بِالْأَرْضِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ  
الْفُقَهَاءِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّدْرَةِ <sup>(٣)</sup> الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْمَعْدِنِ مَرْتَكَةً بِالْأَرْضِ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ  
وَلَا تَبْسُقُ وَلَا تَنْصَبُ ، فِيمَا الْخَمْسُ ؛ لِأَنَّهُ رِكَازٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّدْرَةَ فِي الْمَعْدِنِ حِكْمُهَا حِكْمُ  
مَا يُتَكَلَّفُ فِيهِ الْعَمَلُ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَعْدِنِ فِي الزَّكَازِ ؛ وَالْأَوَّلُ تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ وَعَلَيْهِ قَوَى  
جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الزَّكَازِ قَالَ : «الذَّهَبُ الَّذِي  
خَلَقَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ؛  
ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ . وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَصِحُّ ، ذَكَرَهُ  
الدَّارَقُطْنِيُّ . وَدَفَّنَ الْجَاهِلِيَّةُ لِأَمْوَالِهِمْ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ رِكَازٌ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ

(١) راجع ج ٧ ص ٤٧ (٢) العجاء : البهيمة . وجبار : حدر . والمعدن : المكان من الأرض يخرج منه  
شيء من الجواهر والأجساد كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والكبريت وغيرها ؛ من معدن بالمكان  
إذا أقام به . ومعنى الحديث أن تغفل البهيمة فتصيب من اغفلتها إنساناً أو شيئاً بفرجها حدر ، وكذلك البئر العادية  
يسقط فيها إنسان فتهلك فحدره والمعدن إذا أنهار على من يحفره فتهلك فحدره . راجع ما بهم اللغة ركتب الس .  
(٣) الندرة (ينفتح فسكون) : القطعة من الذهب والفضة توجد في المعدن . (٤) في ٥ : دفين .

دفنه قبل الإسلام من الأموال العادية ، وأما ما كان من ضرب الإسلام فحكه عندهم  
حكم النُقطة .

الخامسة — واختلفوا في حكم الركايز إذا وجد؛ فقال مالك : ما وُجد من دَفْن الجاهلية  
في أرض العرب أو في قِيافي الأرض التي ملكها المسلمون بفِرْح حرب فهو لواجده وفيه الخمس ،  
وأما ما كان في أرض الإسلام فهو كالنقطة . قال : وما وُجد من ذلك في أرض العنوة  
فهو للبيعة الذين افتتحوها دون واجده ، وما وُجد من ذلك في أرض الصُّلح فإنه لأهل تلك  
البلاد دون الناس ، ولا شيء للواجد فيه إلا أن يكون من أهل الدار فهو له دونهم . وقيل :  
بل هو لجملة أهل الصلح . قال إسماعيل : وإنما حكم للركايز بحكم الغنيمة لأنه مالٌ كافر وجده  
مسلم فأزله منزلة من قاتله وأخذ ماله ؛ فكان له أربعة أحماسه . وقال ابن القاسم : كان مالك  
يقول في العروض والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يُوجد ركازًا : إنا فيه الخمس ثم رجع  
فقال : لا أرى فيه شيئًا ، ثم آخر ما فارقه أن قال : فيه الخمس . وهو الصحيح لعموم الحديث  
وعليه جمهور الفقهاء . وقال أبو حنيفة ومحمد في الركايز يوجد في الدار : إنه لصاحب الدار  
دون الواجد وفيه الخمس . وخالفه أبو يوسف فقال : إنه للواجد دون صاحب الدار؛ وهو  
قول الثوري . وإن وجد في القلعة فهو للواجد في قولهم جميعا وفيه الخمس . ولا فرق عندهم بين  
أرض الصلح وأرض العنوة ، وسواء عندهم أرض العرب وغيرها ، وجائز عندهم لواجده أن  
يحتبس الخمس لنفسه إذا كان محتاجا وله أن يعطيه للساكنين . ومن أهل المدينة وأصحاب  
مالك من لا يفرق بين شيء من ذلك وقالوا : سواء وجد الركايز في أرض العنوة أو في أرض  
الصلح أو أرض العرب أو أرض الحرب إذا لم يكن ملكا لأحد ولم يدعه أحد فهو لواجده  
وفيه الخمس على عموم ظاهر الحديث ، وهو قول الليث وعبد الله بن نافع والشافعي وأكثر  
أهل العلم .

السادسة — وأما ما يوجد من المعادن ويخرج منها فاختلف فيه؛ فقال مالك وأصحابه :  
لا شيء فيما يخرج من المعادن من ذهب أو فضة حتى يكون عشرين مثقالا نعبا أو خمس



أوراق فضة ، فإذا بلغت هذا المقدار وجبت فيها الزكاة ، وما زاد فبحساب ذلك ما دام في المعدن نيلٌ ؛ فإن انقطع ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فإنه يتبدأ فيه الزكاة مكانه . والركازُ عندهم بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة في حينه ولا يُنظر به حولا . قال يُحنون في رجل له معادن ؛ إنه لا يضم ما في واحد منها إلى غيرها ولا يركي إلا عن مائتي درهم أو عشرين دينارا في كل واحد . وقال محمد بن مسلمة : يضم بعضها إلى بعض ويركي الجميع كالزروع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : للمعدن كالركاز ، فما وجد في المعدن من ذهب أو فضة بعد إخراج الخمس اعتبر كل واحد منهما ، فمن حصل بيده ما يجب فيه الزكاة زكاه تمام الحول إن أتى عليه حول وهو يُصاب عنده بهذا إذا لم يكن عنده ذهب أو فضة وجبت فيه الزكاة . فإن كان عنده من ذلك ما يجب فيه الزكاة ضمه إلى ذلك وزكاه . وكذلك عندهم كل فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها وتركي الحول الأصل ، وهو قول الثوري . وذكر المُرَني عن الشافعي قال : وأما الذي إذا واقف فيه فما يخرج من المعادن . قال المُرَني : الأول به على أصله أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة يُركي بحوله بعد إخراجها . وقال الليث بن سعد : ما يخرج من المعادن من الذهب والفضة فهو بمنزلة الفائدة يستأنف به حولا ؛ وهو قول الشافعي فيما حصله المُرَني من مذهبه ، وقال به داود وأصحابه إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " أخرجه الترمذي والدارقطني . واحتجوا أيضا بما رواه عبد الرحمن بن أنعم عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبا في تربتها ، بعثها على رضى الله عنه من اليمن . قال الشافعي : والمؤلفة قلوبهم حقهم في الزكاة ؛ فتبين بذلك أن المعادن سُنتها سنة الزكاة . وحجة مالك حديث من ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعادن القليلة وهي من ناحية الفرع ، فلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة . وهذا

(١) هي تصغير ذهب ، وأدخل الماء فيها لأن الذهب يؤث ، والمؤث الثلاثي إذا صغر الحرف في تصغير الماء نحو شيسة . وقيل : هو تصغير على نية القطة منها فصغرنا على لفظها . (٢) القليلة ( بالتركيب ) : منسوبة إلى قبل موضع من ساحل البحر على نحة أيام من المدينة . والفرع ( بضم فكون ) : غربة من نواحي الرعدة من بلاد السفيا بينها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة ، وقيل أربع ليال ، بها منبر ونخل ومياه كثيرة .

حديث منقطع الإسناد لا ينجح بمثله أهل الحديث، ولكنه عمل بعمل به عندهم في الكنية .  
 ورواه الدرأوردى عن ربيعة عن الحارث بن بلال المزني عن أبيه . ذكره البراء ورواه  
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع  
 بلال بن الحارث الماعان القليلة جاسيها وغوريها . وحيث يصلح للزرع من قدس ولم يعطه  
 حق مسلم ؛ ذكره البراء أيضا ، وكثير يجمع على ضعفه . هذا حكم ما أخرجه الأرض ،  
 وسيأتي في سورة « النحل » حكم ما أخرجه البحر إذ هو قسيم الأرض . ويأتي في « الأنبياء »  
 معنى قوله عليه السلام : « العجاء يرحها جبار »<sup>(٤)</sup> كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : ( وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُتَفَقُونَ )<sup>(٥)</sup> تيموا معناه تفقدوا ،  
 وستأتي الشواهد من أشعار العرب في أن التيم القصد في « النساء » إن شاء الله تعالى .  
 وذلت الآية على أن المكاسب فيها طيب وخيث . وروى النساء عن أبي أمامة بن سهل  
 ابن حنيف في الآية التي قال الله تعالى فيها : « وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُتَفَقُونَ » قال :  
 هو الجعور ولون حقيق ؛ فنبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ في الصدقة .  
 وروى الدارقطني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بصدقة بخاء رجل من هذا السعل بكائس<sup>(٦)</sup> — قال سفيان : يعنى الشيص —  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جاء بهذا ؟ ! وكان لا يبي أحد بني إلا نسب  
 إلى الذي لجأ به . فزلت : « وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُتَفَقُونَ » . قال : ونهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن الجعور ولون الحقيق أن يؤخذ في الصدقة — قال الزهري : لوني من

- (١) المجلس (فتح فسكون) : كل مرتفع من الأرض . والنور : ما انحفض منها .
- (٢) القدس (بضم القاف وسكون الدال) : جبل معروف . وقيل : هو الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة .
- (٣) راجع ج ١٠ ص ٨٥ (٤) راجع ج ١٤ ص ٣١٥ (٥) راجع ج ٥ ص ٢٢١
- (٦) الجعور (بضم الجيم وسكون السين وراء مكورة) : ضرب ردى . من الترميل ولما صار لا خير فيه .
- وحقيق (بضم الحاء المهملة وفتح الياء) : نوع ردى . من الترمسوف إلى ابن حقيق وهو اسم رجل .
- (٧) السعل (بضم السين وفتح الميم مشددة) : الرطب الذي لم يتم إدراكه وقوته .

تبرأ المدينة - وأخرجها الترمذي من حديث البراء ومعه، وصياني . وحكى الطبري والنحاس أن في قراءة صيد الله « وَلَا تَأْتُمُّوا » وهما لغتان . وقرأ مسلم بن جندب « وَلَا يُتِمُّوا » يضم التاء وكسر الميم . وقرأ ابن كثير « تَتِمُّوا » بتشديد التاء . وفي اللفظة لغات ، منها « أَتَمَّتْ الشَّيْءُ » غفقة الميم الأولى و « أَمِنَتْ » بشدتها ، و « يَمِنُهُ وَيَمِنَتُهُ » . وحكى أبو عمرو أن ابن مسعود قرأ « وَلَا تَزُمُّوا » بهمزة بعد التاء المضموه .

الثامنة - قوله تعالى : ( مِنْهُ تُنْفِقُونَ ) قال الجرجاني في كتاب « نظم القرآن » : قال فريق من الناس : إن الكلام تم في قوله تعالى « انْلَظَيْتَ » ثم ابتدأ خبراً آخر في وصف الخليفة فقال : « مِنْهُ تُنْفِقُونَ » وأتم لا تأخذونه إلا إذا أغمضتم أى تساهلتم ؛ كأن هذا المعنى خطاب للناس وتقرع . والضمر في « منه » عائد على الخليفة وهو الدون والردى . قال الجرجاني : وقال فريق آخر : الكلام متصل إلى قوله « مِنْهُ » ؛ فالضمير في « منه » عائد على « مَا كَسَبْتُمْ » ويحى « تُنْفِقُونَ » كأنه في موضع نصب على الحال ؛ وهو كقولك : أنا أخرج إجماعاً في سبيل الله .

التاسعة - قوله تعالى : ( وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ) أى لستم بآخذيهِ في ديونكم وحقوقكم من الناس إلا أن تساهلوا في ذلك وتتركوا من حقوقكم ، وتكروهونه ولا ترضونه . أى فلا تفعلوا مع الله ما لا ترضونه لأنفسكم ؛ قال معناه البراء بن عازب وابن عباس والضحاك . وقال الحسن : معنى الآية : ولستم بآخذيهِ ولو وجدتموه في السوق يساع إلا أن يهضم لكم من ثمنه . وروى نحوه عن عليّ رضي الله عنه . قال ابن عطية : وهذان القولان يشبهان كون الآية في الزكاة الواجبة . قال ابن العربي : لو كانت في الفرض لما قال « وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ » لأن الردى والمعيب لا يجوز أخذه في الفرض بحال ، لا مع تقدير الإغماض ولا مع مدمه ، وإنما يؤخذ مع عدم إغماض في التفل . وقال البراء بن عازب أيضاً معناه : « وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ » لو أهدى لكم « إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ » أى تسحى بن المهدي فتقبل منه ما لا حاجة لك به ولا قدر له في نفسه . قال ابن عطية : وهذا يشبه كون الآية في التطوع . وقال ابن زيد : ولستم بآخذي الحرام إلا أن تغمضوا في مكروهه .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تُنَمِّضُوا فِيهِ﴾ كذا قراءة الجمهور ، من أغمض  
الرجل في أمر كذا إذا تساهل فيه ورضي ببعض حقه وتجاوز ؛ ومن ذلك قول الطُّرَّاح :  
لَمْ يَفْتِنَّا بِالْوَرَقِ وَمِثْلِهِ \* لَأَنَّا نَسْأَلُ بِإِغْمَاضٍ  
وقد يحتمل أن يكون متزعا إما من تنميض العين ؛ لأن الذي يريد الصبر على مكروه يغمض  
عينه - قال :

إِلَى كَمْ وَكَمْ أَشْيَاءُ مِنْكَ تُرِيْنِي \* أَغْمَضُ عَنْهَا لَسْتُ عَنْهَا بِذِي عَمِي

وهذا كالإغضاء عند المكروه . وقد ذكر النقَّاش هذا المعنى في هذه الآية وأشار إليه مكي<sup>١</sup> .  
وإما من قول العرب : أغمض الرجل إذا أتى غامضا من الأمر ؛ كما تقول : أَعْمَنَ أَيْ أَتَى  
عُمَان ، وَأَعْرَقَ أَيْ أَتَى الْعِرَاق ، وَأَجْدَ وَأَغْوَرُ أَيْ أَتَى نَجْدًا وَالْفُورَ الَّذِي هُوَ تِهَامَةٌ ، أَيْ فَهوَ  
يطلب التأويل على أخذه . وقرأ الزُّهْرِيُّ : بفتح التاء وكسر الميم مخففا ، وعنه أيضا « تُنَمِّضُوا »  
بضم التاء وفتح النون وكسر الميم وشدها . فالأولى على معنى تهضموا سومها من البائع منكم  
فيحطكم . والثانية ، وهي قراءة قتادة فيما ذكر النحاس ، أَيْ تَأْخُذُوا بِتَقْصَان . وقال أبو عمرو  
الدَّانِي : معنى قراءة الزُّهْرِيِّ حَتَّى تَأْخُذُوا بِتَقْصَان . وحكى مكي<sup>(١)</sup> عن الحسن « إِلَّا أَنْ  
تُغْمِضُوا » مشددة الميم مفتوحة . وقرأ قتادة أيضا « تُغْمِضُوا » بضم التاء وسكون النون  
وفتح الميم مخففا . قال أبو عمرو الدَّانِي : معناه إِلَّا أَنْ يَغْمِضَ لَكُمْ ؛ وحكاها النحاس عن  
قتادة نفسه . وقال ابن جني : معناها تَوَجَّدُوا قَدْ غَمَضْتُمْ فِي الْأَمْرِ بِتَأْوِيلِكُمْ أَوْ بِتَسَاهُلِكُمْ  
وجرت على غير السابق إلى النفوس . وهذا كما تقول : أَحَدْتُ الرَّجُلَ وَجِدْتُهُ مَجُودًا ، إِلَى غَيْرِ  
ذلك من الأمثلة . قال ابن عطية : وقراءة الجمهور تخرج على التجاوز وعلى تنميض العين ؛  
لأن أغمض بمنزلة غمض . وعلى أنها بمعنى حَتَّى تَأْتُوا غَامِضًا مِنَ التَّأْوِيلِ وَالنَّظَرِ فَاحْذَرُوا ؛  
إِمَّا لِكَوْنِهِ حَرَامًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ زَيْدٍ ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُهْدًى أَوْ مَا خُوِّنَا فِي دِينٍ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ .

وقال المهدوي: ومن قرأ «تَعِمُّصُوا» فالمعنى تَعِمُّصُونَ أَعْيَنَ بَصَائِرَكُمْ عَنْ أَخْذِهِ. قال الجوهرى: وَتَعَمَّصَتْ عَنْ فُلَانٍ إِذَا تَسَاهَلَتْ عَلَيْهِ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ وَأَتَعَمَّصَتْ، وقال تعالى: «وَلَسْتُ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تَعِمُّصُوا فِيهِ». يقال: أَتَعَمَّصُ لِي فِيهَا بِعْنِي، كأنك تريد الزيادة منه لردائه والخطأ من ثمنه. و«أن» في موضع نصب، والتقدير إلا بأن.

الحادية عشرة - قوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ» بَنِيهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى صِفَةِ الْغِنَى، أَيْ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى صَدَقَاتِكُمْ، فَمَنْ تَقَرَّبَ وَطَلَبَ مَثُوبَةً فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ بِمَا لَهُ قَدْرٌ وَبَالٌ، فَإِنَّمَا يَقْدُمُ لِنَفْسِهِ. و«حَمِيدٌ» معناه مجود في كل حال. وقد أتينا على معاني هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ فِي «الْكَتَابِ الْأَمْسِيِّ» وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. قَالَ الزَّيْجَاجُ فِي قَوْلِهِ «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ»: أَيْ لَمْ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَصَدَّقُوا مِنْ عَوَزٍ وَلَكِنَّهُ بَلَا أَخْبَارَكُمْ فَهُوَ حَمِيدٌ عَلَى ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ.

قوله تعالى: «الْشَّيْطَانُ يَدْعُوكُمُ إِلَى الْفَقْرِ وَيَأْمُرُكُمُ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَدْعُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (٢١٨) فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الأولى - قوله تعالى: «الْشَّيْطَانُ» تَقَدَّمَ مَعْنَى الشَّيْطَانِ وَاشْتِقَاقُهُ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ. وَ«يَدْعُوكُمْ» مَعْنَاهُ يَحْذَرُكُمْ «الْفَقْرَ» أَيْ بِالْفَقْرِ لئَلَّا تُنْفَقُوا. فَهَذِهِ الْآيَةُ مُتَّصِلَةٌ بِمَا قَبْلُ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّنْبِيْطِ لِلْإِنْسَانِ عَنِ الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَهُوَ الْمَعَاصِي وَالْإِنْفَاقُ فِيهَا. وَقِيلَ: أَيْ بَأَن لَّا تَصَدَّقُوا فَتَعْصُوا وَتَتَنَاقَطُوا. وَقُرِئَ «الْفَقْرَ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَهِيَ ثَمَنَةٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالْفَقْرُ لَغَةٌ فِي الْفَقْرِ، مِثْلُ الضَّعْفِ وَالضَّعْفِ.

الثانية - قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَدْعُوكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا» الْوَعْدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ فِي الْخَيْرِ، وَإِذَا قُبِدَ بِالْمَوْعِدِ مَا هُوَ فَقَدْ يَقْدَرُ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْبَشَارَةِ. فَهَذِهِ الْآيَةُ بِمَا يَقِيدُ فِيهَا الْوَعْدَ بِالْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ اثْنَانِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاثْنَانِ مِنَ الشَّيْطَانِ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

عليه وسلم : « إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً بَابْنِ آدَمَ وَلِلَّذِكِّ لَمَّةً فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فَإِبَادٌ بِالْبَشَرِ وَتَكْذِيبٌ بِالْحَقِّ وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلِكِ فَإِبَادٌ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقٌ بِالْحَقِّ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ وَمَنْ وَجَدَ الْآخَرَ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ — ثُمَّ قَرَأَ — الشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » .  
قال : هذا حديث حسن صحيح <sup>(٢)</sup> . ويؤيد في غير القرآن « وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » بحذف الباء ؛ وأنشد سيويه

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به . فقد تركك ذا مالٍ وذا نسبٍ

والمغفرة هي الستر على عباده في الدنيا والآخرة . والفضل هو الرزق في الدنيا والتوسعة والتعميم في الآخرة ؛ وبكلٍّ قد وعد الله تعالى .

الثالثة — ذكر النقاش أن بعض الناس تأتس بهذه الآية في أن الفقر أفضل من الغنى ؛ لأن الشيطان إنما يُبعد العبد من الخير ، وهو يتخوفه الفقر يُبعد منه . قال ابن عطية ؛ وليس في الآية حجة فاطمة بل المعارضة بها قوية . وروى أن في التوراة « عبدي أنفق من رزقي أنبسط عليك فضلي فإن يدى مبسوطة على كل يد مبسوطة » . وفي القرآن مصداقه وهو قوله : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ » <sup>(٣)</sup> . ذكره ابن عباس . ( والله واسعٌ عليم ) تقدم معناه . والمراد هنا أنه سبحانه وتعالى يعطي من سعة ويعلم حيث يضع ذلك ، ويعلم الغيب والشهادة . وهما اسمان من أسمائه ذكرناهما في جملة الأسماء في « الكتاب الأسنى » والحمد لله .

قوله تعالى : يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٣٩﴾

- (١) آية (بفتح اللام) : الحكمة والخطرة نفع في القلب . أراد الإمام الملك أو الشيطان به والقرب منه ، فإكان من خطرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان . ( من نهاية ابن الأثير ) .  
(٢) هكذا الأصول . والقي في سنن الترمذي ، « حسن قريب » .  
(٣) راجع ج ١٤ ص ٣٠٧ (٤) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٤

قوله تعالى : ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ أى يعطيها لمن يشاء من عباده . وأختلف العلماء في الحكمة هنا ؛ فقال للسدى : هى النيرة . ابن عباس : هى المعرفة بالقرآن فقيهه وسخه وحكمه ومتشابهه وغريبه ومقدمه ومؤخره . وقال قتادة ومجاهد : الحكمة هى الفقه في القرآن . وقال مجاهد : الإصابة في القول والفعل . وقال ابن زيد : الحكمة العقل في الدين . وقال مالك بن أنس : الحكمة المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : الحكمة التفكير في أمر الله والاتباع له . وقال أيضا : الحكمة طاعة الله والفقه في الدين والعمل به . وقال الربيع بن أنس : الحكمة الخشية . وقال إبراهيم النخعي : الحكمة الفهم في القرآن ؛ وقاله زيد بن أسلم . وقال الحسن : الحكمة الورع .

قلت : وهذه الأقوال كلها ما عدا قول السدى والربيع والحسن قريب بعضها من بعض ؛ لأن الحكمة مصدر من الإحكام وهو الإتيان في قول أو فعل ؛ فكل ما ذكر فهو نوع من الحكمة التى هى الجنس ؛ فكتاب الله حكمة ، وسنة نبيه حكمة ، وكل ما ذكر من التفضيل فهو حكمة . وأصل الحكمة ما يمتنع به من السفه ؛ فقليل للعلم حكمة ؛ لأنه يمتنع به ، وبه يعلم الإمتناع من السفه وهو كل فعل قبيح ، وكذا القرآن والعقل والفهم . وفى البخارى : "من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين" وقال هنا : « وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » وكرر ذكر الحكمة ولم يصرحها اعتناء بها ، وتنبيهها على شرفها وفضلها حسب ما تقدم بيانها عند قوله تعالى : « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا <sup>(١)</sup> » وذكر الدارين أبو محمد فى مسنده : حدثنا مروان بن محمد حدثنا رفة الساسى قال أخبرنا ثابت بن عجلان الأنصارى قال : كان يقال : إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض فإذا سمع تعليم المعلم الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم . قال مروان : يعنى بالحكمة القرآن .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾  
يقال : إن من أعطى الحكمة والقرآن فقد أعطى أفضل ما أعطى من جمع علم كتب الأولين

من الصحف وغيرها؛ لأنه قال لأولئك : « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » . وسمى هذا خيرا كثيرا ؛ لأن هذا هو جوامع الكلم . وقال بعض الحكماء : من أعطى العلم والقرآن يبنى أن يعرف نفسه ، ولا يتواضع لأهل الدنيا لأجل دنياهم ؛ فلما أعطى أفضل ما أعطى أصحاب الدنيا؛ لأن الله تعالى سَمَّى الدنيا متاعا قليلا فقال : « قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ » وسمى العلم والقرآن « خيرا كثيرا » . وقرأ الجمهور « وَمَنْ يُؤْتَ » على بناء الفعل للمفعول . وقرأ الزمهرى ويعقوب « وَمَنْ يُؤْتَ » بكسر التاء على معنى ومن يؤت الله الحكمة ، فالفاعل اسم الله عز وجل . و « مَنْ » مفعول أول مقدم ، والحكمة مفعول ثان . والألباب : العقول ، واحداها لب وقد تقدم .

قوله تعالى : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا » وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٢٧﴾

شرط وجوبه ، وكانت النذور من سيرة العرب تُكثر منها ؛ فذكر الله تعالى النوعين ، ما يفعله المرء متبرعا ، وما يفعله بعد إلزامه لنفسه . وفي الآية معنى الوعد والوعيد ، أى من كان خالص النية فهو مُتَاب ، ومن أنفق رياء أَوْ لَعْنَى آخرهما يكسبه المن والاذى ونحو ذلك فهو ظالم ، يذهب فعله باطلا ولا يجد له ناصرا فيه . ومعنى « يَعْلَمُ » يُحْصِيه ؛ قاله مجاهد . ووحد الضمير وقد ذكر شيئين ، فقال النحاس : التقدير ( وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ ) فإن الله يعلمها ، ( أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا ) ثم حذف . ويجوز أن يكون التقدير : وما أنفقتم فإن الله يعلمه وتعود الهاء على « ما » كما أنشد سيويه [ لأمرى القيس ] :<sup>(١)</sup>

فَوُضِّحَ فَاَلْمَقْرَأَةُ لَمْ يَغْفُ رَسْمُهَا • لِمَا تَسَجَّنَا مِنْ جَنُوبٍ وَتَمَّالِهَا<sup>(٢)</sup>

ويكون « أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ » معطوفا عليه . قال ابن عطية : ووحد الضمير في « يعلمه » . وقد ذكر شيئين من حيث أراد ما ذكر أو نص .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٢٣ (٢) راجع ج ٥ ص ٢٨١ (٣) راجع المسألة الرابعة عشرة ج ٢ ص ٤١٢

(٤) الزيادة في ب . (٥) وتوضيح والمقراءة : موضعان ، وهما صلف على « حومل » في البيت قبله .



قلت : وهذا حسن : فإن الضمير قد يراد به جميع المذكور وإن كثر . والنذر حقيقة العبارة عنه أن تقول : هو ما أوجبه المكلف على نفسه من العبادات مما لو لم يوجه له لم يلزمه ؛ تقول : نذر للرجل كذا إذا التزم فعله ، ينذر ( بضم الذال ) وينذر ( بكسرها ) . وله أحكام يأتي بيانها في غير هذا الوضع إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** (٢٧١)

ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع ؛ لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار ، وكذلك سائر العبادات الإخفاء أفضل في تطوعها لانتفاء الرياء عنها ، وليس كذلك الواجبات . قال الحسن : إظهار الزكاة أحسن ، وإخفاء التطوع أفضل ؛ لأنه أدل على أنه يراد الله عز وجل به وحده . قال ابن عباس : جعل الله صدقة السر في التطوع تفضيلاً ملائمتها يقال بسبعين ضعفاً ، وجعل صدقة الفريضة علانية أفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفاً . قال : وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها .

قلت : يمثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو توقيف ؛ وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة " (١٢) وذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء والنوافل عرضة لذلك . وروى النسائي عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الذي يجهل بالقرآن كالذي يجهل بالصدقة والذي يُسر بالقرآن كالذي يُسر بالصدقة " . وفي الحديث : " صدقة السر تطفي غضب الرب " .

قال ابن العربي : « وليس في تفضيل صدقة العلانية على السر ، ولا تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح ولكنه الإجماع الثابت ؛ فأما صدقة النفل فالقرآن ورد مصرحاً

(١) راجع به ١٩ ص ١٢٥ (٢) عبارة مسلم كما في صحيحه « ... فإن خبر صلاة المرء في حقه إلا الصلاة المكتوبة » .

بأنها في السر أفضل منها في الجهر؛ <sup>(١)</sup>يَدَّأْت علماءنا قالوا : إن هذا على الغالب مخرجه ،  
والتحقيق فيه أن الحال [ في الصدقة ] تختلف بحال الْمُعْطَى [ لها ] <sup>(٢)</sup>والمُعْطَى إياها والناس  
الشاهدين [ لها ] . أما المعطى فله فيها فائدة إظهار السَّنة وثواب القدوة .

قلت : هذا لمن قَوِيَتْ حاله وحسنت نيَّته وأمين على نفسه الرياء ، وأما من ضعف من  
هذه المرتبة فالسر له أفضل .

وأما الْمُعْطَى إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس نه ، أو نسبته إلى أنه أخذها مع  
الغنى عنها وترك التعفُّف ، وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم  
ربما طعنوا على المعطى لها بالرياء وعلى الآخذ لها بالاستغناء ، ولم فيها تحريك القلوب  
إلى الصدقة ؛ لكن هذا اليوم قليل .

وقال يزيد بن أبي حبيب : إنما نزلت هذه الآية في الصدقة على اليهود والنصارى ،  
فكانت يأمر بقسم الزكاة في السر . قال ابن عطية : وهذا مردود ، لا سيما عند السلف  
الصالح ؛ فقد قال الطبري : أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل .

قلت : ذكر السيكا الطبري أن في هذه الآية دلالة على قول إخفاء الصدقات مطلقا  
أولى ، وأنها حق الفقير وأنه يجوز لب المال تفريقها بنفسه ، على ما هو أحد قولي الشافعي .  
وعلى القول الآخر ذكروا أن المراد بالصدقات ها هنا التطوع دون الفرض الذي إظهاره أولى  
لثلاثي يلحقه تهمة ؛ ولأجل ذلك قيل : صلاة التغل فَرَادَى أفضل ، والجماعة في الفرض أبعد عن  
التهمة . وقال المهدوي : المراد بالآية فرض الزكاة وما تطوع به ، فكان الإخفاء أفضل  
في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ساءت ظنون الناس بعد ذلك ، فاستحسن العلماء إظهار  
الفرائض لثلاثي يُظَنُّ بأحد المنع . قال ابن عطية : وهذا القول مخالف للآثار ، ويشبه في زماننا  
أن يحسن التستر بصدقة الفرض ، فقد كثر المنع لها وصار إخراجها عُرْضة للرياء . وقال  
ابن خُوَيْرِمْ مَتَدَاد : وقد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة والتطوع ؛ لأنه ذكر الإخفاء

(١) الزيادة من ابن العربي . (٢) ف ب : الناس .

ومدحه والإظهار ومدحه ، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعا . وقال النقاش : إن هذه الآية نسخها قوله تعالى « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْهَيْبَةِ وَالنَّهْيِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً » الآية .

قوله تعالى : « فَنِعِمَّا هِيَ » ) نساء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك . ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنعت المعروف فأستره ، وإذا اصطنعت إليك فأنشره . قال دِيعِلُ الْحَزْرَاعِي :

إذا انتقموا أعلنوا أمرهم • وإن أنعموا أنعموا باكتنام

وقال سهل بن هارون :

خُلْ إذا جئتَه يوما لتسأله • أعطاك ما ملكت كفاه واعتذرا  
يُخْفِي صناعته والله يُظْهِرها • إن الجليل إذا أخفيتَه ظهرا

وقال العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله وتصغيره وستره ؛ فإذا أعجلته هينته ، وإذا صغرت عظمته ، وإذا سترته أتمته . وقال بعض الشعراء فأحسن :

زاد معروفك عندي عظما • أنه عندك مستورٌ حقيرٌ  
تَنَاسَاهُ كُلُّ لَمْ تَأْتِهِ • وهو عند الناس مشهورٌ خطيرٌ

واختلف الفراء في قوله « فَنِعِمَّا هِيَ » فقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش وعاصم في رواية حفص وابن كثير « فَنِعِمَّا هِيَ » بكسر النون والعين . وقرأ أبو عمرو أيضا ونافع في غير رواية ورش وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « فَنِعْمًا » بكسر النون وسكون العين . وقرأ الأعمش وابن عامر وحزمة والكسائي « فَنِعْمًا » بفتح النون وكسر العين ، وكلهم سكن الميم . ويجوز في غير القرآن فَنِعْمَ مَا هِيَ . قال النحاس : ولكنته في السواد متصل فلزم الإدغام . وحكى النحويون في « نِعْم » أربع لغات : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، هذا الأصل . ونِعِمَ الرجلُ ، بكسر النون لكسر العين . ونِعَمَ الرجلُ ، بفتح النون وسكون العين ، والأصل نِعِمَ حذفت الكسرة لأنها ثقيلة . ونِعَمَ الرجلُ ، وهذا أفصح اللغات ، والأصل فيها نِعِمَ . وهى تقع في كل مدح ، تخففت وقلبت كسرة العين على النون وأسكنت العين ، فمن قرأ « فَنِعِمَّا هِيَ » فله تقديران : أحدهما أن يكون جاء به على لغة من يقول نِعِم . والتقدير الآخر أن يكون على

اللفظة الجيدة، فيكون الأصل نَعَمْ، ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين . قال النحاس : فأما الذى حُكى عن أبى عمرو ونافع من إسكان العين لِحال . حُكى عن محمد بن يزيد أنه قال : أما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا يَأْبه . وقال أبو عليّ : من قرأ بسكون العين لم يستقم قوله ؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين وإنما يجوز ذلك عند النحويين إذا كان الأول حرف مدّ، إذ المد يصير عوضاً من الحركة، وهذا نحو دَابَّةً وَضَوَّالٍ ونحوه . ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختلسها كأخذه بالإخفاء فى « بَارِيكُمْ - و - يَأْمُرُكُمْ » فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك فى السمع وخفائه . قال أبو عليّ : وأما من قرأ « نَعِمًا » ففتح النون وكسر العين فأما جاء بالكلمة على أصلها ومنه قول الشاعر :

مَا أَقَلْتُ قَدْ مَأَى إِنْهُمْ • نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُرِّ

قال أبو عليّ : و « ما » من قوله تعالى : « نَعِمًا » فى موضع نصب ، وقوله « هي » تفسير للفاعل المضمر قبل الذكر، والتقدير نعيم شيئاً إبدائها، والإبداء هو الخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه . ويدلّك على هذا قوله « فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ » أى الإخفاء خير . فكما أن الضمير هنا للإخفاء لا للصدقات فكذلك، أولاً الفاعل هو الإبداء وهو الذى اتصل به الضمير، لحذف الإبداء وأقيم ضمير الصدقات مثله . ( وَإِنْ تُخَفُّوْهَا ) شرط ، فلذلك حذفت النون . ( وَتَوَّوْهَا ) عطف عليه . والجواب ( فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ) . ( وَيَكْفُرُ ) اختلف القراء فى قراءته ؛ فقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم فى رواية أبى بكر وقادة وابن أبى إسحاق « وَنُكْفَرُ » بالنون ورفع الراء . وقرأ [ نافع ] وحمة والكسائى بالنون والحزم فى الراء ، وروى مثل ذلك أيضاً عن عاصم . وروى الحسين بن عليّ الجعفيّ عن الأعمش « يُكْفَرُ » بنصب الراء . وقرأ ابن عامر بالياء ورفع الراء ؛ ورواه حفص عن عاصم ، وكذلك روى عن الحسن ، وروى عنه بالياء والحزم . وقرأ ابن عباس « وَنُكْفَرُ » بالياء وكسر الفاء وحزم الراء . وقرأ

(١) كذا فى النحاس ، والذى فى نسخ الأصل : ولا يَأْبه . (٢) وروى : قدى . بالإفراد رابع  
ج ٤ ترانه ١٠١ (٣) فى الأصول : الأعمش ، والصواب ما أثبتناه من البحر وابن عطية وغيرهما .

عكرمة « وَتُكْفَرُ » بالباء وفتح الفاء وجرم الراء . وحكى المَهْدَوِيُّ عن ابن هُرْمُزٍ أنه قرأ « وَتُكْفَرُ » بالياء ورفع الراء . وحكى عن عكرمة وشهر بن حَوْشَبٍ أنهما قرآا ببناء ونصب الراء . فهذه تسع قراءات أَيْبَنَاهَا « وَتُكْفَرُ » بالنون والرفع . هذا قول الخليل وسيبويه . قال النحاس قال سيبويه : والرفع ها هنا الوجه وهو الجسد ؛ لأن الكلام الذى بعد الفاء يجرى مجراه فى غير الجزاء . وأجاز الجزم بحمله على المعنى ؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيراً لكم ونكفر عنكم . وقال أبو حاتم : قرأ الأعمش « يُكْفَرُ » بالياء دون واو قبلها . قال النحاس : والذى حكاه أبو حاتم عن الأعمش بغير واو جزماً يكون على البدل كأنه فى موضع الفاء . والذى روى عن عاصم « وَيُكْفَرُ » بالياء والرفع يكون معناه وَيُكْفَرُ الله ؛ هذا قول أبى عبيد . وقال أبو حاتم : معناه يَكْفُرُ الإِيعَاءُ . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفَرُ » يكون معناه وتكفر الصدقات . وبالجملة فما كان من هذه القراءات بالنون فهى نون العظمة ، وما كان منها بالياء فهى الصدقة فاعلمه ؛ إلا ما روى عن عكرمة من فتح الفاء فإن البناء فى تلك القراءة إنما هى للسبب ، وما كانت منها بالياء فالله تعالى هو المكفّر ، والإيعاء فى خفاء مكفّر أيضاً كما ذكرنا ، وحكاه مكي . وأما رفع الراء فهو على وجهين : أحدهما أن يكون الفعل خبر ابتداء تقديره ونحن نكفر أو وهى تكفر ، أعنى الصدقة ، أو والله يكفر . والثانى القطع والاستئناف لانتون الواو العاطفة للاشتراك لكن تعطف جملة كلام على جملة . وقد ذكرنا معنى قراءة الجزم . فأما نصب « وَتُكْفَرُ » فضعيف وهو على إضمار أن وجاز على بُعد . قال المَهْدَوِيُّ : وهو مشبه بالنصب فى جواب الاستفهام ، إذ الجزاء يجب به الشيء لوجوب غيره كالاستفهام . والجزم فى الراء أفصح هذه القراءات ، لأنها تؤذن بدخول الكفبر فى الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء . وأما الرفع فليس فيه هذا المعنى .

قلت : هذا خلاف ما اختاره الخليل وسيبويه . و « مِنْ » فى قوله « مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ » للتبعض المحض . وحكى الطبري عن فرقة أنها زائدة . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ . ( وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ) وعد ووعيد .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ  
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُنْفِسُكُمْ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا  
مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٧٧﴾

قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ) فيه ثلاث مسائل :  
الأولى - قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ) هذا الكلام متصل بذكر الصدقات ،  
فكانه بين فيه جواز الصدقة على المشركين . روى سعيد بن جبير مرسلاً عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في سبب نزول هذه الآية أن المسلمين كانوا يتصدقون على قفر أهل الذمة ، فلما  
كثرت قفر المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تتصدقوا إلا على أهل دينكم " .  
فزلت هذه الآية مبيحة للصدقة على من ليس من دين الإسلام . وذكر النقاش أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أتى بصدقات بغاء يهودى فقال : أعطني . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
" ليس لك من صدقة المسلمين شيء " . فذهب اليهودى غير بعيد فنزلت : « لَيْسَ عَلَيْكَ  
هُدَاهُمْ » فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه ، ثم نسخ الله ذلك بآية الصدقات .  
وروى ابن عباس أنه قال : كان ناس من الأنصار لهم قرابات من بني قريظة والنضير ، وكانوا  
لا يتصدقون عليهم رغبتهم منهم في أن يسلموا إذا احتاجوا ، فنزلت الآية بسبب أولئك .  
وحكى بعض المفسرين أن أسماء ابنة أبي بكر الصديق أرادت أن تصل جدها إبا حفصة  
ثم امتنعت من ذلك لكونه كافراً فنزلت الآية في ذلك . وحكى الطبري أن مقصد النبي  
صلى الله عليه وسلم بمنع الصدقة إنما كان ليسلموا ويدخلوا في الدين ، فقال الله تعالى : « لَيْسَ  
عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » . وقيل : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » [ ليس متصلاً ] بما قبل ، فيكون ظاهرها  
في الصدقات وصرفها إلى الكفار ، بل يحتمل أن يكون معناه ابتداء كلام .

الثانية - قال علماؤنا : هذه الصدقة التي أوجبت لهم حسب ما تضمنته هذه الآيات  
هى صدقة التطوع ، وأما المفروضة فلا يجوز دفعها لكافر ، لقوله عليه السلام : « أُمِرْتُ  
أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرَدَهَا فِي فَقْرَائِكُمْ » . قال ابن المنذر : أجمع [ كل ] من أحفظ عنه  
(١) في ٥ : دجابه . (٢) في جوه وبوى : متصلاً . دليل على سقوط : ليس ، أو غير متصل  
بكاتى النسخ . (٣) في ج .

من أهل العلم أن الذم لا يُعطى من زكاة الأموال شيئاً ؛ ثم ذكر جماعة ممن نصّ على ذلك ولم يذكر خلافاً . وقال المَهْدَوِيُّ : رُخص للمسلمين أن يُعطوا المشركين من قراباتهم من صدقة الفريضة لهذه الآية . قال ابن عطية : وهذا مردود بالإجماع . والله أعلم . وقال أبو حنيفة : تصرف إليهم زكاة الفطر . ابن العربي : وهذا ضعيف لا أصل له . ودليلك أنها صدقة طهرة واجبة فلا تصرف إلى الكافر كصدقة المشاشية والعين ؛ وقد قال النبي صل الله عليه وسلم : " أغنهم عن سؤال هذا اليوم " يعني يوم الفطر .

قلت : وذلك لتشاغلهم بالعيد وصلاة العيد وهذا لا يتحقق في المشركين ، وقد يجوز صرفها إلى غير المسلم في قول من جعلها سنة ، وهو أحد القولين عندنا ، وهو قول أبي حنيفة على ما ذكرنا ، نظرنا إلى عموم الآية في البرّ وإطعام الطعام وإطلاق الصدقات . قال ابن عطية : وهذا الحكم متصور للمسلمين مع أهل ذمتهم ومع المسترقين من الحربيين .

قلت : وفي الترتيل « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » (٢) والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركاً . وقال تعالى : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ » (٣) . فظواهر هذه الآيات تقتضي جواز صرف الصدقات إليهم جملة ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم خصّ منها الزكاة المفروضة ؛ لقوله عليه السلام لمعاذ : " خذ الصدقة من أغنيائهم ورددّها على فقراهم " واتفق العلماء على ذلك على ما تقدّم . فيدفع إليهم من صدقة التطوع إذا احتاجوا ، والله أعلم . قال ابن العربي : فأما المسلم المعاصي فلا خلاف أن صدقة الفطر تصرف إليه إلا إذا كان يترك أركان الإسلام من الصلاة والصيام فلا تدفع إليه الصدقة حتى يتوب . وسائر أهل المعاصي تصرف الصدقة إلى من نكحها لدخولهم في اسم المسلمين . وفي صحيح مسلم أن رجلاً تصدّق على غنيّ وسارق وزانية وتقبّلت صدقته ، على ما يأتي بيانه في آية الصدقات (٤) .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ) أي يرشد من يشاء . وفي هذا ردّ على القدورية وطوائف من المعتزلة ، كما تقدّم .

(١) في ابن عطية : متصور لتسليم اليوم مع الخ . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٥

(٣) راجع ج ١٨ ص ٥٨ (٤) راجع ج ٨ ص ١٦٧

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ شرط وجوبه . والخير في هذه الآية المال ؛ لأنه قد اقرن بذكر الإتيان ؛ فهذه القرينة تدل على أنه المال ، ومتى لم تقتصر بما يدل على أنه المال فلا يلزم أن يكون بمعنى المال ، فهو قوله تعالى : « خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا » وقوله : « مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ »<sup>(٢)</sup> . إلى غير ذلك . وهذا يحترز من قول عكرمة : كل خير في كتاب الله تعالى فهو المال . وحكى أن بعض العلماء كان يصنع كثيرا من المعروف ثم يخلف أنه ما فعل مع أحد خيرا ، فقبل له في ذلك فيقول : إنما فعلت مع نفسي ؛ ويتلو « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ » . ثم بين تعالى أن الثقة المعتد بقبولها إنما هي ما كان ابتغاء وجهه . و « ابتغاء » هو على المفعول له . وقيل : إنه شهادة من الله تعالى للصحابة رضي الله عنهم أنهم إنما ينفقون ابتغاء وجهه ؛ فهذا خرج مخرج التفضيل والثناء عليهم . وعلى التأويل الأول هو اشتراط عليهم ، ويتناول الاشتراط غيرهم من الأمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : « إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي أَمْرٍ أَتَى »<sup>(٤)</sup>

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَغْلِبُونَ ﴾ « يُوَفِّي إِلَيْكُمْ » تأكيد وبيان لقوله : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ » وأن ثواب الإتيان يُؤْتَى إلى المنفقين ولا يُنْسَوْنَ منه شيئا فكأن ذلك البخس ظلما لهم .

قوله تعالى ، لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْغَايِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢٢٢﴾  
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ الام متعلقة بقوله « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ » وقيل : بمحذوف تقديره الإتيان أو الصدقة للفقراء . قال السُّدِّيُّ ومجاهد وغيرهما : المراد بهؤلاء (١) راجع ١٣ من ٢١ (٢) راجع ٢٠ من ١٥٠ (٣) كما في السمين والبحر . وفي الأصول كلها : مفعول به . وليس بشئ . (٤) رواية البخاري : في فم امرأتك .



الفقراء فقراء المهاجرين من قريش وغيرهم ، ثم تناول الآية كل من دخل تحت صفة الفقراء  
 غابَر الدهر . وإنما خص فقراء المهاجرين بالذكر لأنه لم يكن هناك سواهم وهم أهل الصُّفَّة  
 وكانوا نحواً من أربعمائة رجل ، وذلك أنهم كانوا يقدِّمون فقراء على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، وما لهم أهل ولا مال فُبِيت لهم صُفَّة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقبل  
 لهم : أهل الصُّفَّة . قال أبو دَرَّ : كنت من أهل الصُّفَّة وكذا إذا أمسينا حضرنَا باب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمر كل رجل فينصرف برجل ويبقى من بقي من أهل الصُّفَّة  
 حشرة أو أقل فيؤتَى النبي صلى الله عليه وسلم بشائه وتعتنى معه . فإذا فرغنا قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : " ناموا في المسجد " . وخرج الترمذى عن البراء بن عازب « وَلَا  
 تَيْعُمُوا الْحَيِّتَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » قال : نزلت فينا معشر الأنصار كما أصحاب نخل ، قال :  
 فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثيره وقَلَّته ، وكان الرجل يأتي بالقِنُو والقنوين فيعلقه  
 في المسجد ، وكان أهل الصُّفَّة ليس لهم طعام ؛ فكان أحدهم إذا جاع أتى القِنُو فيضربه  
 بعصاه فيسقط من البُسْر والتمر ف يأكل ، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتي بالقنوفيه  
 الشيص والحشَف ، والقنوف قد انكسر فيعلقه في المسجد ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
 آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَبَائِعِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْعُمُوا الْحَيِّتَ مِنْهُ  
 تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْمِضُوا فِيهِ » . قال : ولو أن أحداً أهْدَى إليه مثل  
 ما أعطاه لم يأخذه إلا على إغماض وحَيَاء . قال : فكما بعد ذلك يأتي الرجل بصالح ما عنده .  
 قال : هذا حديث حسن غريب صحيح . قال عساؤنا . وكانوا رضى الله عنهم في المسجد  
 ضرورة ، وأكوا من الصدقة ضرورة ؛ فلما فتح الله على المسلمين استغنوا عن تلك الحال  
 ونخرجوا ثم ملكوا ونأمرُوا . ثم بين الله سبحانه من أحوال أولئك الفقراء المهاجرين ما يوجب  
 الحُتُّ عليهم بقوله تعالى : ( الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) والمعنى حُبِسُوا ومُنَعُوا . قال قتادة  
 وابن زيد : معنى « أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » حبسوا أنفسهم عن التصرف في معاشهم خوف  
 العدو ؛ ولهذا قال تعالى : ( لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ ) لكون البلاد كلها كفراً مطيقاً .

وهذا في صدر الإسلام، فعلمتهم تمنع من الاكتساب بالجهاد، وإنكار الكفار عليهم إسلامهم يمنع من التصرف في التجارة بفقوا فقراء . وقيل : معنى « لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ » أي لما قد أزموا أنفسهم من الجهاد . والأول أظهر . والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : (يَحْسَبُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) أي أنهم من الانقباض وترك المسألة والتوكل على الله بحيث يظنهم الجاهل بهم أغنياء . وفيه دليل على أن اسم الفقر يجوز أن يطلق على من له كسوة ذات قيمة ولا يمنع ذلك من إعطاء الزكاة إليه . وقد أمر الله تعالى بإعطاء هؤلاء القوم، وكانوا من المهاجرين الذين يقاتلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرضى ولا عُمَيَّان . والتَّعَفُّفُ تَعَفَّلَ ، وهو بناء مبالغة من عَفَّ عن الشيء إذا أمسك عنه وتَرَفَّ عن طلبه ؛ وبهذا المعنى فسر قتادة وغيره . وفتح السين وكسرها في « يَحْسَبُ » لغتان . قال أبو علي : والفتح أقيس ، لأن العين من الماضي مكسورة فبابها أن تأتي في المضارع مفتوحة . والقراءة بالكسر حسنة ، لمجيء السمع به وإن كان شاذاً عن القياس . و « مِنْ » في قوله « مِنَ التَّعَفُّفِ » لا ابتداء الغاية . وقيل لبيان الجنس .

الثالثة — قوله تعالى : (تَعْرِفُهُمْ بِسِيَاهُمْ) فيه دليل على أن للسياً أثراً في اعتبار من يظهر عليه ذلك، حتى إذا رأينا ميتاً في دار الإسلام وعليه زُناَر وهو غير مخنون لا يدفن في مقابر المسلمين؛ ويقدم ذلك على حكم الدار في قول أكثر العلماء؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » (٣) . فدلَّت الآية على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزى (٤) في التجميل . وأنفق العلماء على ذلك، وإن اختلفوا بعده في مقدار ما يأخذه إذا احتاج . فأبو حنيفة اعتبر مقدار ماتجب فيه الزكاة، والشافعي اعتبر قوت سنة، ومالك اعتبر أربعين درهماً، والشافعي لا يصرف الزكاة إلى المكتسب .

والسِّيَا (مقصورة) : العلامة، وقد تمدَّ فيقال السياء . وقد اختلف العلماء في تعيينها هنا؛ فقال مجاهد : هي الخشوع والتواضع . السدى : أثر الفاقة والحاجة في وجوههم وقلة (١) كذا في ج . راجع الطبري . وبقا الأصول : فقلهم . (٢) الزناَر (بضم الزاى وتشديد النون) : ما يشتهه الذي على وسطه . (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٥١ (٤) في ج : زين .

النعمة . ابن زيد : وثلاثة نياهم . وقال قوم وحكاه مكى : أثر السجود . ابن عطية : وهذا حسن ، وذلك لأنهم كانوا متغربين متوكئين لا شغل لهم في الأغلب إلا الصلاة ، فكان أثر السجود عليهم .

قلت : وهذه السبب التي هي أثر السجود اشترك فيها جميع الصحابة رضوان الله عليهم بإخبار الله تعالى في آخر « الفتح » بقوله : « سَيَأْتِيهِمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ <sup>(١)</sup> » فلا فرق بينهم وبين غيرهم ؛ فلم يبق إلا أن تكون السبب أثر الخصاصة والحاجة ، أو يكون أثر السجود أكثر ، فكانوا يعرفون بصفرة الوجوه من قيام الليل وصوم النهار . والله أعلم . وأما الخشوع فذلك محله القلب ويشترك فيه الغنى والفقير ، فلم يبق إلا ما اخترناه ، والموفق الإله .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا ﴾ مصدر في موضع الحال ، أى ملحقين ؛ يقال : ألحف وألحى وألح في المسألة سواء ؛ ويقال :  
\* وليس لِّلَّاحِفِ مِثْلُ الزَّد <sup>(٢)</sup> \*

وأشتقاق الإلحاف من اللغاف ، سُمِّيَ بذلك لاشتماله على وجوه الطلب في المسألة كاشتغال اللغاف من التغطية ، أى هذا السائل يعم الناس بسؤاله فيلجفهم ذلك ؛ ومنه قول ابن جرير :  
فَطَلَّ يَحْفُهُنَّ بِقَفَقِيهِ <sup>(٣)</sup> \* وَيَلْحَفُهُنَّ هَفَقَافًا نَحِيحًا

يصف ذكر النعام يحضن بيضا بجناحيه ويجعل جناحه لها كاللحاف وهو رقيق مع نخنه . وروى النسائي ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس المسكين الذي ترذه التمرة والتمران والقمة واللقتان إنما المسكين المتعفف أقرءوا إن شتمت "   
« لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا »

الخامسة - وأختلف العلماء في معنى قوله « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا » على قولين ؛ فقال قوم منهم الطبري والزجاج : إن المعنى لا يسألون البتة ، وهذا على أنهم متعففون عن

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢ (٢) هذا مجزيت لشار بن برد ومدره كما في ديوانه واللسان :

\* الحز يلقى والمصا لمد \*

(٣) تفقفا المائر : جناحاه .

المسألة عِقة تامة؛ وعلى هذا جمهور المفسرين؛ ويكون التعقف صفة ثابتة لهم، أى لا يسألون الناس إلحاحاً ولا غير إلحاح . وقال قوم : إن المراد قى الإلحاف ، أى إنهم يسألون غير إلحاف، وهذا هو السابق للفهم، أى يسألون غير ملحقين . وفى هذا تنبيه على سوء حالة من يسأل الناس إلحافاً . روى الأئمة واللفظ لمسلم من معاوية بن أبى سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تَلْحِقُوا فى المسألة قَوْلَ اللَّهِ لا يسألنى أحد منكم شيئاً فتُخْرِجَ له مسأله مَنى شيئاً وأنا له كاره فيُبارَك له فبِأَعْطَيْتُهُ " . وفى الموطأ « عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد أنه قال : نزلت أنا وأهل بَيْقِيعِ الْفَرَقْدِ فقال لى أهل : أذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسأله لنا شيئاً نأكله ؛ وجعلوا يذكرون من حاجتهم ؛ فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلاً يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا أجد ما أعطيك " فتولى الرجل عنه وهو مُغْضَبٌ وهو يقول : لَعَمْرِي إنك تُعْطِي من شئت ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنه يغضب على ألا أجد ما أعطيه من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً " . قال الأُسْدِيُّ : قلتُ لِلْقِصَّةِ (٢٣) لنا خير من أوقية — قال مالك : والأوقية أربعون درهماً — قال : فرجعت ولم أسأله ، فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعير وزيت فقسم لنا منه حتى أغنانا الله « . قال ابن عبد البر : هكذا رواه مالك وتابعه هشام بن سعد وغيره ، وهو حديث صحيح ، وليس حكم الصحابي إذا لم يُسمَّ حكم من دونه إذا لم يُسمَّ عند العلماء ؛ لارتفاع الجرعة عن جميعهم وثبوت العدالة لهم . وهذا الحديث يدل على أن السؤال مكروه لمن له أوقية من فضة ؛ فمن سأل وله هذا الحد والعدد والقدر من الفضة أو مايقوم مقامها ويكون عدلاً منها فهو ملحق ، وما علمت أحداً من أهل العلم إلا وهو يكره السؤال لمن له هذا المقدار من الفضة أو عدلها من الذهب على ظاهر هذا الحديث . وما جاء من غير مسألة بخائر له أن يأكله

(١) بقيق الفرقد : مقبرة مشهورة بالمدينة . (٢) الحديث كما فى الطبعة المتدنية . وفى الأصول : فقد ألحف .

(٣) اللقحة (فتح اللام وكسر ها) : الناقة ذات لبن القرية العهد بالتاج .

(٤) فى ب : وزيت . (٥) فى الأصول : « صاحب » .

إن كان من غير الزكاة ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً ، فإن كان من الزكاة ففيه خلاف يأتي  
بما في آية الصدقات <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

**الخامسة -** قال ابن عبد البر : من أحسن ما روى من أجوبة الفقهاء في معاني  
السؤال وكراهيته ومذهب أهل الورع فيه ما حكاه الأئمة من أحمد بن حنبل وقد سئل عن  
المسألة متى يحل قال : إذا لم يكن عنده ما يفسد به ويشتبه على حديث سهل بن الحنظلية .  
قيل لأبي عبد الله : فإن أضطرر إلى المسألة ؟ قال : هي مباحة له إذا أضطر . قيل له : فإن  
تعفف ؟ قال : ذلك خير له . ثم قال : ما أظن أحدا يموت من الجوع ! الله يأتيه برزقه .  
ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري " من استعفف أعفاه الله " . وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال له : " تعفف " . قال أبو بكر : وسمعت يسأل من الرجل لا يجد شيئاً يسأل  
للناس أم يأكل الميتة ؟ فقال : أيا كل الميتة وهو يحسد من يسأله ، هذا شنيع . قال : وسمعت  
يسأله هل يسأل الرجل لغيره ؟ قال لا ، ولكن يعرض ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
حين جاءه قوم حفاة عراة مجتأين في الثمار فقال : " تصدقوا " ولم يقل أعطوهم . قال أبو عمر :  
قد قال النبي صلى الله عليه وسلم " أشفعوا تؤجروا " . وفيه إطلاق السؤال لغيره . والله أعلم .  
وقال : " ألا رجل يستصدق على هذا " ؟ قال أبو بكر : قيل له - يعني أحمد بن حنبل -  
فالرجل يذكر الرجل فيقول : إنه محتاج ؟ فقال : هذا تعرض وليس به بأس ، إنما المسألة أن  
يقول أعطه . ثم قال : لا يعجبني أن يسأل المرء لنفسه فكيف لغيره ؟ والتعرض هنا أحب إلى .

قلت : قد روى أبو داود والشمس وغيرهما أن القرامطة <sup>(٢)</sup> قال لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم : أسأل يا رسول الله ؟ قاله : " لا وإن كنت سائلاً لأبدي فأسأل الصالحين " . فأباح  
صلى الله عليه وسلم سؤال أهل الفضل والصلاح عند الحاجة إلى ذلك ، وإن أوقع حاجته

(١) راجع ج ٨ ص ١٦٧ (٢) أجاب فلان ثوباً إذا لبسه . والثمار (تكر النون جمع ثمرة) وهي كل  
شجرة محططة من مآزر الأعراب ؛ كأنها أخذت من لون الثمر لما فيها من السواد والبياض . أراد أنه جاء قوم لابسي  
أزر محططة من صوف (عن نهاية ابن الأثير) .

(٣) هو من بني فراس بن مالك بن كاعة (عن الاستيعاب) .

بأنه فهو أعلى . قال إبراهيم بن آدم : سؤال الحاجات من الناس هي الحجاب بينك وبين الله تعالى ، فانزل حاجتك بمن يملك الضر والنفع ، ولكن مقورك إلى الله تعالى يملكك الله ما سواه وتعيش مسرورا .

السابعة — فإن جاءه شيء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يرده ، إذ هو رزق ورزقه الله . روى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن الخطاب بعطاء فردّه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لم ردّدته ؟ " فقال : يا رسول الله ، أليس أخبرتنا أن أحدنا خير له ألا يأخذ شيئا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما ذاك عن المسألة فاما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق رزقك الله " . فقال عمر بن الخطاب : والذي نفسي بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا أخذته . وهذا نص . وخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وغيرهما عن ابن عمر قال سمعت عمر يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يُعطيني العطاء فأقول : أعطه أقرر إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطيه أقرر إليه مني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذْه وما جاءك من هذا المال وأنت غير مُثِيرٍ ولا سائلٍ نخذه ومالا فلا تُبِعْه نفسك " . زاد النسائي — بعد قوله " خذه — فتخوّله أو تصدّق به " . وروى مسلم من حديث عبد الله ابن السَّعْدِيِّ المَالِكِيِّ عن عمر فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكلّ وتصدّق " . وهذا بصحح لك حديث مالك المُرْسَل . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ما أتاك من غير مسألة ولا إشراف " أي الإشراف أراد ؟ فقال : أن تستشره وتقول : لله يبعث إلى قبلك . قيل له : وإن لم يتعزّز ، قال نعم إنما هو بالقلب . قيل له : هذا شديد ! قال : وإن كان بشديدا فهو هكذا . قيل له : فإن كان الرجل لم يعوذني أن يرسل إلى شيئا إلا أنه قد عرض قبلي فقلت : صي أن يبعث إلى . قال : هذا إشراف ، فاما إذا جاءك من غير أن تحسبه ولا خطر على قلبك فهذا الآن ليس فيه إشراف . قال أبو عمر : الإشراف في اللغة رفع الرأس إلى المطموع

عنده والمطموع فيه، وأن يَهْشَ الإنسان ويتعزز . وما قاله أحد في تأويل الإشراف  
تضييق وتشديد وهو عندى بعيد ؛ لأن الله عز وجل تجاوز لهذه الأمة عما حدثت به أنفسهم  
ما لم ينطق به لسان أو تعمله جراحة . وأما ما اعتقده القلب من المعاصي ما خلا الكفر  
فليس بشئ حتى يعمل به ؛ وخطرات النفس متجاوز عنها بإجماع .

الثامنة - الإلحاح في المسألة والإلحاف فيها مع الفتي عنها حرام لا يحل . قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : " من سأل الناس أموالهم تَكَثُرًا فإِنما يسأل جحراً فليستَقِلَّ أو لَيْسَتْ كَثْرَةٌ " رواه  
أبو هريرة خرجه مسلم . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال المسألة  
بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مُرُعةٌ <sup>(١)</sup> لحم " رواه مسلم أيضا .

التاسعة - السائل إذا كان محتاجا فلا بأس أن يكرر المسألة ثلاثا إنذارا وإنذارا  
والأفضل تركه . فإن كان المسئول يعلم بذلك وهو قادر على ما سأله وجب عليه الإعطاء ،  
وإن كان جاهلا به فيعطيه مخافة أن يكون صادقا في سؤاله فلا يفلح في رده .

العاشر - فإن كان محتاجا إلى ما يُقِيم به سُنَّة كالجمعل بثوب يلبسه في العبد والجمعة  
فذكر ابن العربي : « سمعت بجامع الخليفة ببغداد رجلا يقول : هذا أخوك يحضر الجمعة معكم  
وليس عنده ثياب يُقِيم بها سُنَّة الجمعة . فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثيابا آخر ،  
فقبل لي : كساه إياها أبو الطاهر البرسنى أَخَذَ الثَّيَابَ » <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ  
أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ <sup>(٣)</sup>  
فيه مسألة واحدة :

رَوَى عن ابن عباس وأبي ذر وأبي أمامة وأبي الدرداء وعبد الله بن بشر الغافقي والأوزاعي  
أنها نزلت في طلف الخليل المربوطة في سبيل الله . وذكر ابن سعد في الطبقات قال : أخبرني  
عن محمد بن شعيب بن شابور قال أنبأنا سعيد بن مينا عن يزيد بن عبد الله بن عريب عن  
(١) المرأة (بضم الميم وإسكان الزاي) القطعة . قال القاضي عياض : قيل مناه بأن يوم القيامة ذليلا ساقط الأرواح له  
عند الله . وقيل : هو عمل ظاهره ، فيحشر ووجهه عظم لا لحم عليه ، فثوبه له علامة له يذنبه حين طلب وسأل بوجهه .  
(٢) في أحكام ابن العربي : رأيت طلبة ثيابا جددا فقبل لي كساه إياها فلان لأخذ الثياب بها .  
(٣)

أبيه عن جده هَرَبَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ  
 أُمُورَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»  
 قَالَ: «هُمْ أَصْحَابُ الْخَلِيلِ». وبهذا الإسناد قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المتفق على  
 الخليل كباسط يده بالصدقة لا يقبضها وأبواؤها وأرواؤها» [عند الله] يوم القيامة كَذِيَّ الْمَسْكِ.  
 وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَتْ مَعَهُ أَرْبَعَةُ  
 دَرَاهِمَ فَتَصَدَّقَ بِدَرَاهِمٍ لَيْلًا وَبَدَرَاهِمٍ نَهَارًا وَبَدَرَاهِمٍ سِرًّا وَبَدَرَاهِمٍ جَهْرًا، ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ:  
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مَجَاهِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ فَعَلَّ ذَلِكَ،  
 وَلَمْ يَسْمَعْ عَلِيًّا وَلَا غَيْرَهُ. وَقَالَ قَتَادَةُ. هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْمُتَفَقِّينَ مِنْ غَيْرِ تَبَذِيرٍ وَلَا تَقْتِيرٍ.  
 وَمَعْنَى «بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَدَخَلَتْ التَّعَالَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَهُمْ» لِأَنَّ  
 فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْجَزَاءِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَلَا يَحْزَنُونَ زَيْدٌ فَيَنْطَلِقُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي  
 يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا  
 وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقَها فَلَهُ  
 مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا  
 خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ  
 أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا  
 الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾  
 يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾  
 فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْجَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ  
 أَمُورِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾

(١) الزيادة من كتاب الطحايات.



الآيات الثلاث<sup>(١)</sup> تضمنت أحكام الربا وجواز عقود المبيعات ، والوعيد لمن استحل الربا وأصر على فعله . وفي ذلك ثمان وثلاثون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ يا كلون ياخذون ، فبر عن الأخذ بالأكل ؛ لأن الأخذ إنما يراد للأكل . والربا في اللغة الزيادة مطلقا ، يقال : ربا الشيء يربو إذا زاد ، ومنه الحديث : " فلا والله ما أخذنا من لقمة إلا ربا من تحتها " يعني الطعام الذي دعا فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة ؛ خرج الحديث مسلم رحمه الله . وقياس كتابته بالياء للكسرة في أوله ، وقد كتبه في القرآن بالواو . ثم إن الشرع قد تصرف في هذا الإطلاق فقصره على بعض موارد ؛ فزاع أطلقه على كسب الحرام ؛ كما قال الله تعالى في اليهود : « وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ » . ولم يرد به الربا الشرعي الذي حكم بتحريمه علينا وإنما أراد المال الحرام ؛ كما قال تعالى : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ » يعني به المال الحرام من الرشا ، وما استحلوه من أموال الأميين حيث قالوا : « تَبَسَّ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ » . وعلى هذا فيدخل فيه النبي من كل مال حرام بأي وجه اكتسب . والربا الذي عليه عرف الشرع شيان : تحريم النساء ، والتفاضل في العقود وفي المطعومات على ما نبينه . وغالبه ما كانت العرب تفعله ، من قولها للفرس : أنقض أم تربى ؟ فكان الفرس يزيد في عدد المال ويصبر الطالب عليه . وهذا كله محرم باتفاق الأمة .

الثانية — أكثر البيوع الممنوعة إنما تجدد منها لمعنى زيادة إما في عيب مال ، وإما في منفعة لأحدهما من تأخير ونحوه . ومن البيوع ما ليس فيه معنى الزيادة ؛ كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وكالبيع ساعة النداء يوم الجمعة ؛ فإن قيل لفاعلها ؛ أكل الربا فتجوز وتشبهه .

الثالثة — روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استرد فقصد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء " .

(١) كذا في كل الأصول ، وقوله : ثمان وثلاثون مسألة تضمن الآيات الخمس . (٢) يريد الإمامة .

(٣) راجع ج ١ ص ١٨٤ و ٢٣٦ (٤) راجع ج ٥ ص ١١٥ (٥) في حروجه وجه : العقود .

وفي حديث عبادة بن الصامت : " فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " . وروى أبو داود عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الذهب بالذهب يبرها ويبرها بالفضة بالفضة يبرها وعينها والبر بالبر مدي بمدي والشعير بالشعير مدي بمدي والتمر بالتمر مدي بمدي والملح بالملح مدي بمدي فمن زاد أو أزداد فقد أربى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يدا بيد وأما نسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يدا بيد وأما نسيئة فلا " . وأجمع العلماء على القول بمقتضى هذه السنة وعليها جماعة فقهاء المسلمين إلا في البر والشعير فإن مالكا جعلهما صنفا واحدا ، فلا يجوز منهما اثنان بواحد ، وهو قول الليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام ، وأضاف مالك إليهما السلت <sup>(١)</sup> . وقال الليث : السلت والدخن والنرة صنف واحد ، وقال ابن وهب .

قلت : وإذا ثبتت السنة فلا قول معها . وقال عليه السلام : " فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " . وقوله : " البر بالبر والشعير بالشعير " دليل على أنهم نوعان مختلفان كخالفه البر للتمر ، ولأن صفاتهما مختلفة وأسماؤهما مختلفة ، ولا اعتبار بالميت والمحصد إذا لم يعتبره الشرع ، بل فصل وبين ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وأصحاب الحديث .

الرابعة — كان معاوية بن أبي سفيان يذهب إلى أن النهي والتحريم إنما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم في الدينار المضروب والدرهم المضروب لا في البر من الذهب والفضة بالمضروب ، ولا في المصوغ بالمضروب . وقد قيل إن ذلك إنما كان منه في المصوغ خاصة ، حتى وقع له مع عبادة ما أخرجه مسلم وغيره ، قال : غزونا وعلى الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان مما غنمنا آتية من فضة فأمر معاوية رجلا يبيعها في أعطيات الناس

(١) أى مكيل بمكيل . والمدي (بضم الميم وسكون الهمزة والياء) قال ابن الأعرابي : هو مكيل ضمن لأهل الشام وأهل مصر ، والجمع أمداء . وقال ابن جرير : المدي مكيل لأهل الشام يقال له الجربيع يبع خمسة وأربعين مثقالا . وهو غير المد (بالميم المضمومة والياء المشددة) . قال الجوهري : المد مكيل وهو مثل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي ، ورواه عن أهل العراق وأبي حنيفة . (٢) السلت : ضرب من الشعير ليس له قشر .

فتنازع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت ذلك فقام فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح إلا سواء بسواء عِتَبًا بَعَيْنٍ من زاد أو ازداد فقد أَرَبِي ؛ فردَّ الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام خطيباً فقال : ألا ما بال رجال يتحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كُنا نشهدُه ونصحبُه فلم نسمعها منه ! فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال : لنحدّثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كره معاوية — أُوْقال وإن رَغِمَ — ما أبالي ألا أحبَّه في جُنْدِه في لَيْسَلَةٍ سَوْداء . قال حمادٌ هذا أُوْخُوهُ . قال ابن عبد البر : وقد رُوي أن هذه القصة إنما كانت لأبي الدرداء مع معاوية . ويحتمل أن يكون وقع ذلك لها معه ، ولكن الحديث في العُرف محفوظ لِعُبادة ، وهو الأصل الذي عوّل عليه العلماء في باب « الربا » . ولم يختلفوا أن فعل معاوية في ذلك غير جائز ، وغير نكير أن يكون معاوية خيى عليه ما قد علمه أبو الدرداء وعبادة فإنهما جليلان من فقهاء الصحابة وكبارهم ، وقد خفي على أبي بكر وعمر ما وجد عند غيرهم ممن هو دونهم ، فمعاوية أخرى . ويحتمل أن يكون مذهبه كذهب ابن عباس ، فقد كان وهو يجرى في العلم لا يرى الدرهم والدرهمين بأساً حتى صرفه عن ذلك أبو سعيد . وقصة معاوية هذه مع عبادة كانت في ولاية عمر . قال قيسمة بن ذؤيب : إن عبادة أنكر شيئاً على معاوية فقال : لا أسألك بأرض أنت فيها ودخل المدينة . فقال له عمر : ما أقدمك ؟ فأخبره . فقال : أرجع إلى مكانك ، فقبّح الله لأرضا لست فيها ولا أمثالك ! وكتب إلى معاوية « لا إمارة لك عليه » .

الخامسة — روى الأئمة واللفظ للدارقطني عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما من كانت له حاجة بوزق فليصرفها بذهب وإن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بوزق هاء وهاء » . قال العلماء فقوله

(١) هو حماد بن زيد أحد رجال هذا الحديث .

(٢) قال ابن الأثير : « هو أن يقول كل واحد من البيّن « ها » فيعطيه ما في يده ، يعني معاينة في المجلس . وقيل معناه هاك وهات ، أي خذ وأعط . قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه « ها وهاء » ما كنه الألف ، =

عليه السلام : "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما" إشارة إلى جنس الأصل المضروب؛ بدليل قوله : "الفضة بالفضة والذهب بالذهب" الحديث . والفضة البيضاء والسوداء والذهب الأحمر والأصفر كل ذلك لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل سواء بسواء على كل حال ؛ على هذا جماعة أهل العلم على ما بينا . واختلفت الرواية عن مالك في الفلوس فألحقها بالدرهم من حيث كانت ثمناً للأشياء ، ومنع من إلحاقها مرة من حيث إنها ليست ثمناً في كل بلد وإنما يختص بها بلد دون بلد .

السادسة - لا اعتبار بما قد روي عن كثير من أصحاب مالك وبعضهم يرويه عن مالك في التاجر يحفره الخروج وبه حاجة إلى دراهم مضروبة أو دنانير مضروبة ، فيأتي دار الضرب بفضته أو ذهبه فيقول للضرب ؛ خذ فضتي هذه أو ذهبي وخذ قدر عمل يدك وادفع إلى دنانير مضروبة في ذهبي أو دراهم مضروبة في فضتي هذه لأنني محفوز للخروج وأخاف أن يفوتني من أخرج معه ، أن ذلك جائز للضرورة ، وأنه قد عمل به بعض الناس . وحكاة ابن العربي في قبسه عن مالك في غير التاجر ، وأن مالكا خفف في ذلك ؛ فيكون في الصورة قد باع فضته التي زنتها مائة وخمسة دراهم أجره بمائة وهذا محض الربا . والذي أوجب جواز ذلك أنه لو قال له : إضرب لي هذه وقاطعه على ذلك بأجرة ، فلبس ضربها قبضها منه وأعطاه أجرتها ، فالذي فعل مالك أولاً هو الذي يكون آخراً ، ومالك إنما نظر إلى المال فركب عليه حكم الحال ، وأباه سائر الفقهاء . قال ابن العربي : والحق في مالكا يئنه . قال أبو عمر رحمه الله : وهذا هو عين الربا الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : "من زاد أو ازداد فقد أربى" . وقد رد ابن وهب هذه المسألة على مالك وأنكرها . وزعم الأبهري أن ذلك من باب الرقي لطالب التجارة ولئلا يفوت السوق ، وليس الربا إلا على من أراد أن يربى ممن يقصد إلى ذلك ويبتغيه . ونسب الأبهري أصله في قطع الذرائع ، وقوله

= والصواب مدحا وتصحاً ، لأن أصلها هلك ، أي خذ خذفت الكاف وعرضت منها المدة والمهزة ، يقال للراحد هاء ولاثنين هازماً ولجميع هازم . وغير الخطابي يميز فيها السكون على حذف الهمزة وتزله مثله «ها» التي للثنية . ونسباً لثلاث أخرى .

فمن باع ثوبا بدينئة وهو لا نية له في شرائه ثم يبعده في السوق يباع : إنه لا يجوز له ابتياعه منه بدون ما يباع به وإن لم يقصد إلى ذلك ولم يفتنه ؛ ومثله كثير ؛ ولو لم يكن الربا إلا على من قصده ما حرم إلا على الفقهاء . وقد قال عمر : لا يتجر في سوقنا إلا من فقهه وإلا أكل الربا . وهذا بين لمن رزق الإنصاف وألهم رشده .

قلت : وقد بالغ مالك رحمه الله في منع الزيادة حتى جعل المتوهم كالمحقق ، فنع ديناراً ودرهماً ودينار ودرهم سداً للدريرة وحباً للتوهمات ؛ إذ لولا توهم الزيادة لم يتبادلا . وقد علل منع ذلك بتعذر المسائلة عند التوزيع ؛ فإنه يلزم منه ذهب وفضة بذهب . وأوضح من هذا منعه التفاضل المعنوي ، وذلك أنه منع ديناراً من الذهب العالى وديناراً من الذهب اللدن في مقابلة العالى وألغى الدون ، وهذا من دقيق نظره رحمه الله ؛ فدل أن تلك الرواية منه منكرة ولا تصح . والله أعلم .

السابعة - قال الخطابي : التبر قطع الذهب والفضة قبل أن تضرب وتطبع دراهم أو دنانير ، واحدها نيرة . والعين : المضروب من الدراهم أو الدنانير . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع مثقال ذهب صين بمثقال وشيء من نير غير مضروب . وكذلك حرم التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها ، وذلك معنى قوله : " نيرها وعينها سواء " .

الثامنة - أجمع العلماء على أن التمر بالتمر ولا يجوز إلا مثلاً بمثل . واختلفوا في بيع التمرة الواحدة بالتمرين ، والحبة الواحدة من القمح بحتبتين ؛ فعنه الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري ، وهو قياس قول مالك وهو الصحيح ؛ لأن ما جرى الربا فيه بالتفاضل في كثيره دخل قليله في ذلك قياساً ونظراً . احتج من أجاز ذلك بأن مستهلك التمرة والتمرين لا يجب عليه القيمة ، قال : لأنه لا مكيل ولا موزون بخاز فيه التفاضل .

التاسعة - اعلم رحمك الله أن مسائل هذا الباب كثيرة وفروعه منتشرة ، والذي يربط لك ذلك أن تنظر إلى ما اعتبره كل واحد من العلماء في علة الربا ؛ فقال أبو حنيفة :

علة ذلك كونه مكيلا أو موزونا جنسا، فكل ما يدخله الكل أو الوزن عنده من جنس واحد، فإن بيع بعضه ببعض متافضلا أو نسيئا لا يجوز؛ فنع بيع التراب بعضه ببعض متافضلا؛ لأنه يدخله الكل، وأجاز الخبز قُرْصا بقرصين؛ لأنه لم يدخل عنده في الكل الذي هو أصله، فخرج من الجنس الذي يدخله الربا إلى ما عداه. وقال الشافعي: العلة كونه مطعوما جنسا. هذا قوله في الجديد؛ فلا يجوز عنده بيع الدقيق بالخبز ولا بيع الخبز بالخبز متافضلا ولا نسيئا، وسواء أكان الخبز نخبرا أو فطيرا. ولا يجوز عنده بيعة بيضتين، ولا رمانة برمانتين، ولا بطيخة ببطيختين لا يدا يبد ولا نسيئة؛ لأن ذلك كله طعام ما كوله. وقال في القديم: كونه مكيلا أو موزونا. واختلفت عبارات أصحابنا المالكية في ذلك؛ وأحسب ما في ذلك كونه مقتانا مدخرا للعيش غالبا جنسا؛ كالحنطة والشعير والتمر والمالح المنصوص عليها، وما في معناها كالأرز والذرة والدخن والسَّمِيم، والْقَطَائِيّ كالقؤل والعَدَس واللُّؤْبَاء والحَصّ، وكذلك الخموم والألبان والخلول والزيت، والثمار كالعنب والزبيب والزيتون، واختلف في التبن، ويأخذ بها العسل والسكر. فهذا كله يدخله الربا من جهة النساء. وجائز فيه التفاضل لقوله عليه السلام: "إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شقتم إذا كان يدا بيد". ولا ربا في رطب الفواكه التي لا تبقى كالنخاع والبطيخ والزمان والكثير من القثاء والخيار والبادنجان وغير ذلك من الخضروات. قال مالك: لا يجوز بيع البيض بالبيض متافضلا؛ لأنه مما يذخر، ويجوز عنده مثلا بمثل. وقال محمد بن عبد الله بن عبيد الحكم: جائز بيضة بيضتين وأكثر؛ لأنه مما لا يذخر، وهو قول الأوزاعي.

العاشرة — اختلف النحاة في لفظ «الربا» فقال البصريون: هو من ذوات الواو؛ لأنك تقول في تثنيته: رِبَان؛ قاله سيبويه. وقال الكوفيون: يكتب بالياء، وتثنيته بالياء؛ لأجل الكسرة التي في أوله. قال الزجاج: ما رأيت خطأ أفصح من هذا ولا أشنع! لا يكفهم الخطأ في الخط حتى يخطئوا في التثنية وهم بقرءون «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِرَبِّو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ» قال محمد بن يزيد: كُتِبَ «الربا» في المصحف بالواو فرقا بينه وبين الزنا، وكان الربا أولى منه بالواو؛ لأنه من ربا ربو.

الحادية عشرة - فوله تعالى : ( لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ )  
الجملة خبر الابتداء وهو « الَّذِينَ » . والمعنى من قبورهم ، قاله ابن عباس ومجاهد وابن جبير  
وقتادة والربيع والضحاك والسدي وابن زيد . وقال بعضهم : يجعل معه شيطان يخفقه .  
وقالوا كلهم : يُعْت كالمجنون عقوبة له وتمقيتاً عند جميع أهل المحشر . ويقوى هذا التأويل  
المجموع عليه أن في قراءة ابن مسعود « لَا يَقُومُونَ يوم القيامة إِلَّا كَمَا يَقُومُ » . قال ابن عطية :  
وأما ألفاظ الآية فكانت تحتل تشبيه حال القائم بمرض وجشع إلى تجارة الدنيا بقيام المجنون ،  
لأن الطمع والرغبة تستفزه حتى تضطرب أعضاؤه ، وهذا كما تقول لمسرع في شيه يخلط في هيئة  
حركاته إمامين فرع أو غيره قد جُنَّ هذا ! وقد شبه الأعتى ناقته في نشاطها بالمجنون في قوله :  
وتُصَيِّح عن غيب السرى وكأنا . أَلَمْ يَهْمَا من طَائِفِ الْخَنِّ أُولُنَّ

وقال آخر :

• لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أُولُنَّ •

لكن ما جاءت به قراءة ابن مسعود وتظاهرت به أقوال المفسرين بضعف هذا التأويل .  
و « يَخْبِطُهُ » يتفعله من خبط يخبط ، كما تقول : تملكه وتعبد . فجعل الله هذه العلامة  
لأكلة الربا ، وذلك أنه أرباه في بطونهم فأنقلهم ، فهم إذا خرجوا من قبورهم يقومون  
ويسقطون . ويقال : إنهم يبعثون يوم القيامة قد انتفخت بطونهم كالحبائى ، وكلما قاموا  
سقطوا والناس يمشون عليهم . وقال بعض العلماء : إنما ذلك شعار لهم يعرفون به يوم القيامة  
ثم العذاب من وراء ذلك ، كما أن النال يجى بما غلَّ يوم القيامة بشرة ينهر بها ثم العذاب  
من وراء ذلك . وقال تعالى : « يَا كُفُّونَ » والمراد يكسبون الربا ويفعلونه . وإنما خص  
الأكل بالذكرا لأنه أقوى مقاصد الإنسان في المال ، ولأنه دال على الجمع وهو أشد الحرص ؛  
يقال : رجل جشع بين الجشع وقوم جشعون ؛ قاله في المجمل . فاقم هذا البعض من توابع  
الكسب مقام الكسب كله ؛ فاللباس والسكنى والادخار والإنفاق على العيال داخل في قوله :  
« الَّذِينَ يَا كُفُّونَ » .

(١) في ابن عطية : تجارة الربا . الأولى : شبه المجنون .

الثانية عشرة - في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصَّريح من جهة الحق ، وزعم أنه من فعل الطبايع ، وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان . ولا يكون منه شيء ، وقد مضى الرد عليهم فيما تقدم من هذا الكتاب . وقد روى النسائي عن أبي اليسر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّوَدُّيِّ وَالْمُهْدَمِّ وَالْفِرْقِ وَالْحَرِيقِ وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدَيْكَ " . وروى من حديث محمد بن المثنى حدثنا أبو داود حدثنا هشام عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ وَسَيِّئِ الْأَسْقَامِ " . والمس : الجنون ؛ يقال : مُسَّنَ الرَّجُلُ ، وَالْمَسُّ ؛ فهو ممسوس ومألوس إذا كان مجنوناً ؛ وذلك علامة الربا في الآخرة . وروى في حديث الإسماء : " فإطلق بي جبريل فمرت برجال كثير كل رجل منهم بطنه مثل البيت الصَّخْمُ متصددين على سابلة آل فرعون وآل فرعون يُعرضون على النار بُكْرَةً وَعَشِيًّا فَيُقْبِلُونَ مِثْلَ الْإِبِلِ الْمَهْيُومَةِ يَتَخَبَّطُونَ الْحِجَارَةَ وَالشَّجَرَ لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يَقُولُونَ فَإِذَا أَحَسَّ بِهِمْ أَصْحَابُ تِلْكَ الْبُطُونِ قَامُوا فَتَعَمِلُ بِهِمْ بُطُونُهُمْ فَيَصْرَعُونَ ثُمَّ يَقُومُ أَحَدُهُمْ فَيَعْمَلُ بِهِ بَطْنَهُ فَيَصْرَعُ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ بَرَّاحًا حَتَّى يَنْشَاهُم آل فرعون فيطئونهم مقبلين ومدبرين فذلك عذابهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة وآل فرعون يقولون اللهم لا تُقِم الساعة أبداً ؛ فإن الله تعالى يقول : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ » <sup>(١)</sup> - قلت - يا جبريل من هؤلاء ؟ قال : " هؤلاء الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس " . والمس الجنون وكذلك الأولوق والألس والزود . <sup>(٢)</sup>

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ( ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ) معناه عند جميع المتأولين في الكفار ، ولم يقل : « فَلَهُ مَا سَلَفَ » ولا يقال ذلك لمؤمن عاص بل ينقض بيعه <sup>(١)</sup> المهيوم : المصاب بداء الهيام ، وهو داء يصيب الإبل من ماء تنثره مستقما قديم في الأرض لا ترمى . وقيل : هو داء يصيبها فتعطل فلا تروى : وقيل : داء من شدة العطش . <sup>(٢)</sup> رابع ١٥٥ ص ٣٦٨

(٣) كذا في الأصول وابن حطاب ولم يسد لها وجه اللهم إلا ما ورد : إن الشيطان يمد يده إلى آدم بكل مائة ؛ أي بكل مطلب ومراد ، والريدة اسم من الإرادة . النهاية .



ويرد فعله وإن كان جاهلاً؛ فلذلك قال صلى الله عليه وسلم: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَهْرًا فَهُوَ رَدٌّ". لكن قد يأخذ العصاة في الربا بطرف من وعيد هذه الآية.

الرابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ أى إنما الزيادة عند حلول الأجل آخرًا كتل أصل الثمن في أول العقد، وذلك أن العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك؛ فكانت إذا حلّ دينها قالت للفرس: إما أن تَقْضِيَ وإما أن تُرْبِي، أى تزيد في الدين. فحرم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قولهم بقوله الحق: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» وأوضح أن الأجل إذا حلّ ولم يكن عنده ما يؤدى أنظر إلى الميسرة. وهذا الربا هو الذى نسخه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفة لما قال: "ألا إن كل ربا موضوع وإن أول ربا أضعه ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب فإنه موضوع كله". فبدأ صلى الله عليه وسلم بعمه وأخص الناس به. وهذا من سنن العدل للإمام أن يفيض العدل على نفسه وخاصته فيستفيض حينئذ في الناس.

الخامسة عشرة — قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ هذا من عموم القرآن، والألف واللام للجنس لا للمعهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع إليه؛ كما قال تعالى: «وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» ثم استثنى «إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»<sup>(١)</sup>. وإذا ثبت أن البيع عام فهو مخصص بما ذكرناه من الربا وغير ذلك مما نهى عنه ومنع العقد عليه؛ كالخمر والميتة وجبل الحيلة وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة النبىء عنه. ونظيره «أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»<sup>(٢)</sup> وسائر الظواهر التى تقتضى العمومات ويدخلها التخصيص، وهذا مذهب أكثر الفقهاء. وقال بعضهم: هو من يحمل القرآن الذى فسر بالمحمل من البيع والمحرّم فلا يمكن أن يستعمل في إحلال البيع وتحريمه إلا أن يقترن به بيان من سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإن دلّ على إباحة البيوع في الجملة دون التفصيل. وهذا فرق ما بين العموم والمحمل.

(١) راجع ج ٢٠ ص ١٧٨ (٢) الحبل (بالتحريك) مصدرهى به المحمول كما سمي بالحبل، وإنما دخلت عليه التاء للاشعار بمعنى الأثرة فيه؛ فالحبل الأول يرد به ما في بطون النوق من الحبل، والثاني حبل ما في بطون النوق. وإنما سمي به لمتين؛ أحدهما أنه غرر، وبيع شئ لم يخلق بعد، وهو أن يبيع ماسوف يحمله الجنين الذى في بطن الناقة على نفسه يران تكون أنثى فهو بيع نتاج الناج. وقبل أراد بحبل الحيلة أن يبيع إلى أجل يبيع فيه لا غسل الذى في بطن الناقة؛ فهو أجل مجهول ولا يصح (عن نهاية ابن الأثير) - (٣) راجع ج ٨ ص ٧١

فالعوم يدل على إباحة البيوع في الجملة والتفصيل ما لم يخص بدليل . والمجمل لا يدل على إباحتها في التفصيل حتى يقتصر به بيان . والأقول أصح . والله أعلم .

السادسة عشرة — البيع في اللغة مصدر باع كذا بكذا ، أي دفع عوضا وأخذ مَوْضُوعًا . وهو يقتضى بائعا وهو المالك أو من يُزَلَّ منزله ، ومُبتاعا وهو الذي يبذل الثمن ، ومبيعا وهو المضمون وهو الذي يُسَدَّل في مقابلته الثمن . وعلى هذا فإن كان البيع أربعة : البائع والمبتاع والثمن والمُضَمَّن . ثم المعاوضة عند العرب تختلف بمسبب اختلاف ما يضاف إليه ؛ فإن كان أحد المعوضين في مقابلة الرِّقبة سُمِّيَ بيعا ، وإن كان في مقابلة منفعة رقبة فإن كانت منفعة بُضْع سُمِّيَ نكاحا ، وإن كانت منفعة غيرها سُمِّيَ إجارة . وإن كان عَيْنًا بعين فهو بيع القَد وهو الصرف ، وإن كان بدَيْنٍ مُؤَجَّل فهو السَّلَم ، وسيأتى بيانه في آية الدين . وقد مضى حكم الصَّرْف ، ويأتى حكم الإجارة في « القصص » وحكم المهر في النكاح في « النساء » . كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة عشرة — البيع قبول وإيجاب يقع باللفظ المستقبل والماضى ؛ فالماضى فيه حقيقة والمستقبل كناية ، ويقع بالصريح والكناية المفهوم منها نقل الملك . فسواء قال : بعتك هذه السلعة بعشرة فقال : اشتريتها ، أو قال المشتري : اشتريتها وقال البائع : بعْتُكها ، أو قال البائع : أنا أبيعك بعشرة فقال المشتري : أنا أشتري أو قد أشتريت ، وكذلك لو قال : خذها بعشرة أو أعطيتكها أو دونكها أو بورك لك فيها بعشرة أو سلمتها إليك — وهما يردان البيع — فذلك كله بيع لازم . ولو قال البائع : بعتك بعشرة ثم رجع قبل أن يقبل المشتري فقد قال : ليس له أن يرجع حتى يسمع قبول المشتري أو رده ؛ لأنه قد بذل ذلك من نفسه وأوجبه عليها ، وقد قال ذلك له ؛ لأن العقد لم يتم عليه . ولو قال البائع : كنت لآعبا ، فقد اختلفت الرواية عنه ؛ فقال مرة : يلزمه البيع ولا يلتفت إلى قوله . وقال مرة : ينظر إلى قيمة السلعة .

(١) راجع ص ٣٨٦ من هذا الجزء . (٢) راجع ص ٣٨٦ من ٢٢٢ قأ بعد . (٣) راجع ص ٢٣ من ٢٢٣ . (٤) قوله قد قال ؛ مبنى ما لكانا يأتي قوله : قد اختلفت الرواية من الخ .

فإن كان الثمن يشبه قيمتها فالبيع لازم ، وإن كان متفاوتا كبدرهم ودار بدينار ، علم أنه لم يُرد به البيع ، وإنما كان هازلا فلم يلزمه .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ( الألف واللام هنا للمعهد ، وهو ما كانت العرب تفعله كما بيناه ، ثم تناول ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى عنه من البيع الذى يدخله الربا وما فى معناه من البيوع المنهى عنها .

التاسعة عشرة - عقد الربا مفسوخ لا يجوز بحال ؛ لما رواه الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : جاء بلال بن رباح<sup>(١)</sup> فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أين هذا ؟ " فقال بلال : من تمر كان عندنا رديئاً ، فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : " أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري الترفيعه ببيع آخر ثم اشتريه " وفى رواية " هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا " . قال علماءنا : فقوله : " أوه عين الربا " أى هو الربا المحرم نفسه لا ما يشبهه . وقوله : " فردوه " يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه ؛ وهو قول الجمهور ؛ خلافاً لأبى حنيفة حيث يقول : إن بيع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ، ممنوع بوصفه من حيث هو رباً ، فيسقط الربا ويصح البيع . ولو كان على ما ذكرنا ففسخ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع ولصح الصفقة فى مقابلة الصاع .

الموفية عشرين - كل ما كان من حرام بين ففسخ فعلى المبتاع رد السلعة بعينها . فإن تلفت بيده رد القيمة فيما له القيمة ، وذلك كالعقار والمروض والحياوان ، والمثل فيما له مثل من موزون أو مكيل من طعام أو عرض . قال مالك : يُرد الحرام البين فات أو لم يفت ، وما كان مما كره الناس رد إلا أن يفوت فيترك .

(١) البرق (يفتح الموحدة وسكون الراء فى آخره ياء مشددة) : ضرب من التمر أحمر بصغرة كثير الحما (وهو ما كما التواضع) طيب الخلوة .

(٢) تراجع حاشية ص ٢٣٦ من هذا الجزء .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ قَمَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ قال جعفر بن محمد الصادق رحمه الله : حرم الله الربا ليتقارض الناس . وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قَرَضُ مَرَّتَيْنِ يَعْدِلُ صَدَقَةً مَّرَّةً " أخرجه البزار ، وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . وقال بعض الناس : حرمه الله لأنه متلفه للأموال مهلكة للناس . وسقطت علامة التأنيث في قوله تعالى : « قَمَنَ جَاءَهُ » لأن تأنيث « الموعظة » غير حقيق وهو بمعنى وعظ . وقرأ الحسن « فمن جاءته » بإثبات العلامة .

هذه الآية نلتها عائشة لما أخبرت بفعل زيد بن أرقم . وروى الدارقطني عن العالية بنت أنفع قالت : خرجت أنا وأم حُجَّة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلمنا عليها ، فقالت لنا : ممن أنتم ؟ قلنا من أهل الكوفة ، قالت : فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لها أم حُجَّة : يا أم المؤمنين ! كانت لي جارية وإنى بعتهما من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعهما فابعتهما منه بستائة درهم تقدا . قالت : فاقبلت علينا فقالت : بشما شريت وما اشتريت ! فأباني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب . فقالت لها : أرايت إن لم آخذ منه إلا رأس مالى ؟ قالت : « قَمَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَأَتَتْهُ قَلْبُهُ مَا سَلَفَ » . العالية هى زوج ابى إسحاق الهمداني الكوفي السبعي أم يونس بن أبى إسحاق . وهذا الحديث أخرجه مالك من رواية ابن وهب عنه في بيوع الآجال ، فإن كان منها ما يؤدى إلى الوقوع في المحذور منع منه وإن كان ظاهره بيعا جائزا . وخالف مالكا في هذا الأصل جمهور الفقهاء وقالوا : الأحكام مبنية على الظاهر لا على الظنون . ودليلنا القول بسد الذرائع ، فإن سلم وإلا استدللنا على صحته . وقد تقدم . وهذا الحديث نص ، ولا نقول عائشة « أباني زيدا أنه قد أبطل جهاده إلا أن يتوب » إلا بتوقيف ، إذ مثله لا يقال بالرأى فإن إبطال الأعمال لا يتوصل إلى معرفتها إلا بالوحي كما تقدم . وفي صحيح مسلم عن الثمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرى

حول الحى يوشك أن يقع فيه ألا وإن لكل ملك حىّ ألا وإن حىّ الله عارمه<sup>(١)</sup> . وجه دلالة أنه منع من الإقدام على التشابهات مخافة الوقوع في المحرمات وذلك سد للذريعة . وقال صلى الله عليه وسلم : " إن من الكاذب شتم الرجل والديه " قالوا : وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : " يسبّ أب الرجل فيسبّ أباه ويسبّ أمه فيسبّ أمه " . فجعل التعريض لسبّ الآباء كسب الآباء . ولعن صلى الله عليه وسلم اليهود إذ أكلوا ممن ما نهوا عن أكله . وقال أبو بكر في كتابه : لا يجمع بين متفرق ولا يفترق بين مجتمع خشية الصدقة . ونهى ابن عباس عن دراهم بدرهم بينهما جريرة<sup>(٢)</sup> . وأتفق العلماء على منع الجمع بين بيع وسلف ، وعلى تحريم قليل الخمر وإن كان لا يُسكر ، وعلى تحريم الخلوة بالأجنبية وإن كان عينا ، وعلى تحريم النظر إلى وجه المرأة الشابة إلى غير ذلك مما يكثر ويعلّم على القطع والثبات أن الشرع حكم فيها بالمنع ؛ لأنها ذرائع المحرمات . والربا أحق ما حُتّ مراته وسُدّت طرائقه ، ومن أباح هذه الأسباب فليُبح حفر البئر ونصب الجبال لهلاك المسلمين والمسلمات ، وذلك لا يقوله أحد . وأيضا فقد اتفقت على منع من باع بالينة إذا عُرِف بذلك وكانت عاده ، وهى فى معنى هذا الباب . والله الموفق للصواب .

الثانية والعشرون — روى أبو داود عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تباعتم بالينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم " . فى إسناده أبو عبد الرحمن الأنطراسانى . ليس بمشهور . وفسر أبو عبيد المرورى العينة فقال : هى أن يبيع من رجل سلعة بئن معلوم إلى أجل مسعى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذى باعها به . قال : فإن اشتري بمضرة طالب العينة سلعة من آخر بئن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العينة بئن أكثر مما اشتراه إلى أجل مسعى ، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن

(١) الحديث أُنْشِءَ كما فى صحيح مسلم طبع الآسانة ص ٥٦٥ . وفى ب ودودج : يوشك أن يوافقه .

(٢) كذا فى هـ أ وفى ح و ب ودج ، حريره ، والذي يدور أن المعنى : دراهم بدرهم معها شئ . قد يكون فيه تفاوت ، ولعل الأصل : بينهما جريرة . أى بينهما تفاضل لما بين الجديد والقديم منها من الفرق .

(٣) فى أ على المساش : فى إسناده أبو عبد الرحمن الأنطراسانى اسمه إسحاق بن أسيد تزل مصر لا يمتح به ، وفيه أيضا علماء الأنطراسانى ، وفيه : فقال لم يذكره الشيخ رضى الله عنه ليس بمشهور .

فهذه أيضا عينة<sup>(١١)</sup>، وهي أهون من الأولى، وهو جائز عند بعضهم. وسميت عينة لحضور النقد لصاحب العينة، وذلك أن العين هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها لبيعها بعين حاضر يصل إليه من فوره.

الثالثة والعشرون — قال علماؤنا: قُنْ باع سلعة بثن إلى أجل ثم ابتاعها بثن من جنس الثمن الذي باعها به، فلا يخلو أن يشتريها منه بنقد، أو إلى أجل دون الأجل الذي باعها إليه، أو إلى أبعد منه، بمثل الثمن أو بأقل منه أو بأكثر؛ فهذه ثلاث مسائل: وأما الأولى والثانية فإن كان بمثل الثمن أو أكثر جاز، ولا يجوز بأقل على مقتضى حديث عائشة؛ لأنه أعطى ستائة ليأخذ ثمانمائة والسلعة لنحو، وهذا هو الربا بعينه. وأما الثالثة إلى أبعد من الأجل، فإن كان اشتراها وحدها أو زيادة فيجوز بمثل الثمن أو أقل منه، ولا يجوز بأكثر؛ فإن اشترى بعضها فلا يجوز على كل حال لا بمثل الثمن ولا بأقل ولا بأكثر. ومسائل هذا الباب حصرها علماؤنا في سبع وعشرين مسألة، ومدارها على ما ذكرناه، فاعلم.

الرابعة والعشرون — قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَلَفَ﴾ أي من أمر الربا لا تباعة عليه منه في الدنيا ولا في الآخرة؛ قاله السدي وغيره. وهذا حكم من الله تعالى لمن أسلم من كفار قريش وتقيف ومن كان يتجر هنالك. وسلف: معناه تقدم في الزمن وانقضى.

الخامسة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ فيه أربع تاويلات: أحدها أن الضمير عائد إلى الربا، بمعنى وأمر الربا إلى الله في إمرار تحريمه أو غير ذلك. والآخر أن يكون الضمير عائدا على «ما سلف» أي أمره إلى الله تعالى في العفو عنه وإسقاط التبعة فيه. والثالث أن يكون الضمير عائدا على ذى الربا، بمعنى أمره إلى الله في أن يثبت على الانتهاء أو يعيده إلى المعصية في الربا. واختار هذا القول النحاس، قال: وهذا قول حسن، أي وأمره إلى الله في المستقبل إن شاء ثبته على التحريم وإن شاء أباحه. والرابع أن يعود الضمير على المنتهى؛ ولكن بمعنى التأنيس له وبسط أملة في الخير؛ كما تقول: وأمره إلى طاعة وخير؛ وكما تقول: وأمره في نحو وإقبال إلى الله تعالى وإلى طاعته.

(١) في دواب ربه: لحصول. (٢) كذا في ابن عطية ودواب ربه، وفي «دواب» أمره إلى الله في أن يثبت... أو يذهب على المعصية في الربا.

السادة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ ﴾ يعني إلى فعل الربا حتى يموت ؛ قاله صفيان . وقال غيره : مَنْ عاد فقال إنما البيع مثل الربا فقد كفر . قال ابن عطية : إن قدرنا الآية في كافر فالخلود خلود ثابت حقيقي ، وإن لحظناها في مسلم عاص فهذا خلود مستعار على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : مُلْكُ خالد ، عبارة عن دوام ما لا يلقى على التآييد الحقيقي : السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ يعني في الدنيا أى يذهب بركته وإن كان كثيرا . روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إن الربا وإن كثُر فمآقبته إلى قُلْ “ . وقيل : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » يعني في الآخرة . وعن ابن عباس في قوله تعالى : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » قال : لا يقبل منه صدقة ولا حجاً ولا جهاداً ولا صلاة . والمحقق : النقص والذهاب ؛ ومنه مُحَاق القمر وهو انتقاصه . ﴿ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ أى يُبَيِّنُهَا في الدنيا بالبركة ويكثر نواحيها بالتضعيف في الآخرة . وفي صحيح مسلم : ” إن صدقة أحدكم تلحق في يد الله فيزيها له كما يرى أحدكم قُلُوبَهُ أو فصيلة حتى يبعي يوم القيامة وإن اللقمة لعل قدر أحد “ . وقرأ ابن الزبير « يَمْحَقُ » بضم الباء وكسر الحاء مشددة « يُرِي » بفتح الراء وتشديد الباء ، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك .

الثامنة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ ووصف كفار بأثيم مبالغة ، من حيث اختلاف اللفظان . وقيل : لإزالة الاشتراك في كفار ؛ إذ قد يقع على الزارع الذي يستر الحب في الأرض : قاله ابن قُورَك .

وقد تقدم القول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ . وخص الصلاة والزكاة بالذكر وقد تضمنها عمل الصالحات تشريفا لها وتنبيها على قدرهما إذ هما رأس الأعمال ؛ الصلاة في أعمال البدن ، والزكاة في أعمال المال .

التاسعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ظاهره أنه أبطل من الربا ما لم يكن مقبوضا وإن كان معقودا قبل

نزول آية التحريم، ولا يتعقب ما كان مقبوضاً . وقد قيل : إن الآية نزلت بسبب  
تقيف ، وكانوا عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن ما لهم من الربا على الناس فهو لهم ،  
وما للناس عليهم فهو موضوع عنهم ، فلم أن جاءت آجال رباهم بعثوا إلى مكة للاقتضاء ،  
وكانت الديون لبني عبدة وهم بنو عمرو بن عير من تقيف ، وكانت مل بنى المغيرة المخزوميين .  
فقال بنو المغيرة : لا نعطي شيئاً فإن الربا قد رُفِعَ . ورفعوا أمرهم إلى عتاب بن أسيد ، فكتب  
به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزلت الآية فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلى عتاب ، فعلمت بها تقيف فكفّت . هذا سبب الآية على اختصار مجموع ما روى  
ابن إسحاق وابن جريج والسدي وغيرهم . والمعنى اجعلوا بينكم وبين عذاب الله وقايةً بترككم  
ما بقي لكم من الربا وصفحكم عنه .

المؤيفة ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ شرط محض على تقيف على بابه ،  
لأنه كان في أول دخوله في الإسلام . وإذا قدرنا الآية فيمن قد تقدر إيمانه فهو شرط  
بجائز على جهة المبالغة ، كما تقول لمن تريد إقامة نفسه : إن كنت رجلاً فافعل كذا . وحكى  
النفاس عن مقاتل بن سليمان أنه قال : إن «إن» في هذه الآية بمعنى «إذ» . قال ابن عطية :  
وهذا مردود لا يعرف في اللغة . وقال ابن قورك : يحتمل أن يريد «يأيها الذين آمنوا» بمن  
قبل محمد عليه السلام من الأنبياء «ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين» بحمد صلى الله عليه  
وسلم ! إذ لا ينفع الأول إلا بهذا . وهذا مردود بما روى في سبب الآية .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ هذا  
وعيد إن لم يذروا الربا ، والحرب داعية القتل . وروى ابن عباس أنه يقال يوم القيامة لا كل  
الربا : خذ سلاحك للحرب . وقال ابن عباس أيضاً : من كان مقيماً على الربا لا يتزعج عنه حتى  
على إمام المسلمين أن يستنيبه ، فإن زرع وإلا ضرب عقه . وقال قتادة : أومد الله أهل  
الربا بالقتل فجعلهم بهرجةً <sup>(١)</sup> يُفَقُّوا <sup>(٢)</sup> . وقيل : المعنى إن لم تتوبوا فأتهم حرباً لله ورسوله ، أي  
(١) أي إهانة منه . (٢) الهرج : التفرق . (٣) عقه : أخذها وشترها أو هادها .



أعداءه . وقال ابن خُوَيْرِمَنَدَاد : ولو أن أهل بلد اصطاحوا على الربا استحلالاً كانوا مرتدين ،  
والحكم فيهم كالحكم في أهل الردة ، وإن لم يكن ذلك منهم استحلالاً جاز للإمام عاربتهم ،  
الآ ترى أن الله تعالى قد أذن في ذلك فقال : « فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وقرأ  
أبو بكر عن عاصم « فَأَذِنُوا ، على معنى فأعلموا غيركم أنكم على حربهم .

الثانية والثلاثون — ذكر ابن بكير قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال :  
يا أبا عبد الله ، إني رأيت رجلاً سكراناً يتعاقر يريد أن يأخذ القمراً فقلت : امرأتى طالق  
إن كان يدخل جوف ابن آدم أشر من الخمر . فقال : أرجع حتى أنظر في مسألتك . فأنابه  
من الغسد فقال له : أرجع حتى أنظر في مسألتك فأنابه من الغسد فقال له : امرأتك طالق ،  
إني تصفحت كتاب الله وستة نبيه فلم أر شيئاً أشر من الربا ؛<sup>(١)</sup> لأن الله أذن فيه بالحرب .

الثالثة والثلاثون — دلت هذه الآية على أن أكل الربا والعمل به من الكبائر ، ولا خلاف  
في ذلك على ما نبينه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” يأتي على الناس زمانٌ  
لا يبقى أحد إلا أكل الربا ومن لم يأكل الربا أصابه نُبَاهُ ” وروى الدارقطني عن عبد الله  
ابن حنظلة غسيل الملائكة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” لدرهم ربا أشد عند الله تعالى  
من مت وثلاثين زينة في الخطيئة ” وروى عنه عليه السلام أنه قال : ” الربا تسعة وتسعون  
باباً أذاها كلياتان الرجل بأمه ” يعني الزنا بأمه . وقال ابن مسعود آكل الربا وموكله وكتابه  
وشاهده ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . وروى البخاري عن أبي جحيفة قال : نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الدَّمِ وثمن الكلب وكسب البني ولعن آكل الربا وموكله  
والواشمة والمستوشمة والمصور . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في بعض النسخ : وأشد . (٢) في الاستيعاب أن حنظلة القليل قتل يوم أحد شهيداً فله أبو سفيان .  
فكان قتله له في حين تحريمه إلى أحد ثم هجم عليه من الخروج في الفجر ما أنساه القتل وأغله عنه ، فلما قتل شهيداً  
أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الملائكة فشك . (٣) أي أجرة الجماعة ، وأطلق عليه النبي تحجزاً .  
(٤) أعمدة الحديث كما في صحيح البخاري راجع المسقوفين ج ١ ص ٣٣٠

قال : "اجتنبوا السبع الموبقات ... - وبها - وأكل الربا" . وفي مصنف أبي داود عن ابن مسعود قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده .

الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » الآية . روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : "ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" وذكر الحديث . فردهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم وقال لهم : « لَا تَظْلِمُونَ » في أخذ الربا « وَلَا تُظْلَمُونَ » في أن يتمسك بشيء من رؤوس أموالكم فتذهب أموالكم . ويحتمل أن يكون « لَا تُظْلَمُونَ » في مطل ؛ لأن مطل الغنى ظلم ؛ فالمعنى أنه يكون القضاء مع وضع الربا ، وهكذا سنة الصلح ، وهذا أشبه شيء بالصلح . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أشار إلى كعب بن مالك في دين آبن أبي حذرد بوضع الشر فقال كعب : نعم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آخر : "قُمْ فَأَقِضْهُ" . فتأتى العلماء أمره بالقضاء سنة في المصالحات . وسياق في «النساء» بيان الصلح وما يجوز منه وما لا يجوز ، إن شاء الله تعالى .

الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » تأكيد لإبطال ما لم يقبض منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه . فاستدل بعض العلماء بذلك على أنه كل ما طرأ على البيع قبل القبض مما يوجب تحريم العقد أبطل العقد ؛ كما إذا اشترى مسلم صيدا ثم أحرم المشتري أو البائع قبل القبض بطل البيع ؛ لأنه طرأ عليه قبل القبض ما أوجب تحريم العقد ؛ كما أبطل الله تعالى ما لم يقبض ؛ لأنه طرأ عليه ما أوجب تحريمه قبل القبض ، ولو كان مقبوضا لم يؤثر . هذا مذهب أبي حنيفة ، وهو قول لأصحاب الشافعي . ويستدل به على أن هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان العقد خلافا لبعض السلف ؛ ويروى هذا الخلاف عن أحمد . وهذا إنما يتمشى على قول من يقول : إن العقد في الربا كان في الأصل منعقدا ، وإنما بطل بالإسلام الطارئ قبل

القبض . وأما من منع انقاد الربا في الأصل لم يكن هذا الكلام صحيحا ؛ وذلك أن الربا كان محرما في الأديان ، والذي فعلوه في الجاهلية كان عادة المشركين ، وأن ما قبضوه منه كان بمثابة أموال وصلت إليهم بالغصب والسلب فلا يتعرض له . فعلى هذا لا يصح الاستشهاد على ما ذكره من المسائل . واشتمل شرائع الأنبياء قبلنا على تحريم الربا مشهور مذكور في كتاب الله تعالى ؛ كما حكى عن اليهود في قوله تعالى : « وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ » . وذكر في قصة شعيب أن قومه أنكروا عليه وقالوا : « أَتَنهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ » <sup>(١)</sup> فعلى هذا لا يستقيم الاستدلال به . نعم ، يفهم من هذا أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يعترض عليها بالنسخ إن كانت معقودة على فساد .

السادسة والثلاثون - ذهب بعض الفلاة من أرباب الورع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتجزأ ثم أخرج منه مقدار الحرام المختلط به لم يخل ولم يطب ؛ لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال والذي بقي هو الحرام . قال ابن العربي : وهذا غلو في الدين ؛ فإن كل ما لم يتجزأ فالمقصود منه ما يئنه لا عينه ، ولو تلف لقام المثل مقامه والاختلاط إلتاف تمييز ؛ كما أن الإهلاك إلتاف لعينه ، والمثل قائم مقام الذاهب ، وهذا بين حسا وبين معنى . والله أعلم .

قلت : قال علماؤنا إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من ربا فليردها على من أربى عليه ، ويطليه إن لم يكن حاضرا ، فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه . وإن أخذه بظلم فليفعل كذلك في أمر من ظلمه . فإن التيس عليه الأمر ولم يدر كم الحرام من الحلال مما بيده ، فإنه يتحيز قدر ما بيده مما يجب عليه رده ، حتى لا يشك أن ما يبقى قد خلص له فيرده . من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عرفت بمن ظلمه أو أربى عليه . فإن ليس من وجوده تصدق به عنه . فإن أحاطت المظالم بذكته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق أدائه أبداً لكثرته قوته أن يرزق ما بيده أجمع إما إلى المساكين وإما إلى ماله

(١) في الآية المكية فلا يتعرض له ، فلا سقاة ، وإما لا يتعرض له لأن الإسلام يجب ماله . وفيه : واليه .

صلاح المسلمين، حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يميزه في الصلاة من اللباس وهو ما يستر العورة وهو من سُرته إلى ركبته، وقوت يومه؛ لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه؛ وإن كره ذلك من يأخذه منه. وفارق هاهنا المفلس في قول أكثر العلماء، لأن المفلس لم يصر إليه أموال الناس باعتداء بل هم الذين صيروها إليه ففُتِرَ له ما يُواريه وما هو هيئة لباسه. وأبو عبيد وغيره يرى ألا يترك المفلس من اللباس إلا أقل ما يميزه في الصلاة وهو ما يواريه من سُرته إلى ركبته، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يمسك منه إلا ما ذكرنا، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه.

السابعة والثلاثون — هذا الوعيد الذي وعد الله به في الربا من المخاربة، قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في المخاربة. وروى أبو داود قال: أخبرنا يحيى بن معين قال: أخبرنا ابن رَجَاء قال ابن خنيم حدثني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ لَمْ يَذَرِ المخاربة فَلْيُؤَذَّنْ بحرب من الله ورسوله". وهذا دليل على منع المخاربة وهي أخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع، ويسمى المزارعة. وأجمع أصحاب مالك كلهم والشافعي وأبو حنيفة وأتباعهم وداود، على أنه لا يحوز دفع الأرض على الثلث والرَّبع، ولا على جزء مما تُخْرَج؛ لأنه مجهول؛ إلا أن الشافعي وأصحابه وأبا حنيفة قالوا يجوز كراء الأرض بالطعام إذا كان معلوماً لقوله عليه السلام: "فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به" بحَرْجِه مسلم. وإليه ذهب محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومنعه مالك وأصحابه؛ لما رواه مسلم أيضاً عن رافع بن خَدِج قال: كنا نَحْقِلُ بالأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنُكِرَ بآلِثِ الرِّبْع والطعام المستى، بغناء ذات يوم رجل من عموقي فقال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمرٍ كان لنا نافعاً وطواعيةً الله ورسوله أفنع لنا، نهانا أن نَحْقَلَ بالأرض فنُكْتَرِيَ على الثلث والرَّبع والطعام المستى، وأمر رب الأرض أن يزعمها أو يُزَادِعَهَا. وكَرِهَ كِرَاعُهَا وما سوى ذلك. قالوا: (١) كذا في ج، هـ. وهو الصواب كما في سنن أبوداود، وفي أ، ب، ج: أبو رجاء. (٢) كذا في أ: وهو ما نهى عنه، والذي في ب، ج، هـ، د: يزعمها أو يزادعها. أي أمكن فيه من زعمها وهذا في معنى الحديث "من كانت له فليزعمها أو لينحها أخاه".

فلا يجوز كراه الأرض بشيء من الطعام ما كولا كان أو مشروبا على حال ؛ لأن ذلك في معنى بيع الطعام بالطعام نسبيا . وكذلك لا يجوز عندهم كراه الأرض بشيء مما يخرج منها وإن لم يكن طعاما ما كولا ولا مشروبا ، سوى الخشب والقصب والحطب ؛ لأنه عندهم في معنى للزبنة <sup>(١)</sup> . هذا هو المحفوظ عن مالك وأصحابه . وقد ذكر ابن مثنون عن المنيرة بن عبد الرحمن المخزومي المدني أنه قال : لا بأس باكره الأرض بطعام لا يخرج منها . وروى يحيى بن عمر عن المنيرة أن ذلك لا يجوز ؛ كقول سائر أصحاب مالك . وذكر ابن حبيب أن ابن كنانة كان يقول : لا تترك الأرض بشيء إذا أعيد فيها نبت ، ولا بأس أن تترك بما سوى ذلك من جميع الأشياء مما يؤكل ومما لا يؤكل خرج منها أو لم يخرج منها ؛ وبه قال يحيى بن يحيى ، وقال : إنه من قول مالك . قال : وكان ابن نافع يقول : لا بأس أن تترك الأرض بكل شيء من طعام وغيره خرج منها أو لم يخرج ، ماعدا الحنطة وأخواتها فإنها المحاطة بالمنهى عنها . وقال مالك في الموطن : فاما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث والرابع مما يخرج منها فذلك مما يدخله القدر ؛ لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى ، وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراه معلوما ، وإنما مثل ذلك مثل رجل استأجر أجيرا لسفر بشيء معلوم ، ثم قال الذي استأجره لأجير : هل لك أن أعطيك عشر ما أربح في سفرى هذا إجارة لك . فهذا لا يحل ولا ينبغي . قال مالك : ولا ينبغي لرجل أن يؤجر نفسه ولا أرضه ولا سفينة ولا دابته إلا بشيء معلوم لا يزول . وبه يقول الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما . وقال أحمد بن حنبل والليث والثوري والأوزاعي والحسن بن حي وأبو يوسف ومحمد : لا بأس أن يعطى الرجل أرضه على جزء <sup>(٢)</sup>

(١) المزينة ؛ كل شيء من الجراف الذي لا يمسك كبله ولا وزنه ولا عدده يبيع بشيء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد . وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المسير الذي لا يملكه من الحنطة أو القمح أو ما أشبه ذلك من الأطعمة . أو يكون للرجل السعة من الخبط أو التري أو القصب أو الصفر أو الكرف أو اللكائن أو ما أشبه ذلك من السلع لا يملك كل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده ؛ فيقول الرجل لرجل تلك السعة ؛ وكل سفينة هله أو أمر من يملكها أو وزن من ذلك جزأ أو أعدد منها ما كان يقد فاقص من كيل كذا وكذا عامما ، لتسمية يسيرا . أو وزن كذا وكذا مثلا أو عدد كذا وكذا فاقص من ذلك فعل غيره حتى أدفك تلك التسمية ، وما زاد على تلك التسمية فهو من أخص ما قص من ذلك ، بل أن يكون له ما زاد . وليس ذلك فيما ولكه الحظارة ، والفرور والثمار يدخل هله . وقيل : المزينة اسم لبيع التراب والخرق ، وطب كل جنس يابسه ، ومجهول به معلوم (من المرطأ) .

(٢) المحاطة ؛ بيع الزرع قبل بدو صلاحه . وقيل : بيع الزرع في سنبه بالحنطة . وقيل : المزينة كل تصيب بغيره بالثلث أو الربع أو أقل من ذلك أو أكثر . وقيل : اكتناء الأرض بالحنطة . (٣) في ؛ مفرك .

ما تخرجه نحو الثلث والربع؛ وهو قول ابن عمر وطاوس. واحتجوا بقصة خير وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهلها على شرط ما تخرجه أرضهم وثمارهم. قال أحمد: حديث رافع بن خديج في النهي عن كراء المزارع مضطرب الألفاظ ولا يصح، والقول بقصة خير أولى وهو حديث صحيح. وقد أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى الرجل سفينة ودابته، كما يعطى أرضه بجزء مما يرزقه الله في العلاج بها. وجعلوا أصلهم في ذلك القراض المجمع عليه على ما يأتي بيانه في «المزمل» إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى: «وَأَخْرَوْا بِضِرْبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَفُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» وقال الشافعي في قول ابن عمر: «كأن تخار ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها، أي كاترى الأرض ببعض ما يخرج منها. قال: وفي ذلك نسخ لسنة خير.

قلت: ومما يصحح قول الشافعي في النسخ ما رواه الأئمة واللفظ للدارقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزانة والمخابرة وعن الثنبا<sup>(١)</sup> إلا أن تعلم صحيح. وروى أبو داود عن زيد بن ثابت قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة. قلت: وما المخابرة؟ قال: أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع.

الثامنة والثلاثون — في القراءات. قرأ الجمهور «ما بقي» بفتح الباء، وسكنها الحسن؛ ومثله قول جرير:

هو الخليفة فأرضوا ما رضى لكم • ماضى العزيمة ما في حكمه جف

وقال عمر بن أبي ربيعة:

كم قد ذكرتكم لو أجزى بذكركم • يا أشبه الناس كل الناس بالقم  
إني لأجدل أن أنسى مثالي • حباً لرؤية من أشبهت في الصور

(١) القراض (بكر التاف) عند المالكية هو ما يسي بالمضاربة عند الحنفية؛ وهو إعطاء القارض (بكر الزاء وهو رب المال) القراض (فتح الزاء وهو العامل) مالا ليخرجه على أن يكون له جزء معلوم من الربح.  
(٢) راجع ج ١٩ ص ٥٤ (٣) الدنيا: هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول فيفسده. وقيل: هو أن يباع شيء جزاءً، فلا يجوز أن يستثنى منه شيء، قل أو كثر. وتكون «الدنيا» في المزارعة أن يستثنى يده التعريف أو الثلث بكل معلوم. (عن النهاية).

أصله «مارضى» و «أن أمسى» فاسكنها وهو فى الشعر كثير . ووجهه أنه شبه الباء بالألف  
فكما لا تصل الحركة إلى الألف فكذلك لا تصل هنا إلى الياء . ومن هذه اللغة أُحِبَّ أَنْ  
أَدْعُوكَ ، وأنتهى أَنْ أَفْضَيْكَ<sup>(١)</sup> ، بِأَسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وقرأ الحسن « ما بَقَى » بالألف ،  
وهى لغة طي ، يقولون للجارية : جَارَاةً ، وللناصية : نَاصَاةً ؛ وقال الشاعر :

لعمرك لا أَخْشَى التَّصَعُّكَ مَا بَقَى \* عَلَى الْأَرْضِ قَيْسَى يَسُوقُ الْإِبَاعِرَا

وقرأ أبو السَّيْمَالِ مَنْ يَنْ جَمِيعِ الْقَرَاءِ «مِنْ الرَّبِّ» بكسر الراء المشددة وضم الباء وسكون الواو .  
وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : شَدَّ هَذَا الْحَرْفَ مِنْ أَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا الْخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرِ إِلَى  
الضَّمِّ ، وَالْآخَرُ وَقُوعُ الْوَاوِ بَعْدَ الضَّمِّ فِي آخِرِ الْأَسْمِ . وقال المهديّ . وجهها أنه نَقَمَ الْأَلْفَ  
فَأَتَتْهُ بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ الَّتِي الْأَلْفُ مِنْهَا ؛ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ  
اسْمٌ آخَرُهُ وَاوٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ . وَأَمَّا الْيَكْسَاءُ وَحِزَّةُ « الرِّبَا » لِمَكَانِ الْكُسرةِ فِي الرَّاءِ .  
الْباقُونَ بِالْفَتْحِ لِفَتْحَةِ الْبَاءِ . وقرأ أبو بكر عن حاصم وَحِزَّةُ «قَادُونَا» عَلَى مَعْنَى قَادُونَا غَيْرَكُمْ ،  
لِخَفَافِ الْمَفْعُولِ . وقرأ الْباقُونَ « قَادُونَا » أَيْ كَرُونَا عَلَى إِذْنٍ ؛ مِنْ قَوْلِكَ : إِنِّى عَلَى عِلْمٍ ؛  
سَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ . وَحَكَى أَهْلُ الْلُغَةِ أَنَّهُ يُقَالُ : أَذْنْتُ بِهِ إِذَا تَأَمَّلْتُ بِهِ .  
« قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُفْسِّرِينَ : مَعْنَى «قَادُونَا» فَاسْتَبَقُوا الْحَرْبَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ  
بِمَعْنَى الْإِذْنِ . وَرَجَّحَ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ قِرَاءَةَ الْمَدِّ قَالَ : لِأَنَّهُمْ إِذَا أَمَرُوا بِإِعْلَامِ غَيْرِهِمْ مَنْ لَمْ يَنْتَه  
عَنْ ذَلِكَ عَلِمُوا هُمْ لَا مَحَالَةَ . قَالَ : فَفِي إِعْلَامِهِمْ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ فِي عِلْمِهِمْ إِعْلَامُهُمْ . وَرَجَّحَ  
الطَّبْرِيُّ قِرَاءَةَ الْقَصْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ بِهِمْ . وَإِنَّمَا أَمَرُوا عَلَى قِرَاءَةِ الْمَدِّ بِإِعْلَامِ غَيْرِهِمْ ، وَقَرَأَ جَمِيعُ  
الْقُرَاءِ « لَا تَنْظُمُونَ » بَفَتْحِ التَّاءِ « وَلَا تَنْظُمُونَ » بَضَمِّهَا . وَرَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ حَاصِمٍ  
« لَا تَنْظُمُونَ » « وَلَا تَنْظُمُونَ » بَضَمِ التَّاءِ فِي الْأَوَّلَى وَفَتْحِهَا فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْعَكْسِ . وَقَالَ  
أَبُو عَلِيٍّ : تَرْجِيحُ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ بِأَنَّهَا تَنَاسَبَ قَوْلُهُ : « وَإِنْ تُبَيِّنْ » فِي إِسْنَادِ الْفَعْلَيْنِ إِلَى الْفَاعِلِ ؛  
فَيَجِئُ « تَنْظُمُونَ » بِفَتْحِ التَّاءِ أَشْكَلَ بِمَا قَبْلَهُ .

(١) فى ج : أرميك - (٢) فى جوب : جارا ، ناصا - (٣) فى ب : أبرمل .

قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا  
خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ لما حكم جل وعز لأرباب الربا بـعُوس أموالهم عند الواجدين للسال، حكم في ذى العُسرة بالنظرة إلى حال الميسرة؛ وذلك أن تقيما لما طلبوا أموالهم التي لهم على بنى المغيرة شكوا العُسرة - يعنى بنى المغيرة - وقالوا : ليس لنا شيء، وطلبوا الأجل إلى وقت ثمارهم؛ فزلت هذه الآية «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» .  
الثانية - قوله تعالى : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» مع قوله «وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ» يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على الدين وجواز أخذ ماله بغير رضاء .  
ويدل على أن الغريم متى امتنع من أداء الدين مع الإمكان كان ظلما؛ فإن الله تعالى يقول : «فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ» فجعل له المطالبة برأس ماله . فإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه الدين لا محالة وجوب قضائه .

الثالثة - قال المهدوي وقال بعض العلماء : هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية من بيع من أعسر . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به في صدر الإسلام . قال ابن عطية : فإن ثبت فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو نسخ وإلا فليس بنسخ . قال الطحاوى : كان الحر يباع في الدين أول الإسلام إذا لم يكن له مال يقضيه عن نفسه حتى نسخ الله ذلك فقال جل وعز : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» . واحتجوا بحديث رواه الدارقطني من حديث مسلم بن خالد الزنجي : أخبرنا زيد بن أسلم عن ابن السيلاني<sup>(١)</sup> عن سُرْق قال : كان لرجل على مال - أو قال دين - فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصب لي مالا فباعني منه، أو باعني له . أخرجه البزار بهذا الإسناد أطول منه . ومسلم ابن خالد الزنجي وعبد الرحمن بن السيلاني لا يحتاج بهما . وقال جماعة من أهل العلم :

(١) في الأصول إلا نسخة : ب : «عن ابن السيلاني» وهو تحريف - راجع تهذيب التهذيب .



قوله تعالى : «فَنَظَرَةُ إِلَى مَيْسَرَةٍ» عامة في جميع الناس ، فكل من أعسر أنظر ، وهذا قول أبي هريرة والحسن وعامة الفقهاء . قال النحاس : وأحسن ما قيل في هذه الآية قول عطاء والضحاك والربيع بن خيثم . قال : هي لكل مُعْصِرٍ يُنْظَرُ في الرِّبَا والدين كله . فهذا قول يجمع الأقوال ؛ لأنه يجوز أن تكون ناسخة عامة نزلت في الربا ثم صار حكم غيره كحكمه ، ولأن القراءة بالرفع بمعنى وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين . ولو كان في الربا خاصة لكان النصب الوجه ، بمعنى وإن كان الذي عليه الربا ذاعسرة . وقال ابن عباس وشريح : ذلك في الربا خاصة ؛ فاما الديون وسائر المعاملات فليس فيها نَظَرَةٌ بل يؤدي إلى أهلها أو يبيس فيه حتى يوفيه ؛ وهو قول إبراهيم . واحتجوا بقول الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» <sup>(١)</sup> الآية . قال ابن عطية : فكان هذا القول يترتب إذا لم يكن فقر مُدْفِع ، وأما مع العدم والفقر الصريح فالحكم هو النظرة ضرورة .

الرابعة - من كثرت ديونه وطلب غرماؤه ما لم يملكه من كل ماله ويترك له ما كان من ضرورته . روى ابن نافع عن مالك أنه لا يترك له إلا ما يُؤاَرِه . والمشهور أنه يترك له كسوته المعتادة ما لم يكن فيها فضل ، ولا يُتْرَع منه ردائه إن كان ذلك مُزْرِيَا به . وفي ترك كسوة زوجته وفي بيع كتبه إن كان عالما خلاف . ولا يترك له مسكن ولا خادم ولا ثوب جمعة ما لم تقل قيمتها ؛ وعند هذا يحرم حبسه . والأصل في هذا قوله تعالى : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» . روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار أبتاعها فكثرت دينه ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : «خذوا ما وجدتم ولبس لكم إلا ذلك» . وفي مصنف أبي داود : فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غراما على أن خلع لهم ماله . وهذا نص ؛ فلم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس الرجل ، وهو معاذ بن جبل كما قال شريح ، ولا بملازمته ، خلافا لأبي حنيفة فإنه قال : يلزم لإمكان أن يظهر له مال ، ولا يكلف أن يكتسب لما ذكرنا . والله توفيقنا .

الخامسة - ويحبس المفلس في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم حتى يدين عدُّه . ولا يحبس عند مالك إن لم يُتهم أنه غيب ماله ولم يدين لَدَّه . وكذلك لا يحبس إن صحَّ عُشره على ما ذكرنا .

السادسة - فإن بُيِّع مال المفلس ثم تلف قبل وصوله إلى أربابه وقبل البيع ، فعل المفلس ضمانه ، ودين الغرماء ثابت في ذمته . فإن باع الحاكم ماله وقبض ثمنه ثم تلف الثمن قبل قبض الغرماء له ، كان عليهم ضمانه وقد برئ المفلس منه . وقال محمد بن عبد الحكم : ضمانه من المفلس أبداً حتى يصل إلى الغرماء .

السابعة - العسرة ضيق الحال من جهة عدم المال ؛ ومنه جيش العسرة . والنظرة التأخير . والميسرة مصدر بمعنى اليسر . وارتفع « ذو » بكان التامة التي بمعنى وجد وحدث ؛ هذا قول سيبويه وأبي علي وغيرهما . وأنشد سيبويه :

فَدَى لَبْنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي • إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوِ كَوَاكِبِ أَشْهَبِ <sup>(١)</sup>

ويجوز النصب . وفي مصحف أبي بن كعب « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » على معنى وإن كان المطلوب ذا عسرة . وقرأ الأعمش « وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَتَظَرُّهُ » . قال أبو عمرو الداني عن أحمد بن موسى : وكذلك في مصحف أبي بن كعب . قال النحاس ومكي والنقاش : وعلى هذا يختص لفظ الآية بأهل الرِّبَا ، وعلى من قرأ « ذو » فهي عامة في جميع من عليه دين ، وقد تقدّم . وحكى المهدوي أن في مصحف عثمان « فَإِنْ كَانَ - بالفاء - ذُو عُسْرَةٍ » . وروى المعتمر عن حجاج الزواق قال : في مصحف عثمان « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » ذكره النحاس . وقرأ الجماعة « تَظَرُّهُ » بكسر الظاء . وقرأ مجاهد وأبو رجاء والحسن « فَتَظَرُّهُ » بسكون الظاء ، وهي لغة تميمية وهم الذين يقولون : [ في ] كَرَمٌ زَيْدٌ بمعنى كَرَمَ زَيْدٌ ، ويقولون كَيْدٌ في كَيْدٍ . وقرأنا نافع <sup>(٢)</sup>

(١) البيت لمقاس المائدة ، واسمه مسهر بن النعمان . أراد : وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على الفاعل . وأراد باليوم يوماً من أيام الحرب ، وصفه بالشفقة بفعله كالليل يدور فيه الكواكب ، ونسبه إلى الشبهة إما لكثرة السلاح الصقيل فيه ، وإما لكثرة النجوم . ودخل بن شيبان من بني بكر بن وائل ، وكان مقاس نازلاً فيهم ، وأصله من قريش من عاتكة وهم حنظلة . (عن شرح الشواهد للشنترى) - (٢) عن ب -

وحده « مَيْسِرَة » بضم السين، والجمهور يفتحها . وحكى النحاس من مجاهد وعطاء « فَنَاطِرُهُ »  
 - على الأمر - إلى مَيْسِرِ هِي « بضم السين وكسر الراء وإثبات الياء في الإدراج . وقرئ  
 « فَنَاطِرُهُ » قال أبو حاتم لا يجوز فَنَاطِرُهُ ، إنما ذلك في « التل » <sup>(١)</sup> لأنها امرأة تكلمت بهذا  
 لنفسها ، من نظرت تنظر فهي ناطرة ؛ وما في « البقرة » فن التأخير ، من قولك : أنظرتك  
 بالدين ، أى أنثرتك به ، ومنه قوله : « فأنظرنى إلى يوم يبعثون » . وأجاز ذلك أبو إسحاق  
 الزجاج وقال : هى من أسماء المصادر ؛ كقوله تعالى : « لَيْسَ لَوْقَتَهَا كَاذِبَةٌ » <sup>(٢)</sup> . وكقوله  
 تعالى : « تَنْظُنْ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ » <sup>(٣)</sup> وك « حَاشَانَةُ الْأَعْيُنِ » <sup>(٤)</sup> وغيره .

الثامنة - قوله تعالى : ( وَأَنْ تَصَّدَّقُوا ) ابتداء ، وخبره ( خَيْرٌ ) . ندب الله تعالى بهذه  
 الألفاظ إلى الصدقة على المعسر وجعل ذلك خيرا من إظهاره ؛ قاله السدى وابن زيد  
 والضحاك . وقال الطبري : وقال آخرون : معنى الآية وأن تصدقوا على الغني والفقر خير لكم .  
 والصحيح الأول ، وليس في الآية مدخل للغني .

الثاسعة - روى أبو جعفر الطحاوى عن بُرَيْدَةَ بن الحَصِيب قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم : « من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة » ثم قلت : بكل يوم مثله صدقة ؟  
 قال فقال : « بكل يوم صدقة ما لم يحل الدين فإذا أنظره بعد الحيل فله بكل يوم مثله صدقة » .  
 وروى مسلم عن أبى مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل من  
 كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا فكان يأمر  
 ضلأمه أن يتجاوزوا عن المعسر قال قال الله عز وجل نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » .  
 وروى عن أبى قتادة أنه طلب غير ما له فتوارى عنه ثم وجده فقال : إني معسر . فقال : آله ؟  
 قال : آله . قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سره أن ينجي الله  
 من كرب يوم القيامة فليتقن عن معسر أو يرضع عنه » ، وفي حديث أبى اليسر الطويل - واسمه <sup>(٥)</sup>  
 من كرب يوم القيامة فليتقن عن معسر أو يرضع عنه » ، وفي حديث أبى اليسر الطويل - واسمه

(١) رابع ج ١٢ ص ١٩٦ (٢) ج ١٠ ص ٢٧ (٣) ج ١٧ ص ١٩٤ (٤) ج ١٦ ص ١٠٨  
 (٥) ج ١٥ ص ٢٠٣ (٦) قراءة نافع الإدغام (٧) قوله : « قال الله قال الله »  
 قال السورى : « الأول هزئة ممدودة على الاضتمام ، والثاني بلا مد ، والماء فيها مكسورة . قال القاضى :  
 [ وروى بهما مع ما كثر أهل العربية لا يجيزون الكسر ] (٨) الطويل : صفة لهديته »

كعب بن عمرو — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من أنظر معييراً أو وضع عنه أظله الله في ظله “ . ففى هذه الأحاديث من الترغيب ما هو منصوص فيها . وحديث أبى قتادة يدل على أن رب الدين إذا علم عُسرة [ غريمه ] <sup>(١)</sup> أو ظن أنها حُرمت عليه مطالبته ، وإن لم تثبت عُسْرته عند الحاكم . وإنظار المعسر تأخيرهُ إلى أن يُوسر . والوضع عنه إسقاط الدين عن ذمته . وقد جمع المعنيين أبو اليسر لغريمه حيث سماه عنه الصحيفة وقال له : إن وجدت قضاءً فأَقِضْ وإلا فانت في حِلٍّ <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : **وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** ﴿٢٨١﴾

قيل : إن هذه الآية نزلت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بتسع ليال ثم لم ينزل بعدها شيء ، قاله ابن جرير . وقال ابن جرير ومقاتل : بسبع ليال . وروى بثلاث ليال . وروى أنها نزلت قبل موته بثلاث ساعات ، وأنه عليه السلام قال : ” أجعلوها بين آية الربا وآية الدين “ . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” جاءني جبريل فقال أجعلها على رأس مائتين ومائتين آية “ .

قلت : وحكى عن أبى بن كعب وأبن عباس وقناة أن آخر ما نزل : **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ** <sup>(٣)</sup> إلى آخر الآية . والقول الأول أعرف وأكثر وأصح وأشهر . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : آخر ما نزل من القرآن **(وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)** فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم : ” يا محمد ضعها على رأس ثمانين ومائتين من البقرة “ . ذكره أبو بكر الأنباري في كتاب الرد ؛ له ؛ وهو قول ابن عمر رضى الله عنه أنها آخر ما نزل ، وأنه عليه السلام عاش بعدها أحدًا وعشرين يوماً ، على ما يأتى بيانه في آخر سورة **« إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ <sup>(٤)</sup> »** إن شاء الله تعالى . والآية وعظ الجميع

(١) زيادة في وجوب وط (٢) راجع صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٩٤ طبعة بولان .

(٣) راجع ج ٨ ص ٢٠١ (٤) راجع ج ٢٠ ص ٢٢٩

الناس وأمر يخص كل إنسان . و « يَوْمًا » منصوب على المفعول لا على الظرف . « تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » من نعمة . وقرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ؛ مثل « إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ » واعتبارا بقرأة أبي « يَوْمًا تَصِيرُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » . والباقون بضم التاء وفتح الجيم ؛ مثل « ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ » . « وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي » واعتبارا بقرأة عبد الله « يَوْمًا تَرُدُّونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » وقرأ الحسن « يرجعون » بالياء ، على معنى يرجع جميع الناس . قال ابن جني : كَانَ اللَّهُ تَعَالَى رَفِيقَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنْ يُوَاجِهَهُمْ بِذِكْرِ الرَّجْعَةِ ، إِذْ هِيَ مِمَّا يَنْفَطِرُهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ لَهُمْ : « وَأَتَقُوا يَوْمًا » ثم رجع في ذكر الرجعة إلى الغيبة رفقا بهم . وجمهور العلماء على أن هذا اليوم المحذَر منه هو يوم القيامة والحساب والتوفية . وقال قوم : هو يوم الموت . قال ابن عطية : والأوّل أصح بحكم الإلفاظ في الآية . وفي قوله « إِلَى اللَّهِ » مضاف محذوف ، تقديره إلى حكم الله وفصل قضائه . « وَهُمْ » رد على معنى « كُلُّ » لا على اللفظ ، إلا على قراءة الحسن « يرجعون » فقوله « وَهُمْ » رد على ضمير الجماعة في « يرجعون » . وفي هذه الآية نص على أن الثواب والعقاب متناق بكسب الأعمال ، وهو رد على الخبرية ، وقد تقدم .

قوله تعالى : يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَيْنَا أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَيْنَا أَجَلُهُ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ

اللَّهُ وَأَقِمْ لِلشَّهَادَةِ وَأَذِّنْ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً حَاضِرَةً  
تُدِيرُونَهَا بِنُكْرِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ  
وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ  
وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾

فيه اثنتان وخمسون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ) الآية . قال سعيد بن  
المسيب : <sup>(١)</sup> بلغني أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين . وقال ابن عباس : هذه الآية نزلت  
في السلم خاصة . معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، ثم هي تناول جميع المدائنات  
إجماعا . وقال ابن خزيمة مندد : إنها تضمنت ثلاثين حكما . وقد استدل بها بعض علمائنا  
على جواز التأجيل في القروض ، على ما قال مالك ، إذ لم يفصل بين القرض وسائر العقود  
في المدائنات . وخالف في ذلك الشافعية وقالوا : الآية ليس فيها جواز التأجيل في سائر  
الديون ، وإنما فيها الأمر بالإشهاد إذا كان ديناً مؤجلاً ، ثم يعلم بدلالة أخرى جواز التأجيل  
في الدين وامتناعه .

الثانية — قوله تعالى : ( بَدَيْنٍ ) تأكيد ، مثل قوله « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ » .  
« فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » <sup>(٢)</sup> . وحقيقة الدين عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين  
فيها نقدا والآخر في الدفعة نسيئة ، فإن العين عند العرب ما كان حاضرا ، والدين ما كان غائبا ،  
قال الشاعر :

وَعَدْتُنَا بِدُرْهَمَيْنَا طِلَاءَ • وَشِوَاءَ مَعْجَلَا غَيْرِ دَيْنٍ

وقال آخر :

لَتَرِمَ بِي الْمَنَابِأَ حَيْثُ شَاءَتْ • إِذَا لَمْ تَرِمَ بِي فِي الْحَقَرَتَيْنِ

إِذَا مَا أَوْقَدُوا حَطْبًا وَنَارًا • فَذَلِكَ الْمَوْتُ نَقْدًا غَيْرَ دَيْنٍ

وقد بين الله تعالى هذا المعنى بقوله الحق « إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى » .

(١) كذا في الطبري والأصول ، إلا في ج : فسميد بن جبير . (٢) راجع ج ٦ ص ٤١٩ (٣) راجع ج ١٠ ص ٢٥

الثالثة - قوله تعالى : ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ قال ابن المنذر: دل قول الله «إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى» على أن السَّلم إلى الأجل المجهول غير جائز، ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى كتاب الله تعالى. ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يستلقون في الثمار الستين والثلاث ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» رواه ابن عباس. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما . وقال ابن عمر : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحَمِ الحِزْوَر إلى حَبَلِ الحَبْلَةِ . وحبل الحبلَة : أن تتجع الناقة ثم تحمل التي تُحْتَج . فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك . وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السَّلم الجائز أن يُسَلِّمَ الرجل إلى صاحبه في طعام معلوم موصوف، من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها، بكل معلوم، إلى أجل معلوم بدنانير أو دراهم معلومة، يدفع بمن ما أسلم فيه قبل أن يفترقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، وتسميا المكان الذي يُقبض فيه الطعام . فإذا فعلا ذلك وكان جائز الأمر كان سَلَمًا صحيحًا لا أعلم أحدا من أهل العلم يبطله .

قلت : وقال علماؤنا : إن السَّلم إلى الحَصَاد والحدَّاذ والتَّيْرُوز والمِهْرَجَان جائز؛ إذ ذاك يختص بوقت وزمن معلوم .

الرابعة - حد علماؤنا رحمة الله عليهم السَّلم فقالوا : هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم . فتقيده بمعلوم في الذمة يفيد التحرز من المجهول، ومن السَّلم في الأعيان المعينة، مثل الذي كانوا يستلقون في المدينة حين قدم عليهم النبي عليه السلام فإنهم كانوا يستلقون في ثمار نخيل بأعيانها؛ فنهاهم عن ذلك لما فيه من القَرَر؛ إذ قد تُخْلَف تلك الاختيار فلا تُنْفَر شيئا .

وقولهم «محصور بالصفة» تحرز عن المعلوم على الجملة دون التفصيل؛ كما لو أسلم في تمر أو نياح أو حيتان ولم يبين نوعها ولا صفتها المعينة .

وقولهم «بعين حاضرة» تحرز من الدين بالدين . وقولهم «أو ما هو في حكمها» تحرز من اليومين والثلاثة التي يجوز تأخير رأس مال السَّلم إليه، فإنه يجوز تأخيرها عندنا ذلك القدر، بشرط

وبغير شرط تقرب ذلك ، ولا يجوز اشتراطه عليها . ولم يُجز الشافعي ولا الكوفي تأخير رأس مال السِّلَم عن العقد والافتراق ، ورأوا أنه كالصرف . ودلينا أن البابين مختلفان بأخص أوصافهما ؛ فإن الصرف بأبه ضيق كُثرت فيه الشروط بخلاف السِّلَم فإن شوائب المعاملات عليه أكثر . والله أعلم .

وقولهم « إلى أجل معلوم » تحوز من السِّلَم الحال فإنه لا يجوز على المشهور وسيأتي . ووصف الأجل بالمعلوم تحوز من الأجل المجهول الذي كانوا في الجاهلية يسلمون إليه .

الخامسة - السِّلَم والسِّلَف عبارتان عن معنى واحد وقد جاء في الحديث ؛ فiran الاسم الخاص بهذا الباب « السِّلَم » لأن السِّلَف يقال على القرض . والسلم بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق ، مستثنى من نفيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . وأرخص في السِّلَم ؛ لأن السِّلَم لما كان بيع معلوم في الذمة كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة ، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها ليُنفقه عليها ، فظهر أن بيع السِّلَم من المصالح الحاجية ، وقد ستماه الفقهاء بيع المحايج ، فإن جاز حالا بطلت هذه الحكمة وارتفعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثنائه من بيع ما ليس عندك فائدة . والله أعلم .

السادسة - في شروط السِّلَم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة : ستة في المُسَلَّم فيه ، وثلاثة في رأس مال السِّلَم . أما الستة التي في المسلم فيه فإن يكون في الذمة ، وأن يكون موصوفا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند محل الأجل . وأما الثلاثة التي في رأس مال السِّلَم فإن يكون معلوم الجنس ، مقدرا ، نقدا . وهذه الشروط الثلاثة التي في رأس المال متفق عليها إلا النقد حسب ما تقدم . قال ابن العربي : وأما الشرط الأول وهو أن يكون في الذمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في الذمة ؛ لأنه مُدَايِنَةٌ ، ولولا ذلك لم يُشرع ديناً ولا فصد الناس إليه رجاء ورققا . وعلى ذلك القول اتفق الناس . تبسّد أن مالكا قال ؛ لا يجوز السلم في المعين إلا بشرطين :

(١) كذا في هـ وج ، والذي في ا و ح : المعين .



أحدهما أن يكون قزية مأمونة، والثاني أن يشرع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من التخلّة، ولم يقل ذلك أحد سواه . وهاتان المسألتان صحيحتان في الدليل ؛ لأنّ العين امتنع في السّلم بخافة المزبلة والغرر؛ لئلا يتعدّر عند المحلّ . وإذا كان الموضع مأمونا لا يتعدّر وجود ما فيه في الغالب جاز ذلك ؛ إذ لا يُيقن ضمان العواقب على القطع في مسائل الفقه ولا بدّ من احتمال الغرر اليسير، وذلك كثير في مسائل الفروع، تعدادها في كتب المسائل . وأما السّلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنيّة اجتمع عليها أهل المدينة، وهي مبنيّة على قاعدة المصلحة؛ لأنّ المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء ؛ لأنّ النقد قد لا يحضره ولأنّ السعر قد يختلف عليه، وصاحب التخلّ واللبن يحتاج إلى النقد؛ لأنّ الذي عنده عُروض لا يتصرف له . فلب اشتراكا في الحاجة رخص لها في هذه المعاملة قياسا على العرايا وغيرها من أصول الحاجات والمصالح . وأما الشرط الثاني وهو أن يكون موصوفاً بفتح عليه، وكذلك الشرط الثالث . والتقدير يكون من ثلاثة أوجه : البكيل، والوزن، والعدد، وذلك يثبت على العرف ؛ وهو إما عرف الناس وإما عرف الشرع . وأما الشرط الرابع وهو أن يكون مؤجّلاً فاختلف فيه ؛ فقال الشافعي : يجوز السّلم الحالّ، ومنعه الأكثر من العلماء . قال ابن العربي : واضطربت المالكية في تفسير الأجل حتى ردّوه إلى يوم ؛ حتى قال بعض علمائنا : السّلم الحالّ جائز . والصحيح أنه لا بدّ من الأجل فيه ؛ لأنّ المبيع على ضربين : معجل وهو العين، ومؤجل . فإن كان حالاً ولم يكن عند المسلم إليه فهو من باب : بيع ما ليس عندك ، فلا بدّ من الأجل حتى يخلص كل عقد على صفته وعلى شروطه، وتتزلّ الأحكام الشرعية منازلها . وتحديدده عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها . وقول الله تعالى : « إلى أجل مسمى » وقوله عليه السلام : « إلى أجل معلوم » يفنى عن قول كل قائل .

قلت - الذي أجازته علمائنا من السّلم الحالّ ما تختلف فيه البلدان من الأسعار، فيجوز السّلم فيما كان بينه وبينه يوم أو يومان أو ثلاثة . فأما في البلد الواحد فلا ؛ لأنّ سعره واحد،

والله أعلم . وأما الشرط الخامس وهو أن يكون الأجل معلوما فلا خلاف فيه بين الأمة ،  
لوصف الله تعالى ونبيه الأجل بذلك . وانفرد مالك دون الفقهاء بالأمصاء يجوز البيع  
إلى الجذاذ والحصاد ؛ لأنه رآه معلوما . وقد مضى القول في هذا عند قوله تعالى : « سَأَلُونَكَ  
عَنِ الْآِهَةِ » <sup>(١)</sup> . وأما الشرط السادس وهو أن يكون موجودا عند المحل فلا خلاف فيه  
بين الأمة أيضا ؛ فإن انقطع المبيع عند محل الأجل بأمر من الله تعالى انفسخ العقد عند  
كافة العلماء .

السابعة — ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للمسلم فيه خلافا لبعض  
السلف ، لما رواه البخاري عن محمد بن الحجاج قال : يعني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى  
عبد الله بن أبي أوفى قالا : سله هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم يسلفون في الحنطة ؟ فقال عبد الله : كان يسلف يبيط <sup>(٢)</sup> أهل الشام في الحنطة  
والشعير والزيت في كل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال :  
ما كان يسلفهم عن ذلك . ثم بعثني إلى عبد الرحمن بن أبيزى فسألته فقال : كان أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم يسلفون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسلفهم لهم حث أم لا ؟ .  
وشرط أبو حنيفة وجود المسلم فيه من حين العقد إلى حين الأجل ، مخافة أن يطلب المسلم  
فيه فلا يوجد فيكون ذلك غررا ؛ وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : المرعى وجوده عند الأجل .  
وشرط الكوفيون والثوري أن يذكر موضع القبض فيما له حمل ومؤنة وقالوا : السلم فاسد  
إذا لم يذكر موضع القبض . وقال الأوزاعي : هو مكروه . وعندنا لو مسكوا عنه لم يفسد  
العقد ، ويتعين موضع القبض ؛ وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث ؛ لحديث  
ابن عباس فإنه ليس فيه ذكر المكان الذي يقبض فيه السلم ، ولو كان من شروطه لبينه النبي  
صلى الله عليه وسلم كما بين الكيل والوزن والأجل ؛ ومثله حديث ابن أبي أوفى .

(١) جامع ٢ ص ٣٤١ (٢) البيط (فتح الثوب وكسر الموحدة وآخره طاء مهلة) أهل الزراعة .

وقيل : قوم يزلون البطاخ ؛ ويحرقونه لاختناهم إلى استخراج المياه من التراب لكثرة ما يجثم القفلاحة . وقيل :  
نصارى الشام الذين عمروها . (من القسطلاني) .

الثامنة — روى أبو داود عن سعد (يعني الطائي) عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **”مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ“** . قال أبو محمد عبد الحق بن عطية : هو **”المؤني“** <sup>(١)</sup> ولا يحتاج أحد بمحدثه ، وإن كان الأئمة قد رَوَوْا عنه . قال مالك : الأمر عندنا فيمن أسلف في طعام بسعر معلوم إلى أجل مسمى خُلِّ الأجل فلم يجد المُبتاع عند البائع وفاء مما ابتاعه منه فاقاله ، أنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع إليه بعينه ، وأنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا حتى يقبضه منه ؛ وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي . قال مالك : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفي .

التاسعة — قوله تعالى : **(فَاكْتُبُوهُ)** يعني **”الدين والأجل“** . ويقال : أمر بالكاتب ولكن المراد الكتابة والإشهاد ؛ لأن الكتابة بغير شهود لا تكون حجة . ويقال : أمرنا بالكتابة لكيلا ننسى . وروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل **”إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ“** إلى آخر الآية : **”إن أول من محمد آدم عليه السلام إن الله أراه ذريته فرأى رجلا أزهري ساطعا نوره فقال يارب من هذا قال هذا ابنته داود قال يارب فما عمره قال ستون سنة قال يارب زده في عمره فقال لا إلا أن تزيد من عمره قال وما عمرى قال ألف سنة قال آدم فقد وهبت له أربعين سنة قال فكتب الله عليه كتابا وأشهد عليه ملائكته فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة قال إنه بقي من عمرى أربعون سنة قالوا إنك قد وهبتها لابنك داود قال ما وهبت لأحد شيئا قال فأخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته — في رواية : وأتم لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة“** . نرجعه الترمذي أيضا . وفي قوله **”فَاكْتُبُوهُ“** إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته المبينة له

(١) العوفي : لقب عطية بن سعد .

المُعَرَّبِ عنه ؛ للاختلاف المتوهم بين المتعاملين، المعرفة للحاكم ما يحكم به عند ارتفاعهما إليه.  
والله أعلم .

العاشرة - ذهب بعض الناس إلى أن كتب الديون واجب على أربابها، فرض هذه الآية، فيما كان أوقرضا، لتلايق فيه نسيان أو مجحود، وهو اختيار الطبري. وقال ابن جريج: مَنْ إِذَا ن فليكتب، وَمَنْ بَاع فَلْيُشْهَد . وقال الشعبي: كانوا يَرَوْنَ أن «قوله فَإِنْ أَمِنَ» ناسخ لأمره بالكتب . وحكى نحوه ابن جريج ، وقاله ابن زيد ، وروى عن أبي سعيد الخدري . وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ، ثم خففه الله تعالى بقوله : « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا » . وقال الجمهور : الأمر بالكتب ندبٌ إلى حفظ الأموال وإزالة التريب ، وإذا كان الغريم تَقِيًّا فما يضره الكتاب ، وإن كان غير ذلك فالكتاب ثقافٌ في دينه وحاجة صاحب الحق . قال بعضهم : إن أشهدت فخرم ، وإن امتنعت فني حل وسعة . ابن عطية ؛ وهذا هو القول الصحيح . ولا يترتب نسخٌ في هذا ؛ لأن الله تعالى ندب إلى الكتاب فيما لو أنه أن يهه ويتركه بإجماع، فندبه إنما هو على جهة الحثية للناس .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ قال عطاء وغيره ؛ واجب على الكاتب أن يكتب ؛ وقاله الشعبي ، وذلك إذا لم يوجد كاتب سواء فوجب عليه أن يكتب . السدي : واجب مع القرائع . وحذفت اللام من الأول وأثبتت في الثاني ؛ لأن الثاني غائب والأول للمخاطب . وقد ثبتت في الخطاب ؛ ومنه قوله تعالى : « فلتقرحوا<sup>(١)</sup> بالئاء . وتحذف في الغائب ؛ ومنه :

مُحَمَّدٌ قَدْ نَفَسَكَ كُلُّ نَفْسٍ • إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

الثانية عشرة - قوله تعالى : « بِالْعَدْلِ » أى بالحق والمعدلة ، أى لا يكتب لصاحب الحق أكثر مما قاله ولا أقل . وإنما قال « بَيْنَكُمْ » ولم يقل أحدهم ؛ لأنه لما كان الذى له الدين يَتِمُّ في الكتابة الذى عليه الدين وكذلك بالعكس شرع الله سبحانه كتابا خريما يكتب بالعدل لا يكون في قلبه ولا فله موادة لأحدهما على الآخر . وقيل : إن الناس لما كانوا يتعاملون

(١) ثقاف صلة ردكا . (٢) راجع ٨ ص ٢٥١ (٣) في موطأ وأبو داود . «موادة» .



كان . ولو كانت الكتابة واجبة مابح الاستئجار بها ؛ لأن الإجارة على فعل الفروض باطلة ، ولم يختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كُتب الوثيقة . ابن العربي : والصحيح أنه أمر إرشاد فلا يكتب حتى يأخذ حقه . وأبى يأبى شاذٌ ، ولم يحى إلا قفى بقلى وأبى يأبى <sup>(١)</sup> وعفى بقفى وجب الخراج يجبى ، وقد تقدم .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ كَا عِلْمُهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ الكاف في « كا » متعلقة بقوله « أَنْ يَكْتُبَ » المعنى كتبها عليه الله . ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله « وَلَا يَأْبَ » من المعنى ، أى كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يَأْبَ هو وليفضل كما أفضل الله عليه . ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاما عند قوله « أَنْ يَكْتُبَ » ثم يكون « كَا عِلْمُهُ اللَّهُ » ابتداء كلام ، وتكون الكاف متعلقة بقوله « فَلْيَكْتُبْ » .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ وهو المديون المطلوب يُقَرَّر على نفسه بلسانه ليعلم ما عليه . والإملاء والإملال لغتان ، أَمَلْ وأَمَلَى ؛ فأَمَلْ لغة أهل الحجاز وبني أسد ، وتَمِم تقول : أَمَلَيْتُ . وجاء القرآن باللغتين ؛ قال عز وجل : « فَبِهِ تَمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةٌ وَأَصِيلًا <sup>(٢)</sup> » . والأصل أَمَلْتُ ، أبذل من اللام باء لأنه أخف . فأمر الله تعالى الذى عليه الحق بالإملاء ؛ لأن الشهادة إنما تكون بسبب إقراره . وأمره تعالى بالتقوى فيما يُمِلُّ ، ونهى عن أن يخس شيئا من الحق . والخس النقص . ومن هذا المعنى قوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ <sup>(٣)</sup> » .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ قال بعض الناس : أى صغيرا . وهو خطأ فإن السفيه قد يكون كبيرا على ما يأتي بيانه . « أَوْ ضَعِيفًا » أى كبيرا لا عقل له . ﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ ﴾ جعل الله الذى عليه الحق أربعة أصناف : مستقل بنفسه مُمِلٌ ، وثلاثة أصناف لا يُمِلُون وتقع نوازلهم في كل زمن ، وكون الحق يرتب لهم في جهات سوى المعاملات كالموارث إذا قِسِمَتْ وغير ذلك ، وهم السفيه والضعيف والذى لا يستطيع أن يُمِلَّ . فالسفيه المهملُ الرأى في المال الذى لا يُحْسِن الأخذ لنفسه ولا لإعطاء

(١) صلى الليل اظم . في جوه : معنى يمشى ، دل أو به : معنى يمشى . والتصويب من السان .

(٢) راجع ج ١٣ ص ٢ (٣) راجع ص ١١٨ من هذا الجزء .

منها، مشبه بالثوب السفيه وهو الخفيف النسيج . والبدىء اللسان يسمى سفيهاً ؛ لأنه لا تكاد تنطق البذاءة إلا في جهال الناس وأصحاب العقول الخفيفة . والعرب تطلق السفه على ضعف العقل تارة وعلى ضعف البدن أخرى ؛ قال الشاعر :

تَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا \* وَيَجْهَلُ الدَّهْرُ مَعَ الْحَالِمِ

وقال ذو الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ سَفَفَتْ \* أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ النِّوَائِمِ

أى استضعفها واستلانتها خزكها . وقد قالوا : الضعف بضم الضاد في البدن وافتحها في الرأى ، وقيل : هما لفتان . والأزول أصح ، لما روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رجلاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يتناع وفي عقله ضعف فأتى أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نبي الله، أُنَجِّجْ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَتَنَاعُ وَفِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ . فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن البيع ؛ فقال : يا رسول الله، إني لا أصبر عن البيع ساعة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكِ الْبَيْعِ فَقُلْ هَا وَهَآ وَلَا خِلَابَةَ " . وأخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى السامى الترمذى من حديث أنس وقال : هو صحيح ، وقال : إِنْ رَجُلًا كَانَ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ ؛ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ وَقَالَ فِيهِ : " إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ وَأَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَاهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ " . وهذا الرجل هو حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ وَالِدِ يَحْيَى وَوَاسِعِ ابْنِ حَبَّانٍ ؛ وَقِيلَ : هُوَ مُنْقِذُ بْنُ جَدِّ يَحْيَى وَوَاسِعِ شَيْخِي مَالِكُ وَوَالِدُهُ حَبَّانٌ ، أَتَى عَلَيْهِ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً ، وَكَانَ تُجِّجُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَأْمُومَةً خُيِّلَ مِنْهَا عَقْلُهُ وَلِسَانُهُ ؛ وَرَوَى الذَّاقُطِيُّ قَالَ : كَانَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ رَجُلًا ضَعِيفًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ وَكَانَ قَدْ سَفِيعَ<sup>(١)</sup> فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةً ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ الْخِيَارَ فِيمَا يَشْتَرِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَ لِسَانَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَبْعُ وَقُلْ لَا خِلَابَةَ " فَكَتَمَ

(١) التلابة : الخادبة . وقوله عليه السلام : " هَارِهَا " يتقدم الكلام عليه في ص - ٣٥٥ من هذا الجزء .

(٢) حَبَّانُ بِالْفَتْحِ . (٣) حجة آمة ومأومة : بلغت أم الرأس . (٤) سفع فلان فلاناً : لطمه وضربه .

أسمعه يقول : لا خِذَابَةَ لا خِذَابَةَ . أخرجه من حديث ابن عمرو ، الخليفة ؛ ومنه قولهم : « إذا لم تَغْلِبْ فَاخْلِبْ » .

الثامنة عشرة — اختلف العلماء فيمن يُخَدَعُ في البيوع لقلّة خبرته وضعف عقله فهل يحجر عليه أولا ؟ فقال بالمحجر عليه أحمد وإسحاق . وقال آخرون : لا يحجر عليه . والقولان في المذهب ، والصحيح الأول ؛ لهذه الآية ، ولقوله في الحديث : « يا بني الله أحجر على فلان » . وإنما ترك المحجر عليه لقوله : « يا بني الله إني لا أصبر عن البيع » : فأباح له البيع وجعله خاصا به ؛ لأن من يُخَدَعُ في البيوع ينبغي أن يُحَجَّرَ عليه لا سيما إذا كان ذلك لحَبْلِ عقله . وما يدل على الخصوصية ما رواه محمد بن إسحاق قال : حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال : هو جدى منقذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته أُمّةٌ في رأسه فكسرت لسانه ونازعت عقله ، وكان لا يدع التجارة ولا يزال يَفْنَنُ ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ؛ فقال : « إذا بَعْتَ فقل لا خِلاَبَةَ ثم أنت في كل سَلَمَةٍ تتباعها بالخيار ثلاث ليال فإن رَضِيتَ فأمسك وإن تَخِطَّتْ فأرددْها على صاحبها » . وقد كان عمرُ عمرًا طويلا ، عاش ثلاثين ومائة سنة . وكان في زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه حين فشا الناس وكثروا ، يتاع البيع في السوق ويرجع به إلى أهله وقد عُيِّنَ غَبْنًا قبيحا ، فيلومونه ويقولون له تتاع ؟ فيقول : أنا بالخيار ، إن رَضِيتُ أخذتُ وإن تَخِطَّتْ رددتُ ، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا . فردد السِّلعة على صاحبها من الغد وبعد الغد ؛ فيقول : والله لا أقبلُها ، قد أخذت سِلعتي وأعطيتني دراهم ؛ قال فيقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعلني بالخيار ثلاثا . فكان يمز الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للناجر : ويحك ! إنه قد صدق ؛ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان جعله بالخيار ثلاثا . أخرجه الدارقطني . وذكره أبو عمر في الاستيعاب وقال : ذكره البخاري في التاريخ عن حياش بن الوليد عن عبد الأعلى عن ابن إسحاق .

(١) في لسان العرب : « من قاله بالضم لغناه فاخذع . ومن قال بالكسر لغناه فأتش فلا شيط يسيرا بهد . »  
كانه أخذ من غلب المجارحة . قال ابن الأثير : معناه إذا أعياك الأمر مغالبة فاطلبه مخادعة . »



(١) التاسعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ ضَعِيفًا ﴾ الضعيف هو المدخول العقل الناقص الفطرة العاجز عن الإملاء، إما لعيته أو لخروسه أو جهله بأداء الكلام ، وهذا أيضا قد يكون وليه أباً أو وصياً . والذي لا يستطيع أن يُمَلِّ هو الصغير، ووليّه وصيه أو أبوه والغائب عن موضع الإشهاد، إما لمرض أو لغير ذلك من العذر . ووليّه وكيله . وأما الأخرس فبسوغ أن يكون من الضعفاء، والأولى أنه ممن لا يستطيع . فهذه أصناف تُمَيِّز ، وسيأتي في « النساء » بيانها والكلام عليها إن شاء الله تعالى .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ قَلِيلٌ مِّنْ وَلِيٍّ بِالْعَدْلِ ﴾ ذهب الطبري إلى أن الضمير في « وَلِيٍّ » عائد على « الحق » وأسند في ذلك عن الربيع ، وعن ابن عباس . وقيل : هو عائد على « الذي عَلَيْهِ الحق » وهو الصحيح . وما روى عن ابن عباس لا يصح . وكيف تشهد البينة على شيء، وتدخل مالا في ذمة السفية باملاء الذي له الدين ! هذا شيء ليس في الشريعة . إلا أن يريد قائله : إن الذي لا يستطيع أن يُمَلِّ لمرض أو كبر سن لنقل لسانه عن الإملاء أو لخروسه ، وإذا كان كذلك فليس على المريض ومن نقل لسانه عن الإملاء لخروسه وليّ هند أحد العلماء، مثل ما ثبت على الصبي والسفيه عند من يحجر عليه . فإذا كان كذلك قَلِيلٌ صاحب الحق بالعدل ويُسمع الذي عجز ، فإذا كمل الإملاء أقر به . وهذا معنى لم تعين الآية إليه : ولا يصح هذا إلا فيمن لا يستطيع أن يُمَلِّ لمرض ومن ذكر معه .

الحادية والعشرون - لما قال الله تعالى : ﴿ قَلِيلٌ مِّنْ وَلِيٍّ بِالْعَدْلِ ﴾ دل ذلك على أنه موثّق فيما يُورده ويُصدّره ، فيقتضى ذلك قبول قول الزاهن مع يمينه إذا اختلف هو والمرتهن في مقدار الدين والرهن قائم ، فيقول الزاهن رهنت بخمسين والمرتهن يدعى مائة ، فالتقول قول الزاهن والرهن قائم ، وهو مذهب أكثر الفقهاء : سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي واختاره ابن المنذر قال : لأن المرتهن مدّج للفضل ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدّعي واليمين على المدّعى عليه » . وقال مالك : القول قول المرتهن قَبْلَ بَيِّنَةٍ وبين قيمة الرهن ولا يصدّق على أكثر من ذلك . فكانه يرى أن الرهن وبينه شاهدٌ

(١) كذا في هـ و ج هـ : والفطرة : الطيبة والجليلة - وفي جـ و أ : القطة .

(٢) كذا في هـ و ج هـ ، في جـ و أ : لتهب . (٣) راجع جـ هـ ص ١٢٨

لرهن، وقوله تعالى « فَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ » رد عليه . فإن الذي عليه الحق هو الرهن .  
 وسأتي هذه المسألة . وإن قال قائل : إن الله تعالى جعل الرهن بدلاً عن الشهادة والكتاب ،  
 والشهادة دالة على صدق المشهود له فيما بينه وبين قيمة الرهن ، فإذا بلغ قيمته فلا وثيقة  
 في الزيادة . قيل له : الرهن لا يدل على أن قيمته يجب أن تكون مقدار الدين ، فإنه ربما رهن  
 الشيء بالقليل والكثير . نعم لا ينقص الرهن غالباً عن مقدار الدين ، فأما أن يطابقه فلا .  
 وهذا القائل يقول : يصدق المرتين مع اليقين في مقدار الدين إلى أن يساوى قيمة الرهن .  
 وليس العرف على ذلك فربما نقص الدين عن الرهن وهو الغالب ، فلا حاصل لقولهم هذا .  
 الثانية والعشرون — وإذا ثبت أن المراد الولي ففيه دليل على أن إقراره جائز على يمينه ؛  
 لأنه إذا أملاه فقد نفذ قوله عليه فيما أملاه .

الثالثة والعشرون — وتصرف السفية المحجور عليه دون إذن وليه فاسد إجماعاً مقسوخ  
 أبداً لا يوجب حكماً ولا يؤثر شيئاً . فإن تصرف سفية ولا حجر عليه فيه خلاف يأتي بيانه  
 في « النساء »<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ الاستشهاد  
 طلب الشهادة . واختلف الناس هل هي فرض أو نذبة ، والصحيح أنه نذبة على ما يأتي  
 بيانه إن شاء الله تعالى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ رتب الله سبحانه الشهادة بحكمة  
 في الحقوق المالية والبدنية والحدود وجعل في كل فنَّ شَهِيدَيْنِ إلا في الزنا ، على ما يأتي بيانه  
 في سورة « النساء »<sup>(٣)</sup> . وشَهِيدٌ بناءً مبالغة ؛ وفي ذلك دلالة على من قد شهد وتكرر ذلك منه ؛  
 فكانه إشارة إلى العدالة . والله أعلم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ نص في رفض الكفار والصبيان  
 والنساء ، وأما العبيد فاللفظ يتناولهم . وقال مجاهد : المراد الأحرار ، واختاره القاضي أبو إسحاق  
 وأعطى فيه . وقد اختلف العلماء في شهادة العبيد ؛ فقال شريح وعثمان بن أبي شيبة وأحمد وإسحاق

(٢) راجع ٣٩٤ من هذا

(٣) في ١ : « الصبي » والصواب ما أنبأه من ٣٩٤

وأبو ثور : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ؛ وغلبوا لفظ الآية . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعى وجمهور العلماء : لا تجوز شهادة العبد ؛ وغلبوا نقص الرق ، وأجازها الشعبي والنخعى فى الثنى البسير . والصحيح قول الجمهور ؛ لأن الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيْنِ » وساق الخطاب إلى قوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » فظاهر الخطاب يتناول الذين يتدافعون ، والعبد لا يملكون ذلك دون إذن السادة . فإن قالوا : إن خصوص أول الآية لا يمنع التعلق بموم آخرها . قيل لهم : هذا يخصه قوله تعالى : « وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » على ما يأتى بيانه . وقوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » دليل على أن الأعمى من أهل الشهادة ، لكن إذا علم يقيناً ؛ مثل ما روى عن ابن عباس قال : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال : " ترى هذه الشمس فأشهد على مثلها أو دح " . وهذا يدل على اشتراط معاينة الشاهد لما يشهد به ، لا من يشهد بالاستدلال الذى يجوز أن يخطئ . نعم يجوز له وطء امرأته إذا عرف صوتها ؛ لأن الإقدام على الوطء جائز بغلبة الظن ؛ فلوزفت إليه امرأة وقيل : هذه امرأتك وهو لا يعرفها جازله وطؤها ، ويحل له قبول هدية جاءته بقول الرسول . ولو أخبره خبر عن زيد بإقرار أو بيع أو قذف أو غصب لما جاز له إقامة الشهادة على المخبر عنه ؛ لأن سبيل الشهادة اليقين ، وفى غيرها يجوز استعمال غالب الظن ؛ ولذلك قال الشافعى وابن أبى ليل وأبو يوسف : إذا علمه قبل العمى جازت الشهادة بعد العمى ، ويكون العمى الحائل بينه وبين المشهود عليه كالغيبية والموت فى المشهود عليه . فهذا مذهب هؤلاء . والذى يمنع أداء الأعمى فيما تحل بصيرا لا وجه له ، وتصح شهادته بالنسب الذى يثبت بالخبر المستفيض ، كما يخبر عما تواتر حكمه من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن العلماء من قبل شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت ؛ لأنه رأى الاستدلال بذلك يترقى إلى حد اليقين ، ورأى أن اشتباه الأصوات كاشتباه الصور والألوان ، وهذا ضعيف يلزم منه جواز الاعتماد على الصوت للبصير . قلت : مذهب مالك فى شهادة الأعمى على الصوت جائزة فى الطلاق وغيره إذا عرف الصوت . قال ابن قاسم : قلت لمالك : فالرجل يسمع جاره من وراء الحائط ولا يراه ،

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٢ شارع قصر العيف - ت ٩٩٩٩١

كتاب الشعب

# تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبركم من علم القرآن وعلمه  
رحدث شريف

١٢

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

يسمعه يطلق أمراته فيشهد عليه وقد عرف الصوت؟ قال قال مالك : شهادته جائزة . وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشريح الكندي والشَّعْبِيّ وعطاء بن أبي رباح ويحيى ابن سعيد وربيعة وإبراهيم النخعي ومالك والليث .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ (المعنى إنه لم يأت الطالب برجلين فليات رجل وامرأتين؛ هذا قول الجمهور . « فَرَجُلٌ » رفع بالابتداء ، « وَامْرَأَتَانِ » عطف عليه والخبر محذوف . أى فرجل وامرأتان يقومان مقامهما . ويجوز النصب في غير القرآن ، أى فاستشهدوا رجلا وامرأتين . وحكى سيويه : إن خجراً فختجراً . وقال قوم : بل المعنى فإن لم يكن رجلان ، أى لم يوجد فلا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، فلفظ الآية لا يعطيه ، بل الظاهر منه قول الجمهور ، أى إن لم يكن المستشهد رجلين ، أى إن أغفل ذلك صاحب الحق أو قصده لمنزماً فليستشهد رجلا وامرأتين . فجعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية ، ولم يذكرها في غيرها ، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور ، بشرط أن يكون معهما رجل . وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها ؛ لأن الأموال أكثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها ؛ فجعل فيها التوثق تارة بالكتابة وتارة بالإشهاد وتارة بالزمن وتارة بالضمان ، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال . ولا يتوهم عاقل أن قوله تعالى « إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ » يستعمل على دين المهر مع البضع ، وعلى الصلح على دم العمد ، فإن تلك الشهادة ليست شهادة على الدين ، بل هى شهادة على النكاح . وأجاز العلماء شهادتهن منفردات فيما لا يطلع عليه غيرهن للضرورة . وعلى مثل ذلك أجيزت شهادة الصبيان في الجراح فيما بينهم للضرورة .

وقد اختلف العلماء في شهادة الصبيان في الجراح وهى :

الثامنة والعشرون — فأجازها مالك ما لم يختلفوا ولم يفتروا . ولا يجوز أقل من شهادة اثنين منهم على صغير لكبير ولكبير على صغير . ومن كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح عبد الله بن الزبير . وقال مالك : وهو الأمر عندنا المجتمع عليه . ولم يميز الشافعى



وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ شَهِدَتْهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى « مِنْ رِجَالِكُمْ » وَقَوْلِهِ « يَمُنُّ تَرْضُونَ » وَقَوْلِهِ « ذَرَيْ هَذِلَ مِنْكُمْ » وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لَيْسَتْ فِي الصَّبِيِّ .

التاسعة والعشرون - لما جعل الله سبحانه شهادة امرأتين بدل شهادة رجل وجب أن يكون حكمهما حكمه؛ فكأنه أن يحلف مع الشاهد عندنا ، وعند الشافعي كذلك ، يجب أن يحلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه العوضية . وخالف في هذا أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا التيمين مع الشاهد وقالوا : إن الله سبحانه قسم الشهادة وعددها ، ولم يذكر الشاهد والتيمين ، فلا يجوز القضاء به ؛ لأنه يكون قسما زائدا على ما قسمه الله ، وهذه زيادة على النص ، وذلك نسخ . ومن قال بهذا القول الثوري والأوزاعي وعطاء والحكم بن عتيبة وطائفة . قال بعضهم : الحكم باليمين مع الشاهد منسوخ بالقرآن . وزعم عطاء أن أول من قضى به عبد الملك بن مروان ، وقال : الحكم : القضاء باليمين والشاهد بدعة ، وأول من حكم به معاوية . وهذا كله غلط وظن لا ينفي من الحق شيئا ، وليس من تنى وجهه كمن أثبت وعلم ! وليس في قول الله تعالى : « وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » الآية ، ما يرد به قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد ؛ ولأنه لا يتوصل إلى الحقوق ولا تستحق إلا بما ذكر فيها لا غير ، فإن ذلك يبطل بكون المطلوب وبين الطالب ، فإن ذلك يستحق به المال إجماعا وليس في كتاب الله تعالى ، وهذا قاطع في الرد عليهم . قال مالك : ممن الحجّة على من قال ذلك القول أن يقال له : أرايت لو أن رجلا أذى على رجل ، إلا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه ؟ فإن حلف بطل ذلك الحق عنه ، وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ، أن حقه لحق ، وثبت حقه على صاحبه . فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان ، فبأي شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجده ؟ فمن أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد . قل علماؤنا : ثم العجب مع شهرة الأحاديث وصحتها بدعوا من عمل بها حتى نقضوا حكمه واستقصروا رأيه ، مع أنه قد عمل بذلك الخلفاء الأربعة وأبو بن كعب ومعاوية وشريح وعمر بن عبد العزيز - وكتب به إلى عماله -

(١) في ١٠٠ أصحاصهم . (٢) طابع ١٥٧ ص ١٥٧ . (٣) في ط ٥ اليمين .

(٤) في ص ٥٥٥ في ط ٥٥٥ . (٥) في ط ٥٥٥ في ط ٥٥٥ .

وإياس بن معاوية وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزناد وربيعة؛ ولذلك قال مالك: وإنه  
 ليكنفى من ذلك ما مضى من عمل السنة، أترى هؤلاء تنقض أحكامهم، ويحكم بيدتهم؟  
 هذا إغفال شديد، ونظر غير سديد. روى الأئمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قضى باليمين مع الشاهد. قال عمرو بن دينار: في الأموال خاصة؛ رواه سيف بن سليمان  
 عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس. قال أبو عمر: هذا أصح إسناد لهذا  
 الحديث، وهو حديث لا مطن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث  
 في أن رجاله ثقات. قال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت، ما رأيت أحفظ منه.  
 وقال النسائي: هذا إسناد جيد، سيف ثقة، وقيس ثقة. وقد خرج مسلم حديث  
 ابن عباس هذا. قال أبو بكر البرار: سيف بن سليمان وقيس بن سعد ثقتان، ومن بعدهما  
 يُستغنى عن ذكرهما لشهرتهما في الثقة والعدالة. ولم يأت عن أحد من الصحابة أنه أنكر  
 إيمان مع الشاهد، بل جاء عنهم القول به، وعليه جمهور أهل العلم بالمدينة. واختلف فيه  
 من عروة بن الزبير وابن شهاب؛ فقال معمر: سألت الزهري عن إيمان مع الشاهد  
 فقال: هذا شيء أحدثه الناس، لا بد من شاهدين. وقد روى عنه أنه أول ما ولي القضاء  
 حكم بشاهد ويمين؛ وبه قال مالك وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد  
 وأبو ثور وداود بن علي وجماعة أهل الأثر، وهو الذي لا يجوز عندي خلافه، لتواتر الآثار به  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أهل المدينة قرناً بعد قرن. وقال مالك: يُقضى باليمين مع  
 الشاهد في كل البلدان، ولم يمتحج في موطنه لمسألة غيرها. ولم يختلف عنه في القضاء باليمين  
 مع الشاهد ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرها، ولا يعرف المسالك في كل  
 بلد غير ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس؛ فإن يحيى [بن يحيى] زعم أنه لم ير الليث يفتي  
 به ولا يذهب إليه. وخالف يحيى مالكا في ذلك مع مخالفته السنة والعمل بدار الهجرة.  
 ثم إيمان مع الشاهد زيادة حكم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كنيته عن نكاح  
 المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قول الله تعالى: «وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>. وكنيته عن

(١) في: الزبير. (٢) في: جرير. (٣) على قراءة تافع، راجع ج ٥ ص ١٢٤ ١

أَكَلَ لَحْمَ الْحِمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وكل ذى ناب من السباع مع قوله : « قُلْ لَا أُعِدُّ » . وكالمسح على الخفين ، والقرآن إنما ورد بفصل الرجلين أو مسحهما ؛ ومثل هذا كثير . ولو جاز أن يقال : إن القرآن نسخ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، لحاز أن يقال : إن القرآن في قوله عز وجل : « وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وفي قوله : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »<sup>(١)</sup> ناسخ لنبه عن المُرَابَنَةِ وبيع القُرُوبِ مالم يُخْلَقْ ، إلى سائر ما نهى عنه في البيوع ، وهذا لا يسوغ لأحد ؛ لأن السنة مبنية للكتاب . فإن قيل : إن ما ورد من الحديث قضية في عين فلا عموم . قلنا : بل ذلك عبارة عن تعديد هذه القاعدة ؛ فكأنه قال : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم باليمين مع الشاهد . وما يشهد لهذا التأويل ما رواه أبو داود في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق ، ومن جهة القياس والنظر أنا وجدنا اليمين أقوى من المرائين ؛ لأنها لا مدخل لها في اللعان واليمين تدخل في اللعان . وإذا صحّت السنة فالقول بها يجب ، ولا تحتاج السنة إلى ما ياتى بها ؛ لأن من خالفها عجوج بها . والله التوفيق .

الموفية ثلاثين - وإذا تقرّر وثبت الحكم باليمين مع الشاهد ، فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ذلك في الأموال وما يتعلق بها دون حقوق الأبدان ؛ للإجماع على ذلك من كل قائل باليمين مع الشاهد . قال : لأن حقوق الأموال أخفض من حقوق الأبدان ؛ بدليل قبول شهادة النساء فيها . وقد اختلف قول مالك في جراح العمد ، هل يجب القود فيها بالشاهد واليمين ؟ فيه روايتان : إحداهما أنه يجب به التخير بين القود والدية . والآخرى أنه لا يجب به شيء ؛ لأنه من حقوق الأبدان . قال : وهو الصحيح . قال مالك في الموطأ : وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ؛ وقاله عمرو بن دينار . وقال المازري<sup>(٢)</sup> : يقبل في المال المحتض من غير خلاف ، ولا يقبل في النكاح والطلاق المحتضين من غير خلاف . وإن كان مضمون الشهادة

(١) راجع ج ٧ ص ٦١٥ (٢) راجع ج ٥ ص ١٥١ (٣) في ط ٥ : من يتابعها .

(٤) في ط ٥ : بدلالة . (٥) المازري : أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي القفقي

المالكي ؛ توفي سنة ست وثلاثين وخمسة والمازري فتح الميم وبعدها ألف ثم زاي مفتوحة وقد كبرت أيضا ثم راء ، هذه النسبة إلى « مازره » وهي بلدة بجزيرة صقلية . ( من ابن خلكان ) .

ما ليس بمال، ولكنه يؤدى إلى المال، كالشهادة بالوصية والنكاح بعد الموت، حتى لا يطلب من ثبوتها إلا المال إلى غير ذلك، ففى قبوله اختلاف، فمن رأى المال قبله كما يقبله فى المال، ومن رأى الحال لم يقبله. وقال المهديون: شهادة النساء فى الحدود غير جائزة فى قول عامة الفقهاء، وكذلك فى النكاح والطلاق فى قول أكثر العلماء، وهو مذهب مالك والشافعى وغيرهما، وإنما يشهدن فى الأموال. وكل ما لا يشهدن فيه فلا يشهدن على شهادة غيرهن فيه، كان معهن رجل أو لم يكن، ولا ينقلن شهادة إلا مع رجل قتلن عن رجل وامرأة. ويقضى باتنتين منهن فى كل ما لا يحضره غيرهن كالولادة والاستئثار ونحو ذلك. هذا كله مذهب مالك، وفى بعضه اختلاف.

الحادية والثلاثون — قوله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ فى موضع رفع على الضمة لرجل وامرأتين. قال ابن بكير وغيره: هذه مخاطبة للحكام. ابن عطية: وهذا غير نبيل، وإنما الخطاب لجميع الناس، لكن المتلبس بهذه القضية إنما هم الحكماء، وهذا كثير فى كتاب الله يعم الخطاب فيما يتلبس به البعض.

الثانية والثلاثون — لما قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ» دل على أن فى الشهود من لا يرضى، فيجىء من ذلك أن الناس ليسوا بمحولين على العدالة حتى تثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام، وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسق ظاهر فهو عدل وإن كان مجهول الحال. وقال شريح وعثمان البتي وأبو ثور: هم عدول المسلمين وإن كانوا عبيدا.

قلت — فعمموا الحكم، ويلزم منه قبول شهادة البدوى على القروى إذا كان عدلاً مريضاً وبه قال الشافعى ومن وافقه، وهو من رجالنا وأهل ديننا. وكونه بدوياً يكتونه من بلد آخر والعمومات فى القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوى بين البدوى والقروى، قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ» وقال تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ»<sup>(١)</sup> و«مِنْكُمْ» خطاب للمسلمين. وهذا يقتضى قطعاً أن يكون معنى العدالة زائداً على الإسلام ضرورة، لأن الصفة زائدة

على الموصوف، وكذلك «يَمْنُ تَرْضُون» مثله، خلاف ما قال أبو حنيفة، ثم لا يعلم كونه مرضيا حتى يُجْتَبَر حاله، فيلزمه ألا يكتفى بظاهر الإسلام. وذهب أحمد بن حنبل ومالك في رواية ابن وهب عنه إلى رد شهادة البدوي على القروي لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلا مرضيا، على ما يأتي بيانه في «النساء»<sup>(١)</sup> و«براءة»<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى. وليس في حديث أبي هريرة فرق بين القروي في الحضر أو السفر، ومتى كان في السفر فلا خلاف في [قبوله]<sup>(٣)</sup>.

قال علمائنا: العدالة هي الاعتدال في الأحوال الدينية، وذلك يتم بأن يكون مجتنباً للكجائر محافظاً على مروءته وعلى ترك الصغائر، ظاهر الأمانة غير مغفل. وقيل: صفاء السيرة واستقامة السيرة في ظن المعدل، والمعنى متقارب.

الثالثة والثلاثون - لما كانت الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة منيفة، وهي قبول قول الغير على الغير، شرط تعالى فيها الرضا والعدالة. فمن حكم الشاهد أن تكون له شئان ينفرد بها وقضائل يتحلى بها حتى تكون له منزلة على غيره، توجب له تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله، ويحكم بشغل ذمة المطلوب بشهادته. وهذا أدل دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات عند علمائنا على ما خفي من المعاني والأحكام. وسيأتي لهذا في سورة «يوسف» زيادة بيان إن شاء الله تعالى. وفيه ما يدل على تفويض الأمر إلى اجتهاد الحكماء؛ فربما تفرس في الشاهد غفلة أو ريبة فيرد شهادته لذلك.

الرابعة والثلاثون - قال أبو حنيفة: يكتفى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود. وهذه مناقضة تُسْقَط كلامه وتُفسد عليه مرامه؛ لأننا نقول: حق من الحقوق. فلا يكتفى في الشهادة عليه بظاهر الدين كالحُدود؛ قاله ابن العربي.

الخامسة والثلاثون - وإذا قد شرط الله تعالى الرضا والعدالة في المداينة كما بينا فاشتراطها في النكاح أولى، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إن النكاح ينقذ بشهادة فاسقين. فنفى

(١) راجع ج ٥ ص ٤١٢ (٢) راجع ج ٨ ص ٢٣٢ (٣) هكذا في ط. وفي باقي الأصول؛ فلا خلاف في قوله. (٤) راجع ج ٩ ص ١٧٣ فما بعده ص ٢٤٥

الاحتياط المأمور به في الأموال عن النكاح ، وهو أولى لما يتصلق به من الخل والحسرة والحذر والنسب .

قلت : قول أبي حنيفة في هذا الباب ضعيف جداً ؛ لشرط الله تعالى الرضا والملافة ، وليس يعلم كونه مرضياً بمجرد الإسلام ، وإنما يعلم بالنظر في أحواله حسب ما تقدم . ولا يفتقر بظاهر قوله : أنا مسلم . فرمما انطوى على ما يوجب رد شهادته ؛ مثل قوله تعالى : « وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » إلى قوله « وَاللَّهُ لَا يُغَيِّرُ الْقُلُوبَ » . وقال : « وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ » الآية .<sup>(١)</sup>

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : ( أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ) قال أبو عبيد : معنى تَضِلَّ تَنَسَّى والضلال عن الشهادة إنما هو نسيان جزء منها وذكراً جزء ، ويسمى المرء حيران بين ذلك ضاللاً . ومن نسي الشهادة جُمْلَةً فليس يقال : ضل فيها . وقرأ حمزة « إن » بكسر الحزة على معنى الجزاء ، والفاء في قوله « فَتَذَكَّرْ » جوابه ، وموضع الشرط وجوابه رفع على الصفة للرايين والرجل ، وارتفع « تَذَكَّرْ » على الاستئناف ؛ كما ارتفع قوله « وَمَنْ عَادَ قِيَدَتَيْمُ اللَّهِ مِنْهُ » هذا قول سيويه . ومن فتح « أن » فهي مفعول له والعالم [ فيها ] محذوف . وانتصب « فَتَذَكَّرْ » على قراءة الجماعة عطفاً على الفعل المنصوب بأن . قال النحاس : ويجوز « تَضَلَّ » بفتح التاء والضاد ، ويجوز تَضَلَّ بكسر التاء وفتح الضاد . فمن قال : « تَضَلَّ » جاء به على لغة من قال : ضَلَّلتَ تَضَلَّ . وعلى هذا تقول تَضَلَّ فتكسر التاء لندل على أن الماضي فَعَلْتُ . وقرأ الجحدري وعيسى ابن عمر « أَنْ تَضَلَّ » بضم التاء وفتح الضاد بمعنى تَنَسَّى ، وهكذا حكى عنهما أبو عمرو الداني . وحكى النقاش عن الجحدري ضم التاء وكسر الضاد بمعنى أن تَضَلَّ الشهادة . تقول : أَضَلَّتْ الفرس والبعير إذا تفلأ لك وذهباً فلم تجدهما .

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : ( فَتَذَكَّرْ ) خفف الذال والكاف اِبتِ كميرو وأبو عمرو ؛ وعليه فيكون المعنى أن تَذَكَّرْها ذِكْراً في الشهادة ؛ لأن شهادة المرأة نصف شهادة ؛ فإذا شهدتا صار مجموعهما كشهادة ذَكَرٍ ؛ قاله سفیان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء . وفيه

(١) راجع ص ١٤ من هذا الجزء . (٢) راجع ص ١٤٤ . (٣) راجع ص ٦٣ ص ١٠٢ .

(٤) كذا في طرجمه . (٥) في ١٠٠٠ ريل .

بمُدٍّ، إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي معناه النسيان إلا الدُّكْرُ، وهو معنى قراءة الجماعة  
«فَدُكِّرَ» بالتشديد، أى تنهَّبها إذا غفلت ونسيت .

قلت : وإليها ترجع قراءة أبى عمرو، أى إن تنس إحداها فَدُكِّرَها الأخرى ؛ يقال :  
تَدَكَّرْتُ الشيءَ وأدَّ كَرْهَهُ غيرى ودَّ كَرْهَهُ بمعنى ؛ قاله فى الصحاح .

الثامنة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ قال الحسن :  
جمعت هذه الآية أمرين ، وهما ألا تأبى إذا دُعيت إلى تحصيل الشهادة ، ولا إذا دُعيت إلى  
أدائها ؛ وقال ابن عباس . وقال قتادة والربيع وابن عباس : أى لِحَمْلِهَا وإثباتها فى الكتاب .

وقال مجاهد : معنى الآية إذا دُعيت إلى أداء شهادة وقد حَصَلَتْ عندك . وأسند النقاش  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر الآية بهذا ؛ قال مجاهد : فأما إذا دُعيت لشهادة أولا  
فإن شئت فاذهب وإن شئت فلا ؛ وقاله أبو مجلز وعطاء وإبراهيم وابن جبير والسدى  
وابن زيد وغيرهم <sup>(١)</sup> . وعليه فلا يجب على الشهود الحضور عند المتماقدين ، وإنما على المتدائنين أن

يحضروا عند الشهود ؛ فإذا حضروا وسألاهم إثبات شهادتهم فى الكتاب فهذه الحالة التى يجوز  
أن تراد بقوله تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » لإثبات الشهادة فإذا ثبتت شهادتهم  
ثم دعوا لإقامتها عند الحاكم فهذا الدعاء هو بحضورهما عند الحاكم ، على ما يأتى . وقال <sup>(٢)</sup>

ابن عطية : والآية كما قال الحسن جمعت أمرين على جهة التنبه ؛ فالمسلمون مندوبون إلى  
معونة إخوانهم ، فإذا كانت الفسحة لكثرة الشهود والأمن من تعطيل الحق <sup>(٣)</sup> فالمدعو مندوب ،  
وله أن يتخلف لأذى عذر ، وإن تخلف لغير عذر فلا إثم عليه ولا ثواب له . وإذا كانت

الضرورة وخيف تعطيل الحق أدى خوف قوى التنبه وقرب من الوجوب ، وإذا علم أن  
الحق يذهب ويتأخر بتأخر الشاهد عن الشهادة فواجب عليه القيام بها ، لا سيما إن كانت مُحَصَّلَةً  
وكان الدعاء إلى أدائها ، فإن هذا الظرف أكد ؛ لأنها قِلادة فى العنق وأمانة تقتضى الأداء .

قلت : وقد يستلوح من هذه الآية دليل على أن جائزا للإمام أن يُقيم للناس شهودا ويعمل  
لهم من بيت المسال كفايتهم ، فلا يكون لهم شغل إلا بحمل حقوق الناس حفظا لها ، وإن لم

(١) فى ب : عطية فلا يجب الخ . (٢) فى ب : الحكام . (٣) فى ط وب : قاله  
ابن سنية . (٤) فى ه : المخروق . (٥) فى ط : لغز .

يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت . فيكون المعنى ولا ياب الشهاده إذا أخذوا حقوقهم أن يجيبوا . والله أعلم . فإن قيل : هذه شهادة بالأجرة قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال ، وذلك كأرزاق القضاة والولاة وجميع المصالح التي تترق<sup>(١)</sup> للمسلمين وهذا من جعلها . والله أعلم . وقد قال تعالى : « وَالْعَادِلِينَ طِبْعًا » ففرض لهم . التاسعة والثلاثون - لما قال تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » دل على أن الشاهد هو الذي يمشى إلى الحاكم ، وهذا أمر بُني عليه الشرع ويُعمل به في كل زمان وفهمته كل أمة ، ومن أمثالهم : « فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمُ » .

الموفية أربعين - وإذا ثبت هذا فالعبد خارج عن جملة الشهاده ، وهو يخص عموم قوله : « مِنْ رِجَالِكُمْ » لأنه لا يمكنه أن يجيب ، ولا يصح له أن يأتي ؛ لأنه لا استقلال له بنفسه ، وإنما يتصرف بإذن غيره ، فانحط عن منصب الشهادة كما انحط عن منزل الولاية . بهم ! وكما انحط عن فرض الجمعة والجهاد والحج ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الحادية والأربعون - قال علماؤنا : هذا في حال الدعاء إلى الشهادة . فأنما من كانت عنده شهادة لرجل لم يعلمها مستحقها الذي ينتفع بها ، فقال قوم : أداؤها نهدب لقوله تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » ففرض الله الأداء عند الدعاء ؛ فإذا لم يدع كان ندبا ؛ لقوله عليه السلام : « خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » رواه الأئمة . والصحيح أن أدائها فرض وإن لم يسألها إذا خاف على الحق ضياعه أو فوته ، أو بطلاق أو عتق على من أقام على نصرته على الاستمتاع بالزوجة واستخدام العبد إلى غير ذلك ؛ فيجب على من يحمل شيئا من ذلك أداء تلك الشهادة ، ولا يقف أداؤها على أن تسأل منه فيضيع الحق ؛ وقد قال تعالى : « وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ » وقال : « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انصروا أخاك ظالما أو مظلوما » . فقد تعين عليه نصره بأداء الشهادة التي له عنده إحياء لحقه الذي أماته الإنكار .

(١) في : تعين المسلمين . (٢) راجع ج ٨ ص ١٧٨ (٣) راجع ج ١٨ ص ١٥٩

(٤) راجع ج ١٦ ص ١٢٢



الثانية والأربعون - لا إشكال في أن من وجبت عليه شهادة على أحد الأوجه التي ذكرناها فلم يؤدها أنها جرمة في الشاهد والشهادة ولا فرق في هذا بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ؛ هذا قول ابن القاسم وغيره . وذهب بعضهم إلى أن تلك الشهادة إن كانت بحق من حقوق الآدميين كان ذلك جرمة في تلك الشهادة نفسها خاصة ، فلا يصلح له أدائها بعد ذلك . والصحيح الأول ؛ لأن الذي يوجب جرخته إنما هو فسقه بامتناعه من القيام بما وجب عليه من غير عذر ، والفسق يسلب أهلية الشهادة مطلقا ، وهذا واضح .

الثالثة والأربعون - لا تعارض بين قوله عليه السلام : "خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها" وبين قوله عليه السلام في حديث عمران بن حصين : "إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" - ثم قال عمران : فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا - ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون ويتخذون ولا يؤفون ويظهر فيهم السمن<sup>(١)</sup> . وهذا الحديث محمول على ثلاثة أوجه : أحدها أن يراد به شاهد الزور ، فإنه يشهد بما لم يستشهد ، أي بما لم يحمله ولا يحمله . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب بباب الحامية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقاي فيكم ثم قال : "يا أيها الناس اتقوا الله في أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يغشوا الكذب وشهادة الزور" . الوجه الثاني أن يراد به الذي يحمله الشره على تنفيذ ما يشهد به ، فيبادر بالشهادة قبل أن يسألها ؛ فهذه شهادة مردودة ؛ فإن ذلك يدل على هوى غالب على الشاهد . الثالث ما قاله إبراهيم التيمي<sup>(٢)</sup> راوى طرق بعض هذا الحديث : كانوا يتهنوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات .

الرابعة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ "تَسْمُوا" معناه تملأوا . قال الأخفش : يقال سَمِيتُ أَسْمًا سَأْمًا وَسَأْمَةً وَسَأْمًا [ وَسَأْمَةً<sup>(٣)</sup> ] وَسَأْمًا ؛ كما قال الشاعر :

سَمِيتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ • ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكَ - يَسَامُ

(١) هذه رواية سلم . (٢) في بوجه هو ط : بأن طرق . (٣) في جوالسان .

« أَنْ تَكْتُبُوهُ » في موضع نصب بالفعل . « صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا » حالان من الضمير في « تَكْتُبُوهُ » وقدم الصغير اهتماماً به . وهذا النهي عن السأمة إنما جاء لتردد المدائنة عندهم يخيف عليهم أَنْ يَمْلَأُوا الْكُتُبَ ، ويقول أحدهم : هذا قليل لا أحتاج إلى كُتْبِهِ ؛ فأكَّد تعالى التحضيض<sup>(١)</sup> في القليل والكثير . قال علماءنا : إلا ما كان من قيراط ونحوه لتزارته وعدم تنوُّف النفس إليه إقراراً وإنكاراً

الخامسة والأربعون — قوله تعالى : ( ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ) معناه أعدل ، يعني أَنْ يُكْتَبَ القليل والكثير ويُشْهَد عليه . ( وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ) أي أصح وأحفظ . ( وَأَدْنَى ) معناه أقرب . و ( تَرْتَابُوا ) تَسْكُرُوا .

السادسة والأربعون — قوله تعالى : « وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ » دليل على أن الشاهد إذا رأى الكاتب ولم يذكر الشهادة لا يؤذيها لما دخل عليه من الرية فيها ، ولا يؤذي إلا ما يعلم ، لكنه يقول : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت فيه . قال ابن المنذر : أكثر من يُحْفَظُ عنه من أهل العلم يمنع أن يشهد الشاهد على خطه إذا لم يذكر الشهادة . واحتج مالك على جواز ذلك بقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا » . وقال بعض العلماء : لما نسب الله تعالى الكتابة إلى العدالة وسعه أن يشهد على خطه وإن لم يتذكر . ذكر ابن المبارك عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه في الرجل يشهد على شهادة فبناها قال : لا بأس أن يشهد إن وجد علامته في الصك أو خط يده . قال ابن المبارك : استحسنْتُ هذا جداً . وفيما جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حكم في أشياء غير واحدة بالدلائل والشواهد ، وعن الرسل من قبله ما يدل على صحة هذا المذهب . والله أعلم . وسأني لهذا مزيد بيان في « الإحقاف » إن شاء الله تعالى .

السابعة والأربعون — قوله تعالى : ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ) « أَنْ » في موضع نصب استثناء ليس من الأول . قال الأخفش [ أبو سعيد ] : أي إلا أن تقع تجارة ، فكان بمعنى وقع وحدث . وقال غيره : « تُدِيرُونَهَا » الخبر . وقرأ عاصم وحده « تِجَارَةً »

(١) كذا في جوه ، وفي ب و أ و ح و ط : التحسين .

(٢) راجع ج ١٦ ص ١٨١ فابعد . (٤) قراءة نافع . (٥) من ب .

(٢) راجع ج ٩ ص ٢٤٤

على خبر كان واسمها مضمر فيها . . حَاضِرَةٌ . نعت لتجارة ، والتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة ، أو إلا أن تكون المبايعة تجارة ؛ هكذا قدره مكِّي وأبو علي الفارسي ؛ وقد تقدم نظائره والاستشهاد عليه . ولما علم الله تعالى مشقة الكُتَّاب عليهم نصَّ على ترك ذلك ورفع الجناح فيه في كل مبايعة بنقد ، وذلك في الأغلب إنما هو في قليل كالمطعم ونحوه لا في كثير كالأملاك ونحوها . وقال السدِّي والضحاك : هذا فيما كان بداً بيد .

الثامنة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ تُدِيرُونَهَا بِنَقَدٍ ﴾ يقتضي التفاضل والبيعونة بالمقبوض . ولما كانت الرِّباع والأرض وكثير من الحيوان لا يقبل البيئونة ولا يغاب عليه ، حَسَّنَ الْكُتُبُ فيها ولحقت في ذلك مبايعة الدِّين ؛ فكان الكُتَّاب تَوْثِيقًا لِمَا عَمِيَ أَنْ يَطْرَأَ من اختلاف الأحوال وتغيُّر القلوب . فأما إذا تفاصلا في المعاملة وتفاضيا وإن كل واحد منهما بما ابتاعه من صاحبه ، فيَقْلُ في العادة خوف التنازع إلا بأسباب غامضة . ونَبِهَ الشَّرْعُ على هذه المصالح في حالتَي النسيئة والنقد وما يغاب عليه وما لا يغاب ، بالكُتَّاب والشهادة والزمن . قال الشافعي : البيوع ثلاثة : بيع بكَّاب وشهود ، وبيع برهان ، وبيع بأمانة ؛ وقرأ هذه الآية . وكان ابن عمر إذا باع بنقد أشهد ، وإذا باع بنسيئة كتب .

التاسعة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ﴾ قال الطبري : معناه وأشهدوا على صغير ذلك وكبيره . واختلف الناس هل ذلك على الوجوب أو الندب ؛ فقال أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وسعيد بن المسيَّب وجابر بن زبد ومجاهد وداود بن علي وابنه أبو بكر : هو على الوجوب ؛ ومن أشدَّهم في ذلك عطاء قال : أشهد إذا بعث وإذا اشتريت ب درهم أو نصف درهم أو ثلث درهم أو أقل من ذلك ؛ فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ . وعن إبراهيم قال : أشهد إذا بعث وإذا اشتريت ولو دَسْتَجَةً بَقْل . ومن كان يذهب إلى هذا ويرتجه الطبري ، وقال : لا يَحِلُّ لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يَشْهَدَ ، وإلا كان مخالفا لكُتَّاب الله عز وجل ، وكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يَكْتُبَ ويَشْهَدَ إن

وجد كتابا . ونهب التمني والحسن إلى أن ذلك هل التذنب والإرشاد لا على الحسم .  
 ومُحكي أن هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وزعم ابن العربي أن هذا قول الكفاة  
 قال : وهو الصحيح . ولم يحك عن أحد من قال بالوجوب إلا الضحاك . قال وقد باع  
 النبي صلى الله عليه وسلم وكتب . قال : ونسخة كتابه : " بسم الله الرحمن الرحيم . هذا  
 ما اشترى العلاء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لمشتري منه حينما  
 — أو أمة — لا داء ولا غائلة ولا خيثة بيع المسلم المسلم " . وقد باع ولم يشهد ، واشترى  
 ورهن دِرعه عند يهودي ولم يشهد . ولو كان الإشهاد أمرا واجبا لوجب مع الرحمن  
 لحوف المنازعة .

قلت : قد ذكرنا الوجوب عن غير الضحاك . وحديث العلاء هذا أخرجه التدارفوني  
 وأبو داود . وكان إسلامه بعد الفتح وخين ، وهو القائل : فأنزلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يوم خيبر فلم يُطهرنا الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم لحسن إسلامه . ذكره أبو عمر ، وذكر حديثه  
 هذا ، وقال في آخره : قال الأصمعي : سألت سعيد بن أبي عروبة عن الغائلة فقال :  
 الإباق والسرقة والزنا ، وسأته عن الخبيثة فقال : بيع أهل عهد المسلمين . وقال الإمام  
 أبو محمد بن عطية : والوجوب في ذلك قلبي ، أنا في الدقائق فصعب شاق ، وأما ما كثر  
 فرما يقصد التاجر الاستئلاف بترك الإشهاد ، وقد يكون عادة في بعض البلاد ، وقد يستعجى  
 من العالم والرجل الكبير الموقر فلا يشهد عليه ؛ فيدخل ذلك كله في الاثمان ويسبق الأمر  
 بالإشهاد ندبا ؛ لما فيه من المصلحة في الأغلب ما لم يقع مذر ببيع منه كما ذكرنا . وحكى  
 للهدوي والنحاس ومكي عن قوم أنهم قالوا : « وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ » منسوخ بقوله :  
 « فَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ » . وأسند النحاس عن أبي سعيد الخدري ، وأنه تلا « يَا أَيُّهَا  
 الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله « فَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ  
 فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ » ، قال : نسخت هذه الآية ما قبلها . قال النحاس : وهذا قول  
 الحسن والحكم وعبد الرحمن بن زيد . قال الطبري : وهذا لا معنى له ؛ لأن هذا حكم غير  
 (١) الداء ، ما دلس فيه من يبيع بخفى أو طاعة لا ترى . ولكن من الرادى كافي الاستيلاء . وفيه :  
 " بيع المسلم المسلم " . كافي وجوب داء وفيه : " بيع المسلم المسلم " . (٢) كذا في طرد وجوبه  
 وابن حنبل . ومما رواه الرواق .

لأول، وإنما هذا حكم من لم يجد كتابا قال الله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا مِنْهُ فَإِنَّمَا يَكْفُرُ الْإِيمَانُ » . قال : ولو جاز أن يكون هذا ناسخا للأول يلحاز أن يكون قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ <sup>(١)</sup> » الآية ناسخا لقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » الآية ويلحاز أن يكون قوله عز وجل : « قَنْ لَمْ يَجِدْ قِصْبًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » ناسخا لقوله عز وجل : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » وقال بعض العلماء : إن قوله تعالى « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا » لم يدين تأخر نزوله عن صدر الآية المشتملة على الأمر بالإشهاد، بل وردا معا . ولا يجوز أن يرد الناسخ والمنسوخ معا جميعا في حالة واحدة . قال : وقد روى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة قال : لا والله إن آية الدين تحكى ليس فيها نسخ قال : والإشهاد إنما جعل للطمأنينة، وذلك أن الله تعالى جعل التوثيق الدين طرفا، منها الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد . ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروع بطريق النذب لا بطريق الوجوب . فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد . وما زال الناس يتابعون حضرا وسفرا وبراء وبحرا وسفلا وجبالا من غير إشهاد مع علم الناس بذلك من غير تكبر، ولو وجب الإشهاد ما تركوا التكبر على تاركه .

قلت : هذا كله استدلال حسن، وأحسن منه ما جاء من صريح السنة في ترك الإشهاد، وهو ما أخرجه الدارقطني عن طارق بن عبد الله المخاربي قال : « أقبلنا في ركب من الربدة وجنوب الربدة حتى نزلنا قريبا من المدينة ومعنا ظعينة لنا . فبينما نحن قعود إذ أتانا رجل عليه ثوبان أبيضان فسلم فرددنا عليه ، فقال : من أين [أقبل] القوم ؟ فقلنا : من الربدة وجنوب الربدة . قال : ومعنا جمل أحمر ؟ فقال : تبعوني جملكم هذا ؟ فقلنا نعم . قال بك ؟ قلنا : بكنا وكذا صاعا من تمر . قال : فما استوضعتا شيئا وقال : قد أخذته ، ثم أخذ برأس الجمل حتى

(١) راجع ج ٥ ص ١٠٤ وص ٨٠ وص ٣١٤ وص ٣٢٧ (٢) الربدة (بالحرير) : من فرى للبدنة على ثلاثة أميال فريسة من ذات هرق على طريق الحجاز إذا دخلت من فيد تريد مكة ؛ وبهذا الوضع قرأ أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ، وكان قد خرج إليها مغائبا لعثمان بن عفان رضي الله عنه فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢ هـ (عن معجم البلدان لابن قوت) . (٣) من الدارقطني .

دخل المدينة فتوارى عناء، فتلومنا بيننا وقلنا : أعطيتكم جملكم من لا تعرفونه ! فقالت الظليمة : لا تلاموا فقد رأيت وجه رجل ما كان ليخفيكم ، ما رأيت وجه رجل أشبه بالقمر ليلته البدر من وجهه . فلما كان المشاء أنانا رجل فقال : السلام عليكم ، أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، وإنه أمركم أن تأكلوا من هذا حتى تشبعوا ، وتكألوا حتى تستوفوا . قال : فأكلنا حتى شبعنا ، واكلنا حتى استوفينا . وذكر الحديث الزهري عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي ، الحديث . وفيه : فطَفِقَ الأعرابي يقول : هَلَمْ شاهدا يشهد أني بعتك — قال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بعته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال : "بم تشهد ؟" فقال : بتصدقك يا رسول الله . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين . أخرجه النسائي وغيره .

الموفية بحسين — قوله تعالى : ( وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ) فيه ثلاثة أقوال :  
الأول — لا يكتب الكاتب ما لم يُمَلَّ عليه ، ولا يزيد الشاهد في شهادته ولا ينقص منها .  
قاله الحسن وقتادة وطاوس وابن زيد وغيرهم .

وروى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء أن المعنى لا يمنع الكاتب أن يكتب ولا الشاهد أن يشهد . « وَلَا يُضَارَّ » على هذين القولين أصله يُضَارَّرَ بكسر الراء ، ثم وقع الإدغام ، وفصح الراء في الجزم لخفة الفتحة . قال النحاس : ورأيت أبا إسحاق يميل إلى هذا القول . قال : لأن بعده « وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ » فالأولى أن تكون ، من شهد بغير الحق أو حرف في الكتابة أن يقال له : فاسق ، فهو أولى بهذا من سأل شاهدا أن يشهد وهو مشغول .  
وقرأ عمر بن الخطاب وابن عباس وابن أبي إسحاق يُضَارَّرَ بكسر الراء الأولى .

وقال مجاهد والضحاك وطاوس والسدي وزوى عن ابن عباس : معنى الآية "وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ" بأن يُدْعَى الشاهد إلى الشهادة والكاتب إلى الكُتْبِ وهما مشغولان ، فإذا اعتذرا بعذرهما أخرجهما وأذاهما ، وقال : خالفنا أمر الله ، ونحو هذا من القول

(١) كذا في الدارقطني ، وفي الأصول جميعا : المعنى .  
(٢) الثاني قول ابن عباس والثالث قول مجاهد والضحاك .  
(٣) في ج وب وط : تخرج .

فبضرّهما : وأصل « بضار » على هذا يضارّ بفتح الراء، وكذا قرأ ابن مسعود « يضارر » بفتح الراء الأولى؛ فبى الله سبحانه عن هذا؛ لأنه لو أطلقه لكان فيه شغل لها عن أمر ديتما ومعاشهما . ولفظ المضارة؛ إذ هو من اثنين، يقتضى هذه المعاني . والكاتب والشهيد على القولين الأولين رفع بفعلهما، وعلى القول الثالث رفع على المفعول الذى لم يسم فاعله .

الحادية والخمسون - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْمَلُوا ﴾ يعنى المضارة، ﴿ فَإِنَّهُ فُتِقَ بِكُمْ ﴾ أى معصية؛ عن سفيان الثورى . فالكاتب والشاهد يعصيان بالزيادة أو النقصان، وذلك من الكذب المؤذى فى الأموال والأبدان، وفيه إبطال الحق . وكذلك إذا يتما إذا كانا مشغولين معصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله . وقوله « بِكُمْ » تقديره فسوق حال بكم .

الثانية والخمسون - قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُكَلِّ شَيْءٌ عَلِيمٌ ﴾ وعد من الله تعالى بأن من آتاه علمه، أى يجعل فى قلبه نورا يفهم به ما يلقى إليه؛ وقد يجعل الله فى قلبه ابتداء فرقانا، أى فصلا يفصل به بين الحق والباطل؛ ومنه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضٌ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾

فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى - لما ذكر الله تعالى التذنب إلى الإتيان والكذب لمصلحة حفظ الأموال والأديان، عقب ذلك بذكر حال الأعذار المانعة من الكذب، وجعل لها الرهن، ونص من

(١) راجع ج ٧ ص ٣٩٦ (٢) أخذنا أربع لما فى هـ و ج عند تمام الحادية والعشرين قوله : تمزجت هنا ثلاث مسائل تمة أربع وعشرين . (٣) كذا فى الأصول وابن عطية . والأديان : الطاعات، وعدم أداء الحقوق فسوق عن أمر الله . ولعله : الأبدان، راجع تفسير قوله تعالى : « فسوق بكم » .

لأحوال العذر على السفر الذي هو غالب الأعذار، لا سيما في ذلك الوقت لكثرة النزوء، ويدخل في ذلك بالمعنى كل عذر، فرب وقت يستعذر فيه الكاتب في الحضر كأوقات أشغال الناس وبالليل، وأيضا فالخوف على خراب ذمة الفريم عذرٌ يوجب طلب الرهن - وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم دِرْعَه عند يهودى طلب منه مَلَفُ الشعير فقال: إنما يريد مجد أنه يذهب بمالى. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "كذب إني لأُمينٌ في الأرض أمينٌ في السماء ولو اتخنتي لأذيت أذهبوا إليه بدرعى" فسات ودرعه مرهونة صلى الله عليه وسلم، على ما يأتى بيانه آنفاً.

الثانية - قال جمهور من العلماء: <sup>(١)</sup> الرهن في السفر ينص التنزيل، وفي الحضر ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا صحيح. وقد بينا جوازه في الحضر من الآية بالمعنى، إذ قد ترتب الأعذار في الحضر، ولم يرو عن أحد منعه في الحضر سوى مجاهد والضحاك وداود، متمسكين بالآية. ولا حجة فيها، لأن هذا الكلام وإن كان خرج نخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال. وليس كون الرهن في الآية في السفر مما يحظر في غيره. وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه دِرْعَه له من حديد. وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير لأهله.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا﴾ قرأ الجمهور «كاتباً» بمعنى رجل يكتب. وقرأ ابن عباس وأبى ومجاهد والضحاك وعكرمة وأبو العالية «ولم يجدوا كتاباً». قال أبو بكر الأنباري: فسرّه مجاهد فقال: معناه فإن لم يجدوا مِدَادا يعنى في الإسفار. وروى عن ابن عباس «كُتَّاباً». قال النحاس: هذه القراءة شاذة والعامة على خلافها، ولما يخرج شئ عن قراءة العامة إلا وفيه مَطْنٌ، ونسّق الكلام على كاتب؛ قال الله عز وجل قبل هذا: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ وكُتِّبَ يقتضى جماعة. قال ابن عطية: كُتَّاباً يحسن من حيث

(١) في ب: الجمهور من العلماء. وق: الجمهور العلماء.



لكل نازلة كاتب، فقليل للجماعة : ولم تجدوا كتابا . وحكى المهدوي عن أبي العالية أنه قرأ « كُتِبَ » وهذا جمع كتاب من حيث النوازل مختلفة . وأما قراءة أبي وابن عباس « كُتِبَ » فقال النحاس ومكي : هو جمع كاتب كقيام . مكي : المعنى وإن عِدِمَتِ الدواة والقلم والصحيفة . وثق وجود الكاتب يكون بعدم أى آله أتفق، وثق الكاتب أيضا يقتضى ثقی الكاتب ؛ فالقراءتان حسنتان إلا من جهة خط المصحف .

الرابعة - قوله تعالى : ( قَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ) وقرأ أبو عمرو وابن كثير « قَرِهْنٌ » بضم الراء والهاء، وروى عنهما تخفيف الهاء . وقال الطبري : تناول قوم أن « رُهْنًا » بضم الراء والهاء جمع رِهَانٌ فهو جمع جمع، وحكاها الزجاج عن الفراء . وقال المهدوي : « فرهان » ابتداء والخبر محذوف، والمعنى فرهان مقبوضة يكفى من ذلك . قال النحاس : وقرأ عاصم بن أبي النجود « قَرِهْنٌ » بإسكان الهاء، ويروى عن أهل مكة . والباب في هذا « رِهَانٌ » كما يقال : بغل ويقال، وكبش وكباش؛ ورُهْنٌ سبيله أن يكون جمع رِهَانٍ؛ مثل كتاب وكُتِبَ . وقيل : هو جمع رَهْنٍ ؛ مثل سَقَفٌ وسُقُفٌ، وحَاقٌ وحُقُفٌ، وقَرَشٌ وقُرُشٌ، ونَشَرٌ ونُشَرٌ<sup>(١)</sup>، وشبهه . « ورُهْنٌ » بإسكان الهاء سبيله أن تكون الضمة حذفت لتقلها . وقيل : هو جمع رهن ؛ مثل سَمَمٌ حَشَرٌ، أى دقيق، وسهام حَشَرٌ . والأول أولى؛ لأن الأول ليس بنعت وهذا نعت . وقال أبو علي الفارسي : وتكسیر « رَهْنٌ » على أقل العدد لم أعلمه جاء، فلو جاء كان قياسه أفعلا ككلب وأكُلب ؛ وكأنهم استغنوا بالقليل عن الكثير، كما استغنى ببناء الكثير عن بناء القليل في قولهم : ثلاثة سُسُوعٌ، وقد استغنى ببناء القليل عن الكثير في رَسَنٌ وأرْسَانٌ ؛ فرَهْنٌ يجمع على بناءين وهما فُعْلٌ وفَعَالٌ . الأخفش : فَعْلٌ على فُعْلٍ قبيح وهو قليل شاذٌ ، قال : وقد يكون « رُهْنٌ » جمعا للرِهَانِ، كأنه يجمع رَهْنٌ على رِهَانٍ ، ثم يجمع رِهَانٌ على رُهْنٍ ؛ مثل فِرَاشٍ وفُرُشٌ .

(١) في ج : نشر ونشره قرأ نافع « نُشْرًا » يدي رحته « أو بشر وبشر : لأن السين غير مقوطة »  
وفي أ : نشر بالنون وهلة ، وى ه : بهرا بالياء . والله أعلم .

الخامسة - معنى الرهن : احتباس العين وثيقة يلتحق ليستوفى الحق من ثمنها أو من  
 ثمن منافعها عند تعذر أخذها من الغريم ؛ هكذا حذو العلماء ، وهو في كلام العرب بمعنى اللوام  
 والاستمرار . وقال ابن سيده : ورهنه أى أدانته ؛ ومن رهن بمعنى دام قول الشاعر :  
 الخُبْرُ وَالنَّهْمُ لَمْ رَاهِنٌ • وَفَهْوَةٌ رَأَوْفَهَا سَاكِبٌ

قال الجوهري : ورهن الشيء رهنا أى دام . وأرهنْتُ لهُم الطعام والشراب أدنيتُ لَهُم  
 وهو طعام راهن . والراهن : الثابت ، والراهن : المهزول من الإبل والناس ؛ قال :  
 إِنَّا تَرَى جِسْمِي خَلًا قَدْ رَهَنَ • هَزَلًا وَمَا تَجِدُ الرَّجَالَ فِي السَّنَنِ

قال ابن عطية : ويقال في معنى الرهن الذي هو الوثيقة من الرهن : أرهنْتُ إرهانا ؛  
 حكاه بعضهم . وقال أبو علي : أرهنْتُ في المغالاة ، وأما في القرض والبيع فرهنتُ . وقال  
 أبو زيد : أرهنْتُ في السلعة إرهانا ؛ غاليت بها ؛ وهو في الغلاء خاصة . قال :  
 • عِدِيَّةٌ أُرْهَنْتُ فِيهَا الدَّنَائِرَ •

يصف ناقة . والعبدُ بطن من مهرة وإبل مهرة موصوفة بالنجاسة . وقال الزجاج : يقال  
 في الرهن : رهنْتُ وأرهنْتُ ، وقاله ابن الأعرابي والأخفش . قال عبد الله بن همام السلولي :  
 فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَا فِرْعَمُ • نَجَوْتُ وَأُرْهَنْتُم مَالَكَا

قال تَعَلَّب : الرواة كلهم على أرهنْتهم ، على أنه يجوز رهنْتُهُ وأرهنْتُهُ ، إلا الأصمعي فإنه زواه  
 وأرهنْتهم ، على أنه عطف بفعل مستقبل على فعل ماضٍ ، وشبهه بقولهم : قَتَّ وَأَصَلَ وجهه ،  
 وهو مذهب حسن ؛ لأن الواو واو الحال ؛ بفعل أصَلَ حالا للفعل الأول على معنى قَتَّ صاكًا  
 وجهه ، أى تركته مقيمًا عندهم ؛ لأنه لا يقال : أرهنْتُ الشيء ، وإنما يقال : رهنْتُهُ . وتقول :  
 رهنْتُ لسانِي بكذا ، ولا يقال فيه : أرهنْتُ . وقال ابن السكيت : أرهنْتُ فيها بمعنى أسلفت .  
 والمزني : الذي يأخذ الرهن . والشيء مرهون ورهين ، والآنثى رهينة . ورأهنْتُ فلانا على  
 كذا مرأهنة : خاطرته . وأرهنْتُ به ولدي إرهانا : أخطرتهم به خطرا . والرهينة واحدة

(١) مهرة بن حيدان نائير وم من حنظلي . وصغولييت : • يطوى ابن سلى بها من راكب بهذا •

لرهنان ؟ كله من الجوهرين . ابن عطية : ويصال بلا خلاف في البيع والقرض : رهنٌ  
ومنة ، ثم سمي بهذا المصدر الشيء المدفوع بقوله : رهن رهنًا ، كما تقول رهنْتُ ثوبًا .

السادسة - قال أبو علي : ولما كان الرهن بمعنى الثبوت ، والدوام فنَّمَّ بطل الرهن  
عند الفقهاء إذا خرج من يد المرتن إلى الراهن بوجه من الوجوه ؛ لأنه فارق ما جعل  
[ باختيار المرتن <sup>(١)</sup> ] له .

قلت - هذا هو المعتمد عندنا في أن الرهن متى رجع إلى الراهن باختيار المرتن بطل  
الرهن ، وقاله أبو حنيفة ، غير أنه قال : إن رجع ببارية أو وديعة لم يبطل . وقال الشافعي :  
إن رجوعه إلى يد الراهن مطلقا لا يبطل حكم القبض المتقدم ، ودليلا « قَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ » ،  
فإذا خرج عن يد القابض لم يصدق ذلك اللفظ عليه لغةً ، فلا يصدق عليه حكما ، وهذا واضح .  
السابعة - إذا رهنه قولاً ولم يقبضه فعلا لم يوجب ذلك حكما ؛ لقوله تعالى : « قَرِهَانٌ  
مَقْبُوضَةٌ » . قال الشافعي : لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض ، فإذا عُدَّت الصفة  
وجب أن يعدم الحكم ، وهذا ظاهر جليا . وقالت المالكية : يلزم الرهن بالعقد ويجب  
الراهن على دفع الرهن ليجوزه المرتن ؛ لقوله تعالى : « أَوْثُوا بِالْعُقُودِ » وهذا عقد <sup>(٢)</sup> ، وقوله  
« بِالْعَهْدِ » <sup>(٣)</sup> وهذا عهد . وقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم » وهذا شرط ، فالقبض  
عندنا شرط في كمال فائدته . وعندهما شرط في لزومه وصحته .

الثامنة - قوله تعالى : « مَقْبُوضَةٌ » يقتضى بينونة المرتن بالرهن . وأجمع الناس على  
صحّة قبض المرتن ، وكذلك على قبض وكيله . واختلفوا في قبض عدل يوضع الرهن على يديه <sup>(٤)</sup> ؛  
فقال مالك وجميع أصحابه وجمهور العلماء : قبض العدل قبضٌ . وقال ابن أبي ليلى وقتادة  
والحكم وعطاء : ليس بقبض ، ولا يكون مقبوضا إلا إذا كان عند المرتن ، وراوا ذلك تعبدا .  
وقول الجمهور أصح من جهة المعنى ؛ لأنه إذا صار عند العدل صار مقبوضا لغة وحقيقة ؛ لأن  
العدل نائب عن صاحب الحق ويمثله الوكيل ؛ وهذا ظاهر .

التاسعة - ولو وضع الرهن على يد عدل فضاع لم يضمن المرتن ولا الموضوع على  
يده ؛ لأن المرتن لم يكن في يده شيء يضمنه . والموضوع على يده أمين والأمين غير ضامن .  
(١) الزيادة في ج . (٢) رابع ٦٦ ص ٤١ (٣) رابع ١٠٦ ص ٢٩٦ (٤) كذا في د ، وفي غيرها : يده .

العاشرة — لما قال تعالى : «مَقْبُوضَةٌ» قال علماءنا : فيه ما يقتضى بظاهره ومطلقه جواز رهن المشاع <sup>(١)</sup> . خلافا لأبي حنيفة وأصحابه ، لا يجوز عندهم أن يرهن ثلث دار ولا نصفاً من عبء ولا سيف ، ثم قالوا : إذا كان لرجلين على رجل مال هما فيه شريكان فلهما بذلك أرضاً فهو جائز إذا قبضاها . قال ابن المنذر : وهذا إجازة رهن المشاع ؛ لأن كل واحد منهما مرتين نصف دار . قال ابن المنذر : رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه .

الحادية عشرة — ورهن ما في الذمة جائز عند علمائنا ؛ لأنه مقبوض خلافا لمن منع ذلك ؛ ومثاله رجلان تعاملتا لأحدهما على الآخر دين فلهما رهن ما في الذمة ؛ لأنه مقبوض خلافا لمن منع ذلك ؛ وكل عرض جاز بيعه جاز رهنه ، ولهذا العلة جوزنا رهن ما في الذمة ؛ لأن بيعه جائز ، ولأنه مال تقع الوثيقة به بفاز أن يكون رهنا ، قياساً على سلعة موجودة . وقال من منع ذلك : لأنه لا يتحقق إقباضه والتقبض شرط في لزوم الرهن ؛ لأنه لا بد أن يستوفى الحق منه عند المحل ، ويكون الاستيفاء من ماله لا من عينه ولا يتصور ذلك في الدين .

الثانية عشرة — روى البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَابْنُ الدَّرَجِ يَشْرِبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرِبُ النِّفْقَةَ» . وأخرجه أبو داود وقال بدل «يشرب» في الموضعين : «يحب» . قال الخطابي : هذا كلام مبهم ليس في نفس اللفظ بيان من يركب ويحب ، هل الرهن أو المرتين أو العدل الموضوع على يده الرهن ؟ .

قلت : قد جاء ذلك مبيناً مفسراً في حديثين ، وبسببهما اختلف العلماء في ذلك ؛ فروى الدارقطني من حديث أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتين علقها وابن الدَّرَجِ يشرب وعلى الذي يشرب نفقته» . أخرجه عن أحمد ابن علي بن العلاء حدثنا زيد بن أيوب حدثنا هشيم حدثنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة . وهو قول أحمد وإسحاق : أن المرتين يتنفع من الرهن بالحب والركوب بقدر النفقة . وقال أبو ثور : إذا كان الزاين يتنفع عليه لم يتنفع به المرتين . وإن كان الزاين لا يتنفع عليه وتركه <sup>(١) في ٥ : الماع . (٢) كذا في الأصول ، يعني : نصف أرض .</sup>

في يد المرتين فأنفق عليه فله ركوبه واستخدام العبد . وقاله الأوزاعي والليث . الحديث الثاني ترجمه الدار قطنى أيضا ، وفي إسناده مقال ويأتى بيانه - من حديث إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن المقبري<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يَفْأَقُ الرِّهْنُ وَلِصَاحِبِهِ غُفْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ " . وهو قول الشافعى والشعبي وابن سيرين ، وهو قول مالك وأصحابه . قال الشافعى : منفعة الرهن للراهن ، ونفقة عليه ، والمرتب لا ينفع بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة . قال الخطابى : وهو أولى الأقوال وأصحها ، بدليل قوله عليه السلام : " لا يَفْأَقُ الرِّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَتْ لَهُ غُفْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ " <sup>(٢)</sup> . [ قال الخطابى : وقوله : " من صاحبه أى لصاحبه " <sup>(٣)</sup> ] . والعرب تضع « من » موضع اللام ؛ كقولهم :

• أَيْنَ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تُكَلِّمْ •

قلت : قد جاء صريحا "لصاحبه" فلا حاجة للتأويل . وقال الطحاوى : كان ذلك وقت كون الربا مباحا ، ولم يُنْتَهَ عن قرض جر منفعة ، ولا عن أخذ الشيء بالشيء وإن كانا غير متساويين ، ثم حرم الربا بعد ذلك . وقد أجمعت الأمة على أن الأمة المرهونة لا يجوز للراهن أن يطأها ؛ فكذلك لا يجوز له خدمتها . وقد قال الشعبي : لا ينفع من الرهن بشيء . فهذا الشعبي روى الحديث وأقضى بخلافه ، ولا يجوز عنده ذلك إلا وهو متسوخ . وقال ابن عبد البر وقد أجمعوا أن ابن الرهن وظهوره للراهن . ولا يخلو من أن يكون احتلاب المرتين له بإذن الراهن أو بغير إذنه ؛ فإن كان بغير إذنه ففى حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ " ما يردّه ويقضى بنسخه . وإن كان بإذنه ففى الأصول المجتمع عليها في تحريم المجهول والقرّر وبيع ما ليس عندك وبيع ما لم يُخْلَقْ ، ما يردّه أيضا ؛ فإن ذلك كان قبل نزول تحريم الربا . والله أعلم .

(١) كذا فى كل الأصول ، والصواب كما فى الدار قطنى : عن الزهري عن سفيان بن المسيب . وسنأى قريبا .

(٢) غلق الرهن : من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه فى الوقت المعلن ملك المرتين الرهن فأبطله الإسلام . (عن النهاية) .

(٣) الزيادة بن جرود ووط . هذه رواية غير المتقدمة للدار قطنى .

(٤) فى جرود ووط : الرهن .

وقال ابن خوزيمنداد : ولو شرط المرتين الانتفاع بالرهن فلذلك حالتان : إن كان من قرض لم يجز ، وإن كان من بيع أو إجارة جاز ؛ لأنه يصير بائعا للسلعة بالثمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة فكأنه بيع وإجارة ، وأما في القرض فلا لأنه يصير قرضا جرة متفعة ؛ ولأن موضوع القرض أن يكون قربة ، فإذا دخله نفع صار زيادة في الجنس وذلك ربا .

الثالثة عشرة — لا يجوز غلق الرهن ، وهو أن يشترط المرتين أنه له بحقه إن لم يأت به عند أجله . وكان هذا من فعل الجاهلية فابطله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : ” لا يغلَقُ الرهن “ هكذا قيدناه برفع القاف على الخبر ، أي ليس يغلَقُ الرهن . تقول : أغلقت الباب فهو مغلق . وغلَقَ الرهن في يد مرتبه إذا لم يُفكك ؛ قال الشاعر :

أجارَنا مَنْ يجمع بَتَقَرَق \* وَمَنْ يَكُ رَهْنا لِحَوادِثِ يُنْقَلِقِ

وقال زهير :

وفارَقَتْكَ بِرَهْنٍ لا فِكاكَ له \* يومَ الوداعِ فامسِ الرهنَ قَدْ غَلِقَا

الرابعة عشرة — روى الدارقطني من حديث سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” لا يغلَقُ الرهنُ له غنمه وعليه غرمه “ . زياد بن سعد أحد الحفاظ الثقات ، وهذا إسناد حسن . وأخرجه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” لا يغلَقُ الرهن “ . قال أبو عمر : وهكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك فيما علمت ؛ إلا معن بن عيسى فإنه وصله ، ومعن ثقة ؛ إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الضائري عن مجاهد بن موسى عن معن بن عيسى . وزاد فيه أبو عبد الله عمروس عن الأبري بإسناده : ” له غنمه وعليه غرمه “ . وهذه اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها ؛ فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما . ورواه ابن وهب وقال : قال يونس قال ابن شهاب : وكان سعيد بن المسيب يقول : الرهن ممن رهنه ، له غنمه وعليه غرمه ؛ فأخبر ابن شهاب أن هذا من قول سعيد لا عن النبي صلى الله عليه وسلم . إلا أن معمرًا ذكره عن

(١) في ٥ : تأيما . (٢) في ٦ : « ومنافع المرهون معلومة » . (٣) في ٦ : يفتك .

(٤) في ط : ابن عمروس والتصحح من التهيد .

ابن شهاب مرفوعا، ومعمّر أثبت الناس في ابن شهاب . وتابعه على رضه يحيى بن أبي أنيسة وعيسى ليس بالقوي . وأصل هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مُرسَلٌ، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فلأنهم يملّونها . وهو مع هذا حديث لا يرضه أحد منهم وإن اختلفوا في تأويله ومعناه . ورواه الدارقطني أيضا عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا . قال أبو عمر: لم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب وإنما سمعه من جَدِّ بن كثير عن ابن أبي ذئب، وعُبدٌ عندهم ضعيف لا يُحتج به . وإسماعيل عندهم أيضا غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده؛ فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم ، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ففي حديثه خطأ كثير واضطراب .

الخامسة عشرة — ثَمَاءُ الرهن داخل معه إن كان لا يَتَيَزَّ كَالسَّمَنِ ، أو كان نَسَلًا كَالْوَلَادَةِ والتاج ؛ وفي معناه فَيْسِلُ النخل ، وما عدا ذلك من غَلَّةٍ وثمرة ولبن وصوف فلا يدخل فيه إلا أن يشترطه . والفرق بينهما أن الأولاد تبع في الزكاة للأُمهات ، وليس كذلك الأصواف والأبواب وثمر الأشجار ؛ لأنها ليست تبعًا للأُمهات في الزكاة ولا هي في صُورِها ولا في معناها ولا تقوم معها ، فلها حكم نفسها لا حكم الأصل خلاف الولد والتاج . والله أعلم بصواب ذلك .

السادسة عشرة — وَرَهْنٌ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ جَائِزًا لَمْ يُقْلَسْ ، ويكون المرتين أحق بالرهن من الفرماء ؛ قاله مالك وجماعة من الناس . وروى عن مالك خلاف هذا — وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة — أن الفرماء يدخلون معه في ذلك وليس بشيء ؛ لأن من لم يُجْبَر عليه فتصرفاته صحيحة في كل أحواله من بيع وشراء ، والفرماء عاملوه على أنه يبيع ويشترى ويُقَضَى ، لم يختلف قول مالك في هذا الباب ، فكذلك الرهن . والله أعلم .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ) الآية . شَرَطُ رُبَطِهِ وَصِيَّةُ الذي عليه الحق بالأداء وترك المظل . يعني إن كان الذي عليه الحق أَمِينًا عند صاحب الحق وَثِقَةً فَلْيُؤَدِّ لَهُ مَا عَلَيْهِ أَثْمَنُ . وقوله ( فَلْيُؤَدِّ ) من الأداء مَهْمُوزٌ ، [وهو جواب الشرط] ويجوز تخفيف همزة فقلب الهزمة واوا ولا تقلب ألفا ولا تجعل بين بين ؛ لأن الألف لا يكون

ما قبلها إلا مفتوحا . وهو أمر معناه الوجوب ، بقرينة الإجماع على وجوب أداء الديون .  
وثبت حكم الحاكم به وجبه الغرماء عليه ، وبقرينة الأحاديث الصباح في تحريم مال الغير .  
لثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَمَّا نَسْتُمْ ﴾ الأمانة مصدر سمى به الشيء الذي في النعمة  
وأضافها إلى الذي عليه الدين من حيث لما إليه نسبة ؛ كما قال تعالى : « وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ  
أَمْوَالَكُمُ » .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَيَقِ اللَّهَ رَبُّهُ ﴾ أي في ألا يكتم من الحق شيئا .  
وقوله : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ تفسير لقوله : « وَلَا يُضَارِر » بكسر العين . نهى الشاهد  
عن أن يضرب بكتان الشهادة ، وهو نهى على الوجوب بعدة قرائن منها الوعيد . وموضع النهي  
هو حيث يخاف الشاهد ضياع حق . وقال ابن عباس : على الشاهد أن يشهد حينما استشهد ،  
ويخبر حينما استخبر ، قال : ولا نقل أخبر بها عند الأمير بل أخبر بها لعله يرجع ويرعى .  
وقرأ أبو عبد الرحمن « ولا يكتموا » بالياء ، جعله نهيا للغائب .

للموفية عشرين — إذا كان على الحق شهود تعين عليهم أدائها على الكفاية ، فإن أذاها  
انسان وأجترأ الحاكم بهما سقط الفرض عن الباقي ، وإن لم يجترأ بها تعين المشي إليه حتى يقع  
الإثبات . وهذا يعلم بدعاء صاحبها ، فإذا قال له : أحيى حتى بأداء ما عندك لي من الشهادة  
تعين ذلك عليه .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ ﴾ خص القلب بالذكر  
إذ الكتم من أفعاله ، وإذ هو المضمة التي يصلحها يصلح الجسد كله كما قال عليه السلام ؛  
فعبير ببعض عن الجملة ، وقد تقدم . [ في أول السورة <sup>(١)</sup> ] وقال الكيا : لما عزم على  
ألا يؤدبها وترك أداها باللسان رجع المأثم إلى الوجهين جميعا . فقوله : « آتَمٌ قَلْبُهُ » مجاز ،  
وهو أكد من الحقيقة في الدلالة على الوعيد ، وهو من بدیع البيان ولطيف الإعراب عن  
المعاني ، يقال : آتَمَ القلب سبب مسخه ، والله تعالى إذا مسخ قلبا جعله منافقا وطبع عليه ،  
نموذ باقه منه [ وقد تقدم في أول السورة <sup>(٢)</sup> ] و « قلبه » رفع بـ « آتَمَ » و « آتَمَ » خبر  
<sup>(١)</sup> باج ٢٢٥ ص ٢٢٥ (٢) الأمانة مصدر سمى به الشيء الذي في النعمة (٣) م ٢٢٥



«إِنَّهُ» وَإِنْ شئت وَفُتْ أَمَّا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ«قَلْبُهُ» فاعِلٌ يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ وَالْجَمْلَةِ خَبَرُ إِنْ «  
وَإِنْ شئت وَفُتْ أَمَّا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ تَوَى بِهِ الْبَاقِيَرُ. وَإِنْ شئت كَانَ «قَلْبُهُ» يَدَلُّ  
مِنْ «أَمَّا» بِدَلِّ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ. وَإِنْ شئت كَانَ يَدَلُّ مِنَ الْمَضْمَرِ الَّذِي فِي «أَمَّا»  
وَتَمَرَّضَتْ هُنَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ تَبَيَّنَتْ أَرْبَعٌ وَعَشْرِينَ \*

الْأُولَى - نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَالْكَتَابَةِ لِمُرَاعَاةِ صَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ  
وَهِيَ التَّنَازُعُ الْمُؤَقَّتُ إِلَى فَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ؛ لِثَلَاثِ سَبَبَاتٍ لِمَجُودِ الْحَقِّ وَتَجَاوُزِ مَا حَذَلَهُ  
الشَّرْعُ، أَوْ تَرْكُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمَقْصُودِ الْمُسْتَحَقِّ؛ وَلِأَجْلِ حَرَمِ الشَّرْعِ الْبَيَاعَاتِ الْمَجْهُولَةَ الَّتِي  
لِضْيَاعِهَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْتِلَافِ وَفُسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَإِقْبَاعِ التَّضَاغُنِ وَالتَّبَايُنِ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَرَمَهُ  
اللَّهُ مِنَ الْخَمِيرِ وَالنَّهَارِ وَشَرَبِ الْخَمْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ  
وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ» الْآيَةُ. فَمَنْ تَأَذَّبَ بِأَدَبِ اللَّهِ فِي أَوَامِرِهِ وَزَوَاجِرِهِ حَازَ صَلَاحَ  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ» الْآيَةُ.

الثَّانِيَّةُ - وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ  
أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِرِيْدٍ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَهَا بِرِيْدٍ إِنْ لَافَهَا أُلْتَفَتْهُ اللَّهُ". وَرَوَى  
التِّرْمِذِيُّ عَنْ سَيِّدَةِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا اسْتَدَانَتْ، فَقِيلَ: يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ،  
فَمَسْتَدِينِينَ وَلَيْسَ عِنْدَكَ وِفَاءٌ؟ قَالَتْ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:  
"مَنْ أَخَذَ دِينَنَا وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ". وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ  
وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:  
"لَا تُخَيَّفُوا الْأَنْفُسَ بَعْدَ أَمْنِهَا" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: "الدِّينُ".  
وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَعَاءِ ذِكْرِهِ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ  
مِنَ الْهَمِّ وَالْحِزْنِ وَالْعُجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَضَلَعِ الدِّينِ وَقَلْبَةِ الزَّجَالِ". قَالَ الْعُلَمَاءُ:  
ضَلَعِ الدِّينِ هُوَ الَّذِي لَا يَجِدُ دَانَتَهُ مِنْ حَيْثُ يُؤَدِّيهِ. وَهُوَ مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: يَجْلُ مُضْلِيعٌ  
إِلَى تَجْلٍ، وَدَابَّةٌ مُضْلِيعٌ لَا تَقْوَى عَلَى الْحَمْلِ؛ قَالَهُ صَاحِبُ الْبَيِّنِ. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

”الذين شين الدين“ . وروى عنه أنه قال : ”الدين هم بالليل ومثله بالنهار“ . قال علماءنا : وإنما كان شينا ومثله لما فيه من شغل القلب والبال والهمم اللازم في قضائه ، والتذلل للغريم عند لقائه ، وتجل منه بالتأخير إلى حين إوائه . وربما يعد من نفسه القضاء فيخلف ، أو يحدث الغريم بسببه فيكذب ، أو يخلف له فيحنت ؛ إلى غير ذلك . ولهذا كان عليه السلام يتعوذ من المائم والمغرم ، وهو الدين . فقيل له : يا رسول الله ، ما أكثر ما تتعوذ من المغرم ؟ فقال : ”إن الرجل إذا غرم حدث فيكذب ووعد فأخلف“ . وأيضا فرمى قد مات ولم يقض الدين فيرتن به ؛ كما قال عليه السلام : ”تسمة المؤمن مرتبة في قبره بدنيته حتى يقضى عنه“ . وكل هذه الأسباب مشائن في الدين تذهب بجماله وتقص كماله . والله أعلم .

الثالثة — لما أمر الله تعالى بالكتب والإشهاد وأخذ الزهان كان ذلك نصا قاطعا على مراعاة حفظ الأموال وتثبيتها ، وردا على الجهالة المتصوفة ورعاعها الذين لا يرون ذلك ؛ فيخرجون عن جميع أموالهم ولا يتركون كفاية لأنفسهم وعيالهم ؛ ثم إذا احتاج وانفق عياله فهو إما أن يتعرض لئمن الإخوان أو لصداقاتهم ، أو أن يأخذ من أبواب الدنيا وظلمتهم ؛ وهذا الفعل مذموم منهي عنه . قال أبو الفرج الجوزي : ولست أعجب من المترهدين الذين فعلوا هذا مع قلة علمهم ، إنما أتعبت من أقوام لهم علم وعقل كيف حثوا على هذا وأصرروا به مع مضادته للشرع والعقل . فذكر المحاسبي في هذا كلاما كثيرا ، وشيذه أبو حامد الطوسي ونصره . والحارث عندي أعذر من أبي حامد ، لأن أبا حامد كان أفتة ، غير أن دخوله في التصوف أوجب عليه نصرة ما دخل فيه . قال المحاسبي في كلام طويل له : ولقد بلغني أنه لما توفي عبد الرحمن بن عوف قال ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نخاف على عبد الرحمن فيما ترك . فقال كعب : سبحان الله ! وما تخافون على عبد الرحمن ؟ كسب طيبا واتفق طيبا وترك طيبا ، فبلغ ذلك أبانرا فخرج مغضبا يريد كعبا ، فزبحي بعير<sup>(١)</sup> فآخذه بيده ، ثم أنطلق يطلب كعبا ؛ فقبل لكعب : إن أبانرا يطلبك . فخرج هاربا حتى

(١) هو أبو مديقة الحارث بن أسد الزاهد المحاسبي ، روى المحاسبي لكثرة محاسبه لنفسه . (عن أنساب السعديين) .  
(٢) أراد كعب الأخبار يدلل قوله له : يا ابن اليهودية ، وهذا غير صحيح على ما يأتي في ص ١٢٥ . وما تكتبه  
في بعض الملاحدة الإباضيين . (٣) ألقى ، حطم الخنك وهو الذي عليه الأسناد .

دخله على عثمان يستغيث به وأخبره الخبر . فأقبل أبوذر يقص الأثر في طلب كعب حتى انتهى إلى دار عثمان ، فلما دخل قام كعب بجلوس خلف عثمان هاربا من أبي ذر ، فقال له أبوذر : يا ابن اليهودية ، زعم ألا بأس بما تركه عبد الرحمن ! لقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : "الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال هكنا وهكنا" . قال المحاسبي : فهذا هيد الرحمن مع فضله يوقف في عرصة [يوم] القيامة بسبب ما كسبه من حلال ؛ للتعفف وصنائع المعروف فيمنع السعي إلى الجنة مع الفقراء وصار يحبو في آثارهم حبوا ، إلى غير ذلك من كلامه . ذكره أبو حامد وشيخه وقواه بحديث ثعلبة ، وأنه أعطى المال فقع الزكاة . قال أبو حامد : فمن راتب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده ، وإن صرف إلى الخيرات ؛ إذ أقل ما فيه اشتغال الهمة بإصلاحه عن ذكر الله . فينبغي للزائد أن يخرج عن ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته ، فما بقى له درهم يلتفت إليه قلبه فهو محبوب عن الله تعالى . قال الجوزي : وهذا كله خلاف الشرع والعقل ، وسوء فهم المراد بالمال ، وقد شرعه الله وعظم قدره وأمر بحفظه ، إذ جعله قواما للآدمي وما جعل قواما للآدمي الشريف فهو شريف ؛ فقال تعالى : « وَلَا تَوَدُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » . ونهى جل وعز أن يسلم المال إلى غير رشيد فقال : « فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، قال لسعد : "إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس" . وقال : "ما تقضي مال كمال أبي بكر" .

وقال لعمر بن العاص : "نعم المال الصالح للرجل الصالح" . ودعا لأنس ، وكان في آخر دعائه : "اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه" . وقال كعب : "يا رسول الله ، إن من توبني أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله" . فقال : "أملك عليك بعض مالك فهو خير لك" . قال الجوزي : هذه الأحاديث مخزجة في الصالح ، وهي على خلاف

(١) أي إلا من صرف المال على الناس في وجوه البر والصدقة . قال ابن الأثير : « العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأنفال وتطلقه على الكلام واللسان » فتقول : قال بيده أي أخذ ، وقال برجله أي مشى ، وقال بخرجه أي رصه . وكل ذلك على المجاز والانتساع . (٢) من به . (٣) في به : كلامهم . (٤) رابع به : ص ٤٧٤ (٥) هو ابن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا رابع به : ص ٤٨٨ . فيه : إن من توبه الله على الخ

ما تعقده المتصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة، وأن حبسه ينافي التوكل، ولا ينكر أنه يخاف من فتنه، وأن خلقا كثيرا اجتنبوه لخوف ذلك، وأن جمعه من وجهه ليز، وأن سلامة القلب من الاقتان به تقل، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يشدر؛ فلهذا خيف فتنه. فاما كسب المال فإن من اقتصر على كسب البلغة من حلها فذلك أمره لا بد منه، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال في نظر في مقصوده؛ فإن قصد نفس المفاخرة والمباهاة فيئس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته، وأدخار لحوائث زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح أئيب على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات. وقد كانت نيات خلق كثير من الصحابة في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم بجمعه؛ غرضوا عليه وسألوا زيادته. ولما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير خضر فرسه أجرى الفرس حتى قام ثم رمى سوطه، فقال: "أعطوه حيث بلغ سوطه". وكان سعد بن عباد يقول في دعائه: اللهم وسع علي. وقال إخوة يوسف: «وَرَدَّادَ كُلِّ بَعِيرٍ»<sup>(١)</sup>. وقال شعيب لموسى: «فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ»<sup>(٢)</sup>. وإن أيوب لما عوفي نُزِيَ عليه رجل من جراد من ذهب؛ فأخذ يتقي في ثوبه ويستكثر منه؛ فقيل له: أما سئمت؟ فقال: يارب فقير يسع من فضلك؟ وهذا أمر متروك في الطباع. وأما كلام المحاسبي خطأ يدل على الجهل بالعالم، وما ذكره من حديث كعب وأبي ذر فعال، من وضع الجهال وخفيت عدم صحته عنه للوقوف بالقوم. وقد روى بعض هذا وإن كان طريقه لا يثبت؛ لأن في سنده ابن لحيعة وهو مطعون فيه. قال يحيى: لا يحتاج بحديثه. والصحيح في التاريخ أن أبا ذر توفي سنة خمس وعشرين، وعبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنتين وثلاثين، فقد عاش بعد أبي ذر سبع سنين. ثم لفظ ما ذكره من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع، ثم كيف تقول الصحابة: إنا نخاف على عبد الرحمن! أوليس الإجماع متوقفا على إباحة [جمع] المال من حله، فما وجه الخوف مع الإباحة؟ أو يأذن الشرع في شيء ثم يعاقب<sup>(٣)</sup> (١) كتابي وبوا، وفي جوده - بفر - (٢) المحضر (بضم فكون) والإحصار: ارتفاع القوم في عدده. (٣) راجع ج ٩ ص ٢٢٢ (٤) راجع ج ١٢ ص ٢٦٧ (٥) الزيل (بضم فكون): نقطة الطيبة من الجراد. (٦) من ب وجهه.

عليه ؟ هذا قلة فهم وفقه . ثم إنكر أبو ذر على عبد الرحمن ، وعبد الرحمن خير من أبي ذر بما لا يقارب ؟ ثم تعلقه بعبد الرحمن وحده دليل على أنه لم [يسبر<sup>(١)</sup>] سير الصحابة ، فإنه قد خلف طلبة ثلاثمائة بهار في كل بهار ثلاثة قناطير . والبهار الجمل . وكان مال الزبير خمسين ألفاً ومائتي ألف . وخلف ابن مسعود تسعين ألفاً . وأكثر الصحابة كسبوا الأموال وخلفوها ولم ينكر أحد منهم على أحد . وأما قوله : « إن عبد الرحمن يحب حَبَّاً يوم القيامة » فهذا دليل على أنه ما عرف الحديث ، وأعوذ بالله أن يحب عبد الرحمن في القيامة ؟ أفترى من سبق وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومن أهل بدر والشورى يحبو ؟ ثم الحديث يرويه عماره ابن زاذان ؟ وقال البخاري : ربما اضطرب حديثه . وقال أحمد : يروى عن أنس أحاديث سنالكير ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به . وقال الدارقطني : ضعيف . وقوله : « ترك المال الحلال أفضل من جمعه » ليس كذلك ، ومتى صحَّ القصد بجمعه أفضل بلا خلاف عند العلماء . وكان مسعود بن المسيب يقول : لا خير فيمن لا يطلب المال ، يقضى به دينه ويصون به عرضه ، فإن مات تركه ميراثاً لمن بعده . وخلف ابن المسيب أربعمائة دينار ، وخلف سفيان الثوري مائتين ، وكان يقول : المال في هذا الزمان سلاح . وما زال السلف يمدحون المال ويجعونه للنوايب وإعانة الفقراء ، وإنما تحاماه قوم منهم إثارة للشاغل بالعبادات ، وجمع لهم قنعوا باليسير . فلو قال هذا القائل : إن التقليل منه أولى قرب الأمر ولكنه زاحم به مرتبة الإثم .

قلت : ومما يدل على حفظ الأموال ومراعاتها إباحة القتال دونها وعليها ، قال صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد » . وسيأتي بيانه في « المائدة » (٢) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَّسَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَّسَاءُ** **وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** (٢٨١)

قوله تعالى : ( **لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ** ) تقدم معناه .

قوله تعالى : ( **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ** ) له مسائلان :  
الأولى — اختلف الناس في معنى قوله تعالى : « **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ** » على أقوال خمسة :

الأول — أنها منسوخة ؛ قاله ابن عباس وابن مسعود وعائشة وأبو هريرة والشعبي وعطاء ومحمد بن سيرين ومحمد بن كعب وموسى بن عبيدة وجماعة من الصحابة والتابعين . وأنه بقي هذا التكليف حولا حتى أنزل الله الفرج بقوله : « **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** » . [ وهو قول ابن مسعود وعائشة وعطاء ومحمد بن سيرين ومحمد بن كعب وغيرهم ] وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : لما نزلت « **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ** » قال : دخل قلوبهم منها شيء ، لم يدخل قلوبهم من شيء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « **قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلِّمْنَا** » قال : فأتى الله الإيمان في قلوبهم فأنزل الله تعالى : « **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** » <sup>(١)</sup> رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » [ قال : « **قد فعلت** » ] <sup>(٢)</sup> رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا [ قال : « **قد فعلت** » ] <sup>(٣)</sup> رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » [ قال : « **قد فعلت** » ] <sup>(٤)</sup> في رواية فلما فعلوا ذلك نسخها الله ثم أنزل تعالى : « **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** » وسياق .

الثاني — قال ابن عباس وعكرمة والشعبي ومجاهد : إنها مُحْكَمَةٌ مخصوصة ، وهي في معنى الشهادة التي نهي عن كتمانها ، ثم أعلم في هذه الآية أن الكاتم لها المخفي ما في نفسه محاسب .

الثالث — أن الآية فيها يطرأ على النفوس من الشك واليقين ، وقاله مجاهد أيضا .

الرابع — أنها محكمة عامة غير منسوخة ، والله يحاسب خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما ثبت في قلوبهم وأخبروه ونووه وأرادوه ، فيغفر للؤمنين ويأخذ به أهل الكفر والافتقار ، ذكره الطبري عن قوم ، وأدخل عن ابن عباس ما يشبه هذا . وروى عن علي

(١) الزيادة من جروب وعده

(٢) الزيادة من صحيح مسلم

(٣) هذا الجزم من الآية حرمه في الأصل صحيح مسلم .

ابن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال: لم تنسخ، ولكن إذا جمع الله الخلائق يقول: "إني أخبركم بما أكنتم في أنفسكم" فاما المؤمنون فيخبرهم ثم يغفر لهم، واما أهل الشرك والرب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب، فذلك قوله: «يُخَاسِبُكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ» وهو قوله عز وجل: «وَلَكِن يَأْخُذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ» من الشرك والنفاق. وقال الضحاك: يعلمه الله يوم القيامة بما كان يسره ليعلم أنه لم يخف عليه. وفي الخبر: "إن الله تعالى يقول يوم القيامة هذا يوم تُبْلَى فيه السرائر وتخرج الضمائر وأن كُأَيُّ لم يكتبوا إلا ما ظهر من أعمالكم وأنا المطلع على ما لم يطلعوا عليه ولم يُخْبَرُوا ولا يكتبوه فانا أخبركم بذلك وأحاسبكم عليه فأغفر لمن أشاء وأعذب من أشاء" يغفر للؤمنين ويعذب الكافرين، وهذا أصح ما في الباب، يدل عليه حديث التَّجْوَى على ما يأتي بيانه، [لا يقال]: فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله تجاوز لآتيتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به". فإنا نقول: ذلك يحول على أحكام الدنيا؛ مثل الطلاق والعناق والبيع التي لا يلزمه حكما ما لم يتكلم به، والذي ذكر في الآية فيما يؤخذ العبد به بينه وبين الله تعالى في الآخرة. وقال الحسن: الآية محكمة ليست بمسوخة. قال الطبري: وقال آخرون نحو هذا المعنى الذي ذكر عن ابن عباس؛ إلا أنهم قالوا: إن العذاب الذي يكون جزاء لما خطر في النفوس وصحبه الفكر إنما هو بمصائب الدنيا وآلامها وسائر مكارهاها. ثم أسند عن عائشة نحو هذا المعنى؛ وهو (القول الخامس): ورجح الطبري: أن الآية محكمة غير مسوخة: قال ابن عطية: وهذا هو الصواب، وذلك أن قوله تعالى: «وَأَن تَبْذُلُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ» معناه مما هو في وسعكم وتحت كسبكم، وذلك استصحاب المتقصد والفكر؛ فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الخواطر أشفق الصحابة والتي صلى الله عليه وسلم، فبين الله لهم ما أراد بالآية الأخرى، وخصصها ونص على حكمة أنه لا يكلف نفسا إلا وسمها، والخواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع، بل هي أمر غالب وليست مما يكتسب؛ فكان في هذا البيان فرجهم وكشف كُرهِهم، وبقي الآية محكمة لا نسخ فيها: ومما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر والأخبار لا يدخلها النسخ؛ فإن ذهب ذاهب إلى تقدير النسخ فإتما يرتب له في الحكم الذي لحق الصحابة حين فزعوا من الآية، وذلك أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: (١) قراءة نافع كما كانت (٢) رابع من ٩٩ من هذا الجزء. - (٣) هذه الزيادة من جوده وادب (٤) في بده ودهوط وابن حلية، وتأتي الآية. - وله وجه.

عليه وسلم لم : « قولوا سمعنا وأطعنا » يحيى منه الأمر بأن يشتروا على هذا ويترموه ويتظنوا لطف الله في الغفران . فإذا قرأ هذا الحكم فصحيح وقوع النسخ فيه ، وتشبه الآية حيثئذ قوله تعالى : « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ » (١) فهذا لفظه الخبر ولكن معناه التَّيَمُّنُ وهذا وأثبتوا عليه وأصبروا بحسبه ، ثم نسخ بعد ذلك . وأجمع الناس فيما علمت على أن هذه الآية في الجهاد منسوخة بصبر المائة للثنتين . قال ابن عطية : وهذه الآية في « البقرة » أشبه شيء بها . وقيل : في الكلام إضمار وتقيد ، تقديره يحاسبكم به الله إن شاء ؛ وعلى هذا فلا نسخ . وقال النحاس : ومن أحسن ما قيل في الآية وأشبه بالظاهر قول ابن عباس : إنها عاقبة ، ثم أدخل حديث ابن عمر في النَّجْوَى ، أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما ، واللفظ لمسلم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يَدْنِي الْمُؤْمِنُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] (٢) من ربه جل وعز حتى يضع عليه كَنَفَهُ فَيَقْرُؤَ بِذُنُوبِهِ فيقول هل تعرف فيقول [أى] رب أعرف قال فإني قد سترتها عليك في الدنيا وإني أغفرها لك اليوم فيعطى صحيفة حسنته وأما الكفار والمنافقون فينادى بهم على رؤوس الخلائق هؤلاء الذين كذبوا على الله » . وقد قيل : إنها نزلت في الذين يتوآلون الكافرين من المؤمنين ، أى وإن تعلمنوا ما في أنفسكم أيها المؤمنون من ولاية الكفار أو تسروها بحاسبكم به الله ؛ قاله الواقدي ومقاتل . واستدلوا بقوله تعالى في ( آل عمران ) « قُلْ إِنْ تُحْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ — من ولاية الكفار — يَعْلَمُهُ اللَّهُ » يدل عليه ما قبله من قوله : « لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (٣) . قلت : وهذا فيه بعد ؛ لأن سياق الآية لا يقتضيه ، وإنما ذلك بين في « آل عمران » والله أعلم . وقد قال سفيان بن عيينة : بلغني أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يأتون قومهم بهذه الآية « لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » . قوله تعالى : « يَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ » (٤) قرأ ابن كثير وافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي « يَغْفِرْ — وَيُعَذِّبْ » بالجزم عطف على الجواب . وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع

(١) في ب و ط : ويؤمنوا وفي عطية : يهتروا . (٢) ارجع ج ٨ ص ٤٤

(٣) كما في ابن عطية . وفي ب و ج و د : وابتوا . (٤) الزيادة بن صحيح مسلم . (٥) راجع ج ٤ ص ٥٧



فِيهِمَا عَلَى الْقَطْع، أَيْ فَهُوَ يَنْفَرُ وَيَذُبُّ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْأَعْرَجِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَعَاصِمِ  
الْمُخَضَرِيِّ بِالنَّسَبِ فِيهِمَا عَلَى إِسْمَارٍ « أَنْ » . وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْمَعْنَى ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ  
نَعَالَى : « فَيُضَاعِفُهُ لَهُ » <sup>(١)</sup> وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودُ لِلشَّائِكَةِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمَتَى مَا بَعَّ مِنْكَ كَلَامًا • يَتَكَلَّمُ فَيُجَبِّحُكَ بِعَقْلٍ

قَالَ النَّعَاسُ : وَرَوَى عَنْ طَلْعَةَ بِنْتِ مُصَرِّفٍ « بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ يَنْفَرُ » بِغَيْرِ نَاءٍ عَلَى الْبَدَلِ .  
ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَبِهَا قَرَأَ الْجُعْفِيُّ وَخَلَادٌ . وَرَوَى أَنَّهُا كَذَلِكَ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ  
ابْنُ جُنَيْنٍ : هِيَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « بِحَاسِبِكُمْ » وَهِيَ تَفْسِيرُ الْحَاسِبَةِ ؛ وَهَذَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَوَيْدًا بَنَى شَيْدَانِ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ • تُلَاقُوا غَدًا خَيْسِلَ عَلَى سَقَوَانِ  
تُلَاقُوا إِجَادًا لَا تَجِدُ عَنْ الْوَعَى • إِذَا مَا عَدَدْتُ فِي الْمَازِقِ الْمُتَدَانِي

فَهَذَا عَلَى الْبَدَلِ . وَكَرَّرَ الشَّاعِرُ الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّهُ الْفَائِدَةُ فِيهِ لِيْلَهُ مِنَ الْقَوْلِ . قَالَ النَّعَاسُ : وَأَجُودُ  
مِنْ الْجَزْمِ لَوْ كَانَ بِلَا فَاءٍ الرَّفْعُ ، يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَأْتِيهِ تَقَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ • تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ

قَوْلُهُ نَعَالَى : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » وَالْمُؤْمِنُونَ  
كُلُّ « آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ » لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ  
وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ <sup>(٢)</sup> لَا يَكْلَفُ اللَّهُ  
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا  
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ  
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا  
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ <sup>(٣)</sup>

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ . [ روى عن الحسن ومجاهد والضحاك : أن هذه الآية كانت في قصة المعراج ، وهكذا روى في بعض الروايات عن ابن عباس ، وقال بعضهم : جميع القرآن نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم إلا هذه الآية فإن النبي صلى الله عليه وسلم : هو الذي سمع ليلة المعراج ، وقال بعضهم : لم يكن ذلك في قصة المعراج ؛ لأن ليلة المعراج كانت بمكة وهذه السورة كلها مدنية ، فأما من قال : إنها كانت ليلة المعراج قال : لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ في السموات في مكانه مرتفع ومعه جبريل حتى جاوز سدرة المنتهى فقال له جبريل : إني لم أجاوز هذا الموضع ولم يُمْر بالمجاورة أحد هذا الموضع غيرك فجاوز النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الموضع الذي شاء الله ، فأشار إليه جبريل بأن سلم على ربك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ . قال الله تعالى : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون لأُمته حَظٌّ في السلام فقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » فقال جبريل وأهل السموات كلهم : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . قال الله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ على معنى الشكر أي صدق الرسول ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يشارك أُمته في الكرامة والفضيلة فقال : « وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ لَهُ دُجَاهَهُ وَرُسُلِهِ لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ » يعني يقولون آمنا بجميع الرسل ولا نكفر بأحد منهم ولا نفرق بينهم كما فرقت اليهود والنصارى ، فقال له ربه كيف فيولم بأي الذي أنزلتها ؟ وهو قوله : « إِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قَالُوا سَعْنًا وَأَطَعْنَا غَفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ » . يعني المرجع . فقال الله تعالى عند ذلك « لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » يعني طاقتها ويقال : إِلَّا دُونَ طاقِهَا . « لَهَا مَا كَسَبَتْ مِنَ الْخَيْرِ » وعليها ما اكتسبت . من الشر ، فقال جبريل عند ذلك : سَلْ تَعْلَهُ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا » يعني إن جهلنا « أَوْ أَخْطَأْنَا » يعني إن تعمدنا ، ويقال : إن عملنا بالنسيان

وَالْخَطَا . فقال له جبريل : قد أعطيت ذلك قد رفع عن أمتك الخطأ والنسيان . فسل شيئا آخر فقال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ، بَنِي قَلْبَا » بَنِي قَلْبَا « وهو أنه حرم عليهم الطَّيِّبَاتِ بظلمهم ، وكانوا إذا أذنبوا بالليل وجدوا ذلك مكتوبا على بابهم ، وكانت الصلوات عليهم خمسين ، تخفف الله عن هذه الأمة وَحَطَّ عنهم بعد ما فرض خمسين صلاة . ثم قال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » يقول : لا تنقلنا من العمل ما لا نطيق فتعذبنا ، ويقال : ما تنسق علينا ؛ لأنهم لو أمروا بخمسين صلاة لكانوا يطيقون ذلك ولكنه يشق عليهم ولا يطيقون الإدامة عليه « وَاعْفُ عَنَّا » من ذلك كله « وَاعْفِرْ لَنَا » وتجاوز عنا ، ويقال : « واعف عنا » من المسخ « واعفِرْ لَنَا » من الخسف « وارحنا » من القذف ؛ لأن الأثم الماسية بعضهم أصابهم المسخ وبعضهم أصابهم الخسف وبعضهم القذف ثم قال : « أَنْتَ مَوْلَانَا » يعنى ولينا وحافظنا « فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » فاستجبت دعوته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نصرت بالربح مسيرة شهر » ويقال إن النُّزَاة : إذا خرجوا من ديارهم بالنيسة الخالصة وضرىوا بالطليل وقع الرعب والهيبه في قلوب الكفار مسيرة شهر في شهر ، علموا بخروجهم أولم يعلموا ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع أوحى الله هذه الآيات ؛ ليعلم أمته بذلك . ولهذا الآية تفسير آخر ؛ قال الزجاج : لما ذكر الله تعالى في هذه السورة فرض الصلاة والزكاة وبين أحكام الحج وحكم الحيض والطلاق والإبلاء وأقاصيص الأنبياء وبين حكم الربا ، ذكر تعظيمه سبحانه بقوله سبحانه وتعالى : « فِيهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ثم ذكر تصديق نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر تصديق المؤمنين بجميع ذلك فقال : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » أى صدق الرسول بجميع هذه الأشياء التي جرى ذكرها وكذلك المؤمنون كلهم صدقوا بالله وملائكته وكتبه ورسله [ ١ ] .

(١) هذه الزيادة لا توجد في الأصول إلا في نسخة ب يوجد بـ منها ، وفي نـ ط توجد لها وعليها اعتدائها وهي كما يرى شادة في مضمونها أول الكلام إذا أجمع عليه سلفا وخلفا أن القرآن نزل به الروح الأمين جمعا على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم « نزل به الروح الأمين على فليك » وهذا هو المتواتر وكون هذه الآية تنقأها نبينا صلوات الله عليه ليلة المراج بجانب مائتات ، ويكون أشد مجافاة إذا علمت أن الإسراء كان في الخامسة بعد البيت ، وقيل : سنة قبل الهجرة والبقرة مدنية بالإجماع . وقد وردت أحاديث في صحيح مسلم ، ومسندي أحمد وابن مردويه تؤيد ما ذكره القرطبي . بيد أن التواتر يحمل تلك الروايات على ضرب من التأويل متى صححت سندنا ومثنا . مصححه .

وقيل سبب نزولها الآية التي قبلها وهي « فَبِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُخَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِر لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » فإنه لما أنزل هذا على النبي صلى الله عليه وسلم اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم برَّكوا على الرُّكْب فقالوا: أي رسول الله، كُلُّنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ : الصلاة والصيام والجهاد [والصدقة] <sup>(١)</sup>، وقد أنزل الله عليك هذه الآية ولا تُطيقها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير » فقالوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير . فلما أقرأها القوم ذلت بها ألسنتهم فانزل الله في إثرها : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَقُولُ بَيْنَ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ » . فلما فعلوا ذلك نسخها الله ، فانزل الله عز وجل : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ » <sup>(٢)</sup> « رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنًا أَوْ أَخْطَاءً » قال : « نعم » « رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا » قال : « نعم » « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » قال : « نعم » « وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » قال : « نعم » . أخرجه مسلم عن أبي هريرة .

قال علماؤنا قوله في الرواية الأولى <sup>(٣)</sup> « قد فعلت » وهنا قال : « نعم » دليل على نقل الحديث بالمعنى ، وقد تقدم . ولما تقرَّر الأمر على أن قالوا : سمعنا وأطعنا ، مدحهم الله وثنى عليهم في هذه الآية ، ورفع المشقة في أمور الخواطر عنهم ، وهذه ثمرة الطاعة والالتحاق إلى الله تعالى ، كما جرى لئني إسرائيل ضد ذلك من ذتهم وتحيلهم المشقات من الذلَّة والمسكنة والانجلاء إذ قالوا : سمعنا وعصينا ، وهذه ثمرة العصيان والتمرد على الله تعالى ، أعادنا الله من يقمعه بمنه وكرمه . وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : إن بيت ثابت بن قيس بن شماس

(١) من صحيح مسلم - (٢) في الأصول بدو نونه : « ما اكتسبت » قال : نعم . وليس في صحيح مسلم .

(٣) ٤٦١

يُصْرِكِي لَيْلَةَ بَصَالِيحٍ . قَالَ : « نَطَلَهُ بِهَا سَوْدَةُ الْبُقَرَّة » فُسِّلَ ثَابِتٌ قَالَ : قَرَأَتْ مِنْ سَوْدَةِ الْبُقَرَّةِ « آمَنَ الرَّسُولُ » ثَلَاثَ حِينَ شَقَّ عَلَى أَصْحَابِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَوَعَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ عَذَابِهِمْ عَلَى مَا اخْتَلَفَتْ قُلُوبُهُمْ ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « فَلْيُكَلِّمْهُمْ يَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ » قَالُوا : بَلْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ثَنَاءً عَلَيْهِمْ « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَحَقِّي لَمْ لَنْ يُؤْمِنُوا » .

الثانية - قوله تعالى : ( آمَنَ ) أى صدَّق ، وقد تقدَّم . والذي أنزل هو القرآن .  
وقرأ ابن مسعود « وآمن المؤمنون كل آمن بالله » على اللفظ ، ويموز في غير القرآن « آمنوا » على المعنى . وقرأ تابع ولبن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ( وَكُتِبَ ) على الجمع . وقرعوا في « التحريم » كتابه ، على التوحيد . وقرأ أبو عمرو هنا وفي « التحريم » « وَكُتِبَ » على الجمع . وقرأ حمزة والكسائي « وكتابه » على التوحيد فهما . فمن جمع أراد جمع كتاب ، ومن أفرد أراد المصدر الذى يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله . ويموز في قراءة من وحد أن يراد به الجمع ، يكون الكتاب إسما للجنس فتستوى القراءتان ؛ قال الله تعالى : « قَبَّحَتْ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ » . قرأت الجماعة « وَرُسُلِهِ » بضم السين ، وكذلك « رُسُلَنَا وَرُسُلُكُمْ وَرُسُلُكُمْ » ؛ إلا أبا عمرو فروى عنه تخفيف « رُسُلَنَا وَرُسُلُكُمْ » ، وروى عنه في « رُسُلِكُمْ » التثنية والتخفيف . قال أبو علي : من قرأ « رُسُلِكُمْ » بالتثنية فذلك أصل الكلمة ، ومن خفف فكما يخفف في الأحاد ؛ مثل عُنُقٍ وَطُنْبٍ . وإذا خفف في الأحاد فذلك أخرى في الجمع الذى هو أنثى ؛ وقال معناه مكي . وقرأ جمهور الناس « لَا تُفَرِّقُ » بالنون ، والمعنى يقولون لا تفرق ؛ فحذف القول ، وحذف القول كثير ؛ قال الله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » : أى يقولون سلام عليكم . وقال : « وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا » أى يقولون

وَيْسَاءُ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ . وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمُرٍ وَأَبُو ذُوؤَيْنَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرِيرٍ  
وَبَعْضُ قَوْمٍ «لَا يَفْرَقُ» بِأَلْيَاءٍ، وَهَذَا عَلَى لَفْظِ كُلِّ . قَالَ هَارُونَ : وَهِيَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَعْبُودٍ  
«لَا يَفْرَقُونَ» . وَقَالَ «بَيْنَ أَحَدٍ» عَلَى الْإِفْرَادِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَادَ ؛ لِأَنَّ الْأَحَدَ يَتَنَاوَلُ الْوَاحِدَ  
وَالْجَمْعَ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : «فَقَاتِلْهُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُمْ حَاجِزِينَ» ذ <sup>(١١)</sup> «حَاجِزِينَ» صِفَةٌ لِأَحَدٍ ؛ لِأَنَّ  
مَعْنَاهُ الْجَمْعُ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا أَحَلَّتِ الْفَنَاءُ لِأَحَدٍ سُودَ الرُّعُوسِ غَيْرَكُمْ» وَقَالَ رُوَيْبَةُ :  
إِنَّا أُمُورُ النَّاسِ دِينَتْ دِينَكُمْ \* لَا يَرَهُونَ أَحَدًا مِنْ دُونِكَا  
وَمَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ : أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسُوا كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِبَعْضٍ  
وَيَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ) فِيهِ حَذْفٌ، أَيْ سَمِعْنَا سَمَاعَ قَابِلِينَ .  
وَقِيلَ : سَمِعَ بِمَعْنَى قِيلَ ؛ كَمَا يُقَالُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حَذْفٌ . وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَيَهْدِي  
الْقَوْلَ يَقْتَضِي الْمَدْحَ لِقَائِلِهِ . وَالطَّاعَةُ قَبُولُ الْأَمْرِ . وَقَوْلُهُ ( غُفْرَانُكَ ) مُصَدَّرٌ كَالْكَفْرَانِ  
وَالْخُسْرَانِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ فَعْلٌ مَقْدَرٌ ، تَقْدِيرُهُ : اغْفِرْ غُفْرَانُكَ ؛ قَالَ الزَّجَّاجُ . وَغَيْرُهُ : نَطْلُبُ  
أَوْ أَسْأَلُ غُفْرَانَكَ . ( وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ) إِنْ قَرَأَ بِالْبَعِثِ وَالْوُقُوفُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى . وَرَوَى  
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ قَالَ لَهُ جَبْرِيلُ : «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ التَّنَاهَ  
عَلَيْكَ وَعَلَى أَمَتِكَ فَسَلِّ تَعَطُّهُ» فَسَأَلَ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ .

الرابعة - قوله تعالى : ( لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) التَّكْلِفُ هُوَ الْأَمْرُ بِمَا يَسْقُ  
عَلَيْهِ . وَتَكَلَّفْتُ الْأَمْرَ تَجَسَّسْتُهُ ؛ حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَالْوُسْعُ : الطَّاقَةُ وَالْحِدَّةُ . وَهَذَا  
خَبَرٌ جَزْمٌ . نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ الْعِبَادَ مِنْ وَقْتِ نَزُولِ الْآيَةِ عِبَادَةً مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ  
أَوْ الْجَوَارِحِ إِلَّا وَهِيَ فِي وُسْعِ الْمُكَلَّفِ وَفِي مَقْتَضَى إِدْرَاكِهِ وَبَيِّنَتِهِ ؛ وَبِهَذَا انْكَشَفَتِ الْكُفْرَةُ عَنْ  
الْمُسْلِمِينَ فَتَأَوَّلُوا أَمْرَ الْخَوَاطِرِ . وَفِي مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ مَا حَكَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :  
مَا وَدِدْتُ أَنْ أَحَدًا وَلَدَنِي أُمَّهُ إِلَّا جَعَفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ؛ فَإِنِّي تَبِعْتُهُ يَوْمًا وَأَنَا جَائِعٌ فَلَمَّا بَلَغَ

(٢) ق ط : قَاتِلِينَ .

(١) راجع ١٨ ص ٢٧٦

(٣) كَتَبَهَا ابْنُ عُلَيَّةٍ وَهِيَ خَبَرُهُ . وَفِي الْأُمُورِ : م .

منزله لم يجد فيه سوى نحي سمن قد بقي فيه آثاره فشقه بين أيدينا، فجعلنا نلق ما فيه من  
السمن والرب وهو يقول :

ما كلف الله نفساً فوق طاقتها • ولا تجبود يد إلا بما تجدد

الخامسة - اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا،  
بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعاً في الشرع، وأن هذه الآية آذنت بعمده، قال أبو الحسن  
الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، ولا يخرم ذلك شيئاً من  
عقائد الشرع، ويكون ذلك أمانة على تعذيب المكلف وقطعاً به، وينظر إلى هذا تكليف  
المصور أن يعقد شعيرة • واختلف القائلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم  
أولاً؟ فقالت فرقة : وقع في نازلة أبي لحب، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة، ومن  
يعلمها أنه لا يؤمن؛ لأنه حكم عليه بببّ الـدين وصلي النار، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن؛ فقد  
كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن • وقالت فرقة : لم يقع قط • وقد حكي الإجماع على ذلك •  
وقوله تعالى : « سَيَصْلَى نَاراً » معناه إن وآق؛ حكاه ابن عطية • « وَيُكَلِّفُ » يتعدى إلى  
مفعولين أحدهما محذوف؛ تقديره عبادة أو شيئاً • فالله سبحانه بطفه وإنعامه علينا وإن  
كان قد كلفنا بما يشق ويثقل كثبوت الواحد للعشرة، وهجرة الإنسان ونحوه من وطنه  
ومفارقة أهله ووطنه وعادته، لكنه لم يكلفنا بالمشقات المثقلة ولا بالأمور المؤلمة؛ كما كلف  
من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض البول من ثيابهم وجلودهم، بل سهل ورفق ووضع  
عنا الإصر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا • فله الحمد والمنة، والفضل والنعمة •

السادسة - قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ يريد من الحسنات  
والسيئات • قاله السدي • وجماعة المفسرين لا خلاف بينهم في ذلك؛ قاله ابن عطية • وهو  
مثل قوله : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا » • والخواطر  
ونحوها ليست من كسب الإنسان • وجاءت العبارة في الحسنات بـ « أَلَهَا » من حيث هي مما

يَفْرَحُ الْمَرْءُ بِكِبْسِهِ وَيُسْرِبُهَا، فَنُضِافَ إِلَى مَلِكِهِ . وَجَاءَتْ فِي السِّبْثَاتِ بِـ«مَلَلِيَّاهُ» مِنْ حَيْثُ هِيَ أَتَهَالُ وَأَوْزَارُ وَمَتَحَمَلَاتٌ صَعْبَةٌ؛ وَهَذَا كَمَا نَقُولُ: لِي مَالٌ وَعَلَى دِينٍ . وَكَرَّرَ قَوْلَ الْكُتُبَةِ نَخَالِفُ بَيْنَ التَّصْرِيفِ حُسْنًا لِنَقِطَ الْإِكْلَامَ؛ كَمَا قَالَ: « قَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَلُهُمْ رُؤْيَاهُ » . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَيُظْهِرُ لِي فِي هَذَا أَنَّ الْحَسَنَاتِ هِيَ مِمَّا تَكْتَسِبُ دُونَ تَكْلِيفٍ، إِذْ كَسَبَهَا عَلَى جَاذَةِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَتَمَ شَرْعُهُ؛ وَالسِّبْثَاتُ تَكْتَسِبُ بِنَاءَ الْمُبَالَغَةِ، إِذْ كَسَبَهَا يَتَكَلَّفُ فِي أَمْرِهَا نَحْرُ حِجَابٍ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى وَيَتَخَطَّاهُ إِلَيْهَا، فَيُحْسِنُ فِي الْآيَةِ بِجِيءِ التَّصْرِيفِ إِنْجَازًا، لِهَذَا الْمَعْنَى .

السَّابِعَةُ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ أَثْمَتِنَا عَلَى أَفْعَالِ الْعِبَادِ كَسَبًا وَكُتْسَابًا؛ وَلِذَاكَ لَمْ يُطْلَقُوا عَلَى ذَلِكَ لَا خَلَقَ وَلَا خَالَقٍ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مِنْ مُجَرَّمَةِ الْمُبْتَدَعَةِ . وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَثْمَتِنَا ذَلِكَ عَلَى الْعَبْدِ، وَأَنَّهُ فَاعِلٌ قَبْلَ الْحَازِ الْمُخْصَصِ . وَقَالَ الْمُهَذَّبِيُّ وَغَيْرُهُ: وَقَبْلَ مَعْنَى الْآيَةِ لَا يُؤَاخِذُ أَحَدٌ بِذَنْبِ أَحَدٍ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَهَذَا صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ .

الثَّامِنَةُ - قَالَ الْكَلْبُ الطَّبْرِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: « لَمَّا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ » يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَهُ بِمَثَقَلٍ أَوْ بِحَقٍّ أَوْ تَفْرِيقٍ فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ قِصَاصًا أَوْ دِيَّةً؛ خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَ دِيَّتَهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ يَخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَقُوطَ الْقِصَاصِ عَنْ الْأَبِّ لَا يَقْتَضِي سَقُوطَهُ عَنْ شَرِيكِهِ . وَيَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِذَا مَكَتَتْ بِمَجْنُونٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَفْسِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْعَرَبِيُّ: « ذَكَرَ عَلَمَاؤُنَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي أَنَّ الْقَوْدَ وَاجِبَةٌ عَلَى شَرِيكِ الْأَبِّ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَعَلَى شَرِيكِ الْخُلَاطَى . خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَكْتَسَبَ الْقَتْلَ . وَقَالُوا: إِنْ اشْتَرَكَ مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مَعَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ لَا يَكُونُ شُبْهَةً فِي دَرَجَةٍ مَا يُدْرَأُ بِالشَّبْهِةِ » .

التَّاسِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » الْمَعْنَى: أَعْفَ عَنْ إِثْمٍ مَا يَقَعُ مَتَى عَلَى هَذَيْنِ الْوُجْهِينِ أَوْ أَحَدِهِمَا؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: « رَفَعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ » .

(٢) الْعَاقِلَةُ أَوَّلُ الْقِيَلَةِ، وَثَانِيَا الْمَرَاةُ .

(١) رَاجِعْ بِهِ ٢٠ ص ١٢ .



وما استكرهوا عليه" أى إثم ذلك . وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع، وإنما اختلف فيما يتعلق على ذلك من الأحكام، هل ذلك مرفوع لا يلزم منه شيء أو يلزم أحكام ذلك كله؟ اختلف فيه . والصحيح أن ذلك يختلف بحسب الوقائع، وقسم لا يسقط باتفاق كالغرامات والديات والصلوات المفروضة . وقسم يسقط باتفاق كالقصاص والنطق بكلمة الكفر . وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ناسيا في رمضان أو حنث ساهيا، وما كان مثله مما يقع خطأ ونسيانا، ويعرف ذلك في الفروع .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ أى ثقلا . قال مالك والربيع : الإصر الأمر الغليظ الصعب . وقال سعيد بن جبير : الإصر شدة العمل، وما غلظ على بنى إسرائيل من البول ونحوه . قال الضحاك : كانوا يحملون أمورا شداها، وهذا نحو قول مالك والربيع؛ ومنه قول النابغة :

يا مانع الضيم أن يفتى سرائهم • والحامل الإصر عنهم بعد ما عرفوا<sup>(١)</sup>

خطاء : الإصر المسخ قردة وخنازير؛ وقاله ابن زيد أيضا . وعنه أيضا أنه الذنب الذى ليس فيه توبة ولا كفارة . والإصر فى اللغة العهد؛ ومنه قوله تعالى : « وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ<sup>(٢)</sup> إِصْرِي » . والإصر : الضيق والذنب والتقل . والإصار : الحبل الذى تربط به الأحمال ونحوها؛ يقال : أصر بأصر أصرا حبسه . والإصر ( بكسر المعزة ) من ذلك قال الجوهري : والموضع مأصر ومأصر والجمع مأصر، والعامّة تقول معاصر . قال ابن خزيمة : ويمكن أن يستدل بهذا الظاهر فى كل عبادة أدعى الخضم تثقيلا، فهو نحو قوله تعالى : « وَمَا جَعَلْ<sup>(٣)</sup> عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الَّذِينَ يُسْرِ قَسِرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا » . اللهم شق على من شق على أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت : ونحوه قال البيهقي الطبري قال : يخرج به فى الحرج والضيق المتافى ظاهره للحنيفة السمعة، وهذا بين .

(١) كذا فى جميع الأصول ، إلا طكا فى شراء الصراية : غرقوا .

(٢) راجع ج ٤ ص ١٢٤ (٣) راجع ج ٢ ص ٩٩

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلْنَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَّهُ بِهِ ﴾ قال قتادة : معناه لا تشدد علينا كما شددت على من كان قبلنا . الضحاك : لا تحملنا من الأعمال ما لا تطيق . وقال نحوه ابن زيد . ابن جرير : لا تمسحنا بقردة ولا تحاذير . وقال مسلم بن مایور : الذي لا طاقة لنا به : الغلظة ؛ وحكاه النقاش عن مجاهد وعطاء . وروى أن أبا الدرداء كان يقول في دعائه : وأعوذ بك من غلظة ليس لها عتة . وقال البسدي : هو التغليظ والأغلال التي كانت على بني إسرائيل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعْفُ عَنَّا ﴾ أي من ذنوبنا . حفوت عن ذنبه إذا تركته ولم تعاقبه . ﴿ وَأَغْفِرْ لَنَا ﴾ أي استر على ذنوبنا . والفقر : الستر . ﴿ وَأَرْحَمْنَا ﴾ أي تفضل برحمة مهيبة منك علينا . ﴿ أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ أي ولينا وناصرنا . ونرج هذا مخرج التعليم للخلق كيف يدعوهم روى عن معاذ بن جبل أنه كان إذا فرغ من قراءة هذه السورة قال : آمين ، قال ابن عطية : هذا يُظَنُّ به أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان ذلك فكما ، وإن كان بقياس على سورة الحمد من حيث هنالك دعاء وهنا دعاء فحسن . وقال علي بن أبي طالب : ما أظن أن أحدا عقل وأدرك الإسلام ينام حتى يقرأهما .

قلت : قد روى مسلم في هذا المعنى عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كَفَتَا " . قيل : من قيام الليل ؛ كما روى عن ابن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " أنزل الله على آيتين من كنوز الجنة ختم بهما سورة البقرة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بالف عام من قراءهما بعد العشاء مرتين أجزأناه من قيام الليل " آمن الرسول " إلى آخر البقرة " . وقيل : كفناه من شر الشيطان فلا يكون له عليه سلطان . وأسند أبو عمرو التميمي عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله جل وعز كتب كتابا قبل أن يخلق السموات والأرض بالفي عام فانزل منه هذه الثلاث آيات

(١) البقرة : (بعض النعم المحبة) : هيجان شهوة النكاح وغلبت من باب نصب أشد شعبة .

التي ختم بين البقرة من قرآن في بيته لم يقرب الشيطان بيته ثلاث ليل . وروى أن النبي  
صل الله عليه وسلم قال : " أوتيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كثر تحت العرش  
لم يؤتني نبي قبل " . وهذا صحيح . وقد تقدم في الفاتحة نزول الملك بها مع الفاتحة .  
والحمد لله

موضحه .

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش

# بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿١﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله : ﴿ اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ هذه السورة مدنية بإجماع . وحكى النقاش أن اسمها في التوراة طيبة . وقرأ الحسن وعمر بن عبد وعاصم بن أبي النجود وأبو جعفر الرضائي<sup>(١)</sup> « اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » على « اَلَمْ » كما يقدرون الوقف على أسماء الأعداد في نحو واحد ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وهم واصلون . قال الأخفش سعيد : ويحوز « اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » بفتح الميم لالتقاء الساكنين . قال الزجاج : هذا خطأ ، ولا تقوله العرب لتقله . قال النحاس : « القراءة [الأولى قروعة]<sup>(٢)</sup> » وقد تكلم فيها النحويون القدماء ؛ فذهب سيبويه أن الميم فتحت لالتقاء الساكنين ، واختاروا لها الفتح لئلا يجمعوا بين كسرة وياء وكسرة قبلها . وقال الكسائي : حروف التهجى إذا لحقتها ألف وصل خذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلت : اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ . وقال الفراء : الأصل « اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » كما قرأ الرضائي فالتفت حركة الهَمْزة على الميم . وقرأ عمر بن الخطاب « الْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وقال خازن : في مصحف عبد الله « الْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وقد تقدم ما للعلماء [من آراء] في الحروف التي في أوائل السور في أول « البقرة »<sup>(٣)</sup> . [و] من حيث جاء في هذه السورة « اَلَمْ يَكُنْ لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » جملة قائمة بنفسها فتصوّر تلك الأقوال كلها .

(١) في القاموس وشرحه (مادة رأس) : « وبنو رؤاس (بالضم) : حى من عامر بن صعصعة . قال الأزهري : وكان أبو عمر الزاهد يقول في أبي جعفر الرضائي أحد القراء والمحدثين أنه الرضائي ، ففتح الزاء وبالواو من غير همز ، منسوب إلى رؤاس قبيلة من سليم ، وكان يكر أن يقول الرضائي بالهمزة كما يقوله المحدثون وغيرهم . قلت : ويبنى بأبي جعفر هذا محمد بن سادة الرضائي . ذكر ثعلب أنه أول من وضع نحو الكوفيين ، وله تصانيف . »

(٢) الكلمة من إعراب القرآن للنحاس . (٣) زيادة فتنها السياق . (٤) رابع جزء ص ١٥٤ طبعه ثانية أو ثالثة .

**الثانية -** روى اليكساني أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى العشاء فاستفتح  
«آل عمران» فقرأ «والتَّائِبِينَ» الله لا إله إلا هو الحى القيوم» فقرأ فى الركعة الأولى بمائة آية،  
وفى الثانية بالمائة الباقية . قال علماؤنا : ولا يقرأ سورة فى ركعتين ، فإن فعل أجزاء . وقال  
مالك فى المجموعة : لا بأس به ، وما هو بالثان .

قلت : الصحيح جواز ذلك . وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالأعراف فى المغرب  
فرفها فى ركعتين . نزهه النسائي أيضا ، وصححه أبو محمد عبد الحق ، وسيأتى .

**الثالثة -** هذه السورة ورد فى فضلها آثار وأخبار ؛ فمن ذلك ما جاء أنها أمانٌ من  
الحيات ، وكثرة الصلوات ، وأنها تحتاج عن قارئها فى الآخرة ، ويكتب لمن قرأ آخرها فى ليلة كقيام  
ليلة ، إلى غير ذلك . ذكر النابري أبو محمد فى مسنده حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال  
حدثني عبيد الله الأشجعي قال : حدثني مسعر قال حدثني جابر ، قبل أن يقع فيما وقع فيه ، عن  
الشعبي قال قال عبد الله : نِعِمَّ كَثُرَ الصَّلَواتُ سورة «آل عمران» يقوم بها فى آخر الليل . حدثنا  
محمد بن سعيد حدثنا عبد السلام عن الجريري عن أبي السليل قال : أصاب رجل دماً قال :  
فأوى إلى وادى بجنة ، وإلا يمتنى فيه أحدٌ إلا أصابته جنة ، وعلى شفير الوادى راهبان ؛  
فلما أمسى قال أحدهما لصاحبه : هلك والله الرجل ! قال : فافتتح سورة «آل عمران»  
قالا : فقرأ سورة طيبة لعله سينجو . قال : فأصبح سليماً . وأسند عن مكحول قال : مَنْ قرأ  
سورة «آل عمران» يوم الجمعة صلت عليه الملائكة إلى الليل . وأسند عن عثمان بن عفان  
قال : مَنْ قرأ آخر سورة «آل عمران» فى ليلة كتب له قيام ليلة . فى طريقه ابن قبيصة .  
ونخرج مسلم عن الثَّوَالِيسِ بن تيمعان الكلابي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «يُؤْتَى

(١) هو جابر بن زيد بن الحارث الأشجعي . توفى سنة ١٢٨ هـ . قال ابن سعد : كان بدلياً وكان ضعيفاً إذا رأى  
ورداً فيه . وقال المجل : كان ضعيفاً يفلو فى التثنية . وقال أبو بدر : كان جابرياً به مرة فى السنة مرة فيهدى  
ويخلط فى الكلام . فلما ما حكى عنه كان فى ذلك الوقت . وقال الأشجعي مبيناً ما وقع فيه بأنه ما كان من تغير عقله .  
(عن تهذيب التهذيب) . (٢) الجريري : بضم الجيم وضع الراء الأول وكسر الثانية وسكون ياء بينهما ، وهو  
سعيد بن إياس . ينبى ال جرير بن مباد . (عن تهذيب التهذيب) . (٣) أبو السليل (بفتح الميم) (عن تهذيب التهذيب) .

بالقرآن يوم القيامة وأهل الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة وآل عمران — وضرب  
لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أمثال ما نسيتهن بعد<sup>(١)</sup> ، قال : — كأنهما غمائم  
أو ظلمات سوداوان بينهما شرق<sup>(٢)</sup> ، أو كأنهما فرقان من طير صواف<sup>(٣)</sup> تحاجبان عن صاحبهما .  
وخرج أيضا عن أبي أمامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "اقرأوا  
القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفعا لأصحابه اقرأوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران فإنهما  
يأتيان يوم القيامة كأنهما غمائم أو كأنهما غيأتان أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجبان  
عن أصحابهما اقرأوا سورة البقرة فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة" . قال  
معاوية : بلغني أن البطلة السحرة .

الرابعة — للعلماء في تسمية « البقرة وآل عمران » بالزهراوين ثلاثة أقوال :

الأول — أنهما التيرتان ، مأخوذ من الزهر والزهرة ؛ فأتتا لهمايتهما قارئهما بما زهر له  
من أنوارهما أى من معانيهما .

وإما لما يترتب على قراءتهما من النور التام يوم القيامة ، وهو القول الثانى .

الثالث — سميتا بذلك لأنهما أشتركتا فيما تضمنته اسم الله الأعظم ؛ كما ذكره أبو داود  
وغيره عن أسماء بنت يزيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اسمُ الله الأعظم في هاتين  
الآيتين وإلهكم الله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم والتي في آل عمران الله لا إله إلا  
هو الحى القيوم " أخرجه ابن ماجه أيضا . والتمام : السحاب الملتف ، وهو الغاية إذا كانت  
قريبا من الرأس ، وهى الظلة أيضا . والمعنى : أن قارئهما في ظل ثوابهما ؛ كما جاء " إن  
المؤمن في ظل صدقته " . وقوله : " تحاجبان " أى يخالف الله من يجادل عنه بشوايهما ملائكة  
كما جاء في بعض الحديث : " إن من قرأ شهد الله أنه لا إله إلا هو الآية خلق الله سبعين  
ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة " . وقوله : " بينهما شرق " قيد بسكون الراء وفتحها ،

(١) الشرق : الفجر . وسكون الراء فيه أشهر من فتحها .  
(٢) فى الأصول : « فرقان » بالفتح .  
(٣) هو سواد من صلب مسلم . والفرق : القطعة . والحرق والحرقية : الجماعة من كل شيء .  
(٤) هو سواد من صلب أحد رجال سدة هذا الحديث .

وهو شبه على الضياء؛ لأنه لما قال : "سوداوان" قد يتوهم أنهما مظلماتان، فنفى ذلك بقوله "ينهما شرق". وبني بكونهما سوداوان أى من مظلماتهما التى من سببها حالتا ين من تحتها وبين حرارة الشمس وشدة اللهب . والله أعلم .

الخامسة - صدر هذه السورة نزل بسبب وفد تجران فيا ذكر محمد بن إسحاق عن محمد ابن جعفر بن الزبير، وكانوا نصارى وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة في ستين رايكا، فيهم من أشرافهم أربعة عشر رجلا، في الأربعة عشر ثلاثة نفر اليهم يرجع أمرهم : السائب<sup>(١)</sup> أمير القوم وذو آرائهم وأسمه عبد المسيح، والسيد<sup>(٢)</sup> يمسلم وصاحب مجتمعتهم وأسمه الأئيم، وأبو حارثة بن علقمة أخذ بكرين وائل أسقفهم وعالمهم، فدخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم إثر صلاة العصر، عليهم ثياب الخيرات جبب<sup>(٣)</sup> وأردية . فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ما رأينا وفدا مثلهم بحالا وجمالا . وحانت صلاتهم فقاموا فصلوا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المشرق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "دعوهم" . ثم أقاموا بها أياما يناظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيسى ويزعمون أنه ابن الله، إلى غير ذلك من أقوال شنيعة مضطربة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم بالبراهين الساطعة وهم لا يصبرون . ونزل فيهم صدر هذه السورة إلى نيف وثمانين آية، إلى أن آل أمرهم إلى أن دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المباحلة<sup>(٤)</sup>، حسب ما هو مذكور في سيرة ابن إسحاق<sup>(٥)</sup> وفيه .

قوله تعالى : نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ (٢) مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَايَتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (٣)

(١) السيد والعاقب هما من رؤسائهم وأصحاب مراتبهم، والعاقب ينو اليه . (٢) المثال (بالكسر) : للكتاب والنبات والحلم في الشدة . (٣) الخيرات (بكسر الحاء) دفع الباء جمع حبرة : ضرب من الثياب الإيمانية . (٤) باهل القوم بعضهم صفاء وبأهلوا وأبتهلوا : تلاعنوا . ومعنى المباحلة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا : لعنة الله على الظالم منا . (٥) راجع سيرة ابن هشام ص ٤٠١ طبع أوروبا .

قوله تعالى : ﴿ تَزَلَّكَ الْكِتَابَ ﴾ يعني القرآن ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ أى بالصدق ، وقيل : بالجملة .  
 للأنابة . والقرآن نزل نجوما ؛ شيئا بعد شيء ؛ فلذلك قال « نزل » والتتريل مرة بعد مرة .  
 والتوراة والإنجيل نزلا دفعة واحدة ؛ فلذلك قال « أُنْزِلَ » . والباء في قوله « بِالْحَقِّ » في موضع  
 الحال من الكتاب ، والباء متعلقة بمحذوف ، التقدير آتيا بالحق . ولا يتعلق بقرآن ، لأنه قد تعدى  
 الى مفعولين أحدهما بحرف جر ، ولا يتعدى الى ثالث . و « مُصَدِّقًا » حال مؤكدة غير متقلة ؛  
 لأنه لا يمكن أن يكون غير مصدق ، أى غير موافق ؛ هذا قول الجمهور . وقدر فيه بعضهم  
 الاستقلال ، على معنى أنه مصدق لنفسه ومصدق لغيره .

قوله تعالى : ﴿ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ يعنى من الكتب المنزلة . والتوراة معناها الضياء والنور ؛  
 مشتقة من وَرَى الزند وَوَرَى لغتان إذا خرجت ناره . وأصلها تَوْرِيَّةٌ على وزن فَعْلَةٍ ، التاء  
 زائدة ، وتحركت الياء وقبلها فتحة فُعلِت ألفا . ويجوز أن تكون فَعْلَةٍ تنقل الراء من الكسر  
 الى الفتح ؛ كما قالوا في جارية : جَارَاة ، وفي ناصية ناصاة ؛ كلاهما عن الفراء . وقال الخليل :  
 أصلها فَوَعْلَةٌ ؛ فالأصل وَوَرِيَّةٌ ، فُليَت الواو الأولى تاء كما قُليَت في تَوَجَّجٌ ، والأصل وَوَجَّجٌ  
 فَوَعْلٌ من وَجَّجَتْ ، وقُليَت الياء ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها . وبناء فَوَعْلَةٍ أكثر من فَعْلَةٍ .  
 وقيل : التوراة مأخوذة من التَوْرِيَّة ، وهى التعريض بالشئ . والكتان لغيره ؛ فكان أكثر التوراة  
 معاريض وتلويحات من غير تصريح وإيضاح ؛ هذا قول المؤرِّج . والجمهور على القول الأقل  
 لقوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ » يعنى التوراة .  
 والإنجيل إيفِيلٌ من التَّجِيل وهو الأصل ، ويجمع على أَنَاجِيل ، وتوراة على تَوَارٍ ؛ فالإنجيل  
 أصلٌ لعلوم وحكم . ويقال : لمن الله تَاجِلِيَّةٌ ، يعنى والديه ، إذ كانا أصله . وقيل : هو من  
 تَجَلَّتْ الشئ إذا استخرجته ؛ فالإنجيل مستخرج به علوم وحكم ؛ ومنه سُمي الولد والنسل  
 تَجَلًّا لخروجه ؛ كما قال :

إلى معشر لم يُورث اللؤم جدَّهم • أصاغرهم وكل خلق لهم نجلٌ

(١) هى لعبة طائفة ، يقولون في مثل جارية وناصية ناصاة وكاسية كاسلة .

(٢) التوَجَّج : ككاس الطيب أو الوحش الذى يلج فيه .



والتَّجِلُّ الماء الذي يخرج من التَّر . واستنجلت الأرض ، وبها تجلُّ إذا خرج منها الماء ، فسمي الإنجيل به ؛ لأن الله تعالى أخرجه به دَارِسًا من الحق عانيًا . وقيل : هو من التَّجِلُّ في العين ( بالتحريك ) وهو سَمَتًا ، وطعنة تجلاء ، أى واسعة ؛ قال :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ • بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ تَجْلَاءَ

فسمي الإنجيل بذلك ؛ لأنه أصلُ أخرجه لهم ووسعه عليهم نورًا وضياء . وقيل : التَّنَاجُلُ التَّنَازُعُ ، وسمي إنجيلًا لتنازع الناس فيه . وحكى شيراز عن بعضهم : الإنجيل كل كتاب مكتوب وافر السطور . وقيل : تجلَّ عمل وصنع ؛ قال :

• وَأَتَجَلُّ فِي ذَاكَ الصَّنِيعِ كَمَا تَجَلُّ •

أى أعمل وأصنع . وقيل : التوراة والإنجيل من اللغة السريانية . وقيل : الإنجيل بالسريانية انكليكون ؛ حكاه الثعلبي . قال الجوهري : الإنجيل كتاب عيسى عليه السلام يذكر ويؤث ؛ فمن أنت أراد الصحيفة ، ومن ذكر أراد الكتاب . قال غيره : وقد يسمى القرآن إنجيلًا أيضًا ؛ كما روى في قصة مناجاة موسى عليه السلام أنه قال : ” يارب أرى في الأنواح أفوامًا أناجيلهم في صدورهم فاجعلهم أمتي “ . فقال الله تعالى له : ” تلك أمة أحد صلى الله عليه وسلم “ . وإنما أراد بالإنجيل القرآن . وقرأ الحسن « والإنجيل » بفتح المعزة ، والباقون بالكسر مثل الإكليل ، لغتان . ويحتمل أن يكون مما عربته العرب من الأسماء الأعجمية ؛ ولا مثال له في كلامها .

قوله تعالى : ( مِنْ قَبْلُ ) يعني القرآن ( هُدًى لِلنَّاسِ ) قال ابن قُورَك <sup>(١)</sup> : التقدير هُدًى لِلنَّاسِ الْمُتَّقِينَ . دليله في البقرة « هُدًى لِلْمُتَّقِينَ » فَرَدَّ هَذَا الْعَامُ إِلَى ذَلِكَ الْخَاصِّ . و « هُدًى » في موضع نصب على الحال . ( وَالْقُرْآنُ ) القرآن . وقد تقدم .

قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ »

(١) ابن قُورَك ( بضم القاف وسكون الراء وفتح الزاء ) هو أبو بكر بن محمد بن الحسن بن قُورَك ، المتكلم الأصولي للأديب النحوي الرازي الأصماني ، توفي سنة ست مائة . ( من ابن خلكان ) .

هذا خبرٌ عن علمه تعالى بالأشياء على التفصيل؛ ومثله في القرآن كثير . فهو العالم بما كان وما يكون وما لا يكون؛ فكيف يكون عيسى المأواين إله وهو تخفى عليه الأشياء .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٠﴾

فيه مسائلان :

الأولى — قوله تعالى : ( هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ ) أخبر تعالى عن تصويره للبشر في أرحام الأمهات . وأصل الرحم من الرحمة ، لأنها مما يُترحم به . واشتقاق الصورة من صَارَه إلى كذا إذا أماله ؛ فالصورة ماثلة إلى شَيْءٍ وهيئة . وهذه الآية تعظيم لله تعالى ، وفي ضمنها الرّد على نصارى تَجْرَان ، وأن عيسى من المصوِّرين ، وذلك مما لا يُنكره عاقل . وأشار تعالى إلى شرح التصوير في سورة « الحج » و « المؤمنين » . وكذلك شرحه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود ، على ما يأتي هناك إن شاء الله تعالى . وفيها الرّد على الطبايعيين أيضا إذ يجعلونها فاعلة مستبدة . وقد مضى الرّد عليهم في آية التوحيد . وفي مُسْنَد ابن سَـنْجَر — واسمه محمد بن سَـنْجَر — حديث " إن الله تعالى يخلق عظام الجن وغضاريفه من مَنِي الرجل . وشحمه ولحمه من مَنِي المرأة " . وفي هذا أدل دليل على أن الولد يكون من ماء الرجل والمرأة ، وهو صريح قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » . وفي صحيح مسلم من حديث ثوبان وفيه : أن اليهودي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : وجئت أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي أو رجل أو رجلان . قال : " ينفعك إذ حدثتك " ؟ .

(١) في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ بَيْتٍ ... آية »

(٢) في قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ ... » الآيات ١٢ ، ١٣ ، ١٤

(٣) في قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جِجَاءً » ج ١ ص ٢٥١ طبع ثالثة وثالثة

(٤) الغضاريف : جمع غضروف ( بضم اللين ) وهو كل عظم رخص يركل ، وهو ما من الأنف ، وقحف الكتف ( العظم الرقيق على طرفها ) ، وروس الأنواع ، ورعاية الصدر ( عظم في الصدر مشرف على البطن ) ، ودخل قوف الأذن .

قال : أسمع بأذني ، جئت أسالك عن الولد . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة اذكرا بإذن الله تعالى وإذا علا مني المرأة مني الرجل آتانا بإذن الله " الحديث . وسيأتي بيانه آخر « الشورى » إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ( كَيْفَ يَشَاءُ ) يعني من حُسن . وقُبْح وسَوَاد وبيَاض وطُول وقَصْر وسَلَامَة وعَاهَة ، إلى غير ذلك من الشقاء والسعادة . وذكر عن إبراهيم بن أدهم أن القزواء اجتمعوا إليه ليسمعوا ما عنده من الأحاديث ، فقال لهم : إني مشغول عنكم بأربعة أشياء ، فلا أنفزع لرواية الحديث . فقيل له : وما ذلك الشغل ؟ قال : أحدها أني أنفكر في يوم الميثاق حيث قال : " هؤلاء في الجنة ولا أبالي هؤلاء في النار ولا أبالي " . فلا أدري من أي هؤلاء كنت في ذلك الوقت . والثاني حيث صُورْتُ في الرِّيح فقال الملك الذي هو موكل على الأرحام : " يا رب شقي هو أم سعيد " فلا أدري كيف كان الجواب في ذلك الوقت . والثالث حين يقبض ملك الموت رُوحِي فيقول : " يا رب مع الكفر أم مع الإيمان " فلا أدري كيف يخرج الجواب . والرابع حيث يقول : " وأمازوا اليوم أميَا المحرمون " فلا أدري في أي الفريقين أكون . ثم قال تعالى : ( لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ) أي لا خالق ولا مصور ، وذلك دليل على وحدانيته ، فكيف يكون عيسى إلها مصورا وهو مصور . ( العزيز ) الذي لا يُغَالَب . ( الحكيم ) ذو الحكمة أو المحكم ، وهذا أخص بما ذكر من التصوير .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾

## فيه تسع مسائل :

الأولى - خرج مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ  
 فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ  
 فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ » قالت : قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ مَجَاهِمُ اللَّهِ  
 فَأَحْذَرُوهُمْ » . وعن أبي غالب قال : كنت أمتشي مع أبي أمامة وهو على حمار له ، حتى إذا  
 انتهى إلى درج مسجد دمشق فاذا رهوس منصوبة ؛ فقال : ما هذه رهوس ؟ قيل : هذه  
 رهوس خوارج يجاء بهم من العراق . فقال أبو أمامة : كِلَابُ النَّارِ كِلَابُ النَّارِ كِلَابُ النَّارِ !  
 شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ - يقولها ثلاثا - ثم بكى . فقلت :  
 ما يبكيك يا أبا أمامة ؟ قال : رحمة لهم ، إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه ؛ ثم قرأ  
 «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » إلى آخر الآيات . ثم قرأ « وَلَا تَكُونُوا  
 كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » . فقلت : يا أبا أمامة ، هم هؤلاء ؟  
 قال نعم . قلت : أثنى بقوله براءك أم شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال :  
 إني إذا لجرى ، إني إذا لجرى ! بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين  
 ولا ثلاث ولا أربع ولا خميس ولا ست ولا سبع ، ووضع أصبعه في أذنيه ، قال : وإِلَّا فَصُمْنَا  
 - قالها ثلاثا - ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تفترقت بنو إسرائيل  
 على إحدى وسبعين فرقة واحدة في الجنة وسائرهم في النار وأتريدت عليهم هذه الأئمة واحدة  
 واحدة في الجنة وسائرهم في النار » .

الثانية - اختلف العلماء في المحكمات والمتشابهات على أقوال عديدة ؛ فقال جابر بن  
 عبد الله ، وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما : المحكمات في آي القرآن ما عُرِفَ  
 تأويله وفُهِمَ معناه وتفسيره . والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه

دون خلقه . قال بعضهم : وذلك مثل وقت قيام الساعة ، وخروج ياجوج وماجوج والدجال وعيسى ، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور .

قلت : هذا أحسن ما قيل في التشابه . وقد قدمنا في أوائل سورة البقرة عن الربيع ابن خنيم أن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه بعلم ما شاء ؛ الحديث . وقال أبو عثمان : المحكم فائحة الكتاب التي لا تجزئ الصلاة إلا بها . وقال محمد بن الفضل : سورة الإخلاص ، لأنه ليس فيها إلا التوحيد فقط . وقيل : القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ » . وقيل : كله متشابه ؛ لقوله : « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » .

قلت : وليس هذا من معنى الآية في شيء ؛ فإن قوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ » أى في النظم والوصف وأنه حق من عند الله . ومعنى « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » أى يشبه بعضه بعضا ويصدق بعضه بعضا . وليس المراد بقوله « آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » وأخر متشابهات ؛ هذا المعنى ؛ وإنما التشابه في هذه الآية من باب الاحتمال والاشتباه ، من قوله « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا » أى اتيسر علينا ، أى يحتمل أنواعا كثيرة من البقر . والمراد بالمحكم ما في مقابلة هذا ، وهو مالا التباس فيه ولا يحتمل إلا وجهاً واحداً . وقيل : إن التشابه ما يحتمل وجوها ، ثم إذا رُدَّت الوجوه إلى وجه واحد وأُظِلَّ الباقي صار التشابه محكما . فالمحكم أبدأ أصل تَرَدُّ إليه القُرُوع ؛ والتشابه هو الفرع . وقال ابن عباس : المحكمات هو قوله في سورة الأنعام « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ » إلى ثلاث آيات ، وقوله في بني إسرائيل : « وَقَضَى رَبِّيَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » . قال ابن عطية : وهذا عندي مثال أعطاه في المحكمات . وقال ابن عباس أيضا : المحكمات ناسخه وحرامه وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به ، والمتشابهات المنسوخات ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به . وقال ابن مسعود وغيره : المحكمات النسخات ، والمتشابهات المنسوخات ؛ وقاله قتادة والربيع والضحاك . وقال محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات هي التي فيها حجة الرب

وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضع عليه .  
 والمتشابهات لمن تصريف وتحريف وتأويل ، ابتلى الله فيهن العباد ، وقاله مجاهد وابن إسحاق .  
 قال ابن عطية : وهذا أحسن الأقوال في هذه الآية . قال النحاس : أحسن ما قيل  
 في المحكمات والمتشابهات أن المحكمات ما كان قائماً بنفسه لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره ؛  
 نحو « لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » « وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّئِنْ تَابَ » . والمتشابهات نحو « إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ  
 جَمِيعًا » يرجع فيه إلى قوله جل وعلا : « وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّئِنْ تَابَ » وإلى قوله عز وجل :  
 « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » .

قلت : ما قاله النحاس يبين ما اختاره ابن عطية ، وهو الجارى على وضع اللسان ؛  
 وذلك أن المحكم اسم مفعول من أحكم ، والإحكام الإتقان ؛ ولا شك في أن ما كان واضح  
 المعنى لا إشكال فيه ولا تردد ، إنما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها ؛  
 ومعنى اختل أحد الأمرين جاء التشابه والإشكال . والله أعلم . وقال ابن خزيمة : للتشابه  
 وجوه ، والذي يتعلق به الحكم ما اختلف فيه العلماء أى الآيتين نسخت الأخرى ؛ كقول  
 عليّ وابن عباس في الحامل المتوقّ عنها زوجها تمتدّ أقصى الأجلين . فكان عمر وزيد بن ثابت  
 وابن مسعود وغيرهم يقولون بوضع الحمل ، ويقولون : سورة النساء القصص نسخت أربعة أشهر  
 وعشرا . وكان عليّ وابن عباس يقولان لم تنسخ . وكاختلفهم في الوصية للوارث هل  
 نسخت أم لم تنسخ . وكعارض الآيتين أيهما أولى أن تقدم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد  
 شرائطه ؛ كقوله تعالى : « وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » يقتضى الجمع بين الأقارب من ملك اليمين ،  
 وقوله تعالى : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » يمنع ذلك . ومنه أيضا تعارض  
 الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم وتعارض الأقيسة ، فذلك التشابه . وليس من المتشابه  
 أن تقرأ الآية بقرائنين ويكون الاسم محتملا أو مجملا يحتاج إلى تفسير ؛ لأن الواجب منه قدر  
 ما يتناوله الاسم أو جميعه . والقراءتان كالآيتين يجب العمل بموجبهما جميعا ؛ كما قرئ :

(١) سورة النساء القصص هي سورة الطلاق . ومراده منها « وأولات الأحبال أجلهن أن يضمن حملهن » آية ؛

«وَأَمْسَحُوا رُؤُوسَكُمْ وَأَرْجِلَكُمْ» بالفتح والكسر، على ما يأتي بيانه «في المسألة» إن شاء الله تعالى .

الثالثة - روى البخاري<sup>(١)</sup> عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس : إني أجد في القرآن أشياء تختلف على . قال : ما هو ؟ قال : «فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ» وقال : «وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ» وقال : «وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا» وقال : «وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» فقد كنتموا في هذه الآية . وفي النازعات «أُمُّ السَّمَاءُ بَنَاهَا ...» إلى قوله : «دَحَاهَا» فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال «أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ» والذي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ... إلى : طائعين «فذكر في هذا خلق الأرض قبل خلق السماء . وقال : «وكان الله غفوراً رحيمًا» . «وكان الله سميعاً بصيراً» فكأنه كان ثم مضى . فقال ابن عباس : «فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ» في النسخة الأولى، ثم يُفتح في الصور فصيح من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون؛ ثم في النسخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون . وأما قوله : «مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» «وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا» فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون : تعالوا نقول : لم تكن مشركين؛ فغم الله على أفواههم فتنتطق جوارحهم بأعمالهم؛ فعند ذلك عرف أن الله لا يكتم حديثاً، وعنده يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . وخلق الله الأرض في يومين، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات في يومين، ثم دحا الأرض أي بسطها فانخرج منها الماء والمرعى، وخلق فيها الجبال والأشجار والآكام وما بينهما في يومين آخرين؛ فذلك قوله : «وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا» . فخلقت الأرض وما فيها في أربعة أيام، وخلقت السماء في يومين . وقوله : «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» سمي نفسه

(١) في قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمَ إِلَى الصَّلَاةِ ...» آية ٦

(٢) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري في كتاب التفسير (سورة السجدة) . وبين رواية صحيح البخاري وما ورد في الأصول اختلاف في بعض الكلمات .

(٣) هو تافع بن الأزرق الذي حارب ذلك رأس الأزارقة من الخوارج . (من شرح القسطلاني) .

(٤) هذه عبارة صحيح البخاري . وفي الأصول : «بني نفسه ذلك ...»

ذلك، أى لم يزل ولا يزال كذلك ؛ فإن الله لم يُرد شيئا إلا أصاب به الذى أراد . ويحك ! فلا يَتَغَلَّفْ عليك القرآن ؛ فإن كُلا من عند الله .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَأَنْتُمْ مُنْشَلَكَاتُ ) لم تُصَرَّف « أَنْتُمْ » لأنها مُدَلَّت عن الألف واللام ، لأن أصلها أن تكون صفة بالألف واللام كالْكَبَرِ والصُّغُرِ ؛ فلما مُدَلَّت عن مجرى الألف واللام مُنعت الصرف . أبو عُيَيْد : لم يصرفوها لأن واحدما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وأنكر ذلك المبرد وقال : يجب على هذا ألا ينصرف غَضَابٌ وعَطَاشٌ . الكسائي : لم تنصرف لأنها صفة . وأنكره المبرد أيضا وقال : إن لُبْدًا وحُطَلًا صفتان وهما منصرفان . سيبويه : لا يجوز أن تكون أَنْتُمْ معدولة عن الألف واللام ؛ لأنها لو كانت معدولة عن الألف واللام لكان معرفة ، ألا ترى أن تنحصر معرفة في جميع الأقاويل لما كانت معدولة [عن السحر] ، وأمس في قول من قال : ذهب أُمس معدولا عن الأمس ؛ فلو كان أَنْتُمْ معدولا أيضا عن الألف واللام لكان معرفة ، وقد وصفه الله بالنكرة .

الخامسة - قوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ) الذين رفع بالابتداء ، والخبر « فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ » . والزيف الميل ؛ ومنه زاعت الشمس ، وزاعت الأبصار . ويقال : زاع يزيف زيفا إذا ترك التقصد ؛ ومنه قوله تعالى : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ » . وهذه الآية تم كل طائفة من كافر وزنديق وجاهل وصاحب يدعة ، وإن كانت الإشارة بها في ذلك الوقت الى نصارى تجران . وقال قتادة في تفسير قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » : إن لم يكونوا الحُرُورِيَّةُ وأنواع الخوارج فلا أدرى من هم . قلت : قد مر هذا التفسير عن أبي أمامة مرفوعا ، وحسبك .

السادسة - قوله تعالى : ( فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ) قال شيخنا أبو العباس رحمة الله عليه : مُتَّبِعُوا المُنشَابَةَ لا يَخْلُو أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَيَجْمَعُوهُ طَلَبًا لِلتَّشْبِيكِ

(١) أى إذا أردت به سحر ليلتك . فان نكرة مرفوعة .

(٢) راجع الهامشة ٢٥٢ ص ٢٥١ طبة ثانية .



في القرآن وإضلال العوام. كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن، أو طلباً لاعتقاد ظواهر التشابه، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره المجسمة حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسمٌ مجسمٌ بصورة مصورة ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع، تعالى الله عن ذلك! أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما فعل صبيغ حين أكثر على عمر في السؤال. فهذه أربعة أقسام:

الأول - لا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استئابة.

الثاني - القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عبّاد الأصنام والصوّرة، ويُستأبون فإن تابوا وإلا قُتلوا كما يفعل بمن ارتدّ.

الثالث - اختلقوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها. وقد عرّف أن مذهب السلف ترك التعرّض لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرها، فيقولون أمروها كما جاءت. وذهب بعضهم إلى إبداء تأويلاتها وحملها على ما يصحّ حمله في اللسان عليها من غير قطع بتعيين مجمل منها.

الرابع - الحكم فيه الأدب البالغ، كما فعله عمر بصبيغ. وقال أبو بكر الأنباري: وقد كان الأئمة من السلف يعاقبون من يسأل عن تفسير الحروف المشكّلات في القرآن، لأن السائل إن كان يعني بسؤاله تخليد البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالكبر وأعظم التعزير، وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتاب بما آجرت من الذنب، إذ أوجد للناققين للملحدين في ذلك الوقت سبيلاً إلى أن يقصدوا ضعفة المسامين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن من متاع التزويل. وحقائق التأويل. فن ذلك ما حدّثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي أنبأنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أن صبيغ بن عسل

(١) القرامطة: فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين ينفسدون نبوة زرادشت ومزدك وثاقى، وكانوا يمجّسون الخيرات. (راجع فقد الجمان للسنّي في حوادث سنة ٢٧٨).

(٢) صبيغ (وزان أمير) بن شريك بن المنصور بن قطن بن قنق بن عسل (بكسر العين) بن عمرو بن ربيع التميمي، وقد نسب إلى جدّه الأعلى فيقال: صبيغ بن عسل. راجع القاموس وشرحه مادة «صغ وصل».

قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَجَعَلَ يَسَالُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَعَنْ أَشْيَاءَ ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ عَمْرًا فَحَضَرَهُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَّاجِينَ مِنْ عَرَّاجِينَ النَّخْلِ . فَلَمَّا حَضَرَ قَالَ لَهُ عَمْرُ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيحٌ . فَقَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَمْرٌ ؛ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ فَضَرَبَ رَأْسَهُ بِعُرْجُونٍ فَشَجَّهَ ، ثُمَّ تَابَعَ ضَرْبَهُ حَتَّى سَالَ دَمُهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فَقَدَ وَاللَّهِ ذَهَبَ مَا كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي . وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي أَدَبِهِ ، وَسَيَّاقِي ذِكْرَهَا فِي « الذَّارِيَاتِ » . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلْهَمَهُ التَّوْبَةَ وَقَذَفَهَا فِي قَلْبِهِ فَتَابَ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ . وَمَعْنَى « ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ » طَلَبُ الشَّهَادَاتِ وَاللُّبْسِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يُفْسِدُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ ، وَيَرْتَدُّوا النَّاسَ إِلَى زَيْفِهِمْ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّازُ : مَعْنَى « ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أَنَّهُمْ طَلَبُوا تَأْوِيلَ بَعْثِهِمْ وَإِحْيَائِهِمْ ، فَأَعْلَمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ أَنَّ تَأْوِيلَ ذَلِكَ وَوَقْتَهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ : وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ — أَى يَوْمَ يَرُونَ مَا يَوْمُدُونَ مِنْ الْبَعثِ وَالنَّشُورِ وَالْعَذَابِ — يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ — أَى تَرَكُوهُ — قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ » أَى قَدْ رَأَيْنَا تَأْوِيلَ مَا أَنْبَأْتَنَا بِهِ التَّرْسُلِ . قَالَ : فَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » أَى لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَتَى الْبَعثُ إِلَّا اللَّهُ .

السابعة — قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ) يُقَالُ : إِنْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْيَهُودِ مِنْهُمْ حُجِّيٌّ بَنَ أَخْطَبَ دَخَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا : بَلَّغْنَا أَنَّهُ نَزَلَ عَلَيْكَ « أَلَمْ » ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فِي مَقَالِكَ فَإِنَّ مُلْكَ أَتَمَّكَ يَكُونُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ سَنَةً ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَّ فِي حِسَابِ الْجَمَلِ وَاحِدٌ ، وَالْأَلَامُ ثَلَاثُونَ ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ ، فَتَرَى « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . وَالتَّأْوِيلُ يَكُونُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ ، كَقَوْلِكَ : تَأْوِيلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى كَذَا . وَيَكُونُ بِمَعْنَى مَا يُؤْوِلُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ . وَاسْتِثْقَاةً مِنْ أَلِّ الْأَمْرِ إِلَى كَذَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ ، أَى صَارَ . وَأَوَّلُهُ تَأْوِيلًا أَى صَبْرَتِهِ . وَقَدْ حَمَدَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا : هُوَ إِبْدَاءُ احْتِمَالٍ فِي اللَّفْظِ مَقْصُودٌ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْهُ . فَالتَّفْسِيرُ بِيَانُ اللَّفْظِ ؛ كَقَوْلِهِ « لَا رَيْبَ فِيهِ » أَى لَا شَكَّ . وَأَصْلُهُ مِنَ الْقَسْرِ وَهُوَ الْبَيَانُ ؛ يُقَالُ : قَسَرْتُ

الشيء (عقفاً) أفسره (بالكسر) فسرّا . والتأويل ببيان المعنى ؛ كقوله لاشك فيه عند المؤمنين . أو لأنه حق في نفسه فلا تقبل ذاته الشك ؛ وإنما الشك وصف الشاك . وكقول ابن عباس في الجذّ أباً ؛ لأنه تأول قول الله عز وجل : « يَا بَنِي آدَمَ » .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ اختلف العلماء في « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » هل هو ابتداء كلام مقطوع مما قبله ، أو هو معطوف على ما قبله فنكون الواو للجمع . فالتدبر عليه الأكثر أنه مقطوع مما قبله ، وأن الكلام تمّ عند قوله « إِلَّا اللَّهُ » هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، وهو مذهب الكسائي والأخفش والقرطبي وأبي عبيد . قال أبو نعيم الأصبهاني : إنكم تصلون هذه الآية وإنها مقطوعة . وما انتهى علم الراسخين إلا إلى قولهم « آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبَّنَا » . وقال مثل هذا عمر بن عبد العزيز ، وحكى الطبري نحوه عن يونس عن أشهب عن مالك بن أنس . و« يَقُولُونَ » على هذا خبر الراسخين . قال الخطّابي : وقد جعل الله تعالى آيات كتابه الذي أمرنا بالإيمان به والتصديق بما فيه قسمين : مُحْكَمَاتٍ وَمُنْتَهَاهَا ؛ فقال عز من قائل : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُنْتَهَاهَا ... » إلى قوله : « كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبَّنَا » فأعلم أن المنتهية من الكتاب قد استأثر الله بعلمه ، فلا يعلم تأويله أحد غيره ، ثم أثنى الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمَنَّا بِهِ . ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه . ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » وأن ما بعده استئناف كلام آخر ، وهو قوله « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ » . وروى ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة . وإنما روى عن مجاهد أنه تسمى « الراسخين » على ما قبله وزعم أنهم يعلمونه . واحتج له بعض أهل اللغة فقال : معناه والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمَنَّا ، وزعم أن موضع « يَقُولُونَ » نصب على الحال . وطاعة أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه ؛ لأن العرب لا تضرع الفعل والمفعول معا ، ولا تذكر حالا إلا مع ظهور الفعل ؛ فإذا لم يظهر فعل فلا يكون حال ؛ ولو جاز فك لجاز

نن يقال : عبد الله راكبا، بمعنى أقبل عبد الله راكبا، وانما يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله : عبد الله يتكلم يصلح بين الناس ؛ فكان « يصلح » حالا له ؛ كقول الشاعر — أنشدني أبو عمر قال أنشدنا أبو العباس ثعلب — :

أرسلتُ فيها قَطِماً لُكَالِكاً \* يَقْصُرُ يَمْنَى وَيَطُولُ بَارِكاً

أى يقصر ماشيا . فكان قول عامة العلماء مع مساعدة مذاهب النحويين له أولى من قول مجاهد وحده . وأيضاً فإنه لا يجوز أن ينفى الله سبحانه شيئا عن الخلق ويثبت لنفسه ثم يكون له في ذلك شريك . ألا ترى قوله عز وجل : « قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ » وقوله : « لَا يَجْلِيهَا لَوْحَهَا إِلَّا هُوَ » وقوله : « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » ، فكان هذا كله مما استأنز الله سبحانه بعلمه لا يشركه فيه غيره . وكذلك قوله تبارك وتعالى : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . ولو كانت الواو في قوله : « وَالرَّاسِخُونَ<sup>(١)</sup> » للنسق لم يكن لقوله : « كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا » فائدة . والله أعلم .

قلت : ما حكاه الخطابي من أنه لم يقل بقول مجاهد غيره فقد روى عن ابن عباس أن الراسخين معطوف على أسم الله عز وجل ، وأنهم داخلون في علم التشابه ، وأنهم مع علمهم به يقولون آمنا به ؛ وقاله التبريزي ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم . و« يقولون » على هذا التأويل نصب على الحال من الراسخين ؛ كما قال :

الريح تبكي شجوها • والبرق يلعب في الغمام

وهذا البيت يحتمل المعنيين ؛ فيجوز أن يكون « والبرق » مبتدأ ، والخبر « يلعب » على التأويل الأول ، فيكون مقطوعا عما قبله . ويجوز أن يكون معطوفا على الريح ، و« يلعب » في موضع الحال على التأويل الثاني أى لا معا . واحتج قائلوه هذه المقالة أيضا بأن الله سبحانه مدحهم

(١) في الأصول : « أرسلت فيها رجلا » والتصويب عن اللسان وشرح القاموس . والقلم : الضمان ؛ وحل قَلَمٌ وقَلَمٌ وقَلَمٌ : مؤول . والقلم أيضا : المشى بهم وغيره . والكالك (بضم اللام الأول وكسر الثانية) : الجمل الضخم المرسى بالهم . وسن النظر الثاني كما قال أبو علي القاسمي : يقصر إذا مشى لانخفاض بطنه وضخه وتقاربه من الأرض ؛ فإذا بك رأيت طريقا لارتفاع سنامه ؛ فهو يركا أطول من قاعها . ( من لسان العرب مادة لكك ) .

(٢) في الأصول : « والراسخون ما لنسق » زيادة كلمة « معا » .

بالرسوخ في العلم؛ فكيف يمدحهم وهم جهال! وقد قال ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله .  
وقرأ مجاهد هذه الآية وقال: أنا ممن يعلم تأويله؛ حكاه عنه إمام الحرمين أبو المعالي .

قلت - وقد رد بعض العلماء هذا القول إلى القول الأوّل فقال: وتقدير تمام الكلام  
«عند الله» أن معناه وما يعلم تأويله إلا الله يعني تأويل المتشابهات، والراشخون في العلم يعلمون  
بعضه قائلين آمناه كل من عند ربنا بما نصب من الدلائل في المحكم ومكن من رده إليه .  
فإذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا آمنا بالجميع كل من عند ربنا، وما لم يحيط به  
علمنا من الخفايا مما في شرعه الصالح فعله عند ربنا . فإن قال قائل: قد أشكل على الراشخين  
بعض تفسيره حتى قال ابن عباس: لا أدري ما الأثر ولا ما غلين، قيل له: هذا لا يلزم؛  
لأن ابن عباس قد علم بعد ذلك ففسر ما وقف عليه . وجواب أقطع من هذا وهو أنه سبحانه  
لم يقل وكل راشح فيجب هذا، فإذا لم يعلمه أحد علمه الآخر . ورجح ابن قورك أن الراشخين  
يعلمون التأويل وأطنب في ذلك؛ وفي قوله عليه السلام لابن عباس: «اللهم فقه في الدين  
وعلمه التأويل» ما بين لك ذلك، أي علمه معاني كتابك . والوقف على هذا يكون عند قوله  
«والراشخون في العلم» . قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمر: وهو الصحيح؛ فإن تسميتهم  
راشخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوى في علمه جميع من يفهم كلام العرب  
وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع! لكن المتشابه يتنوع، فنه ما لا يعلم  
البينة كامر الروح والساعة مما استأثر الله بنيه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد إلا ابن عباس  
ولا غيره . فمن قال من العلماء الخذاق بأن الراشخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا النوع  
وأما ما يمكن حمله على وجوه في اللغة ومناج في كلام العرب فيتناول ويعلم تأويله المستقيم،  
وزال ما فيه مما عبي أن يتعلق من تأويل غير مستقيم؛ كقوله في عيسى: «وَرُوحٌ مِنْهُ»  
إلى غير ذلك . فلا يسمى أحد راشخا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرا بحسب ما قدر له .  
وأما من يقول: إن المتشابه هو المنسوخ فيستقيم على قوله لإحلال الراشخين في علم التأويل؛  
لكن تخصيصه المتشابهات بهذا النوع غير صحيح .

والرسوخ : الثبوت في الشيء ، وكل ثابت راسخ . وأصله في الأجرم أن يرسخ الجبل والشجر في الأرض . وقال الشاعر :

لَقَدْ رَسَخْتُ فِي الصَّدْرِ مِنْ مَّوَدَّةٍ \* لِلَّيْلِ أَتَتْ آيَاتَهَا أَبْ تَغْيِرًا

وَرِثَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِ فَلَانٍ رِثَاحٌ رِسْخًا . وَحِكْمِي بَعْضُهُمْ : رِثَاحُ الْغَدِيرِ : نَضَبُ مَاهُو ؟ حَكَاهُ ابْنُ فَارَسٍ فَوَهُ مِنَ الْأَضْدَادِ . وَرِثَاحٌ وَرِثَعُنٌّ وَرَسَبٌ كُلُّهُ ثَبَتَ فِيهِ . وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ فَقَالَ : « هُوَ مَنْ بَرَّتْ يَمِينُهُ وَصَدَّقَ لِسَانُهُ وَاسْتَقَامَ قَلْبُهُ » . فَإِن قِيلَ : كَيْفَ كَانَ فِي الْقُرْآنِ مُشَابَهَ اللَّهِ يَقُولُ : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » فَكَيْفَ لَمْ يُجْعَلَ كُلُّهُ وَاضِحًا ؟ قِيلَ لَهُ : الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — أَنَّ يَظْهَرُ فَضْلَ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّهُ وَاضِحًا لَمْ يَظْهَرَ فَضْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ . وَهَكَذَا يَعْمَلُ مِنْ يَصْنِفُ تَصْنِيفًا يَجْعَلُ بَعْضُهُ وَاضِحًا وَبَعْضُهُ مُشْكِلًا ، وَيَتْرَكُ الْجُودَةَ<sup>(١)</sup> مَوْضَاعًا ؛ لِأَنَّ مَا هَانَ وَجُودَهُ قَلَّ بِهَاؤُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

التاسعة - قوله تعالى : (كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا) فيه ضمير عائد على كتاب الله تعالى مُحْكَمِهِ ومُتَشَابِهِهِ ، والتقدير كُلُّهُ من عند ربنا . وحذف الضمير لدلالة « كُلٌّ » عليه ؛ إذ هي لفظة تقتضى الإضافة . ثم قال : (وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) أى ما يقول هذا ويؤمن ويقف حيث وقف ويدع اتباع المتشابه إلا ذو لب ، وهو العقل . ولُبُّ كل شيء خالصه ؛ فلذلك قيل للعقل لُبٌّ . و « أُولُو » جمع ذو .

قوله تعالى : رَبَّنَا لَا تُغِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ  
وَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾  
فيه مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا ﴾ في الكلام حذف تقديره يقولون : وهذا حكاية من الراغبين . ويجوز أن يكون المعنى قل يا محمد . ويقال : إزاغة القلب فساده

(١) كذا وردت هذه الكلمة في أكثر الأصول، وفي بعض الأصول وردت بهذا الرسم من غير إجماع.

وميل عن الدين، أفكانوا يخافون وقد هُدُوا أن ينقلهم الله إلى الفساد؟ فالجواب أن يكونوا  
 سألوهم إذ هداهم الله ألا يتلهم بما ينقل عليهم من الأعمال فيعجزوا عنه؛ نحو «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا  
 عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ تُخَرِّجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ». قال ابن كيسان: سألوهم ألا يترغوا فيترغ الله  
 قلوبهم؛ نحو «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» أي ثبتنا على هدايتك إذ هديتنا وألّا ترغ فيفسد  
 أن ترغ قلوبنا. وقيل: هو منقطع مما قبل؛ وذلك أنه تعالى لما ذكر أهل الزنج عقب ذلك  
 بأن علم عباده الدعاء إليه في ألا يكونوا من الطائفة الذميمة التي ذكرت وهي أهل الزنج.  
 وفي الموطأ عن أبي عبد الله الصنابحي أنه قال: قَدِمْتُ المدينة في خلافة أبي بكر الصديق  
 فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بآم القرآن وسورة من قصار المفصل،  
 ثم قام في الثالثة، فذنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد تمس ثيابه، فسمعتة يقرأ بآم القرآن وهذه الآية  
 «رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا» الآية. قال العلماء: قراءته بهذه الآية ضرب من القنوت والدعاء  
 لما كان فيه من أمر أهل الردة. والقنوت جائز في المغرب عند جماعة من أهل العلم، وفي كل  
 صلاة أيضا إذا دهم المسلمين أمر عظيم يُفزعهم ويخافون منه على أنفسهم. وروى الترمذي  
 من حديث شهر بن حوشب قال قلت لأُمّ سلمة: يا أُمّ المؤمنين، ما كان أكثر دعاء رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا كان عندك؟ قالت: كان أكثر دعائه «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي  
 عَلَى دِينِكَ». فقلت: يا رسول الله، ما أكثر دعائك يا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ؟  
 قال: «يَا أُمّ سلمة إنه ليس آدمي إلا وقَّله بين أصبعين من أصابع الله فن شاء أقام ومن شاء  
 أزاغ». فلا معاذ «رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا». قال: حديث حسن. وهذه الآية  
 حجة على المعتزلة في قولهم: إن الله لا يضل العباد. ولو لم تكن الإزاغة من قبلة لما جاز  
 أن يدعى في دفع ما لا يجوز عليه فعلة. وقرأ أبو واقد الجراح «لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا» بإسناد القعل إلى  
 القلوب، وهذه رغبة إلى الله تعالى. ومعنى الآية على القراءتين ألا يكون منك خلق الزنج  
 فيها قرين.

الثانية - قوله تعالى : ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾ أى من عندك ومن قبلك تفضلاً  
 لاعن سبب ميتاً ولا عمل . وفى هذا استسلام وتطارح . وفى «لَدُنْ» أربع لغات : لَدُنْ بفتح  
 اللام وضم الدال وجزم النون ، وهى أفصحها ؛ و بفتح اللام وضم الدال وحذف النون ؛ و بضم  
 اللام وجزم الدال وفتح النون ؛ و بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون . ولعل جهال المتصوفة  
 وزنادقة الباطنية يتشبثون بهذه الآية وأمثالها فيقولون : العلم ما وهبه الله ابتداءً من غير كسب ،  
 والنظر فى الكتب والأوراق حجاب . وهذا مردود على ما يأتى بيانه فى هذا الموضع .  
 ومعنى الآية : هب لنا نعيماً صادراً عن الرحمة ؛ لأن الرحمة راجعة الى صفة الذات فلا يتصور  
 فيها المحبة . يقال : وهب يهبُّ ؛ والأصل يوهبُ بكسر الهاء . ومن قال : الأصل يوهبُ  
 بفتح الهاء فقد أخطأ ؛ لأنه لو كان كما قال لم تحذف الواو ، كما لم تحذف فى يوجل . وإنما  
 حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ ثم فتح بعد حذفها لأن فيه حرفاً من حروف الخلق .  
 قوله تعالى : رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ  
 لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١٠١﴾

أى باعثهم ومعيهم بعد تفرقهم . وفى هذا إقرار بالبعث ليوم القيامة . قال الزجاج :  
 هذا هو التأويل الذى علمه الرازيون وأقروا به ، وخالف الذين اتبعوا ما تشابه طبعهم من أمر  
 البعث حتى أنكروه . والرب الشك ، وقد تقدمت محامله فى البقرة <sup>(١)</sup> . والميعاد مفعول من الوعد  
 قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ  
 مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ﴿١٠٢﴾  
 معناه يبن . أى لن تدفع عنهم أموالهم ولا أولادهم من عذاب الله شيئاً . وقرأ السلمي  
 «لَن يَنْفِي» بالياء لتقدم الفعل ودخول الحائِل بين الاسم والفعل . وقرأ الحسن «يَنْفِي» بالياء  
 وسكون الياء الآخرة للتخفيف ؛ كقول الشاعر :

(١) راجع ج ١ ص ١٥٩ طبة ثانية أرتالة . (٢) السلمي (يعني الحسن) هو أبو مريم الرحمن  
 ابن الحسين الصوفي الأزدي - (من تذكرة الحفاظ وأشباه الساماني) .



كَفَى بِالْيَاسِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ \* وَلَيْسَ لِسُفْهَاهَا إِذْ طَالَ شَافٍ  
وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ كَافِيَا، فَارْسَلِ الْيَاءَ . وَأَنْشُدِ الْفَرَاءَ فِي مِثْلِهِ :

كَانَ أَيْدِيَيْنَ بِالْفَاعِ الْقَرِيقُ \* أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنِ الْوَرِيقُ

الْقَرِيقُ وَالْقَرِيقَةُ لَفْتَانُ فِي الْفَاعِ . وَ « مَر » فِي قَوْلِهِ « مَنْ أَلَّهِ » بِمَعْنَى عِنْدَ؛ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ .  
(أَوَّلُكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) وَالْوُقُودُ اسْمٌ لِلْحَطَبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي « الْبَقَرَةِ » . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَبِجَاهِدٍ  
وَطَلْعَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ « وَقُودٌ » بَضَمِ الْوَاوِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ حَطَبٌ وَقُودُ النَّارِ .  
وَيُجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا ضَمَّ الْوَاوُ أَنْ تَقُولَ أَقُودُ مِثْلَ أَقَتَّتْ . وَالْوُقُودُ بَضَمِ الْوَاوِ الْمَصْدَرُ ؛  
وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُ إِذَا اشْتَعَلَتْ . وَنَجَّحَ ابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُظْهِرُ هَذَا الدِّينَ حَتَّى يُجَاوِزَ الْبَحَارَ وَحَتَّى تُخَاطَ الْبَحَارُ  
بِالنَّخِيلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ثُمَّ يَأْتِي أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ فَإِذَا قَرَأُوهُ قَالُوا مَنْ أَقْرَأَ مِنَّا  
مَنْ أَعْلَمَ مِنَّا . ثُمَّ انْفَتَحَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ فِي أَوَّلِكُمْ مِنْ خَيْرٍ ؟ » قَالُوا لَا . قَالَ :  
« أَوَّلُكُمْ مِنْكُمْ وَأَوَّلُكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَوَّلُكُمْ هُمْ وَقُودُ النَّارِ » .

قَوْلُهُ تَعَالَى : كَذَّابٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا  
فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١١﴾

الذَّابُ الْعَادَةُ وَالشَّانُ . وَذَابَ الرَّجُلُ فِي عَمَلِهِ يَذَابُ ذَابًا وَذُوبًا إِذَا جَدَّ وَاجْتَهَدَ ،  
وَأَذَابَتْهُ لَنَا . وَأَذَابٌ بِعَرَبٍ إِذَا جَهَدَهُ فِي السَّيْرِ . وَالذَّابَانِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ :  
وَسَمِعْتُ يَعْقُوبَ يَذْكُرُ « كَذَّابٌ » بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَقَالَ لِي وَأَنَا غُلِيمٌ : عَلَى أَيْ شَيْءٍ يَحْصُرُ  
« كَذَّابٌ » ؟ قُلْتُ لَهُ : أَظَنَّهُ مِنْ ذَيْبٍ يَذَابُ ذَابًا . فَقِيلَ ذَلِكَ مِنِّي وَتَعَجَّبَ مِنْ جَوْدَةِ  
تَقْدِيرِي عَلَى صَغُرِي ، وَلَا تُعْرَى . أَقْبَالَ أَمْ لَا . قَالَ النَّحَّاسُ : هَذَا الْقَوْلُ خَطَا ، لَا يَقَالُ

(١١١) كَذَا فِي الْأَصُولِ . وَالَّذِينَ فِي لَفْتَانِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَعْبُوتَاتِ الْفَتْحِ أَنَّهُ الْقَرِيقُ (بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ)  
وَالْقَرِيقُ (بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ) وَالْقَرِيقُ (بِكَسْرِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ) . وَالْفَاعُ الْقَرِيقُ : الطَّيْبُ الَّذِي لَا حِجَارَةَ فِيهِ .

(١١٢) وَلَيْسَ بِهِ مِنْ طَبْعَةِ تَابِيَةِ أَوْ تَابَةِ .

الْبَتَّةِ ذِيَبَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : دَأَبٌ يَدَأِبُ دُؤُوبًا [وَدَأَبًا] <sup>(١١)</sup> هَكَذَا حَتَّى التَّحْيُوتِ ، مِنْهُمْ الْقِرَاءَةُ  
حِكَاةً فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ ؛ كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

كَدَّابِكَ مِنْ أُمِّ الْحَوْرِيثِ قَبْلَهَا • وَجَارَتِهَا أُمُّ الرِّبَابِ بِمَسْأَلِ <sup>(١٢)</sup>

فَأَمَّا الدَّأَبُ فَانْهَ يَجُوزُ ؛ كَمَا يُقَالُ : شَعْرٌ وَشَعْرٌ وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ ؛ لِأَنَّهُ قِيَّةٌ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْخَطِّ •  
وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَافِ ؛ فَقِيلَ : هِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ تَقْدِيرِهِ تَأْتِيهِمْ كَدَابُ آلِ فِرْعَوْنَ ، أَيْ صَنِيعُ  
الْكُفَّارِ مَعَكُمْ كَصَنِيعِ آلِ فِرْعَوْنَ مَعَ مُوسَى • وَزَعِمَ الْقِرَاءَةُ أَنَّ الْمَعْنَى : كَفَرَتِ الْعَرَبُ كَكُفْرِ  
آلِ فِرْعَوْنَ • قَالَ النَّحَّاسُ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مُتَعَلِّقَةً بِكُفْرِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا دَاخِلَةً  
فِي الصَّلَاةِ • وَقِيلَ : هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَخْذِهِمُ اللَّهَ ، أَيْ أَخْذَهُمْ أَخْذًا كَمَا أَخَذَ آلُ فِرْعَوْنَ • وَقِيلَ :  
هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ «لَنْ تُفْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ» أَيْ لَمْ تُفْنِ عَنْهُمْ غَنَاءَهُمْ كَمَا لَمْ تُفْنِ الْأَمْوَالُ  
وَالْأَوْلَادُ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ . وَهَذَا جَوَابُ لِمَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجِهَادِ وَقَالَ : شَفَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلوانَا •  
وَيَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِ الْقَوْدِ ، وَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي نَفْسِ الْإِحْتِرَاقِ • وَيُؤَيِّدُ  
هَذَا الْمَعْنَى «... وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ  
السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَرْجَحُ ، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ •  
قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : «كَدَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ» أَيْ كِمَادَةِ آلِ فِرْعَوْنَ • يَقُولُ : اعْتَادَ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ  
الْإِلْحَادَ وَالْإِعْنَاتَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اعْتَادَ آلُ فِرْعَوْنَ مِنْ إِعْنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ؛ وَقَالَ مَعْنَاهُ  
الْأُزْهَرَى • فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ (الْأَنْفَالِ) «كَدَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ» فَالْمَعْنَى جُوزِي هَؤُلَاءِ بِالْقَتْلِ  
وَالْأَسْرِ كَمَا جُوزِيَ آلُ فِرْعَوْنَ بِالْفِرْقِ وَالْهَلَاكِ •

قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَا بَنِيَّانَا) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْآيَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْآيَاتِ  
الْمُنْصَوْبَةَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ . (فَأَخْذَهُمُ اللَّهُ بِدُونِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ) •

(١) زِيَادَةُ مِنْ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ • (٢) لَمْ يَحْمِلْهُ ، هِيَ «مَرْ» لَمْ يَحْمِلْهُ سَجْدِ  
كَيْفَ ضَمُّهُ الْكَلَامِ ؛ وَكَانَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ يَشْبِيهِهَا فِي أَشْعَارِهِ • وَأَمَّا الرِّبَابُ مِنْ كَلْبٍ أَيْضًا • وَمَطْلَعٌ • مَوْضِعٌ •  
يَقُولُ : لَقِيتُ مَنْ وَفَرَكَ عَلَيَّ هَذِهِ الْيَارُونَ وَكَذَكَ أَهْلَهَا كَمَا لَقِيتُ مِنْ أُمِّ الْحَوْرِيثِ وَجَارَتِهَا • (مِنْ فَرْحِ الْمُنْقَطَاتِ) •

قوله تعالى : قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۖ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٣﴾

بهرمة رؤدة رخصة • نكروية البائة المنقطر<sup>(١)</sup>

ولم يقل المنقطر؛ لأنه ذهب الى القضيب . وقال الفراء : ذكره لأنه فرق بينهما بالصفة ،  
فلمس حالت الصفة بين الاسم والفعل ذكر الفعل . وقد مضى هذا المعنى في البقرة في قوله  
تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ »

(في فَنَيْنِ الثَّقَنَاتِ) يعنى المسلمين والمشركين يوم بدر (فنة) قرأ الجمهور « فنة » بالرفع ، بمعنى  
إحداهما فنة . وقرأ الحسن وبجاهد « فِنَّة » بالخفض « وأُتْرَى كَافِرَةٌ » على البدل . وقرأ  
ابن أبى عَبلَةَ بالنصب فيهما . قال أحمد بن يحيى : ويجوز النصب على الحال ، أى الثقتا مختلفتين  
مؤمنة وكافرة . قال الزجاج : النصب بمعنى أئمن . وسميت الجماعة من الناس فنة لأنها فُتَاء  
اليها ، أى يرجع اليها في وقت الشدة . وقال الزجاج : الفنة الفرقة ، مأخوذة من فَاتَتْ رَأْسَهُ  
بالسيف — ويقال : فآيته — إذا فلقته . ولا خلاف أن الإشارة بهاتين الفنتين هى الى يوم  
بدر . واختلف من المخاطب بها ؛ فقليل : يحتمل أن يُخَاطَبَ بها المؤمنون ، ويحتمل أن  
يُخَاطَبَ بها جميع الكفار ، ويحتمل أن يُخَاطَبَ بها يهود المدينة ؛ وبكل احتمال منها قد قال قوم .  
وفائدة الخطاب للمؤمنين تثبيت النفوس وتشجيعها حتى يُقَدِّمُوا على ملتهم وأمناتهم كما قد وقع .

قوله تعالى : (يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً  
لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) قال أبو على : الرؤية فى هذه الآية رؤية عين ؛ ولذلك تعدت الى مفعول  
واحد . قال مكى والمهدوى : يدل عليه « رَأَى الْعَيْنِ » . وقرأ نافع « تَرَوْنَهُمْ » بالناء والباقون  
بالياء . (مِثْلَيْهِمْ) نصب على الحال من المياء والميم فى « تَرَوْنَهُمْ » . والجمهور من الناس  
على أن الفاعل يترون هم المؤمنون ، والضمير المتصل هو للكفار . وأنكر أبو عمرو أن يُقْسَرَ

(١) البرهمة : الرقبة الجلد ، أى من اللسان المبرجة . والرؤدة والرودة : الشاة الحسة البرية الشبل مع  
حسن غذا . والرخصة : البائة الخلق . والنكروية : القضيب الفنى الدن . والبائة : واحد نجر البان . والمنقطر :  
المتشقق . يقال : قد انقطر العود اذا انشق وأخرج دونه . (عن شرح الديوان) . (٢) رابع آية ١٨٠  
ج ٢ ص ٢٥٧ ، وآية ١٨١ ص ٢٦٨ طبة ثانية . (٣) التى فى تفسير غرائب القرآن لسيماهرى :  
« تَرَوْنَهُمْ بِناء الخطاب أبو جعفر ونافع وسيل ومقبوب الباقون بالياء . »

« تَرَوْنَهُمْ » بالنساء ؛ قال : ولو كان كذلك لكان مثليكم . قال النحاس : وما لا يلزم ، ولكن يجوز أن يكون مثلي أصحابكم . قال مكى : « تَرَوْنَهُمْ » بالنساء جرى على الخطاب في « لكم » فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والمساء والميم للشركين . وقد كان يلزم من قرأ بالنساء أن يقرأ مثليكم بالكاف ، وذلك لا يجوز لخالفه الخط ؛ ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى النبية ؛ كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ » ، وقوله تعالى : « وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ » فخطب ثم قال : « فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ » فرجع إلى النبية . فالحاء والميم في « مثليهم » يحتمل أن يكون للشركين ، أى ترون أيها المسلمون المشركين مثل ما هم عليه من العُدَد ؛ وهو بعيد في المعنى ؛ لأن الله تعالى لم يُكثر المشركين في عين المسلمين بل أعلمنا أنه قَلَّهم في عين المؤمنين ، فيكون المعنى ترون أيها المؤمنون المشركين مثليكم في العدد وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقلل الله المشركين في عين المسلمين فأراهم إياهم مثلي عَدَّتْهم لتقوى أنفسهم ويقع التجاسر ، وقد كانوا أعلموا أن المسائة منهم تغلب المائتين من الكفار ، وقلل المسلمين في عين المتبركين ليجترأوا عليهم فينقض حكم الله فيهم . ويحتمل أن يكون الضمير في « مثليهم » للمسلمين ، أى ترون أيها المسلمون المسلمين مثلي ما أنتم عليه من العدد ، أى ترون أنفسكم مثلي عددكم ؛ فعل الله ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركين . والتأويل الأول أولى ؛ يدل عليه قوله تعالى : « إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَتَابِكِ قَلِيلًا » وقوله : « وَإِذْ يُرِيكُوهُمْ إِذِ الْتَفَقْتُمْ فِي أُعْيُنِكُمْ قَلِيلًا » . ورؤى عن ابن مسعود أنه قال : قلت لرجل إلى جنبي : أنزاهم سبعين ؟ قال : أظنهم مائة . فلما أخذنا الأسارى أخبرونا أنهم كانوا ألفا . وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا : بل كثر الله عدد المؤمنين في عيون الكافرين حتى كانوا عندهم ضغيفهم . ووصف الطبري هذا القول . قال ابن عطية : وكذلك هو مردود من جهات . بل قلل الله للمشركين في عين المؤمنين كما تقدم . وعلى هذا التأويل كان يكون « ترون » للكافرين ، أى يحزن أيها الكافرون المؤمنين مثليهم ، ويحتمل مثليكم ، على ما تقدم . وزعم الفراء أن المعنى ترونهم مثليهم ثلاثة أمثالهم . وهو بعيد غير معروف في اللغة . قال الزجاج : وهذا باب النلط ،

فيه غلطٌ في جميع المقاييس؛ لأننا إنما ننقل مثل الشيء مساوياً له ، ونعْطِلُ مثله ما يساويه مرتين . قال ابن كيسان : وقد بين الفراء قوله بأن قال : كما تقول وعندك عبد : احتاج إلى مثله ، فانت محتاج إليه وإلى مثله . وتقول : احتاج إلى مثله ، فانت محتاج إلى ثلاثة . والمعنى على خلاف ما قال واللغة . والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر؛ فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عتتهم . وهذا بعيد وليس المعنى عليه . وإنما أراهم الله على غير عتتهم بلهتين : إحداهما أنه رأى الصلاح في ذلك ؛ لأن المؤمنين تقوى قلوبهم بذلك . والأخرى أنه آية للنبي صلى الله عليه وسلم . وسيأتي ذكر وقعة بدر إن شاء الله تعالى . وأما قراءة اليساء فقال ابن كيسان : الهاء والميم في « يرونهم » عائدة على « وأُخْرَى كَافِرَةٌ » والهاء والميم في مثلهم عائدة على « فَتَنَّا تَبَائِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » وهذا من الإحصاء الذي يدل عليه سياق الكلام ، وهو قوله : « يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ » . فدل ذلك على أن الكافرين كانوا مثلي المسلمين في رأى العين وثلاثة أمثالهم في السدد . قال : والرؤية هنا لليهود . وقال مكي : الرؤية للفئة المقاتلة في سبيل الله ، والمؤمنة الفئة الكافرة ؛ أى ترى الفئة المقاتلة في سبيل الله الفئة الكافرة مثلى الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقالهم الله في أعينهم على ما تقدم . والخطاب في « لكم » لليهود . وقرأ ابن عباس وطلحة « تَرَوْنَهُمْ » بضم التاء ، والسأى بالناء مضمومة على ما لم يسم فاعله .

(وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) تقدم معناه والحمد لله .

قوله تعالى : زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَحْرَبِ ذَلِكَ مَتْنَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَبَإِ ۖ

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (زَيْنَ النَّاسِ) زَيْنٌ من الترين . واختلف الناس مَنِ المزين ؛ فقالت فرقة : الله زين ذلك ؛ وهو ظاهر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره البخارى . وفي التزيل : « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا » ؛ ولما قال عمر : الآن يارب حين زينتها لنا نزلت « قُلْ أُوْثِقُوا بِحَبْرٍ مِنْ ذَلِكَ » . وقالت فرقة : المزين هو الشيطان ؛ وهو ظاهر قول الحسن ، فإنه قال : مَنْ زَيَّنَهَا ؟ ما أحدٌ أشدُّ لها ذمًّا من خالفها . فتزين الله تعالى إنما هو بالإيجاد والتهيئة للانتفاع وإنشاء الحيلة على الميل إلى هذه الأشياء . وتزين الشيطان إنما هو بالوسوسة والخديعة وتحسين أخذها من غير وجوها . والآية على كلا الوجهين ابتداء وعظ لجميع الناس ، وفي ضمن ذلك توبيخ لمعاصري محمد صلى الله عليه وسلم من اليهود وغيرهم . وقرأ الجمهور « زَيْنَ » على بناء الفعل للفعل ، ورفع « حُبُّ » . وقرأ الضحاک ومجاهد « زَيْنَ » على بناء الفعل للفاعل ، ونصب « حُبُّ » . وحركت الهاء من « الشَّهَوَاتِ » فرقاً بين الاسم والعت . والشهوات جمع شهوة ، وهى معروفة . ورجل شهوان للشهى ، وشهى أى مُشْتَهَى . واتباع الشهوات مُرِدُّ وطاعتها مهلكة . وفي صحيح مسلم : « حَقَّقَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحَقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفائدة هذا التمثيل أن الجنة لا تُسأل إلا بقطع مفاوز المكاره والبصبر عليها ، وأن النار لا يُنجى منها إلا بترك الشهوات وقطام النفس عنها . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طَرِيقُ الْجَنَّةِ حَرٌّ <sup>(١)</sup> وَطَرِيقُ النَّارِ سَهْلٌ بِسَهْوَةٍ » ؛ وهو معنى قوله : « حَقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحَقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » . أى طريق الجنة صعب المسلك فيه أعلى ما يكون من الزواجر ، وطريق النار سهل لا غِلظ فيه ولا وعورة ، وهو معنى قوله « سهل بسهوة » وهو بالسين المهملة .

(١) هذه عبارة الصحاح الذى يعتمد عليه المؤلف كثيراً . وفي الأصول : « الشهوان للشهى » .

(٢) الحزن (فتح فكون) : المكان الغليظ الخشن . والبروة (بالضم والفتح) : ما ارتفع من الأرض . والسهوة : الأرض الينة التربة .

الثانية - قوله تعالى: (من النساء) بدأ بين لكثرة تشوف النفوس اليهن، لأنهن حبال الشيطان وقتة الرجال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما تركتُ بدى فتنة أشدَّ على الرجال من النساء " أخرجه البخارى ومسلم . ففتنة النساء أشدَّ من جميع الأشياء . ويقال : في النساء فتنان ، وفي الأولاد فتنة واحدة . فأما اللتان في النساء فأحدهما أن تؤدي إلى قطع الرحم ، لأن المرأة تأمر زوجها بقطعه عن الأثماء والأخوات . والثانية يتلَّ بيع المال من الحلال والحرام . وأما البنون فإن الفتنة فيهم واحدة، وهو ما أبغى بيع المال لأجلهم . وروى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تُسكِتوا نساءكم العُرف ولا تعلموهن الكتاب " . حذرهم صلى الله عليه وسلم ، لأن في إساكنهن العرف تطلُّها إلى الرجال ، وليس في ذلك تحصين لمن ولا سترٌ لأنهن قد يُسْرِفن على الرجال فتعلث الفتنة والبلاء ، ولأنهن قد خلقتن من الرجل ، فهمتها في الرجل خلقت في الشهوة وجعلت سكناً له ، فغير مأموين كل واحد منهما على صاحبه . وفي تعلُّمن الكتاب هذا المعنى من الفتنة وأشد . وفي كتاب الشَّهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أَعْمَرُوا النساءَ بِزَمَنِ الْجَهْلِ " . فعلى الإنسان إذا لم يصبر في هذه الأزمان أن يبحث على ذات الدين ليسلم له الدين . قال صلى الله عليه وسلم : " عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَيْتَ يَدَاكَ " . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي سنن أبى ماجه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تَرْوِّجُوا النساءَ لحسنهن فعسى حسنهن أن يريهن ولا تَرْوِّجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تُطعنن ولكن تَرْوِّجوهن على الدِّينِ وَلَئِمَّةٌ سَوْدَاءُ خَرَاءَ ذَاتِ دِينٍ أَفْضَلُ " .

الثالثة - قوله تعالى : (وَالْبَيْنِ) عطف على ما قبله . وواحد البين أين . قال الله تعالى مخبرا عن نوح : " إِنَّ أَيْنِيَ مِنْ أَهْلِي . وتقول في التصغير « بَيْتٌ » كما قال لقمان . وفي الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأشعث بن قيس : " هَلْ لَكَ مِنْ ابْنَةِ حَمْرَةَ مِنْ

(١) ترب الرجل : افتقر ، أى لعنى بالتراب ، وأترب إذا استنى . وهذه الكلمة جلوية على أمة العرب ، لا يريدون بها الدناء على الخاطب ولا وقوع الأمر به ، كما يقولون : فاته الله في مقام التناء والملاح .

(٢) خرماء : مقطوعة بعض الأنف ومثوبة الأذن .





ابن سِيده أنه هكنا بالسريانية . وقال النقاش عن ابن الكلبي أنه هكنا بلغة الروم . وقال  
ابن عباس والضحاك والحسن : ألف ومائتا مثقال من الفضة ، ورفعه الحسن . وعن  
ابن عباس : اثنا عشر ألف درهم من الفضة ، ومن الذهب ألف دينار دية الرجل المسلم ،  
وروى عن الحسن والضحاك . وقال سعيد بن المسيب : ثمانون ألفا . قتادة : مائة رطل  
من الذهب أو ثمانون ألف درهم من الفضة . وقال أبو حمزة الثمالي<sup>(١)</sup> : القنطار بأفريقية  
والأندلس ثمانية آلاف مثقال من ذهب أو فضة . السدي : أربعة آلاف مثقال . مجاهد :  
سبعون ألف مثقال ، وروى عن ابن عمر . وحكى مكّي قولاً أن القنطار أربعون أوقية من  
ذهب أو فضة ، وقاله ابن سِيده في المحكم ، وقال : القنطار بلغة بَرَبَر ألف مثقال . وقال الربيع  
ابن أنس : القنطار المال الكثير بعضه على بعض ، وهذا هو المعروف عند العرب ، ومنه قوله :  
« وَأَيُّكُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا » أى مالا كثيرا . ومنه الحديث : « إِنْ صَفْوَانٌ بِنُ أُمَيَّةٍ قَنطَرٌ  
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَنطَرٌ أَبُوهُ » أى صار له قنطار من المال . وعن الحَكَم : القنطار هو ما بين السماء  
والأرض . واختلفوا فى معنى « الْمُقَنطَرَةِ » فقال الطبري وغيره : معناه المُضَعَفَةُ ، وكانت القناطر  
ثلاثة والمقنطرة تسع . وروى عن الفراء أنه قال : القناطر جمع القنطرة ، والمقنطرة جمع النجم ،  
فيكون تسع قناطر . السدي : المقنطرة المضروبة حتى صارت دنانير أو دراهم . مكّي :  
المقنطرة المُكَلَّة ، وحكاها الهروي ، كما يقال : يَدْرُ مَبْدَرَةً ، وآلاف مؤلَّفة . وقال بعضهم :  
ولهذا سُمِّيَ البناء القنطرة لتكائف البناء بعضه على بعض . ابن كيسان والفراء : لا تكون  
المقنطرة أقل من تسعة قناطر . وقيل : الْمُقَنطَرَةُ إشارة إلى حضور المال وكونه حثيثا .  
وفى صحيح البَيْهَقِيِّ عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ قَامَ  
بِعَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، مَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَائِمِينَ ، مَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ  
مِنَ الْمُقَنطَرِينَ » .

(١) القنطار (بضم القاف) وتخفيف الميم واللام) : نسبة إلى عمالة بلن من الأزد .

الخامسة - قوله تعالى : ( **مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ** ) الذهب مؤنثة ؛ يقال : هي الذهب الحسنة ؛ جمعها ذهاب وذُهور<sup>(١٧)</sup> ، ويجوز أن يكون جمع ذهبة ، ويجمع على الأذهاب .  
 وَذَهَبُ فلان مذهباً حسناً . والذهب : مِكْالٌ لأهل اليمن . ورجلٌ ذَهَبٌ إذا رأى مَعْدِنَ الذهب فذهش . والفضة معروفة ، وجمعها فِضَصٌ . فالذهب مأخوذة من الذهب ، والفضة مأخوذة من انفض الشيء فَنَفَضَ ؛ ومنه فَضَضْتُ القوم فانفضوا ، أى فرقهم فنفزقوا .  
 وهذا الاشتقاق يُشعر بزوالها وعدم ثبوتها كما هو مشاهد في الوجود . ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى قول بعضهم :

النارُ آخرُ دينارٍ نطقت به • والممّ آخرُ هذا الدرهم الجارى  
 والمرءُ بينهما إن كان ذا ورع • مُعَدَّبُ القلبِ بين الممّ والنار

السادسة - قوله تعالى : ( **وَالْخَيْلِ** ) الخيل مؤنثة . قال ابن كيسان : حُدِّثَ عن أبي عبيدة أنه قال : واحد الخيل خائل ، مثل طائر وطيور ، وضائن وضين ، وشئى القرس بذلك لأنه يخال في شبيهه . وقال غيره : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واحده فرس ، كالقوم والرهط والنساء والإبل ونحوها . وفي الخبر من حديث عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
 " **إن الله خلق القرس من الريح ولذلك جعلها تطير بلا جناح** " . وَهَبُ بن مُنَبِّه : خلقها من ريح الجنّوب ، قال وهب : فليس تسبيحة ولا تكبيرة ولا تهليلة يكبرها صاحبها إلا وهو يسمعها فيجيبه بمثلها " . وسبقنا لذكر الخيل ووصفها في سورة «الأنفال» ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى . وفي الخبر : " **إن الله تعالى عرّض على آدم جميع الدواب ، فقبل له : آخرتها واحدا فاختار القرس ؛ فقبل له : آخرت عِرْزُك ؛ فصار اسمه الخير من هذا الوجه . وميّت خيلاً لأنها موصومة بالعِرْز فن ركبها اغتر بخيلة الله له ويختال به على أعداء الله تعالى . وميتى فرساً** " .

(١٧) هذا ما روى المؤلف ، وقد ذكره شارح القاموس (في مادة ذهب) . والمشهور أن الذهب يذكر ويؤنث .  
 هو مفصل في معاني اللغة .

(٢) هذا ما ورد في الأصول : والذي في معاني اللغة أن الذهب يجمع على أذهاب وذهور وذحيان (بكرهه) كقوله : «ذهبان» (بضم أله) كحمل وحلان . فقل «ذهاباً» التي وردت في الأصول حمزة من «ذهبان» .

لأنه يفترس مسافات الجو اقتراس الأسد وثباتاً ، ويقطعها كاللثام بيديه على شيء مخطئاً  
وتأولاً . وسمى عربياً لأنه جى به من بعد آدم لإسماعيل جزاء عن رنع قواعد البيت ه  
وإسماعيل عربى ، فصارت بخلة من الله فسمى عربياً . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه  
وسلم : " لا يدخل الشيطان داراً فيها فرس عتيق " . وإنما سمي عتيقاً لأنه قد تخلص من الهجانة<sup>(١)</sup>  
وقد قال صلى الله عليه وسلم : " خير الخيل الأدهم الأفوح الأدهم<sup>(٢)</sup> [ثم الأفوح المحجل<sup>(٣)</sup>] طلق<sup>(٤)</sup>  
اليمين فإن لم يكن أدهم فكُتبت على هذه الشية " . أخرجه الترمذى عن أبي قتادة . وفي مسند  
الداريمى عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إني أريد أن أشتري فرساً [فأينما اشتري] ؟ قال :  
" اشترِ أدهم أرقم محجلاً طلق<sup>(٥)</sup> اليتى أو من الكيت على هذه الشية تنم وتسلم " . وروى  
النسائى عن أنس قال : لم يكن أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من  
الخيول . وروى الأئمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الخيل ثلاثة  
لرجل أبر ولرجل ستر ولرجل وزر " الحديث بطوله ، شهرته أغنت عن ذكره . وسأبقى ذكر  
أحكام الخيل في « الأنفال » و « النحل » بما فيه كفاية إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : ( المَسْؤِمَةُ ) يعنى الراعية فى المَرْج والمَسَارح ؛ قاله سعيد  
أب جبير . يقال : سامت الدابة والشاة إذا مرحت تَسُومُ سَوْماً فهى ماعنة وأسمتها إذا تركتها  
لذلك فهى مُسامة . وسؤمتها تسويماً فهى مُسومة . وفى سنن ابن ماجه عن علي قال : هى

(١) المجين الذى ولدته برذوة من حصان عربى .

(٢) الأفوح : ما فى جبهته فرقة ، وهى يبيض سبى وجه الفرس دون الفزة . والأرقم : أبيض الأنف والثقة  
العليا . والمحجل : أن تكون قوائمه الأربع يضا يبلغ منها ثلث الوثائف ( مستند الذراع والساك أو ما فوق الرسغ  
الى الساق ) أو نصفه أو ثلثه بعد أن يجاوز الأرساغ ولا يبلغ الركبين والرقوبين . وطاق اليمين : لا تحجل فيها .  
والكيت : ما لونه بين المواد والحمره . والشية : كل لون يخالف منظم لون الفرس وغيره .

(٣) زيادة عن سنن الترمذى .

(٤) زيادة عن مسند الداريمى .

(٥) فى مسند الداريمى والأصول : « محجل » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السَّوْمِ قبل طلوع الشمس، وعن ذبح ذوات النثر . السَّوْمُ هنا في معنى الرِّعَى . وقال الله عز وجل : « فِيهِ تُسَمُّونَ » . قال الأخطل :  
مثل ابن بَزْعَة <sup>(٢)</sup> أو كَأَثَرِ مِثْلِهِ . أَوَّلَى لَكَ ابْنُ مُسَيْمَةَ الْأَجْمَالِ <sup>(٣)</sup>

أراد ابن راعية الإبل . والسَّوْمُ : كل بهيمة ترى ، وقيل : المُعَدَّة للجِهَاد ؛ قاله ابن زيد . مجاهد : المُسَوِّمة المُطَهَّمة الحَسَانُ . وقال عكرمة : سَوِّمَهَا الحُسْنُ ؛ واختاره النحاس ، من قولهم : رجلٌ وَسِمْ . وروى عن ابن عباس أنه قال : المُسَوِّمة المُطَهَّمة بشيات الخيل في وجوهها ، من السِّيا وهي العلامة . وهذا مذهب الكِشَائِي وأبي عبيدة .

قلت : كل ما ذكر يحتمل اللفظ ، فتكون راعية مُعَدَّة حَسَانًا مُعَلِّمَةً يُتَرَفُّ من غيرها . قال أبو زيد ؛ أصل ذلك أن تجعل عليها صوفة أو علامة تخالف سائر جسدتها لتبين من غيرها في المرعى . وحكى ابن فارس اللغوي في مُجْمَلِهِ : المُسَوِّمة المُرْسَلَة وعلها رُكْبَانُهَا . وقال المؤرِّج <sup>(٤)</sup> :  
المُسَوِّمة المُكْرِيَّة . المبرَّد : المعروفة في البلدان . ابن كيسان : البُلُق . وكلها متقارب من السِّيا . قال النابغة :

يُضْمَرُ كَالْفِدَاحِ مُسَوِّمَاتٍ \* عليها معشر أشباهُ جُنِّ

الثامنة - قوله تعالى : ( وَالْأَنْعَامُ ) قال ابن كيسان : إذا قلت نَمَّ لم تكن إلا للإبل ، فإذا قلت أَنْعَامٌ وقعت للإبل وكل ما يرعى ، قال الفراء : هو مُدَّكَّر ولا يُؤنث ؛ يقولون :

(١) في حاشية السندى على متن ابن ماجه واللسان (بادة سوم) عند الكلام عن هذا الحديث : « السوم » لأن يوم يسلمه ، منى عن ذلك في ذلك الوقت لأنه وقت ذكر الله فيه فلا يشتغل بغيره . ويحتل أن المراد بالسوم الرعى ؛ لأنها إذا رعت الرعى قبل شروق الشمس عليه وهو زيارتها . وذلك سرور عند أهل المال من العرب . (٢) كذا في ديوانه . ورواية لأغاني (ج ١ ص ٣١٩ طبع دار الكتب المصرية) : « كاهن البرية ... » والذي في الأصول : « مثل ابن بَزْعَة » . ويصح أن يكون بَزْعَة : شداد بن المقدار أخا حصين الدهل . وقوله « كأثر مثله » يصح أن يكون بَزْعَة : (٣) أولئك في حليلك ، فمكة مكة تخالف في مقام التهديد والوعيد . وقال الأصمعي : حنانه قاربه ما يحمله ، أو يزل به .

(٤) المؤرِّج (حدث) : أبو فية عمرو بن الحارث السعدي النحوي البصري ؛ أحد أئمة اللغة والأدب .

هَذَا نَمَّ وَارِدٌ ، وَيَجْعَ أَنْمَاءُ . قَالَ الْحَرَوِيُّ : وَالتَّهْمُ يَكُونُ بِرُتْ ، وَالْأَنْمَاءُ الْمَوَاضِي مِنَ  
 الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وَإِذَا قِيلَ : النَّمَّ فَهُوَ الْإِبِلُ خَاصَّةٌ . وَقَالَ حَسَّانُ ،  
 وَكَانَتْ لَا يَزَالُ بِهَا أَيْسُ . خِلَالُ مُرُوجِهَا نَمَّ وَشَاءُ  
 وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ يَرْفَعُهُ قَالَ : « الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ وَالْخَيْرُ مَعْقُودٌ  
 فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . وَفِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 « الشَّاةُ مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ » . وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَصْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 الْأَغْنِيَاءَ بِاتِّخَاذِ الْغَنَمِ ، وَالْفُقَرَاءَ بِاتِّخَاذِ الدَّجَاجِ ، وَقَالَ : عِنْدَ اتِّخَاذِ الْأَغْنِيَاءِ الدَّجَاجَ يَأْذَنُ اللَّهُ بِهَلَاكِ  
 الْقُرَى . وَفِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : « اتَّخِذِي غَنَمًا فَإِنَّ فِيهَا بَرَكَةً » .  
 أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ ، إِسْنَادٌ  
 صَحِيحٌ .

الثَّاسِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَالتَّحْرِثُ ) الْحَرْثُ هُنَا اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُحْرَثُ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ  
 مَسْمُومٌ بِهِ ، تَقْصُولُ : حَرَّثَ الرَّجُلُ حَرْثًا إِذَا أَنْارَ الْأَرْضَ بِمَعْنَى الْفِلَاحَةِ ، فَيَقَعُ اسْمُ الْحِرَاثَةِ عَلَى  
 زَوْجِ الْحُبُوبِ وَعَلَى الْجَنَاحَاتِ وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ الْفِلَاحَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ : « حَرَّثْتُ لَدُنْيَاكَ  
 كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا » . يُقَالُ حَرَّثْتُ وَاحْتَرَنْتُ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ « حَرَّثُوا هَذَا الْقَرْنَ »  
 أَيْ قَتَلُوهُ . قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْحَرْثُ التَّفْعِيشُ . وَفِي الْحَدِيثِ : « أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ الْحَارِثُ »  
 لِأَنَّ الْحَارِثَ هُوَ الْكَاسِبُ . وَاحْتَرَاتِ الْمَالُ كَسْبُهُ . وَالتَّحْرَاتُ مُسْعِرُ النَّارِ . وَالتَّحْرَاتُ  
 بِجَسَرِ الْوَرَفِ الْقَوْسُ ، الْجَمْعُ أَحْرِيَةٌ . وَاحْرَثَ الرَّجُلُ نَاقَتَهُ هَزَلَهَا . وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ  
 مَا فَعَلْتُ نَوَاصِحَكُمْ ؟ قَالُوا : حَرَّثْنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ أَبُو عِيْسَى : يَعْنُونَ هَزَلْنَاهَا ، يُقَالُ :  
 سَرَحْتُ الدَّابَّةَ وَاحْتَرَنْتَهَا ، لَفَنَانُ . وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ وَقَدْ رَأَيْتُ سِكَّةً<sup>(١)</sup>

(١) النَّوَاصِخُ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي يَسْتَقِي عَلَيْهَا ، وَاحِدُهَا نَاصِخٌ ، وَالْخَطَابُ لِلْأَنْصَارِ ، وَقَدْ قَعِدُوا عَنْ تَقَبُّهِ لِمَاجٍ ، وَارَادَ  
 مُعَاوِيَةُ بِذِكْرِ نَوَاصِحِهِمْ تَقْرِيبًا لَمْ وَتَعْرِيفًا ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ زَوْجِ وَحَرِّ وَسَقٍ ، فَأَجَابُوهُ بِمَا اسْتَكْبَهُ ، فَهِيَ بِمُرِيدُونِ  
 يَقُولُهُمْ « هَزَلْنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ » التَّرِيضُ بِقَتْلِ أَشْيَاخِهِ يَوْمَ بَدْرٍ . (عَنْ نَهْيَةِ ابْنِ الْأَنْبَرِيِّ) .  
 (٢) السِّكَّةُ (بِكسر الهمزة) وَتَشْدِيدُ الْكَافِ الْمَفْتُوحَةِ ) : الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَحْرَثُ بِهَا الْأَرْضُ .

وشيطا من آله بالحِثْ فقال سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يدخلُ هذا بيتَ قومٍ إلّا دخله النَّذلُ » . إنَّ النَّذلَ هنا ما يلزمُ أهلَ الشغل بالحِثْ من حقوق الأرض التي يطالبهم بها الأئمة والسلاطين . وقال المهلب : معنى قوله في هذا الحديث والله أعلم الحِثْ على معالي الأحوال وطلبُ الرزق من أشرف الصناعات ؛ وذلك لما خشي النبي صلى الله عليه وسلم على أئمنه من الاشتغال بالحِثْ وتضييع ركوب الخيل في سبيل الله ؛ لأنهم إن اشتغلوا بالحِثْ غلبتهم الأمم الراكية للخيل المتعيشة من مكاسبها ؛ فحُضهم على التَّعْيِشِ من الجهاد لا من الخلود إلى عمارة الأرض ولزوم المهنة . ألا ترى أنَّ عمر قال : تَعَدُّوا وَاخْشَوْنَا <sup>(١)</sup> واقطعوا الركب واثبوا على الخيل وتبنا لا تغلبكم عليها رعاة الإبل . فأمرهم بملازمة الخيل ، ورياضة أبدانهم بالوثوب عليها . وفي الصحيحين عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم غرس غرساً أو زرع زرعاً فبأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

قال العلماء : ذكر الله تعالى أربعة أصناف من المال كل نوع من المال يتمثل به صنف من الناس . أما الذهب والفضة فيتمول بها التجار . وأما الخيل المسومة فيتمول بها للولك . وأما الأنعام فيتمول بها أهل البوادي . وأما الحِثْ فيتمول به أهل الرساتيق . فتكون فنة كل صنف في النوع الذي يتمول به . فأما النساء والبنون ففنة للجميع .

الناشرة - قوله تعالى : ( ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ) أي ما يَجْتَمِعُ به فيها ثم يذهب ولا يبقى . وهذا منه ترهيد في الدنيا وترغيب في الآخرة . روى ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الدنيا متاعٌ وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة » . وفي الحديث : « إزهد في الدنيا يُحبك الله » أي في متاعها من الجاه والمال الزائد على الضروري . قال صلى الله عليه وسلم : « ليس لابن آدم حتى في سوتى هذه »

(١) الفة القصص من الإخلاص - (٢) يقال : تعدد الغلام إذا شرب وظل . وقيل : تلوذت به . يعني من مدان وكافرا أهل غلظ وقش ؟ أي كونوا مثلهم ودعوا التمس وزي السيم . (٣) في بسطة الامام أحمد بن حنبل : « وألقوا الركب » ولم توفق لرامده . (٤) فالرساتيق : البراد والقرى وأحدها رساتق .

الْحَصَالِ بَيْتِ يَسْكَنُهُ وَثُوبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَيُجْلِفُ الْخَبْرُ وَالْمَاءُ<sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ  
الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبَ . وَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : يَمُيْهُلُ عَلَى الْعَبْدِ تَرْكُ الدُّنْيَا وَكُلِّ  
الشَّهَوَاتِ ؟ قَالَ : بِنِشَاغِهِ بِمَا أُسْرِبُهُ .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ( وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ) إِبْتِدَاءٌ وَخَيْرٌ . وَالْمَتَابُ  
الْمَرْجِعُ ، آبَ يُؤُوبَ إِيَّابَا إِذَا رَجَعَ . قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :  
وَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى • رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ  
وَقَالَ آخَرُ :

وَكُلُّ ذِي غَنِيَّةٍ يُؤُوبُ \* وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُؤُوبُ  
وَأَصْلُ مَا بَ مَأُوبٌ ، قُلِبَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْهَمْزَةِ وَأُبْدِلَ مِنَ الْوَاوِ أَلِفٌ ، مِثْلُ مَقَالٍ . وَمَعْنَى  
الآيَةِ تَقْلِيلُ الدُّنْيَا وَتَحْقِيرُهَا وَالتَّرَغِيبُ فِي حَسَنِ الْمَرْجِعِ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ .

قوله تعالى : قُلْ أُوذِبْتُكُمْ بِنَجْمٍ مِنَ ذَلِكَ لِلَّذِينَ آتَقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ  
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ  
مَنْ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (١٥)

منتهى الاستفهام عند قوله : « مِنْ ذَلِكَ » . « لِلَّذِينَ آتَقَوْا » خبر مقدم ، « وَجَنَّاتٌ »  
رفع بالابتداء . وقيل : منتهاه « عِنْدَ رَبِّهِمْ » ، و « جَنَّاتٌ » على هذا رفع بإضمار مضمير تقديره  
ذلك جَنَّاتٍ . ويموز على هذا التأويل « جَنَّاتٍ » بالخفض بدلاً من « خَيْرٍ » ولا يجوز ذلك  
على الأول . قال ابن عطية : وهذه الآية والتي قبلها نظير قوله عليه السلام : « تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ  
لأَرْبَعِ لِمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ » ترجمه مسلم وغيره .  
فقوله « فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ » مِثَالٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ . وَمِثَالٌ لَلْأَوَّلَى . فَذَكَرَ تَعَالَى هَذِهِ  
تَسْلِيَةً عَنِ الدُّنْيَا وَتَقْوِيَةً لِنَفْسٍ تَارِكِيهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ مَعَانِي الْأَفْظَانِ هَذِهِ الْآيَةِ .

(١) الجلف ( بكسر فكرو ) : الخبز وحده لأدم منه ، وقيل : هو الخبز الطليظ اليابس .

(٢) راجع هاشمة ١ ص ٢٩ من هذا الجزء .



وَالرَّضْوَانُ مَصْدَرٌ مِنَ الرِّضَا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ "رَبُّدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ" ؟ فَيَقُولُونَ : يَا رَبَّنَا وَائِي شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا ؟ فَيَقُولُ : "رَضَائِي فَلَا أُخْطِ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا" خَرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاللَّهُ بِصِرِّ الْعِبَادِ » وَعَدُّ وَعِيدٌ .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَا فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِتَّةِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَشْحَارِ ﴿١٢﴾

(الَّذِينَ) بدل من قوله « الَّذِينَ آتَوْا » وإن شئت كان رفعاً أي هم الذين، أو نصباً على المدح . ( رَبَّنَا ) أي يَا رَبَّنَا . ( إِنَّا آمَنَّا ) أي صَدَقْنَا . ( فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ) دَعَاءٌ بِالْمَغْفِرَةِ . ( وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ) تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ . ( الصَّابِرِينَ ) يَعْنِي عَنِ الْمَعَاصِي وَالشَّهَوَاتِ، وَقِيلَ : عَلَى الطَّاعَاتِ . ( وَالصَّادِقِينَ ) أَي فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ . ( وَالْقَانِتِينَ ) الطَّائِعِينَ . ( وَالْمُسْتَغْفِرِينَ ) يَعْنِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ هَذِهِ الْمَعْنَى عَلَى الْكَمَالِ . فَيُفَسِّرُ تَعَالَى فِي هَذِهِ آيَةِ أَحْوَالِ الْمُتَّقِينَ الْمَوْعُودِينَ بِالْجَنَّاتِ .

واختلف في معنى قوله تعالى : ( وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَشْحَارِ ) فقال أنس بن مالك : هم السائلون المغفرة . قتادة : المصلون .

قلت : ولا تناقض، فإنهم يصلون ويستغفرون . وَخُصَّ السَّحَرُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مَقَّانُ الْقَبُولِ وَوَقْتُ إِجَابَةِ الدَّعَاءِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى غُفْرًا عَنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَنِيهِ : « سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي » : « إِنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ إِلَى السَّحَرِ » خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَسَيَاقِي . وَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلُ « أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ » ؟ فَقَالَ : « لَا أَدْرِي غَيْرَ أَنَّ الْعَرْشَ يَهْتَزُّ عِنْدَ السَّحَرِ » . يُقَالُ سَحَوٌ وَسَحَرٌ، يَفْتَحُ الْحَاءُ وَسُكُونُهَا . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : السَّحَرُ مَنْ حِينَ يُدْبِرُ اللَّيْلُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي . وَقَالَ آبِنُ زَيْدٍ : السَّحَرُ هُوَ سُدُسُ اللَّيْلِ الْآخِرِ .

(١) راجع المسألة الثانية ج ٢ ص ٤٣٣ طبعة ثانية .

(٢) راجع ج ١ ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٢٣ ، ٣٧١ وراجع المسألة الخامسة ج ٣ ص ١٥٣ .

قلت : أصح ما روى الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
 « يَتَزَلَّ اللهُ عِزَّ وَجَلَّ إِلَى سَما الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ  
 أَنَا الْمَلِكُ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ مِنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي  
 فَأَغْفِرَ لَهُ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » . في رواية « حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ » لفظ مسلم .  
 وقد اختلف في تأويله ؛ وأوَّلُ ما قِيلَ فِيهِ ما جاء في كَتابِ النَّسَائِيِّ مَقْصَرًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ  
 يَمْشِي حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا فَيَقُولُ هَلْ مِنْ دَاعٍ يَسْتَجَابُ لَهُ هَلْ مِنْ  
 مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى » . صححه أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ ، وهو يرفع الإشكال  
 ويوضح كُلَّ أَحْتِمَالٍ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ يَزَلُّ مَلَكٌ رَبَّنَا يَقُولُ . وقد  
 رَوَى « يَتَزَلُّ » بضم الباء ، وهو يبين ما ذكرنا ، وبالله توفيقنا . وقد آتينا على ذكره في « الكُتُبِ  
 الْأَسْنَى فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى » .

مسألة — الاستغفار مندوب إليه ، وقد أثنى الله تعالى على المستغفرين في هذه الآية  
 وغيرها فقال : « وَالْأَسْحَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » . وقال أنس بن مالك : أَمَرْنَا أَنْ نَسْتَغْفِرَ بِالسَّحَرِ  
 سَبْعِينَ اسْتِغْفَارَةً . وقال سُبَّانُ الثَّوْرِيِّ : بلغني أنه إذا كان أول الليل نادى مُنَادٍ لِيَقِيمَ الْقَائِمُونَ  
 فَيَقُومُونَ كَذَلِكَ يَصَلُّونَ إِلَى السَّحَرِ . فإذا كان عند السحر نادى مُنَادٍ ابْنَ الْمُسْتَغْفِرِينَ فَيَسْتَغْفِرُ  
 أُولَئِكَ وَيَقُومُ آخَرُونَ فَيَصَلُّونَ فَيَلْحَقُونَ بِهِمْ . فإذا طلع الفجر نادى مُنَادٍ : أَلَا يَتِمُّ الْغَافِلُونَ فَيَقُومُونَ  
 مِنْ فُرْشِهِمْ كَالْمَوْتَى نَشِرُوا مِنْ قُبُورِهِمْ . وروى عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
 « إِنَّ اللهَ يَقُولُ إِنَّي لَأَهْمُّ بِعَذَابِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ وَإِلَى الْمُتَحَابِّينَ فِي  
 وَإِلَى الْمُتَهَبِّدِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ صَفَرْتُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ بِهِمْ » . قال مكحول : إذا كان في  
 أَمَّةٍ خَمْسَةُ عَشَرَ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُونَ اللهَ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً لَمْ يُؤْخَذْ اللهُ تَعَالَى تِلْكَ الْأَمَّةُ  
 بِعَذَابٍ الْعَامَةِ . ذكره أَبُو نُعَيْمٍ فِي كِتَابِ الْحِلْيَةِ لَهُ . وقال نافع : كان ابن عمر يقيم الليل ثم

يقول : يا نافع أَسْحَرْنَا ؟ فأقول لا . فيعاود الصلاة ثم يسأل ، فإذا قلت نعم فقد يستغفر . وروى إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال : سمعت رجلا في السحر في ناحية المسجد يقول : يا رب ، امرتني فأطعك ، وهذا سحر فأغفر لي . فنظرت فإذا ابن مسعود .

قلت : فهذا كله يدل على أنه استغفار باللسان مع حضور القلب ، لا ما قال ابن زيد أن المراد بالمستغفرين الذين يصلون صلاة الصبح في جماعة . والله أعلم . وقال لقمان لابنه : " يَا بُنَيَّ لَا يَكُنِ الدِّيكَ أَكْبَسَ مِنْكَ ، يَبْأَدِي بِالْأَسْحَارِ وَأَنْتَ نَائِمٌ " . والمختار من لفظ الاستغفار ما رواه البخاري عن شذاد بن أوس ، وليس له في الجامع غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ " — قال — وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِنًا بِهَا فَاتَتْهُ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلُ أَنْ يُمَيِّتَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَاتَتْهُ مِنْ لَيْلِهِ قَبْلُ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ " . وروى أبو محمد عبد الغني بن سعيد من حديث ابن لهيعة عن أبي سحر عن أبي معاوية عن سعيد بن جبيرة عن أبي الصهباء البكري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم قال : " إِلَّا أَعْلَمَكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ لَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ كَذَبِ النَّخْلِ — أَوْ كَذَبِ الذَّرِّ — لَغَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ عَلَى أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَكَ : اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ عَمِلْتُ سُوءًا وَظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ " .

قوله تعالى : شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَلْمَنَّاكَ وَأَوْلُوا أَعْلَمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾  
فيه أربع مسائل :

الأولى — قال سعيد بن جبيرة : كان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنبا ، فلما نزلت هذه الآية حَرَّزْنَ حِمَجًا . وقال الكلبي : لما ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قدم عليه

جبران من أحبار أهل الشام ؛ فلما أبصرا المدينة قال أحدهما لصاحبه : ما أشبه هذه المدينة  
وصفة مدينة النبي الذي يخرج في آخر الزمان ! . فلما دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم عرفاه  
بالصفة والتعنت ، فقال له : أنت محمد ؟ قال ” نعم “ . قالا : وأنت أحمد ؟ قال ” نعم “ . قالا :  
نسألك عن شهادة ، فإن أنت أخبرتنا بما آمنا بك وصدقناك . فقال لهما رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : ” سَلَانِي “ . فقالا : أخبرنا عن الأعظم شهادة في كتاب الله . فأنزل الله تعالى على نبيه  
صلى الله عليه وسلم « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ » فأسلم  
الرجلان وصدقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد قيل : إن المراد بأولي العلم الأنبياء عليهم  
السلام . وقال ابن كيسان : المهاجرون والأنصار . مُقَاتِل : مؤمنو أهل الكتاب . السُّدُوحِ  
والكلبي : المؤمنون كلهم ؛ وهو الأظهر لأنه عام .

الثانية - في هذه الآية دليل على فضل العلم وشرف العلماء ؛ فإنه لو كان أحد أشرف  
من العلماء لقرنهم الله باسمه وأسم ملائكته كما قرن اسم العلماء . وقال في شرف العلم لنبية  
صلى الله عليه وسلم : « وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا » . فلو كان شيء أشرف من العلم لأمر الله تعالى  
نبيه صلى الله عليه وسلم أن يسأله المزيد منه كما أمر أن يستريده من العلم . وقال صلى الله عليه  
وسلم : ” إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ “ . وقال : ” الْعُلَمَاءُ أُمَّةٌ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ “ . وهذا شرف  
العلماء عظيم ، ومحل لهم في الدين خطير . وخرج أبو محمد عبد الفتى الحافظ من حديث بركة  
ابن نسيط - وهو عن كل بن حكارك وفسيره بركة بن نسيط - وكان حافظا ، حدثنا عمر بن  
المؤمل حدثنا محمد بن أبي الحَصِيب حدثنا عن كل حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا شريك عن  
أبي إسحاق عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ يَجْتَمِعُ  
أهل السماء ويستغفروهم الحيتان في البحر إذا ماتوا إلى يوم القيامة “ . وفي هذا الباب [ حديث ]  
عن أبي الدرداء نرحمه أبو داود .

الثالثة - روى غالب القطان قال : أتيت الكوفة في تجارة فترلت قريبا من الأعمش  
فكنت أختلف إليه . فلما كان ليلة أردت أن أنحدر إلى البصرة قام فتهجد من الليل فقرأ  
بهنه الآية « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

العزيز الحكيم . إن الدين عند الله الإسلام ، قال الأعمش : وأنا أشهد بما شهد الله به ،  
 واستودع الله هذه الشهادة وهي لي وديعة ، وأن الدين عند الله الإسلام . قالها مراراً .  
 فحدثت إليه وودعته ثم قلت : إني سمعتك تقرأ هذه الآية فما بلغك فيها ؟ أنا عندك منذ سنة  
 لم تحدثني به . قال : والله لا أحدثك به سنة . قال : فاقص . وكنت على بابك ذلك اليوم .  
 قلباً مضطرباً . قال : يا أبا محمد قد مضت السنة . قال : حدثني أبو وائل عن عبد الله  
 ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” يُمَاءٌ بصاحبها يوم القيامة فيقول الله  
 تعالى عبدي عهد إلى وأنا أحق من وثي . أدخلوا عبدي الجنة ” . قال أبو الفرج الجوزي :  
 غالب القطن هو غالب بن خطاف يروي عن الأعمش حديث ” شهد الله ” ، وهو حديث  
 معضل . قال ابن عدي الضعيف على حديثه . وقال أحمد بن حنبل : غالب بن خطاف  
 القطن ثقة ثقة . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو خاتم : صدوق صالح .

قلت : يكفيك من عدالة وصلفه وثقته أن يخرج له البخاري ومسلم في كتابهما ،  
 وحسبك . وروى من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من قرأ شهد الله  
 أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم عند منامه  
 خلق الله له سبعين ألف ملك يستغفرون له إلى يوم القيامة ” . ويقال : من أقر بهذه الشهادة  
 من عقد من قلبه فقد قام بالعدل . وروى عن سعيد بن جبير أنه قال : كان حول الكعبة  
 ثلاثمائة وستون صنماً لكل حي من أحياء العرب صنم أو صنمان ، فلما نزلت هذه الآية أصبحت  
 الأصنام قد تحرت ساجدة لله .

الرابسة - قوله تعالى : ( شهد الله ) أي بين وأعلم كما يقال : شهد فلان عند القاضي  
 إذا بين وأعلم لمن الحق أو على من هو . قال الزجاج : الشاهد هو الذي يعلم الشيء وبينه ، فقد  
 دلنا الله تعالى على وحدانيته بما خلق وبين . وقال أبو عبيدة : شهد الله بمعنى قضى الله ،  
 أي أعلم . قال ابن عطية : وهذا مردود من جهات . وقرأ اليكساني يفتح طاءه في قوله

(١) بمن خلقه وتلى بها . (٢) الشاهد من الشهد . (٣) من شهد الله به

« أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » وقوله « أَتَى الدِّينَ » . قال المبرد : التقدير : أَتَى الدِّينَ عند الله الإسلام بأنه لا إله إلا هو ، ثم حذفت الباء كما قال : أَصْرَتَكَ الْخَيْرُ أَيْ بِالْخَيْرِ . قال الكسائي ه أَنْصَبَهُمَا جَمِيعًا ، بمعنى شهد الله أنه كذا ، وَأَتَى الدِّينَ عند الله . قال ابن كَيْسَانَ : « أَتَى » الثانية بدل من الأولى ؛ لِأَنَّ الإسلام تفسير المعنى الذى هو التوحيد . وقرأ ابن عباس فيما حكى الكسائي « شَهِدَ اللَّهُ إِنَّهُ » بالكسر « أَتَى الدِّينَ » بالفتح . والتقدير : شهد الله أن الدين الإسلام ، ثم ابتدأ فقال : إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . وقرأ أبو المهلب وكان قارئاً — شَهِدَ اللَّهُ بالنصب على الحال ، وعنه « شَهِدَ اللَّهُ » . وروى شُعْبَةُ عن عاصم عن زَيْدٍ عن أَبِي عُبَيْدٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ « أَنَّ الدِّينَ عند الله الْحَنِيفَةَ لَا الْيَهُودِيَّةَ وَلَا النَّصْرَانِيَّةَ وَلَا الْمَجُوسِيَّةَ » . قال أبو بكر الْأَثْبَارِيُّ : ولا يخفى على ذى تمييز أن هذا كلام من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جهة التفسير ، أدخله بعض من نقل الحديث في القرآن . و ( قَائِمًا ) نصب على الحال المؤكدة من اسمه تعالى في قوله « شَهِدَ اللَّهُ » أو من قوله « إِلَّا هُوَ » . وقال الفراء : هو نصب على القطع ، كان أصله القائم ، فلما قُطِعَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نُصِبَ كَقَوْلِهِ : « وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا » . وفي قراءة عبد الله « الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ » على النعت . والقِسْطُ العدل . ( لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) كثر لأن الأولى حلت محل الدعوى ، والشهادة الثانية حلت محل الحكم . وقال جعفر الصادق : الأولى وصف وتوحيد ، والثانية رسم وتعليم ؛ بمعنى قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .

قوله تعالى : إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٣١﴾

قوله تعالى : ( إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ) الدِّينُ في هذه الآية الطاعة والملة ، والإسلام بمعنى الإيمان والطاعات ؛ قاله أبو العالية وطليه جمهور المتكلمين . والأصل في مسمى الإيمان

والإسلام. التفسير: لحديث جبريل<sup>(١)</sup> . وقد يكون بمعنى المرافقة، فيسمى كل واحد منهما باسم الآخر، كما في حديث وفد عبد القيس وأنه أمرهم بالإيمان وحده وقال: "هل تدرون ما الإيمان؟" قالوا: الله ورسوله أعلم . قال: "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمساً من المنعم" الحديث . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان يضع وسبعون باباً فأدناها إمامة الأئمة وأرفعها قول لا إله إلا الله" أخرجه الترمذي . وزاد مسلم "والحياء شعبة من الإيمان" . ويكون أيضاً بمعنى التداخل، وهو أن يطلق أحدهما ويراد به سواه في الأصل ويسمى الآخر، كما في هذه الآية إذ قد دخل فيها التصديق والأعمال، ومنه قوله عليه السلام: "الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان" . أخرجه ابن ماجه، وقد تقدم . والحقيقة هو الأزل وضماً وشرعاً، وما عده من باب التوسع . والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية . أخبر تعالى عن اختلاف أهل الكتاب أنه كان على علم منهم بالحقائق، وأنه كان بنياً وطلباً للدنيا؛ قاله ابن عمر وغيره . وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: وما اختلف الذين أوتوا الكتاب بنياً بينهم إلا من بعد ما جاءهم العلم؛ قاله الأخفش . قال محمد بن جعفر بن الزبير: المراد بهذه الآية النصارى، وهو توبيخ لنصارى نجران . وقال الربيع بن أنس: المراد بها اليهود، ولفظ الذين أوتوا الكتاب يعني اليهود والنصارى؛ أى «وما اختلف الذين أوتوا الكتاب» يعنى في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم «إلا من بعد ما جاءهم العلم» يعنى بيان صفته ونبوته في كتبهم . وقيل: أى وما اختلف الذين أوتوا الكتاب في أمر عيسى وفتروا فيه القول إلا من بعد ما جاءهم العلم بأن الله واحد وأن عيسى عبد الله ورسوله . و«بنياً» نصب على المفعول من أجله، أو على الحال من «الذين» . والله تعالى أعلم .

(١) راجع هذا الحديث في صحيح البخارى وسلم في كتاب الإيمان الجزء الأول .

(٢) هو عبد القيس بن افضى بن دهم، أيرقية، كانوا يزلون البحرين وكان قدومهم عام الفتح وعلى رأسهم عبد الله بن حوف الأنجي . (راجع كتاب اللغات للكثير) هـ في قسم كان من ٤ طبع أوربا، وشرح القسطلاني ج ٤ ص ١٩٢ طبع بون .

قوله تعالى : فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ؕ أَسْلَمْتُ ؕ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ احْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ ۖ وَاللَّهُ بِصِيرِ الْعِبَادِ عَلِيمٌ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : ( فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ) أى جادلوك بالآقاويل المذمومة والمغالطات ، فاستند أمرك الى ما كتفت من الإيمان والتبليغ وعلى الله نصرُك . وقوله « وَجْهِي » بمعنى ذاتي ؛ ومنه الحديث «تسجد وجهي للذي خلقه وصوره» . وقيل : الوجه هنا بمعنى القصد ؛ كما تقول : خرج فلان في وجه كذا . وقد تقدم هذا المعنى في البقرة مسترقاً ؛ والأول أولى . وعبر بالوجه عن سائر الذات إذ هو أشرف أعضاء الشخص وأجمعها للغراس .  
وقال :

أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ • لَهُ الْمَرْنُ تَحْمِلُ عَذَابًا زَلَالًا

وقد قال حذاق المتكلمين في قوله تعالى «وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ» : إنها عبارة عن الذات ، وقيل : العمل الذي يقصده به وجهه . وقوله : « وَمَنِ اتَّبَعَنِ » « مَنْ » في محل رفع حطفا على التاء في قوله « أَسْلَمْتُ » أى وَمَنِ اتَّبَعَنِ أَسْلَمَ أَيضاً . وجاز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد للفصل بينهما . وأثبت نافع وأبو عمرو ويعقوب ياء « اتَّبَعَنِ » على الأصل ، وحذف الآخرون اتباعاً للمصحف إذ وقعت فيه بغير ياء . وقال الشاعر :

ليس تخفى يسارق قدر يوم • ولقد تخفى شيتى إعصارى

قوله تعالى : ( وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ؕ أَسْلَمْتُ ؕ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ احْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ ۖ وَاللَّهُ بِصِيرِ الْعِبَادِ عَلِيمٌ ) يعنى اليهود والنصارى والأُمِّيِّينَ الذين لا كتاب لهم وهو مشركو العرب - « أَسْلَمْتُ » استفهام معناه التقرير وفى ضمنه الأمر ، أى أسلموا ؛ كما قال الطبري وغيره . وقال الزجاج : « أَسْلَمْتُ » تهديد . وهذا حسن ، لأن المعنى أَسْلَمْتُ أم لا . وجاءت العبارة في قوله « فَقَدِ احْتَدَوْا » بالماضي مبالغة في الإخبار بوقوع الهدى لهم

(١) داجع ج ٤ ص ٤٤ طبة ناية •



وتخصّله . و «البلاغ» مصدر بلغ بتخفيف عين الفعل ، أى إنما عليك أن تبلغ . وقيل :  
إنه ما نُسخ بالجهاد . قال ابن عطية : «وهذا يحتاج إلى معرفة تاريخ نزولها ؛ وأما على  
ظاهر نزول هذه الآيات في وفد تجران فإنما المعنى فإنما عليك أن تبلغ ما أُنزل إليك بما  
فيه من قتال وغيره » .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ  
حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ  
أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَأْوَهُمُ  
مِنْ نَّصِيرٍ ﴿٢٢﴾**  
فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ** ) قال أبو العباس  
المبرد : كان ناس من بنى إسرائيل جاءهم النّبيون يدعونهم إلى الله عز وجل فقتلوه ؛ فقام أناس  
من بعدهم من المؤمنين فأمرهم بالإسلام فقتلوه ؛ ففهم نزل الآية . وكذلك قال معقل بن  
أبى مسكين : كانت الأنبياء صلوات الله عليهم تحيى إلى بنى إسرائيل بغير كتاب فيقتلونهم ، فيقوم  
قوم من أتبعهم فأمرهم بالقسط ، أى بالعدل ، فيقتلون . وقد روى عن ابن مسعود قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم : **«بئس القوم قوم يقتلون الذين يأمرهم الناس بالقسط من الناس  
بئس القوم قوم لا يأمرهم بالمعروف ولا ينهون عن المنكر بئس القوم قوم يمشى المؤمن بينهم  
بالتيّة»** . وروى أبو عبيدة بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **«قتلت بنو إسرائيل  
ثلاثة وأربعين نبياً من أول النهار في ساعة واحدة فقام مائة رجل واثنا عشر رجلاً من عباد بنى  
إسرائيل فأمرهم بالمعروف ونهوا عن المنكر فقتلوا جميعاً من آخر النهار من ذلك اليوم وهم الذين  
ذكرهم الله في هذه الآية»** . ذكره المهدوى وغيره . وروى شعبة عن أبي إسحاق عن أبي صيدة  
عن عبد الله قال : كانت بنو إسرائيل تقتل في اليوم سبعين نبياً ثم تقوم سووق بقلهم من آخر

النهار . فإن قال قائل : الذين وعظوا بهذا لم يقتلوا نبياً . فالجواب عن هذا أنهم رضوا بقتل من قتل فكانوا بمنزلة ؛ وأيضاً فإنهم قالوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومموا بقتلهم ؛ قال الله عز وجل : « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ » .

الثانية - دلت هذه الآية على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان واجباً في الأمم المتقدمة ، وهو فائدة الرسالة وخلاصة النبوة . قال الحسن قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ » . وعن دُرَّة بنت أَبِي لَهَبٍ قالت : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر فقال : « مَنْ خَيْرُ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » قال : « أَمَرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَقَامَهُمُ اللَّهَ وَأَوْصَاهُمْ » . وفي التزييل : « وَالْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ » ثم قال : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » . فجعل تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً بين المؤمنين والمؤمنات ؛ فدل على أنه لخص أوصاف المؤمنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأنها الدعاة إلى الإسلام والقتال طيه . ثم إن الأمر بالمعروف لا يليق بكل أحد ، وإنما يقوم به السلطان إذا كانت إقامة الحدود إليه والتعزير إلى رأيه والحبس والإطلاق له والنفي والتغريب ؛ فينصب في كل بلدة رجلاً صالحاً قوياً عالماً أميناً يأمره بذلك ، وينفي الحدود على وجهها من غير زيادة . قال الله تعالى : « الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ » .

الثالثة - وليس من شرط الناهي أن يكون عدلاً عند أهل السنة ، خلافاً للشيعة حيث تقول : لا يفتيه إلا عدلٌ . وهذا ساقط ؛ فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس . فان تشبهوا بقوله تعالى : « أَمَّا مَرْءُ النَّاسِ وَالرَّيْرُ يُنْسَوْنَ أَنْفُسُهُمْ » وقوله : « كَذَّبُوا بِفِئَةٍ مِنْهُمْ أَنَّ تَقُولُوا مَا لَا تَعْمَلُونَ » ولحمه ليل لهم ؛ فما وقع الهم ما على أن يكتب ما ليس به لا على النبي عن المنكر . ولا شك في أن

النهي عنه عن يأتيه أقبح من لا يأتيه، ولذلك يدور في جهنم كما يدور الحمار بالرحى؛ كما بيناه في البقرة عند قوله تعالى «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ» .

الرابعة - أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه، وأنه إذا لم يلحقه بتغييره إلا الأوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا ينبغي أن يمتعه من تغييره؛ فإن لم يقدر فلبسائه، فإن لم يقدر فقبله ليس عليه أكثر من ذلك . وإذا أنكر قبله فقد أدى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك . قال : والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً ولكنها مقيدة بالاستطاعة . قال الحسن : إِنَّمَا يُكَلِّمُ مَوْمِنٌ رَجُلًا أَوْ جَاهِلٌ يُعَلِّمُ؛ فَأَمَّا مَنْ وَضَعَ سَبِيلَهُ أَوْ سَوَّلَهُ فَقَالَ : أَتَقْنِي أَتَقْنِي هَذَا كَ وَلَهُ . وقال ابن مسعود : يَحْتَسِبُ الْمَرْءُ إِذَا رَأَى مَنَكْرًا لَا يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ لَهُ كَارِهِ . وروى ابن لميعة عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُدَلِّ نَفْسَهُ " . قالوا : يا رسول الله وما إذلاله نفسه ؟ قال : " يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِيَأْخُذَ بِهِ " .

قلت : وخرجه ابن ماجه عن علي بن زيد بن جُدعان عن الحسن بن جُنْدُب عن حَدِيثِهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَلَامُهُمَا قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ . وَرَوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ الرَّجُلُ إِذَا رَأَى مَنَكْرًا لَا يَسْتَطِيعُ التَّكْبِيرَ عَلَيْهِ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا مَنَكْرٌ» فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ فَصَلَ مَا عَلَيْهِ ، وَزَعَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ مَنْ رَجَا زَوَالَهُ وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ تَغْيِيرِهِ الضَّرْبَ أَوْ الْقَتْلَ جَازَ لَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْإِقْتِمَامُ عِنْدَ هَذَا الْغَرَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَرِجْ زَوَالَهُ فَأَيُّ فَائِدَةٍ عِنْدَهُ . قَالَ : وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا خَلَصَتْ فَلْيَقْتَحِمْ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَا يَبَالٍ . قلت : هذا خلاف ما ذكره أبو عمر من الإجماع . وهذه الآية تدل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خوفاً للقتل . وقال تعالى : « وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْرِ عَلَى مَا أَمَّاكَ » . وهذا إشارة إلى الإنذابة .

إذا كان « القرطبي » سيُجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٤ شارع قصر العيني - ت ٤٩٩٩١

كتاب الشعب

# نفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

حيث نكرم من علم القرآن وعلمهم  
حديث شريف

١٥

إذا كان « القرطبي » مسجل في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

الخامسة - روى الأئمة عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ " . قال العلماء : الأمر بالمعروف باليد على الأشرار ، وباللسان على العلماء ، وبالقلب على الضعفاء . يعنى عوام الناس . فالمُنْكَرُ إذا أمكنت إزالته باللسان للناس فليُفْعَلْ ، وإن لم يمكنه إلا بالعقوبة أو القتل فليُفْعَلْ ، فإن زال بدون القتل لم يُمِز القتل . وهذا تُلَقَّى من قول الله تعالى : « فَقَاتِلُوا آلَ تَيْيِبٍ حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ » . وعليه بنى العلماء أنه إذا دفع الصائل على النفس أو على المال عن نفسه أو عن ماله أو نفس غيره فله ذلك ولا شيء عليه . ولو رأى زيد عمرا وقد قصد مال بكر فيجب عليه أن يدفعه عنه إذا لم يكن صاحب المال قادرا عليه ولا راضيا به ، حتى لقد قال العلماء : لو فرضنا ... وقيل : كل بلدة يكون فيها أربعة فاعلمها معصومون من البلاء : إمام عادل لا يظلم ، وعالم على سبيل الهدى ، ومشايخ يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويحرضون على طلب العلم والقرآن ، ونساؤهم مستورات لا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى .

السادسة - روى أنس بن مالك قال قيل : يا رسول الله ، متى يُتْرَكُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قال : " إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ " . قلنا : يا رسول الله وما ظهر في الأمم قبلنا ؟ قال : " الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ وَالْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ وَالْعِلْمُ فِي رُدَائِكُمْ " . قال زيد : تفسير معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم " والعلم في رُدَائِكُمْ " إذا كان العلم في الفساق . أخرجه ابن ماجه . وسأى لهذا الباب مزيد بيان في « المائدة » وغيرها إن شاء الله تعالى . وتقدم معنى « قَبَشَرُهُمْ » « وَحِطَّتْ » في البقرة فلا معنى للإعادة .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ

كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣٨﴾

(١) باض في أكثر الأصول . وفي نسخة : « لو فرضنا قودا » . ولم نوض الصواب فيه .

(٢) راجع ١ ص ٢٣٨ طبة ثانية أو ثالثة . و ٣ ص ٤٨ طبة أول أو ثانية .



## فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قال ابن عباس : هذه الآية نزلت بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت المدراس على جماعة من يهود فدعاهم إلى الله . فقال له نعيم بن عمرو والحارث بن زيد : على أي دين أنت يا محمد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " إني على ملة إبراهيم " . فقالا : فإن إبراهيم كان يهودياً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " فهلموا إلى التوراة فهي بيننا وبينكم " . فأبى عليه فنزلت الآية . وذكر النقاش أنها نزلت لأن جماعة من اليهود أنكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " هلموا إلى التوراة ف فيها صفى " فأبوا . وقرأ الجمهور « لِيَحْكُمَ » وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع « لِيُحْكَمَ » بضم الباء . والقراءة الأولى أحسن ؛ لقوله تعالى : « هَذَا كِتَابُنَا يُنِظِقُ عَلَيْكَ بِالْحَقِّ » .

الثانية - في هذه الآية دليل على وجوب ارتفاع المدعو إلى الحاكم لأنه دُعي إلى كتاب الله ؛ فإن لم يفعل كان مخالفاً يتعين عليه الزجر بالأدب على قدر المخالف والمخالف . وهذا الحكم جار عندنا بالأندلس وبلاد المغرب وليس بالديار المصرية . وهذا الحكم الذي ذكرناه مبين في الترتيل في سورة « النور » في قوله تعالى : « وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ فِيهِمْ إِذَا قَرَّبُوا مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ » - إلى قوله - « بَلْ أَوْلَتْكُمُ الظَّالِمُونَ <sup>(١)</sup> » . وأسند الزهري عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ دَعَاهُ خَصْمُهُ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يُجِبْ فَهُوَ ظَالِمٌ وَلَا حَقَّ لَهُ " . قال ابن العربي : وهذا حديث باطل . أما قوله « فهو ظالم » فكلام صحيح . وأما قوله « فلا حق له » فلا يصح ، ويحتمل أن يريد أنه على غير الحق . قال ابن خزيمة <sup>(٢)</sup> متناد المسالكي : واجب على كل من دُعي إلى مجلس الحاكم أن يجيب ما لم يعلم أن الحاكم فاسق أو يعلم عداوة بين المدعي والمدعى عليه .

الثالثة - وفيها دليل على أن شرائع من قبلنا شريعة لنا إلا ما علمنا نسخته ، وأنه يجب علينا الحكم بشرائع الأنبياء قبلنا ، على ما يأتي بيانه . وإنما لا تقرأ التوراة ولا نعمل

(١) الآيات ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ - (٢) تنهى حابة بن خزيمة متناد في تفسير البحر لأبي حنيفة قوله : « ما لم يعلم أن الحاكم فاسق » فآورد في الأسفل بهذه الكلمة غير واضح .

بما فيها لأن من هي في يده غير أمين عليها وقد غيرها وبدلها، ولو علمنا أن شيئاً منها لم يتغير ولم يتبدل جاز لنا قراءته . ونحو ذلك روى عن عمر حيث قال لكعب : إن كنت تعلم أنها السورة التي أنزلها الله على موسى بن عمران فأقرأها . وكان عليه السلام عالماً بما لم يُغير منها فلذلك دعاهم إليها وإلى الحكم بها . وسيأتي بيان هذا في « المائدة » والأخبار الواردة في ذلك إن شاء الله تعالى . وقد قيل : إن هذه الآية نزلت في ذلك . والله أعلم .

أقوله تعالى : ذَلِكْ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ<sup>ط</sup> وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٤٤﴾

إشارة إلى التوَلَّى والإعراض . واعتراض منهم في قولهم : « نحن أبناء الله وأحباؤه » إلى غير ذلك من أقوالهم . وقد مضى الكلام في معنى قولهم : « لن تمسنا النار » في البقرة<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٤٥﴾

خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمنه على جهة التوقيف والتعجب ، أى فكيف يكون حالهم أو كيف يصنعون إذا حشروا يوم القيامة وأضحلت عنهم تلك الزخارف التي أذهوها في الدنيا، وجوزوا بما آكسبوه من كفرهم وأجترأهم وقبح أعمالهم . واللام في قوله « ليوم » بمعنى « في » ، قاله الكسائي . وقال البصريون : المعنى لحساب يوم . الطبري : لما يحدث في يوم .

قوله تعالى : قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنَزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٦﴾

قال علي رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لما أراد الله تعالى أن يتزل فائحة الكتاب وآية الكرسي وشهد الله وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب تغلف بالعرش وليس بينهم وبين الله حجاب وقل يا رب تهبط بنا دار الذنوب وإلى من يعصيك فقال الله تعالى وعزني وجلالي لا يقرأ كن عبد عقب كل صلاة مكتوبة إلا أسكته حظيرة القدس على ما كان منه وإلا نظرت إليه بعيني المكنونة في كل يوم سبعين نظرة وإلا قضيت له في كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة وإلا أعدته من كل عدو ونصرته عليه ولا يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت " . وقال معاذ بن جبل : احتبست عن النبي صلى الله عليه وسلم يوما فلم أصل معه الجمعة فقال : " يا معاذ ما منعك من صلاة الجمعة ؟ " قلت : يا رسول الله ، كان ليوحنا بن باري اليهودي على أوقية من تير وكان على بابي يرصدني فأشفقت أن يجبسنى دونك . قال : " أتعب يا معاذ أن يقضى الله دينك ؟ " قلت نعم . قال : " قل كل يوم قل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما تعطى منهما من السماء وتمنع منهما من تشاء أبيض عنى ديني فلو كان عليك ملء الأرض ذهباً لأذاه الله عنك " . ثم رجه أبو نعيم الحافظ . أيضا عن عطاء الخراساني أن معاذ بن جبل قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم آيات من القرآن أو كلمات ما في الأرض مسلم يدعو بهن وهو مكروب أو غارم أو ذوقين إلا قضى الله عنه وفرج همه ، احتبست عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكره . غريب من حديث عطاء أرسله عن معاذ . وقال ابن عباس وأنس بن مالك : لما أفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وواعد أخته ملك فارس والروم قال المنافقون واليهود : هيات هيات ! من أين لمحمد ملك فارس والروم ! هم أعز وأمنع من ذلك ، ألم يكف محمدا مكة والمدينة حتى طمع في ملك فارس والروم ؟ أنزل الله تعالى هذه الآية . وقيل : زلت دامغة لباطل نصارى أهل تجران في قولهم : إن عيسى هو الله ؛ وذلك أن هذه الأوصاف تين لكل صحيح الفطرة أن عيسى ليس في شيء منها . قال ابن إسحاق : إلم الله عز وجل في هذه الآية ببنادهم وكفرهم . وأن عيسى صلى الله عليه وسلم وإن كان الله تعالى

أعطاه آيات تدل على نبوته من إحياء الموتى وغير ذلك فإن الله عز وجل هو المفرد بهذه الأشياء ؛ من قوله : « تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ مِنْ تَشَاءُ وَتَتَرَعَ الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ وَتَعَزَّ مِنْ تَشَاءُ وَتَذَلْ مِنْ تَشَاءُ » . وقوله : « تَوَلَّجَ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَتَوَلَّجَ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ وَتَخْرُجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مِنْ تَشَاءُ بغير حساب » فلو كان عيسى إلهاً كان هذا إليه ؛ فكان في ذلك اعتبارٌ وآيةٌ بينة .

فوله تعالى : ( قُلِ اللَّهُمَّ ) اختلف النحويون في تركيب لفظة « اللهم » بعد إجماعهم أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة ، وأنها منادى ؛ وقد جاءت مخففة الميم في قول الأعشى :  
 كدعوة من أبي رباح • يسمعها لأهمَّ الكجَّارُ

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل اللهم يا الله ، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو « يا » جعلوا بدلها هذه الميم المشددة بقاءوا بحرفين وهما الميمان عوضاً من حرفين وهما الياء والألف ، والضممة في الهاء هي ضمة الأسم المنادى المفرد . وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الأصل في اللهم يا الله أمناً بحجرٍ ، خذف وخلط الكلمتين ، وأن الضمة التي في الهاء هي الضمة التي كانت في أمناً لما حذفت الهمزة انتقلت الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء المفرد ، وأن يجعل في أسم الله ضمة أم ، هذا إلحاد في أسم الله تعالى . قال ابن عطية : وهذا غلو من الزجاج ، وزعم أنه ما سُمِعَ قط يا الله أم ، ولا تقول العرب يا اللهم . وقال الكوفيون : إنه قد يدخل حرف النداء على « اللهم » وأنشدوا على ذلك قول الرازي :

• غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّا •

آخر :

وَمَا طِيكَ أَنْتَ قَوْلِي كَلِمًا • مَجَّتِ أَوْ هَلَّاتِ يَا اللَّهُمَّا<sup>(١)</sup>  
 أُرَدِّدُ طَبِيبًا شَيْخًا مُسَلِّمًا • فَلَيْتَا مِنْ خَيْرِهِ أَنْ نَعْدِمَا

(١) ورد هذا الرجز في لسان العرب ( مادة اله ) وليس فيه الشطر الأخير .

أخبر ،

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أُمَّ \* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

قالوا : فلو كان الميم عوضا من حرف النداء لما آجتمعتا . قال الزجاج : وهذا شاذ ولا يعرف قائله ، ولا يترك له ما كان في كتاب الله وفي جميع ديوان العرب ؛ وقد ورد مثله في قوله <sup>(١)</sup> :

هَمَّا تَقْنَا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوَيْهِمَا \* عَلَى النَّاجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

قال الكوفيون : وإنما تزداد الميم مخففة في قِيمٍ وَأَيْمٍ ، وأما ميمٌ مُشَدَّدةٌ فلا تزداد . وقال بعض النحويين : ما قاله الكوفيون خطأ ؛ لأنه لو كان كما قالوا كان يجب أن يقال : « اللهم » ويقتصر عليه لأنه معه دعاء . وأيضاً فقد تقول : أنت اللهم الرزاق ، فلو كان كما آذعوا لكنت قد فصلت بجملة بين الابتداء والخبر . قال النضر بن شميل : من قال اللهم فقد دعا الله تعالى بجمع أسمائه كلها . وقال الحسن : اللهم تجمع الدعاء .

قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ الْمُلْكِ ﴾ قال قتادة : بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله عز وجل أن يعطى أمته ملك فارس فأُنزل الله هذه الآية . وقال مقاتل : سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل الله له ملك فارس والروم في أمته ؛ فعلمه الله تعالى بأن يدعو بهذا الدعاء . وقد تقدم معناه . « وَمَالِكِ » منصوب عند سيبويه على أنه نداء ثان ؛ ومثله قوله تعالى : « قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ولا يجوز عنده أن يوصف اللهم ؛ لأنه قد ضمت إليه الميم . وخالفه محمد بن يزيد وإبراهيم بن السريّ الزجاج فقالا : « مَالِكِ » في الإعراب صفة لكمس الله تعالى ، وكذلك « فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » . قال أبو علي ؛ وهو مذهب

(١) القائل هو الفرزدق . وصف شاعرين من قومه نزع في الشعر إليهما . وأراد بالناج العاوي من مجاه ، وجعل المهجاء كالمرجعة لطمع المهاج كالكلب الناج ؛ والرجام المراجعة . (عن شرح النواهد للشنخري) .

(٢) في الأصول : « ..... وإبراهيم بن السري والزيحج فقالوا » . ولا حتى تذكر الواو ؛ لأن الزيج هو إبراهيم ابن السري بن سهل أبو إسحاق الزيج .

أبى العباس المبرد؛ وما قاله سيويه أضوب وأمين؛ وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدّ «اللَّهُمَّ» لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت، والأصوات لا توصف؛ نحو غاق وما أشبهه. وكان حكم الاسم المفرد ألا يوصف وإن كانوا قد وصفوه في مواضع. فلما ضم هنا ما لا يوصف إلى ما كان قياسه ألا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت؛ نحو حيّل فلم يوصف. و﴿الْمَلِكُ﴾ هنا النبوة؛ عن مجاهد. وقيل: الغلبة. وقيل: المسال والعبيد. الزجاج: المعنى مالك العباد وما ملكوا. وقيل: المعنى مالك الدنيا والآخرة. ومعنى ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ أى الإيمان والإسلام. ﴿مَنْ تَشَاءُ﴾ أى من تشاء أن تؤتيه إياه، وكذلك ما بعده، لا بدّ فيه من تقدير الحذف، أى وتزعم الملك من تشاء أن تزعمه منه، ثم حذف هذا، وأنشد سيويه.

ألا هل لهذا الدهر من متعلّ \* على الناس مهما شاء بالناس يفعل<sup>(١)</sup>

قال الزجاج: مهما شاء أن يفعل بالناس يفعل. وقوله: ﴿تُعْزِ مَنْ تَشَاءُ﴾ يقال: عزّ إذا علا وقهر وغلب؛ ومنه «وعزّني في الخطايا». ﴿وَيَذُلْ مَنْ تَشَاءُ﴾ ذل يذل ذلاً. قال طرفة:

بطي عن الجليّ سريع إلى الخنا \* دليل باجماع الرجال ملهيد<sup>(٢)</sup>

﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ أى بيدك الخير والشر فحذف؛ كما قال: «سَرَّابِيلُ تَقِيكُمْ الْخَرَّ». وقيل: خُصّ الخير لأنه موضع دعاء ورغبة في فضله. قال النقاش: بيدك الخير، أى النصر والغنيمة. وقال أهل الإشارات: كان أبو جهل يملك المسال الكثير، ووقع في الرّس يوم بدر، والفقراء صُيِّبَ ويال وخبّاب لم يكن لهم مال، وكان ملكهم الإيمان «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء» تقيم الرسول يتيّم أبى طالب على رأس الرّس حتى ينادى أبدأنا قد انقلبت

(١) البيت لا سود بن يقرّ التهليل. يقول إن هذا الدهر يذهب بيعة الإنسان وشبابه، ويتعلّق فله ذلك تملّ المحنى على فيه. (عن شرح التواهد). (٢) الجليّ: الأمر العظيم القى يده على ذور الرأى. والخبنا: الصّاد والفحش في المطلق. والقليل: القهوه، وهو ضدّ العزّ. وأجماع: جمع جمع، وهو ظهر الكف إذا جمعت أصابعه وضمتها. والمهيد: المضروب، وهو المدفع. (عن شرح الملقّات). (٣) الرّس: البرّ المطلوبة بالجماعة.

إِلَى الْقَلْبِ : يَأْتِيَةٌ تَعْرِفُ مِنْ تَشَاءُ وَتَذَلُ مِنْ تَشَاءُ . أَيْ صُحْبٍ ، أَيْ بَلال ، لَا تَعْتَدُوا  
أَنَا مِمَّا تَكُمُ مِنَ الدُّنْيَا بِيَفْضِكُمْ ، بِيَدِكُ الْخَيْرَ مَا مَعَكُمْ مِنْ عِجْزٍ . إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنَّمَا  
الْحَقُّ عَامٌ يَتَوَلَّى مِنْ يَشَاءُ .

قوله تعالى : **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ  
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ  
حِسَابٍ** (٧٧)

قال ابن عباس ومجاهد والحسن وقادة والسُّدِّيُّ في معنى قوله « **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ** »  
الآية ، أَيْ تُدْخِلُ مَا نَقَصَ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ، حَتَّى يَصِيرَ النَّهَارُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَاعَةً وَهُوَ  
أَطْوَلُ مَا يَكُونُ ، وَاللَّيْلُ تِسْعَ سَاعَاتٍ وَهُوَ أَقْصَرُ مَا يَكُونُ ، وَكَذَا تَوَلَّجَ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ، وَهُوَ  
قَوْلُ الْكُتُبِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَتَحْتَمِلُ أَلْفَاظُ الْآيَةِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا تَعَاقُبُ اللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ كَأَنْ زَوَالَ أَحَدِهِمَا وَلَوْجُ فِي الْآخَرِ . وَأَخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ( **وَتُخْرِجُ  
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ** ) فَقَالَ الْحَسَنُ : مَعْنَاهُ تَخْرِجُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْكَافِرِ وَالْكَافِرَ مِنَ الْمُؤْمِنِ ، وَرَوَى  
نَحْوَهُ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ . وَرَوَى مَعْمَرُ بْنُ الزُّهَيْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى  
نِسَائِهِ إِذَا بَا مَرَأَةً حَسَنَةَ الْهَيْئَةِ قَالَ : « مِنْ هَذِهِ » ؟ قُلْنَ : إِحْدَى خَالَاتِكَ . قَالَ : « وَمَنْ  
هِيَ » ؟ قُلْنَ : هِيَ خَالِدَةُ بِنْتُ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« سُبْحَانَ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ » . وَكَانَتْ أَمْرَاءَ صَالِحَةٍ وَكَانَ أَبُوهَا كَافِرًا . فَالْمُرَادُ عَلَى  
هَذَا الْقَوْلِ مَوْتَ قَلْبِ الْكَافِرِ وَحَيَاةَ قَلْبِ الْمُؤْمِنِ ، فَالْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ مُسْتَعَارَانِ . وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ  
الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ فِي الْآيَةِ حَقِيقَتَانِ ؛ فَقَالَ عِكْرَمَةُ : هِيَ إِخْرَاجُ الدَّجَاجَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ  
مِنَ الْبَيْضَةِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ ، وَإِخْرَاجُ الْبَيْضَةِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ مِنَ الدَّجَاجَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ :  
هِيَ النُّطْفَةُ تَخْرُجُ مِنَ الرَّجُلِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ وَهِيَ حَيَّةٌ ، وَيَخْرُجُ الرَّجُلُ مِنْهَا حَيًّا وَهِيَ مَيِّتَةٌ . وَقَالَ عِكْرَمَةُ  
وَالسُّدِّيُّ : هِيَ الْحَبْسَةُ تَخْرُجُ مِنَ السَّنْبِلَةِ وَالسَّلْبِلَةِ تَخْرُجُ مِنَ الْحَبَّةِ ، وَالنَّوَاةُ مِنَ النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَةُ

تخرج من النواة؛ والحياة في النخلة والسنبلة تشبيه. ثم قال : ( وَرَزَقْنِي مِنْ شَيْءٍ يُغَيِّرُ حَسَابِي )  
أى بغير تضيق ولا تقصير؛ كما تقول : فلان يعطى بغير حساب؛ كأنه لا يحسب ما يعطى .

قوله تعالى : لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>ط</sup>  
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا<sup>ط</sup>  
وَيَحْذَرُ اللَّهُ نَفْسَهُ<sup>ط</sup> وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿١٨﴾

فيه مسألتان :

الأولى — قال ابن عباس : نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار فيتخذوهم أولياء؛  
ومثله « لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ<sup>(١)</sup> » وهناك باقى بيان هذا المعنى . ومعنى ( فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ<sup>ط</sup>  
فِي شَيْءٍ ) أى فليس من حزب الله ولا من أوليائه فى شئ؛ مثل « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ » . وحكى  
سيبويه « هو مَنَى فرسخين » أى من أصحابى ومعى . ثم آستثنى وهى :

الثانية — فقال : ( إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا<sup>ط</sup> ) قال معاذ بن جبل ومجاهد : كانت النقيّة  
في جنة الإسلام قبل قوّة المسلمين؛ فاما اليوم فقد أعز الله الإسلام أن يتقوا من عدوهم .  
قال ابن عباس : هو أن يتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولا يقتل ولا يأتى مأثما . وقال  
الحسن : النقيّة جائزة للإنسان إلى يوم القيامة ، ولا نقيّة في القتل . وقرأ جابر بن زيد ومجاهد  
والضحاك : « إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ نَقِيَّةً » وقيل : إن المؤمن إذا كان قائما بين الكفار فله أن  
يداريهم باللسان إذا كان خاففا على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان . والنقيّة لا تحل إلا مع خوف  
القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم . ومن أكرهه على الكفر فالصحيح له أن يتصلب ولا يجيب  
إلى التلفظ بكلمة الكفر ؛ بل يجوز له ذلك على ما باقى بيانه في « النحل<sup>(٢)</sup> » . إن شاء الله تعالى .  
وأمال حمزة والكسائي « نقاة » ، ونغم الباقر ؛ وأصل « نقاة » وقية على وزن فعلة ؛ مثل

(١) آية ١١٨ من هذه السورة .

(٢) حقه قوله تعالى : « من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ... » آية ١٠٩ .



تَوَدُّهُ وَتُحِبُّهُ، قَلِبْتَ الْوَاوَ تَاءً وَآلَاءُ أَلْفًا . وروى الضحاك عن ابن عباس أن هذه الآية نزلت في عبادة بن الصامت الأنصاري وكان بذرياً نقياً وكان له حلف من اليهود؛ فلما خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب قال عبادة : يا نبي الله، إن معي خمسمائة رجل من اليهود، وقد رأيت أن يخرجوا معي فاستظهر بهم على العدو . فانزل الله تعالى : « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » الآية . وقيل : إنما نزلت في عمار بن ياسر حين تكلم ببعض ما أراد منه المشركون، على ما يأتي بيانه في « النحل » .

قوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ قال الزجاج : أى ويحذركم الله إياه . ثم استغنوا عن ذلك بهذا وصار المستعمل ؛ قال تعالى : « تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك » فعناه تعلم ما عندى وما فى حقيقى ولا أعلم ما عندك ولا ما فى حقيقتك . وقال غيره : المعنى ويحذركم الله عقابه ؛ مثل « وأسأل القرية » . وقال : « تعلم ما فى نفسى » أى مغيبى ؛ بغفلت النفس فى موضع الإحصار لأنه فيها يكون ﴿ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ أى وإلى الله جزاء المصير . وفيه إقرار بالبعث .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوهُ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾

فهو العالم بخوافيات الصدور وما أشتملت عليه، وبما فى السموات والأرض وما اجتوت عليه . علام الغيوب لا يعزب عنه مثقال ذرة ولا يغيب عنه شئ، سبحانه لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة .

قوله تعالى : يَوْمَ نَحْجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٣٠﴾

يوم منصوب متصل بقوله : « وَيَحْدُرُكُمْ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ تَجِدُ » . وقيل : هو متصل بقوله : « وإلى الله المصير . يوم تجد » . وقيل : هو متصل بقوله : « والله على كل شيء قدير . يوم تجد » . ويجوز أن يكون منقطعا على إضمار اذكره ؛ ومثله قوله : « إن الله عزيز ذو انتقام . يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ » . و « مُحَضَّرًا » حال من الضمير المحذوف من صلة « ما » تقديره تجد كل نفس ما عملته من خير محضرا . هذا على أن يكون « تجد » من وُجِدَانِ الضَّالَّةِ . و « ما » من قوله « وما عملت من سوء » عطف على « ما » الأولى . و « تَوَدُّ » في موضع الحال من « ما » الثانية . وإن جعلت « تجد » بمعنى تعلم كان « مُحَضَّرًا » المفعول الثاني ، وكذلك تكون « تود » في موضع المفعول الثاني ؛ تقديره يوم تجد كل نفس جزءا ما عملت محضرا . ويجوز أن تكون « ما » الثانية رفعا بالابتداء ، و « تود » في موضع رفع على أنه خبر الابتداء ، ولا يصح أن تكون « ما » بمعنى الجزاء ؛ لأن « تود » مرفوع ، ولو كان ماضيا لحاز أن يكون جزءا ، وكان يكون معنى الكلام : وما عملت من سوء وذت لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ؛ أي كما بين المشرق والمغرب . ولا يكون المستقبل إذا جعلت « ما » للشرط إلا مجزوما ؛ إلا أن تحمله على تقدير حذف الفاء على تقدير : وما عملت من سوء فهي تود . أبو علي : هو قياس قول الفراء عندى ؛ لأنه قال في قوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ » : إنه على حذف الفاء . والأمد : الغاية ، وجمعه آماد . ويقال : استولى على الأمد ، أى غلب سابقا . قال النابغة :

إِلَّا إِلَيْكَ أَوْ مَنْ أَنْتَ سَاقِيهِ \* سَبَقَ الْجَوَادِ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْأَمَدِ  
والأمد : الغضب . يقال : أمد أمدًا ، إذا غضب .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾

الحُب : المحبة ، وكذلك الحُب بالكسر . والحُب أيضا الحبيب ؛ مِثْلُ الْحَدِيدِ وَالْحَدِيدِ ؛ يقال أحبه فهو حبيبٌ ، وحبه يحبه (بالكسر) فهو محبوبٌ . قال الجوهري : وهذا شاذ ؛ لأنه

لا يأتى فى المضاعف بفعل (بالكسر) . قال أبو الفتح : والأصل فيه حَبَّبَ كَقَطَرُفَ ، فاستكت الباء وأدغمت فى الثانية . قال ابن الدمان سعيد : فى حَبَّ لغتان : حَبَّ وأَحَبَّ ، وأصل « حَب » فى هذا البناء حَبَّبَ كَقَطَرُفَ ؛ يدل على ذلك قولهم : حَبَّبْتُ ، وأكثر ما ورد قيل من قُلْ . قال أبو الفتح : والدلالة على أَحَبَّ قوله تعالى : « يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ » بضم الباء . و « أَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ » و « حَبَّ » يرد على قُلْ لقولهم حبيب . وعلى قُلْ كقولهم محبوب : ولم يرد اسم الفاعل من حَبَّ المتعدي ، فلا يقال : أنا حابٌّ . ولم يرد اسم المفعول من أَفْعَلَ إلا قليلا ؛ كقوله :

• مَنِيَّ بِمِثْلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ<sup>(١)</sup> •

وحكى أبو زيد حَبَّبَهُ أَحَبَّهُ . وأنشد :  
فَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ • وَلَا كَانَ أَذْنِي مِنْ عَوِيفٍ وَهَائِمٍ  
وأنشد :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطَلَبَ بِضِرٍّ • لَكَالْزُدَادِ مَا حَبَّ بَعْدَا

وحكى الأصمعيّ : فتح حرف المضارعة مع الباء وحدها . والحُبُّ الخابية ، فارسى مُعَزَّبٌ . والجمع حَبَابٌ وَحَبِيَّةٌ ؛ حكاه الجوهري . والآية نزلت فى وفد نجران إذ زعموا أن ما أَدْعَوْهُ لِعِيسَى حَبٌّ لله عز وجل ؛ قاله محمد بن جعفر بن الزبير . وقال الحسن وأبن جريح : نزلت فى قوم من أهل الكتاب قالوا : نحن الذين نُحِبُّ رَبَّنَا . ورُوى أن المسلمين قالوا : يا رسول الله ، والله إنا نُحِبُّ رَبَّنَا ؛ فأنزل الله عز وجل : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . قال ابن عرفة : الحَبَّةُ عند العرب إرادة الشيء على قصد له . وقال الأزهرى : محبة العبد لله ورسوله طاعته لها واتباعه أمرهما ؛ قال الله تعالى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . ومحبة الله للعباد إنعامه عليهم بالفقران ؛ قال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ » أى لا يغفر لهم . وقال سهل بن عبد الله : علامة حَبَّ الله حُبُّ القرآن . وعلامة حَبَّ

• ولقد نزلت فلا تلتقى غيره •

(١) هذا مجزيت لمترة فى سلفته ومصدره :

القرآن حب النبي صلى الله عليه وسلم . وعلامة حب النبي صلى الله عليه وسلم حب السنة .  
 وعلامة حب الله وحب القرآن وحب النبي وحب السنة حب الآخرة . وعلامة حب الآخرة  
 أن يحب نفسه . وعلامة حب نفسه أن يئبض الدنيا . وعلامة بئض الدنيا ألا يأخذ منها  
 إلا الزاد والبلة . وروى أبو الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى :  
 « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » قال : « على البر والتقوى والتواضع وتلك  
 النفس » نزيه أبو عبد الله الترمذي . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من  
 أراد أن يحبه الله فعليه بصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وألا يؤذي جاره » . وفي صحيح مسلم  
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل  
 فقال إني أحب فلانا فأحببه قال فيحبه جبريل ثم ينادي في السماء فيقول إن الله يحب فلانا  
 فأحبه فيحبه أهل السماء قال ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبدا دعا جبريل  
 فيقول إني أبغض فلانا فأبغضه قال فيبغضه جبريل ثم ينادي في أهل السماء إن الله يبغض  
 فلانا فأبغضوه قال فيبغضونه ثم توضع له البغضاء في الأرض » . وسأيت لهذا مزيد بيان في آخر  
 سورة « مريم » إن شاء الله تعالى . وقرأ أبو رجاء العطاردي « فاتَّبَعُونِي » بفتح الباء ،  
 « و يغفر لكم » عطفه على محبيكم . وروى محبوب عن أبي عمرو بن العلاء أنه أدغم الراء من  
 « يغفر » في اللام من « لكم » . قال النحاس : لا يُحيز الخليل وسيدويه إدغام الراء في اللام ،  
 وأبو عمرو أجل من أن يغلط في مثل هذا ، ولعله كان يُخفي الحركة كما يفعل في أشياء كثيرة .  
 قوله تعالى : قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

### الْكَافِرِينَ ﴿١١﴾

قوله تعالى : ( قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ) يأتي بيانه في « النساء » .

( فَإِنْ تَوَلَّوْا ) شرط ، إلا أنه ماض لا يُعرب . والتقدير فإن تولوا على كفرهم وأعرضوا عن  
 طاعة الله ورسوله ( فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ) أي لا يرضى فعلهم ولا يشفر لهم كما تقدم .

(١) حديثه تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ » آة ٥٩ .

وقال : « فَإِنَّ اللَّهَ » ولم يقل « فَإِنَّ » لأن العرب إذا عظمت الشيء أعادت ذكره ، وأنشد  
صيره :

لَا آخِرَ الْمَوْتِ بِسَبْقِ الْمَوْتِ شَيْءٌ • نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا النَّفْسِ وَالْفَقِيرَا<sup>(١)</sup>

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ  
عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا) أصطفى أختار ، وقد تقدم في البقرة . وتقدم  
فيها اشتقاق آدم وكنيته . والتقدير إن الله أصطفى دينهم وهو دين الإسلام ، لحذف المضاف .  
وقال الزجاج : اختارهم للنبوة على عالمي زمانهم . « ونوحا » قيل إنه مشتق من ناح ينوح ،  
وهو اسم أعجمي إلا أنه انصرف لأنه على ثلاثة أحرف ، وهو شيخ المرسلين ، وأول رسول بعثه  
الله إلى أهل الأرض بعد آدم عليه السلام بتحريم البنات والأخوات والعلمات والخالات وسائر  
القرابات . ومن قال إن إدريس كان قبله من المؤرخين فقد وهم على ما يأتي بيانه في «الأعراف»<sup>(٢)</sup>  
إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (وَالْإِبْرَاهِيمَ وَالْعِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) تقدم في البقرة معنى الآل وعلى ما يطلق  
مستوفى . وفي البخاري عن ابن عباس قال : آل إبراهيم وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم  
وآل عمران وآل ياسين وآل محمد ؛ يقول الله تعالى : « إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ  
وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ » وقيل : آل إبراهيم إسماعيل وإسحاق ويعقوب  
والأسباط ، وأن محمدا صلى الله عليه وسلم من آل إبراهيم . وقيل : آل إبراهيم نفسه ، وكذا  
آل عمران ؛ ومنه قوله تعالى : « وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ » . وفي الحديث :  
«لقد أعطى ميزمارا من مزامير آل داود» وقال الشاعر :

(١) البيت لسواد بن عدى . وقيل : لأمية بن أبي الصلت . (عن شرح الشواهد) .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٣٣ طبعة ثانية . (٣) راجع ج ١ ص ٢٧٩ طبعة ثانية أو ثالثة .

(٤) عند قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه ... » آية ٥٩ .

(٥) راجع ج ١ ص ٣٨١ طبعة ثانية أو ثالثة .

وَلَا تَبْكُ مَيِّتًا بَعْدَ مَيِّتٍ أَحَبَّهُ • عَلَى وَعِيسُ وَآلَهُ أَبِي بَكْرٍ

وقال آخره

يُتْلَقُ مِنْ تَذْكَرِ آلِ لَيْسَى • كَمَا يُلَقَى السَّلَامُ مِنَ الْعِدَدِ<sup>٢١</sup>

أراد من تذكّر لئلي نفسها • وقيل : آل عمران آل إبراهيم كما قال : « ذُرِّيَّةَ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ » • وقيل : المراد عيسى ، لأن أمه أبنه عمران • وقيل : نفسه كما ذكرنا • قال مقاتل : هو عمران أبو موسى وهارون ، وهو عمران بن بصير بن فاهات بن لاوي بن يعقوب • وقال الكلبي : وهو عمران أبو مريم ، وهو من ولد سليمان عليه السلام • وحكى السهيلي : عمران ابن مائان ، وأمر أنه حنة (بالنون) • وخص هؤلاء بالذكر من بين الأنبياء لأن الأنبياء والرسل بقضهم وقضيضهم من نسلهم • ولم ينصرف عمران لأن في آخره ألفا ونونا زائدين • ومعنى قوله : ( على العالمين ) أي على عالمي زمانهم ، في قول أهل التفسير • وقال الترمذي الحكيم أبو عبد الله محمد بن علي : جميع الخلق كلهم • وقيل « على العالمين » : على جميع الخلق كلهم إلى يوم الصّور ، وذلك أن هؤلاء رسل وأنبياء فهم صفوة الخلق ، فأما محمد صلى الله عليه وسلم فقد جازت مرتبته الأصطفاء لأنه حبيب ورحمة • قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » • فالرسل خلقوا للرحمة ، ومحمد صلى الله عليه وسلم خلق بنفسه رحمة ، فذلك صار أمانا لخلق • لما بعثه الله آمن الخلق العذاب إلى نفخة الصور • وسائر الأنبياء لم يحلوا هذا المحل ، ولذلك قال عليه السلام : « أنا رحمة مهداة » يخبر أنه بنفسه رحمة لخلق من الله • وقوله « مهداة » أي هدية من الله لخلق • ويقال : اختار آدم بخسة أشياء : أولها أنه خلقه بيده في أحسن صورة بقدرته • والثاني أنه علمه الأسماء كلها • والثالث أمر الملائكة بأن يسجدوا له • والرابع أسكنه الجنة • والخامس جعله أبا البشر • وأختار نوحا بخسة

(١) في الأصول : « ولا تنس » والصواب من تفسير ابن عطية • والبيه لا راحة ابن عبد الله التقي في رثاء النبي صلى الله عليه وسلم • أي أحبه على وعيس وأبو بكر ، ويريد جميع المؤمنين (راجع تفسير ابن عطية) •  
(٢) العدد : احتياج وجع اللدغ ، وذلك إذا تمت له سنة مذ يوم لدغ حاج به الألف • وقيل : عدد السليم أن تعد له سبعة أيام فان مضت رجوا له البرء ، وما لم تمض قيل هو في عداده •

أشياء : أولها أنه جعله أبا البشر، لأن الناس كلهم غير قوا وصار ذريته هم الباقون . والثاني أنه أطال عمره؛ ويقال : طَوَّى لِمَنْ طَالَ عَمْرُهُ وحسن عمله . والثالث أنه استجاب دعاءه على الكافرين والمؤمنين . والرابع أنه حمله على السفينة . والخامس أنه كان أول من نسخ الشرائع ؛ وكان قبل ذلك لم يحرم تزويج الخالات والعمات . وأختار إبراهيم بخمسة أشياء : أولها أنه جعله أبا الأنبياء؛ لأنه رُوي أنه خرج من صُلبه ألف نبي من زمانه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . والثاني أنه اتخذ خليلا . والثالث أنه أنجاه من النار . والرابع أنه جعله إماما للناس . والخامس أنه ابتلاه بالكلمات فوقه حتى أتمهم . ثم قال : « وآل عمران » فإن كان عمران أبا موسى وهارون فإنما اختارهما على العالمين حيث بعث على قومه المَنّ والسَّلوَى وذلك لم يكن لأحد من الأنبياء في العالم . وإن كان أبا مريم فإنه أصطفى له مريم بولادة عيسى بغير أب ولم يكن ذلك لأحد في العالم . والله أعلم .

قوله تعالى : ذَرِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤﴾

تقدم في البقرة معنى الذرية وأشققها . وهي نصب على الحال ؛ قاله الأخفش . أى في حال كون بعضهم من بعض ، أى ذرية بعضها من ولد بعض . الكوفيون : على القطع . الزجاج : بدل ، أى أصطفى ذرية بعضها من بعض ، ومعنى بعضها من بعض ، يعنى في التناصر في الدين ؛ كما قال : « الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » يعنى في الضلالة ؛ قاله الحسن وقادة . وقيل : في الاجتباء والأصطفاء والنزوة . وقيل : المراد به التناسل ، وهذا أضعفها .

قوله تعالى : إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٢٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٢٦﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ) قال أبو عبيد : « إِذ » زائدة .  
وقال محمد بن يزيد : التفسير أذكر إذ . وقال الزجاج : المعنى وأصطفى آل عمران إذ قالت  
امراة عمران . وهي حنّة ( بالهاء المهملة والنون ) بنت فاقود بن قبل أمّ مريم جدّة عيسى  
عليه السلام ، وليس باسم عربي ولا يعرف في العربية حنّة اسم امرأة . وفي العربية أبو حنّة  
البدرى ، ويقال فيه : أبو حنّة ( بالباء الواحدة ) وهو أصح ، وأسمه عامر . ودير حنّة بالشام .  
ودير آخر أيضا يقال له كذلك ، قال أبو نؤاس .

يَا دِيرَ حَنَّةَ مِنْ ذَاتِ الْأَكْبِرِاجِ \* مَنْ بَصَحَ عَنْكَ فَإِنِّي لَسْتُ بِالصَّاحِي

وحجة في العرب كثير ، منهم أبو حنّة الأنصاري . وأبو السّبايل بن بكنك المذكور في حديث  
سبيعة حنّة . ولا يعرف حنّة بالهاء المعجمة [ ونون ] إلا بنت يحيى بن أكنم القاضي ، وهي  
أم محمد بن نصر . ولا يعرف حنّة ( بالجيم ) إلا أبو حنّة ، وهو خال ذى الرمة الشاعر . كل  
هذا من كتاب ابن مأكولا .

الثانية - قوله تعالى : ( رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ) تقدم معنى الندوة ،  
وأنه لا يلزم العبد إلا بأن يلزم نفسه . يقال : إنها لما حملت قالت : لن نجاى الله ووضعت

- (١) هو «دير حنّة» بالحيرة من بناء فوح (راجع مسالك الأبصار ج ١ ص ٣١٢ طبع دار الكتب المصرية) .
- (٢) الأكبراج (بالضيم ثم التفتح وباء ساكنة وراءه وألف وحاء) : مواضع يخرج إليها النصارى في أعيادهم .  
(عن الفاموس) . وفي مسالك الأبصار : « أنها قباب صناريسكنها رهبان يقال الواحد منها الكرح » .
- (٣) هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، كانت زوجة لسعد بن خولة فأتها بمكة فقال لها أبو السبايل حية ؟  
إن أجلك أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت وضعت بعد وفاة زوجها ليال ، قبل خمس وعشرون ليلة ، وقيل أقل من ذلك .  
فلما قال لها أبو السبايل ذلك أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال لها : « قد حلت فانكحي من شئت » .  
وروى عنها فقها . أهل المدينة وفقها . أهل الكوفة من التابعين حديثها هذا . وذكر ابن سعد أن أبا السبايل بن بكنك  
قد كان فيمن خطبها . وذكر ابن البرقي أنه تزوجها وأولدها ابنه سبائل . (راجع كتاب الاستيعاب وتهذيب التهذيب  
وطبقات ابن سعد) . (٤) زيادة من كتاب المشته للهوى . (٥) الذي في الشبهة : « زوجة حمدة » .  
(٦) راجع ج ٣ ص ٣٢٠ طبع أول أدبانية .



ما في بطنى لبعثته مُحَرَّرًا . ومعنى « لك » أى لعبادتك . « محررا » نصب على الحال . وقيل : نعت لمفعول محذوف ، أى إني نذرت لك ما في بطنى غلاما محررا . والأول أولى من جهة التفسير وسياق الكلام والإعراب . أما الإعراب فإن إقامة النعت مقام المنعوت لا يجوز في مواضع ويجوز على المجاز في أخرى . وأما التفسير فقل إن سبب قول امرأة عمران هذا أنها كانت كبيرة لا تلد ، وكانوا أهل بيت من الله بمكان ، وأنها كانت تحت شجرة فبصرت بطائر يزق قرعًا فتحركت نفسها لذلك ، ودعت ربها أن يهب لها ولدا ، ونذرت إن ولدت أن تجعل ولدها مُحَرَّرًا ، أى عتيقا خالصا لله تعالى ، خادما للكنيسة حبيسا عليها ، مفرغا لعبادة الله تعالى . وكان ذلك جائزا في شريعتهم ، وكان على أولادهم أن يطيعوهم . فلما وضعت مريم قالت : « رب إني وضعتها أنثى » يعنى أن الأنثى لا تصلح لخدمة الكنيسة . قيل : لما يصيها من الحيض والأذى . وقيل : لا تصلح لمخالطة الرجال . وكانت ترجو أن يكون ذكرا فلذلك حررت .

الثالثة — قال ابن العربي : « لا خلاف أن امرأة عمران لا يتطرق إلى حملها نذر لكونها حرة ، فلو كانت أمراًته أمة فلا خلاف أن المرء لا يصح له نذر في ولده كيفما تصرف حاله ؛ فإنه إن كان الناذر عبدا فلم يتقرر له قول في ذلك ؛ وإن كان حراً فلا يصح أن يكون مملوكا له ، وكذلك المرأة مثله ؛ فأى وجه للنذر فيه . وإنما معناه — والله أعلم — أن المرء إنما يريد ولده للأنس به والاستنصار والتسلي ، فطلبت هذه المرأة الولد أنثى به وسكوناً إليه ؛ فلما من الله تعالى عليها به نذرت أن حظها من الأنس به متروك فيه ، وهو على خدمة الله تعالى موقوف . وهذا نذر الأحرار من الأبرار . وأرادت به مُحَرَّرًا من جهتي ، مُحَرَّرًا من رِق الدنيا واشغاله ؛ وقد قال رجل من الصوفية لأتمه : يا أتمه : ذري لله أن تعبد له وأتعلم العلم . فقالت نعم . فسار حتى تبصر ثم عاد إليها فدق الباب ، فقالت من ؟ فقال لها : أبنيك فلان . قالت : قد تركاك لله ولا تعود فيك .

الرابعة — قوله تعالى : ( مُحَرَّرًا ) مأخوذ من الحرية التي هي ضد العبودية ؛ من هذا تحرير الكتاب ، وهو تخليصه من الأضطراب والفساد . وروى خُصيف عن عكرمة ومجاهد :

أن المحزر الخالص لله عز وجل لا يشوبه شئ من أمر الدنيا . وهذا معروف في اللغة أن يقال لكل ما خلص : حُرّ، وعزّز بمعناه ؛ قال ذو الرمة :

والقُرْطُ في حُرّة الذّفرى مُعلّقُهُ \* تباعد الحبلُ منه فهو يَضْطَرِبُ

وطين حُرّ لا رمل فيه . وبأنت فلانة بليّة حُرّة إذا لم يصل إليها زوجها أوّل ليلة ؛ فإن تمكّن منها فهي بليّة شبياء .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ۖ وَالْأُنْثَىٰ كُفْرًا ۚ وَإِن كُنْتُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۚ وَأَنىٰ يَضَعُ الذُّكُورَ الذُّكُورَ إِلَّا الذُّكُورَ ۚ فَقِيلَ لِلَّهِ مَرِيمُ ۚ وَانْثَبَتْ ۚ وَإِنْ شِئْتَ بَدَل ۚ فَقِيلَ : إِنَّا رَبُّهَا حَتَّىٰ تَرْضَعِي ۚ وَحِينَئِذٍ أَرْسَلَهَا ۚ وَرَوَاهُ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ ۚ وَقِيلَ : لَقَدْ نَزَلَتْ فِي حَرْقِهَا وَأَرْسَلَتْ بِهَا إِلَى الْمَسْجِدِ ۚ فَوَقَّتْ بِنَذْرِهَا وَتَبَرَّاتْ مِنْهَا ۚ وَلَعَلَّ الْحَجَابَ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ كَمَا كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ ۚ وَفِي الْبَخَارِيِّ ۚ وَمَسْلَمٌ أَنَّ أَمْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَتْ ۚ الْحَدِيثَ ۚ

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ هو على قراءة من قرأ « وضعت » بضم التاء من جملة كلامها ؛ فالكلام متصل . وهى قراءة أبى بكر وأبن عامر ، وفيها معنى التسليم لله والخضوع والتزيه له . ولم نقله على طريق الإخبار لأن علم الله فى كل شئ قد تقرّر فى نفس المؤمن ، وإنما قاله على طريق التعظيم والتزيه لله . وعلى قراءة الجمهور هو من كلام الله عز وجل قدّم ، وتقديره أن يكون مؤخرًا بعد « وإنى أعيدها بك وذرتّها من الشيطان الرجيم » والله أعلم بما وضعت ؛ قاله المهدوى . وقال مكى : هو إعلام من الله تعالى لنا على طريق التثبيت فقال : والله أعلم بما وضعت أتم مريم قالته أو لم نقله . ويقوى ذلك أنه لو كان من كلام أتم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ؛ لأنها نادته فى أوّل الكلام فى قولها : رب إنى وضعت أُنْثَى . وروى عن أبى عباس « بما وضعت » بكسر التاء ، أى قيل لها هذا .

(١) الذفران : ما بين بين المتى ويساره . وتباعد الحبل منه : أى تباعد حبل المتى من القُرْط لأنها طويلة المتى ليست بوقصاء . ومعلّقه ، أى مكان تعليقه .

**السابعة -** قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا ﴾ استدل به بعض الشافعية على أن للطاوعة في نهار ومضان زوجها على الوطء لا تشاويه في وجوب الكفارة عليها . ابن العربي : وهذه منه غفلة ، فإن هذا خبر من شرع من قبلنا وهم لا يقولون به . وهذه الصالحة إنما قصدت بكلامها ما تنهد له به بيته حالها ومقطع كلامها ، فإنها نذرت خدمة المسجد في ولدها ، فلما رآته أنى لا تصلح وأنها عورة اعتذرت إلى ربها من وجودها لها على خلاف ما قصده فيها . ولم ينصرف «مریم» لأنه مؤث معرفة ، وهو أيضا أعجبى ؛ قاله النحاس . والله تعالى أعلم .

**الثامنة -** قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي سَمِيتُهَا مَرْيَمَ ﴾ يعنى خادم الرب بلنتهم . ﴿ وَإِنِّي أَعِيزُهَا بِكَ ﴾ يعنى مریم . ﴿ وَدَرَبْتَهَا ﴾ يعنى عيسى . وهذا يدل على أن الذرية قد تقع على الولد خاصة . وفي صحيح مسلم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما من مولود يولد إلا نحسه الشيطان فيستهل صارخا من نحسة [الشيطان<sup>(١)</sup>] إلا ابن مریم وأمه" ثم قال أبو هريرة : إقرءوا إن شئتم وإنى أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم . قال علماؤنا : فأفاد هذا الحديث أن الله تعالى استجاب دعاء أم مریم ، فإن الشيطان نخس جميع ولد آدم حتى الأنبياء والأولياء إلا مریم وأبنها . قال قتادة : كل مولود يلعن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى وأمه جعل بينهما حجاب فأصاب الطعنة الحجاب ولم ينفذ لها منه شيء . قال علماؤنا : وإن لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما . ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه إضلال المسوس وإغواؤه فإن ذلك طلق فاسد ؛ فكيف تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الإفساد والإغواء ومع ذلك عصمهم الله مما يرومه الشيطان ؛ كما قال : « إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ لَبِئْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » . هذا مع أن كل واحد من بنى آدم قد وكل به قرينه من الشياطين ؛ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "مَرَّيْمُ وَأَبْنَاهَا وَإِنْ عَصَمَا مِنْ نَحْسِهِ فَلَمْ يُعَصَمَا مِنْ مَلَازِمَتِهِ لَهَا وَمَقَارَنَتِهِ" . والله أعلم .

قوله تعالى : فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلًّا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْعَرِمُ أَنْتِ لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴿٣٨﴾

قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ المعنى : سلك بها طريق السعادة ؛ عن ابن عباس . وقال قوم : معنى التقبل التكفل في التربية والقيام بشانها . وقال الحسن : معنى التقبل أنه ما عذبها ساعة قط من ليل ولا نهار . ﴿ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ يعني سوى خلقها من غير زيادة ولا نقصان ، فكانت تنبت في اليوم ما ينبت المولود في عام واحد . والقبوله والنبات مصدران على غير المصدر ، والأصل تقبلًا وإنباتا . قال الشاعر :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي . وَبَعْدَ عَطَانِكَ الْمِائَةِ الرَّثَا

أراد بعد إعطائك ، لكن لما قال « أنبتها » دل على نبت ؛ كما قال امرؤ القيس .

فَصَرْنَا إِلَى الْحَسَنِ وَرَقَّ كَلَامُنَا \* وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلَالِ .

وإنما مصدر ذلت ذل ، ولكنه رده على معنى أذلت ؛ وكذلك كل ما يرد عليك في هذا الباب . فمعنى تقبل وقيل واحد . فالمعنى تقبلها ربها بقبول حسن . ونظيره قول رؤبة :

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحَضْبِ ۝

لأن معنى تطوَّيت وأنطويت واحد ؛ ومثله قول القطامي :

وَحَيْرَ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ \* وَلَيْسَ بَارِئٌ تَتَّبَعَهُ أَتْبَاعُ

لأن تتبعت واتبعت واحد . وفي قراءة ابن مسعود « وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَتْرِيلاً » لأن معنى نزل وأنزل واحد . وقال المفضل : معناه وأنبتها فنبئت نباتًا حسنًا . ومراعاة المعنى أولى

(١) الحضب (فتح الحاء وكسرها وسكون الضاد) : ضرب من الحيات .

كما ذكرنا . والأصل في القبول الضم ؛ لأنه مصدر مثل الدخول والخروج ، والفتح جاء في حروف قليلة ؛ مثل الزلوع والوزوع ؛ هذه الثلاثة لا غير . قاله أبو عمرو والكاسي والأئمة . وأجاز الزجاج « بقبول » بضم القاف على الأصل .

قوله تعالى : ( وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ) أى صمها إليه . أبو عبيدة : ضمن القيام بها . وقرأ الكوفيون « وكفلها » بالتشديد ، فهو يتعدى إلى مفعولين ؛ والتقدير وكفلها ربها زكريا ، أى أزمه كفالتها وقدر ذلك عليه وبسره له . وفي مصحف أبي « وأكفلها » والهمزة كالتشديد في التعدى ؛ وأيضا فإن قبله « فتقبلها » وأنبتها « فأخبر تعالى عن نفسه بما فعل بها ؛ فجاء « كفلها » بالتشديد على ذلك . وخففه الباقون على إسناد الفعل إلى زكريا . فأخبر الله تعالى أنه هو الذى تولى كفالتها والقيام بها ؛ بدلالة قوله : « أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ » . قال مكى : وهو الاختيار ؛ لأن التشديد يرجع الى التخفيف ، لأن الله تعالى إذا كفلها زكريا كفلها بأمر الله ، ولأن زكريا إذا كفلها فعن مشيئة الله وقدرته ؛ فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان . وروى عمرو بن موسى عن عبد الله بن كثير وأبي عبد الله المزني « وكفلها » بكسر الفاء . قال الأخفش : يقال كَفَّلَ يَكْفُلُ وَكَفَّلَ يَكْفُلُ ولم أسمع كَفَّلَ ، وقد ذكرت . وقرأ مجاهد « فتقبلها » بإسكان اللام على المسالة والطلب . « ربها » بالنصب نداء مضاف . « وأنبتها » بإسكان التاء « وكفلها » بإسكان اللام « زكريا » بالمد والنصب . وقرأ حفص وحمزة والكاسي « زكريا » بغير مد ولا همز ، ومدّه الباقون وهمزوه . وقال الفراء : أهل الحجاز يمدون « زكريا » ويقصرونه ، وأهل نجد يحذفون منه الألف ويصرفونه فيقولون : زكرى . قال الأخفش : فيه أربع لغات : المد والقصر ، وزكرى بتشديد الياء والصرف ، وزكر ورأيت زكريا . قال أبو حاتم : زكرى بلا صرف لأنه أعجمى . وهذا غلط ؛ لأن ما كان فيه « يا » مثل هذا انصرف مثل كرمى ويحيى ، ولم ينصرف زكريا في المد والقصر لأن فيه ألف تأنيث والعجمة والتعريف .

قوله تعالى : ﴿ كُنَّا دَخَلْ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّكَ تَمِيعُ الدُّعَاءَ ﴾ .

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ كُنَّا دَخَلْ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾ المِحْرَابُ في اللغة أكرم موضع في المجلس . وسيأتي له مزيد بيان في سورة « مريم » . وجاء في الخبر : إنها كانت في غرفة كان زكريا يصعد إليها يسلم . قال وصاح اليمن :<sup>(١)</sup>

رَبَّةُ مِحْرَابٍ إِذَا جِئْتُهَا \* لَمْ أَلْقَهَا حَتَّى أَرْتَقِي سُلَّمَا

أي ربة غرفة . روى أبو صالح عن ابن عباس قال : حملت امرأة عمران بعد ما أسنت فنذرت ما في بطنها محررا فقال لها عمران : ويحك ! ما صنعت ؟ أ رأيت إن كانت أنثى . فأعتم لذلك جميعا . فهلك عمران وحنة حامل فولدت أنثى فقبلها الله بقبول حسن ، وكان لا يُحْزَرُ إلا العلمان فتساهم عليها الأجبار بالأفلام التي يكتبون بها الوحى ، على ما يأتى . فكفلها زكريا وأخذ لها موضعا فلما أسنت جعل لها محرابا لا يرتقى إليه إلا بسلم ، واستأجر لها ظمرا وكان يُغلق عليها بابا ، وكان لا يدخل عليها إلا زكريا حتى كبرت ، فكانت إذا حاضت أخرجها إلى منزله فتكون عند خالتها وكانت خالتها امرأة زكريا في قول الكلبي . وقال مقاتل : كانت أختها امرأة زكريا ، وكانت إذا طهرت من حیضتها وأغتسلت ردها إلى المحراب . وقال بعضهم : كانت لا تحيض وكانت مطهرة من الحيض . وكان زكريا إذا دخل عليها يحدها فأكهة الشتاء في القَيْظِ وفاكهة القَيْظِ في الشتاء فقال : يا مريم أنى لك هذا ؟ فقالت : هو من عند الله . فعند ذلك طمع زكريا في الولد وقال : إن الذى يأتينا بهذا قادر أن يرزقني ولدا . ومعنى « أنى » من أين ؛ قاله أبو عبيدة . قال النحاس : وهذا

(١) عند قوله تعالى : « نخرج على فومه من المحراب » آية ١١

(٢) في الأصول : « قال عدى بن زيد » والتصويب عن الأغانى ولسان العرب وشرح القاموس . وهذا البيت من قصيدة لوصاح اليمن أولها : بَابَةُ الْوَاحِدِ جُودِي لَهَا \* إِنْ تَصْرِمِي فَيَا أَوْلَمَا .  
وراجع ترجمته في الأغانى ج ٦ ص ٢٠٩ - ٢٤٠ طبع دار الكتب المصرية .

فيه تساهل؛ لأن «أين» سؤال عن المواضع و «أنى» سؤال عن المذاهب والجهات  
واللغنى من أى المذاهب ومن أى الجهات لك هذا . وقد فُرق الكَيْت بينهما فقال :  
أنى ومن أين إليك الطَّرب \* من حيث لا صَبْوة ولا رَيْب  
و «كَلِماء» منصوب بوجد، أى كَلَّ دَخَلَه . ( إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ) قيل :  
هو من قول عريم ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ؛ فكان ذلك سبب دعاء زكريا وسؤاله الولد .  
الثانية - قوله تعالى : ( هَئِلَكَ دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ ) هُناك فى موضع نصب ؛ لأنه  
خُفِر يستعمل للزمان والمكان وأصله للكان . وقال الْمُفْضِل بن سَلَمَةَ : « هُناك »  
فى الزمان و «هُناك» فى المكان ، وقد يعمل هذا مكان هذا . و ( هَبَّ لِي ) أعطنى .  
( مِنْ لَدُنْكَ ) مِنْ عِنْدِكَ . ( ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ ) أى نَسْلا صالحا . والذُّرِّيَّة تكون واحدة وتكون  
جَمعا ذكرا وأنثى ، وهو هنا واحد . يدل عليه قوله « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » ولم يقل  
أولياءه وإنما أنت « طَيِّبَةٌ » لتأنيث لفظ الذرية ؛ كقوله :

أبوك خليفة ولدته أخرى \* وأنت خليفة ذاك الكمال

فَأَنْتَ ولدته لتأنيث لفظ الخليفة . وَرُوى من حديث أنس قال قال النبي صلى الله عليه  
وسلم : « أى رجل مات وترك ذُرِّيَّة طيبة أجرى الله له مثل أجر عملهم ولم ينقص من  
أجورهم شيئا » . وقد مضى فى « البقرة » اشتقاق الذرية . و ( طَيِّبَةٌ ) أى صالحة مباركة .  
( إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ) أى قابله ؛ ومنه سمع الله لمن حمده .

الثالثة - دَلَّت هذه الآية على طلب الولد وهى مُسْتَنة المرسلين والصديقين ، قال الله  
تعالى . « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً » . وفى صحيح مسلم عن  
مسعد بن أبى وقاص قال : أراد عثمان أن يتَّيَلَّ فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو أجاز  
له ذلك لأختصنا . ونرجح أبى ماجه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« النكاح من سُنَنِى فمن لم يعمل بسُنَّتِي فليس منى وترَّجَّحوا فإنى مكابرٌ بكم الإِمام ومن كان

ذَا طَوَّلَ فَلْيَنْكِحْ وَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ<sup>(١)</sup> . وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى بَعْضِ جُهَالِ الْمُتَصَوِّفَةِ حَيْثُ قَالَ : الَّذِي يَطْلُبُ الْوَلَدَ أَحَقُّ ، وَمَا عَرَفَ أَنَّهُ النَّبِيُّ الْاُخْرَقُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى نَحْبِرَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ : « وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ » وَقَالَ : « وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ » . وَقَدْ تَرَجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا « بَابُ طَلَبِ الْوَلَدِ » . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبْنِي طَلْحَةَ حِينَ مَاتَ أَبْنَاهُ : « أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ ؟ » قَالَ نَعَمْ . قَالَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكُمَا فِي غَابِرَيْتِكُمَا » . قَالَ فَحَمَلْتُ . فِي الْبُخَارِيِّ : قَالَ سَفْيَانُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلَّهُمْ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ . وَتَرَجَمَ أَيْضًا « بَابُ الدُّعَاءِ بِكَثْرَةِ الْوَلَدِ مَعَ الْبَرَكَةِ » وَسَاقَ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خَادِمُكَ أَنَسٌ أَدْعَى اللَّهُ لَهُ . فَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَوَلَدُهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهَا أَعْطَيْتَهُ » . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ أَغْنِرْ لَأَبْنِي سَلَمَةَ وَأَرْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَأَخْلَفْهُ فِي عَقْبِهِ فِي الْغَابِرِينَ » . خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ - وَمُسْلِمٌ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْإِثْمَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ تَحْتَ عَلَى طَلَبِ الْوَلَدِ وَتَنْدُبُ إِلَيْهِ ، لِمَا يَرْجُوهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْعِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ أَنْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » فَذَكَرَ « أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ » . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ فِيهِ كِفَايَةٌ .

الرابعة - فإذا ثبت هذا فالواجب على الإنسان أن يتضرع إلى خالقه في هداية ولده وزوجه بالتوفيق لهما والهداية والصالح والعفاف والرعاية ، وأن يكونا معينين له على دينه ودنياه حتى تعمم منفعتهم بهما في أولاده وأخراه ، ألا ترى قول زكريا « وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا » . وَقَالَ : « ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً » . وَقَالَ : « هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ » . وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَسٍ فَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَوَلَدُهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ » . خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ - وَمُسْلِمٌ ، وَحُسَيْنٌ .

(١) الرواء : أن نرض أنبا القمل رثا شديدا يذهب شهرة النكاح . أراد أن الصوم يقطع النكاح كما يقطع الزنا .



قوله تعالى : فَنادته الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ  
يُشْرِكُ بِحَبِّهِ مُصَدِّقًا لِّكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ  
الصَّالِحِينَ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : ﴿ فَنادته الْمَلَكَةُ ﴾ قرأ حمزة واليكساني « فناداه » بالألف على التذكير ،  
وُميلانها لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . والألف قراءة ابن عباس وابن مسعود ،  
وهو اختيار أبي عبيد . وروى عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان عبد الله يذكر  
الملائكة في [ كل ] القرآن . قال أبو عبيد : نراه اختار ذلك خلافاً على المشركين لأنهم قالوا :  
الملائكة بنات الله . قال النحاس : هذا احتجاج لا يُحصل منه شيء ، لأن العرب تقول :  
قالت الرجال ، وقال الرجال ، وكذا النساء . وكيف يحتج عليهم بالقرآن ، ولو جاز أن يحتج  
عليهم بالقرآن بهذا لحاز أن يحتجوا بقوله تعالى : « وإذ قالت الملائكة » ولكن المجرة عليهم  
في قوله عز وجل : « أَتَمْنَعُونَ خَلْقَهُمْ » أي فلم يشاهدوا ، فكيف يقولون إنهم إناث فقد  
علم أن هذا ظن وهوى . وأما « فناداه » فهو جائز على تذكير الجمع ، « ونادته » على تأنيث  
الجماعة . قال مكِّي : والملائكة ممن يعقل في التكسير يجري في التأنيث مجرى ما لا يعقل ،  
تقول : هي الرجال ، وهي الجدوع ، وهي الجمال ، وقالت الأعراب . ويقوى ذلك قوله :  
« وإذ قالت الملائكة » وقد ذكر في موضع آخر فقال : « وَالْمَلَأَيْكَةُ بِأَسْطُورِ أَيْدِيهِمْ » وهذا  
إجماع . وقال تعالى : « وَالْمَلَأَيْكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره  
حسنان . وقال السُّدِّي : ناداه جبريل وحده ، وكذا في قراءة ابن مسعود . وفي التنزيل  
« يُنْزِلُ الْمَلَأَيْكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ » يعني جبريل . والروح الوحي . وجائز في العربية أن  
ينحصر عن الواحد بلفظ الجمع . وجاء في التنزيل « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ » يعني نعيم بن مسعود ؛  
على ما يأتي . وقيل : ناداه جميع الملائكة ، وهو الأظهر . أي جاء النداء من قبلهم .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يَشْرَكَ ﴾ « وهو قائم » ابتداء وخبره « يصلي » في موضع رفع ، وإن شئت كان نصبا على الحال من المضموم . « أن الله » أي بأن الله . وقرأ حمزة واليكساني <sup>(١)</sup> « إن » أي قالت إن الله ؛ فالنداء بمعنى القول . « يشرك » بالتشديد قراءة أهل المدينة . وقرأ حمزة « يَشْرَكَ » مخففاً ؛ وكذلك حميد بن قيس المكي إلا أنه كسر الشين وضم الياء وخفف الباء . قال الأخفش : هي ثلاث لغات بمعنى واحد . دليل الأولى وهي قراءة الجساعة أن ما في القرآن من هذا من فعل ماضٍ أو أمر فہو بالثقل ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَشِّرْ عِبَادِي ﴾ « بَشِّرْهُمْ بِمَغْفِرَةٍ » « فَبَشِّرْهُمَا بِإِحْتِقَاقٍ » « قَالُوا ابْشِرْنَاكَ بِالْحَقِّ » . وأما الثانية وهي قراءة عبد الله بن مسعود فهي من بَشَّرَ يَشْرُو وهي لغة تهامة ومنه قول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

بَشَّرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ حَبِيفَةً • أَنْتَكَ مِنَ انْجِحَاجِ يُتْلَى كُتُبُهَُا

وقال آخر :

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى • عُتْبَرَا أَكُفْمُهُمْ يَقَاعُ مُجْمِلٍ  
فَاعِثُهُمْ وَأَبْشَرُ بِمَا يَسْرُوَانَهُ • وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَأَنْزِلِ

وأما الثالثة فهي من أبشَرَ يَبْشِرُ إِبْشَارًا قال :

يَا أُمَّ عَمْرٍو أَبْشِرِي بِالْبُشْرَى • مَوْتٌ ذَرِيعٌ وَجَرَادٌ عَظْلِي <sup>(٣)</sup>

قوله تعالى : ﴿ يَحْيَى ﴾ كان اسمه في الكتاب الأول حيا ، وكان اسم سارة زوجة إبراهيم عليه السلام يسارة ، وتفسيره بالعربية لا تلد ، فلما بُشِّرَتْ بإحسان قيل لها : سارة ، تهماها

(١) كذا في الأصل وإعراب القرآن للنحاس . والذي في البحر لأبي حيان وغرائب القرآن للسياق وتفسير ابن عطية : « وقرأ ابن عامر وحزرة « إن الله » بكسر الهزة ، وقرأ الباقون يفتح الهزة » .

(٢) كذا في الأصول ومعالم التنزيل للبخوي . والذي في تفسير البحر وابن عطية : « وفي قراءة عبد الله بن مسعود يشرك بضم الياء وتخفيف الشين المكسورة من أبشَرَ ، وهكذا قرأ في كل القرآن » .

(٣) هو عطية بن زيد ، وقال ابن زبي هو عبد القيس بن خفاف البرجي . ( عن اللسان ) .

(٤) قال أبو عبيد : يقال للإنسان إذا نظر إلى شيء فأعجبه واشتهاه فتناولته وأسرعه نحوه وفرح به : بهش إليه .

(٥) جراد ماعظة وعظلي : لا تبج . في اللسان : « وأراد أن يقول : يا أم عامر فلم يستعمل البيت فقال يا أم عمرو » وأما كنية الضبع . ومن كلامهم للضبع : أبشري بجراد عطل ، « وم رجال قتل » .

بذلك جبريل عليه السلام . فقالت : يا ابراهيم لم نقص من اسمي حرف ؟ فقال ذاك ابراهيم  
لجبريل عليهما السلام . فقال : " إن ذاك الحرف زيد في اسم أبيك لما من أفضل الأنبياء  
اسمه حيي ومُحيي " . ذكره النقاش . وقال قتادة : سُمي يحيى لأن الله تعالى أحياه بالإيمان  
والنبوة . وقال بعضهم : سُمي بذلك لأن الله تعالى أحياه به الناس بالهدى . وقال مقاتل :  
أُنتسب اسمه من اسم الله تعالى حيّ فسَمي يحيى . وقيل : لأنه أحياه به رحم أمه .

( مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ ) يعني عيسى في قول أكثر المفسرين . وسُمي عيسى بكلمة لأنه  
كان بكلمة الله تعالى التي هي « كن » فكان من غير أب . وقرأ أبو السَّمال العدوي « بكلمة »  
مكسورة الكاف ساكنة اللام في جميع القرآن ، وهي لغة فصيحة مثل كنف ونخذ . وقيل :  
سُمي كلمة لأن الناس يهتدون به كما يهتدون بكلام الله تعالى . وقال أبو عبيد : معنى « بكلمة  
من الله » بكتاب من الله . قال : والعرب تقول أنشدني كلمة أى قصيدة ؛ كما روى أن  
الحويذرة <sup>(١)</sup> ذكر لحسان فقال : لعن الله كلمته ، يعنى قصيدته . وقيل غير هذا من الأقوال .  
والقول الأول أشهر وعليه من العلماء الأكثر . و « يحيى » أول من آمن بعيسى عليهما السلام  
وصدقه ، وكان يحيى أكبر من عيسى بثلاث سنين . ويقال بستة أشهر . وكان ابن خالته ،  
فلما سمع زكريا شهادته قام إلى عيسى فضمّه إليه وهو في حرقه . وذكر الطبري أن مريم لما  
حملت بعيسى حملت أيضا أختها يحيى ؛ بغاءت أختها زائرة فقالت : يا مريم ، أشعرت أنى  
حملت ؟ فقالت لها مريم : أشعرت أنت أنى حملت ؟ فقالت لها : وإنى لأجد ما فى بطنى  
يمسجد لما فى بطنك . وذلك أنه روى أنها أحست جنينها يمز برأسه إلى ناحية بطن مريم .  
قال السدي : فذلك قوله « مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ » . « ومصدقًا » نصب على الحال .  
( وسيدا ) السيد : الذى يسود قومه ويُنتهى إلى قوله . وأصله سيود يقال : فلان أسود من

(١) الحويذرة صغير الحادرة وهو لقب غلب عليه ، واسمه قطبة بن حصن بن جبريل . وبنى حسان بن ثابت  
رضي الله عنه قصيدته إلى مظلها :

بكرت مُبْتَمِّة غُدوة فحسنى • وفسدت فغدو مقارن لم يريج

( راجع المفضليات ص ٤٨ طبع أوديا وكاب الألفاظ ص ٣ ص ٢٧٠ طبع دار الكتب المصرية )

فلان، أفعل من السيادة؛ ففيه دلالة على جواز تسمية الإنسان سيِّدا كما يجوز أن يسمى عزيراً أو كريباً. وكذلك رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لِنَبِيِّ قُرَيْظَةَ: «قوموا إلى سيِّدكم». وفي البخارى ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحسن: «إن أبني هذا سيِّدٌ ولعلَّ الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين». وكذلك كان، فإنه لما قُتل على رضى الله عنه بايعه أكثر من أربعين ألفاً وكثير من تخلف عن أبيه وعن نكث بيعته، فبقى نحو سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان، ثم سار إلى معاوية في أهل الحجاز والعراق وسار إليه معاوية في أهل الشام؛ فلما تراءى الجمعان بموضع يقال له «مَسْكِن» من أرض السَّوَادِ بناحية الأنبار كره الحسن القتالَ لعلَّه أن إحدى الطائفتين لا تغلب حتى تهلك أكثر الأخرى فهلك المسمومون؛ فسلم الأمر إلى معاوية على شروط شرطها عليه، منها أن يكون الأمر له من بعد معاوية؛ فالتزم كل ذلك معاوية فصَدَّقَ قوله عليه السلام: «إن أبني هذا سيِّدٌ» ولا أسود ممن سَوَّده الله تعالى ورسوله. قال قتادة في قوله تعالى «وسيدا» قال: في العلم والعبادة. ابن جبير والضحاك: في العلم والثَّقَى. مجاهد: السيِّد الكريم. ابن زيد: الذى لا يغلبه الغضب. وقال الزجاج: السيِّد الذى يفوق أقرانه في كل شيء من الخير. وهذا جامع. وقال الكسائى: السيِّد من المعز المسن. وفي الحديث «تَبَيَّنَ مِنَ الضَّانِّ خَيْرٌ مِنَ السَّيِّدِ مِنَ الْمَعَزِّ». قال:

سَوَاءٌ عَلَيْهِ شَأْنُ عَامٍ دَنَتْ لَهُ • لِيَذْبَحَهَا لِلضَّيْفِ أَمْ شَأْنُ سَيِّدٍ

(وَحَصُورًا) أصله من الحَصْر وهو الحبس. حَصَرْتُ النِّئْيَ وأَحَصَرْتُ إِذَا حَبَسْتِي. قال ابن ميادة:

وما هجرُ لِيَّ أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدْتُ • عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرَكَ شُغُولَ

ونافذة حصور: ضيقة الإحليل. والحَصُور: الذى لا يأتى النساء كأنه مُجِجٌ عنهن؛ كما يقال: رجل حصور وحصيد إذا حبس رفقده ولم يخرج ما يخرج النَّدَاءُ. يقال: شَرِبَ الْقَوْمُ خَصِيرَ طِهِمِ فَلَانَ، أى بَحَلَ؛ عن أبي عمرو. قال الأخطل:

وشاربٍ مُرْبِحٍ بالكأس ناديني \* لا بالحَصُور ولا فيها يَسْوَارِ<sup>(١)</sup>

وفى الترتيل « وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا » أى حِصَا . والحِصِير المِلك لأنه محبوب . قال ليلى :

وَقَامِمْ غَلِبَ الرِّقَابِ كَأَنَّهُمْ \* جِنَّ لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامُ<sup>(٢)</sup>

فيحي عليه السلام حصور ، فعول بمعنى مفعول لا يأتى النساء ؛ لأنه ممنوع مما يكون فى الرجال ؛ من ابن مسعود وغيره . وفعول بمعنى مفعول كثير فى اللغة ، من ذلك حلوب بمعنى مخلوبة ؛ قال الشاعر :

فِيهَا أَتْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً \* سُودًا تَحْشَايَةِ الْغَرَابِ الْأَنْحَمِ<sup>(٣)</sup>

وقال ابن مسعود أيضا وابن عباس وابن جُبَيْر وقَتَادَة وعطاء وأبو الشَّعْثَاء والحسنُ والسَّدى وابنُ زَيْد : هو الذى يَكْتَف عن النساء ولا يقربهن مع القدرة . وهذا أصح لوجهين : أحدهما أنه مدحٌ وثناءٌ عليه ، والثناء إنما يكون عن الفعل المكتسب دون الحيلة فى الغالب . الثانى أن فعولا فى اللغة من صيغ الفاعلين ؛ كما قال :

ضَرُوبٌ بِصَلِّ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانِيَا \* إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

فالمدحُ أنه يحصر نفسه عن الشهوات . ولعل هذا كان شرعه ؛ فاما شرعنا فالنكاح كما تقدم . وقيل : الحصور العين الذى لا ذَكَرَ له يَتَأَتَّى له به النكاح ولا يُنْزَل ؛ عن ابن عباس أيضا وسعيد ابن المسيب والضحاك . وروى أبو صالح عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل ابن آدم يلقي الله بذنب قد أذن به يعذبه عليه إن شاء أو يرحمه إلا يحيى عليه وسلم يقول : » كل ابن آدم يلقي الله بذنب قد أذن به يعذبه عليه إن شاء أو يرحمه إلا يحيى

(١) سوار : معرب وثاب . وقد روى « سَلَر » يوزن سَمَار ، أى أنه لا يستر فى الاء سؤرا بل يشغه كله .

(٢) القام من الرجال : السبد الكبير الخير الواسع الفضل . والقام العدد الكثير .

(٣) البيت لفظة العيسى فى مطلقه . واخوانى : أخا ورث الجناح مما على الظهر .

(٤) البيت لأنى طالب بن عبد المطلب . مدح رجلا بالكرم فيقول : يضرب بسيفه سوق الساتح من الإبل . « لا ضياف » إذا عدوا الزاد ولم يظفروا بجواد لشدة الزمان وكلبه ، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحرها . ( عن شرح الشواهد ) .

ابن زكريا فإنه كان سيدا وحصورا ونيا من الصالحين" - ثم أوحى النبي صلى الله عليه وسلم بيده إلى قذاة من الأرض فأخذها وقال : "كان ذكركم مثل هذه القذاة" . وقيل : معناه الحابس نفسه عن معاصي الله جل وعز . «وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ» قال الزجاج : الصالح الذي يؤدى لله ما أقترض عليه ، وإلى الناس حقوقهم .

قوله تعالى : قَالَ رَبِّ أَتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَآمَرَانِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿١٩﴾

قيل : الرب هنا جبريل ، أى قال لجبريل : رب - أى ياسيدى - أأتى يكون لى غلام؟ يعنى ولدا؛ وهذا قول الكلبي . وقال بعضهم : قوله «رب» يعنى الله تعالى . «أتى» بمعنى كيف ، وهو فى موضع نصب على الظرف . وفى معنى هذا الاستفهام وجهان : أحدهما أنه سأل هل يكون له الولد وهو أمراته على حالهما أو يُرْذَن إلى حال من يلد؟ . الثانى سأل هل يُرْزَق الولد من أمراته العاقر أو من غيرها . وقيل : المعنى بأى متزلة استوجب هذا وأنا وأمراأتى على هذه الحال ؛ على وجه التواضع . وروى أنه كان بين دعائه والوقت الذى بُشِّر فيه أربعون سنة ، وكان يوم بشر ابن تسعين سنة وأمراته قريبة السن منه . وقال ابن عباس والضحاك : كان يوم بشر ابن عشرين ومائة سنة وكانت امرأته بنت ثمان وتسعين سنة ؛ فذلك قوله «وآمراأتى عاقر» أى عقيم لا تلد . يقال : رجل عاقر وامرأة عاقر بينة العقر . وقد عَقُرَتْ وعَقُرَ (بضم القاف فهما) تعقُر عَقْرًا صارت عاقرا؛ مثل حسنت تحسن حسنا؛ عن أبي زيد . وعُقارة أيضا . وأسماء الفاعلين من فَعَلَ فَعِيلَةً يقال : عظمت فهى عظيمة ، وظرفت فهى ظريفة . وإنما قيل عاقر لأنه يراد به ذات عَقُر على النسب . ولو كان على الفعل لقال : عقرت فهى عقيمة كأن بها عقرا ، أى كبرا من السن يستمتع من الولد . والعاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئا . والمُعقر أيضا مهر المرأة إذا وطئت على شبهة . وبيضة العُقَر : وحموا هى بيضة الديك ؛ لأنه يبيض فى عمره بيضة واحدة إلى الطول . وعَقُر النار أيضا

(١) القذاة : ما يقع فى العين والماء والشراب من تراب أو تين أو دج أو غير ذلك .

وسطها ومعظمها . وعُقر الحوض : مؤثره حيث تقف الإبل إذا وردت ؛ يقال : عُقر وعُقر مثل صُر وعُسر ، والجمع الأعقار فهو لفظ مشترك . والكاف في قوله « كذلك » في موضع نصب ، أى يفعل الله ما يشاء مثل ذلك . والعلام مشتق من الغلظة وهو شدة طلب النكاح . واعتلم الفعل غلظة حاج من شهوة الضراب . وقالت لَيْلى الأَخيلية :

شفاهها من الداء المضال الذى بها \* غلامٌ إذا هزَّ القناة سفاها

والسلام الطاز الشارب . وهو بين الغلظة والغلوية ، والجمع الغلظة والغلامان . ويقال : إن الغيلم الشاب والحارية أيضا . والغيلم : ذكر السلحفاة . والغيلم موضع . واعتلم البحر حاج وتلاطمت أواجه .

قوله تعالى : قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي - ء آيَةً قَالَ ء آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿١﴾  
فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ) « جعل » هنا بمعنى صبر لتعديبه إلى مفعولين . و « لى » في موضع المفعول الثانى . ولما بُشِّر بالولد ولم يَعدْ عنده هذا في قدرة الله تعالى طلب آية - أى علامة - يعرف بها صحة هذا الأمر وكونه من عند الله تعالى ؛ فعاقبه الله تعالى بأن أصابه السكوت عن كلام الناس لسؤاله الآية بعد مُشافهة الملائكة آياه ؛ قاله أكثر المفسرين . قالوا : وكذلك إن لم يكن من مرض نخس أو نحوه ففيه على كل حال عقاب . قال ابن زيد : إن زكريا عليه السلام لما حملت زوجته منه يحيى أصبح لا يستطيع أن يكلم أحدا ، وهو مع ذلك يقرأ التوراة ويذكر الله ؛ فإذا أراد مقابلة أحد لم يطقه .

الثانية - قوله تعالى : ( إِلَّا رَمْزًا ) الرمز في اللغة الإيماء بالشتين ، وقد يستعمل في الإيماء بالحاجين والعينين واليدين ؛ وأصله الحركة . وقيل : طلب تلك الآية زيادة طمأنينة . المعنى : تتم النعمة بأن تجعل لى آية ، وتكون تلك الآية زيادة نعمة وكرامة . فقيل له : آيتك

أَلَا تَكْلَمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَيْ تَمْنَعُ مِنَ الْكَلَامِ ثَلَاثَ لَيَالٍ . دَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ بُسْرَى الْمَلَائِكَةِ لَهُ . « وَقَدْ خَلَقْتَنِي مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا » أَيْ أَوْجَدْتَنِي بِقُدْرَتِكَ فَكَيْفَ أَكُونُ الْوَلَدَ . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ النَّحَاسُ وَقَالَ : قَوْلُ قَتَادَةَ إِنَّ زَكَرِيَّا عَوَّقَهُ بَرَكَةُ الْكَلَامِ قَوْلَ مَرْغُوبٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّهُ أَذْنَبَ وَلَا أَنَّهُ نَهَى عَنْ هَذَا . وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ الْمَعْنَى اجْعَلْ لِي عَلَامَةً تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْوَلَدِ ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ مُغَيِّبًا عَنِّي . « وَرَمَزَا » نَصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَقْطُوعِ ، قَالَهُ الْأَخْفَشُ . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : هَمْزُ يَرْمُزُ وَيَرْمِزُ . وَقَرَأَ « إِلَّا رَمَزَا » بِفَتْحِ الْمِيمِ وَ « رَمَزَا » بِضَمِّهَا وَضَمَّ الرَّاءِ ، الْوَاحِدَةُ رَمْزَةٌ .

الثالثة - في هذه الآية دليل على أن الإشارة تنزل منزلة الكلام وذلك موجود في كثير من السنة . وأكد الإشارات ما حكى به النبي صلى الله عليه وسلم من أمر السوداء حين قال لها : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الْمَاءِ فَقَالَ : « أَعْتَقَهَا لِأَنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » ، فَاجَازَ الْإِسْلَامَ بِالْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّيَانَةِ الَّذِي يُحْزِرُ الدَّمَ وَالْمَالَ وَتُسْتَحَقُّ بِهِ الْجَنَّةُ وَيُجَبِّي بِهِ مِنَ النَّارِ . وَحَكَمَ بِرَأْسِهَا كَمَا يَحْكُمُ بِنَطْقٍ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ عَامِلَةً فِي سَائِرِ الدِّيَانَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ . وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْأَنْحُرَ إِذَا أَشَارَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الرَّجُلِ يَمْرُضُ فَيُخَلِّ لِسَانَهُ فَهُوَ كَالْأَنْحُرِ فِي الرَّجْعَةِ وَالطَّلَاقِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَانَتْ إِشَارَتُهُ تَعْرِفُ ، وَإِنْ شَكَّ فِيهَا فَهَذَا بَاطِلٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بَقِيَاسٍ وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِحْسَانٌ . وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنَّهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يُعْقَلُ إِشَارَتُهُ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَطَّالٍ : وَإِنَّمَا حُلُّ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ السَّنَنَ الَّتِي جَاءَتْ بِمِثَالِ الْإِشَارَاتِ فِي أَحْكَامِ مُخْتَلَفَةِ الدِّيَانَةِ . وَلِمَعْلُومِ الْبُخَارِيِّ حَاوِلَ بَرَجَتِهِ « بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ » الرَّدُّ عَلَيْهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : أَرَادَ بِقَوْلِهِ « أَلَا تُكَلِّمُ النَّاسَ » صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَكَانُوا إِذَا صَامُوا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا رَمَزَا . وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الرابعة - قال بعض من يميز نسخ القرآن بالسنة : إِنَّ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَعَ الْكَلَامَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ ، وَإِنَّهُ مَنَسُوخٌ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صُمْتُ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ » . وَكَأَنَّ



العلماء على أنه ليس بمنسوخ، وأن زكريا إنما منع الكلام بأفة دخلت عليه منته إياه ، وتلك الآفة عدم القدرة على الكلام مع الصحة ؛ كذلك قال المفسرون . وذهب كثير من العلماء إلى أنه « لا صُحَّتْ يوما إلى الليل » إنما معناه من ذكر الله . وأما عن المَندَر وما لا فائدة فيه ، فالصمت عن ذلك حسن .

قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالنَّعْشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ (١) أمره ألا يترك الذِّكْر في نفسه مع اعتقال لسانه ؛ على القول الأول . وقد مضى في البقرة معنى الذِّكْر . قال محمد بن كعب القرطبي : لو رُخِّصَ لأحد في ترك الذِّكْر لُرُخِّصَ لَزَكْرِيَا بقول الله عز وجل « ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا وأذ كر ربك كثيرا » ولُرُخِّصَ للرجل يكون في الحرب بقول الله عز وجل : « إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » . ذكره الطبري . « وَسَبِّحْ » أى صل ؛ تُمِيت الصلاة سُبْحَةً لما فيها من تزيه الله تعالى عن السوء . و « النَّعْشِيُّ » جمع عَشِيَّة . وقيل : هو واحد . وذلك من حين تزول الشمس إلى أن تغيب ؛ عن مجاهد . وفي الموطأ عن القاسم بن محمد قال : ما أدركتُ الناس إلا وهم يصلُّون الظهر بعشي . « والإبكار » من طلوع الفجر إلى وقت الضحى .

قوله تعالى : وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (٢)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾ أى اختارك ، وقد تقدَّم . ﴿ وَطَهَّرَكِ ﴾ أى من الكفر ؛ عن مجاهد والحسن . الزجاج : عن سائر الأنداس من الحيض والنفس وغيرهما . واصطفاك لولادة عيسى . ﴿ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ يعنى عالمي زمانها ؛ عن الحسن وابن جريج وغيرهما . وقيل : على نساء العالمين أجمع إلى يوم الصور ؛ وهو الصحيح على ما نيينه ، وهو قول الزجاج وغيره . وكرر الاصطفاء لأن معنى الأول الاصطفاء لعبادته ، ومعنى الثاني

(١) راجع ج ١ ص ٣٣١ طبعة ثانية أو ثالثة . (٢) راجع ج ٢ ص ١٢٦ طبعة ثانية .

لولادة عيسى . وروى مسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ  
 من الرجال كثير ولم يُكَلِّم من النساء غير مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون وإنا فضل  
 عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : الكمال هو  
 التام والتمام . ويقال في ماضيه «كُلُّ» بفتح الميم وضمة الهاء ويكمل في مضارعه بالضم . وكال  
 كل شيء بحسبه . والكالم المطابق إنما هو لله تعالى خاصة . ولا شك أن أكل نوع الإنسان  
 الأنبياء ثم يليهم الأولياء من الصديقين والشهداء والصالحين . وإذا تقرر هذا فقد قيل :  
 إن الكالم المذكور في الحديث يعني به النبوة فيلزم عليه أن تكون مريم عليها السلام وآسية  
 نيتين ، وقد قيل بذلك . والصحيح أن مريم نية ؛ لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك  
 كما أوحى إلى سائر النبيين حسب ما تقدم وبأى بيانه أيضا في « مريم » . وأما آسية فلم يرد  
 ما يدل على نبوتها دلالة واضحة بل على صدقيتها وفضلها ، على ما يأتي بيانه في « الصحريم » .  
 وروى من طرق صحيحة أنه عليه السلام قال فيما رواه عنه أبو هريرة : «خير نساء العالمين  
 أربع مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد وفاطمة  
 بنت محمد» . ومن حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : «أفضل نساء أهل  
 الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد ومريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة  
 فرعون» ثم وفي طريق آخر عنه : «سيدة نساء أهل الجنة بعد مريم فاطمة وخديجة» .  
 فظاهر القرآن والأحاديث يقتضي أن مريم أفضل من جميع نساء العالم من حواء إلى آخر  
 امرأة تقوم عليها الساعة ؛ فإن الملائكة قد بلغت الوحي عن الله عز وجل بالتكليف والإخبار  
 والبشارة كما بلغت سائر الأنبياء ؛ فهي إذا نية والنبي أفضل من الولي فهي أفضل من كل  
 النساء : الأولين والآخرين مطلقا . ثم بعدها في الفضيلة فاطمة ثم خديجة ثم آسية . وكذلك  
 رواه موسى بن عتبة عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 «سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية» . وهذا حديث حسن يرفع  
 الإشكال . وقد خص الله مريم بمالم يؤته أحدا من النساء ؛ وذلك أن روح القدس كلمها  
 وظهر لها ونفخ في درعها ودنا منها للنفخة ؛ فليس هذا لأحد من النساء . وصدقت بكلمات

وبها ولم تسأل آية عند ما بُشِّرَتْ كما سأل زكريا صلى الله عليه وسلم من الآية ؛ ولذلك سماها الله في تنزيله صِدْقَةً فقال : « وأتمه صديقة » . وقال : « وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَوَاتِلِ » فشهد لها بالصديقية وشهد لها بالتصديق لكلمات البشري وشهد لها بالقنوت . وإنما بُشِّرَ زكريا بسلام فلحظ الى كبر مسننه وعقامة رَحِمِ امرأته فقال : أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَأَمْرَأَتِي عَاقِرٌ ؟ فسأل آية . وُبُشِّرَتْ مريم بالسلام فلحظت أنها يَكُرُّ ولم يمسسها بشر فقيل لها : « كذلك قال ربك » فاقنصرت على ذلك ، وصدقت بكلمات وبها ولم تسأل آية من يعلم كُنْهَ هذا الأمر ، ومن لامرأة في جميع نساء العالمين من نساء بنات آدم ما لها من هذه المناقب ! . ولذلك رُوي أنها سبقت السابقين مع الرسل الى الجنة ؛ جاء في الخبر عنه صلى الله عليه وسلم : « لَوْ أَقْسَمْتُ لَبَرَرْتُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَبْلَ سَابِقِ أُمِّي إِلَّا بَضْعَةٌ عَشْرَ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ وَالْأَسْبَاطُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ » . وقد كان يقيق على من اتحل علم الظاهر واستدل بالأشياء الظاهرة على الأشياء الباطنة أن يعرف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا نَخْرَ » وقوله حيث يقول : « لَوْ أَنَّ الْجَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْسِدَى وَمِفَاتِيحُ الْكَرَمِ بَيْدَى وَأَنَا أَوَّلُ خُطِيبٍ وَأَوَّلُ شَفِيعٍ وَأَوَّلُ مُبَشِّرٍ وَأَوَّلُ وَأَوَّلُ » . فلم ينل هذا السؤدد في الدنيا على الرسل إلا لأمر عظيم في الباطن . وكذلك شأن مريم لم تنل شهادة الله في التنزيل بالصديقية والتصديق بالكلمات إلا لمرتبة قريبة دانية . ومن قال لم تكن نبيّة قال : إن رؤيتها لَمَلَكٌ كما رُوي جبريل طينه السلام في صفة دحية الكلبي حين سؤاله عن الإسلام والإيمان ولم تكن الصحابة بذلك أنبياء . والأوّل أظهر وعليه الأكثر . والله أعلم .

قوله تعالى : يَمْرِمُ أَغْنَىٰ لِرَبِّكَ وَأَجْبِدَىٰ وَأَرْكَبِي مَعَ الرُّكْبَنِ ﴿١١﴾  
 أى أطلى القيام في الصلاة ؛ من مجاهد . قتادة : أديى الطاعة . وقد تقدّم القول في القنوت . قال الأوزاعي : لما قالت لها الملائكة ذلك قامت في الصلاة حتى وُرمَت

قدماها وسالت دما وقبها عليها السلام : ﴿ وَأَسْجُدْ وَارْتَدِّي ﴾ فقدم السجود ها هنا على الركوع لأن الواو لا توجب الترتيب ؛ وقد تقدم الخلاف في هذا في البقرة عند قوله تعالى : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَارِ اللَّهِ » . فإذا قلت : قام زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو قام قبل زيد ، فعلى هذا يكون المعنى واركني واسجدني . وقيل : كان شرعهم السجود قبل الركوع . ﴿ مَعَ الرَّائِيَيْنِ ﴾ قيل : معناه أفعلى كفعلهم وإن لم تُصلِّ معهم . وقيل : المراد به صلاة الجماعة . وقد تقدم في البقرة <sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿١٠١﴾  
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ﴾ أى الذى ذكرنا من حديث زكريا ويحيى ومريم عليهم السلام من أخبار الغيب . ﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ فيه دلالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حيث أخبر عن قصة زكريا ومريم ولم يكن قرأ الكتب ؛ وأخبر عن ذلك وصدقه أهل الكتاب بذلك ؛ فذلك قوله تعالى : « نوحيه إليك » فرة الكتابة الى ذلك فلذلك ذكر . والإيماء هنا الإرسال إلى النبي صلى الله عليه وسلم . والوحي يكون إلهاما وإيماء وغير ذلك . وأصله في اللغة إعلام في خفاء ؛ ولذلك صار الإلهام يُسمى وحياً ؛ ومنه « وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ » وقوله : « وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ » وقيل : معنى « أوحيت الى الحواريين » أمرتهم ؛ يقال : وحي وأوحى ، ورعى وأرعى بمعناه . قال العجاج :

\* أَوْحَى لَهَا الْفَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ \*

أى أمر الأرض بالفرار . وفي الحديث : « الْوَحَى الْوَحَى » وهو السرعة ؛ والفعل منه تَوَحَّيْتُ تَوَحَّيًّا . قال ابن فارس : الوحي الإشارة والكتابة والرسالة ، وكل ما ألقىته إلى غيره

(١) راجع المسألة الخامسة وما بعدها ج ١ ص ٣٤٤ طبعة ثانية أو ثالثة .

حتى يعلمه ونهى كيف كان . والريح السريح . والوحى الصوت ؛ ويقال : استوحيناهم  
أى استمعرناهم . قال :

• أوجبت ميمونا لما والأزرق •

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ ﴾ أى وما كنت يا محمد لديهم ، أى بحضرتهم  
وعندهم . ﴿ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَا مَهْمُ ﴾ جمع قلم ؛ من قلمه إذا قطعه . قيل : قداهم وسهامهم .  
وقيل : أفلامهم التى كانوا يكتبون بها التوراة ، وهو أجود ؛ لأن الأزلام قد نهى الله عنها  
فقال « ذَلِكُمْ فَسْقُ » . إلا أنه يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك على غير الجهة التى كانت عليها الجاهلية  
تفعلها . ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ أى يحضنها ، فقال زكريا : انا أحق بها ، خالتها عندى .  
وكانت عنده أشباخ بنت فافود أخت حنة بنت فافود أم مريم . وقال بنو إسرائيل : نحن  
أحق بها ، بنت عالمنا . فافترعوا عليها وجاء كل واحد بقلمه ، وانفقوا أن يجعلوا الأفلام فى الماء  
الجارى فمن وقف قلمه ولم يجره الماء هو حاضنها . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " بَجَرَتْ  
الأفلام وعال قلم زكريا " . وكانت آية له لأنه نبي تجرى الآيات على يديه . وقيل غير هذا .  
و « أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ » ابتداء وخبر فى موضع نصب بالفعل المضمر الذى دل عليه الكلام ؛  
التقدير : ينظرون أيهم يكفل مريم . ولا يعمل الفعل فى لفظ « أى » لأنها استفهام .

الثالثة - استدلل بعض علمائنا بهذه الآية على إثبات القرعة ، وهى اصل فى شرعنا  
لكل من أراد العدل فى القسمة ، وهى سنة عند جمهور الفقهاء فى المستوفين فى الحججة ليعدل  
بينهم وتطمئن قلوبهم وترتفع الظنة عن يتولى قسمتهم ، ولا يفضل أحد منهم على صاحبه  
إذا كان المقسوم من جنس واحد أتباعا للكتاب والسنة : ورد العمل بالقرعة أبو حنيفة  
وأصحابه ، وردوا الأحاديث الواردة فيها ، وزعموا أنها لا معنى لها وأنها تشبه الأزلام التى نهى  
الله عنها . وحكى ابن المنذر عن أبى حنيفة أنه جوزها وقال : القرعة فى القياس لا تستقيم ،  
ولكننا تركنا القياس فى ذلك وأخذنا بالآثار والسنة . قال أبو عبيد : وقد عمل بالقرعة ثلاثة  
من الأنبياء : يونس وزكريا وسينا محمد صلى الله عليه وسلم . قال ابن المنذر . واستعمال القرعة

كإلجماع من أهل العلم فيما يُقسم بين الشركاء، فلامعنى لقول من ردها، وقد ترجم البخارى في آخر كتاب الشهادات ( باب القسرة في المُشكلات وقول الله عز وجل « إذ يقولون أفلامهم » ) وساق حديث الثمان بن بشير : « مثل القائم على حدود الله والمُذهن فيها مثل قوم استهموا على سفينة... » الحديث . وسيأتى في « الأنفال » إن شاء الله تعالى، وفي سورة « الزخرف » أيضا يقول الله سبحانه . وحديث أم العلاء وأن عثمان بن مظعون طار لهم سهم في السكبي حين اقترعت الأنصار سكبي المهاجرين ، الحديث . وحديث عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأيتن خرج سهمها خرج بها ؛ وذكر الحديث .

وقد اختلفت الرواية عن مالك في ذلك ؛ فقال مرة : يقرع للحديث . وقال مرة : يسافر بأوفقهن له في السفر . وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة . وكيفية القرعة مذكورة في كتب الفقه والخلاف . واحتج أبو حنيفة بأن قال : إن القرعة في شأن زكريا وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مما لو تراضوا عليه دون قرعة لحاز . قال ابن العربي : « وهذا ضعيف ، لأن القرعة إنما فائدتها استخراج الحكم الخفي عند التشاح ؛ فأما ما يخرج به التراضي [ فيه ] فباب آخر ، ولا يصح لأحد أن يقول : إن القرعة تجري مع موضع التراضي ، فإنها لا تكون أبدا مع التراضي » وإنما تكون فيما يتشاح الناس فيه ويضن به . وصفة القرعة عند الشافعي ومن قال بها : أن تقطع رقاع صغار مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية لا تفاوت فيها ثم يُجفف قليلا ثم تُلقي في ثوب رجل لم يحضر ذلك وينطى عليها ثوبه ثم يدخل يده ويخرج فإذا خرج اسم رجل أعطى الجزء الذى أقرع عليه .

(١) كذا في نسخ الأصل ، وهو لفظ البخارى عن الثمان في « كتاب المقام » . وروايته . في « كتاب الشهادات » : « ... مثل المذهن في حدود الله والواقع فيها مثل ... » . والمذهن : الذى رأى .  
(٢) تشاح الخصمان : أراد كل أن يكون هو الغالب . (٣) زيادة عن أحكام القرآن لابن العربي .

**الرابعة -** ودلت الآية أيضا على أن الخالة أحق بالحضانة من سائر القربات ما عدا لبنة<sup>١</sup>، وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة - واسمها أمة الله - لجعفر وكانت حتمه خالتها، وقاله<sup>٢</sup> «إنما الخالة بمنزلة الأم» وقد تقدمت في البقرة هذه المسألة . ونخرج أبو داود عن علي قال خرج زيد بن حارثة إلى مكة فقدم بأبنة حمزة فقال جعفر: أنا أخذها أنا أحق بها ابنة عمي وخالتها عندي، وإنما الخالة أم . فقال علي: أنا أحق بها ابنة عمي وعندي. أبنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي أحق بها . وقال زيد: أنا أحق بها، أنا خرجت إليها، وسافرت وقدمت بها . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا قال: «وأما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الخالة أم» . وذكر ابن أبي خيثمة أن زيد بن حارثة كان وصى حمزة فتكون الخالة على هذا أحق من الوصي ويكون ابن العم إذا كان زوجا غير قاطع بالخالة في الحضانة وإن لم يكن محرما لها .

قوله تعالى : إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَعْزِمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿١٥﴾ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٦﴾

دليل على نبوتها كما تقدم . و «إذ» متعلقة بخيصوصون . ويجوز أن تكون متعلقة بقوله : «وما كنت لديهم» . «بكلمة منه» قرأ أبو السمال بكلمة منه ، وقد تقدم . «اسمها المسيح» ولم يقل اسمها لأن معنى كلمة معنى ولد . والمسيح لقب لعيسى ومعناه الصديق ؛ قاله إبراهيم النخعي . وهو فيما يقال معزب وأصله الشين وهو مشترك . قال ابن فارس : المسيح العرق ، والمسيح الصديق ، والمسيح الدرهم الأطلس لا نقش فيه . والمسيح الجامع ؛ يقال مسحها . والأمسح : المكان الأملس . والمسحاء المرأة الزمحاء التي لا أسن لها . وبفلان مسحة من جمال . والمساخ قسي جيد ، واحدها مسيحة . قال :

(١) راجع ج ٣ ص ١٦٤ طبة أول وثانية .

لَهَا مَسَاحُ زُودٌ فِي مَرَاكِضِهَا ۖ لَيْنٌ وَلَيْسَ بِهَا وَهْنٌ وَلَا رَقٌّ<sup>(١)</sup>

واختلف في المسيح ابن مريم مما إذا أخذ قبيل : لأنه مسح الأرض، أي ذهب فيها فلم يستكن يكن . وروى عن ابن عباس أنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برئى ، فكانه سمي مسيحا لذلك ، فهو على هذا فعيل بمعنى فاعل . وقيل : لأنه تمسوح بذهن البركة ، كانت الأنبياء تمسح به طيب الرائحة ، فإذا مسح به علم أنه نبي . وقيل : لأنه كان تمسوح الأشخاص . وقيل : لأن الجمال مسحه ، أي أصابه وظهر عليه . وقيل : إنما سمي بذلك لأنه تمسح بالطهر من الذنوب . وقال أبو الهيثم : المسيح ضد المسيخ ؛ يقال : مسحه الله أي خلقه خلقا حسنا مباركا . ومسحه أي خلقه خلقا ملعونا قبيحا . وقال ابن الأعرابي : المسيح الصديق ، والمسيخ الأعور ، وبه سمي الدجال . وقال أبو عبيد : المسيح أصله بالعبرانية مشيحا بالشين فعرب كما عرّب موسى بموسى . وأما الدجال فسمي مسيحا لأنه تمسوح العيين . وقد قيل في الدجال مسيح بكسر الميم وشد السين . وبعضهم يقول كذلك بالخاء المنقوطة . وبعضهم يقول مسيح بفتح الميم وبالخاء والتخفيف ؛ والأول أشهر وعليه الأكثر . سمي به لأنه يسبح في الأرض أي يطوفها ويدخل جميع بلداتها إلا مكة والمدينة ويبيت المقدس ؛ فهو فعيل بمعنى فاعل . فالدجال يمسح الأرض بحنة ، وابن مريم يمسحها منحة ، وعلى أنه تمسوح العين فعيل بمعنى مفعول . وقال الشاعر :

• إِنَّ الْمَسِيحَ يَقْتُلُ الْمَسِيحَا •

وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليس من بلد إلا سيطوه الدجال إلا مكة والمدينة " الحديث . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو " إلا الكعبة وبيت المقدس " ذكره أبو جعفر الطبري . وزاد أبو جعفر الطحاوي " ومسجد الطور " رواه من حديث جنادة بن أبي أمية عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفي حديث أبي بكر بن أبي شبة عن سرة بن جندب عن النبي

(١) زود : جمع زود وهي المائة . والوهن والرقة : الضعف .



صلى الله عليه وسلم " وأنه سيظهر على الأرض كلها إلا الحرم وبيت المقدس وأنه يحصر المؤمنين في بيت المقدس " وذكر الحديث . وفي صحيح مسلم : " بينا هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم قتيلا عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهرودين واضعا كفيه على أجنحة ملكين إذا طأطا رأسه قطر وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ فلا يحل لكافرين يجذ ربح نفسه إلا مات ، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه فيطلبه حتى يدركه بواب له فيقتله " الحديث بطوله .<sup>(١)</sup>

وقد قيل : إن المسيح اسم لعيسى غير مشتق سماه الله به . فعل هذا ليكون عيسى بدلا من المسيح من البدل الذي هو هو . وعيسى اسم أعجمي ، فلذلك لم ينصرف . وإن جماعته عربيا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن فيه ألف تانيث . ويكون مشتقا من عاسه يعوسه إذا ساسه وقام عليه . ( وجبا ) أى شريفا إذا جاء وقدر ، وانتصب على الحال ؛ قاله الأخفش . ( ومن المقرين ) عند الله تعالى وهو معطوف على « وجبا » أى ومقربا ؛ قاله الأخفش . وجمع وجبه وجبها ووجاه . ( ويحكم الناس ) عطف على « وجبا » ؛ قاله الأخفش أيضا . و « المهد » مضجع الصبي في رضاعه . ومهدت الأمر هياته ووطائه . وفي التزييل « فَلَا تَقْسِمُ بِمَهْدُوْنَ » . وامتد الشيء ارتفع كما يمتد سنام البعير . ( وَكَهَلَا ) الكهل من حال الغلومة وحال الشيخوخة . وامرأة كهلة . واكتهلت الروضة إذا عمها النور . يقول : يكلم الناس في المهد آية ويكلمهم كهلا بالوحي والرسالة . وقال أبو العباس : كآتهم في المهد حين برأ أمه فقال : « إني عبد الله » الآية . وأما كلامه وهو كهل فاذا أنزله الله تعالى [ من السماء ] أنزله على صورة ابن ثلاث وثلاثين سنة وهو الكهل فيقول لهم « إني عبد الله » كما قال في المهد فهاتان آيتان ومجتان . قال المهدوي : وفائدة الآية أنه أعلمهم أن عيسى عليه السلام يكلمهم في المهد ويعيش إلى أن يكلمهم كهلا ، إذ كانت العادة أن من تكلم في المهد لم يعيش .

(١) قوله : مهرودين ، أى في شقين أو حلتين . وقيل : الثوب المهرود الذي يصغ بالورس ثم بالعفران .

(٢) الجمان (بضم الجيم وتخفيف الميم) : حبات من الفضة تصنع على هيئة اللؤلؤ الكبار .

(٣) له (بضم اللام وتشديد الدال) : قرية بيت المقدس من نواحي فلسطين .

(٤) راجع صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٧٦ طبع بلاق . (٥) الزيادة عن البحر لأبي حيان .

قال الزجاج : « وكهلا » بمعنى ويكلم الناس كهلا . وقال الفراء والأخفش : هو معطوف على « وجيها » . وقيل : المعنى ويكلم الناس صغيرا وكهلا . وروى ابن جريج عن مجاهد قال : الكهل الحليم . النحاس : وهذا لا يُعرف في اللغة ، وإنما الكهل عند أهل اللغة من ناهز الأربعين . وقال بعضهم : يقال له حَدَث إلى ست عشرة سنة . ثم شَابَ إلى اثنين وثلاثين . ثم يَكْتَهَل في ثلاث وثلاثين ؛ قاله الأخفش . « ومن الصالحين » عطف على « وجيها » أى وهو من العباد الصالحين . ذكر أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن إدريس عن حصين عن هلال بن يساف . قال : لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة : عيسى وصاحب يوسف وصاحب جريج ، كذا قال : « وصاحب يوسف » . وهو في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة عيسى ابن مريم وصاحب جريج ... وبيننا صبي يرضع من أمه » وذكر الحديث بطوله <sup>(١)</sup> . وقد جاء من حديث صبيب في قصة الأخدود « أن امرأة حبي بها ثلثي في النار على إيمانها ومعها صبي » ، وفي غير كتاب مسلم « يرضع فقاعت أن تقع فيها فقال الغلام يا أمه أصرى فألق على الحق » . وقال الضحاك : تكلم في المهد ستة : شاهد يوسف وصبي ماشطة امرأة فرعون وعيسى ويحيى وصاحب جريج وصاحب الجبار . ولم يذكر الأخدود ، فأسقط صاحب الأخدود وبه يكون المتكلمون سبعة . ولا معارضة بين هذا وبين قوله عليه السلام : « لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة » بالحصر فإنه أخبر بما كان في علمه مما أوجب إليه في تلك الحال . ثم بعد هذا أعلمه الله تعالى بما شاء من ذلك . فأخبر به .

قلت : أما صاحب يوسف فيأتى الكلام فيه ، وأما صاحب جريج وصاحب الجبار وصاحب الأخدود في صحيح مسلم . وستأتى قصة الأخدود في سورة « البروج » إن شاء الله تعالى . وأما صبي ماشطة [ امرأة ] فرعون ، فذكر البيهقي عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لما أسرى بنو إسرائيل في راحطة طيبة فقلت ما هذه الراححة قالوا ماشطة

أبنة فرعون وأولادها سقط مشطها من يديها فقالت بسم الله فقالت ابنة فرعون أبى قالت ربى وربك ورب أبك قالت نعم ربى وربك ورب أبك ورب أبك الله - قال - فدعاها فرعون فقال ألك رب غيرى قالت نعم ربى وربك الله - قال - فأمر ببقرة من نحاس فأحيت ثم أمر بها لتلق فيها قالت إن لى إلك حاجة قال ما هى قالت تجمع عظامى وعظام ولدى فى موضع واحد قال ذاك لك لما لك علينا من الحق فأمر بهم فألقوا واحدا واحدا حتى بلغ رضيعا فيهم فقال قعى يا أمته ولا تقاعصى فإننا على الحق - قال - ونكلم أربعة وهم صغار هذا وشاهد يوسف وصاحب جريج ويعسى ابن مريم .

قوله تعالى : قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ ﴿٥٧﴾

أى يا سيدي . تخاطب جبريل عليه السلام ؛ لأنه لما تمثل لها قال لها : إنما أنا رسول ربك ليهب لك غلاما زكيا . فلما سمعت ذلك من قوله استفهمت عن طريق الولد فقالت : أنى يكون لى ولد ولم يمسنى بشر ؟ أى بِنِكَاح . « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا » ذكرت هذا تأكيداً ؛ لأن قولها « لم يمسنى بشر » يشمل الحرام والحلال . تقول : العادة الجارية التى أجراها الله فى خلقه أن الولد لا يكون إلا عن نكاح أو سفاح . وقيل : ما استبعدت من قدرة الله تعالى شيئا ولكن أرادت كيف يكون هذا الولد : أمين قبل زوج فى المستقبل أم يخلق الله ابتداءً ؟ . فروى أن جبريل عليه السلام حين قال لها : « كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ » قال كَذَلِكَ قَالَ رَبِّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْنَ . نفخ فى جيب درعها وكُتِّها ؛ قاله ابن جريج . قال ابن عباس : أخذ جبريل رِدْنَ قَبْضَهَا بأصبعه فنَفَخَ فيه فحلت من ساعتها بعيسى . وقيل غير ذلك على ما يأتى بيانه فى سورتها إن شاء الله تعالى . وقال بعضهم : وقع نفخ جبريل فى رحمها فعُلِقَتْ

بذلك . وقال بعضهم : لا يجوز أن يكون الخلق من نفخ جبريل لأنه يصير الولد بعضه من الملائكة وبعضه من الإنس ، ولكن سبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأخذ الميثاق من ذريته فجعل بعض الماء في أصلاب الآباء وبعضه في أرحام الأمهات فإذا اجتمع الماءان صاروا ولدا ، وأن الله تعالى جعل الماءين جميعا في مريم بعضه في رحمها وبعضه في صلبها فنفخ فيه جبريل لتحيي شهورتها ؛ لأن المرأة ما لم تهيئ شهورتها لا تحبل ، فلما حاجت شهورتها بنفخ جبريل وقع الماء الذي كان في صلبها في رحمها فاخلط الماءان فبقيت بذلك ؛ فذلك قوله تعالى : « إذا قضى أمرا » يعني إذا أراد أن يخلق خلقا فإنما يقول له كن فيكون . وقد تقدم في « البقرة » القول فيه مستوفى .<sup>(١)</sup>

قوله تعالى : وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٢٥٨﴾ وَرَسُولًا إِنْ بَنَى إِسْرَءِيلَ أَتَىٰ قَدْ جِئْتُمْ بِغَايَةِ مِّن رَّبِّكُمْ أَتَىٰ خَلْقًا لَّكُمْ مِنَ الطَّيِّبِينَ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٥٩﴾

قوله تعالى : ( وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ) قال ابن جريج : الكتاب الكتابة والخط . وقيل : هو كتاب غير التوراة والإنجيل علمه الله عيسى عليه السلام . ( وَرَسُولًا ) أى ونجعله رسولا . أو يكلمهم رسولا . وقيل : هو معطوف على قوله « وجيها » . وقال الأخفش : وإن شئت جعلت الواو في قوله « ورسولا » مفتحة والرسول حالا للهاء ، تقديره ويعلمه الكتاب رسولا . وفي حديث أبى ذر العلوي « وأول أنبياء بنى إسرائيل موسى وآخرهم عيسى عليهم السلام » . ( أَتَىٰ خَلْقًا لَّكُمْ ) أى أصروا وأقدر لكم . ( مِنَ الطَّيِّبِينَ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ) قرأ الأعرج وأبو جعفر « كهية » بالتشديد . الباقر بالهمز .

والطير يذكرونيث . ( فَأَفْخُ فِيهِ ) أى فى الواحد منه أو منها أو فى الطين فىكون طائرا .  
وطائروطير مثل تاجر وتاجر . قال وهب : كان يطير مادام الناس ينظرون إليه فإذا غاب عن  
أعينهم سقط ميتا ليميز فعل الخلق من فعل الله تعالى . وقيل : لم يخلق غير الخفاش لأنه أكل  
الطير خلقا ليكون أبلغ فى القدرة ، لأن لها تدبيرا وأسنانا وأذنا ، وهى تحيض وتطهر وتلد .  
ويقال : إنما طلبوا خلق خفاش لأنه أعجب من سائر الخلق ؛ ومن عجائبه أنه لحم ودم يطير  
بغير ريش ويلد كما يلد الحيوان ولا يبيض كما يبيض سائر الطيور ، فىكون له الضرع يخرج منه  
اللبن ولا يبصر فى ضوء النهار ولا فى ظلمة الليل وإنما يرى فى ساعتين : بعد غروب الشمس  
ساعة وبعد طلوع الفجر ساعة قبل أن يسفر جدا ، ويضحك كما يضحك الإنسان ويحيض  
كما تحيض المرأة . ويقال : إن سؤالهم كان له على وجه التعمت فقالوا : أخلق لنا خفاشا  
لواجعل فيه روحا إن كنت صادقا فى مقالتك ؛ فأخذ طينا وجعل منه خفاشا ثم نفخ فيه  
فإذا هو يطير بين السماء والأرض ؛ وكان تسوية الطين والنفخ من عيسى والخلق من الله ، كما أن  
النفخ من جبريل والخلق من الله .

قوله تعالى : ( وَأَبْرَأُ الْآلِهَةِ وَالْأَبْرَصَ وَأُخِي الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ) الآية : الذى يولد  
أعمى ؛ عن ابن عباس . وكذا قال أبو عبيدة قال : هو الذى يولد أعمى ؛ وأنشد لرؤبة :  
\* فَأَرْتَدَّ أَرْتَدَادَ الْآلِهَةِ \*

وقال ابن فارس : الاله العمى يولد به الإنسان وقد يعرض . قال سويد :

\* كَبِهَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى ابْيَضَّتَا \*

مجاهد : هو الذى يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل . عكمة : هو الأعشى ، ولكنه فى اللغة  
العمى ؛ يقال كِهَ يَكْهَى كَهْمًا وَكَهْمَتَهَا أَنَا إِذَا أَعْمَيْتَهَا . والبرص معروف وهو بياض يعتري الجلد .  
والأبرص القمير . وسام أبرص معروف ، ويجمع على الأبرص . وخُصَّ هذان بالذكر لأنهما  
عياءان . وكان الغالب على زمن عيسى عليه السلام الطب فأراهم الله المعجزة من جنس ذلك .  
( وَأُخِي الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ) قيل : أحيا أربعة أنفس : المأثور وكان صديقا له ، وآبن المعجوز

وابنة العاشر وسام بن نوح ؛ فانه أعلم . فاما العاذر فانه كان توفي قبل ذلك بأيام فدعا الله فقام بإذن الله وودّكه يقطر فعاش وولد له . وأما ابن المعجوز فانه مرة به يحمل على سريره فدعا الله فقام وإيس ثيابه وحمل السرير على عنقه ورجع إلى أهله . وأما بنت العاشر فكانت أتى عليها ليلة فدعا الله فعاثت بعد ذلك وولدت لها ؛ فلما رأوا ذلك قالوا : إنك تحيي من كان موته قريبا فلعلهم لم يموتوا فاصابتهم سكرة فأحيا لنا سام بن نوح . فقال لهم : دلوني على قبره فخرج فخرج القوم معه حتى انتهى إلى قبره فدعا الله فخرج من قبره وقد شاب رأسه . فقال له عيسى : كيف شاب رأسك ولم يكن في زمانكم شيب ؟ فقال : يا روح الله ، إنك دعوتني فسمعت صوتا يقول : أجب روح الله . فظننت أن القيامة قد قامت ، فن هول ذلك شاب رأسي . فسأله عن الترع فقال : يا روح الله ، إن مرارة الترع لم تذهب عن حنجرتي ؛ وقد كان من وقت موته أكثر من أربعة آلاف سنة . فقال للقوم : صدقوه فإنه نجي ؛ فأمن به بعضهم وكذبه بعضهم وقالوا : هذا سحر . وروى من حديث إسماعيل ابن عيَّاش قال : حدثني محمد بن طلحة عن رجل أن عيسى ابن مريم كان إذا أراد أن يحيي الموتى صلى ركعتين يقرأ في الأولى «تبارك الذي بيده الملك» . وفي الثانية «تزييل» للسجدة ؛ فإذا قرأ حمد الله وأثنى عليه ثم دعا بسبعة أسماء : يا قديم يا خفي يا دائم يا فرد يا وتريا أحد يا صمد ؛ ذكره البيهقي وقال : ليس إسناده بالقوي<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأُتِيْتُمْ بِمَا تَكُلُّونَ وَمَا تَدْنُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ أي بالذي تأكلونه وما تدنرون . وذلك أنه لما أحياهم الموتى طلبوا منه أخرى وقالوا : أخبرنا بما نأكل في بيوتنا وما نذخر للغد ؛ فأخبرهم فقال : يا فلان أنت أكلت كذا وكذا ، وأنت أكلت كذا وكذا وأدخرت كذا وكذا ؛ فذلك قوله « أُتِيْتُمْ » الآية . وقرأ مجاهد والزهرى - والسَّخَيَّانِي « وما تَدْنُرُونَ » بالذال المعجمة مخففا . وقال سعيد بن جبير وغيره : كان يغير الصبيان في الكتاب بما يدنرون حتى منهم آباؤهم من الجلوس معه . فتادة : أخبرهم بما أكلوه من المائدة وما آذنوه منها خفية .

(١) ما كان للفرطى رحمه الله أن يذكره .

قوله تعالى : وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأَحِلَّ لَكُم بَعْضُ  
الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجَنَّتُمْ بَعَايَةَ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۖ  
إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾

(وَمُصَدِّقًا) عطف على قوله : « ورسولا » . وقيل : المعنى وجئتكم مصدقا .  
(لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ) لما قبلي . (وَلَأَحِلَّ لَكُم) فيه حذف ، أى ولأحل لكم جنتكم . (بَعْضُ  
الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) يعنى من الأنطعمة . قيل : إنما أحل لهم عيسى عليه السلام ما حُرِّم عليهم  
بذنوبهم ولم يكن في التوراة نحو أكل الشحوم وكل ذى ظفر . وقيل : إنما أحل لهم أشياء  
حرمتها عليهم الأخبار ولم تكن في التوراة محزنة عليهم . قال أبو عبيدة : يجوز أن يكون  
« بعض » بمعنى كل ؛ وأنشد ليبد :

تَرَكَ أَمَكْنِي إِذَا لَمْ أَرْضَهَا \* أَوْ يَرْتِطُ بَعْضُ النَّفَوسِ جَاهَهَا

وهذا القول غلط عند أهل النظر من أهل اللغة ؛ لأن البعض والجزء لا يكونان بمعنى الكل  
في هذا الموضع ؛ لأن عيسى صلى الله عليه وسلم إنما أحل لهم أشياء مما حرّمها عليهم موسى  
من أكل الشحوم وغيرها ولم يحل لهم القتل ولا السرقة ولا فاحشة . والدليل على هذا أنه  
وُصِيَ عن قتادة أنه قال : جاءهم عيسى بالبين مما جاء به موسى هلّى الله عليهما وعلى نبينا ؛  
لأن موسى جاءهم بتحريم الإبل وأشياء من الشحوم فجاءهم عيسى بتحليل بعضها . وقرأ النخعي  
« بعض الذي حرّم » مثل كرم ، أى صار حراما . وقد يوضع البعض بمعنى الكل إذا انضمت  
إليه قرينة تدل عليه ؛ كما قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

أَبَا مُنْذِرٍ أَذْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا \* حَتَّى تَبْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ  
يُرِيدُ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ كُلِّهِ . (وَجَنَّتُمْ بِأَيَّةٍ مِنْ رَبِّكُمْ) إنما وحّد وهي آيات لأنها جنس  
واحد في الدلالة على رسالته .

(١) هو طرفة بن العبد ، خاطب به عمرو بن هند الملك ، وكتبه أبو حنيفة أمر بقتله .

قوله تعالى : فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٦﴾

قوله تعالى : ( فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ ) أى من بنى إسرائيل . وأحس معناه علم ووجد ؛ قاله الزجاج . وقال أبو عبيدة : معنى « أحس » عرف ، وأصل ذلك وجود الشيء بالحاسة . والإحساس : العلم بالشيء ؛ قال الله تعالى : « هَلْ يُحِصُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ » والחס القتل ؛ قال الله تعالى : « إِذْ تُخَوِّسُهُمْ بِأَذْنِهِ » . ومنه الحديث « الجراد إذا حسه البرد » . ( مِنْهُمْ الْكُفْرَ ) أى الكفر بالله . وقيل : سمع منهم كلمة الكفر . وقال الفراء : أرادوا قتله . ( قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ) استنصر عليهم . قال السدّى والثورى وغيرهما : المعنى مع الله ، فإلى بمعنى مع ؛ كقوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » أى مع . والله أعلم . وقال الحسن : المعنى من أنصارى فى السبيل إلى الله ؛ لأنه دُعاهم إلى الله عز وجل . وقيل : المعنى من يضمّ نصرته إلى نصرته الله عز وجل . فإلى على هذين القولين على باهما ، وهو الجيد . وطلب النصرة ليحتسب بها من قومه ويظهر الدعوة ؛ عن الحسن ومجاهد . وهذه سنة الله فى أنبيائه وأوليائه . وقد قال لوط : « لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ » أى عشيرة وأصحاب ينصروننى . ( قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ) أى أنصار نبيه ودينه . والحواريون أصحاب عيسى عليه السلام ، وكانوا اثني عشر رجلا ؛ قاله الكلبي وأبو زروق .

واختلف فى تسميتهم بذلك ؛ فقال ابن عباس : سُمُوا بذلك لبياض ثيابهم ، وكانوا صيادين . ابن أبى نجیح وابن أُرطاة : كانوا قضاة فسموا بذلك لتبييضهم الثياب . قال عطاء : أسألت مريم عيسى إلى أعمال شتى ، وآثر ما دفعته إلى الحواريين وكانوا قضاة وصباغين ، فأراد معلم عيسى السفر فقال لعيسى : عندى ثياب كثيرة مختلفة الألوان وقد علمت الصبغة فاصبغها . فطبخ عيسى جباً واحداً وأدخل جميع الثياب وقال : كوني بإذن الله على ما أريد منك . فقدم الحواري والثياب كلها فى الحب فلما رأها قال : قد أفسدتها ؛ فانخرج عيسى ثوبا أحمر وأصفر وأخضر إلى غير ذلك مما كان كل نوب مكتوب عليه صبغته .



فمجب الحوارى ، وعلم أن ذلك من الله ودعا الناس إليه فآمنوا به ، فهم الحواريون . قتادة والضحاك : سُمُوا بذلك لأنهم كانوا خاصة الأنبياء . يريدان لقاء قلوبهم . وقيل : كانوا ملوكا ، وذلك أن الملك صنع طعاما فدعا الناس إليه فكان عيسى على قصعة فكانت لاتقص ، فقال الملك له : من أنت ؟ قال : عيسى ابن مريم . قال : إني أترك ملكي هذا وأتبعك . فانطلق بمن أتبعه معه ، فهم الحواريون ، قاله ابن عون . وأصل الحَوَر في اللغة البياض ، وحُورَت الثياب بيضتها . والحَوَارَى من الطعام ما حُور ، أى بَيَض . وأحور أبيض . والخفنة المحورة : المبيضة بالسنام . والحَوَارَى أيضا الناصر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لكل نبي حوارى وحوارى الزبير " . والحواريات : النساء لياضهن ، وقال : فقل للحواريات يبيكن غيرنا \* ولا تبتكنا إلا الكلاب النواج

قوله تعالى : رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٣﴾

قوله تعالى : ( رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ ) أى يقولون ربنا آمنة . ( بِمَا أُنزِلَتْ ) يعنى فى كتابك وما أظهرته من حكمك . ( وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ ) يعنى عيسى . ( فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ) يعنى أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، عن ابن عباس . والمعنى أنت أئمة آمناء مع أسمائهم وأجعلنا من جلتهم . وقيل : المعنى فاكُتِبنا مع الذين شهدوا لأنبيائك بالصدق .

قوله تعالى : وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ ﴿٥٤﴾

قوله تعالى : ( وَمَكُرُوا ) يعنى كفار بنى إسرائيل الذى أحس منهم الكفر ، أى قتله . وذلك أن عيسى عليه السلام لما أخرجه قومه وأمه من بين أظهرهم عاد إليهم مع الحواريين وصاح فيهم بالدعوة فهموا يقتلونهواطشوا على الفتك به ، فذلك مكرم . ومكر الله : استدراجه لبيادته من حيث لا يعلمون ، عن الفراء وغيره . قال ابن عباس : كلما أخذوا خطيئة جددنا لهم نعمة . وقال الزجاج : مكر الله مجازاتهم على مكرم ، فسمى الجزاء باسم الابتداء ، كقوله :

قوله تعالى : إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنِي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ  
مَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٥٥﴾

قوله تعالى : ( إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ هَذَا الصُّلْبَ مِنْهُنَّ لِيُقَضَّ أَمْرُكَ ) العامل في « إِذْ » مكرها ، أو فعل مضمر . وقال جماعة من أهل المعاني منهم الضحاك والقرءاء في قوله تعالى : « إِنِّي مُتَوَفِّيكَ » على التقديم والتأخير ؛ لأن الواو لا توجب الزبنة . والمعنى : إِنِّي رَافَعْتُكَ إِلَى وَمَطَهَرْتُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمُتَوَفِّيكَ بَعْدَ أَنْ تَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ؛ كقوله : « وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزِمَامٍ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى » . والتقدير ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما . قال الشاعر :

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ • عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامِ

أَيُّ مَلِكِ السَّلَامِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ • وَقَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ جُرَيْجٍ : مَعْنَى مُتَوَفِّكَ قَابِضُكَ وَرَافِعُكَ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ ؛ مِثْلُ تَوَفَّيْتُ مَالِي مِنْ فُلَانٍ أَيْ قَبَضْتَهُ • وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُثَنَّبٍ : تَوَفَّى اللَّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ مِنْ نَهَارِهِ ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ • وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ ؛ فَإِنَّهُ صَحَّ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوْلُهُ وَقَتْلُهُ التَّجَالُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ التَّنْذِيرِ وَفِي هَذَا الْكِتَابِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ ، وَيَأْتِي • وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ : مُتَوَفِّكَ قَابِضُكَ ، وَمُتَوَفِّكَ وَرَافِعُكَ وَاحِدٌ وَلَمْ يَمْتِ بَعْدُ • وَرَوَى ابْنُ طَالِحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعْنَى مُتَوَفِّكَ مِمَّنْكَ • الرَّبِيعُ ابْنُ أَنَسٍ : وَهِيَ وَفَاةٌ نَوْمٌ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ » أَيْ يَنْعِمُكُمْ لِأَنَّ النَّوْمَ أَخُو الْمَوْتِ ؛ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا سُئِلَ : أَمَّا الْجَنَّةُ نَوْمٌ قَالَ : « لَا ، النَّوْمُ أَخُو الْمَوْتِ وَالْجَنَّةُ لَا مَوْتَ فِيهَا » • أَنْجَرِجَةُ الدَّارَقُطْنِي • وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ غَيْرِ وَفَاةٍ وَلَا نَوْمٍ كَمَا قَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ زَيْدٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الطَّبْرِيِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ الضَّحَّاكُ • قَالَ الضَّحَّاكُ : كَانَتْ الْقِصَّةُ لِمَا أَرَادُوا قَتْلَ عِيسَى أَجْتَمَعَ الْحَوَارِيُّونَ فِي غُرْفَةٍ وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا فَدَخَلَ عَلَيْهِمُ الْمَسِيحُ مِنْ مِشْكَاةِ الْغُرْفَةِ ، فَأَخْبَرَ إِبْلِيسَ جَمْعَ الْيَهُودِ فَرَكِبَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةَ آلَافِ رَجُلٍ فَأَخَذُوا بَابَ الْغُرْفَةِ • فَقَالَ الْمَسِيحُ لِلْحَوَارِيِّينَ : أَتَيْكُمْ يُخْرَجُ وَيُقْتَلُ وَيَكُونُ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا يَا ابْنَ اللَّهِ ؛ فَأَتَى إِلَيْهِ مِدْرَعَةً مِنْ صُوفٍ وَعِمَامَةً مِنْ صُوفٍ وَنَاقِلَةً عَمَّكَاهُ وَأَتَى عَلَيْهِ شَبَّهَ عِيسَى ، فَخَرَجَ عَلَى الْيَهُودِ فَقَتَلُوهُ وَصَلَبُوهُ • وَأَمَّا الْمَسِيحُ فَكَسَاهُ اللَّهُ الزَّيْشَ وَأَلْبَسَهُ النُّورَ وَقَطَعَ عَنْهُ لَذَّةَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ فَطَارَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ • وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ الْمُنْهَالِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَرْفَعَ عِيسَى إِلَى السَّمَاءِ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مِنْ حَيٍّ فِي الْبَيْتِ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَقَالَ لَهُمْ : أَمَّا إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ سَيَكْفُرُ بِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَرَّةً بَعْدَ أَنْ آمَنَ بِي ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّكُمْ يُلْقَى عَلَيْهِ شَبْهِي فَيُقْتَلُ مَكَانِي وَيَكُونُ مَعِيَ

في درجتي ؟ فقام شاب من أحدهم فقال أنا . فقال عيسى : اجلس ، ثم أعاد عليهم فقام الشاب فقال أنا . فقال عيسى : اجلس . ثم أعاد عليهم فقام الشاب فقال أنا . فقال نعم أنت ذاك . فأتى الله عليه شبه عيسى عليه السلام . قال : ورفع الله تعالى عيسى من روضة<sup>(١)</sup> كانت في البيت الى السماء . قال : وجاء الطلب من اليهود فأخذوا الشبه فقتلوه ثم صلبوه ، وكفريه بعضهم اثنتي عشرة مرة بعد أن آمن به ؛ ففرقوا ثلاث فرق : قالت فرقة : كان فينا الله ما شاء ثم صعد الى السماء ، وهؤلاء البعوثية . وقالت فرقة : كان فينا ابن الله ما شاء الله ثم رفعه الله إليه ، وهؤلاء النسطورية . وقالت فرقة : كان فينا عبد الله ورسوله ما شاء الله ثم رفعه الله إليه ، وهؤلاء المسامون . فظاهرت الكافران على المسامة فقتلوها ، فلم يزل الإسلام طامسا حتى بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم فقتلوا ؛ فانزل الله تعالى « فَأَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ فَأَيْدَا الَّذِينَ آمَنُوا » أى آمن آباؤهم في زمن عيسى على عددهم بإظهار دينهم على دين الكفار « فأصبحوا ظاهرين » . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والله ليتراى ابن مريم حكا عادلا فليكره الصليب وَيَقْتُلَنَّ الْخَزِيرَ وَيُلْصِقَنَّ الْحُرْبَةَ وَلَتُسْرَكَنَّ الْفِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهِا وَلَتَنْهَبَنَّ الشَّحَنَاءُ وَالتَّبَاغِضُ وَالتَّحَادُثُ وَلَيَدْعُوَنَّ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ » . وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسى بيده ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء حاجبا أو معتمرا أو ليثنيبهما ولا يتزل بشرع مبتدإ فينسخ به شريعتنا بل يتزل مجددا لما درس منها متبعها » . كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كيف أتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ؟ » وفي رواية : « فأمكم منكم » . قال ابن أبي ذئب . تدرى ما أمكم منكم ؟ . قلت : تحرقني . قال : فأمكم بكاتب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم . وقد زدنا هذا الباب بياننا في كتاب ( التذكرة ) والحمد لله . و « مَوَفِّكَ » أصله متوفيك حذف الضمة استقلا ،

(١) الروضة : الكتوة .

(٢) الفلاص (بالكسر) : جمع قلمس ومى الناقة .

(٣) غي الروحاء : طريق بين مكة والمدينة ، كان طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وإلى مكة عام الفتح

وعام الحج . ( عن معجم ياقوت ) .

وهو خبر إتيان « وَرَافُكَ » عطف عليه ، وكذا « مُطَهَّرُكَ » ، وكذا « وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ » .  
ويجوز « وجاعل الذين » وهو الأصل . وقيل : إن الوقف السام عند قوله : « وَمُطَهَّرُكَ  
مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا » . قال النحاس : وهو قول حسن . « وجاعل الذين اتبعوك » يا محمد  
« فوق الذين كفروا » أى بالهجة وإقامة البرهان . وقيل بالعز والغلبة . وقال الضحاك ومحمد  
أبى أبان : المراد الحواريون . والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذُّهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
فَيُوفِّيهِمْ أَجْرَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٥٧﴾ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ  
الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾

قوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذُّهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ) يعنى بالقتل  
والصلب والسبي والجزية ، وفى الآخرة بالنار . ( ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ ) « ذلك » فى موضع  
وقف بالابتداء وخبره « نتلوه » . ويجوز : الأمر ذلك ، على إضمار المبتدأ .

قوله تعالى : إِنْ مَثَلٌ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ  
ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ أَلْحَقُ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنَ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾  
قوله تعالى : ( إِنْ مَثَلٌ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ) دليل على صحة القياس  
والتشبيه واقع على أن عيسى خلق من غير آدم ، كآدم ، لا على أنه خلق من تراب . والشئ قد  
يُسَبَّه بالشئ وإن كان بينهما فرق كبير بعد أن يجتمعما فى وصف واحد ، فإن آدم خلق من  
تراب ولم يخلق عيسى من تراب فكان بينهما فرق من هذه الجهة ، ولكن شبه ما بينهما أنهما  
خلقوا من غير أب ، ولأن أصل خلقتهما كان من تراب لأن آدم لم يخلق من نفس التراب ،

(١) كذا فى بعض الأصول وكتاب إعراب القرآن للنحاس . وفى البعض الآخر : « وجعل ... »

ولكنه جعل التراب طينا ثم جعله صلصالا ثم خلقه منه، فكذلك عيسى حوله من حال إلى حال، ثم جعله بشرا من غير أب . ونزلت هذه الآية بسبب وفد نجران حين أنكروا على النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « إنا عيسى عبد الله وكلمته » فقالوا : أرنا عبدا خلق من غير أب ؟ فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « آدم من كان أبوه أعجبتم من عيسى ليس له أب فأدم عليه السلام ليس له أب ولا أم » . فذلك قوله تعالى : « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ » أى فى عيسى « إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ » فى آدم « وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » . وروى أنه عليه السلام لما دعاهم إلى الإسلام قالوا : قد كنا مسلمين قبلك . فقال : « كذبتكم من الإسلام ثلاث قولكم اتخذ الله ولدا وألكم الخنزير وسجودكم للصليب » . فقالوا : من أبو عيسى ؟ فأنزل الله تعالى : « إِنْ مَثَلٌ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ » إلى قوله : « فَتَجْعَلُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ » . فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال بعضهم لبعض : إن فاعلم أضطرم الوادى عليكم نارا . فقالوا : أما تعرض علينا سوى هذا ؟ فقال : « الإسلام أو الجزية أو الحرب » فأقروا بالجزية على ما يأتى . وتم الكلام عند قوله « آدم » . ثم قال : « خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » أى فكان . والمستقبل يكون فى موضع الماضى إذا عُرف المعنى . قال الفراء : « الحق من ربك » مرفوع بإضمار هو . أبو عبيدة : هو استئناف كلام وخبره فى قوله « من ربك » . وقيل : هو فاعل ، أى جاءك الحق . ﴿ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أئمة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن شاكاً فى أمره عيسى عليه السلام .

قوله تعالى : فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَعْلَمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿١١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( قَرَّبَ حَاجَّكَ فِيهِ ) أى جادلك وخاصمك يا محمد فيه ، أى فى عيسى ( مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ) بأنه عبد الله ورسوله . ( فَقُلْ تَقَالُوا ) أى أقبلوا . وُضِعَ لِمَنْ لَهُ جَلَالَةٌ وَرِفْعَةٌ ثُمَّ صَارَ فِي الِاسْتِعْمَالِ لِكُلِّ دَاعٍ إِلَى الْإِقْبَالِ ، وَسَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ بَيَانٍ فِي « الْأَنْعَامِ » . ( نَدَّعُ ) فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ . ( أَبْنَاءَنَا ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَبْنَاءَ الْبَنَاتِ يُسَمُّونَ أَبْنَاءً ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَفَاطِمَةَ تَمَثَّى خَلْقُهُ وَعَلَى خَلْفِهَا وَهُوَ يَقُولُ لَهُمْ : « إِنْ أَنَا دَعَوْتُ فَأَتَمُّنَا » وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ( ثُمَّ يَنْتَهِلُ ) أَيْ تَتَضَرَّعُ فِي الدُّعَاءِ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْكَسَايُ : ثَلَاثِينَ . وَأَصْلُ الْإِبْتِهَالِ الْاجْتِهَادُ فِي الدُّعَاءِ بِاللَّعْنِ وَغَيْرِهِ . قَالَ لَيْدٌ :

فِي كُھُولٍ سَادَةٍ مِنْ قَوْمِهِ • نَظَرَ الذَّهْرُ إِلَيْهِمْ فَأَبْتَهَلَ

أَيْ اجْتَهَدَ فِي إِهْلَاكِهِمْ . يَقَالُ : يَبْهَلُ اللَّهُ أَيْ لَعَنَهُ . وَابْتَهَلَ اللَّعْنُ . وَابْتَهَلَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ . وَابْتَهَلَتْ إِذَا خَلَّتْهُ وَإِرَادَتُهُ . وَبَهَلَتْ أَيْضًا . وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ : يَبْهَلُ اللَّهُ يَبْهَلُهُ بَهْلَةً أَيْ لَعَنَهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُمْ أَهْلُ نَجْرَانَ : السَّيِّدُ وَالْعَاقِبُ وَابْنُ الْحَارِثِ رُؤَسَاؤُهُمْ . ( فَتَجْعَلُ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ) .

الثانية - هذه الآية من أعلام نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لِأَنَّهُ دَعَاهُمْ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ فَأَبَوا مِنْهَا وَرَضُوا بِالْجَزْيَةِ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُمْ كَيْثُهُمُ الْعَاقِبُ أَنَّهُمْ إِنْ بَاهَلُوهُ اضْطَرُّمَ عَلَيْهِمُ الْوَادِي تَارًا فَإِنْ عَمَّا نَجَى مَرْسَلٌ ، وَلَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ جَاءَكُمْ بِالْفَصْلِ فِي أَمْرِ عِيسَى ؛ فَتَرَكُوا الْمُبَاهَلَةَ وَانْصَرَفُوا إِلَى بِلَادِهِمْ عَلَى أَنْ يَذُودُوا فِي كُلِّ عَامٍ أَلْفَ حُلَّةٍ فِي صَفَرٍ وَأَلْفَ حُلَّةٍ فِي رَجَبٍ فَصَلَّحَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ بَدَلًا مِنَ الْإِسْلَامِ .

الثالثة - قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : إِنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لَمَّا بَاهَلَ « نَدَّعِ ابْنَانَا وَأَبْنَاءَكُمْ » وَقَوْلُهُ فِي الْحَسَنِ : « إِنْ أَبْنَى هَذَا سَيِّدٌ » خُصَّصَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لِأَنَّهُ يُسَمَّى ابْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ غَيْرِهِمَا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كُلُّ سَبَبٍ وَتَسَبُّبٍ

ينقطع يوم القيامة إلا نسي وسبى . ولهذا قال بعض أصحاب الشافعى فيمن أوصى لولد فلان ولم يكن له ولد لصلبه وله ولدُ أبني وولدُ ابنة إن الوصية لولد الأبْن دون ولد الابنة ؛ وهو قول الشافعى . وسيأتى لهذا مزيد بيان في « الأعام والخرف » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ** **وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴿١٢٤﴾ **فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ** ﴿١٢٥﴾ قوله تعالى : ( **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ) الإشارة في قوله « إن هذا » إلى القرآن وما فيه من الأقاصيص ، سميت قصصاً لأن المعاني تتتابع فيها ؛ فهو من قولهم : فلان يقص أثر فلان ، أى يتبعه . ( **وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ** ) « من » زائدة للتوكيد ، والمعنى وما إله إلا الله ( **الْعَزِيزُ** ) أى الذى لا يُغلب . ( **الْحَكِيمُ** ) ذو الحكمة . وقد تقدم مثله والحمد لله .

قوله تعالى : **قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَمُ ٱلَّا نَعْبُدُ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِۦ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ** **فَإِنْ تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** ﴿١٢٦﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( **قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ** ) الخطاب في قول الحسن وابن زيد والسدى لأهل تجران . وفي قول قتادة وابن جريج وغيرهما لليهود المدينة ، خو طبوا بذلك لأنهم جعلوا أحبارهم في الطاعة لهم كالآرباب . وقيل : هو لليهود والنصارى جميعاً . وفي كتاب النبى صلى الله عليه وسلم الى هرقل « بسم الله الرحمن الرحيم - من عهده رسول الله الى هرقل عظيم الروم سلام على من أتبع الهدى [ أما بعد فإنى أدعوك بدعاية الإسلام ] <sup>(١)</sup> أسلم تسلم



(١٢) [وَأَسْلِمَ] بِرَبِّكَ اللَّهُ لِيُكَفِّرَ عَنْكَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرْيَسِيِّينَ ، وَإِذَا أَهْلُ الْكُتَّابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَتِ السَّوَاءِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ سِوَايَ قَوْلِهِ : فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ .  
لفظ مسلم . والسواء العدل والتصفية ؛ قاله قتادة . وقال زهير :

أُرُونِي خُطَّةً لَا ضَمِّمَ فِيهَا • يُسَوِّى بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ

القسراء : ويقال في معنى العدل سَوَّى وَسَوَّى ، فإذا فتحت السين مددت وإذا كسرت أو ضمنت قصرت ؛ كقوله تعالى : « مَكَانًا سَوًى » . قال : وفي قراءة عبد الله « إلى كلمة عدل بيننا وبينكم » . وقراء قَتَبَ (١٣) « كَلِمَةً ، بِإِسْكَانِ اللّامِ ، أَلْقَى حَرَكَةَ اللّامِ عَلَى الْكَافِ ، كَمَا يُقَالُ كَبِدَ . فَاغْنِي أَجْبِيُوا إِلَى مَا دُعِيتُمْ إِلَيْهِ ، وَهُوَ الْكَلِمَةُ الْعَادِلَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مِيلٌ عَنِ الْحَقِّ ، وَقَدْ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ » فموضع « أَنْ » خفض على البدل من « كلمة » ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، التقدير هي أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ، أو تكون مفسرة لا موضع لها ، ويجوز مع ذلك في « تعبد » وما عطف عليه الرفع والجزم : فالجزم على أَنْ تكون « أَنْ » مفسرة بمعنى أَى ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « أَنْ أَمُشُوا » وتكون « لَا » جازمة . هذا مذهب صيبويه . ويجوز على هذا أَنْ ترفع « تعبد » وما بعده يكون خبراً . ويجوز الرفع بمعنى أَنَّهُ لَا تَعْبُدُ ، ومثله « أَنْتَ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا » . وقال الكسائي والفرّاء : « وَلَا نَشْرُكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذُ » بالجزم على التوهم أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ أَنْ .

الثانية - قوله تعالى : ( وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ) أَى لَا يَتَّبِعُهُ فِي تَحْلِيلِ شَيْءٍ أَوْ تَحْرِيمِهِ إِلَّا فِيهَا حَلْلُهُ اللَّهُ تَعَالَى . وهو نظير قوله تعالى : « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » معناه أَنَّهُمْ أَتَوَّلَوْهُم مِثْلَةَ رَبِّهِمْ فِي قَبُولِ تَحْرِيمِهِمْ وَتَحْلِيلِهِمْ لِمَا لَمْ يَحْرِمْهُ اللَّهُ وَلَمْ يَحْلُلْهُ اللَّهُ . وهذا يدل على بطلان القول بالاستحسان المجرد الذي لَا يَسْتَنْدُ إِلَى حَلِيلٍ شَرْعِيٍّ . قال اليعكبي الطبري : مثل استحسانات أبي حنيفة في التقديرات التي قدّرها دون مستندات يَدِينُ . وفيه ردّ على الروافض الذين يقولون : يجب قبول [قول] الإمام دون إبانة

(١٤) وَبِإِسْكَانِ السَّوَاءِ مُسْلِمٌ . (١٥) الْأَرْيَسِيُّ : الْأَكْبَرُ وَهُوَ الْقَتْلُ . (١٦) هُوَ أَبُو الْهَالِكِ الْمَدَنِيُّ .

مستند شرعى، وأنه يحل ما حرمه الله من غير أن يبين مستندا من الشريعة. وأرياب جمع ربه.  
و «دُون» هنا بمعنى غير.

الثالثة - قوله تعالى : ((فَإِنْ تَوَلَّوْا)) أى أعرضوا عما دُعوا إليه \* ((قَقُولُوا أَشْهَدُوا))  
يَا مُسْلِمُونَ أى متصفون بدين الإسلام متقادون لأحكامه معترفون بما لله علينا في ذلك  
من المين والإنعام، غير متخذين أحدا رباً لا عيسى ولا عزيراً ولا الملائكة؛ لأنهم بشر مثلنا  
حدثت كحدوثنا، ولا تقبل من الزهبان شيئا بتعريمهم علينا ما لم يحرمه الله علينا، فنكون قد  
اتخذناهم أربابا. وقال عكرمة : معنى «يتخذ» يسجد. وقد تقدم أن السجود كان إلى زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً لما أراد أن يسجد؛ كما مضى  
في البقرة<sup>(١)</sup> بيانه. وروى أنس بن مالك قال : قلنا يا رسول الله، أيجزى بعضنا لبعض ؟  
قال «لا» قلنا : أيعاقب بعضنا بعضاً ؟ قال «لا ولكن تصالحوا» أخرجه ابن ماجه في سننه  
وسأيت لهذا المعنى زيادة بيان في سورة «يوسف» ، وفي «الواقعة»<sup>(٢)</sup> مس القرآن أو بعضه  
على غير طهارة إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَبْأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَحْجَّجُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتْ  
التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٥٥﴾

قوله تعالى : ((يَبْأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَحْجَّجُونَ فِي إِبْرَاهِيمَ)) الأصل «لِمَا» خذفت الألف  
فرقا بين الاستفهام والخبر. وهذه الآية نزلت بسبب دعوى كل فريق من اليهود والنصارى  
أن إبراهيم كان على دينه، فأكذبهم الله تعالى بأن اليهودية والنصرانية إنما كانتا من بعده  
فذلك قوله : «وَمَا أُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ» . قال الزجاج : هذه الآية لمن  
حجة على اليهود والنصارى؛ إذ التوراة والإنجيل أنزلا من بعده وليس فيها اسم لواحد من  
الأديان، واسم الإسلام في كل كتاب. ويقال : كان بين إبراهيم وموسى ألف سنة وحي  
موسى وعيسى أيضا ألف سنة. ((أَفَلَا تَعْقِلُونَ)) دحوص حججتكم ويطلان قولكم. والله أعلم .  
(١) راجع ج ١ ص ٢٩٣ طبعة ثانية أرتالفة .  
(٢) إيراد هذه الجملة هنا غير واضح المناسبة .

قوله تعالى : هَاتَيْنِ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمَا فَيَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ  
فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾  
فيه مسائلان :

الأول - قوله تعالى : ( هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمَا ) يعني في أمر محمد صلى الله عليه وسلم ؛  
لأنهم كانوا يعلمونه فيما يحدثون من نعمته في تكليمهم فاجأوا فيه بالباطل . ( فَلِمَ تُحَاجُّونَ فَيَا لَيْسَ  
لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ) يعني دعواهم في إبراهيم أنه كان يهوديا أو نصرانيا . والأصل في « هَا أَنْتُمْ » أأنتم  
فابدل من الهمزة الأولى هاء لأنها احتباء عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش . قال النحاس :  
وهذا قول حسن . وقرا قُتِبِلَ عن ابن كثير « هَاتِم » مثل همتم . والأحسن منه أن يكون  
الماء بدلا من همزة فيكون أصله أأنتم . ويجوز أن تكون هاء للتنبيه دخلت على « أَنْتُمْ »  
وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . وفي « هَؤُلَاءِ » لغتان المد والقصر ومن العرب من  
يقصرها . وأنشد أبو حاتم :

لعمرك إنا والأحاليف هاؤلا \* لني مِخْنَةٌ أظفارها لم تقلم

وهؤلاء ها هنا في موضع النداء يعني يا هؤلاء . ويجوز هؤلاء خبر أنتم ، على أن يكون أولاء بمعنى  
الذين وما بعده صلة له . ويجوز أن يكون خبر « أَنْتُمْ » حاجبهم . وقد تقدم هذا في « البقرة »  
والحمد لله .

الثانية - في الآية دليل على المنع من الجدال لمن لا علم له ، والحظر على من لا تحقيق  
عنده فقال عز وجل : « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمَا فَيَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فَيَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ » .  
وقد ورد الأمر بالجدال لمن عليم وأيقن فقال تعالى : « وَجَادِلْهُمْ بآيَاتِي هِيَ أَحْسَنُ » . وروى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتاه رجل أنكر ولده فقال : يا رسول الله ، إن أمرا أتى ولدت  
ظلاما أسود . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل لك من إبل » ؟ قال نعم . قال :

”ما ألوانها“ ؟ قال حُرٌّ : قال . ”هل فيها من أَوْرق“ <sup>(١)</sup> ؟ قال نعم . قال : ”فن أين ذلك“ ؟ قال : لعلَّ عِرْقًا نزع . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”وهذا الغلام لعلَّ عِرْقًا نزع“ . وهذا حقيقة الجدال ونهاية في تبيين الاستدلال من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : مَا كَانَتْ إِِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾

نزعه تعالى من دعاويهم الكاذبة، وبين أنه كان على الحنيفية الإسلامية ولم يكن مشركاً والحنيف : الذي يوحد ويحج ويضحي ويختن ويستقبل القبلة . وقد مضى في «البقرة» اشتقاقه <sup>(٢)</sup> . والمسلم في اللغة : المتدلل لأمر الله تعالى المنطاع له . وقد تقدم في «البقرة» معنى الإسلام مستوفى والحمد لله <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾

قال ابن عباس : قال رؤساء اليهود : والله يا محمد لقد علمت أنا أَوَّلَى النَّاسِ بِدين إبراهيم منك ومن غيرك، فإنه كان يهودياً وما بك إلا الحسد؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية . ﴿أَوَّلَى﴾ معناه أحق ، قيل : بالمعونة والنصرة . وقيل بالجمعة . ﴿لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ على ملته وسنته . ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ أفرد ذكره تعظيماً له ؛ كما قال ﴿فِيهِمَا فَآكِهَةٌ وَتَحُلُ وَرَمَانٌ﴾ وقد تقدم في «البقرة» هذا المعنى مستوفى . و «هذا» في موضع رفع عطف على الذين ، و «النبي» نعت لهذا أو عطف بيان، ولو نصب لكان جائزاً في الكلام عطفاً على الهاء في «اتبعوه» . ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أى ناصرهم . وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(١) الأورق : الذي لونه بين السواد والبصرة . (٢) راجع ج ٢ ص ١٣٩ طبعه ثانية .

(٣) راجع ج ٢ ص ١٣٤ طبعه ثانية .

”إن لكل نبي ولاة من النبيين وإن وليي منهم أبى وخليل ربي - ثم قرأ - إنا أولى الناس إبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي“ .

قوله تعالى : وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٧٧﴾

نزلت في معاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر حين دعاهم اليهود من بني النضير وقرينة وبني قينقاع إلى دينهم . وهذه الآية نظير قوله تعالى : « وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا » . و « من » على هذا القول للتبعيض . وقيل : جميع أهل الكتاب ، فكأن « من » لبيان الجنس . ومعنى « لو يضلونكم » أى يكسبونكم المعصية بالرجوع عن دين الإسلام والمخالفة له . وقال ابن جرير : « يضلونكم » أى يهلكونكم ؛ ومنه قول الأخطل :

كنت القدى في موج أكره مزيد \* فسدف الأتي به فضسل ضاللا  
أى هلك هلاكا . ( وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ) نفي وإيجاب . ( وَمَا يَشْعُرُونَ ) أى يفتنون أنهم لا يضلون إلى ضلال المؤمنين . وقيل : « وما يشعرون » أى لا يعلمون بصحة الإسلام وواجب عليهم أن يعلموا ؛ لأن البراهين ظاهرة والنجح باهرة ، والله أعلم .

قوله تعالى : يَنَاقِلُ الْكِتَابَ لِمَ تَكْفُرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ ﴿٧٨﴾

أى بصحة الآيات التى عندكم في كتبكم ؛ عن قتادة والسدى . وقيل : المعنى وأنتم تشهدون بمنها من آيات الأنبياء التى أتمم فيقول بها .

قوله تعالى : يَنَاقِلُ الْكِتَابَ لِمَ تَلْسُونَهُ الْحَقَّ بِأَبْطِلَ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧٩﴾

(١) الآية : كل سبل يأتى من حيث لا تعلم .

اللبس الخلط، وقد تقدم في البقرة . ومعنى هذه الآية والتي قبلها معنى ذلك . (وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ) ويجوز «تكتموا» على جواب الاستفهام . (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) جملة في موضع الحال،

قوله تعالى : وَقَالَتْ طَافِقَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكُفُّوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٦﴾

نزلت في كعب بن الأشرف ومالك بن الصيف وغيرهما قالوا للسفلة من قومهم : آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار، يعنى أوله . ونسئ وجهها لأنه أحسنه، وأول ما يواجه منه أوله . قال الشاعر :

وَنُضِيَ فِي وَجْهِ النَّهَارِ مَنْبِرُهُ \* بِكَمَانَةِ الْبَحْرِى سُلْ نِظَامُهَا  
وقال آخر :

من كان مسرورا بمقتل مالك \* فليات نسوتنا بوجه نهاري  
وهو منصوب على الظرف ، وكذلك « آخره » . ومذهب قتادة أنهم فعلوا ذلك لِيُشَكِّكُوا المسلمين . والطائفة الجماعة، من طاف يطوف، وقد يستعمل للواحد على معنى نفس طائفة . ومعنى الآية أن اليهود قال بعضهم لبعض : أظهروا الإيمان بمحمد في أول النهار ثم آكفروا به آخره ؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك ظهر لمن يتبعه ارتياب في دينه . فيرجعون عن دينه إلى دينكم ويقولون إن أهل الكتاب أعلم به منا . وقيل : المعنى آمنوا بصلاته في أول النهار إلى بيت المقدس فإنه الحق ، وآكفروا بصلاته آخر النهار إلى الكعبة لعلمهم يرجعون إلى قبلكم ؛ عن ابن عباس وغيره . وقال مقاتل : معناه أنهم جاءوا محمدا صلى الله عليه وسلم أول النهار ورجعوا من عنده فقالوا للسفلة هو حق فاتبعوه ، ثم قالوا : حتى ننظر في التوراة ثم رجعوا في آخر النهار فقالوا : قد نظرنا في التوراة فليس هو به . يقولون إنه ليس بحق ، وإنما أرادوا أنه يلبسوا على السفلة وأن يُشَكِّكُوا فيه .

(١) راجع ج ١ ص ٣١٤ طبعة ثانية أو ثالثة .

(٢) البيت ليد . والجماعة : حبة تعمل من القضة كالنرة .

قوله تعالى : وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَهْلَى هُدَى  
 اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنْ الْفَضْلَ  
 بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾

قوله تعالى : ( وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ) هذا نهي ، وهو من كلام اليهود بعضهم  
 لبعض ، أى قال ذلك الرؤساء للسفلة . وقال السدي : من قوله يهود خير ليهود المدينة . وهذه  
 الآية أشكل ما في السورة . فروى عن الحسن وبجاهد أن معنى الآية ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ،  
 ولا تؤمنوا أن يحاجوكم عند ربكم لأنهم لا حجة لهم فإنكم أصح منهم ديناً . و « أن » و « يحاجوكم »  
 في موضع خفض ، أى بأن يحاجوكم أى باحتجاجهم ، أى لا تصدقوهم في ذلك فإنهم لا حجة لهم .  
 ( أَنَّ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ) من التوراة والمثل والسلاوى وقرن البحر وغيرها من الآيات  
 والفضائل . فيكون « أن يؤتى » مؤخرًا بعد « أو يحاجوكم » ، وقوله « إِنْ أَهْلَى هُدَى اللَّهِ »  
 اعتراض بين كلامين . وقال الأخفش : المعنى ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ولا تؤمنوا أن  
 يؤتى أحد مثلاً ما أوتيت ولا تصدقوا أن يحاجوكم ؛ يذهب إلى معطوف . وقيل : المعنى  
 ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيت ؛ فالمدح على الاستفهام أيضاً تأكيد  
 للإنكار الذى قالوه إنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوه ؛ لأن علماء اليهود قالت لهم : لا تؤمنوا  
 إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيت ، أى لا يؤتى أحد مثل ما أوتيت ؛ فالكلام على  
 نسقه . و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك أزيد ضربته ، والخبر محذوف تقديره  
 أن يؤتى أحد مثل ما أوتيت تصدقون أو تقرون أى إيتاء موجود مصدق أو مقرب به ،  
 أى لا تصدقون بذلك . ويجوز أن تكون « أن » في موضع نصب على إصطاف فعل ؛ كما جاز  
 في قولك أزيد ضربته ، وهذا أقوى في العربية لأن الاستفهام بالفعل أولى ، والتقدير أقرن  
 أن يؤتى أو أيتيرون ذلك أو أزيد كرون ذلك ونحوه بالمدح ؛ ابن كثير وابن محيي الدين .  
 وقال أبو حاتم : « أن » معناه « لأن » ، غلظت لأم الجبر استغناء وأبدلت ملة بكفرارة من

قُرْأَ «أَنْ كَانَ نَا مَالٍ» أَيْ لَأَنْ . وَقَوْلُهُ «أَوْ يَحَاجُّوكُمْ» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ رَجُوعٌ إِلَى خُطَابِ  
 الْمُؤْمِنِينَ ، أَوْ تَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى «أَنْ» لِأَنَّهُمَا تَحَرُّقًا شَكٌّ وَجَزَاءٌ فَوْضِعَ أَحَدَهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ .  
 وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ : وَأَنْ يَحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ . وَقِيلَ : يَا مَعْشَرَ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ  
 وَنَحْنُ عَلَيْهِ . وَمَنْ قُرْأَ بِتَرْكِ الْمَذْقَالِ : إِنْ النُّحْيَ الْأَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى أَنْكَارِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ وَلَا تَوَمَّنُوا .  
 فَالْمَعْنَى أَنَّ عُلَمَاءَ الْيَهُودِ قَالَتْ لَهُمْ : لَا تَصَدِّقُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ، أَيْ لَا إِيمَانَ لَهُمْ  
 وَلَا حُجَّةٌ ؛ فَعُطِفَ عَلَى الْمَعْنَى مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَالْكَتَابِ وَالْحُجَّةِ وَالْمَنْ وَالسَّلَوى وَفُلُقُ الْبَحْرِ  
 وَغَيْرِهَا مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْكَرَامَاتِ ، أَيْ أَنَّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِيكُمْ فَلَا تَوَمَّنُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ  
 مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ . فَالْكَلَامُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ . وَمَنْ  
 أَسْتَنَى لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ الْكَلَامُ . وَدَخَلَتْ «أَحَدٌ» لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ نَحْيٌ  
 فَدَخَلَتْ فِي صَلَةٍ «أَنْ» لِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الْمُنْفَى ؛ فَأَنْ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ لِعَدَمِ الْخَافِضِ . وَقَالَ  
 الْخَلِيلُ : أَنْ فِي مَوْضِعٍ خَفَضٍ بِالْخَافِضِ الْمَحْذُوفِ . وَقِيلَ : إِنْ اللَّامُ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ ، وَ«تَوَمَّنُوا»  
 جَمْعٌ عَلَى تَوَمَّنَ . وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : الْمَعْنَى وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ كَرَاهِيَةً أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ  
 مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى لَا تَخْبَرُوا بِنَا فِي كِتَابِكُمْ مِنْ صِفَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ  
 تَبَعَ دِينَكُمْ لِثَلَاثِ طَرِيقٍ إِلَى عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ إِلَى تَصَدِيقِهِ . وَقَالَ الْقَرَاءُ : يَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ  
 قَدْ انْقَطَعَ كَلَامُ الْيَهُودِ عِنْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ» ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 «قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هَدَى اللَّهُ» . أَيْ إِنْ الْيَسَانَ الْحَقُّ هُوَ بَيَانُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «أَنْ» أَيْ لثَلَاثِ يَوْتَى ؛  
 مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ «يَنْ» أَلَا يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ، وَ«لَا» مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ «أَنْ» أَيْ لثَلَاثِ يَوْتَى ؛  
 كَقَوْلِهِ «يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا» أَيْ لثَلَاثِ تَضِلُّوا ، فَلِذَلِكَ صَلَحَ دُخُولُ «أَحَدٌ» فِي الْكَلَامِ .  
 وَ«أَوْ» بِمَعْنَى «حَتَّى» وَ«إِلَّا أَنْ» ؛ كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا • نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتُ مُعْتَدِرًا

وَقَالَ آخَرُ :

وَكُنْتُ إِذَا تَحَزَّنْتُ فَنَسَاءَ قَوْمٍ • كَسَرْتُ كَهْوِيهَا أَوْ تَسَمَّيَا



ومثله قولهم : لا تلتقي أو تقوم الساعة ، بمعنى « حتى » أو « إلا أن » ؛ وكذلك مذهب الكسائي .  
وهي عند الأخفش عاطفة على « وَلَا تُؤْمِنُوا » وقد تقدم . أى لا إيمان لهم ولا حجة ؛ فطف  
على المعنى . ويحتمل أن تكون الآية كلها خطاباً للمؤمنين من الله تعالى على جهة التثبيت لقولهم  
والتشجيع لبصائرهم ؛ لئلا يشكوا عند تلبس اليهود وتزويرهم في دينهم . والمعنى لا تصدقوا  
يا معشر المؤمنين إلا من تبع دينكم ، ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الفضل  
والدين ، ولا تصدقوا أن يحاجكم في دينكم عند ربكم من خالفكم أو يقدر على ذلك ، فإن  
المهدي هدى الله وإن الفضل بيد الله . قال الضحاك : إن اليهود قالوا إنا نحتاج عند ربنا من  
خالقنا في ديننا ؛ فين الله تعالى أنهم هم المدحضون المعذبون وأن المؤمنين هم الغالبون . ومحتاجهم  
خصوصتهم يوم القيامة . ففى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن اليهود والنصارى  
يحتاجونا عند ربنا فيقولون أعطيتنا أجراً واحداً وأعطيتم أجراً كثيراً هل ظلمتم من  
حقوقكم شيئاً قالوا لا قال فإن ذلك فضلي أوتيته من أنشاء " . قال علماؤنا : فلو علموا أن ذلك  
من فضل الله لم يحتاجونا عند ربنا ؛ فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أنهم يحتاجونكم يوم القيامة  
عند ربكم ثم قال قل لهم « إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » . وقرأ ابن  
كثير « أَنْ يَأْتِيَ » بالمد على الاستفهام ؛ كما قال الاعشى :

إِنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْنَى أَضْرَبَهُ • رَبِّبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مِثْلُ خَيْلٍ

وقرأ الباقر بغیر مد على الخبر . وقرأ سعيد بن جبیر « إِنْ يَأْتِيَ » بكسر الميم ، على معنى  
النفى ؛ ويكون من كلام الله تعالى كما قال الفراء . والمعنى : قل يا محمد إن المهدي هدى الله إن  
يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم — يعنى اليهود — بالباطل فيقولون نحن أفضل  
منكم . ونصب « أو يحاجوكم » يعنى بإضمار « أن » و « أو » تضرع بعدها « أن » إذا كانت  
بمعنى « حتى » و « إلا أن » . وقرأ الحسن « أَنْ يَأْتِيَ بِكسر التاء وياء مفتوحة ، على معنى أن  
يؤتى أحد أحداً مثل ما أوتيتم ، حذف المفعول .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أِهْدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ فيه قولان :

أحدهما : أن الهدى إلى الخير والدلالة إلى الله عز وجل بيد الله جل شأؤه يؤتيه أنبياءه ، فلا تنكروا أن يؤتى أحد سواكم مثل ما أوتيتم ، فإن أنكروا ذلك قتل لهم « إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء » . والقول الآخر : قل إن الهدى هدى الله الذى آتاه المؤمنين من التصديق بحمد صلى الله عليه وسلم لا غيره . وقال بعض أهل الإشارات فى هذه الآية : لا تعانروا إلا من يوافقكم على أحوالكم وطريقكم فإن من لا يوافقكم لا يرافقكم . والله أعلم .

قوله تعالى : يُخَيِّصُ رَحْمَتَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾  
أى بذكروته وهدايته ، عن الحسن ومجاهد وغيرهما . ابن جرير : بالإسلام والقرآن من يشاء . قال أبو عثمان : أجل القول ليقى معه رجاء الرابى وخوف الخائف ، والله ذو الفضل العظيم .

قوله تعالى : وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنَ إِنْ تَأْمَنُوا بَقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنَ إِنْ تَأْمَنُوا بِيَدِينَا لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴿٧٥﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّةِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٦﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنَ إِنْ تَأْمَنُوا بَقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ مثل عبد الله بن سلام . ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنَ إِنْ تَأْمَنُوا بِيَدِينَا لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ وهو فتاح بن عازوراء اليهودى ، أودعه رجل ديناراً بخانه . وقيل : كعب بن الأشرف وأصحابه . وقرأ ابن وثاب والأنشبه العقبى « مَنَ إِنْ يَخْتَنَهُ » على لغة من قرأ تسعين وهى لغة بكر وتميم . وفى حرف عبد الله « مالك لا يَتَمَتُّ عَلَى يَوْسَفَ » . والباقيون بالألف . وقرأ نافع والكسائى « يُؤَدِّهِ » بياء فى الإدراج . قال أبو عبيد : وانفق أبو عمرو والأعمش وعاصم وحمة فى رواية أبى بكر

على وقف الماء، فقروا « يؤدّه إليك » . قال النحاس : يأسكان الماء لا يجوز إلا في الشعر عند بعض التحوين، وبعضهم لا يجيزه البتّة ويرى أنه غلط عن قرا به، وأنه توهم أن الجزم يقع على الماء، وأبو عمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا . والصحيح عنه أنه كان يكسر الماء، وهي قراءة يزيد بن القعقاع . وقال القزّاء : مذهب بعض العرب يجوزون الماء إذا تحرك ما قبلها، يقولون : ضربته ضرباً شديداً، كما يسكنون ميم أتم وقتم وأصلها الرفع، كما قال الشاعر :

لما رأى الآدع ولا شيع \* مال إلى أرطاة حفيف فأضطجع<sup>(١)</sup>

وقيل : إنما جاز إسكان الماء في هذا الموضع لأنها وقعت في موضع الجزم وهي الياء القاهية . وقرأ أبو المنذر سلام والزهرى « يؤدّه » بضم الماء وبغير واو . وقرأ قتادة ومُعيد ومجاهد « يؤدّهو » بواو في الإدراج، اختير لها الواو لأن الواو من الشفة والماء بعيدة المخرج . قال سيويه : الواو في المذكّر بمنزلة الألف في المؤنث ويسدل منها ياء لأن الياء أخف إذا كان قبلها كسرة ياء أو ، وتحذف الياء وتبقى الكسرة لأن الياء قد كانت تحذف والفعل مرفوع فثبتت بحالها .

الثانية - أخبر تعالى أن في أهل الكتاب الخائن والأمين والمؤمنون لا يميزون ذلك، فيلجى أجتنب جميعهم . وخص أهل الكتاب بالذكر وإن كان المؤمنون كذلك لأن الخيانة لهم أكثر، فخرج الكلام على الغالب . والله أعلم . وقد مضى تفسير القنطار . وأما الديار فاربعة وعضون قيراط والقيراط ثلاث حبات من وسط الشعير، فمجموعه اثنتان وسبعون حبة، وهو يجمع عليه . ومن حفظ الكثير وأداه فالقليل أولى، ومن خان في البشير أو منعه فذلك في الكثير أكثر . وهذا أدل دليل على القول بمفهوم الخطاب . وفيه بين العلماء خلاف حكور في أصول الفقه . وذكر تعالى قسمين : من يؤدى ومن لا يؤدى إلا بالملزمة عليه ؛ وقد يكون من الناس من لا يؤدى وإن دُست عليه قائماً . قد ذكر تعالى القسمين لأنه الغالب

(١) الألفاظ : حاشية الأذن : وهو فهم من غير الريل . والمخف (بالكسر) : ما كسر من الريل -

والمعتاد والثالث نادر ؛ فخرج الكلام على الغالب . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وغيرهما « دِمت » بكسر الدال وهما لغتان ، والكسر لغة أَرَدَ السَّراة ؛ من « دِمت تدلم » مثل خفت تخاف . وحكى الأخفش دِمت تدوم ، شاذًا .

الثالثة — استدَلَّ أبو حنيفة على مذهبه في ملازمة التَّرميم بقوله تعالى : « إلامدمت عليه قائمًا » وأباه سائر العلماء ، وقد تقدَّم في البقرة . <sup>(١)</sup> وقد استدَلَّ بعض البغداديين على حبس المِديان بقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَيْدِنَا لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا » فإذا كان له ملازمته ومنعه من التصرف جاز حبسه . وقيل : إن معنى « ما دمت عليه قائمًا » أى بوجهك فيما بُكِّ ويستحى منك ، فإنَّ الحياء في العينين ؛ ألا ترى إلى قول ابن عباس رضى الله عنه : لا تطلبوا من الأعمى حاجة فإنَّ الحياء في العينين . وإذا طلبت من أخيك حاجة فانظر إليه بوجهك حتى يستحى فيقضيه . ويقال : « قائمًا » أى ملازمه ؛ فإنَّ أنظرتَه أنكرت . وقيل : أراد بالقيام إدامة المطالبة لا عين القيام . والذَّيْنَار أصله دِنَار فعوضت من إحدى النونين ياء طلبًا للغة لكثرة استعماله . يدل عليه أنه يجمع دنانير ويصغر دُنَيْيَر .

الرابعة — الأمانة عظيمة القَدْرِ في الدِّين ، ومن عَظَم قدرها أنها تقوم هى والرحم على جَنَّتِي الصُّرَاط ؛ كما في صحيح مسلم . فلا يُمْكِن من الجواز إلا من حفظهما . وروى مسلم عن حذيفة قال حدَّثنا النِّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عن رفع الأمانة ، قال : « ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه » الحديث . وقد تقدم بكأله أول البقرة . <sup>(٢)</sup> وروى ابن ماجه حدَّثنا محمد بن المُصَنَّى حدَّثنا محمد بن حرب عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة كثير ابن مُرَّة عن ابن عمر أن النِّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله إذا أراد أن يهلك عبدًا نزع منه الحياء فإذا نزع منه الحياء لم تلقه إلا مَقِيَّتًا مُمَقَّتًا فإذا لم تلقه إلا مَقِيَّتًا مُمَقَّتًا نُزِعَتْ منه الأمانة فإذا نُزِعَتْ منه الأمانة لم تلقه إلا خائسًا مُخَوَّنًا فإذا لم تلقه إلا خائسًا مُخَوَّنًا نُزِعَتْ منه

(١) في قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فظرة ... » ح ٣ ص ٣٧١ طبعه أول أرثانية .

(٢) جَنَّة الوادى (فتح النون) : جانبته وناحيته . والجَنَّة (يسكون النون) : الناحية ؛ يقال : نزل فلان جَنَّةً أى ناحية .

(٣) راجع ج ١ ص ١٨٨ طبعه ثانية أرثانية ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٥١ طبع بلاق .

الرحمة فإذا تُزعت منه الرحمة لم تلقه إلا رجياً مُلغناً فإذا لم تلقه إلا رجياً مُلغناً تُزعت منه رِبقة الإسلام . وقد مضى في البقرة معنى قوله عليه السلام : "أد الأمانة إلى من ائتمك ولا تخن من خانك" . والله أعلم .

الخامسة - ليس في هذه الآية تعديل لأهل الكتاب ولا لبعضهم خلافاً لمن ذهب إلى ذلك ؛ لأن فُساق المسلمين يوجد فيهم من يؤدى الأمانة ويؤمن على المال الكثير ولا يكونون بذلك عدولاً . فطريق العدالة والشهادة ليس يجرئ فيه أداء الأمانة في المال من جهة المعاملة والودعة ؛ ألا ترى قولهم : « ليس علينا في الأُميين سبيل » فكيف يعدل من يعتقد استباحة أموالنا وحريتنا بغير حرج عليه ؛ ولو كان ذلك كافياً في تعديلهم لُسمعت شهادتهم على المسلمين .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا ﴾ يعنى اليهود ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾ قيل : إن اليهود كانوا إذا بايعوا المسلمين يقولون : ليس علينا في الأُميين سبيل - أى حرج في ظلمهم - لمخالفتهم إيانا . وأدعوا أن ذلك في كتابهم ؛ فأكذبهم الله عز وجل ورد عليهم فقال : « بلى » أى بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم واستحلالهم أموال العرب . قال أبو إسحاق الزجاج : وتم الكلام . ثم قال « مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَآتَى » . ويقال : إن اليهود كانوا قد استدانوا من الأعراب أموالاً فلما أسلم أرباب الحفوق قالت اليهود : ليس لكم علينا شيء ، لأنكم تركتم دينكم فسطع عنا دينكم . وأدعوا أنه حكم التوراة فقال الله تعالى : « بلى » ردوا قولهم « ليس علينا في الأُميين سبيل » . أى ليس كما تقولون ، ثم استأنف فقال : « مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَآتَى » الشرك فليس من الكاذبين بل يحبه الله ورسوله .

السابعة - قال يخل لأبن عباس : إنا نُصيب في العمد من أموال أهل الذمة للتباجة والشاة وقولهم ليس علينا في ذلك باس . فقال له : هذا كما قال أهل الكتاب « ليس علينا في الأُميين سبيل » إنهم إذا أدوا الجزية لم تحل لكم أموالهم إلا عن طيب

أنفسهم ؛ ذكره عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق الهمداني عن صفصة أن رجلا قال  
لأبن عباس ؛ فذكره .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ يدل على أن  
الكافر لا يجعل أهلا لقبول شهادته لأن الله تعالى وصفه بأنه كذاب . وفيه رد على الكفرة  
الذين يحرّمون ويحلّون غير تحرّم الله وتحليله ويعملون ذلك من الشرع . قال ابن العربي ؛  
ومن هذا يخرج الردّ على من يحكم بالاستحسان من غير دليل ، ولست أعلم أحدا من أهل  
القبلة قاله . وفي الخبر ؛ لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما شيء كان  
في الجاهلية إلا وهو تحت قدمي إلا الأمانة فإنها مؤداة إلى البرّ والقاجر " .

قوله تعالى : بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾  
«من» رفع بالابتداء وهو شرط . و «أوفى» في موضع جزم . و «اتقى» معطوف عليه ؛  
أى واتقى الله ولم يكذب ولم يستحل ما حرّم عليه . ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ أى يحب أولئك .  
وقد تقدّم معنى حب الله لأوليائه . والماء في قوله «بعده» راجعة إلى الله عز وجل . وقد  
جرى ذكره في قوله ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ . ويموز أن تعود على الموقى وتنق  
الكفر والنجاسة ونقض العهد . والعهد مصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ يَسْتُرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَيُمْنُهُمْ مِمَّا قَلِيلًا أُولَئِكَ  
لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي الْأَخِرَةِ وَلَا يُكْرِمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِسْمَةِ  
وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾

فيه مسائلان :

الأولى - «روى الأئمة عن الأشعث بن قيس قال : كان بيني وبين رجل من اليهود أرض  
فحدّثني فقدمت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هل

لك بئنة ؟ قلت لا ، قال لليهودي : ” أحلف “ قلت : إذا يحلف فيذهب بمالي ، فأترل الله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » إلى آخر الآية . وروى الأئمة أيضا عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” من أقطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة “ . فقال له رجل : وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟ قال : ” وإن كان قضيبا من أراك “<sup>(١)</sup> . وقد مضى في البقرة معنى « لَا يَكْفُرُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ »<sup>(٢)</sup> .

الثانية - ودلت هذه الآية والأحاديث أن حكم الحاكم لا يُحلّ المال في الباطن بقضاء الظاهر إذا علم المحكوم له بطلانه . وقد روى الأئمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أفضى بينكم على نحو مما أسمع منك فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها يوم القيامة “ . وهذا لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما ناقض أبو حنيفة وغلا فقال : إن حكم الحاكم المنيى على الشهادة الباطلة يُحلّ الفرج لمن كان محزوما عليه ؛ كما تقدّم في البقرة . وزعم أنه لو شهد شاهدا زور على رجل بطلاق زوجته وحكم الحاكم بشهادتهما فإن فرجها يحل لمتزوجها ممن يعلم أن القضية باطل . وقد شنع عليه بإعراضه عن هذا الحديث الصحيح الصريح ، وبأنه صان الأموال ولم يراستباحاتها بالأحكام الفاسدة ولم يضمن الفروج عن ذلك ، والفروج أحق أن يحنط لها وتُصان . وسيأتى بطلان قوله في آية اللعان<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَمَا هُوَ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾

(١) الأراك : نجر من الحصى يسلك بهضابته ، والواحدة أراكاة . (٢) آية ١٧٤ ج ٢ ص ٢٣٤

طبعة ثانية . (٣) راجع المسئلة الثالثة ج ٢ ص ٢٣٨ طبعة ثانية . (٤) آية ٦ سورة النور .

يعنى طائفة من اليهود . وقرا ابو جعفر وشيبة « يَلُون » على التكثير . والمعنى يحرفون الكلم  
ويعيدلون به عن القصد . وأصل اللى الميل . لوى يده ، ولوى برأسه إذا أماله ؛ ومنه  
قوله تعالى : « لَيَّا بالسنتهم » أى عنادا عن الحق وميلا عنه إلى غيره . ومعنى « ولا تلون على  
أحد » أى لا تعرجون عليه ؛ يقال لوى عليه إذا عرج وأقام . واللى المثل . لواه بدينه  
يلويه ليا وليانا مظه . قال :

قد كنت دأبت بها حسانا \* مخافة الإفلاس والليانا

\* يحسن بيع الأصل والعيانا \*

وقال ذو الرمة :

ترديد <sup>(١)</sup> لىانى وأنت مليئة \* وأحسن يا ذات الشواح التقاضيا

وفي الحديث " لى الواجد يحل عرضة وعقوبته " . والسنة جمع لسان فى لغة من ذكره ، ومن  
أنت قال السن .

قوله تعالى : مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ  
ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيِّنَ وَمَا  
كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَمِمَّا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٦٨﴾

( ما كان ) معناه ما ينبغي ؛ كما قال : و « مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا »  
و « مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يُخَيِّدَ مِنْ وَلَدٍ » . و « مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا » يعنى ما ينبغي . والبشر  
يقع للواحد والجمع لأنه بمنزلة المصدر ؛ والمراد به هنا عيسى فى قول الضحاك والسدى .  
والكتاب : القرآن . والحكم : العلم والفهم . وقيل أيضا الأحكام . أى أن الله لا يصطفى  
لنوته الكذبة ولو فعل ذلك بشرلسله آيات النبوة وعلاماتها . ونصب « ثم يقول » على  
الاشتراك بين « أن يؤتیه » وبين « يقول » أى لا يجتمع لنبى إتيان النبوة وقوله : « كُونُوا  
عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ » . ( وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيِّنَ ) أى ولكن جائزان يكون النبى يقول لهم

(١) فى ديوانه : « تليلين » .



كونوا ربانيين . وهذه الآية قيل إنها نزلت في نصارى نجران . وكذلك روى أن السورة كلها  
لدى قوله : « وَأَذْغَمُوا مِنْ أَهْلِكَ » كان سبب نزولها نصارى نجران ولكن مُنِجَ منهم  
اليهود ؛ لأنهم فعلوا من التمجيد والعبادة فَعَلَهُمْ .

والربانيون واحدٌ ربانيّ منسوب إلى الربّ . والربانيّ الذي يربّي الناس بصغار العلم  
قبل كبارهِ ؛ وكأنه يقتدى بالرب سبحانه في تيسير الأمور ؛ روى معناه عن ابن عباس . قال  
بعضهم : كان في الأصل ربّيّ فأدخلت الألف والنون للبالغة ؛ كما يقال للعظيم الحية : الحياتيّ  
ولعظيم الجنة جَمَانِيّ ولعظيم الرّبة رَقِيّاتِيّ . وقال المبرد : الربانيون أرباب العلم ، واحدُهم ربّان ،  
من قولهم : ربّه ربّه فهو ربّان إذا دبره وأصلحه . فمعناه على هذا يدبرون أمور الناس  
ويصلحونها . والألف والنون للبالغة كما قالوا ربّان وعطشان ، ثم ضمت إليها ياء النسبة كما قيل :  
يلبّاني وربّانيّ وجمّانيّ . قال الشاعر :

لو كنت مُرَبِّيًا في الحق أنزلني \* منه الحديث وربّانيّ أخباري

فمعنى الربانيّ العالم بدين الربّ الذي يعمل بعلمه ؛ لأنه إذا لم يعمل بعلمه فليس بعالم . وقد  
تقدم هذا المعنى في البقرة : وقال أبو رزين : الربانيّ هو العالم الحكيم . وروى شعبة عن  
عاصم عن زُرّ عن عبد الله بن مسعود « ولكن كونوا ربانيين » قال : حكماء علماء . ابن جرير :  
حكماء أتقياء . وقال الضحاك : لا ينبغي لأحد أن يدع حفظ القرآن جهده فإن الله تعالى  
يقول : « ولكن كونوا ربانيّين » . وقال ابن زيد : الربانيّون الولادة ، والأخبار العلماء . وقال  
بجاهد : الربانيون فوق الأخبار . قال النحاس : وهو قول حسن ؛ لأن الأخبار هم العلماء .  
والربانيّ الذي يجمع إلى العلم البصير بالسياسة ؛ مأخوذ من قول العرب : ربّ أمر الناس  
ربّه إذا أصلحه وقام به ، فهو ربّ وربّانيّ على التّكثير . قال أبو عبيدة : سمعت عالما  
يقول : الربانيّ العالم بالحلال والحرام والأمر والنهي ، العارف بأنباء الأئمة وما كان وما يكون .  
وقال محمد بن الحنفية يوم مات ابنُ عباس : اليوم مات ربانيّ هذه الأئمة . وروى عن  
النّبيّ صلّى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من مؤمن ذكر ولا أنثى حرّ ولا مملوك إلا والله عز وجل

عليه حق أن يتعلم من القرآن ويتفقه في دينه — ثم تلا هذه الآية — ولكن كونوا ربانيين  
الآية . رواه ابن عباس .

قوله تعالى : ﴿يَا كُتُبُ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَيَا حُتَمٌ تَدْرُسُونَ﴾ قرأه أبو عمرو وأهل  
المدينة بالتخفيف من العلم . واختار هذه القراءة أبو حاتم . قال أبو عمرو : وتصديقها  
« تَدْرُسُونَ » ولم يقل « تُدْرُسُونَ » بالتشديد من التدريس . وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة  
« تَعْلَمُونَ » بالتشديد من التعليم ، واختارها أبو عبيد . قال : لأنها تجمع المعنيين « تعلمون »  
وتدروسون » . قال مكي : التشديد أبلغ ، لأن كل معلم عالم بمعنى يعلم وليس كل من علم شيئاً  
مُعَلِّماً . فالتشديد يدل على العلم والتعليم ، والتخفيف إنما يدل على العلم فقط ، فالتعليم أبلغ  
وأمدح وغيره أبلغ في الذم . احتج من رجع قراءة التخفيف بقول ابن مسعود « كونوا ربانيين »  
قال : حكاه علماء ، فيبعد أن يقال كونوا فقهاء حكاه علماء بتعليمكم . قال الحسن : كونوا حكاه  
علماء بعلمكم . وقرأ أبو حنيفة « تُدْرُسُونَ » من أدرس يدرس . وقرأ مجاهد « تَعْلَمُونَ »  
بفتح التاء وتشديد اللام ، أى تعلمون .

قوله تعالى : وَلَا يَأْمُرُكَ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ  
بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٥﴾

قرأ ابن عامر وعاصم وحزمه بالنصب عطفا على « أَنْ يُؤْتِيَهُ » . ويقولون أن اليهود قالت  
للنبي صلى الله عليه وسلم : أتريد أن نتخذك يا محمد رباً ؟ فقال الله تعالى : « ما كان لبشر  
أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة — الى قوله : ولا يأمركم » . وفيه ضمير البشر ، أى  
ولا يأمركم البشر يعنى عيسى وعزرا . وقرأ الباقر بالرفع على الاستئناف والقطع من الكلام  
الأول ، وفيه ضمير اسم الله عز وجل ، أى ولا يأمركم الله أن تتخذوا . ويقولون هذه القراءة  
أن في مصحف عبد الله « ولن يأمركم » فهذا يدل على الاستئناف ، والضمير أيضاً لله عز  
وجل ، ذكره مكي ، وقاله سيويه والزجاج . وقال ابن جريج وجماعة : ولا يأمركم محمد عليه

السلام . وهذه قراءة أبي عمرو والكسائي وأهل الحرمين . ( أَنْ تَتَّخِذُوا ) أى إِنْ تَتَّخِذُوا  
 للملائكة والنبين أرباباً . وهذا موجود فى النصارى يعظمون الأنبياء والملائكة حتى يجعلوهم  
 لهم أرباباً . ( أَيَا صُرُّكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) على طريق الإنكار والتعجب ؛ فحزم الله  
 تعالى على الأنبياء أَنْ يتخذوا الناس عباداً يتأهون لهم ولكن ألزم الخلق حرمتهم . وقد ثبت  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " لا يقول أحدكم عَبْدِي وَأَمَّتِي وليقل قَتَايِ وَقَتَايِ  
 ولا يقل أحدكم رَبِّي وليقل سَيِّدِي " . وفى التزيل « أَدْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ » . وهناك باقى<sup>(١)</sup>  
 بيان هذا إِنْ شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ  
 وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ  
 أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَإِنَّا مَعَكُمْ  
 مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٨﴾

قيل : أخذ الله تعالى ميثاق الأنبياء أَنْ يصدق بعضهم بعضاً وأمر بعضهم بالإيمان  
 بعضاً ؛ وذلك معنى النصرة بالتصديق . وهذا قول سعيد بن جبير وقناة وطاوس والسدي  
 والحسن ، وهو ظاهر الآية . قال طاوس : أخذ الله ميثاق الأول من الأنبياء أَنْ يؤمن  
 بما جاء به الآخر . وقرأ ابن مسعود . « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » . قال  
 الكسائي : يجوز أَنْ يكون « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ » بمعنى وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ ميثاق الذين مع  
 النبيين . وقال البصريون : إِنْ أَخَذَ اللَّهُ ميثاق النبيين فقد أخذ ميثاق الذين معهم ؛ لأنهم  
 قد اتبعوهم وصدقوهم . و « مَا » فى قوله « لَمَا » بمعنى الذى . قال سيبويه : سالت الخليل  
 ابن أحمد عن قوله عز وجل : « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ »  
 فقال : لَمْ بمعنى الذى . قاله النحاس : التفدير على قول الخليل للذى آتيتكوه ، ثم حذف

الماء لطول الاسم . و « الذى » رفع بالإبتداء وخبره « من كتاب وحكمة » . و « من » لبيان الجنس . وهذا كقول القائل : نزيد أفضل منك ؛ وهو قول الأخفش أنها لام الإبتداء . قال المهدوى : وقوله « ثم جاءكم » وما بعده جملة معطوفة على الصلة ، والعائد منها على الموصول محذوف ؛ التقدير ثم جاءكم رسول مصدق به .

قوله تعالى : ( ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ) الرسول هنا محمد صلى الله عليه وسلم فى قول على وابن عباس رضى الله عنهما . واللفظ وإن كان نكرة فالإشارة إلى معين ؛ كقوله تعالى : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً — الى قوله : وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ » . فأخذ الله ميثاق النبين أجمعين أن يؤمنوا بحمد عليه السلام وينصروه إن أدركوه ، وأمرهم أن يأخذوا بذلك الميثاق على أنفسهم . واللام من قوله « لتؤمن به » جواب القسم الذى هو أخذ الميثاق ، إذ هو بمثابة الاستحلاف . وهو كما تقول فى الكلام : أخذت ميثاقك لتفعلن كذا ، كأنك قلت استحلفتك ، وفصل بين القسم وجوابه بحرف الجر الذى هو « لما » فى قراءة ابن كثير على ما يأتى . ومن فتحها جعلها منقبة للقسم الذى هو أخذ الميثاق . واللام فى « لتؤمن به » جواب قسم محذوف ، أى والله لتؤمن به . وقال المبرد والكسائى والزجاج : « ما » شرط دخلت عليها لام التحقيق كما تدخل على إن ، ومعناه لما آتيتكم ؛ فوضع « ما » نصب ، وموضع « آتيتكم » جزم ، و « ثم جاءكم » معطوف عليه ( لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ) اللام فى قوله « لتؤمن به » جواب الجزاء ؛ كقوله تعالى : « وَلَتَنِ شَتَا لَنَنْهَبَنَّ » ونحوه . وقال الكسائى : لتؤمن به مُعْتَمِدُ الْقِسْمِ فهو متصل بالكلام الأول ، وجواب الجزاء قوله « فَنَ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ » . ولا يحتاج على هذا الوجه الى تقدير طائد . وفرا أهل الكوفة « لِمَا آتَيْتكم » بكسر اللام ، وهى أيضا بمعنى الذى وهى متعلقة بأخذ ، أى أخذ الله ميثاقهم لأجل الذى آتاهم من كتاب وحكمة ثم إن جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمن به ميثاقهم لأجل الذى آتاهم من كتاب وحكمة . لأن أخذ الميثاق فى معنى الاستحلاف كما تقدم . قال النحاس : ولا بى عبيدة فى هذا قول حسن . قال : المعنى وإذا أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب

لثُمَّنَّ بِهِ لِمَا آتَيْتَكُمْ مِنْ ذِكْرِ التَّوْرَةِ . وَقِيلَ : فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ ، وَالْمَعْنَى وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَتُعَلِّمَنَّ النَّاسَ لِمَا جَاءَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا . وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْحَذْفِ « وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي » . وَقِيلَ : إِنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ « لِمَا » فِي قِرَاءَةٍ مِنْ كَسَرِهَا بِمَعْنَى بَعْدَ ، يَعْنِي بَعْدَ مَا آتَيْتَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ؛ كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا • لَسْتُ أَعْوَامَ وَذَا الْعَالَمِ سَابِعُ

أَيُّ بَعْدَ سِتَّةِ أَعْوَامَ . وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ « لِمَا » بِالْتَّشْدِيدِ ، وَمَعْنَاهُ حِينَ آتَيْتَكُمْ . وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا التَّخْفِيفُ فَزِيدَتْ « مِنْ » عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَرَى زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ فَصَارَتْ لِمَنْ مَا ، وَقِيلَتْ النُّونُ مِيمًا لِلإِدْغَامِ فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ مِيمَاتٍ فَحُذِفَتِ الْأُولَى مِنْهُنَّ اسْتِخْفَافًا . وَقَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ « آتَيْنَاكُمْ » عَلَى التَّعْظِيمِ . وَبِالْقَائِنِ « آتَيْتَكُمْ » عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ . ثُمَّ كُلُّ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يُؤْتُوا الْكِتَابَ وَإِنَّمَا أُوتِيَ الْبَعْضُ ؛ وَلَكِنْ الْغَلْبَةُ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . وَالْمُرَادُ أَخَذَ مِيثَاقَ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ فَمَنْ لَمْ يُؤْتَ الْكِتَابَ فَهُوَ فِي حَكْمٍ مِنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ لِأَنَّهُ أُوتِيَ الْحُكْمَ وَالتَّبَوُّةَ . وَأَيْضًا مَنْ لَمْ يُؤْتَ الْكِتَابَ أَمْرٌ بِأَنْ يَأْخُذَ بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِهِ فَدَخَلَ تَحْتَ صِفَةِ مَنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَرْنَا قَالَفَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ « أَفَرَرْتُمْ » مِنَ الْإِقْرَارِ ، وَالْإِصْرُ وَالْأَصْرُ لَتَانِ ، وَهُوَ الْعَهْدُ . وَالْإِصْرُ فِي اللُّغَةِ الثَّقَلُ ؛ فَسُمِّيَ الْعَهْدُ إِصْرًا لِأَنَّهُ مَتْنَعٌ وَتَشْدِيدٌ . ﴿ قَالَفَاشْهَدُوا ﴾ أَيُّ اعْلَمُوا ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . الرَّجَاحُ : يَتَّبِعُوا لِأَنَّ الشَّاهِدَ هُوَ الَّذِي يَصْحَحُ دَعْوَى الْمُدَّعَى . وَقِيلَ : الْمَعْنَى اشْهَدُوا أَنْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَعَلَى اتِّبَاعِكُمْ . ﴿ وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْهِمْ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْأَنْبِيَاءِ فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، فَتَكُونُ كِتَابَةً عَنْ غَيْرِ مَذْكَورٍ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٨٧﴾

« مَنْ » شَرْطٌ . فَمَنْ تَوَلَّى مِنْ أَمْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَنِ الْإِيمَانِ بَعْدَ أَخْذِ الْمِيثَاقِ ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

أَيُّ الْخَارِجُونَ عَنِ الْإِيمَانِ . وَالْفَاسِقُ الْخَارِجُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ <sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٤﴾ قُلْ ؕ إِنَّمَا بِلِلَّهِ وَمَا أُنزِلَ  
عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا  
أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ  
لَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٥﴾

قوله تعالى : ( أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ) قال الكلبي : إن كعب بن الأشرف وأصحابه  
اختصموا مع النصارى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : أينما أحق بين إبراهيم ؟ فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : « كلاً الفريقين برئ من دينه » . فقالوا : ما نرضى بقضاءك  
ولا نأخذ بيدك ؟ فنزل « أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ » يعني يطلبون . ونصبت « غير » يبنون ، أى  
يبنون غير دين الله . وقرأ أبو عمرو وحده « يبنون » بالياء على الخبر « وإليه ترجعون » بالياء  
على المخاطبة . قال : لأن الأول خاص والثاني عام ففسر ق بينهما لاقترافهما في المعنى .  
وقرأ حفص وغيره « يبنون » ويرجعون « بالياء فيهما » لقوله : « فأولئك هم الفاسقون » .  
وقرأ الباقر بالياء فيهما على الخطاب ؛ لقوله « لَمَّا آتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ » . والله أعلم .

قوله تعالى : ( وَلَهُ أَسْلَمَ ) أى استسلم وانقاد وانخضع وذلل ، وكل مخلوق فهو متقاد  
مستسلم ؛ لأنه مجبول على ما لا يقدر أن يخرج عنه . قال قتادة : أسلم المؤمن طوعاً والكافر عند  
موته كرهاً ولا ينفعه ذلك ؛ لقوله : « فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا » . قال مجاهد ،  
إسلام الكافر كرهاً بسجوده لعبر الله وسجود ظله لله ، « أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ  
يَتَّبِعُهُ ظِلُّهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّيْءِ يُسَبِّحُ اللَّهَ وَهُمْ دَاخِرُونَ » . « وَلِلَّهِ يُسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
طَوْعًا أَوْ كَرْهًا وَظِلُّهُمْ يَلْمُذُّ وَالْأَصَالِ » . وقيل : المعنى أن الله خلق الخلق على ما أراد منهم ؛  
فهم أحسن والقيح والطويل والقصير والصحيح والمريض وكلهم متقادون اضطراراً ، فالصحيح  
متقاد طائع محب لذلك ، والمريض متقاد خاضع وإن كان كرهاً . والطوع الانقياد والاتباع

يسهولة . والكره بما كان بمشقة وإباء عن النفس . و ( طَوْعًا وَكَرْهًا ) مصدران في موضع الحال ، أى طائعين ومكرهين . وروى أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل : « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » قال : « الملائكة أطاعوه في السماء والأنصار وعبد القيس في الأرض » . وقال عليه السلام : « لَا تَسْبُوا أَحْبَابِي فَإِنْ أَحْبَابِي أَسْلَمُوا مِنْ خَوْفِ اللَّهِ وَأَسْلَمَ النَّاسُ مِنْ خَوْفِ السَّيْفِ » . وقال عكرمة : « طوعا من أسلم من غير مُجَابَةِ « وكرها » من أضطرته الحاجة إلى التوحيد . يدل عليه قوله عز وجل : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَلَعَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » . قال الحسن : هو عموم معناه الخصوص . وعنه : « أسلم من في السموات » وتم الكلام . ثم قال : « والأرض طوعا وكرها » . قال : والكاره المنافق لا ينفعه عمله . و « طوعا وكرها » مصدران في موضع الحال . عن مجاهد عن ابن عباس قال : إذا استصعبت دابة أحدكم أو كانت تَمْشُو فليقرأ في أذنها هذه الآية : « أفغبر دين الله ييغون وله أسلم من في السموات والأرض طوعا وكرها » إلى آخر الآية .

قوله تعالى : وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾

« غير » مفعول يبتغى ، « دينا » منصوب على التفسير ، ويجوز أن يتصب دينا يبتغى ، ويتصب « غير » على أنه حال من الدين . قال مجاهد والسُّدِّي : نزلت هذه الآية في الحارث بن صُوَيْد أخو الجلاس بن صويد ، وكان من الأنصار ، ارتد عن الإسلام هو وأثنا عشر معه ولحقوا بمكة كفارا ، فنزلت هذه الآية ، ثم أرسل إلى أخيه يطلب التوبة . وروى ذلك عن ابن عباس وغيره . قال ابن عباس : وأسلم بعد نزول الآيات . ( وهو في الآخرة من الخاسرين )

قال هشام : أى وهو خاسر فى الآخرة من الخاسرين ؛ ولولا هذا لفرقت بين الصلوة والموصول .  
وقال المازنى : الألف واللام مثلها فى الرجل . وقد تقدم هنا فى البقرة عند قوله : « وإنه  
فى الآخرة لمن الصالحين » .

قوله تعالى : كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَرُّدُوا أَنَّ  
الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٨١﴾

قال ابن عباس : إن رجلا من الأنصار أسلم ثم ارتد ولحق بالشرك ثم ندم ، فأرسل إلى  
قومه : سلوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل فى من توبة ؟ بغاء قومه إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل له من توبة ؟ فنزلت « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ »  
إلى قوله : « غَفُورٌ رَحِيمٌ » فأرسل إليه فأسلم . أخرجه النسائى . وفى رواية : أن رجلا  
من الأنصار ارتد فلقى بالمشركين ، فأنزله الله « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا » إلى قوله :  
« إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا » فبعث بها قومه إليه ، فباقرئت عليه قال : والله ما كذبى قومى على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أكذب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله ، والله عز وجل  
أصدق الثلاثة ؛ فرجع تابيا ، فقيل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركه . وقال الحسن : نزلت  
فى اليهود لأنهم كانوا يمشرون بالنبى صلى الله عليه وسلم ويستفتحون على الذين كفروا ؛  
فلما بعث عائدوا وكفروا ، فأنزله الله عز وجل « أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ  
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » . ثم قيل : « كيف » لفظة استفهام ومعناه انجد ، أى لا يهدى الله .  
ونظيره قوله : « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ » أى لا يكون لهم عهد ؛  
وقال الشاعر :

كيف نوى على الفِراش ولما • يشمل القوم غارة شعواء

أى لا نوى لى . ( وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ) يقال : ظاهر الآية أَنَّ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ  
إِسْلَامِهِ لَا يَهْدِيهِ اللَّهُ ، وَمَنْ كَانَ ظَالِمًا لَا يَهْدِيهِ اللَّهُ ؛ وَقَدْ رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنَ الْمُرْتَدِّينَ قَدْ أَسْلَمُوا



وهدهم الله ، وكثيرا من الظالمين تابوا عن الظلم . قيل له : معناه لا يهديهم الله ما داموا  
مقيمين على كفرهم وظلمهم ولا يقبلون على الإسلام ؛ فاما انما أسلموا وتابوا فقد وقفهم  
الله لذلك . والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : **أُولَٰئِكَ جَزَاءُهم إِنْ عَلَيَّمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ  
أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾**  
**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٨٩﴾**

أى إن داموا على كفرهم . وقد تقدم معنى لعنة الله والناس في «البقرة» <sup>(١)</sup> فلا معنى لإعادته .  
( **وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ** ) أى لا يؤخرون ولا يؤجلون ، ثم استثنى التائبين فقال : « **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا** »  
هو الحارث بن سويد كما تقدم . ويدخل فى الآية بالمعنى كل من راجع الإسلام وأخلص .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تَقْبَلَ  
تَوْبَتَهُمْ وَلَوْلَاكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴿٩٠﴾**

قال قتادة وعطاء الخراساني والحسن : نزلت فى اليهود كفروا بعيسى والإنجيل ، ثم ازدادوا  
كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم والقرآن . وقال أبو العالية : نزلت فى اليهود والنصارى كفروا  
بمحمد صلى الله عليه وسلم بعد إيمانهم بنبته وصفته ، ثم ازدادوا كفرا بإقامتهم على كفرهم .  
وقيل : « **أَزْدَادُوا كُفْرًا** » بالذنوب التى اكتسبوها . وهذا اختيار الطبرى ، وهى عنده فى اليهود .  
( **لَّنْ تَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ** ) مشكل لقوله : « **وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ** »  
ف قيل : المعنى لن تقبل توبتهم عند الموت . قال النحاس : وهذا قول حسن ؛ كما قال  
هز وجل : « **وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي  
تُبْتُ الْآنَ** » . ودوى عن الحسن وقتادة وعطاء . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « **لَنْ يَنْبَغِيَ** »

يقبل توبة العبد ما لم يَغْرِغْ<sup>(١)</sup>، وسيأتي في «النساء» بيان هذا المعنى. وقيل: «لن تقبل توبتهم» التي كانوا عليها قبل أن يكفروا؛ لأن الكفر قد أحبطها. وقيل: «لن تقبل توبتهم» إذا تابوا من كفرهم إلى كفر آخر؛ وإنما تقبل توبتهم إذا تابوا إلى الإسلام. وقال قُطْرُبُ: هذه الآية نزلت في قوم من أهل مكة قالوا: تبرص بمحمد رَيْبَ المُنُون، فإن بدا لنا الرجعة رجعنا إلى قومنا. فأنزل الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ» أي لن تقبل توبتهم وهم مقيمون على الكفر؛ فسماها توبة غير مقبولة لأنه لم يصبح من القوم عَزَمَ، والله عز وجل يقبل التوبة كلها إنما صحَّ العزم.

قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿١٠١﴾

المِلءُ (بالكسر) مقدار ما يملأ الشيء، والمِلءُ (بفتح) مصدر ملأت الشيء؛ ويقال: أعطني مِلْءًا ومِلْءًا ومِلْءًا مِلْءًا. والواو في «ولو افتدى به» قيل: هي مقحمة زائدة؛ المعنى: فلن يقبل من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهبًا لو افتدى به. وقال أهل النظر من التحويين: لا يجوز أن تكون الواو مقحمة لأنها تدل على معنى. ومعنى الآية: فان يقبل من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهبًا تبرعًا ولو افتدى به. و«ذهبًا» نصب على التفسير في قول القراء. قال المفضل: شرط التفسير أن يكون الكلام تامًا وهو مُبَهَمٌ؛ كقولك عندى عشرون؛ فالعدد معلوم والمعدود مبهم؛ فإذا قلت درهمًا فمُتَرْتَمٍ. وإنما نصب التبرع لأنه ليس لهما يحقظه ولا ما يرفعه، وكان النصب أخف الحركات بجعل لكل مَالًا مامل فيه. وقال الكسائي: نصب على إضمار من، أي من ذهب؛ كقوله: «أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَامًا» أي من صيام. وفي البخاري ومسلم من قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُجَاهُ بِالْكَافِرِ

(١) أي ما لم تبلغ روحه حلقوه؛ فيكون بمنزلة الشيء الذي يتفرغ به المرء.

يوم القيامة فيقال له أرايت لو كان لك ملء الأرض ذهباً أكنت تقتدي به فيقول نعم فيقال له قد كنت مثلبت ما هو أسر من ذلك . لفظ البخاري . وقال مسلم بدل « قد كنت ، كذبت ، قد مثلبت » .

قوله تعالى : **لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** ﴿١٢﴾  
فيه مسألتان :

الأولى - روى الأئمة واللفظ للنسائي عن أنس قال : لما نزلت هذه الآية « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » قال أبو طلحة : إن ربنا ليسألنا من أموالنا فأشهدك يا رسول الله أني جعلت أرضي الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعلها في قرابتك في حسان ابن ثابت وأبي بن كعب » . وفي الموطأ « وكانت أحب أمواله إليه <sup>(١)</sup> يترءاء ، وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب » . وذكر الحديث . ففي هذه الآية دليل على استعمال ظاهر الخطاب وعمومه ؛ فإن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لم يفهموا من خوى الخطاب حين نزلت الآية غير ذلك . ألا ترى أبا طلحة حين سمع « **لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا** » الآية ، لم يحتج أن يقف حتى يرد البيان الذي يريد الله أن ينفق منه عباده بآية أخرى أو سنة مبينة لذلك فانهم يحبون أشياء كثيرة . وكذلك فعل زيد بن حارثة ، عمده مما يحب إلى فرس يقال له « سبل » وقال : اللهم أنك تعلم أنه ليس لي مال أحب إلي من فرسي هذه ، بغاء بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذا في سبيل الله . فقال لأسامة بن زيد « اقبضه » . فكان زيدا وجداً من ذلك في نفسه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد قبلها منك » . ذكره أسد بن موسى . وأعتق ابن عمر نافعاً مولاه ، وكان أعطاه فيه عبد الله بن جعفر ألف دينار . قالت صفية بنت أبي عبيد : أظنه تأول قول الله عز وجل : « **لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ** » . وروى شبل عن أبي نجيع (١) يترءاء : موضع كان لأبي طلحة بالمدينة .

عن مجاهد قال : كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن يتناح له جارية من عَسَى جَلُولاً يوم فَسَح مدائن كَسرى ؛ فقال سعد بن أبي وقاص : فداها بها عمر فأعجبته فقال إن الله عز وجل يقول : «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون» فاعتقها عمر رضى الله عنه وروى عن الثوري أنه بلغه أن أم ولد الربيع بن خثيم قالت : كان إذا جاءه السائل يقول لى ؛ يا فلانة أعطى السائل سكراً ، فإن الربيع يحب السكر . قال سفيان : يتأول قوله جل وعز : «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون» . وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يشتري أعدالاً من سكر ويتصدق بها . ف قيل له : هلا تصدقت بقيمتها ؟ فقال : لأن السكر أحب إلى فأردت أن أنفق مما أحب . وقال الحسن : إنكم لن تنالوا ما تحبون إلا بترك ما تشتهون ، ولا تدركون ما تؤملون إلا بالصبر على ما تكرهون .

الثانية — واخلفوا في تأويل « البر » فقيل الجنة ؛ عن ابن مسعود وابن عباس وعطاء ومجاهد وعمرو بن ميمون والسدي . والتقدير لن تنالوا نواب البر حتى تنفقوا مما تحبون . والنوال العطاء ، من قولك تولته تنوئلاً أعطيته . ونالني من فلان معروف ينالني ، أى وصل إلى . فالمنى : لن تصلوا إلى الجنة وتُعطوها حتى تنفقوا مما تحبون . وقيل : البر العمل الصالح . وفي الحديث الصحيح : <sup>(١)</sup> «عليكم بالصدق فإنه يدعو إلى البر وإن البر يدعو إلى الجنة» . وقد مضى في البقرة . قال عطية العوفي : يعنى الطاعة . عطاء : لن تنالوا شرف الدين والتقوى حتى تُنصفوا وأتم أمحاء أشقاء تأملون العيش وتحشون الفقر . وعن الحسن : «حتى تنفقوا» هى الزكاة المفروضة . مجاهد والكشي : هى منسوخة ، نسختها آية الزكاة . وقيل : المنى حتى تنفقوا مما تحبون فى سبيل الخير من صدقة أو غيرها من الطاعات ، وهذا جامع . وروى النسائي عن صعبة بن معاوية قال : لقيت أبا ذر قال : قلت حدثني قال نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : <sup>(٢)</sup> «ما من عبد مسلم ينفق من كل ماله زوجين فى سبيل الله إلا استقبلته نجبة الجنة كلهم يدعوهم إلى ما عنده» . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : إن

(١) فى قوله تعالى : «أرسلنا الذين صدقوا ...» ج ٢ ص ٢٤٢ مطبعة تانية

كانت إبلا فبعيرين وإن كانت بقسرا فبقرتين . وقال أبو بكر الوراق : دلّم بهذه الآية على الفتوة . أى لن تناولوا برى بكم إلا ببركم بإخوانكم والإنفاق عليهم من أموالكم وجاهكم ؛ فإذا علمتم ذلك فإلّاكم برى وعطنى . قال مجاهد : وهو مثل قوله : « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِنَتَا » . « وَمَا تَتَّقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » أى وإذا علم جازى عليه .

قوله تعالى : كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣١﴾ فَمِنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٣٢﴾  
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( حَالًا ) أى حلالا ، ثم استثنى فقال : ( إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ) وهو يعقوب عليه السلام . فى الترمذى عن ابن عباس أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرنا ، ما حرم إسرائيل على نفسه ؟ قال : " كان يسكن البدو فاشتكى عرق النساء فلم يجد شيئا يلائمه إلا لحوم الإبل والبأنها فلذلك حرمها " . قالوا : صدقت . وذكر الحديث . ويقال : نذر إن برأ منه ليركن أحب الطعام والشراب إليه ، وكان أحب الطعام والشراب إليه لحوم الإبل والبأنها . وقال ابن عباس ومجاهد وقنادة والسدي : أقبل يعقوب عليه السلام من حزان يريد بيت المقدس حين هرب من أخيه عيسو ، وكان رجلا بطشا قويا ، فلقبه ملك فظن يعقوب أنه لص فعامله أن يصصره ، فغمز الملك فغذ يعقوب عليه السلام ، ثم صعد الملك إلى السماء ويعقوب ينظر إليه فهاج عليه عرق النساء ، ولقي من (١) النسا ( بالفتح مقصور ) : عرق يخرج من الورك فيسطن الفخذين ثم يمر بالعروق حتى يبلغ الحافر ، فاذا سمت النسا ابتلى نكحها بلحمين عظيمين وجرى النسا بينهما واستبان ، واذا هزت الدابة اضطربت العظام وماجت الرجان ( الرية الحمة اللينة ) وجرى النسا ( من الصحاح ) .  
(٢) برأ من المرض ( بالفتح ) لئلا أهل الحجاز . وماثر العرب بقولون : برئت ( بالكسر )

ذلك بلاء شديد ، فكان لا ينام الليل من الوجع وبسبب وله رُغاء أى صباح ، خلف يعقوب عليه السلام إن شفاه الله جل وعز ألا يأكل عرفا ، ولا يأكل طعاما فيه عِرْق فخرمها على نفسه ؛ بفعل بنوه يتعمون بعد ذلك العروق فيخرجونها من اللحم . وكان سبب غز المَلَك نغذه أنه كان نذر إن وهب الله له اثني عشر ولدا وأتى بيت المقدس صحيحا أن يذبح آخرهم . فكان ذلك للخروج من نذره ؛ عن الضحاك .

الثانية — واختلف هل كان التحريم من يعقوب بآجتهاد منه أو باذن من الله تعالى؟ والصحيح الأول ؛ لأن الله تعالى أضاف التحريم إليه بقوله تعالى : « إِلَّا مَا حَرَّمَ » وأن النبي إذا أذاه اجتهاده إلى شيء كان ديناً يلزمنا اتباعه لتقرير الله سبحانه إياه على ذلك . وكما يوحى إليه ويلزم أتباعه ، كذلك يؤذن له ويجهتد ، ويتعين موجب اجتهاده إذا قُدر عليه ، ولولا تقدم الإذن له في تحريم ذلك ما تسوّر على التحليل والتحريم . وقد حرّم نبينا صلى الله عليه وسلم العسل على الرواية الصحيحة ، أو خادمه مارية فلم يُقر الله تحريمه ونزل « لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » على ما أتى بيانه في « التحريم » . قال السيكا الطبرى : فيمكن أن يقال : مطلق قوله تعالى : « لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » يقتضى ألا يختص بمارية . وقد رأى الشافعى أن وجوب الكفارة في ذلك غير معقول المعنى ، بفعلها خصوصا بموضع النص . وأبو حنيفة رأى ذلك أصلا في تحريم كل مباح وأجراه مجرى اليمين .

الثالثة — قوله تعالى : « قُلْ قَاتُوا بِالتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » قال ابن عباس : لما أصاب يعقوب عليه السلام عِرْقُ النّسا وصف الأطباء له أن يمتنع لحوم الإبل فخرمها على نفسه . فقالت اليهود : إنما نحرم على أنفسنا لحوم الإبل لأن يعقوب حرّمها وأنزل الله تحريمها في التوراة؛ فأنزل الله هذه الآية . قال الضحاك : فكذبهم الله ورد عليهم فقال يا محمد : « قُلْ قَاتُوا بِالتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » فلم يأتوا . فقال عز وجل : « قَيْنَ آفَرْتَنِي عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » قال الزجاج : في هذه الآية

أعظم دلالة لنبوة محمد نبينا صلى الله عليه وسلم ، أخبرهم أنه ليس في كتابهم ، وأمرهم أن يأثروا بالثورة فأبوا ؛ يعني عرفوا أنه قال ذلك بالوحي . وقال عطية العوفي : إنما كان ذلك حراما عليهم بتجريم يعقوب ذلك عليهم . وذلك أن إسرائيل قال حين أصابه عرق النسا : والله لئن عافاني الله منه لا يأكله لي ولد ؛ ولم يكن ذلك محزما عليهم . وقال الكلبي : لم يحترمه الله عز وجل في التوراة عليهم وإنما حرمه بعد التوراة بظلمهم وكفرهم ، وكانت بنو إسرائيل إذا أصابوا ذنبا عظيمًا حرم الله تعالى عليهم طعاما طيبًا ، أو صبَّ عليهم رجًا وهو الموت ؛ فذلك قوله تعالى : « فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَايِثٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ » الآية . وقوله : « وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلِّ ذِي ظُفُرٍ » الآية — إلى قوله : « ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » .

الرابعة - ترجم ابن ماجه في سننه « دواء عرق النسا » حدثنا هشام بن عمار وراشد ابن سعيد الزملي قالوا حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا هشام بن حسان حدثنا أنس بن سيرين أنه سمع أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « شفاء عرق النسا آية شاة [أعرابية] تذاب ثم تُجَزَأُ ثلاثة أجزاء ثم يشرب على الريق في كل يوم جزء » . وأخرجه الثعلبي في تفسيره أيضا من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرق النسا : « تَوْخِذْ أَيْلَةَ كَبِشٍ عَرَبِيٍّ لَا صَغِيرَ وَلَا كَبِيرَ فَتَقْطَعْ صَغَارًا فَتَخْرِجْ إِهَالَتَهُ فَتَقْسِمَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ عَلَى رَيْقِ النَّفْسِ ثُلَاثًا » قال أنس : فوصفته لأكثر من مائة قبرا بإذن الله تعالى . شعبة : حدثني الشيخ في زمن الحجاج بن يوسف في عرق النسا أقسم لك بالله الأعلى لئن لم تنته لأكونك بنار ولأحلقنك بموسى . قال شعبة : قد جربته بقوله ، ويمسح على ذلك الموضع .

قوله تعالى : قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٥﴾

(١) زيادة من سنن ابن ماجه . (٢) الإلهة (بالكسر) : الشتم المذاب ، أو كل ما انزدم به من الأدهان .

أى قل يا محمد صدق الله؛ إنه لم يكن ذلك في التوراة محرماً. (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) أمر باتباع دينه. (وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) رد عليهم في دعواهم الباطل كما تقدم.

قوله تعالى : **إِنِّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِمَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٢٥﴾ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٦﴾**

فيه خمس مسائل :

الأولى - ثبت في صحيح مسلم عن أبي ذرٍّ قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع في الأرض قال : " المسجد الحرام " . قلت : ثم أى ؟ قال : " المسجد الأقصى " . قلت : كم بينهما ؟ قال : " أربعون عاماً ثم الأرض لك مسجد فحينما أدركتك الصلاة فصل " . قال مجاهد وقتادة : لم يوضع قبله بيت . قال علي بن رضى الله عنه : كان قبل البيت بيوت كثيرة ، والمعنى أنه أول بيت وضع للعبادة . وعن مجاهد قال : تفاخر المسلمون واليهود فقالت اليهود : بيت المقدس أفضل وأعظم من الكعبة ؛ لأنه مهاجر الأنبياء وفي الأرض المقدسة . وقال المسلمون : بل الكعبة أفضل ؛ فأنزل الله هذه الآية . وقد مضى في البقرة بيان البيت وأول من بناه . قال مجاهد : خلق الله موضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئا من الأرض بالثى سنة ، وأن قواعده لثى الأرض السابعة السقلى . وأما المسجد الأقصى فبناه سليمان عليه السلام ؛ كما أخرجه النسائي بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمر . وعن النبي صلى الله عليه وسلم : " أن سليمان بن داود عليه السلام لما بنى بيت المقدس سأل الله خللاً ثلاثة [ سأل الله عز وجل <sup>(١)</sup> حِكْمًا يصادف حكمه فأوتيته وسأل الله عز وجل مُلْكًا <sup>(٢)</sup>

(١) المهاجر (فتح الجيم) : موضع الهابة . (٢) راجع ٢ ص ١٤٠ طبعه ثانية :

(٣) زيادة عن سنن الساجي .



لا ينبغي لأحد من بعده فأوتيه وسأل الله عز وجل حين فرغ من بناء المسجد ألا يأتيه أحد لا يهزه إلا الصلاة<sup>(١)</sup> فيه أن يخرج من خطبته كيوم ولدته أمه فأوتيه . « بغاء إشكال بين الحديثين ؛ لأن بين إبراهيم وسليمان آمادا طويلة . قال أهل التواريخ : أكثر من ألف سنة . فقيل : إن إبراهيم وسليمان عليهما السلام إنما جددا ما كان أسسه غيرهما . وقد روي أن أول من بنى البيت آدم عليه السلام كما تقدم . فيجوز أن يكون غيره من ولده وضع بيت المقدس من بعده بأربعين عاما ثم يجوز أن تكون الملائكة أيضا بنته بعد بنائها البيت بإذن الله ؛ وكلّ محتمل . والله أعلم . وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : أمر الله تعالى الملائكة ببناء بيت في الأرض وأن يطفوا به ؛ وكان هذا قبل خلق آدم ، ثم إن آدم بنى منه ما بنى وطاف به ، ثم الأنبياء بعده ، ثم آسئتم ببناء إبراهيم عليه السلام .

الثانية - قوله تعالى : ( لِلَّذِي بَكَتْ ) خبر « إن » واللام توكيد . و « بَكَتْ » موضع البيت ، ومكة سائر البلد ؛ عن مالك بن أنس . وقال محمد بن شهاب : بكّة المسجد ، ومكة الحرم كله ، تدخل فيه البيوت . قال مجاهد : بكّة هي مكة . فاليم على هذا مبدلة من الباء ؛ كما قالوا : طين لازب ولازم . وقاله الضحاك والمؤرج . ثم قيل : بكّة مشتقة من البكّ وهو الأزدهام . تبكّ القوم ازدهوا . وتبكت بكّة لازدهام الناس في موضع طوافهم . والبكّ دقّ العنق . وقيل : سميت بذلك لأنها كانت تدق رقاب الجبارة إذا الحدوا فيها بظلم . قال عبدالله بن الزبير : لم يقصدها جبار قط بسوء إلا وقصه الله عز وجل . وأما مكة فقيل : إنها سميت بذلك لأنها تمكّ المنع من العظم مما ينال فاصدها من المشقة ؛ من قولهم : مككت العظم إذا أخرجت ما فيه . ومكّ الفصيل ضرع أمه وامته إذا امتص كل ما فيه من اللبن وشربه . قال الشاعر :

مككت فلم تبق في أجواقها دررا .

وقيل : سميت بذلك لأنها تمكّ من ظلم فيها ، أى تهلكه وتنقصه . وقيل : سميت بذلك لأن الناس كانوا يمشون ويضحكون فيها ؛ من قوله : « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً »

وَتَصْدِيَّةٌ أَي تَصْفِيْقًا وَتَصْفِيْرًا . وَهَذَا لَا يُوجِبُهُ التَّصْرِيفُ ؛ لِأَنَّ « مَكَّةَ » ثَنَاءٌ مُضَاعَفٌ ، وَ« مَكَا » ثَلَاثِي مَعْتَلٌ .

الثَّالِثَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى ( مُبَارَكًا ) جَعَلَهُ مُبَارَكًا لِتَضَاعُفِ الْعَمَلِ فِيهِ ؛ فَالْبِرَكَةُ كَثْرَةُ الْخَيْرِ . وَنُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي « وَضِعَ » أَوْ بِالْظَرْفِ مِنْ « بَكَّةَ » . الْمَعْنَى : الَّذِي اسْتَقْرَبَكُمُ مَبَارَكًا . وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ « مَبَارَكٌ » ؛ عَلَى أَنَّ يَكُونُ خَبْرًا ثَانِيًا ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الَّذِي ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ ( وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ ) عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى وَهُوَ هَدَى لِلْعَالَمِينَ . وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ « مَبَارِكٌ » بِالْخَفْضِ يَكُونُ نَعْنًا لِلْبَيْتِ .

الرَّابِعَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ( فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ) رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ أَوْ بِالصَّفَةِ . وَقَرَأَ أَهْلُ مَكَّةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَبِجَاهِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ « آيَةُ بَيِّنَةٌ » عَلَى التَّوْحِيدِ ، يَعْنِي مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَحْدَهُ . قَالُوا : أُنْزِلَتْ فِيهِ فِي الْمَقَامِ آيَةُ بَيِّنَةٍ . وَفَسَّرَ بِجَاهِدٍ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَرَمِ كُلِّهِ ؛ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنْ آيَاتِهِ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ وَالرُّكْنَ وَالْمَقَامَ . وَالباقون بالجمع . أَرَادُوا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالْحَطِيمَ وَزَمْزَمَ وَالْمَشَاعِرَ كُلَّهَا . قَالَ : أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : مَنْ قَرَأَ « آيَاتِ بَيِّنَاتٍ » فَقَرَأَهُنَّ أَيْنَ ؛ لِأَنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنَ الْآيَاتِ . وَمِنْهَا أَنْ الطَّائِلَ لَا يَعْلُو الْبَيْتَ صَحِيحًا . وَمِنْهَا أَنْ الْحَاجَّ يَطْلُبُ الصِّيدَ فَإِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ تَرَكَهُ . وَمِنْهَا أَنْ الْغَيْثَ إِذَا كَانَ نَاحِيَةَ الرُّكْنِ الْإِمَامِيِّ كَانَ الْخَصْبُ بِالْيَمَنِ ، وَإِذَا كَانَ بِنَاحِيَةِ الشَّامِ كَانَ الْخَصْبُ بِالشَّامِ ، وَإِذَا عَمَّ الْبَيْتَ كَانَ الْخَصْبُ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ . وَمِنْهَا أَنَّ الْحَجَّارَ عَلَى مَا يُزَادُ عَلَيْهَا تُرَى عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ . وَالْمَقَامُ مِنْ قَوْلِهِمْ : قُتِّ مَقَامًا ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُقَامُ فِيهِ . وَالْمَقَامُ مِنْ قَوْلِكَ : أَقَمْتُ مَقَامًا . وَقَدْ مَضَى هَذَا فِي الْبَقَرَةِ ، وَمَضَى الْخِلَافُ أَيْضًا فِي الْمَقَامِ وَالصَّحِيحِ مِنْهُ . وَارْتَفَعَ الْمَقَامُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مُحَذُوفٌ ؛ وَالتَّقْدِيرُ مِنْهَا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ؛ قَالَهُ الْأَخْفَشُ . وَحَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ : « مَقَامٌ » بَدَلٌ مِنْ « آيَاتٍ » . وَفِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ بِمَعْنَى هِيَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ . وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . كَمَا قَالَ زُهَيْرٌ :

لها متاعٌ وأعوانٌ غَدَوَتْ به \* قَتَبَ وَغَرَّبَ إِذَا مَا أَوْرَغَ أَنْسَحَقًا<sup>(١)</sup>

أى مضى وبعده ميلانه . وقول أبي العباس : إن مقاما بمعنى مقامات ؛ لأنه مصدر . قال الله تعالى : « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ » . وقال الشاعر :

\* إن العيون التي في طرفها مرض \*

أى في أطرافها . ويقوى هذا الحديث المروى "الجب مقام إبراهيم" .

الخامسة - قوله تعالى : ( وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ) قال قتادة : ذلك أيضا من آيات

الحرم . قال النحاس : وهو قول حسن ؛ لأن الناس كانوا يُخْطَفُونَ من حواليه ، ولا يصل

إليه جبار ، وقد وُصِلَ إلى بيت المقدس ونُزِبَ ، ولم يوصل إلى الحرم . قال الله تعالى :

« أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَخِيَّتِ الْفِيلِ » . وقال بعض أهل المعاني : صورة الآية خبر ومعناها

أمر ، تقديرها ومن دخله فأمثوه ؛ كقوله : « فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » أى

لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا . ولهذا المعنى قال الإمام السابق الثعالب بن ثابت : من اقترف

ذنبا واستوجب به حدا ثم لجأ إلى الحرم عصمه ، [ لقوله تعالى : ] « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » ؛

فأوجب الله سبحانه الأمن لمن دخله . ورؤى ذلك عن جماعة من السلف منهم ابن عباس

وغیره من الناس . قال ابن العربى : « وكل من قال هذا فقد وهم من جهتين : إحداهما

أنه لم يفهم من الآية أنها خبر عما مضى ، ولم يقصد بها إثبات حكم مستقبل . الثانى أنه لم يعلم

أن ذلك الأمر قد ذهب وأن القتل والقتال قد وقع بعد ذلك فيها ، وخبر الله لا يقع بخلاف

تخبره ؛ فدل ذلك على أنه كان فى الماضى هذا . وقد ناقض أبو حنيفة فقال : إذا لجأ إلى الحرم

لا يُطعم ولا يُسقى ولا يُعامل ولا يُكلم حتى يخرج فاضطروه إلى الخروج وليس يصح معه

أمن . ورؤى عنه أنه قال : يقع الفصاص فى الأطراف فى الحرم ولا أمن أيضا مع هذا .

(١) قوله : « مَا تَأْتِىهِ » أى لعله التاء التى يسبق عليها . والقتب (بالكسر) : جمع أداة النسيئة من أمثاتها

صالحا . والتسبية : ما يسبق عليه الزرع والحيوان من بعر وغيره . والغرب : اللؤلؤ النظيفة .

(٢) حجة ابن العربى فى أحكام القرآن له : « ... فاضطراره إلى الخروج ليس يصح مع أمن » .

إذا كان « القرطبي » مسجلد في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٤ شارع قصر العيني - ت. ٩٩٩٩١

كتاب الشعب

# نفس القرآن

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خيركم من علم القرآن وعلم  
حديثه وشريعته

١٦

إذا كان « القرطبي » مسجلًا في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

والجمهور من العلماء على أن الحدود تُقام في الحرم ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل  
 ابن خطل<sup>(١)</sup> وهو متعلق بأستار الكعبة .

قلت : وروى التورى عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : من أصاب حدا أقيم  
 عليه فيه ، وإن أصاب في الحِلِّ ولبا إلى الحرم لم يُكَلِّمْ ولم يباع حتى يخرج من الحرم فيقام  
 عليه الحد ، وهو قول الشعبي . فهذه حجة الكوفيين ، وقد فهم ابن عباس ذلك من معنى الآية ،  
 وهو حبر الأئمة وعالمها . والصحيح أنه قصد بذلك تعديد التعم على كل من كان بها جاهلا ولما  
 متكررا من العرب ، كما قال تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخْتَفِئُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ » ؟  
 فكانوا في الجاهلية من دخله ولبا إليه آمن من الغارة والقتل ، على ما يأتي بيانه في «المائدة»  
 إن شاء تعالى . قال قتادة : ومن دخله في الجاهلية كان آمنا . وهذا حسن . وروى أن بعض  
 المُنفِدة قال لبعض العلماء : أليس في القرآن « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » فقد دخلناه وفعلنا كذا  
 وكذا فلم يَأْمَنْ من كان فيه ! قال له : أليس من العرب ! ما الذي يريد القائل من دخل  
 دارى كان آمنا ؟ اليس أن يقول لمن أطاعه : كُفَّ عنه فقد أتمته وكففت عنه ؟ قال بلى .  
 قال : فكذلك قوله « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » . وقال يحيى بن جعدة : معنى « ومن دخله  
 كان آمنا » يعنى من النار .

قلت : وهذا ليس على عمومته ؛ لأن في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري حديث  
 الشفاعة الطويل "قَالَ الَّذِي نَفْسُ بِهِ مِنْكُمْ مَنْ أَحَدٌ بِأَشَدِّ مُنَاشِدَةٍ لِّهِ فِي اسْتِغْثَاءِ الْحَقِّ مِنَ  
 الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ رَبَّنَا كَانُوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَيُصَلُّونَ  
 وَيَحْتَجُّونَ فَيُقَالُ لَهُمْ أَخْرِجُوا مِنْ عَرْقَمِ الْحَدِيثِ . وَإِنَّمَا يَكُونُ آمِنًا مِنَ النَّارِ مَنْ دَخَلَهُ لِقَضَاءِ  
 النَّسْكِ مَعْظَمًا لَهُ عَارِفًا بِحَقِّهِ مُتَقَرِّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . قال جعفر الصادق : من دخله على الصفاء

(١) ابن خطل (بالتحريك) هو عبد الله بن خطل . وجل من بنى بين غالب ، وإنما أمر بقتله لأنه كان مسلما  
 فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا وبثت منه وجلا من الأضار وكان معه سولى يجدهم وكان مسلما قتل منزلا  
 وأمر المولى أن يذبح له تيسا فيصنع له طعاما فقام ؛ فاستيقظ ولم يصنع له شيئا ففدا عليه قتله ثم ارتد مشركا . راجع  
 تاريخ الطبري وسيرة ابن هشام .



كما دخله الأنيال والأولياء كان آتينا من عذابه . وهذا معنى قوله عليه السلام : " مَنْ حَجَّ قَلَمَ يَرْثُ ولم يَقْسُقْ نرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة " .  
قال الحسن : الحج المبرور هو أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة . وأشهد :

يا كعبة الله دعوة الأرحى \* دعوة مستشير وعجاج  
ودع أحبابه ومسكنه \* بجاء ما بين خائف راج  
إن يقبل الله سعيه كرماً \* نجى، وإلا فليس بالناج  
وانت من تُرجى شفاعته \* فأعطف على وافر من حجاج

وقيل : المعنى ومن دخله عامُ عُمْرة القضاء مع محمد صلى الله عليه وسلم كان آمناً . دليله قوله تعالى : « لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمِينِينَ » . وقد قيل : إن « مَنْ » هاهنا لمن لا يعقل ، والآية في إيمان الصَّيد ؛ وهو شاذ . وفي الترتيل : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ عَلَى بَطْنِهِ » الآية .

قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْأُمُومَاتُ الَّتِي أَفْرَأَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ قوله « وتلك » لام الإيحاب والإلزام ، ثم أكد بقوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ آلِهِمْ ﴾ التي هي من أؤكد ألفاظ الوجوب عند العرب ؛ فإذا قال العربي : لفلان على كذا ، فقد أكد وأجبه . فذكر الله تعالى الحج بأؤكد ألفاظ الوجوب تأكيداً لحقه وتعظيماً لحرمته . ولا خلاف في فريضته ، وهو أحد قواعد الإسلام ، وليس يجب إلا مرة في العمر . وقال بعض الناس : يجب في كل خمسة أعوام ؛ وروى في ذلك حديثاً أسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والحديث باطل لا يصح ، والإجماع صاّد في وجوبهم .

قلت : وذكر عبد الرزاق حدثنا سفيان عن العلاء بن المسيّب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” يقول الرب جل وعز ابن عبدا أو سمعت عليه في الرزق فلم يعد إلى في كل أربعة أعوام لمحروم “ مشهور من حديث العلاء بن المسيّب بن رافع الكاهل الكوفي من أولاد المحدثين ، روى عنه غير واحد ، منهم من قال : في خمسة أعوام ،

ومنهم من قال : عن العلاء عن يونس بن حبان عن أبي سعيد في غير ذلك من الاختلاف .  
وأُنكرت المُلحِدَةُ الحُجَّ فَقَالَتْ : إن فيه تجريدَ الثياب وذلك يخالف الحياء ، والسَّعْيَ وهو يناقض  
الوقار ، ورَّحَى الجار لغير مَرَمَى وذلك يضادُّ العقل ؛ فصاروا إلى أن هذه الأعمال كلها باطلة  
إذ لم يعرفوا لما حكمة ولا عِلَّة ، وجَّهوا أنه ليس من شرط الموتى مع العبد أن يفهم المقصود  
بجميع ما يأمره به ولا أن يطلع على فائدة تكليفه ، وإنما يتعين عليه الامتثال ، ويلزمه الاتقياد .  
من غير طلب فائدة ولا سؤال عن مقصود . ولهذا المعنى كان عليه السلام يقول في تليته :  
«لَيْتَكَ حَقًّا حَقًّا تَعْبُدُ وَرِقًّا لَيْتَكَ إِلَهَ الْحَقِّ» . وروى الأئمة عن أبي هريرة قال : خطبنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحُجُّوا» . فقال رجل :  
كلَّ عام يا رسول الله ؟ فَسَكَتَ ، حتى قالوا ثلاثاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لَوْ قُلْتُ  
نعم لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ» ثم قال : «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ مَسْأَلِهِمْ  
واختلافهم على أنبيائهم فإذا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وإذا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعَوْهُ»  
لفظ مسلم . فبين هذا الحديث أن الخطاب إذا توجَّه على المكلفين بفرض أن يكفَى منه فعلُ مرة  
ولا يقتضي التكرار ؛ خلافاً للأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني وغيره . وثبت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال له أصحابه : يا رسول الله ، أجبنا لعامتنا هذا أم للأبد ؟ فقال : «لا بل للأبد» .  
وهذا نصُّ في الردِّ على من قال : يجب في كل خمس سنين مرة . وقد كان الحج معلوماً عند  
العرب مشهوراً لديهم ، وكان لما يُرَغَّب فيه لأسواقها وتبرِّرها<sup>(١)</sup> ونجيمها ؛ فلما جاء الإسلام  
خُوطِبوا بما علموا وأُزْموا بما عَرَفُوا . وقد حجَّ النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجِّ الفرض ، وقد  
وقف بقرعة ولم يُبَيَّرْ من شَرع إبراهيم ما عَمَرُوا ؛ حتى كانت قریش تقف بالمشعر آخرام<sup>(٢)</sup>  
ويقولون : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه ؛ ونحن الخمس . حسب ما تقدَّم بيانه في «البقرة» .  
قلت : من أغرب ما رأيته أن النبي صلى الله عليه وسلم حجَّ قبل الهجيرة مرتين وأن  
الفرض سقط عنه بذلك ؛ لأنه قد أجاب نداه إبراهيم حين قيل له : «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ

(١) التبرر : العاطة . (٢) الخمس جمع الأحس ، وهم قریش ومن ردت قریش وكافة وجهه نيس ؛

سواهما لأنهم تحمَّسوا فيهم ، أي تشددوا . (٣) راجع ٢٠٧ ٢٤٥ طبع ثانية .

**الاجل .** قال النكاح الطهرى : وهذا يبيد فإنه إذا ورد في شرع : « **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** » فلا بد من وجوبه عليه بحكم الخطاب في شرعه . ولئن قيل : إنما خاطب من لم يحج ، كان تحكما وتخصيصا لا دليلا عليه ، ولازم عليه ألا يجب بهذا الخطاب على من حج على دين إبراهيم ، وهذا في غاية البعد .

**الثانية** - ودل الكتاب والسنة على أن الاجل على التراخي لا على الفور ، وهو تحصيل مذهب مالك فيما ذكر ابن خويز منداد ، وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن وأبي يوسف في رواية عنه . وذهب بعض البغداديين من المتأخرين من المالكيين إلى أنه على الفور ، ولا يجوز تأخيره مع القدوة عليه ، وهو قول داود . والصحيح الأول ؛ لأن الله تعالى قال في سورة الحج : « **وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا** » وسورة الحج مكية . وقال تعالى : « **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** » الآية . وهذه الآية نزلت عام أحد بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة ولم يحج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سنة عشر . أما السنة فحدث ضيام بن ثعلبة السعدي عن بني سعد بن بكر قديم على النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الإسلام فذكر الشهادة والصلاة والزكاة والصيام والحج . رواه ابن عباس وأبو هريرة وأنس ، وفيها كلها ذكر الحج ، وأنه كان مفروضا ، وحديث أنس أحسنها سياقا وأتمها . واختلف في وقت فرضيته ؛ فقيل : سنة خمس . وقيل : سنة سبع . وقيل : سنة تسع ؛ ذكره ابن هشام عن أبي عبيدة الواقدي . عام الخندق بعد أنصراف الأحزاب . قال ابن عبد البر : ومن الدليل على أن الاجل على التراخي إجماع العلماء على ترك تفسيق القادر على الحج إذا أتره العام والعامين ونحوهما ، وأنه إذا حج من بعد أعوام من حين استطاعته فقد أدى الحج الواجب عليه في وقته . وليس هو عند الجميع كمن فاتته الصلاة حتى خرج وقتها فقصاها بعد خروج وقتها ، ولا كمن فاتته صيام رمضان لمرض أو سفر فقصاه ، ولا كمن أفسد حجه فقصاه . فلما أجمعوا على أنه لا يقال لمن حج بعد أعوام من وقت استطاعته : أنت قاض لما وجب عليك ؛ علمنا أن وقت الحج مؤسَّع فيه وأنه على التراخي لا على الفور . قال أبو عمر : كل من قال بالتراخي لا يحد في ذلك حدا ؛ إلا ما روى عن ثعنوان وقد سئل عن الرجل

يُحَدِّثُ مَا يَحْبِبُ بِهِ فَيُؤَثِّرُ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ كَثِيرَةً مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ هَلْ يُفَسِّقُ بِنَاخِيهِ الْحَجَّ وَرَدَّ شَهَادَتُهُ؟ قَالَ: لَا وَإِنْ مَضَى مِنْ عَمْرِهِ سِتُونَ سَنَةً، فَإِذَا زَادَ عَلَى السِّتِينَ فُسِّقَ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ. وَهَذَا تَوْكِيفٌ وَحَدٌّ، وَالْحُدُودُ فِي الشَّرْعِ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا عَمَّنْ لَهُ أَنْ يُشْرَعَ.

قُلْتُ: وَحَكَاهُ ابْنُ خُوَيْرِمْ مَدَّادٌ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ: إِنْ أَتَى سِتِينَ سَنَةً لَمْ يَخْرُجْ، وَإِنْ أَتَى بَعْدَ السِّتِينَ خَرَجَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السِّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ وَقَتْلٌ مِنْ يَتَجَاوَزُهَا" فَكَأَنَّهُ فِي هَذَا الْعَشْرِ قَدْ يَتَضَافِقُ عَلَيْهِ الْخُطَابُ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: وَقَدْ يَحْتَاجُ بَعْضُ النَّاسِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مُعْتَرِكٌ أَنْتَ مِنْ السِّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ وَقَتْلٌ مِنْ يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ". وَلَا تُجَنِّهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ خَرَجَ عَلَى الْأَغْلَبِ مِنْ أَعْمَارِ أُمَّتِهِ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّوَسُّعِ إِلَى السَّبْعِينَ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَغْلَبِ أَيْضًا، وَلَا يَذْبُحُ أَنْ يَقْطَعَ بِتَفْسِيقِ مَنْ صَحَّحَتْ عَدَالَتُهُ وَأَمَانَتُهُ بِمِثْلِ هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الضَّعِيفِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الثالثة - أجمع العلماء على أن الخطاب بقوله تعالى: (وَقِهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْبَيْتِ) عَامٌّ فِي جَمِيعِهِمْ مُسْتَرَسِلٌ عَلَى مُجْمَلِهِمْ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «وَإِنْ كَانَ النَّاسُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَطْلَقِ الْعُمُومَاتِ، بَيَّنَّ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى حَمْلِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ، خِلَافَ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ خَارِجٌ بِالْإِجْمَاعِ عَنْ أَصُولِ التَّكْلِيفِ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَهُ عَنْ مَطْلَقِ الْعُمُومِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَيْلًا» وَالْعَبْدُ غَيْرُ مُسْتَطَاعٍ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ يَمْتَنِعُ لِحَقْوَقِهِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَادَةِ. وَقَدْ قَدَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ حَقَّ السَّيِّدِ عَلَى حَقِّهِ رَفَقًا بِالْعِبَادِ وَمَصْلَحَةً لَهُمْ. وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ وَلَا بَيْنَ الْأَثَمَةِ، فَلَا تَعْرِفُ بِمَا لَا تَعْرِفُ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِجْمَاعُ». قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: أَجْمَعَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَعُدُّ خِلَافًا عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا جِئَ فِي حَالِ صَفَرِهِ وَالْعَبْدُ إِذَا جِئَ فِي حَالِ رِقَّةٍ ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيَّ وَعَتَّقَ الْعَبْدُ كَانَ عَلَيْهِمَا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا وَجَدَا إِلَيْهَا سَبِيلًا. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: خَالَفَ أَبُو دَاوُدَ جَمَاعَةَ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَأُئِمَّةِ الْأَثَرِ فِي الْمُلُوكِ وَأَنَّهُ صَنَدُهُ غَاطِبٌ بِالْحَجِّ، وَهُوَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ خَارِجٌ مِنَ الْخُطَابِ الْعَامِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ عَلَى

(١) حرج (من باب علم) : أثم . (٢) الحرف : شبه الهديان من الإجماع بالنبي .

النَّاسِ حَيْثُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» بدليل عدم التصرف، وأنه ليس له أن يجمع بغير إذن سيده؛ كما خرج من خطاب الجمعة وهو قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» الآية - عند عامة العلماء إلا من شذ. وكذا من خطاب بإيجاب الشهادة، قال الله تعالى: «وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» فلم يدخل في ذلك العبد. وكما جاز خروج الصبي من قوله: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَيْثُ الْبَيْتِ» وهو من الناس بدليل رفع القلم عنه. ونجرت المرأة من قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ» وهي ممن شمله آمم الإيمان، وكذلك خروج العبد من الخطاب المذكور. وهو قول فقهاء الحجاز والعراق والشام والمغرب، ومثلهم لا يجوز عليهم تحريف تأويل الكتاب. فإن قيل: إذا كان حاضراً المسجد الحرام وأذن له سيده فلم يلبزه الحج؟ قيل له: هذا سؤال على الإجماع وربما لا يُعَالَى ذلك، ولكن إذا ثبت هذا الحكم على الإجماع استدللنا به على أنه لا يُعْتَدُ بحجته في حال الرق عن حجة الإسلام؛ وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ أَدْرَكَ فَعَلِيهِ أَنْ يَحْجَّ حِجَّةً أُخْرَى وَأَيُّمَا أَعْرَابِيٍّ حَجَّ ثُمَّ هَاجَرَ فَعَلِيهِ أَنْ يَحْجَّ حِجَّةً أُخْرَى وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ اعْتَقَ فَعَلِيهِ أَنْ يَحْجَّ حِجَّةً أُخْرَى». قال ابن العربي: «وقد تساهل بعض علمائنا فقال: إنما لم يثبت الحج على العبد وإن أُذِنَ له السيد لأنه كان كافراً في الأصل ولم يكن حج الكافر معتداً به، فلما ضرب عليه الرق ضرباً مؤبداً لم يُخَاطَبَ بالحج؛ وهذا فاسد من ثلاثة أوجه فاعلموه. أحدها - أن الكفار عندنا مخاطبون بفروع الشريعة، ولا خلاف فيه في قول مالك. الثاني - أن سائر العبادات تلزمه من صلاة وضوم مع كونه رقيقاً، ولو فعلها في حال كفره لم يُعْتَدَ بها، فوجب أن يكون الحج مثلها. الثالث - أن الكافر قد ارتفع بالإسلام فوجب ارتفاع حكمه. فبين أن المعتقد ما ذكرناه من تقدم حقوق السيد». والله الموفق.

الرابعة - قوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ «مَنْ» في موضع خفض على بدل البعض من الكل؛ هذا قول أكثر التحوين. وأجاز الكسائي أن يكون «مَنْ» في موضع رفع يجمع، التقدير أن يجمع البيت مَنْ. وقبله هي شرط. و«استطاع» في موضع جزم، والجواب

محذوف، أي من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج . روى الدارقطني عن ابن عباس قال : قيل  
 يا رسول الله<sup>(١)</sup> الحج كل عام، قال : "لا بل حجة"؟ قيل : فما السبيل، قال : "الزاد والراحلة".  
 ورواه عن أنس وابن مسعود وابن عمر وجابر وعائشة وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده . وعن  
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ  
 اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال فسئل عن ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إن تجد ظهرك  
 بعير" . وأخرج حديث ابن عمر أيضا ابن ماجه في سننه ، وأبو عيسى الترمذي في جامعه  
 وقال : «حديث حسن ، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملك رادا وراحلة وجب  
 عليه الحج . وإبراهيم بن يزيد هو الخويزي المكي» وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل  
 يحفظه . وأخرجه عن وكيع والدارقطني عن سفيان بن سعيد قالوا : حدثنا إبراهيم بن يزيد  
 عن محمد بن عباد عن ابن عمر قال : قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله،  
 ما يوجب الحج؟ قال : "الزاد والراحلة" قال : يا رسول الله، فما الحاج؟ قال : "الشَّعْثُ الثَّنَلُ"<sup>(٢)</sup> .  
 وقام آخر فقال : يا رسول الله وما الحج؟ قال : "الْمَحْجُ وَالْمَحْجُ" . قال وكيع : يعني بالبح العجيج  
 بالثنية والثج نحر البُذْن ؛ لفظ ابن ماجه . ومن قال إن الزاد والراحلة شرط في وجوب الحج :  
 عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبيرة وعطاء  
 ومجاهد . وإليه ذهب الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وعبد العزيز بن  
 أبي سلمة وابن حبيب ، وذكر عبدوس مثله عن سُحُون . قال الشافعي : الاستطاعة وجهان :  
 أحدهما أن يكون مستطيعا ببدنه واجدا من ماله ما يبلّغه الحج . والثاني أن يكون معضوبا<sup>(٣)</sup>  
 في بدنه لا يثبت على مركبه وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يبيع عنه بأجرة وبغير أجرة ،  
 على ما يأتي بيانه . أما المستطيع ببدنه فإنه يلزمه فرض الحج بالكاتب بقوله عز وجل :  
 « مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » . وأما المستطيع بالمال فقد لزمه فرض الحج بالسنة بمحدث  
 التَّخْتُمِية على ما يأتي . وأما المستطيع بنفسه وهو القوي الذي لا تلحقه مشقة غير محتملة

(١) مرآة رسل من حديث ابن عمر . (٢) الثمت : مثبذ الشعر والثلل : الذي قد ترك استعمال الطيب .

(٣) في بعض الأصول : «ابن مهدوس» . (٤) المعضوب : الضعيف .

في الركوب على الراحلة ؛ فان هذا إذا ملك الزاد والراحلة لزمه فرض الحج بنفسه ، وإن عدم الزاد والراحلة أو أحدهما سقط عنه فرض الحج ؛ فان كان قادراً على المشي مطيقاً له ووجد الزاد أو قدر على كسب الزاد في طريقه بصنعة مثل الخرز والحجارة أو نحوهما فالمستحب له أن يخرج ماشياً رجلاً كان أو امرأة . قال الشافعي : والرجل أقل عُذراً من المرأة لأنه أقوى . وهذا عندهم على طريق الاستحباب لا على طريق الإيجاب . فاما إن قدر على الزاد بمسألة الناس في الطريق كرهت له أن يخرج لأنه يصير كلاً على الناس . وقال مالك بن أنس رحمه الله : إذا قدر على المشي ووجد الزاد فعليه فرض الحج ، وإن لم يجد الراحلة وقدر على المشي نظر ؛ فإن كان مالكا للزاد وجب عليه فرض الحج ، وإن لم يكن مالكا للزاد ولكنه يقدر على كسب حاجته منه في الطريق فنظر أيضاً ؛ فإن كان من أهل المروءات من لا يكتسب بنفسه لا يجب عليه ، وإن كان ممن يكتسب كفايته بتجارة أو صناعة لزمه فرض الحج ، وهكذا إن كانت عادته مسألة الناس لزمه فرض الحج . وكذلك أوجب مالك على المطبق المشي الحج ، وإن لم يكن معه زاد وراحلة . وهو قول عبد الله بن الزبير والشعبي وعكرمة . وقال الضحاك : <sup>(١)</sup> إن كان شاباً قوياً صحيحاً ليس له مال فعليه أن يؤجر نفسه بأكله أو عقبه حتى يقضى حجه . فقال له قائل : كلف الله الناس أن يمشوا إلى البيت ؟ فقال : لو أن لأحدهم ميراً بمكة أكان تاركه ؟ ! بل ينطلق إليه ولو حبواً ، كذلك يجب عليه الحج . واحتج هؤلاء بقوله عز وجل : « وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا » أي مُشاةً . قالوا : ولأن الحج من عبادات الأبدان من فرائض الأعيان ، فوجب ألا يكون الزاد من شروط وجوبها ولا الراحلة كالصلاة والصيام . قالوا : ولو صح حديث الخواري الزاد والراحلة لملناه على عموم الناس والغالب منهم في الأقطار البعيدة . وخروج مطلق الكلام على غالب الأحوال كثير في الشريعة وفي كلام العرب وأشعارها . وقد روى ابن وهب وابن القاسم وأشهب عن مالك أنه سئل عن هذه الآية فقال : الناس في ذلك

(١) كذا في جميع نسخ الأصل . والذي في تفسير الطبري : « بأكله وعقه حتى ... » وفي تفسير الفخر الرازي

والبحر لأبي حنبل : « ... بأكله حتى ... » .

على قدر طاقتهم ويُسرهم وجَلَدَهم. قال أنسبُ لمالكٍ : أهو الزاد والراحلة ؟ . قال : لا والله ، ما ذاك إلا على قدر طاقة الناس ، وقد يجد الزاد والراحلة ولا يقدر على السير ، وأحرى يقدر أن يمشى على رجله .

الخامسة - إذا وجدت الاستطاعة وتوجه فرض الحج فَرَضَ مانع كالغريم يمنعه عن الخروج حتى يؤدي الدين ؛ ولا خلاف في ذلك . أو يكون له عيال يحب عليه نفقتهم فلا يلزمه الحج حتى يكون لهم نفقتهم مدة غيبته لذهابه ورجوعه ، لأن هذا الإنفاق فرض على الفور والحج فرض على التراخي فكان تقديم العيال أولى . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت" . وكذلك الأبوان يخاف الضيعة عليهما وعدم العوض في التلطف بهما ، فلا سبيل له إلى الحج ؛ فإن منعه لأجل الشوق والوخشة فلا يلتفت إليه . والمرأة يمنعه زوجها ، وقيل لا يمنعه . والصحيح المنع ؛ لا سيما إذا قلنا إن الحج لا يلزم على الفور والبحر لا يمنع الوجوب إذا كان غالبه السلامة - كما تقدم بيانه في البقرة - ويعلم من نفسه أنه لا يمتد<sup>(٢١)</sup> . فإن كان الغالب عليه العطب أو الميّد حتى يعطل الصلاة فلا . وإن كان لا يجد موضعا لسجوده لكثرة الراكب وضيق المكان فقد قال مالك : إذا لم يستطع الركوع والسجود إلا على ظهر أخيه فلا يركبه . ثم قال : أركب حيث لا يصلّي ! ويل لمن ترك الصلاة ! . ويسقط الحج إذا كان في الطريق عدوّ يطلب الأنفـس أو يطلب من الأموال ما لم يتحدّد بحّد مخصوص أو يتحدّد بقدر مجحف . وفي ستوطه بغير المجحف خلاف . وقال الشافعي : لا يعطى حبة ويسقط فرض الحج . ويجب على المستول إذا كانت تلك عادته وغلب على ظنه أنه يجد من يعطيه . وقيل لا يجب ، على ما تقدم من مراعاة الاستطاعة .

السادسة - إذا زالت الموانع ولم يكن عنده من التأض ما يحجّ به وعنده عروض فليزمه أن يبيع من عروضه للبيع ما يباع عليه في الدين . وسئل ابن القاسم عن الرجل تكون له القربة

(١) راجع ح ٢ ص ١٩٥ طبع ثانية .  
(٢) المائد : الذي يركب البحر فنفى عنه من قن ما ،  
(٣) الناض : الدرهم والدنانير .



ليس له غيرها أبيعها في حجة الإسلام ويترك ولده ولا شيء لم يمشون به . قال : نعم ، ذلك عليه ويترك ولده في الصدقة . والصحيح القول الأول ؛ لقوله عليه السلام : " كفى بالمرء إمنا أن يُضَيَّعَ من يَقرت " وهو قول الشافعي . والظاهر من مذهبه أنه لا يلزم الحج إلا من له ما يكفيه من النفقة ذاهبا وراجعا - قاله في الإملاء - وإن لم يكن له أهل وعيال . وقال بعضهم : لا يعتبر الرجوع لأنه ليس عليه كبير مشقة في تركه القيام ببلده ؛ لأنه لا أهل له فيه ولا عيال وكل البلاد له وطن . والأول أصوب ؛ لأن الإنسان يستوحش لفراق وطنه كما يستوحش لفراق سكنه . ألا ترى أن البر إذا قرنا جلد وغرب عن بلده سواء كان له أهل أو لم يكن . قال الشافعي في الأم : إذا كان له مسكن وخدام وله نفقة أهله بقدر غيبته يلزمه الحج . وظاهر هذا أنه اعتبر أن يكون مال الحج فاضلا عن الخادم والمسكن ؛ لأنه قدمه على نفقة أهله ، فكانه قال : بعد هذا كله . وقال أصحابه : يلزمه أن يبيع المسكن والخدام ويكتري مسكنا وخداما لأهله . فإن كان له بضاعة يتجزئها وربحها قدر كفايته وكفاية عياله على الدوام ، ومتى أنفق من أصل البضاعة اختل عليه ربحها ولم يكن فيه قدر كفايته ، فهل يلزمه الحج من أصل البضاعة أم لا ؛ قولان : الأول للجمهور وهو الصحيح المشهور ؛ لأنه لا خلاف في أنه لو كان له عقار تكفيه غلته لزمه أن يبيع أصل العقار في الحج ، فكذلك البضاعة . وقال ابن شريح : لا يلزمه ذلك ويُنْبَقِ البضاعة ولا يحج من أصلها ؛ لأن الحج إنما يجب عليه في الفاضل من كفايته . فهذا الكلام في الاستطاعة بالبدن والمال .

السابعة - المريض والمعضوب ، والعصب القطع ومنه شئ السيف عَصَبًا ، وكان من انتهى إلى ألا يقدر أن يستمسك على الراحلة ولا يثبت عليها بمنزلة من قُطعت أعضاؤه إذ لا يقدر على شيء . وقد اختلف العلماء في حكمهما بعد إجماعهم أنه لا يلزمهما السير إلى الحج ؛ لأن الحج إنما فرضه الله على المستطيع إجماعا ، والمريض والمعضوب لا استطاعة لهما . فقال مالك : إذا كان معضوبا سقط عنه فرض الحج أصلا ، سواء كان قادرا على من يحج عنه بالمال أو غير المال لا يلزمه فرض الحج . ولو وجب عليه الحج ثم عُصِبَ وزَمِنَ سقط عنه فرض الحج ؛

ولا يجوز أن يُحجَّ عنه في حال حياته بحال ، بل إن أوصى أن يُحجَّ عنه بعد موته حُجَّ عنه من الثالث ، وكان تطوعاً ، واحتج بقوله تعالى : « وَأَنْ تَبْسُ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » فآخِرُهُ ليس له إلا ما سعى . فمن قال : إن له سعى غيره فقد خالف ظاهر الآية . وبقوله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ » وهذا غير مستطیع ؛ لأن الحج هو قصد المكثف البيت بنفسه ، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة مع العجز عنها كالصلاة . وروى محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله عز وجل يُدخل بالْحِجَّةِ الْوَاحِدَةِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ الْمَيِّتِ وَالْحَاجِّ عَنْهُ وَالْمُفِئِدَ ذَلِكَ " . نَحْرَجُهُ الطبرانی أبو القاسم سليمان بن أحمد قال حدثنا عمرو بن حصين السُّدُوسِي قال حدثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر ؛ فذكره .

قلت : أبو معشر اسمه تَمِجُّ وهو ضعيف عندهم . وقال الشافعي : في المريض الزَّيْنِ والمعذور والشيخ الكبير يكون قادراً على من يعطيه إذا أمره بالحج عنه فهو مستطیع استطاعةً تاماً . وهو على وجهين : أحدهما أن يكون قادراً على ما يستأجره من يَحِجُّ عنه فإنه يلزمه فرض الحج ؛ وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، رُوِيَ عنه أنه قال لشيخ كبير لم يَحِجَّ : جهِّز رجلاً يَحِجَّ عنك . وإلى هذا ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك وأحمد وإسحاق . والثاني أن يكون قادراً على من يبذل له الطاعة والنيابة فيحج عنه ، وهذا أيضاً يلزم الحج عند الشافعي وأحمد وابن راهويه ، وقال أبو حنيفة : لا يلزم الحج ببذل الطاعة بحال . استدلل الشافعي بما رواه ابن عباس أن امرأة من خَنُعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : " نعم " . وذلك في حجة الوداع . في رواية : لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " حُجِّي عَنْهُ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ " ؟ قالت نعم . قال : " فدين الله أحق أن يقضى " . فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم الحج بطاعة ابنته إياه وبذلها من نفسها له بأن يحج عنه ؛ فإذا وجب ذلك

بطاعة البت له كان بأن يجب عليه بقدرته على المال الذي يستأجره أولى . فاما إن بذل له المال دون الطاعة فالصحيح أنه لا يلزمه قبوله وإلج به عن نفسه ولا يصبر ببذل المال له مستطيعا . وقال علماءنا : حديث الخثعمية ليس مقصوده الإيجاب وإنما مقصوده الحث على بر الوالدين والنظر في مصالحهما دُنْيَا وَآيَا وجلب المنفعة إليهما حِيلَةً وشرعا ؛ فلما رأى من المرأة انفعالا وطواعية ظاهرة ورغبة صادقة في برها بآبها وحرصا على إيصال الخير والثواب إليه ، وتأسفت أن تفوته بركة الحج أجابها إلى ذلك . كما قال للآخرى التي قالت : إن أئى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأج عنها ؟ قال : ” تحج عنها أرايت لو كانت على أمك دين أكت قاضيته “ ؟ قالت نعم . ففى هذا ما يدل على أنه من باب التطوعات وإيصال البر والخيرات للاموات . ألا ترى أنه قد شبه فعل الحج بالدين . وبالإجماع لو مات ميت وعليه دين لم يجب على وليه قضاؤه من ماله ، فإن تطوع بذلك تأذى الدين عنه . ومن الدليل على أن الحج فى هذا الحديث ليس بفرض على أيها ما صرحت به هذه المرأة بقولها « لا يستطيع » ومن لا يستطيع لا يجب عليه . وهذا تصریح بنفى الوجوب ومنع الفريضة ؛ فلا يجوز ما انتفى فى أول الحديث قطعا أن يثبت فى آخره ظنا ؛ بحقيقه قوله : ” فدين الله أحق أن يقضى “ فإنه ليس على ظاهره إجماعا ؛ فإن دين العبد أولى بالقضاء ، وبه يبدأ إجماعا لفقراء الأدمى واستغناء الله تعالى ؛ قاله ابن العربى . وذكر أبو عمر بن عبد البر أن حديث الخثعمية عند مالك وأصحابه مخصوص بها . وقال آخرون : فيه اضطراب . وقال آبن وهب وأبومصعب : هو حق فى الولد خاصة . وقال ابن حبيب : جاءت الرخصة فى الحج عن الكبير الذى لا منهض له ولم يحج وعمن مات ولم يحج أن يحج عنه ولده وإن لم يؤص به ويجزئه إن شاء الله تعالى . فهذا الكلام على المعصوب وشبهه . وحديث الخثعمية أخرجه الأئمة ، وهو يرد على الحسن قوله : إنه لا يجوز حج المرأة عن الرجل .

الثامنة — وأجمع العلماء على أنه إذا لم يكن للكاف قوت يتروده فى الطريق لم يلزمه الحج . وإن وهب له أجني مالا يحج به لم يلزمه قبوله إجماعا ؛ لما يلحقه من الميتة فى ذلك . فلو كان رجل وهب لأبيه مالا فقد قال الشافعى : يلزمه قبوله ؛ لأن ابن الرجل من كسبه ولا ميتة عليه

في ذلك . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يلزمه قبوله ؛ لأن فيه سقوط حرمة الآية ؛ إذ يقال : قد جُزّاه وقد وفاه . والله أعلم .

التاسعة — قوله تعالى : ( وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ : المعنى ومن كفر بفرض الحج ولم يره واجبا . وقال الحسن البصري وغيره : إن من ترك الحج وهو قادر عليه فهو كافر . وروى الترمذی عن الحارث عن عليّ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ملك زادا وراحلة نُبلّغه إلى بيت الله ولم يحجّ فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانياً وذلك أن الله يقول في كتابه وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا " . قال أبو عيسى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده مقال ، وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يُضعف » . وروى نحوه عن أبي أمامة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما . وعن عبد الله بن جبير عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته : " يا أيها الناس إن الله فرض الحج على من استطاع إليه سبيلا ومن لم يفعل فليمت على أي حال شاء إن شاء يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا إلا أن يكون به عذر من مرض أو سلطان جائرا لا نصب له في شفاعتي ولا ورود جَوْضِي " . وقال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان عنده مال يبلغه الحج فلم يحج أو عنده مال تحل فيه الزكاة فلم يركه سأل عند الموت الرجعة " . فقيل يا ابن عباس إنا كنا نرى هذا للكافرين . فقال : أنا أقرأ عليكم به قرأنا « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ . وَأَتَّفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ » . قال الحسن بن صالح في تفسيره : فأزكّ وأج . وعن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا سأله عن الآية فقال : " من حج لا يرجو ثوابا أو جلس لا يخاف عقابا فقد كفر به " . وروى عن قتادة عن الحسن قال قال عمر رضي الله عنه : لقد هممت أن أبعث رجالا إلى الأمصار فينظرون إلى من كان له مال ولم يحج فيضربون عليه الجزية ؛ فذلك قوله تعالى : ( وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ) .

قلت : هذا خرج مخرج التعليل ؛ ولهذا قال علماؤنا : تضمنت الآية أن من مات ولم يحج وهو قادر فالوعيد يتوجه عليه ، ولا يحزى أن يحج عنه غيره ، لأن حج الغير لو اسقط عنه الفرض لسقط عنه الوعيد . والله أعلم . وقال سعيد بن جبير : لو مات جأري وله ميسرة ولم يحج لم أصل عليه .

قوله تعالى : قُلْ يَتَاهُلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾ قُلْ يَتَاهُلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنَءَمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ ۖ وَمَا اللَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾ قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَاهُلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أى تصرفون عن دين الله من أمن . وقرأ الحسن يصدون « ضم الناء وكسر الصاد » وهما لغتان : صد وأصد ؛ مثل صد الخمر وأصد إذا أتن . وتحم وأحم أيضا إذا تغير . ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ تطبلون لها ، لحذف اللام ؛ مثل « وَإِذَا كَالُهُمْ » . يقال : بغيت له كذا أى طلبته . وأبغيت له كذا أى أعطته . والعوج : الميل والزنيح ( بكسر العين ) فى الدين والقول والعمل وما خرج عن طريق الاستواء . و ( بالفتح ) فى الحائط والحدار وكل شخص قائم ؛ عن أبى عبيدة وغيره . ومعنى قوله تعالى : « يَدْعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ » أى لا يقدرون بالآل يعوجوا عن مكان . وعاج بالمكان وعوج أقام ووقف . والعائج الواقف ؛ قال الشاعر :

هل أنتم عائجون بنا لعنا ١ نرى العرصات أو أترالحيام ٢

والرجل الأعوج : الذى انقلب ، وهو بين العوج . والعوج من الخيل التى فى أرجلها تحنيب . والأعرجية من الخيل تنسب إلى فرس كان فى الجاهلية سابقا . ويقال : فرسٌ محنّب إذا كان بعيد ما بين الرجلين بغير فجح ؛ وهو مدح . ويقال : الحنّب اعرجاج فى السائقين . قال الخليل التحنيب يوصف فى الشدة ، وليس ذلك بأعوجاج .

(١) لعنا : لغة فى لعل . (٢) العرصة : كل بقعة بين الدواب فيها بناء . وعرصة الدار : وسطها .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ ﴾ أى عقلاء . وقيل : شهداء أن في التوراة مكتوبا أن دين الله الذى لا يقبل غيره الإسلام ، إذ فيه نعت محمد صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيْبًا مِّنَ الَّذِينَ ءَاتَوْا الْكِتٰبَ يَرُدُّوْكُمْ بَعْدَ إِيمٰنِكُمْ كَافِرِيْنَ ﴿١١٠﴾

نزلت في يهودى أراد تجديده الفتنه بين الأوس والخزرج بعد انقطاعها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، بغلس بينهم وأنشدهم شعرا قاله أحد الحيين في حربهم . فقال الحى الآخر : قد قال شاعرنا في يوم كذا وكذا ، فكأنهم دخلهم من ذلك شئ ، فقالوا : تعالوا نرد الحرب خدعا كما كانت . فنادى هؤلاء : يا آل أوس . ونادى هؤلاء . يا آل خزرج ؛ فاجتمعوا وأخذوا السلاح واصطفوا للقتال فزلت هذه الآية ؛ بغاء النبي صلى الله عليه وسلم حتى وقف بين الصغين فقرأها ورفع صوته ، فلما سمعوا صوته أنصتوا له وجعلوا يستمعون ، فلما فرغ إلقوا السلاح وعانق بعضهم بعضا وجعلوا يسكرن ؛ عن عكرمة وابن زيد وابن عباس . والذى فعل ذلك شاس بن قيس اليهودى ، دس على الأوس والخزرج من يذبحهم ما كان بينهم من الحروب ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم وذبحهم ، فعرف القوم أنها نزع من الشيطان ، وكيد من عدوهم ؛ فإلقوا السلاح من أيديهم وبكروا وعانق بعضهم بعضا ، ثم انصرفوا مع النبي صلى الله عليه وسلم سامعين مطيعين ؛ فانزل الله عز وجل : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ يعنى الأوس والخزرج . ﴿ إِن تَطِيعُوا قَرِيْبًا مِّنَ الَّذِينَ ءَاتَوْا الْكِتٰبَ ﴾ يعنى شاسا وأصحابه . ﴿ يَرُدُّوْكُمْ بَعْدَ إِيمٰنِكُمْ كَافِرِيْنَ ﴾ قال جابر بن عبد الله : ما كان طالع أكره إلينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأوما إلينا بيده فكففتنا وأصلح الله تعالى ما بيننا ؛ فما كان شخص أحب إلينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما رأيت يوما أوجب ولا أوحش أولا وأحسن آخرنا من ذلك اليوم .

قوله تعالى : وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنٰتٰى عَلَيْهِمْ ءَايٰتُ اللَّهِ وَفِيْكُمْ رَسُوْلُهُٓ وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ ﴿١١١﴾

قاله تعالى على جهة التعجب ، أى وكيف تكفرون . ( وَأَنْتُمْ تُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ )  
 ايعنى القرآن . ( وَفِيكُمْ رَسُولٌ ) محمد صلى الله عليه وسلم . قال ابن عباس : كان بين الأوس  
 والخزرج قتال وشرفى الجاهلية ، فذكروا ما كان بينهم فتار بعضهم على بعض بالسيف ؛ فأتى  
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فذهب إليهم ؛ فنزلت هذه الآية « وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ  
 وَأَنْتُمْ تُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ » - إلى قوله تعالى : فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا « ويدخل فى هذه  
 الآية من لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن ما فيهم من سنته يقوم مقام رؤيته . قال الزجاج :  
 يجوز أن يكون هذا الخطاب لأصحاب محمد خاصة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيهم  
 وهم يشاهدونه . ويجوز أن يكون هذا الخطاب لجميع الأمة ؛ لأن آثاره وعلاماته والقرآن الذى  
 أوتى فينا مكان النبي صلى الله عليه وسلم فينا وإن لم نشاهده . وقال قتادة : فى هذه الآية علما  
 يتنان : كتاب الله ونبي الله ؛ فاما نبي الله فقد مضى ، وأما كتاب الله فقد أبناه الله بين أظهرهم  
 رحمة منه ونعمة ؛ فيه حلاله وحرامه ، وطاعته ومعصيته . ( وَكَيْفَ ) فى موضع نصب ، وفتحت  
 الفاء عند الخليل وسيبويه لالتقاء الساكنين ، واختير لها الفتح لأن ما قبل الفاء ياء فتقل أن  
 يجمعوا بين ياء وكسرة . قوله : ( وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ ) أى يمتنع ويمسك بدينه وطاعته . ( فَقَدْ هَدَىٰ )  
 وفق وأرشد ( إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ) . ابن جريج « يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ » يؤمن به . وقيل : المعنى  
 ومن يعتصم بالله أى يمسك بحبل الله ، وهو القرآن . يقال : أعصم به واعتصم ، وتمسك  
 واستمسك إذا امتنع به من غيره . واعتصمت فلانا هيات له ما يعتصم به . وكل متمسك  
 ببنى ، مُعَصِمٌ ومُعْتَصِمٌ . وكل مانع شيئا فهو عاصم ؛ قال الفرزدق :

أنا ابن العاصم <sup>١</sup>بنتى تميم • إذا ما أعظم الحمدان تابا

قال النابغة :

يظَلُّ من خوفه الملاح معتصبا • بالخيزرانة بعد الأبن والنجد

(١) الخيزرانة : السكّان ، وهو ذنب السفينة . والنجد ( بالحر يك ) : الفرق من عمل أوكرب أو غيره .

وقال آخر :

فَأَشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعِصِمٌ • وَالنَّبِيُّ بِأَسْبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا  
وعصمه الطعام : منع الجوع منه ؛ تقول العرب : عَصَمَهُ الطَّعَامُ أى منعه من الجوع ؛ فَتَوَكَّلَا  
السَّوِيْقَ بِأَبِي عَاصِمٍ لَذَلِكَ • قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : الْعَرَبُ تُسَمِّي الْخَبْزَ عَاصِمًا وَجَارِيًا ؛ وَأَنْشَدَ ،  
فَلَا تَلْوِمْنِي وَلَوْ بِي جَارِيًا • بِغَابِرٍ كَلَفَنِي الْمَوَاجِرَا  
وَيُسَمُّونَهُ عَاصِمًا • وَأَنْشَدَ :

أَبُو مَالِكٍ يَتَادَبِي بِالظَّهَائِرِ • يَحْيَى ، فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ عَاصِمٍ

أَبُو مَالِكٍ كِنْيَةُ الْجُوعِ •

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ  
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾  
فيه مسألة واحدة :

روى النحاس عن مرة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حَقُّ  
تُقَاتِهِ » أَنْ يَطَاعَ فَلَا يُعْصَى وَأَنْ يُدْكَرَ فَلَا يُنْسَى وَأَنْ يُسْكَرَ فَلَا يُكْفَرُ » . وقال ابن عباس :  
هو ألا بُعْصِيَ طَرْفَةُ عَيْنٍ . وذكر المفسرون أنه لما نزلت هذه الآية قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،  
مَنْ يَقْوَى عَلَى هَذَا ؛ وَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ونسخت هذه  
الآية ؛ عَنْ قَتَادَةَ وَالزَّبَّاعِ وَابْنِ زَيْدٍ . قال مقاتل : وليس في آل عمران من المنسوخ شيء  
إلا هذه الآية . وقيل : إن قوله « فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » بيان لهذه الآية . والمعنى :  
فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وهذا أصوب ؛ لِأَنَّ النسخ إنما يكون عند عدم الجمع  
والجمع ممكن فهو أولى . وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : قول الله « يٰٓأَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ » لم تُنسخ ، ولكن « حَقَّ تُقَاتِهِ » أُنْشِئَ يُجَاهِدُ فِي اللَّهِ حَقَّ

(١) هو أرس بن حجر ؛ كما في اللسان مادة « عصم » .



جهاده ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم ، وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم وأبنائكم . فان  
الناس : وكلما ذكر في الآية واجب على المسلمين أن يستعملوه ولا يقع فيه نسخ . وقد مضى  
في البقرة معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى . وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ  
اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا  
وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ  
آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٣﴾

فيه مسائلان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا ﴾ العِصْمَةُ المنعة ؛ ومنه يقال للبرزقة : عِصْمَةٌ .  
والبرزقة : الحفارة للقالفة ، وذلك بأن يرسل معها من يحبها ممن يؤذيها . قال ابن أبي خالوية :  
البرزقة لست بعربية وإنما هي كلمة فارسية عربتها العرب ؛ يقال : بعث السلطان برزقه  
مع القافلة .

والحبل لفظ مشترك ، وأصله في اللغة السبب الذي يوصل به إلى البغية والحاجة .  
والحبل : جبل العاتق<sup>(٢)</sup> . والحبل : مستطيل من الرمل ؛ ومنه الحديث : والله ما تركت من حبل  
إلا وقتت عليه ، فهل لي من حج ؛ والحبل الرَسُّ . والحبل العهد . قال الأعشى :  
وَإِذَا تَجَبَّوْزَهَا جِبَالَ قَيْلَةٍ • أَخَذَتْ مِنَ الْأُخْرَى إِلَيْكَ جِبَالَهَا  
يريد الأمان . والحبل الداهية ؛ قال كثير<sup>(٣)</sup> :

فلا تعجل يا عَزَّازَ أَنْ تَنْفَتِّهَنِي • بَنُصْحَ أَتَى الْوَاشُونَ أَمْ بِجُبُولِ

(١) راجع ٢ ص ١٣٤ طبع ثانية . (٢) جبل العاتق : عصبة بين العنق والكتف .

(٣) في الأصول : « ليد » . والنصوب من اللسان وشرح القاموس مادة « حبل » .

والجبال : جبال الصائد . وكلها ليس مرادا في الآية إلا الذي بمعنى المهد ؛ عن ابن عباس .  
وقال ابن مسعود : حبّل الله القرآن . ورواه عليّ وأبو سعيد لنُظيدٍ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وعن مجاهد وقنادة مثل ذلك . وأبو معاوية عن أبي الهجرج عن أبي الأحوص عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن هذا القرآن هو حبّل الله " . وروى  
تقيّ بن مخلّد حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا هشيم عن العوام بن حوشب عن الشعبي عن  
عبد الله بن مسعود « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » قال : الجماعة ؛ وروى عنه  
من وجوه ، والمعنى كله متقارب متداخل ؛ فإن الله تعالى يأمر بالائتلاف وينهى عن الفرقة فإن  
الفرقة هلكت والجماعة نجات . ورحم الله ابن المبارك حيث قال :

إن الجماعة حبل الله فاعتصموا • منه بعروته الوثقى لمن دأب

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ كما افرقت اليهود والنصارى في أديانهم ؟  
عن ابن مسعود وغيره . ويجوز أن يكون معناه ولا تفرقوا متابعين للهوى والأغراض المختلفة ،  
وكونوا في دين الله إخوانا ؛ فيكون ذلك منعا لهم عن التقاطع والتدابر . ودلّ عليه ما بعده وهو  
قوله تعالى : « وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ  
إِخْوَانًا » . وليس فيه دليل على تحريم الاختلاف في الفروع ؛ فإن ذلك ليس اختلافاً إذ الاختلاف  
ما يتعذر معه الائتلاف والجمع . وأما حكم مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج  
الفرائض ودقائق معاني الشرع ؛ وما زالت الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث ، وهم مع  
ذلك متآلفون . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اختلاف أمتي رحمة " وإنما منع الله  
اختلافا هو سبب الفساد . وروى الترمذی عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال : " تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة والنصارى  
مثل ذلك وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة " . قال الترمذی : هذا حديث صحيح .  
وأخرجه أيضا عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليأتين على أمتي ما أتى

(١) الهجرج : بهاء وجيم مفتوحين ، نسبة الى هجر . وهو ابراهيم ابن مسلم العبدي . ( عن تهذيب التهذيب ) .

على بني إسرائيل حَذْوُ النَّعْلِ بالنعل حتى لو كان منهم من يأتي أمة علانية لكان من أمي من يصنع ذلك وإن بني إسرائيل تفرقت اثنتين وسبعين ملة وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلفهم في النار إلا ملة واحدة<sup>(١)</sup> قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : « ما أنا عليه وأصحابي » . أخرجه من حديث عبد الله بن زياد الأفرقي عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمر ، وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . قال أبو عمر : وعبد الله الأفرقي ثقة وثقه قوموه وأثنوا عليه ، وضعفه آخرون . وأخرجه أبو داود في سننه من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم : « قال ألا إنا من قبلكم من أهل الكلاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة وإن هذه الملة سفترق على ثلاث وسبعين ثلثان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة وإنه سيخرج من أمي أقوام تجاري بهم تلك الأهواء كما يتجاري الكلب بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله » . وفي سنن ابن ماجه « عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده وعبادته لا شريك له وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة مات والله عنه راض » . قال أنس : وهو دين الله الذي جاءت به الرسل وبلغوه عن ربهم قبل هرج الأحاديث واختلاف الأهواء ، وتصدق ذلك في كتاب الله في آخر ما نزل ، يقول الله : « فَإِنْ تَابُوا » قال : خَلَعُوا الْأَوْتَانِ وعبادتها « وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ » ، وقال في آية أخرى : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَاخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ » . أخرجه عن نصربن على الجهمضي عن أبي أحمد عن أبي جعفر الرّازي عن الربيع بن أنس عن أنس . قال أبو الفرج الجوزي : فإن قيل هذه الفرق معروفة ؛ فالجواب أنا نعرف الافتراق وأصول الفرق وأن كل طائفة من الفرق انقسمت إلى فرق وإن لم نخط بأسماء تلك الفرق ومذاهبها ، فقد ظهر لنا من أصول الفرق الحزورية والقدرية والجهمية والمرجئة والرافضة والنجارية . وقال بعض أهل العلم : أصل الفرق الضلالة هذه الفرق الست ، وقد انقسمت كل فرقة منها اثنتي عشرة فرقة فصارت اثنتين وسبعين فرقة .

(١) الكلب ( بالتحريك ) : داء يمرض للانسان من عض الكلب الكلب فيصيبه شبه الجنون ، فلا يرض أحدا إلا كلب ، وتعرض له أعراض رديئة ، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشا .

انقسمت الحرورية اثنتى عشرة فرقة؛ فأولهم الأزرقية<sup>(١)</sup> - قالوا: لا نعلم أحدا مؤمنا؛ وكفروا أهل القبلة إلا من دان بقولهم. والأباضية - قالوا: من أخذ بقولنا فهو مؤمن، ومن أعرض عنه فهو منافق. والنعلية - قالوا: إن الله عز وجل لم يقض ولم يُقدر. والخازمية - قالوا: لا ندرى ما الإيمان، والخلق كلهم معذورون. والخلفية - زعموا أن من ترك الجهاد من ذكر وأثنى كفر. والكوزية<sup>(٢)</sup> - قالوا: ليس لأحد أن يمس أحدا لأنه لا يعرف الطاهر من النجس ولا أن يؤاكله حتى يتوب ويغتسل. والكترية - قالوا: لا يسع أحدا أن يعطى ماله أحدا؛ لأنه ربما لم يكن مستحقا بل يكثره في الأرض حتى يظهر أهل الحق. والشمرانية - قالوا: لا بأس بمس النساء الأجانب لأنهم رياحين. والأخنسية - قالوا: لا يلحق الميت بعد موته خير ولا شر. والحكيية - قالوا: من حاكم إلى مخلوق فهو كافر. والمعتزلة - قالوا: أشبهه علينا أمر على ومعاقبة فنحن نتبأ من الفريقين. والميمونية - قالوا: لا إمام إلا برضا أهل محبتنا.

وانقسمت القدرية اثنتى عشرة فرقة: الاحرية - وهى التى زعمت أن فى شرط العدل من الله أن يملك عباده أمورهم، ويحول بينهم وبين معاصيهم. والثنوية - وهى التى زعمت أن الخير من الله والشر من الشيطان. والمعتزلة - وهم الذين قالوا بخلق القرآن ومجدوا الزبونية. والكيسانية - الذين قالوا: لا ندرى هذه الأفعال من الله أو من العباد، ولا نعلم أيناب الناس بعدد أو يعاقبون. والشيطانية - قالوا: إن الله تعالى لم يخلق الشيطان. والشريكية - قالوا: إن السيئات كلها مقدرة إلا الكفر. والوهمية - قالوا: ليس لأفعال الخلق وكلامهم ذات، ولا للحسنه والسبئه ذات. والزبونية - قالوا: كل كتاب نزل من عند الله فالعمل به حق، فاسخا كان أو منسوخا. والمسعدية - زعموا أن من عصى ثم تاب

(١) لم نجد بعض أسماء هذه الفرق التى سذكرها المؤلف فى كتب الكلام التى بين أيدينا؛ ولذلك لم نوفق لتحرير هذا البعض. (٢) اضطربت الأصول فى رسم هذه الكلمة فى بعض «الكورى» بواروراء. وفى بعض «الكورى» براءوراء.

لم قبل توبته. والناكثة - زعموا أن من نكث ببيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا إثم عليه. والفايضية - تبعوا لإبراهيم بن النّظام في قوله : من زعم أن الله شيء فهو ليس بكافر .  
وأقسمت الجّهية اثنتي عشرة فرقة : المعطلة - زعموا أن كل ما يقع عليه وهم الإنسان فهو مخلوق، وأن من أدعى أن الله يرى فهو كافر. والمريسية - قالوا : أكثر صفات الله تعالى مخلوقة . والملتقة - جعلوا البارئ سبحانه في كل مكان . والواردية - قالوا لا يدخل النار من عرف ربه ، ومن دخلها لم يخرج منها أبدا . والزنادقة - قالوا : ليس لأحد أن يثبت لنفسه رباً ، لأن الإثبات لا يكون إلا بعد إدراك الحواس ، وما لا يدرك لا يثبت . والحرقية - زعموا أن الكافر تحرقه النار مرة ثم يبقى عتقاً أبداً لا يحذر النار . والمخلوقة - زعموا أن القرآن مخلوق . والفانية - زعموا أن الجنة والنار يفنيان ، ومنهم من قال لم يُخلقا . والعبدية - بحمدوا الرسل وقالوا إنما هم حكماء . والواقفية - قالوا : لا نقول إن القرآن مخلوق ولا غير مخلوق . والقبرية - ينكرون صذاب القبر والشفاعاة . واللفظية - قالوا : لفظنا بالقرآن مخلوق =

واقسمت المرجئة اثنتي عشرة فرقة : التاركية - قالوا : ليس لله عز وجل على خلقه فريضة سوى الإيمان به ، فمن آمن فليفعل ما شاء . والسايبة - قالوا : إن الله سبب خلقه ليفعلوا ما شاءوا . والزاجية - قالوا : لا يُسعى الطائع طائعا ولا العاصي عاصيا ، لأننا لا ندرى ماله عند الله تعالى . والسالية - قالوا : الطاعة ليست من الإيمان . والبهشية - قالوا : الإيمان علم ومن لا يعلم الحق من الباطل والحلال من الحرام فهو كافر . والعلمية - قالوا : الإيمان عمل . والمنقوصية - قالوا : الإيمان لا يزيد ولا ينقص . والمستثنية - قالوا : الاستثناء من الإيمان . والمثبته - قالوا : بصر كصبر ويد كيد . والحشوية - قالوا : حكم الأحاديث كلها واحداً ، فعندهم أن تارك النفل كتارك الفرض . والظاهرية - الذين نفوا القياس . والبُدعية - أول من ابتدع الأحداث في هذه الأمة .

(١) اضطربت الأمور في رسم هذه الكلمة ؛ ففى بعضها « العيرية » وفى بعضها الآخر « العسيرة » .

وانقسمت الرافضة اثنتى عشرة فرقة : العلوية — قالوا : إن الرسالة كانت إلى عليٍّ وإن جبريل أخطأ . والأمرية — قالوا : إن عليًّا شريك محمد في أمره . والنسبية — قالوا : إن عليًّا رضي الله عنه وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووليّه من بعده ، وإن الأئمة كفرت بمبايعة غيره . والإسحاقية — قالوا : إن النبوة متصلة إلى يوم القيامة ، وكلّ من يعلم علم أهل البيت فهو نبي . والناوسية — قالوا : عليٌّ أفضل الأئمة ، فمن فضل غيره عليه فقد كفر . والإمامية — قالوا : لا يمكن أن تكون الدنيا بغير إمام من ولد الحسين ، وإن الإمام يعلمه جبريل عليه السلام ، فإذا مات بطل غيره مكانه . والزيدية — قالوا : ولد الحسين كلهم أئمة في الصلوات ، فمَن وجد منهم أحد لم تجز الصلاة خلف غيره ، برعم وفاجرهم . والعباسية — زعموا : إن العباس كان أولى بالخلافة من غيره . والتناخية — قالوا : الأرواح تناسخ ، فمن كان مُحسنًا خرجت روحه فدخلت في خلق يسعد بعيشه . والرّجعية — زعموا أن عليًّا وأصحابه يرجعون إلى الدنيا ، وينقمون من أعدائهم . واللاعنة — يلعنون عثمان وطلحة والزبير ومعاوية وأبا موسى وعائشة وغيرهم . والمترضة — تشبهوا بزَيِّ السَّائِكِ ونصبوا في كل عصر رجلا ينسبون إليه الأمر ، يزعمون أنه مهديُّ هذه الأمة ، فإذا مات نصبوا آخر .

ثم انقسمت الجبرية اثنتى عشرة فرقة : فمنهم المضطربة — قالوا : لا فعل للادعي ، بل الله يفعل الكل . والأفعالية — قالوا : لنا أفعال ولكن لا استطاعة لنا فيها ، وإنما نحن كالبهائم تقاد بالجليل . والمفروغية — قالوا : كل الأشياء قد خلقت ، والآن لا يُخلق شيء . والتجارية — زعمت أن الله تعالى يمدّب الناس على فعله لا على فعلهم . والمنانية — قالوا : ملِكٌ بما يُحيط بقلبك ، فافعل ما توسمت منه الخير . والكسية — قالوا : لا يكتسب العبد ثوابا ولا عقابا . والسابقية — قالوا : من شاء فليفعل ومن شاء لم يفعل ، فإن السعيد لا تضره ذنوبه والشقي لا ينفعه برّه . وألحجية — قالوا : من شرب كأس محبة الله تعالى سقطت عنه عبادة الأركان . والخوفية — قالوا : من أحبَّ الله تعالى لم يسعه أن يخافه لأن الحبيب لا يخاف حبيبه . والفكرية<sup>(١)</sup> — قالوا : من ازداد علما سقط عنه بقدر ذلك من العبادة .

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ، ففي بعض : « الكربة » بالنون ، وفي بعض « القرربة » .

والخشية - قالوا : الدنيا بين العباد سواء ، لا تفاضل بينهم فيها وزنه أبوهم آدم . والمنية - قالوا : منّا الفعل ولنا الاستطاعة .

وصياتي بيان الفرقة التي زادت في هذه الأمة في آخر صورة « الأنعام »  
 إن شاء الله تعالى . وقال ابن عباس لعمرك الحنفى : يا حنفى ، الجماعة الجماعة !  
 فإنما هلك الأمم الخالية لتفرقها ؛ أما سمعت الله عز وجل يقول : « وَأَعِصْمُوا بِحِيلِ اللَّهِ  
 جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا » . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصموا  
 بحيل الله جميعا ولا تفرقوا ويكره لكم ثلاثا قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال » .  
 فأوجب تعالى علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه والرجوع إليهما عند الاختلاف ، وأمرنا بالاجتماع  
 على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقادا وعملا ؛ وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشئان  
 الذى يتم به مصالح الدنيا والدِّين ، والسلامة من الاختلاف ، وأمر بالاجتماع ونهى عن الافتراق  
 الذى حصل لأهل الكافرين . هذا معنى الآية على التمام ، وفيها دليل على صحة الإجماع حسبا  
 هو مذكور فى موضعه من أصول الفقه والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ  
 إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ أمر تعالى بتذكر نعمه وأعظمها الإسلام  
 واتباع محمد عليه السلام ؛ فإن به زالت العداوة والفرقة وكانت المحبة والألفة . والمراد الأوس  
 والخزرج ؛ والآية تم . ومعنى « فأصبحتم بنعمته إخوانا » أى صرتم بنعمة الإسلام إخوانا  
 فى الدِّين . وكما فى القرآن « أصبحتم » معناه صرتم ؛ كقوله تعالى : « إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا »  
 أى صار غائرا . والإخوان جمع أخ ، وسمى أخا لأنه يتوحد مذهب أخيه ، أى يقصده . وشفا  
 كل شئ ، حرفه ، وكذلك شفيعه ؛ ومنه قوله تعالى : « وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرٍ هَارٍ » . قال الرازي :  
 نحن حفرنا للصبيح بحمله . نابتة فوق شفاها بقله

(١) فى بعض الأصول : « الخشية » بإزاء المهمة ، وفى بعض « الحنبية » بإزاء المنية من تحت والثا . المطبعة .

(٢) فى بعض الأصول : « العلية » بالعين . (٣) السجدة : الدلو الضخمة الملوئة ماء . والمراد هنا البئر .

وَأَشْفَى عَلَى الشَّيْءِ أَشْرَفَ عَلَيْهِ ؛ وَمَنْهُ أَشْفَى الْمَرِيضَ عَلَى الْمَوْتِ . وَمَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَقَاً أَيْ قَلِيلٌ . قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : يُقَالُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَالْقَمَرُ عِنْدَ أَتَمِّاقِهِ وَالشَّمْسُ عِنْدَ غُرُوبِهَا : مَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَقَاً ، أَيْ قَلِيلٌ . قَالَ الْعَجَّاجُ :

وَمَرَبِلٌ عَلَى لَمَنِ تَشَرَّفَا \* أَشْرَفَتْهُ بِلَا شَيْءٍ أَوْ بَشَى

قوله « بلا شئ » أي غابت الشمس . « أو بشى » وقد بقيت منها بقية . وهو من ذوات الباء ، وفيه لغة أنه من الواو . وقال النحاس : الأصل في شفا شَفَوُ ، ولهذا يكتب بالالف ولا يمال . وقال الأخفش : لما لم تجز فيه الإمامة عُرف أنه من الواو ؛ ولأن الإمامة بين الباء ، وتثنيته شَفَوَان . قال المَهْدَوِيُّ : وهذا تمثيل يراد به خروجهم من الكفر إلى الإيمان .

قوله تعالى : وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٠﴾

قد مضى القول في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه السورة . و « من » في قوله « منكم » للتبعية . ومعناه أن الأمرين يجب أن يكونوا علماء وليس كل الناس علماء ، وقيل : لبيان الجنس . والمعنى لتكونوا كذلك .

قلت : القول الأول أصح ؛ فإنه يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية ، وقد عيّنهم الله تعالى بقوله : « الَّذِينَ إِنْ مَكَثُوهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ » الآية . وليس كل الناس مَكثُوا . وقرأ ابن الزبير : « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ اللَّهَ عَلَى مَا أُصَابَهُمْ » . قال أبو بكر الأنباري : وهذه الزيادة تفسر من ابن الزبير ، وكلام من كلامه غلط فيه بعض الناقلين فالحقه بالفاظ القرآن ؛ يدل على صحة ما أصف الحديث الذي حدثني أبي حدثنا ابن عرفة حدثنا وكيع عن أبي عاصم عن ابن عون عن صبيح قال : سمعت عثمان بن عفان يقرأ « وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ اللَّهَ عَلَى مَا أُصَابَهُمْ » فما بشك ما قل في أن عثمان لا ينتقد هذه الزيادة من



القرآن ؛ إذ لم يكتبها في مصحفه الذي هو إمام المسلمين ، وإنما ذكرها واعظاً بها ومؤكداً ما تقدمها من كلام رب العالمين جل وعلا .

قوله تعالى : وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٥٦﴾

يعني اليهود والنصارى في قول جمهور المفسرين . وقال بعضهم : هم المبتدعة من هذه الأمة . وقال أبو أمامة : هم الحرورية ؛ ونلا الآية . وقال جابر بن عبد الله : « الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » اليهود والنصارى . « جاءهم » مذكر على الجمع ، وجاءتهم على الجماعة .

قوله تعالى : يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٥٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٥٨﴾

فيه ثلاث مسائل .

الأولى - قوله تعالى : ( يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ) يعني يوم القيامة . حين يبعثون من قبورهم تكون وجوه المؤمنين مبيضة ووجوه الكافرين مسودة . ويقال : إن ذلك عند قراءة الكتاب ، إذا قرأ المؤمن كتابه فرأى في كتابه حسنة استبشر وأبيض وجهه ، وإذا قرأ الكافر والمنافق كتابه فرأى فيه سيئاته أسود وجهه . ويقال : إن ذلك عند إذا رجحت حسنة أبيض وجهه ، وإذا رجحت سيئاته أسود وجهه . ويقال : ذلك عند قوله : « وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ » . ويقال : إذا كان يوم القيامة يؤمر كل فريق بأن يجمع إلى معبوده فإذا أتوا إليه حزنوا وأسودت وجوههم ، فيبقى المؤمنون وأهل الكتاب والمنافقون ؛ فيقول الله تعالى للذين : « مَنْ رَبُّكُمْ ؟ » فيقولون : ربنا الله عز وجل . فيقول

لهم . "أتعرفونه إذا رأيتموه" . فيقولون : سبحانه ! إذا أعترف<sup>(١)</sup> عرفناه . فبرونه كما شاء الله .  
 فيحتر المؤمنون سبحانه الله ، فتصير وجوههم مثل النلج بياضا ، ويبقى المناقون وأهل الكلاب  
 لا يقدرّون على السجود فيحزنوا وتسود وجوههم ؛ وذلك قوله تعالى : « يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ  
 وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » . ويحوز « تبيض وتسود » بكسر التائين ؛ لأنك تقول : ابيضت ، فتكسر  
 التاء كما تكسر الألف . وهى لغة تميم وبها قرأ يحيى بن وثاب . وقرأ الزهري « يَوْمَ تَبْيَضُ  
 وَتَسْوَدُ » ويحوز كسر التاء أيضا . ويحوز « يَوْمَ يَبْيَضُ وَجُوهٌ » بإلواء على تذكير الجمع .  
 ويحوز « أَجُوهٌ » مثل أَقْت . وأبيضاض الوجوه إشرافها بالنعيم . وأسودادها هو ما يرهقها  
 من العذاب الأليم .

الثانية — واختلفوا فى التعيين ؛ فقال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة وتسود  
 وجوه أهل البدعة .

قلت : وقول ابن عباس هذا رواه مالك بن سليمان الهروي أخو غسان عن مالك بن أنس  
 عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول الله تعالى « يَوْمَ تَبْيَضُ وَجُوهٌ  
 وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ » قال : " يعنى تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة " ذكره محمد  
 ابن على بن ثابت الخطيب . وقال فيه : منكر من حديث مالك . قال عطاء : تبيض وجوه  
 المهاجرين والأنصار ، وتسود وجوه بنى قريظة والنضير . وقال أبى بن كعب : الذين اسودت  
 وجوههم الكفار ، وقيل لهم : أكفرتم بعد إيمانكم لإقراركم حين أخرجتم من ظهر آدم كالنزة .  
 هذا اختيار الطبرى . الحسن : الآية فى المناققين . قتادة : فى المرتدين . عكرمة : هم قوم من  
 أهل الكلاب كانوا مصدقين بأنبيائهم مصدقين بحمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث فلما  
 بعث عليه السلام كفروا به ؛ فذلك قوله : « أكفرتم بعد إيمانكم » . وهو اختيار الزجاج .  
 مالك بن أنس : هى فى أهل الأهواء . أبو أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم : هى  
 فى الحرورية . وفى خبر آخر أنه عليه السلام قال : " هى فى القدرية " . روى الترمذى عن

(١) هذه عبارة ابن الأثير ، أى إذا وصف نفسه بصفة تحقّقها عرفناه . وفى الأصول : إذا « عرفناه » .

أبى غالب قال : رأى أبو أمانة رعوياً منصوباً على باب دمشق ، فقال أبو أمانة : كلاب النار شرقت تحت أديم السماء ، خير قتلى من قتلوه - ثم قرأ - « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » إلى آخر الآية . قلت لأبى أمانة : أنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لو لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً حتى صد سبعة ما حدثتكموه . قال : هذا حديث حسن . وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني فرطكم على الحوض من مرة على شرب ومن شرب لم يظأ أبداً ليردّ على أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم » . قال أبو حازم : فسمعني الثمان بن أبي عياش فقال : هكذا سمعت من سهل بن سعد ؟ قلت نعم . فقال : أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها : « فأقول إنهم متى يقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي » . وعن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يرد على الحوض يوم القيامة رَهْطٌ من أصحابي فيجلّون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري » . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة . فمن بطل أو غير أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين منه المسودى الوجوه ، وأشدّهم طرداً وإبعاداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سيّلتهم ؛ كالخوارج على اختلاف فرقها والروافض على تباین ضلالها والمعتزلة على أصناف أهوائها ؛ فهؤلاء كلهم مبدّلون ومبتدعون . وكذلك الظلّة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم ، والمعلنون بالكفر المستخفون بالمعاصي ، وجماعة أهل الزين والأهواء والبدع ؛ كل يخاف عليهم أن يكونوا عنواً بالآية ، وانلجركم يئنا . ولا يخلد في النار إلا كافر جاهد ليس في قلبه منقال حية تحدل من إيمان . وقد قال ابن القاسم : وقد يكون من غير أهل الأهواء من هو شر من أهل الأهواء . وكان يقول : تمام الإخلاص تجنب المعاصي .

(١) في صحيح الترمذي : « على درج مسجد دمشق » . (٢) القرطبي (بفتحين) : القى بفتح

الواردين ليصلح لهم الجباس . (٣) أبو حازم هو سلة بن دينار ، أحد رجال سنة هذا الحديث .

الثالثة - قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ آسَدَتْ وُجُوهُهُمْ) في الكلام حذف ، أى يقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ، يعنى يوم الميثاق وحين قالوا بلى . ويقال : هذا لليهود وكانوا مؤمنين بعمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يُبعث فلما بُعث كفروا به . وقال أبو العالية : هنا للمنافقين ، يقال أكفرتم في السر بعد إقراركم في العلانية . وأجمع أهل العربية على أنه لا بد من القاء في جواب «أما» لأن المعنى في قولك : «أما زيد فنطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْصَحَتْ وُجُوهُهُمْ) معؤلاء أهل طاعة الله عز وجل والوفاء بعهده . (فَتَبَيَّنَ رَحْمَةُ اللَّهِ لَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) أى في جنته ودار كرامته خالدون باقون . جعلنا الله منهم وجنبتنا طريق البُعد والضلالات ، ووقفنا لطريق الذين آمنوا وعملوا الصالحات . آمين .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ <sup>بِالْحَقِّ</sup> وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٤١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿١٤٢﴾

قوله تعالى : (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ) ابتداء وخبر ، يعنى القرآن . (تَتْلُوهَا عَلَيْكَ) يعنى تُنزل عليك جبريل فيقرؤها عليك . (بِالْحَقِّ) أى بالصدق . وقال الزجاج : «تلك آيات الله» المذكورة مُجج الله ودلائله . وقيل : «تلك» بمعنى هذه ولكنها لما انقضت صارت كأنها بَعُدَتْ فقليل «تلك» . ويجوز أن تكون «آيات الله» بدلا من «تلك» ولا تكون نعمنا لأن المبيهم لا يُنبئت بالمضاف . (وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ) يعنى أنهم لا يعذبهم بغير ذنب . (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) قال المهدوي : وجه اتصال هذا بما قبله أنه لما ذكر أحوال المؤمنين والكافرين وأنه لا يريد ظلما للعالمين وصله بذكر آتساع قدرته وغناه عن الظلم يكون ما في السموات وما في الأرض له حتى يسألوه ويعبدوه ولا يعبدوا غيره .

قوله تعالى : كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾

قوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) فيه ثلاث مسائل .

الأولى - زوى الترمذى عن يهزبن حكيم عن أبيه عن جدّه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى قوله « كنتم خير أمة أخرجت للناس » قال : « أنتم ثَمَنُونَ سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله » . وقال : هذا حديث حسن . وقال أبو هريرة : نحن خير الناس للناس نسوقهم بالسلاسل إلى الإسلام . وقال ابن عباس : هم الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وشهدوا بدرًا والحديبية . وقال عمر بن الخطاب : من فعل فعلهم كان مثلهم . وقيل : هم أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، يعنى الصالحين منهم وأهل الفضل ؛ وهم الشهداء على الناس يوم القيامة ؛ كما تقدم فى البقرة . وقال مجاهد : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » على الشرائط المذكورة فى الآية . وقيل : معناه فى اللوح المحفوظ . وقيل : كنتم مذآمتهم خير أمة . وقيل : جاء ذلك لتقدم البشارة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأتبعه . فالمعنى كنتم عند من تقدمكم من أهل الكتاب خير أمة . وقال الأخفش : يريد أهل أمة ، أى خير أهل دين ؛ وأنشد :

حلفت فلم أترك لنفسك رية • وهل يأتى ذو أمة وهو طائع<sup>(٢)</sup>

وقيل : هى كان التامة ، والمعنى خلقتم ووجدتم خير أمة . « نغير أمة » حال . وقيل : كان زائدة ، والمعنى أنتم خير أمة . وأنشد سيدييه :

• وجيران لنا كانوا كرام<sup>(٣)</sup> •

(٢) البيت للابنة القتيلى .

(١) راجع ج ٢ ص ١٥٤ طبة ثانية .

• تكلف إذا رأيت ديار قوم •

(٣) هذا بحزب بيت لفرزدق . ومصدره •

ومثله قوله تعالى : « كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا » . وقوله : « وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ » . وقال في موضع آخر : « وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » . وروى سفيان بن ميسرة الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة « كنتم خير أمة أخرجت للناس » قال : يَبْزُونَ الناس بالسلاسل إلى الإسلام . قال النحاس : والتقدير على هذا كنتم للناس خير أمة . وعلى قول مجاهد : كنتم خير أمة إذ كنتم تأمررون بالمعروف وتنهون عن المنكر . وقيل : إنما صارت أمة محمد صلى الله عليه وسلم خير أمة لأن المسلمين منهم أكثر ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيهم أَفْتَى . فقيل : هذا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « خير الناس قرني » أي الذين بُعثت فيهم .

الثانية — وإذا ثبت بنص التنزيل أن هذه الأمة خير الأمم فقد روى الأئمة من حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » . وهذا يدل على أن أول هذه الأمة أفضل من بعدهم ، وإلى هذا ذهب معظم العلماء . وأن من صحب النبي صلى الله عليه وسلم وراه ولو مرة في عمره أفضل ممن يأتي بعده ، وإن فضيلة الصحبة لا يبدلها عمل . وذهب أبو عمر بن عبد البر إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممن كان في جملة الصحابة ، وأن قوله عليه السلام : « خير الناس قرني » ليس على عمومه بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمنفصول . وقد جمع قرنه جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان وأهل الكبار الذين أقام عليهم أو على بعضهم الحدود ، وقال لهم : ما تقولون في السارق والشارب والزاني . وقال مواجهة لمن هو في قرنه « لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي » . وقال لخالد بن الوليد في غمار : « لا تَسُبَّ مَنْ هُوَ خَيْرُ مَنْكَ » . وروى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طُوبَى لِمَنْ رَأَى وَأَمِنْ بِي وَطُوبَى سَبْعَ مَرَّاتٍ لِمَنْ لَمْ يَرِنِ وَأَمِنْ بِي » . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن محمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال : كنت جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أمترون أي الخلق أفضل إيمانًا » قلنا الملائكة . قال : « وحق لهم بل غيرهم » قلنا الأتياء . قال : « وحق

لم يل غيرهم" ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أفضل الخلق إيمانا قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني يجِدُون وَرَقًا فَيَعْمَلُونَ بما فيها وهم أفضل الخلق إيمانا". وروى صالح بن خبير عن أبي جُمعة قال : قلنا يا رسول الله، هل أحد خير منا ؟ قال : "نعم قوم يجيئون من بعدكم فيجدون كتابا بين لوحين فيؤمنون بما فيه ويؤمنون بي ولم يروني". وقال أبو عمر : وأبو جُمعة له صحبة واسمه حبيب بن سباع ، وصالح بن جبير من ثقات التابعين . وروى أبو ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن أمامكم أئامًا الصابر فيها على دينه كالقباض على الجمر للعامل فيها أجر خمسين رجلا يعمل مثل عمله" قيل : يا رسول الله، مَنْ هم ؟ قال : "بل منكم". قال أبو عمر : وهذه اللفظة «بل منكم» قد سكنت عنها بعض المحققين فلم يذكرها . وقال عمر بن الخطاب في تأويل قوله : «كنتم خير أمة أخرجت للناس» قال : مَنْ فعل مثل فعلكم كان مثلكم . ولا تعارض بين الأحاديث لأن الأول على الخصوص ، والله الموفق .

وقد قيل في توجيه أحاديث هذا الباب : إن قرنه إنما فُضِّلَ لأنهم كانوا غُرباء في إيمانهم لكثرة الكفار وصبرهم على أذاهم وتمسكهم بدينهم ، وإن أواخر هذه الأمة إذ أقاموا الدين وتمسكوا به وصبروا على طاعة ربهم في حين ظهور الشر والفسق والهراج والمعاصي والنجاسات كانوا عند ذلك أيضا غُرباء ، وزَكَتْ أعمالهم في ذلك الوقت كما زَكَتْ أعمال أوالئهم . ويشهد له قوله عليه السلام "بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء" . ويشهد له أيضا حديث أبي ثعلبة ويشهد له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : "أنتي كالملطرا لا يُدرى أوله خير أم آخره" ذكره أبو داود الطيالسي وأبو عيسى الترمذي ، ورواه هشام بن عبيد الله التزاني عن مالك عن الزهري عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أنتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره" ، ذكره الدارقطني في مسند حديث مالك . قال أبو عمر : هشام بن عبيد الله ثقة لا يختلفون في ذلك . وروى أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة كتب إلى سالم بن عبد الله أن أكتب إلى سيرة عمر بن الخطاب لأعمل بها ، فكتب إليه سالم : إن عملت بسيرة عمر فانت أفضل من عمر ، لأن زمانك ليس

كرمان عمر، ولا رجالك كرجال عمر . قال : وكتب إلى فقهاء زمانه ، فكتبهم كتب إليه يمثل قول سالم . وقد عارض بعض الجُلَّة من العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : ” خيرُ الناس قرني “ بقوله صلى الله عليه وسلم : ” خيرُ الناس من طال عمره وحسن عمله وشُرُ الناس من طال عمره وساء عمله “ . قال أبو عمر : فهذه الأحاديث تقتضى مع تواتر طرقها وحسنها التسوية بين أول هذه الأمة وآخرها . والمعنى في ذلك ما تقدم ذكره من الإيمان والعمل الصالح في الزمان الفاسد الذى يُرْفَع فيه من أهل العلم والدين ، ويكثر فيه الفسق والمهرج ، ويُبدَل المؤمنُ ويُعزَّز الفاجر ويعود الدينُ غريباً كما بدا ، ويكون القائم فيه كالقائض على الجمر . فيستوى حينئذ أول هذه الأمة بآخرها في فضل العمل إلا أهل بدر والحديبية . ومن تدبر آثار هذا الباب بان له الصواب ، والله يؤتى فضله من يشاء .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ مدح لهذه الأمة ما أقاموا ذلك وآتصفوا به ؛ فإذا تركوا التغير وتواطأوا على المنكر زال عنهم اسم المدح ولحقهم اسم الذم ، وكان ذلك سبباً لحلاكهم . وقد تقدم الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أول السورة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ أخبر أن إيمان أهل الكتاب بالنبي صلى الله عليه وسلم خير لهم ، وأخبر أن منهم مؤمناً وفاسقاً ، وأن الفاسق أكثر .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى ۖ وَإِنْ يُقْتَلُوا كُمْ يُولُوكُمْ أَلْدَبَارَ ۖ فَمُمْ لَا يُضْرُونَ ﴾ (١١)

قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى ﴾ يعنى كذبهم وتعريفهم وبهتهم ؛ لا أنه تكون لهم الغلبة ؛ عن الحسن وقناة . فالاستثناء متصل ، والمعنى لن يضرؤكم إلا ضراً يسيراً ؛ فوقع الأذى موقع المصدر . فالآية وعدٌ من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين ، وأن أهل الكتاب لا يظلمونهم وأنهم منصورون عليهم لا ينالهم منهم اضطلام إلا ابتداءً باليهت



والتحريف، وأما العاقبة فتكون للؤمنين . وقيل : هو منقطع ، والمعنى لن يضروكم البتة ، لكن يؤذونكم بما يُسمعونكم . قال مقاتل : إن رءوس اليهود : كعب وعديّ والتمان وأبو رافع وأبو ياسر وكانه ابن صوريا عمدوا إلى مؤمنهم : عبدالله بن سلام وأصحابه فاذوم لإسلامهم ؛ فانزل الله تعالى : « لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذًى » يعنى باللسان ، وتم الكلام . ثم قال : ( وَإِنْ يَأْتِئُوكُمْ بِأُكُودٍ الْأَدْبَارِ ) يعنى منهزمين ، وتم الكلام . ( ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ ) مستأنف ؛ فلذلك ثبت فيه التوّن . وفي هذه الآية معجزة للنبي عليه السلام ؛ لأن من قاله من اليهود والتصارى ولآه ذُبره .

قوله تعالى : ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَبَغَضٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٦﴾ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَاتَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٧﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿١١٩﴾

قوله تعالى : ( ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ) يعنى اليهود . ( أَيْنَمَا ثُقِفُوا ) أى وجدوا ولقوا ، وتم الكلام . وقد مضى فى البقرة معنى ضرب الذلّة عليهم . ( إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ ) استثناء منقطع ليس من الأول . أى لكنهم يتصمون بحبل من الله . ( وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ ) يعنى الذمة التى لهم . والناس : محمد والمؤمنون يؤذونهم الخراج فيؤمنونهم . وفى الكلام

اختصار، والمعنى : إلا أن يتصموا بحبل من الله ، فغذف ؛ قاله الفراء . ( وَيَأْمُرُوا بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ ) أى رجعوا . وقيل احتملوا . وأصله فى اللغة أنه لزمهم ؛ وقدمضى فى البقرة . ثم أخبر لم يفعل ذلك بهم ؛ فقال ، ( ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَيَبْغِرُونَ حَتَّى ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ) وقد مضى فى البقرة مستوفى . ثم أخبر فقال ؛ ( لَيْسُوا سَوَاءً ) وفى الكلام . والمعنى : ليس أهل الكتاب وأمة محمد صلى الله عليه وسلم سواء ؛ عن ابن مسعود . وقيل : المعنى ليس المؤمنون والكافرون من أهل الكتاب سواء . وذكر أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا شيبان عن عاصم عن زر عن ابن مسعود قال : أحر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء ثم خرج الى الناس فاذا الناس يخطرون الصلاة فقال : " إنه ليس من أهل الأديان أحدٌ يذكر الله تعالى فى هذه الساعة غيركم " قال : وأنزلت هذه الآية « ليسوا سواءً من أهل الكتاب أمة قائمة — الى قوله : والله عليم بالمتقين » وروى ابن وهب مثله . وقال ابن عباس : قول الله عز وجل « من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون » من آمن مع النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن إسحاق عن ابن عباس : لما أسلم عبد الله بن سلام ، وثعلبة بن سَعِيَّة ، وأسيد بن سَعِيَّة ، وأسد بن عبيد ، ومن أسلم من يهود ، فآمنوا وصدقوا ورغبوا فى الإسلام ورسخوا فيه قالت أخبار يهود وأهل الكفر منهم : ما آمن بمحمد ولا تبعه إلا شرارنا ، ولو كانوا من خيارنا ما تركوا دين آبائهم وذهبوا إلى غيره ؛ فأنزل الله عز وجل فى ذلك من قوله « لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ . الى قوله : وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ » . وقال الأخفش : التقدير من أهل الكتاب ذو أمة ، أى ذو طريقة حسنة . وأنشد :

• وهل يأتين ذو أمة وهو طائع •

(١) صفة : بالين والين المهملين ويا بالنثين

(٢) فى الاستيعاب فى ترجمة أسيد هذا : « رواه يونس بن بكير عن ابن إسحاق (أسيد) بفتح الهزلة وكسر السين ، وكذلك قال الراصدى . وفى رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق (أسيد) بالضم . والفتح عديم أصح » .

ومثل : في الكلام حنف ، والتقدير من أهل الكتاب أمة قائمة وأخرى غير قائمة ، فترك  
الأخرى أكفاه بالأولى ، كقول أبي ذؤيب :

حصاني لها القلب إلى أمره • مطيع لما أدرى أرشد طلابها

أراد : أرشد أم تحي ، خذف . قال الفراء : « أمة » رفع بسواء ، والتقدير : ليس يستوى  
أمة من أهل الكتاب قائمة يتلون آيات الله وأمة كافرة . قال النحاس : هذا قول خطأ من  
جهات : إحداهما أنه يرفع « أمة » بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء ، ويرفع بما ليس جاريا  
على الفعل ويضم ما لا يحتاج إليه ، لأنه قد تقدم ذكر الكافرة فليس لإختصار هذا وجه .  
وقال أبو عبيدة : هذا مثل قولهم : أكلوني البراغيث ، وذهبوا أصحابك . قال النحاس :  
وهذا غلط لأنه قد تقدم ذكرهم ، وأكلوني البراغيث لم يتقدم لهم ذكر . و ( أَنَا الْآبِلُ )  
صاعته . واحدها إني وإني وإني ، وهو منصوب على الظرف . و ( يَسْجُدُونَ )  
يُسْجُدُونَ ، عن الفراء والزهج ، لأن التلاوة لا تكون في الركوع والسجود . نظيره قوله :  
« وَلَهُ يَسْجُدُونَ » أي يُسْجُدُونَ . وفي الفرقان : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ » وفي النجم :  
« فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا » . وقيل : يراد به السجود المعروف خاصة . وسبب النزول برده ،  
وأن المراد صلاة التمتع كما ذكرنا عن ابن مسعود ، فعبدة الأوثان فاما حيث جئ عليهم الليل ،  
والموحدون قيام بين يدي الله تعالى في صلاة العشاء يتلون آيات الله ، ألا ترى لما ذكر قيامهم  
قال « وهم يسجدون » أي مع القيام أيضا . التورى : هي الصلاة بين الشاميين . وقيل :  
هي في قيام الليل . وعن رجل من بني شيبه كان يدرس الكتب قال : إنا نجد كلاما من  
كلام الرب عز وجل : يُحَسَّبُ راعى إبل أو ظم إذا جئته الليل أنخزل كن هو قائم وساجد أثناء  
الليل . ( يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ) يعني يقرنون بالله ويحمدون الله عليه وسلم . ( وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ )  
قيل هو عموم . وقيل : يراد به الأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم . ( وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ )  
والنهي عن المنكر النهي عن مخالفته . ( وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ) التي يعملونها بمبادرين غير  
(١) في الأصول : • عصب إليها القلب إلى أمرها • والصوب من ديوان أبي ذؤيب . يقول : عاني  
القلب وذهب إليها فأتبع ما يأمرني به . (٢) أنخزل : انقرد .

متنافلين لمعرفتهم بقدر نوابهم . وقيل : يبادرون بالعمل قبل القوت . ﴿ وَأَوَّلَتْكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾  
 أى مع الصالحين ، وهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في الجنة . ﴿ وَمَا يَقْتُلُوا مِنْ خَيْرٍ قَتَنَ  
 يُكْفَرُوهُ ﴾ قرأ الأعمش وآبن وثاب وحزرة والكسائي وحفص وخلف بالياء فيها ؛ إخبارا  
 عن الأمة القائمة . وهى قراءة ابن عباس واختيار أبى عبيد . وقرأ الباقر بالياء فيها على  
 الخطاب ؛ لقوله تعالى : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » . وهى اختيار أبى حاتم ، وكان  
 أبو عمرو يرى القراءتين جميعا بالياء والياء . ومعنى الآية : وما تفعلوا من خير فلن نجحدوا  
 نوابه بل يشكر لكم ونجازون عليه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ  
 مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ اسم إن ، والخبر « لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من  
 الله شيئا » . قال مقاتل : لما ذكر تعالى مؤمنى أهل الكتاب ذكر كفارهم وهو قوله « إن  
 الذين كفروا » . وقال الكشي : جعل هذا ابتداء فقال : إن الذين كفروا لن تغنى عنهم كثرة  
 أموالهم ولا كثرة أولادهم من عذاب الله شيئا . وخص الأولاد لأنهم أقرب أنسابهم إليهم .  
 ﴿ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ابتداء وخبر ، وكذا و ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ . وقد تقدم جمع هذا .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا  
 صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ  
 أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ « ما » تصلح أن  
 تكون مصدرية ، وتصلح أن تكون بمعنى الذى والعائد محذوف ، أى مثل ما ينفقونه . ومعنى  
 « كَمَثَلِ رِيحٍ » كمثل مهب ريح . قال ابن عباس : والصرُّ البرد الشديد . قيل : أصله من الصرير

الذى هو الصوت ، فهو صوت الريح الشديدة . الزجاج : هو صوت لهب النار التى كانت فى تلك الريح . وقد تقدم هذا المعنى فى البقرة . وفى الحديث : إنه نهى عن الجراد الذى قتله الصَّيْرُ . ومعنى الآية : مثل نفقة الكافرين فى بطلانها وذهابها وعدم منفعتها كمثل زرع أصابه ريح باردة أو نار فأحرقتة فأهلكته ، فلم ينتفع أصحابه بشيء بعد ما كانوا يرجون فائدته ونفعه . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بالكفر والمعصية ومنع حق الله تعالى . وقيل : ظلموا أنفسهم بأن زرعوا فى غير وقت الزراعة أو فى غير موضعها فأذبحهم الله تعالى لوضعهم الشيء فى غير موضعه ؛ حكاية المهدوى .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥٨﴾  
فيه ست مسائل :

الأولى — أتكد الله تعالى الزجر عن الرُّكُونِ إلى الكفار . وهو متصل بما سبق من قوله : «إِنْ يُضِعُّوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ» . والبطانة مصدر ، يُسَمَّى به الواحد والجمع . وبطانة الرجل خاصته الذين يستبطنون أمره ، وأصله من البطن الذى هو خلاف الظهر . وظن فلان بفلان يظن بطونا وبطانة إذا كان خاصا به . قال الشاعر :

أولئك خلصانى نعم ويطايعى \* وهم عييتى من دون كل قريب

الثانية — نهى الله عز وجل المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الأهواء دُخَلَاءَ وَوُلَجَاءَ ، يفاوضونهم فى الآراء ، ويسندون إليهم أمورهم . ويقال : كل من كان على خلاف مذهبك ودينك لا ينبغي لك أن تتحاذيه . قال الشاعر :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه \* فكل قرين بالمفارب يقتدى

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل " . وروى عن ابن مسعود أنه قال : اعتبروا الناس بإخوانهم . ثم بين تعالى المعنى الذى لأجله نهى عن المواصلة فقال : « لَا يَأْلُوَكُمْ خِيَالًا » يقول فسادا . يعنى لا يتركون الجهد فى فسادكم . يعنى أنهم وإن لم يقاتلوكم فى الظاهر فإنهم لا يتركون الجهد فى المكر والخديعة ، على ما أتى بيانه . وروى عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ دُونِكُمْ لَا يَأْلُوَكُمْ خِيَالًا » قال : " هم الخوارج " . وروى أن أبا موسى الأشعرى استكتب ذيقيا فكتب إليه عمر بمقتفه وتلا عليه هذه الآية . وقدم أبو موسى الأشعرى على عمر رضى الله عنه بحساب فرفضه إلى عمر فأعجبه . وجاء عمر مكتاب فقال لأبى موسى : أين كتبت يقرأ هذا الكتاب على الناس ؟ فقال : إنه لا يدخل المسجد . فقال : لم ! أجنب هو ؟ قال : إنه نصرانى ؛ فانتهره وقال : لا تدنهم وقد أقصاهم الله ، ولا تكرمهم وقد آهانهم الله ، ولا تأمنهم وقد خونهم الله . وعن عمر رضى الله عنه قال : لا تستعملوا أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشا ، واستعينوا على أموركم وعلى رعييتكم بالذين يخشون الله تعالى . وقيل لعمر رضى الله عنه : إن ههنا رجلا من نصارى الحيرة لا أحد أكتب منه ولا أخط بقلم أفلا يكتب عنك ؟ فقال : لا آخذ ببطانة من دون المؤمنين . فلا يمسوز استكتاب أهل الذمة ، ولا غير ذلك من تصرفاتهم فى البيع والشراء والاستنابة إليهم .

قلت : وقد انقلبت الأحوال فى هذه الأزمان باتخاذ أهل الكتاب كتبة وأمناء وتسودوا بذلك عند الجهلة الأغبياء من الولاة والأمراء . روى البخارى عن أبى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطنان تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحته عليه والمعصوم من عصمه الله " . وروى أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تستضيئون أنار المشركين ولا تنفشوا فى خواتمكم غريبا " . فسره الحسن بن أبى الحسن فقال : أراد عليه

السلام لا تستبشروا المشركين في شيء من أموركم، ولا تنبشوا في خواتيمكم محمداً، قال الحسن :  
وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْبُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ » الآية .  
الثالثة - قوله تعالى : ( مِنْ دُونِكُمْ ) أى من سواكم . قال الفراء : « وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا  
دُونَ ذَلِكَ » أى سوى ذلك . وقيل : « مِنْ دُونِكُمْ » يعنى في السير وحسن المذهب . ومعنى  
« لَا بِأَلْوَانِكُمْ خِيَالًا » لا يقصرون فيما فيه الفساد عليكم . وهو في موضع الصفة لبطانة من  
دونكم . يقال : لا آؤ جهداً أى لا أقصر . وآؤت ألؤاً قصرت ؛ قال امرؤ القيس :

وما المرء ما دامت حُشاشة نفسه • بمُذرك أطراف الخُطوب ولآ آل

وانحبال الخبل . وانحبل الفساد ؛ وقد يكون ذلك في الأنفال والأبدان والعقول .  
وفي الحديث : « من أصيب بدم أو خبل » أى جرح يفسد العضو . وانحبل فساد الأعضاء ،  
ورجلٌ خبلٌ ومُخْبِلٌ ، وخبله الحب أى أفسده . قال أوس :

أبني لُبيني لستم ببيد • إلا بدا بحيلة العُصْدِ

أى فاسدة العضد . وأنشد الفراء :

نظرايْنِ سَعِيدِ نَظْرَةٍ وَبَتَ بِهَا • كَانَتْ لَصَحْبِكَ وَالْخِيَّ خَبَالًا

أى فسادا . وانتصب « خبالا » بالمفعول الثاني ؛ لأنَّ الألو يتعدى إلى مفعولين ، وإن شئت  
على المصدر ، أى يخلونكم خبالا ، وإن شئت بترع الخفافض ، أى بالخبال ؛ كما قالوا : أوجعته  
ضربا : « وما » فى قوله : « وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ » مصدرية ، أى ودُّوا عَنَتَكُمْ . أى ما ينشق عليكم .  
والعنّت المشقة ، وقد مضى فى « البقرة » معناه .

الرابعة - قوله تعالى : ( قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ) يعنى ظهرت العداوة  
والتكذيب لكم من أفواههم . والبغضاء : البغض ، وهو ضدُّ الحب . والبغضاء مصدر مؤنث .  
وخصَّ تعالى الأفواه بالذكر دون الألسنة إشارة إلى تشدهم وثرثرتهم فى أقوالهم هذه ، فهم

(١) الذى فى ديوانه : \* إلا بدا ليست لما عضد \* (٢) الوَب : التبيُّة لحملة فى الحرب .

(٣) راجع ج ٣ ص ٦٦ طبعة أولى أرثانية .

فوق المستر الذي تبدو البغضاء في عينه . ومن هذا المعنى نُبِّه عليه السلام أن يشتهي الرجل فاه في عرض أخيه، معناه أن يفتح؛ يقال : شَفَى الحمار فاه بالتيق، وشَفَى النعم تهه . وشَفَى اللبأ فم الفرس شَفَى، وجاءت الخيل شَوَاحِي : فاتحات أفواهها . ولا يفهم من هذا الحديث دليل خطاب على الجواز فيأخذ أحد في عرض أخيه هَمْسًا، فإن ذلك محرّم باتفاق من العلماء . وفي الترتيل « وَلَا يَقْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا » الآية . وقال صلى الله عليه وسلم : " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام . " فذكر الشُّحُو إنما هو إشارة إلى التشدق والانبساط . فأعلم .

الخامسة - وفي هذه الآية دليل على أن شهادة العدو على عدوه لا تجوز، وبذلك قال أهل المدينة وأهل الحجاز، وروى عن أبي حنيفة جواز ذلك . وحكى ابن بطال عن ابن شعبان أنه قال : أجمع العلماء على أنه لا تجوز شهادة العدو على عدوه في شيء وإن كان عدلا، والعداوة تزيد العدالة فكيف بعداوة كافر .

السادسة - قوله تعالى : ( وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ) إخبار وإعلام بأنهم يظنون من البغضاء أكثر مما يظهرون بأفواههم . وقرأ عبد الله بن مسعود : « قد بدا البغضاء » بتذكير الفعل؛ لما كانت البغضاء بمعنى البغض .

قوله تعالى : هَآأَنْتُمْ أَوَّلَاءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُوا عَلَىكَ آلَاتًا مِّنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْمِنُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٥)

قوله تعالى : ( هَآ أَنْتُمْ أَوَّلَاءُ يُحِبُّونَهُمْ ) يعني المنافقين . دليله قوله تعالى : « وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا »؛ قاله أبو العالية ومقاتل . والمحبة هنا بمعنى المصافاة، أى أنتم أيها المسلمون تصافونهم ولا يضافونكم لبقائهم . وقيل : المعنى تريدون لهم الإسلام وهم يريدون لكم الكفر . وقيل : المراد اليهود؛ قاله الأكثر . والكاتب اسم جنس؛ قاله ابن عباس . يعنى



بالكتب، واليهود يؤمنون ببعض؛ كما قال تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا فُتْنًا مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ » . (وَإِذَا لَقَوْكُمْ قَالُوا آمَنَّا) أى بمحمد صلى الله عليه وسلم، وأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا خلوا فيما بينهم عضوا عليكم الأنامل، يعنى أطراف الأصابع من النيط والحق عليكم؛ فيقول بعضهم لبعض : ألا ترون إلى هؤلاء ظهوروا وكثروا . والعص عبارة عن شدة النيط مع عدم القدرة على إنفاذه؛ ومنه قول أبى طالب :

• يعصون غيظًا خلقتنا بالأنامل •

وقال آخر :

إذا راؤني أطال الله غيظهم • عضوا من النيط أطراف الأياهم

يقال : عض بعض عضاً وعَضِيضاً . والعَض (بضم العين) : علف دواب أهل الأمصار مثل الكُسب والنوى المروض؛ يقال منه : أعض القوم، إذا أكلت إبلهم العَض . وبغير عَضاضٍ، أى سمين كأنه منسوب إليه . والعَض (بالكسر) : الداهى من الرجال والبلغ المنكر . وعَض الأنامل من فعل الغَضَب الذى فاتته مالا يقدر عليه، أو نزل به مالا يقدر على تغييره . وهذا العَض هو بالأسنان كمَض اليد على فانت قريب الفوات . وكقرع السن النادمة، إلى غير ذلك من عَد الحصى والخط فى الأرض للهجوم . ويكتب هذا العَض بالضاد الساقطة، وعظ الزمان بالطاء المشالة؛ كما قال :

وعظ زمان يابن مروان لم يدع • من المال إلا مسحتاً أو محلفاً<sup>(١)</sup>

وواحد الأنامل أنملة (بضم الميم) ويقال بفتحها، والضم أشهر . وكان أبو الجوزاء إذا تلا هذه الآية قال : هم الأباضية . قال ابن عطية : وهذه الصفة قد ترتب فى كثير من أهل البدع إلى يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَوْتُوا بِقِيظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ إن قيل : كيف لم يموتوا والله تعالى إذا قال لشيء : كن فيكون . قيل عنه جوابان : أحدهما - قال فيه الطبري - وكثير

(١) البيت للرزق . والرواية المعروفة كما فى اللسان والقفاض : «وعض زمان» بالضاد بدل الطاء، وهذه الكلمة

فى هذا المعنى يقال بالضاد والطاء كما فى القاموس . والمسحت : المسائل . والمحلف : الذى بقيت معه بقية .

من المفسرين : هو دعاء عليهم . أى قل يا آدم الله عظيمكم إلى أن تموتوا . فعل هذا يتجه  
أن يدعو عليهم بهذا مواجهة وغير مواجهة بخلاف اللعنة .

الثانى — أن المعنى أخبرهم أنهم لا يدركون ما يؤملون ، فإن الموت دون ذلك . فعلى  
هذا المعنى زال معنى الدعاء وبقي معنى التقرير والإنعظة . ويجرى هذا المعنى مع قول مسافر  
ابن أبى عمرو :

وَيَتَنَى فِي أُرُومِنَا \* وَتَفْقَأُ عَيْنٌ مِنْ حَسَدَا

وينظر إلى هذا المعنى قوله تعالى : « مَنْ كَانَ يَظُنْ أَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ  
يَسْبَبِ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ » .

قوله تعالى : إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا  
بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كِبَادُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ  
مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : « إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ » قرأ السامى بإياء والباقون بالياء . واللفظ  
عام في كل ما يحسن ويسوء . وما ذكره المفسرون من الحِصْب والجَنَد واجتماع المؤمنين  
ودخول الفرقة بينهم إلى غير ذلك من الأقوال أمثلة وليس باختلاف . والمعنى فى الآية : أن  
من كانت هذه صفته من شدة العداوة والحقد والفرح بيزول الشدائد على المؤمنين لم يكن  
أهلاً لأن يتخذ بطانة ، لا سيما فى هذا الأمر الجسيم من الجهاد الذى هو مآلك الدنيا والآخرة .  
ولقد أحسن القائل فى قوله :

كلّ العداوة قد تُرجى إفاقتها \* إلا عداوة من عاداك من حَسَدٍ

( وَإِنْ تَصْبِرُوا ) أى على أذاهم وعلى الطاعة وموالاة المؤمنين . ( وَتَتَّقُوا ) لَا يَضُرُّكُمْ كِبَادُهُمْ شَيْئًا  
يقال : ضاره يضوره ويضيره ضيراً وضوراً ؛ فشرط تعالى تقى ضررهم بالصبر والتقوى ، فكان  
ذلك تسلياً للمؤمنين وتقويةً لنفوسهم .

قراءات - قرأ الحريّان وأبو عمرو « لا يَضُرُّكُمْ » من ضار يضرك كما ذكرنا ؛ ومنه قوله « لَا ضَيْرٌ » ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ؛ لأنك لما حذفت الضمة من الراء بقيت الراء ساكنة والياء ساكنة لحذفت الياء ، وكانت أولى بالحذف لأن قبلها ما يبدل عليها . وحكى الكسائي أنه سمع « ضاره يَضُورُه » وأجاز « لا يَضُرُّكُمْ » وزعم أن في قراءة أبي بن كعب « لا يَضُرُّكُمْ » . ويجوز أن يكون مرفوعا على تقدير إضمار الفاء ؛ والمعنى : فلا يضركم . ومنه قول الشاعر :  
 • مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَنْكُرُهَا •

هذا قول الكسائي والقراء . أو يكون مرفوعا على نية التقديم ؛ وأنشد سيويه :  
 • إِنَّكَ إِنْ بَصَرَ أَخَوَكَ تُصَرِّعُ<sup>(١)</sup> •

أى لا يضركم أن تصيروا وتثقوا . ويجوز أن يكون مجزوما ، وضمت الراء لالتقاء الساكنين على إنباع الضم . وكذلك قراءة من فتح الراء على أن الفعل مجزوم ، وفتح « يَضُرُّكُمْ » لالتقاء الساكنين لحذف الفتح ؛ رواه أبو زيد عن المفضل عن عاصم ، حكاه المهدوي . وحكى النحاس : وزعم المفضل الضبي عن عاصم « لا يَضُرُّكُمْ » بكسر الراء لالتقاء الساكنين .

قوله تعالى : وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعَدَ لِلْقِتَالِ<sup>٢</sup>  
 وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(١)</sup>

قوله تعالى : ( وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ) العامل في « إذ » فعل مضمر تقديره : واذكر إذ غدت ، يعنى خرجت بالصباح . ( مِنْ أَهْلِكَ ) من منزلك من عند عائشة . ( تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ) وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ هذه غزوة أُحُدَ وفيها نزلت هذه الآية كلها . وقال مجاهد والحسن ومقاتل والكلبي : هي غزوة الخندق . وعن الحسن أيضا : يوم بدر . وأجمهور على أنها غزوة أُحُدَ ؛ يدل عليه قوله تعالى : « إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا » وهذا إنما كان يوم أُحُدَ ، وكان المشركون قَصَدُوا المدينة في ثلاثة آلاف رجل ليأخذوا ثأرهم

(١) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه . وقامه ؛      • والثرب بالشرعة الله سيان •

(٢) هذا بغيرين بجرير بن عبد الله . ومصدره ؛      • يا أفرع بن حابس يا أفرع •

في يوم بدر، فتركوا عند أحد على شفير الوادي بقناة مُقابل المدينة يوم الأربعاء الثاني عشر من شوال سنة ثلاث من الهجرة على رأس أحد وثلاثين شهرا من الهجرة، فاقاموا هناك يوم الخميس واليومي صلى الله عليه وسلم بالمدينة؛ ف رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه أن في سيفه ثلثة وأن بقرا له تُذبح وأنه أدخل يده في درج حصينة، فتأولوا أن نفرا من أصحابه يُقتلون وأن رجلا من أهل بيته يُصاب وأن الدرع الحصينة المدينة. أخرجه مسلم. فكان كل ذلك على ما هو معروف مشهور من تلك الغزاة. وأصل النبوة اتخاذ المنزل. يؤاثره متزلا إذا أسكنته إياه؛ ومنه قوله عليه السلام: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" أي ليتخذ فيها منزلا. فعني تبوء المؤمنين يُتخذ لهم مصاف. وذكر البيهقي من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رأيت فيما يرى النائم كأنى مُردف كبشا وكان ضبة سبني انكسرت فأولت أنى أقتل كبش القوم وأولت كسر ضبة سبني قتل رجل من عتري". فقتل حمزة وقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة، وكان صاحب اللواء. وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب: وكان حامل لواء المهاجرين رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أنا عاصم إن شاء الله لما معي، فقال له طلحة بن عثان أخو سعيد ابن عثان الجعفي: هل لك يا عاصم في المبارزة؟ قال نعم؛ فبدّره ذلك الرجل ففرض بالسيف على رأس طلحة حتى وقع السيف في لحية فقتله؛ فكان قتل صاحب لواء المشركين تصديقا لرؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم "كأنى مردف كبشا".

قوله تعالى: إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾

العامل في «إذ، تبوء» أو «سميع علم». والطائفتان: بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الأوس وكانا جناحى العسكر يوم أحد. ومعنى (أَنْ تَفْشَلَا) أن تَجِبْنَا. وفي البخارى عن جابر قال: فينا نزلت «إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا» قال نحن الطائفتان: بنو حارثة وبنو سلمة، وما نُحِبُّ أنها لم تنزل لقول الله عز وجل: «والله وليهما». وقبل:

هم بنو الحارث وبنو الخزرج وبنو النبيت ، والنبيت هو عمرو بن مالك من بني الأوس .  
والفشل عبارة عن الجبن ؛ وكذا هو في اللغة . والمثم من الطائفتين كان بعثه الخزرج لما  
رجع عبد الله بن أبي بن معمر من المنافقين لحفظ الله قلوبهم فلم يرجعوا ؛ فذلك قوله تعالى :  
«وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا» يعني حافظ قلوبهما عن تحقيق هذا المثم . وقيل : أرادوا التقاعد عن الخروج  
وكان ذلك صغيرة منهم . وقيل : كان ذلك حديث نفس منهم خطر بياهم وأطلع الله نبيه عليه  
السلام عليه فازدادوا بصيرة ؛ ولم يكن ذلك الجور مكتسباً لهم فعصمهم الله ، وذم بعضهم  
بعضاً ، وبهضوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أطل  
على المشركين ، وكان خروجه من المدينة في ألف ، فرجع عبد الله بن أبي بن سلول بثلاثمائة  
رجل غاضباً ؛ إذ خولف رأيهم حين أشار بالقعود والقتال في المدينة إن نهض إليهم العدو ،  
وكان رأيهم وافق رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى ذلك أكثر الأنصار ، وسيأتي .  
ونهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسلمين فاستشهد منهم من أكرمه الله بالشهادة .  
قال مالك رحمه الله : قُتل من المهاجرين يوم أحد أربعة ، ومن الأنصار سبعون رضي الله عنهم .  
والمقاعد : جمع مقعد وهو مكان القعود ؛ بمنزلة مواقف ، ولكن لفظ القعود دال على الثبوت ؛  
ولا سيما أن الزمارة كانوا قعوداً . وهذا معنى حديث غزاة أحد على الاختصار ، وسيأتي من  
تفصيلها ما فيه شفاء . وكان مع المشركين يومئذ مائة فرس عليها خالد بن الوليد ولم يكن مع  
المسلمين يومئذ فرس . وفيها جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وكسرت رباطه  
اليمنى السفلى بحجر وهُشمت البيضة من على رأسه صلى الله عليه وسلم ، وجاز عن أمته ودينه  
يافضل ما جرى به نبياً من أنبيائه على ضربه . وكان الذي تولى ذلك من النبي صلى الله عليه  
وسلم عمرو بن قيسه الليثي ، وعُتبة بن أبي وقاص . وقد قيل : إن عبد الله بن شهاب جد  
الفقيه محمد بن مسلم بن شهاب هو الذي شج رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبهته . قال  
الواقدي : والناصب عندنا أن الذي رمى في وجه النبي صلى الله عليه وسلم ابن قيسه ، والذي

(١) هكذا في الأصول . (٢) البيضة : الجلود ، وهي زود ينسج على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة .

أدى شقته وأصاب وباعيته عتبة بنُ أبي وقاص . قال الواقدي بإسناده عن نافع بن جبير قال : سمعت رجلا من المهاجرين يقول : شهدتُ أحدًا فنظرتُ إلى النبل تأتي من كل ناحية ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم وسَطُها كلُّ [ذلك] <sup>(١)</sup> يُصرف عنه . ولقد رأيتُ عبد الله بن شهاب الزهري يقول يومئذ : دُلوني على محمد دُلوني على محمد ، فلا تجوزُ إن نجا . [وإن] رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى جنبه ما معه أحد ثم جاوزه ؛ فتابه في ذلك صفوان فقال : والله ما رأيته ، أَلِيفَ بالله إنه مِنّا ممنوع ! خرجنا أربعة تماهدنا وتعاقدنا على قتله [فلم تخلص إلى ذلك] . وأَكَبَتِ الحجارة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سقط في حُفْرَةٍ كان أبو عامر الزاهب قد حفرها مكيدةً للساميين ، فخر عليه السلام على جنبه واحتضنه طلحة حتى قام ، وصَّ مالك بن سنان والدُ أبي سعيد الخدري من بُرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم . وتَشَبَّهتِ حلقتان من دُرُع المَغْفَر في وجهه صلى الله عليه وسلم فَمَرَّعَهُمَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَعَصَّ عَلَيْهِمَا بَنِيَّتُهُ فَسَقَطَا ؛ فَكَانَ أَهَمُّ بَرِيئَةٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وفي هذه الفَرَاة قُتِلَ حِزَّةٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَتَلَهُ وَحْشِيٌّ ، وَكَانَ وَحْشِيٌّ مَمْلُوكًا لَجَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ . وقد كان جبير قال له : إن قَتَلْتَ جَدًّا جَعَلْنَا لَكَ أَهْنَةً لَخِيلٍ ، وَإِنْ أَنْتَ قَتَلْتَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ جَعَلْنَا لَكَ مِائَةَ نَاقَةٍ كُلُّهَا سُودُ الْحَقِّقِ ، وَإِنْ أَنْتَ قَتَلْتَ حِمَزَةَ فَانْتَ حُرٌّ . فقال وَحْشِيٌّ : أَمَا جَدُّ فَعَلَيْهِ حَافِظٌ مِنَ اللَّهِ لَا يَخْلُصُ إِلَيْهِ أَحَدٌ . وَأَمَا عَلِيٌّ مَا بَرَزَ إِلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا قَتَلَهُ . وَأَمَا حِمَزَةُ فَرَجُلٌ شَجَاعٌ ، وَعَمِي أَنْ أَصَادَهُ فَأَقْتَلَهُ . وَكَانَتْ هِنْدٌ كَلِمَاتِيَا وَحْشِيٌّ أَوْ مَرَّتْ بِهِ قَالَتْ : لِيَهَا لِرَا دُثْمَةٍ أَشْفٍ وَأَسْتَشْفٍ . فَكَفَنَ لَهُ خَلْفٌ صَخْرَةً وَكَانَ حِمَزَةُ حَلَّ عَلَى الْقَوْمِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ فَلَمَّا رَجَعَ مِنْ حِمْلَتِهِ وَمَرَّتْ بُوْحْشِيٌّ زَرَقَ بِالْمِزْرَاقِ فَاصَابَهُ فَسَقَطَ مِنْهَا ، وَرَضِيَ عَنْهُ . قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : فَبَقِرَتْ هِنْدٌ عَنْ كَيْدِ حِمَزَةَ فَلَا كَتَبَهَا وَلَمْ تَسْتَطِيعْ أَنْ تُسَيِّفَهَا فَلَقَطَتْهَا ثُمَّ عَلَتْ عَلَى صَخْرَةٍ مُشْرِقَةً فَصَرَخَتْ بِأَعْلَى صَوْتِهَا فَقَالَتْ :

نَحْنُ جَزِينَا كَمْ يَدُومُ بَدْرٌ • وَالْحَرْبُ بَعْدَ الْحَرْبِ ذَاتُ سَعِيرٍ  
مَا كَانَ عَنْ عُتْبَةَ لِي مِنْ صَبِيرٍ • وَلَا أَخِي وَعَمَّهُ وَبَعْرِي

سَفَيْتُ نَفْسِي وَفَضَيْتُ نَذْرِي • شَفَيْتُ وَخَيْتُ غَلِيلَ صَدْرِي  
فَنُكِرْتُ وَخَيْتُ عَلَى غُصْنِي • حَتَّى تَرِمَ أَعْظَمِي فِي قَبْرِي  
فَأَجَابَهَا هَنْدُ بِنْتُ أَثَاثَةَ بِنْتُ عَبَّادِ بْنِ الْمَطْلَبِ فَقَالَتْ :

تَحْرِيتٌ فِي بَدْرِ وَبَعْدَ بَدْرِ • يَا بِنْتَ وَقَاجٍ عَظِيمِ الْكُفْرِ  
صَبَّحَكَ اللَّهُ غَدَاةَ الْفَجْرِ • مِلْهَا تَمِيمِينَ الطَّوَالِ الزُّهْرِ  
بِكُلِّ قَطَاغٍ حُسَامٍ يَفْرِى • حَمَزَةٌ لَيْتِي وَعَلَى صَقْرِى  
إِذَا رَامَ شَيْبٌ وَأَبْرُوكَ غَدْرِي • نَحْضَبًا مِنْهُ ضَوَا حِي النُّحْرِ  
• وَتَذَرِكِ السَّوَى فَتَرُدِّي •

وقال عبد الله بن رواحة يكي حمزة رضى الله عنه :

بَكَتْ مِنِّي وَحَقُّ لَهَا بُكَاهَا • وَمَا يُفْنِي الْبُكَاءُ أَوْ التَّوْبِيلُ  
حَلَّ اسْدِ الْإِلَهِ غَدَاةَ قَالُوا • أَحْمَزَةُ ذَاكُمْ الرَّجُلُ الْفَتِيلُ  
أَصِيبُ الْمَسَامُونِ بِهِ جَمِيعًا • هُنَاكَ وَقَدْ أَصِيبَ بِهِ الرَّسُولُ  
أَبَا بَقْلٍ لَكَ الْأَرْكَانُ هُمْتُ • وَأَنْتَ الْمَاجِدُ الْبَرُّ الْوُصُولُ  
عَلَيْكَ سَلَامُ رَبِّكَ فِي جَنَّاتٍ • مَخَالِطُهَا نَسِيمٌ لَا يَزُولُ  
أَلَا يَا هَانِمَ الْأَخْيَارِ صَبْرًا • فَكُلِّ فَمَالِكُمْ حَسَنٌ جَمِيلُ  
وَمَسْئُولُ اللَّهِ مُضْطَرِّبُ كَرِيمٍ • بِأَمْرِ اللَّهِ يَنْطِقُ إِذْ يَقُولُ  
أَلَّا أَمِنْ مُبْلِغٌ عَنِّي لَوْيَا • فَبَعْدَ الْيَوْمِ دَائِلَةٌ تَدُولُ  
وَقَبْلَ الْيَوْمِ مَا عَرَفُوا وَذَاقُوا • وَقَائِمَاتُهَا يَسْتَفِي الْقَلِيلُ  
فَسَيَمُ ضَرْبَنَا بِقَلْبٍ بَدْرٍ • غَدَاةَ أَنْتُمْ الْمَوْتُ الْعَجِيلُ  
غَدَاةَ تَوَى أَبُو جَهْلٍ صَرِيمًا • عَلَيْهِ الطُّيْرُ حَائِمَةٌ تُجْمَلُ  
وَعُتْبَةٌ وَأَبْنَسُهُ نَحْرًا جَمِيعًا • وَثَنِيَّةُ عَضَةِ السِّيفِ الصَّقِيلُ

(١) أَرَادَتْ شَيْئَةً مِنْ رِيبةِ أَخَاهِ بْنِ رِيبةِ أَبِي هَنْدٍ • وَقَدْ رَغِمَ هُنَا فِي غَيْرِ الدَّاءِ لِحُضْرَةِ الشَّرِّ •

(٢) الْقَلْبُ (مَنْعُ أَوَّلِهِ وَكُسْرُ ثَانِيهِ) : الْبَرُّ الْعَادِيَةُ الْقَدِيمَةُ الَّتِي لَا يَهْلُمُهَا وَبَسُولًا حَافِرًا تَكُونُ فِي الْبَرَارِيِّ ، يَذْكُرُ وَيُؤْنِتُ •

وَسَرَّكَ أَتَيْتَ مُخْلِبًا ۝ وَفِي حَبْرٍ لَدُنْ نَبِيلٍ ۝<sup>(١)</sup>  
 وَهَامَ نَبِي رَيْبَةٍ سَابِلُهَا ۝ فَفِي أَسَافِنَا مِنْهَا قُلُوبٌ  
 أَلَا يَاهُنْد لَا تُبْدِي قَتْمَانَا ۝ بِحِزْمَةِ إِبْنِ عِزْزِكَ ذَلِيلٌ  
 أَلَا يَاهُنْد فَابْكِي لَا تَمَلِّي ۝ فَلَمَنِتِ الْوَالِهُ الْعَبْرَى الْمَبُولُ<sup>(٢)</sup>

وَرَتَنَهُ أَيْضًا أَخْتَهُ صَفِيَّةٌ، وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي السَّيْرَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ فيه مسألة واحدة، وهي بيان التَّوَكَّلِ. والتَّوَكَّلُ في اللغة إظهار العجز والاعتماد على الغير . وَوَأَكَلْ فَلَان إِذَا ضَجَّ أَمْرُهُ مُتَكَلِّلاً عَلَى غَيْرِهِ .

واختلف العلماء في حقيقة التَّوَكَّلِ؛ فُسئِلَ عَنْهُ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: قَالَتْ فِرْقَةُ الرِّضَا بِالضَّحَّانِ، وَقَطَّعُ الطَّمَعِ مِنَ الْخُلُوقِينَ، وَقَالَ قَوْمٌ: التَّوَكَّلُ تَرْكُ الْأَسْبَابِ وَالرُّكُونُ إِلَى مُسَبِّبِ الْأَسْبَابِ؛ فَإِذَا شَغَلَهُ السَّبَبُ عَنِ الْمُسَبَّبِ زَالَ عَنْهُ اسْمُ التَّوَكَّلِ. قَالَ سَهْلٌ: مَنْ قَالَ التَّوَكَّلُ يَكُونُ بَرَكَ السَّبَبُ فَقَدْ طَعَنَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا» فَالْغَنِيمَةُ اكْتِسَابٌ. وَقَالَ تَعَالَى: «فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ» فَهَذَا عَمَلٌ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُحْتَرِفَ». وَكَانَ أَحْسَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْرَضُونَ عَلَى السَّرِيَّةِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ غَيْرُهُ: وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. وَأَنَّ التَّوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ هُوَ التَّمَتُّعُ بِاللَّهِ وَالْإِيقَانُ بِأَنَّ قَضَاءَهُ مَاضٍ، وَاتِّبَاعُ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّعْيِ فِيمَا لَا يَدُ مِنْهُ مِنَ الْأَسْبَابِ مِنْ مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ وَتَحْرِيزٍ مِنْ عَدُوٍّ وَإِعْدَادِ الْأَسْلِحَةِ وَاسْتِعْمَالِ مَا تَقْضِيهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعْتَادَةِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مُحَقِّقُو الصُّوفِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ أَسْمُ التَّوَكَّلِ عَنْدهُمْ مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ إِلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ وَالْإِكْتِفَاءِ إِلَيْهَا بِالْقُلُوبِ؛ فَإِنَّمَا لَا تَجْلِبُ نَفْسًا وَلَا تَدْفَعُ ضَرًّا بَلِ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْكُلُّ مِنْهُ وَبِمَشِيئَتِهِ؛ وَمَتَى وَقَعَ مِنَ التَّوَكَّلِ رُكُونٌ إِلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ فَقَدْ انْسَلَخَ عَنْ ذَلِكَ الْأَسْمِ. ثُمَّ التَّوَكَّلُونَ عَلَى

(١) المجلد: المصروع إما ميتاً وإما مريضاً شديداً . (٢) الحيزم: وسط الصدر وما يضم إليه الخزام .  
 واللدن: الرخ . (٣) المبول من النساء: التبول . (٤) السرية: طائفة من الجيش يبلغ أعضاها أربعمائة؛ سموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة السكر وخيارهم، من الشيء السريء النفيس .



حالين : الأول - حال المتمكن في التوكل فلا يلتفت إلى شيء من تلك الأسباب بقلبه ، ولا يتعاطاه إلا بحكم الأمر . الثاني - حال غير المتمكن وهو الذي يقع إليه الالتفات إلى تلك الأسباب أحيانا غير أنه يدفعها عن نفسه بالطرق العلمية ، والبراهين القطعية ، والأذواق الحالية ؛ فلا يزال كذلك إلى أن يرقبه الله بجوده إلى مقام المتوكلين المتمكنين ، ويلحقه بدرجات العارفين .

قوله تعالى : وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ ﴿١٢٦﴾ إِذْ يَقُولُ لِ الْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّدَكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴿١٢٧﴾ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُبَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٨﴾  
فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ كانت بدر يوم سبعة عشر من رمضان يوم الجمعة لثمانية عشر شهرا من الهجرة ، وبدر ماء هنالك وبه سُمي الموضع . وقال السفي : كان ذلك الماء لرجل من جهينة يسمى بدرا ، وبه سُمي الموضع . والأوّل أكثر . قال الواقدي وغيره : بدر أسم لموضع غير منقول . وسيأتي في قصة بدر في « الأنفال » إن شاء الله تعالى . و ﴿ أَذِلَّةٌ ﴾ معناها قليلون ؛ وذلك أنهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر رجلا . وكان عدوهم ما بين التسعمائة إلى الألف . وه « أَذِلَّةٌ » جمع ذليل . واسم الذل في هذا الموضع مستعار ، ولم يكونوا في أنفسهم إلا أعزّة ، ولكن نسيبتهم إلى عدوهم وإلى جميع الكفار في أقطار الأرض تقتضي عند المتأمل ذلّهم وأنهم يغلبون . والنصر العون ؛ فنصرهم الله يوم بدر وقتل فيه صناديد المشركين ، وعلى ذلك اليوم أبُتِيَ الإسلام ، وكان أوّل قتال قاتله النبي صلى الله عليه وسلم . وفي صحيح مسلم عن بريدة قال : غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة قاتل في ثمانٍ منهن . وفيه عن ابن إسحاق قال : لقيت

زيد بن أرقم قتل له : كم غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : تسع عشرة غزوة .  
فقلت : فكم غزوت أنت معه ؟ فقال : سبع عشرة غزوة . قال فقلت : فما أول غزوة  
غزّاها؟ قال : ذات العُسرِ أو العُشير . وهذا كله مخالف لما عليه أهل التواريخ والسير . قال  
محمد بن سعد في كتاب الطبقات له : إن غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع وعشرون  
غزوة ، وسراياه ست وخمسون ، وفي رواية ست وأربعون<sup>(١)</sup> ، والتي قاتل فيها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بدر وأحد والمريسيع والتخندق وخيبر وقربظة والفتح وحنين والطائف . قال ابن  
سعد : هذا الذي أجمع لنا عليه . وفي بعض الروايات : أنه قاتل في بني النضير وفي وادي  
القرى مُنصرفه من خيبر وفي الغابة<sup>(٢)</sup> . وإذا تقرّر هذا فنقول : زيد وبريدة إنما أخبر كل  
واحد منهما بما في علمه أو شاهده . وقول زيد « إن أول غزوة غزا ذات العشرة » مخالف  
أيضا لما قال أهل التواريخ والسير . قال محمد بن سعد : كان قبل غزوة العشرة ثلاث  
غزوات ، يعني غزاها بنفسه . وقال ابن عبد البر في كتاب الدرر في المغازي والسير . أول غزاة  
غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة ودان غزاها بنفسه في صفر ؛ وذلك أنه وصل  
إلى المدينة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، أقام بها بقية ربيع الأول وباقي العام كله  
إلى صفر من سنة اثنتين من الهجرة ، ثم خرج في صفر المذكور واستعمل على المدينة سعد بن  
جُباد حتى بلغ ودان فوداع بني صُفرة ، ثم رجع إلى المدينة ولم يبق حربا ، وهي المسماة بغزوة  
الأبواء . ثم أقام بالمدينة إلى [ شهر ] ربيع الآخر من السنة المذكورة ، ثم خرج فيها واستعمل  
على المدينة السائب بن عثمان بن مظعون حتى بلغ بواط من ناحية رَضوى ، ثم رجع إلى المدينة

(١) الذي في كتاب الطبقات لابن سعد : « وكانت سراياه التي بعث بها سبعا وأربعين سرية » .

(٢) الغابة : موضع قرب المدينة من ناحية الشام . (٣) ودان (فتح الواو وثمة المهملة) : قرية بجامعة من  
أمهات القرى من عمل الفرع . وقيل : واد في الطريق يقطعه المصمدون من هجاء المدينة . (عن شرح المواهب) .  
(٤) الماردة : الصالحة . (٥) بواط (فتح الواو وقد تضم وتحقّف الواو وآخره طاء مهملة) :  
جبل من جبال جهة بقرع يقع على أربعة برد من المدينة . (٦) رضى (فتح الراء وسكون المعجمة  
مقصود) : جبل بالمدينة ، وهو على مسيرة يوم من ينبع وعلى سبع مراحل من المدينة .

ولم يلق حرباً ، ثم أقام بها بقية ربيع الآخر وبعض جمادى الأولى ، ثم خرج غازياً واستخلف  
 حل المدينة أبا سلمة بن عبد الأسد ، وأخذ على طريق ملك<sup>(١)</sup> إلى العسيرة .

قلت : ذكر ابن إسحاق عن عمار بن ياسر قال : كنت أنا وعلى بن أبي طالب رفيقين  
 في غزوة العسيرة من بطن يَنْعُ فلما زلها رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بها شهراً فصالح بها  
 بني مُدَلِج وحلفاءهم من بني ضَمْرَةَ فوادعهم ؛ فقال لي علي بن أبي طالب : هل لك أبا اليقظان  
 أن تأتي هؤلاء ؟ ففر من بني مُدَلِج يعملون في عَيْن لهم ننظر كيف يعملون . فأتيناهم فظفرنا  
 إليهم ساعة ثم غشينّا النّوم فمعدنا إلى صور بين النخل في دُقْعَاء من الأرض فمئنا فيه ؛ فوالله  
 ما أهبنا إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدمة ؛ جلّسنا وقد تتربنا من تلك الدُقْعَاء فيؤمئذ  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : ” مالك يا أبا تراب ؟ ” فأخبرناه بما كان من أمرنا فقال :  
 ” ألا أخبركم بأشقى الناس رجلين ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ؛ فقال : ” أَحَمِيرُ ثَوْدَ الذي عقر الناقة  
 والذي يضربك يا علي على هذه - ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأسه - حتى  
 يَبْلُ منها هذه ” ووضع يده على لحيته . فقال أبو عمر : فأقام بها بقية جمادى الأولى وليل من  
 جمادى الآخرة ، ووادع فيها بني مُدَلِج ثم رجع ولم يلق حرباً . ثم كنّك بعد ذلك غزوة بدر  
 الأولى بأيام قلائل ، هذا الذي لا يشك فيه أهل التواريخ والسِّدَر ، وزيد بن أرقم إنما أخبر  
 عما عنده . والله أعلم . ويقال : ذات العسير بالسَّين والشَّين ، ويزاد عليها هاء فيقال : العسيرة .  
 ثم غزوة بدر الكبرى وهي أعظم المشاهد فضلاً لمن شهدها ، وفيها أمد الله بملائكته نبيه  
 والمؤمنين في قول جماعة العلماء ، وعليه يدل ظاهر الآية ، لا في يوم أُحُد . ومن قال : إن  
 ذلك كانت يوم أُحُد جعل قوله تعالى : « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ » إلى قوله : « تَشْكُرُونَ »  
 اعتراضاً بين الكلامين . وهذا قول عامر الشعبي ، وخالفه الناس . وتظاهرت الروايات  
 بأن الملائكة حضرت يوم بدر وقالت ؛ ومن ذلك قول أبي أسيد مالك بن ربيعة وكان شهيداً

(١) ملك (بالكسر ثم السكون والكاف) : واد بمكة .

(٢) الصبر : جماعة النخل بالصغار ؛ لا واحد له من لفظه .

بَدْر : لو كُنْتُ مَعَكُمْ الْآنَ يَبْدُرُ وَمَعِيَ بَصْرِي لِأُرِيَكُمْ الشَّعْبَ الَّذِي خَرَجَتْ مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ ،  
 لَا أَشْكُ وَلَا أَتَمَرُّ . رواه عقيل عن الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ . قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ :  
 لَا يَعْرِفُ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ ، وَأَبُو أُسَيْدٍ يَقَالُ إِنَّهُ آخَرُ مَنْ مَاتَ  
 مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ ؛ ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي الْأَسْتِعَابِ وَغَيْرِهِ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ  
 الْخَطَّابِ قَالَ : « لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ  
 وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا ، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَبِيلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ  
 بِفِعْلِ يَهْتَفِ بِرَبِّهِ : " اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ إِنْ تِلْكَ هَذِهِ  
 الْعَصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ " فَمَا زَالَ يَهْتَفِ بِرَبِّهِ مَا دَامَ يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ  
 حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ ، فَأَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَاخْذَ رِدَاؤَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ التَّرَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ  
 وَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، كَفَاكَ مُنَاسَدَتُكَ رَبِّكَ ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى :  
 « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجِبْ لَكُمْ أَنِّي مُدْكُمُ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ » فَأَمَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
 بِالْمَلَائِكَةِ . قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ : خَذَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : بَيْنَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَسْتَدْفِي فِي أَثَرِ  
 رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسُّوْطِ فَوْقَهُ وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ : أَقْدِمُ حَيَّوْمُ<sup>(١)</sup> ؛  
 فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ نَغْرًا مُسْتَلْقِيًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَاذَاهُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ وَجْهُهُ [كَضْرِيَةِ السُّوْطِ]<sup>(٢)</sup>  
 فَاخْضَرَّتْ ذَلِكَ أَجْمَعُ . بَخَاءُ الْأَنْصَارِيِّ خَذَنَتْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :  
 " صَدَقَتْ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ " فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثُ .  
 وَسَيَأْتِي تَمَامُهُ فِي آخِرِ « الْأَنْفَالِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَتَظَاهَرَتِ السُّنَّةُ وَالْقُرْآنُ عَلَى مَا قَالَهُ  
 الْجُمْهُورُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . وَعَنْ خَارِجَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لِلْجَبْرِيلِ : " مَنِ الْقَاتِلُ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَقْدِمُ حَيَّوْمُ " ؟ فَقَالَ جَبْرِيلُ : " يَا مَعْ مَا كُلُّ سَمَاءٍ  
 أَعْرَفَ " . وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ أَنَّهُ خَاطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : بَيْنَا أَنَا أَفْخُ مِنْ قَلْبٍ بَدْرُ جَاءَتْ  
 رِيحٌ شَدِيدَةٌ لَمْ أَرِ مِثْلَهَا قَطُّ ، ثُمَّ ذَهَبَتْ ، ثُمَّ جَاءَتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ لَمْ أَرِ مِثْلَهَا قَطُّ إِلَّا الَّتِي كَانَتْ

(١) الشَّعْبُ (بِالْكَسْرِ) : الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ . (٢) أَبُو زُمَيْلٍ (بِالتَّصْنِيفِ) هُوَ سَمَّاكُ بْنُ الرَّالِدِ . (تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ) .

(٣) حَيَّوْمُ : اسْمُ فَرَسٍ مِنْ خَيْلِ الْمَلَائِكَةِ . (٤) زِيَادَةٌ عَنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ .

قيلها . قال : وأظنه ذكر : ثم جاءت ريح شديدة ، فكانت الريح الأولى جبريل نزل في ألف من الملائكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت الريح الثانية ميكائيل نزل في ألف من الملائكة عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو بكر عن يمينه ، وكانت الريح الثالثة إسماعيل نزل في ألف من الملائكة عن ميسرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا في الميسرة . وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه قال : لقد رأيته يوم بدر وأن أحدنا يشير بسيفه إلى رأس المشرك فيقع رأسه عن جسده قبل أن يصل إليه . وعن الزبيعي بن أنس قال : كان الناس يوم بدر يعرفون قتل الملائكة ممن قتلهم بضرب فوق الأعناق وعلى البنان مثل سمة النار قد أحرق به ، ذكر جميعه النبي رحمه الله . وقال بعضهم : إن الملائكة كانوا يقاتلون وكانت علامة ضربهم في الكفار ظاهرة ؛ لأن كل موضع أصابت ضربتهم اشتعلت النار في ذلك الموضع ، حتى إن أبا جهل قال لابن مسعود : أنت قتلتني ؟ ! إنما قتلتني الذي لم يصل سنانى إلى سنبك فرسه وإن آجتهدت . وإنما كانت الفائدة في كثرة الملائكة لتسكين قلوب المؤمنين ، ولأن الله تعالى جعل أولئك الملائكة مجاهدين إلى يوم القيامة ؛ فكل عسكر صبر واحتسب تأنيهم الملائكة وقاتلون معهم . وقال ابن عباس ومجاهد : لم تقاتل الملائكة إلا يوم بدر ، وفيما سوى ذلك يشهدون ولا يقاتلون إنما يكونون عددا أو مددا . وقال بعضهم : إنما كانت الفائدة في كثرة الملائكة أنهم كانوا يدعون ويسبحون ، ويكثرون الذين يقاتلون يومئذ . فعلى هذا لم تقاتل الملائكة يوم بدر وإنما حضروا للدعاء بالثبوت ، والأول أكثر . قال قتادة : كان هذا يوم بدر ، أمدهم الله بألف ثم صاروا ثلاثة آلاف ، ثم صاروا خمسة آلاف ؛ فذلك قوله تعالى : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ » وقوله : « أَلَّا يَكْفِيَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ » وقوله : « بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ » فصير المؤمنين يوم بدر واثقوا الله فأمدهم الله بخمسة آلاف من الملائكة على ما وعدهم ؛ فهذا كله يوم بدر . قال الحسن : فهؤلاء الخمسة آلاف رزء للمؤمنين إلى يوم القيامة . قال الشعبي : بلغ النبي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم بدر أن كُرُز بن جابر المخاريبي يريد أن يُمدّ المشركين فشق ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين ، فانزل الله تعالى ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ مَسْئُومِينَ ﴾ فبلغ كُرُزًا الهزيمة فلم يُمدّهم ورجع ، فأمدهم الله أيضا بالخمسة آلاف ، وكانوا قد مَدُّوا بأنفس . وقيل : إنما وعد الله المؤمنين يوم بدر إن صبروا على طاعته ، وأنقوا محارمه أن يمدّهم أيضا في حروبهم كلها ، فلم يصبروا ولم ينقوا محارمه إلا في يوم الأحزاب ، فأمدهم حين حاصروا قُرَيْظَةَ . وقيل : إنما كان هذا يوم أُحُد ، وعدهم الله المَدَدَ إن صبروا ، فما صبروا فلم يُمدّوا بملك واحد ، ولو أُمدُّوا لما هُزِمُوا ؛ قاله عِكْرَمَةُ والضَّحَّاك . فإن قيل : فقد ثبت عن سعد ابن أبي وقاص أنه قال : رأيت عن عَيْن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن يساره يوم بدر رجلين عليهما ثياب بيض يقاتلان عليه أشدّ قتال ، ما رأيتهما قُبِلَ ولا بُعِدَ . قيل له : لعل هذا مختصّ بالنبي صلى الله عليه وسلم ، خصّه بملكين يقاتلان عنه ولا يكون هذا إمدادا للصحابه . والله أعلم .

الثانية - نزول الملائكة سبب من أسباب النصر لا يحتاج إليه الرب تعالى ، وإنما يحتاج إليه المخلوق فليعلق القلب بالله وليثق به ، فهو الناصر بسبب وبغير سبب ؛ « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » . لكن أخبر بذلك ليمتثل الخلق ما أمرهم به من الأسباب التي قد خَلَّتْ من قُبُل ، « وَلَنْ تَجِدَ لِسَنَةَ اللَّهِ تَبْدِيلًا » ، ولا يقدح ذلك في التوكل . وهو يرّد على من قال : إن الأسباب إنما سُنَّتْ في حق الضعفاء لا للأقوياء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا الأقوياء وغيرهم هم الضعفاء ؛ وهذا واضح . و«مَدَّة» في الشر و«أمد» في الخير . وقد تقدّم في البقرة . وقرأ أبو حيوة «مترلين» بكسر الزاي مخففا ، يعني مترلين النصر . وقرأ ابن عامر مشددة الزاي مفتوحة على التكرير . ثم قال : ﴿ يَلَى ﴾ وتمّ الكلام . ﴿ إِنْ تَصَبَّرُوا ﴾ شرط ، أى على إلقاء العدو . ﴿ وَتَقُوا ﴾ عطف عليه ، أى معصيته . والجواب ﴿ يُمَدِّدْكُمْ ﴾ . ومعنى ﴿ مِنْ قَوَّيْمِهِمْ ﴾ من وجههم . هذا عن عِكْرَمَةَ وقادة والحسن

وَالرَّبِيعَ وَالسَّدىَ وَابْنَ زَيْدٍ . وَقِيلَ : بَيْنَ غَضَبِهِمْ ؛ عَنْ مُجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكِ . كَانُوا قَدْ غَضِبُوا  
يَوْمَ أَحَدَ لَيَالِيهِمْ بِدَرْجِمَا لَقُوا . وَأَصْلُ الْقَوْرِ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ وَالْأَخْذُ فِيهِ يَجِدُ ؛ وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ :  
فَارَتِ الْقِدْرُ تَقُورُ قَوْرًا وَقَوْرَانَا إِذَا غَلَّتْ . وَالْقَوْرُ الْغَلْيَانُ . وَفَارَ غَضَبُهُ إِذَا جَاشَ . وَقَعَلَهُ مِنْ  
قَوْرِهِ أَيْ قَبْلَ أَنْ يَسْكُنَ . وَالْقَوَارَةُ مَا تَقُورُ مِنَ الْقِدْرِ . وَفِي التَّنْزِيلِ « وَفَارَ التَّنُّورُ » .  
قَالَ الشَّاعِرُ :

• تَقُورُ عَلَيْنَا قِدْرُهُمْ فَنَدِيمُهَا •

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ بفتح الواو اسم مفعول ، وهى قراءة ابن عامر  
وحزرة والكسائى ونافع . أى مُعَلِّمِينَ بِعلامات . و« مُسَوِّمِينَ » بكسر الواو اسم فاعل ، وهى قراءة  
أبى عمرو وأبى كثير وعاصم ؛ فيحتمل من المعنى « اتقدم ، أى قد أعلموا أنفسهم بعلامة ، وأعلموا  
خيلهم . ورجح الطبرى وغيره هذه القراءة . وقال كثير من المفسرين : مُسَوِّمِينَ أى مرسلين  
خيلهم فى الغارة . وذكر المهدوى هذا المعنى فى « مُسَوِّمِينَ » بفتح الواو ، أى أرسلهم الله تعالى  
على الكفار . وقاله ابن قُورَك أيضا . وعلى القراءة الأولى اختلفوا فى سِما الملائكة ؛ فروى عن  
على بن أبى طالب وابن عباس وغيرهما أن الملائكة أَعْتَمَتْ بعائم بيض قد أرسلوها بين أكتافهم ؛  
ذكره البيهقى عن ابن عباس ، وحكاها المهدوى عن الزجاج . إلا جبريل فإنه كان بعامة صفراء  
على مثال الزبير بن العوام ، وقاله ابن إسحاق . وقال الربيع : كانت سِيماهم أنهم على خيل بلقى .  
قلت : ذكر البيهقى عن سُهَيْل بن عمرو رضى الله عنه قال : لقد رأيت يوم بدر رجالا  
يُضَا على خيل بلقى بين السماء والأرض مُعَلِّمِينَ يَقْتُلُونَ وَيَأْسِرُونَ . فقوله « مُعَلِّمِينَ » دل على أن  
لنخيل البلقى ليست السِما . والله أعلم . وقال مجاهد : كانت خيلهم مَحْزُوزَةٌ الْأَذْنَابِ وَالْأَعْرَافِ  
مُعَلِّمَةٌ النَّوَاصِي وَالْأَذْنَابِ بِالصُّوفِ وَالْعِهْنِ . وروى عن ابن عباس : تَسَوَّمَتِ الْمَلَائِكَةُ  
يَوْمَ بَدْرٍ بِالصُّوفِ الْأَبْيَضِ فى نَوَاصِي الْخَيْلِ وَأَذْنَابِهَا . وقال عباد بن عبد الله بن الزبير وهشام بن  
هُرَيْرَةَ الْكَلْبِيِّ : تَزَلَّتِ الْمَلَائِكَةُ فى سِما الزبير طيهم عائمٌ صُفْرٌ مَرَحَاةٌ عَلَى أكتافهم . وقال ذلك  
عبد الله وعروة ابنا الزبير . وقال عبد الله : كانت ملاة صفراء أَعْتَمَتْ بها الزبير رضى الله عنه .

(١) العهن : الصوف المصبوغ الزرأ •

قلت : ودلت الآية - وهي الرابعة - على اتخاذ العلامة للقبائل والكتائب يحملها السلطان لم يتميز كل قبيلة وكتيبة من غيرها عند الخوي ، وعلى فضل الخليل البلق لتزول الملائكة عليها .

قلت : - ولعلها نزلت عليها موافقة لقرص المقداد ، فإنه كان أبق ولم يكن لم قرص غيره ، فنزلت الملائكة على الخليل البلق إكراما للقداد ، كما نزل جبريل معترجا بعامة صفراء على مثال الزير . والله أعلم .

ودلت الآية أيضا - وهي الخامسة - على لباس الصوف وقد لبسه الأنبياء والصالحون . وروى أبو داود وابن ماجه واللفظ عن أبي بردة عن أبيه قال قال لي أبي : لو شهدنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصابتنا السماء لحسبت أن ريح الضأن سولس صلى الله عليه وسلم جبة رومية من صوف ضيقة الكمين ، رواه الأئمة . ولبسها يونس عليه السلام ، رواه مسلم . وميأتى لهذا المعنى مزيد بيان في « النحل » إن شاء الله تعالى .

السادسة - قلت : وما ذكره مجاهد من أن خيلهم كانت محزوزة الأذنان والأعراف فبعيد ، فإن في مصنف أبي داود عن عتبة بن عبد السام أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تمصوا نواصي الخيل ولا معارفها ولا أذنانها فإن أذنانها منابها ومعارفها دفاؤها ونواصيها معقود فيها الخير » . فقول مجاهد يحتاج إلى توقيف من أن خيل الملائكة كانت على تلك الصفة موافقة موافقة الله أعلم .

ودلت الآية على حسن الأبيض والأصفر من الألوان لتزول الملائكة بذلك ، وقد قال ابن عباس : من لبس نعلا أصفر قضيت حاجته . وقال عليه السلام : « البسوا من ثيابكم البياض فإنه من خير ثيابكم وكفتموا فيه موتاكم وأما العائم فتبجان العرب ولباسها » . وروى ركانة وكان صارح النبي صلى الله عليه وسلم فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ركانة : وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « فرق ما بيننا وبين المشركين العائم على القلائد » أخرجه أبو داود . قال النحاس : إسناده مجهول لا يعرف سماع بعضه من بعض .



قوله تعالى : وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ .  
وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْغَزِيرِ الْحَكِيمِ ﴿١٦٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ  
كَفَرُوا أَوْ يَكْتَسِبُهُمْ فَيُنْقَلِبُوا خَافِينَ ﴿١٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ ﴾ الهاء للدَّخَلِ وهو الملائكة . أو الوعد  
أو الإمداد ، ويدل عليه « بمددكم » أو للتسويم أو للإزال أو العدد على المعنى ؛ لأن خمسة  
آلاف عدد . ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ ﴾ اللام لام كي ، أى ولتطمئن قلوبكم به جعله ؛ كقوله :  
« وَزَيَّنَّا الْمَاءَ الدَّنْيَاءَ مَصْبِغًا » أى حفظا لها جعل ذلك . ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾  
يعنى نصر المؤمنين ، ولا يدخل فى ذلك نصر الكافرين ؛ لأن ما وقع لهم من غلبة إنما هو إملاء  
محض من غلبة الكفار ، وسوء عاقبة وخسران . ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ أى بالقتل . ونظم  
الآية : ولقد نصركم الله بيدر ليقطع . وقيل : المعنى وما النصر إلا من عند الله ليقطع .  
ويجوز أن يكون متعلقا بمددكم ، أى بمددكم ليقطع . والمعنى : من قُتل من المشركين يوم بدر ؛  
عن الحسن وغيره . السدى : يعنى به مَنْ قُتل من المشركين يوم أُحُد وكانوا ثمانية عشر رجلا .  
ومعنى ﴿ يَكْتَسِبُهُمْ ﴾ يحزنهم ؛ والمكجوت المحزون . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى  
أبى طلحة فرأى ابنه مكجوتا فقال : « ما شأنه ؟ » . فقيل : مات بغيره . وأصله فيما ذكر  
بعض أهل اللغة « يكيدهم » أى يصيبهم بالحزن والغيظ فى إكبادهم ، فأبدلت الدال تاء ،  
كما قلبت فى سبت وأسبه أى حلقه . كتبت الله العدو كبتا إذا صرفه وأذله ، وكبده  
أصابه فى كبده ؛ يقال : أحرقت الحزن كبده ، وأحرقت العداوة كبده . وتقول العرب للعدو :  
أسود الكبدة ؛ قال الأعشى :

فما أجشمت من إتيان قوم \* هم الأعداء فلا أكباد سود<sup>(١)</sup>

كان الأكباد احترقت بشدة العداوة أسودت . وقرأ أبو جحاز « أو يكيدهم » بالدال . والخائب :  
المنقطع الأمل . خاب يخيب إذا لم يزل ما طلب . والخائب : القَدْح لا يورى .

(١) أجشمت : كفت على مشقة .

قوله تعالى : لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَأَيُّ كَيْدٍ لَّهُمْ خَبِيرٌ ﴿١٢٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى : ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كسرت رِباعيته يوم أحد ، ونجح في رأسه ، فجعل يسأل الدم عنه ويقول : " كيف يفلح قوم شقخوا رأس نبيهم وكسروا رِباعيته وهو يدعوهم إلى الله تعالى " . فأنزل الله تعالى " لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ " . الضحاك : هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو على المشركين فأنزل الله تعالى : « ليس لك من الأمر شيء » . وقيل : استأذن في أن يدعو في استئصالهم ، فلما نزلت هذه الآية علم أن منهم من سيُسَلِمُ وقد آمن كثير منهم خالد بن الوليد وعمرو بن العاصي وعكرمة بن أبي جهل وغيرهم . وروى الترمذي عن ابن عمر قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر فأنزل الله عز وجل « ليس لك من الأمر شيء » . فهداهم الله للإسلام . وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح . وقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ قيل : هو معطوف على « لَيَقْطَعَنَّ طَرَفًا » . والمعنى : ليقطع طرفه منهم أو يحزنهم بالهزيمة أو يتوب عليهم أو يعذبهم . وقد تكون « أو » هاهنا بمعنى « حتى » و « إلا أن » . قال امرؤ القيس :

... أَوْ مَوْتٌ فَنَعْدَرَا

قال علماؤنا : قوله عليه السلام : " كيف يفلح قوم شقخوا رأس نبيهم " استبعاد لتوفيق من فعل ذلك به . وقوله تعالى : « ليس لك من الأمر شيء » . تقريب لما استبعده وإطاع في إسلامهم ، ولما أطيع في ذلك قال صلى الله عليه وسلم : " اللهم أغفر لقومى فإنهم لا يعلمون " كما في صحيح مسلم عن ابن مسعود قال : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : " رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ

لا يعلمون". قال علماؤنا : فالحاكي في حديث ابن مسعود هو الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهو المحكى عنه ؛ بدليل ما قد جاء صريحاً بيننا أنه عليه الصلاة والسلام لما كسرت ربايته وشج وجهه يوم أحد بشق ذلك على أصحابه شقاً شديداً وقالوا : لو دعوت عليهم ! فقال : " إني لم أبست لعماء ولكن بعثت داعياً ورحمة الله أغفر لقومي فإنهم لا يعلمون " . فكانه عليه السلام أوحى إليه بذلك قبل وقوع قضية أحد ، ولم يُعين له ذلك الشيء ؛ فلما وقع له ذلك تبين أنه المُنهي بذلك بدليل ما ذكرنا . وبينه أيضاً ما قاله عمر له في بعض كلامه : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لقد دعا نوح على قومه فقال : « رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِيَاراً » الآية . ولو دعوت علينا مثلها لهلكنا من عند آخرنا ؛ فلقد وطئ ظهرك وأدنى وجهك وكسرت ربايتك فأيت أن تقول إلا خيراً ، فقلت : " رَبِّ اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون " . وقوله : " اشتد غضب الله على قوم كسروا رابعة نبيهم " يعني بذلك المباشر لذلك ، وقد ذكرنا اسمه على اختلاف في ذلك ، وإنما قلنا إنه خصوص في المباشر لأنه قد أسلم جماعة ممن شهد أحداً وحسن إسلامهم .

الثانية - زعم بعض الكوفيين أن هذه الآية ناسخة للقنوت الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله بعد الركوع في الركعة الأخيرة من الصبح ، واحتج بحديث ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الفجر بعد رفع رأسه من الركوع فقال : " اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ " - ثم قال - " اللَّهُمَّ أَلَمْنَا فُلَانًا وَفُلَانًا " فانزل الله عز وجل « ليس لك من الأمر شيء » أو يتوب عليهم أو يعذبهم » الآية . أخرجه البخاري ، وأخرجه مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة أتم منه . وليس هذا موضع نسخ وإنما نبه الله تعالى نبيه على أن الأمر ليس إليه ، وأنه لا يعلم من الغيب شيئاً إلا ما أعلمه ، وأن الأمر كله لله يتوب على من يشاء ويسجل العقوبة لمن يشاء . والتقدير : ليس لك من الأمر شيء . وفيه ما في السموات وما في الأرض دونك ودونهم يغفر لمن يشاء ويتوب على من يشاء . فلا نسخ ، والله أعلم . وبين بقوله : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » أن الأمر بقضاء الله وقدره رداً على القدرية وغيرهم .

(١) الخنوع : الخضوع والذل .  
(٢) الحقد (بفتح فكون) : الإبرام في العمل والحكمة .

(۲) الرواية بكسر الخاء، أى من نزل به طابك الخلق بالكفار. وقيل : هو بمعنى لاحق، لغة فى منطق. وروى فتح الخاء على المفعول، أى إن طابك لخلق بالكفار وصابون. (عن ابن الأثير).

قوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً**  
**وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (١٦٠) **وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** (١٦١)  
**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (١٦٢)

قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً)** هذا انتهى عن أكل الربا اعتراض بين إنشاء قصة أحد . قال ابن عطية : ولا أحفظ في ذلك شيئا مَرُويًا .

قلت : قال مجاهد : كانوا يبيعون البيع إلى أجل ، فإذا حلَّ الأجل زادوا في الثمن على أن يُؤخروا ؛ فأنزل الله عز وجل **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً)** . وإنما خص الربا من بين سائر المعاصي لأنه الذي أذن فيه بالحرب في قوله : **« فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ »** والحرب يؤذن بالقتل ؛ فكأنه يقول : إن لم تنتقوا الربا هُزِمْتُمْ وقُتِلْتُمْ . فأمرهم بترك الربا لأنه كان معمولاً به عندهم . والله أعلم . **(أَضْعَافًا)** نصب على الحال **(وَمُضَاعَفَةً)** نعته . وقرئ «مضاعفة» ومعناه : الربا الذي كانت العرب تضعف فيه الدين ، فكان الطالب يقول : **أَتَقْضِي أَمْ تُرْبِي ؟** كما تقدم في «البقرة» . **(مُضَاعَفَةً)** إشارة إلى تكرار التضعيف طامًا بعد عام كما كانوا يصنعون ؛ فدلَّت هذه العبارة المؤكدة على شُعة فعلهم وقُبْحه ولذلك ذكرت حالة التضعيف خاصة .

قوله تعالى : **(وَاتَّقُوا اللَّهَ)** أي في أموال الربا فلا تأكلوها . ثم خوفهم فقال : **(وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)** قال كثير من المفسرين : وهذا الوعيد لمن استحلَّ الربا ، ومن استحلَّ الربا فإنه يكفر . وقيل : معناه اتقوا العمل الذي يترع منكم الإيمان فتستوجبون النار ؛ لأن من الذنوب ما يستوجب به صاحبه نزاع الإيمان ويُخاف عليه ؛ من ذلك عقوق الوالدين . وقد جاء في ذلك أثر : أن رجلاً كان عاقاً لوالديه يقال له علقمة ؛ فقيل له عند الموت : قل لا إله إلا الله ، فلم يقدر على ذلك حتى جاءته أمه فرضيت عنه . ومن ذلك قطعة الرِّحم وأكل الربا والخليانة

في الأمانة . وذكر أبو بكر الوراق عن أبي حنيفة أنه قال : أكثر ما ينزع الإيمان من العبد عند الموت . ثم قال أبو بكر : فنظرنا في الذنوب التي تنزع الإيمان فلم نجد شيئاً أسرع نزاعاً للإيمان من ظلم العباد . وفي هذه الآية دليل على أن النار مخلوقة ردّاً على الجهمية لأن المعلوم لا يكون معدّاً . ثم قال : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ في الفرائض ﴿ وَالرَّسُولَ ﴾ في السنن . وقيل : « أَطِيعُوا اللَّهَ » في تحريم الربا « وَالرَّسُولَ » فيما بلغكم من التحريم . ﴿ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ ﴾ أى كي يرحمكم الله . وقد تقدّم .

قوله تعالى : **وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** (١٢٦)

فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا ﴾ قرأ نافع وابن عامر « سَارِعُوا » بغير واو؛ وكذلك في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام . وقرأ باقي السبعة « وسارِعُوا » بالواو . وقال أبو علي : يكَلِّا الأمرين شائع مستقيم ؛ فمن قرأ بالواو فلا نه عطف الجملة على الجملة ، ومن ترك الواو فلا ن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنيةً بذلك عن العطف بالواو . والمسارعة المبادرة ، وهي المغلطة . وفي الآية حذف ، أى سارعوا إلى ما يوجب المغفرة وهي الطاعة . قال أنس ابن مالك ومكحول في تفسير « سَارِعُوا إلى مغفرة من ربكم » : معناه إلى تكبيرة الإحرام . وقال علي بن أبي طالب : إلى أداء الفرائض . عثمان بن عفان : إلى الإخلاص . الكلبي : إلى التوبة من الربا . وقيل : إلى الثبات في القتال . وقيل غير هذا . والآية عامة في الجميع ، ومعناها معنى « فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ » (١) وقد تقدّم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ تقديره كمرض فحذف المضاف ؛ كقوله : « مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفَنَسٍ وَاحِدَةٍ » أى لا تخلق نفس واحدة وبعثها . قال الشاعر :

(١) حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا \* وَمَا هِيَ وَبَيْتَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

يريد صوت عناق . نظيره في سورة الحديد « وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » .

واختلف العلماء في تأويله ؛ فقال ابن عباس : تُقَرَّنُ السموات والأرض بعضها إلى بعض كما تبسط الثياب ويوصل بعضها ببعض ؛ فذلك عَرْضُ الجنة ، ولا يعلم طولها إلا الله . وهذا قول الجمهور ، وذلك لا يُنْكَرُ ؛ فإن في حديث أبي ذَرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم " ما السموات السبع والأرضون السبع في الكرى إلا كدراهم أَلْقِيَتْ في فَلَائٍ من الأرض وما الكَرْيُّ في العرش إلا حَلَقَةٌ أَلْقِيَتْ في فَلَائٍ من الأرض " . فهذه مخلوقات أعظم بكثير جداً من السموات والأرض ، وقدرته الله أعظم من ذلك كله . وقال الكلبي : الجنان أربعة : جنة عدن وجنة المأوى وجنة الفردوس وجنة النعيم ، وكل جنة منها كعرض السماء والأرض لو وُصِّلَ بعضها ببعض . وقال إسماعيل السدي : لو كُثِرَت السموات والأرض وصُرْنَ خردلاً ، فَيُكَلَّ خردلة جنة عَرْضُهَا كعرض السماء والأرض . وفي الصحيح : " إِنْ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مِثْلَةَ مَنْ يَتَخَيَّ وَيَتَنَيَّ حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأُمَانِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ وَعِشْرَةُ أَمْثَالِهِ " رواه أبو سعيد الخدري ، خرجه مسلم وغيره . وقال يعقوب بن أبي مرة : لَقِيتُ التَّوْحِيَّ رَسُولَ هِرَقْلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَحْصٍ شَيْخًا كَبِيرًا قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَتَابِ هِرَقْلَ ، فَنَاقِلُ الصَّخِيفَةِ رَجُلَانِ سَارَاهُ ؛ قَالَ : فَقُلْتُ مَنْ صَاحِبُكَ الَّذِي يَقْرَأُ ؟ قَالُوا : معاوية ؛ فَذَا كِتَابُ صَاحِبِي : إِنَّكَ كُنْتَ تَدْعُونِي إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فَأَيْنَ النَّارُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَسْبُحَانُ اللَّهِ فَأَيْنَ اللَّيْلِ إِذَا جَاءَ النَّهَارُ " . وبمثل هذه الحجّة استدللّ الفاروق على اليهود حين قالوا له : أَرَأَيْتَ قَوْلَكُمْ « وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ » ؟ فَاَيْنَ النَّارُ ؟ فَقَالُوا لَهُ : لَقَدْ نَزَعَتْ بِمَا فِي التَّوْرَةِ . وَنَبَّهَ تَعَالَى بِالْعَرْضِ عَلَى الطُّوْلِ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الطُّوْلَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الْعَرْضِ ، وَالطُّوْلُ إِذَا ذَكَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى قَدَرِ

(١) بُغَامُ النَّارِ : صوت لا تسمع به - والعناق (الخنزير) : الأثني من الخنزير . وربيح ، بمعنى ويل . والبيت لدى الأثنيين القاهريين يخاطب ذئبا تبته في طريقه . (عن الحسن) . (٢) نَزَعَتْ بِمَا فِي التَّوْرَةِ : بحث بما يشبهها .

العرض . قال الزهرى : إنما وصف عَرْضَهَا ، فأما طُولُهَا فلا يعلمه إلا الله ؛ وهذا كقولهِ تعالى : « مُتَكَبِّرِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ » فوصف البطانة بأحسن ما يُعلم من الزينة ، إذ معلوم أن الظواهر تكون أحسن وأقن من البطائن . وتقول العرب : بلادٌ عريضة ، وفلاة عريضة ، أى واسعة ؛ قال الشاعر :

كَأَنَّ بِلَادَ اللَّهِ وَهِيَ عَرِيضَةٌ \* عَلَى الْخَائِفِ الْمَطْلُوبِ كَقَمَّةٍ <sup>(١)</sup> حَائِلٍ

وقال قوم : الكلام جارٍ على مَقْطَعِ الْعَرَبِ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ ؛ فلما كانت الجنة من الْإِتْسَاعِ وَالْإِنْفِسَاحِ فِي غَايَةِ قُصْوَى حُسْنِ الْعِبَارَةِ عنها بعرض السموات والأرض ؛ كما تقول للرجل : هذا بحر ، ولشخص كبير من الحيوان : هذا جبل . ولم تقصد الآية تحديد العرض ، ولكن أراد بذلك أنها أوسع شئ رأيتهم . وعامة العلماء على أن الجنة مخلوقة موجودة لقوله « أَعَدَّتْ لِلتَّقِينَ » وهو نص حديث الإسراء وغيره في الصحيحين وغيرهما . وقالت المعتزلة : إنهما غير مخلوقين في وقتنا ، وإن الله تعالى إذا طَوَّى السموات والأرضَ أَبْتَدَأَ خَلْقَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حيث شاء ؛ لأنهما دارُ جزاءٍ بالثواب والعقاب ، خلقنا بعد التكليف في وقت الجزاء ؛ لئلا يجتمع دار التكليف ودار الجزاء في الدنيا ، كما لم يجتمعا في الآخرة . وقال ابن فُورَك : الجنة يزداد فيها يوم القيامة . قال ابن عطية : وفي هذا متعلق لمنذر بن سعيد وغيره ممن قال : إن الجنة لم تخلق بعد . قال ابن عطية وابن فُورَك : « يزداد فيها » إشارة إلى موجود ، لكنه يحتاج إلى سند يقطع العُدْرَ في الزيادة .

قلت : صدق ابن عطية رضى الله عنه فيما قال . وإذا كانت السموات السبع والأرضون السبع بالنسبة إلى الكرسي كدراهم أُلْقِيَتْ فِي فَلَائِهِ مِنَ الْأَرْضِ ، والكرسي بالنسبة إلى العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة ؛ فالجنة الآن على ما هي عليه في الآخرة عرضها كعرض السموات والأرض ؛ إذ العرش سقُفُهَا ، حسب ما ورد في صحيح مسلم ، ومعلوم أن السقف يحتوى على ماتحته ويزيد . وإذا كانت المخلوقات كلها بالنسبة إليه كالحلقة لمن ذا الذى يقدِّره ويعلم طولها وعرضه إلا الله خالقها الذى لا نهاية لقدرته ، ولا غاية لسعة ملكته ، سبحانه وتعالى .

(١) الكفة (الكرس) : ما يصاد به الطيلاء ، يجعل كالطرق .



قوله تعالى : **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ﴿١٣١﴾  
فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ)** هذا من صفة المتقين الذين أُعِدَّتْ لهم الجنة . وظاهر الآية أنها مدحٌ بفعل المندوب إليه . و**(السَّراءِ)** اليسر **(والضَّرَّاءِ)** العسر ؛ قاله ابن عباس والكشي ومقاتل . وقال عبيد بن عمير والضحاك : السراء والضراء الرخاء والشدة . ويقال في حال الصحة والمرض . وقيل : في السراء في الحياة ، وفي الضراء يعني يوصى بعد الموت . وقيل : في السراء في العرس والولائم . وفي الضراء في النواثب والمآثم . وقيل : في السراء النفقة التي تسركم ؛ مثل النفقة على الأولاد والقرايات ، والضراء على الأعداء . ويقال : في السراء ما يضيف به الفتي ويهْدَى إليه . والضراء ما ينفقه على أهل الضر ويتصدق به عليهم . قلت : — والآية تَمْ . ثم قال تعالى : **(وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ)** وهي المسألة :

الثانية — وكَظَّمُ الغيظ رَدُّه في الخوف ؛ يقال : كَظَّمُ غَيْظَهُ أَيْ سَكَتَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَظْهَرِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى إِيقَاعِهِ بَعْدَهُ . وَكَظَّمْتُ السَّاءَ أَيْ مَلَأْتُهُ وَسَدَدْتُ عَلَيْهِ . وَالْكِظَامَةُ مَا يُسَدُّ بِهِ بَجَرَى الْمَاءِ ؛ وَمِنْهُ الْكِظَامُ لِلسَّيْرِ الَّذِي يُسَدُّ بِهِ فَمِ الرِّقِّ وَالْقَرْبَةِ . وَكَظَّمُ الْبَعِيرُ جَرَّتَهُ إِذَا رَدَّهَا فِي جَوْفِهِ ؛ وَقَدْ يُقَالُ لِحُسْبَةِ الْجَزَةِ قَبْلَ أَنْ يَرْسُلَهَا إِلَى فِيهِ : كَظَمَ ؛ حَكَاهُ الزَّجَاجُ . يُقَالُ : كَظَّمُ الْبَعِيرُ وَالنَّاقَةُ إِذَا لَمْ يَجْتَرَا ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاعِي :

فَأَفْضَنْ بَعْدَ كُظُومِيهِمْ يَجْتَرِي \* مِنْ ذِي الْأَبَارِقِ إِذْ رَعَيْنَ حَفِيلًا

الحفيل : موضع . والحفيل تَبْتُ . وقد قيل : إنها تفعل ذلك عند الفزع والجهد فلا تجتز . قال أَعْنَى بِأَهْلَةٍ يَصِفُ رَجُلًا تَحَارًا لِلْإِبِلِ فَهِيَ تَفْزَعُ مِنْهُ :  
قَدْ تَكْظِمُ الْبَزْلُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ حِينَ تُبْصِرُهُ \* حَتَّى تَقَطَّعَ فِي أَجْوَانِهَا الْجُرُورُ

(١) الجرة (بالكسر) : ما يجزعه البعير من جلته يفضنه ثم يبله .

(٢) البزل (بضم فسكون) : جمع بازل ، وهو البعير الذي استكمل الثامنة ووطن في التاسعة وضرب به .

ومنه : رجل كظيم ومكظوم إذا كان مثلاً غماً وحزناً . وفي التزييل : « وَأَبْصُرْتُ عَيْنَاهُ مِنَ الْحَزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ » . « نَلَّلَ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ » . « إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ » . والنفيظ أصل الغضب ، وكثيرا ما يتلازمان لكن فُرْقَانٌ ما بينهما أن النفيظ لا يظهر على الجوارح ، بخلاف الغضب فإنه يظهر في الجوارح مع فعل ما ولا بد ؛ ولهذا جاء إسناد الغضب إلى الله تعالى إذ هو عبارة عن أفعاله في المنغضوب عليهم . وقد فسر بعض الناس النفيظ بالغضب ؛ وليس بجيد . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : « وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ » العفو عن الناس أجل ضروب فعل الخير ؛ حيث يجوز للإنسان أن يعفو حيث يتجه حقه . وكل من استحق عقوبة فترك له فقد عفى عنه . واختلف في معنى « عَنِ النَّاسِ » ؛ فقال أبو العالية والكأبي والزجاج : « والعافين عَنِ النَّاسِ » يريد عن الممالك . قال ابن عطية : وهذا حسن على جهة المثال ؛ إذ هم الخدمة فهم يذنبون كثيرا والقُدرة عليهم متيسرة ، وإنفاذ العقوبة سهل ؛ فذلك مثل هذا المفسر به . وروى عن ميمون بن مهران أن جاريته جاءت ذات يوم بصحيفة فيها مرقاة حازة ، وعنده أضياف فغضبت فصبت المرقاة عليه ، فأراد ميمون أن يضربها ، فقالت الجارية : يا مولاي ، استعمل قول الله تعالى : « وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظَ » . قال لها : قد فعلت . فقالت : اعمل بما بعده « وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ » . فقال : قد عفوتُ عنك . فقالت الجارية : « والله يحب المحسنين » . قال ميمون : قد أحسنتُ إليك ، فأنيت حرّة لوجه الله تعالى . وروى عن الأحنف مثله . وقال زيد بن أسلم : « والعافين عَنِ النَّاسِ » عن ظلمهم وإساءتهم . وهذا عام ، وهو ظاهر الآية . وقال مقاتل بن حيان في هذه الآية : بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال عند ذلك : « إِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّتِي قَلِيلٌ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ وَقَدْ كَانُوا كَثِيرًا فِي الْأَنْثَمِ الَّتِي مَضَتْ » . فمدح الله تعالى الذين يغفرون عند الغضب واتى عليهم فقال : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » ، واتى على الكاظمين الغيظ بقوله : « وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ » ، وأخبر أنه يحجم بإحسانهم في ذلك . ووردت في كظم الغيظ والعفو عن الناس وملك النفس عند الغضب أحاديث ؛ وذلك من

أعظم العبادة وجهاد النفس ؛ فقال صلى الله عليه وسلم : " ليس الشديد بالصرعة <sup>(١)</sup> ولكن الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب " . وقال عليه السلام : " ما من جرعة يتجرعها العبد خير له وأعظم أجراً من جرعة غيظ فى الله " . وروى أنس أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما أشد من كل شيء ؟ قال : " غضب الله " . قال فما يُنجى من غضب الله ؟ قال : " لا تغضب " . قال العرجي :

وإذا غَضِبْتَ فكن وَقوراً كَاطِلاً \* للغيظ تبهر ما تقول وتسمع  
فكنفى به شرقاً تصبر ساعة \* يرضى بها عنك الإله وترفع  
وقال هروء بن الزير فى الغفو :

لن يبلغ المجد أقوام وإن شرفوا \* حتى يذئوا وإن عزوا لأقوام  
ويُسْتَمُوا فترى الألوان مشرقة \* لا عفو دُلَّ ولكن عفو لإكرام

وروى أبو داود وأبو عيسى الترمذى عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كظم غيظاً وهو يستطيع أن ينفذه دعاه الله يوم القيامة على رءوس الخلائق حتى يُغيّره فى أى الحور شاء " قال : هذا حديث حسن غريب . وروى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا كان يوم القيامة نادى مناد من كان أجره على الله فليدخل الجنة فيقال من ذا الذى أجره على الله فيقوم المأفون عن الناس يدخلون الجنة بغير حساب " . ذكره الماوردى . وقال ابن المبارك : كنت عند المنصور جالساً فأمر بقتل رجل ؛ فقلت : يا أمير المؤمنين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا كان يوم القيامة نادى مناد بين يدي الله عز وجل من كانت له يد عند الله فليقدم فلا يتقدم إلا من عفا عن ذنب " ؛ فأمر بإطلاقه .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ) أى يثيبهم على إحسانهم . قال سري السقطي : الإحسان أن تحسن وقت الإمكان ، فليس كل وقت يملكك الإحسان ، قال الشاعر :

(١) هبة (بضم الهاء وفتح الراء) : اللباغ لى الصراع الذى لا يلب ، ونقه إلى الذى يلب فيه عند الغضب  
منه .

يَا دِرْغِيرَ إِذَا مَا كُنْتَ مُقْتَدِرًا • فَلَيْسَ فِي كُلِّ وَقْتٍ أَنْتَ مُقْتَدِرٌ

وقال أبو العباس الجُمَانِيُّ فاحسن :

ليس في كل ساعة وأوان • تَنْبِيْاً صَنَائِعِ الْإِحْسَانِ

وَإِذَا أُمَكَّتْ فَيَادِرُ إِلَيْهَا • حَذَرًا مِنْ تَعْدِيرِ الْإِمْكَانِ

(١) وقد مضى في «البقرة» القول في المحسن والإحسان فلا معنى للإعادة •

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَوْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٢٥﴾)

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) ذكر الله تعالى في هذه الآية صنفًا دون الصنف الأول لالحقهم به برحمته ومنه ؛ فهؤلاء هم التوابون • قال ابن عباس في رواية عطاء : نزلت هذه الآية في تَبَّانَ التَّيَّارِ — وكنته أبو مقلب • — أنته أسره • حسنة باع منها تمراء فضعها إلى نفسه وقبلها فندم على ذلك ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ؛ فنزلت هذه الآية • وذكر أبو داود الطيالسي في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : حدثني أبو بكر — وصدق أبو بكر — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” ما من عبد يُذنب ذنبًا ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له • ثم تلا هذه الآية — وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ — وَالْآيَةُ الأُخْرَى — وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ • ” ونرجه الترمذي • وقال : حديث حسن • وهذا عام • وقد تزل الآية بسبب خاص ثم تناول جميع من فعل ذلك وأكثرت منه • وقد قيل : إن سبب نزولها أن تَقِيًّا خرج في غزاة وخلف صاحبًا له أنصارًا على أهلته فخافه فيها بأن

أَتَجِدُ عَلَيْهِمَا فِدْفَعَتَ عَنْ نَفْسِهِمَا فَقَبِلَ يَدَهَا ، فَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ فَخَرَجَ يَسِيحُ فِي الْأَرْضِ نَادِمًا تَائِبًا ؛  
 بِخِشَاءِ التَّائِبِينَ فَأَخْبَرَتْهُ زَوْجَتُهُ بِفِعْلِ صَاحِبِهِ ، فَخَرَجَ فِي طَلَبِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَوْرَجَاءُ أَنَّ  
 يَحْدُ عَنْهُمَا فَرَجًا ؛ فَوَجَّاهُ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِفِعْلِهِ ؛ فَتَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ .  
 وَالْعَمُومُ أَوَّلَى لِلْحَدِيثِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ  
 بَنُو إِسْرَائِيلَ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مَنَّا ، حَيْثُ كَانَ الْمَذْنِبُ مِنْهُمْ تُصْبِحُ عِقَابُهُ عَلَى بَابِ دَارِهِ .  
 وَفِي رِوَايَةٍ : كَفَّارَةُ ذَنْبِهِ مَكْتُوبَةٌ عَلَى عَتَبَةِ دَارِهِ : إِبْجَدُ أَفَكَ ، إِنْ قَطَعَ أَذُنُكَ ، أَفْعَلْ كَذِبًا ؛ فَاتَزَلَّ  
 اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ تَوَسُّعًا وَرَحْمَةً وَعِوَضًا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ . وَيُرْوَى أَنَّ إِبْلِيسَ  
 بَكَى حِينَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . وَالْفَاحِشَةُ تَطْلُقُ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ ، وَقَدْ كَثُرَ اخْتِصَاصُهَا بِالزَّانَا حَتَّى  
 فَتَسْرِبُ جَارِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالسُّدِّيُّ هَذِهِ الْآيَةَ بِالزَّانَا . وَ« أَوْ » فِي قَوْلِهِ « أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ » قِيلَ  
 هِيَ بِمَعْنَى الْوَاوِ ؛ وَالْمَرَادُ مَا دُونَ الْكِبَارِ : ﴿ ذَكِّرُوا اللَّهَ ﴾ بِمَعْنَاهِ بِالْخَوْفِ مِنْ عِقَابِهِ وَالْحَيَاءِ مِنْهُ .  
 الضَّحَّاكُ : ذَكِّرُوا الْعَرَضَ الْأَكْبَرَ عَلَى اللَّهِ . وَقِيلَ : تَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَنْهُ ؛  
 قَالَهُ الْكَلْبِيُّ وَمَقَاتِلٌ . وَعَنْ مَقَاتِلٍ أَيْضًا : ذَكِّرُوا اللَّهَ بِاللِّسَانِ عِنْدَ الذَّنْبِ : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾  
 طَلِبُوا الْقُرْآنَ لِأَجْلِ ذُنُوبِهِمْ . وَكُلُّ دَعَاءٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَوْ لَفْظُهُ فَهُوَ اسْتَغْفَارٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ  
 فِي صَبْرِ هَذِهِ السُّورَةِ سَيِّدَ الْاسْتَغْفَارِ ، وَأَنْ وَقْتَهُ الْإِسْحَارُ . فَالْاسْتَغْفَارُ عَظِيمٌ وَثَوَابُهُ جَسِيمٌ ،  
 حَتَّى لَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَنْ قَالَ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ لَدُنِّي  
 لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَسَ مِنَ الزَّحْفِ “ . وَرَوَى مَكْحُولٌ  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : مَا رَأَيْتُ أَكْثَرَ اسْتَغْفَارًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ مَكْحُولٌ .  
 مَا رَأَيْتُ أَكْثَرَ اسْتَغْفَارًا مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَكَانَ مَكْحُولٌ كَثِيرَ الْاسْتَغْفَارِ . قَالَ عَلَمَاؤُنَا :  
 الْاسْتَغْفَارُ الْمَطْلُوبُ هُوَ الَّذِي يُحِلُّ عَقْدَ الْإِصْرَارِ وَيُثَبِّتُ مَعْنَاهُ فِي الْجَنَانِ ، لَا التَّلَفُظُ بِاللِّسَانِ .  
 فَلَمَّا مَنِ قَالَ بِلِسَانِهِ : اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، وَقَلْبُهُ مُصَرِّعٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ فَاسْتَغْفَارَهُ ذَلِكَ يَنْتَاجُ إِلَى اسْتَغْفَارِهِ  
 وَصَمِيرَتِهِ لِأَحَقِّ الْكِبَارِ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَغْفَارُنَا يَحْتَاجُ إِلَى

اسْتَغْفَارِهِ .

قلت : هذا يقوله في زمانه ، فكيف في زماننا هذا الذي يرى فيه الإنسان مُكِبًّا على الظلم ! حرصا عليه لا يُقْلِع ، والسُّبْحَةُ في يده زاعما أنه يستغفر الله من ذنبه وذلك استمراء منه واستخفاف . وفي التنزيل « وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا » . وقد تقدّم <sup>(١)</sup>

الطائفة — قوله تعالى : « وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » أي ليس أحد يغفر المعصية ولا يُزيل عقوبتها إلا الله . « وَلَمْ يُصِرُّوا » أي ولم يثبتوا وبعزموا على ما فعلوا . وقال مجاهد : أي ولم يعضوا . وقال معبد بن صبيح : صليت خلف عثمان وحلّ إلى جانبي ، فأقبل علينا فقال : صليت بغير وضوء ، ثم ذهب فتوضأ وصلّى . « وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ » . الإصرار هو العزم بالقلب على ترك الأمر والإقلاع عنه . ومنه صرّ الدنانير أي التزبط عليها ثم قال الخطيب يصف الخليل :

عواصم بالشعث الكُمة إذا آتَفَوْا \* عَلَاتَهَا بِالْمُحْصَدَاتِ أَصْرَتْ

أي ثبتت على صديها . وقال قتادة : الإصرار الثبوت على المعاصي ؛ قال الشاعر ،  
يُصِرُّ بِاللَّيْلِ مَا تَخْفَى شَوَاكِلُهُ \* يَا وَتَجَّ كُلُّ مُصِرِّ الْقَلْبِ خَنَازِرٌ <sup>(٢)</sup>

قال سهل بن عبد الله : الجاهل ميت ، والناسي نائم ، والعاصي سكران ، والمُصِرُّ هالكٌ . والإصرار هو التسويف ، والتسويف أن يقول أتوب غدا ؛ وهذا دَعْوَى النفس ، كيف يتوب غدا وغدا لا يملكه ! . وقال غير سهل : الإصرار هو أن ينسى ألا يتوب فإن نوى التوبة خرج عن الإصرار . وقول سهل أحسن . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا توبة مع الإصرار » .

الثالثة — قال علماءنا : الباعث على التوبة وحلّ الإصرار إدامة الفكر في كتاب الله العزيز الغفار . وما ذكره الله سبحانه من تفاصيل الجنة ووعدّه بالمُطِيعِينَ ، وما وصفه من

(١) راجع ج ١ ص ٤٤٦ طبع ثانية أو ثالثة ، ج ٣ ص ١٥٦ طبع أول أو ثانية .

(٢) العلالة (بالضم) : بقية جرى القوس . والمحصدات : البياض المتوتلة . (٣) الشواكل : الطرق

المتشعبة عن الطريق الأعظم . (٤) الخنزير : شبيه بالخنزير والخنزيرة . وقيل : هو أسوأ الخنزير فيهم . و « خنزار » بالالف .

عذاب النار وتهتد به العاصين ، ودام على ذلك حتى قَوِيَ خَوْفُهُ ورجاؤه فدعا الله رَغَبًا وَرَهَبًا ؛  
وَالرَّغْبَةُ وَالرَّهْبَةُ ثَمَرَةُ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ ، يَخَافُ مِنَ الْعِقَابِ وَيَرْجُو الثَّوَابَ ، والله الموفق  
لِلصَّوَابِ . وقد قيل : إن الباعث على ذلك تَنْبِيهُ الْإِلَهِ بِنَبْئِهِ به من أراد سعادته ؛ لِقُبْحِ  
لِلذُّنُوبِ وضررها إذ هي سموم مهلكة .

قلت : وهذا خلاف في اللفظ لا في المعنى ، فإن الإنسان لا يَتَفَكَّرُ في وعد الله ووعيده  
لَا بِتَنْبِيهِهِ ؛ فإذا نظر العبد بتوفيق الله تعالى إلى نفسه فوجدها مشحونة بذنوبٍ آكستها  
وسيثاق اقترفها ، وأنبعث منه الندم على ما فُتِطَ ، وترك مثل ما سبق مخافة عقوبة الله تعالى  
صَدَّقَ عليه أنه تائب . فإن لم يكن كذلك كان مُصِرًّا على المعصية وملازمًا لأسباب الهلكة .  
قال سهل بن عبد الله : علامة التائب أن يشغله الذنب على الطعام والشراب ؛ كالثلاثة الذين  
خَلَقُوا <sup>(١)</sup> .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ فيه أقوال . فقيل : أى يذكرون ذنوبهم  
فيتوبون منها . قال النحاس : وهذا قول حسن . وقيل : « وهم يعلمون » أى أعاقب على  
الإصرار . وقال عبد الله بن عُبيد بن عمير : « وهم يعلمون » أنهم إن تابوا تاب الله عليهم .  
وقيل : « يعلمون » أنهم إن استغفروا غُفِرَ لهم . وقيل : « يعلمون » بما حرمت عليهم ؛ قاله  
ابن إسحاق . وقال ابن عباس والحسن ومقاتل والكلبي : « وهم يعلمون » أن الإصرار ضارٌّ ،  
وأن تركه خيرٌ مِنَ التَّأْيِيدِ . وقال الحسن بن الفضل : « وهم يعلمون » أن لهم ربًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ .  
قلت : وهذا أخذه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما  
يُحْكِي عن ربه عز وجل قال : « أذنب عبد ذنبًا فقال اللهم اغفر لي ذنبي فقال تبارك وتعالى  
أذنب عبدي ذنبًا فعلم أن له ربًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ويأخذ بالذنب ثم عاد فاذنب فقال أى رب اغفر لي  
ذنبي — فذكر مثله مرتين ، وفي آخره : إِيَّاهُ ما شئت فقد غفرت لك » أخرجه مسلم .

(١) هم كعب بن مالك ، وهلال بن أمية ، ومراة بن الربيع . تخلفوا عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في غزوة تبوك ؛ فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه لا تكلمن أحدًا من هؤلاء الثلاثة ؛ إلى أن نزل  
قيم قوله تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... » آية ١١٨ سورة التوبة ، وراجع سيرة ابن هشام في الكلام على  
غزوة تبوك (ص ٨٩٣ طبع أوروبا) .

وفيه دليل على صحة التوبة بعد نقضها بمعاودة الذنب؛ لأن التوبة الأولى طاعة وقد انقضت وصحت، وهو محتاج بعد مواقة الذنب الثاني إلى توبة أخرى مستأنفة، والعود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه، لأنه أضاف إلى الذنب نقض التوبة، فالعود إلى التوبة أحسن من ابتدائها؛ لأنه أضاف إليها ملازمة الإلحاح بباب الكرم وأنه لا غفر للذنوب سواء. وقوله في آخر الحديث "اعمل ما شئت" أمرٌ معناه الإكram في أحد الأقوال؛ فيكون من باب قوله: «ادخلوها بسلام». وآخر الكلام أخبر عن حال المخاطب بأنه مغفور له ما سلف من ذنبه، ومحفوظ أن شاء الله تعالى فيما يستقبل من شأنه. ودلت الآية والحديث على عظم فائدة الاعتراف بالذنب والاستغفار منه؛ قال صلى الله عليه وسلم: "إن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه" أخرجاه في الصحيحين. وقال: يستوجب العبدُ العفو إذا اعترف بما جنى من الذنوب وأقرّف. وقال آخر:

أَفَرِيرُ يَذْنِبُكَ ثُمَّ أَطْلَبُ تَجَاوُزَهُ • إِنَّ الْجُحُودَ جُحُودَ الذَّنْبِ ذُنْبَانِ

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده لو لم تُذنبُوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يُذنبون ويستغفرون فيُغفر لهم". وهذه فائدة اسم الله تعالى الغفار والتواب، على ما بيناه في الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

الخامسة - الذنوب التي يُتاب منها إما كفر أو غيره؛ فتوبة الكافر إيمانه مع تدميه على ما سلف من كفره، وليس يجزئ الإيمان نفس توبة. وغير الكفر إما حق لله تعالى، وإما حقٌ لغيره؛ فحق الله تعالى يكفى في التوبة منه الترك؛ غير أن منها ما لم يكف الشرح فيها يجزئ الترك بل أضاف إلى ذلك في بعضها قضاء كالصلاة والصوم، ومنها ما أضاف إليها كفارة كالخِث في الإيمان والطَّهَار وغير ذلك. وأما حقوق الآدميين فلا بُد من إصالتها إلى مستحقها، فإن لم يوجدوا تُصتق عنهم، ومن لم يجد السبيل لخروج ما عليه لإعسار فقَّو الله مأمول، وفضله مبدول؛ فكَم صَين من التَّيعات وبَدَل من السيئات بالحسنات. وستأتي زيادة بيان لهذا المعنى.



السادسة - ليس على الإنسان إذا لم يذكر ذنبه ويعلمه أن يتوب منه بعينه، ولكن يلزمه إذا ذكر ذنباً تاب منه . وقد تأول كثير من الناس فيما ذكر شيخنا أبو محمد عبد المعطى الأسكندراني رضي الله عنه أن الإمام المحاسني رحمه الله يرى أن التوبة من أجناس المعاصي لا تنصح، وأن الندم على جملتها لا يكفي، بل لا بد أن يتوب من كل فعليل يجارحته وكل عقْد بقلبه على التعيين . ظنوا ذلك من قوله، وليس هذا مراده، ولا يقتضيه كلامه، بل حكم المكلف إذا عرف حكم أفعاله، وعرف المعصية من غيرها صححت منه التوبة من جملة ما عرف؛ فإنه إن لم يعرف كَوْن فعله الماضي معصية لا يمكنه أن يتوب منه لا على الجملة ولا على التفصيل . ومثاله رجل كان يتعاطى باباً من أبواب الربا ولا يعرف أنه رباً فإذا سمع كلام الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » عَظُمَ عليه هذا التهديد، وظن أنه سالم من الربا . فإذا علم حقيقة الربا الآن، ثم تفكر فيما مضى من أيامه وعلم أنه لا بَسَّ منه شيئاً كثيراً في أوقات متقدمة، صحَّ أن يندم عليه الآن جملةً، ولا يلزمه تعيين أوقاته . وهكذا كل ما واقع من الذنوب والسيئات كالغنية والخيمة وغير ذلك من المحرمات التي لم يعرف كونها محرمة . فإذا فقه العبد وتفقد ما مضى من كلامه تاب من ذلك جملةً، وندِم على ما فرط فيه من حق الله تعالى . وإذا استحلَّ من كان ظلمه خالفه على الجملة وطابت نفسه بترك حقه جاز؛ لأنه من باب هبة المجهول . هذا مع شحِّ العبد وحريصه على طلب حقه، فكيف بأكرم الأكرمين المنفضل بالطاعات وأسبابها والعفو عن المعاصي صفارها وبكارها . قال شيخنا رحمه الله تعالى : هذا مراد الإمام، والذي يدلُّ عليه كلامه لم ينسَ تفقده وما ظنَّ به الظانُّ من أنه لا يصح الندم إلا على فعليل وفعليل وحركة حركة وسكنة سكنة على التعيين هو من باب تكليف ما لا يطاق، الذي لم يقع شرّاً وإن جاز عقلاً، ويلزم عنه أن يعرف كم جرمة جرّعها في شرب الخمر، وكم حركة تحركها في الزنا، وكم خطوة مشاها إلى محرم، وهذا ما لا يطيقه أحد، ولا يتأتى منه توبة على التفصيل . وسيأتي لهذا الباب مزيد بيان من احكام التوبة وشروطها في «النساء» وغيرها إن شاء الله تعالى .

السابعة - في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يُبْصِرُوا ﴾ حُجَّةً وَاضِحَةً ودلالة قاطعة لما قاله سيف السنة، ولسان الأمة القاضي أبو بكر بن الطيب : أن الانسان يؤاخذ بما وطَّن عليه ضميره، وعزم عليه بقلبه من المعصية .

قلت : وفي التستريل « وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يُظْلَمَ نُذُقُهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيمِ » وقال : « فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ » . ففوقوا قبل فعلهم بعزمهم وسيأتي بيانه . وفي البخارى « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار » قالوا : يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « لأنه كان حريصا على قتل صاحبه » ، فعلق الوعيد على الحرص وهو العزم والتقى إظهار السلاح . وأنص من هذا ما خرجه الترمذى من حديث أبى كُبَيْشَةَ الْأَنْمَارِىَّ - وصححه مرفوعا « إنما الدنيا لأربعة نفر رجل أعطاه الله مالا وعلمًا فهو يتقى فيه ربه ويصل فيه رحمه ويعلم الله فيه حقًا فهذا بأفضل المنازل . ورجل آتاه الله علما ولم يؤته مالا فهو [صادق النبى] يقول لو أن لى مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو يتقى فاجرهما سواء . ورجل آتاه الله مالا ولم يؤته علما فهو [يخبط في ماله بغير علم] لا يتقى فيه ربه ولا يصل به رحمه ولا يعلم الله فيه حقًا فهذا بأخبث المنازل . ورجل لم يؤته الله مالا ولا علمًا فهو يقول لو أن لى مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو يتقى فوزرهما سواء . » وهذا الذى صار إليه القاضى هو الذى عليه عاقبة السلف وأهل العلم من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، ولا يلتفت إلى خلاف من زعم أن ما يمتهم الإنسان به وإن وطَّن عليه [نفسه] لا يؤاخذ به . ولا حجة في قوله عليه السلام : « مَنْ هَمَّ بِسِيئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ » لأن معنى « فلم يعملها » فلم يعزم على عملها بدليل ما ذكرنا ، ومعنى « فإن عملها » أى أظهرها أو عزم عليها بدليل ما وصفنا . والله توفيقنا .

قوله تعالى : أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرَىٰ مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿١٣٦﴾

رتب تعالى بفضله وكرمه غفران الذنوب لمن أخلص في توبته ولم يُبصر على ذنبه . ويمكن أن يتصل هذا بقصة أحد ، أى من قرئ ثم تاب ولم يُبصر فله مغفرة الله .

(١) زيادة عن سنن الترمذى .

قوله تعالى : قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا  
كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٢٧﴾

هذا تَسْلِيَةٌ من الله تعالى للؤمنين ، والسُّنَنُ جمع سُنَّةٍ وهى الطريق المستقيم . وفلان على  
السُّنَّةِ أى على طريق الاستواء لا يميل إلى شئ من الأهواء ؛ قال الهذلي :  
فلا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ بِسِرِّهَا \* فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مِنْ يَسِيرِهَا  
والسُّنَّةُ : الإمام المتبع الموثق به ؛ يقال : سَنَّ فلان سُنَّةً حسنة وسيئة إذا عمل عملاً اقتدى به فيه  
من خير أو شر ؛ قال لبيد :

مِنْ مَعْبِرَاتٍ لَمْ أَبَاؤُهُمْ \* وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا  
والسُّنَّةُ الأُمةُ ، والسُّنَنُ الأَئِمَّةُ ؛ عن المفضل . وأنشد :

ما عاين الناس من فضل كفضليهم \* ولا رأوا مثلهم فى سالف السنين  
قال الزجاج : والمعنى أهل سنن ، خذف المضاف . وقال أبو زيد : أمثال . عطاء : شرائع .  
بجاهد : المعنى « قد خلت من قبلك سنن » يعنى بالهلاك فيمن كذب قبلكم كتماناً وممود .  
والعاقبة : آخر الأمر ؛ وهذا فى يوم أُحُد . يقول فانا أمهاتهم وأُملي لهم وأستدرجهم حتى  
يبلغ الكتاب أجله . يعنى بنصرة النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين وهلاك أعدائهم الكافرين .

قوله تعالى : هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾  
يعنى القرآن ؛ عن الحسن وغيره . وقيل : هذا إشارة إلى قوله : « قد خلت من قبلك  
سنن » . وللموعظة الوعظ . وقد تقدم .

قوله تعالى : وَلَا تَحْزَنْهُمْ وَلَا تَحْزَنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٢٩﴾  
حَزَانُهُمْ وسَلَامُهُمْ بما نالهم يوم أُحُد من القتل والجراح ، وحَثُّهم على قتال عدوهم ونهائم عن العجز  
والفشل فقال « وَلَا تَحْزَنُوا » أى لا تضعفوا ولا تَجَبُّوا يا أصحاب محمد عن جهاد أعدائكم لما

أصابكم . « ولا تخزنوا » على ظهورهم ، ولا على ما أصابكم من الهزيمة والمصيبة . « وأتم الأعلون » أى لكم تكون العاقبة بالنصر والظفر « إن كنتم مؤمنين » أى بصدق وعدى . وقيل : « إن » بمعنى « إذ » . قال ابن عباس : انتهزم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أُحد فيناهم كذلك إذ أقبل خالد بن الوليد بجبل من المشركين ، يريد أن يعلو عليهم الجبل ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ لَا يَلْنَّ عَلَيْنَا اللَّهُمَّ لَا قُوَّةَ لَنَا بِكَ اللَّهُمَّ لَيْسَ بِعِدِكَ بِهِذِهِ الْبَلَدَةِ غَيْرُ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ » . فأنزل الله هذه الآيات . وبات نفر من المسلمين رُماً فصعدوا الجبل ورموا خيل المشركين حتى هزموهم ؛ فذلك قوله تعالى : « وَأَتَمُّ الْأَعْلُونَ » يعنى الغالبين على الأعداء بعد أُحد . فلم يُخرجوا بعد ذلك عسكراً إلا ظفروا فى كل عسكر كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى كل عسكر كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان فيه واحد من الصحابة كان الظفر لهم ، وهذه البلدان كلها إنما افتتحت على عهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ثم بعد انقراضهم ما افتتحت بلدة على الوجه كما كانوا يقتضون فى ذلك الوقت . وفى هذه الآية بيان فضل هذه الأمة لأنه خاطبهم بما خاطب به أنبياءه ؛ لأنه قال لموسى : « إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى » وقال لهذه الأمة : « وَأَتَمُّ الْأَعْلُونَ » . وهذه اللفظة مشتقة من اسمه الأعلى فهو سبحانه العلى . وقال للمؤمنين : « وَأَتَمُّ الْأَعْلُونَ » .

قوله تعالى : « إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ » . وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٦﴾

قوله تعالى : « إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ » القرح الجرح . والضم والفتح فيه لغتان عن الكسافى والأخفش ؛ مثل عَفْرُو عَقْرُ . القراء : هو بالفتح الجرح ، وبالضم الله . والمعنى : إن يمسكم يوم أُحد قَرْحٌ فقد مسَّ القوم يوم بدر قَرْحٌ مثله . وقرا محمد بن السميع « قَرْح » بفتح

القاف والراء على المصدر . ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوَاهُ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ قيل : هذا في الحرب ، تكون مرةً للمؤمنين لينصر الله دينه ، ومرةً للكافرين إذا عصى المؤمنون لبيئتهم ويخصّ ذنوبهم ؛ فأما إذا لم يعصوا فإن حزب الله هم الغالبون . وقيل : « ندأوها بين الناس » من فرح وغم وصحة وسقم وغنى وفقر . والدُّولةُ الكثرة ؛ قال الشاعر ،  
 فيومٌ لنا وفيومٍ علينا • ويومٌ نساءُ ويومٌ نُسر

قوله تعالى : ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ معناه وإنما كانت هذه المداولة ليرى المؤمن من المنافق فيميز بعضهم من بعض ؛ كما قال : « وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَذَنُ اللَّهُ وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَلَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ نَافَقُوا » . وقيل : ليعلم صبر المؤمنين ، العلم الذي يقع عليه الجزاء كما صامه غيباً قبل أن يكفهم . وقد تقدم في « البقرة » هذا المعنى .

قوله تعالى : ﴿ وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : « وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ » أى يكرمكم بالشهادة ؛ أى ليقتل قوم فيكونوا شهداء على الناس بأعمالهم . وقيل لهذا : قيل شهيد . وقيل : سُمي شهيداً لأنه مشهود له بالجنة . وقيل : سُمي شهيداً لأن أرواحهم آتت دار السلام ، لأنهم أحياء عند ربهم ، وأرواح غيرهم لا تقص إلى الجنة ؛ فالشهيد بمعنى الشاهد أى الحاضر للجنة . وهذا هو الصحيح على ما أتى . والشهادة فضلها عظيم ، ويكفيك في فضلها قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ » الآية . وقوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » إلى قوله : « ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ » . وفي صحيح البُخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما يجِدُ الشهيد من القتل إلا كما يجد أحدكم من القرحة » . وروى النسائي عن راشد بن سعد عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما بال المؤمنين يُقتلون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال : « كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة » . وفي البخاري : « مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

يوم أحد» منهم حمزة وأبمان والنضر بن أنس ومُصعب بن عمير، حدثني عمرو بن علي أن معاذ ابن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال : ما نعلم حياً من أحياء العرب أكثر شهيداً أمراً يوم القيامة من الأنصار . قال قتادة : وحدثنا أنس بن مالك أنه قُتل منهم يوم أحد سبعون ، ويوم بئر معونة سبعون ، ويوم اليمامة سبعون . قال : وكان بئر معونة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويوم اليمامة على عهد أبي بكر يوم مُسَيْلَمَةَ الكذاب . وقال أنس : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعلّى بن أبي طالب وبه نَيْفٌ وستون جراحة من طعنة وضربة ورمية ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يمسحها وهي تلثم بإذن الله تعالى حتى كأن لم تكن .

الثانية - في قوله تعالى : ( وَنَجِّدْ مِنْكُمْ شُرَدَّاءَ ) دليل على أن الإرادة غير الأمر كما يقوله أهل السنة ؛ فإن الله تعالى نبى الكفار عن قتل المؤمنين حمزة وأصحابه وأراد قتلهم ، ونهى آدم عن أكل الشجرة وأرادَه فواقه آدم . وعكسه أنه أمر إبليس بالسجود ولم يرْده فامتنع منه ؛ وعنه وقعت الإشارة بقوله الحق : « وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ أُنْيَانَهُمْ قَبْطَانَهُمْ » . وإن كان قد أمر جميعهم بالجهاد ولكنه خلق الكسل والأسباب الفاطمة عن المسير ففقدوا .

الثالثة - روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال له : « خَيْرَ أَصْحَابِكَ فِي الْأَسَارَى إِنْ شَاءُوا الْقَتْلَ وَإِنْ شَاءُوا الْفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ عَامُ الْقَيْلِ مِثْلُهُمْ فَقَالُوا الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مَنْ » أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن ، فانجز الله وعده بشهادة أوليائه بعد أن خيّرهم فاختاروا القتل . ( وَأَلَّاهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ) أى المشركين ، أى وإن أنال الكفار من المؤمنين فهو لا يحبهم ، وإن أحلّ المات المؤمنين فإنه يحب المؤمنين .

قوله تعالى : وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴿١١﴾

(١) القى في شرح القسطلانى على صحيح البزارى : « وأنس بن النضر ، وهو م أنس بن مالك كما ذكره أبو نعيم وابن عبد البر وغيرهما . ولأبى ذر (النضر بن أنس) وهو خطأ ، والصواب الأزل » .

فيه ثلاثة أقوال : يُمَحَّصُ يُخْبِرُ . الثاني - يطهر ؛ أى من ذنوبهم فهو على حذف مضاف .  
 المعنى : ولِيُحَصِّصَ اللَّهُ ذُنُوبَ الَّذِينَ آمَنُوا ؛ قاله القراء . الثالث - يُحَصِّصُ يَخْلُصُ ؛ فهذا أغربها .  
 قال الخليل يقال : حَصَّ الحبل يَحْصُ حَصًّا إذا انقطع وبره ؛ ومنه «اللَّهُمَّ حَصِّ عَنَّا ذُنُوبَنَا»  
 أى خلصنا من عقوبتها . وقال أبو إسحاق الزجاج : قرأت على محمد بن يزيد عن الخليل :  
 التحيص التخلص . يقال : حَصَّه حَصًّا إذا خلَّصه ؛ فالمعنى عليه لينتلي المؤمنين لِيُثَبِّتَ  
 وَيُخَلِّصَهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ . ( وَيَمَحِّقُ الْكَافِرِينَ ) أى يستأصلهم بالهلاك .

قوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا  
 مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١١٤﴾

«أم» بمعنى بل . وقيل : الميم زائدة ، والمعنى أحسبتم يا من انهزم يوم أحد أن تدخلوا الجنة  
 كما دخل الذين قتلوا وصبروا على ألم الجراح والقتل من غير أن تسلكوا طريقهم وتصبروا  
 صبرهم لا ؛ حتى «يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» أى علم شهادة حتى يقع عليه الجزاء . والمعنى :  
 ولم تجاهدوا فيعلم ذلك منكم ؛ فلما معنى لم . وفرق سيبويه بين «لم» و«لما» ، فزعم أن  
 «لم يفعل» تقي فعل ، وأن «لما يفعل» تقي قد فعل . ( وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ) منصوب بإحتمار  
 أن ، عن الخليل . وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر «يعلم الصابرين» بالجزم على النسق . وقرئ  
 بالرفع على القطع ، أى وهو يعلم . وروى هذه القراءة عبد الوارث عن أبي عمرو .  
 وقال الزجاج : الواو هنا بمعنى حتى ، أى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم حتى يعلم صبرهم  
 كما تقدم آنفا .

قوله تعالى : وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ  
 رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴿١١٥﴾

أى الشهادة من قبل أن تلقوه . وقرأ الأعمش «من قبل أن تلقوه» أى من قبل  
 القتل . وقيل : من قبل أن تلقوا اسباب الموت ؛ وذلك أن كثيرا ممن لم يحضر بدرًا كانوا

يَتَمَتُّونَ يَوْمًا يَكُونُ فِيهِ قِتَالٌ ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمُوا ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ تَجَلَّدَ حَتَّى قُتِلَ ، وَمِنْهُمْ أَنَسُ بْنُ الضَّرْعَمِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ لَمَّا انْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ هَؤُلَاءِ ، وَبِأَشْرَ الْقِتَالِ وَقَالَ : إِيهَا إِنْتِهَا رِيحُ الْجَنَّةِ ! إِنِّي لَأَجِدُهَا ، وَمَضَى حَتَّى اسْتَشْهِدَ . قَالَ أَنَسُ : فَمَا عَرَفْنَاهُ إِلَّا بِنَانِهِ وَوَجَدْنَاهُ فِيهِ يَضَعُا وَثَمَانِينَ جِرَاحَةً . وَفِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ تَزَلُ « رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » . فَلَايَةُ عِتَابٍ فِي حَقِّ مَنْ أَنْهَزَمَ ، لِأَسِيَا وَكَانَ مِنْهُمْ حَمَلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَسِيَاقِي . وَتَمَتَّى الْمَوْتُ بِرَجْعِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى تَمَتَّى الشَّهَادَةِ الْمُبِينَةِ عَلَى الثَّبَاتِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْجِهَادِ ، لَا إِلَى قَتْلِ الْكُفَّارِ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَكَفَرٌ وَلَا يَحُوزُ إِرَادَةَ الْمَعْصِيَةِ . وَعَلَى هَذَا يُجَلُّ سَوَالُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرْزُقَهُمُ الشَّهَادَةَ ، فَيَسْأَلُونَ الصَّبَرَ عَلَى الْجِهَادِ وَإِنْ أَذَى إِلَى الْقَتْلِ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ قال الأخفش : هو تكرير بمعنى التأكيد لقوله : « فَقَدْ رَأَيْتُوهُ » مثل « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ » . وقيل : معناه وأنتم بُصَّراء ليس في أعينكم عِلٌّ ؛ تقول : قد رأيت كذا وكذا وليس في عيذك علة ، أى فقد رأيته رؤية حقيقية ؛ وهذا راجع إلى معنى التوكيد . وقال بعضهم : « وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ » إلى محمد صلى الله عليه وسلم . وفي الآية إضمار ، أى فقد رأيته وأنتم تنظرون فلم أنهزتم .

قوله تعالى : وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١١٣﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — رُوي أنها نزلت بسبب أنهزام المسلمين يوم أُحُدٍ حين صاح الشيطان : قد قُتل محمد . قال عطية العوفي : فقال بعض الناس : قد أصيب محمد فأعطوهم بأيديكم فإنما هم إخوانكم . وقال بعضهم : إن كان محمد قد أصيب ألا تمضون على ما مضى عليه نبيكم حتى



تليقوا به ؛ فانزل الله تعالى في ذلك « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » إلى قوله : « فَأَتَاهُمُ اللَّهُ تَوَابًا دُنْيَاً » . وما نافية ، وما بعدها ابتداء وخبر ، وبطل عمل ما . وقرأ ابن عباس : « قد خلت من قبله رُسُلٌ » بغير أَلِفٍ ولا يَم . فأعلم الله تعالى في هذه الآية أن الرسل ليست بباقية في قومها أبداً ، وأنه يجب التمسك بما أتت به الرسل وإن فُقدَ الرسول بموت أو قتل . وأكرم نبيه صلى الله عليه وسلم بأسمين مشتقين من اسمه : محمد وأحمد ؛ تقول العرب : رجل محمود ومحمد إذا كثرت خصاله الحمودة ؛ قال الشاعر :

• إلى المَاجِدِ القَرَمِ الجَوَادِ مُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> •

وقد مضى هذا في الفاتحة . وقال عباس بن مرداس :

يا خاتم النبأ إنك مُرْسَلٌ • بالخير كلُّ هدى السبيل هُداكا  
إن الإله بنى عليك حجةً • في خَلْفِهِ ومُحَمَّدًا سَمَكَا

فهذه الآية من تيمنة العتاب مع المنهزمين ، أى لم يكن لهم الانهزام وإن قُتل محمد ، والنبوة لا تدرأ الموت ، والأديان لا تزول بموت الأنبياء . والله أعلم .

الثانية - هذه الآية أدل دليل على شجاعة الصديق وجراته ؛ فإن الشجاعة والجرأة حذهما ثبوت القلب عند حلول المصائب ، ولا مصيبة أعظم من موت النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم بيانه في « البقرة » <sup>(٢)</sup> فظهرت عنده شجاعته وعلمه . قال الناس : لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ منهم عمر ، وخريس عثمان ، واستخفى علي ، وأضطرب الأمر فكشفه الصديق بهذه الآية حين قدومه من مسكنه بالسنع ، الحديث ؛ كذا في البخارى . وفي سنن ابن ماجه عن عائشة قالت : « لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عند أمراته ابنة خاتمة بالعوالى ؛ فجعلوا يقولون : لم يمت النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو بعض ما كان يأخذه عند

(١) هذا مجزئ للأحقيق ، ومصدره : • إليك آيت اللين كان كلاما •

(٢) راجع ج ١ ص ١٣٣ طبع ثانية أو ثالثة . (٣) راجع المسئلة الثالثة ج ٢ ص ١٧٦ طبع ثانية .

(٤) السنع (بضم أوله وسكون النون وقد تضم) : موضع من أطراف المدينة ، وهى منازل بنى الحارث ابن الخزرج بجمالى المدينة ، وبينها وبين منزل النبي صلى الله عليه وسلم ميل .

الوحي . بغاء أبو بكر فكشف عن وجهه وقيل بين عينيه وقال : أنت أكرم على الله أن يميتك !  
مرتين . قد والله مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر في ناحية المسجد يقول : والله ما مات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يموت حتى يقطع أيدي أناس من المنافقين كثير وأرجلهم . تقام  
أبو بكر فصيح المنبر فقال : من كان يعبد الله فإن الله حي لم يميت ، ومن كان يعبد محمداً فإن محمداً  
قد مات ، « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل فإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن  
ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين » . قال عمر : فلكتاني لم أقرأها  
إلا يومئذ . ورجع عن مقالته التي قالها فيما ذكر الوائلي أبو نصر عبيد الله في كتابه الإبانة .  
عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب حين بويع أبو بكر في مسجد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأستوى على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهد قبل أبي بكر فقال : أما بعد  
فإنني قلت لكم أمس مقالة وإنها لم تكن كما قلت ، وإني والله ما وجدت المقالة التي قلت  
لكم في كتاب أنزله الله ولا في عهد عهده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكني كنت أرجو  
أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا — يريد أن يقول حتى يكون آخرنا موتاً —  
فأختار الله عز وجل لرسوله الذي عنده على الذي عندهم ، وهذا الكتاب الذي هدى الله به  
رسوله فغذوا به تهتدوا لما هدى له رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الوائلي أبو نصر :  
المقالة التي قالها ثم رجع عنها هي « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يميت ولن يموت حتى يقطع  
أيدي رجال وأرجلهم » وكان قال ذلك لعظيم ما ورد عليه ، وخشي الفتنة وظهور المنافقين ،  
فلمّا شاهد قوة يقين الصديق الأكبر أبي بكر وتفوّقه بقول الله عز وجل : « كل نفس  
ذائقة الموت » وقوله : « إنك ميت » وما قاله ذلك اليوم تنبه وتثبت وقال : كأتى لم  
أسمع بالآية إلا من أبي بكر . وخرج الناس يتلون في سكك المدينة كأنها لم تتزل قط إلا ذلك  
اليوم . ومات صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين بلا اختلاف ، في وقت دخوله المدينة في هجرته  
حين اشتد الضحاء ، ودفن يوم الثلاثاء وقيل ليلة الأربعاء . وقالت صفية بنت عبد المطلب  
ترقى رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَلَا يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتَ رَجَاءً . وَكُنْتَ نَبَأَ بَرٍّ وَلَمْ تَكُ جَافِيَا  
وَكُنْتَ رَحِيماً هَادِيَا وَمُعَلِّمًا . لِيَكُ عَلَيْكَ الْيَوْمَ مَنْ كَانَ بِإِيَّكَ  
لَعَمْرُكَ مَا أَبَيْكَ الَّتِي لِفَقْدِهِ . وَلَكِنْ لَمَّا اخْتَنَى مِنَ الْهَوَجِ آتِيَا  
كَأَنَّ عَلَى قَلْبِي لِذِكْرِ مُحَمَّدٍ . وَمَا خِفْتُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّ الْمَكَاوِيَا  
أَفَاطِمَ صَلَّيَ اللَّهُ رَبُّ مُحَمَّدٍ . عَلَى جَدَّتِ أَنْسَى يَتَرَبَّ ثَاوِيَا  
فَدَى لِرَسُولِ اللَّهِ أُمِّي وَخَالَتِي . وَعُمِّي وَأَبَائِي وَنَفْسِي وَمَالِيَا  
صَدَقَتْ وَبَلَّغَتْ الرِّسَالَةَ صَادِقًا . وَمَنْ صَلَبَ الْعُودَ الْيَبَّاحَ صَافِيَا  
فَلَوْ أَنَّ رَبَّ النَّاسِ أَتَى نَبِيَّنَا . سَعِدْنَا، وَلَكِنْ أَمْرُهُ كَانَ مَاضِيَا  
عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ السَّلَامُ تَحِيَّةً . وَأُدْخِلْتَ جَنَاتٍ مِنَ الْعَدْنِ رَاضِيَا  
أَرَى حَسَنًا أَيْمَنَهُ وَتَرَكْتَهُ يَهُ . كَيْ وَيَدْعُو جَدَّهُ الْيَوْمَ نَاعِيَا

فَإِنْ قِيلَ وَهِيَ :

الثالثة - فَلَمَّ أَتَّخَذُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ قَالَ لِأَهْلِ بَيْتِ أَتَّخَذُوا دَفْنِ  
مَيْتِهِمْ : "تَعْلَمُوا دَفْنِ جِيفَتِكُمْ وَلَا تُؤْخَرُوا" . فَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : الْأَوَّلُ - مَا ذَكَرْنَاهُ  
مِنْ عَدَمِ انْتِفَاقِهِمْ عَلَى مَوْتِهِ . الثَّانِي - لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ حَيْثُ يَدْفَنُونَهُ . قَالَ قَوْمٌ فِي الْبَيْعِ .  
وَقَالَ آخَرُونَ فِي الْمَسْجِدِ . وَقَالَ قَوْمٌ : يَحْبِسُ حَتَّى يَجْمَلَ إِلَى أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ . حَتَّى قَالَ الْعَالِمُ  
الْأَكْبَرُ سَمِعْتَهُ يَقُولُ : "مَا دُفِنَ نَبِيٌّ إِلَّا حَيْثُ يَمُوتُ" ذَكَرَهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالْمُوَطَّأُ وَغَيْرُهُمَا .  
الثَّالِثُ - أَنَّهُمْ اسْتَفْتَلُوا بِالْخِلَافِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي الْبَيْعَةِ ، فَنَظَرُوا فِيهَا  
حَتَّى اسْتَنْبَأَ الْأَمْرَ وَانْتَضَمَ الشُّعْلُ وَاسْتَوَتْ الْحَالُ ، وَاسْتَفْتَزَتْ الْخِلَافَةَ فِي نَصَابِهَا فَبَايَعُوا  
أَبَا بَكْرًا ، ثُمَّ بَايَعُوهُ مِنَ الْغَدِ بَيْعَةً أُخْرَى عَنْ بَلَاءِ مِنْهُمْ وَرِضًا ، فَكَشَفَ اللَّهُ بِهِ الْكُرْبَةَ مِنْ أَهْلِ  
الرَّذَّةِ ، وَقَامَ بِهِ الدِّينَ ، وَالْحَدَّثَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ . ثُمَّ رَجَعُوا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَنَظَرُوا فِي دَفْنِهِ وَغَسَلُوهُ وَكَفَنُوهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) يَرِيدُ بِهِ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الرابعة - وأُخِيفَ هل صَلَّى عليه أم لا؟ ففهم من قال : لم يُصَلِّ عليه أحد، وإنما وقف كلُّ أحد يدعو؛ لأنه كان أشرف من أن يُصَلِّيَ عليه . وقال ابن العربي : وهذا كلام ضعيف، لأن السنة تقوم بالصلاة عليه في الجنائز، كما تقوم بالصلاة عليه في الدعاء؛ فيقول : **اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** . وذلك منفعة لنا . وقيل : لم يُصَلِّ عليه لأنه لم يكن هناك إمام . وهذا ضعيف؛ فإن الذي كان يقيم بهم الصلاة الفريضة هو الذي كان يؤمُّ بهم في الصلاة . وقيل : صَلَّى عليه الناس أفراداً؛ لأنه كان آخر العهد به، فأرادوا أن يأخذ كل أحد بركته مخصوصاً دون أن يكون فيها ناباً لغيره . والله أعلم بصحة ذلك .

قلت : قد خرج ابن ماجه بإسناد حسن بل صحيح من حديث ابن عباس وفيه : فلما فرغوا من جهازه يوم الثلاثاء وُضِعَ على سريره في بيته ، ثم دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلًا يُصَلُّونَ عليه، حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء، حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان، ولم يؤمَّ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد . أخرجه عن نصر بن علي الجهضمي أنبأنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال حدثني حسين بن عبد الله عن عكرمة بن ابن عباس؛ الحديث بطوله .

الخامسة - في تغيير الحال بعد النبي صلى الله عليه وسلم عن أنس قال : لما كان اليوم الذي دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أضاء منها كل شيء، فلما كان اليوم الذي مات فيه أظلم منها كل شيء، وما نفَضْنَا عن النبي صلى الله عليه وسلم الأيدي حتى أنكرنا قلوبنا . أخرجه ابن ماجه وقال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كَانَتْ تَتَّبَعِي الْكَلَامَ وَالْإِنْبِسَاطَ إِلَى نِسَائِنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَافَةَ أَنْ يَتَرَلَّ فِينَا الْقُرْآنُ، فَلَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمْنَا . وأسند عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام المصلِّي [يُصَلِّي] لم يَعدُ بصرُ أحدهم موضع قدميه،

(١) أو سلا، أو أجا وفرقا مقطعة همضم بغير ياء، واحد من رسل، ففتح الراء والسين .

(٢) زيادة عن ابن ماجه .

فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ، فَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يَصِلُ لَمْ يَعُدُّ بَصْرَ أَحَدِهِمْ مَوْضِعَ جَبِينِهِ، فَتَوَقَّى أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ عَمْرٌ، فَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يَصِلُ لَمْ يَعُدُّ بَصْرَ أَحَدِهِمْ مَوْضِعَ الْقِبْلَةِ؛ فَكَانَ عَثَانُ بْنُ عَفَانَ فَكَانَتْ الْفِتْنَةُ فَتَلَقَّتِ النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ عَيْنًا وَشِمَالًا .

قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ شرط ، « أَوْ قُتِلَ » عطف عليه ، والجواب « انقلبتم » . ودخل حرف الاستفهام على حرف الجزاء لأن الشرط قد انعقد به وصار جملة واحدة وخبراً واحداً . والمعنى : أنقلبتم على أعقابكم إن مات أَوْ قُتِلَ . وكذلك كل استفهام دخل على حرف الجزاء ؛ فإنه في غير موضعه ، وموضعه أن يكون قبل جواب الشرط . وقوله : « انقلبتم على أعقابكم » تمثيل ، ومعناه آرتددتم كفاراً بعد إيمانكم ؛ قاله قتادة وغيره . ويقال لمن عاد إلى ما كان عليه : انقلب على عقبيه ، ومنه نكص على عقبيه . وقيل : المراد بالانقلاب هنا الانزمام ؛ فهو حقيقة لا مجاز . وقيل : المعنى فعلتم فعل المرتدين وإن لم يكن ردّة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ﴾ بل يضر نفسه ويعرضها للعقاب بسبب المخالفة ، والله لا تنفعه الطاعة ولا تضره المعصية لغناه . ﴿ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ أى الذين صبروا وجاهدوا واستشهدوا . وجاء « وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ » بعد قوله : « فلن يضر الله شيئاً » وهو اتصال وعيد بوعد .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾ وَمَنْ يُرِذْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِذْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَيَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٦﴾

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾ هذا حصص على الجهاد ، وإعلام أن الموت لا بد منه ، وأن كل إنسانٍ مقتول أو غير مقتول مبيت إذا بلغ أجله المكتوب له ؛ لأن معنى « مؤجلاً » إلى أجل . ومعنى « بإذن الله » بقضاء الله وقدره . « وكتاباً » نصب على المصدر ، أى كتب الله كتاباً مؤجلاً . وأجل الموت هو الوقت الذى

في معلومه سبحانه ؛ لأن روح الحى تفارق جسده ، ومتى قُتل العبد علمنا أن ذلك أجله . ولا يصح أن يقال : لو لم يقتل لعاش . والدليل عليه قوله : « كِتَابًا مُّؤَجَّلًا » « إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » « إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ » « لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ » . والمُعْتَرِى يقول : يتقدم الأجل ويتأخر ، وأن من قُتل فإنما يهلك قبل أجله ، وكذلك كلما ذبح من الحيوان كُلت هلاكه قبل أجله ؛ لأنه يجب على القاتل الضمان والدية . وقد بين الله تعالى في هذه الآية أنه لا تهلك نفس قبل أجلها . وسيأتى لهذا مزيد بيان في « الأعراف » إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على كُتِب العلم وتدوينه . وسيأتى بيانه في « طه » عند قوله : « قَالَ عَلِيمًا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ » (١) « إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ يعنى الغنيمة . نزلت في الذين تركوا المركز طلبا للغنيمة . وقيل : هى عامة في كل من أراد الدنيا دون الآخرة ؛ والمعنى نُؤْتِهِ مِنْهَا ما قُسم له . وفى التنزيل « مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ » . ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ أى نُؤْتِهِ جزاء عمله ، على ما وصف الله تعالى من تضعيف الحسنات لمن يشاء . وقيل : المراد بهذا عبد الله بن جبير ومن لزم المركز معه حتى قُتلوا . ﴿ وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ أى نُؤْتِيهِم الثواب الأبدى جزاء لهم على ترك الانهزام ؛ فهو تأكيد لما تقدم من إنشاء مزيد الآخرة . وقيل : « وسنجزى الشَّاكِرِينَ » من الزق في الدنيا لثلاثتهم أن الشَّاكِر يُحرم مما قُسم له مما يناله الكافر .

قوله تعالى : وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ فَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٦﴾ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبَّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿١٥٧﴾

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبُّونَ كَثِيرٌ ﴾ قال الزهرى : صاح الشيطان يوم أُحد : قُتِلَ محمد ، فانهزم جماعة من المسلمين . قال كعب بن مالك : فكنْتُ أَوَّلَ من عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأيت عينيه من تحت المِغْفَرِ تَهْرَآنَ ، فنادت بأعلى صوتي : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأومأ إلى أن أسكت ، فانزل الله عز وجل « وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبُّونَ كَثِيرٌ فَأَوْهَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا » الآية . « وَكَانَ » بمعنى كم . قال الخليل وسيبويه : هى أى دخلت عليها كاف التشبيه وبُئِيت معها فصار فى الكلام معنى كم ، وصوّرت فى المصحف نونا لأنها كلمة تُقْلَتُ عن أصلها فغير لفظها لتغير معناها ، ثم كثرت استعملها فلفت بها العرب ونصرفت فيها بالقلب والحذف لفصل فيها لغات أربع قرئ بها . وقرأ ابن كثير « وَكَانَ » مثل وكاعن ، على وزن فاعل ، وأصله كَيْ . فقلت الباء ألفا ، كما قلت فى تَيَّاسٌ فقليل ياءس ، قال الشاعر :

وَكَانَ بِالْأَبَاطِيعِ مِنْ صَدِيقِ \* يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمَصَابِ

وقال آخر :

وَكَانَ رَدَدَنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ \* يَحْيَى أَمَامَ الزَّكْبِ يَرْدَى مُقَنَّأ

وقال آخر :

وَكَانَ فِي الْمَسَائِيرِ مِنْ أَنَايِسٍ \* أَخُوهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمْ كِرَامُ

وقرأ ابن محيصن « وَكُنْ » مهموزا مقصورا مثل وَكَيْنَ ، وهو من كان حذف ألفه . وعنه أيضا « وَكَانَ » مثل وَكَيْنَ وهو مقلوب كَيْ ، الخفيف . وقرأ الباقون « كَانِ » بالتشديد مثل كَعَيْنَ وهو الأصل ، قال الشاعر :

وَكَانَ مِنْ أَنَايِسٍ لَمْ يَزَالُوا \* أَخُوهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمْ كِرَامُ

(١) القلب فى ذلك على لغة من قلب حرف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبله ألفا ، وهى لغة بلخارث بن كعب وشتم هزيب وبقائل من اليمن ، كما ذكره الواحشى فى وسيطه فى تفسير قوله تعالى « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » .  
(٢) يردى : بمعنى الديدان (بالفتح) وهو ضرب من المشى فيه تجتر . والمقنع : الذى تنقع بالسلاح ، كالبيضة والمنفر .

وقال آخر :

كَأَنّ ابْدَنًا مِنْ عَدُوِّ بَعِزَّنَا • وَكَأَنّ اجْرَنًا مِنْ ضَعِيفٍ وَخَائِفٍ  
 لجمع بين لعتين : كَأَنّ وَكَأَنّ ، ولعة خامسة كَثُرَ مثل كَيْفٍ ، وكأنه مخفف من كء مقلوب  
 كَأَنّ . ولم يذكر الجوهري غير لعتين : كَأَنّ مثل كَأَين ، وكَأَنّ مثل كَمَين ، يقول : كَأَنّ رجلاً  
 لَقِيتُ ، بنصب ما بعد كَأَنّ على التمييز . ونقول أيضاً : كَأَنّ من رجلٍ لَقِيتُ ، وإدخال من  
 بعد كَأَنّ أكثر من النصب بها وأجود . وبكأن تبع هذا الثوب ، أى بكم تبع ، قال ذو الرمة :  
 وَكَأَنّ دَعْرُنَا مِنْ مَهَابٍ وَرَاحٍ • بِلَادِ الْعِدَا لَيْسَتْ لَهُ بِلَادِ

قال النحاس : ووقف أبو عمرو « كَأَنّ » بغير نون ، لأنه توين . وروى ذلك سَوْرَة  
 ابن المبارك عن اليكسائي . ووقف الباقون بالنون اتباعاً لخط المصحف . ومعنى الآية  
 تشجيع المؤمنين ، والأمرُ بالافتداء ، بمن تقدم من خيار أتباع الأنبياء ، أى كثير من الأنبياء  
 قتل معه رِيبُونَ كثيرون ، أو كثير من الأنبياء قُتِلُوا فَمَا أَرْتَدُّ أَمْثَهُمْ ، قولان : الأول للسنن  
 وسعيد بن جبیر . قال الحسن : مَا قُتِلَ نَبِيٌّ فِي حَرْبٍ قَطُّ . وقال ابن جرير : مَا سَمِعْنَا أَنَّ  
 نَبِيًّا قُتِلَ فِي الْقِتَالِ . والثاني عن قتادة وعكرمة . والوقف على هذا القول على « قاتل » جائز ،  
 وهى قراءة نافع وابن جرير وأبى عمرو ويعقوب . وهى قراءة ابن عباس وأختارها أبو حاتم .  
 وفيه وجهان : أحدهما أن تكون « قاتل » واقعا على النبي وحده ، وحينئذ يكون تمام الكلام عند  
 قوله « قاتل » ويكون في الكلام إضمار ، أى ومعه ريبون كثير ، كما يقال : قاتل الأمير ومعه  
 جيش عظيم . وخرجت معى تجارة ، أى ومعى . الوجه الثاني أن يكون القتل نال النبي ومن  
 معه من الرّيبين ، ويكون وجه الكلام قُتِلَ بعض من كان معه ، تقول العرب : قتلنا بنى تميم  
 وبنى سليم ، وإنما قتلوا بعضهم . ويكون قوله « فَمَا وَهَنُوا » راجعا إلى من بقى منهم .  
 قلت : وهذا القول أشبه بنزول الآية وأنسب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُقْتَلْ وقُتِلَ  
 معه جماعة من أصحابه . وقرأ الكوفيون وابن عامر « قاتل » . وهى قراءة ابن مسعود ، واختارها  
 (١) المهاة : البقرة الوحشية . والراح : الثور الوحشى ، لأن فرته بمنزلة الرع فهو راح ، مالمنى ، لا فهم مع  
 الإنس في مكان . ويروى : « بلاد الورى لبست له بلاد » .



أبو عبيد وقال : إن الله إذا حَدمَ قاتل كان من قَتَلَ داخلا فيه ، وإذا حَمدَ من قَتَلَ لم يدخل فيه غيرهم ، فقاتل أعم وأمدح . و « الرِّيَّونَ » بكسر الراء قراءة الجمهور . وقراءة على رضى الله عنه بضمها . وابن عباس بفتحها ؛ ثلاث لغات . والرِّيَّونَ الجماعة الكثيرة ؛ عن مجاهد وقادة والضحاك وعكرمة . واحدم رُبِّي بضم الراء وكسرهما ، منسوب إلى الرُّبَّة بكسر الراء أيضا وضمها ، وهى الجماعة . وقال عبد الله بن مسعود : الرِّيَّونَ الألوف الكثيرة . وقال ابن زيد : الرِّيَّونَ الأتباع . والأول أعرف فى اللغة ؛ ومنه يقال للخِرقة التى تُجمع فيها القِداح : رِبَّة ورِبَّة . والرَّبَاب قبائل تجتمع . وقال أبان بن ثعلب : الرَّبِّي عشرة آلاف . وقال الحسن : هم العلماء الصُّبر . ابن عباس ومجاهد وقادة والربيع والسُّدى : الجمع الكثير ؛ قال حسان :

وإذا معشر تجافوا عن الحق حملنا عليهم رِيا

وقال الزجاج : هاهنا قراءتان « رِبيون » بضم الراء « ورِبيون » بكسر الراء ؛ أما الرِّيَّون (بالضم) : الجماعة الكثيرة . ويقال : عشرة آلاف .

قلت : وقد روى ابن عباس « رِبيون » بفتح الراء منسوب إلى الرِّب . قال الخليل : الرِّبى الواحد من العباد الذين صبروا مع الأنبياء ، وهم الرِّبانيون نسبوا إلى التَّأله والعبادة ومعْرِفة الربوبية لله تعالى . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قَسَا وَهْنَا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ « وهنوا » أى ضعفوا ، وقد تقدم . والوهن : انكسار الحد بالخوف . وقرأ الحسن وأبو التَّيَال « وهنوا » بكسر الهاء وضمها ، لغتان عن أبي زيد . وهن الشيء بين وهنا . وأوته أنا وهته ضَعْفَت . والواهنة : أسفل الأضلاع وقصارها . والوهن من الإيلان الكثيف . والوهن ساعة تمضى من الليل ، وكذلك الموهن . وأوتهنا ضربنا فى تلك الساعة ؛ أى ما وهنوا لقتل نبيهم أو لقتل من قُتل منهم ، أى ما وهن باقيهم ؛ فخذف المضاف . ﴿ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ أى عن عدوهم . ﴿ وَمَا اسْتَكْبَرُوا ﴾ أى لما أصابهم فى الجهاد . والاستكانة : الذلَّة والخضوع ؛ وأصلها « استكنوا » على أفعالها ؛ فأشيعت فتحة الكاف فتولدت منها ألف . ومن جعلها من الكون فهى استعملوا ؛

وَالأَوَّلُ أَشْبَهَ بِمَعْنَى الْآيَةِ . وَقُرِئَ « فَمَا وَهَنُوا وَمَا ضَعُفُوا » بِإِسْكَانِ الْمَاءِ وَالْعَيْنِ . وَحَكَى  
 الْكِسَائِيُّ « ضَعُفُوا » بَفَتْحِ الْعَيْنِ . ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهُمْ بَعْدَ أَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَوْ قُتِلَ نَبِيُّهُمْ  
 بِأَنَّهُمْ صَبَرُوا وَلَمْ يَفْزُوا وَوُطِنُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى الْمَوْتِ ، وَاسْتَعْفَرُوا لِيَكُونَ مَوْتُهُمْ عَلَى التَّوْبَةِ مِنْ  
 الذُّنُوبِ إِنْ رُزِقُوا الشَّهَادَةَ ، وَدَعَا فِي الثِّبَاتِ حَتَّى لَا يَنْهَضُوا ، وَبِالنَّصْرِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ . وَخَصَّصُوا  
 الْأَقْدَامَ بِالنَّبَاتِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْجَوَارِحِ لِأَثَرِ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهَا . يَقُولُ : فَهَلَّا فَعَلْتُمْ وَقَلْتُمْ  
 مِثْلَ ذَلِكَ يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ فَاجَابَ دُعَاءَهُمْ وَأَعْطَاهُم النَّصْرَ وَالظَّفَرَ وَالْفَيْعَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْمَغْفِرَةَ  
 فِي الْآخِرَةِ إِذَا صَارُوا إِلَيْهَا . وَهَكَذَا يَفْعَلُ اللَّهُ مَعَ عِبَادِهِ الْمُخْلِصِينَ التَّائِبِينَ الصَّادِقِينَ النَّاصِرِينَ  
 لِدِينِهِ ، التَّائِبِينَ عِنْدَ لِقَاءِ عَذَابِهِ بِوَعْدِهِ الْحَقِّ ، وَقَوْلِهِ الصَّدَقِ . ( وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ) يَعْنِي  
 الصَّابِرِينَ عَلَى الْجِهَادِ . وَقُرَأَ بَعْضُهُمْ « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ » بِالرَّفْعِ ، جَعَلَ الْقَوْلَ اسْمًا لِكُلِّ مَنْ يَكُونُ  
 مَعْنَاهُ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ : « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا » . وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ جَعَلَ الْقَوْلَ  
 خَبَرًا كَانَ . وَاسْمُهَا « إِلَّا أَنْ قَالُوا » . ( ذُنُوبُنَا ) يَعْنِي الصِّغَاثُ ( وَإِسْرَافُنَا ) يَعْنِي الْكِبَايَرُ .  
 وَالْإِسْرَافُ : الْإِفْرَاطُ فِي الشَّيْءِ ، وَبِجَاوِزَةِ الْحَدِّ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي  
 فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ » وَذَكَرَ الْحَدِيثُ . فَعَلَّ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ  
 وَصَحِيحِ السُّنَنِ مِنَ الدُّعَاءِ وَيَدْعَ مَا سِوَاهُ ، وَلَا يَقُولُ أَخْتَارَ كَذَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اخْتَارَهُ  
 لِنَبِيِّهِ وَأَوْلِيَائِهِ وَعَلَمَهُمْ كَيْفَ يَدْعُونَ

قَوْلُهُ تَعَالَى : فَتَنَّا لَهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ

يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٤٨﴾

أَيُّ أَعْطَاهُم ثَوَابَ الدُّنْيَا ، يَعْنِي النَّصْرَ وَالظَّفَرَ عَلَى عَدُوِّهِمْ . ( وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ )  
 يَعْنِي الْجَنَّةَ . وَقُرَأَ التَّخْدِيرُ « فَتَنَّا لَهُمُ اللَّهُ » مِنَ الثَّوَابِ . ( وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ) تَقْدِيمُ -

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ  
 أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١١١﴾ بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّصِيرِينَ ﴿١١٢﴾  
 لما أمر الله تعالى بالإقتداء بمن تقدم من أنصار الأنبياء حذر طاعة الكافرين ؛ يعنى  
 مشركى العرب : أباسيان وأصحابه . وقيل : اليهود والنصارى . وقال على رضى الله عنه :  
 يعنى المنافقين فى قولهم للؤمنين عند الهزيمة : ارجعوا إلى دين آبائكم . ( يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ )  
 أى إلى الكفر . ( تَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ) أى ترجعوا مغبونين . ثم قال : ( بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَاكُمْ )  
 أى مَوْتَىٰ نصركم وحفظكم إن أطمعوه . وقرئ « بلى الله » بالنصب ، على تقدير بلى وأطيعوا  
 الله مولاكم .

قوله تعالى : سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا ٱلرُّعْبَ يَمَآ ٱشْرِكُوا بِٱللَّهِ  
 مَا لَمْ يُنَزَّل بِهِ ٱسْلَاطُنَا وَمَا لَهُمُ ٱلنَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّالِمِينَ ﴿١١٣﴾  
 نظيره « وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ » . وقرأ ابن عامر والكسائى « الرُّعْبَ » بضم العين ؛  
 وهما لغتان . والرُّعْبُ الخوف ؛ يقال : رَعِبْتُ رُعْبًا ورُعْبًا ، فهو مَرْعُوبٌ . ويجوز أن يكون  
 الرُّعْبُ مصدرًا ، والرُّعْبُ الاسم . وأصله من الملاء ؛ يقال : سبيل راعب يملأ الوادى .  
 ورَعِبَتِ الحوضُ ملائته . والمعنى : سنلقى قلوب المشركين خوفًا وفزعًا . وقرأ السخنيان  
 « سيلقى » بالياء ، والباقون بنون العظمة . قال السدسى وغيره : لما أرتحل أبو سفيان  
 والمشركون يوم أحد متوجهين إلى مكة انطلقوا حتى إذا كانوا ببعض الطريق ندموا وقالوا :  
 بئس ما صنعنا ! قتلناهم حتى لم يبق منهم إلا الشريد تركاهم ، ارجعوا فاستأصلوهم ؛ فلما  
 عزموا على ذلك ألقى الله فى قلوبهم الرُّعْبَ حتى رجعوا عما هموا به . والإنشاء يستعمل حقيقة  
 فى الأجسام ؛ قال الله تعالى : « وَٱلَّذِينَ ٱلْأَلْوَابُ » « فَٱلْقَوْمَ ٱجْبَاهِلَهُمْ وَعَصِيهِمْ » « فَٱلَّذِينَ مَوَسَىٰ  
 هَصَاهُ » . وقال الشاعر :

• فآلقت مصاحبا واستقزها النوى •

إذا كان « القرطبي » مسجلًا في مجلّة واحدة فتستوعب هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٢ شارع قصور العيف - ت ٤٩٩٩١

كتاب الشعب

# نفسير القرآن

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خير ذكر من علم القرآن وعلمه  
حديث شريف

١٧

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

ثم قد يستعمل مجازا كما في هذه الآية . وقوله : « وَالْقَبْتُ عَلَيْكَ حَبَّةَ مِنِّي » . والتي عليك مسألة .

قوله تعالى : ( يَمَّا أَثْرَكُوا بِاللَّهِ ) تعليل ؛ أى كانت سبب إلقاء الرعب في قلوبهم إشرافهم ؛ فما للصدر . ويقال : أشرك به ، أى عدل به غيره ليجعله شريكا .

قوله تعالى : ( مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا ) حجة وبيان ، وعدوا وبرهان ؛ ومن هذا قيل للوالى سلطان ؛ لأنه حجة الله عز وجل في الأرض . ويقال : إنه مأخوذ من السليط وهو ما يضاه به السراج ، وهو دهن السهم ؛ قال امرؤ القيس :  
\* أهان السليط بالذبال المقتل \*

فالسلطان يستضاء به في إظهار الحق وقمع الباطل . وقيل : السليط الحديد . والسلطة الحدة . والسلطة من التسليط وهو القهر ؛ والسلطان من ذلك ، فالنون زائدة . فأصل السلطان القوة ، فإنه يقهر بها كما يقهر بالسلطان . والسلطة المرأة الصخابة . والسلط الرجل الفصيح اللسان . ومعنى هذا أنه لم تثبت عبادة الأوثان في شيء من الميال ، ولم يدل عقل على جواز ذلك . ثم أخبر تعالى عن مصيرهم ومرجعهم فقال : ( وَمَا وَاهُمُ النَّارُ ) ثم دغم فقال : ( وَبِئْسَ مَثْوًى لِلظَّالِمِينَ ) والمثوى المكان الذى يقام فيه ؛ يقال : توى يتوى تواء . والمأوى كل مكان يرجع إليه شيء ليلا أو نهارا .

قوله تعالى : وَلَقَدْ صَدَقَكُرُّ اللَّهِ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَتِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّنْ بَعْدَ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٧﴾

قال محمد بن كعب القرظي : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بعد أحد وقد أصيبوا قال بعضهم لبعض : من أين أصابنا هذا وقد وعدنا الله النصر ! فزلت هذه



الاية . وذلك أنهم قتلوا صاحب لواء المشركين وسبعة نفر منهم بعده على اللواء، وكان الظفر  
ابتداء للمسلمين غير أنهم اشتغلوا بالفتنة وترك بعض الرماة أيضا مركزهم طلبا للفتنة فكان  
ذلك سبب الهزيمة . وروى البخاري عن البراء بن عازب قال : لما كانت يوم أحد ولقينا  
المشركين اجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أناسا من الرماة وأمر عليهم عبد الله بن جبير  
وقال لهم : " لا تبرحوا من مكانكم [ ان رأيتمونا ظهرنا عليهم فلا تبرحوا ]<sup>(١)</sup> وإن رأيتموهم قد ظهروا  
علينا فلا تعينونا عليهم " قال : فلما اتى القوم وهزمهم المسلمون حتى نظرنا إلى النساء يستبدن<sup>(٢)</sup>  
في الجبل، وقد رفن عن سؤفهن قد بدت خلاخلهن فجعلوا يقولون : الفتنة الفتنة . فقال  
لهم عبد الله : أمهلوا ! أما عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تبرحوا؛ فانظقوا فلما  
أتوهم صرف الله وجوهمهم وقتل من المسلمين سبعون رجلا . ثم إن أبو سفيان بن حرب أشرف  
علينا وهو في نسيء فقال : أفي القوم محمد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تجيبوه " حتى  
قالا ثلاثا . ثم قال : أفي القوم ابن أبي خافة ؟ ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
" لا تجيبوه " . ثم قال : أفي القوم عمر ؟ ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
" لا تجيبوه " . ثم التفت إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا . فلم يملك عمر رضي الله عنه  
نفسه دون أن قال : كذبت يا عدو الله ! قد أبى لك من يُخزيك به . فقال : أعلُ هبل<sup>(٣)</sup> ؟  
مرتين . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أجيبوه " قالوا : ما نقول يا رسول الله ؟ قال :  
" قولوا الله أعلُ وأجل " . قال أبو سفيان : لنا العزى ولا عزى لكم . فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : " أجيبوه " . قالوا : ما نقول يا رسول الله ؟ قال : " قولوا الله مولانا ولا موتى  
لكم " . قال أبو سفيان : يوم يوم بدر، والحرب سجال، أما إنكم ستجدون في القوم مثلة لم  
أمر بها ولم تسؤنى . وفي البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص قال : رأيت عن يمين  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن شماله يوم أحد رجلين عليهما ثياب بيض يُقاتلان عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أشد القتال . وفي رواية عن سبيد : عليهما ثياب بيض ما رأيتهما قبل

(١) زيادة عن صحيح البخاري . (٢) أى يصرعن المني . (٣) أى أظهر دينك، أو زد علواً

أولرتع أمرك وبعد دينك قد علبت . (٤) النزي : اسم ضم للقرين .

ولا بعد . يعنى جبريل وميكائيل . وفى رواية أخرى : يقاتلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد القتال ما رأتهما قبل ذلك اليوم ولا بعده . وعن مجاهد قال : لم تقاتل الملائكة معهم يومئذ ، ولا قبله ولا بعده إلا يوم بدر . قال البيهقي : إنما أراد مجاهد لم يقاتلوا يوم أُحُد عن القوم حين عصوا الرسول ولم يصبروا على ما أمرهم به . وعن عروة بن الزبير قال : وكان الله عز وجل وعدهم على الصبر والتقوى أن يُمدَّهم بخمسة آلاف من الملائكة مُسَوِّمين ، وكان قد فعل ، فلما عصوا أمر الرسول وتركوا مصافهم وترك الرماة عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ألا يبرحوا من منازلهم ، وأرادوا الدنيا ، رفع عنهم مدد الملائكة ، وأنزل الله « وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ » فصدق الله وعده وأراهم الفتح ، فلما عصوا أعقبهم البلاء . وعن ثُمَير بن إسماعيل قال : لما كان يوم أُحُد أنكشفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسعد بن عبيدة بين يديه ، وقبلى يمينه ، كلما ذهبت نبلة أناه بها . قال : أرى أبا إسحاق . فلما فرغوا نظروا من الشاب ، فلم يروه ولم يعرفوه . وقال محمد بن كعب : ولما قُتل صاحبُ لواء المشركين ، وسقط لوائهم رفعت عمرة بنت عقلمة الحارثية ، وفى ذلك يقول حسان :

فلولا لواء الحارثية أصبحوا • يباعون فى الأسواق بيع الجلاب

(إِذْ تَحُسُّونَهُمْ) معناه تقتلونهم وتساصلونهم ، قال الشاعر :

حَسَنَانَهُمُ بِالسَّيْفِ حَسًّا فَاصْبَحَتْ • بَقِيَّتُهُمْ قَدْ شُرِدُوا وَتَبَدَّدُوا

وقال جرير :

تَحَسُّهُمُ السُّيُوفُ كَمَا تَسَامَى • حَرِيْقُ النَّارِ فِي أَجْمِ الْحَصِيدِ

قال أبو عبيدة : الحس الاستئصال بالقتل ، يقال : جراد محسوس إذا قتله البرد . والبرد محسة للنبت ، أى مُحْرِقَةٌ له ذاهبة به . وسنة حسوس أى جذبة تأكل كل شئ ، قال رؤبة :

إِذَا شَكُونَا سَنَةَ حَسُوسَا • نَأْكُلُ بَعْدَ الْأَخْضَرِ الْيَبَسَا

وأصله من الحس الذى هو الإدراك بالحاسة . فعنى حسه أذهب حسه بالقتل . (بِإِذْنِهِ) بعلمه أو بقضائه وأمره . (حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ) أى جَبْتُمْ وَضَعُفْتُمْ . يقال : فُشِلَ يمشل فهو

فَإِذَا قُتِلَ . وجواب «حتى» محذوف، أى حتى إذا فُتِلْتُمْ أَمْتَحْتُمْ . ومثل هذا جائز كقوله :  
« فَإِنْ اسْتَطَعْتُ أَنْ يَتَّبِعَنِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ » فافعل . وقال الفراء : جواب «حتى»  
وتنازعتم « والواو مُفَحَّمَةٌ زائدة » كقوله : « فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ . وَتَادِيَاهُ » أى نادياه .  
وقال امرؤ القيس :

• فلما أجزنا ساحة الحى وأتحتى •

أى اتحتى . وعند هؤلاء يجوز إلحاق الواو من «وعصيتهم» . أى حتى إذا فُتِلْتُمْ وتنازعتم عصيتهم .  
وعلى هذا فيه تقديم وتأخير، أى حتى إذا تنازعتم وعصيتهم فُتِلْتُمْ . وقال أبو علي : يجوز أن  
يكون الجواب «صرفكم عنهم» ، ثم زائدة ، والتقدير حتى إذا فُتِلْتُمْ وتنازعتم وعصيتهم صرفكم  
عنهم . وقد أشهد بعض النحويين في زيادتها قول الشاعر :

أرأيت إذا ما يت على هوى • فتم إذا أصبحت أصبحت عاديًا

وجوز الأخفش أن تكون زائدة ؛ كما في قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ  
وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ » . وقيل : «حتى» بمعنى  
«إلى» . وحينئذ لا جواب له ؛ أى صدقكم الله وعده إلى أن فُتِلْتُمْ ، أى كان ذلك الوعد بشرط  
الثبات . ومعنى «تَنَازَعْتُمْ» اختلفتم ؛ يعنى الرماة حين قال بعضهم لبعض : نلحق الغنائم . وقال  
بعضهم : بل نثبت في مكاننا الذى أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالثبوت فيه . «وَعَصَيْتُمْ»  
أى خالفتم أمر الرسول في الثبوت . «مِنْ بَعِيدٍ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا يُحْبُونَ» يعنى من الغلبة التى كانت  
للمسلمين يوم أحد أول أمرهم ؛ وذلك حين صرع صاحب لواء المشركين على ما تقدم . وذلك  
أنه لما صرع انتشر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وصاروا ككأنيب متفرقة فحاسبوا العدو  
ضربا حتى أجحظوهم عن أنفالم . وحملت خيل المشركين على المسلمين ثلاث مرّات كلّ  
ذلك تُنْصَحُ بِالْبَيْلِ فترجع مغلوبة ، وجل المسلمون فهكؤهم قلا . فلما أبصر الرماة الخمسون  
أن الله عز وجل قد فتح لإخوانهم قالوا : والله ما نجلس ههنا لشيء ، قد أهلك الله العدو

(١) الحرس ، شدة الاعتلاط ومداركة الضرب . أى بالفرا النكابة فيهم .

(٢) أى تحوم عنها ما زالهم .

وإخواننا في عسكر المشركين . وقال طوائف منهم : علام تقف وقد هزم الله العدو؟ فتركوا منازلهم التي عهد إليهم النبي صلى الله عليه وسلم ألا يتركوها ، وتنازعوا وفشلوا وعصوا الرسول فاضحَّت الخيل فيهم قتلا . وألفاظ الآية تقتضي التوبيخ لهم ، ووجه التوبيخ لهم أنهم رأوا جباذئ النصر فكان الواجب أن يعلموا أن تمام النصر في الثبات لا في الانهزام . ثم بين سبب التنازع فقال : ( **مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا** ) يعني الغنيمة . قال ابن مسعود : ما شعرنا أن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يريد الدنيا وعرضها حتى كان يوم أحد . ( **وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ** ) وهم الذين ثبتوا في مراكزهم ، ولم يخالفوا أمر نبيهم صلى الله عليه وسلم مع أميرهم صيد الله بن جبير؛ فحمل خالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل عليه ، وكانا يومئذ كافرين قتلوه مع من بقي ، ورحمهم الله . والعتاب مع من أنهزم لا مع من ثبت ، فإن من ثبت فاز بالنواب ، وهذا كما أنه إذا حلَّ بقوم عقوبة عامة فأهل الصلاح والصبيان يهلكون ؛ ولكن لا يكون ما حلَّ بهم عقوبة ، بل هو سبب المثوبة . والله أعلم .

قوله تعالى : ( **ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْلِغَكُمْ** ) أى بعد أن استوليت عليهم وذكم عنهم بالانهزام . وول هذا على أن المعصية مخلوقة لله تعالى . وقالت المعتزلة : للمعنى ثم انصرفتم ؛ فإضافته إلى الله تعالى بإخراجه الرعب من قلوب الكافرين من المسلمين ابتلاء لهم . قال القشيري : هذا لا يغنيهم ، لأن إخراج الرعب من قلوب الكافرين حتى يستخفوا بالمسلمين يبيع عندهم ، ولا يجوز أن يقع من الله قبيح ، فلا يبقى لقوله : ( **ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ** ) معنى . وقيل : معنى « صرّفكم عنهم » أى لم يكفكم طلبهم .

قوله تعالى : ( **وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ** ) أى لم يستأصلكم بعد المعصية والمخالفة . والخطاب قيل هو للجمع . وقيل : هو للأمة الذين خالفوا ما أمروا به ؛ واختاره النحاس . وقال أكثر المفسرين : ونظير هذه الآية قوله : ( **ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ** ) . ( **وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ** ) بالعفو والمغفرة . وعن ابن عباس قال : ما نصير النبي صلى الله

عليه وسلم في موطن كما نصريوم أحد . وأبكر ذلك . فقال ابن عباس : بني وبين من أنكر ذلك كتاب الله عز وجل ، إن الله عز وجل يقول في يوم أحد : « وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِأُذُنِهِ — يقول ابن عباس : والحس القتل — حَتَّى إِذَا فِشَأْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا يَحْيُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَرِيذُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يَرِيذُ الْآخِرَةِ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » وإنا عني بهذه الرماة . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أقامهم في موضع ثم قال : « أَحْمُوا ظُهُورَنَا فَإِنْ رَأَيْتُمَا نَقُتِلْ فَلَا تَنْصُرُونَا وَإِنْ رَأَيْتُمَا قَدْ غَنِمْنَا فَلَا تَشْرَكُونَا » . فلما غنم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباحوا عسكر المشركين انكفأت الرماة جميعا فدخلوا في العسكر يَنْتَهِنُونَ ، وقد التقت صفوف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فهم هكذا — وشبك أصابع يديه — وآلبسوا . فلما أخل الرماة تلك الخلعة<sup>(١)</sup> التي كانوا فيها دخلت الخليل من ذلك الموضع على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب بعضهم بعضا والتبسوا ، وقُتل من المسلمين ناس كثير ، وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أوّل النهار حتى قُتل من أصحاب لواء المشركين سبعة أو تسعة ، وجال المسلمون نحو الجبل ، ولم يبلغوا حيث يقول الناس : الفار ، إنما كانوا تحت المهراس<sup>(٢)</sup> ، وصاح الشيطان : قتل محمد . فلم يَشْك فيه أنه حق ، فإنا زلنا كذلك ما نَشْك أنه قُتل حتى طَلَعَ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين السَّعْدَيْنِ ، نَعْرِفُهُ بِكَفَّيْهِ إِذَا مَشَى . قال : ففريحا حتى كأنّ لم يُصبنا ما أصابنا . قال : فَرَقْنَا نَحْنُ وَهُوَ يَقُولُ : « اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمِ دُمُومَا وَجَهَ نَبِيِّهِمْ » . قال كعب بن مالك : أَنَا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، عَرَفْتُهُ بَعَيْنِهِ مِنْ تَحْتِ الْمَغْفَرِ تَزْهَرَانِ فَنَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي : يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ! ابْشِرُوا ، هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَقْبَلَ . فَأَشَارَ إِلَيَّ بِأَن اسْكُتَ .

(١) أخل بالمكان وبمرکه : غاب عنه وتركه . والخلعة : الطريق . (٢) كذا في الأصول . والذي

في الدر المنثور في التفسير بالأنور ، والمستدرک علی الصحیحین هما کمالیساوری : « ... ألقاب » بإزاء بدل الراء .

(٣) المهراس : ماء بجبل أحد . (٤) البعدان : سعد بن مساذ وسعد بن عباد .

(٥) التكفر : التمايل إلى قدام كما تنكفأ السفينة في جريها .

قوله تعالى : إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلَوْنِ عَلَى أَحَدٍ وَارْسُولُ بِدْعُوكُمْ  
فِي أَنْفُسِكُمْ فَانْصَبْكُمْ عَنْهَا بِغَيْرِ كَيْلٍ وَتَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ  
وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٨﴾

« إِذْ » متعلق بقوله : « وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ » . وقراءة العامة « تُصْعِدُونَ » بضم التاء وكسر  
العين . وقرأ أبو ربيعة الطَّارِدِيّ وأبو عبد الرحمن السَّامِيُّ والحسن وقادة بفتح التاء والعين «  
بغنى تصعدون الجبل . وقرأ ابن تحيَّص وشبل « إِذْ يصعدون ولا يلبون » بإلواء فيهما .  
وقرأ الحسن « تَلَوْنِ » بواو واحدة . وروى أبو بكر بن عيَّاش عن عاصم « وَلَا تَلَوْنِ » بضم  
التاء ؛ وهي لغة شاذة ذكرها النحاس . وقال أبو حاتم : أصعدت إذا مضيت حثال وجهك ،  
وصعدت إذا ارتقيت في جبل أو غيره . فالإصعاد : السير في مُستَوين الأرض ويطون الأودية  
والشعاب . والصعود : الارتفاع على الجبال والسطوح والسلايلم والدرج . فيحتمل أن يكون  
صعودهم في الجبل بعد إصعادهم في الوادي ؛ فيصح المعنى على قراءة « تُصْعِدُونَ »  
و « تُصْعِدُونَ » . قال قتادة والربيع : أصعدوا يوم أُحُد في الوادي . وقراءة أبي « إِذْ تصعدون  
في الوادي » . قال ابن عباس : صعدوا في أُحُد فرارا . فكلنا القراءةين صواب ؛ كأن المنزيتين  
يومئذ مُصْعِد وصاعِد . والله أعلم . قال القُتَيْبِيُّ والمبرد : أصعد أبعَد في الذهاب وأمعن فيه ؛  
فكان الإصعاد إبعاد في الأرض كإبعاد الارتفاع ؛ قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

ألا أيها السائلُ ابنُ أصعدت \* فإن لها من بطن يَترَبِّ موعدا

وقال الفراء . الإصعاد الابتداء في السفر ، والاعتذار الرجوع منه ؛ يقال : أصعدنا من بغداد  
إلى مكة وإلى نجران وأشباه ذلك إذا خرجنا إليها وأخذنا في السفر ، وانحدنا إذا رجعنا .  
واتسد أبو عبيدة :

قد كنتَ تبكي على الإصعاد \* قال يومَ مَرَحٍ وصاح الحادي

(١) مراعى نيس . (٢) الذي في ديوان الأعشى وسيرة ابن هشام ص ٢٥٥ طبع أربدا :  
« ابن يست » . واليت من تصدقة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثلها :  
ألم تفتض عيناك ليلة أربدا \* وعادك ما عاد السليم المسبدا

وقال المفضل : صَعِدَ وأصعد وصَعِدَ بمعنى واحد . ومعنى « تَلَوُّوهُ » تَعَرَّجُونِ وتقيمون ، أى لا يلتفت بضمكم إلى بعض هَرَبًا ؛ فإن المُرَّجَّ على الشيء يلوى إليه عُنْفَهُ أو عِنَان دابته . ( عَلَى أَحَدٍ ) يريد محمداً صلى الله عليه وسلم ؛ قاله الكلبي . ( وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ ) أى فى آخركم ؛ قال : جاء فلان فى آخر الناس وأخرة الناس وأخرى الناس وأخريات الناس . وفى البخارى « أخراكم » تأنيث آخركم : حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : جعل النبي صلى الله عليه وسلم على الرجال يوم أُحُد عبد الله بن جبير وأقبلوا منهزمين فذاك إذ يدعوهم الرسول فى أخراهم . ولم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم غير اثني عشر رجلاً . قال ابن عباس وغيره : كان دعاء النبي صلى الله عليه وسلم « أى صَادِ اللَّهُ ارجعوا » . وكان دعاؤه تنكيراً للترك ، ومحال أن يرى عليه السلام المنكر وهو الالتزام ثم لا ينهى عنه .

قلت : هذا على أن يكون الالتزام معصية وليس كذلك ، على ما أتى بيانه إن شاء الله تعالى . قوله تعالى : ( فَأَنَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ ) الغم فى اللغة التغطية . غممت الشيء غمطته . ويوم غَمٍّ وليلة غَمَّةٍ إذا كانا مظلَمين . ومنه غَمَّ الهلال إذا لم يرو غمَّنى الأمر غمَّنى . قال مجاهد وقتادة وغيرهما : الغم الأول القتل والجراح ، والغم الثانى الإرجاف بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ صاح به الشيطان . وقيل : الغم الأول ما فاتهم من الطفر والغنمة ، والثانى ما أصابهم من القتل والهزيمة . وقيل : الأول الهزيمة ، والثانى إشراف أبي سفيان وخالد عليهم فى الجبل ؛ فإما نظر إليهم الماسمون غمهم ذلك ، وظنوا أنهم يملكون عليهم فيقتلونهم فأناسهم هذا ما نالهم ؛ فعند ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ لَا يَغْلُنْ عَلَيْنَا » كما تقدم . والباء فى « يَغْمُ » على هذا بمعنى على . وقيل : هى على بابها ، والمعنى أنهم غمَّوا النبي صلى الله عليه وسلم بخالفهم إياه ، فاتابهم بذلك غمهم بمن أصيب منهم . وقال الحسن : فاتابكم غمًّا يوم أُحُد بَغْمٍ يوم بدر للشركين . ومضى الغم ثواباً كما سبَّى جزاء الذنب ذنباً . وقيل : وقفهم الله على ذنبهم فغشوا بذلك عما أصابهم .

قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ اللام متعلقة بقوله : «وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ» وقيل : هي متعلقة بقوله : «فَأَنَابَكُمْ عَمَّا يَفْعُ» أى كان هذا الغم بعد الغم لكيلا تحزنوا على ما فات من الغنيمة ، ولا ما أصابكم من المزيمة . والاول أحسن .  
و « ما » فى قوله « وَلَا مَا أَصَابَكُمْ » فى موضع خفض : وقيل : « لا » صلة . أى لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ، وما أصابكم عقوبته لكم فى مخالفتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو مثل قوله : « مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ » أى أن تسجد . وقوله : « لِنَلَّا يَلْمُ أَهْلَ الْكِتَابِ » أى ليعلم ، وهذا قول المفضل . وقيل : أراد بقوله « فَأَنَابَكُمْ عَمَّا يَفْعُ » أى توالت عليكم الغنوم ، لنلّا تستغلوا بعد هذا بالغنائم . « وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » فيه معنى التحذير والوعيد .

قوله تعالى : ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنٌ نَاعِسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنَفْسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخِشُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٢﴾

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنٌ نَاعِسًا ﴾ الأمانة والأمن سواء . وقيل : الأمانة إنما تكون مع أسباب الخوف ، والأمن مع عدمه . وهى منصوبة بأنزل ، و « ناعسا » بدل منها . وقيل : نصب على المفعول له ؛ كأنه قال : أنزلت عليكم الأمانة ناعسا . وقرأ ابن محيصن « أمنة » بسكون الميم . تفضل الله تعالى على المؤمنين بعد هذه الغنوم فى يوم أحد بالنعاس حتى نام أكثرهم ؛ وإنما ينعم من يأمن والخائف لا ينعم . روى البخارى عن أنس أن



أيا طائفة قال : عَشِيْنَا النَّعَاسَ وَنَحْنُ فِي مَصَافِنَا يَوْمَ أُحُدٍ ، قال : فجعل سيفي يسقط من يدي ،  
وأخذته ويسقط ، وإخذه . ﴿ يَشَى ﴾ قرئ بالياء والياء . الياء للنعاس ، والياء للأمنه . والطائفة  
يطلق على الواحد والجماعة . ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ يعني المناققين : مُعْتَبِّ بن قُشَيْرٍ  
وأصحابه ، وكانوا خرجوا طمعا في الغنيمة وخوف المؤمنين فلم يغفهم النعاس وجعلوا يتأسفون  
على الحضور ، ويقولون الأفاويل . ومعنى « قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » حملتهم على الهَمِّ ، والهَمُّ  
ما أهتمت به ؛ يقال : أهتمي الشيء أي كان من همي . وأمرُهمُ شديد . وأهمني الأمر  
ألقني ، وهمني أذاني . والواو في قوله « وطائفة » واو الحال بمعنى إذ ، أي إذ طائفةٌ يظنون  
أن أمر محمد عليه السلام باطل ، وأنه لا ينصر . ﴿ ظَنُّوا الْجَاهِلِيَّةَ ﴾ أي ظن أهل الجاهلية ،  
فخفف . ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ لفظة استفهام ومعناه الحمد ، أي ما لنا شيء .  
من الأمر ، أي من أمر الخروج وإنما خرجنا كرها . يدل على قوله تعالى إخبارا عنهم :  
« لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا » . قال الزبير : أرسل علينا النوم ذلك اليوم ،  
وإني لأسمع قول مُعْتَبِّ بن قُشَيْرٍ والنعاس يغشاني : لو كان لنا من الأمر شيء ما قُتِلْنَا هَاهُنَا .  
وقيل : المعنى يقولون ليس لنا من الظفر الذي وعدنا به محمد شيء . وإله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ فرأ أبو عمرو ويعقوب « كله » بالرفع على الابتداء ،  
وخبره « لله » ، والجملة خبر « إن » . وهو كقوله : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ  
ووجوههم مسودة » . والباقون بالنصب ؛ كما تقول : إن الأمر أجمع لله . فهو تأكيد ،  
وهو بمعنى أجمع في الإحاطة والعموم ، وأجمع لا يكون إلا توكيدا . وقيل : نعت للأمر .  
وقال الأخفش : بدل ؛ أي النصر يسد الله ينصر من يشاء ويخذل من يشاء . وقال جوير  
عن الضحاك عن ابن عباس في قوله « يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ » يعني التكذيب  
بالقدر . وذلك أنهم تكلموا فيه ؛ فقال الله تعالى : « قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ » يعني القدر خيره  
وشره من الله . ﴿ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ أي من الشرك والكفر والتكذيب . ﴿ مَا لَا يُدْرُونَ لَكَ ﴾

يظهرون لك. ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾ أى ما قُتِلَ عَشَارُنَا . فقيل :  
 إن المنافقين قالوا لو كان لنا عقل ما خرجنا إلى قتال أهل مكة ، ولما قُتِلَ رؤسنا . فرد الله  
 عليهم فقال : ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ﴾ أى لَخَرَجَ . ﴿الَّذِينَ كُتِبَ﴾ أى فرض . ﴿عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ﴾  
 ببنى فى اللوح المحفوظ . ﴿إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ أى مصارعهم . وقيل : « كتب  
 عليهم القتل » أى فرض عليهم القتال ؛ فغير عنه بالقتل لأنه قد يؤول إليه . وقرأ أبو حنيفة  
 « لَبَرَزَ » بضم الباء ، وشد الراء ، بمعنى يُعْمَلُ يَخْرُجُ . وقيل : لو تخلفتم أيها المنافقين لبرزتم  
 إلى موطن آخر غيره تُصرعون فيه حتى يتسل الله ما فى الصدور ويظهره للؤمنين . والواو  
 فى قوله ﴿وَلِيَبْلِغْ﴾ مقحمة كقوله : « وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » أى ليكون ، وحذف الفعل  
 الذى مع لام كي . والتقدير ﴿وَلِيَبْلِغْ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ فرض الله عليكم  
 القتال والحرب ولم ينصركم يوم أخذ ليخبر صبركم وليُمحَّصَ عنكم سيئاتكم إن تهم وأخلصتم .  
 وقيل : معنى « ليبلِغْ » ليعالملك معاملة المختبر . وقيل : ليقع منكم مشاهدة ما علمه غيباً .  
 وقيل : هو على حذف مضاف ، والتقدير ليبلِغْ أولياء الله تعالى . وقد تقدم معنى التمحيص .  
 ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِنَاتِ الصُّدُورِ﴾ أى ما فيها من خير وشر . وقيل : ذات الصدور هى الصدور ؛  
 لأن ذات الشئ نفسه .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ  
 الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (١٥٥)  
 قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ هذه الجملة هى خبر « إِنَّ الَّذِينَ  
 تَوَلَّوْا » . والمراد من تَوَلَّوْا عن المشركين يوم أُحُدٍ ؛ عن عمر رضى الله عنه وغيره . السدى :  
 يعنى من هرب إلى المدنة فى الهزيمة دون من صعد الجبل . وقيل : هى فى قوم بأعينهم  
 تخلفوا عن النبی صلى الله عليه وسلم فى وقت هزيمتهم ثلاثة أيام ثم انصرفوا . ومعنى « استزلمهم  
 الشيطان » استدعى زلهم بأن ذكرهم خطايا سلفت منهم ، فكروا الثبوت لثلاث يقتلوا .

وهو معنى «بعض ما كسبوا» . وقيل : «استترهم» حملهم على الزلل ؛ وهو استفعل من الزلة  
وهى الخطيئة . وقيل : زَلَّ وأَزَلَّ بمعنى واحد . ثم قيل : كرهوا القتال قبل إخلاص التوبة ؛  
فإنما تولَّوا لهذا ، وهذا على القول الأول . وعلى الثانى بمعصيتهم النِّبى صلى الله عليه وسلم  
فى تركهم المركز وميلهم إلى الغنيمة . وقال الحسن : «ما كسبوا» قَبُولهم من إبليس ما وسوس  
إليهم . وقال الكلبي : زين لهم الشيطان أعمالهم . وقيل : لم يكن الانتهزام بمعصية لأنهم  
أرادوا التحصن بالمدينة ، فيقطع العدو طمعه فيهم لما سمعوا أن النِّبى صلى الله عليه وسلم  
قُتِل . ويحوز أن يقال : لم يسمعوا دعاء النِّبى صلى الله عليه وسلم للهول الذى كانوا فيه .  
ويحوز أن يقال : زاد عدد العدو على الضَّعف لأنهم كانوا سبعةائة والعدو ثلاثة آلاف . وعند  
هذا يحوز الانتهزام ولكن الانتهزام عن النِّبى صلى الله عليه وسلم خطأ لا يجوز ، ولعلمهم توهّموا  
أن النِّبى صلى الله عليه وسلم انحاز إلى الجبل أيضا . وأحسنها الأول . وعلى الجملة فإن حُمل الأمر  
على ذنب مُحَقَّق فقد عفا الله عنه ، وإن حمل على انتهزام مُسَوَّغ فالآية فيمن أبعد فى الهزيمة وزاد  
على القدر المسوَّغ . وذكر أبو الليث السمرقندى نصر بن محمد بن إبراهيم قال : حدثنا الخليل  
أبن أحمد قال حدثنا السراج قال حدثنا قتيبة قال حدثنا أبو بكر بن غيلان عن جرير : أن  
عثمان كان بينه وبين عبد الرحمن بن عوف كلام ؛ فقال له عبد الرحمن بن عوف : أُنسبني وقد  
شهدت بدرا ولم تشهد ، وقد بايعت تحت الشجرة ولم تباع ؛ وقد كنت تُوتى مع من تولى  
يوم الجُمُع ، يعنى يوم أحد . فردَّ عليه عثمان فقال : أما قولك : أنا شهدت بدرا ولم تشهد ؛  
فإنى لم أَعِب عن شئ شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن بنت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كانت مريضة وكنت معها أمرضا ، فضرب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم سهما  
فى سهام المسلمين . وأمابيعة الشجرة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ربيثة على المشركين  
— الربيثة هو الناظر — فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه على شماله فقال : « هذه  
لعنان » فيمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وشماله خير لى من يمين وشمالى . وأما يوم الجُمُع  
فقال الله تعالى : « وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ » فكنت فيمن عفا الله عنه . فخرج عثمان عبد الرحمن .

قلت : وهذا المعنى صحيح أيضا عن ابن عمر؛ كما في صحيح البخاري قال : حدثنا عبدان أخبرنا أبو حمزة عن عثمان بن موهب قال : جاء رجل حج البيت فرأى قوما جلوسا فقال : من هؤلاء القعود ؟ قال : هؤلاء قريش . قال : من الشيخ ؟ قالوا : ابن عمر ؛ فأنه قال : إني سألك عن شيء أتحذرنى ؟ قال : أشدك بجرمة هذا البيت ، أعلم أن عثمان بن عفان قريوم أحد ؟ قال نعم . قال : فعلمته تغيب عن بدر فلم يشهدا ؟ قال نعم . قال : فعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهدا ؟ قال نعم . قال : فكبر . قال ابن عمر : تعال لأخبرك ولأبين لك عما سألتني عنه ؛ أما فإذ يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه . وأما تقيته عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ” إن لك أجر رجل من شهد بدرا ومعهمة “ . وأما تقيته عن بيعة الرضوان فإنه لو كان أحد أعز بيطن مكة من عثمان بن عفان لبعثه مكانه ، فبعث عثمان وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان<sup>(١)</sup> إلى مكة ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى : ” هذه يد عثمان “ فضرب بها على يده فقال : ” هذه لعثمان “ . أذهب بهذا الآن معك .

قلت : ونظير هذه الآية توبة الله على آدم عليه السلام . وقوله عليه السلام : ” فحج آدم موسى “ أى غلبه بالجنة ؛ وذلك أن موسى عليه السلام أراد توبيخ آدم ولومه في إخراج نفسه ونزولته من الجنة بسبب أكله من الشجرة ؛ فقال له آدم : ” أفنلتوني على أمر قدره الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين سنة تاب عليّ منه ومن تاب عليّ فلا ذنب له ومن لا ذنب له لا يتوجه عليه لوم “ . وكذلك من عفا الله عنه . وإنما كان هذا لإخباؤه تعالى بذلك ، وخبره صدق . وغيرهما من المذنبين التائبين يرجون رحمته ويخافون عذابه ، فهم على وجل وخوف ألا تقبل توبتهم ، وإن قبلت فالخوف أغلب عليهم إذ لا علم لهم بذلك . فأعلم .

(١) قال : أشار . والعرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلق على غير الكلام والسان ؛ فنقول : قال بيده أى أخذ ، وقال برجله أى مشى ، وقال بتوبه أى رضى . وكل ذلك على الاتساع والجاز . ( عن نهاية ابن الأثير ) .  
(٢) أى اليسرى . (٣) فى رواية ” بها “ أى بالأجوبة التى أجبتك بها حتى يزول عنك ما كنت تعتقده من عيب عثمان . ( عن القسطلاني ) .

قوله تعالى : يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا  
لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا  
وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّئُ وَيُمَيِّتُ وَاللَّهُ  
بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾

قوله تعالى : ( يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا ) يعنى المنافقين . ( وَقَالُوا  
لِإِخْوَانِهِمْ ) يعنى فى الفراق وفى النسب فى السرايا التى بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
بشر موعونة . ( لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ) فهى المسلمون أن يقولوا مثل قولهم . وقوله :  
( إِذَا ضَرَبُوا ) هو إما مضى ، أى إذ ضربوا ؛ لأن فى الكلام معنى الشرط من حيث  
كان « الذين » مبهما غير موقت ، فوقع « إذا » موقع « إذ » كما يقع الماضى فى الجزاء  
موضع المستقبل . ومعنى ( ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ) سافروا فيها وساروا لتجارة أو غيرها فماتوا .  
( أَوْ كَانُوا غُرًى ) غزاة فقتلوا . والغزى جمع منقوص لا يتغير لفظها فى رفع وخفض ،  
واحدهم غاز ، كراكم ورُكَم ، وصائم وصُؤم ، ونائم وتؤم ، وشاهد وشهد ، وغائب وغيب .  
ويحوز فى الجمع غزاة مثل قضاة ، وغزاة بالمد مثل ضرباب وصؤام . ويقال : غزى جمع  
الغزاة . قال الشاعر :

\* قل للقوافل والغزى إذا غزوا \*

وروى عن الرُّهبرى أنه قرأه « غزى » بالتخفيف . والمغزىة المرأة التى غزا زوجها . وأتانا  
مغزىة متأخرة التاج ثم نتج . وأغزت الناقة إذا عسر إلقاحها . والغزو قصد الشيء . والمغزى  
المتقصد . ويقال فى النسبة إلى الغزو غزوى .

(١) فى الإنسان مادة « غزا » أنه جمع غاز مثل حاج وحميم وقاطن وقطين وباد وندى وياج ونحى

(٢) هو زياد الأعجم . وقيل : هو الصليان العبدى ، وتماه كما فى اللسان .

قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ يعني ظنهم وقولهم . والآلام متعلقة بقوله « قالوا » . أى ليجعل ظنهم أنهم لو لم ينجرو ما قُتلوا . « حسرة » أى ندامة في قلوبهم . والحسرة الاهتمام على فائت لم يُقدَّر بلوغه ؛ قال الشاعر :

فواحسرتنى لم أفض منها لُبَاتِي \* ولم أتمتع بالحوارو بالقرب

وقيل : هى متعلقة بمحذوف . والمعنى : لا تكونوا مثلهم ليجعل الله ذلك القول حسرة في قلوبهم ؛ لأنهم ظهروا نفاقهم . وقيل : المعنى لا تصدقوهم ولا تلتفتوا إليهم ؛ فكان ذلك حسرة في قلوبهم . وقيل : ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم يوم القيامة لما هم فيه من الخزي والندامة ، ولما فيه المسلمون من النعم والكرامة .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ أى يقدر على أن يحيي من يخرج إلى القتال ، ويميت من أقام في أهله . ﴿ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ قرئ بالياء والتاء . ثم أخبر تعالى أن القتل في سبيل الله والموت فيه خير من جميع الدنيا .

قوله تعالى : وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ لَمَغْفِرَةً مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾

جواب الجزاء محذوف ، استغنى عنه بجواب القسم في قوله : ﴿ لمغفرة من الله ورحمة ﴾ . وكان الاستغناء بجواب القسم أولى لأن له صدر الكلام ، ومعناه ليغفر لكم . وأهل الحجاز يقولون : ميت ، بكسر الميم مثل نيت ، من مات يمات مثل خفت يخاف ، وسُقِلَ مُضَرٌ يقولون : ميت ، بضم الميم مثل صمت ، من مات يموت . كقولك كان يكون ، وقال يقول . هذا قول الكوفيين وهو حسن . وقوله : ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ وعُظِّ . وعظهم الله بهذا القول ، أى لا تفزوا من القتال ومما أمركم به ، بل فزوا من عقابه وأليم عذابه ، فإن مردكم إليه لا يملك لكم أحد ضرراً ولا نفعاً غيره . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله تعالى : فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّمْ يَلْمِزْكُمْ فِي الْأَمْرِ  
لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ  
فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾

« ما » صلة فيها معنى التاكيد، أى فبرحمة، كقوله : « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَيَأْتِيهِمْ مِثْقَلُهُمْ »  
« جند ما هُناك مهزوم » . وليست بزايدة على الإطلاق، وإنما أطلق عليها سيويه معنى الزيادة  
من حيث زال عملها . ابن كيسان : « ما » نكرة فى موضع جر بالباء ( وَرَحْمَةٍ ) بدلٌ منها .  
ومعنى الآية : أنه عليه السلام لما رَفَقَ بِن تَوَلَّى يَوْمَ أُحُدٍ ولم يُعْتَفِ عَنْهُمْ بَيْنَ الرَّبِّ تَعَالَى أَنَّهُ إِنَّمَا  
قَبَّلَ ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لِيَأْتَهُ . وقبل : « ما » استغفاهم . والمعنى : فَيَأْتِي رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ  
لَّمْ يَلْمِزْكُمْ فَهُوَ مُعْجِبٌ . وفيه بُعد؛ لأنه لو كان كذلك لكان « فِيمَا » بغير ألف . ( لَئِنْ ) مِن لَّانَ  
يَلِينُ لِيَأْتِيَا بِلِغَاةٍ بِالْفَتْحِ . وَالْفَتْحُ الْعَلِيظُ الْجَافِي . فَطَلَّتْ تَفْطُ فُطَاظَةً وَفُطَاظًا فَانْتَ فُطًا . وَالْأُنْثَى  
فُطَّةٌ وَالْجَمْعُ أَفْطَاظُ . وَفِي صِفَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ بِفُطٍّ وَلَا غَلِيظٌ وَلَا خَفَّابٌ فِي الْأَسْوَاقِ  
وَأَشَدُّ الْمُفَضَّلِ فِي الْمَذَكَّرِ :

لَيْسَ بِفُطٍّ فِي الْأَذَانِ وَالْأَلَى • يَوْمُونَ جَدَوَاهُ وَلَكِنَّهُ سَهْلٌ  
وَفُطٍّ عَلَى أَعْدَائِهِ يَحْدَرُونَهُ • فَطَوْنُهُ خَفٌّ وَنَائِلُهُ بَرَلٌ

وقال آخر في المؤنث :

أَمَوْتُ مِنَ الضَّرَفِ مَتَلَى • وَغَيْرَى بِمَوْتُ مِنَ الْكِظَةِ  
وَدُنْيَا تَجُودُ عَلَى الْجَاهِلِينَ • وَهِيَ عَلَى ذِي النَّهْيِ فَطَلَى

وَعَلَّطُ الْقَلْبِ عِبَارَةٌ عَنْ تَجَمُّهِ الْوَجْهِ، وَقَلَّةُ الْأَفْعَالِ فِي الرِّغَائِبِ، وَقَلَّةُ الْإِشْفَاقِ وَالرَّحْمَةِ؛ وَمِنْ  
ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَبْكِي مَلِيًّا وَلَا تَبْكِي عَلَى أَحَدٍ • لَتَحْنُ أَغْلَظُ أَتَجَانًا مِنَ الْإِبِلِ

وَمَعْنَى (لَا تَقْضُوا) لَتَفَرَّقُوا؛ فَضَضْتُمْ فَافْتَضُوا، أَيْ فَرَّقْتُمْ فَتَفَرَّقُوا؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي التَّجَمِّ يَصِفُ إِبِلًا: <sup>(١)</sup>

مُسْتَعْبَلَاتُ الْقَبِيضِ غَيْرُ جَرْدٍ \* يَنْقُضَ عَنْهُنَّ الْحَصَى بِالْصَّدِّ <sup>(٢)</sup>

وَأَصْلُ الْقَضِ الْكُسْرُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا يَقْضِيضُ اللَّهُ فَالَكِ. وَالْمَعْنَى: يَا مَعْزُومًا لَوْلَا رَقَّتْ لَمَتَّهْمُ الْإِحْتِسَامُ وَالْهَيْبَةُ مِنَ الْقَرَبِ مِنْكَ بَعْدَ مَا كَانَ مِنْ تَوَلِّيهِمْ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ فِيهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى — قَالَ الْعُلَمَاءُ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٗ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَوَامِرِ الَّتِي هِيَ بِتَدْرِيحٍ بَلِيغٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَفْعُو عَنْهُمْ مَا لَهُ فِي خَاصَّتِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ تَبِعَةٍ؛ فَلَمَّا صَارُوا فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ أَمَرَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ فَيَا لِيهِمْ مِنْ تَبِعَةٍ أَيْضًا، فَإِذَا صَارُوا فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ صَارُوا أَهْلًا لِلْإِسْتِشَارَةِ فِي الْأُمُورِ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْإِسْتِشَارَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: شَرْتُ الدَّابَّةَ وَشَوْرَتُهَا إِذَا عَلِمْتَ خَبَرَهَا بِحَيْرَى أَوْ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ لِلْوَضْعِ الَّذِي تَرَكُّضُ فِيهِ: مِشْوَارٌ. وَقَدْ يَكُونُ مِنْ قَوْلِهِمْ: شَرْتُ الْعَسَلَ وَاشْتَرْتُهُ فَهُوَ مَشُورٌ وَمِشَارٌ إِذَا أَخَذْتَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ؛ قَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ:

فِي سَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ \* وَحَدِيثٌ مِثْلُ مَا ذِي مُشَارٍ <sup>(٣)</sup>

الثَّانِيَّةُ — قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَالشُّورَى مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وَعِزَّاتِ الْأَحْكَامِ؛ مَنْ لَا يَسْتَشِيرُ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالِدِينَ قَزَلَهُ وَاجِبٌ. هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ. وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ». وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا غُنِيتُ قَطُّ حَتَّى يُعَبَّنَ قَوْمِي. قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا أَقْبَلُ شَيْئًا حَتَّى أَشَاوِرَهُمْ. وَقَالَ ابْنُ خُوَيْرِ مَتَدَادٍ: وَاجِبٌ عَلَى

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ بِأَلْفٍ وَالْيَاءِ الْخَاءُ، وَلَهُ مَصْغَفٌ عَنْ «الْقَبِيضِ» بِأَلْفٍ وَالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَعَوِ السُّوقِ السَّرِيعِ، وَإِنَّمَا سَمِيَ السُّوقُ السَّرِيعَ قَبِيضًا لِأَنَّهُ السَّاقِقُ لِلْإِبِلِ يَقْبِضُهَا أَيْ يَجْمَعُهَا إِذَا أَرَادَ سَوْقَهَا قَالُوا اشْتَرْتُ عَلَيْهِ تَمْدَحَ سَوْقَهَا. (٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ بِالْجِيمِ الْمُجَبَّةِ، وَلَهُ مَصْغَفٌ عَنْ «جَرْدٍ» بِالْهَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْجَرْدُ فِي الْبَحْرِ أَنْ تَقْطَعَ صَبَّةَ ذِرَاعِهِ قَسْرَتِي بِهِ فَلَا يَزَالُ يَنْتَقِزُ بِهَا أَبَدًا. (٣) الْعَمْدُ: الْمَكَانُ الْفَلِيطُ الْمُرْتَقِعُ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ جَبَلًا. (٤) يَأْذَنُ: يَسْتَعِزُّ. وَالْمَاذَى: الْعَسَلُ الْأَبْيَضُ. وَالْمِشَارُ: الْخِنْجِي.



الْوَلَاةِ مُشَاوَرَةُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا لَا يَعْلَمُونَ، وَمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، وَوُجُوهَ الْحَيْشِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَرْبِ، وَوُجُوهَ النَّاسِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَصَالِحِ، وَوُجُوهَ الْكُتَّابِ وَالْوُزَرَءِ وَالْعَمَالِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الْبِلَادِ وَعِمَارَتِهَا. وَكَانَ يُقَالُ: مَا نَدِمَ مِنْ اسْتِشَار. وَكَانَ يُقَالُ: مَنْ أُعْجِبَ بِرَأْيِهِ ضَلَّ.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ الاجْتِهَادِ فِي الْأُمُورِ وَالْأَخِذِ بِالظُّنُونِ مَعَ إِمْكَانِ الْوَحْيِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الْمَعْنَى الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُشَاوِرَ فِيهَا أَصْحَابَهُ؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ذَلِكَ فِي مَكَائِدِ الْحُرُوبِ، وَعِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ، وَتَطْيِيبِ لِنَفْسِهِمْ، وَرَفْعًا لِأَقْدَارِهِمْ، وَتَأْلَافًا عَلَى دِينِهِمْ. وَابْنُ كَانٍ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَغْنَاهُ عَنْ رَأْيِهِمْ يَوْجِبُهُ. رُوِيَ هَذَا عَنْ قَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ وَابْنِ إِسْحَاقَ وَالشَّافِعِيِّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ كَقَوْلِهِ "وَالْبِكْرُ كُتِّتَ أَمْرُ" تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ. وَقَالَ مَقَاتِلُ وَقَتَادَةُ وَالرَّبِيعُ: كَانَتْ سَادَاتُ الْعَرَبِ إِذَا لَمْ يُشَاوِرُوا فِي الْأَمْرِ شَقَّ عَلَيْهِمْ؛ فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ أَعْطَفَ لَهُمْ وَأَذْهَبَ لِأَضْغَانِهِمْ، وَأَطِيبَ لِنَفْسِهِمْ. فَإِذَا شَاوَرَهُمْ عَرَفُوا إِكْرَامَهُ لَهُمْ. وَقَالَ آخَرُونَ: ذَلِكَ فِيهَا لَمْ يَأْتِهِ فِيهِ وَحْيٌ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالضَّحَّاكِ قَالَا: مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ بِالْمُشَاوَرَةِ لِحَاجَةِ مَنْهُ إِلَى رَأْيِهِمْ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ مَا فِي الْمُشَاوَرَةِ مِنَ الْفَضْلِ، وَلِتَقْتَدِيَ بِهِ أُمَّتُهُ مِنْ بَعْدِهِ. وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ «وَشَاوِرْهُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ». وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْفَائِلُ:

شَاوِرْ صَدِيقَكَ فِي الْخَفِيِّ الْمُشْكِلِ \* وَاقْبَلْ نَصِيحَةَ نَاصِحٍ مُتَفَضِّلِ

- فَإِنَّهُ قَدْ أَوْصَى بِذَلِكَ نَبِيُّهُ \* فِي قَوْلِهِ شَاوِرْهُمْ وَتَوَكَّلِ

الرابعة - جاء في مصنف أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْتَشَارُ مُؤَيَّنٌ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَصِفَةُ الْمُسْتَشَارِ إِنْ كَانَ فِي الْأَحْكَامِ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا دِينًا. وَقِيلَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي عَاقِلٍ. قَالَ الْحَسَنُ: مَا تَكُلُّ دِينَ أَمْرِي مَا لَمْ يَكُلْ

عقله . فإذا استشير من هذه صفته واجتهد في الصلاح وبذل جهده فوقعت الإشارة خطأ فلا غرامة عليه ؛ قاله الخطأبي وغيره .

الخامسة — وصفة المستشار في أمور الدنيا أن يكون عاقلاً مجزباً وادناً في المستشير؛ قال:  
\* شاور صديقك في الخفي المشكل \*

وقد تقدم . وقال آخر :

وإن باب أمرٍ عليك التوى \* فتشاور ليبياً ولا تعصيه

في أبيات . (١) والشورى بركة . وقال عليه السلام: "مأنيد من استشار ولا خاب من استخار" .  
وروى سهل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما شق قط عبد بمشورة  
وما سجد باستغناء رأى" . وقال بعضهم : شاور من جرت الأمور؛ فإنه يعطيك من رايه  
ما وقع عليه غالباً وأنت تأخذه مجانباً . وقد جعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخلافة  
— وهي أعظم التوازل — شورى . قال البخارى : وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة لياخذوا بأسملها . قال سفيان الثوري : لكن  
أهل مشورتك أهل التقوى والأمانة ، ومن يخشى الله تعالى . وقال الحسن : والله ما تساورد  
قوم بينهم إلا هدام لأفضل ما يحضرهم . وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما من قوم كانت لهم مشورة فحضر معهم من اسمه أحد  
أو محمد فأدخلوه في مشورتهم إلا خير لهم" .

السادسة — والشورى مبنية على اختلاف الآراء ، والمستشير ينظر في ذلك الخلاف ؛  
وينظر أقربها قولاً إلى الكتاب والسنة إن أمكنه ؛ فإذا أرشده الله تعالى إلى ما شاء منه عزم

(١) وقيل هذا البيت .

إذا كنت في حاجة مرسلًا \* فأرسل حكماً ولا توم

وبعده :

ونص الحديث إلى أهله \* فالت الوثيقة في نصا

إذا المره أخرج خوف الإل \* تبيين ذلك في محضه

عليه وافذه متوكلاً عليه ، إذ هذه غاية الاجتهاد المطلوب ؛ وبهذا أمر الله تعالى نبيه في هذه الآية .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ قال قتادة : أمر الله تعالى نبيه عليه السلام إذا عزم على أمر أن يعضي فيه ويتوكل على الله ، لا على مشاورتهم . والعزم هو الأمر المروى المنقح . وليس ركوب الرأي دون روية عزيمة ، إلا على مقطع المشيحين من قتاك العرب ؛ كما قال :

إِذَا هُمْ أَلْقَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَزْمَهُ . وَتَكَبَّ عَنْ ذِكْرِ الْعَوَاقِبِ جَانِبًا  
وَلَمْ يَسْتَشِرْ فِي رَأْيِهِ غَيْرَ نَفْسِهِ . وَلَمْ يَرْضَ إِلَّا قَائِمَ السَّيْفِ صَاحِبًا

وقال النقاش : العزم والحزم واحد ، والخاء مبدلة من العين . قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ فالحزم جودة النظر في الأمر وتنقيحه والحد من الخطأ فيه . والعزم قصد الإمضاء ؛ والله تعالى يقول : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ » . فالمشاورة وما كانت في معناها هو الحزم . والعرب تقول : قد أحرزم لو أعزمت . وقرأ جعفر الصادق وجابر بن زيد « فَإِذَا عَزَمْتَ » بضم التاء . نسب العزم إلى نفسه سبحانه إذ هو هدايته وتوفيقه ؛ كما قال : « وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى » . ومعنى الكلام أى عزمته لك ووفقتك وأرشدتك « فتوكل على الله » . والباقون بفتح التاء . قال المَهَلَّب : وامثل هذا النبي صلى الله عليه وسلم من أمر ربه فقال : « لا ينبغي لنبى يلبس لأمته أن يضعها حتى يحكم الله » . أى ليس ينبغي له إذا عزم أن ينصرف ؛ لأنه تقصُّ للتوكل الذى شرطه الله عز وجل مع العزيمة . فلبسه لأمته صلى الله عليه وسلم حين أشار عليه بالخروج يوم أُحُد من أكرمه الله بالشهادة فيه ، وهم صلحاء المؤمنين ممن كان فائسهم بدر . يا رسول الله أخرج بنا إلى عدونا ؛ دالاً على العزيمة . وكان

(١) هو سعد بن نashed المازنى (عن الكامل للبرد ونزاة الأدب للبندادى) .

(٢) يقول : أعرف وجه الحزم ؛ فإن عزمته فأفضيت الرأى فأنا حازم ، وإن تركت الصواب وأنا أراه وضعت العزم لم يعضي حزمى . (من الكامل للبرد) .

(٣) الأمانة : الدرع ، وقيل : السلاح . ولأمة الحرب : أداؤه . وقد يترك المهزمتين .

صلى الله عليه وسلم أشار بالفعود ، وكذلك عبد الله بن أبيّ أشار بذلك وقال : أقم يا رسول الله ولا تخرج إليهم بالناس ، فإنّهم أقاموا أقاموا بشرّ مجلس ، وإن جاءونا إلى المدينة قاتلناهم في الأفيّة وأفواه السكك ، ورماهم النساء والصبيان بالحجارة من الآطام ؛ فوالله ما حاربنا قطّ عدوّ في هذه المدينة إلا غلبناه ، ولا خرجنا منها إلى عدوّ إلا غلبنا موأبى هذا الرأى من ذكرنا ، وشجعوا الناس ودّعوا إلى الحرب . فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ، ودخل إثر صلاته بيته وليس سلاحه . فندم أولئك القوم وقالوا : أكرهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما خرج عليهم في سلاحه قالوا : يا رسول الله ، أقم إن شئت فإننا لا نريد أن نُكرهَكَ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ينبغي لنبى إذا ليس سلاحه أن يضعها حتى يقال " .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ قَوَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ التوكّل الاعتدال على الله مع إظهار العجز ، والاسم التكلان . يقال منه : أتكلت عليه في أمرى ، وأصله « أوتكلت » قابت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت منها التاء وأدغمت في تاء الانفعال . ويقال : وكلته بأمرى توكيلا ، والاسم الوكالة بكسر الواو وفتحها .

واختلف العلماء في التوكّل ؛ فقالت طائفة من المتصوّفة : لا يستحقّه إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله من سبع أو غيره ، حتى يترك السعى في طلب الرزق لضأن الله تعالى . وقال عامة الفقهاء : ما تقدم ذكره عند قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . وهو الصحيح كما بيناه . وقد خاف موسى وهارون بإخبار الله تعالى عنهما في قوله « لا تخافا » . وقال : « فَاَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى قُلْنَا لَا تَخَفْ » . وأخبر عن إبراهيم بقوله : « فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ » . فإذا كان الخليل والكليم قد خافا — وحسبك بهما — فغيرهما أولى . وسياق بيان هذا المعنى .

قوله تعالى : إِنْ يَنْصَرِكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَنَدَا الَّذِي يَنْصَرِكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾

(١) الآلام (جمع ألم بضمين) : الأبهة المرتفعة كالحصون . وقيل : حصون مبنية بحجارة .

قوله تعالى : ﴿ إِن يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾ أى عليه توكلوا فإنه إن يُعِينَكُمْ ويمنعكم من عدوكم لن تغلبوا . ﴿ وَإِن يَخْذَلْكُمْ ﴾ يترككم من معونته . ﴿ قُلْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ ﴾ أى لا ينصركم أحد من بعده ، أى من بعد خذلانه إياكم ؛ لأنه قال : « وَإِن يَخْذَلْكُمْ وَالْخِذْلَانُ تَرَكَ الْعَوْنَ . وَالْمُخْذِلُ : الْمُتْرَكُ لَا يُعْبَأُ بِهِ . وَخَذَلَتِ الْوَحْشِيَّةُ أَقَامَتْ عَلَى وَلَدِهَا فِي الْمَرْعى وَتَرَكْتَ صَوَاحِبَاتِهَا ؛ فَهِيَ خَذُولٌ . قَالَ طَرَفَةُ :

خَذُولٌ تُرَاعَى رَبِّبًا بِحَسِيلَةٍ \* تَنَاوُلُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي <sup>(١)</sup>

وقال أيضا :

نظرت إليك بعين جارية \* خذلت صواحبا على طفل  
وقيل : هذا من المقلوب لأنها هي المخذولة إذا تركت . وتخاذلت رجلاه إذا ضَعُفَتَا . قال :

وَمُخْذُولِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ كَسَحٍ <sup>(٢)</sup> \*  
ورجل خذلة للذى لا يزال يخذل . والله أعلم .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوَفَّى كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - لما أخل الرماة يوم أحد بمراكزهم - على ما تقدم - خوفاً من أن يستولى المسلمون على الغنيمة فلا يُصرف إليهم شيء بين الله سبحانه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في القسمة ؛ فما كان من حَقِّكم أن تهموه . وقال الضحاك : بل السبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث طلائع في بعض غزواته ثم غنم قبل مجيئهم ؛ فقسم للناس ولم يقسم للطلائع ؛ فانزل الله عليه عتاباً « وَمَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ » أى يقسم لبعض ويترك بعضاً . وروى نحوه هذا القول عن ابن عباس . وقال ابن عباس أيضاً وعكرمة وابن جبير

(١) الررب : القطيع من بقر الوحش والطياء . وفي ذلك . الخيلة : الأرض السهلة الينة ذات الشجر . العير : تمر الأراك .  
(٢) هذا مجزئ بيت للاثنى ، ومدره ، \* كل وضاح كريم جدّه \*

وغيرهم : نزلت بسبب قطيفة حراء فُقدت في المغام يوم بدر؛ فقال بعض من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم : لعل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخذها ؛ فنزلت الآية أخرجه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب . قال ابن عطية : قيل كانت هذه المقالة من مؤمنين لم يظنوا أن ذلك جرحا . وقيل : كانت من المنافقين . وقد روى أن المفقود كان سيفا . وهذه الأقوال تُتَّحَرَجُ على قراءة « يُغَلُّ » بفتح الياء وضم النين . وروى أبو صخر عن محمد بن كعب « وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ » قال : تقول وما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَكُنَّ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ . وقيل : اللام منقولة ، أى وما كان لِنَبِيِّ لِيُغَلَّ ؛ كقوله : « مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ » . أى ما كان الله يُتَّخِذُ ولدا . وقرئ « يُغَلُّ » بضم الياء وفتح النين . وقال ابن السكيت : [ لم نسمع في المَغَنِّ إِلَّا غَلَ غُلُولًا ، وقرئ و ] ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ وَيُغَلَّ . قال : ففني « يُغَلُّ » يُحَوِّن ، ومعنى « يُغَلُّ » يُحَوِّن ، ويحتمل معنيين : أحدهما يُحَوِّن أى يُؤْخِذُ مِنْ غَنِمَتِهِ ، وَالْآخَرُ يُحَوِّنُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْغُلُولِ . ثم قيل : إن كل من غَلَ شَيْئًا فِي خِفَاءٍ فَقَدْ غَلَ يُغَلُّ غُلُولًا . قال ابن عرفة : سُمِّيَتْ غُلُولًا لِأَنَّ الْأَيْدِيَ مَغْلُولَةٌ مِنْهَا ، أَيْ مَمْنُوعَةٌ . وقال أبو عبيد : الْغُلُولُ مِنَ الْمَغْنَمِ خَاصَّةً ، وَلَا نَرَاهُ مِنَ الْخِيَانَةِ وَلَا مِنَ الْحِقْدِ . وَمِمَّا يُسَمَّى ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ مِنَ الْخِيَانَةِ : أَغَلَ يَغْلُ ، وَمِنْ الْحِقْدِ : غَلَ يَغْلُ بِالْكَسْرِ ، وَمِنْ الْغُلُولِ : غَلَ يَغْلُ بِالضَّمِّ . وَغَلَ الْبَعِيرُ أَيْضًا [ يَغْلُ غَلَةً ] إِذَا لَمْ يَقْضَ رِيَهُ . وَأَغَلَ الرَّجُلُ خَانَ ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ :

جرى الله عنا حمزة ابنة نوفل<sup>(٢)</sup> \* جزاء مُغِلٍّ بالأمانة كاذب

وفي الحديث : لَا إِغْلَالَ وَلَا إِسْلَالَ . أى لَا خِيَانَةَ وَلَا سَرَقَةَ ، وَيُقَالُ : لَا رِشْوَةَ . وقال شُرَيْحٌ : ليس على المُسْتَعِيرِ غَيْرَ الْمُغِلِّ صَمَانَ . وقال صلى الله عليه وسلم : « ثَلَاثٌ لَا يُغَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ » مِنْ رَوَاهُ بِالْفَتْحِ فَهُوَ مِنَ الضَّغْنِ . وَغَلَ [ دَخَلَ ] يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى ؛ يُقَالُ :

(١) زيادة عن الصحاح واللسان . (٢) زيادة عن كتب اللغة . (٣) كذا في الأصول واللسان ، وفي الصحاح للجوهري « جرة » بالجم المعجمة والراء . (٤) أى بفتح الياء .

قَالَ فَلَانَ الْمَفَاوِزَ ، أَيْ دَخَلَهَا وَتَوَسَّطَهَا . وَقَالَ مِنَ الْمَغْنَمِ غُلُولًا ، أَيْ خَانَ . وَقَالَ الْمَاءُ بَيْنَ  
الْإِشْجَارِ إِذَا جَرَى فِيهَا ؛ يَقُولُ بِالضَّمِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَقِيلَ : الْقُلُولُ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَغْنَمِ  
شَيْئًا يَسْتَرَهُ عَنْ أَصْحَابِهِ ؛ وَمِنْهُ تَقَلَّلَ الْمَاءُ فِي الشَّجَرِ إِذَا تَخَلَّلَهَا . وَالْقَلَّلَ : الْمَاءُ الْجَارِي  
فِي أَصُولِ الشَّجَرِ لِأَنَّهُ مَسْتَرٌّ بِالْإِشْجَارِ ؛ كَمَا قَالَ :<sup>(٢١)</sup>

لَعِبَ السُّيُولُ بِهِ فَأَصْبَحَ مَائُهُ \* غَلًّا يَقُطِعُ فِي أَصُولِ الْجِرْوَعِ

وَمِنْهُ الْغِلَالَةُ لِلتُّوبِ الَّذِي يُلْبَسُ تَحْتَ الثِّيَابِ . وَالْغَالُ : أَرْضٌ مَطْمِئِنَّةٌ ذَاتُ شَجَرٍ . وَمُنَابِتُ  
السَّلْمِ وَالطَّلْحِ يَقَالُ لَهَا : غَالٌ . وَالْغَالُ أَيْضًا تَبَّتْ ، وَالْجَمْعُ غُلَانٌ بِالضَّمِّ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ :  
إِنْ مَعْنَى « يَقُولُ » يَوْجَدُ غَالًا ؛ كَمَا يَقُولُ : أَحْمَدُ الرَّجُلَ وَجَدْتُهُ مَجُودًا . فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذَا  
التَّأْوِيلِ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى « يَقُولُ » بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ . وَمَعْنَى « يَقُولُ » عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ  
أَيْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَهُ ، أَيْ يَخُونَهُ فِي الْغَنِيمَةِ . فَالْآيَةُ فِي مَعْنَى نَهَى النَّاسَ عَنِ الْغُلُولِ فِي الْغَنَائِمِ ،  
وَالْتَّوَعُّدُ عَلَيْهِ . وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَانَ غَيْرُهُ ، وَلَكِنْ  
خَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ خِلَافَةُ مَعَهُ أَشَدُّ وَقَعًا وَأَعْظَمُ وَزْرًا ، لِأَنَّهُ الْمَعَاصِي تَعْظُمُ بِحَضْرَتِهِ لَتَعْيُنِ  
تَوْفِيْقِهِ . وَالْوَلَاةُ إِتْمَاعُهُمْ عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَهُمْ حَقُّهُمْ مِنَ التَّوْفِيقِ . وَقِيلَ :  
مَعْنَى « يَقُولُ » أَيْ مَا غَلَّ نَبِيٌّ قَطُّ ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ النَّهْيُ .

الْثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَنْ يَقُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) أَيْ يَأْتِي بِهِ حَامِلًا لَهُ عَلَى  
ظَهْرِهِ وَرَقَبَتِهِ ، مُعَذِّبًا بِجَمَلِهِ وَثِقَلِهِ ، وَمَرْعُوبًا بِصَوْتِهِ ، وَمُؤَبِّحًا بِإِظْهَارِ خِيَانَتِهِ عَلَى رِءُوسِ  
الْأَشْهَادِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . هَذِهِ الْفَضِيحَةُ الَّتِي يُوقَعُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْغَالِ نَظِيرُ الْفَضِيحَةِ الَّتِي تَوْقَعُ  
بِالْغَادِرِ ، فِي أَنْ يُنْصَبَ لَهُ لُؤَاءٌ عِنْدَ أَسْتِهِ بِقَدْرِ قُدْرَتِهِ . وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْمَعَاقِبَاتِ  
حَسَبًا يَمُهِدُهُ الْبَشَرُ وَيَتَهَمُّونَهُ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أُسْمِي وَيَحْكُ هَلْ سَمِعْتِ بِغَدْرَةٍ \* رُفِعَ اللُّؤَاءُ لَنَا بِهَا فِي الْمَجْمَعِ

وكانت العرب ترفع للغانِدِ لواءً، وكذلك يُطافُ بالغانى مع جنايته . وفى صحيح مُسلمٍ عن أبى هُريرة قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فذكر القَوْلَ فعظمه وعظم أمره ثم قال : ” لا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُم يَحْيَى يوم القيامة على رقبته بِعِزِّهِ لَهُ رُغَاءٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي فَأَقُولَ لَا أَمْلَكَ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُم يَحْيَى يوم القيامة على رقبته فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ (١) فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي فَأَقُولَ لَا أَمْلَكَ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُم يَحْيَى يوم القيامة على رقبته شاة لها ثَمَاءٌ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي فَأَقُولَ لَا أَمْلَكَ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُم يَحْيَى يوم القيامة على رقبته نَفْسٌ لها صِيَّاحٌ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي فَأَقُولَ لَا أَمْلَكَ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُم يَحْيَى يوم القيامة على رقبته رِقَاعٌ تَحْفِقُ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي فَأَقُولَ لَا أَمْلَكَ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُم يَحْيَى يوم القيامة على رقبته صَامِتٌ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي فَأَقُولَ لَا أَمْلَكَ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ (٢) . وروى أبو داود عن سمرة بن جُنْدَب (٣) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب غَنِيمةً أمر بِإِلَّاءٍ فنادى فى الناس فَيَجِثُونَ بِضَانِمِهِمْ فَيَحْمُسُهُ وَيَقْسِمُهُ ، بقاء رجل يوماً بعد النداء بزمام من الشَّعْرَ فقال : يا رسول الله هذا كان فيما أصبناه من الغنيمة . فقال : ” أَسَمِعْتَ بِإِلَّاءٍ ينادى ثلاثاً ؟ ” قال نعم . قال : ” فما منعك أن تجىء به ؟ ” فاعتذر إليه . فقال : ” كَلَّا أَنْتَ تَجِئُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَنْ أَقْبَلَهُ مِنْكَ ” . قال بعض العلماء : أراد يوافى بوزر ذلك يوم القيامة ، كما قال فى آية أخرى « وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ » . وقيل : الخبر محمول على شهرة الأَمْرِ ؛ أى يأتى يومَ الْقِيَامَةِ قد شهِرَ اللهُ أَمْرَهُ كما يُشْهَرُ لو حَمَلَ بِعِيراً لَهُ رُغَاءٌ أَوْ قَرَساً لَهُ حَمْحَمَةٌ .

قلت : وهذا عدولٌ عن الحقيقة إلى المجاز والتشبيه ، وإذا دارَ الكلامُ بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة الأصل كما فى كُتُبِ الأصول . وقد أخبر النبی صلى الله عليه وسلم بالحقيقة ، ولا

(١) حممة الفرس : صوته دون الصهيل . (٢) الرقاع (بالكسر جمع رقعة بالضم) وهى التى تكتب وأراد بها ما طمأن من الحقوق المكتوبة . وخفوها : حركتها . (٣) الصامت : الذئب والقنصة ، خلاف الناطق وهو الحيوان . (٤) فى سنن أبى داود : « عن عبد الله بن عمرو » ، وكذا فى مسند الإمام أحمد بن حنبل . (٥) فى سنن أبى داود « كى أنت نحى به » .



حِطْرٌ بَدَحْرُوس . وَيُقَالُ : إِنْ مَنَ غَلٌّ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا يُمِثِّلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : أَنْزِلْ إِلَيْهِ نَحْدَهُ ، فَيَسِطُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ حَمَلَهُ ، حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الْبَابِ سَقَطَ عَنْهُ إِلَى أَسْفَلِ جَهَنَّمَ ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيَأْخُذُهُ ، لَا يَزَالُ هَكَذَا إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ . وَيُقَالُ : «يَأْتِي بِمَا عَلَى» يَعْنِي تَشْهَدُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِتِلْكَ الْإِثْمَانَةِ وَالْقَوْلِ .

الثالثة - قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَالْقَوْلُ كَثِيرٌ مِنَ الْكَبَائِرِ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ السُّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَ يَوْمَ خَيْرٍ مِنَ الْمَغَامِ لَمْ تُصَبِّهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعَلَ عَلَيْهِ نَارًا» . قَالَ : فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «شِرَاكُ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ» . أَخْرَجَهُ الْمُوطَّأُ . فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» وَامْتِنَاعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ غَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِ الْقَوْلِ وَتَعْظِيمِ الذَّنْبِ فِيهِ وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ ، وَهُوَ مِنْ حَقِّقِ الْآدَمِيِّينَ وَلَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنَ الْقِصَاصِ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، ثُمَّ صَاحِبِهِ فِي الْمَشِيتَةِ . وَقَوْلُهُ : «شِرَاكُ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ» مِثْلُ قَوْلِهِ : «أَدْوَا لِحَيَاظِ<sup>(٢)</sup> وَالْخَيْطِ» . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ لَا يَحِلُّ أَخْذُهُ فِي الْغَزْوِ قَبْلَ الْمَقَاسِمِ . إِلَّا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَكْلِ الْمَطَاعِمِ فِي أَرْضِ الْغَزْوِ وَمِنَ الْأَحْطَابِ وَالْأَصْطِيَادِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُؤْخَذُ الطَّعَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَهَذَا لَا أَصِلُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْآثَارَ تَحَالَفَهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي . قَالَ الْحَسَنُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْفَتَحُوا الْمَدِينَةَ أَوْ الْحِصْنَ أَكَلُوا مِنَ السَّوِيقِ وَالْدَّقِيقِ وَالسَّمْنِ وَالْعَسَلِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يَأْكُلُونَ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ وَيَعْلِفُونَ قَبْلَ أَنْ يَجْمَعُوا . وَقَالَ عَطَاءٌ ، فِي الْغَزَاةِ يَكُونُونَ فِي السَّرِيَّةِ فَيَصِيبُونَ أَنْعَاءَ السَّمْنِ وَالْعَسَلِ وَالطَّعَامِ فَأَيُّ كَلُونِ ، وَمَا بَقِيَ رَدُّهُ إِلَى إِمَامِهِمْ ؛ وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ .

(١) مَدْعَمٌ ؛ عَبْدُ أَسْوَدَ أَهْدَاهُ رِقَاعَةً مِنْ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامٍ خَيْرٍ . (٢) الْحَيَاظُ مَهْنٌ

الْخَيْطُ . وَالْخَيْطُ : الْإِبْرَةُ . (٣) أَنْعَاءُ : جَمْعُ نَحْيٍ بِالْكَسْرِ وَهُوَ زَيْدُ السَّمْنِ . وَقِيلَ مُطْلَقًا

الرابعة - وفي هذا الحديث دليل على أن الغال لا يحرق متاعه ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرق متاع الرجل الذي أخذ الشملة ، ولا أحرق متاع صاحب الخمرات الذي ترك الصلاة عليه . ولو كان حرق متاعه واجبا لفعله صلى الله عليه وسلم ، ولو فعل لتقل ذلك في الحديث . وأما ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه وأضربوه " . فرواه أبو داود والترمذي من حديث صالح ابن محمد بن زائدة ، وهو ضعيف لا يحتج به . قال الترمذي : سألت محمدا - يعنى البخارى - عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد وهو أبو واقد الليثي وهو متكرر الحديث . وزوى أبو داود أيضا عنه قال : غزونا مع الوليد بن هشام ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز ، فقتل رجل متاعا فأمر الوليد بمتاعه فأحرق ، وطيف به ولم يعطه سهمه . قال أبو داود : وهذا أصح الحديثين . وروى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه . قال أبو داود : وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد - ولم أستمع منه - : ومتعوه سهمه . قال أبو عمر : قال بعض رواة هذا الحديث : وأضربوا عنقه وأحرقوا متاعه . وهذا الحديث يدور على صالح ابن محمد وليس ممن يحتج به . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث " وهو ينفى القتل في الغلول . وروى ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليس على الخائن ولا على المُنْتِيب ولا على المختلس قطع " . وهذا يعارض حديث صالح بن محمد وهو أقوى من جهة الإسناد . الغال خائن في اللقطة والشرية وإذا انتفى عنه القطع فأحرى القتل . وقال الطحاوي : لو صح حديث صالح المذكور احتمل أن يكون حين كانت العقوبات في الأموال كما قال في مانع

(١) صاحب الخمرات : وجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لم يسه أبو داود في سنه ) توفي يوم خيبر ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " صلوا على صاحبكم " فخيرت وجهه الناس لذلك ، فقال : " إن صاحبكم غل في سبيل الله " ففتشتا متاعه فوجدتا خرزا من خرز يهود لا يسارى درهمين ( عن سنن أبي داود ) .

الزكاة : " إنا أخذوها وسَطَر ماله عَزَمَهُ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى . وكما قال أبو هريرة في ضالة الإبل المكتومة : فيها غرامتها ومثلها معها . وكما روى عبد الله بن عمرو بن العاص في الثمر المعلق غرامة مثلية وجلدات نكال . وهذا كله منسوخ ، والله أعلم .

الخامسة - فإذا غل الرجل في المغنم ووجد أخذ منه ، وأدب وعوقب بالتعزير . وعند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والليث : لا يُحرق منعه . وقال الشافعي والليث وداود : إن كان عالماً بالتهني عوقب . وقال الأوزاعي : يحرق مناع النبال كله إلا سلاحه وثيابه التي عليه وسرجه ، ولا تُزَع منه دابته ، ولا يُحرق الشيء الذي قُتل . وهذا قول أحمد وإسحاق ، وقاله الحسن ؛ إلا أن يكون حيواناً أو مصحفاً . وقال ابن خزيمة متناداً وروى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ضربا الغال وأحرقا منعه . قال ابن عبد البر : ومن قال يُحرق رجل الغال ومنعه مكحول وسعيد بن عبد العزيز . ونجدة من ذهب إلى هذا حديث صالح المذكور . وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمة ، ولا إنفاذ حكم ؛ لما يارضه من الآثار التي هي أقوى منه . وما ذهب إليه مالك ومن تابعه في هذه المسألة أصح من جهة النظر وصحيح الأثر . والله أعلم .

السادسة - لم يختلف مذهب مالك في العقوبة على البدن ، فاما في المال فقال في الذمي يبيع الخمر من المسلم : تُراق الخمر على المسلم ، ويُزَع الثمن من يد الذمي عقوبة له ؛ لئلا يبيع الخمر من المسلمين . فعلى هذا يجوز أن يقال : تجوز العقوبة في المال . وقد أراق عمر رضي الله عنه لبناً شيب بماء .

السابعة - أجمع العلماء على أن الغال أن يرد جميع ما غل إلى صاحب المقاسم قبل أن يفتقر الناس إن وجد السبيل إلى ذلك ، وأنه إذا فعل ذلك فهي توبة له ، ونرجع عن ذنبه .

(١) في نهاية ابن الأثير : « قال الحرابي دخل الراوي في لفظ الرواية ، إنما هو وسط له نظرين ، أي يجل ماله نظرين ؛ ويظهر عليه المصدق فيأخذ الصدقة من خير الصنفين عقوبة له الزكاة فأما ما لا يزرع فلا . وعزلة وحق من حفره وواجب من واجباته .

واختلفوا فيما يفعل به إذا اُتقِر أهل العسكر ولم يصل إليه؛ فقال جماعة من أهل العلم: يدفع إلى الإمام تُخْسه ويتصدق بالباقي. هذا مذهب الزهري ومالك والأوزاعي والليث والثوري؛ ورؤى عن عبادة بن الصّام ومعاوية والحسن البصري - وهو يُسببه مذهب ابن مسعود وابن عباس؛ لأنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يُعرف صاحبه؛ وهو مذهب أحمد ابن حنبل. وقال الشافعي: ليس له الصدقة بمال غيره. قال أبو عمر: فهذا عندى فيما يمكن وجود صاحبه والوصول إليه أو إلى ورثته. وأما إن لم يكن شيء من ذلك فإن الشافعي لا يكره الصدقة حينئذ إن شاء الله. وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء مخيراً بين الأجر والضمان، وكذلك المصنوب. وبالله التوفيق. وفي تحريم القُلُول دليل على اشتراك العالمين في الغنمة، فلا يحل لأحد أن يستأثر بشيء منها دون الآخر؛ فمن غَصَب شيئاً منها أدّب آتفاقاً، على ما تقدّم.

الثامنة - وإن وطئ جارية أو سرق نصاباً فأختلف العلماء في إقامة الحد عليه؛ فرأى جماعة أنه لا قطع عليه.

التاسعة - ومن القُلُول هدايا العال، وحُكِّم في الفضيحة في الآخرة حكم العال. روى أبو داود في سننه ومُسْلِمٌ في صحيحه عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة، فجاءه فقال: هذا لكم وهذا أهدي لي. فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: "ما بال عامل تبعته فيجيء فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي ألا جلس في بيت أمته أو أبيه فينظر أهدي له أم لا؟ لا يأتي أحد منكم بشيء من ذلك إلا جاء به يوم القيامة إن كان بيعاً فزأه أو بقره فلها خوار أو شاة تبيع - ثم رفع يديه حتى رأينا عقرتي إبطيه ثم قال: - اللَّهُمَّ هل بلغت اللهم هل بلغت".

- (١) ابن التينة (بضم فسكون) هو عبد الله ابن التينة الصحابي، والتينة أمه - ومنهم من فتح اللام والمثناة، وفي بعض الروايات الأتية بالهمزة، وفي بعض بضم كهزمية. (عن شرح القاموس وشرح المواهب) ،
- (٢) اليعاد (بضم الاء) : صوت الفم والمغزى - يمرت فتح العين تيمر بالكسر والفتح يمارا بالضم .
- (٣) القرة (بضم فسكون) : يباخر ليس بالاصح الشديد، ولكن كون هجر الأرض وهو وجهها .

وروى أبو داود عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استعملناه على عمل فَرَزْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَتَدَّ بعد ذلك فهو غُلُولٌ " . وروى أيضا عن أبي مسعود الأنصاري قال : يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعياً ثم قال : " انطلق أبا مسعود ولا أَلْفَيْنِكَ يوم القيامة تأتى على ظهرك بعير من إبل الصدقة له رُغَاءٌ قد غَلَّته " . قال : إذا لا أنطلق . قال : " إذا لا أكرهك " . وقد قيد هذه الأحاديث مارواه أبو داود أيضا عن المستورد بن شداد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً " . قال قال أبو بكر : أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من اتخذ غير ذلك فهو غَالٌ أو سارق " . والله أعلم .

العاشرة - ومن الغُلُول حبس الكتب عن أصحابها ، ويدخل غيرها في معناها . قال الزهري : إياك وغُلُول الكتب . قيل له : وما غُلُول الكتب ؟ قال : حبسها عن أصحابها . وقد قيل في تأويل قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ » أن يكتم شيئاً من الوحي رغبة أو رهبة أو مداينة . وذلك أنهم كانوا يكرهون ما في القرآن من عيب دينهم وسب آلهتهم ، فسألوه أن يطوى ذلك ؛ فأنزل الله هذه الآية ؛ قاله محمد بن بشار . وما بدأنا به قول الجمهور .  
الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ تَمْ تَوْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ تقدم القول فيه .

قوله تعالى : ﴿ أَقِمِّنْ أَتَّبِعْ رِضْوَانَ اللَّهِ كَفَنَ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَهُ جَهَنَّمَ وَيُتَسَّ الْمَصِيرُ ﴾ ﴿ ١١٢ ﴾ هم دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿ ١١٣ ﴾ قوله تعالى : ﴿ أَقِمِّنْ أَتَّبِعْ رِضْوَانَ اللَّهِ ﴾ يريد بترك الغُلُول والصبر على الجهاد . ﴿ كَفَنَ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ يريد بكفر أو غُلُول أو تَوَلَّى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحرب . ﴿ وَمَا وَهُ جَهَنَّمَ ﴾ أى متوهُ النار ، أى إن لم ينسب أو يعفو الله عنه . ﴿ وَيُتَسَّ الْمَصِيرُ ﴾ أى المرجع . وقرئ

رِضْوَانُ بِكسر الزاء وفتحها كالعدوان . ثم قال تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ۚ أَىٰ لَيْسَ مِنْ تَتَبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنْهُ . قيل : « هُمْ دَرَجَاتٌ » مُتَفَاوِتَةٌ ۚ أَى هُمْ مُخْتَلِفُوا الْمَنَازِلَ عِنْدَهُ اللَّهُ ۚ فَلَيْسَ تَتَبَعَ رِضْوَانَهُ الْكَرَامَةُ وَالنَّوَابُ الْعَظِيمُ ۚ وَلَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنْهُ الْمَهَانَةُ وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ . ومعنى « هُمْ دَرَجَاتٌ » أَى ذَوُو دَرَجَاتٍ . أو على دَرَجَاتٍ ، أو في دَرَجَاتٍ ، أو لهم دَرَجَاتٌ . وأهل النار أيضاً ذَوُو دَرَجَاتٍ ۚ كما قال : « وَجَدْتُهُ فِي عَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى مَخَضَّاحٍ <sup>(١)</sup> » فالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ ۚ ثُمَّ الْمُؤْمِنُونَ يَخْتَلِفُونَ أَيْضاً ۚ فبَعْضُهُمْ أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنْ بَعْضٍ ، وَكَذَلِكَ الْكُفَّارُ . وَالدَّرَجَةُ الزُّبْدَةُ ، وَمِنْهُ الدَّرَجُ ۚ لِأَنَّهُ يُطَوَّى رُتْبَةً بَعْدَ رُتْبَةٍ . وَالْأَشْهُرُ فِي مَنَازِلِ جَهَنَّمَ دَرَكَاتٌ ۚ كَمَا قَالَ : « إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ » فَلَمَنْ لَمْ يَنْقَلْ دَرَجَاتٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَلَمَنْ غَلَّ دَرَكَاتٌ فِي النَّارِ . قَالَ أَبُو عِيْدَةَ : جَهَنَّمُ أَدْرَاكٌ ۚ أَى مَنَازِلُ ۚ يُقَالُ لِكُلِّ مَنَزَلٍ مِنْهَا : دَرَكٌ وَدَرَكٌ . وَالدَّرَكُ إِلَى أَسْفَلٍ ، وَالدَّرَجُ إِلَى أَعْلَى .

قوله تعالى : لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَرَزَّكِهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ <sup>(١)</sup>

يُنِى اللَّهُ تَعَالَى عَظِيمَ مَنِّهِ عَلَيْهِمْ بِعِنْدِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالمعنى فِي الْمَنَةِ فِيهِ أَقْوَالُ : هَذَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أَى بَشَرٌ مِثْلُهُمْ . فَلَمَّا أَظْهَرَ الْبَرَاهِينَ وَهُوَ بَشَرٌ مِثْلَهُمْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وَقِيلَ : « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » مِنْهُمْ . فَخُشِرُوا بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْمَنَّةُ . وَقِيلَ : « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » لِيَعْرِفُوا حَالَهُ وَلَا يَخْشَى عَلَيْهِمْ طَرِيقَتَهُ . وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ هَذَا كَانُوا أَحَقَّ أَنْ يَقَاتِلُوا عَنْهُ وَلَا يَنْهَزِمُوا دُونَهُ . وَفِرَى فِي الشَّوَاذِ « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » (بفتح الفاء) يَعْنِي مَنْ أَشْرَفَهُمْ ۚ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنُو هَاشِمٍ أَفْضَلُ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَقُرَيْشٌ أَفْضَلُ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ . ثُمَّ قِيلَ : لَفْظُ الْمُؤْمِنِينَ عَامٌّ وَمَعْنَاهُ خَاصٌّ

(١) الضحاح : ما راق من الماء على وجه الأرض ولا يبلغ الكعبين ، فاستعاره النار .

في العرب؛ لأنه ليس حي من أحياء العرب إلا وقد ولّده صلى الله عليه وسلم، ولهم فيه نسب؛ إلا جنى تَقْلِبُ فإنهم كانوا نصارى فظهره الله من دَنَسِ النّصْرانية . وبيان هذا التأويل قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ » . وذكر أبو محمد عبد الغني قال : حدّثنا أبو أحمد البصري حدّثنا أحمد بن علي بن سعيد القاضي أبو بكر المروزي حدّثنا يحيى بن معين حدّثنا هاشم بن يوسف عن عبد الله بن سليمان التّوكل عن الزّهرى عن عُرْوَةَ عن عائشة رضى الله عنها « لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » قالت : هذه للعرب خاصّة . وقال آخرون : أراد به المؤمنين كلّهم . ومعنى « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أنه واحدٌ منهم وبَشَرٌ مِنْهُمْ ، وإنما امتاز عنهم بالوحي؛ وهو معنى قوله « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » وَخَصَّ الْمُؤْمِنِينَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمُ الْمُسْتَفْعُونَ به ، فالنِّبِيُّ عَلَيْهِمُ أَعْظَمُ . وقوله تعالى : ﴿ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ﴾ « يتلو » في مَوْضِعٍ نَصَبَ نَعْتٍ لِرَسُولٍ ، ومعناه يَقْرَأُ . والتلاوة الْقِرَاءَةُ . ﴿ وَيُحِيطُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ تقدّم في « البقرة » . ومعنى ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ أى ولقد كانوا من قبل ، أى من قبل محمد . وقيل : « إِنْ » بمعنى ما ، واللام في الخبر بمعنى إلا ، أى وما كانوا من قبل إلا في ضلال مبين . ومثله « وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ » وما كنتم من قبله إلا من الضالين . وهذا مذهب الكوفيين . وقد تقدّم في « البقرة » معنى هذه الآية .

قوله تعالى : أَوْ لَمَّا أَصَابَكُمْ مِصْبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾

الآلف للاستفهام ، والواو للعطف . ( مِصْبَةٌ ) أى غلبة . ( قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا ) يوم بدر بأن قتلتم منهم سبعين وأسرتم سبعين . والأسير في حكم المقتول ؛ لأن الأسير يقتل أسيره إن أراد . أى فهزم قوتهم يوم بدر ويوم أحد أيضا في الابتداء ، وقتلتم فيه قريبا من

خشرين . قتلتم منهم في يومين ، ونالوا منكم في يوم واحد . قتلتم : ( أُنِيَ هَذَا ) أى من أين أصابنا هذا الانهزام والقتل ، ونحن قاتل في سبيل الله ، ونحن مسلمون ، وقينا النبي والوحي ، وهم مشركون ! . ( قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ) يعنى مخالفة الرأى . وما من قوم أطاعوا نبيهم في حرب إلا يُصروا ؛ لأنهم إذا أطاعوا فهم حزب الله ، وحزب الله هم الغالبون . وقال قتادة والزبيع بن أنس : يعنى سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرج بعد ما أراد القيام بالمدينة . وتأولوا في الرؤيا التي رآها حصصاً حصيناً . علي بن أبي طالب رضى الله عنه : هو اختيارهم الفداء يوم بدر على القتل . وقد قيل لهم : إن فاديتهم الأسارى قتل منكم على عدتهم . روى البيهقي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأسارى يوم بدر : " إن شتمت قتلتموه وإن شتمت فاديتهم وأستمتعتم بالفداء واستشهد منكم بعدتهم " . فكان آخر السبعين ثابت بن قيس قتل يوم البسامة . فعنى « مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ » على القولين الأولين بذنوبكم . وعلى القول الأخير باختياركم

قوله تعالى : وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنْ لِلَّهِ وَلْيَعْلَمْ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلْيَعْلَمْ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَنَكُمُ اللَّهُ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ اقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾

يعنى يوم أحد من القتل والجرح والمزمنة . ( فَيَاذَنْ لِلَّهِ ) أى بعلمه . وقيل : بقضائه وقدره . قال الفقهاء : أى فيخلى بينكم وبينهم ، لا أنه أراد ذلك . وهذا تأويل المعتزلة . ودخلت الفاء في « فَيَاذَنْ لِلَّهِ » لأن « ما » بمعنى الذى . أى والذي أصابكم يوم التقي الجمعان فَيَاذَنْ لِلَّهِ . فاشبه الكلام معنى الشرط ، كما قال سيبويه : الذى قام فله درهم . ( وَلْيَعْلَمْ



الْمُؤْمِنِينَ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ تَأْتُوا) أَي لِيُمَيِّزَ . وقيل ليرى . وقيل : ليظهر إيمان المؤمنين بشيئهم في القتال ، وليظهر كفر المنافقين بإظهارهم الشبهة فيعلمون ذلك . والإشارة بقوله : ﴿ تَأْتُوا وَقِيلَ لَهُمْ ﴾ هي إلى عبد الله بن أبي وأصحابه الذين أنصرفوا معه عن نصرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانوا ثلاثمائة ، ومشي في أثرهم عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ، أبو جابر ابن عبد الله ، فقال لهم : اتقوا الله ولا تتركوا دينكم ، وقاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا ، ونحو هذا من القول . فقال له ابن أبي : ما أرى أن يكون قتال ، ولو علمنا أن يكون قتال لكانا معكم . فلما ينس منهم عبد الله قال : اذهبوا أعداء الله فسيغني الله رسوله عنكم . ومضى مع النبي صلى الله عليه وسلم واستشهد رحمه الله تعالى

واختلف الناس في معنى قوله : ﴿ أَوْ ادْفَعُوا ﴾ فقال السدّي وابن جريج وغيرهما : كثروا سوادنا وإن لم تقاتلوا معنا ، فيكون ذلك دقعا وقمعا للعدو ، فإن السواد إذا كثر حصل دفع العدو . وقال أنس بن مالك : رأيت يوم القادسية عبد الله بن أم مكتوم الأعمى وعليه درع يميز أطرافها ، ويده راية سوداء ، فقيل له : [ أليس ] قد أنزل الله عذرك ؟ قال : بلى ! ولكنني أكثر المسلمين بنفسى . وروى عنه أنه قال : فكيف بسوادى في سبيل الله ! وقال أبو عوان الأنصاري : معنى « أو ادفعوا » رابطوا . وهذا قريب من الأول . ولا محالة أن المرباط مدافع ، لأنه لولا مكان المرباطين في الثغور لجاءها العدو . وذهب قوم من المفسرين إلى أن قول عبد الله بن عمرو « أو ادفعوا » إنما هو استدعاء إلى القتال في سبيل الله ، وهي أن تكون كلمة الله هي العليا . فلما رأى أنهم ليسوا على ذلك عرض عليهم الوجه الذي يتحشمهم ويبعث الأنفة . أي أو قاتلوا دفاعاً عن الحوزة . ألا ترى أن قزمان<sup>(١)</sup> قال : والله ما قاتلت إلا عن أحساب قومي . وألا ترى أن بعض الأنصار قال يوم أحد لما رأى

(١) هو قزمان بن الحارث العبسي المازني الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر " .

قريشاً قد أرسلت الظُّهْرَ في زروع قنّة ، أثرتى زروع بني قنّة ولما نضارب؟ والمعنى إن لم تقاتلوا في سبيل الله فقاتلوا دفعاً عن أنفسكم وحريمكم .

قوله تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ أى بينوا حاتم ، وهتكوا أسرارهم ، وكشفوا عن نفاقهم لمن كان يظن أنهم مؤمنون ؛ فصاروا أقرب إلى الكفر في ظاهر الحال ، وإن كانوا كافرين على التحقيق . وقوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ أى أظهروا الإيمان ، وأضمروا الكفر . وذكروا الأفواه تأكيداً ؛ مثل قوله : « يطير بمخاطبه » .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ قَادَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٦٥﴾

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ ﴾ معناه لأجل إخوانهم ، وهم الشهداء المقتولون من الخزرج ؛ وهم إخوة نسب وبجارية ، لا إخوة الدين . أى قالوا لهؤلاء الشهداء : لو قعدوا ، أى بالمدينة ما قتلوا . وقيل : قال عبد الله بن أبى وأصحابه لإخوانهم ، أى لأشكلم من المنافقين : لو أطاعونا هؤلاء الذين قتلوا لما قتلوا . وقوله ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا ﴾ يريد فى ألا يخرجوا إلى قريش . وقوله ﴿ وَقَعَدُوا ﴾ أى قالوا هذا القول وقعدوا بأنفسهم عن القتال ، فردّ الله عليهم بقوله : ﴿ قُلْ قَادَرُوا ﴾ أى قل لهم يا محمد : إن صدقتم فادفعوا الموت عن أنفسكم . والبرء الدفع . بين بهذا أن الحدّ لا ينفع من القدر ، وأن المقتول يقتل بأجله ، وما علم الله وأخبره به كائن بالمالّة . وقيل : مات يوم قتل هذا سبعون منافقاً . وقال أبو الليث السمرقندى : سمعت بعض المفسرين بسمرقند يقول : لما نزلت الآية « قُلْ قَادَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ » مات يومئذ سبعون نفساً من المنافقين .

(١) الظهر : الركاب التى تحمل الأمتال فى السفر ؛ لجلها إياها على ظهورها . (٢) قنّة : واد بالمدينة ، وهى أحد أوديتها الثلاثة ، عليه جرت ومال . قال المدائنى : وقناة بآنى من الطائف ويصب فى الأرحضية وقرقرة الكدر ثم بآنى بئر موعة ، ثم يمر على طرف القدم فى أصل قبور الشهداء . بأجد . (عن معجم البلدان) . (٣) قنّة : أم الأوس والخرج ؛ وهى قنّة بنت كاهل بن طرفة ، قضاعية . ويقال : بنت جفنة ، غسانية . (عن شرح القاموس) .

قوله تعالى : وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ  
عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٥٩﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ  
بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٦٠﴾  
فيه ثمان مسائل :

الأولى - لما بين تعالى أن ما كان يوم أحد كان امتحاناً يُبَيِّنُ المنافق من الصادق، بين  
أن من لم يَنْهَزم فُقِلَّ له الكرامة والحياة عنده . والآية في شهداء أحد . وقيل : نزلت في شهداء  
بئر معونة . وقيل : بل هي عامة في جميع الشهداء . وفي مصنف أبي داود بإسناد صحيح  
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لما أصيب إخوانكم بأحد جعل  
الله أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل من  
ذهب معلقة في ظل العرش فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشرّبهم ومقيلهم قالوا من يبلغ  
إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة تُرَزَّقُ لثلاً يزهدوا في الجهاد ولا يَنْكَلُوا عند الحرب فقال الله  
سبحانه أنا أبلغهم عنكم - قال - فأنزل الله "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا..." إلى  
آخر الآيات . وروى بقي بن مخلد عن جابر قال : لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
"يا جابر مالي أراك مُنَكَّمًا مُهْتَمًّا؟" قلت : يا رسول الله، استشهد أبي وترك عيالاً وعليه دين؟  
فقال : "أَلَا أَبَشَّرَكَ بِمَا لِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ أَبَاكَ؟" قلت : بلى يا رسول الله . قال : "إن الله أحيأ  
أباك وكلمه كفاحاً وما كلم أحدا قط إلا من وراء حجاب فقال له يا عبدى ممن أعطيك قال يارب  
فردني إلى الدنيا فأقتل فيك ثانية فقال الرب تبارك وتعالى إنه قد سبق بيني أنهم [البها]  
لا يرجعون قال يارب فأبلغ من ورائي فأنزل الله عز وجل « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ » الآية . أخرجه ابن ماجه في سننه، والترمذي في جامعه وقال : هذا حديث حسن  
غريب . وروى وكيع عن سالم بن الأقطس عن سعيد جبير "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ

(١) كنفها (بكر الكاف) أي مواجهة ليس بينهما حجاب ولا رسول .

(٢) زيادة عن سنن الترمذي وأبو ماجه .

أَلَمْ نَسْأَلْكَ بَلْ أَحْيَاءُ» قال : لما أصيب حمزة بن عبد المطلب ومُصَعب بن عمير وراوا ما رزقوا من الخير قالوا : ليت إخواننا يعلمون ما أصابنا من الخير كي يزدادوا في الجهاد رغبةً؛ فقال الله تعالى أنا أبلغهم عنكم ، فأنزل الله تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا — إلى قوله : لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » . وقال أبو الضحى : نزلت هذه الآية في أهل أحد خاصة . والحديث الأول يقتضى صحة هذا القول . وقال بعضهم : نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلا ، ثمانية من الأنصار ، وستة من المهاجرين . وقيل : نزلت في شهداء بدر معونة ، وقصتهم مشهورة ذكرها محمد بن اسحاق وغيره . وقال آخرون : إن أولياء الشهداء كانوا إذا أصابهم نعمة وسرور تحسروا وقالوا : نحن في النعمة والسرور ، وآباؤنا وأبنائنا وإخواننا في القبور . فأنزل الله تعالى هذه الآية تنفيساً عنهم وإخباراً عن حال قتلاهم .

قلت : وبالجملـة وإن كان يحمل أن يكون التّوَلّ بسبب المجموع فقد أخبر الله تعالى فيها عن الشهداء أنهم أحياء في الجنة يرزقون ، ولا محالة أنهم ماتوا وأن أجسادهم في التراب ، وأرواحهم حية كأرواح سائر المؤمنين ، وفضلوا بالرزق في الجنة من وقت القتل حتى كان حياة الدنيا دائمة لهم .

وقد اختلف العلماء في هذا المعنى . فالذي عليه المعظم ما ذكرناه وأن حياة الشهداء محقة . ثم منهم من يقول : تُرد إليهم الأرواح في قبورهم فيستعمون ، كما يحيا الكفار في قبورهم فيعذبون . وقال مجاهد : يرزقون من ثمر الجنة ، أى يمددون بريحها وليسوا فيها . وصار قوم إلى أن هذا مجاز ، والمعنى أنهم في حكم الله مستحقون للثمن في الجنة . وهو كما يقال : ما مات فلان ، أى ذكره حياً كما قيل :

مَوْتُ النَّفْسِ حَيَاةٌ لَا فَنَاءَ لَهَا . فذ مات قوم وهم في الناس أحياء

فالغنى أنهم يرزقون النّاء الجليل . وقال آخرون : أرواحهم في أجواف طير خضر وأنهم يرزقون في الجنة يأكلون ويتنعمون . وهذا هو الصحيح من الأقوال ؛ لأن ما صح به النقل فهو الواقع . وحديث ابن عباس نصّ برفع الخلاف . وكذلك حديث ابن مسعود خـرجه مسلم . وقد أتينا على هذا المعنى مبيناً في كتاب "التذكّرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة" . والحمد لله .

وقد ذكرنا هناك كم الشهداء ، وأنهم مختلفو الحال . وأما من تأوّل في الشهداء أنهم أحياء بمعنى أنهم سيحيون فبعدد يردّه القرآن والسنة ؛ فإن قوله تعالى : « بَلْ أحياءٌ » دليل على حياتهم ، وأنهم يرزقون ولا يرزق إلا حيّ . وقد قيل : إنه يكتب لهم في كل سنة ثواب غزوة ، ويشركون في ثواب كل جهاد كان بعدهم إلى يوم القيامة ؛ لأنهم سَنوا أمر الجهاد . فظيـره قوله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا » . على ما يأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى . وقيل : لأن أرواحهم تركّ وتُسجد تحت العرش إلى يوم القيامة ، كأرواح الأحياء المؤمنين الذين باتوا على وضوء . وقيل : لأن الشهيد لا يبلى في القبر ولا تأكله الأرض . وقد ذكرنا هذا المعنى في « التذكّرة » وأن الأرض لا تأكل الأنبياء والشهداء والعلماء والمؤدّين المحتسبين وحمله القرآن .

الثانية - إذا كان الشهيد حياً حُكماً فلا يُصلّى عليه ، كالحيّ حساً . وقد اختلف العلماء في غسل الشهداء والصلاة عليهم ؛ فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة والثوري إلى غسل جميع الشهداء والصلاة عليهم ؛ إلا قتيـل المعترك في قتال العدو خاصة ؛ لحديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : "أدفنهم بدمائهم" يعني يوم أحد ولم يغسلهم ، رواه البخاري . وروى أبو داود عن ابن عباس قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن يُترّع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم . وهذا قال أحد وإسحاق والأوزاعي وداود بن عليّ وجماعة فقهاء الأمصار وأهل الحديث وابن عـليّة . وقال سعيد بن المسيّب والحسن بن الحسن بن عليّ بن عيسى قال أحدهما : إنما لم تُغسل شهداء أحد لكثرةهم والشغل عن ذلك . قال أبو عمرو : ولم يقل يقول سعيد والحسن هذا أحد من فقهاء الأمصار إلا عبيد الله بن الحسين العنبري ، وليس

ما ذكروا من الشغل عن غسل شهداء أحد علة ؛ لأن كل واحد منهم كان له ولي يستغل به ويقوم بأمره . والعلة في ذلك — والله أعلم — ما جاء في الحديث من دماهم ”أنها تأتي يوم القيامة كريح المسك“ فبأن أن العلة ليست الشغل كما قال من قال في ذلك وليس لهذه المسألة مدخل في القياس والنظر، وإنما هي مسألة أتباع للأثر الذي نقله الكافة في قتل أحد لم يغسلوا . وقد احتج بعض المتأخرين بمن ذهب مذهب الحسن بقوله عليه السلام في شهداء أحد : ”أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة“ . قال : وهذا يدل على خصوصهم وأنه لا يشترکہم في ذلك غيرهم . قال أبو عمر : وهذا يشبه الشذوذ ، والقول بترك غسلهم أولى ؛ لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل أحد وغيرهم . وروى أبو داود عن جابر قال : ربي رجل بسهم في صدره أو في حلقه فأت فأدرج في ثيابه كما هو . قال : ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثالثة — وأما الصلاة عليهم فاختلف العلماء في ذلك أيضا ؛ فذهب مالك والليث والشافعي وأحمد وداود إلى أنه لا يصلى عليهم ؛ لحديث جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتل أحد في توب واحد ثم يقول : ”أيهما أكثر أخذًا للقرآن“ ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في القصد وقال : ”أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة“ وأمر بدفنهم بدماهم ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم . وقال فقهاء الكوفة والبصرة والشام : يصلى عليهم . ورووا آثارا كثيرة أكثرها مراسيل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة وعلى سائر شهداء أحد .

الرابعة — وأجمع العلماء على أن الشهيد إذا حُل حيا ولم يمت في المعترك وعاش وأكل فإنه يصلى عليه ؛ كما قد صنع بعمر رضى الله عنه .

وختلفوا فيمن قُتل مظلوما كقتيل الخوارج وقطاع الطريق وشبه ذلك ؛ فقال أبو حنيفة والثوري : كل من قتل مظلوما لم يغسل ، ولكن يصلى عليه وعلى كل شهيد ؛ وهو قول سائر أهل العراق . ورووا من طرق كثيرة صحاح عن زيد بن صوحان ، وكان قتل يوم الجمل ؛ لا تقرعون حتى توبا ولا تغسلوا عنى دما . وروى عن عمار بن ياسر أنه قال مثل قول زيد

ابن صُوحان . وقتل عمار بن ياسرَ يَصِفَيْن ولم يغسله علي . وللشافعي قولان : أحدهما - يُغسل بجميع الموتي إلا من قُتلَه أهل الحرب ؛ وهذا قول مالك . قال مالك : لا يُغسل من قُتلَه الكفار ومات في المعترك . وكلُّ قَتِيلٍ بِغَيْرِ قَتِيلِ الْمُعْتَرَكِ - قَتِيلِ الْكُفَّارِ - فإنه يُغسل ويُصلى عليه ، وهذا قول أحمد بن حنبل رضى الله عنه . والقول الآخر للشافعي - لا يُغسل قَتِيلُ الْبُغَاةِ . وقول مالك أصح ؛ فإنَّ غُسلَ الموتي قد ثبت بالإجماع وقيل الكَافَّةُ . فَوَاجِبُ غُسلِ كُلِّ مَيِّتٍ إِلَّا مِنْ أَنْحَرِهِ إِيْجَاعٌ أَوْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ . وبالله التوفيق .

الخامسة - العدو إذا صبح قوما في مترهم ولم يعلموا به فقتل منهم فهل يكون حكمه حكم قَتِيلِ الْمُعْتَرَكِ ، أو حكم سائر الموتي ؛ وهذه مسألة نزلت عندنا بِقُرْطُبَةٍ أعادها الله : أغَارَ العدو - قصمه الله - صَبِيحَةَ الثَّالِثِ مِنْ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَسِمَانَةَ وَالنَّاسِ فِي أَجْرَانِهِمْ عَلَى غَفْلَةٍ ، فقتل وأسر ، وكان من جُملَةٍ مِنْ قُتِلَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللهُ ؛ فسألت شيخنا المقرئ الأستاذ أبا جعفر أحمد المعروف بأبي حجة فقال : غَسَلَهُ وَصَلَّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَبَاكَ لَمْ يُقْتَلْ فِي الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ . ثم سألت شيخنا ربيع بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع ابن أبي قتال : إِنْ حَكَمَهُ حُكْمُ الْقَتْلِ فِي الْمُعْتَرَكِ . ثم سألت قاضِي الْجَمَاعَةِ أبا الحسن علي بن قطرال وحوله جماعة من الفقهاء فقالوا : غَسَلَهُ وَكَفَّنَهُ وَصَلَّ عَلَيْهِ ؛ ففعلت . ثم بعد ذلك وقفت على المسألة في «التبصرة» لأبي الحسن النعماني وغيرها ، ولو كان ذلك قبل ذلك ما غسَلته ، وكنت دفنته بدمه في ثيابه .

السادسة - هذه الآية تدل على عظيم ثواب القتل في سبيل الله والشهادة فيه حتى أنه يكفر الذنوب ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : " القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين " كذلك قال لي جبريل عليه السلام آتياً . قال علماؤنا : وذكر الدين تنبيه على ما في معناه من الحقوق المتعلقة بالذمة ، كالغصب وأخذ المال بالباطل وقتل العمد وإجراحه وغير ذلك من التبعات ، فإن كل هذا أولى ألا يُغْفَرَ بِالْجِهَادِ مِنَ الدِّينِ فإنه أشد ، والقصاص في هذا

كله بالحسنات والسيئات حسبا وردت به السنة الثابتة . روى عبد الله بن أنيس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يَحْتَسِرُ اللَّهُ الْعِبَادَ - أَوْ قَالَ النَّاسَ ، شَكَّ هَمَامٌ <sup>(١)</sup> ، وَأَوْمًا يَبِيدُهُ إِلَى الشَّامِ - عُرَّةٌ غُرَّةٌ لَّهُمَا . قُلْنَا : مَا بِهِمْ ؟ قَالَ : لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبٍ وَمَنْ بَعْدُ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الذِّيَّانِ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمِظْلَمَةٍ وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَطْلُبُهُ بِمِظْلَمَةٍ حَتَّى اللَّطْمَةِ . قَالَ قُلْنَا : كَيْفَ وَإِنَّا نَأْتِي اللَّهَ حُفَاةً عُرَّةً غُرَّةً لَا . قَالَ : بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ " . أَنْزَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي اسْمَاءَ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَتَدْرُونَ مَا الْمُقْلِسُ . قَالُوا : الْمُقْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ . فَقَالَ : " إِنَّ الْمُقْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضْرِبَ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ " . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أُحْيِيَ ثُمَّ قُتِلَ ثُمَّ أُحْيِيَ ثُمَّ قُتِلَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ " . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَعْلُوقَةٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ " . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ : سَأَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : هُوَ صَحِيحٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الشَّهَدَاءِ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مِنْ حِينِ الْقَتْلِ ، وَلَا تَكُونُ أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ كَمَا ذَكَرْتُمْ ، وَلَا يَكُونُونَ فِي قُبُورِهِمْ ، فَأَيْنَ يَكُونُونَ ؟ قُلْنَا : قَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " أَرْوَاحُ الشَّهَدَاءِ عَلَى تَهْرِيَابِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ بَارِقٌ يُخْرِجُ عَلَيْهِمْ رِزْقَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ بَكْرَةً وَعَشِيًّا " فَلَمْ يَكُنْ هَؤُلَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : وَهَؤُلَاءِ طَبَقَاتٌ وَأَحْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ يَجْمَعُهَا أَنَّهُمْ « يُرْزَقُونَ » . وَقَدْ أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ فِي مَسْنَنِهِ عَنْ

(١) هُوَ هَمَامٌ بْنُ يَحْيَى ، أَحَدُ رِجَالِ سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ .

(٢) الْفَرَلُ (بِضْمِ فَكُون) : جَمْعُ الْأَغْرَلِ ، وَهُوَ الْأَقْلَفُ



صليح بن عامر قال سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 " شهيد البحر مثل شهيد البر والمأند<sup>(١)</sup> في البحر كالمشطح<sup>(٢)</sup> في دمه في البروما بين الموحنين  
 كقاطع الدنيا في طاعة الله وإن الله عز وجل وكل ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد  
 البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ولشهيد البحر  
 للذنوب والدين " .

السابعة - الذين الذين يحبس به صاحبه عن الجنة - والله أعلم - هو الذي قد  
 ترك له وفاء ولم يوص به . أو قدر على الأداء فلم يؤده ، أو آذانه في سرف أو في سفه ومات  
 ولم يوفه . وأما من آذان في حق واجب لفاقة وعسر ومات ولم يترك وفاء فإن الله لا يحبس  
 عن الجنة إن شاء الله ؛ لأن على السلطان فرضاً أن يؤدي عنه دينه ، إما من جملة الصدقات ،  
 أو من سهم الفارين ، أو من التيء الرجاء على المسلمين . قال صلى الله عليه وسلم : " من ترك  
 ديناً أو ضياعاً فعلى الله ورسوله ومن ترك مالا فلو رثته " . وقد زدنا هذا الباب بياناً في كتاب  
 ( التذكرة ) والحمد لله .

الثامنة - قوله تعالى : ( عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ) فيه حذف مضاف تقديره عند  
 كرامة ربهم . و « عند » هنا تقتضي غاية القرب ، فهي كدنى ولذلك لم تصغر فيقال : عنده ؛  
 قاله سيويه . فهذه عندية الكرامة لا عندية المسافة والقرب . و « يرزقون » هو التزق المعروف  
 في العادات . ومن قال هي حياة الذكر قال : يرزقون الناء الجميل . والأول الحقيقة .  
 وقد قيل : إن الأرواح تدرك في تلك الحال التي يسرحون فيها من روائح الجنة وطيبها ونعيمها  
 يسرورهما ما يليق بالأرواح ؛ مما ترتق وتتش به . وأما الذات الجسدية فإذا أعيدت تلك  
 للأرواح إلى أجسادها استوتت من النعيم بجميع ما أعد الله لها . وهذا قول حسن وإن كان فيه  
 نوع من المجاز فهو الموافق لما اخترناه . والموفق الإله . و ( فريحين ) نصب في موضع الحال

(١) المأند : الذي يدار برأسه من ريح البحر ، واضطراب السفينة بالأمواج .

(٢) مشط القتول دمه تخطيط فيه واضطرب وتمزغ . (٣) الضياع : (بفتح أوله) : العيال .

من المضمرفي « يرزقون » . ويجوز في الكلام « فَرَحُونَ » على التثنية لأحياء . وهو من  
الفرح بمعنى السرور . والفضل في هذه الآية هو التعميم المذكور . وقرأ ابن السميع « فَأَرِحِينَ »  
بالأنف وهما لغتان كالفرة والفاره ، والحذر والحاذر ، والطعم والطامع ، والبخل والباخل .  
قال النحاس : ويجوز في غير القرآن رفعه يكون نعتاً لأحياء .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ المعنى لم يلحقوا بهم  
في الفضل ، وإن كان لهم فضل . وأصله من الإشارة ؛ لأن الإنسان إذا فرح ظهر أثر السرور  
في وجهه . وقال السدي : يُؤَيِّ الشَّهيد بِكُتَابٍ فِيهِ ذِكْرٌ مِنْ يَقْدُمُ عَلَيْهِ مِنْ إِخْوَانِهِ ، فَيَسْتَبْشِرُ  
كَمَا يَسْتَبْشِرُ أَهْلُ الْغَائِبِ بِقُدُومِهِ فِي الدُّنْيَا . وقال قتادة وابن جريج والزبيعي وغيرهم : استبشارهم  
بأنهم يقولون : إخواننا الذين تركنا خلفنا في الدنيا يقاتلون في سبيل الله مع نبيهم ، فيستشهدون  
فينالون من الكرامة مثل ما نحن فيه ، فيسرتون ويفرحون لهم بذلك . وقيل : إن الإشارة بالاستبشار  
للذين لم يلحقوا بهم إلى جميع المؤمنين وإن لم يُقْتَلُوا ، ولكنهم لما عاينوا نواب الله وقع اليقين  
بأن دين الإسلام هو الحق الذي يشيب الله عليه ، فهم فرحون لأنفسهم بما آتاهم الله من فضله ،  
مستبشرون للمؤمنين بأن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . ذهب إلى هذا المعنى الزجاج وآبن  
فُورَك :

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ  
أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧١)

أي بجنة من الله . ويقال : بمغفرة من الله . ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ هذا زيادة البيان . والفضل  
داخل في النعمة ، وفيه دليل على اتساعها ، وأنها ليست كنعم الدنيا . وقيل : جاء الفضل  
بعد النعمة على وجه التأكيد . وروى الترمذي عن المقدم بن معديكرِب قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « لِلشَّهيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ — كَذَا فِي التِّرْمِذِيِّ — وَابْنُ مَاجَةَ « سِتُّ » »

وفي العدد سبع - ينظر له في أول دُفْعَةٍ ويرى مقعده من الجنة ويُبَار من عذاب القبر ويأمن من الفزع الأكبر ويوضع على رأسه تاجُ الوَفَارِ الياقوتة منها خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين ويُسَقَّ في سبعين من أفاربه قال : هذا حديث حسن صحيح غريب . وهذا تفسير التعمة والفضل . والآثار في هذا المعنى كثيرة . وروى عن مجاهد أنه قال : السبوف مفاتيح الجنة . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أكرم الله تعالى الشهداء بنحس كرامات لم يُكرم بها أحدا من الأنبياء ولا أنا أحدها أن جميع الأنبياء قبض أرواحهم ملك الموت وهو الذي سيقبض رُوحى وأما الشهداء فالله هو الذي يقبض أرواحهم بقدرته كيف يشاء ولا يُسلط على أرواحهم ملك الموت . والثاني أن جميع الأنبياء قد غُسلوا بعد الموت وأنا أغُسل بعد الموت والشهداء لا يُغسلون ولا حاجة لهم إلى ماء الدنيا . والثالث أن جميع الأنبياء قد كُفِنُوا وأنا أَكُنُّ والشهداء لا يُكفنون بل يُدفنون في ثيابهم . والرابع أن الأنبياء لما ماتوا سُئِلُوا أَمَواتِ وإذا مِتَ يقال مات . والشهداء لا يُسمَوْنَ مَوْتَى . والخامس أن الأنبياء تُعطى لهم الشفاعة يوم القيامة وشفاعتي أيضا يوم القيامة وأما الشهداء فإنهم يشفعون كل يوم فيمن يشفعون " .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾ قرأه الكسائي بكسر الألف ، والباقون بالنصب ؛ فمن قرأ بالنصب فعمناه يستبشرون بنعمة من الله ويستبشرون بأن الله لا يضيع أجر المؤمنين . ومن قرأ بالكسر فعلى الابتداء . ودليله قراءة ابن مسعود « والله لا يضيع أجر المؤمنين » .

قوله تعالى : الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾

(١) في حاشية السبكي على سنن ابن ماجه : « قوله ست خصال المذكورات سبع إلا أن يجعل الإجارة والآمن من الفزع واحدة » . (٢) دُفْعَةٌ : قال الأدميري ضبطناه في جامع الترمذي بضم الدال ، وكذلك قال أهل اللغة : الدفعة بالنضم ما دفع من إماء أو سقاء فأصب بكرة ؛ وكذلك الدفعة من المطر وغيره مثل الدفقة بالغاف . وأما الدفعة بالفتح فهي المرة الواحدة فلا يصلح هنا » .

«الذين» في موضع رفع على الابتداء، وخبره «من بعد ما أصابهم القرح»، ويجوز أن يكون في موضع خفض بدل من المؤمنين، أو من «الذين لم يلحقوا» . (استجابوا) بمعنى أجابوا، والسین والتاء زائدتان . ومنه قوله :

﴿ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ جُحَيْبٌ ﴾ (١)

وفي الصحيحين عن عروة ابن الزبير قال قالت لى عائشة رضى الله عنها : كاث أبوك من الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح . لفظ مسلم . وعنه عن عائشة : يا ابن أختي كان أبوك - تعنى الزبير وأبا بكر - من الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح . قالت : لما انصرف المشركون من أحد وأصاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما أصابهم خاف أن يرجعوا فقال : "من يتندب هؤلاء حتى يعلموا أن بنا قوة" فانتدب أبو بكر والزبير في سبعين؛ فخرجوا في آثار القوم، فسمعوا بهم وأنصرفوا بنعمة من الله وفضل . وأشارت عائشة رضى الله عنها إلى ما جرى في غزوة حراء الأسد، وهى على نحو ثمانية أميال من المدينة؛ وذلك أنه لما كان يوم الأحد، وهو الثانى من يوم أحد، نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس بإتباع المشركين، وقال : "لا يخرج معنا إلا من شهد بها بالأمس" فنهض معه مائتا رجل من المؤمنين . في البخارى قال : "من يذهب في إثرهم" فانتدب منهم سبعون رجلا . قال : كان فيهم أبو بكر والزبير على ما تقدم، حتى بلغ حراء الأسد، مرهبا للعدو؛ فربما كان فيهم المنقل بالجراح لا يستطيع المشى ولا يجيد مركوبا، فربما يحمل على الأعناق؛ وكل ذلك امتثال لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورغبة في الجهاد . وقيل : إن الآية نزلت في جلين من بنى عبد الأشهل كانا متخفين بالجراح، يتوكأ أحدهما على صاحبه، وخرجا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما وصلوا حراء الأسد، لقيهم نعيم بن مسعود فأخبرهم أن أبا سفيان ابن حرب ومن معه من قريش قد جمعوهم، وأجمعوا رأيهم على أن يأتوا إلى المدينة

(١) هذا مجزيت لكعب بن سعد القنوى بنى أخاه أبا الغوار؛ ومصدره :

«وداع دعا يا من يجيب الى الندى»

فيسأصلوا أهلها؛ فقالوا : ما أخبرنا الله عنهم « حسبنا الله ونعم الوكيل » . فبينما قريش قد  
لجئوا على ذلك إذ جاءهم معبد الخزاعي ، وكانت خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم وعبدة<sup>(١)</sup>  
نصحه ، وكان قد رأى حال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما هم عليه ؛ ولما رأى عزم  
قريش على الرجوع لیسأصلوا أهل المدينة احتمله خوف ذلك ، وخالف نصحه للنبي صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه على أن خوف قريشا بأن قال لهم : قد تركت محمدا وأصحابه بجمراء الأسد  
في جيش عظيم ، قد اجتمع له من كان تخلف عنه ، وهم قد تحزقوا عليكم ؛ فالتجاء التجاء ! فإني  
أنهاك عن ذلك ، فوالله لقد حملني ما رأيت أن قلت فيه أبياتا من الشعر . قال : وما قلت ؟  
قال : قلت :

كادت تهْد من الأصوات راحتي \* إذ سالت الأرض بالجُرْد الأباييل<sup>(٢)</sup>  
تردي بأسيدي كرام لا تنابله \* عند اللقاء ولا ميل معازيل<sup>(٣)</sup>  
فقلت عدوا أظن الأرض مائلة \* لما سموا برئيس غير غَدُول  
فقلت ويل ابن حرب من لقائكم \* إذا تَفَطَّطَتِ البطحاء بالخيَل<sup>(٤)</sup>  
إني نذير لأهل البسل ضاحية \* لكل ذي إربة منهم ومعقول  
من جيش أحمد لا وخش قنابله \* وليس يوصف ما أُنذرت بالقيَل<sup>(٥)</sup>

قال : فتى ذلك أبا سفيان ومن معه ، وقذف الله في قلوبهم الرعب ، ورجعوا إلى مكة  
خائفين مسرعين ، ورجع النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه إلى المدينة منصورا ؛ كما قال  
الله تعالى : « فَأَقْبَلُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضِّلْ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ » أى قتال ورعب . وأستاذان

- (١) عية الرجل : موضع مره . (٢) الجرد : خيل قصيرة شمر الجلد . والأباييل : جماعة في تفرقة ؛  
واحد ابايل . (٣) ردت الخيل رديا ورديانا : رجعت الأرض بجوارفها في سيرها وعدوها .  
والنابله : القصار ؛ واحد من تبال . والأبيل : الذي يميل على السرج في جانب ولا يستوى عليه . وقيل : هو  
الكلب الذي لا يحسن الركوب والفروسية . والمعازيل : القوم ليس معهم سلاح ؛ واحد منزال .  
(٤) قال صاحب الروض الأنف : « تَفَطَّطَتِ البطحاء » لفظ مستعار عن النظملة . وهو صوت غيلان القدم .  
قوله ( الخيل ) جميل اللفظ حرف لين ، والأبيات كلها مرادة الروي بحرف مد ولين ، وهذا هو النيان .  
(٥) الوحش : رذال الناس وسقاطتهم . والقنابل : الطائفة من الناس ومن الخيل ، الواحد قنبل وقنبلة .

جابر بن عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الخروج معه فاذن له . وأخبرهم تعالى أن الأجر العظيم قد تحصل لهم بهذه القفلة . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنها غزوة" . هذا تفسير الجمهور لهذه الآية . وشذ مجاهد وعكرمة رحمهما الله تعالى فقالا : إن هذه الآية من قوله : «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ - إلى قوله : - عظيم» إنما نزلت في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر الصغرى . وذلك أنه خرج إلى ميعاد أبي سفيان في أحد ، إذ قال : موعدنا بدر من العام المقبل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "قولوا نعم" فخرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، وكان بها سوق عظيم ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه دراهم ، وقرب من بدر فجاءه نعيم بن مسعود الأشجعي ، فأخبره أن قريشا قد اجتمعت وأقبلت لحربه هي ومن أنضاف إليها ، فأشفق المسلمون من ذلك ، لكنهم قالوا : «حسبنا الله ونعم الوكيل» فصمموا حتى أتوا بدرًا فلم يحسبوا أحدًا ، ووجدوا السوق فاشتروا بدراهمهم أدمًا وتجارة ، وأقبلوا ولم يلقوا كيدًا ، ودرجوا في تجارتهم ، فذلك قوله تعالى : «فَاتَّقِلُوا يَنِعْمَةً مِّنَ اللَّهِ وَفَضِيل» أي وفضل في تلك التجارات . والله أعلم .

قوله تعالى : «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكَ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» (١٧٣)

اختلف في قوله تعالى : «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ» فقال مجاهد ومقاتل وعكرمة والكلبي : نعيم بن مسعود الأشجعي . واللفظ عام ومعناه خاص ، كقوله : «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ» يعني يحسدوا صلى الله عليه وسلم . السدي : هو أعرابي جعل له جعل على ذلك . وقال ابن إسحاق : وجاءه نعيم يريد بالناس ركب عبد القيس ، مروا بأبي سفيان فدتهم إلى المسلمين ليبتطوهم . وقيل : الناس هنا المناقون . قال السدي : لما تجهز النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه للسير إلى بدر الصغرى لميعاد أبي سفيان أتاهم المناقون وقالوا : نحن أصحابك الذين

هناكم عن الخروج إليهم وعصيتُمونا، وقد قاتلوكم في دياركم وظفروا؛ فإن أتيتُمهم في ديارهم فلا يرجع منكم أحد . فقالوا : « حسبنا الله ونعم الوكيل » . وقال أبو معشر : دخل ناس من هذيل من أهل تامة المدينة ، فسألم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي صفيان فقالوا : « قد يجمعوا لكم » جموعا كثيرة « فأخشوهم » أى نخافوهم وأحذروهم ؛ فإنه لا طاقة لكم بهم . فالناس على هذه الأقوال على بابيه من الجمع . والله أعلم .

قوله تعالى : ( فَرَادَهُمْ إِيمَانًا ) أى فزادهم قولُ الناس إيمانا ، أى تصديقا و يقينا في دينهم ، وإقامة على نُصرتهم ، وقوة وجرأة واستعدادا . فزيادة الإيمان على هذا هى فى الأعمال . وقد اختلف العلماء فى زيادة الإيمان وتقصانه على أقوال . والعقيدة فى هذا على أن نفس الإيمان الذى هو تاج واحد ، وتصديق واحد بشئ ما ، إنما هو معنى فردٌ ، لا يدخل معه زيادة إذا حصل ، ولا يبق منه شئ ، إذا زال ؛ فلم يبق إلا أن تكون الزيادة والتقصان فى متعلقاته دون ذاته . فذهب جمع من العلماء إلى أنه يزيد وينقص من حيث الأعمال الصادرة عنه ، لا سيما أن كثيرا من العلماء يوقعون اسم الإيمان على الطاعات ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون بابا فاعلاها قول لا إله إلا الله وأداها إمالة الأذى عن الطريق » أخرجه الترمذى ، وزاد مسلم « والحياة شعبة من الإيمان » . وفى حديث على رضى الله عنه : إن الإيمان ليبدو لمُظَّة بيضاء فى القلب ، كلما ازداد الإيمان ازدادت المُظَّة . وقوله « لمُظَّة » قال الأصمى : اللمظة مثل النكتة ونحوها من البياض ؛ ومنه قيل : فرس المُظَّة ، إذا كان يَحْصِفُ شئ من بياض . والمُحْدَثُونَ يقولون « لمُظَّة » بالفتح . وأما كلام العرب فبالضم ؛ مثل شُبهة ودُهمة ونُجْرة . وفيه نُجْرة على من أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص . ألا تراه يقول : كلما ازداد الإيمان ازدادت المُظَّة حتى يبيض القلب كله . وكذلك النفاق يحوِّلُ مُظَّة سوداء فى القلب كلما ازداد النفاق أسود القلب حتى يسود القلب كله . ومنهم من قال : إن الإيمان غير رضى ، وهو لا يثبت زمانين ؛ فهو للنبي صلى الله عليه وسلم وللشهداء متماقيه ؛ فيزيد باعتبار توالى أمثاله على قلب المؤمن ، وباعتبار دوام حضوره .

وَيَقْصُصُ بِنَوَالِ النِّفَالِ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ . أَشَارَ إِلَى هَذَا أَبُو الْمَالِي . وَهَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ ، حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَهُ مُسْلِمٌ ، وَفِيهِ : ” يَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ يَا رَبَّنَا إِخْوَانُنَا كَانُوا يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَحْجُونَ فَيُقَالُ لَهُمْ أَخْرِجُوا مِنْ عِرْقِهِمْ فَتُحَرِّمُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتْ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيَةٍ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَمْرَتِنَا بِهِ فَيَقُولُ أَرْجِعُوا فَمِنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ تَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِنْ أَمْرَتِنَا ثُمَّ يَقُولُ أَرْجِعُوا فَمِنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ تَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِنْ أَمْرَتِنَا ثُمَّ يَقُولُ أَرْجِعُوا فَمِنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ ” وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمُرَادَ بِالْإِيمَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ ؛ كَالنِّيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْخُوفِ وَالنَّصِيحَةِ وَشَبَّهِ ذَلِكَ . وَتَمَاهَا إِيْمَانًا لِكُونِهَا فِي عَمَلِ الْإِيمَانِ أَوْ عَنِ الْإِيمَانِ ، عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ ، أَوْ كَانَ مِنْهُ سَبَبٌ . دَلِيلُ هَذَا التَّأْوِيلُ قَوْلُهُ الشَّافِعِينَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ : ” لَمْ تَذَرْ فِيهَا خَيْرًا ” مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى يُخْرِجُ بَعْدَ ذَلِكَ جَمْعًا كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَهُمْ مُؤْمِنُونَ قَطْعًا ؛ وَلَوْ مِمَّنْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ لَمَّا أَخْرَجَهُمْ . ثُمَّ إِنَّ صِدْقَ الْوُجُودِ الْأَوَّلِ الَّذِي يُرَكَّبُ عَلَيْهِ الْمِثْلُ لَمْ يَكُنْ زِيَادَةً وَلَا قِصَاصًا . وَقُدِّرَ ذَلِكَ فِي الْحَرَكَةِ . فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا خَلَقَ عِلْمًا فَرَدًّا وَخَلَقَ مَعَهُ مِثْلَهُ أَوْ أَمْثَالَهُ مَعْلُومَاتٍ قَدْ زَادَ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ أَعْدَمَ اللَّهِ الْأَمْثَالَ فَقَدْ نَقَصَ ، أَيْ زَالَتْ الزِّيَادَةُ . وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَقَ حَرَكَةً وَخَلَقَ مَعَهَا مِثْلَهَا أَوْ أَمْثَالَهَا . وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ وَقِصَصَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَلَّةِ ، فَتَرِيدُ الْأَدَلَّةُ عِنْدَ وَاحِدٍ فَيُقَالُ فِي ذَلِكَ : إِنِّهَا زِيَادَةٌ فِي الْإِيمَانِ ؛ وَبِهَذَا الْمَعْنَى — عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ — فَضَّلَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَى الْخَلْقِ ، فَإِنَّهُمْ عَلِمُوهُ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ ، أَكْثَرُ مِنْ الْوُجُوهِ الَّتِي عَلَيْهِمُ الْخَلْقُ بِهَا . وَهَذَا الْقَوْلُ خَارِجٌ عَنْ مَقْتَضَى الْآيَةِ ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ فِيهَا مِنْ جِهَةِ الْأَدَلَّةِ . وَذَهَبَ قَوْمٌ : إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْإِيمَانِ إِنَّمَا هِيَ بِتَوَلِّي الْفَرَائِضِ وَالْأَخْبَارِ فِي مَدَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي الْمَعْرِفَةِ بِهَا بَعْدَ الْجَهْلِ غَابَرِ الدَّهْرِ .



وهذا إنما هو زيادة إيمان؛ فالقول فيه إن الإيمان يزيد قول مجازي، ولا يتصور فيه  
التقص على هذا الحد، وإنما يتصور بالإضافة إلى من علم . فاعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَتَعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ أي كافينا الله . وحسب مأخوذ من  
الإحساب، وهو الكفاية . قال الشاعر :

فتملاً بيتنا إقطاً وتمناً \* وحسبك من غنى شيع وري

روى البخاري عن ابن عباس قال في قوله تعالى : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا  
لَكُمْ - إلى قوله - : « وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَتَعْمَ الْوَكِيلُ » قالها إبراهيم الخليل عليه السلام حين  
أُلقي في النار . وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم .  
والله أعلم .

قوله تعالى : فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ آبَائِهِمْ لِيَقُولُوا رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَاكَ بِخَبَرٍ مِّن دُونِهَا وَنَحْنُ  
بِرَبِّهِمْ شَاكِرُونَ ﴿١٧٣﴾

قال علماؤنا : لما قُضوا أمورهم إليه، واعتمدوا بقلوبهم عليه، أعطاهم من الجزاء  
أربعة مغان : النعمة، والفضل، وصرف السوء، وآتباع الرضا . فرضاهم عنه، ورضى عنهم .

قوله تعالى : إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ  
وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٤﴾

قال ابن عباس وغيره : المعنى يخوفكم أوليائه ؛ أي بأوليائه، أو من أوليائه؛ خذف  
حرف الجر ووصل الفعل إلى الأسم فنصب . كما قال تعالى : «لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا» أي لينذرهم  
بأس شديد ؛ أي يخوف المؤمنين بالكافر . وقال الحسن والسدي : المعنى يخوف أوليائه  
للتأفيع؛ ليقعدوا عن قتال المشركين . فاما أولياء الله فيهم لا يخافونه إذا خافهم . وقد

قيل: إن المراد هذا الذى يخوفكم بجمع الكفار شيطاناً من شياطين الإنس؛ إما نعيم بن مسعود أو غيره، على الخلاف فى ذلك كما تقدم. ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ أى لا تخافوا الكافرين المذكورين فى قوله: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ». أو يرجع إلى الأولياء إن قلت: إن المعنى يخوف بأوليائه أى يخوفكم أوليائه.

قوله تعالى: ﴿وَحَافُونَ﴾ أى خافون فى ترك أمرى إن كنتم مصدقين بوعدى. والخوف فى كلام العرب الذعر. وَحَافَتِي فلان نَحَفْتُهُ، أى كنت أشد خوفاً منه. والخوفاء المفازة لا ماء بها. ويقال: نَاقَةٌ خَوْفَاءٌ وهى الجرباء. والخافة كالخرطة من الأدم يُسْتَارُ فيها العسل. قال سهل بن عبد الله: اجتمع بعض الصديقين إلى إبراهيم الخليل فقال: ما الخوف؟ فقال: لا تأمن حتى تبلغ المأمن. قال سهل: وكان الربيع بن خثيم إذا مرَّ بِكَيِّفٍ يَغْتَشِي عليه؛ فقيل لعلَّ ابن أبى طالب ذلك؛ فقال: إذا أصابه ذلك فأعلمونى. فأصابه فأعلموه، بغاه فأدخل يده فى قبضه فوجد حركته عالية فقال: أشهد أن هذا أخوف زمانكم. فالخائف من الله تعالى هو أن يخاف أن يعاقبه إما فى الدنيا وإما فى الآخرة؛ ولهذا قيل: ليس الخائف الذى يبكى ويمسح عينيه، بل الخائف الذى يترك ما يخاف أن يُعَذَّبَ عليه. ففرض الله تعالى على العباد أن يخافوه فقال: «وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» وقال «وَأَيُّ قَارِعُونَ». وملك المؤمنين بالخوف فقال: «يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُوفِهِمْ». ولأرباب الإشارات فى الخوف عبارات مرجعها إلى ما ذكرنا. قال الأستاذ أبو عليّ الدقاق: دخلت على أبى بكر بن قزوين رحمه الله عائداً، فلما رآنى دمعت عيناه، فقلت له: إِنَّ الله يعافيك وَيَسْفِكَ. فقال لى: أترانى أخاف من الموت؟ إنما أخاف مما وراء الموت. وفى سنن أبى ماجه عن أبى ذر قال:

(١) يقال مفازة خوفاً. (بالف لا باء) أى زامسة الجوف أولاً ماء بها؛ كما يقال ناقة خوفاً. (بالف كذاك) أى جرباء. (انظر اللسان مادة خوف) وليس فيه ولا فى كتاب آخر من كتب اللغة هذان العيان فى مادة «خوف» بالفاء.

(٢) الكبير: كبير الحساد، وهو زنى أو جلد غليظ ذو حافات؛ وهو المعروف الآن بالمفخاخ. وأما الكور فهو المبنى من الطين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إني أرى مالا تزون وأسمع مالا تسمعون أظنت السماء ومحق لما أن تبتط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملاك واضع جبهته ساجدا لله والله لو تعلمون ما أعلم لصبحكم قليلا ولبيكنم كثيرا وما تلذثتم بالنساء على الفُرُشَات وتلججتم إلى الصُّعَدَات <sup>(١)</sup> تجارون إلى الله والله لوددت أني كنت شجرة تُعْضَد <sup>(٢)</sup> . نخرجه الترمذي وقال : حديث حسن غريب . ويروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر قال : " لوددت أني كنت شجرة تُعْضَد " . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يَسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ <sup>(٣)</sup> . قوله تعالى : ( وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ) هؤلاء قوم أسلموا ثم ارتدوا خوفا من المشركين ؛ فأغتم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل : « وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ » . وقال الكلبي : يعني به المنافقين ورؤساء اليهود ؛ كتموا صفة النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فزلت . ويقال : إن أهل الكتاب لما لم يؤمنوا شق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الناس ينظرون إليهم ويقولون إنهم أهل كتاب ؛ فلو كان قوله حقا لاتبعوه ، فزلت « وَلَا يَحْزُنكَ » . قراءة نافع بضم الياء وكسر الزاي حيث وقع إلا في - الأنبياء - « لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ <sup>(٤)</sup> » فإنه يفتح الياء ويضم الزاي . وضده أبو جعفر . وقروا ابن محيٍصن كلها بضم الياء والزاي . والباقيون كلها بفتح الياء وضم الزاي .

(١) الأليط : صوت الأتقاب ، وأليط الأبل ؛ أصواتها وحسنتها . أي إن كثرة ما في السماء من الملائكة قد ألقها حتى أظنت . وهذا مثل وإيدان بكثرة الملائكة وإن لم يكن ثم أليط ، وإنما هو كلام تقريب أراد به تقرير ضمة الله عز وجل ( عن ابن الأثير ) . (٢) الصعدات : الطرق ، وهي جمع صعد ؛ كطرق وطرقات . وقيل : جمع صعدة ؛ كظلة وهي فناء باب الدار ، وعمر الناس بين يديه . (٣) جأر القوم جوارا : رفعوا أصواتهم بالعناء متضجرين . (٤) تعضد : قطع بالمضدة والمضد والمضاد مثل المنجل يقطع به النجر .

وهما لغتان : حَزَنِي الأَمْرَ حَزْنِي ، وَأَحْزَنِي أيضا وهي قليلة . والأولى أنصح اللغتين ، قاله النحاس . وقال الشاعر في « أحزن » :

• مضى صبحي وأحزني الديار •

وقراءة العامة « يُسَارِعُونَ » . وقرأ طلحة « يُسِرُّعُونَ في الكفر » . قال الضحاك : هم كفار قريش . وقال غيره : هم المنافقون . وقيل : هو ما ذكرناه قبل . وقيل : هو عام في جميع الكفار . وسارعهم في الكفر المظاهرة على محمد صلى الله عليه وسلم . قال القشيري : والحزن على كفر الكافر طاعة ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُفْرِط في الحزن على كفر قومه ، فُيِبِي عن ذلك ؛ كما قال : « فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ » وقال : « فَلَئِكَ بَايَعْتُ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا » .

(إِنَّهُمْ لَنْ يَصْرَوْا اللَّهَ شَيْئًا) أى لا يُنْقِصُونَ مِنْ مُلْكِ اللَّهِ وَسُلْطَانِهِ شَيْئًا ؛ يعنى لا ينقص بكفرهم . وكما روى عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : « يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . يا عبادى كلّم ضالّ إلا من هديته فاستهدوني أهدكم . يا عبادى كلّم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم . يا عبادى كلّم عار إلا من كسوته فاستكسونى أككم . يا عبادى إنكم تُخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفرونى أغفر لكم . يا عبادى إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى ولن تبلغوا نفعي فتنتفعوني . يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أبغر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً . يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كلّ إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا ادّخل البحر . يا عبادى إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيتكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يُلْمَنِ إلا نفسه » . خرجه مسلم في صحيحه والترمذي وغيرهما ، وهو حديث عظيم فيه طول

يكتب كله . وقيل : معنى (( أَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا )) أى لن يضرُوا أولياء الله حين تركوا نصرهم إذ كان الله عز وجل ناصرهم .

قوله تعالى : (( يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ )) أى نصيبا . والحظ النصيب والحد . يقال : فلان أحظ من فلان ، وهو معطوط . وجمع الحظ أحاط . على غير قياس . قال أبو زيد : يقال رجل حَظِيظ ، أى جديدا إذا كان ذا حظ من الرزق . وحِظَفْتُ في الأمر أَحَظُّ . وربما جُمع الحظ أحطاء . أى لا يجعل لهم نصيبا في الجنة . وهو نص في أن الخير والنشر بإرادة الله تعالى .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : (( إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ )) تقدم في البقرة . ﴿ ١٧٧ ﴾ (( لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا )) كَرَّرَ للتأكيد . وقيل : أى من سوء تدبيره استبدال الإيمان بالكفر وبيعه به ؛ فلا يخاف جانبه ولا تدبيره . وانتصب « شئنا » في الموضعين لوقوعه موقع المصدر ؛ كأنه قال : لن يضرُوا الله ضررا قليلا ولا كثيرا . ويموز انتصابه على تقدير حذف الباء ؛ كأنه قال : لن يضرُوا الله بشئ .

قوله تعالى : وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَّأَنْفُسِهِمْ ۚ إِنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ لِيَزِدَادُوا فِيكُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٧٨﴾

قوله تعالى : (( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَّأَنْفُسِهِمْ )) الإملاء طول العمر ورغد العيش . والمعنى : لا يحسبن هؤلاء الذين يُؤْمِنُونَ المسلمين ؛ فإن الله قادر

(١) قال الجوهري : كأنه جمع أحظ . قال ابن بري : وقوله « أحاط على غير قياس » ومعناه ، بل أحاط جمع أحظ ، وأصله أحظفت قلبه الفاء الثانية ياء فصارت أحطاء ثم جمعت على أحاط . (من اللسان) .

(٢) راجع ج ١ ص ٣١٠ طبعة ثانية أو ثالثة .

على إهلاكهم، وإنما يُطَوَّلُ أعمارهم ليعملوا بالمعاصي، لا لأنه خير لهم. ويقال: «أثمّا  
 ثُمِّي لهم» بما أصابوا من الظفر يوم أُحُد لم يكن ذلك خيرا لأنفسهم؛ وإنما كان ذلك  
 ليزدادوا عقوبة. وروى عن ابن مسعود أنه قال: ما من أحد برّ ولا فاجر إلا والموت  
 خير له؛ لأنه إن كان برّاً فقد قال الله تعالى: «وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلَّ بَرَّارٍ» وإن كان فاجرا  
 فقد قال: «إِنَّمَا ثُمِّي لَمْ يَزِدْهُ إِثْمًا». وقرأ ابن عامر وعاصم «لَا يَحْسَبَنَّ» بالياء  
 ونصب السين. وقرأ حمزة: بالياء ونصب السين. والباقون: بالياء وكسر السين. فمن  
 قرأ بالياء فالذين فاعلون. أى فلا يحسن الكفار. و«أثمّا ثُمِّي لَمْ يَزِدْ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ» تسدّ مسدّة  
 المفعولين. و«ما» بمعنى الذى، والعائد محذوف، و«خير» خبر «أثمّا». ويجوز أن تقدّر  
 «ما» والفعل مصدرا؛ والتقدير ولا يحسن الذين كفروا أن إملاءنا لهم خيرا لأنفسهم. ومن قرأ  
 بالياء فالفاعل هو المخاطب، وهو محمد صلى الله عليه وسلم. و«الذين» نصب على المفعول الأوّل  
 لتحسب. وأن وما بعدها بدل من الذين، وهى تسدّ مسدّة المفعولين، كما تسد لو لم تكن بدلا.  
 ولا يصلح أن تكون «أثمّا» لأن حَسِبَ وأخواتها داخلَةٌ على المبتدأ والخبر؛ فيكون التقدير: ولا تحسبن  
 أثمّا ثُمِّي لهم خير. هذا قول الزجاج. وقال أبو علي: لو صحّ هذا لقال «خيرا» بالنصب؛ لأن  
 «أثمّا» تصير بدلا من «الذين كفروا»؛ فكأنه قال: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيرا؛ فقوله  
 «خيرا» هو المفعول الثانى لحسب. فإذا لا يجوز أن يقرأ «لا تحسبن» بالياء إلا أن تُكسر «إثمّا»  
 في «أثمّا» وتصب خيرا، ولم يرو ذلك عن حمزة، والقراءة عن حمزة بالياء؛ فلا تصح هذه  
 القراءة إذا. وقال الفراء والكسائي: قراءة حمزة جائزة على التكرير؛ تقديره ولا تحسبن الذين  
 كفروا، ولا تحسبن أثمّا ثُمِّي لهم خير؛ فسدت «أن» مسدّة المفعولين لتحسب الثانى، وهى  
 وما عملت مفعول ثانٍ لتحسب الأوّل. قال الفسيري: وهذا قريب مما ذكره الزجاج  
 فى دعوى البدل، والقراءة صحيحة. فإذا غرض أبى عليّ تَغْلِيظُ الزجاج. قال النحاس: وزعم  
 أبو حاتم أن قراءة حمزة بالياء هنا، وقوله: «ولا يحسبن الذين يغلون» لحن لا يجوز. وتبعه  
 على ذلك جماعة.

قلت : وهذا ليس بشيء ، لما تقدم بيانه من الإعراب ، ولصحة القراءة وثبوتها نقلا .  
 وقرأ يحيى بن وثاب « إنا نغنى لهم » بكسر إن فيها جيمًا . قال أبو جعفر : وقراءة يحيى  
 حسنة . كما تقول : حسبت عمرا أبوه خالد . قال أبو حاتم : وسمعت الأخفش يذكر كسر  
 « إن » محتج به لأهل القدر ؛ لأنه كان منهم . ويعمل على التقديم والتأخير « ولا يحسن الذين  
 كفروا إنا نغنى ليزدادوا إنا نغنى لهم خيرا لأنفسهم » . قال : ورأيت في مصحف في المسجد  
 الجامع قد زادوا فيه حرفا فصار « إنا نغنى لهم إيماننا » فنظر إليه يعقوب القاري فتبين  
 اللحن فحكه . والآية نص في بطلان مذهب القدرية ؛ لأنه أخبر أنه يطيل أعمارهم ليزدادوا  
 الكفر بعمل المعاصي ، وتوالت أمثاله على القلب . كما تقدم بيانه في ضده وهو الإيمان .  
 وعن ابن عباس قال : ما من بر ولا فاجر إلا والموت خير له ثم تلا « إنا نغنى لهم ليزدادوا إنا »  
 وتلا « وما عند الله خير للأبرار » أخرجه رزين .

قوله تعالى : مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ  
 الْخَبِيثَاتِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَنِي  
 مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَاعْمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَإِنْ تُوْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ  
 أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٨﴾

قال أبو العالية : سأل المؤمنون أن يعطوا علامة يفترقون بها بين المؤمن والمنافق ؛ فأنزل الله  
 عز وجل ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ الآية . واختلفوا من الخطاب بالآية  
 على أقوال . فقال ابن عباس والضحاك ومقاتل والكوفي وأكثر المفسرين : الخطاب للكفار  
 والمنافقين . أي ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه من الكفر والتناق والعداوة التي صلي  
 الله عليه وسلم . قال الكلبي : إن قريشا من أهل مكة قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل  
 منا تزعم أنه في النار ، وأنه إذا ترك ديننا واتبع دينك قلت هو من أهل الجنة ! فأخبرنا عن هذا  
 من أين هو ؟ وأخبرنا من يأتبك منا ؟ ومن لم يأتك ؟ . فأنزل الله عز وجل « مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ

الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» من الكفر والنفاق «حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْبَتَ مِنَ الطَّيِّبِ» . وقيل : هو خطاب للمشركين . والمراد بالمؤمنين في قوله : « لَيَذَرُ الْمُؤْمِنِينَ » من في الأصلاب والأرجام ممن يؤمن . أى ما كان الله ليزر أولادكم الذين حكم لهم بالإيمان على ما أنتم عليه من الشرك ، حتى يفرق بينكم وبينهم ؛ وعلى هذا ﴿ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ ﴾ كلامٌ مستأنف . وهو قول ابن عباس وأكثر المفسرين . وقيل : الخطاب للمؤمنين . أى وما كان الله ليزركم يا معشر المؤمنين على ما أنتم عليه من اختلاط المؤمن بالمنافق ، حتى يميز بينكم بالحنة والتكليف ؛ تعرفوا المنافق الخبيث ، والمؤمن الطيب ، وقد ميز يوم أحد بين الفريقين . وهذا قول أكثر أهل المعاني . ﴿ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ بامعشر المؤمنين . أى ما كان الله ليعين لكم المنافقين حتى تعرفهم ، ولكن يظهر ذلك لكم بالتكليف والحنة ، وقد ظهر ذلك في يوم أحد ؛ فإن المنافقين تخلفوا وأظهروا الشبهة ، فإياكم تعرفون هذا الغيب قبل هذا ، فالآن قد أطلع الله محمدا عليه السلام وصحبه على ذلك . وقيل : معنى ﴿ يُطْلِعُكُمْ ﴾ أى وما كان ليُعلمكم ما يكون منهم . فقلوه : « وما كان الله ليُطْلِعُكُمْ » على هذا متصل ، وعلى القولين الأولين منقطع . وذلك أن الكفار لما قالو : لم لم يوح إلينا ؟ قال : « وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ » أى على من يستحق النبوة ، حتى يكون الوحي باختياركم . ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ( من رُسُلِهِ ) لإطلاع غيبه ﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾ يقال : طَلَعْتُ عَلَى كَذَا وَاطْلَعْتُ ، وَاطْلَعْتُ عَلَيْهِ غَيْرِي ؛ فهو لازمٌ ومُتَعَدٍّ . وقرئ « حَتَّى يَمِيزَ » بالتشديد من مِيزَ ، وكذا « فِي الْأَنْفَالِ » وهى قراءة حمزة . والباقون « يَمِيزُ » بالتخفيف من ماز يميز . يقال : مِزْتُ الشَّيْءَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ أَمِيزُهُ مِيزًا ، وَمِيزَتُهُ تَمِيزًا . قال أبو معاذ : مِزْتُ الشَّيْءَ أَمِيزُهُ مِيزًا إِذَا فَرَّقْتُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ . فإذا كانت أشياء قلت : مِيزَتُهَا تَمِيزًا . ومثله إذا جعلت الواحد شيئين قلت : فَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا ، مَخْفَفًا ؛ ومنه فرق الشعر . وإن جعلته أشياء قلت : فرقته تفريقًا .

قلت : ومنه أمتاز القوم ، تميز بعضهم عن بعض . وتكاد تميز : تنقطع ؛ وبهذا فسر قوله تعالى : « تَكَادُ تَمِيزُ مِنَ الْغَيْظِ » وفى الخبر « مَنْ مَازَ آذَى عَنِ الطَّرِيقِ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ » .



قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ يقال : إن الكفار لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين لهم من يؤمن منهم ، فأمر الله ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ ، يعني لا تستغلوا بما لا يعينكم ، وأستغلوا بما يعينكم وهو الإيمان . ﴿ فَأَمِنُوا ﴾ أى صدقوا ، أى عليكم الصديق لا الشؤف إلى اطلاع الغيب . ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَسَوْفَ يَكْفُلْكُمْ آجُرٌ عَظِيمٌ ﴾ أى الجنة . ويُذكر أن رجلا كان عند الخجاج بن يوسف الثقفي مُتَعَجِّبًا فأخذ الخجاج حصيات بيده قد عَرَفَ عِدَّتَهَا فقال لِلنَّجْمِ : كم في يدى ؟ فَحَسَبَ فاصاب النَّجْمُ . فأغفله الخجاج وأخذ حصيات لم يُعَدِّهَا فقال للنجم : كم في يدى ؟ فَحَسَبَ فأخطأ ، ثم حَسَبَ أيضا فأخطأ ؛ فقال : أيها الأمير ، أظنك لا تعرف عددا ما في يدك ؟ قال لا . قال : فما الفرق بينهما ؟ فقال : إن ذاك أَحْصَيْتَهُ تَفَرَّجَ عَنْ حَدِّ الْغَيْبِ ، فَحَسِبْتُ فَاصْبَتْ ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ تَعْرِفْ عِدْدَهَا فَصَارَ غَيًّا ، وَلَا يَعْلَمُ الْغَيْبُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى . وسياق هذا الباب في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ النَّارِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (١٨٠) فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ ﴾ في موضع رفع ، والمفعول الأول محذوف . قال الخليل وسيبويه والقراء : المعنى البخل خيرا لهم ، أى لا يحسبن البخلون البخل خيرا لهم . وإنما حذف لدلالة يخلون على البخل ؛ وهو كقوله : من صدق كان خيرا له . أى كان الصديق خيرا له . ومن هذا قول الشاعر :

إِذَا نُبِيَ السَّيْفُ جَرَى إِلَيْهِ \* وَخَالَفَ وَالسَّيْفُ إِلَى خِلَافِ

فالمنى : جرى إلى السَّفْه ؛ فالسَّفْه دَلٌّ عَلَى السَّفْه . وأما قراءة حمزة بالياء فبعيدة جدا ؛ قاله التمام . وجوازها أن يكون التقدير : لا نحسبن بخل الذين يخلون هو خيرا لهم .

قال الزجاج : وهى مثل « وأسأل القرية » . و « هو » فى قوله « هو خيرا لهم » فاصلة عند البصريين ، وهى العباد عند الكوفيين . قال النحاس : ويجوز فى المربية « هو خير لهم » ابتداء وخبر .

الثانية - قوله تعالى : ( بَلْ هُوَ شَرُّهُمْ ) ابتداء وخبر ، أى البخل شر لهم . والسين فى « سَيَطُوقُونَ » سين الوعيد ، أى سوف يُطَوَّقُونَ ؛ قاله المبرد . وهذه الآية نزلت فى البخل بالمال والإنفاق فى سبيل الله ، وأهاء الزكاة المفروضة . وهذا كقوله : « وَلَا يَنْفَقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » الآية . ذهب إلى هذا جماعة من المتأولين ، منهم ابن مسعود وابن عباس وأبو وائل وأبو مالك والسدى والشَّعْبِي قالوا : ومعنى ( سَيَطُوقُونَ مَا يَحْمِلُونَ ) هو الذى ورد فى الحديث عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من آتاه الله مالا فلم يُؤدِّ زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمنيه ثم يقول أنا مالك أنا كتك - ثم تلا هذه الآية - « ولا يحسن الذين يبخلون » الآية أخرجه النسائي . وخبره ابن ماجه عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من أحد لا يؤدى زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاع أقرع حتى يطوق به فى عنقه " ثم قرأ علينا النبي صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله تعالى « ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله » الآية . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما من ذى ربح يأتى ذا ربحه فيسأله من فضل ما عنده فيبخل به عليه إلا أخرج له يوم القيامة شجاع من النار يتلمظ حتى يطوقه " . وقال ابن عباس أيضا : إنما نزلت فى أهل الكلب وبخلهم ببيان ما علموه من أمر محمد صلى الله عليه وسلم . وقال ذلك مجاهد وجماعة من أهل

(١) الشجاع (بالضم) : الحية التى ذرأ أو الهى يقوم على ذنبه ويواب الراجل والفارس . (٢) الأقرع : هو الذى تمرط جلد رأسه ؛ لكثرة منه وطول عمره . (٣) الزبيتان : الكتكتان السوداء فوق عينيه ، وهو أرحس ما يكون من الحيات وأخبى . وقيل : هما زبيبتان فى شدة الحية . (٤) الهزمنان : شغفاء . وقيل : هما عظاتان فى الخمين تحت الأذنين . (٥) هذا رواية البخارى من أبى هريرة وقطعه . أما ما أخرجه النسائي فيلفظ أخر عن ابن مسعود . وجميع صحيح البخارى وسنن النسائي فى باب الزكاة . (٦) تلفت الحية : أخرجت لسانها كلفظ الأكل .

العلم . ومعنى «سَيَطُوقُونَ» على هذا التأويل سيحملون عقاب ما بخلوا به ؛ فهو من الطاقة كما قال تعالى : « وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ » وليس من التطويق . وقال إبراهيم النخعي : معنى «سَيَطُوقُونَ» سيجعل لهم يوم القيامة طَوْقٌ من النار . وهذا يجرى مع التأويل الأول ؛ [أى] قول السدى . وقيل : يلزمون أعمالهم كما يلزم الطوق العنق ؛ يقال : طَوَّقَ فلان عمله طَوَّقَ الحمامة ، أى ألزم عمله . وقد قال تعالى : « وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتُهُ طَائِرُهُ فِي عَقِبِهِ » . ومن هذا للحنى قول عبد الله بن جحش لأبي سفيان :

أبلغ أبا سفيان عن \* أمي عواقبه ندامة  
دار ابن عك يعتها \* تقضي بها عنك الغرامة  
وحليفكم بالله رب الناس مجتهد القسامة  
إذهب بها إذهب بها \* طوقتها طوق الحمامة

وهذا يجرى مع التأويل الثانى ، والبخل والبخل فى اللغة أن يمنع الإنسان الحق الواجب عليه . فأما من منع مالا يجب عليه فليس يبخل ؛ لأنه لا يذم بذلك . وأهل الحجاز يقولون : يَتَحَلَّلُونَ وقد بخلوا . وسائر العرب يقولون : يَبْخُلُونَ يحلون ؛ حكاة النحاس . ويحل يَحْلُ يَحْلًا ويَحْلًا ؛ عن ابن فارس .

الثالثة - فى ثمرة البخل وفائدته . وهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصَارِ : «مَنْ سَيْدُكُمْ» ؟ قالوا : الجَدُّ بن قيس على بُحْلِ فيه . فقال صلى الله عليه وسلم : «وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبُخْلِ»<sup>(١)</sup> . قالوا : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : «إن قوما نزولوا بساحل البحر فكبروا لِبُخْلِهِمْ نزول الأضياف بهم فقالوا : ليعبد الرجال منا عن النساء حتى يستنذر الرجال إلى الأضياف يبعده النساء ، وتستنذر النساء يبعده الرجال ؛ ففعلوا وطال ذلك بهم فاشتغل الرجال بالرجال والنساء بالنساء» . ذكره الماوردي فى كتاب «أدب الدنيا والدين» . والله أعلم .

(١) لما هاجم بنو جحش من مكة إلى المدينة تركوا دورهم هجرة مقلقة . ليس فيها ساكن ؛ فباعها أبو سفيان من عمرو بن مقلبة . قال عبد الله لأبي سفيان هذه الأبيات بعد فتح مكة . (راجع سيرة ابن هشام ص ٣٣٩ طبع أدبي) .  
(٢) أى أى حب أنصح به .

الرابعة - واختلف في البخل والشح، هل هما بمعنى واحد أو بمعنىين . فقيل : البخل الامتناع من إخراج ما حصل عندك . والشح : الحرص على تحصيل ما ليس عندك . وقيل : إن الشح هو البخل مع حرص . وهو الصحيح لما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اتقوا الظلم فإن الظلم ظلماتٌ يوم القيامة وأتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم " . وهذا يرّد قول من قال : إن البخل منع الواجب ، والشح منع المستحب . إذ لو كان الشح منع المستحب لما دخل تحت هذا الوعيد العظيم ، والذم الشديد الذى فيه هلاك الدنيا والآخرة . ويؤيد هذا المعنى ما رواه النسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا يجتمع غبارٌ في سبيل الله ودخان جهنم في منخرى رجل مسلم أبدا ولا يجتمع شح وإيمانٌ في قلب رجل مسلم أبدا " . وهذا يدل على أن الشح أشدُّ من الدم من البخل ؛ إلا أنه قد جاء ما يدل على مساواتهما وهو قوله - وقد سئل : أيكون المؤمن بخيلا ؟ قال : " لا " . وذكر الماوردي في كتاب « أدب الدنيا والدين » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصار : " من سَدَّكم " قالوا : الجَدَّ بن قيس على بُحْل فيه ؛ الحديث . وقد تقدم .

قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أخبر تعالى ببقائه ودوام ملكه ، وأنه قى الأبد كهو في الأزل غنى عن العالمين ، فیرث الأرض بعد فناء خلقه وزوال أملاكهم ، فتبقى الأملاك والأموال لا مدعى فيها . بخرى هذا مجرى الوراثة في عادة الخلق ، وليس هذا بميراث في الحقيقة ، لأن الوارث في الحقيقة هو الذى يرث شيئا لم يكن ملكه قبل ، والله سبحانه وتعالى مالك السموات والأرض وما بينهما ، وكانت السموات وما فيها ، والأرض وما فيها له ، وأن الأموال كانت عارية عند أربابها ؛ فإذا ماتوا رُدَّت العارية إلى صاحبها الذى كانت له في الأصل . ونظير هذه الآية قوله تعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ » ، « إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا » الآية . والمعنى فى الآيتين أن الله تعالى أمر عباده بأن يُتَّقُوا ولا يتغلوا قبل أن يموتوا ويتركوا ذلك ميراثا لله تعالى ، ولا ينفعهم إلا ما أنفقوا .

قوله تعالى : لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾

قوله تعالى : ( لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ) ذكر تعالى قبيح قول الكفار لاسيما اليهود . وقال أهل التفسير : لما أنزل الله « مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ الله قَرْضًا حَسَنًا » قال قوم من اليهود - منهم حُجَيٌّ بن أخطب ؛ في قول الحسن . وقال عكرمة وغيره : هو فنحاص بن عازوراء - إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ يَقْرَضُ منا . وإعنا قالوا هذا تَمْوِيئًا على ضعفائهم ، لا أنهم يعتقدون هذا ؛ لأنهم أهل كآب . ولكنهم كفروا بهذا القول ؛ لأنهم أرادوا تشكيك الضعفاء منهم ومن المؤمنين ، وتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم .

أى أنه فقير على قول محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه اقترض منا . ( سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ) سنجازيهم عليه . وقيل : سنكتبه في صحائف أعمالهم ، أى نأمر الحَقْظَةَ بإببات قولهم حتى يقرءه يوم القيامة في كتبهم التى يُؤْتُونَهَا ؛ حتى يكون أوكَدَ لُحْجَةٍ عليهم . وهذا كقولهم : « وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ » . وقيل : مقصود الكتابة الحفظ ، أى سنحفظ ما قَالُوا لِنجازيهم . « وما » في قوله « ما قَالُوا » في موضع نصب بسنكتب . وقرأ الأعمش وحمة « سَيَكْتُبُ » بالياء ؛ فيكون « ما » اسم ما لم يُسَمَّ فاعله . واعتبر حمزة ذلك بقرءة ابن مسعود « ويقال ذوقوا عذاب الحريق » .

قوله تعالى : ( وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ) أى وتكتب قتلهم الأنبياء ، أى رضاعهم بالقتل . والمراد قتل أسلافهم الأنبياء ؛ لكن لما رَضُوا بذلك صحت الإضافة إليهم . وحسن رجل عند الشعبي قتل عثمان رضى الله عنه فقال له الشعبي : شَرِكْتَ في دمه . بفعل الرضا بالقتل قتلًا رضى الله عنه .

قلت : وهذه مسألة عظمى ، حيث يكون الرضا بالمعصية معصية . وقد روى أبو داود عن العُرس بن عميرة الكِنْدِيِّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا عُيِلَتِ الْخَطِيئَةُ

في الأرض كان من شهدها فكرِجها — وقال مرة فأنكرها — كمن غاب عنها ومن غاب عنها  
فرضها كان كمن شهدها . وهذا نص .

قوله تعالى : ( يَغِيْرُ حَقَّ ) تقدم معناه في البقرة . ( وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيْقِ )  
أى يقال لهم في جهنم ، أو عند الموت ، أو عند الحساب هذا . ثم هذا القول من الله تعالى ،  
أو من الملائكة ، قولان . وقراءة ابن مسعود « ويقال » . والحريق اسم للتهبة من النار .  
والنار تشمل الملتبة وغير الملتبة . ( ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ ) أى ذلك العذاب بما سلف  
من الذنوب . وخَصَّ الأيدي بالذكر ليدل على تولى الفعل ومباشرته ؛ إذ قد يضاف الفعل  
إلى الإنسان بمعنى أنه أمر به ؛ كقوله : « يُدْعِي أبنَاءَهُمْ » وأصل « أيديكم » أيديكم خذفت  
الضمة لثقلها . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى  
يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ  
وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٨٦﴾ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ  
كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿١٨٧﴾

قوله تعالى : ( الَّذِينَ ) في موضع خفض بلا من « الذين » في قوله عز وجل « لَقَدْ  
سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا » أُنمت « للعبيد » ، أو خبر ابتداء ، أى هم الذين قالوا . وقال الكلبي  
وغیره . نزلت في كعب بن الأشرف ، ومالك بن النخعي ، وهب بن يهودا ، وفحصاص  
ابن عازورا وجماعة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقالوا له : أترع أن الله أرسلك إلينا ،  
وأنه أنزل علينا كتابا عهد إلينا فيه ألا نؤمن لرسول يزعم أنه من عند الله حتى يأتينا بقربان  
تأكله النار ؛ فإن جئنا به صدقناك . فأنزل الله هذه الآية . فقيل : كان هذا في التوراة ، ولكن  
كان تمام الكلام : حتى يأتيكم المسيح ومحمد فإذا أتياكم قاتلوا بهما من غير قربان . وقيل :

كان أمر القرايين ثابتاً إلى أن سُخِطَ على لسان عيسى بن مريم . وكان النبي منهم يَدْعُجُ  
ويُدْعُو قَتِيلَ نارِ سِبْضاءَ لها دوىٌ وحيفٌ لادخان لها ، فتأكل القُرْبَان . فكان هذا القول  
دَعْوَى من اليهود ؛ إذ كانَ تَمَّ اسْتِثْناءُ فأخْفَوْهُ ، أو نَسَخُ ، فكانوا في تَسْمِكِهِمْ بذلك مُتَعَتِّينَ ،  
ومعجزاتُ النبي صلى الله عليه وسلم دليل قاطع في إبطال دعواهم ، وكذلك معجزات عيسى ؛  
ومن وجب صدقه وجب تصديقه . ثم قال تعالى : إقامه للحجة عليهم : ﴿ قُلْ ﴾ يا محمد ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ ﴾  
يا معشر اليهود ﴿ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ ﴾ من القربان ﴿ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ ﴾ يعنى ذكرى يا ويحى وشعباً ، وسائر من قُتِلُوا من الأنبياء عليهم السلام ولم تؤمنوا بهم .  
أراد بذلك أسلافهم ، وهذه الآية هى التى تلاها عامر الشعبي رضى الله عنه ، فاحتج بها  
على الذى حَسَنَ قَتْلَ عِثَانَ رضى الله عنه كما بيناه . وأن الله تعالى سَمَّى اليهود قَتْلَةَ لِرِضَاهُمْ بفعل  
أسلافهم ، وإن كان بينهم نحو من سبعمائة سنة . والقربان ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى من  
شُكٍّ وصدقة وعمل صالح ؛ وهو فُعلان من القربة . ويكون أسماً ومصدراً ؛ فثالث الاسم  
السُّلْطَانُ والبُرْهَان . والمصدر العُدْوَانُ والخُمرَان . وكان عيسى بن عمر يقرأ « يَقْرُبَانِ » بضم  
إِلْراء اتباعاً لضممة القاف ؛ كما قيل في جمع ظلمات : ظُلُمَات ، وفي حجرة مُحجرات . ثم قال تعالى مُعْزِياً  
لنبيه ومؤنساً له : ﴿ إِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ أى بالدلالات .  
﴿ وَالزُّبُرِ ﴾ أى الكتب المزبورة ، يعنى المكتوبة . والزُّبُر جمع زبور وهو الكتاب . وأصله من  
زَبَرْتُ أى كتبت . وكل زبور فهو كتاب ؛ قال أمرؤ القيس :

لَمِنْ طَلَلُ أَبْصَرُهُ فَشَجَانِي • تَخْطُ زُبُورُ فِ عَسِيْبٍ يَمَانِي <sup>(١)</sup>

وأنا أعرف تَرْبِرِي أى كاتِبِي . وقيل : الزُّبُور من الزُّبُر يعنى الزُّبُر . وَزَبَرْتُ الرجل أتهرته .  
وَوَزَبَرْتُ البئر : طويتها بالحجارة . وقرأ ابن عامر « بِالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُتْنِيرِ » بزيادة باء  
في الكلمتين . وكذلك هو في مصاحف أهل الشام . ﴿ وَالْكِتَابِ الْمُتْنِيرِ ﴾ أى الواضخ المضيء ؛  
من قولك : أَتَرْتِ الشئ أُنِيرُهُ ، أى أَوْضَحْتُهُ . يقال : نَارُ الشئ وأناره وتوره وأسناره يعنى ،

وكل واحد منهما لازم ومتعد . وجمع بين الزبر والكباب - وهما بمعنى - لاختلاف لفظهما ، وأصلهما كما ذكرنا .

قوله تعالى : كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى - لما أخبر جل وتعالى عن الباخلين وكفرهم في قولهم : « إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ وَنَحْنُ أَغْنِيَاهُ » وأمر المؤمنين بالصبر على أذاهم في قوله « لَتُبْلَوُنَّ » الآية - بين أن ذلك ما ينقض ولا يدوم ؛ فإن أمد الدنيا قريب ، ويوم القيامة يوم الجزاء . و « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » من الذوق ، وهذا مما لا يحصى عنه للإنسان ، ولا يحيد عنه لحيوان . وقد قال أمية بن أبى الصلت :  
 من لم يمت عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا • لِلسَّوْتِ كَأْسٌ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا  
 (وقال آخر :

الموتُ بَابٌ وَكُلُّ النَّاسِ دَاخِلُهُ • قَلَيْتَ شِعْرِي بَعْدَ الْبَابِ مَا الدَّارُ  
 الثانية - قراءة العامة « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » بالإضافة . وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » بالتثنية ونصب الموت . قالوا : لأنها لم تَدْخُ بعدُ . وذلك أن اسم الفاعل على صريين : أحدهما أن يكون بمعنى الْمُضَيِّ . والثاني بمعنى الاستقبال ؛ فإن أردت الأول لم يكن فيه إلا الإضافة إلى ما بعده ؛ كقولك : هذا ضاربُ زيد أميس ، وقائلُ بكرٍ أميس ؛ لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العَلم ، نحو غلامُ زيد ، وصاحبُ بكرٍ . قال الشاعر :  
 الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعِشِيرَةِ لَا يَأْ • تَبْسُمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ

(١) ما بهجة : أى شابة وقيل شابة صبيحة .

(٢) الركب : الصيب . واليت لم يروى آخرى القيص ، ويقال لقيص بن الخلم . ( عن الحسن ) .



وإن أردت الثاني جاز الجز . والنصب والتثوين فيما هذا سبيله هو الأصل ؛ لأنه يجري مجرى الفعل المضارع . فإن كان الفعل غير متعد لم يتعد ، نحو قائمٌ زيدٌ . وإن كان متعدياً عدتيه ونصبته به ، فتقول : زيدٌ ضاربٌ عمروا بمعنى يضرب عمروا . ويجوز حذف التثوين والإضافة تخفيفاً ، كما قال المزار :

سَلِّ المَمُومَ بكلِّ مُعْطَى رأسه \* نَاجِ مُحَالِطَ صُنْهَةٍ مُتَعَسِّسٍ<sup>(١)</sup>  
مُقَاتِلَ أَجْبَلِهِ مِيزَ عُنُقِهِ \* فِي مَنَكِبِ زَيْنِ المِطِيِّ عَرَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup>

الثالثة - أعلم أن لثوب أسباباً وأمارات ؛ فمن علامات موت المؤمن عرقُ الجبين ، أخرجه النَّسَائِيُّ من حديث بُرَيْدَةَ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " المؤمن يموت بعرق الجبين " . وقد بَيَّنَّاه في " التذكرة " فإذا احتضر لَقِّنَ الشهادة ؛ لقوله عليه السلام : " لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " لتكون آخر كلامه فَيُحْتَمَّ له بالشهادة ؛ ولا يعاد عليه منها لئلا يضرَّه ويستحب " قراءة " يس ذلك الوقت ؛ لقوله عليه السلام : " اقْرءوا يس على موتاكم " . أخرجه أبو داود . وذكره الأَجُرِّي في كتاب النصيحة من حديث أم الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من ميت يُقرأ عنده سورة يس إلا هُوَ عليه " . فإذا قُضِيَ وتَبِعَ البصرُ الروح - كما أخبر صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم - وارتفعت العبادات ، وزال التكليف ، توجهت على الأحياء أحكام ؛ منها تغميضه ، وإعلامُ إخوانه الصلحاء بموته ؛ وكرهه قوم وقالوا : هو من النسي . والأول أصح ، وقد بَيَّنَّاه في غير هذا الموضع . ومنها الأخذ في تجهيزه بالنفس والدفن لئلا يُسرع إليه التغير ؛ قال صلى الله عليه وسلم لقوم أنشروا دفن ميتهم : " عَجِّلُوا بَدْفَنَ جِيفَتِكُمْ " ؛ وقال : " أَسْرِعُوا بِالْخِنَازَةِ " الحديث ، وسيأتي ، فأما غسله وهي

(١) قوله معطى رأسه ، أي ذلوله ، نَاجِ : سريع . والصيغة : أن يضرب بياضه إلى الحمرة . والمتعسس والأعيس : الأيسر ، وهو أفضل الزمان الإيل - والمعنى : سل همومك اللازمة لفراق من تهوى وتأبه عنك بكل بغير رحلته السفر .  
(٢) " وصف بغيراً بطن الجوف ؛ فإذا شد رحله عليه اغتال أحبله ( جمع حبل ) واستوقاها لعظم جوفه . والاختيال : الذهاب بالشيء . والميزن : بين الطول . وزين : زاحم ودفع . والعريدين : الشنديد . وروى : مزين عنقه " (يعني شرح الشواهد للشنمري) .

— الثالثة — فهو سنة لجميع المسلمين حاشا الشهيد على ما تقدم . وقيل : غسله واجب ؛ قاله القاضي عبد الوهاب . والأول مذهب الكتاب ، وعلى هذين القولين الأولين العلماء . وسبب الخلاف قوله عليه السلام لَأَمْ عَظِيَّةٌ فِي غَسْلِهَا ابْنَتُهُ زَيْنَبُ ، على ما في كتاب مسلم . وقيل : هي أُمُ كَلْبُومَ ، على ما في كتاب أبي داود : ” آغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ نَحْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ ” الحديث . وهو الأصل عند العلماء في غسل الموتى . فقيل : المراد بهذا الأمر بيانُ حكم الغسل فيكون واجباً . وقيل : المقصود منه تعليم كيفية الغسل فلا يكون فيه ما يدل على الوجوب . قالوا ويدل عليه قوله : ” إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ ” وهذا يقتضى إخراج ظاهر الأمر عن الوجوب ؛ لأنه فوضه إلى نظرهم . قيل لهم : هذا فيه بُعدٌ ؛ لأنَّ رَدَّكَ ” إِنْ رَأَيْتَ ” إلى الأمر ، ليس السابق إلى الفهم بل السابق رجوع هذا الشرط إلى أقرب مذكور ، وهو ” أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ” أو إلى التخيير في الأعداد . وعلى الجملة فلا خلاف في أن غسل الميت مشروع معمول به في الشريعة لا يُترك . وصفته كصفة غسل الجنابة على ما هو معروف . ولا يجاوز السبع غسلات في غسل الميت بإجماع ؛ على ما حكاه أبو عمر . فإن خرج منه شيء بعد السبع غسل الموضع وحده ، وحكه حكم الجنب إذا أحدث بعد غسله . فإذا فرغ من غسله كفَّته في ثيابه وهي :

الرابعة — والتكفين واجب عند عامة العلماء ، فإن كان له مال فمن رأسه ماله عند عامة العلماء ، إلا ما حكى عن طاوس أنه قال : من التلت كان المال قليلاً أو كثيراً . فإن كان الميت ممن تلزم غيره نفقته في حياته من سيّد — إن كان عبداً — أو أب أو زوج أو ابن ؛ فعلى السيد باتفاق ، وعلى الزوج والأب والآبن باختلاف . ثم على بيت المال أو على جماعة المسلمين على الكفاية . والذي يتعين منه بتعيين الفرض سترُ العورة ؛ فإن كان فيه فضلٌ غير أنه لا يعم جميع الجسد غطى رأسه ووجهه ؛ إكراماً لوجهه وسترها يظهر من تفسيره بحاسنه . والأصل في هذا قصة مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ ، فإنه ترك يوم أُحُدَ مِرَّةً <sup>(١)</sup> كان إذا غُطِّيَ رأسه

(١) المِرَّة (فتح فكسر) : شملة فيها خطوط بيض وسود ، أو بردة من صوف تلبسها الأعراب .

خرجت رجلاه، وإذا غُطِّي رجلاه خرج رأسه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صَبَّوْهَا  
فَمَا عَلَى رَأْسِهِ وَأَجْلَوْا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْنِ" <sup>(١)</sup> أخرجه الحديث مسلم . والوتر مستحب عند كافة  
العلماء في الكفن؛ وظاهر يجمعون على أن ليس فيه حد . والمستحب منه البياض؛ قال صلى  
الله عليه وسلم: "البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفّنوا فيها موتاكم" أخرجه  
أبو داود . وكفّن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض تحوّل من كُشِفَ <sup>(٢)</sup> . والكفن  
في غير البياض جائز إلا أن يكون حريرا أو نرّا . فان تشاح الورثة في الكفن قضى عليهم  
في مثل لباسه في جمعه وأعياده؛ قال صلى الله عليه وسلم: "إذا كفّن أحدكم أخاه فليحسن  
كفنه" أخرجه مسلم . إلا أن يوصى بأقل من ذلك . فإن أوصى بسرف قيل: يبطل  
الزائد . وقيل: يكون في الثلث . والأوّل أصح؛ لقوله تعالى: «وَلَا تُسْرِفُوا» . وقال أبو بكر:  
إنه للهالة . فإذا فُرج من غسله وتكفينه ووضّع على سريره واحتمله الرجال على أعناقهم وهي:

الخامسة - فالحكم الإسراع في المشي؛ لقوله عليه السلام: "أسرعوا بالجنازة فان تك  
صاحلة فخرّ تقدمونها إليه وإن تكن غير ذلك فسرّ تضعونه عن رقابكم" . لا كما يفعله اليوم  
الجهال في المشي رويدا، والوقوف بها المنة بعد المنة، وقراءة القرآن بالألحان إلى ما لا يحل  
ولا يجوز حسب ما يفعله أهل الديار المصرية بموتاهم . روى النسائي - أخبرنا محمد بن عبد الأعلى  
قال حدثنا خالد قال أنبأنا عيسى بن عبد الرحمن قال حدثني أبي قال: شهدت جنازة  
عبد الرحمن بن سُمرة وخرج زياد يمشي بين يدي السرر، فجعل رجال من أهل عبد الرحمن  
ومواليهم يستقبلون السرر ويمشون على أعقابهم ويقولون: رويدا رويدا، بارك الله فيكم!  
فكانوا يديون ديبا، حتى إذا كانوا ببعض طريق المريد لحقنا أبو بكره رضي الله عنه على بضلة فلما

(١) الإذْن (كسر الهمزة): حشيشة طيبة الرائحة، يحقّق بها البيوت غرة الخشب . (٢) قوله ،  
صحيحة ، يروي يفتح العين وضما ؛ فافتح منسوب إلى السحول ، وهو التصار لأنه يسهلها أي يسهلها ، أو إلى محول  
من لغة إلى لغة . وأما فهم فهو جمع صل ، وهو الثوب الأبيض النقي ؛ ولا يكون إلا من فلان . والكشف ككشف  
التفكير . (٣) آتية (منحة لكم) ، التبع والصدد الذي يلعب فيسبل من الجسد .

وأى الذى يصنعون حمل عليهم ببغلة وأهوى إليهم بالسوط وقال : خلوا ! فوالذى أكرم وجهه أبى القاسم صلى الله عليه وسلم لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنا لنكاد نرمل بها رملاً ، فانبسط القوم . وروى أبو ماجد عن ابن مسعود قال سألتنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشى مع الجنازة فقال : "دون الخبب إن يكن خيراً يُعجل اليه وإن يكن غير ذلك فُبعداً لأهل النار" الحديث . قال أبو عمر : والذى عليه جماعة العلماء فى ذلك الإسراع فوق السجية قليلاً ، والعجلة أحب إليهم من الإبطاء . ويكره الإسراع الذى يَسْقُ على صفة الناس ممن يتبعها . وقال إبراهيم النخعي : بطئوا بها قليلاً ولا تدبوا ديب اليهود والنصارى . وقد تأول قوم الإسراع فى حديث أبى هريرة تعجيل الدفن لا المشى ، وليس بشئ ، لما ذكرنا . وبالله التوفيق .

السادسة - وأما الصلاة عليه فهي واجبة على الكفاية كالجهاد . هذا هو المشهور من مذاهب العلماء : مالك وغيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم فى النجاشي : "قوموا فصلوا عليه" . وقال أصبغ : إنها سنة . وروى عن مالك . وسيأتى لهذا المعنى زيادة بيان فى «براعة»<sup>(١)</sup> .

السابعة - وأما دفنه فى التراب ودمه وستره فذلك واجب ؛ لقوله تعالى : «فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوْءَ أَخِيهِ» . وهناك<sup>(٢)</sup> يذكر حكم بزيان القنبر وما يستحب منه ؛ وكيفية جعل الميت فيه . ويأتى فى «الكهف» حكم بناء المسجد عليه ، إن شاء الله تعالى .

فهذه جملة من أحكام الموتى وما يجب لهم على الأحياء . وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تَسْبُوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قَدِمُوا" أخرجه مسلم . وفى سنن النسائي عنها أيضاً قالت : ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم هالكٌ بسوء فقال : "لا تذكروا هلكاً إلا بخير" .

(١) فى المسألة السابعة فى قوله تعالى : «ولا تقبل على أحد منهم شيء» آية ٤٤

(٢) فى سورة المائدة آية ٣١ (٢) عند قوله تعالى : «وهلكوا أضلّنا عنهم» آية ٣١

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فاجر المؤمن ثواب ، واجر الكافر عقاب ، ولم يعتد بالنعمة والبلية في الدنيا أجرا وجزاء ؛ لأنها عرصة الفناء . ﴿ فَمَنْ زُحِرَ عَنْ النَّارِ ﴾ أى أبعد . ﴿ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ ظفر بما يرجو ، ونجا مما يخاف . وروى الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من سره أن يزحرج عن النار وأن يدخل الجنة فلتاته منيته وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويأتى إلى الناس الذى يحب أن يؤتى إليه " . عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها اقروا إن شئتم " ﴿ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾

﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ ﴾ أى تمتز المؤمن وتخذعه فيظن طول البقاء وهى فانية . والمتاع ما يمتنع به وينتفع ؛ كالنفاس والقدر والقصة ثم يزول ولا يبقى ملكه ؛ قاله أكثر المفسرين . قال الحسن : تحضرة النبات ، ولعب البنات لا حاصل له . وقال قتادة : وهى متاع متروك توشك أن تضمحل بأهلها ؛ فيبغى للإنسان أن يأخذ من هذا المتاع بطاعة الله سبحانه ما استطاع . ولقد أحسن من قال .

هى الدار دار الأذى والقدى \* ودار الفناء ودار الغير  
فلو تلها بحذاقها \* لمت ولم تقض منها الوطر  
أيا من يؤمل طول الخلود \* وطول الخلود عليه ضرر  
إذا أنت شئت وبان الشباب \* فلا خير في العيش بعد الكبر

والفسرود (فتح الفين) الشيطان ؛ يغر الناس بالتمنية والمواعيد الكاذبة . قال ابن عرفة : للفرود ما طابت له ظاهرا ونجته ، وفيه باطن مكروه أو مجهول . والشيطان غرور ؛ لأنه يحمل على محاب النفس ، ووراء ذلك ما يسوء . قال : ومن هذا بيع الغرر ، وهو ما كان له ظاهره بيع يقر ويأطن مجهول .

قوله تعالى : لَتَبْلُوَنَّ فِيْ أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ  
أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيْرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا  
وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨٨﴾

هذا الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمه . والمعنى : لَتُخَبِّرَنَّ وَلَتُحْتَنِنَنَّ فِيْ أَمْوَالِكُمْ  
بِالْمَصَائِبِ وَالْأَزْوَاجِ وَالْإِنْفَاقِ فِيْ سَبِيلِ اللَّهِ وَسَائِرِ تَكَالِيفِ الشَّرْعِ . وَالْإِتْلَاءِ فِيْ الْأَنْفُسِ بِالمَوْتِ  
وَالْأَمْرَاضِ وَفَقْدِ الْأَحْيَاءِ . وَبَدَأَ بِذِكْرِ الْأَمْوَالِ لِكَثْرَةِ الْمَصَائِبِ بِهَا . ( وَلَتَسْمَعَنَّ )  
إِنْ قِيلَ : لَمْ تَبْنِ الْوَاوُ فِي « تَبْلُوَنَّ » وَحُذِفَتْ مِنْ « وَلَتَسْمَعَنَّ » ؛ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَاوُ فِي « تَبْلُوَنَّ »  
قَبْلَهَا فَتَحَةُ خَزَعَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخُصَّتْ بِالضَّمَّةِ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ ، وَلَمْ يَمُزْ حَذْفُهَا لِأَنَّهُ  
لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَحُذِفَتْ مِنْ « وَلَتَسْمَعَنَّ » لِأَنَّ قَبْلَهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا . وَلَا يَمُوزُ  
هَمْزُ الْوَاوُ فِي « تَبْلُوَنَّ » لِأَنَّ حَرَكَتَهَا عَارِضَةٌ ؛ قَالَهُ النَّحَّاسُ وَغَيْرُهُ . وَيُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنَ الْمَذْكُورِ  
لَتَبْلِيْنٍ يَارِجُلَ . وَلِلْأَتْنَيْنِ : تَبْلِيَاكُ يَارِجُلَانِ . وَلِلْجَمَاعَةِ الرِّجَالُ : تَبْلُوْكَ . وَزَلَّتْ بِسَبَبِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ يَهُودِيَا يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ . رَدًّا عَلَى الْقُرْآنِ وَاسْتِخْفَافًا بِهِ حِينَ  
أَنْزَلَ اللَّهُ « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » فَلَطَمَهُ ؛ فَشَكَاهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَقَرَّتْ . قِيلَ : إِنَّ قَائِلَهَا فِنْحَاصُ الْيَهُودِي ؛ عَنْ عِكْرَمَةَ . الزُّهْرِيُّ : هُوَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ  
نَزَلَتْ بِسَبَبِهِ ؛ وَكَانَ شَاعِرًا ، وَكَانَ يَهْجُو النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ ، وَيُؤَلِّبُ عَلَيْهِ كِفَانًا  
قَرِيْشَ ، وَتُسَبِّبُ بِنَاءَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يَبْعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ وَأَصْحَابَهُ  
فَقَتَلَهُ الْقِتْلَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي السَّيْرِ وَصَحِيحِ الْخَبَرِ . وَقِيلَ غَيْرَ هَذَا . وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ  
الْمَدِيْنَةَ كَانَ بِهَا الْيَهُودُ وَالْمُشْرِكُونَ ، فَكَانَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَسْمَعُونَ أَذًى كَثِيْرًا . وَفِي الصَّحِيْحَيْنِ  
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِأَبْنِ أَبِي - وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى حِمَارٍ فَدَعَاهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَقَالَ ابْنُ أَبِي - :  
إِنْ كَانَ مَا يَقُولُ حَقًّا فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِيْ مَجَالِسِنَا ! إِرْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ ، فَمِنْ جَاءَكَ فَأَقْصِصْ  
عَلَيْهِ . وَقَبِضْ عَلَى أَنْفِهِ لئَلَّا يَصِيْبهُ غَبَارُ الْحِمَارِ ، فَقَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

فَأَغْنَيْنَا فِي مَجَالِسِنَا فَإِنَّا نَحْبُ ذَٰلِكَ . وَأَسْتَبَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ كَانُوا حَوْلَ ابْنِ أَبِي وَالمسلمون ، وما زال النبي صلى الله عليه وسلم يسكنهم حتى سكنوا . ثم دخل على سعد بن عبادَةَ يعودُهُ وهو مريض ، فقال : ” أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ فَلَانٌ “ فقال سعد : أعف عنه وأصْفَحْ ، فولدِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَقَدْ جَاءَكَ اللَّهُ بِالْحَقِّ الَّذِي نَزَلَ ، وَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلَ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَوَجَّهَ وَيَعْصِبُوهُ بِالْعَصَابَةِ ؛ فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَٰلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شِرْقَ بِهِ ، فَذَٰلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ . فَعَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . قِيلَ : هَذَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقِتَالِ ، وَتَدَبَّ اللَّهُ عِبَادَتَهُ إِلَى الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى وَأَخْبَرَهُ أَنْ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورَ . وَكَذَا فِي الْبَخَارِيِّ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ ، أَنَّ ذَٰلِكَ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقِتَالِ . وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ ؛ فَإِنَّ الْجِدَالَ بِالْأَحْسَنِ وَالْمُدَارَاةَ أَبَدًا مَدْنُوبٌ إِلَيْهَا ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ يُوَادِعُ الْيَهُودَ وَيُدَارِيهِمْ ، وَيَصْفَحُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ ، وَهَذَا يَنْبَغِي . وَمَعْنَى (عَزَمَ الْأُمُورَ) شَدَّهَا وَصَلَابَتَهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مِمَّا قَلِيلًا مِمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٨٧﴾  
فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ( وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ) هذا متصل بذكر اليهود ؛ فأنهم أُمرُوا بِالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِإِبْرَاهِيمَ ، فَكْتُمُوا نَعْتَهُ . فَالْآيَةُ تَوْبِيخٌ لَهُمْ ، ثُمَّ مَعَ ذَٰلِكَ هُوَ خَبَرٌ عَامٌ لَهُمْ وَلِنَبِيِّهِمْ . قَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ : هِيَ فِي كُلِّ مَنْ أُوتِيَ عِلْمُ شَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ . فَمَنْ عَلِمَ شَيْئًا فَلْيُعَلِّمْهُ ، وَإِيَّاكُمْ وَكِتَابَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ : لَا يَحِلُّ لِعَالِمٍ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى عِلْمِهِ ، وَلَا لِلْجَاهِلِ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى جَهْلِهِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى « وَإِذْ أَخَذَ

الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب الآية . وقال : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » .  
وقال أبو هريرة : لولا ما أخذ الله على أهل الكتاب ما حدثكم بشيء ، ثم تلا هذه الآية  
« وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب » . وقال الحسن بن عمارة : أتيت الزهري بعد  
ما ترك الحديث ، فالتفت على بابه فقلت : إني رأيت أن تحدثني . فقال : أما علمت أني تركت  
الحديث ؟ فقلت : إنما أن تحدثني وإنما أن أحدثك . قال حدثني . قلت : حدثني الحكم  
ابن عتبة عن يحيى بن الجزار قال سمعت علي بن أبي طالب يقول : ما أخذ الله على الجاهلين  
أن يتعلموا حتى أخذ على العلماء أن يعلموا . قال : فحدثني أربعين حديثا .

الثانية - الماء في قوله : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ ﴾<sup>(١)</sup> ترجع إلى مجد صلى الله عليه وسلم وإن لم يحمله  
ذكر . وقيل : ترجع إلى الكتاب ، ويدخل فيه بيان أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه  
في الكتاب . وقال : ﴿ وَلَا تَكْمُؤُنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يقل تَكْمُؤُنَّ لأنه في معنى الحال ، أي تبينه غير  
كاتبين . وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وأهل مكة « لَتُبَيِّنَنَّ » بالياء على حكاية  
الخطاب . والباقون بالياء لأنه غيب . وقرأ ابن عباس « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْبَنِيَنِ لُبَيِّنَنَّ » .  
فيجيء قوله « فَيُبَيِّنُهُ » عائد على الناس الذين بين لهم الأنبياء . وفي قراءة ابن مسعود  
« لُبَيِّنُونَهُ » دون النون الثقيلة . والنَّبَذُ الطَّرْحُ . وقد تقدم بيانه في « البقرة » . ﴿ وَرَاءَ  
ظُهُورِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> مبالغة في الأطراح ، ومنه « اتَّخَذُوهُ وَرَاءَ كُمِ ظَهْرِيًّا » وقد تقدم في « البقرة » بيانه  
أيضا . وتقدم معنى قوله : ﴿ وَاشْتَرَوْا بِهِ سَمًا قَلِيلًا ﴾<sup>(٤)</sup> في « البقرة » فلا معنى لإعادته . ﴿ فَيُنَسِّسُ  
مَا يَشْتَرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> تقدم أيضا . والحمد لله .

قوله تعالى : لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا  
بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾

(١) راجع ج ٢ ص ٤٠ طبة ثانية .

(٢) راجع ج ٢ ص ٢٧ طبة ثانية .

(٣) راجع ج ١ ص ٣٢٤ طبة ثانية أو الثالثة .



اي بما فعلوا من القعود في التخلف عن الغزو وجاءوا به من العذر . ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري أن رجالا من المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانا إذا خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الغزو تخلفوا عنه وفرحوا بمقدمهم خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قدم النبي صلى الله عليه وسلم أعذروا إليه وحلفوا ، وأحبوا أن يُحمدوا بما لم يفعلوا؛ فنزلت ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُمِئِدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ الآية . وفي الصحيحين أن مروان قال لبزابه : اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل له : لئن كان كل أمرئ منا فوج بما أوتي ، وأحب أن يُحمد بما لم يفعل معذبا ، لنعدن أجمعون . فقال ابن عباس : ما لكم ولهذه الآية ! إنما أنزلت هذه الآية في أهل الكتاب . ثم تلا ابن عباس « وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه » و « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُمِئِدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا » . وقال ابن عباس : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره ؛ فخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما آتوا من كتابهم إياه ، وما سألهم عنه . وقال محمد بن كعب القرظي : نزلت في علماء بني إسرائيل الذين كتموا الحق ، وآتوا ملوكهم من العلم ما يوافقهم في باطلهم ، « وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا » أي بما أعطاهم الملوك من الدنيا ؛ فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُمِئِدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . فأخبر أن لهم عذابا ألينا بما أفسدوا من الدين على عباد الله . وقال الضحاك : إن اليهود كانوا يقولون للولك إنما نجد في كتابنا أن الله يبعث نبيا في آخر الزمان يتخيم به النبوة ؛ فلما بعث الله سألهم الملوك أهو هذا الذي تجدونه في كتابكم ؟ فقال اليهود طمعا في أموال الملوك : هو غير هذا ، فأعطاهم الملوك الخزائن ؛ فقال الله تعالى : « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا » الملوك من الكذب حتى يأخذوا عرض الدنيا . والحديث الأول خلاف مقتضى الحديث الثاني . ويحتمل أن يكون تزولها على السبين

(١) هو مروان بن الحكم بن العاصي ، وكان يرمز له أميرا على المدينة من قبل معاوية . ( عن شرح القسطلاني ) .

لاجتماعهما في زمن واحد، فكانت جواباً للفرقيين . والله أعلم . وقوله : واستحمدوا بذلك إليه ، أى طلبوا أن يحمدوا . وقول مَرُورَان : لئن كان كلُّ أمرئٍ منا انْخَ دَلِيلٌ على أن للعموم صَيِّغًا مخصوصة ، وأن « الذين » منها . وهذا بَقْطُوعٌ به من تفهم ذلك من القرآن والسنة . وقوله تعالى : « وَيُحْيُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا » إِذَا كَانَتْ الْآيَةُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ لَا فِي الْمُنَافِقِينَ الْمُتَخَلِّفِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : نَحْنُ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ وَلَمْ يَكُونُوا عَلَى دِينِهِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : نَحْنُ أَهْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْكِتَابِ ؛ يَرِيدُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِذَلِكَ . و« الذين » فاعل يَحْسِبَنَّ بِالْإِسَاءِ . وهى قراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبى عمرو ؛ أى لا يحسبَنَّ الفارحون فرحهم مُتَجَيِّسًا لِمَنْ مِنَ الْعَذَابِ . وقيل : المفعول الأوَّلُ محذوف ، وهو أنفسهم . والثانى « بمفازة » . وقرأ الكوفيون « تحسبَنَّ » بالياء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ أى لا تحسبن يا عهد الفارحين بمفازة من العذاب ، وقوله « فَلَا تَحْسِبَنَّاهُمْ » بالياء وفتح الباء ، إعادة تَأْكِيد . ومفعوله الأوَّلُ الهاء والميم . والمفعول الثانى محذوف ؛ أى كذلك ، والفاء عاطفة أو زائدة على بدل الفعل الثانى من الأوَّل . وقرأ الضحاك وعيسى بن عمر بالياء وضم الباء « فَلَا تَحْسِبَنَّاهُمْ » أراد حمدا صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وقرأ مجاهد وابن كثير وأبو عمرو ويحيى بن عمار بالياء وضم الباء خبرا عن الفارحين ؛ أى فلا يحسبن أنفسهم ؛ « بمفازة » المفعول الثانى . ويكون « فَلَا يحسبنهم » تَأْكِيدا . وقيل : الذين فاعل يحسبن ومفعولاهما محذوفان لدلالة يحسبنهم عليه ؛ كما قال الشاعر :

بأى كتاب أم بأية آية \* ترى حبهما عاراً على وتحسب

أستغنى بذكر مفعول الواحد عن ذكر مفعول الثانى ، و« بمفازة » الثانى . وهو بدل من الفعل الأوَّلُ فأغنى لإبداله منه عن ذكر مفعوليه ، والفاء زائدة . وقيل : قد تجبى هذه الأفعال ملغاة لا فى حكم الجملة المفيدة نحو قول الشاعر :

وما خلت أبنى بيننا من مسودة \* عراض المذاكى المستيفات القلائصا

الْمَذَاكِي : الخليل التي قد أتى عليها بعد قروحها سنة أو ستان ؛ الواحد مُذَكٌّ ، مثل الخُفَيْف من الإبل ؛ وفي المثل جَرَى الْمَذَاكِي غَلَاب . <sup>(١)</sup> والمستفات اسم مفعول ؛ يقال : سَفَّت البعير أَسْفَهُ سَفًّا إذا كَفَفْتَهُ بِرِمَامِهِ وَأَنْتَ رَاكِبُهُ . وأسف البعير لغة في سَفِه . وأسف البعير بنفسه إذا رفع رأسه ؛ يتعدى ولا يتعدى . وكانت العرب تركب الإبل وتجنّب الخليل ؛ تقول : الحرب لا تُثَبِّي مودة . وقال كعب بن أبي سلمى :

أرجو وأمل أن تدنو مودَّتُها • وما إخالُ لدنيا منك تنوِيلُ

وقرأ جمهور القراء السبعة وغيرهم « أنوا » بقصر الألف ، أى بما جاءوا به من الكذب والكتمان . وقرأ مروان بن الحكم والأعمش وإبراهيم النخعي « آتوا » بالمد ، بمعنى أعطوا . وقرأ سعيد ابن جبير « أوتوا » على ما لم يسم فاعله ؛ أى أعطوا . والمفاضة المنجاة ، مفعلة من فاز يفوز إذا نجأ ؛ أى ليسوا بفائزين . وسُمِّي موضع الخاف مفاضة على جهة التفاضل ؛ قاله الأصمعي . وقيل : لأنها موضع تفوز ومِظَنَة هلاك ؛ تقول العرب : فوز الرجل إذا مات . قال ثعلب : حكيت لأبن الأعرابي قول الأصمعي فقال أخطأ ، قال لى أبو المكارم : إنما سُمِّيت مفاضة ؛ لأن من قطعها فاز . وقال الأصمعي : سُمِّي اللدّيع سلباً تفاؤلاً . قال ابن الأعرابي : لأنه يستسلم لها أصحابه . وقيل : لا تحسبنهم يمكن بعيد من العذاب ؛ لأن الفوز التباعّد عن المكروه . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ <sup>(١٨٩)</sup>

هذا احتجاج على الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ، وتكذيب لهم . وقيل : المعنى لا تقنّان الفرحين ينجون من العذاب ؛ فإن لله كل شيء ، وهم في قبضة القدير ؛ فيكون معطوفا على الكلام الأول ، أى أنهم لا ينجون من عذابه ، يأخذهم متى شاء . ( وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) أى مُكِن ( قَدِيرٌ ) وقد مضى في « البقرة » .

(١) الغلاب : الغلبة . أى أن المذكي يغالب مجاريه فينبه لقوته .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٤٤ طبع ثانية أو ثالثة .

قَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ  
 لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٥٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ  
 وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ  
 فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٥١﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ  
 مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١٥٢﴾ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ  
 فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١٥٣﴾  
 رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ  
 الْمِيعَادَ ﴿١٥٤﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَابِدٍ مِّنْكُمْ مِّنْ  
 ذَكَرٍ أَوْ أَتَنَّىٰ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ  
 وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَا أَكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا أَدْخِلَنَّهُمْ  
 جَنَّتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ  
 الثَّوَابِ ﴿١٥٥﴾ لَا يَغْرَنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ ﴿١٥٦﴾ مَتَّعَ قَلِيلٌ  
 ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّ الْمِهَادُ ﴿١٥٧﴾ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّتٌ  
 تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا تَزُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ  
 خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ  
 إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشَعِينَ لِلَّهِ لَا يَسْتُرُونَ بِعَاطِيَةِ اللَّهِ نَمْنًا قَلِيلًا  
 أُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٥٩﴾ يَتَأَيَّمُوا لِلَّذِينَ  
 ءَامَنُوا أَصْبَرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطَبُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٦٠﴾

فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ تقدم معنى هذه الآية في « البقرة » في غير موضع . نغم تعالى هذه السورة بالأمر بالنظر والاستدلال في آياته ؛ إذ لا تصدر إلا عن حقٍّ قويمٍ قديرٍ قدوسٍ سلامٍ غنيٍّ عن العالمين ؛ حتى يكون إيمانهم مستندا إلى اليقين لا إلى التقليد . ( لآياتٍ لِأُولَى الْأَكْبَابِ ) الذين يستعملون عقولهم في تأمل الدلائل . وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم قام يصلي ، فأنه يلاَّ يُؤذنه بالصلاة فرآه يبكي فقال : يا رسول الله ، أبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ! فقال : ” يا بلالُ أفلا أكون عبدا شكورا ولقد أنزل الله عليّ الليلة آية « إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولَى الْأَكْبَابِ » - ثم قال : - وَيَلْ مَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا “

الثانية - قال العلماء : يستحب لمن أُنبتَه من نومه أن يمسح على وجهه ، ويستفتح قيامه بقراءة هذه العشر الآيات اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما وسأقي ؛ ثم يصلي ما كتب له ، فيجمع بين التفكر والعمل ، وهو أفضل العمل على ما يأتي بيانه في هذه الآية بعد هذا . وروى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر سورة « آل عمران » كل ليلة ، خرجه أبو نصر الوائلي السجستاني الحافظ في كتاب « الإبانة » من حديث سليمان بن موسى عن مظاهر بن أسلم الخزومي عن المقبري عن أبي هريرة . وقد تقدم أول السورة عن عثمان قال : من قرأ آخر آل عمران في ليلة كتبت له قيام ليلة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ ذكر تعالى ثلاث هيئات لا يخلو آبن آدم منها في غالب أمره ، فكانها تحصر زمانه . ومن هذا المعنى قول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك الله على كل

أحيانه . أخرجه مسلم . فدخل في ذلك كونه على الخلاء وغير ذلك . وقد اختلف العلماء في هذا ؛ فأجاز ذلك عبد الله بن عمرو ابن مبرين والنخعي ، وكره ذلك ابن عباس وعطاء والشَّعْبِي . والأوّل أصح لعموم الآية والحديث . قال النخعي : لا بأس بذكر الله في الخلاء فإنه يصعد . المعنى : تصعد به الملائكة مكتوباً في صحفهم ؛ لحذف المضاف . دليله قوله تعالى : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » . وقال : « وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كَرَامًا كَاتِبِينَ » . ولأن الله عز وجل أمر عباده بالذكر على كل حال ولم يستثن فقال : « وَادْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا » وقال : « فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ » وقال : « إِنَّا لَا نَضِيعُ أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً » فعم . فذاكر الله تعالى على كل حاله مثبٌ مأجور إن شاء الله تعالى . وذكر أبو نعيم قال : حدثنا أبو بكر بن مالك حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن عطاء بن أبي مَرْوَانَ عن أبيه عن كعب الأحبار قال قال موسى عليه السلام : ” يا رب أفرِّبْ أنت فأناجيك أم بعيد فأناذكك قال يا موسى أنا جليسٌ من ذكرك قال يا رب فإننا نكون من الحال على حال نملك ونُعْظَمُك أن تذكرك قال وما هي قال الجنة والغايط قال يا موسى اذكركني على كل حال “ . وكرهية من كره ذلك إما لتزيه ذكر الله تعالى في المواضع المرغوب عن ذكره فيها ككرهية قراءة القرآن في الحمام ، وإما إبقاء على الكرام الكثنين على أن يحلّهم موضع الأذذار والأنجاس لكاتبه ما يلفظ به . والله أعلم . و﴿ قِيَامًا وَقُعُودًا ﴾ نصب على الحال . ﴿ وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ في موضع الحال ، أى ومضطجعين . ومثله قوله تعالى : « دَعَا لِحَبِيئِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا » على العكس ؛ أى دعانا مضطجعا على جنبه . وذهب جماعة من المفسرين منهم الحسن وغيره إلى أن قوله « يَذْكُرُونَ اللَّهَ » إلى آخره ، إنما هو عبارة عن الصلاة ؛ أى لا تضيعوها ، ففى حال العذر يصلونها قعوداً وعلى جنوبهم . وهى مثل قوله تعالى : « فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ » في قول ابن مسعود على ما يأتى بيانه . وإذا كانت الآية في الصلاة ففقهها أن الإنسان يصلّى قائماً ، فإن لم يستطع فقاعداً ، فإن لم يستطع فعلى جنبه ؛ كما ثبت عن عمران

ابن حُصَيْن قال : كَانَتْ بِي الْبَوَائِرُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ :  
 "صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ" رَوَاهُ الْأَثَمَةُ . وَقَدْ كَانَ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُ قَاعِدًا قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَامٍ فِي النَّافِلَةِ ؛ عَلَى مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ . وَرَوَى النَّسَائِيُّ  
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُ مُتَرَبِّعًا . قَالَ  
 أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ الْحَقَرِيِّ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ ثَقَّةٌ ، وَلَا أَحْسَبُ  
 هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا خَطَأً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الرابعة - واختلف العلماء في كيفية صلاة المريض والقاعد وهيئتها ؛ فذكر  
 ابن عبدالحكم عن مالك أنه يترجى في قيامه ، وقاله البَوَيْطِيُّ عن الشافعي . فإذا أراد السجود  
 تيمُّنًا للسجود على قدر ما يطيق ، قال : وكذلك المتثقل ونحوه . قال الثَّوْرِيُّ : وكذلك قال اللَّيْثُ  
 وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد . وقال الشافعي في رواية المَرْزُوقِ : يجلس في صلاته كلها  
 بكلوس التشهد . ورَوَى هَذَا عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ ؛ وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُدَوَّنَةِ . وَقَالَ  
 أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ : يجلس بكلوس التشهد ، وكذلك يركع ويسجد .

الخامسة - فإن لم يستطع القعود صَلَّى على جنبه أو ظهره على التَّخْيِيرِ ؛ هَذَا مَذْهَبُ  
 الْمُدَوَّنَةِ . وَحَكَى ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ يَصِلُ على ظهره ، فإن لم يستطع فعلى جنبه الأيمن  
 ثم على جنبه الأيسر . وفي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ عَكْسُهُ ، يَصِلُ على جنبه الأيمن ، وإلا فعلى الأيسر ،  
 وإلا فعلى الظهر . وقال سُحْتُونُ : يَصِلُ على الأيمن كما يُجْعَلُ في لَحْدِهِ ، وإلا على ظهره وإلا  
 فعلى الأيسر . وقال مالك وأبو حنيفة : إذا صَلَّى مضطجعا تكون رجلاه مما يلي الْقِبْلَةَ .  
 وَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ : يَصِلُ على جنبه ووجهه إلى الْقِبْلَةِ .

السادسة - فإن قَوِيَ لَحْفَةُ الْمَرَضِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؛ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنَّهُ يَقُومُ فِيمَا  
 بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَيَتَنَبَّهُ عَلَى مَا مَضَى ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَزُفَرٍ وَالطَّبْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ

(١) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : كُنْيَةُ النَّسَائِيِّ .

(٢) الْحَقَرِيُّ (يُنْتَحِ الْمَهْلَةُ وَالْقَاءُ نَسَبًا إِلَى نَوْضٍ بِالْكُوفَةِ) وَاسْمُهُ عَمْرِو بْنُ سَعْدِ بْنِ حَبِيبٍ .

وأصحابه - يعقوب ويحمد - فيمن صَلَّى مضطجعا ركعة ثم صَلَّى : إنه يستقبل الصلاة من أولها . ولو كان قاعدا يركع ويسجد ثم صَلَّى بَنَى في قول أبي حنيفة ولم يَبْنِ في قول محمد . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا أفتتح الصلاة قائما ثم صار إلى حدِّ الإيماء فليَنِّ ؛ وروى عن أبي يوسف . وقال مالك في المريض الذي لا يستطيع الركوع ولا السجود وهو يستطيع القيام والجلوس : إنه يصلي قائما ويؤمُّ إلى الركوع ، فإذا أراد السجود جلس وأومأ إلى السجود ؛ وهو قول أبي يوسف وقياس قول الشافعي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يصلي قاعدا .

السابعة - وأما صلاة الراقد الصحيح فروى من حديث عمران بن حصين زيادة ليست موجودة في غيره ، وهي « صلاة الراقد مثل نصف صلاة القاعد » . قال أبو عمر : وجمهور أهل العلم لا يميزون النافلة مضطجعا ؛ وهو حديث لم يروه إلا حسين المعلم وهو حسين ابن ذكوان عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين ، وقد اختلف على حسين في إسناده ومثته أختلافنا بوجوب التوقف عنه ، وإن صَلَّى فلا أدري ما وجهه ، فإن كان أحداً من أهل العلم قد أجاز النافلة مضطجعا لمن قَدَّر على القعود أو على القيام فوجه هذه الزيادة في هذا الخبر ، وهي حجة لمن ذهب إلى ذلك . وإن أجمعوا على كراهة النافلة راقدًا لمن قَدَّر على القعود أو القيام فحديث حسين هذا إما غلط وإما منسوخ . وقيل : المراد بالاية الذين يستدلون بخلق السموات والأرض على أن المتغير لا بد له من مغير ، وذلك المغير يجب أن يكون قادرا على الكمال ، وله أن يبعث الرسل ، فإن بعث رسولا ودلَّ على صدقه بمجزة واحدة لم يبق لأحد عذر ؛ فهؤلاء هم الذين يذكرون الله على كل حال . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ قد بينا أن معنى « يذكرون » وهو إما ذكرٌ باللسان وإما الصلاة فرضها ونفلها ؛ فغطف تعالى عبادة أخرى على إحداها بعبادة أخرى ، وهي الفكر في قدرة الله تعالى ومخلوقاته والعبير الذي نبه به ليكون ذلك أزيد في بصائرهم ، في كل شيء له آية تدلُّ على أنه واحد . وقيل : « يتفكرون » عطف على الحال . وقيل : يكون مقطعا ؛ والأول أشبه . والفكرة : تردّد القلب في الشيء ؛



يقال : **تَفَكَّرَ** ، ورجل **فَكَّرَ** كثير الفكر . ومنه النبي صلى الله عليه وسلم على قوم يتفكرون في الله فقال : **” تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ فَإِنَّكُمْ لَا تَقْدُرُونَ قُدْرَهُ وَإِنَّمَا التَّفَكُّرُ وَالْإِعْتِبَارُ وَأَبْسَاطُ الدَّهْنِ فِي الْمَخْلُوقَاتِ كَمَا قَالَ : ” وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ “** . وحكى أن سفيان الثوري رضي الله عنه صلى خلف المقام ركعتين ، ثم رفع رأسه فنظر إلى النجوم وإلى السماء ، فلما رأى الكواكب غشى عليه ، وكان يبول الدم من طول حزنه وفكرته . وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **” بَيْنَا رَجُلٌ مُسْتَلْقٍ عَلَى فَرَّاشِهِ إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَى النُّجُومِ وَإِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّ لَكَ رَبًّا وَخَالِقًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَنَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فَغْفَرَ لَهُ “** . وقال صلى الله عليه وسلم : **” لَا عِبَادَةَ كَتَفَكَّرَ “** . وروى عنه عليه السلام قال : **” تَفَكَّرْتُ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ “** . وروى ابن القاسم عن مالك قال قيل لأبي الدرداء : ما كان أكثر شأن أبي الدرداء ؟ قالت : كان أكثر شأنه التفكير . قيل له : أقتري التفكير عمل من الأعمال ؟ قال نعم ، هو اليقين . وقيل لابن المسيب في الصلاة بين الظهر والعصر . قال : ليست هذه عبادة ، إنما العبادة الورع عما حرم الله والتفكير في أمر الله . وقال الحسن : **تَفَكَّرْتُ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ** ، وقاله ابن عباس وأبو الدرداء . وقال الحسن : **الفكرة مرآة المؤمن ينظر فيها إلى حسناته وسيئاته** . ومما يتفكر فيه مخاوف الآخرة من الحشر والنشر والجنة ونعيمها والنار وعذابها . وروى أن أبا سليمان الداراني رضي الله عنه أخذ قدح الماء ليتوضأ لصلاة الليل وعنده ضيف ، فراه لما أدخل أصبعه في أذن القدح أقام لذلك متفكراً حتى طلع الفجر ، فقال له : ما هذا يا أبا سليمان ؟ قال : إني لما طرحت أصبعي في أذن القدح تفكرت في قول الله **» إِذَا الْأَغْلَافُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ «** تفكرت في حالي وكيف أتاني الغل إن طرحت في عنق يوم القيامة ، فما زلت في ذلك حتى أصبحت . قال ابن عطية : **« وهذا نهاية الخوف ، وخير الأمور أوساها . وليس علماء الأمة الذين هم الحجة على هذا المنهاج . وقراءة علم كتاب الله تعالى ومعاني سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن تفهم ويربى شمه أفضل من هذا »** . قال ابن العربي : اختلف الناس أي

العملين أفضل : التفكير الصلاة ؛ فذهب الصوفية إلى أن التفكير أفضل ؛ فإنه يخر المعرفة وهو أفضل المقامات الشرعية . وذهب الفقهاء إلى أن الصلاة أفضل ؛ لما ورد في الحديث من الحث عليها والدعاء لها والترغيب فيها . وفي الصحيحين عن ابن عباس أنه بات عند خاله ميمونة ، وفيه : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح النوم عن وجهه ثم قرأ الآيات العشر الخواتم من سورة آل عمران ، وقام إلى شئ مُعلق فتوضاً وضوءاً خفيفاً ثم صلى ثلاث عشرة ركعة ؛ الحديث . فأنظر رحمك الله إلى جمعه بين التفكير في المخلوقات ثم إقباله على صلاته بعده ؛ وهذه السنة التي يُعتمد عليها . فاما طريقة الصوفية أن يكون الشيخ منهم يومه وليله وشهره مفكراً لا يفتر ؛ فطريقة بعيدة عن الصواب غير لائقة في البشر ؛ ولا مستمرة على السنن . قال ابن عطية : وحدثني أبي عن بعض علماء المشرق قال : كنت باثناً في مسجد الأقدام بمصر فصليت العتمة فرأيت رجلاً قد اضطجع في كساء له مسجى بكسائه حتى أصبح ، وصلينا نحن تلك الليلة ؛ فلما أقيمت صلاة الصبح قام ذلك الرجل فاستقبل القبلة وصلى مع الناس ، فأستعظمت جراته في الصلاة بغير وضوء ؛ فلما فرغت الصلاة خرج فبعتنه لأعطيه ؛ فلما دنوت منه سمعته يُشد شعره ؛

مُسَجَّى الجسم غائب حاضر • مُشَبَّه القلب صامت ذاكِر  
منقبض في الغيوب منبسط • كذلك من كان عارفاً ذاكِر  
يبيت في ليله أحاف فيكير • فهو مدى الليل نائم ساهر

قال : فعلمت أنه ممن يتعبد بالتفكير فأنصرفت عنه .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾ أى يقولون : ما خلقت عبثاً وهزلاً ، بل خلقت دليلاً على قدرتك وحكمتك . والباطل : الزائل الناهب ؛ ومنه قول لبيد :

• أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ •

(١) الشن : القرية . (٢) مسجد الأقدام : مسجد كان بجبهة مصر العتيقة قريباً من سفابة ابن طولون ؛ راجع المقرئى ج ٢ ص ٤٤٥ طبع بلاط .

أى زائل . و « بِاطِلًا » نصب لأنه نعت مصدر محذوف ؛ أى خَلَقًا باطلا . وقيل : انتصب على نزع الخافض ، أى ما خلقتها للباطل . وقيل : على المفعول الثانى ، ويكون خالق بمعنى جعل . ( سُبْحَانَكَ ) أسند النحاس عن موسى بن طلحة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى « سبحانه الله » فقال : « تزيه الله عن السوء » وقد تقدم فى « البقرة » معناه مستوفى . ( وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ) أخرجنا من عذابها ، وقد تقدم .

العاشرة - قوله تعالى : ( رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ ) أى أذلته وأهنته . وقال المفضل : أهلكته ؛ وأنشد :

أخزى الإله من الصليب عيِّده \* واللايسين قلانس الرهبان

وقيل : أفضحته وأبعدته ؛ يقال : أخزاه الله أبعدته ومته . والأسم الخزى . قال ابن السكيت : خَزَى يَخْزَى خَزْيًا إذا وقع فى بلية . وقد تمسك بهذه الآية أصحاب الوعيد وقالوا : من أدخل النار يبنى ألا يكون مؤمنا ؛ لقوله تعالى : « فَقَدْ أَخْرَيْتُهُ » ؛ فإن الله يقول : « يَوْمَ لَا يَخْزَى اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ » . وما قالوه مردود ؛ لقيام الأدلة على أن من ارتكب كبيرة لا يزول عنه اسم الإيمان ، كما تقدم وياتى . والمراد من قوله : « مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ » من تخلد فى النار ؛ قاله أنس بن مالك . وقال قتادة : تدخل مقلوب تخلد ، ولا يقول كما قال أهل حروراء . وقال سعيد بن المسيب : الآية خاصة فى قوم لا يخرجون من النار ؛ ولهذا قال : « وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ » أى الكفار . وقال أهل المعانى : الخزى يحتمل أن يكون بمعنى الحياء ؛ يقال : خَزَى يَخْزَى خَزَايَةً إذا استجيا ، فهو خَزِيَان . قال ذو الرمة :

خزاية أدركته عند جوارحه \* من جانب الحيل مخلوطا بها الغضب

تخزى المؤمنين يومئذ استجياؤهم فى دخول النار من سائر أهل الأديان إلى أن يخرجوا منها . والخزى للكافرين هو إهلاكهم فيها من غير موت ؛ والمؤمنون يموتون فافترقوا . كذا ثبت فى صحيح السنة من حديث أبى سعيد الخدرى ، أخرجه مسلم وقد تقدم .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ طبة ثانية أرتالفة . (٢) راجع ج ٢ ص ٤٣٣ طبة ثانية .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ أى محمداً صلى الله عليه وسلم ؛ قاله ابن مسعود وابن عباس وأكثر المفسرين . وقال قتادة ومحمد بن كعب القرظي : هو القرآن ، وليس كلهم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم . دليل هذا القول ما أخبر الله تعالى عن مؤمنين الحق إذ قالوا : « سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ » . وأجاب الأولون فقالوا : من سمع القرآن فكأنما لقي النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا صحيح معنى . و«أَنْ آمَنُوا» في موضع نصب على حذف حرف الخفض ، أى بَانَ آمَنُوا . وفي الكلام تقديم وتأخير ، أى سمعنا مُنَادِيًا لِلْإِيمَانِ ينادى ؛ عن أبي عبيدة . وقيل : اللام بمعنى إلى ، أى إلى الإيمان ؛ كقوله : « ثُمَّ يَوَدُّونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ » . وقوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْحَى إِلَيْنَا » وقوله : « أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا » أى إلى هذا ، ومثله كثير . وقيل : هى لام أجل ، أى لأجل الإيمان .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ﴾ تأكيد وبالغة في الدعاء . ومعنى اللفظين واحد ؛ فإن الغفر والكفر الستر . ﴿ وَتَوَقَّاعَ الْاُتْرَارِ ﴾ أى أبراراً مع الأنبياء ، أى في جملتهم . واحد مَبْرُورٌ وأصله من الاتساع ؛ فكان البر ميسع في طاعة الله وسعة رحمة الله .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ أى على ألسنة رسلك ؛ مثل « وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ » . وقرأ الأغمش والزهرى « رُسْلِكَ » بالتحفيف ، وهو ما ذكر من استغفار الأنبياء والملائكة للمؤمنين ؛ والملائكة يستغفرون لمن في الأرض . وما ذكر من دعاء نوح للمؤمنين ودعاء إبراهيم واستغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمنه . ﴿ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ أى لا تعذبنا ولا تهلكنا ولا تقصصنا ، ولا تبنا ولا تبعدنا ولا تنقضنا يوم القيامة ﴿ إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ . إن قيل : ما وجه قولهم « ربنا وآتينا ما وعدتنا على رسلك » وقد صلوا أنه لا يخلف الميعاد ؛ فالجواب من ثلاثة أوجه :

الأول - أن الله سبحانه وعد من آمن بالجنة ، فسألوا أن يكونوا من وعده بذلك دون  
الآخرى والمقاب .

الثاني - أنهم دعوا بهذا الدعاء على جهة العبادة والخضوع ؛ والدعاء مفعول العبادة . وهذا  
كقوله : « قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ » وإن كان هو لا يقضى إلا بالحق .

الثالث - سألوا أن يعطوا ما وعدوا به من النصر على عدوهم معجلاً ؛ لأنها حكاية عن  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألوه ذلك إعزازاً للدين . والله أعلم . وروى أنس بن  
مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من وعده الله عز وجل على عمل ثواباً فهو  
مُنَجَّر له رحمةً ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار " . والعرب تَذَمُّ بالمخالفة في الوعد  
وتمدح بذلك في الوعيد ؛ حتى قال فائلهم <sup>(١)</sup> :

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ أَلَمٍّ مَا عِشْتُ صَوْلَتِي \* وَلَا أُحْتَبِي مِنْ خَشْيَةِ الْمَتَّهِدِ  
وَإِنِّي إِنِّي أُوْعِدُهُ أَوْ وَعِدْتُهُ \* مُخْلِفٌ إِيْعَادِي وَمُنْجِزٌ مَوْعِدِي

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ أى أجابهم . قال الحسن : ما زالوا  
يقولون ربنا ربنا حتى استجاب لهم . وقال جعفر الصادق : من حَزَبه أمر فقال خمس حمرات  
ربنا أنجاه الله مما يخاف وأعطاه ما أراد . قيل : وكيف ذلك ؟ قال : إقرءوا إن شئتم  
« الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ » - إلى قوله : إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ » .

الخامسة عشرة - قوله ﴿ أُنَىٰ ﴾ أى باتى . وقرأ عيسى بن عمر « إِنِّي » بكسر المعزة ،  
أى فقال إني . وروى الحاكم أبو عبد الله في صحيحه عن أم سلمة أنها قالت : يارسول الله ،  
ألا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء ؟ فأنزل الله تعالى « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ  
عَمَلٌ غَائِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ » الآية . وأخرجه الترمذى . ودخلت « من » للتأكيد لأنها  
حرف تقي . وقال الكوفيون : هى للتفسير ولا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت لمعنى لا يصلح  
الكلام إلا به ، وإنما تحذف إذا كانت تأكيداً للبعد . ( بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ) ابتداء وخبر ،

(١) هو عامر بن الطفيل ؛ كما في اللسان . (٢) حزه الأمر : إذا نزل به مهم أو أمابه غم .

أى دينكم واحد . وقيل : بعضهم من بعض فى الثواب والأحكام والنصرة وشيئ ذلك . وقال الضحاك : رجالكم شكل نسائكم فى الطاعة ، ونسائكم شكل رجالكم فى الطاعة ، نظيرها قوله عز وجل : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » . ويقال : فلان يئى ، أى على مذهبي وخلقى .

السادسة عشرة — قوله تعالى : « فَالَّذِينَ هَاجَرُوا » ابتداء وخبر ، أى هجروا أوطانهم وساروا الى المدينة . « وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ » فى طاعة الله عز وجل . « وَقَاتِلُوا » أى وقاتلوا أعدائى . « وَقُتِلُوا » أى فى سبيل . وقرأ ابن كثير وابن عامر : « وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا » على التكرير . وقرأ الأعمش « وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا » لأن الواو لا تدل على أن التانى بعد الأول . وقيل : فى الكلام إضمار قد ، أى قتلوا وقد قاتلوا ؛ ومنه قول الشاعر :

« تَصَابِي وَأُمْسَى علاء الكبر »

أى قد علاء الكبر . وقيل : أى وقاتل من بقي منهم ؛ تقول العرب : قتلنا بنى تميم ، وإنما قتل بعضهم . وقال امرؤ القيس :

« فَإِنْ تَقْتُلُونَا نَقْتُلْكُمْ »

وقرأ عمر بن عبد العزيز : « وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا » خفيفة بغير ألف . « لَا كَيْفَرَنَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ » أى لأستترتها عليهم فى الآخرة ، فلا أوجبهم بها ولا أعاقبهم عليها . « نَوَابِئًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » مصدر مؤكّد عند البصريين ؛ لأن معنى « لَأَدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » لأثيبهم نوابأ . الكسائى : أنتصب على القطع . الفراء : على التفسير . « وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » أى حسن الجزاء ، وهو ما يرجع على العاقل من جزاء عمله ؛ من ثاب يشوب .

السابعة عشرة — قوله تعالى : « لَا يَغْرَنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ » قيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد الأئمة . وقيل : للجمع . وذلك أن المسلمين قالوا : هؤلاء الكفار لهم تجمائر وأموال واضطراب فى البلاد ، وقد هلكنا نحن من الجوع ، فزت

هذه الآية . أَيْ ( لَا يَفْرَنْكُمْ ) سلامتهم بتقلبهم في أسفارهم . ( مَتَاعٌ قَلِيلٌ ) أَيْ تَقْلِبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ . وقرأ يعقوب « يَفْرَنْكَ » ساكنة التَّوْنُ ؛ وانشد :

لَا يَفْرَنْكَ عَيْنًا سَاكِنٌ • قَدْ يُوَافِي بِالْمِثْيَاتِ السَّحَر

وتظهر هذه الآية قوله تعالى : « فَلَا يَفْرَنْكَ تَقْلِبُهُمْ فِي الْبِلَادِ » . والمتاع : مَا يُعْجَلُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ؛ وسماه قليلا لأنه فَاِنٌ ، وكلُّ فَاِنٍ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَهُوَ قَلِيلٌ . وفي صحيح الترمذى عن المُسْتَوْدِ الْفِهْرِي قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا كَمَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ أَصْبَعَهُ فِي النَّيِّ فَلْيَنْظُرْ بِمَرْجِعٍ " . قيل : " يَرْجِعُ " بِالْيَاءِ وَالنَّاءِ . ( وَيَنْسُ الْمِهَادُ ) أَيْ بَشِ مَا مَهْدُوا لَا تَقْسِمُ بِكَفَرِهِمْ ، وَمَا مَهْدُ اللَّهِ لَهُمْ مِنَ النَّارِ .

الثامنة عشرة — في هذه الآية وأمثالها كقوله : « إِنَّمَا تُنْمَلِي لَهُمْ خَيْرًا » الآية . « وَأَمَلِي لَهُمْ إِنْ كِيدِي مَتِينٌ » . « أَيْحَسِبُونَ أَنَّ مَا تُنْمِدُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ » . « سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ » . دليل على أن الكفار غير مُنْعَمٍ عليهم في الدنيا ؛ لأن حقيقة النعمة الخلوص من شوائب الضرر العاجلة والآجلة ، ونعم الكفار مشوبةٌ بالآلام والعقوبة ، فصار كن قدم بين يدي غيره حلاوة من عسل فيها السم ، فهو وإن استلذَّ أكله لَا يَقَالُ أَنَّهُمْ عَلَيْهِ ؛ لأن فيه هلاكٌ وروحه . ذهب إلى هذا جماعة من العلماء ، وهو قول الشيخ أبي الحسن الأشعري . وذهب جماعة منهم سيف السنة ولسان الأمة القاضي أبو بكر : إلى أن الله أنعم عليهم في الدنيا . قالوا : وأصل النعمة من النعمة بفتح النون ، وهي لين العيش ؛ ومنه قوله تعالى : « وَنِعْمَةٌ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ » . يقال : دَقِيقٌ نَاعِمٌ ، إِذَا بُولِغَ فِي طَحْنِهِ وَاجْتَدَ تَحْقَهُ . وهذا هو الصحيح ، والدليل عليه أن الله تعالى أوجب على الكفار أن يشكروه وعلى جميع المكلفين فقال : « قَاذِرُوا آلَاءَ اللَّهِ » . « وَأَشْكُرُوا اللَّهَ » والشكر لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى نِعْمَةٍ . وقال : « وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ » وهذا خطاب لفارون . وقال : « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً » الآية . فتبين سبحانه أنه قد أنعم عليهم نعمةً دُنْيَاوِيَّةً بِجَمْعِهَا . وقال : « يَرْيَوْنَ نِعْمَةَ اللَّهِ الَّتِي يُنْكِرُونَهَا » وقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » . وهذا عام

في الكفار وغيرهم . فأما إذا قَدِمَ لغيره طعاما فيه سمٌ فقد رَفَقَ به في الحال ، إذ لم يُجرعه السمَّ بِجِبَائِلِ دَسِّهِ في الحلاوة ، فلا يستبعد أن يقال قد أنعم عليه . وإذا ثبت هذا فالنعم ضريان : نِعْمٌ نَفَعَ وَنِعْمٌ دَفَعَ ، فَنِعْمَ التَّفْعُ ما وَصَلَ إليهم من فنون اللذات . ونِعْمَ الدَّفْعُ ما صُرفَ عنهم من أنواع الآفات . فعلى هذا قد أنعم على الكافر نِعْمَ الدَّفْعِ قولاً واحداً ، وهو ما زُوِيَ عنهم من الآلام والأسقام ، ولا خلاف بينهم في أنه لم يُنعم عليهم نِعْمَةً دِينِيَّةً . والحمد لله .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ( لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ ) استدراك بعد كلام تقدم فيه معنى الذنبي ؛ لأن معنى ما تقدم ليس لهم في قُلُوبِهِمْ في البلاد كثير الانتفاع ، لكن المتقون لهم الانتفاع الكثير والخلد الدائم . فموضع « لَكِنَّ » رَفَعُ بالابتداء . وقرأ يزيد بن أَلْفَعَاءِ « لَكِنَّ » بتشديد النون .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ( نَزَّلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) نَزْلًا مثل ثوابا عند البصريين ، وعند الكسائي يكون مصدرا . الفراء : هو مفسر . وقرأ الحسن والتخفي بتخفيف الزاى استِثْقَالاً لضمينين ، وثقله الباقيون . والنزَّلُ : ما يُهَيَّأُ للتزِيل والتزِيل الضيف . قال الشاعر :  
تَزِيلُ القومِ أعظمُهُمْ حَقوقاً • وحَقُّ اللَّهِ في حَقِّ التزِيلِ  
فالجَمع الأَنزال . وحَظُّ تَزِيلٍ • مجْتَمِع . والنزَلُ : أيضاً الرِّيعُ ، يقال : طعامٌ كثير التزَلُّ والنزَلُ .

الحادية والعشرون — قلت : ولعل النزَل — والله أعلم — ما جاء في صحيح مسلم من حديث تَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم من حديث الحَبَرِ الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أين يكون الناس يوم تُبَدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ والسموات ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” هم في الظلمة دونِ الحَسَرِ “ قال : فَمَنْ أَوَّلُ الناسِ إجازةً ؟ قال : ” فقراء المهاجرين “ قال اليهودي : فما مُحَقِّقُهُمْ حين يدخلون الجنة ؟ قال ” زيادة كِبَرِ النون “ قال : فما غداؤُهُم على إثرها ؟ فقال : ” يُحْرُطُ لهم ثَوْرُ الجنة الذي كان يأكل من أطرافها “ قال : فما شَرابُهُم عليه ؟ قال : ” من عَيْنٍ فيها تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا “ وذكر الحديث . قال أهل



اللغة : والتخفة ما يُخَفُّ به الإنسان من التواكف . والطرف حَاسِنُهُ ومِلَاطِفُهُ ، وهذا مطابق لما ذكرناه في التزل ، والله أعلم . وزيادة الكيد : قطعة منه كالأصبع . قال الهروي : « تَزَلُّوا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » أى ثوابا . وقيل رِزْقًا . ( وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ) أى مما يتقلب به الكفار في الدنيا . والله أعلم .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : ( وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ) الآية . قال جابر بن عبد الله وأنس وابن عباس وقادة والحسن : نزلت في النجاشي ، وذلك أنه لما مات نعاه جبريل عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « قوموا فصلوا على أخيك النجاشي » ، فقال بعضهم لبعض : يا امرنا أن نُصَلِّيَ على عُلُوجٍ من عُلُوجِ الحبيشة ؟ فأنزل الله تعالى « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ » . قال الضحاك : « وما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ » القرآن . « وما أُنْزِلَ إِلَيْهِ » التوراة والإنجيل . وفي التزليل : « أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ » . وفي صحيح مسلم : ثلاثة يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ - فذكر - رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه ثم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم فأمن به وأتبعه وصنَّفه فله أَجْرَانِ « وذكر الحديث . وقد تقدم في « البقرة » الصلاة عليه وما للعلماء في الصلاة على الميت الغائب ، فلا معنى للإعادة . وقال مجاهد وابن جريح وابن زيد : نزلت في مؤمنين أهل الكتاب ، وهذا عام والنجاشي واحد منهم . وأسمه أحممة ، وهو بالعربية حَظِيَّةٌ . و « حَاسِنِينَ » أذلة ، ونصب على الحال من المضمحل الذي في « يُؤْمِنُ » . وقيل : من الضمير في « إِلَيْهِمْ » أو في « إِلَيْكُمْ » . وما في الآية بين ، وقد تقدم .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا ) الآية . ختم تعالى السورة بما تضمنته هذه الآية العاشرة من الوصاة التي جمعت الظهور في الدنيا على الأعداء والقوز جميع الآخرة ، فحُضِّنَ على الصبر بالطاعات وعن الشهوات . والصبر الحبس ، وقد تقدم في « البقرة » بيانه . وأمرنا بالمصابرة قليل : معناه مصابرة الأعداء ؛ قاله زيد بن أسلم .

وقال الحسن : على الصلوات الخمس . وقيل : إدامة مخالفة النفس على شهواتها فهي تدعو وهو يتزع . وقال عطاء والقرظي : صابروا الوعد الذي وُعدتم . أى لا تيأسوا وانتظروا الفرج ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " أنتظار الفرج بالصبر عبادة " . وأختار هذا القول عمر رضى الله عنه . والأول قول الجمهور ؛ ومنه قول عنبر :

فلم أرَ حياً صابراً مثلَ صبرنا \* ولا كُفواً مثلَ الذين نكأجُ

فقوله « صابروا مثل صبرنا » أى صابروا العدة في الحرب ولم يبتد منهم جبن ولا خور . والمخالفة : المواجهة والمقابلة في الحرب ؛ ولذلك اختلفوا في معنى قوله « ورابطوا » فقال جمهور الأمة : رابطوا أعداءكم بالخيال ، أى أرتبطوها كما يرتبطها أعداؤكم ؛ ومنه قوله تعالى : « وَمِنْ رِبَاطِ أَخْلِيلِ » . وفي الموطأ عن مالك عن زيد بن أسلم قال : كتب أبو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب يذكر له جموعاً من الروم وما يتخوف منهم ؛ فكتب إليه عمر : أما بعد ، فإنه مهما يتزل بعد مؤمن من منزل شدة يجعل الله له بعدها فرجاً ، وإنه لن يغلب عُسْرُيسرين ، وإن الله تعالى يقول في كتابه « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » . وقال أبو سامة بن عبد الرحمن : هذه الآية في أنتظار الصلاة بعد الصلاة ، ولم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزو يُرابط فيه ؛ رواه الحاكم أبو عبد الله في صحيحه . واحتج أبو سامة بقوله عليه السلام : " ألا أدلكم على ما يغوي الله به الخطايا ويرفع به الدرجات إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط " ثلاثاً ؛ قال ابن عطية : والقول الصحيح هو أن الرباط الملازمة في سبيل الله . أصلها من ربط الخيل ، ثم سُمي كل ملازم لثغر من ثغور الإسلام مُرابطاً ، قارساً كان أو راجلاً . واللفظ مأخوذ من الرِّبَط . وقول النبي صلى الله عليه وسلم " فذلكم الرباط " إنما هو تشبيه بالرباط في سبيل الله . والرباط اللفوي هو الأول ؛ وهذا كقوله : " ليس الشديد بالصرعة " وقوله " ليس المسكين بهذا الطواف " إلى غير ذلك .

قلت : قوله « والرباط اللغوى هو الأول » ليس بمسلم ، فإن الخليل بن أحمد أمة اللغة وثقاتها قد قال : الرباط ملازمة الثغور ، ومواظبة الصلاة أيضا ، فقد حصل أن استتظار الصلاة رباط لغوى حقيقة ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم . وأكثر من هذا ما قاله الشيبانى أنه يقال : مرابط دائم لا يرح ، حكاه ابن فارس ، وهو يقتضى تعمية الرباط لغة إلى غير ما ذكرناه . فإن المراقبة عند العرب : العقد على الشيء حتى لا ينحل فيعود إلى ما كان صبر عنه فيحبس القلب على النية الحسنة والجسم على فعل الطاعة . ومن أعظمها وأهمها ارتباط الخليل في سبيل الله كما نص عليه في التنزيل في قوله : « وَمِنْ رِبَاطِ الْخَلِيلِ » على ما يأتى . وأرباط النفس على الصلوات كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ؛ رواه أبو هريرة وجابر وعلى ، ولا عطر بعد عروس .

الرابعة والعشرون — المراقبة في سبيل الله عند الفقهاء هو الذى يشخص إلى ثغر من الثغور ليرابط فيه مدة ما ، قاله محمد بن الموار وداد . وأما سكان الثغور دائما بأهلهم الذين يعمرون ويكنسون هناك فهم وإن كانوا حماة فليسوا بمراقبين ؛ قاله ابن عطية . وقال ابن خزيمة متناد : وللرباط حالتان : حالة يكون الثغر مأمونا منيعا يجوز سكناه بالأهل والولد . وإن كان غير مأمون جاز أن يرباط فيه بنفسه إذا كان من أهل القتال ، ولا ينقل إليه الأهل والولد لئلا يظهر العدو فيسي ويسترق . والله أعلم .

الخامسة والعشرون — جاء في فضل الرباط احاديث كثيرة ، منها ما رواه البخارى عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رباط يوم في سبيل الله خير عند الله من الدنيا وما فيها » . وفي صحيح مسلم عن سلمان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « رباط يوم و ليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات جرى عليه عمله الذى كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان<sup>(١)</sup> » . وروى أبو داود في سننه عن فضالة

(١) الفتان : الشيطان . وروى فتح القاء ومنها . فمن رواه باقعه فهو واحد لأنه يفتن الناس من العين . ومن رواه بالضم فهو جمع فتان ؛ أى يمارن أحدهما الآخر فى الدين يضلون الناس من الحق ويختونهم .

إذا كان « القرطبي » سيُجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٥ شارع قصر العيني - ست ٤٩٩٩

كتاب الشعب

# تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبركم من علم القرآن وفكره  
حديث شريف

إذا كان « القرطبي » سيُجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

ابن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "كُلُّ الْمَيِّتِ يُحْتَمَى عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا لِلرَّابِطِ فَإِنَّهُ يَمُوتُ بِعَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيُؤْتَى مِنْ قَتَنِ الْقَبْرِ". وفي هذين الحديثين دليل على أن الرابط أفضل الأعمال التي يبقى ثوابها بعد الموت ؛ كما جاء في حديث العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ أَقْطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ" وهو حديث صحيح انفرد بإخراجه مسلم ؛ فإن الصدقة الجارية والعلم المنتفع به والولد الصالح الذي يدعو لأبويه ينقطع ذلك بتفاد الصدقات وزهَاب العلم ومَوْتِ الولد . والرباط يُضاعف أجره إلى يوم القيامة ؛ لأنه لا معنى للنَّهْإ إلا المضاعفة ، وهي غير موقوفة على سبب تنتقطع بانقطاعه ، بل هي فضل دائم من الله تعالى إلى يوم القيامة . وهذا لأن أعمال البرِّكَلهَا لَا يُحْتَكَمُ مِنْهَا إِلَّا بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْعَدُوِّ وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ بِحِرَاسَةِ بَيْضَةِ الدِّينِ وَإِقَامَةُ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ . وهذا العمل الذي يجرى عليه ثوابه هو ما كان يعملُه من الأعمال الصالحة . نَحْرَجُهُ عَنْ مَا جَاءَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْرَى اللَّهُ عَلَيْهِ أَجْرَ عَمَلِهِ الصَّالِحِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأَجْرَى عَلَيْهِ رِزْقَهُ وَأَمِنْ مِنَ الْقَتَنِ وَبَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آمِنًا مِنَ الْفَزَعِ". وفي هذا الحديث قِيْدٌ ثَانٍ وهو الموت حالة الترابط . والله أعلم .

وروى عن عثمان بن عفان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "مَنْ رَابِطٌ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ كَأَلْفُ لَيْلَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا". وروى عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لَرَابِطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةِ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا وَرَابِطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَعْظَمُ أَجْرًا - أَرَاهُ قَالَ : - مِنْ عِبَادَةِ أَلْفِ سَنَةِ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا فَإِنَّ رَدَّ اللَّهِ إِلَى أَهْلِهِ سَالِمًا لَمْ تَكْتَسِبْ عَلَيْهِ سِتَّةَ أَلْفِ سَنَةٍ وَيَكْتَسِبُ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَيُجَرِّى عَلَيْهِ أَجْرَ الرَّابِطِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".



وَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ رِبَاطَ يَوْمٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَحْصِلُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ الدَّائِمِ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ مِرَابِطًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «حَرَسَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلَ مِنْ صِيَامِ رَجُلٍ وَقِيَامِهِ فِي أَهْلِهِ أَلْفَ سَنَةٍ ثَلَاثُمِائَةٍ يَوْمٍ وَالْيَوْمُ كَأَنَّهُ سَنَةٌ» .

قلت : وجاء في آنتظار الصلاة بعد الصلاة أنه رباط ؛ فقد يحصل المنتظر الصلوات ذلك الفضل إن شاء الله تعالى . وقد روى أبو نعيم الحافظ قال حدثنا سليمان بن أحمد قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا حجاج بن المنهال <sup>(١)</sup> ح وحدثنا أبو بكر بن مالك قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثني الحسن بن موسى قال حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي أيوب الأزدي عن نوف البكالي عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة المغرب فصلينا معه فعكف من عكف ورجع من رجع ، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوجه الناس لصلاة العشاء ، فجاء وقد حضره الناس رافعا أصبعه وقد عقد تسعا وعشرين يُشير بالسبابة إلى السماء فحسّر ثوبه عن ركبته وهو يقول : «إِسْمُرُوا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ يَا مَلَائِكَتِي أَنْظِرُوا إِلَى عِبَادِي هَؤُلَاءِ قَضَوْا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى» . رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن مطرف بن عبد الله أن نوقا وعبد الله ابن عمر اجتمعا لحديث نوف عن التوراة وحدث عبد الله بن عمر بهذا الحديث عن النبي صلى

(١) جرت عادة المحدثين أنه إذا كانت حديث إسنادان أو أكثر ، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد «مدح» وهي حاء مهيمة مفردة . واختار أنها مأخوذة من التحول لتحويله من إسناد إلى إسناد ، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها : «ح» ويستمر في قراءة ما بعدها . وقيل : إنها من حال بين التبيين إذا هجر ؛ لكونها حالت بين الإسنادين ، وأنه لا يلقظ عند الانتهاء إليها شيء ، وليست من الرواية . وقيل : إنها رمز إلى قوله : الحديث . وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها : الحديث . ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرا وهي كثيرة في صحيح مسلم قليلة في صحيح البخاري . (راجع مقدمة التورى على صحيح مسلم) .

الله عليه وسلم . (وَاتَّقُوا اللَّهَ) أى لم تؤمروا بالجهاد من غير تقوى . (لَعَلَّكُمْ تفلِحُونَ) لتكونوا على رجاء من الفلاح . وقيل : لعل بمعنى لئكى . والفلاح البقاء ، وقد مضى هذا كله فى « البقرة » مستوفى<sup>(١)</sup> ، والحمد لله .

يُجَزِّ تفسیر سورة آل عمران من جامع أحكام القرآن والمبین لما تضمن من معانى السنة وآى القرآن بحمد الله وعونه .

---

(١) راجع ج ١ ص ١٦١ ، ١٨٢ ، ٢٢٧ طبع ثانیة أو ثالثة .



# بسم الله الرحمن الرحيم

## سورة النساء

وهي مدنية، إلا آية واحدة نزلت بمكة عام الفتح في عثان بن طلبة المجبي وهي قوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » <sup>(١)</sup> على ما يأتي بيانه . قال النقاش : وقيل نزلت عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة . وقد قال بعض الناس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » حيث وقع إنما هو مكِّي ؛ وقاله علقمة وغيره . فيشبه أن يكون صدر السورة مكِّيًّا وما نزل بعد الهجرة وإنما هو مدني . وقال النقاش : هذه السورة مكة .

قلت : والصحيح الأول ، فإن في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت : ما نزلت سورة النساء إلا وأنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ تعني قد جئ بها . ولا خلاف بين العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جئ بعائشة بالمدينة . ومن تبيّن أحكامها علم أنها مدنية لا شك فيها . وأما من قال : إن قوله « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » مكِّي حيث وقع فليس بصحيح ؛ فإن البقرة مدنية وفيها قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » في موضعين ، وقد تقدم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١

(١) آية ٨٨ من هذه السورة .

(٢) آية ٢١ و ١٦٨ من هذه السورة .

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ قد مضى في «البقرة» اشتقاق «الناس» ومعنى التقوى والرب والخالق والزواج والبت، فلا معنى للإعادة . وفي الآية تنبيه على الصانع . وقال «واحدة» على تأنيث لفظ النفس . ولعل النفس يُوث وإن عني به مذكر . ويجوز في الكلام «من نفس واحد» ، وهذا على مراعاة المعنى ؛ إذ المراد بالنفس آدم عليه السلام ، قاله مجاهد وقتادة . وهي قراءة ابن أبي عملة «واحد» بغير هاء . (وَبَشِّرِ) نزل ونسر في الأرض ؛ ومنه «وَزَوَّارِي مَبْنُورَةٍ» وقد تقدم في «البقرة» . (مِنْهُمَا) يعني آدم وحواء . قال مجاهد : خلقت حواء من قصيرة آدم . وفي الحديث «خلقت المرأة من ضلع عوجاء» ، وقد مضى في البقرة . (رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) حصرت ذريتهما في نوعين ؛ فأقتضى أن الخلق ليس بنوع ، لكن له حقيقة تزد إلى هذين النوعين وهي الآدمية فيلحق بأحدهما ، على ما تقدم ذكره في «البقرة» من اعتبار نقص الأعضاء وزادتها .

الثانية - قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ كثر الالتقاء تأكيداً وتنبيهاً لنفوس المأمورين . و «الذي» في موضع نصب على التعت . و «الأرحام» معطوف . أى اتقوا الله أن تعصوه ، واتقوا الأرحام أن تقطعوها . وقرأ أهل المدينة «تساءلون» بإدغام التاء في السين . وأهل الكوفة تحذف التاء ، لاجتماع تاءين ، وتحذف السين لأن المعنى يعرف ؛ وهو كقوله : «وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ» و «تَنَزَّل» ونسبه . وقرأ الحويون إبراهيم التيجي وقتادة والأعمش وحمره «والأرحام» بالخفض . وقد نكح الحويون في ذلك . فاما البصريون فقال رؤساؤهم : هو لحن لا تحبل القراءة به . وأما الكوفيون فقالوا : هو فيح ؛ ولم يزدوا على هذا ولم يذكروا علته فُبِحه ؛ قال النحاس : فيما علمت .

(١) راجع ج ١ ص ١٣٦ ١٦١ ٢٢٦ و ٣٠١ طبة ثانية أروثالة و ج ٢ ص ١٩٦ طبة ثانية .

(٢) القصيرى : أسفل الأخلاص . وقيل : الضلع التى تلى الشاكة بين الجنب والبطن .

(٣) راجع ج ١ ص ٣٠١ طبة ثانية أروثالة .

وقال سيوبه : لم يُعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين ، والتنوين لا يعطف عليه . وقال جماعة : هو معطوف على المكنّي ؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها ، يقول الرجل : سألَكَ بالله والرحم ، هكذا فسرهُ الحسن والنخعي ومجاهد ، وهو الصحيح في المسألة ، على ما يأتي . وضعفه أقوام منهم الزجاج ، وقالوا : يَفُحُّ عَطْفُ الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإظهار الخافض ؛ كقوله « نَحْسَفْنَا بِهِ وَيَدَايِهِ الْأَرْضَ » وَيَفُحُّ « مررت به وزيد » . قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، يحمل كل واحد منهما محل صاحبه ؛ فكذا لا يجوز « مررت بزید وَكَ » كذلك لا يجوز « مررت بك وزيد » . وأما سيوبه فهي عنده فيجحة ولا تجوز إلا في الشعر ، كما قال :

فَالْيَوْمَ قَرَبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا • فَاهْذَبْ مَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

عطف « الأيام » على الكاف في « بك » بغير الباء للضرورة . وكذلك قال الآخر :  
نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَبِوْقَنَا • وَمَا يَدْنَاهَا وَالْكَعْبُ مَهْوًى نَفَائِفُ<sup>(١)</sup>

عطف « الكعب » على الضمير في « بينها » ضرورة . وقال أبو علي : ذلك ضعيف في القياس . وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : لو صَلَّيْتُ خلف إمام يقرأ « مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي » و « أَنْتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ الْأَرْحَامَ » لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ . قال الزجاج : قراءة حمزة مع وضعها وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول أمر الدين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَحْلِفُوا بآبَائِكُمْ » فإذا لم يحز الحليف بغير الله فكيف يجوز بالرحم . ورأيت إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحليف بغير الله أمر عظيم ، وأنه خاص لله تعالى . قال النحاس : وقول بعضهم « والأرحام » قسم خطأ من المعنى والإعراب ؛ لأن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على النصب . وروى شعبة عن عوف بن

(١) المهوى والمهواة : ما بين الجبلين نحو ذلك . والتفت : الهواة . وقيل : الهواة بين النبتين ؛ وكل شيء

بين وبين الأرض مهوى فهو تفت . وقد ورد :

• وَمَا بَيْنَنَا وَالْأَرْضُ غَوَطٌ تَهْتَافُ •

والغوط (فتح التين) : المتسع من الأرض مع طمانية . (٢) في بعض الأصول : المهدية .

أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال : كذا عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قوم من مُضَرَ حُفَاةٌ عُرَاءُ، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير لِمَا رَأَى مِنْ فَاقَتِهِمْ؛ ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال : « يا أيها الناس اتقوا ربكم، إلى : والأرحام » . ثم قال : « تصدق رجل بديناره وتصدق رجل بدرهمه وتصدق رجل بصاع تمره » . وذكر الحديث .<sup>(١)</sup> فمضى هذا على النصب ؛ لأنه حَصَمَهُمْ عَلَى صَلَاةِ أَرْحَامِهِمْ . وأيضاً فقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ كَانَ حَالِقًا فليحلف بالله أَوْ لِيَصُمْتُ » . فهذا يَرِدُ قول من قال : المعنى أسألك بالله وبالزَّحْمِ . وقد قال أبو إسحاق : معنى « تساءلون به » يعني تطلبون حقوقكم به . ولا معنى للخفض أيضاً مع هذا .

قلت : هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة « والأرحام » بالخفض ، واختاره ابن عطية . وردَّه الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القُشَيْرِيُّ ، واختار العطف فقال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدِّين ؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة الفُزَاءِ ثَبَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَاتُرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ ؛ وَإِذَا ثَبَتَ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهِنَّ رَدُّ ذَلِكَ قَدْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاسْتَفْجَحَ مَا قَرَأَ بِهِ . وَهَذَا مَقَامٌ مَحْذُورٌ وَلَا يُقَالُ فِيهِ أئمة اللغة والنحو ؛ فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ تُتَلَّقَى مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَنْبَغُ أَحَدٌ فِي فَصَاحَتِهِ . وَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ فَقَبِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَبِي الْمَثَرَاءِ : « وَأَيْبُكَ لَوْ طَمَعْتَ فِي خَاصَرَتِهِ » . ثُمَّ انْتَهَى إِنَّمَا جَاءَ فِي الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ ، وَهَذَا تَوَسَّلَ إِلَى التَّغْيِيرِ بِحَقِّ الزَّحْمِ فَلَا نَهْيَ فِيهِ . قَالَ الْقُشَيْرِيُّ : وَقَدْ قِيلَ هَذَا إِقْسَامٌ بِالزَّحْمِ ، أَيْ اتَّقُوا اللَّهَ وَحَقِّ الزَّحْمِ ، كَمَا تَقُولُ : اْعْمَلْ كَذَا وَحَقِّ أَيْبُكَ . وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ : « وَالنَّجْمِ ، وَالطُّورِ ، وَالتَّائِيْنِ ، لَعَمْرُكَ » وَهَذَا تَكَلُّفٌ .

قلت : لَا تَكَلُّفٌ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ « وَالْأَرْحَامِ » مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، فَيَكُونُ قَسَمٌ كَمَا أَقْسَمَ بِمُخْلُوقَاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ تَأْكِيدًا لَهَا حَتَّى قَرَنَهَا بِنَفْسِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) راجع صحيح مسلم كتاب الزكاة . (٢) في تهذيب التهذيب : « أبو العنراء الداري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم "لو طمعت في خلفها لأجراك" » .

وَلِلّٰهِ أَنْ يُقَسِّمَ بِمَا شَاءَ وَيَمْنَعُ مَا شَاءَ وَيُؤْتِيَ مَا شَاءَ ، فَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا . والعرب تقسم بالرحم . ويصحّ أن تكون الباء مرادةً لحذفها كما حذفها في قوله :

مَسَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً • وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

بغزو وإن لم يتقدّم باء . قال ابن الدهان أبو محمد سعيد بن المبارك : والكوفي يميز عطف الظاهر على المجرور ولا يمنع منه . ومنه قوله :

أَبَكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ • مِنْ حُمْرِ الْحُلَّةِ جَانِبِ حَشُورِ<sup>(١)</sup>

ومنه :

• نَاذِهِبْ فَا يَكْ وَالْأَيَّامُ مِنْ تَعَجِبِ •

وقال آخر :

• وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَطٌ فَتَائِفِ •

وقال آخر :

• خُسْبِكَ وَالضَّحَاكِ سَيْفٌ مُهَنْدٌ •

وقول الآخر :

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَحْدَ • لَهُ مَصْعَلًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضَ مَقْعَدًا

وقال الآخر :

مَا إِنِّي أَبَاهَا وَلَا الْأُمُورَ مِنْ تَلَفِ • مَا حُمِ مِنْ أَمْرِ غِيَةٍ وَقَعِ

وقال آخر :

أَمْرٌ عَلَى الصَّكْبَةِ لَسْتُ أَدْرِ • اخْفَيْنِي كَانَ فِيهَا أَمٌّ سَوَاهَا

« فسواها » بمرور الموضع بفي . وعلى هذا حل بعضهم قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشًا وَمَنْ لَسْتُ لَهُ إِرَازِقِينَ » فطفت على الكاف والميم . وقرأ عبد الله بن زيد « وَالْأَرْحَامُ »

(١) أَبَكَ : مثل رَيْكَ . والتأنيب : الدعاء ؛ يقال : أهت بالإبل إذا صحت بها . والمصدر : الشدء الصدر . والجانب : الخيط . والحشور : الخفيف . والجلة : المان ، واحدا جليل . والشاهد في صلف « المصدر » على المصدر المجرور دون إعادة الجار .



بالرفع على الابتداء، والخبر مقدر تقديره : والأرحامُ أهلُ أن تُوصل . ويحتمل أن يكون لغراء؛ لأنَّ من العرب من يرفع المُتَرَى . وأنشد :

إِنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا \* ه عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

يلجديرون باللقاء إذا قا \* ل أخو النجدة السَّلاحُ السَّلاحُ

وقد قيل : إن « والأرحام » بالنصب عطف على موضع به ؛ لأن موضع نصبه ؛ ومنه قوله :

ه فَتَسَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا <sup>(١)</sup> \*

وكانوا يقولون : أنشدك بالله ونزحتم . والأظهر أنه نصب بإضمار فعل كما ذكرنا .

الثالثة - آتفت الملة على أن صلة الترحم واجبة وأن قطيعتها محزمة . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء وقد سأله : "صلي أمك" فأمرها بصلتها وهي كافرة .

فلما كيدها دخل الفضل في صلة الكافر، حتى انتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه فقالوا بتوارث ذوى الأرحام إن لم يكن عصبه ولا فرضٌ مُسَمًى ، ويعتقون على من أشتراهم من ذوى رحمتهم طهارة الترحم . وعصّدوا ذلك بما رواه أبو داود أنه النبي صلى الله عليه وسلم قال : "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ تَحَرَّمَ فَهُوَ حُرٌّ" . وهو قول أكثر أهل العلم . روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى

الله عنه وعبد الله بن مسعود، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . وهو قول الحسن البصري وجابر بن زيد وعطاء والشَّعْبِيّ والزَّهْرِيّ، وإليه ذهب الثوري وأحمد وإسحاق . ولعلمائنا في ذلك ثلاثة أقوال : الأول - أنه مخصوص بالأباء والأجداد . الثاني - الجناحان

يعنى الإخوة . الثالث - كقول أبي حنيفة . وقال الشافعي : لا يعتق عليه إلا أولاده وأبأؤه وأمهاته، ولا يعتق عليه إخوته ولا أحدٌ من ذوى قرابته ومُتَحَسِّبِهِ . والصحيح الأول للحدث الذي ذكرناه وأخرجه الترمذي والنسائي . وأحسن طرقه رواية النسائي له ؛ رواه من حديث حمزة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

(١) هذا مجزئ لعقبة الأصدى ، صدره : \* معاوى إنا بشر فامحج \*

أراد معاوية بن أبي سفيان . شكأنه بجور عمه . وأصحح : سهل وأرق .

وسلم : "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ فَقَدْ عَنَّقَ عَلَيْهِ" . وهو حديث ثابت بنقل العدل عن العدل ، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة يعلل توجب تركه . غير أن النسائي قال في آخره : هذا حديث منكرو . وقال غيره : تفرد به ضمرة ، وهذا هو المنكر والشاذ في اصطلاح المحذتين . وضمرة عدل ثقة ، وأفراد الثقة بالحديث لا يضره . والله أعلم .

الرابعة - واختلفوا في هذا الباب في ذوى المحارم من الرضاة . فقال أكثر أهل العلم : لا يدخلون في مقتضى الحديث . وقال شريك القاضي يعقهم . وذهب أهل الظاهر وبعض المشككين إلى أن الأب لا يعتق على الابن إذا ملكه ، واحتجوا بقوله عليه السلام : " لا يَحْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحْدِيَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ " . قالوا : فإذا صحَّ الشراء فقد ثبت الملك ، ولصاحب الملك التصرف . وهذا جهل منهم بمقاصد الشرع ، فإن الله تعالى يقول : « وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » فقد فرق بين عبادته وبين الإحسان للوالدين في الوجوب ، وليس من الإحسان أن يبقى والده في ملكه وتحت سلطانه ، فإذا يجب عليه عتقه إما لأجل الملك عملاً بالحديث " فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ " ، أو لأجل الإحسان عملاً بالآية . ومعنى الحديث عند الجمهور أن الولد لما نسب إلى عتق أبيه باشتراؤه نسب الشرع العتق إليه نسبة الإيقاع منه . وأما اختلاف العلماء فيمن يعتق بالملك فوجه القول الأول ما ذكرناه من معنى الكتاب والسنة ، ووجه الثاني إلحاق القرابة القريبة المحزمة بالأب المذكور في الحديث ، ولا أقرب للرجل من أبيه فيحمل على الأب ، والأخ يقاربه في ذلك لأنه يدعى بالأبوة ، فإنه يقول : أنا ابن أبيه . وأما القول الثالث فمتعلقه حديث ضمرة وقد ذكرناه . والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ الرَّحِمَ اسم لكافة الأقارب من غير فرق بين المحرم وغيره . وأبر حنفية يعتبر الرَّحِمَ المحرم في منع الرجوع في الريبة ، ويُجوز الرجوع في حق بنى الأعمام مع أن القطيعة موجودة والقرابة حاصلة ؛ ولذلك تعلق بها الإرث والولاية وغيرها من الأحكام . فاعتبار المحرم زيادة على نص الكتاب من غير مُستند . وهم يرون ذلك نسخاً ، سيما وفيه إشارة إلى التعليل بالقطيعة ، وقد جيزها في حق بنى الأعمام والأخفوان والخالات . والله أعلم .

السادسة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ) أى حفيظا ؛ عن ابن عباس ومجاهد . ابن زيد : عليا ؛ وقيل : « رقيباً » حافظاً ؛ فيسل بمعنى فاعل . فالترقيب من صفات الله تعالى ، الترقيب الحافظ والمتنظر ؛ تقول : رَقَبْتُ أَرْقُبُ رَقَبَةً وَرَقَبَانًا إِذَا انتظرت . والمَرْقَبُ : المكان العالى المُشْرِف ، يقف عليه الرقيب . والترقيب : السهم الثالث من السبعة التى لها أنصباء .<sup>(١)</sup> ويقال : إن الرقيب ضرب من الحيات ، فهو لفظ مشترك . والله أعلم .

قوله تعالى : وَءَاتُوا آلِيَنِمَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَدْبَدُلُوا أَلْحَيْثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَءَاتُوا آلِيَنِمَى أَمْوَالَهُمْ ) وأراد باليتامى الذين كانوا إيتاما ؛ كقوله : « فَأَتَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ » ولا يسر مع السجود ، فكذلك لا يتم مع البلوغ . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « يَتِيمٌ أُمِّي طَالِبٌ » استصحاباً لما كان . « وَءَاتُوا » أى أعطوا . والإيتاء الإعطاء . ولفلان أئو ، أى عطاء . أبو زيد : أئوت الرجل أئوته إناؤه ، وهى الرشوة . واليتيم من لم يبلغ الحلم ، وقد تقدم فى « البقرة » مستوفى . وهذه الآية خطابٌ للأولياء والأوصياء . نزلت فى قول مُقَاتِلٍ وَالْكَلْبِيِّ فى رجلٍ من غطفانٍ عنده مال كثير لا يبن أخ له يتيم ، فلما بلغ اليتيم طلب المال ففتمه عمه ، فنزلت فقال العلم : سئذ بالله من الحوب الكبير ! ورد المال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُوَقِّعْ نَفْسَهُ وَرَجَعَ بِهِ هَكَذَا يُحِلُّ دَارَهُ يَعْنِي جَنَّتَهُ » . فلما قبض الفتى المال أنفقه فى سبيل الله ، فقال عليه السلام : « بَتَّ الْأَجْرُ وَبَقِيَ الْوِزْرُ » . فقيل : كيف يا رسول الله ؟ فقال : « بَتَّ الأجر للغلام وبقي الوزر على والده » لأنه كان مشركاً .

(١) وهم : الفذ ، الثوام ، الرقيب ، الخلس ، النافر ، المسبل . راجع ج ٣ ص ٥٨ طبعة أدل وثانية .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٤ طبعة ثانية . (٣) الحوب : الماسم .

الثانية - وإيتاء اليتامى أموالهم يكون بوجهين : أحدهما - إجراء الطعام والكسوة مادامت الولاية، إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلّي والاستبداد كالصغير والسفيه الكبير . الثاني - الإيتاء بالتكسّن وإسلام المال إليه ، وذلك عند الإحلال والإرشاد ، وتكون تسميته مجازاً، المعنى : الذي كان يتيماً، وهو استصحاب الاسم ؛ كقوله تعالى : « قَاتِلِي السَّحَرَةَ سَاجِدِينَ » أى الذين كانوا سحرة . وكانت يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « يَتِيم أَبِي طَالِبٍ » ، فإذا تحقق الولي وشده حرّم عليه إمساك ماله عنه وكان عاصياً . وقال أبو حنيفة : إذا بلغ خمساً وعشرين سنة أعطى ماله كله على كل حال ؛ لأنه يصير جتاً .

قلت : لما لم يذكر الله تعالى في هذه الآية إيتاء الرشد وذكره في قوله تعالى : « وَارْتَبِلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . قال أبو بكر الزاوي الحنفي في أحكام القرآن : لما لم يُقيد الرشد في موضع وقيد في موضع وجب استعمالها ، فاقول : إذا بلغ خمساً وعشرين سنة وهو سفيه لم يؤنس منه الرشد وجب دفع المال إليه ، وإن كان دون ذلك لم يجب ، عملاً بالآيتين . وقال أبو حنيفة : لما بلغ أشده وصار يصلح أن يكون جتاً فإذا صار يصلح أن يكون جتاً فكيف يصلح إعطاؤه المال بملء اليتم وباسم اليتم ؟ وهل ذلك إلا في غاية البعد . قال ابن العربي : وهذا باطل لا وجه له ؛ لا سيما على أصله الذي يرى المقدرات لا تثبت قياساً وإنما تؤخذ من جهة النص ، وليس في هذه المسألة . وسيأتى ما للعلماء في انجحر إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : « وَلَا تَبْسُتُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزُّبَيْنِ » أى لا تبتسّلوا الشاة السمينة من مال اليتيم بالهزيلة ، ولا التزهم الطيب بالزيف . وكلفوا في الجاهلية لعدم الذين لا يخرجون عن أموال اليتامى ، فكانوا يأخذون الطيب والجيد من أموال اليتامى ويبدّلونه بالزبدى من أموالهم ، ويقولون : أسمٌ بأسمٍ ورأسٌ برأسٍ ، فنهلم الله عن ذلك . هذا قول سعيد بن المسيّب والزهرى والسدى والضحاك وهو ظاهر الآية . وقيل : المعنى لا تاكلوا أموال اليتامى وهي عمرة خبيثة وتدعوا الطيب وهو مالكم . وقال مجاهد وأبو صالح وبازان : لا نتمتعوا أكل الخبيث من أموالهم وتدعوا انتظار الرزق الحلال من الله . وقال ابن زيد :

كان أهل الجاهلية لا يورثون النساء والصبيان ويأخذ الأكبر الميراث . عطاء : لا تزيح على  
يتيمك الذي عندك وهو غير صغير . وهذان القولان خارجان عن ظاهر الآية ؛ فإنه يقال :  
تبدل الشيء بالشيء أى أخذه مكانه . ومنه البدل .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ قال مجاهد : هذه الآية  
ناهية عن الخلط في الإنفاق ؛ فإن العرب كانت تخلط نفقتها بنفقة إيتاءها فنهوا عن ذلك ،  
ثم فسح بقوله « وَإِنْ تَخَاطَبْتُمْ فَأَخْوَانَكُمْ » . وقال ابن قورك عن الحسن : تأول الناس في هذه  
الآية النهي عن الخلط فأجذبوه من قبل أنفسهم تخفف عنهم في آية البقرة . وقالت طائفة  
من المتأخرين : إن « إلى » بمعنى مع ؛ كقوله تعالى « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » . وأنشد القُتَيْبِيُّ :  
يَسْتَدُونَ أَبْوَابَ الْقِيَابِ بِضُمِّيرٍ • إِلَى عُنَى مُسْتَوْتِقَاتِ الْأَوَاصِرِ <sup>(١)</sup>

وليس بجيد . وقال الحذاق : « إلى » على بابها وهي تضمنن الإضافة ؛ أى لا تضيفوا  
أموالهم وتضموها إلى أموالكم في الأكل . فنهوا أن يمتدوا أموال البتامة كأموالهم فينسلطوا  
عليها بالأكل والانتفاع .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ « إنه » أى الأكل . « كان حوبا  
كبيرا » أى إنما كبيرا ؛ عن ابن عباس والحسن وغيرهما . يقال : حاب الرجل يحوب حوبا  
إذا اثم . وأصله الزجر للإيل ؛ فسمي الإثم حوبا لأنه يزجر عنه وبه . ويقال في الدعاء : اللَّهُمَّ  
أَغْفِرْ حَوْبِي ؛ أى إثمى . والحوبة أيضا الحاجة . ومنه في الدعاء : إِلَيْكَ أَرْفَعُ حَوْبِي ؛  
أى حاجتى . والحوب الوحشة ؛ ومنه قوله عليه السلام لأبى أيوب : « إن طلاق أُم أيوب  
لحوب » . وفيه ثلاث لغات « حوبا » بضم الحاء وهى قراءة العامة ولغة أهل الحجاز . وقرأ  
الحسن « حوبا » بفتح الحاء . وقال الأخفش : وهى لغة تميم . ومقال : لغة الحبش .

(١) آية ٢٢٠ ج ٣ ص ٦٢ طبعة أول أد ثانية . (٢) البيت لسلمة بن الخرشب يصف الخيل ؛  
يريد خيلا ربطت بأفئنتهم . والعن : كفت سترت بها الخيل من الريح والبرد . والأواصر : الأوامر والأوامر  
واحدها أصره . وهو حبل تشبه به الدابة في محبتها . (عن اللسان مادة أصر) . .

والْحَوْبُ الْمَصْدَرُ، وكذلك الْحَابَةُ، وَالْحَوْبُ الْأَمُّ. وهما آتَى بْنِ كَعْبٍ «حَابًا» عَلَى الْمَصْدَرِ  
مِثْلَ الْقَالِ. وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مِثْلَ الزَّادِ. وَالْحَوَابُ (بهمزة بعد الواو) : الْمَكَانُ الْوَاسِعُ.  
وَالْحَوَابُ مَاءٌ أَيْضًا. وَيُقَالُ : أَلْحَقَ اللَّهُ بِهِ الْحَوْبَةَ ، أَيْ الْمَسْكَنَةَ وَالْحَاجَةَ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :  
بَاتَ بِحِمِيَةِ سُوءٍ . وَأَصْلُ الْيَاءِ الْوَاوُ . وَتَحَوَّبَ فُلَانٌ أَيْ تَعَبَدَ وَالْيُ الْحَوْبُ عَنْ نَفْسِهِ .  
وَالْتَحَوَّبَ أَيْضًا التَّحَوَّنَ . وَهُوَ أَيْضًا الصَّبَاحُ الشَّدِيدُ ، كَالزَّجَرِ . وَفُلَانٌ يَتَحَوَّبُ مِنْ كَذَا  
أَيْ يَتَوَجَّعُ . قَالَ طُفَيْلٌ :

فَدَوَّقُوا كَمَا دَقْنَا غَدَاةَ مُجَبَّرٍ \* مِنْ النَّيْظِ فِي أَجَادِنَا وَالتَّحَوَّبِ

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ  
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْىَ وَتِلْكَ وَرُبَّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ  
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴿٦٨﴾

فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ) شرط ، وجوابه «فَانكِحُوا» . أى إِنْ خِفْتُمْ  
أَلَّا تَعْدِلُوا فِي مَهْوَئِهِمْ وَفِي التَّفَقُّعِ عَلَيْهِمْ (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) أى غَيْرِهِمْ . وَرَوَى الْأَثَمَةُ  
وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى  
فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْىَ وَتِلْكَ وَرُبَّاعٌ» قَالَتْ : يَا بَنُ أَخْتِي هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ  
فِي حِجْرٍ وَلَيْتَهَا تَشَارَكُ فِي مَالِهِ فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَاهُهَا فَيُرِيدُ وَلَيْتَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ  
فِي صَدَاقِهَا فَيُعْطِيَهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ فَهِيَ أَنْ يَنْكِحُوهنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لهنَّ وَيَلْبِغُوا بَنَاتٍ أَعْلَى  
سُتَمَنَ مِنَ الصَّدَاقِ وَأَمْرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. وَذَكَرَ الْحَدِيثُ . قَالَ  
ابْنُ خُوَيْرِمْ مَتَدَادٌ : وَلِهَذَا قُلْنَا إِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَشْتَرَى الْوَصَى مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ لِنَفْسِهِ ، وَيَبِيعَ مِنْ نَفْسِهِ  
مِنْ غَيْرِ مَحَابَةِ . وَلِلْوَكْلِ النَّظَرُ فَمَا اشْتَرَى وَيَكِلُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ يَبِيعَ مِنْهَا . وَلِلْمَوْلَى النَّظَرُ فَمَا يَفْعَلُهُ

(١) حَجَرٌ (كَتَمْتُ رَعْدَتِي) : اسْمُ مَوْضِعٍ .

الوصى من ذلك . فاما الأثب فليس لأحد عليه نظر ما لم تظهر عليه الحباة فيعرض عليه السلطان حينئذ وقد مضى في «البقرة» القول في هذا . وقال الضحاك والحسن وغيرهما : إن الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام ؛ من أن الرجل أن يتزوج من الحرائر ماشاء ، فقصرته الآية على أربع . وقال ابن عباس وابن جبير وغيرهما : المعنى وإن خفتم ألا تنفسطوا في البتاني فكذلك خافوا في النساء ؛ لأنهم كانوا يتزوجون في البتاني ولا يتزوجون في النساء . و«خفتم» من الأضداد ؛ فإنه يكون المخوف منه معلوم الوقوع ، وقد يكون مظنونا ؛ فلذلك اختلف العلماء في تفسير هذا الخوف . فقال أبو عبيدة : «خفتم» بمعنى أيقنتم . وقال آخرون : «خفتم» ظننتم . قال ابن عطية : وهذا الذي اختاره الحذاق ، وأنه على بابه من الظن لا من اليقين . التقدير من غلب على ظنه التقصير في القسط للبيمة فليعدل عنها . و«نفسطوا» معناه تعدلوا . يقال : أقسط الرجل إذا عدل . وقسط إذا جار وظلم صاحبه . قال الله تعالى : «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا» يعني الجاثرون . وقال عليه السلام : «المفسطون في الذين على منابر من نور يوم القيامة» . يعني العادلين . وقرأ ابن وثاب والتحيي «نفسطوا» بفتح التاء من قسط على تقدير زيادة «لا» ؛ كأنه قال وإن خفتم أن تجوروا .

الثانية - قوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) . إن قيل : كيف جاءت «ما» للآدميين وإنما أصلها لما لا يعقل ، فنه أجوبة خمسة : الأول - أن «من» و«ما» قد يتعاقبان ؛ قال الله تعالى : «وَالنِّسَاءُ وَمَا بَنَاهَا» أى ومن بناها . وقال «فِيهِمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ» . فما ههنا لمن يعقل وهن النساء ؛ لقوله بعد ذلك «من النساء» مبيها لمجه . وقرأ ابن أبي عتبة «من طاب» على ذكر من يعقل . الثانى - قال البصريون : «ما» تقع للنعوت كما تقع لما لا يعقل ؛ يقال : ما عندك . فيقال : ظريف وكريم . فالمنى فانكحوا الطيب من النساء ؛ أى الحلال ، وما حرمة الله فليس بطيب . وفى التزليل «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ» فاجابه موسى على وثقى ما سأل ؛ وسياق . الثالث - حكى بعض

الناس أن «ما» في هذه الآية ظرفية، أى مادمت تستحسنون النكاح . قال ابن عطية : وفي هذا المتروك ضعف . جواب رابع - قال الفراء : «ما» ههنا مصدر . وقال التحاس : وهذا بعيد جداً ؛ لا يصح فأنكحوا الطيبة . قال الجوهرى : طاب الشيء يطيب طيبةً وتطيأً . قال علقمة :  
 • كَأَنَّ تَطْيِئَهَا فِي الْأَيْفِ مَشْمُومٌ<sup>(١)</sup> •

جواب خامس - وهو أن المراد بما هنا العقد؛ أى فأنكحوا نكاحاً طيباً . وقراءة ابن أبى عتبة ترد هذه الأقوال الثلاث . وحكى أبو عمرو بن العلاء أن أهل مكة إذا سمعوا الرعد قالوا : سبحان ما سبّح له الرعد . أى سبحان من سبّح له الرعد . ومثله قولهم : سبحان ما سحر كُنْ لنا . أى من سحر كُنْ . وأتفق كل من يُعاني العلوم على أن قوله تعالى : «وإن خِفْتُمْ أَلا تَقْسِطُوا فِي الْبَيِّنَاتِ» ليس له مفهوم ؛ إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسْطَ في البَيِّنَاتِ له أن ينكح أكثر من واحدة ؛ اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كُنْ خاف . فدل على أن الآية نزلت جواباً لمن خاف ذلك ، وأن حكمها أعم من ذلك .

والثالثة - تعلق أبو حنيفة بهذه الآية في تجوز نكاح البتمة قبل البلوغ . وقال : إنما تكون بتمة قبل البلوغ ، وبعد البلوغ هى امرأة مطلقة لا بتمة ؛ بدليل أنه لو أراد البالغة لما نهى عن حطها عن صداق مثلها ، لأنها تختار ذلك فيجوز إجماعاً . وذهب مالك والشافعى والجمهور من العلماء إلى أن ذلك لا يجوز حتى تبلغ وتستامر ؛ لقوله تعالى «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ» والنساء اسم ينطلق على الكبار كالرجال في الذكور ، واسم الرجل لا يتناول الصغير ؛ فكذلك اسم النساء ، والمرأة لا تتناول الصغيرة . وقد قال : «فِي بَيِّنَاتِ النِّسَاءِ» والمراد به هناك البتاتى هنا ؛ كما قالت عائشة رضى الله عنها . فقد دخلت البتمة الكبيرة في الآية فلا تزوج إلا بإذنها ، ولا تنكح الصغيرة إذ لا إذن لها ، فإذا بانئت جاز نكاحها لكن لا تزوج إلا بإذنها . كما رواه الثارقي في حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : زوجنى خالى قدامة بن مطعون بنت أخيه عثمان بن مظعون فدخل الميعة بن شعبه على أمها



فأرغبها في المال وخطبها إليها، فرفع شأنها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال قدامة: يا رسول الله، أبنه أختي وأنا وصي أبيها ولم أقصر بها، وزوجتها من قد علمت فضله وقربته. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها". فترعت متى وزوجها المغيرة ابن شعبة. قال الدارقطني: ولم يسمعه محمد بن إسحاق من نافع وإنما سمعه من عمر بن حسين عنه. ورواه ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون قال: فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أبني تركه ذلك. فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها. وقال: "ولا تنكحوا اليتامى حتى تستامروهن فإذا سكنن فهو إذهبن". فتروجها بعد عيد الله المغيرة بن شعبة. فهذا يرد ما يقوله أبو حنيفة من أنها إذا بلغت لم تتحج إلى ولي، بناءً على أصله في عدم اشتراط الولي في صحة النكاح. وقد مضى في «البقرة» ذكره؛ فلا معنى لقولهم: إن هذا الحديث محمول على غير البالغة لقوله "إلا بإذنها" فإنه كان لا يكون لذكر اليتيم معنى. والله أعلم.

الرابعة - وفي تفسير عائشة لآية من الفقه ما قال به مالك من صدق المثل، والرد إليه فيما فسد من الصداق ووقع الغبن في مقدار؛ لقولها: بأدنى من سنة صداقها. فوجب أن يكون صدق المثل معروفا لكل صنف من الناس على قدر أحوالهم. وقد قال مالك: للناس منافع عرفت لهم وعرفوا لها. أي صدقات وأكفاء. وسئل مالك عن رجل زوج أخته [غنية] من ابن أخ له فقير فأعترضت أمها فقال: إني لأرى لها في ذلك متكلما. فسوغ لها في ذلك الكلام حتى يظهر هو من نظره ما يسقط اعتراض الأم عليه. وروى «لا أرى» بزيادة ألف، والأول أصح. وجائز لغير اليتيمة أن تنكح بأدنى من صدق مثلها؛ لأن الآية إنما خرجت في اليتامى. هذا مفهومها وغير اليتيمة بخلافها.

الخامسة - فإذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في صداقها جاز له أن يزوجها، ويكون هو الناح والمنكح على ما فسرته عائشة. وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأبو ثور،

وقاله من التابعين الحسن وربيعة، وهو قول الليث . وقال زُفَرٌ والشافعي : لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن السلطان، أو يزوجه من ولي لها هو أقعد بها منه ، أو مثله في القُعدد؛ وأما أن يتولى طرفي العقد بنفسه فيكون نكاحاً منكماً فلا . واحتجوا بأن الولاية شرط من شروط العقد لقوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » . فتعبد النكاح والمتكح والشهود واجب ، فإذا اتحد اثنان منهم سقط واحد من المذكورين . وفي المسألة قول ثالث، وهو أن يجعل أمرها إلى رجل يزوجه من رُوي هذا عن المغيرة بن شعبة ، وبه قال أحد، ذكره ابن المنذر .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ معناه ما حل لكم ، عن الحسن وابن جُبَيْر وغيرهما . واكتفى بذكر من يجوز نكاحه ، لأن المحرمات من النساء كثير . وقراء ابن إسحاق وأبو جُدري وحزرة « طاب » بالإمالة . وفي مصحف أبي « طيب » بإياء ؛ فهذا دليل الإمالة . « من النساء » دليل على أنه لا يقال نساء إلا ما بلغ الحلم . وواحد النساء نِسوة ، ولا واحد لنِسوة من لفظه ، ولكن يقال امرأة .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ مَتْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وموضعها من الإعراب نصب على البدل من « ما » وهي نكرة لاتصرف ؛ لأنها معدولة وصفة ؛ كذا قال أبو علي . وقال الطبري : هي معارف ؛ لأنها لا يدخلها الألف واللام ، وهي بمنزلة عُمر في التعريف ؛ قاله الكوفي . وخطا الزجاج هذا القول . وقيل : لم ينصرف ؛ لأنه معدول عن لفظه ومعناه ، فأحد معدول عن واحد واحد ، ومتنى معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، ورُبَاع عن أربعة أربعة . وفي كل واحد منها نعتان : فُعَال ومَفْعَل ؛ يقال : أحاد وموَحَد وتُنَاء ومتْنَى وثَلَاث ومَتْنَل ورُبَاع ومَرَبَع ، وكذلك إلى مَعَشَر وعُشَار . وحكى أبو إسحاق التُّعَلِّي لغة ثالثة : أَحَدٌ وَتْنَى وَثَلَاثٌ وَرُبْعٌ مِثْلُ عُمَرُ وَزُفَرٌ . وكذلك قال النَّخَعِيُّ في هذه الآية . وحكى

(١) أقعد : أقرب إلى الجد الأكبر .

(٢) القُعدد (بضم القاف وضع الال وضاه) : أملك القرابة في النسب .

الْمَهْدِيُّ عَنِ النَّحْيِيِّ وَابْنِ وَثَّابٍ «ثَلَاثٌ وَرُبْعٌ» بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي رُبْعٍ، فَهُوَ مَقْصُورٌ مِنْ رُبَاعٍ  
لِاسْتِخْفَافٍ، كَمَا قَالَ :

أَتَقْبِلُ سَبِيلُ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ • يَتَحَرَّدُ حَرْدَ الْحَيَةِ الْمُفِئَةِ

قَالَ التَّمْلِيْ : وَلَا يَزَادُ مِنْ هَذَا الْبَاءُ عَلَى الْأَرْبَعِ إِلَّا بَيْتٌ جَاءَ عَنِ الْكُتُبِ :

وَلَمْ يَسْتَرْيُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ • سَتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

بِعَنَى طُعْنَتْ عَشْرَةٌ . وَقَالَ ابْنُ السَّكَّانِ : وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ عَلَى الْمَسْمُوعِ وَهُوَ مِنْ أَحَادٍ إِلَى  
رُبَاعٍ وَلَا يَتَعَبَّرُ بِالْبَيْتِ لَشِدْوَذِهِ . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ : وَيُقَالُ أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ وَثَنَاءٌ  
وَمَثْنَى وَثَلَاثٌ وَمَثَلَتْ وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ . وَهَلْ يُقَالُ فِيمَا عَدَاهُ إِلَى التَّسْعَةِ أَوْ لَا يُقَالُ ؛ فِيهِ خِلَافٌ  
أَصَحُّهَا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ . وَقَدْ نَصَّ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَلَى ذَلِكَ . وَكَوْنُهُ مَعْدُولًا عَنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ  
لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ تَسْتَعْمَلُ فِيهِ الْأَعْدَادُ غَيْرَ الْمَعْدُولَةِ ؛ تَقُولُ : جَاءَنِي اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ ، وَلَا  
يُجُوزُ مَثْنَى وَثَلَاثٌ حَتَّى يَتَقَدَّمَ قَبْلَهُ جَمْعٌ ، مِثْلُ جَاءَنِي الْقَوْمُ أَحَادٌ وَثَنَاءٌ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ مِنْ غَيْرِ  
تَكَرَّرٍ . وَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ هُنَا فِي الْآيَةِ ، وَتَكُونُ صِفَةً . وَمِثَالُ كَوْنِ هَذِهِ الْأَعْدَادِ صِفَةً  
يَتَبَيَّنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَوَّلِيْ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ» فَهَذِهِ صِفَةٌ لِلْأَجْنَحَةِ نَكْرَةً .  
وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُرُؤِيَّةَ :

وَلَكِنَّا أَهْلُ بَوَادٍ أَيْسُسُهُ • ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

وَأَنشَدَ الْفَرَاءَ :

قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنَى وَمَوْحَدٍ • بَارِبَعَةً مِنْكُمْ وَآخَرَ خَامِسٍ

فَوُصِفَ ذُنَابًا وَهِيَ نَكْرَةٌ بِمَثْنَى وَمَوْحَدٍ ، وَكَذَلِكَ بَيْتُ الْفَرَاءِ ؛ أَيْ قَتَلْنَا بِهِ نَاسًا فَلَا تَنْصَرِفُ إِذَا  
هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ صَرْفَهُ فِي الْعَدَدِ عَلَى أَنَّهُ نَكْرَةٌ . وَزَعِمَ  
الْأَخْفَشُ أَنَّهُ إِنْ سُمِّيَ بِهِ صَرْفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ عَنْهُ الْعَدْلُ .

(١) حَرْدٌ يَحْرَدُ بِالْكَسْرِ حَرْدًا : فَصْدٌ . نَقُولُ لِلرَّجُلِ : حَرَدْتَ حَرْدًا ؛ أَيْ فَصَدْتَ فَصْدَكَ .

(٢) تَبَغَّى النَّاسَ : تَطَلَّيَهُمْ .

الثامنة - إعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة، وزعم أن الواو جامعة؛ وعَصَدَ ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكح تسعا، وجمع بينهما في عصمته. والذي صار إلى هذه الجهالة، وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر؛ فجعلوا مثنى مثل اثنين، وكذلك ثلاث ورباع. وذهب بعض أهل الظاهر أيضا إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة؛ ثمسكا منه بأن العدد في تلك الصيغة يفيد التكرار والواو للجمع؛ فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع. وهذا كله جهل باللسان والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة؛ إذ لم يُسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع. وأخرج مالك في الموطأ، والنسائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أمية التميمي وقد أسلم ونحوه عشر نسوة: "أختر منهن أربعا وفارق سائرهن". وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال: أسألت وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أختر منهن أربعا". وقال مقاتل: إن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر؛ فلما نزلت الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعا ويمسك أربعا. وكذا قال: «قيس بن الحارث»، والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود. وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث بن قيس، وهو المعروف عند الفقهاء. وأما ما أبيح من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذلك من خصوصياته؛ على ما يأتي بيانه في «الأحزاب». وأما قولهم: إن الواو جامعة؛ فقد قيل ذلك، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات. والعرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول اثنين وثلاثة وأربعة. وكذلك تستقيح ممن يقول: أعط فلانا أربعة ستة ثمانية، ولا يقول ثمانية عشر. وإنما الواو في هذا الموضع بدل؛ أي انكحوا ثلاثا بدلا من مثنى، ورباع بدلا من ثلاث؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو. ولو جاء بأولجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع. وأما قولهم: إن مثنى تقتضي اثنين، وثلاث ثلاثة،

ورباع أربعة، فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم. وكذلك جهالة الآخرون؛ لأن منى تقتضى اثنين اثنين، وثلاث ثلاثة ثلاثة، ورباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعا، حصر للعدد. ومنى وثلاث ورباع بخلافها. ففى العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست فى الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخليل منى، إنما معنى بذلك اثنين اثنين؛ أى جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره: فإذا قلت جاءنى قوم منى أو ثلاث أو أحاد أو عشار، فأنما تريد أنهم جاءوك واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة، وليس هذا المعنى فى الأصل؛ لأنك إذا قلت جاءنى قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة. فإذا قلت جاءونى رُباع وثُناء فم تحصر عدتهم. وإنما تريد أنهم جاءوك أربعة أربعة أو اثنين اثنين. وسواء كثر عددهم أو قل فى هذا الباب فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمه تحكم.

وأما اختلاف علماء المسلمين فى الذى يتزوج خامسة وعنده أربع وهى:

التاسعة — فقال مالك والشافعي: عليه الحد إن كان عالما. وبه قال أبو ثور. وقال الزهري: يُرجم إن كان عالما. وإن كان جاهلا أدنى الحد الذى هو الحد، ولها مهرها ويُرقق بينهما ولا يجتمعان أبدا. وقالت طائفة: لا حد عليه فى شيء من ذلك. هذا قول النعمان. وقال يعقوب ومحمد: يُحد فى ذات المحرم ولا يحد فى غير ذلك من النكاح. وذلك مثل أن يتزوج بجوسية أو خمسة فى عقة أو تزوج معتدة أو تزوج بغير شهود، أو أمة تزوجها بغير إذن مولاه. وقال أبو ثور: إذا علم أن هذا لا يحل له يجب أن يُحد فيه كله إلا التزوج بغير شهود. وفيه قول ثالث قاله النخعي فى الرجل ينكح الخامسة متعمدا قبل أن تنقضى عدة الزوجة من نسائه: جائد مائة ولا يُتقى. فهذه فتاها لنا فى الخامسة على ما ذكره ابن المنذر فكيف بما فوقها.

العاشرة - ذكر الزبير بن بكار حدثني إبراهيم الحزامي عن محمد بن معن النيفاري قال :  
 أنت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يصوم  
 النهار ولا يترك الليل وأنا أكره أن أشكوه ، وهو يعمل بطاعة الله عز وجل . فقال لها : نعم  
 أنزع زوجك . فجعلت تكثر عليه القول ويكثر عليها الجواب . فقال له كعب الأسدي :  
 يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها في مبادئه إياها عن فراشه . فقال عمر : كما فهمت  
 كلامها فأقض بينهما . فقال كعب : على زوجها ، فأني به فقال له : إن أمرأتك هذه  
 تشكوك . قال : أفى طعام أو شراب ؟ قال لا . فقالت المرأة :

ياها القاضي الحكيم رُسِدُهُ \* ألهى خليلي عن فراشي مسجِدُهُ  
 زَهْدُهُ في مَضْجَعِي تعبُدُهُ \* فأقض القضاء كَعْبٌ ولا تُرَدُّهُ  
 نهاره وإيسله ما يرقُدُهُ \* فلبستُ في أمرِ النساءِ أحمَدُهُ

فقال زوجها :

زَهْدِي في فرشها وفي الخجل<sup>(١)</sup> \* أنى أمرؤ أذهلني ما قد نَزَلْ  
 في سورة النحل وفي السبع الطول<sup>(٢)</sup> \* وفي كتاب الله تحويفٌ جللٌ

فقال كعب :

إن لها عليك حقاً يا رَجُلُ \* نصيبها في أربع لمن عَقَلْ  
 \* فأعطها ذاك ودع عنك العَلَلُ \*

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام  
 وليلتين تعبد فيهن ربك . فقال عمر : والله ما أدري من أئى أمرئك أعجب ؟ أمن فهمك  
 أمرهما أم من حكلك بينهما ؟ أذهب فقد وليتك قضاء البصرة . وروى أبو هذبة إبراهيم

(١) الخجل : جمع جملة بفتحين ؛ وهي بيت يزين للعروس بالتياب والأسرة والسنور .

(٢) السبع الطول من سور القرآن سبع سور وهي سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف .  
 واختلفوا في السابعة فمن قال السابعة براءة والأفعال وعددها سورة واحدة ، ومنهم من جعلها سورة يونس . والطول  
 جمع الطول .

ابن هذبة حدثنا أنس بن مالك قال : أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة تستعدي زوجها ، فقالت : ليس لي ما للنساء ؛ زوجي يصوم الدهر . قال : " لك يومٌ وله يومٌ . للعبادة يومٌ وللراة يومٌ " .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ قال الضحاك وغيره : في الميل والمحبة والجماع والعشرة والقسم بين الزوجات الأربع والثلاث والأثنين فواحدة . فنع من الزيادة التي تؤدي إلى ترك العدل في القسم وحسن العشرة . وذلك دليل على وجوب ذلك ، والله أعلم . وقرئ بالرفع ، أي فواحدة فيها كفاية أو كافية . وقال الكسائي : فواحدة تقع . وقرئت بالنصب بإصمار فعل ، أي فانكحوا واحدة .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ يريد الإماء . وهو عطف على واحدة . أي إن خاف ألا يعدل في واحدة فما ملكت يمينه . وفي هذا دليل على الأحق لملك اليمين في الوطاء ولا القسم ؛ لأن المعنى « فإن خفتم ألا تعدلوا » في القسم « فواحدة » أو ما ملكت أيمانكم « فجعل ملك اليمين كله بمنزلة واحدة فانتفى بذلك أن يكون للإماء حق في الوطاء أو في القسم . إلا أن ملك اليمين في العدل قائم بوجوب حسن الملكة والتزقي بالترقيق . وأُسند تعالى الملك إلى اليمين إذ هي صفة مدح ، واليمين مخصوص بالمحسن لتمكينا . ألا ترى أنها المتفقة ؛ كما قال عليه السلام : " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " وهي المعاهدة المباحة ، وبها سميت الآية يمينًا ، وهي المتقية لأيات المجد ، كما قال :

إذا ما رايةٌ رُفعتُ لِحَمْدٍ \* تلقاها عَرَابَةٌ باليمين<sup>(١)</sup>

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ أي ذلك أقرب إلى ألا تعيولوا عن الحق وتجوروا ؛ عن ابن عباس وبجاهد وغيرهما . يقال : عال الرجل يعول إذا جار ومال . ومنه قولهم : عال السهم عن الهدف مال عنه . قال ابن عمر : إنه لعائل الكيل والوزن ؛ قال الشاعر :

(١) البيت للشناخ ، بمدح عرابة الأرمي . وقوله :

وأبت عرابة الأرمي يسو \* إلى الخيرات مقطع القرن

قَالُوا تَبِعَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَطَرَحُوا \* قَوْلَ الرَّسُولِ وَعَالُوا فِي الْمَوَازِينِ

أَي جَارُوا . وَقَالَ أَبُو طَالِب :

بِمِزَانِ صِدْقٍ لَا يُغْلُ شُعِيرَةً \* لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ عَائِلٍ

يُرِيدُ غَيْرَ مَائِلٍ . وَقَالَ آخَر :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُرُودٍ \* لَقَدْ عَالَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالٍ<sup>(٢)</sup>

أَي جَارَ وَمَالَ . وَعَالَ الرَّجُلُ يَعِيشُ إِذَا اقْتَرَفَ فَصَارَ عَالَةً . وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ خِفْتُمْ عِيَلَهُ » . وَمَنْهُ قَوْلُ الشَّاعِر :

وَمَا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ \* وَمَا يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَعْيشُ<sup>(٣)</sup>

وَهُوَ عَائِلٌ وَقَوْمُ عَيْلَةٍ . وَالْعَيْلَةُ وَالْعَالَةُ الْفَاقَةُ . وَعَالَنِي الشَّيْءُ يُعُولُنِي إِذَا غَلَبَنِي وَتَقَلُّ عَلَى . وَعَالَ الْأَمْرُ اسْتَدْرَجَ وَتَفَاقَمَ . وَقَالَ الشَّاعِرُ : « أَلَا تَعُولُوا » أَلَا تَكْثُرُ عِيَالُكُمْ . قَالَ الثُّعْلُبِيُّ : وَمَا قَالَ هَذَا غَيْرُهُ ، وَإِنَّمَا يَقَالُ أَعَالَ يَعِيشُ إِذَا كَثُرَ عِيَالُهُ . وَزَعَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ عَالَ عَلَى سَبْعَةِ مَعَانٍ لَا ثَمَنَ لَهَا ، يَقَالُ : عَالَ مَالٌ ، الثَّانِي زَادَ ، الثَّالِثُ جَارَ ، الرَّابِعُ اقْتَرَفَ ، الْخَامِسُ أَتَقَلُّ ، حَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ . قَالَتِ الْخَنَسَاءُ :

\* وَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا \*

السَّادِسُ عَالَ قَامَ بِمُتُونَةِ الْعِيَالِ ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ » . السَّابِعُ عَالَ فُتِلَ ، وَمَنْهُ عِيلَ صَبَرَهُ . أَيْ غَلِبَ . وَيُقَالُ : أَعَالَ الرَّجُلُ كَثُرَ عِيَالُهُ . وَأَمَّا عَالَ بِمَعْنَى كَثُرَ عِيَالُهُ فَلَا يَصَحُّ .

(١) فِي اللِّسَانِ مَادَّةُ عَوْلَ : إِنَّا تَبِعْنَا ... أَخ (٢) الْبَيْتُ لِحَظِيَّةٍ . وَفِيهِ شَاهِدُ آخَرُ ، وَهُوَ تَذَكِيرُ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ كَانَتْ النَّفْسُ مُؤْتَةً ؛ لِأَنَّهُ حُلِمَا عَلَى مَعْنَى لِلشَّخْصِ وَهُوَ مَذْكُورٌ . وَالذُّرُودُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ . وَثَلَاثُ ذُرُودٍ : ثَلَاثُ أَنْوَاقٍ كَانَتْ يَنْقُوتُ أَلْبَانَهَا وَيَقُومُ بِهَا عَلَى عِيَالِهِ فَضَلَّتْ لَهُ . وَالذُّرُودُ اسْمُ وَاحِدٍ مُؤْتٍ مَقُولٍ مِنَ الْمَصْدَرِ يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ فَيُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ . (مَنْ شَرَحَ الشَّوَاهِدَ) .

(٣) الْبَيْتُ لِأُحْمَةَ ابْنِ جُلَاحٍ . وَبَعْدَهُ

وَمَا تَدْرِي إِذَا أَرْمَعْتَ أَمْرًا \* بَأَى الْأَرْضُ بِدَرْكِكَ الْهَيَلِ



قلت : أما قول الثعلبي « ما قاله غيره » فقد أسنده الدارقطني في سننه عن زيد بن أسلم ، وهو قول جابر بن زيد ؛ فهذان إمامان من علماء المسلمين وأئمتهم قد سبقا الشافعي إليه . وأما ما ذكره ابن العربي من الحصر وعدم الصحة فلا يصح . وقد ذكرنا : عال الأمر أشد وتفاقم ؛ حكاة الجوهرى . وقال الهروي في غريبه : « وقال أبو بكر : يقال عال الرجل في الأرض يعيل فيها إذا ضرب فيها . وقال الآخر : يقال عالني الشيء يعيلني عيلاً ومعيلاً إذا عجزك » . وأما عال كثر عياله فذكره الكسائي وأبو عمر الدويري وابن الأعرابي . قال الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة : العرب تقول عال يعول وأعال يعيل أى كثر عياله . وقال أبو حاتم : كان الشافعي أعلم بلغة العرب منا ، ولعله لغة . قال الثعلبي المفسر : قال أستاذنا أبو القاسم بن حبيب : سألت أبا عمر البويري عن هذا وكان إماماً في اللغة غير مدافع فقال : هي لغة حمير ؛ وأنشد :

وإن الموت يأخذ كل حي \* بلا شك وإن امشي وعالا

يعنى وإن كثرت ماشيته وعباله . وقال أبو عمرو بن العلاء : لقد كثرت وجوه العرب حتى خشيت أن آخذ على لاحن لحناً ، وقرأ طلحة بن مصرف « ألا تعيلوا » وهي حجة الشافعي رضي الله عنه . قال ابن عطية : وقدح الزجاج وغيره في تأويل عال من العيال بأن قال : إن الله تعالى قد أباح كثرة السراري وفي ذلك تكثير العيال ، فكيف يكون أقرب إلى ألا يكثر العيال . وهذا القدح غير صحيح ؛ لأن السراري إنما هي مال يُصرف فيه بالبيع ، وإنما القادح الحرائر ذوات الحقوق الواجبة . وحكى ابن الأعرابي أن العرب تقول : عال الرجل إذا كثر عياله .

الرابعة عشرة - تعلق بهذه الآية من أجاز للملوك أن يتزوج أربعا ؛ لأن الله تعالى قال : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » يعنى ما حل « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » ولم يحص عبدا من حُر . وهو قول داود والطبري ، وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه على ما في موطنه ، وكذلك روى عنه ابن القاسم وأشهب ، وذكر ابن المَوَاز أن ابن وهب روى عن مالك أن العبد لا يتزوج إلا اثنتين ؛ قال وهو قول الليث . قال أبو عمر : قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والنوري

واليث بن سعد : لا يترج العبد أكثر من اثنتين؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وروى عن عمر  
ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ؛  
ولا أعلم لهم مخالفا من الصحابة . وهو قول الشعبي وعطاء وابن سيرين ، والحسن وإبراهيم .  
والجدة لهذا القول القياس الصحيح على طلاقه واحدة : وكل من قال حذّه نصف حذّ الحر ،  
وطلاقه تطليقتان ، وإيلاؤه شهران ، ونحو ذلك من أحكامه فغير بعيد أن يقال تناقض في قوله .  
« ينكح أربعاً » والله أعلم .

قوله تعالى : **وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ  
مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا** ﴿٤١﴾  
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **( وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ )** الصّدقات جمع ، الواحدة صدقة .  
قال الأخفش : وبنو تميم يقولون صدقة والجمع صدقات ، وإن شئت فتحت وإن شئت  
أسكنت . قال المازني : يقال صدق المرأة ، ولا يقال بالفتح . وحكى يعقوب وأحمد بن  
يحيى بالفتح عن النحاس . والخطاب في هذه الآية للأزواج ؛ قاله ابن عباس وقادة وابن زيد  
وابن جريح . أمرهم الله تعالى أن يتبرعوا بإعطاء المهور نِحْلَةً منهم لأزواجهم . وقيل : الخطاب  
للأولياء ؛ قاله أبو صالح . وكان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يعطيها شيئا ، فنهوا عن ذلك وأُمروا  
أن يدفعوا ذلك إليهن . قال في رواية الكلبي : إن أهل الجاهلية كان الولي إذا تزوجها  
فإن كانت معه في العشرة لم يعطها من مهرها كثيرا ولا قليلا ، وإن كانت غريبة حملها على  
بعير إلى زوجها ولم يعطها شيئا غير ذلك البعير ؛ فترى « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » .  
وقال المعتز بن سليمان عن أبيه : زعم حضرمي أن المراد بالآية المتشاغرون الذين كانوا  
يتزوجون أمراء بأخرى ، فأُمروا أن يضربوا المهور . والأول أظهر ؛ فإن الضائر واحدة وهي

يجلبها للأزواج فهم المراد؛ لأنه قال : « وَأَنْ خِفُّمُ الْأَنْفُسَاطَا فِي الْبَيْتَا » إلى قوله : « وَأَتَا النِّسَاءَ صَدَقَاتَيْنِ نَحْلَةً » . وذلك يوجب تناسق الضائر وأن يكون الأول فيها هو الآخر .

الثانية - هذه الآية تدل على وجوب الصداق للزوجة ، وهو يُجمع عليه لا خلاف فيه إلا ما روى عن بعض أهل العلم من أهل العراق أن السيد إذا تزوج عبده من أَمته أنه لا يجب فيه صداق ؛ وليس بشيء لقوله تعالى : « وَأَتَا النِّسَاءَ صَدَقَاتَيْنِ نَحْلَةً » فعم . وقال : « فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . وأجمع العلماء أيضا أنه لا حد لكثيره ، واختلفوا في قليله على ما يأتي بيانه في قوله : « وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا » . وقرأ الجمهور « صَدَقَاتَيْنِ » بفتح الصاد وضم الدال . وقرأ قتادة « صَدَقَاتَيْنِ » بضم الصاد وسكون الدال . وقرأ النخعي وابن وثاب بضمهما والتوحيد « صُدُقَيْنِ » .

الثالثة - قوله تعالى : (نَحْلَةً) النحلة والنحلة ، بكسر النون وضمها لثنتان . وأصلها من العطاء ؛ نَحَلْتُ فلانا شيئا أعطيته . فالصداق عطية من الله تعالى للزوجة . وقيل : « نَحْلَةً » أى عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع . وقال قتادة : معنى « نَحْلَةً » فريضة واجبة . ابن جرير وابن زيد : فريضة مَسَاءة . قال أبو عبيدة : ولا تكون النحلة إلا مساءة معلومة . وقال الزجاج : « نَحْلَةً » تدبثا . والنحلة الدبابة والملة . يقال : هذا نحلته أى دينه . وهذا حسن مع كون الخطاب للأولياء الذين كانوا يأخذونه في الجاهلية ، حتى قال بعض النساء في زوجها : لا يأخذ الحلوآن من بناتنا . تقول : لا يفعل ما يفعله غيره . فاترعه الله منهم وأمر به للنساء . و « نَحْلَةً » منصوب على أنها حال من الأزواج بإضمار فعل من لفظها ، تقديره انحلوهن نَحْلَةً . وقيل : هى نصب على التفسير . وقيل : هى مصدر على غير الصدر في موضع الحال .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) مخاطبة للأزواج ، وبدل بعمومه على أن هبة المرأة صداقها لزوجها بكَرًا كانت أو ثيبًا جائرة ، وبه قال جمهور الفقهاء . ومنع مالك من هبة الذكر الصداق لزوجها وجعل ذلك للولي مع أن الملك لها .

وزعم الفراء أنه مخاطبة للاولياء ؛ لأنهم كانوا يأخذون الصداق ولا يُعطون المرأة منه شيئا ، فلم يُبَحِّحْ لهم منه إلا ما طابت به نفس المرأة . والقول الأول أصح ؛ لأنه لم يتقدم للاولياء ذكر ، والصبر في « منه » عائد على الصداق . وكذلك قال عكرمة وغيره . وسبب الآية فيما ذكر أن قوماً تخزجوا أن يرجع إليهم شيء مما دفعوه إلى الزوجات فترلت « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ » .

الخامسة — وأتفق العلماء على أن المرأة المالككة لأمر نفسها اذا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ، ولا رجوع لها فيه . إلا أن شريحاً رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » وإذا كانت طالبة له لم تطب به نفسها . قال ابن العربي : وهذا باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل فلا كلام لها ، إذ ليس المراد صورة الأكل وإنما هو كناية عن الإحلال والاستحلال ، وهذا بين .

السادسة — فإن شرطت عليه عند عقد النكاح أنه لا يتزوج عليها ، وحطت عنه لذلك شيئا من صداقها ، ثم تزوج عليها فلا شيء لها عليه في رواية ابن القاسم ؛ لأنها شرطت عليه مالا يجوز شرطه . كما اشترط أهل بريرة<sup>(١)</sup> أن تعتقها عائشة والولاء لبائعها ، فصَحَّ النبي صلى الله عليه وسلم العقد وأبطل الشرط . كذلك ههنا يصح إسقاط بعض الصداق عنه ويبطل ما التزمه . وقال ابن عبد الحكم : إن كان بقي من صداقها مثل صداق مثلها أو أكثر لم ترجع عليه بشيء ، وإن كانت وضعت عنه شيئا من صداقها فتزوج عليها رجعت عليه بتمام صداق مثلها ؛ لأنه شرط على نفسه شرطا وأخذ عنه عوضا كان لها واجبا أخذه منه ، فوجب عليه الوفاء لقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم » .

السابعة — وفي الآية دليل على أن العتق لا يكون صداقا لأنه ليس بمال ؛ إذ لا يمكن المرأة هبته ولا الزوج أكله . وبه قال مالك وأبو حنيفة وزُفَرٌ ومحمد والشافعي . وقال أحمد ابن حنبل وإسحاق ويعقوب : يكون صداقا ولا مهر لها غير العتق ؛ على حديث صفية<sup>(٢)</sup> رواه

(١) بريرة : مولاة عائشة رضي الله عنها كانت لعنة بن أبي لهب . وقيل لبعض بني هلال ، فكاتبوها ثم باعوها فاشتريتها عائشة ، وجاء الحديث في شأنها بأن الولاء لمن أعتق .

(٢) هي صفية بنت حيى بن أخطب ، سباه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صداقها . ورؤى عن أنس أنه فعّله ، وهو راوى حديث صَفِيَّة . وأجاب الأولون بأن قالوا : لا حجة في حديث صَفِيَّة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا في النكاح بأن يتزوج بغير صداق ، وقد أراد زينب خُرْمَت على زيد فدخل عليها بغير ولي ولا صداق . فلا ينبغي الاستدلال بمثل هذا ؛ والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ نَفْسًا ﴾ قيل : هو منصوب على اليّان . ولا يميز سيويوه ولا الكوفيّون أن يتقدّم ما كان منصوباً على اليّان ، وأجاز ذلك المازنيّ وأبو العباس المبرّد إذا كان العاملُ فعلاً . وأنشد :

\* وما كان نفساً بالفراقِ يَطِيبُ <sup>(١)</sup> \*

وفي التزويل « خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » فعل هذا يجوز « شَجَا تَفَقَّات . ووجها حَسُنَتْ » . وقال أصحاب سيويوه : إن « نفسا » منصوبة بإضمار فعل تقديره أعنى نفساً ، وليست منصوبة على التمييز ؛ وإذا كان هذا فلا حجة فيه . وقال الزجاج . الرواية :

\* وما كان نفسى ... \*

وأنفق الجميع على أنه لا يجوز تقديم الميز إذا كان العامل غير متصرف كمشرين درهما .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ ليس المقصود صورة الأكل ، وإنما المراد به الاستباحة بأى طريق كان ، وهو المعنى بقوله فى الآية التى بعدها « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَانِي ظُلْمًا » . وليس المراد نفس الأكل ؛ إلا أن الأكل لما كان أَوْفَى أنواع التمتع بالمال صَبَرَ من التصرفات بالأكل . ونظيره قوله تعالى : « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » يعلم أن صورة البيع غير مقصودة ، وإنما المقصود ما يشغله عن ذكر الله تعالى مثل النكاح وغيره ؛ ولكن ذكر البيع لأنه أهم ما يشتغل به عن ذكر الله تعالى .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ منصوب على الحال من الماء فى « كلوه » وقيل : نعت لمصدر محذوف ، أى أكلا هنيئًا بطيب الأنفس . هناء الطعام والشراب يَهْنِئُهُ ،

(١) هذا مجزيت للخبيل السعدى ، ومصدره :

\* أتتهجلى بالفراق حبيها \*

وما كان هنيئاً؛ ولقد هُنُوٌ، والمصدر الهُنُّ. وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هنيءٌ. وهنيء اسم فاعل من هُنُوَ كطريف من ظَرْفٍ. وهنيءٌ هيناً فهو هنيءٌ على قَيل كرمي. وهَنَانِي الطعام وسَرَانِي على الإبتاع؛ فإذا لم يذكر «هَنَانِي» قلت: أمرأني الطعام بالألف، أي أنهضم. قال أبو علي: وهذا كما جاء في الحديث «أرجعن ما زورات غير ماجورات». فقلبوا الواو من «موزورات» ألفاً إبتاعاً للفظ ماجورات. وقال أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال هنيءٌ وهَنَانِي وسَرَانِي وأمرأني ولا يقال مرثني؛ حكاه المروزي. وحكى القشيري أنه يقال: هنتني ومرثني بالكسر هيناني ويمرأني، وهو قليل. وقيل: «هَنِيئاً» لا إثم فيه، و«مَرِيئاً» لا داء فيه. قال كثير:

هنيئاً مريئاً غير داءٍ مُحَامِر \* لِعِزَّةٍ من أعراضنا ما أَسْتَحَلَّتْ

ودخل رجل على علقمة وهو يأكل شيئاً وهبته امرأته من مهرها فقال له: كُلْ من الهنيء. والمرءى. وقيل: الهنيء الطيب المساغ الذي لا ينغصه شيء، والمرءى المحمود العاقبة، التام المضم الذي لا يضُرُّ ولا يُؤْذِي. يقول لا تخافون في الدنيا به مطالبة، ولا في الآخرة تبعة. يدل عليه ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن هذه الآية «فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ» فقال: إذا جادت لزوجها بالعطية طائعة غير مكرهة لا يقضى به عليكم سلطان، ولا يؤاخذكم الله تعالى به في الآخرة. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا اشتكى أحدكم شيئاً فليسال امرأته دراهم من صداقها، ثم ليشتريه عسلاً فليشربه بماء السماء؛ فيجمع الله عز وجل له الهنيء والمرءى والماء المبارك. والله أعلم.

قوله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَآرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٢٥﴾  
فيه عشر مسائل:

الأولى — لما أمر الله تعالى بفتح أموال اليتامى إليهم في قوله «وآتوا اليتامى أموالهم» وإبصال الصدقات إلى الزوجات، بين أن السفهية وغير البالغ لا يجوز دفع ماله إليه. فدلّت

الآية على ثبوت الوصية والولي والكفيل للإيتام . وأجمع أهل العلم على أن الوصية إلى المسلم الحُرّ الثقة العدل جائزة . واختلفوا في الوصية إلى المرأة الحرة؛ فقال عوام أهل العلم : الوصية لها جائزة . واحتج أحمد بأن عمر أوصى إلى حفصة . وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى إلى أمرأته قال : لا تكون المرأة وصياً ؛ فإن فعل حُوت إلى رجل من قومه . واختلفوا في الوصية إلى العبد ؛ فنعاه الشافعي وأبو ثور ومحمد ويعقوب . وأجازه مالك والأوزاعي وابن عبد الحكم . وهو قول النخعي إذا أوصى إلى عبده . وقد مضى القول في هذا في «البقرة» مستوفى .<sup>(١)</sup>

الثانية - قوله تعالى : ﴿ السُّفَهَاء ﴾ قد مضى في «البقرة» معنى السفه لفة . واختلف العلماء في هؤلاء السفهاء من هم ؛ فروى سالم الأفتس عن سعيد بن جبيرة قال : هم البتامي لا تؤتوهم أموالكم . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في الآية . وروى إسماعيل بن أبي خاله عن أبي مالك قال : هم الأولاد الصغار ، لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها وتبقوا بلا شيء . وروى سفيان عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : هم النساء . قال النحاس وغيره : وهذا القول لا يصح ؛ إنما تقول العرب في النساء سفهات أو سفهات ؛ لأنه الأكثر في جمع فيلة . ويقال : لا تدفع مالك مضاربة ولا إلى وكيل لا يحسن التجارة . وروى عن عمر أنه قال : من لم يتفق فلا يتجر في سوقنا ؛ فكذلك قوله : «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» يعني الجهال بالأحكام . ويقال : لا تدفع إلى الكفار ؛ ولهذا كره العلماء أن يوكل المسلم ذمياً بالشراء والبيع ، أو يدفع إليه مضاربة . وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : السفهاء هنا كل من يستحق الحجر . وهذا جامع . وقال ابن خزيمة : وأما الحجر على السفه فالفقيه له أحوال : حال يُحجر عليه لصغره ، وحالة لعدم عقله بيجنون أو غيره ، وحالة لسوء نظره لنفسه في ماله . فاما المُنْعَى عليه فاستحسن مالك ألا يُحجر عليه لسرعة زوال ما به . والحجر يكون مرة في حق الإنسان ومرة في حق غيره ؛ فاما المحجور عليه في حق نفسه من

(١) راجع به ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها طعة ثانية . (٢) راجع به ١ ص ٢٠٥ طعة ثانية وثالثة .

ذكرنا . والمحجور عليه في حق غيره العبد والمُديان والمريض في الثلثين ، والمفلس وذات الزوج  
 لحق الزوج ، والبكر في حق نفسها . فاما الصغير والمحنون فلا خلاف في الحجر عليهما . واما الكبير  
 فلا نه لا يحسن النظر لنفسه في ماله ، ولا يؤمن منه إتلاف ماله في غير وجهه ، فاشبه الصبي ؛  
 وفيه خلاف يأتي . ولا فرق بين أن يتلف ماله في المعاصي أو في القرب والمباحات . واختلف  
 أصحابنا إذا أتلف ماله في القرب ؛ فمنهم من حجر عليه ، ومنهم من لم يحجر عليه . والعبد  
 لا خلاف فيه . والمُديان يُزج ما بيده لغرمائه ؛ لإجماع الصحابة ، وقيل عمر ذلك بأسيفع  
 جُنيته ؛ ذكره مالك في الموطأ . والبكر ما دامت في الخلد محجور عليها ؛ لأنها لا تحسن النظر  
 لنفسها . حتى إذا تزوجت دخل إليها الناس ، ونجرت وبرز وجهها عرفت المضار من  
 المنافع . واما ذات الزوج فلا تن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يجوز لامرأة  
 ملك زوجها عصمتها قضاءً في مالها إلا في ثلثها " .

قلت : واما الجاهل بالأحكام وإن كان غير محجور عليه لتنبهته لماله وعدم تديره ،  
 فلا يدفع إليه المال ؛ لجهله بفاسد البياعات وصحيجها وما يحل وما يحرم منها . وكذلك الذمي  
 مثله في الجهل بالبياعات وما يخاف من معاملته بالزبا وغيره . والله أعلم . واختلفوا في وجه  
 إضافة المال إلى المخاطبين على هذا وهي للسفهاء ؛ فقيل : إضافتها إليهم لأنها بأيديهم وهم  
 الناظرون فيها فنُسبت إليهم أنساعا ؛ كقوله تعالى : « فَسَامُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » وقوله « فاقتلوا  
 أَنْفُسَكُمْ » . وقيل : أضافها إليهم لأنها من جنس أموالهم ؛ فإن الأموال جعلت مشتركة بين  
 الخلق تنقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ، أى هي لهم إذا احتاجوها كأموالكم التي  
 تقي أعراضكم وتصونكم وتعظم أقداركم ، وبها قوام أمركم . وقول ثان قاله أبو موسى الأشعري  
 وابن عباس والحسن وقتادة : أن المراد أموال المخاطبين حقيقة . قال ابن عباس : لا تدفع  
 مالك الذي هو سبب معيشتك إلى أمراءك وأبنك وتبقى فقيرا تنظر إليهم وإلى ما في أيديهم ؛  
 بل كن أنت الذي تنفق عليهم . فالسفهاء على هذا هم النساء والصبيان ؛ صغار ولد الرجل  
 وأمرأته . وهذا يخرج على قول مجاهد وأبي مالك في السفهاء .



الثالثة - ودلت الآية على جواز الحجر على السفية؛ لأمر الله عز وجل بذلك في قوله : « وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ » وقال « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا » . فثبت الولاية على السفية كما أثبتنا على الضعيف . وكان معنى التضعيف راجعا إلى الضعيف . ومعنى السفية إلى الكبير البالغ؛ لأن السفه اسم ذم ولا يذم الإنسان على ما لم يكتسب ، والقلم مرفوع عن غير البالغ ، فالذم والحرج منفيان عنه ؛ قاله الخطابي .

الرابعة - واختلف العلماء في أفعال السفية قبل الحجر عليه ؛ فقال مالك وجميع أصحابه غير ابن القاسم : إن فعل السفية وأمره كله جائز حتى يضرب الإمام على يده . وهو قول الشافعي وأبي يوسف . وقال ابن قاسم : أفعاله غير جائزة وإن لم يضرب عليه الإمام . وقال أصبغ : إن كان ظاهر السفه أفعاله مردودة ، وإن كان غير ظاهر السفه فلا تُردُّ أفعاله حتى يحجر عليه الإمام . واحتجَّ يُحْنُون لقول مالك بأن قال : لو كانت أفعال السفية مردودة قبل الحجر ما احتاج السلطان أن يحجر على أحد . وحجة ابن القاسم ما رواه البخاري من حديث جابر أن رجلا أعتق عبدا نيس له مال غيره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن حجر عليه قبل ذلك .

الخامسة - واختلفوا في الحجر على الكبير ؛ فقال مالك وجهه الفقهاء : يحجر عليه . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على من بلغ عاقلا إلا أن يكون مفسداً لماله ؛ فإذا كان كذلك منع من تسليم المال إليه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، فإذا بلغها سلم إليه بكل حال ، سواء كان مفسداً أو غير مفسد ؛ لأنه يُجَبَّل منه لأثنتي عشرة سنة ، ثم يولد له لستة أشهر فيصير جَدًّا ، وأنا أستحي أن أجبر على من يصاح أن يكون جَدًّا . وقيل عنه : إن في مدة المنع من المال إذا بلغ مفسداً ينفذ تصرفه على الإطلاق ، وإنما يُمنع من تسليم المال احتياطاً . وهذا كله ضعيف في النظر والأثر . وقد روى الدارقطني - حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف أخبرنا حامد بن شعيب أخبرنا شريح بن يونس أخبرنا يعقوب بن إبراهيم - هو أبو يوسف القاضي - أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال : إني اشتريت

بيع كذا وكذا ، وإن علياً يريد أن يأتى أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر على فيه . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع . فأتى علي عثمان فقال : إن ابن جعفر اشترى بيع كذا وكذا فاحجر عليه . فقال الزبير : فانا شريكه في البيع . فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير . قال يعقوب : أنا أخذ بالاجر وأراه ، وأحجر وأبطل بيع المحجور عليه وشراه ، وإذا اشترى أو باع قبل الحجر أجزت بيعه . قال يعقوب بن إبراهيم : وإن أبا حنيفة لا يحجر ولا يأخذ بالاجر . فقول عثمان : كيف أحجر على رجل ، دليل على جواز الحجر على الكبير ؛ فإن عبد الله بن جعفر ولده أنه بارض الحبشة وهو أقل مولود ولد في الإسلام بها ، وقدم مع أبيه على النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر فسمع منه وحفظ عنه . وكانت خيرة ستة خمس من الهجرة . وهذا يرد على أبي حنيفة قوله . وستأتى حجة إن شاء الله تعالى .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ اَللّٰهُ جَعَلَ لَكُمۡ قِيَامًا ۭ اٰى لِمَعَاشِكُمْ وَصَلَاحُ دِيْنِكُمْ ۭ ۙ وَفِي ۙ اَلَّتِي ۙ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : اَلَّتِي ۙ وَاَلَّتِي ۙ بِكسر التاء وَاَلَّتِي ۙ بِاسكانها . وفي ثلثيتها أيضا ثلاث لغات : اللتان والثالثة بمحذف النون والثاني بشد النون . وأما الجمع فتأتى لغاته في موضعه في هذه السورة إن شاء الله تعالى . والقيام والقوام مأقيمتك بمعنى . يقال : فلان قيام أهله وقوام بيته ، وهو الذى يقيم شأنه ، أى يصلحه . ولما انكسرت القاف من قوام أبدلوا الواو ياء . وقراءة أهل المدينة « قِيَامًا » بغير ألف . قال الكسائى والفراء : قِيَا وقِيَا بمعنى قياما ، وانتصب عندهما على المصدر . أى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى تصلح بها أموركم فيقوموا بها قياما . وقال الأخفش : المعنى قائمة بأمركم . بذهب إلى أنها جمع . وقال البصريون : قِيَامًا جمع قِيَمَة ؛ كدِيمَة ودِيم ، أى جعلها الله قيمة للأشياء . وخطأ أبو على - هذا القول وقال : هى مصدر كقيام وقوام وأصلها قِيم ، ولكن شذت في الرد إلى الياء كما شذ قولهم : جواد في جمع جواد ونحوه . وقِيَامًا وقِيَا مأ معناه ثباتا في صلاح الحال ودواما في ذلك . وقرأ الحسن والنخعي « اللاتي » على جمع التى ، وقراءة العامة « التى » على لفظ الجماعة . قال الفراء : الأكثر في لفظ العرب « النساء اللواتى ، والأموال التى » وكذلك غير الأموال ؛ ذكره النحاس .

(١) في قوله تعالى : « واللاتى يأتين الفاحشة ... » آية ٢٥ .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ قيل : معناه اجعلوا لهم فيها أو افرضوا لهم فيها . وهذا فيمن يلزم الرجل نفقته وكسوته من زوجته وبنه الأصغر . فكان هذا دليلا على وجوب نفقة الولد على الوالد والزوجة على الزوج . وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أفضل الصدقة مارك غني واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تمول . تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطافني ويقول العبد أطعمني وأستعملني ويقول الابن أطعمني إلى من تدعني " . فقالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، هذا من كيس أبي هريرة ! . قال المهلب : النفقة على الأهل والعيال واجبة بإجماع ، وهذا الحديث حجة في ذلك .

الثامنة - قال ابن المنذر : واختلفوا في نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب ؛ فقالت طائفة : على الأب أن ينفق على ولده الذكور حتى يحتلموا ، وعلى النساء حتى يتزوجن ويدخل بهن . فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها . وإن طلقها قبل البناء فهي على نفقتها .

التاسعة - ولا نفقة لولد الولد على الجد ؛ هذا قول مالك . وقالت طائفة : ينفق على ولده ولده حتى يبلغوا الحلم والحيض . ثم لا نفقة عليه إلا أن يكونوا زمتي ، وسواء في ذلك الذكور والإناث مالم يكن لهم أموال ، وسواء في ذلك ولده أو ولد ولده وإن سفلا مالم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقة عليهم ؛ هذا قول الشافعي . وأوجب طائفة النفقة لجميع الأطفال البالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقة الولد ؛ على ظاهر قوله عليه السلام هُند : " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف " . وفي حديث أبي هريرة " يقول الابن أطعمني إلى من تدعني " يدل على أنه إنما يقول ذلك من لا طاقة له على الكسب والتحرّف . ومن بلغ سنّ الحلم فلا يقول ذلك ؛ لأنه قد بلغ حدّ السعي على نفسه والكسب لما ، بدليل قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » الآية . فجعل بلوغ النكاح حداً في ذلك . وفي قوله " تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطافني " يدل على من قال : لا يفرق بالإعسار ويلزم المرأة الصبر ؛ وتعلق النفقة بذمته بحكم الحاكم . هذا قول عطاء

والزَّهْرَى . وإليه ذهب الكوفيون متسكين بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » . قالوا : فوجب أن يُنظر إلى أن يُوسر . وقوله تعالى : « وَاتَّكِبُوا آلَاكُمْ مِنْكُمْ » الآية . قالوا : فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ؛ فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للقرقة وهو مندوب معه إلى الكاح . ولا حجة لهم في هذه الآية على ما يأتي بيانه في موضعها . والحديث نص في موضع الخلاف . وقيل : الخطاب لوليّ اليتيم لينفق عليه من ماله الذي له تحت نظره ؛ على ما تقدم من الخلاف في إضافة المال . فالوصى ينفق على اليتيم على قدر ماله وحاله ؛ فإن كان صغيرا وماله كثير أخذ له ظمرا وحواضن ووسّع عليه في النفقة . وإن كان كبيرا قدر له ناعم اللباس وشهى الطعام والخدم . وإن كان دون ذلك فيجب عليه . وإن كان دون ذلك نفخس الطعام واللباس قدر الحاجة . فإن كان اليتيم فقيرا لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين الأخص به فالأخص . وأمه أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به . ولا يرجع عليه ولا على أحد . وقد مضى في البقرة عند قوله : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ » .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ أراد تليين الخطاب والوعد الجليل . واختلف في القول المعروف ؛ ف قيل : معناه آدعوا لهم : بارك الله فيكم ، وحاطكم وصنع لكم ، وأنا ناظر لك ، وهذا الاحتياط يرجع نفعه إليك . وقيل : معناه وعدوهم وعدا حسنا ؛ أى إن رشتهم دفعنا إليكم أموالكم . ويقول الأب لابنه : مالى إليك مصيره ، وأنت إن شاء الله صاحبه إذا ملكت رشك وعرفت تصرفك .

قوله تعالى : وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿١٦٠﴾

## فيه سبع عشرة مسألة .

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَأَبْلُوا آلِبَنَاتِي ﴾ الاختبار ؛ وقد تقدم . وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم . وقيل : إنها نزلت في ثابت بن رفاعه وفي عمه . وذلك أن رفاعه ثوَّق وترك ابنه وهو صغير ، فأتى عمُّ ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن أُمِّي يتيم في حجرى فما يحلّ لي من ماله ، ومتى أدفع إليه ماله ؟ فأرسل الله تعالى هذه الآية .

الثانية - واختلف العلماء في معنى الاختبار ؛ فقيل : هو أن يتأمل الوصى أخلاق يتيمه ، ويستمع إلى أغراضه ، فيحصل له العلم بنجايته ، والمعرفة بالسعى في مصالحه وضبط ماله ، والإهمال لذلك . فإذا توسّم الخير قال علماءنا وغيرهم : لا بأس أن يدفع إليه شيئا من ماله يبيع له التصرف فيه ، فإن نَمَاه وحسّن النظر فيه فقد وقع الاختبار ، ووجب على الوصى تسليم جميع ماله إليه . وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنده . وليس في العلماء من يقول : إنه إذا اختبر الصبي فوجده رشيدا ترتفع الولاية عنه ، وأنه يجب دفع ماله إليه وإطلاق يده في التصرف ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » . وقال جماعة من الفقهاء : الصغير لا يخلو من أحد أمرين ؛ إما أن يكون غلاما أو جارية ؛ فإن كان غلاما ردّ النظر إليه في نفقة الدار شهرا ، أو أعطاه شيئا نَزَرًا ليتصرف فيه ليعرف كيف تديره وتصرفه ، وهو مع ذلك يراعيه لئلا يتلفه ؛ فإن أنلفه فلا ضمان على الوصى . فإذا رآه متوَحِّيًا سَلِمَ إليه ماله وأشهد عليه . وإن كان جارية ردّها إليها ما يرُدُّ إلى ربّة البيت من تدبير بيتها والنظر فيه في الاستفزال والاستقصاء على الغزالات في دفع القطن وأجرته ، واستيفاء الفزل وجودته . فإن رآها رشيدة سَلِمَ أيضا إليها مالها وأشهد عليها . وإلا بقيا تحت الحجر حتى يؤنس رُشدَهما . وقال الحسن ومجاهد وغيرهما : آخبروهم في عقولهم وأديانهم وتبمية أموالهم .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ أى الحلم ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ » أى البلوغ . وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء : ثلاثة

يشارك فيها الرجال والنساء، وأثنان يختصان بالنساء وهما الحيض والحبل . فاما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما . واختلفوا في الثلاث . فاما الإنابات والسن فقال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم . وهو قول ابن وهب وأصعب وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجاعة من أهل المدينة ، واختاره ابن العربي . وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذا السن . قال أصعب بن الفرج : والذي نقول به إن حد البلوغ الذي نزم به الفرائض والحدود خمس عشرة سنة ؛ وذلك أحب ما فيه إلى وأحسنه عندي ؛ لأنه الحد الذي يُسهم فيه في الجهاد ولمن حضر القتال . واحتج بحديث ابن عمر إذ عُرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز ، ولم يُجز يوم أحد لأنه كان ابن أربع عشرة سنة . أخرجه مسلم . قال أبو عمر بن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنّه أو سجده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد : ألا تَصْرَبُوا الجزية إلا على من جرت عليه المَوَاسِي . وقال عثمان في غلام سرق : انظروا إن كان قد أخضر مبرزه فاقطعوه . وقال عطية القُرظي : عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله يحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم إستجابه ؛ فكنت فيمن لم ينبت فتركني . وقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما : لا يحكم لمن لم يحتلم حتى يبلغ ما لم يبلغه أحد إلا احتلم ، وذلك سبع عشرة سنة ؛ فيكون عليه حينئذ الحد إذا أتى ما يجب عليه الحد . وقال مالك مرة : بلوغه بأن ينلظ صوته وتنشق أرنبته . وعن أبي حنيفة رواية أخرى : تسع عشرة ؛ وهي الأشهر . وقال في الجارية : بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر . وروى اللؤلؤي عنه ثمان عشرة سنة . وقال داود : لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ولو بلغ أربعين سنة . فاما الإنابات ففهم من قال يستدل به على البلوغ ؛ روى عن ابن القاسم وسلم ، وقاله

(١) أى عرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعرف حاله .

(٢) كان حكمه فيهم أنه تقتل رجالهم وتسي نساؤهم وذريتهم . وقد قال له صلى الله عليه وسلم : "لقد حكمت

فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات" . راجع ترجمته في كتاب الاستيعاب .

مالك مرة، والشافعي في أحد قولي، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور . وقيل : هو بلوغ؛ إلا أنه يحكم به في الكفار فيقتل من أنبت ويُجعل من لم ينبت في الذراري؛ قاله الشافعي في القول الآخر لحديث عطية القرظي، ولا اعتبار بالحضرة والزعب، وإنما يترتب الحكم على الشعر . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب لو جرت عليه المواصي لحدته . قال أصح : قال لى ابن القاسم وأحب إلى ألا يقام عليه الحد إلا باجتماع الإنبات والبلوغ . وقال أبو حنيفة : لا ينبت بالإنبات حكم ، وليس هو ببلوغ ولا دلالة على البلوغ . وقال الزهري وعطاء : لا حد على من لم يحتلم؛ وهو قول الشافعي، ومال إليه مالك مرة، وقال به بعض أصحابه . وظاهره عدم اعتبار الإنبات والسِّن . قال ابن العربي : « إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السِّن فكل عدد يذكرونه من السنين فإنه دعوى ، والسِّن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من من لم يعتبرها ، ولا قام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الإنبات في بني قريظة؛ فنَعَذِرِي مَنْ ترك أمرين اعتبرهما النبي صلى الله عليه وسلم فيتأوله ويعتبر ما لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لفظا، ولا جعل الله له في الشريعة نظرا » .

قلت : هذا قوله هنا، وقال في سورة الأنفال عكسه؛ إذ لم يعزج على حديث ابن عمر هناك، وتأوله كما تأوله علماءنا . وأن موجه الفرق بين من يطبق القتال ويُسَمُّ له وهو ابن خمس عشرة سنة، ومن لا يطبقه فلا يُسَمُّ له فيجعل في العيال . وهو الذي فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث . والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا تَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ أى أبصرتم ورأيتم؛ ومنه قوله تعالى : « أَنْتُمْ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا » أى أبصرو رأي . قال الأزهرى : تقول العرب اذهب فاستأنس هل ترى أحدا؛ معناه تبصر . قال النابغة :

\* ... على مستأنس وحيد <sup>(١)</sup>

(١) تمام البيت : كان رحلى وقد زال النهار بنا \* يوم الجليل على مستأنس واحد  
الوحيد : الشمر .

أراد تَوَرًّا وَحِشِيًّا يَبْصُرُ هَلْ يَرَى قَانِصًا فَيَحْذَرُهُ . وقيل : آنست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ؛ ومنه قوله تعالى : ( فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ) أى علمهم . والأصل فيه أبصرتم . وقراءة العامة « رُشدا » بضم الراء ومكون الشين . وقرأ السُّلَمِيُّ وعيسى التَّقْفِيُّ وابن مسعود رضي الله عنهم « رَشدا » بفتح الراء والشين ، وهما لغتان . وقيل : رُشداً مصدر رَشَدَ . ورَشَدًا مصدر رَشَدَ ، وكذلك الرُّشَاد . والله أعلم .

الخامسة - واختلف العلماء في تأويل « رُشداً » فقال الحسن وقَتادة وغيرهما : صلاحاً في العقل والدين . وقال ابن عباس والسُّدِّي والثَّوْرِيُّ : صلاحاً في العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جُبَيْرٍ والشَّعْبِيُّ : إن الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده ؛ فلا يُدْفَع إلى اليتيم ماله وإن كان شيخاً حتى يؤنس منه رشده . وهكذا قال الضمك : لا يُعْطَى اليتيم وإن بلغ مائة سنة حتى يُعلم منه إصلاحُ ماله . وقال مجاهد : « رشدا » معنى في العقل خاصة . وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم وإن شاخ لا يزول الحجر عنه ؛ وهو مذهب مالك وغيره . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحُرِّ البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم تذبذباً إذا كان عاقلاً . وبه قال زُفَرٌ بن الهُدَيْل ، وهو مذهب النخعي . واحتجوا في ذلك بما رواه قَتادة عن أنس أن حَبَّانَ بن مُتَقْدَنٍ كان يتباع وفي عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله أحجر عليه ؛ فإنه يتباع وفي عقله ضعف . فاستداه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " لا تبع " . فقال : لا أصبر . فقال له : " إذا بايعت فقل لا خِلافةَ لك الخِيار ثلاثاً " . قالوا : فبما سأله القوم الحجر عليه لما كان في تصرفه من الغبن ولم يفعل عليه السلام ثبت أن الحجر لا يجوز . وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه مخصوص بذلك على ما بيناه في البقرة ، فغيره بخلافه . وقال الشافعي : إن كان مفسداً لماله ودينه أو كان مفسداً لماله دون دينه حُجِّر عليه ، وإن كان مفسداً لدينه

(١) حبان : بفتح الحاء ، وقد ذكر في ج ٣ ص ٣٨٦ بكسرهما خطأ .

(٢) راجع ج ٣ ص ٣٨٦ طبعة أولى أو ثانية .



مصلحا لماله فعلى وجهين : أحدهما يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي العباس بن سريج . والثاني لا يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي إسحاق المروزي ، والأظهر من مذهب الشافعي . قال الثعلبي : وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفية قول عثمان وعلى والزبير وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن جعفر رضوان الله عليهم ، ومن التابعين سريج ، وبه قال الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال الثعلبي : وأدعى أصحابنا الإجماع في هذه المسألة .

السادسة - إذا ثبت هذا فاعلم أن دفع المال يكون بشرطين : إتيان الرشد والبلوغ ؛ فإن وُجد أحدهما دون الآخر لم يجز تسليم المال . كذلك نص الآية . وهو رواية ابن القاسم وأشهب وابن وهب عن مالك في الآية . وهو قول جماعة الفقهاء إلا أبا حنيفة وزُفر والنخعي فإنهم أسقطوا إتيان الرشد ببلوغ خمس وعشرين سنة . قال أبو حنيفة : لكونه جَدًّا . وهذا يدل على ضعف قوله ، وضعف ما احتج به أبو بكر الرازي في أحكام القرآن له من استعمال الآيتين حسب ما تقدم ؛ فإن هذا من باب المطلق والمقيد ، والمطلق يراد إلى المقيد باتفاق أهل الأصول . وماذا يغني كونه جَدًّا إذا كان غير جَدٍّ ، أي بخت . إلا أن علماءنا شرطوا في الجارية دخول الزوج بها مع البلوغ ، وحينئذ يقع الابتلاء في الرشد . ولم يره أبو حنيفة والشافعي ، ورأوا الاختبار في الذكر والأنثى واحدا على ما تقدم . وفرق علماءنا بينهما بأن قالوا : الأنثى مخالفة للغلام لكونها محجوبة لا تعانى الأمور ولا تبرز لأجل البكارة ؛ فلذلك وقف فيها على وجود النكاح . فبه تفهم المقاصد كلها . والذكر بخلافها ؛ فإنه بتصرفه وملاقاته للناس من أول نشئه إلى بلوغه يحصل له الاختبار ، وبكل عقله بالبلوغ ، فيحصل له الغرض . وما قاله الشافعي - أصوب ؛ فإن نفس الوطء بإدخال الحشفة لا يزيد بها في رشدها إذا كانت عارفة بجميع أمورها ومقاصدها ، غير مبذرة لمالها . ثم زاد علماءنا فقالوا : لا بد بعد

(١) كذا في الأصول . وفي أحكام القرآن لابن العربي : « فلنا هذا ضعيف ؛ لأنه إذا كان جَدًّا ولم يكن ذا جَدٍّ فإذا بنفقه جَدٍّ النسب وجدَّ البخت فانت » .

دخول زوجها من مضى مدة من الزمان تمارس فيها الاحوال . قال ابن العربي : وذكر علمائنا في تحديدها أقوالا عديدة ؛ منها الخمسة الأعوام والستة والسبعة في ذات الأب . وجعلوا في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصى عليها عاما واحدا بعد الدخول ، وجعلوا في المولى عليها مؤبدا حتى يثبت رشدها . وليس في هذا كله دليل . وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير ؛ وأعسر منه تحديد العام في اليتيمة . وأما تهادى الحجر في المولى عليها حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصى عنه ، أو يخرجها الحكم منه فهو ظاهر القرآن . والمقصود من هذا كله داخل تحت قوله تعالى : « فَإِنْ آتَسَّمْ مِنْهُمْ رُشْدًا » فتعين اعتبار الرشد ولكن يختلف إيناسه بحسب اختلاف حال الراشد . فأعرفه وركب عليه واجتنب التحكم الذي لا دليل عليه .

السابعة - وأختلفوا فيما فعلته ذات الأب في تلك المدة ؛ فقبل : هو محمول على الرد ببقاء الحجر ، وما عملته بعده فهو محمول على الجواز . وقال بعضهم : ما عملته في تلك المدة محمول على الرد إلى أن يتبين فيه السداد ، وما عملته بعد ذلك محمول على الإمضاء حتى يتبين فيه السفة .

الثامنة - وأختلفوا في دفع المال المحجور عليه هل يحتاج إلى السلطان أم لا ؛ فقالت فرقة : لا بد من رفعه إلى السلطان ، ويثبت عنده رشده حتى يدفع إليه ماله . وقالت فرقة : ذلك موكل إلى اجتهد الوصى دون أن يحتاج إلى رفعه إلى السلطان . قال ابن عطية : والصواب في أوصياء زماننا ألا يستغنى عن رفعه إلى السلطان وثبوت الرشد عنده ، لما حفظ من تواطؤ الأوصياء على أن يرشد الصبي ، ويبرأ المحجور عليه لسفهه وقلة تحصيله في ذلك الوقت .

التاسعة - فإذا سلم المال إليه بوجود الرشد ، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد إليه الحجر عندنا ، وعند الشافعي في أحد قولي . وقال أبو حنيفة : لا يعود لأنه بالغ عاقل ؛ بدليل جواز إقراره في الحدود والقصاص . ودلينا قوله تعالى : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا »

أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلُ هُوَ قَلِيلٌ وَلَهُ بِالْعَدْلِ» ولم يفرق بين أن يكون عجورا سفيا أو بطرا ذلك عليه بعد الإطلاق .

**العاشرة -** ويجوز الوصي أن يصنع في مال اليتيم ما كان للآب أن يصنعه من تجارة وبضاعة وشراء وبيع . وعليه أن يؤدى الزكاة من سائر أمواله : عَيْنٍ وَحَرْثٍ وَمَاشِيَةٍ وَفِطْرٍ . ويؤدى عنه أروش الجنائيات وقيم المتلفات ، ونفقة الوالدين وسائر الحقوق اللازمة . ويجوز أن يزوجه ويؤدى عنه الصداق ، ويشتري له جارية يتسرى بها ، ويصالح له وعليه على وجه النظر له . وإذا قضى الوصي بعض الغرماء وبقي من المال بقية تفي ما عليه من الدين كان فعل الوصي جائزا . فإن تلف باق المال فلا شيء لباقي الغرماء على الوصي ولا على الذين اقتضوا . وإن اقتضى الغرماء جميع المال ثم أتى غرماء آخرون فإن كان عالما بالدين الباقي ، أو كان الميت معروفا بالدين الباقي ضمن الوصي لهؤلاء الغرماء ما كان يصيبهم في المحاصة ، ورجع على الذين اقتضوا دينهم بذلك . وإن لم يكن عالما ، ولا كان الميت معروفا بالدين فلا شيء على الوصي . وإذا دفع الوصي دين الميت بغير إشهاد ضمن . وأما إن أشهد وطال الزمان حتى مات الشهود فلا شيء عليه . وقد مضى في البقرة عند قوله تعالى : « وَإِنْ تَحَايَظُواهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ » من أحكام الوصي في الإتيان وغيره ما فيه كفاية ، والحمد لله .

**الحادية عشرة -** قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوْهَا سِرَآفًا وَدِرَآرًا اَنْ يَّكْبُرُوْا ﴾ ليس يريد أن أكل ما لهم من غير إصراف جائز ، فيكون له دليل خطاب ، بل المراد ولا تأكلوا أموالهم فإنه إصراف . فنهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال التامى بغير الواجب المباح لهم ، على ما يأتي بيانه . والإصراف في اللغة الإفراط ومجاوزة الحد . وقد تقدم في آل عمران . <sup>(١)</sup> والصرف الخطأ في الإتيان . ومنه قول الشاعر :

أَعْطَوْا هَنِيئَةً يَّعْدُوْهَا ثَمَانِيَةٌ \* مَا فِي عَطَائِهِمْ مِنْ وَلَا سَرَفٍ

أى ليس يخطئون مواضع العطاء . وقيل آخر :

(١) راجع ج ٣ ص ٦٥ طبة أولى أوثانية . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٣١ طبة أولى أوثانية .

(٣) البيت بطرير يدح بن أمية . وهيندة : اسم لكل مائة من الإبل .

وقال قائلهم والخييل تخيطهم • أسرقتم فأجبت أناس سرف

قال الضرير بن شميل : السرف التبذير ، والسرف الغفلة . وسباق المعنى الإمبراف زيادة بيان في « الأنعام » <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى • ( وَيَذَارًا ) معناه ومبادرة كبرهم ، وهو حال البلوغ • والبدار والمبادرة كالقتال والمقاتلة . وهو معطوف على « إسرافا » • و ( أَنْ يَكْبُرُوا ) في موضع نصب ببدارا ، أى لا تستغنم مال مجبورك فتأكله وتقول أبادر كبره لئلا يرشد يأخذ ماله ؛ عن ابن عباس وغيره •

الثانية عشرة — قوله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِّ ) الآية • بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم ، فأمر الغنى بالإمسك وأباح للوصى الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف . يقال : عَفَّ الرجل عن الشيء وأَسْتَعَفَّ إذا أمسك • والاستعفاف عن الشيء تركه • ومنه قوله تعالى : « وَلْيَسْتَعِفِّ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا » • والعفة : الامتناع عما لا يحل ولا يجب فعله • روى أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني فقير ليس لي شيء ولى يتيم • قال فقال : « كُلُّ مَنْ مَالٍ يَتِمُّكَ غَيْرُ مُسْرِفٍ وَلَا مَبَاذِرٍ وَلَا مَتَأَلٍ » <sup>(٢)</sup> •

الثالثة عشرة — واختلف العلماء من المخاطب والمراد بهذه الآية ؛ ففى صحيح مسلم عن عائشة في قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قالت : نزلت في ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا جاز أن يأكل منه • فى رواية : بقدر ماله بالمعروف • وقال بعضهم : المراد اليتيم إن كان غنيا وسع عليه وأعف من ماله ، وإن كان فقيرا أففق عليه بقدره ؛ قاله ربعة ويحيى بن سعيد • والأول قول الجمهور وهو الصحيح ؛ لأن اليتيم لا يحتاج بالتصرف فى ماله لصغره ولسفه • والله أعلم •

الرابعة عشرة — واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؛ فقال قوم : هو الترض إذا احتاج ويقضى إذا أيسر ؛ قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وأبن جبير والشعبي

(١) فى المسألة الثالثة والعشرين من تفسير قوله تعالى : « وهو الذى أنشأ جنات ممرشات » آية ١٤١

(٢) متائل ؛ جامع ؛ يقال : مال مؤتل أى مجموع ذر أصل •

ومجاهد وأبو العالية، وهو قول الأوزاعي. ولا يتسلف أكثر من حاجته. قال عمر: ألا إلى أنزلت نفسي من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم، إن استغثت استعفت، وإن أفتقرت أكلت بالمعروف؛ فإذا أسرت قضيت. روى عبد الله بن المبارك عن عاصم عن أبي العالية «وَمَنْ كَانَ قَفِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» قال قرضا - ثم تلا «فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَنْتَهُدُوا عَلَيْهِمْ». وقول ثان روى عن إبراهيم وعطاء والحسن البصري والتخفي وقنادة: لا قضاء على الوصي الفقير فيما يأكل بالمعروف، لأن ذلك حق النظر، وعليه الفقهاء. قال الحسن: هو طعمة من الله له، وذلك أنه يأكل ما يستد جوعته، ويكس ما يستر عورته، ولا يلبس الرفيع من الكنان ولا الخال. والدليل على صحة هذا القول إجماع الأمة على أن الإمام الناظر للمسلمين لا يجب عليه غرم ما أكل بالمعروف؛ لأن الله تعالى قد فرض سهمه في مال الله. فلا حجة لهم في قول عمر: فإذا أسرت قضيت - أن لوصي. وقد روى عن ابن عباس وأبي العالية والشعبي أن الأكل بالمعروف هو كالاستفجاع بالبيان المواشي، واستخدام العبيد، وركوب البواب إذا لم يضرب أصل المال؛ كما بينا الجرباء، وينشد الضالة، ويلوط الحوض<sup>(٢)</sup>، ويخذ الثمر. فاما أعيان الأموال وأصولها فليس للوصي أخذها. وهذا كله يخرج مع قول الفقهاء: إنه يأخذ بقدر أجر عمله؛ وقالت به طائفة وأن ذلك هو المعروف، ولا تضاء عليه، والزائدة على ذلك محزمة. وفرق الحسن بن صالح بن حي - ويقال ابن حيان - بين وصي الأب والحاكم؛ فلوصي الأب أن يأكل بالمعروف، وأما وصي الحاكم فلا سبيل له إلى المال يوجه؛ وهو القول الثالث. وقول رابع روى عن مجاهد قال: ليس له أن يأخذ قرضا ولا غيره. وذهب إلى أن الآية منسوخة، نسخها قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» وهذا ليس بتجارة. وقال زيد بن أسلم: إن الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا» الآية. وحكى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال: لا أدري، لعل هذه الآية

(١) هنا الإبل: ملاحا بالهاء، وهو ضرب من الإبلان. (٢) لاط الحوض: ملاحا بالعين وأصله.

منسوخة بقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » . وقول خامس — وهو الفرق بين الحضر والسفر؛ فيُمنع إذا كان مقبياً معه في المصر . فإذا احتاج أن يسافر من أجله فله أن يأخذ ما يحتاج إليه ، ولا يقتني شيئاً ؛ قاله أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد . وقول سادس — قال أبو قلابة : فليأكل بالمعروف مما يجني من الغلة ؛ فأما المال الناض فليس له أن يأخذ منه شيئاً قرضاً ولا غيره . وقول سابع — روى عكرمة عن ابن عباس « وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قال : إذا احتاج وأضطر . وقال الشعبي : كذلك إذا كان منه بمنزلة الدم ولحم الخنزير أخذ منه ؛ فإن وجد أوقى . قال النحاس : وهذا لا معنى له ؛ لأنه إذا اضطر هذا الاضطرار كان له أخذ ما يقيمه من مال يتيمة أو غيره من قريب أو بعيد . وقال ابن عباس أيضاً والتخعي : المراد أن يأكل الوصي بالمعروف من مال نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم ؛ فيستغف الغنى بفناه ، والفقير يقتصر على نفسه حتى لا يحتاج إلى مال يتيمة . قال النحاس : وهذا من أحسن ما روى في تفسير الآية ؛ لأن أموال الناس محظورة لا يُطلق شيء منها إلا بحجة قاطعة .

قلت : وقد اختار هذا التولك الجا الطبري في أحكام القرآن له ؛ فقال : « تَوْهَمُ تَوْهَمُونَ من السلف بحكم الآية أن الوصي أن يأكل من مال الصبي قدراً لا ينهي إلى حد السرف ، وذلك خلاف ما أمر الله تعالى به في قوله : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » ولا يتحقق ذلك في [مال] اليتيم . فقوله : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ » يرجع إلى [أكل] مال نفسه دون مال اليتيم . فعناه ولا تأكلوا أموال اليتيم مع أموالكم ، بل اقصرُوا على أكل أموالكم . وقد دل عليه قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » . وبأن بقوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » الاقتصار على البلغة ، حتى لا يحتاج إلى أكل مال اليتيم ؛ فهذا تمام معنى الآية .

(١) الناض : الدرهم والدينار عند أهل الجاهز ؛ رضى ناضاً إذا تحول عيناً بهد أن كان مناماً .

(٢) زيادة عن أحكام القرآن للجاء الطبري .

فقد وجدنا آيات محكمات تمنع أكل مال الغير دون رضاه، سيما في حق اليتيم . وقد وجدنا هذه الآية محتملة للعاني لحملها على موجب الآيات المحكمات متعين . فإن قال من ينصر مذهب السلف : إن القضاة يأخذون أرزاقهم لأجل عملهم للمسلمين ، فهلا كان الوصي كذلك إذا عمل لليتيم ، ولم يأخذ الأجرة بقدر عمله ؟ قيل له : أعلم أن أحدا من السلف لم يجوز للوصي أن يأخذ من مال الصبي مع غنى الوصي ، بخلاف القاضي ؛ فذلك فارق بين المسالتين . وأيضا فالذي يأخذه الفقهاء والقضاة والخلفاء القائمون بأمور الإسلام لا يتعين له مال . وقد جعل الله ذلك المسال الضائع لأصناف بأوصاف ، والقضاة من جملتهم ، والوصي إنما يأخذ بعمله مال شخص معين من غير رضاه ؛ وعمله مجهول وأجرته مجهولة وذلك بعيد عن الاستحقاق .

قلت : وكان شيخنا الإمام أبو العباس يقول : إن كان مال اليتيم كثيرا يحتاج إلى كبير قيام عليه بحيث يشغل الولي عن حاجاته ومهمات فرض له فيه أجر عمله ، وإن كان تافها لا يشغله عن حاجاته فلا يأكل منه شيئا ، غير أنه يستحب له شرب قليل اللبن وأكل القليل من الطعام والسمن ، غير مضر به ولا مستكره له ، بل على ما جرت العادة بالمساحة فيه . قال شيخنا : وما ذكرته من الأجرة ، ونيل اليسير من التمر واللبن كل واحد منهما معروف ؛ فصلاح حمل الآية على ذلك . والله أعلم .

قلت : والاحتراز عنه أفضل ، إن شاء الله . وأما ما يأخذه قاضي القسمة ويسميه رسما ونهب أتباعه فلا أدري له وجه ولا حلا ، وهم داخلون في عموم قوله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ( فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ) أمر الله تعالى بالإشهاد تنبيها على التحصين وزوال اللثم . وهذا الإشهاد مستحب عند طائفة من العلماء ؛ فإن القول قول الوصي لأنه أمين . وقالت طائفة : هو فرض ؛ وهو ظاهر الآية ، وليس بأمين فيقبل قوله كالوکیل إذا زعم أنه قد رد ما دفع إليه أو المودع ، وإنما هو أمين للاب ،

ومنى أئمنه الأب لا يقبل قوله على غيره . ألا ترى أن الوكيل لو ادعى أنه قد دفع لزيد ما أمره به بعدائه لم يقبل قوله إلا ببينة ؛ فكذلك الوصى . ورأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابن جبر أن هذا الإشهاد إنما هو على دفع الوصى في يسره ما استقرضه من مال يتيمة حالة فقره . قال عبيدة : هذه الآية دليل على وجوب القضاء على من أكل ؛ المعنى : فإذا اقترضتم أو أكلتم فأشهدوا إذا عزمتم . والصحيح أن اللفظ يعم هذا وسواه . والظاهر أن المراد إذا أنفقتم شيئاً على الموتى عليه فأشهدوا ، حتى لو وقع خلاف أمكن إقامة البينة ؛ فإن كل مال قبض على وجه الأمانة بإشهاد لا يبرأ منه إلا بالإشهاد على دفعه ؛ لقوله تعالى : « فَأَشْهَدُوا » فإذا دفع لمن دفع إليه بغير إشهاد فلا يحتاج في دفعه لإشهاد إن كان قبضها بغير إشهاد . والله أعلم .

السادسة عشرة — كما على الوصى والكفيل حفظ مال يتيمة والتشهير له ، كذلك عليه حفظ الصبي في بدنه . فالمال يحفظه بضبطه ، والبدن يحفظه بأدبه . وقد مضى هذا المعنى في « البقرة » . وروى أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن في حجرى يتيماً أأكل من ماله ؟ قال : « نعم غير متائل ملاً ولا وائ مالك بماله » . قال : يا رسول الله ، أفأضربه ؟ قال : « ما كنت ضارباً منه ولداً » . قال ابن العربي : وإن لم يثبت مسنداً فليس يحسد أحد عنه ملتحداً .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ أى كفى الله حساباً لأعمالكم ومجازياً بها . ففى هذا وعيد لكل جاحد حق . والباء زائدة ، وهو فى موضع رفع .

قوله تعالى : لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾

(٢) مثل : جامع .

(١) راجع ج ٣ ص ٦٢ ، طبة أول أدبانية .

(٣) الملحد : منصرفاً .



فيه خمس مسائل :

الأولى - لما ذكر الله تعالى أمر اليتامى وصله بذكر الموارث . ونزلت الآية في أوس ابن ثابت الأنصاري ، تُوفِّي وترك امرأة يقال لها أُمُّ حُكَّةَ وثلاث بنات له منها ؛ فقام رجلان هما أبنا عم الميت ووصيَّاه يقال لهما سُويد وعَريقَة ؛ فأخذوا ماله ولم يُعطيا أمرأته وبناته شيئا ، وكانوا في الجاهلية لا يورثون النساء ولا الصغير وإن كان ذكرا ، ويقولون : لا يُعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل ، وطاعن بالرجح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمة . فذكرت أُمُّ حُكَّةَ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهما ، فقالا : يا رسول الله ، ولَدُّها لا يركب فرسا ، ولا يحمل كَلًّا ولا يَنكأُ عدوا . فقال عليه السلام : ” انصرفا حتى أنظر ما يحدث الله لي فيهن “ . فأنزل الله هذه الآية ردًّا عليهما ، وإبطالا لقولهم وتصرفهم بمجهلهم ؛ فان الورثة الصغار كان ينبغي أن يكونوا أحقَّ بالمال من الكبار ؛ لعدم تصرفهم والنظر في مصالحهم ؛ فعكسوا الحكم ، وأبطلوا الحكمة فضلوأ بأهوائهم ، وأخطئوا في آرائهم وتصرفاتهم .

الثانية - قال علماؤنا : في هذه الآية فوائد ثلاث : إحداها - بيان علة الميراث وهي القرابة . الثانية - عموم القرابة كيفما تصرفت من قريب أو بعيد . الثالثة - إجمال النصيب المفروض . وذلك مبين في آية الموارث ؛ فكان في هذه الآية توطئة للحكم ، وإبطال لذلك الرأي الفاسد حتى وقع البيان الشافي .

الثالثة - ثبت أن أبا طلحة لما تصدق بماله - بترحاء - وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال له : ” اجعلها في فقراء أقاربك “ فجعلها لحسان وأبي . قال أنس : وكانا أقرب إليه مني . قال أبو داود : بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال : أبو طلحة الأنصاري زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مَنَّة بن عَدِي بن عمرو بن مالك بن النجار . وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يجمعان في الأب الثالث وهو حرام . وأبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار . قال الأنصاري : زين أبي طلحة وأبي ستة آباء . قال : وعمرو بن مالك يجمع حسان وأبي بن كعب .

وأبا طلحة . قال أبو عمر : في هذا ما يقضى على القراية أنها ما كانت في هذا القعدد ونحوه ، وما كان دونه فهو أخرى أن يلحقه أسم القراية .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ أثبت الله تعالى للبنات نصيبا في الميراث ولم يبين كم هو؛ فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سويد وعريقة ألا يفترقا من مال أوس شيئا ؛ فإن الله جعل لبناته نصيبا ولم يبين كم هو حتى أنظر ما يترل ربنا . فترلت « يوصيكم الله في أولادكم » إلى قوله تعالى « الفوز العظيم » فأرسل إليهما أن أعطيا أم كحة الثمن مما ترك أوس ، ولبناته اثنتين ، ولكما بقية المال .

الخامسة - استدلل علماؤنا بهذه الآية في قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تغيير عن حاله ، كالخام والبيت وبد الزيتون والدار التي تبطل منافعتها بإقرار أهل السهام فيها . فقال مالك : يقسم ذلك وإن لم يكن في نصيب أحدهم ما ينتفع به ؛ لقوله تعالى : « مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا » . وهو قول ابن كثة ، وبه قال الشافعي ، ونحوه قول أبي حنيفة . قال أبو حنيفة : في الدار الصغيرة بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى صاحبه قسمت له . وقال ابن أبي ليلى : إن كان فيهم من لا ينتفع بما قسم له فلا يقسم . وكل قسم يدخل فيه الضرر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يقسم ؛ وهو قول أبي ثور . قال ابن المنذر : وهو أصح القولين . ورواه ابن القاسم عن مالك فيما ذكر ابن العري . قال ابن القاسم : وأنا أرى أن كل ما لا ينقسم من الدور والمنازل والحمامات ، وفي قسمته الضرر ولا ينتفع به إذا قسم أن يباع ولا شفعة فيه ؛ لقوله عليه السلام . « الشفعة في كل ما لا يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » . فجعل عليه السلام الشفعة في كل ما يتأتى فيه إيقاع الحدود . وعاقب الشفعة فيما لم يقسم مما يمكن إيقاع الحدود فيه . هذا دليل الحديث .

قلت : ومن الحجة لهذا القول ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن جريج أخبرني صديق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تعضية

على أهل الميراث إلا ما حَمَلَ الْقَسْمُ . قال أبو عبيد : هو أن يموت الرجل ويَدَعَ شيئاً إن قُسِمَ بين ورثته كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم . يقول : فلا يقسم ؛ وذلك مثل الجوهرة والحمام والطيَّلسان وما أشبه ذلك . والتَّعْضِيَّةُ التفرُّيق ؛ يقال : عَضَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا فَرَقْتَهُ . ومنه قوله تعالى : « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » . وقال تعالى : « غَيْرَ مُضَارٍّ » ففى المضارة . وكذلك قال عليه السلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . وأيضاً فإن الآية ليس فيها تعرض للقسمة ، وإنما اقتضت الآية وجوب الحظ والنصيب للصغير والكبير قليلاً كان أو كثيراً ، ردّاً على الجاهلية فقال : « لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ » « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » وهذا ظاهر جداً . فأما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر ؛ وذلك بأن يقول الوارث : قد وجب لى نصيبٌ يقول الله عز وجل فكُنُونى منه ؛ فيقول له شريكه : أما تمكِّنك على الاختصاص فلا يمكن ؛ لأنه يؤدّى إلى ضرر بينى وبينك من إفساد المال ، وتغيير الهيئَةِ ، وتقصيص القيمة ؛ فيقع الترجيح . والأظهر سقوط القسمة فيما يُبْطِلُ المنفعة وينقص المال مع ملز كراهه من الدليل . والله الموفق .

قال الفراء : « نَصِيباً مَّقْرُوضاً » هو كقولك : قسماً وإجباً ، وحَقّاً لازماً ؛ فهو أَسَمٌ فى معنى المصدر فلهاذا انتَصَبَ . الرَّجَاجُ : انتَصَبَ على الحال . أى لهؤلاء أنصِبْاء فى حال القرض . الأَخْفَشُ : أى جعل الله ذلك لهم نصيباً . والمفروض : المقدَّر الواجب .

قوله تعالى : وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - بين الله تعالى أن من لم يستحق شيئاً إرثاً وحَضَرَ القسمة ، وكان من الأقارب أو اليَتَامَى والفقراء الذى لا يرثون أن يُكْرَمُوا ولا يُحْرَمُوا ، إن كان المال كثيراً ؛ والاعتذار إليهم إن كان عَفَاراً أو قليلاً لا يقبل الرِّضْخُ <sup>(١)</sup> . وإن كان عطاءً من القليل ففيه أجرٌ عظيم ؛

درهم يسبق مائة ألف . فالآية على هذا القول مُحْكَمَةٌ ؛ قاله ابن عباس . وامتنثل ذلك جماعة من التابعين : عروة بن الزبير وغيره ، وأمر به أبو موسى الأشعري . وروى عن ابن عباس أنها منسوخة نسخها قوله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » . وقال سعيد ابن المسيب : نسخها آية الميراث والوصية . وممن قال إنها منسوخة أبو مالك وعكرمة والضحاك . والأوّل أصح ؛ فإنها مبنية استحقاق الورثة لنصيبهم ، واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضروهم . قال ابن جبير : ضيع الناس هذه الآية ؛ قال الحسن : ولكن الناس تخمّوا . وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ » قال : هي محكمة وليست بمنسوخة . وفي رواية قال : إن ناسا يزعمون أن هذه الآية تُسَخِتُ ، لا والله ما نسخت ! ولكنها مما تهاون بها ؛ هما وإليان ؛ وإل يرث وذلك الذي يرزق ، وإل لا يرث وذلك الذي يقول « بالمعروف » ويقول : لا أملك لك أن أعطيك . قال ابن عباس : أمر الله المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلّوا أرحامهم ، ويتأماهم ومساكينهم من الوصية ، فإن لم تكن وصية وصلّ لهم من الميراث . قال النحاس : وهذا أحسن ما قيل في الآية أن يكون على النذب والترغيب في فعل الخير ، والشكر لله عز وجل . وقالت طائفة : هذا الرّضخ واجب على جهة الفرض ، تعطى الورثة لهذه الأصناف ما طابت به نفوسهم ، كالساعون والتوب الخلق وما خف . حكى هذا القول ابن عطية والفشيري . والصحيح أن هذا على النذب ؛ لأنه لو كان فرضا لكان استحقاقا في التركة ومشاركة في الميراث ؛ لأحد الجهتين معلوم والآخر مجهول . وذلك مناقض للكمة ، وسبب للتنازع والتقاطع . وذهبت فرقة إلى أن المخاطب والمراد في الآية المختصرون الذين يقسمون أموالهم بالوصية لا الورثة . وروى عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وابن زيد . فإذا أراد المريض أن يفرق ماله بالوصايا وحضره من لا يرث ينبغي له ألا يحرمه . وهذا — والله أعلم — يتزل حيث كانت الوصية واجبة ، ولم تنزل آية الميراث . والصحيح الأوّل وعليه المعول .

الثانية - فإذا كان الوارث صغيراً لا يتصرف في ماله ؛ فقالت طائفة : يُعطى ولى الوارث الصغير من مال محجوره بقدر ما يرى . وقيل : لا يعطى بل يقول لمن حضر القسمة : ليس لى شىء من هذا المال إنما هو لليتيم ، فإذا بلغ عرفته حَقَّم . فهذا هو القول المعروف . وهذا إذا لم يُوص الميت له بشىء ؛ فإن أوصى بصرف له ما أوصى . ورأى عبيدة ومحمد ابن سيرين أن الرزق في هذه الآية أن يصنع لهم طعاماً يأكلونه ؛ وفعل ذلك ، ذبحاً شاة من التركة ، وقال عبيدة : لولا هذه الآية لكان هذا من مالى . وروى قتادة عن يحيى بن يعمر قال : ثلاث مُحْكَمَات تركهن الناس : هذه الآية ، وآية الاستئذان « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » ، وقوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنْهُ ﴾ الضمير عائد على معنى القسمة ، إذ هى بمعنى المال والميراث ؛ لقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَخْرِجْهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ » أى السقاية ؛ لأن الصواع مذكورة . ومنه قوله عليه السلام : ” وأتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ” فأعاد مذكراً على معنى الدعاء . وكذلك قوله لسويد بن طارق الجعفى حين سأله عن الخمر ” إنه ليس بدواء ولكنه داء ” فأعاد الضمير على معنى الشراب . ومثله كثير . يقال : قاسمه المال وتقاسماه واقتسامه ، والاسم القسمة مؤنثة ؛ والقسم مصدر قسمت الشىء فأقسم ، والموضع مقسم مثل مجلس ، وتقسّمهم الدهر فتقسّموا ، أى فزقهم ففترقوا . والتقسيم التفريق . والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَفُؤُولَاكُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ قال سعيد بن جبير : يقال لهم خذوا بورك لكم . وقيل : قولوا مع الرزق وددت أن لو كان أكثر من هذا . وقيل : لا حاجة مع الرزق إلى عذر ، نعم إن لم يُصرف إليهم شىء فلا أقل من قول جميل ونوع اعتذار .

قوله تعالى : وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٥٥﴾

فيه مسألان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْشَنَّ ﴾ حذفت الألف من « لَيَحْشَنَّ » للجزم بالأمر ، ولا يجوز عند سيويه إضمار لام الأمر قياسا على حروف الجر إلا في ضرورة الشعر . وأجاز الكوفيون حذف اللام مع الجزم ؛ وأنشد الجميع :

مُحْدُ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ \* إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أراد تَفْدَى ، ومفعول « يحش » محذوف لدلالة الكلام عليه . و ﴿ خَافُوا ﴾ جواب « لو » . التقدير لو تركوا لخافوا . ويجوز حذف اللام في جواب « لو » . وهذه الآية قد اختلف العلماء في تأويلها ؛ فقالت طائفة : هذا وَعْظٌ للأوصياء ، أى أفعَلُوا باليتامى مَا تُحِبُّونَ أَنْ يَفْعَلَ بآولادكم من بعدكم ؛ قاله ابن عباس . ولهذا قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » . وقالت طائفة : المراد جميع الناس ، أمرهم بآتقاء الله في الأيتام وأولاد الناس ؛ وإن لم يكونوا في حجورهم . وأن يُسَدِّدُوا لهم القول كما يريد كل واحد منهم أَنْ يَفْعَلَ بولده بعده . ومن هذا ما حكاه الشيباني قال : كما على قُسْطَنطينية في عسكر مسلمة بن عبد الملك ، بغلسنا يوما في جماعة من أهل علم فيهم ابن الديلمي ، فتذاكروا ما يكون من أهوال آخر الزمان . فقلت له : يا أبا بشر ، وُدِّي أَلَّا يَكُونَ لِي ولد . فقال لي : ما عليك ! ما من نَسَمَةٍ قضى الله بخروجها من رجل إلا نخرجت ، أَحَبُّ أَوْ كَرِهَ ، ولكن إن أردت أن تأمن عليهم فَأَتَقِ الله في غيرهم ؛ ثم تلا الآية . وفي رواية : أَلَّا أَدْلِكَ على أمر إن أنت أدركته نَجَاكَ الله منه ، وإن تَرَكْتَ ولدا من بعدك حَفِظَهم الله فيك ؛ فقلت : بلى ! فتلا هذه الآية « وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا » إلى آخرها .

قلت : ومن هذا المعنى ما روى محمد بن كعب القُرطبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْسَنَ الصَّدَقَةَ جَازَ على الصُّرَاطِ ومن قَضَى حَاجَةَ أَرْمَلَةٍ أَخْلَفَ الله في تَرْكِهِ » . وقول ثالث قاله جمع من المفسرين : هذا في الرجل يحضره الموت فيقول له من يحضرته عند وصيته : إن الله سيرزق ولدك فَأَنْظِرْ لنفسك ، وأوص بما لك في سبيل الله ، وتصدق وأعتق . حتى يَأْتِيَ على عامة ماله أو يستغرقه فيضر ذلك بورثته ؛ فهو عن ذلك .

فكان الآية يقول لهم كما تخشون على ورثتكم ونزيتكم بعدكم، فكذلك فأخشوا على ورثة غيركم ولا تحملوه على تذيير ماله؛ قاله ابن عباس وقادة السدي وابن جبير والضحاك ومجاهد. روى معنيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: إذا حضر الرجل الوصية فلا ينبغي أن يقول أوّص بمالك فإن الله تعالى رازق ولدك، ولكن يقول قدّم لنفسك واترك لولدك. فذلك قوله تعالى: «فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ» . وقال يقسم وحضري: نزلت في عكس هذا، وهو أن يقول للحضّر من يحضره أمسك على ورثتك، وأبق لولدك فليس أحد أحقّ بمالك من أولادك، وينهاه عن الوصية، فيضرر بذلك ذوو القربى وكل من يستحق أن يوصى له؛ فقبل لهم: كما تخشون على نزيتكم وتسرّون بأن يحسن إليهم، فكذلك سدّدوا القول في جهة المساكين واليتامى، واتقوا الله في ضررهم. وهذان القولان مبنيان على وقت وجوب الوصية قبل نزول آية الموارث؛ روى عن سعيد بن جبير وابن المسيّب. قال ابن عطية: وهذان القولان لا يطرد كل واحد منهما في كل الناس، بل الناس صنفان؛ يصلح لأحدهما القول الواحد، ولا تخر القول الثاني. وذلك أن الرجل إذا ترك ورثته مستقلين بأنفسهم أغنياء حسن أن يندب إلى الوصية، ويحمل على أن يقدم لنفسه. وإذا ترك ورثة ضعفاء مهمّلين مقلّين حسن أن يندب إلى الترك لهم والأحياط. فإن أجرة في قصد ذلك كأجرة للمسكين؛ فالمرعاة إنما هو الضعف فيجب أن يمال معه.

قلت: وهذا التفضيل صحيح؛ لقوله عليه السلام لسعد: "إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفّفون الناس". فإذا لم يكن للإنسان ولد، أو كان وهو غني مستقل بنفسه وماله عن أبيه فقد أمن عليه؛ فالأولى بالإنسان حينئذ تقديم ماله بين يديه حتى لا ينفقه من بعده فيما لا يصلح، فيكون وزره عليه.

الثانية - قوله تعالى: ((وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا)) السديد: العدل والصواب من القول؛ أي مرّوا المريض بأن يخرج من ماله ما عليه من الحقوق الواجبة، ثم يوصي لقرابته بقدر لا يضر بورثته الصغار. وقيل: المعنى قولوا لليت قولاً عدلاً، وهو أن يلتقه

بلا إله إلا الله ، ولا يأمره بذلك ، ولكن يقول ذلك في نفسه حتى يسمع منه ويتلقن .  
 هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم " لَقَدْ تَوَاتَمُوا كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " ولم يقل مُرُومَ ، لأنه  
 لو أمر بذلك لعله يغضب ويحسد . وقيل : المراد اليتيم ؛ أى لا تنهرو ولا تستخفوا به .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴿٦٠﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا)** روى أنها نزلت  
 في رجل من غطفان يقال له مرثد بن زيد ولي مال ابن أخيه وهو يتيم صغير فأكله ؛ فأنزل الله  
 تعالى فيه هذه الآية ؛ قاله مقاتل بن حيان . ولهذا قال الجمهور : إن المراد الأوصياء الذين  
 يأكلون ما لم يُبَحِّ لهم من مال اليتيم . وقال ابن زيد : نزلت في الكفار الذين كانوا لا يؤثرون  
 النساء ولا الصغار . وتسمى أخذ المال على كل وجهه أكلاً لما كان المقصود هو الأكل  
 وبه أكثر إلتاف الأشياء . وخص البطون بالذكور لئلين نقصهم ، والتشجيع عليهم بضد مكارم  
 الأخلاق . وتسمى المأكول نارا بما يشول إليه ؛ كقوله : **« إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ نَخْرًا »** أى عنباً .  
 وقيل : نارا أى حرماً ؛ لأن الحرام يوجب النار ، فسماء الله تعالى باسمه . وروى أبو سعيد  
 الخدري قال : حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة أُسرى به قال : **« رَأَيْتُ قَوْمًا لَهُمْ**  
**مُشَافِرُ كُشَافِرِ الْإِبِلِ وَقَدْ وَكَّلَ بِهِمْ مِنْ يَأْخُذُ بِمُشَافِرِهِمْ ثُمَّ يَحْمِلُ فِي أَنْفُوَاهُمْ صَخْرًا مِنْ نَارٍ**  
**يَخْرُجُ مِنْ أَسَافِلِهِمْ فَنَقَلَتْ يَاجُجِبِلُّ مِنْ هَؤُلَاءِ قَالَهُمُ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا .** قدل  
 الكتاب والسنة على أن أكل مال اليتيم من الكبائر . وقال صلى الله عليه وسلم : **« اجْتَنِبُوا**  
**السَّعَ الْمُؤَبَّاتِ »** وذكر فيها **« وَأَكَلَ مَالَ الْيَتِيمِ »** .

الثانية — قوله تعالى : **(وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)** وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية ابن  
 عباس بضم الباء على اسم ما لم يُسم فاعله ؛ من أصلاه الله حرَّ النار إصلاء . قال الله تعالى :  
**« سَأَصْلِيهِ سَعَرًا »** . وقرأ أبو حيوة بضم الباء وفتح الصاد وتشديد اللام من التَّصْلِيَةِ لكثرة الفعل



مرة بعد أخرى . دليله قوله تعالى : « ثُمَّ الْخَيْجَ صَلَّوْهُ » . ومنه قولهم : صَلَّيْتُمْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى .  
وَتَصَلَّيْتُمْ : اسْتَدْقَاتُ النَّارِ . قَالَ :

وَقَدْ تَصَلَّيْتُ حَرَّ حَرَبِهِمْ \* كَمَا تَصَلَّى الْمَقْرُورُ مِنْ قَرَسٍ <sup>(١)</sup>

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَفَتْحِ الْبَاءِ مِنْ صَلَّى النَّارَ بِصَلَاهَا صَلَّى وَصَلَاءً . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا يَصَلَّاهَا إِلَّا الْأَشْقَى » . وَالصَّلَاءُ هُوَ التَّسْخِيقُ بِقَرَبِ النَّارِ أَوْ مَبَاشَرَتِهَا ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ عُبَادٍ :  
لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عِلِمَ اللَّهُ \* لَهُ وَإِنِّي لِحَرْهَا الْيَوْمَ صَالٍ  
وَالسَّعِيرُ : الْجَمْرُ الْمَشْتَعِلُ .

الثالثة - وهذه آية من آيات الوعيد ، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب . والذي يعتقدُه أهل السنة أن ذلك ناذق على بعض العصاة فيصلى ثم يموت ، بخلاف أهل النار لا يموتون ولا يحْيَوْنَ ، فكان هذا جمع بين المكاب والسنة ، لئلا يقع الخبر فيهما على طي خلاف محبته . ساقطُ بالمشيئة عن بعضهم ؛ لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وهكذا القول في كل ما يرد عليك من هذا المعنى . روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَمَا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَلَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا خَمَآ أَذِنَ بِالشَّفَاعَةِ فِيهِمْ ضَبَاطُ رَضِيَّا تَرَفُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ ثُمَّ قِيلَ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ فَيَنْهَبُونَ كَمَا تَنْتَبِ الْجَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ <sup>(٢)</sup> » . قَالَ : رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ بِالْبَادِيَةِ .

قوله تعالى : يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ <sup>ط</sup>  
فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ <sup>ط</sup> وَلَا بَوَیْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَنَّهُمَا الْاِسْدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ <sup>ط</sup>

(١) قرس المقرور: إذا لم يستطع عملا بيده من شدة الحصر . والخصر (بالضرب) : البرد يجده الإنسان في أطرافه .

(٢) الضبائر : الجاعة في تفرقة .

(٣) الحبة (بالكسر) : بذور الصحراء مما ليس بقوت .

(٤) حمل السيل : ما يحمل من الشتاء والطين .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ تُوَصُّونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِيلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤﴾

فيه خمس وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ بين تعالى في هذه الآية ما أحمله في قوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » و « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » دل هذا على جواز تأخير البيان عن وقت السؤال . وهذه الآية ركن من أركان الدين ، ومُعَدَّةٌ مِنْ تَعْمُدِ الْأَحْكَامِ ، وَأَمُّ مِنْ أَنْهَاتِ الْآيَاتِ ؛ فَإِنَّ الْفَرَائِضَ عَظِيمَةَ الْقَدْرِ حَتَّى أَنْهَا ثَلَاثُ أَعْلَمَ . وَرَوَى نَصَفُ الْعِلْمِ . وَهُوَ أَذِلَّ عِلْمٍ يَتَرَقَّى مِنَ النَّاسِ وَيُنْسَى . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم قال : " تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنَبِّئُ وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْتَرَعُ مِنْ أُمَّتِي " . وروى أيضا عن عبد الله بن مسعود قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ فَإِنِّي أَمْرٌ مُقْبِوضٌ وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبِضُ وَتُظْهِرُ الْفِتَنَ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْإِثْنَانُ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَجِدَانِ مِنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا " . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرَائِضَ كَانَتْ جَلَّ عِلْمُ الصَّحَابَةِ ، وَعَظِيمُ مَنَازِلَتِهِمْ ، وَلَكِنَّ الْخَلْقَ قَدْ ضَيَعُوهُ . وَقَدْ رَوَى مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ : مَنْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الْفَرَائِضَ وَالطَّلَاقَ وَالْحَجَّ فِيمَ يَفْضُلُ أَهْلُ الْبَادِيَةِ ؟ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ : كُنْتُ أَسْمَعُ رُبْعِيَّةً يَقُولُ مَنْ تَعَلَّمَ الْفَرَائِضَ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِهَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا أَمْرَعُ مَا يَنْسَاهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَصَدَقَ .

الثانية - روى أبو داود والدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ : آيَةُ مُحْكَمَةٍ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ " . قَالَ الْخَطَّابِيُّ أَبُو سُلَيْمَانَ : الْآيَةُ الْمُحْكَمَةُ هِيَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَاشْتَرَطَ فِيهَا الْإِحْكَامَ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْآيِ مَا هُوَ مَنْسُوخٌ لَا يُعْمَلُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُ بِالنَّاسِخِ . وَالسُّنَّةُ الْقَائِمَةُ هِيَ الثَّابِتَةُ مِمَّا جَاءَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ . وَقَوْلُهُ : " أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ " يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ : أَحَدُهُمَا - أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَدْلِ فِي الْقِسْمَةِ ؛ فَتَكُونَ مَعْدِلَةً عَلَى الْأَنْصِبَاءِ وَالسَّهَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ - أَنْ تَكُونَ مُسْتَبَدَّةً مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ وَمِنْ مَعْنَاهَا ؛ فَتَكُونَ هَذِهِ الْفَرِيضَةُ تَعْدِيلٌ مَا أُخِذَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى مَا أُخِذَ عَنْهَا نَصًّا . رَوَى عِكْرِمَةُ قَالَ : أَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ أَمْرَأَةٍ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأَبْوَيْهَا . قَالَ : لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ . فَقَالَ : تَجِدُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ قَوْلِهِ بِرَأْيٍ ؟ قَالَ : أَقُولُهُ بِرَأْيٍ ؛ لَا أَفْضَلَ أُمَّ عَلَى أَبِي . قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : فَهَذَا مِنْ بَابِ تَعْدِيلِ الْفَرِيضَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَصٌّ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَبَرَهَا بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَرَزَقْنَاهُ آبَاؤَهُ فَلِأَنَّهُ الثَّابِتُ » . فَلَمَّا وَجَدَ نَصِبَ الْأُمِّ الثَّلَاثَ ، وَكَانَ بَاقِي

المال وهو الثلثان للآب، فاس النصف الفضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال إذا لم يكن مع الوالدين أبٌ أو ذو سَمٍّ ؛ فقسمه بينهما على ثلاثة ، للاثم سهم وللآب سهمان وهو الباقي . وكان هذا أعدل في القسمة من أن يعطى الأُم من النصف الباقي ثلث جميع المال ، وللآب ما بقي وهو السدس ، ففضلها عليه فيكون لها وهي مفضولة في أصل الموروث أكثر مما للآب وهو المقدم والمفضل في الأصل . وذلك أعدل مما ذهب إليه ابن عباس من توفير الثلث على الأُم ، ونَحَس الأب حَقَّ بَرِّه إلى السدس ؛ فترك قوله وصار عامة الفقهاء إلى زيد . قال أبو عمر وقال عبد الله بن عباس رضى الله عنه في زوج وأبوين : للزوج النصف ، وللأُم ثلث جميع المال ، وللآب ما بقي . وقال في امرأة وأبوين : للراة الربع ، وللأُم ثلث جميع المال ، والباقي للآب . وبهذا قال شريح القاضي ومحمد بن سيرين وداود ابن علي ، ورفقة منهم أبو الحسين محمد بن عبد الله القرظي البصري المعروف بآبن اللبان في المسألتين جميعا . وزعم أنه قياس قول علي في المشتركة . وقال في موضع آخر : إنه قد روى ذلك عن علي أيضا . قال أبو عمر : المعروف المشهور عن علي وزيد وعبد الله وسائر الصحابة وعامة العلماء ما رسمه مالك . ومن الخجة لهم علي ابن عباس : أن الأبوين إذا اشتركا في الوراثة ، ليس معهما غيرهما ، كان للاثم الثلث وللآب الثلثان . وكذلك إذا اشتركا في النصف الذي يفضل عن الزوج ، كانا فيه كذلك على ثلث وثلثين . وهذا صحيح في النظر والقياس .

الثالثة — وأختلفت الروايات في سبب نزول آية المواريث ؛ فروى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والدارقطني عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله ، إن سعدا هلك وترك ابنتين وأخاه ، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد ، وإنما تُنكح النساء على أموالهن ؛ فلم يجبها في مجلسها ذلك . ثم جاءته فقالت : يا رسول الله ، ابنتا سعد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أدعى إلى أخاه ” فجاء فقال : ” ادفع إلى ابنتي الثلثين وإلى امرأته الثمن ولك ما بقي ” . لفظ أبي داود . في رواية الترمذى وغيره : فزت آية الميراث . قال : هذا حديث صحيح . وروى جابر أيضا قال : عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر

في بنى سَلِمة يمشيان، فوجداني لا اعقل ، فدعا بماء فتوضأ ، ثم رش على - منه فألقفت .  
 فقلت : كيف أصنع في مالي يا رسول الله ؟ فزلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » . أخرجه  
 في الصحيحين . وأخرجه الترمذى وفيه « فقلت يا نبي الله كيف أقسم مالي بين ولدي ؟  
 فلم يرد علي شيئا فزلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِهْتُ مِنْهُ الْأُنثَيَيْنِ » الآية . قال :  
 حديث حسن صحيح » . وفي البخاري عن ابن عباس أن نزول ذلك كان من أجل أن المال  
 كان للولد ، والوصية للوالدين ؛ فُنسخ ذلك بهذه الآية . وقال مقاتل والكلبي : نزلت  
 في أمّ محبة ؛ وقد ذكرناها . السدي : نزلت بسبب بنات عبد الرحمن بن ثابت أنحن حسان  
 ابن ثابت . وقيل : إن أهل الجاهلية كانوا لا يُورثون إلا من لاقى الحروب وقاتل العدو ؛  
 فزلت الآية تبينا أن لكل صغير وكبير حظه . ولا يبعد أن يكون جوابا للجمع ، ولذلك تأخر  
 نزولها . والله أعلم . قال الكيكا الطبري : وقد ورد في بعض الآثار أن ما كانت الجاهلية تفعله  
 من ترك توريث الصغير كان في صدر الإسلام إلى أن نسخته هذه الآية . ولم يثبت عندنا  
 اشتغال الشريعة على ذلك ، بل ثبت خلافه ؛ فإن هذه الآية نزلت في ورثة سعد بن الربيع .  
 وقيل : نزلت في ورثة ثابت بن قيس بن شماس . والأول أصح عند أهل النقل . فاسترجع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث من العم ، ولو كان ذلك ثابتا من قبل في شرعنا  
 ما استرجعه . ولم يثبت قط في شرعنا أن الصبي ما كان يُعطى الميراث حتى يقاتل على الفرس  
 ويذب عن الحريم .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي : ودلّ نزول هذه الآية على نكته بدعية ؛  
 وهو أن ما كانت الجاهلية تفعله من أخذ المال لم يكن في صدر الإسلام شرعا مسكوتا  
 مُقرّا عليه ؛ لأنه لو كان شرعا مُقرّا عليه لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على عم الصبيتين  
 برد ما أخذ من مالهما ؛ لأن الأحكام إذا مضت وجاء النسخ بعدها إنما يؤثر في المستقبل  
 فلا يُنقض به ما تقدم وإنما كانت ظلامة رفعت . <sup>(١)</sup> قاله ابن العربي .

الرابعة - قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » قالت الشافعية : قول الله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » حقيقة في أولاد الصُّلب ، فأما ولد الابن فأبدا يدخل فيه بطريق المجاز ؛ فإذا حلف لا ولد له وله ولد ابن لم يَحْثُ ؛ وإذا أوصى لولد فلان فلم يدخل فيه ولد ولده . وأبو حنيفة يقول : إنه يدخل فيه إن لم يكن له ولد صُلْب . ومعلوم أن الألفاظ لا تتغير بما قالوه .

الخامسة - قال ابن المنذر : لما قال تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » فكان الذى يجب على ظاهر الآية أن يكون الميراث لجميع الأولاد ، المؤمن منهم والكافر ؛ فلما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر » علم أن الله أراد بعض الأولاد دون بعض ، فلا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم على ظاهر الحديث .

قلت : ولما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » دخل فيه الأسير في أيدي الكفار ؛ فإنه يرث ما دام تعلم حياته على الإسلام . وبه قال كافة أهل العلم ؛ إلا النخعي فإنه قال : لا يرث الأسير . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود . ولم يدخل في عموم الآية ميراث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « لا تُورَث ما تركناه صدقة » . وسيأتي بيانه في « مريم » إن شاء الله تعالى . وكذلك لم يدخل القاتل عمدا لأبيه أو جده أو أخيه أو عمه بالسنة وإجماع الأمة ، وأنه لا يرث من مال من قتله ولا من ديبته شيئا ؛ على ما تقدم بيانه في البقرة . فإن قتله خطأ فلا ميراث له من الذية ، ويرث من المال في قول مالك ، ولا يرث في قول الشافعي وأحمد وسفيان وأصحاب الرأي من المال ولا من الذية شيئا ؛ حسبما تقدم بيانه في البقرة . وقول مالك أصح ، وبه قال إسحاق وأبو نور . وهو قول سعيد بن المسيّب وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والزهري والأوزاعي وابن المنذر ؛ لأن ميراث من ورثه الله تعالى في كتابه ثابت لا يستثنى منه إلا بسنة أو إجماع . وكل يختلف فيه فسرود إلى ظاهر الآيات التي فيها المسواريت .

السادسة - إعلم أن الميراث كان يُستحقّ في أوّل الإسلام بأسباب ؛ منها الحلف والمهجرة والمعاقدة ، ثم نسخ على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ » إن شاء الله تعالى . وأجمع العلماء على أن الأولاد إذا كان معهم من له فرض مسمى أُعطيته ، وكان ما بقى من المال للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ لقوله عليه السلام : « ألحقوا الفرائض بأهلها » رواه الأئمة . يعنى الفرائض الواقعة في كتاب الله تعالى . وهى ستة : النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس . فالنصف فرض خمسة : أبنه الصلب ، وأبنه الأيمن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب ، والزوج . وكل ذلك إذا انفردوا عن يحجب عنه . والربع فرض الزوج مع الحاجب ، وفرض الزوجة والزوجة مع عدمه . والثمن فرض الزوجة والزوجة مع الحاجب . والثلاثان فرض أربع : الاثنين فصاعدا من بنات الصلب ، وبنات الأيمن ، والأخوات الأشقاء ، أو للأب . وكل هؤلاء إذا انفردوا عن يحجب عنهم . والثلث فرض صنفين : الأم مع عدم الولد ، وولد الابن وعدم الاثنين فصاعدا من الإخوة والأخوات ، وفرض الاثنين فصاعدا من ولد الأم . وهذا هو ثلث كل المال . فأما ثلث ما بقى فذلك للأم في مسألة زوج أو زوجة وأبوان ، فلام فيها ثلث ما بقى . وقد تقدّم بيانه . وفي مسائل الجدة مع الإخوة إذا كان معهم ذوسهم وكان ثلث ما بقى أحظى له . والسدس فرض سبعة : الأبوان والجدة مع الولد وولد الابن ، والجدة والجذات إذا اجتمعن ، وبنات الأيمن مع بنت الصلب ، والأخوات للأب مع الأخت الشقيقة ، والواحد من ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى . وهذه الفرائض كلها مأخوذة من كتاب الله تعالى إلا فرض الجدة والجذات فإنه مأخوذ من السنة . والأسباب الموجبة لهذه الفروض بالميراث ثلاثة أشياء : نسب ثابت ، ونكاح منعقد ، وولاء عتاق . وقد يجتمع الثلاثة الأشياء فيكون الرجل زوج المرأة ومولاها وابن عمها . وقد يجتمع فيه منها شيان لا أكثر ، مثل أن يكون زوجها ومولاها ، أو زوجها وابن عمها ، فيرتب بوجهين ويكون له جميع المال إذا انفرد ، نصفه

بالزوجة ونصفه بالولاء أو بالنسب . ومثل أن تكون المرأة أبنسة الرجل ومولاه ، فيكون لها أيضا جميع المال إذا انفردت ، نصفه بالنسب ونصفه بالولاء .

انسابة - ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ؛ فإذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعينة ، ثم ما يلزم من تكفينه وتقييره ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضا ، ويكون الباقي ميراثا بين الورثة . وجلتهم سبعة عشر . عشرة من الرجال : الابن وأبن الأبن وإن سفل ، والأب وأب الأب وهو الجد وإن علا ، والأخ وأبن الأخ ، والعلم وأبن العلم ، والزوج ومولى النعمة . ويرث من النساء سبع : البنت وبنت الابن وإن سفلت ، والأم والجدّة وإن علت ، والأخت والزوجة ، ومولاة النعمة وهي المعتقة . وقد نظمهم بعض الفضلاء فقال :

والوارثون إن أردت جمعهم \* مع الإناث الوارثات معهم  
عشرة من جملة الذكّر \* وسبع أختناص من النسوان  
وهم وقد حصرتهم في النظم \* الأبن وأبن الأبن وأبن العلم  
والأب منهم وهو في الترتيب \* والجد من قبل الأخ القريب  
وأبن الأخ الأدنى أجل والعلم \* والزوج والسيد ثم الأم  
وأبنة الأبن بعدها والبنت \* وزوجة وجة وأخت  
والمرأة المولاة أغنى المعتقة \* خذها إليك عدة محققه

الثامنة - لما قال تعالى : « فِي أَوَّلَادِكُمْ » يتناول كلّ ولد كان موجودا أو جنيئا في بطن أمه ، ذنبا أو بعيدا ، من الذكور أو الإناث ما عدا الكافر كما تقدم . قال بعضهم ذلك حقيقة في الأذنين مجاز في الأبعدين . وقال بعضهم : هو حقيقة في الجميع ؛ لأنه من الذولد غير أنهم يرثون على قدر القرب منهم ؛ قال الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » . وقال عليه السلام : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » . وقال : « يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ آرَمُوا فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيَا » إلا أنه غلب عرف الاستعمال في إطلاق ذلك على الأعيان الأذنين على تلك الحقيقة ؛ فإن كان



في ولد الصلب ذَكَرٌ لم يكن لولد الولد شيء ، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم . وإن لم يكن في ولد الصلب ذَكَرٌ وكان في ولد الولد بُدْئٌ بالبنات للصلب ، فأعطين إلى مبلغ الثلثين ، ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استَوَوْا في القَعْدُ ، أو كان الذَكَرُ أسفلَ ممن فوقه من البنات ، للذَكَرِ مثلُ حظِّ الأنثيين . هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وبه قال عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ إلا ما يروى عن ابن مسعود أنه قال : إن كان الذَكَرُ من ولد الولد بإزاء الولد الأنثى ردَّ عليها ، وإن كان أسفلَ منها لم ردَّ عليها ؛ مراعى في ذلك قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين .

قلت : هكذا ذكر ابن العربي هذا التفصيل عن ابن مسعود ، والذي ذكره ابن المنذر والباقي عنه : أن ما فضّل عن بنات الصلب لبني الإبن دون بنات الإبن ، ولم يفضلاً . وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور . ونحوه حكى أبو عمر ، قال أبو عمر : وخالف في ذلك ابن مسعود فقال : وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لبني الإبن دون أخواتهم ، ودون من فوقهم من بنات الإبن ، ومن تحتهم . وإلى هذا ذهب أبو ثور وداد بن علي . وروى مثله عن علقمة . وحجة من ذهب بهذا المذهب حديثُ ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَسْمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَاضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا أَبْقَتِ الْفَرَاضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٌ » . نَحَرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا . ومن حجة الجمهور قولُ الله عز وجل : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » لأن ولد الولد ولدٌ . ومن جهة النظر والقياس أن كلَّ مَنْ يعصّب من في درجته في حيلة المال فواجب أن يعصّبه في الفاضل من المال ؛ كأولاد الصلب . فوجب بذلك أن يترك ابنُ الإبن أخته ، كما يترك الإبنُ للصلب أخته . فإن احتجَّ عتجُ لأبي ثور وداد أن بنت الإبن لما لم ترث شيئا من الفاضل بعد الثلثين منفردة لم يعصّبها أخوها . فالجواب أنها إذا كان معها أخوها قويت به وصارت عصبةً معه . وظاهرُ قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وهي من الولد .

التاسعة - قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » الآية .

فرض تعالى للواحدة النصف ، وفرض لما فوق الثنتين الثلثين ، ولم يفرض للثنتين فرضاً متصوفاً في كتابه ؛ فحكم العلماء في الدليل الذي يوجب لهما الثلثين ما هو ؛ فقيل : الإجماع ، وهو مردود ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس أنه أعطى البنتين النصف ؛ لأن الله عز وجل قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » وهذا شرطٌ وجزاء . قال : فلا أعطى البنتين الثلثين . وقيل : أعطيتا الثلثين بالقياس على الأخنتين ؛ فإن الله سبحانه لما قال في آخر السورة : « وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ » فألحقت الأختان بالأختين في الاشتراك في الثلثين ، وألحقت الأخوات إذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين . واعتُرض هذا بأن ذلك منصوص عليه في الأخوات ، والإجماع منقاد عليه فهو مسلم لذلك . وقيل : في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت ، علمنا أن للثنتين الثلثين . احتج بهذه الحجة ، وقال هذه المقالة إسماعيل القاضي وأبو العباس المبرد . قال النحاس : وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط ؛ لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة . فيقول مخالفه : إذا ترك بنتين وأبناً فالبنتين النصف ؛ فهذا دليل على أن هذا فرضهم . وقيل : « فوق » زائدة ، أى إن كن نساء اثنتين . كقوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ » أى الأعناق . ورد هذا القول النحاس وابن عطية وقالوا : هو خطأ ؛ لأن الظروف وجمع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تزداد غير معنى . قال ابن عطية : ولأن قوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ » هو المصحيح ، وليست فوق زائدة بل هى مُحْكَمَةٌ للعنى ؛ لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ . كما قال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ : اخفض عن الدماغ وارفع عن العظم ، فهكذا كتبت أضرب أعناق الأبطال . وأغوى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث الصحيح المروى في سبب النزول . ولما أهل البخاري وبنى أسد التلث والرُّبع إلى العُسْر . ولغة بنى تميم وربعة

الثَلَاثُ بِإِسْكَانِ اللَّامِ إِلَى الْعُشْرِ . وَيُقَالُ : تَلَثُّتُ الْقَوْمُ أَثْلَتُهُمْ ، وَتَلَثَّتِ الدَّرَاهِمُ أَثْلَتْهَا إِذَا تَمَتَّتْهَا ثَلَاثَةٌ ، وَأَثْلَتَتْ هِيَ ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ : أَمَايَتَهَا وَأَلْفَتَهَا وَأَمَاتَتْ وَأَلَفَتْ .

العاشرة — قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) قَرَأَ نَافِعٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ « وَاحِدَةً » بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى وَقَعَتْ وَحْدَتْ ، فَهِيَ كَانَتْ ثَامَةً ؛ كَمَا قَالَ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفَنُونِي \* فَإِنَّ الشَّيْخَ يُيَرِّمُهُ الشِّتَاءُ

وَالْبَاقُونَ بِالنَّصَبِ . قَالَ النَّحَاسُ : وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ حَسَنَةٌ . أَيْ وَإِنْ كَانَتْ الْمَتْرُوكَةُ أَوْ الْمَوْلُودَةُ « وَاحِدَةً » مُثْبَلٌ « فَإِنْ كُنْ نِسَاءً » . فَإِذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ بَنَاتُ آبَيْنِ ، وَكَانَ بَنَاتِ الصُّلْبِ اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا حُجِبَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ أَنْ يَرْتَنَّ بِالْفَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ أَنْ يَرْتَنَّ بِالْفَرْضِ فِي غَيْرِ الثَّلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ الصُّلْبِ وَاحِدَةً فَانْ أَبْنَةُ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَرْتَنَّ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ تَكْلَةً ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ رِثَةِ الْبَنَاتِ لَا زَادَ . وَبَنَاتُ الْإِبْنِ يَقَعْنَ مَقَامَ الْبَنَاتِ عِنْدَ عَدَمِهِنَّ . وَكَذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَيْنِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْبَيْنِ فِي الْحُجُبِ وَالْمِيرَاثِ . فَلَمَّا عُدِمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ مِنْهُنَّ السُّدُسُ كَانَ ذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَهِيَ أُولَى بِالسُّدُسِ مِنَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ لِتَوَقُّفِ . عَلَى هَذَا جَمْعُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى وَسَلِيْمَانَ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ أَنَّ لِبَنَاتِ النِّصْفِ ، وَالنِّصْفِ الثَّانِي لِلْأَخْتِ ، وَلَا حَقَّ فِي ذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ . وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي مُوسَى مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ . وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ سَمِعْتُ هُرَيْرَ بْنَ شَرَحْبِيلٍ قَالَ : سَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ أَبْنَةٍ وَأَبْنَةٍ ابْنِ وَأَخْتِ . فَقَالَ : لِلْأَبْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ؛ وَأَيُّ ابْنٍ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ سَيَتَابَعُنِي . فَسَأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا مَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ! أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِلْأَبْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْلَةً ثَلَاثِينَ ، وَمَا بَيْنَ قَلْبِ الْأَخْتِ . فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا لِقَابِي فِيمَكُمُ . فَإِنْ كَانَ مَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ ابْنٌ فِي دَرَجَتِهَا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهَا عَصْبَهَا ، فَكَانَ النِّصْفُ الثَّانِي بَيْنَهُمَا ، لِلَّذِي كَرَّمْتُ مِثْلَ حِظِّ الْأَنْثَيْنِ بَالِغًا مَا بَلَغَ — خِلَافًا لِابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى

ما تقدم — إذا استوفيت ثلث الصلب أو بنت الصلب وبنت الابن الثنتين . وكذلك يقول في الأخت لأب وأم ، وأخوات وإخوة لأب : للأخت من الأب والأُم النصف ، والباقي للإخوة والأخوات ، ما لم يصبهن من المقاسمة أكثر من السدس ؛ فإن أصابهن أكثر من السدس أعطاهن السدس تكلمة الثنتين ، ولم يزدن على ذلك . وبه قال أبو ثور .

الحادية عشرة — إذا مات الرجل وترك زوجته حُبلى فإن المال يُوقف حتى يبتين ما تضع . وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزوجته حُبلى أن الولد الذى فى بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً وأسْتَهْلَ<sup>(١)</sup> . وقالوا جميعاً : إذا خرج ميتاً لم يرث ؛ فإن خرج حياً ولم يَسْتَهْلْ فقالت طائفة : لا ميراث له وإن تحرك أو عَطَسَ ما لم يَسْتَهْلْ . هذا قول مالك والقاسم ابن محمد وابن سيرين والشَّعْبِيّ والزُّهْرِيّ وقَتَادَةَ . وقالت طائفة : إذا عُرفت حياة المولود بتحريك أو صياح أو رضاع أو نَفَسَ فأحكامه أحكامُ الحَيِّ . هذا قول الشافعى ومسيان الثَّوْرِيّ والأوزاعى . قال ابن المنذر : الذى قاله الشافعى يحتمل النظر ، غير أن الخبر يمنع منه وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” ما من مولود يُولد إلا نَحَسَ الشيطان فيسْتَهْلُ صارخاً من نَحْسَةِ الشيطان إلا ابن مريم وأمّه “ . وهذا خبر ، ولا يقع على الخبر النسخ .

الثانية عشرة — لما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » تناول الخُثْيَ وهو الذى له فرجان . وأجمع العلماء على أنه يُورث من حيث يبول ؛ إن بال من حيث يبول الرجل ورث ميراث الرجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث المرأة . قال ابن المنذر : ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، بل قد ذكر ابن القاسم أنه هاب أن يسأل مالكاً عنه . فإن بال منها معا فاعتبر سبق البول ؛ قاله سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق . وحكى ذلك عن أصحاب الرأى . وروى قَتَادَةُ عن سعيد بن المسيب أنه قال فى الخُثْيَ : يُورثه من حيث يبول ؛ فإن بال منها جميعاً فمن أيهما سبق ، فإن بال منها معاً فنصف ذكر ونصف أنثى . وقال يعقوب ومحمد : من أيهما خرج أكثر ورث ؛ وحكى عن الأوزاعى . وقال النعمان : إذا خرج

(١) استهل الصبي : رفع صوته بالبكاء عند الولادة .

منهما معاً فهو مُشْكِلٌ، ولا أنظر إلى أيهما أكثر . ورُوى عنه أنه وقف عنه إذا كان هكذا .  
وحكى عنه قال : إذا أشكل يُعطى أقل النصيين . وقال يحيى بن آدم : إذا بال من حيث  
يول الرجل ويحيض كما تحيض المرأة ورث من حيث يول ؛ لأن في الأثر : يورث من ماله .  
وفي قول الشافعي : إذا خرج منهما جميعاً ولم يسبق أحدهما الآخر يكون مُشْكِلًا ، ويُعطى  
من الميراث ميراث أثنى ، ويُوقف الباقي بينه وبين سائر الورثة حتى يتبين أمره أو يصطلحوا ؛  
وبه قال أبو نؤر . وقال الشعبي : يُعطى نصف ميراث الذكر ، ونصف ميراث الأنثى ؛  
وبه قال الأوزاعي ، وهو مذهب مالك . قال ابن شاس في جواهره الثنية ، على مذهب  
مالك عالم المدينة : الخثي يعتبر إذا كان ذا فرجين فرج المرأة وفرج الرجل بالمبال منها ؛ فيعطى  
الحكم لها بال منه ، فإن بال منها اعتبرت الكثرة من أيهما ، فإن تساوى الحال أُعتبر  
السبق ، فإن كان ذلك منها معاً أُعتبر نبات اللحية أو كبر الثديين ومشابهتهما لشدى النساء ،  
فإن اجتمع الأمران أُعتبر الحال عند البلوغ ، فإن وُجد الحيض حُكم به ، وإن وُجد الاحتلام  
وحده حُكم به ، فإن اجتمعا فهو مُشْكِل . وكذلك لو لم يكن فرج ، لا المختص بالرجال  
ولا المختص بالنساء ، بل كان له مكان يول منه فقط انتظر به البلوغ ؛ فإن ظهرت علامة  
مميزة وإلا فهو مُشْكِل . ثم حيث حكينا بالإشكال فبإرائه نصف نصيب ذكر وأثنى .

قلت : هذا الذى ذكره من العلامات فى الخثى المشكل . وقد أشرنا إلى علامة  
فى « البقرة » وصدر هذه السورة تلحقه بأحد النوعين ، وهى اعتبار الأضلاع . وهى مروية  
عن على رضى الله عنه وبها حكم . وقد نظم بعض العلماء حكم الخثى فى أبيات كثيرة أولها :  
وأنه معتبر الأحوال • بالثدى واللحية والمبال  
وفيه يقول :

وإن يكن قد استوت حالاته • ولم تبين وأشكلت آياته  
فخلفه من مَوْرث القريب • ستة أثمان من التصيب  
هذا الذى استحق للإشكال • وفيه ما فيه من النكال

وواجب في الحق ألا ينكحها \* ما عاش في الدنيا وألا ينكحها  
إذ لم يكن من خالص العيال \* ولا أغتدى من جملة الرجال  
وكل ما ذكرته في النظم \* قد قاله سُرّة أهل العلم  
وقد أبى الكلام فيه قوم \* منهم ولم يمنح إليه لوم  
لفرط ما يسدو من الشّاعة \* في ذكره وظاهر البشاعة  
وقد مضى في شأنه الخفى \* حكم الإمام المرتضى على  
بأنه إن نقصت أضلاعه \* فالرجال ينبغي إتياءه  
في الإرث والنكاح والإحرام \* في الحج والصلاة والأحكام  
وإن ترد ضلعا على الذّكران \* فإنها من جملة النسوان  
لأن للنسوان ضلعا زائده \* على الرجال فأغنتها فائده  
إذ نقصت من آدم فيما سبق \* خلقي حواء وهذا القول حق  
عليه مما قاله الرسول \* صلى عليه ربنا دليل

قال أبو الوليد بن رشد : ولا يكون الخنثى المشكل زوجا ولا زوجة ، ولا أباً ولا أمّاً .  
وقد قيل : إنه قد وجد من له ولدٌ من بطنه وولدٌ من ظهره . قال ابن رشد : فإن صحّ وُرد من  
أبنه لصلبه ميراث الأب كاملاً ، ومن أبنه لبطنه ميراث الأم كاملاً . وهذا بعيد ، والله أعلم .  
وفي سنن الدارقطني عن أبي هانيءٍ عمر بن بشير قال : سئل عامر الشعبي عن مولود ليس  
بذكر ولا أنثى ، ليس له ما للذكور ولا ما للأنثى ، يخرج من سترته كهيئة البول والغائط ؛ فسئل  
عامر عن ميراثه فقال عامر : نصف حظ الذكر ونصف حظ الأنثى .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَوْنِيهِ ﴾ أي لأبوى الميت . وهذا كناية عن غير  
مذكور ، وجاز ذلك لدلالة الكلام عليه ؛ كقوله : « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْجَنَابِ » و « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ  
فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . و ﴿ السُّدُسُ ﴾ رفع بالابتداء ، وما قبله خبره . وكذلك « الثلث . والسدس » .  
وكذلك « نصف ما ترك » وكذلك « فلكم » . وكذلك « ولهن الربع . ولهن الثمن » وكذلك « فكل

واحد منهما السدس . « والأبوان تنبؤ الأب والأبنة . واستغنى بلفظ الأم عن أن يقال لها أبنة .  
ومن العرب من يجرى المختلفين يجرى المتفقين ؛ فينسب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته . جاء  
ذلك مسموعا في أسماء صالحة ؛ كقولهم للأب والأم : أبوان . وللشمس والقمر : القمران .  
ولليل والنهار : الملوآن . وكذلك العُمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . غلبوا القمر على  
الشمس لخفة النذير ، وغلبوا عُمر على أبي بكر لأن أيام عمر امتدت فأشتهرت . ومن زعم أنه  
أراد بالعُمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بتيء ؛ لأنهم نطقوا بالعُمرين  
قبل أن يروا عمر بن عبد العزيز ؛ قاله ابن السجري . ولم يدخل في قوله تعالى : « ولأبويه »  
من علا من الآباء دخول من سفل من الأبناء في قوله « أولادكم » ؛ لأن قوله : « ولأبويه »  
لفظ مثنى لا يحتمل العموم والجمع أيضا ؛ بخلاف قوله « أولادكم » . والدليل على صحة هذا  
قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » والأم العلياً جدّة ولا يفرض  
لها الثلث بإجماع ، فخرج الجدة عن هذا اللفظ مقطوع به ، وتناوله للجدّة مختلف فيه . فمَن  
قال إنه أب وسجّب به الإخوة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة  
في ذلك أيام حياته ، واختلفوا في ذلك بعد وفاته ؛ فمَن قال إنه أب أبْن عباس وعبدُ الله  
أبن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل وأبْن بن كعب وأبو الدرداء وأبو هريرة ، كلهم يجعلون  
الجدّة عند عدم الأب كالأب سواء ، يحبسون به الإخوة كلهم ولا يرثون معه شيئا . وقاله  
عطاء وطاوس والحسن وقتادة . وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق . والحجة لهم قوله  
تعالى : « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » « يا بني آدم » ، وقوله عليه السلام : « يا بني إسماعيل أرموا فإن  
أباكم كان راميا » . وذهب علي بن أبي طالب وزيد وآبن مسعود إلى توريث الجدّة مع  
الإخوة ، ولا ينقص من الثلث مع الإخوة للأب والأم وللأب إلا مع ذوى الفروض ؛  
فإنه لا ينقص معهم من السدس شيئا في قول زيد . وهو قول مالك والأوزاعي وأبي يوسف  
ومحمد والشافعي . وكان علي يُشرك بين الإخوة والجدّة إلى السدس ولا ينقصه من السدس شيئا  
مع ذوى الفرائض وغيرهم . وهو قول آبن أبي ليلى وطائفة . وأجمع العلماء على أن الجدّة لا يرث

مع الأب وأن الابن يجب أباه . وأنزلوا الجَدَ بمِثْلَةِ الأب في الحجب والميراث إذا لم يترك المتوفى أباً أقرب منه في جميع المواضع . وذهب الجمهور إلى أن الجَدَ يُسْقَطُ بِنِىِ الإِخْوَةِ مِنَ الميراث، إلا ما رُوِيَ عن الشعبي عن عليٍّ أنه أجرى بِنِىِ الإِخْوَةِ في المقاسمة مجرى الإِخْوَةِ . والحجة لقول الجمهور أن هذا ذِكْرٌ لَا يَعْصِبُ أَخْتَهُ فَلَا يَقَاسِمُ الْجَدَّ كَالْعَمِّ وَأَبْنِ الْعَمِّ . قال الشعبي : أَوَّلُ جَدِّ وَرَثَ في الإسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ مات ابن لعاصم بن عمرو ترك أخوين فأراد عمر أن يستأثر بهما فاستشار علياً وزيدا في ذلك فقتلا له مثلاً فقال : لولا أن رأيكما أجمع ما رأيت أن يكون أبى ولا أكون أباه . روى الدارقطني عن زيد بن ثابت أن عمر بن الخطاب استأذن عليه يوماً فاذن له ، ورأسه في يد جارية له ترجله ، فترج رأسه ؛ فقال له عمر : دعها ترجلك . فقال : يا أمير المؤمنين ، لو أرسلت إلى جثثك . فقال عمر : إنما الحاجة لى ، إنى جثتك لتنظر في أمر الجَدِّ . فقال زيد : لا والله ! ما تقول فيه . فقال عمر : ليس هو يوحى حتى تريد فيه وتنقص ، إنما هو شئ تراه ، فإن رأيت أنه وافقني تبعته ، وإلا لم يكن عليك فيه شئ . فأبى زيد ، فخرج مُغَضَّباً وقال : قد جثتكم وأنا أظن مستفزع من حاجتى . ثم أتاه مرة أخرى في الساعة التى أتاه المرة الأولى ، فلم يزل به حتى قال : فساكتب لك فيه . فكتبه في قطعة قتب وضرب له مثلاً : إنما مثله مثل شجرة تنبت على ساق واحدة ، فخرج فيها غصن ثم خرج في غصن غصن آخر ؛ فالساق يسقى الغصن . فإن قطعت الغصن الأول رجع الماء إلى الغصن ، وإن قطعت الثانى رجع الماء إلى الأول . فأتى به فخطب الناس عمر ثم قرأ قطعة القتب عليهم ثم قال : إن زيد بن ثلب قد قال في الجَدِّ قولاً وقد أمضيته . قال : وكان عمر أَوَّلَ جَدِّ كَانَ ؛ فأراد أن يأخذ المال كله ، مَالِ ابْنِ ابْنِهِ دون إخوته ، فقسمة بعد ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(١) قوله : لا والله . أى ليس القول في هذه المسئلة الذى يبنى في هذه الواقعة كما تقول .

(٢) قوله : ليس هو يوحى . أى ليس الذى جرى بيني وبينك فيه نص من القرآن حتى تحرم مخالفة والزيادة فيه

أو نقصان عنه . وقوله : إنما هو شئ تراه . أى تقوله براك وأنا أقول برأى . (عن شرح سنن الله دارقطني) .

(٣) القتب (بكر القاف وسكون التاء ونحر يكهما) : الأعماء .



الزبابة عشرة - وأما الجدة فأجمع أهل العلم على أن لجدة السدس إذا لم يكن لبيت أم . وأجمعوا على أن الأم تحجب عنها وأم الأب . وأجمعوا على أن الأب لا يحجب أم الأم . واختلوا في توريث الجدة وأبنتها حتى ؛ فقالت طائفة : لا ترث الجدة وأبنتها حتى . روى عن زيد بن ثابت وعثمان وعلي . وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : ترث الجدة مع أبنتها . روى عن عمر وابن مسعود وعثمان وعلي وأبي موسى الأشعري . وقال به شريح وجابر بن زيد وعبيد الله بن الحسن وشريك وأحمد وإسحاق وأبى المنذر . وقال : كما أن الجد لا يحجب إلا الأب كذلك الجدة لا يحجبها إلا الأم . وروى الترمذي عن عبد الله قال في الجدة مع ابنتها : إنها أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدسا مع أبنتها وأبنتها حتى . والله أعلم .

الخامسة عشرة - واختلف العلماء في توريث الجدات ؛ فقال مالك : لا يرث إلا جدتان ، أم أم وأم أب وأمهما . وكذلك روى أبو ثور عن الشافعي ، وقال به جماعة من التابعين . فإن أفردت إحداها فالسدس لها ، وإن اجتمعتا فقرأتهما سواء فالسدس بينهما . وكذلك إن كثرت إذا تساوين في القعد ؛ وهذا كله مجتمع عليه . فإن قربت التي من قبل الأم كان لها السدس من دون غيرها ، وإن قربت التي من قبل الأب كان بينهما وبين التي من قبل الأم وإن بعدت . ولا ترث إلا جدة واحدة من قبل الأم . ولا ترث الجدة أم أب الأم على حال . هذا مذهب زيد بن ثابت ، وهو أثبت ما روى عنه في ذلك . وهو قول مالك وأهل المدينة . وقيل : إن الجدات أمهات ، فإذا اجتمعت فالسدس لأقربهن ؛ كما أن الآباء إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك البنون والإخوة ، وبنو الإخوة وبنو العم إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك الأمهات . قال ابن المنذر : هذا أصح ، وبه أقول . وكان الأوزاعي يورث ثلاث جدات : واحدة من قبل الأم وأثنين من قبل الأب . وهو قول أحمد بن حنبل ؛ رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً . وروى عن زيد بن ثابت عكس هذا ؛ أنه كان يورث ثلاث جدات : ثنتين من جهة الأم وواحدة

مِنْ قَبْلِ الْأَبِ . وَقَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَقَوْلِ زَيْدٍ هَذَا . وَكَانَا يَجْعَلَانِ السُّدُسَ لِأَقْرَبِهِمَا ، مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ كَانَتْ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ . وَلَا يَشْرُكُهَا فِيهِ مِنْ لَيْسَ فِي قُعْدُودِهَا ؛ وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ - وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو ثَوْرٍ . وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ فَكَانَا يَوَرِّثَانِ الْجَدَّاتِ الْأَرْبَعِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَكُلُّ جَدَّةٍ إِذَا نُسِبَتْ إِلَى الْمُتَوَقِّفِ وَقَعَ فِي نَسَبِهَا أَبٌ بَيْنَ أَمِينٍ فَلَيْسَتْ تَرِثُ ، فِي قَوْلِ كُلِّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

السَّادَةُ عَشْرَةَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فَرَضَ تَعَالَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ السُّدُسَ ؛ وَأَجْهَمَ الْوَلَدُ فَكَانَ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءً . فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ أَبْنَاءً وَأَبَوَيْنِ فَلَا بَوَّيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخَيْنِ . فَإِنْ تَرَكَ أَبْنَاءً وَأَبَوَيْنِ فَلِلْأَبْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدُسَانِ ، وَمَا بَقِيَ فَلْأَقْرَبِ عَصْبَةٍ وَهُوَ الْأَبُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا أَبْقَتِ الْفَرُوضُ فَلَاؤَيَّ رَجُلٌ ذَكَرَ " . فَاجْتَمَعَ لِلْأَبِ الْأَسْتَحْقَاقُ بِمَجْهَتَيْنِ : التَّعْصِيبُ وَالْفَرْضُ . ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ فَأَخْبَرَ جُلَّ ذِكْرِهِ أَنَّ الْأَبَوَيْنِ إِذَا وَرِثَاهُ أَنْ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ . وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ « وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ » وَإِخْبَارِهِ أَنَّ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ أَنَّ الْبَاقِيَ وَهُوَ الثَّلَاثَانُ لِلْأَبِ . وَهَذَا كَمَا تَقُولُ لِرَجُلَيْنِ : هَذَا الْمَالُ بَيْنَكُمَا ، ثُمَّ تَقُولُ لِأَحَدِهِمَا : أَنْتَ يَا فُلَانُ لَكَ مِنْهُ ثُلُثٌ ؛ فَإِنَّكَ حَدَّدْتَ لِلْآخَرِ مِنْهُ الثَّلَاثِينَ بِنَصِّ كَلَامِكَ ؛ وَلِأَنَّ قُوَّةَ الْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ « وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مُتَفَرِّدَانِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ السَّهَامِ مِنْ وَلَدٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ .

قُلْتُ : وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الثَّلَاثَانُ فَرَضًا لِلْأَبِ مَسْعًى لَا يَكُونُ عَصْبَةً . وَذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ الْمَعْنَى فِي تَفْضِيلِ الْأَبِ بِالثَّلَاثِ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ لِلذِّكُورِيَّةِ وَالنِّصْرَةِ ، وَوَجُوبِ الْمُؤَنَةِ عَلَيْهِ . وَثَبَّتَ الْأُمُّ عَلَى سَهْمٍ لِأَجْلِ الْقَرَابَةِ .

قُلْتُ : وَهَذَا مُتَقَضٌّ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ مَعَ حَيَاتِهِ فَلَمْ حُرِّمِ السُّدُسُ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنَّمَا حُرِّمَ السُّدُسُ فِي حَيَاتِهِ إِرْفَاقًا بِالصَّبِيِّ وَحِيَاطَةً عَلَى مَالِهِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ إِخْرَاجُ جُزْءٍ مِنْ مَالِهِ إِحْجَافًا بِهِ . أَوْ أَنَّ ذَلِكَ تَعَبُّدٌ ، وَهُوَ أَوْلَى مَا يَقَالُ . وَاللَّهُ الْمُوفِقُ .

السابعة عشرة - إن قيل ما فائدة زيادة الواو في قوله : « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » ، وكان ظاهر الكلام أن يقول : فإن لم يكن له ولد ورثه أبواه . قيل له : أراد بزيادتها الإخبار لبيان أنه أمر مستقر ثابت ، فيخبر عن ثبوته واستقراره ، فيكون حال الوالدين عند انفرادهما كحال الولدين ، لذلك مثل حظ الأنثيين . ويجمع للأب بذلك فوضان السهم والتعصيب إذ يجب الإخوة كالولد . وهذا عدل في الحكم ، ظاهر في الحكمة . والله أعلم .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَلَايَمُّهُ الثَّلَثُ ﴾ قرأ أهل الكوفة « فَلَايَمِّهِ الثَّلَثُ » وهي لغة حكاها سيويه . قال الكسائي : هي لغة كثير من هوازن وهذيل . ولأن اللام لما كانت مكسورة وكانت متصلة بالحرف كرها ضمة بعد كسرة ، فابدلوا من الضمة كسرة ؛ لأنه ليس في الكلام فعل . ومن ضم جاء به على الأصل ؛ ولأن اللام تنفصل لأنها داخلة على الأسم . قال جميعه النحاس .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ ﴾ الإخوة يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ، وهذا هو حجب النقصان ، وسواء كان الإخوة أشقاء أو لأب أو للأم ، ولا سهم لهم . وروى عن ابن عباس أنه كان يقول : السدس الذي يحجب الأخوة الأم عنه هو للإخوة . وروى عنه مثل قول الناس إنه لأب . قال قتادة : وإنما أخذه الأب دونهم ؛ لأنه يؤمنهم ويلى نكاحهم والنفقة عليهم . وأجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعدا ذكرانا كانوا أو إناثا من أب وأم ، أو من أب أو من أم يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ؛ إلا ما روى عن ابن عباس أن الأثنين من الإخوة في حكم الواحد ، ولا يحجب الأم أقل من ثلاث . وقد صار بعض الناس إلى أن الأخوات لا يحجبن الأم عن الثلث إلى السدس ؛ لأن كتاب الله في الإخوة وليس قوّة ميراث الإناث مثل قوّة ميراث الذكور حتى تقتضى العبرة الإلحاق . قال البيهقي الطبري : ومقتضى أقوالهم ألا يدخلن مع الإخوة ؛ فإن لفظ الإخوة بمطلقه لا يتناول الأخوات ، كما أن لفظ البنين لا يتناول البنات . وذلك يقتضى ألا تحجب الأم بالأخ الواحد والأخت من الثلث إلى السدس ؛ وهو خلاف إجماع

المسلمين . وإذا كنّ مرادات بالاية مع الإخوة كنّ مرادات على الانفراد . واستدل الجبغ بأن أقل الجمع اثنان ؛ لأن التثنية جمع شيء إلى مثله ، فالمتى يقتضى أنها جمع . وقال عليه السلام : « الاثنان فما فوقهما جماعة » . وحكى عن سيويه أنه قال : سألت الخليل عن قوله « ما أحسن وجوههما » ؟ فقال : الاثنان جماعة . وقد صح قول الشاعر :

وَمَهْمَهُنَّ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ \* ظَهَرَا مِثْلَ ظَهْوَرِ التَّمَسِينِ<sup>(١)</sup>

وأنشد الأخفش :

لَمَّا أَتَيْنَا الْمَرَاتِنَ بِالْخَبَرِ \* فَقُلْنَ إِنِّ الْأَمْرَ فِينَا قَدْ شَهَرِ

وقال آخر :

يُحْيِي بِالسَّلَامِ غَنِيَّ قَوْمٍ \* وَيُخِلُّ بِالسَّلَامِ عَلَى الْفَقِيرِ

أليس الموت بينهما سواء \* إذا ماتوا وصاروا في القبور

ولما وقع الكلام في ذلك بين عثمان وابن عباس قال له عثمان : إن قومك حجبوها . يعني قريشا ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . ومن قال : إن أقل الجمع ثلاثة — وإن لم يقل به هنا — ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم . والله أعلم .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر وعامر « يوصي » بفتح الصاد . الباقون بالكسر ، وكذلك الآخر . واختلفت الرواية فيهما عن عاصم . والكسر اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ؛ لأنه جرى ذكر الميت قبل هذا . قال الأخفش : وتصديق ذلك قوله « يوصين » و « توصون » .

الحادية والعشرون — إن قيل : ما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين ، والدين مقدم عليهما بإجماع . وقد روى الترمذي عن الحارث عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأنتم تقرأون الوصية قبل الدين . قال : والعمل على هذا عند طاعة

(١) هذا البيت من رجز لحمام الجاشي ، وهو شاعر إسلامي . وأملهه : الفقر المخوف . والقذف (بفتحين وبضمين) : البعد من الأرض . ويرى « قذفين » . والقذف : الأرض المسنوبة . والمرت (بفتح الميم وسكون الراء) بدها مشاة فوقية : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . والظهر : ما أرتفع من الأرض .

أهل العلم أنه يُبدأ بالدين قبل الوصية . وروى الدارقطني من حديث عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الدين قبل الوصية وليس لوارث وصية" . رواه عنها أبو إسحاق الحمّدي . فالجواب من أوجه خمسة : الأول - إنما قصد تقديم هذين الفصلين على الميراث ولم يقصد ترتيبهما في أنفسهما ؛ فذلك تقدمت الوصية في اللفظ . جواب ثان - لما كانت الوصية أقل لزوما من الدين قدمتها اهتماما بها ؛ كما قال تعالى : « لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً » . جواب ثالث - قدمتها لكثرة وجودها ووقوعها ؛ فصارت كاللازم لكل ميت مع نص الشرع عليها ، وأثر الدين لشذوذه ، فإنه قد يكون وقد لا يكون . فبدأ بذكر الذي لا بُد منه ، وعطف بالذي قد يقع أحيانا . ويقوى هذا : العطف بأو ، ولو كان الدين راتباً لكان العطف بالواو . جواب رابع - إنما قدمت الوصية إذ هي حظّ مساكين ضعفاء ، وأثر الدين إذ هو حظّ غريم يطلبه بقوة وسلطان وله فيه مقال . جواب خامس - لما كانت الوصية يثبتها من قبل نفسه قدمها ، والدين ثابت مؤدى ذكره أولم يذكره .

الثانية والعشرون - ولما ثبت هذا تعلّق الشافعي بذلك في تقديم دين الزكاة والحج على الميراث فقال : إن الرجل إذا فُتق في زكاته وجب أخذ ذلك من رأس ماله . وهذا ظاهر ببادئ الرأي ؛ لأنه حق من الحقوق فيلزم أدائه عنه بعد الموت كحقوق الآدميين لا سيما والزكاة مصرفها إلى الأدمى . وقال أبو حنيفة ومالك : إن أوصى بها أديت من ثلثه ، وإن سكت عنها لم يُخرج عنه شيء . قالوا : لأن ذلك موجب ترك الورثة فقراء ؛ إلا أنه قد يعتمد ترك الكل حتى إذا مات استغرق ذلك جميع ماله فلا يبقى للورثة حق .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ رفع بالابتداء والخبر مضمّر ، تقديره هم المقسوم عليهم وهم المعطون .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ قيل : في الدنيا بالدعاء والصدقة ؛ كما جاء في الأثر "إن الرجل يُرفع بدعاء ولده من بعده" . وفي الحديث الصحيح

«إذا مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث — فذكر — أو ولد صالح يدعو له». وقيل :  
في الآخرة ؛ فقد يكون الابن أفضل فيشفع في أبيه ؛ عن ابن عباس والحسن . وقال بعض  
المفسرين : إن الابن إذا كان أرفع من درجة أبيه في الآخرة سأل الله فرفع إليه أباه ، وكذلك  
الأب إذا كان أرفع من ابنه ؛ وسيأتي في «الطور»<sup>(١)</sup> بيانه . وقيل : في الدنيا والآخرة ؛ قاله  
ابن زيد . واللفظ يقتضي ذلك .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ قَرِيبَةً ﴾ «قريبة» نصب على المصدر المؤكد ؛  
إذ معنى «يوصيكم» يفرض عليكم . وقال مكّي وغيره : هي حال مؤكدة ؛ والعامل «يوصيكم»  
وذلك ضعيف . والآية متعلقة بما تقدم ؛ وذلك أنه عرّف العباد أنهم كفّوا مؤنة الاجتهاد  
في إيصاء القرابة مع اجتماعهم في القرابة ، أى أن الآباء والأبناء ينفع بعضهم بعضا في الدنيا  
بالتناصر والمواساة ، وفي الآخرة بالشفاعة . وإذا تقرر ذلك في الآباء والأبناء تقرر ذلك  
في جميع الأقارب ؛ فلو كان القسم موكولة إلى الاجتهاد لوجب النظر في غنى كل واحد  
منهم ، وعند ذلك يخرج الأمر عن الضبط إذ قد يختلف الأمر ؛ فبين الرب تبارك وتعالى  
أن الأصلح للعبد ألا يؤكل إلى اجتهد في مقادير الموارد ، بل بين المقادير شرطا . ثم قال :  
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا ﴾ أى بقسمة الموارد (حِكْمًا) حكم قسمتها وبنها لأهلها . وقال  
الزجاج : «عليا» أى بالأشياء قبل خلقها «حِكْمًا» فيما بقدره ويمضيه منها . وقال بعضهم :  
إن الله سبحانه لم يزل ولا يزال ، والخبر منه بالماضى كالخبر منه بالاسقبال . ومذهب سيويوه  
أنهم رأوا حكمة وعلمًا قليل لهم : إن الله عز وجل كان كذلك لم يزل على ما رأيتم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ الآيتين .  
الخطاب للرجال . والولد هنا بنو الصّلب وبنو بنهم وإن سَقَلُوا ، ذُكْرَانًا وإناثًا واحدًا فما زاد  
بإجماع . وأجمع العلماء على أن للزوج النصف مع عدم الولد أو ولد الولد ، وله مع وجوده  
الربع . وترث المرأة من زوجها الثلغ مع فقد الولد ، والثلث مع وجوده . وأجمعوا على أن

(١) في قوله تعالى : «والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ...» آية ٢١

حكم الواحدة من الأزواج والتنتين والثلاث والأربع في الربع إن لم يكن له ولد، وفي التثنى إن كان له ولد واحد، وأنهن شركاء في ذلك؛ لأن الله عز وجل لم يفرق بين حكم الواحدة منهم وبين حكم الجميع، كما فرق بين حكم الواحدة من البنات والواحدة من الأخوات، وبين حكم الجميع منهم.

السابعة والعشرون - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ﴾ الكلاله مصدر؛ من تكلمه النسب أى أحاط به. وبه سُمي الإكليل، وهى مترلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا احتل بها. ومنه الإكليل أيضا وهو التاج والعصابة المحيطة بالرأس. فإذا مات الرجل وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله. هذا قول أبى بكر الصديق وعمر وعلى وجمهور أهل العلم. وذكريحي بن آدم عن شريك وزهير وأبى الأخص عن أبى إسحاق عن سليمان ابن عبد قال: ما رأيتهما إلا وقد تواطوا وأجمعوا على أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد. وهكذا قال صاحب كتاب العين وأبو منصور اللغوى وابن عرفة والفيتى وأبو عبيد وابن الأنبارى. فالأب والابن طرفان للرجل؛ فإذا ذهب تكلمه النسب. ومنه قيل: روضة مكللة إذا حُفَّت بالنور. وأنشدوا:

مسكنه روضة مكللة \* عم بها الأيتان والذرق<sup>(١)</sup>

يعنى تئين. وقال: أمرؤ القيس:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه \* كلعج اليتدين في حنى مكلل<sup>(٢)</sup>

فسموا القرابة كلاله؛ لأنهم أطافوا بالبيت من جوانبه وليسوا منه ولا هو منهم، وإحاطتهم به أنهم ينسبون معه. كما قال أعرابي: مالى كثير ويرثنى كلاله متراخى نسبهم. وقال الفرزدق:

ورثتم قناة المجد لا عن كلاله \* عن أبى منافع عبيد شمس وهاشم

(١) الأيتان: البرجيز اللرى. والذرق: بقعة وحشية كانت الرطب. (٢) ومضى البرق: لمع.

وكلعج اليتدين: يريد كركة اليتدين. والهاشمى: السطح المرتفع. والمكلل: ما يكون في جوانب السماء كالإكليل.

وقال آخر :

وَإِنَّ أَبَا الْمَسْرُوحِ أَحَقُّ لَهُ \* وَمَوْلَى الْكَلَالَةِ لَا يَنْضَبُ<sup>(١)</sup>

وقيل : إن الكلالة مأخوذة من الكلال وهو الإعياء ، فكأنه يصير الميراث إلى الوارث عن بُعد وإعياء . قال الأعشى :

قَالَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ \* وَلَا مِنْ وَجِي حَتَّى تَلْقَى تَحْمِداً<sup>(٢)</sup>

وذكر أبو حاتم والأثرم عن أبي عبيدة قال : الكلالة كل من لم يرثه أب أو أم أو أخ فهو عند العرب كلالة . قال أبو عمر : ذكر أبي عبيدة الأخ هنا مع الأب والآن في شرط الكلالة غلط لا وجه له ، ولم يذكره في شرط الكلالة غيره . وروى عن عمر بن الخطاب أن الكلالة من لا ولد له خاصة ، وروى عن أبي بكر ثم رجعا عنه . وقال ابن زيد : الكلالة المحي والميت جميعا . وعن عطاء : الكلالة المسال . قال ابن العربي : وهذا قول طريف ضعيف لا وجه له .

قلت : له وجهٌ يتبين بالإعراب . وروى عن ابن الأعرابي أن الكلالة بنو القم الأبعاد . وعن السدي أن الكلالة الميت . وعنه مثل قول الجمهور . وهذه الأقوال لثنتين وجوهها بالإعراب ، فقرأ بعض الكوفيين « يُوْرَثُ كَلَالَةٌ » بكسر الراء وتشديد هاء . وقرأ الحسن وأيوب « يُوْرَثُ » بكسر الراء وتخفيفها ، على اختلاف عنهما . وعلى هاتين القراءتين لا تكون الكلالة إلا الورثة أو المسال . كذلك حكى أصحاب المعاني ، فالأول من وزن ، والثاني من أوزن . و « كلالَة » مفعوله . و « كان » بمعنى وقع . ومن قرأ « يورث » بفتح الراء احتمل أن تكون الكلالة المسال ، والتقدير : يورث ورثمة كلالَة ، فتكون نعتا لمصدر محذوف . ويجوز أن تكون تامة بمعنى وقع ، ويورث نعت لرجل ، ورجل رفع بكان ، وكلالَة نصب على التفسير أو الحال ، على أن الكلالة هو الميت ، التقدير : وإن كان رجل يورث متكلم النسب إلى الميت .

(١) أراد أن أبا المرء أغضب له إذا ظلم . وموالى الكلالة وهم الإخوة والأعمام وبنو الأعمام وسائر القرباءات

(٢) الوجي : المحق .

لا يفضيبن للراء غضب الأب .



الثامنة والعشرون - ذكر الله عز وجل في كتابه الكلاله في موضعين : آخر السورة وهنا ، ولم يذكر في الموضعين وارثا غير الإخوة . فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها عني بها الإخوة للأم ، لقوله تعالى : « فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ « وله أخ أو أخت من أمه » . ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأم أو للأب ليس ميراثهم كهذا ، فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمه أو لأبيه ، لقوله عز وجل : « وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِي كَرِهْتُ حَقَّ الْأُتْبَعِينَ » . ولم يختلفوا أن ميراث الإخوة للأم ليس هكذا ، فدلَّت الآيات أن الإخوة كلهم جميعا كلاله . وقال الشعبي : الكلاله ما كان سوى الولد والوالد من الورثة إخوة أو غيرهم من العصبه . كذلك قال علي وابن مسعود وزيد وابن عباس ، وهو القول الأول الذي بدأنا به . قال الطبري : الصواب أن الكلاله هم الذين يرثون الميت من عمه ولده والوالده ، لصحة خبر جابر : فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلاله ، أفأوصي بمالي كله ؟ قال : « لا » .

التاسعة والعشرون - قال أهل اللغة : يقال رجل كلاله وامرأة كلاله . ولا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر كالوكالة والدلالة والسماحة والشجاعة . وأما ضمير مفرد في قوله : « وله أخ » ولم يقل لهما . ومضى ذكر الرجل والمرأة على عادة العرب إذا ذكرت اسمين ثم أخبرت عنهما وكانا في الحكم سواء ربما أضافت إلى أحدهما وربما أضافت إليهما جميعا ، تقول : من كان عنده غلام وجارية فليحسن إليه وإليها وإليهما وإليهم ، قال الله تعالى : « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ » . وقال تعالى : « إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا » . ويمحوز أولى بهم ، عن الفراء وغيره . ويقال في امرأة : امرأة ، وهو الأصل . وأخ أصله أخو ، يدل عليه أخوان ، خفف منه وغير على غير قياس . قال الفراء : ضم أول أخت ، لأن المحذوف منها واو . وكسر أول بنت لأن المحذوف منها ياء . وهذا الحذف والتعليل على غير قياس أيضا .

الموفية ثلاثين - قوله تعالى : ( فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ) هذا التشريك يقتضى التسوية بين الذكر والأنثى وإن كثروا . وإذ كانوا يأخذون بالأم فلا يفضل الذكر على الأنثى . وهذا إجماع من العلماء ، وليس في الفرائض موضع يكون فيه الذكر والأنثى سواء إلا في ميراث الإخوة للأم . فإذا ماتت امرأة وترك زوجها وأما وأخاها للأمها فللزوجة النصف وللأم الثلث والأخ من الأم السدس . فإن تركت أخوين وأختين - والمسألة بحالها - فللزوجة النصف وللأم السدس وللأخوين والأختين الثلث ، وقد تمت الفريضة . وعلى هذا عامة الصحابة ؛ لأنهم حجّبوا الأم بالأخ والأخت من الثلث إلى السدس . وأما ابن عباس فإنه لم ير العول ونحو جعل للأم الثلث لعالت المسألة ، وهو لا يرى ذلك . والعول المذكور في غير هذا الموضع ، ليس هذا موضعه . فإن تركت زوجها وإخوةً وأم وأخاً لأب وأم ؛ فللزوجة النصف ، ولإخوتها للأم الثلث ، وما بقي فلاخيةا لأمها وأبيها . وهكذا من له فرض مسمى أعطيه . والباقي للعصبة إن فضل . فإن تركت ستة إخوة مفترقين فهذه الجارية<sup>(١)</sup> ، وتسمى أيضا المشتركة . قال قوم : فلاخوة للأم الثلث ، وللزوجة النصف ، وللأم السدس ، وسقط الأخ والأخت من الأب والأم . والأخ والأخت من الأب . روى عن علي وابن مسعود وأبي موسى والشعبي وشريك ويحيى بن آدم ، وبه قال أحمد بن حنبل واختاره ابن المنذر ؛ لأن الزوج والأم والأخوين للأم أصحاب فرائض مسمية ولم يبق للعصبة شيء . وقال قوم : الأم واحدة ، وهب أن أباهم كان حمارا ! وأشركوا بينهم في الثلث ؛ ولهذا سُميت المشتركة والجارية . روى هذا عن عمر وعثمان وابن مسعود أيضا وزيد بن ثابت ومسروق وشريح ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق . ولا تستقيم هذه المسألة أن لو كان الميت رجلا . فهذه جملة علم الفرائض تضمنتها الآية ، والله الموفق للهداية .

وكانت الوراثة في الجاهلية بالرجولة والقوة ، وكانوا يوزنون الرجال دون النساء ؛ فأبطل الله عز وجل ذلك بقوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ » . وكانت الوراثة

(١) عالت الفريضة : ارتفعت وزادت سبأها على أصل صاحبها الموجب عن عدد وارثها .

(٢) من قولهم : هب أن أبانا كان حمارا ؛ كما سيجي .

أبضا في الجاهلية وبده الإسلام بالمخالفة ، قال الله عز وجل : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ <sup>(١)</sup> عَلَى مَا بَاتِي بِبَآئِهِ . ثُمَّ صَارَتْ بَعْدَ الْمُخَالَفَةِ بِالْهَجْرَةِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا » <sup>(٢)</sup> وَسَيَأْتِي . وَهَنَّاكَ بِأَيِّ الْقَوْلِ فِي ذَوَى الْأَرْحَامِ وَمِيرَاثِهِمْ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَسَيَأْتِي فِي سُورَةِ «النُّور» مِيرَاثُ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ وَلَدِ الزَّانِ وَالْمَكَاثِبِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى . وَالْجَهْوَ مِنْ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْأَسِيرَ الْمَعْلُومَ حَيَاتِهِ أَنَّ مِيرَاثَهُ ثَابِتٌ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي جَمَلَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَحْكَمَ الْإِسْلَامَ جَارِيَةً عَلَيْهِمْ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَسِيرِ فِي يَدِ الْعَدُوِّ : لَا يَرِثُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ مِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ فِي سُورَةِ «الْبَقَرَةِ» <sup>(٣)</sup> وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

الْحَادِيَةِ وَالثَّلَاثُونَ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ غَيْرُ مُضَارٍّ ﴾ ؛ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَالْعَامِلِ «يُوصَى» .

أَيُّ يَوْصَى بِهَا غَيْرُ مُضَارٍّ ، أَيْ غَيْرُ مَدْخُلٍ فِي الضَّرَرِّ عَلَى الْوَرِثَةِ . أَيْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَوْصَى بِدَيْنٍ لَيْسَ عَلَيْهِ لِيَضُرَّ بِالْوَرِثَةِ ، وَلَا يَقْتَرِبَ دَيْنٌ . فَالْإِضْرَارُ رَاجِعٌ إِلَى الْوَصِيَّةِ وَالْدَيْنِ ؛ أَمَّا رَجُوعُهُ إِلَى الْوَصِيَّةِ فَبِأَنَّ يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ يُوصَى لَوَارِثٍ ، فَإِنْ زَادَ فَإِنَّهُ يَرِدُ إِلَّا أَنْ يُمَيِّزَهُ الْوَرِثَةُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِلْحَقِيقَةِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى . وَإِنْ أَوْصَى لَوَارِثٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِيرَاثًا . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي «الْبَقَرَةِ» . وَأَمَّا رَجُوعُهُ إِلَى الدَّيْنِ فَبِالْإِقْرَارِ فِي حَالَةٍ لَا يَحْجُوزُ لَهُ فِيهَا ؛ كَمَا لَوْ أَقْرَأَ فِي مَرَضِهِ لَوَارِثَهُ أَوْ لَصَدِيقَ مَلَاطِفٍ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ عِنْدَنَا . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَرَأَ « غَيْرُ مُضَارٍّ وَصِيَّةٌ » عَلَى الْإِضَافَةِ . قَالَ النُّحَاسُ : وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ هَذَا لَحْنٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يَضَافُ إِلَى الْمَصْدَرِ . وَالْقِرَاءَةُ حَسَنَةٌ عَلَى حَذِيفٍ ، وَالْمَعْنَى : غَيْرُ مُضَارٍّ ذِي وَصِيَّةٍ ، أَيْ غَيْرُ مُضَارٍّ بِهَا وَرِثَتِهِ فِي مِيرَاثِهِمْ . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ إِقْرَارَهُ بِدَيْنٍ لَغَيْرِ وَارِثٍ حَالِ الْمَرَضِ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي الصَّحَّةِ .

الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثُونَ — فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي الصَّحَّةِ بَيِّنَةً وَأَقْرَأَ لِأَجْنَبِيٍّ بِدَيْنٍ ؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يُبْدَأُ بِدَيْنِ الصَّحَّةِ ؛ هَذَا قَوْلُ التَّحْنَوِيِّ وَالْكُوفِيِّينَ . قَالُوا : فَإِذَا اسْتَوْفَاهُ صَاحِبُهُ

(١) آية ٢٣ من هذه السورة . ﴿ ٢ ﴾ آية ٧٢ سورة الأنفال .

(٣) راجع المسئلة التاسعة والعشرين في تفسير قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَمُونُ أَرْزَاهُمْ ... » آية ٦

(٤) راجع ج ٣ ص ٤٩ طبعة أولى أو ثانية . (٥) راجع ج ٢ ص ٢٥٧ طبعة ثانية .

فأصحاب الإقرار في المرض يتحاصون . وقالت طائفة : هما سواء إذا كان لغيرهما . هذا قول الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قول أهل المدينة ورواه عن الحسن . الثالثة والثلاثون — قد مضى في «البقرة» الوعيد في الإضرار في الوصية وجوبها . وقد روى أبو داود من حديث شهر بن حوشب (وهو مطعون فيه) عن أبي هريرة حدثه أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الرجل أو المرأة يعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار » . قال : وقرأ عليّ أبو هريرة من حديثها « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ » حتى بلغ « فَإِلَآئِكَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ » . قاله ابن عباس : الإضرار في الوصية من الكبائر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه مشهور مذهب مالك وأبو القاسم أن الموصي لا يُعَذِّبُ فعله مضارة في ثلثه ؛ لأن ذلك حقه فله التصرف فيه كيف شاء . وفي المذهب قول : أن ذلك مضارة تُرد . وبالله التوفيق .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : ( وَصِيَّةٌ ) « وصية » نصب على المصدر في موضع الحال والعامل « يُوصِيكُمْ » . ويصح أن يعمل فيها « مُضَارٌّ » والمعنى أن يقع الضرر بها أو بسببها فأوقع عليها تجوزاً ، قاله ابن عطية ؛ وذكر أن الحسن بن أبي الحسن قرأ « غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٌ » بالإضافة ؛ كما تقول : شجاع حرب . وبصفة المتجرد ؛ في قول طرفة بن العبد . والمعنى على ما ذكرناه من التجوز في اللفظ لصعوبة المعنى . ثم قال : ( وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) يعني عليم بأهل الميراث حليم على أهل الجهل منكم . وقرأ بعض المتقدمين « والله عليم حكيم » يعني حكم بقسمة الميراث والوصية .

الخامسة والثلاثون — قوله تعالى : ( تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ) و « تلك » بمعنى هذه ، في هذه أحكام الله قد بينها لكم لتعرفوها وتعملوا بها . ( وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ) في قسمة الموارث فيقرَّبها ويعمل بها كما أمر الله تعالى ( يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) جملة في موضع نصب على النعت لجنات . وقوله : ( وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ) يريد في قسمة الموارث فلم

(١) البضة : البضياء الرخصة . والمتجرد : جسدها المتجرد من ثيابها .

يَقْسِمُهَا وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا (وَيَتَعَدُّ حُدُودَهُ) أَى يَخَالِفُ أَمْرَهُ (يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا) .  
وَالْعَصِيَّانِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْكُفْرُ فَالْخُلُودُ عَلَى بَابِهِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْكِبَارُ وَتَجَاوُزُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى  
فَالْخُلُودُ مُسْتَعَارٌ لِمُدَّةِ مَا . كَمَا تَقُولُ : خَلَدَ اللَّهُ مَلَكَهُ . وَقَالَ زُهَيْرُ :  
« وَلَا أَرَى خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرُّوَاسِيَا »

وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى فِي غَيْرِ مَوَاضِعَ . وَقَرَأَ نَافِعُ وَابْنُ عَامِرٍ : « نَدْخِلُهُ » بِالنُّونِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ،  
عَلَى مَعْنَى الْإِضَافَةِ إِلَى نَفْسِهِ سَبْحَانَهُ . الْبَاقُونَ بِأَلْيَاءِ كَلَامِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ ذِكْرُ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى  
أَى يَدْخُلُهُ اللَّهُ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْأَنْفِحَةَ مِنْ نِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ  
أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ  
أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿٥٥﴾  
فِيهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ :

الْأُولَى — لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْإِحْسَانَ إِلَى النِّسَاءِ وَإِصْلَاحَ صُدُقَاتِهِنَّ  
إِلَيْهِنَّ، وَأَتَمَّجَزَ الْأَمْرَ إِلَى ذِكْرِ مِيرَاثِهِنَّ مَعَ مَوَارِيثِ الرِّجَالِ، ذَكَرَ أَيْضًا التَّغْلِيظَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا يَأْتِيَنَّ بِهِ  
مِنَ الْفَاحِشَةِ ؛ لِثَلَا تَتَوَهَّمُ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ يَسُوغُ لَهَا تَرْكُ التَّعَفُّفِ .

الثَّانِيَّةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالَّذَاتِ) «الَّذَاتِ» جَمْعُ الَّتِي، وَهِيَ أَسْمُ مَبْهَمٍ لِلزُّنْثِ، وَهِيَ  
مَعْرُوفَةٌ وَلَا يَحُوزُ نَزْعَ الْأَلْفِ وَالْإِلَامَ مِنْهُ لِلتَّنْكِيرِ، وَلَا يَتَمَّ إِلَّا بِصَلَةٍ ؛ وَفِيهِ ثَلَاثُ لَفَاتٍ كَمَا تَقَدَّمَ .  
وَيُجْمَعُ أَيْضًا «الذَّاتِ» بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِبْقَاءِ الْكُسْرَةِ، وَ«الذَّاتِ» بِالْمُهْمَلِ وَإِثْبَاتِ الْيَاءِ،  
وَ«الذَّاتِ» بِكُسْرِ الْمُهْمَلِ وَحَذْفِ الْيَاءِ، وَ«الذَّاتِ» بِحَذْفِ الْمُهْمَلِ . فَإِنَّ جَمْعَ الْجَمْعِ قُلْتُ  
فِي الذَّاتِ : الذَّاتِ، وَفِي الذَّاتِ : الذَّاتِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ «الذَّاتِ» بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِبْقَاءِ  
الْكَسْرِ ؛ فَالْهَذَا أَبُو عَرَبٍ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : أَنْشَدَ أَبُو عَرَبٍ :

من اللواتي وآتيت واللات \* زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِّرْتَ لِدَاتِ  
وَالْقَوَا بِاسْقَاطِ النَّاءِ . ونصنير التي اللَّتْيَا بِالْفَتْحِ وَالْإِشْدِيدِ قَالَ الرَّاجِزُ :  
\* بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي \*<sup>(١)</sup>

وبعض الشعراء أدخل على « التي » حرف النداء، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا : يا الله وحده ؛ فكأنه شبهها به من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها . وقال :

من أجلكِ يَا لِي تَيَّمَتِ قَلْبِي \* وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ وَالْوَدَّ عَنِّي  
ويقال : وقع في اللَّتْيَا والآتي ، وهما آسمان من أسماء الداهية .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْفَاحِشَةُ ﴾ الفاحشة في هذا الموضع الزنا ، والفاحشة الفعل القبيحة ، وهي مصدر كالعاقبة والدافية . وقرأ ابن مسعود « بِالْفَاحِشَةِ » بياء الجر .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ إضافة في معنى الإسلام وبيان حال المؤمنات ؛ كما قال : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » لأن الكافرة قد تكون من نساء المسلمين بنسب ولا يلحقها هذا الحكم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ أي من المسلمين ، فجعل الله الشهادة على الزنا خاصة بأربعة تغليظاً على المدعى وسترًا على العباد . وتعدد الشهود بالأربعة في الزنا حكم ثابت في التوراة والإنجيل والقرآن ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » وقال هنا : « فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ » . وروى أبو دوداد عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا فقال : « اتنوني بأعلم رجلين منكم » فاتوه بأبي صوريا فنشدهما : « كيف تجدان أمر هذين في التوراة » قالا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكركم في فرجها مثل الميل في المكحلة رجلا . قال : « فما يمنعكم أن تريحوها » ؟ قالا : ذهب سلطاننا فكهننا القتل ؛ فدعا رسول الله صلى الله

(١) هذا صدر بيت لمعراج ، ومجزة : \* إذا عليها نفس رذت \*

عليه وسلم بالشهود، بقاءوا أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما . وقال قوم : إنما كان الشهود في الزنا أربعة ليرتب شاهدان على كل واحد من الزائنين كسائر الحقوق؛ إذ هو حق يؤخذ من كل واحد منهما، وهذا ضعيف؛ فإنَّ البين تدخل في الأموال واللوث في القسامة، ولا مدخل لواحد منهما هنا .

السادسة - ولا بد أن يكون الشهود ذكورا لقوله : « مِنْكُمْ » ، ولا خلاف فيه بين الأمة . وأن يكونوا عدولا ؛ لأن الله تعالى شرط العدالة في البيوع والرجعة . وهذا أعظم ، وهو بذلك أولى . وهذا من حمل المطلق على المقيّد بالدليل ، على ما هو مذكور في أصول الفقه . ولا يكونون ذمة ، وإن كان الحكم على ذمة ، وسيأتي ذلك في « المائدة »<sup>(١٢)</sup> . وتعلق أبو حنيفة بقوله : « أربعة مِنْكُمْ » في أن الزوج إذا كان أحد الشهود في القذف لم يلاعن . وسيأتي بيانه في « النور » إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : ( فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ) هذه أول عزيمات الزناة ؛ وكان هذا في ابتداء الإسلام؛ قاله عبادة بن الصامت والحسن ومجاهد حتى نسخ بالأذى الذي بعده . ثم نسخ ذلك بآية « النور » وبالترجم في التيب . وقالت فرقة : بل كان الإيذاء هو الأول ثم نسخ بالإمساك ، ولكن التلاوة أثرت وقدمت ؛ ذكره ابن قُورك . وهذا الإمساك والخمس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة . فلما كثروا وخشى قوتهم أخذ لهم مجين؛ قاله ابن العربي .

الثامنة - واختلف العلماء هل كان هذا السجن حدا أو توعّدا بالحدّ على قولين : لأحمد هنا - أنه توعّد بالحدّ ، والثاني - أنه حد ؛ قاله ابن عباس والحسن . زاد ابن زيد : وأنهم مُنعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه . وهذا يدلّ

(١) اللوث : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت غلا فقتل ؛ أو يشهد شاهدان على

مداواة بينهما أو تهديد به له ، أو نحو ذلك . ( عن الحسن ) .

(٢) في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا قُتِلْتُمْ... » آية ٨

على أنه كان حداً بل أشدّ ؛ غير أن ذلك الحكم كان محدوداً إلى غاية وهو الأذى في الآية الأخرى ، على اختلاف التأويلين في أيهما قبل ؛ وكلاهما محدود إلى غاية وهي قوله عليه السلام في حديث عبادة بن الصامت : « خذُوا عَنِّي خِذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنِ سَبِيلَا الْبِكْرِ بِالْكَرْ جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَايِمٍ وَالتَّيِّبُ بِالتَّيِّبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » . وهذا نحوه قوله تعالى : « ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » فإذا جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانتهاه غايته لا لنسخه . هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين ؛ فان النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه للذين لا يمكن الجمع بينهما ، والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرجم ، وقد قال بعض العلماء : إن الأذى والتعير باق مع الجلد ؛ لأنهما لا يتعارضان بل يجلان على شخص واحد . وأما الحبس فنسوخ بإجماع ، وإطلاق المتقدمين النسخ على مثل هذا مجوز ، والله أعلم .

قوله تعالى : **وَالَّذَانِ يَأْتِيَتِيهِمَا مِنْكُمْ فَاعْزُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا** ﴿١١﴾  
فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(وَالَّذَانِ)** « اللذان » تنية الذي ، وكان القياس أن يقال : **الَّذَانِ كَرَّحَانِ وَمُصْطَفَيَانِ وَشَحِيحَانِ** . قال سيويه : حذفت الياء ليفرق بين الأسماء المتمكنة والأسماء المهمات . وقال أبو علي : حذفت الياء تخفيفاً ، إذ قد أين اللبس في اللذان ؛ لأن النون لا تتحذف ، ونون التسمية في الأسماء المتمكنة قد تتحذف مع الإضافة في رجاءك ونصطفيا القوم ؛ فلو حذفت الياء لأشبهه المفرد بالأكثرين . وقرأ ابن كثير « اللذان » بتشديد النون ، وهي لغة قريش ؛ وعلمته أنه جعل التشديد عوضاً من ألف « ذا » على ما يأتي بيانه في سورة « القصص » عند قوله تعالى : « فذَانِكَ بَرَهَانَانِ » . وفيها لغة أخرى « اللذان » بحذف النون . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنما حذفت النون لطول الاسم بالصلة . وكذلك



قراها « ذات » و « فذاتك برهانان » بالتشديد فيهما . والباقون بالتخفيف . وشد أبو عمرو « فذاتك برهانان » وحدها . و « اللذان » رفع بالابتداء . قال سيبويه : المعنى وفيما يتل عليك اللذان يأتيانها ، أى الفاحشة منكم . ودخلت الفاء في « فاذوهما » لأن في الكلام معنى الأمر ؛ لأنه لما وصل الذى بالفعل تمكن فيه معنى الشرط ؛ إذ لا يقع عليه شيء بعينه ، فلما تمكن الشرط والإيهام فيه جرى مجرى الشرط فدخلت الفاء ولم يعمل فيه ما قبله من الإضمار كما لا يعمل في الشرط ما قبله ؛ فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لينصبا رفعا بالابتداء ؛ وهذا اختيار سيبويه . ويموز النصب على تقدير إضمار فعل ، وهو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي نحو قولك : اللذين عندك فأكرمهما .

الثانية - قوله تعالى : « فَاذُوهُمَا » قال قتادة والسدي : معناه التوبيخ والتعير . وقالت فرقة : هو السب والجفاء دون تعير . ابن عباس : التيل باللسان والضرب بالعال . قال النحاس : وزعم قوم أنه منسوخ .

قلت : رواه ابن أبي نجيع عن مجاهد قال : « وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ » و « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا » كان في أول الأمر ففسختها الآية التي في « النور » . قال النحاس : وقيل وهو أوتى إنه ليس بمنسوخ ، وأنه واجب أن يؤدباً بالتوبيخ فيقال لهما : فجرتما وفسقتما وخالفتما أمر الله عز وجل .

الثالثة - واختلف العلماء في تأويل قوله تعالى : « وَاللَّاتِي » وقوله : « وَاللَّذَانِ » فقال مجاهد وغيره : الآية الأولى في النساء عامة محصنات وغير محصنات ، والاية الثانية في الرجال خاصة . وبين بلفظ التثنية صنفى الرجال من أحسن ومن لم يحسن ؛ فمقوبة النساء للجنس ، ومقوبة الرجال للأذى . وهذا قول يقتضيه اللفظ ، ويستوفى نص الكلام أصناف للزناة . ويؤيده من جهة اللفظ قوله في الأولى : « مِنْ نِسَائِكُمْ » وفي الثانية « مِنْكُمْ » ؛ واختاره النحاس ورواه عن ابن عباس . وقال السدي وقاتدة وغيرهما : الأولى في النساء المحصنات . يريد : ودخل معهن من أحسن من الرجال بالمعنى ، والثانية في الرجل والمرأة البكرين . قال

آبن عطية : ومعنى هذا القول تام إلا أن لفظ الآية يقلق عنه . وقد رجمه الطبري ، وأباه النحاس وقال : تغليب المؤنث على المذكر بعيد ؛ لأنه لا يخرج الشيء إلى المجاز ومعناه صحيح في الحقيقة . وقيل : كان الإمساك للزنا الزانية دون الرجل ؛ فخصت المرأة بالذكر في الإمساك ثم جمعا في الإيذاء . قال قتادة : كانت المرأة تُحبس ويؤذيان جميعا ؛ وهذا لأن الرجل يحتاج إلى السعي والاكتساب .

الرابعة — واختلف العلماء أيضا في القول بمقتضى حديث عبادة الذي هو بيان لأحكام الزناة على ما بيناه ؛ فقال بمقتضاه علي بن أبي طالب لا اختلاف عنه في ذلك ، وأنه جلد شراحة الهمدانية مائة ورجلها بعد ذلك ، وقال : جلدتها بكتاب الله ورجلها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بهذا القول الحسن البصري والحسن بن صالح بن حنى وإسحاق . وقال جماعة من العلماء : بل على الثيب الرجم بلا جلد . وهذا يروى عن عمر وهو قول الزهري والخصمي ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبو ثور ؛ متمسكين بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزًا والغامدية ولم يجلد هما ، وبقوله عليه السلام لأبيس : « أغد على امرأة هذا فإن أعترفت فارجمها » ولم يذكر الجلد ؛ فلو كان مشروعا لما سكت عنه . قيل لهم : إنما سكت عنه لأنه ثابت بكتاب الله تعالى ، فليس يمتنع أن يسكت عنه لشهرته والتنصيص عليه في القرآن ؛ لأن قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » يعم جميع الزناة . والله أعلم . وبين هذا فعل علي بأخذه عن الخلفاء رضي الله عنهم ولم يشكر عليه قليل له : عملت بالنسخ وتركه الناسخ . وهذا واضح .

الخامسة — واختلفوا في نفى البكر مع الجلد ؛ فالذي عليه الجمهور أنه يُنفى مع الجلد ؛ قاله الخلفاء الراشدون : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وهو قول ابن عمر رضي الله عنه ، وبه قال عطاء وطاوس وسفيان ومالك وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال بتركه حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن . والحجة للجمهور حديث عبادة المذكور ،

وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث العيص<sup>(١)</sup> وفيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 "والذي قسمي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غنمك وجارتك فرد عليك" وجلده ابنه مائة  
 وغربه عاما . أخرجه الأئمة . أحتج من لم يرفعه بحديث أبي هريرة في الأمة ، ذكر فيه الجلد  
 دون النفي . وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب  
 عمر ربيعة بن أبي أمية بن خلف في الخمر إلى خيبر فليحق بهرقل فتصره ، فقال عمر : لا أغرّب  
 مسلما بعد هذا . قالوا : ولو كان التغريب حدا لله تعالى ما تركه عمر بعد . ثم إن النص  
 الذي في الكتاب إنما هو الجلد ، والزيادة على النص نسخ ؛ فيلزم عليه نسخ القاطع بخبر  
 الواحد . والجواب : أما حديث أبي هريرة فأنما هو في الإماء لا في الأحرار . وقد صح عن  
 عبد الله بن عمر أنه ضرب أمته في الزنا ونفاها . وأما حديث عمر وقوله : لا أغرّب بعده  
 مسلما ، فيعني في الخمر — والله أعلم — لما رواه نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ضرب وغرّب ، وأن أبا بكر ضرب وغرّب ، وأن عمر ضرب وغرّب . أخرجه الترمذي  
 في جامعه والنسائي في سننه عن أبي كريب محمد بن العلاء الهمداني عن عبد الله بن إدريس  
 عن عبيد الله بن عمر عن نافع . قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن إدريس ولم يسنده عنه  
 أحد من الثقات غير أبي كريب ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النفي فلا كلام لأحد  
 معه ، ومن خالفه السنة خاصته . والله التوفيق ،

وأما قولهم : الزيادة على النص نسخ ، فليس بمسلم ، بل زيادة حكم آخر مع الأصل .  
 ثم هو قد زاد الوضوء بالنبيذ بخبر لم يصح على الماء ، واشترط الفقر في القرى ، إلى غير ذلك  
 مما ليس منصوبا عليه في القرآن . وقد مضى ذلك في البقرة ويأتي .

السادسة — القائلون بالتغريب لم يختلفوا في تغريب الذكور الحُرّ ، واختلفوا في تغريب  
 العبد والأمة ؛ فمن رأى التغريب فيهما أبى عمر جلد مملوكة له في الزنا ونفاها إلى قدك<sup>(٢)</sup> ؛

(١) السند (بالسين المهملة والقاف) : الأجر . (٢) راجع تفسير قوله تعالى : « واعطوا أمنا  
 هتفم ... » آية ٤١ سورة الأخال . (٣) راجع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها طبع ثانيا .  
 (٤) فذلك (بالحريك) : غرة بالجازينها وبين المدينة يومان ، وقيل ثلاثة . (من مسم البدان) .

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٢ شارع قبر العتيق - ستد ٩٩٩٩

كتاب الشعب

# تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خيركم من علم القرآن وعلمه

حديث شريف

١٩

إذا كان « القرطبي » سيُجلد في مجلد واحد فتتوزع هذه الورقة

وبه قال الشافعي وأبو ثور والثوري والطبري وداود . واختلف قول الشافعي في قى العبد  
 فترة قال : استخبر الله في قى العبد، ومرة قال : يُنْتِى نصف سنة ومرة قال : يُنْتِى سنة  
 إلى غير بلده ؛ وبه قال الطبري . واختلف أيضا قوله في نفى الأمة على قولين ، وقال مالك : ينْتِى  
 الزَّجْلُ ولا تُنْتِى المرأة ولا العبد . ومن نَفَى حُبْس في الموضع الذي يُنْتِى إليه ، ويُنْتِى من مصر  
 إلى الحجاز وشَغَب وأسوان ونحوها ، ومن المدينة إلى خَيْبَر وفَدَك ؛ وكذلك فَعَلَ عمر بن عبد العزيز  
 ونَفَى عَلَى من الكوفة إلى البصرة . وقال الشافعي : أَقْلُ ذلك يوم ليلة . قال ابن العربي :  
 كان أصل النفي أن بنى إسرائيل أجمع رأيهم على أن من أحدث حدثًا في الحرم عُرب منه ،  
 فصارت سنة فيهم يدينون بها ؛ فلاجل ذلك آسَنَ الناس إذا أحدث أحد حدثًا عُرب عن  
 بلده ، وتماذى ذلك في الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فأفاده في الزنا خاصة احتجج من لم ير النفي  
 على العبد بحديث أبي هريرة في الأمة ؛ ولأن تعريبه عقوبته لما لكه تمنعه من منافع في مدة  
 تعريبه ، ولا يناسب ذلك تصرف الشرع ، فلا يعاقب غير الحاني . وأيضاً فقد سقط عنه الإجماع  
 والحج والجهاد الذي هو حق لله تعالى لأجل السيد ؛ فكذلك التعريب . والله أعلم .

والمرأة إذا عُربت ربما يكون ذلك سببا لوقوعها فيما أخرجت من سببه وهو الفاحشة ؛ وفي التعريب  
 سبب لكشف عورتها وتضييع لحالها ؛ ولأن الأصل منعها من الخروج من بيتها وأن صلاحها  
 فيه أفضل . وقال صلى الله عليه وسلم : " أَعْرُوا النساءَ يَلْزَمَنَّ الْحِجَالُ " <sup>(٢)</sup> فحصل من هذا تخصيص  
 عموم حديث التعريب بالمصلحة المشهود لها بالاعتبار . وهو يختلف فيه عند الأصوليين والنظار .  
 وشَدَّت طائفة فقالت : يُجْعَل الجلد والرجم على الشيخ ، ويُجْلَد الشاب ؛ تَمْسُكًا بلفظ « الشيخ »  
 في حديث زيد بن ثابت : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الشيخ والشيخة إذا  
 زنيا فارجموهما البتة " أخرجه النسائي . وهذا فاسد ؛ لأنه قد سَمَاء في الحديث الآخر « الثَّيِّب » .

السابعة - قوله تعالى : ( فَإِنْ تَابَا ) أى من الفاحشة . ( وَأَصْلَحَا ) يعنى العمل فيما بعد  
 ذلك . ( فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ) أى أتركوا إذاهما وتغيرهما . وإنما كان هذا قبل نزول الحدود ؛

(١) شب (فتح نكدة) ، مثل من سرق الثام . (من التاموس) . (٢) الحال ؛ جمع حلة  
 حمراء ، مريت كالحلة بستر الكلب . والمضى ؛ جرد من الملابس التي يخرج بها بزلن البيوت .



فلما نزلت الحدود نُسخت هذه الآية . وليس المراد بالإعراض الهجر ، ولكنها متاركة معرض ؛ وفي ذلك احتقار لهم بسبب المعصية المتقدمة ، وبحسب الجهالة في الآية الأخرى . والله تواب  
لئى راجع بعباده عن المعاصي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١٧)  
وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ  
عَذَابًا أَلِيمًا (١٨)

فيها أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ ﴾ قيل : هذه الآية عامّة لكل من عمل ذنبا . وقيل : لمن جهل فقط ، والتوبة لكل من عمل ذنبا في موضع آخر . وانفقت الأمة على أن التوبة فرض على المؤمنين ؛ لقوله تعالى : « وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ » . ونصح من ذنب مع الإقامة على غيره من غير نوعه - خلافا للعترة في قولهم : لا يكون تابيا من أقام على ذنب ، ولا فرق بين معصية ومعصية - هذا مذهب أهل السنة . وإذا تاب العبد فأنه سبحانه بالخيار إن شاء قبلها ، وإن شاء لم يقبلها . وليس قبول التوبة واجبا على الله من طريق العقل كما قال المخالف ؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه ، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم ، والمكلف لهم ؛ فلا يصح أن بوصف بوجوب شيء عليه ، تعالى عن ذلك ، غير أنه أخبر سبحانه وهو الصادق في وعده بأنه يقبل التوبة عن العاصين من عباده بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ » . وقوله : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » . وقوله : « وَإِنِّي لَتَفَارِقُنَّ ثَابٍ » فإخاره سبحانه وتعالى عن أشياء أوجبها على نفسه يقتضى وجوب تلك الأشياء . والمفيدة

أنه لا يجب عليه شيء عقلاً ؛ فاما السمع فظاهره قبول توبة النائب . قال أبو المعالى وغيره : وهذه الظواهر إنما تُعطى غلبة ظن ، لا قطعاً على الله تعالى بقبول التوبة . قال ابن عطية : وقد خولف أبو المعالى وغيره في هذا المعنى . فإذا فرضنا رجلاً قد تاب توبة نصوحاً تامة الشروط فقال أبو المعالى : يغلب على الظن قبول توبته . وقال غيره : يقطع على الله تعالى بقبول توبته كما أخبر عن نفسه جل وعز . قال ابن عطية : وكان ابن رحمه الله يميل إلى هذا القول ويرجح ، وبه أقول ، والله تعالى أرحم بعباده من أن يختم في هذا التائب المفروض معنى قوله : « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « وإني لفتار » . وإذا تقرر هذا فاعلم أن في قوله « على الله » حذفاً وليس على ظاهره ، وإنما المعنى على فضل الله وبرحمته بعباده . وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعاذ : « أتندري ما حق العباد على الله ؟ » قال : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يدخلهم الجنة » . فهذا كله معناه : على فضله وبرحمته بوعده الحق وقوله الصدق . دليله قوله تعالى : « كتب على نفسه الرحمة » أى وعد بها . وقيل : « على » هاهنا معناها « عند » والمعنى واحد ، التقدير : عند الله ؛ أى أنه وعد ولا خلف في وعده أنه يقبل التوبة إذا كانت بشروطها المصححة لها ؛ وهى أربعة : الندم بالقلب ، وترك المعصية في الحال ، والعزم على ألا يعود إلى مثلها ، وأن يكون ذلك حياءً من الله تعالى لا من غيره ؛ فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم تصح التوبة . وقد قيل من شروطها : الاعتراف بالذنب وكثرة الاستغفار ، وقد تقدم في « آل عمران » كثير من معاني التوبة وأحكامها . ولا خلاف فيما أعلمه أن التوبة لا تسقط حداً ؛ ولهذا قال علماؤنا : إن السارق والسارقة والقاتل متى تابوا وقامت الشهادة عليهم أقيمت عليهم الحدود . وقيل : « على » بمعنى « من » أى إنما التوبة من الله للذين ؛ قاله أبو بكر بن هبوس ، والله أعلم . وسيأتى في « التحريم » الكلام في التوبة النصوح والأشياء التي

يُتاب منها .

(١) رابع ج ٤ ص ١٣٠ طبة أولى أو ثانية .

(٢) في تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا توبوا ... » آية ٨

الثانية - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ﴾ السوء في هذه الآية ، و « الأنعام »  
 « أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » يَمُوكُ الكفر والمعاصي ؛ فكل من عصى ربه فهو جاهل  
 حتى يتربع عن معصيته . قال قتادة : أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أن كل معصية  
 فهمي بجهالة ، عمدًا كانت أو جهلا ؛ وقاله ابن عباس وقتادة والضحاك ومجاهد والسدي .  
 وروى عن الضحاك ومجاهد أنها قالا : الجهالة هنا العمد . وقال عكرمة : أمور الدنيا كلها  
 جهالة ؛ يريد الخاصة بها الخارجة عن طاعة الله . وهذا القول جار مع قوله تعالى : « إِنَّمَا  
 الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَمَلْعَبٌ وَلَهْوٌ » . وقال الزجاج : يعني قوله « بجهالة » اختيارهم اللذة الفانية على  
 اللذة الباقية . وقيل : « بجهالة » أى لا يعلمون كُنه العقوبة ؛ ذكره ابن فورك . قال ابن  
 عطية : وَصَّغَ قَوْلَهُ هَذَا وَرَدَّ عَلَيْهِ .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ قال ابن عباس والسدي : معناه  
 قبل المرض والموت . وروى عن الضحاك أنه قال : كل ما كان قبل الموت فهو قريب .  
 وقال أبو مجلز والضحاك أيضا وعكرمة وابن زيد وغيرهم : قبل المعاناة لللائكة والسوق<sup>(١)</sup> ،  
 وأن يغلب المرء على نفسه . ولقد أحسن محمود الوراق حيث قال :

قَدِمَ لِنَفْسِكَ تَوْبَةٌ مَرْجُوءَةٌ \* قَبْلَ الْمَاتِ وَقَبْلَ حَبْسِ الْأُنْسِ  
 بِأَدْرِ بِهَا عَلَقَ النَّفْسِ فَإِنِهَا \* دُخْرٌ وَعُسْمٌ لِلنَّبِيِّ الْمُحْسِنِ

قال علماؤنا رحمهم الله : وإنما صحت التوبة منه في هذا الوقت ؛ لأن الرجاء باقٍ ويصح منه  
 الندم والعزم على ترك الفعل . وقد روى الترمذي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال : « إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَغْرُغْ » . قال : هذا حديث حسن غريب . ومعنى  
 ما لم يغرغ : ما لم تبلغ روحه حلقومه ؛ فيكون بمنزلة الشيء الذي يتغرغ به . قاله الهروي :

(١) السوق : التزع ؛ كأن روحه تساق فخرج من فيه .

(٢) يقال : غرق الرمن إذا لم يقدر على إفكاكه . يريد : بأدب التوبة قبل ضياع الفرصة .

وقيل المعنى يتوبون على قُرب عهد من الذنب من غير إصرار . والمباذير في الصحة أفضل ،  
والحق لأمله من العمل الصالح . والبعدُ كُلُّ البعدِ الموتُ ؛ كما قال :

وأين مكان البُعد إلا مكانياً<sup>(١)</sup> .

وروى صالح المري عن الحسن قال : من عير أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه ابتلاه الله به .  
وقال الحسن أيضا : إن إبليس لما هبط قال : بعزتك لا أفارق آبن آدم ما دام الروح  
في جسده . قال الله تعالى : " فبعزتي لأوجب التوبة عن آبن آدم ما لم تُقرعِرْ نفسه " .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ ﴾ نفى سبحانه أن يدخل في حكم التائبين  
من حضره الموت وصار في حين اليأس ؛ كما كان فرعون حين صار في غمرة الماء والغرق  
فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان ؛ لأن التوبة في ذلك الوقت لا تنفع ، لأنها حال زوال التكليف .

وهذا قال ابن عباس وابن زيد وجمهور المفسرين . وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة  
لهم في الآخرة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « وَأُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » وهو الخلود . وإن  
كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو في جهة العصاة عذاب لا خلود معه ؛ وهذا على أن السيئات  
ما دون الكفر ؛ أى ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت ،

ولا لمن مات كافرا فتاب يوم القيامة . وقد قيل : إن السيئات هنا الكفر ؛ فيكون المعنى  
وليست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ، ولا للذين يموتون وهم كفار . قال أبو العالية :

نزل أول الآية في المؤمنين « إِيْمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ » . والثانية في المنافقين . « وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ  
يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ » . يعنى عدم قبول التوبة للذين أصرروا على فعلهم . « حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ

الْمَوْتُ » يعنى السوق والتزعزع ومعاينة ملك الموت . « قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ » فليس لهذا توبة .  
ثم ذكر توبة الكفار فقال تعالى : ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾

أى وجيعا دائما . وقد تقدّم<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا مجرئت لماك بن الرب المازنى . ومصدره :

• يقولون لا تبعد وهم يدقوننى •

(٢) راجع ج ١ ص ١٩٨ طبعة ثانية أو ثالثة .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا  
وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ  
مُبِينَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا  
وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ) هذا متصل بما  
تقدم ذكره من الزوجات ، والمقصود نفي الظلم عنهم وإضرارهم ؛ والخطاب للأولياء .  
و « أن » في موضع رفع يعل ؛ أى لا يحل لكم وراثته النساء . و ( كَرِهًا ) مصدر في موضع  
الحال . واختلفت الروايات فأقول المفسرين في سبب نزولها ؛ فروى البخارى عن ابن  
عباس « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ  
مَا آتَيْتُمُوهُنَّ » قال : كانوا إذا مات الرجل كانت أولياؤه أحق بأمرائه ، إن شاء  
بعضهم تزوجها ، وإن شاءوا زوجوها ، وإن شاءوا لم يزوجوها ؛ فهم أحق بها من أهلها  
فنزلت هذه الآية في ذلك . وأخرجه أبو داود بمعناه . وقال الزهري وأبو جابر : كان من  
عادتهم إذا مات الرجل يلقى أبنته من غيرها أو أقرب عصبتها ثوبه على المرأة فيصير أحق بها  
من نفسها ومن أوليائها ؛ فإن شاء تزوجها بغير صداق إلا الصداق الذى أصدقها الميت ،  
وإن شاء زوجها من غيره وأخذ صداقها ولم يعطها شيئا ، وإن شاء عضلها فتتدى منه بما  
ورثته من الميت أو تموت فيها ، فانزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا  
النِّسَاءَ كَرِهًا » . فيكون المعنى : لا يحل لكم أن ترثوهن من أزواجهن فتكونوا أزواجهن .  
وقيل : كان الوارث إن سبق فأتى عليها ثوبا فهو أحق بها ، وإن سبقته فنزعت إلى أهلها  
كانت أحق بنفسها ؛ قاله السهمي . وقيل : كان يكون عنه الرجل عجوز فتعسفه تنوي إلى  
الشابة فيكره فراق المجوز لها فيحسكها ولا يقربها حتى تتدى منه بالمال أو تموت فيها

فزلت هذه الآية.. وأمر الزوج أن يطلقها إن كره صحبتها ولا يمسكها كرهاً؛ فذلك قوله تعالى: «لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُبُوا النِّسَاءَ كُرْهًا». والمقصود من الآية إذهاب ما كانوا عليه في جاهليتهم وألا يجعل النساء كالمال يُورثن عن الرجال كما يُورث المال. و«كُرْهًا» بضم الكاف قراءة حمزة والكسائي، الباقون بالفتح، وهما لفتان. وقال القتيبي: الكره (بالفتح) بمعنى الإكراه؛ والكره (بالضم) المشقة. يقال: لفعل ذلك طَوْعًا أو كَرْهًا، يعني طائعا أو مكرها. والمخطاب للأولياء. وقيل: لأزواج النساء إذا حبسوهن مع سوء العشرة طاعة إرثها، أو يفتدين ببعض مهورهن، وهذا أصح. واختاره ابن عطية قال: ودليل ذلك قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ» وإذا أنت بفاحشة فليس للولي حبسها حتى يذهب بما لها لإجماع من الأمة؛ وإنما ذلك للزوج، على ما يأتي بيانه في المسألة بعد هذا.

الثانية - قوله تعالى: «وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ» قد تقدم معنى العضل وأنه المنع في «البقرة».

(إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) اختلف الناس في معنى الفاحشة؛ فقال الحسن: هو الزنا؛ وإذا زنت البكر فإنها تجلد مائة وتُنفى سنة، وترد إلى زوجها ما أخذت منه. وقال أبو قلابة: إذا زنت امرأة الرجل فلا بأس أن يضارها ويشق عليها حتى تفتدى منه. وقال السدي: إذا فعلن ذلك نخذوا مهورهن. وقال ابن سيرين وأبو قلابة: لا يحل له أن يأخذ منها فدية إلا أن يحسد على بطنها رجلا، قال الله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ». وقال ابن مسعود وابن عباس والضحاك وقتادة: الفاحشة المبينة في هذه الآية البغض والنشوز، قالوا: فإذا نشزت حل له أن يأخذ ما لها؛ وهذا هو مذهب مالك. قال ابن عطية: إلا أني لا أحفظ له نصا في الفاحشة في الآية. وقال قوم: الفاحشة البذاء باللسان، وسوء العشرة قولاً وفعلًا؛ وهذا في معنى النشوز. ومن أهل العلم من يُجيز أخذ المال من الناشز على جهة الخلع؛ إلا أنه يرى ألا يجاوز ما أعطاها رُكوتا إلى قوله تعالى: «لَتَنْذَبُوهَا بَيْعُضَ مَا آتَتْهُنَّ» وقال مالك وجماعة من أهل العلم: للزوج أن يأخذ من الناشز جميع ما تملك. قال ابن عطية:

والزنا أصعب على الزوج من النشوز والأذى ، وكل ذلك فاحشة يحل أخذ المال . قال أبو عمرو : قول ابن سيرين وأبي قلابة عندي ليس بشيء ؛ لأن الفاحشة قد تكون البداء والأذى ؛ ومنه قيل للبني حفاشٍ ومفحشٍ ، وصلى أنه لو أطلع منها على الفاحشة كان له لعانها ، وإن شاء طلقها ، وأما أن يضارها حتى تقتدى منه بما لها فليس له ذلك ، ولا أعلم أحدا قال له أن يضارها ويسىء إليها حتى تتخلع منه إذا وجدها ترى غير أبي قلابة . والله أعلم . وقال الله عز وجل : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا حُدُودَ اللَّهِ » يعنى فى حسن العشرة والقيام بحقوق الزوج وقيامه بحقوقها « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فَيَأْتِيَا أَوْ لَمْ يَأْتِ » . وقال الله عز وجل : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا » فهذه الآيات أصل هذا الباب . وقال عطاء الخراساني : كان الرجل إذا أصاب أمر أنه فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها ، فنسخ ذلك بالحدود . وقول داود - « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » إلا أن يزين فيحبس في البيوت ؛ فيكون هذا قيل النسخ ، وهذا فى معنى قول عطاء وهو ضعيف .

الثالثة - وإذا تزلنا على القول بأن المراد بالخطاب فى الفصل الأولياء ففقهه أنه حتى صح فى ولي أنه عاضل نظر القاضى فى أمر المرأة وزوجها ، إلا الأنف فى بناته ؛ فإن كان فى عضله صلاح فلا يعترض قول واحد ؛ وذلك بالخطاب والخطابين . وإن صح عضله فيه قولان فى مذهب مالك : أنه كسائر الأولياء ، يزوج القاضى من شاء التزوج من بناته وطلبه . والقول الآخر - لا يعرض له .

الرابعة - يجوز أن يكون « تَعْضُلُوهُنَّ » جزما على النهى ، فتكون الواو عاطفة جملة كلام مقطوعة من الأولى ، ويجوز أن يكون نصبا عطفا على « أَنْ تَرْتُوا » فتكون الواو مشتركة عطفت فعلا على فعل . وقرأ ابن مسعود « وَلَا أَنْ تَعْضُلُوهُنَّ » فهذه القراءة تقوى احتمال النصب ، وأن العضل مما لا يجوز بالنص .

الخامسة - قوله تعالى : ( مُبَيَّنَةٍ ) بكسر الباء قراءة نافع وأبي عمرو ، والباقون بفتح الباء . وقرأ ابن عباس « مُبَيَّنَةٍ » بكسر الباء وسكون الباء ، من أبان الشيء ، يقال : أبان الأمر بنفسه ، وأبنته وبين وبينته ، وهذه القراءات كلها لغات فصيحة .

السادسة - قوله تعالى : ( وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) أى على ما أمر الله به من حسن المعاشرة . واخطاب الجميع ، إذ لكل أحد عشرة ، زوجا كان أو وليا ؛ ولكن المراد بهذا الأمر فى الأغلب الأزواج ؛ وهو مثل قوله تعالى : « فَمَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ » . وذلك تَوْفِيَةٌ حقها من المهر والنفقة ، وألا يعبس فى وجهها لغير ذنب ، وأن يكون متطلقا فى القول لانتفا ولا غلظا ولا مظهرًا ميلا إلى غيرها . والعشرة : المخالطة والمجازاة . ومنه قول طرفة :

فَلَيْنَ شَطَّتْ نَوَاهَا مَرَّةً \* لَلَّيَ عَهْدَ حَبِيبٍ مُعْتَشِرٍ

جعل الحبيب جمعا كالخليط والغريق . وعاشره معاشرة ، وتعاشر القوم واعتشروا . فأمر الله سبحانه بنحسن صحبة النساء إذا عقدوا عليهن لتكون أدمة <sup>(١)</sup> ما بينهم وصحبتهن على الكمال ؛ فإنه أهدأ للنفس وأهنا للعيش . وهذا واجب على الزوج ولا يلزمه فى القضاء . وقال بعضهم : هو أن يتصنع لها كما تتصنع له . قال يحيى بن عبد الرحمن الحنظلي : أتيت محمد بن الحنفية فخرج إلى فى ملحفة حمراء ولحيته تقطر من الغالية ، فقلت : ما هذا ؟ قال : إن هذه الملحفة ألقتها على امرأتى ودهنتى بالطيب ، وإنهن يشتهين منّا ما نشتهيه منهن . وقال ابن عباس رضى الله عنه : إني أحب أن أترى لامراتى كما أحب أن أترى لى ؛ وهذا داخل فىا ذكرناه . قال ابن عطية : وإلى معنى الآية ينظر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فاستمع بها وفيها عوج » . أى لا يكن منك سوء عشرة مع أعوجاجها ؛ فعنها تنشأ المخالفة وبها يقع الشقاق ، وهو سبب الخلع .

السابعة - أستدل علماؤنا بقوله تعالى : « وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » على أن المرأة إذا كانت لا يكفيها خادم واحد أن عليه أن يخدمها قدر كفايتها ، كأبنة الخليفة والمالك وشبههما ؛ فمن لا يكفيها خادم واحد ، وأن ذلك هو المعاشرة بالمعروف . وقال الشافعى وأبو حنيفة : لا يلزمه إلا خادم واحد ، وذلك يكفيها خدمة قسمها ، وليس فى العالم امرأة إلا وخادم واحد يكفيها ؛ وهذا كالمقاتل تكون له أفراس مئة فلا يُسهم له إلا لفرس واحد ؛ لأنه لا يمكنه القتال إلا على فرس . قال علماؤنا : وهذا غلط ؛ لأن مثل بنات الملوك اللاتي لهن خدمة

(١) الأدمة : الخلعة . (٢) نوع من الطيب مركب من سلك وعبر ويعود وعبر .



كثيرة لا يكفيها خادم واحد ؛ لأنها تحتاج من غسل ثيابها وإصلاح مضجعها وغير ذلك إلى ما لا يقوم به الواحد ، وهذا بين . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ ﴾ أى لِدَامَةِ أَوْ سَوْءِ خُلُقٍ مِنْ قِبَرِ ارْتِكَابِ فَاحِشَةٍ أَوْ تَشَوُّزٍ ؛ فهذا يندب فيه إلى الاحتمال ، ففسى أن يشول الأمر إلى أن يرزق الله منها أولادا صالحين . و « أن » رفع بعسى ، وأن والفعل مصدر .

قلت : ومن هذا المعنى ما ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرٌ " أو قال " غيره " . المعنى : أى لا يبغضها بغضا كلياً يحمله على فراقها . أى لا ينبغي له ذلك بل يغفر سيئتها لحسنها ويتفانى عما يكره لما يحب . وقال مكحول : سمعت ابن عمر يقول : إن الرجل ليستخير الله تعالى فيخار له ، فيسخط على ربه عز وجل فلا يلبث أن ينظر في العاقبة فإذا هو قد خير له . وذكر ابن العربي قال : أخبرني أبو القاسم بن حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السَّيُورِي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المذلة والمعرفة ، وكانت له زوجة سيئة العشرة وكانت تقصر في حقوقه وتؤذي بلسانها ؛ فيقال له في أمرها ويُعَدَّل بالصبر عليها ، فكان يقول : أنا رجل قد أكل الله على النعمة في صحة بدني ومعرفتي وما ملكت يميني ، فلعلها بُعثت عقوبةً على ذنبي فأخاف إن فارقها أن تنزل بي عقوبةً هي أشد منها . قال علماؤنا : في هذا دليل على كراهة الطلاق مع الإباحة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إِنْ لَمْ يَكْرِهْ شَيْئًا أَبَاحَهُ إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْأَكْلُ وَإِنْ لَمْ يَبْغِضْ شَيْئًا لَمْ يَكْرِهْهُ " .

قوله تعالى : وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْسَبِدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهِنَّ أَوْ لَكُمْ بُهْنٌ وَإِنَّمَا مِثْلُهُ مِثْلُكُمْ وَأَكْثَرُكُمْ لَافِقُونَ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَمِنْكُمْ مِثْلًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — لما مضى في الآية المتقدمة حكم الفراق الذي سببه المرأة ، واثق للزوج أخذ المال منها عقب ذلك بذكر الفراق الذي سببه الزوج ، وبين أنه إذا أراد الطلاق من غير نُسوز وسوء عشرة فليس له أن يطلب منها مالا .

الثانية — واختلف العلماء إذا كان الزوجان يريدان الفراق وكان منهما نُسوز وسوء عشرة ؛ فقال مالك رضي الله عنه : للزوج أن يأخذ منها إذا تسببت في الفراق ولا يرأى تسببه هو . وقالت جماعة من العلماء : لا يجوز له أخذ المال إلا أن تنفرد هي بالنسوز وتطلبه في ذلك .

الثالثة — فوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا ﴾ الآية . دليل على جواز المغالاة في المهور ؛ لأن الله تعالى لا يُمثل إلا بباح . وخطب عمر فقال : ألا لا تغالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية . فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر ، يعطينا الله ونحرمنا ! أليس الله سبحانه وتعالى يقول : « وَآتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » ؟ قال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر . وفي رواية فاطرق عمر ثم قال : كل الناس أفسه منك يا عمر ! . وفي أخرى : امرأة أصابت ورجل أخطأ ، والله المستعان ؛ وترك الإنكار . أخرجه أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي العجفاء السلمي قال : خطب عمر الناس ، فذكره إلى قوله : اثنتي عشرة أوقية ، ولم يذكر : فقامت امرأة إلى آخره . وأخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي العجفاء وزاد بعد قوله أوقية : وأن الرجل لينقل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه ويقول : قد كلفت إليك حلق القربة أو عرق القربة ؛ وكنت رجلا عربيا مولدا ما أدرى ما حلق القربة أو عرق القربة . قال الجوهرى : وحلق القربة لنة في عرق القربة . قال غيره : ويقال حلق القربة عصامها الذي تعلق به . تقول : كلفت إليك حتى عصام القربة . وعرق القربة مأوها ؛ يقول :

جِئْتُ إِلَيْكَ حَتَّى صَافَرْتُ وَأَحْتَجْتُ إِلَى عَرَقِ الْقِرْبَةِ، وَهُوَ مَاؤُهَا فِي السَّمَرِ. وَيَقَالُ :  
 بِلَ عَرَقِ الْقِرْبَةِ أَنْ يَقُولَ : نَصَبْتُ لَكَ وَتَكَلَّفْتُ حَتَّى عَرِقت عَرَقِ الْقِرْبَةِ، وَهُوَ سِيلَانُهَا .  
 وَقِيلَ : إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَأَوَّبُونَهُ فَيَشْقَى عَلَى الظَّهْرِ ، فَفَسَّرَهُ  
 اللَّفْظَانِ : الْعَرَقُ وَالْعَلَقُ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : عَرَقُ الْقِرْبَةِ كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا الشَّدَّةُ . قَالَ : وَلَا  
 أُدْرِي مَا أَصْلُهَا . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي طَرَفَةَ وَكَانَ مِنْ أَفْصَحَ مَنْ رَأَيْتُ يَقُولُ :  
 سَمِعْتُ شَيْخَانَا يَقُولُونَ : لَقِيتُ مِنْ فُلَانٍ عَرَقَ الْقِرْبَةِ ، يَعْنُونَ الشَّدَّةَ . وَأَنْشَدَنِي لِأَبْنِ أَحْمَرَ :  
 لَيْسَتْ بِمَشِيئَةٍ تَعُدُّ وَعَقُوهَا \* عَرَقَ السَّقَاءِ عَلَى الْقَعُودِ اللَّأَغِيبِ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَرَادَ أَنَّهُ يَسْمَعُ الْكَلِمَةَ تَنْظِيهًا وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَيُؤَاخِذُ صَاحِبَهَا بِهَا وَقَدْ أَبْلَغَتْ  
 إِلَيْهِ كَعَرَقِ الْقِرْبَةِ، فَقَالَ : كَعَرَقِ السَّقَاءِ لَمْ يُمْكِنْهُ الشَّعْرُ ، ثُمَّ قَالَ : عَلَى الْقَعُودِ اللَّأَغِيبِ ،  
 وَكَانَ مَعْنَاهُ أَنْ تَمْلُقَ الْقِرْبَةَ عَلَى الْقَعُودِ فِي أَصْفَارِهِمْ . وَهَذَا الْمَعْنَى شَبِيهٌ بِمَا كَانَ الْقَرَاءُ يَحْكِيهِ ،  
 زَعَمَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْمَافُوزِ فِي أَصْفَارِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَأَوَّبُونَهُ ،  
 فَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعَبٌ وَمَشَقَّةٌ عَلَى الظَّهْرِ . وَكَانَ الْقَرَاءُ يَجْعَلُ هَذَا التَّفْسِيرَ فِي عِلْقِ الْقِرْبَةِ بِاللَّامِ .  
 وَقَالَ قَوْمٌ : لَا تُعْطَى الْآيَةُ جَوَازُ الْمَغَالَاةِ بِالْمَهْوَرِ ؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ بِالْقَطَارِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ  
 الْمُبَالِغَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَآتَيْتُمْ هَذَا الْقَدْرَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يُؤْتِيهِ أَحَدٌ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ : ” مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ وَلَوْ كَفَحَ حَصَّ قَطَاةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ “ . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ  
 لَا يَكُونُ مَسْجِدٌ كَفَحَ حَصَّ قَطَاةٍ . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبْنِ أَبِي حَادِرٍ وَقَدْ جَاءَ يَسْتَعِينُهُ  
 فِي مَهْرٍ فَسَأَلَهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَا شِئْنِي ، فغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : ” كَأَنَّهُمْ  
 تَقْطَعُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ الْحَزَةِ أَوْ جَبَلٍ “ . فَاسْتَقْرَأَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا مَنَعُ  
 الْمَغَالَاةِ بِالْمَهْوَرِ ، وَهَذَا لَا يَلِزَمُ ، وَإِنْكَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْمَتْرُوجِ لَيْسَ  
 إِنْكَارًا لِأَجْلِ الْمَغَالَاةِ وَالْإِنْكَارِ فِي الْمَهْوَرِ ، وَإِنَّمَا الْإِنْكَارُ لِأَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فِي تِلْكَ الْحَالِ فَأُحْجِجَ  
 نَفْسَهُ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ وَالسُّؤَالِ ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ بِاتِّفَاقٍ . وَقَدْ أَصْدَقَ عَمْرُؤُا مِثْلَ مَا كَثُومُ نَتَّ عَلَى مَنْ

(١) مَفْحَصُ الْقَطَاةِ : مَوْضِعُهَا الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ وَيَبْيَضُ . (٢) الْحَزَةُ : أَرْضٌ ذَاتُ هِجَارَةٍ مَخْرَجَةٍ سَوْدَ .

فاطمة رضى الله عنها أربعين ألف درهم . وروى أبو داود عن عُبَيْدِ بْنِ طَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ : « أَتَرْضَى أَنْ أَزْوَجَكَ فُلَانَةً » ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ لِلرَّأَةِ : « أَتَرْضَيْنِ  
 أَنْ أَزْوَجَكَ فُلَانًا » ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ؛ فَدَخَلَ بِهَا الرَّجُلُ وَلَمْ يَفْرُضْ  
 لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَعْطِهَا شَيْئًا ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الْحُدُودَ وَلَهُ سَهْمٌ بِخَيْرٍ ؛ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ :  
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَنِي فُلَانَةً وَلَمْ أَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أَعْطِهَا شَيْئًا ، وَإِنِّي  
 أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ ؛ فَأَخَذَتْ سَهْمَهَا فَبَاعَتْهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ . وَقَدْ  
 أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْإِتِّحَادِ فِي أَكْثَرِ الصَّدَاقِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا »  
 وَاخْتَلَفُوا فِي أَقْلِهِ ، وَسَيَّأَتْ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ » . وَمَضَى الْقَوْلُ فِي تَحْدِيدِ  
 الْقِطَارِ فِي « آلِ عِمْرَانَ » . وَقَرَأَ ابْنُ مُحَيِّصٍ « وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ » بِوَصْلِ أَلْفٍ « إِحْدَاهُنَّ » .  
 وَهِيَ لَفَةٌ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

• وَتَسْمَعُ مِنْ نَحْتِ الْمَجَاحِ لَهَا أَرْمَلًا <sup>(٢١)</sup> .

وقول الآخر :

• إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَأَلْبَسُونِي بَرْقًا .

الرابعة — قوله تعالى : ( فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ) قَالَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيُّ :  
 لَا يَأْخُذُ الزَّوْجُ مِنَ الْمُخْتَلَةِ شَيْئًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « فَلَا تَأْخُذُوا » ، وَجَعَلَهَا نَاسِخَةً لِآيَةِ « الْبَقَرَةِ » .  
 وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُ : هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ « وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا  
 بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » <sup>(٢٢)</sup> . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا نَاسِخٌ وَلَا مَنْسُوخٌ وَكُلُّهُمَا بَيْنِي  
 بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : هِيَ مُحْكَمَةٌ ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ بَكْرٍ إِنْ أَرَادَتْ هِيَ الْعَطَاءَ ؛ فَقَدْ  
 جَوَّزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنَّاتِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ مَا سَاقَ إِلَيْهَا . وَ( هُبَّتَانَا ) مُصَدَّرٌ  
 فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ( وَائْتِمَا ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ( مِيْنَا ) مِنْ نَعْتِهِ .

(١) راجع ج ٤ ص ٣٠ طبة أول أو ثانية . (٢) الأزل : الصوت .

(٣) راجع ج ٣ ص ١٣٦ طبة أمل أو ثانية .

لخامسة - قوله تعالى : ( وَكَيْفَ تَحْكُمُونَ ) الآية . تعليل لمنع الأخذ مع الخلوة .  
 وقال بعضهم للإفضاء : إذا كان معها في خلاف واحد جامع أو لم يجمع ، حكاه المروى وهو  
 قول الكشي . وقال القراء : الإفضاء أن يخلو الرجل والمرأة وإن لم يجمعها . وقال ابن عباس  
 « مجاهد والسدي وغيرهم : الإفضاء في هذه الآية الجساع . قال ابن عباس : ولكن الله كريم  
 يكتفي . وأصل الإفضاء في اللغة المخالطة ، ويقال للشيء المختلط : فضا . قال الشاعر :  
 فقلت لها يا عمتي لك نأفتي . وممر فضا في عيبي وزيب<sup>(١)</sup>

ويقال : القوم فوضي فضا ، أي غنطون لا أمير عليهم . وعلى أن معنى « أفصى » خلا وإن لم  
 يكن جامع هل يتقرر المهر بوجود الخلوة أم لا ؛ اختلف علماؤنا في ذلك على أربعة أقوال :  
 يستقر بحدوث الخلوة . لا يستقر إلا بالوطء . يستقر بالخلوة في بيت الإهداء . التفرقة بين  
 بيته وبيتها . والصحيح استقراره بالخلوة مطلقا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، قالوا : إذا خلا  
 بها خلوة صحيحة يجب كمال المهر والعدة دخل بها أو لم يدخل بها ؛ لما رواه الدارقطني عن  
 ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كشف نحر امرأة ونظر إليها وجب  
 الصداق » . وقال عمر : إذا أغلق بابا وأرخص سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق وعليها  
 العدة ولها الميراث . وعن علي : إذا أغلق بابا وأرخص سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق .  
 وقال مالك : إذا طال مكثه معها مثل السنة ونحوها ، وانفقا على ألا ميسر وطلبت المهر كله<sup>(٢)</sup>  
 كان لها . وقال الشافعي : لا عدة عليها ولها نصف المهر . وقد مضى في « البقرة »

السادسة - قوله تعالى : ( وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ) فيه ثلاثة أقوال . قيل : هو  
 قوله عليه السلام « فَأَتَقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَأَسْتَحْلَمْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ  
 اللَّهِ » . قاله عكرمة والربيع . الثاني - قوله تعالى : « فَمَسَاكُكُمْ يَعْرِوْفُ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ »  
 قاله الحسن وابن سيرين وقادة والضحاك والسدي . الثالث - عقدة النكاح قول الرجل :  
 نكحت ومكنت النكاح ؛ قاله مجاهد وابن زيد . وقال قوم : الميثاق الغليظ الولد . والله أعلم .

(١) النبية : زبيل من آدم ينقل فيه الزرع المحصود إلى البحرين . وما يجعل فيه الثياب .

(٢) راجع ج ٣ ص ٢٠٥

قوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ<sup>٤</sup>  
 إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿١١﴾  
 فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) يقال : كان الناس  
 يتزوجون امرأة الأب برضاها بعد نزول قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا  
 النِّسَاءَ كَرِهًا » حتى نزلت هذه الآية : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » فصار حراما في الأحوال  
 كلها ؛ لأن النكاح يقع على الجماع والتزوج ، فإن كان الأب تزوج امرأة أو وطئها بغير نكاح  
 حرمت على أبنه ؛ على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية — قوله تعالى : ( مَا نَكَحَ ) قيل : المراد بها النساء . وقيل : العقد ، أى نكاح  
 آبائكم الفاسد المخالف لدين الله ؛ إذ الله قد أحكم وجه النكاح وفصل شروطه . وهو اختيار  
 الطبرى . فمن متعلقة بنكحوا و « ما نكح » مصدر . قال : ولو كان معناه ولا تنكحوا النساء  
 اللاتي نكح آبائكم لوجب أن يكون موضع « ما » « من » . فالتبهي على هذا إنما وقع على  
 ألا ينكحوا مثل نكاح آبائهم الفاسد . والأوّل أصح ، وتكون « ما » بمعنى « الذى » و « من » .  
 والدليل عليه أن الصحابة تلقّت الآية على ذلك المعنى ؛ ومنه استدلت على منع نكاح الإبناء  
 حلائل الآباء . وقد كان في العرب قبائل قد اعتادت أن يخلف أبن الرجل على امرأة أبيه ،  
 وكانت هذه السيرة في الأنصار لازمة ، وكانت في قريش مباحة مع التراضى . ألا ترى أن عمرو  
 ابن أمية خلف على امرأة أبيه بعد موته فولدت له مسافرا وأبا مغيط ، وكان لها من أمية  
 أبو العيص وغيره ؛ فكان بنو أمية إخوة مسافر وأبي مغيط وأعمامهما . ومن ذلك صفوان  
 ابن أمية بن خلف تزوج بعد أبيه امرأة فاختة بنت الأسود بن المطالب بن أسد ، وكان أمية  
 قُتل عنها . ومن ذلك منظور بن زبّان خلف على مليكة بنت خارجة ، وكانت تحت أبيه  
 زبّان بن سيار . ومن ذلك حصن بن أبي قيس تزوج امرأة أبيه كَيْشَةَ بنت مَعْن .  
 والأسود بن خلف تزوج امرأة أبيه . وقال الأشعث بن سوار : تُوِّقَ أبو قيس وكان من

صالحى الأنصار فخطب أبنته قيسُ امرأة أبيه فقالت : إني أُعَذِّك ولداً ، ولكنى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأمره ؛ فأنته فآخبرته فأنزل الله هذه الآية . وقد كان فى العرب من تزوج أبنته ، وهو حاجب بن زُرارة تمجس وفعل هذه الفعلة ؛ ذكر ذلك النضر بن شميل فى كتاب المثالب . فنهى الله المؤمنين عما كان عليه آبائهم من هذه السيرة .

الثالثة - قوله تعالى : ( إِنْ مَّا قَدْ سَلَفَ ) أى تقدم ومضى . والسلف : من تقدم من آبائك وذوى قرباتك . وهذا استثناء منقطع ، أى لكن ما قد سلف فأجنبوه ودعوه . وقيل : « إلا » بمعنى بعد ، أى بعد ما سلف ؛ كما قال تعالى : « لَا يَدْرُقُونَ فِيهَا أَلْمُوتَ إِلَّا أَلْمُوتَ الْأُولَى » أى بعد الموت الأولى . وقيل : « إلا ما قد سلف » أى ولا ما سلف ؛ كقوله تعالى : « مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » يعنى ولا خطأ . وقيل : فى الآية تقديم وتأخير ، معناه : ولا تسيكحوا ما نكح آبائكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا إلا ما قد سلف . وقيل : فى الآية إضمار لقوله « وَلَا تَسِيكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » فإنكم إن علمتم تُعاقبون وتؤاخذون إلا ما قد سلف .

الرابعة - قوله تعالى : ( إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ) عقب بالذم البالغ المتابع ، وذلك دليل على أنه فعل انتهى من القبح إلى الغاية . قال أبو العباس : سألت ابن الأعرابي عن نكاح المقت فقال : هو أن يتزوج الرجل امرأة أبيه إذا طلقها أو مات عنها ؛ ويقال لهذا الرجل : الضَّيْن . وقال ابن عرفة : كانت العرب إذا تزوج الرجل امرأة أبيه فأولدها قيل للولد : المَقْتى . وأصل المَقْتِ البغض ؛ من مَقْتَه يَمُقْتُهُ مَقْتًا فهو مَقْمُوتٌ ومَقِيْتٌ . فكانت العرب تقول للرجل من امرأة أبيه : مَقِيْتٌ ؛ فسعى تعالى هذا النكاح مَقْتًا إذا هو ذام مَقِيْتٌ يلحق فاعله . وقيل : المراد بالاية النهى عن أن يبط الرجل امرأة وطنها الآباء ، إلا ما قد سلف من الآباء فى الجاهلية من الزنا بالنساء لا على وجه المناكحة فإنه جائز لكم زواجهن . وأن تطلوا بعقد النكاح ما وطنه آبائكم من الزنا ؛ قاله ابن زيد . وعليه فيكون الاستثناء متصلا ، ويكون أصلا فى أن الزنا لا يحرم على ما يأتى بيانه . والله أعلم .

قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ  
وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ  
وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمُ اللَّاتِي فِي جُورِكُمْ  
مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ  
عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ  
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٣٢﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ) الآية . أى نكاح أُمَّهَاتِكُمْ  
ونكاح بَنَاتِكُمْ ؛ فذكر الله تعالى في هذه الآية ما يحل من النساء وما يحرم ، كما ذكر تحرير  
حليلة الأب ، فحرم الله سبعة من النسب وستاً من بين رَضَاعٍ وَصَهْرٍ ، وألحقت السنة المتواترة  
سابعة ؛ وذلك الجمع بين المرأة وعمتها ، ونصّ عليه الإجماع وثبتت الرواية . عن ابن عباس  
قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، وتلا هذه الآية . وقال عمرو بن سالم مولى  
الأنصار مثل ذلك ، وقال : السابعة قوله تعالى : « والمحصنات » . فالسبع المحرمات من  
النسب : الأمهات والبنات والأخوات والعَمَّات والحالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت .  
والسبع المحرمات بالصهر والزَّوَاج : الأمهات من الرضاعة والأخوات من الرضاعة ، وأُمَّهَاتُ  
النساء ، والربائب <sup>(١)</sup> وحلائل الأبناء والجمع بين الأختين ، والسابعة « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم » .  
قال الطحاوى : وكل هذا من المحكِّم المتَّفَق عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهنّ بإجماع إلا  
أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهنّ أزواجهنّ ؛ فإن جمهور السلف ذهبوا إلى أن الأم تحرم  
بالعقد على الابنة ، ولا تحرم الابنة إلا بالدخول بالأنثى ؛ وبهذا قال جميع أئمة الفتوى بالإمصار .  
وقالت طائفة من السلف : الأم والزريبة سواء ، لا تحرم منهما واحدة إلا بالدخول بالأنثى .

(١) الربائب : واحدة ربيبة ، وربيبة الرجل : بنت أمه من غيره .



قالوا : ومعنى قوله « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » أَيْ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ . « وَرَبَائِكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » . وَزَعَمُوا أَنَّ شَرْطَ الدَّخُولِ رَاطِحٌ إِلَى الْأَمَهَاتِ وَالرَّبَائِثِ جَمِيعًا . وَوَاهِ خَلَّاسٌ عَنْ مَوْلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ . وَرَوَى عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ نَابِتٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّيْرِ وَمُجَاهِدٍ . قَالَ مُجَاهِدٌ : الدَّخُولُ مُرَادٌ فِي النَّازِلِينَ ؟ وَقَوْلُ الْجَمُورِ مُخَالَفٌ لِهَذَا وَمُطَابِقٌ لِلْحُكْمِ وَالْقُنْيَا . وَقَدْ شَدَّدَ أَهْلُ الْعَوَاقِ فِيهِ حَتَّى قَالُوا : لَوْ وَطَّنَا بَرْنًا أَوْ قَبْلَهَا أَوْ لَمَسْنَا بِشَهْوَةٍ حَوَّمتَ عَلَيْهِ آبَتُهَا . وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِنَّمَا تَحْرُمُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَالْحِرَامُ لَا يَحْزَمُ الْحَلَالَ عَلَى مَا بَاتَى . وَحَدِيثُ خَلَّاسٍ عَنْ مَوْلَى لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ، وَلَا تَصَحُّ رِوَايَتُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : الرَّجُلُ يَنْكِحُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ لَا يَرَاهَا وَلَا يَمَامُهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا أَيْتَلَّ لَهُ أُمُّهَا ؟ قَالَ : لَا ، هِيَ مَرْسَلَةٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ . قُلْتُ لَهُ : أَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » ؟ قَالَ : لَا لَا . وَرَوَى صَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » قَالَ : هِيَ مَبْهُمَةٌ لَا تَحِلُّ بِالْمَقْدِ عَلَى الْآيَةِ ، وَكَذَلِكَ رَوَى مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ ، وَفِيهِ : « فَقَالَ زَيْدٌ لَا ، الْأُمُّ مَبْهُمَةٌ [لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ] وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرَّبَائِثِ » . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِدُخُولِ جَمِيعِ أَمَهَاتِ النِّسَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » . وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ أَنَّ الْخَبْرَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْعَامِلِ لَمْ يَكُنْ نَعْتُهُمَا وَاحِدًا ؛ فَلَا يَحُوزُ عِنْدَ الصَّوْغِينَ مَرَرَتٌ بِنِسَائِكَ وَهَرَبَتْ مِنْ نِسَاءِ زَيْدٍ الظَّرِيفَاتِ ، عَلَى أَنْ تَكُونَ « الظَّرِيفَاتِ » نَعْتًا لِنِسَائِكَ وَنِسَاءِ زَيْدٍ . فَكَذَلِكَ الْآيَةُ لَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ « اللَّائِي » مِنْ نَعْتِهِمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ مُخْتَلِفَانِ ، وَلَكِنَّهُ يَحُوزُ عَلَى مَعْنَى أُغْنِي . وَأَنْشُدِ الْخَلِيلَ وَسَيُوبِيه :

إِنَّهَا أَكْتَلَتْ أَوْزَامًا \* خَوِيرَيْنِ يَتَقَفَّانِ الْمَسَامَا<sup>(٢٣)</sup>

خَوِيرَيْنِ بِعَنْ لَصِينٍ ، بِمَعْنَى أُغْنِي . وَيَتَقَفَّانِ : يَكْسِرَانِ ؛ تَقَفَّتْ رَأْسُهُ كَسْرَتَهُ . وَقَدْ جَاءَ صَرِيحًا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَإِذَا

(١) خَلَّاسٌ (يَكْسِرُ الْخَاءَ الْمُعْجَبَةَ وَتَحْقِيفُ الْاِمَامِ) : ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْمُهَاجِرِ . (٢) زِيَادَةُ عَنِ الْمَوْلَى .

(٣) أَكَلُ وَزَامٌ : رَجُلَانِ . وَخَوِيرَانِ أَيْ خَارِبَانِ ، وَمَا أَكَلُ وَزَامٌ .

نكح الزجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء تزوج البت " **لخصه في الصحيحين** .

**الثانية -** وإذا تقرر هذا وثبت قلنا أن التحريم ليس صفة للأمهات ، والأعيان ليست موردا للتجليل والتجريم ولا مصدرا ، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعيان لما كانت موردا للأفعال أضيق الأمر والنهي والحكم إليها وعُتق بها مجازا على معنى الكفاية بالحمل عن الفعل الذي يحل به .

**الثالثة -** قوله تعالى : « **أُمَّهَاتُكُمْ** » تحريم الأمهات أم في كل حال لا يختص بوجه من الوجوه ؛ ولهذا يُسميه أهل العلم المهيم ، أي لا باب فيه ولا طريق إليه لانسداد التحريم وقوته ؛ وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات . والأمهات جمع أمهات ؛ يقال : أم وأمهة بمعنى واحد ، وجاء القرآن بهما ، وقد تقدم في الفاتحة بيانه . وقيل ، إن أصل أم أمهة على وزن فُعلة مثل فُبرة وفُجرة لطيرين ، فسقطت وعادت في الجمع . قال الشاعر :

• **أُمَّهَاتِي خَيْدُفٌ وَالْدُّوسُ أَيْ** •

وقيل : أصل الأم أمهة ، وأنشدوا :

تقبلتها عن أمهة لك طالما • ثوب إليها في النواذب أجمعا

ويكون جمعها أمهات . قال الراعي :

كانت نجائب مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ • أُمَّاتِهِنَّ وَطَرَفُهُنَّ خَيْلًا

فالأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأم دنية<sup>(١)</sup> ، وأمهاؤها وجداتها وأم الأب وجداته وأن علون . والبت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، وإن شئت قلت : كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات ؛ فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأبناء وإن نزلن . والأخت اسم لكل أنثى جاورتك في أصلك أو في أحدهما . والبنات

(١) رابع ١٦٢ طبة ثانية أو ثالثة . (٢) بحاله : هو ابن عمي دنية ودنيا (متن شعري متون) ردنيا (بضم الدال والقصر) إذا كان ابن عم لحاء ، أي لأم من النسب .

جمع بنته والأصل بنية، والمصطلح كنية وبنت . قال القرطبي : كُتبت الباء من بنت لئلا  
 الحسرة على الباء، وتُمثّل الألف من أخت لئلا على حذف الواو، لأن الأصل أخت أخوتها  
 ولجميع أخوات . والعممة أُم لكل أختى شاركت أبك أو جدك في أصلها أو في أحدهما .  
 وإن شئت قلت : كل ذكر وجع نسبه إليك فأخته عمك . وقد تكون العممة من جهة الأم،  
 وهي أخت أب أمك . والحالة أُم لكل أختى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما .  
 وإن شئت قلت : كل أختى وجع نسبها إليك بالولادة فأختها خالتك . وقد تكون الخالدة من  
 جهة الأب وهي أخت أُمك . وبنت الأخ أُم لكل أختى لأخيك عليها ولادة بواسطة  
 أو مباشرة ؛ وكذلك بنت الأخت . فهذه السبع المحرمات من النسب . وقرأ نافع في رواية  
 أبي بكر بن أبي أُويس بتشديد الخاء من الأخ إذا كانت فيه الألف واللام مع قتل المحركة .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ وهي في التحريم مثل من  
 ذكرنا ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ" .  
 وقرأ عبد الله « وأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي » بغير تاء ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّاتِي يَرْضَيْنَ مِنَ الْبَيْضِ » .  
 قال الشاعر :

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَحْجِجْنِ بِيَغِينِ حِسْبَةً \* وَلَكِنْ لِيَقْتُلَنَّ الْبَرِّ الْمَفْعَلَا

﴿ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ فإذا أرضعت المرأة طفلاً حُرِّمت عليه لأنها أُمّه، وبنتُها لأنها أخته، وأختُها  
 لأنها خالته، وأُمُّها لأنها جدّته، وبنتُ زوجها صاحبُ اللبن لأنها أخته، وأختها لأنها عمته،  
 وأُمّه لأنها جدّته، وبنتُ بنِها وبنتُها لأنّ بنات إخوته وأخواته .

الخامسة - قال أبو نعيم عبيد الله بن هشام الحلبي : سئل مالك عن المرأة أتخج معها  
 أخوها من الرضاعة ؟ قال نعم . قال أبو نعيم : وسئل مالك عن امرأة تزوجت فدخل بها  
 زوجها، ثم جاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها ؛ قال : يُفَرَّقُ بينهما، وما أخذت من شيء له  
 فهو لها، وما بقي عليه فلا شيء عليه . ثم قال مالك : إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن  
 مثل هذا فأمر بذلك ؛ فقالوا : يا رسول الله، إنها امرأة ضعیفة ؛ فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم : " أليس يقال إن فلانا تزوج أخته " .

السادسة - التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الإرضاع في الحولين؛ كما تقدم في «البقرة»<sup>(١)</sup>. ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره عندنا إذا وصل إلى الأمعاء ولو مصّة واحدة. واعتبر الشافعي في الإرضاع شرطين: أحدهما خمس رضعات؛ لحديث عائشة قالت: كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يُحرّم، ثم تُسَخَّن بخمس معلومات، وتوفّي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ممّا يُقرأ من القرآن. موضع الدليل منه أنها أثبتت أن العشر تُسَخَّن بخمس، فلو تعلّق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخاً للخمسة. ولا يقبل على هذا خبر واحد ولا قياس؛ لأنه لا ينسخ بهما. وفي حديث سهل<sup>(٢)</sup> «أرضع به خمس رضعات يحرم بهن». الشرط الثاني - أن يكون في الحولين، فإن كان خارجاً عنهما لم يحرم؛ لقوله تعالى: «حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّىَ الرِّضَاعَةَ». وليس بعد التمام والكمال شيء. واعتبر أبو حنيفة بعد الحولين سنة أشهر. ومالك الشهر ونحوه. وقال زفر: مادام يجترئ بالبن ولم يُفطم فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين. وقال الأوزاعي: إذا فُطم لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع. وأنفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم؛ وهو قول عائشة رضي الله عنها، وروى عن أبي موسى الأشعري، وروى عنه ما يدلّ على رجوعه عن ذلك، وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال: قدم رجل بأمراته من المدينة فوضعت وتوزم نديها، فجعل يمصّه ويحجّه فدخل في بطنه جرعة منه؛ فسأل أبا موسى فقال: بانت منك، وأنت ابن مسعود فأخبره، ففعل؛ فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال: أرضيعاً ترى هذا الاشتط<sup>(٣)</sup>! إنما يحرم من الرضاع ما يُنبت اللحم والعظم. فقال الأشعري: لا تسألوني عن شيء وهذا الحبرين أظهركم. فقوله:

(١) راجع ج ٣ ص ١٦١ طبعه أول أوثانية. (٢) هي مبلّة بنت مبل، امرأة أبي حذيفة ابن عتبة. وكان زوجها تبي «سالم» الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة؛ فهاجت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، تخاثرى سالم أولداً، وكان يدخل على وأنا فُضّل (أي في ثوب واحد وبعض جسدها منكشف) وليس لنا إلا بيت واحد. فقال لها الرسول صلوات الله عليه: «أرضعي... الخ». راجع الموطأ.

(٣) الشطط: بياض شعر الرأس يتخالط سواده. وقيل: الهية.

« لا تبالوني » يدل على أنه رجع عن ذلك . واحتج عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل : « أرضعيه » أخرجه الموطأ وغيره . وشذت طائفة فاعتبرت عشر رضعات ؛ تمسكاً بأنه كان فيما أنزل عشر رضعات ، وكأنه لم يبلغهم الناسخ . وقال داود : لا يحرم إلا بثلاث رضعات ؛ واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم إلا ملاءة والإملاجة<sup>(١)</sup> » أخرجه مسلم . وهو مروى عن عائشة وأبن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسك بدليل الخطأ وهو مختلف فيه . وذهب من عداء هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت كما ذكرنا ؛ متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع . وعُضِدَ هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة والقياس على الصهر ؛ بعله أنه معني طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر . وقال الليث بن سعد : أجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يُقَطِّرُ الصائم . قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك .

قلت — وأنص ما في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصة ولا المصتان » . أخرجه مسلم في صحيحه . وهو يفسر معنى قوله تعالى : « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ » أي أرضعنكم ثلاث رضعات فأكثر ؛ غير أنه يمكن أن يجعل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ؛ لقوله : « عشر رضعات معلومات . وخمس رضعات معلومات » . فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرز مما يتوهم أو يشك في وصوله إلى الجوف . ويفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحرم . والله أعلم . وذكر الطحاوي أن حديث الإملاجة والإملاجتين لا يثبت ؛ لأنه مرة يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومرة يرويه عن عائشة ، ومرة يرويه عن أبيه ؛ ومثل هذا الاضطراب يسقطه . وروى عن عائشة أنه لا يحرم إلا سبع رضعات . وروى عنها أنها أمرت أختها « أم كلثوم » أن ترضع سالم بن عبد الله

(١) الإملاجة : المرة من الإرضاع . يعني أن المصة والمصتين لا يحزمان ما يحرمه الرضاع الكامل .

عشر رضعات . وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس ؛ كما قال الشافعي رضي الله عنه ، وحكي عن إسحاق .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ استدل به من قى ابن الفحل ، وهو سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقالوا : لبن الفحل لا يحرم شيئا من قبل الرجل . وقال الجمهور : قوله تعالى « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ » يدل على أن الفعل أب ؛ لأن اللبن منسوب إليه فإنه دَرَّ بسبب ولده . وهذا ضعيف ؛ فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعا ، واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل إلا وطاء هو سبب لتزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافا إلى الرجل بوجه ما ؛ ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها ؛ فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " يقتضى التحريم من الرضاع ، ولا يظهر وجه نسبة الرضاع إلى الرجل مثل ظهور نسبة الماء إليه والرضاع منها . نعم ، الأصل فيه حديث الزهري وهشام ابن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : أن أفلح أبا أبي القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب . قالت : فأبى أن آتين له ؛ فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : " ليلج عليك فإنه عمك تربت يمينك " . وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضي الله عنها ؛ وهذا أيضا خبر واحد . ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضيي لبانٍ فذلك قال " ليلج عليك فإنه عمك " . وبالجملة فالقول فيه مُشْكِلٌ والعلم عند الله ، ولكن العمل عليه ، وألا احتياط في التحريم أولى ، مع أن قوله تعالى : « وَأَيْحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » يقوى قول المخالف .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرِّضَاعَةِ ﴾ وهي الأخت لأب وأم ، وهي التي أرضعتها أمك لبانٍ أبوك ؛ سواء أرضعتها معك أو ولدت قبلك أو بعدك . والأخت

من الأب دون الأم، وهي التي أرضعتها زوجة أبيك . والأخت من الأم دون الأب، وهي التي أرضعتها أمك بلبان رجل آخر .

ثم ذكر التحريم بالمصاهرة فقال تعالى : ( وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ) والصهر أربع : أم المرأة وأبنتها وزوجة الأب وزوجة الأب . فأم المرأة تحرم بمجرد العقد الصحيح على أبنتها ، على ما تقدم .

التاسعة - قوله تعالى : « وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ » هذا مستقل بنفسه . فلا يرجع قوله : « من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » إلى الفريق الأول ، بل هو راجع إلى الزبائب ، إذ هو أقرب مذكور كما تقدم . والزبيبة : بنت امرأة الرجل من غيره ، سُميت بذلك لأنه يربّيها في حجرة فهي مربوبة ، فعيلة بمعنى مفعولة . وأتفق الفقهاء على أن الزبيبة تحرم على زوج أمها إذا دخل بالأم ، وإن لم تكن الزبيبة في حجرة . وشذ بعض المتقدمين وأهل الظاهر فقالوا : لا تحرم عليه الزبيبة إلا أن تكون في حجر المتزوج بأمرها ، فلو كانت في بلد آخر وفارق الأم بعد الدخول فله أن يتزوج بها ، واحتجوا بالآية فقالوا : حرم الله الزبيبة بشرطين : أحدهما - أن تكون في حجر المتزوج بأمرها . والثاني - الدخول بالأم ، فإذا عدم أحد الشرطين لم يوجد التحريم . واحتجوا بقوله عليه السلام : " لو لم تكن ريبي في حجري ما حلت لي إنها أبنه أختي من الزواجة " فشرط الحجر . ورووا عن عليّ ابن أبي طالب إجازة ذلك . قال ابن المنذر والطحاوي : أما الحديث عن عليّ فلا يثبت ، لأن راويه إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس عن عليّ ، وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف . قال أبو عبيد : ويدفعه قوله " فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن " نعم . ولم يقل اللاتي في حجري ، ولكنه مسوّى بينهن في التحريم . قال الطحاوي : وإضافتهن إلى المحجور إنما ذلك على الأغلب مما يكون عليه الزبائب ، لا أنهن لا يحرمن إذا لم يكن كذلك .

العاشرة - قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَعَحْتُمْ عَنْهُ ) يعنى بالأمهات . ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) يعنى فى نكاح بناتهن إذا طلقتموهن أو متن عنكم . وأجمع العلماء على أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مات قبل أن يدخل بها حل له نكاح أبنتها . واختلفوا فى معنى الدخول بالأمهات الذى يقع به التحريم للزنايب ؛ فروى عن ابن عباس أنه قل : الدخول الجماع ؛ وهو قول طاوس وعمر بن دينار وغيرهما . واتفق مالك والنسائي وأبو حنيفة والأوزاعي والليث على أنه إذا مسها بشهوة حرمت عليه أمها وأبنتها وحرمت على الأب والأبن ، وهو أحد قولى الشافعى . واختلفوا فى النظر ؛ فقال مالك : إذا نظر إلى شعرها أو صدرها أو شيء من محاسنها للذة حرمت عليه أمها وأبنتها . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان بمنزلة لمس الشهوة . وقال الثوري : [ يحرم ]<sup>(١)</sup> إذا نظر إلى فرجها متعمدا أو لمسها ؛ ولم يذكر الشهوة . وقال ابن أبى ليلى : لا تحرم بالنظر حتى يلمس ؛ وهو قول الشافعى . والدليل على أن بالنظر يقع التحريم أن فيه نوع استمتاع بغير مجرى النكاح ؛ إذ الأحكام تتماثل بالعماني لا بالألفاظ . وقد يحتمل أن يقال : إنه نوع من الأجتماع بالاستمتاع ؛ فإن النظر أجتماع ولقاء ، وفيه بين المحبين استمتاع ؛ وقد بالغ فى ذلك الشعراء فقالوا :  
 ليس أليل يجمع أم عمرو • وإيانا فذاك بنا تدان  
 نعم ، وترى الهلال كما أراه • ويعلوها النهار كما علاني  
 فكيف بالنظر والمجالسة واللذة .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ( وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ) الحلائل جمع حليلة ، وهى الزوجة . سُميت حليلة لأنها تحل مع الزوج حيث حل ؛ فهى قبيلة بمعنى فاعلة . وزهد الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة الحلال ؛ فهى حليلة بمعنى تحلة . وقيل : لأن كل واحد منهما يحل إزار صاحبه .

الثانية عشرة - أجمع العلماء على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء ، وما عقد عليه الأبناء على الآباء كان مع المقدس ولو لم يكن ، لقوله تعالى ، • وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ



مِنَ النِّسَاءِ » وقوله تعالى : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » . فإن نكح أحدهما نكاحا فاسدا حُرِّمَ على الآخر العقد عليها كما يحرم بالصحيح ؛ لأن النكاح الفاسد لا يخلو : إما أن يكون متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه . فإن كان متفقاً على فساده لم يوجب حُكماً وكان وجوده كعدمه . وإن كان مختلفاً فيه فيتعلق به من الحرمة ما يتعلق بالصحيح ؛ لأختال أن يكون نكاحاً قد دخل تحت مطلق اللفظ . والفروج إذا تعارض فيها التحريم والتحليل غلب التحريم . والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطئ امرأة بنكاح فاسد أنها تحرّم على أبيه وأبيه وعلى أجداده وولد ولده . وأجمع للعلماء وهي :

الثالثة عشرة - - - - - على أن عقد الشراء على الجارية لا يحزمها على أبيه وأبيه ؛ فإذا اشترى الرجل جارية فامس أو قبل حرّم على أبيه وأبيه ، لا أعلمهم يختلفون فيه ؛ فوجب تحريم ذلك تسلياً لهم . ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللبس لم يميز ذلك لاختلافهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلناه . وقال يعقوب ومحمد : إذا نظر رجل في فرج امرأة من شهوة حرّم على أبيه وأبيه ، وتحرّم عليه أنهما وأبنتها . وقال مالك : إذا وطئ ألامة أو قعد منها مقعداً لذلك وإن لم يقض إليها ، أو قبلها أو باشرها أو غمزها تلذّذاً فلا تحل لأبيه . وقال الشافعي : إنما تحرّم باللس ولا تحرّم بالنظر دون اللبس ؛ وهو قول الأوزاعي .

الرابعة عشرة - - - - - وأختلفوا في الوطء بالزنا هل يحزم أم لا ؛ فقال أكثر أهل العلم : لو أصاب رجل امرأة زناً لم يحرم عليه نكاحها بذلك ؛ وكذلك لا تحرّم عليه أمراته إذا زنا بأماها أو بأبنتها ، وحسبه أن يقام عليه الحد ، ثم يدخل بأمراته . ومن زنا بأمرأة ثم أراد نكاح أنماها أو أبنتها لم تحرّم عليه بذلك . وقالت طائفة : تحرّم عليه . روى هذا القول عن عمار بن حصين ، وفيه قال الشعبي ومطاه والحسن وصبغان التميمي والعمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، وروى عن مالك ؛ وأن الزنا يحزم الأم والابنة وأنه بمنزلة الحلال ، وهو قول

أهل العراق . والصحيح من قول مالك وأهل الحجاز : أن الزنا لا حكم له ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : « وَأَمَّا هُنَّ فَبِأَفْثَتٍ لِّسَانِكُمْ » وليست التي زنا بها من أئمهات نسائه ، ولا آبئتها من ربائبه . وهو قول الشافعي وأبي ثور ؛ لأنه لما أرتفع الصداق في الزنا ووجوب العدة والميراث ولحق الولد ووجوب الحسد أرتفع أن يحكم له بحكم النكاح الجائر . وروى الدارقطني من حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنا بأمرأة فأراد أن يزوجها أو آبئتها فقال : « لا يحزم الحرام الحلال إنما يحزم ما كان بنكاح » . ومن الحجة للقول الآخر إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن جريح وقوله : « يا غلام من أبوك ؟ » قال : فلان الراعي . فهذا يدل على أن الزنا يحزم كما يحزم الوطء الحلال ؛ فلا تحل أم الزني بها ولا بناتها لآباء آلزاني ولا لأولاده ؛ وهي رواية ابن القاسم في المدونة . ويستدل به أيضا على أن المخلوقة من ماء الزاني لا تحل للزاني بأتمها ، وهو المشهور . قال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وآبئتها » ولم يفصل بين الحلال والحرام . وقال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى من كشف قناع امرأة وآبئتها » . قال ابن خزيمة متناد : ولهذا قلنا إن القبلة وسائر وجوه الاستمتاع ينشر الحرمة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إنما تحل ؛ وهو الصحيح لقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا » يعني بالنكاح الصحيح ، على ما يأتي في « الفرقان » بيانه . ووجه التمسك من الحديث على تلك المسألتين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكي عن جريح أنه نسب ابن الزنا للزاني ، وصدق الله نسبته بما حرق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة له بذلك ؛ وأخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم عن جريح في معرض المدح وإظهار كرامته ؛ فكانت تلك النسبة صحيحة بتصديق الله تعالى وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ فثبتت البتة وأحكامها .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن تجزى أحكام البتة والأبوة من التوارث والولايات وغير ذلك ، وقد اتفق المسلمون على أنه لا توارث بينهما فلم تصح تلك النسبة .

فالجواب - أن ذلك موجب ما ذكرناه . وما أتبعه عليه الإجماع من الأحكام استثنائه وبقي الباقي على أصل ذلك الدليل ، والله أعلم .

الخامسة عشرة - واختلف العلماء أيضا من هذا الباب في مسألة اللواط ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يحرم النكاح باللواط . وقال الثوري : إذا لعب بالصبي حرمت عليه أنه ؛ وهو قول أحمد بن حنبل . قال : إذا تلوط بآبى أمرأته أو أبيها أو أخيها حرمت عليه أمرأته . وقال الأوزاعي : إذا لاط بغلام وولد للفجور به بنت لم يحز للفاجر أن يترجها ؛ لأنها بنت من قد دخل به . وهو قول أحمد بن حنبل .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ تخصيص ليخرج عنه كل من كانت العرب تثنياه ممن ليس للصلب . ولما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة زيد بن حارثة قال المشركون : تزوج امرأة ابنه ! وكانت عليه السلام تثنياه ؛ على ما يأتي بيانه في « الأحزاب » . وحرمت حليلة الابن من الرضاع - وإن لم يكن للصلب - بالإجماع المستند إلى قوله عليه السلام : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ موضع « أن » رفع على العطف على « حرمت عليكم أمتهاكن » . والأختان لفظ يعم الجميع بنكاح ويملك يمين . واجتمعت الأمة على منع جمعهما في عقد واحد من النكاح لهذه الآية ، وقوله عليه السلام : « لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » . واختلفوا في الأخنتين يملك اليمين ؛ فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالملك في الوطء ، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع ؛ وكذلك المرأة وأبنتها صفقة واحدة . واختلفوا في عقد النكاح على أخت الجارية التي وطئها ؛ فقال الأوزاعي : إذا وطئ جارية له يملك اليمين لم يحزله أن يزوج أختها . وقال الشافعي : يملك اليمين لا يمنع نكاح الأخت . قال أبو عمر : من جعل عقد النكاح كالشراء أجازاه ، ومن جعله كالوطء لم يجزه . وقد أجمعوا على أنه لا يجوز العقد على أخت

الزوجة؛ لقول الله تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » يعنى الزوجتين بعقد النكاح . فَنَقِبَ على ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه يتبين لك الصواب . والله أعلم .

الثامنة عشرة — شَدَّ أهل الظاهر فقالوا : يجوز الجمع بين الأختين بملك اليمين في الوطء؛ كما يجوز الجمع بينهما في الملك . واحتجوا بما روى عن عثمان في الأختين من مِلْك اليمين : « حرمتها آية وأحلتهما آية » . ذكره عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزُّهْرِيِّ عن قَيْصَةَ بِنِ دُؤَيْبٍ أَنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَّانٍ سِئِلَ عَنْ الْأَخْتَيْنِ مِمَّا مَلَكَتِ الْيَمِينَ فَقَالَ : لَا أَمْرُكَ وَلَا أَنْهَاكَ أَحْلَهُمَا آيَةَ وَحَرَّمَهُمَا آيَةَ ؛ فَخَرَجَ السَّائِلُ فَلَقي رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — قَالَ مَعْمَرُ : أَحْسِبُهُ قَالَ عَلِيٌّ — قَالَ : مَا سَأَلْتَ عَنْهُ عُمَانٌ ؟ فَأَخْبَرَهُ بِمَا سَأَلَهُ وَبِمَا أَفْتَاهُ ؛ فَقَالَ لَهُ : لَكُنِّي أَنْهَاكَ ، وَلَوْ كَانَ لِي عَلَيْكَ سَبِيلٌ ثُمَّ فَعَلْتَ بِلَعْنَتِكَ نِكَالًا . وَذَكَرَ الطَّعَاوِيُّ وَالتَّارُقُطِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ قَوْلِ عُمَانَ . وَالْآيَةُ الَّتِي أَحْلَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا رَأَوْا ذَلِكَ » . وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةٍ أَلْفَتُوا إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُمْ فَيَهُمُوا مِنْ تَأْوِيلِ كِتَابِ اللَّهِ خِلَافَهُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ تَحْرِيفُ التَّأْوِيلِ . وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ : عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعُمَارُ وَابْنُ عُمَرَ وَعَاشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ؛ وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَمِنْ خِلَافِهِمْ فَهُوَ مُتَعَسِّفٌ فِي التَّأْوِيلِ . وَذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ رَافِعٍ هُوَ حَرَّمَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِالْوُطْءِ ، وَأَنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا ذَلِكَ ، وَجَعَلَ مَا لَكَأَ فِيمَنْ كَرِهَهُ . وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ جَمْعِهِمَا فِي الْمِلْكِ ، وَكَذَلِكَ الْأَثَمُ وَأَبْنَاهَا . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَيَحْيَى مِنْ قَوْلِ إِسْحَاقَ أَنَّ يَرْجَمُ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا بِالْوُطْءِ ، وَتُسْتَقْرَأُ الْكَرَاهِيَةُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ : إِنَّهُ إِذَا وُطِئَ وَاحِدَةٌ ثُمَّ وُطِئَ الْآخَرَى وَقَفَ عَنْهُمَا حَتَّى يَرْجَمَ أَحَدَاهُمَا ؛ فَلَمْ يَلْزِمَهُ حَدًّا . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : « أَمَا قَوْلُ عَلِيٍّ بِلَعْنَتِهِ نِكَالًا » وَلَمْ يَقُلْ لِحَدِيثِهِ حَدَّ الزَّانِي ؛ فَلَا نَ مِنْ تَأْوِيلِ آيَةِ أَوْ سُنَّةٍ وَلَمْ يَقَِّمْ عِنْدَ نَفْسِهِ حَرَامًا فُلَيْسَ [بِرَّانٍ] بِإِجْمَاعٍ وَإِنْ كَانَ خَطِيئًا ، إِلَّا أَنْ يَدْعَى فِي ذَلِكَ مَا لَا يَعْذَرُ بِجَهْلِهِ . وَقَوْلُ بَعْضِ السَّلَفِ

(١) زيادة عن كتاب الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر .

في الجمع بين الأختين بملك اليمين : «أحلتهما آية وحرمتهما آية» معلوم محفوظ ؛ فكيف يُحْدِ الزاني مَنْ فعل ما فيه مثل هذا من الشبهة القويّة . وبالله التوفيق .

التاسعة عشرة - وأختلف العلماء إذا كان يطا واحدة ثم أراد أن يطا الأخرى ؛ فقال حنّ - وابن عمر والحسن البصري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يجوز له وطء الثانية حتى يُتْرَمَ فرج الأخرى بإخراجها من ملكه ببيع أو عتق ، أو بأن يزوجه . قال ابن المنذر : وفيه قول ثان لقنادة ، وهو أنه إذا كانت يطا واحدة وأراد وطء الأخرى فإنه ينوي تحريم الأولى على نفسه وآل يقربها ، ثم يمسك عنهما حتى يستبرئ الأولى المحزومة ، ثم يقضي الثانية . وفيه قول ثالث - وهو إذا كان عنده أختان فلا يقرب واحدة منهما . وهكذا قال الحكم وحامد ؛ وروى معنى ذلك عن النخعي . ومذهب مالك : إذا كان أختان عند رجل يملك فله أن يطا أيتهما شاء ، والكف عن الأخرى موكل إلى أمانته . فإذا أراد وطء الأخرى فيلزمه أن يتْرَمَ على نفسه فرج الأولى بفعل يفعل من إنجراح عن الملك : إما بترويح أو بيع أو عتق إلى أجل أو كتابة أو إعدام طويل . فإن كان يطا إحداها ثم وثب على الأخرى دون أن يحرم الأولى وقف عنهما ، ولم يُحْزَلْ له قُرب إحداها حتى يحرم الأخرى ؛ ولم يُوَكَلْ ذلك إلى أمانته لأنه مُتَمِّمٌ فِيمَنْ قَدْ وَطِئَ ؛ ولم يكن قبْلُ منهما إذ كان لم يطا إلا واحدة . ومذهب الكوفيين في هذا الباب والثوري وأبى حنيفة وأصحابه أنه إن وطئ لأحدى أُمْتَيْهِ لم يطا الأخرى ؛ فإن باع الأولى أو زوجها ثم رجعت إليه أسك عن الأخرى ؛ وله أن يطاها ما دامت أختها في العدة من طلاق أو وفاة . فأما بعد انقضاء العدة فلا ، حتى يملك فرج التي يطا غيره ؛ وروى معنى ذلك عن علي رضي الله عنه . قالوا : لأن الملك الذي منع وطء الجارية في الابتداء موجود ، فلا فرق بين هودتها إليه وبين بقائها في ملكه . وقول مالك حسن ؛ لأنه تحريم صحيح في الحال ولا يلزم مراعاة المال ؛ وحسبه إذا حرم فرجها عليه بيع أو بترويح أنها حرمت عليه في الحال . ولم يختلفوا في العتق لأنه لا يتصرف فيه بحال ؛ وأما المكتبة فقد تَعَجَّرَ ترجع إلى ملكه . فإن كان عند رجل أمة يطؤها ثم تزوج أختها

ففيها في المذهب ثلاثة أقوال في النكاح . الثالث - في المدونة أنه يوقف عنهما إذا وقع عقد النكاح حتى يحرم أحدهما مع كراهية لهذا النكاح؛ إذ هو عقد في موضع لا يجوز فيه الوطء . وفي هذا ما يدل على أن ملك اليمين لا يمنع النكاح؛ كما تقدم عن الشافعي . وفي الباب بعينه قول آخر: أن النكاح لا ينقذ؛ وهو معنى قول الأوزاعي . وقال أشهب في كتاب الاستبراء : عقد النكاح في الواحدة تحريم لفرج المملوكة .

الموفية عشرين - وأجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً بملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها أو أربعا سواها حتى تنقضي عدة المطلقة . واختلفوا إذا طلقها طلاقاً لا يملك رجعتها؛ فقالت طائفة: ليس له أن ينكح أختها ولا رابعة حتى تنقضي عدة التي طلق؛ وروى عن عليّ وزيد بن ثابت، وهو مذهب مجاهد وعطاء بن أبي رباح والنخعي، وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي . وقالت طائفة: له أن ينكح أختها وأربعا سواها؛ وروى عن عطاء، وهو أثبت الروايتين عنه، وروى عن زيد بن ثابت أيضاً؛ وبه قال سعيد بن المسيّب والحسن والقاسم وعروة بن الزبير وابن أبي ليلى والشافعي وأبو نؤد وأبو عبيد . قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك وبه قول .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ يحتمل أن يكون معناه معنى قوله : « إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » في قوله : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » . ويحتمل معنى زائداً وهو جواز ما سلف، وأنه إذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحاً، وإذا جرى في الإسلام خيّر بين الأختين؛ على ما قاله مالك والشافعي، من غير إجراء عقود الكفار على موجب الإسلام ومقتضى الشرع؛ وسواء عقد عليهما عقداً واحداً جمّع به بينهما أو جمّع بينهما في عقدين . وأبو حنيفة يبطل نكاحهما إن جمّع في عقد واحد . وروى هشام بن عبد الله عن محمد بن الحسن أنه قال : كان أهل الجاهلية يعرفون هذه المحرمات كلها التي ذكرت في هذه الآية إلا اثنين؛ أحدهما نكاح امرأة الأب، والثاني لجمع بين الأختين؛ للآ ترى أنه قال : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » . « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » ولم يذكر في سائر المحرمات « إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » . والله أعلم .

قوله تعالى : **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَإِذَا لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٦﴾** فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : **( وَالْمُحْصَنَاتُ )** عطف على المحرمات المذكورات قبل . **وَالْمُحْصَنَاتُ** : التمتع ؛ ومنه الحصن لأنه يتمتع فيه ؛ ومنه قوله تعالى : **« وَعَلَّمَاهُ صِنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ »** أى لتمتعكم ؛ ومنه الحصان للفرس ( بكسر الحاء ) لأنه يمنع صاحبه من الهلاك . والحصان ( بفتح الحاء ) : المرأة العفيفة لمنعها نفسها من الهلاك . **وَحُصِّنَتِ** المرأة **تَحْصُنُ** فهي **حَصَانٌ** ؛ مثل جبت فهي جبان . وقال حسان في عائشة رضى الله عنها : **حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تَزَنُ رَيْسَةً . وَتُصْبِحُ غَرَقَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ** <sup>(١)</sup>

والمصدر الحصانة ( بفتح الحاء ) والحصن كالعلم . فالمراد بالمحصات ما هنا ذوات الأزواج ؛ يقال : امرأة مُحْصَنَةٌ أى متروجة ، ومُحْصَنَةٌ أى حرة ؛ ومنه **« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ »** . ومُحْصَنَةٌ أى عفيفة ؛ قال الله تعالى : **« مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ »** وقال : **« مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ »** . ومُحْصَنَةٌ ومُحْصَنَةٌ وحَصَانٌ أى عفيفة ، أى ممتنعة من الفسق ؛ والحزيرة تمنع الحزوة مما يتعاطاه العبيد . قال الله تعالى : **« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ »** أى الحرائر ، وكان عُرفُ الإمام في الجاهلية الزنا ؛ ألا ترى إلى قول هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم حين بايعته : **« وَهَلْ تَرَى الْحَزَّةَ ؟ »** والزوج أيضا يمنع زوجه من أن تزوج غيره ؛ فيناه ( ح ص ن ) معناه المنع كما بينا . ويستعمل الإحصان في الإسلام ؛

(١) زن : بهم - ولهن : جاعة . والمراد أنها لا تنجاب غيرها . (٢) لى كتب الله أنه ملك الحاء .

لأنه حافظ ومانع ، ولم يرد في الكتاب وورد في السنة ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
 « الإِيمَانُ قَيْدُ الْفَتَكِ » <sup>(١)</sup> . ومنه قول المُدَلِّي :

فليس كعهيد الدار يا أم مالك . ولكن أحاطت بالزُّقْب السَّلاسلِ

وقال الشاعر :

قالت هلم إلى الحديث فقلت لا . يا بئى طيبك الله والإسلام

ومنه قول نُجَيْم :

• كفى الشيب والإسلام لمرءٍ ناهيا •

الثانية - إذا ثبت هذا فقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقال ابن عباس وأبو قلابة وآبن زيد ومُكْحُولُ والزُّهْرِيُّ وأبو سعيد الخُدْرِيُّ : المراد بالمُحْصَنَات هُنَّ الْمُسَيِّبَات ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ خَاصَّةً ، أَيْ هُنَّ عَزَمَاتٌ إِلَّا مَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ مِنَ السَّبْيِ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ ، فَإِنَّ تِلْكَ حَلَالٌ لِلَّذِي تَقَعُ فِي سَهْمِهِ وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ . وهو قول الشافعي في أن السَّيَاءَ يَقْطَعُ الْعِصْمَةَ ؛ وقاله ابن وهب وابن عبد الحكم وروياه عن مالك ، وقال به أَشْهَبُ . يدل عليه ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُتَيْنَ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَقَاتَلُوهُمْ وَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ مَسْبِيًّا ؛ فَكَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَخْرُجُوا مِنْ غُشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . أَيْ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ مَدَّتُهُنَّ فِي ذَلِكَ . وهذا نص صريح في أن الآية نزلت بسبب تخرج أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ وَطءِ الْمُسَيِّبَاتِ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَوَابِهِمْ « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . واختلفوا في استبرائها بماذا يكون ؛ فقال

(١) قال أبو عبيد : الفتك أن يأتى الرجل صاحبه وهو نائم فاقبل حتى يشك عليه فيقتله وإن لم يكن أصلا . أما ما قبل

ذلك ؛ ولكن ينبغي له أن يبله ذلك . ( عن الحسن ) . ( ٢ ) أوطاس : راد بدبار هوازن .



الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبرئون المسبية بحیضة ؛ وقد روى ذلك من حديث أبي سعيد الخدري في سبایا أوطاس " لا توطأ حاملٌ حتى تضع ولا حائل حتى تحيض " . ولم يجعل لفراس الزوج السابق أثراً حتى يقال إن المسبية مملوكةٌ ولكنها كانت زوجة زال نكاحها فتعتد عدة الإماء ، على ما نقل عن الحسن بن صالح قال : عليها العدة حیضتان إذا كان لها زوج في دار الحرب . وكافة العلماء رأوا استبراءها واستبراء التي لا زوج لها واحداً في أن الجميع بحیضة واحدة . والمشهور من مذهب مالك أنه لا فرق بين أن يُسبى الزوجان مجتمعين أو متفرقين . وروى عنه ابن بكير أنهما إن سبا جميعاً وأسبقي الرجل أقرأ على نكاحهما ؛ فرأى في هذه الرواية أن استبقائه إبقاء لما يملكه لأنه قد صار له عهدٌ وزوجه من جملة ما يملكه ، فلا يحال بينه وبينها ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وبه قال ابن القاسم ورواه عن مالك . والصحيح الأول لما ذكرناه ؛ ولأن الله تعالى قال : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » فأحال على ملك اليمين وجعله هو المؤثر فيتعلق الحكم به من حيث العموم والتعليل جميعاً ، إلا ما خصه الدليل . وفي الآية قول ثان قاله عبد الله بن مسعود ومسيّد بن المسيّب والحسن بن أبي الحسن وأبى بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس في رواية عكرمة : أن المراد بالآية ذوات الأزواج ، أى فهن حرام إلا أن يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطليق الزوج طلاقها . قال ابن مسعود : فإذا بيعت الأمة ولها زوج فالمشتري أحق ببضعها وكذلك المسبية ؛ كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها . قالوا : وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقاً لها ؛ لأن الفرج محرم على اثنين في حالة واحدة بإجماع من المسلمين . قلت : وهذا يرده حديث بريدة ؛ لأن عائشة رضی الله عنها اشترت بريدة وأعتقتها ثم خبرها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذات زوج ؛ وفي إجماعهم على أن بريدة قد خبرت تحت زوجها مئيت بعد أن اشترتها عائشة فاعتقتها دليلٌ على أن بيع الأمة ليس طلاقاً ؛ وعلى ذلك جماعة فقهاء الأنصار من أهل الرأي والحديث ، وآل طلاق لها إلا الطلاق . وقد

أَحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِعُمُومِ قَوْلِهِ : «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» وَقِيَّاسًا عَلَى الْمَسِيَّاتِ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيرَةَ يَخْصُهُ وَبَرَدَهُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ بِالْمَسِيَّاتِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ، وَهُوَ الصَّوَابُ وَالْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَفِي الْآيَةِ قَوْلٌ ثَالِثٌ - رَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» قَالَ : ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . وَفِي الْمَوْطَأِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ» هُنَّ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّانَا . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْمُحْصَنَاتُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَرَادُ بِهِ الْعَفَافُ ، أَيْ كُلُّ النِّسَاءِ حَرَامٌ . وَأَبْلَسُنَ أَسْمَ الْإِحْصَانِ مِنْ كَانَ مِنْهُنَّ ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِ ذَاتُ زَوْجٍ ، إِذَا الشَّرَائِعُ فِي أَنْفُسِهَا تَقْتَضِي ذَلِكَ .

(إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) قَالُوا : مَعْنَاهُ بِنِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ . هَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَالِيَةِ وَعَبِيدَةَ السَّلَمَانِيِّ وَطَاوُسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ ، وَرَوَاهُ عَبِيدَةُ عَنْ عُمَرَ ، فَأَدْخَلُوا النِّكَاحَ تَحْتَ مِلْكِ الْإِمِينِ ، وَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَنْدهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» بِمَعْنَى تَمْلُكُونَ عَصَمْتَهُنَّ بِالنِّكَاحِ وَتَمْلُكُونَ الرِّقَبَةَ بِالشِّرَاءِ ، فَكَأَنَّهُنَّ كُلُّهُنَّ مِلْكٌ وَإِمِينٌ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَرِئَاءٌ ، وَهَذَا قَوْلُ حَسَنِ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «الْمُحْصَنَاتُ» الْعَفَافُ مِنَ الْمَسَامِينِ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَبِهَذَا التَّأْوِيلِ يَرْجِعُ مَعْنَى الْآيَةِ إِلَى تَحْرِيمِ الزَّانَا ، وَأَسْنَدُ الطَّبْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : أَمَا رَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَلَمْ يَقُلْ فِيهَا شَيْئًا ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَعْلَمُهَا ، وَأَسْنَدُ أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ : لَوْ أَعْلَمُ مِنْ يَفْسَّرَ لِي هَذِهِ الْآيَةَ لَضَرَبْتُ إِلَيْهِ أَكْبَادَ الْإِبِلِ : قَوْلُهُ «وَالْمُحْصَنَاتُ» إِلَى قَوْلِهِ «حَكِيمًا» . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَلَا أَدْرِي كَيْفَ نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا كَيْفَ اتَّهَى مُجَاهِدٌ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ .

الثالثة - قَوْلُهُ تَعَالَى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ ، أَيْ حُرِّمَتْ هَذِهِ النِّسَاءُ كِتَابًا مِنَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . وَمَعْنَى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ» كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ . وَقَالَ الزَّجَاجُ

والكوفيون : هو نصب على الإغراء ، أى الزموا كتاب الله ، أو عليكم كتاب الله . وفيه نظر على ما ذكره أبو علي ؛ فإن الإغراء لا يجوز فيه تقديم المنصوب على حرف الإغراء ، فلا يقال : زيدا عليك ، وزيدا دونك ؛ بل يقال : عليك زيدا ودونك عمرا ، وهذا الذى قاله صحيح على أن يكون منصوبا بـعليك ، وأما على تقدير حذف الفعل فيجوز . ويجوز الرفع على معنى هذا كتاب الله وفرضه . وقرأ أبو حيوة ومحمد بن السميع « كتب الله عليكم » على الفعل الماضى المسند إلى اسم الله تعالى ، والمعنى كتب الله عليكم ما قصه من التحريم . وقال عبيدة السلماني وغيره : قوله « يكتب الله عليكم » إشارة إلى ما ثبت في القرآن من قوله تعالى : « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وفى هذا بعد ؛ والأظهر أن قوله « يكتب الله عليكم » إنما هو إشارة التحريم الحابز بين الناس وبين ما كانت العرب تفعله .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ ) قرأ حمزة واليكساني وعاصم فى رواية حفص « وأحل لكم » رداً على « حرمت عليكم » . الباقون بالفتح رداً على قوله تعالى : « يكتب الله عليكم » . وهذا يقتضى ألا يحرم من النساء إلا من ذكر ، وليس كذلك ؛ فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه من لم يذكر فى الآية فيضم إليها ؛ قال الله تعالى : « وَمَا أَنَا لَكُمْ رَسُولُ نُفْسِهِ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّقُوا » . روى مسلم وغيره عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » . قال ابن شهاب : فرى خالة أبيها وعمّة أبيها بتلك المتزلة ، وقد قيل : إن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متلقى من الآية فسمها ؛ لأن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها فى معنى الجمع بين الأختين ، أولاً لئلا تخالط فى معنى الوالدة والعمّة فى معنى الوالد . والصحيح الأول ، لأن الكتاب والسنة كالشيء الواحد ؛ فكأنه قال أحلت لكم ما وراء ما ذكرنا فى الكتاب ، وما وراء ما أنجلك به البيان على لسان محمد عليه السلام . وقول ابن شهاب « فرى خالة أبيها وعمّة أبيها بتلك المتزلة » إنما صار إلى ذلك لأنه حمل الخالطة والعمّة على العموم وتم له ذلك ؛ لأن العمّة اسم لكل أنثى شاركت أباك فى أصله أو فى أحدهما والخالطة كذلك كما يتناه .

وفي مصنف أبي داود وغيره عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تُنكح  
 المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها  
 ولا تُنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى " . وروى أبو داود أيضا من  
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخالتين .  
 الرواية « لا يجمع » برفع العين على الخبر عن المشروعية فيتضمن النهي عن ذلك ، وهذا  
 الحديث يُجمع على العمل به في تحريم الجمع بين مَنْ ذكر فيه بالنكاح . وأجاز الخوارج الجمع بين  
 الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يُعَدُّ بخلافهم لأنهم مَرَّقُوا من الذين ونعرجوا منه ،  
 ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة . وقوله " لا يجمع بين العمتين والخالتين " فقد أشكل على بعض  
 أهل العلم وتخير في معناه حتى حمله على ما يبعد أو لا يجوز؛ فقال : معنى بين العمتين على المجاز ،  
 أي بين العمة وبنت أخيها ؛ فقبل لها عثمان كما قيل : سُنَّةُ الْعُمَرَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ؛ قال : وبين  
 الخالتين مثله . قال النحاس : وهذا من التعسف الذي لا يكاد يُسمع بمثله ، وفيه أيضا مع  
 التعسف أن يكون كلاما مكررا لغير فائدة ؛ لأنه إذا كان المعنى نهى أن يجمع بين العمة وبنت  
 أخيها وبين العمتين يعني به العمة وبنت أخيها صار الكلام مكررا لغير فائدة ؛ وأيضا فلو كان  
 كما قال لوجب أن يكون وبين الخالة ، وليس كذلك الحديث ؛ لأن الحديث نهى أن يجمع بين  
 العمة والخالة . فالواجب على لفظ الحديث ألا يجمع بين امرأتين إحداهما عمة الأخرى والأخرى  
 خالة الأخرى . قال النحاس : وهذا يخرج على معنى صحيح ، يكون رجل وابنه تزوجا امرأة  
 وابتنتها تزوج الرجل البنت وتزوج الأب الأم فوُلد لكل واحد منهما ابنة من هاتين الزوجتين ؛  
 فابنة الأب عمة ابنة الابن ، وابنة الابن خالة ابنة الأب . وأما الجمع بين الخالتين فهذا يوجب  
 أن يكونا امرأتين كُلُّ واحدة منهما خالة الأخرى ؛ وذلك أن يكون رجل تزوج ابنة رجل  
 وتزوج الأخرى ابنته ، فوُلد لكل واحد منهما ابنة فابنة كل واحد منهما خالة الأخرى . وأما  
 الجمع بين العمتين فيوجب ألا يجمع بين امرأتين كُلُّ واحدة منهما عمة الأخرى ؛ وذلك أن  
 يتزوج رجل أم رجل ويتزوج الآخر ، فيولد لكل واحد منهما ابنة فابنة كُلِّ واحد

منهما عمة الأخرى ، فهذا ما حرّم الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم مما ليس في القرآن .

**لثامنة -** وإنا نقدر هذا فقد عقد العلماء فيمن يحرم الجمع بينهما عقدا حسنا ، فروى مُعْتِمِر بن سُلَيْمَانَ عَنْ فَضِيل بن مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي جَرِيرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : كُلُّ أَمْرَيْنِ إِذَا جُعِلَتْ مَوْضِعُ أَحَدَاهُمَا ذَكَرًا لَمْ يَحْزَلْهُ أَنْ يَتَرَوَّجَ الْآخَرَى فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَاطِلٌ . فَقُلْتُ لَهُ : عَنْ هَذَا ؟ قَالَ : عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : تَفْسِيرُهُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّسَبِ ، وَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَمْرَاءَ وَابْنَةِ زَوْجِهَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَسَائِرِ فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ فِيمَا عَلِمْتُ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا الْأَصْلِ . وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنَ السَّلَفِ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ ابْنَةِ رَجُلٍ وَأَمْرَأَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَحَدَهُمَا لَوْ كَانَ ذَكَرًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ الْآخَرَى . وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، وَأَنْ الْمُرَاعَى النَّسَبِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَاهِرَةِ ؛ ثُمَّ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْعَلَّةِ فِي مَنَعَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَنْ ذُكِرَ ، وَذَلِكَ مَا يُقْضَى إِلَيْهِ الْجَمْعُ مِنْ قَطْعِ الْأَرْحَامِ الْقَرِيبَةِ مِمَّا يَقَعُ بَيْنَ الضَّرَائِرِ مِنَ الشَّتَانِ وَالشَّرُورِ بِسَبَبِ الْغَيْبَةِ ؛ فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَرَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ عَلَى الْعَمَةِ أَوْ عَلَى الْخَالَاتِ ، وَقَالَ : إِنْكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ ؛ ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَلِيُّ فِي فَوَائِدِهِ وَابْنُ عَبْدِ البرِّ وَغَيْرُهُمَا . وَمِنْ مَرَاثِيلِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى أَخَوَاتِهَا خِيفَةَ الْقَطِيعَةِ ؛ وَقَدْ طُرِدَ بَعْضُ السَّلَفِ هَذِهِ الْعَلَّةَ فَفَعَلَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَقَرِينَتِهَا ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ بِنْتُ عَمٍّ أَوْ بِنْتُ خَالَ أَوْ بِنْتُ خَالَةٍ ؛ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ وَعِكْرَمَةَ وَقَتَادَةَ وَعَطَاءُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَقَدْ نَكَحَ حَسَنُ بْنُ حُسَيْنٍ بِنْتُ عَلِيٍّ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ابْنَةَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنَةَ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ فَجَمَعَ بَيْنَ ابْنَتَيْ عَمِّهِ ؛ ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ . زَادَ ابْنُ عَيْنَةَ : فَاصْبَحَ نِسَاؤُهُمْ لَا يَدْرِيْنَ إِلَى أَيَّتِهِمَا يَذْهَبُ ؛ وَقَدْ كَرِهَ مَالِكٌ هَذَا ، وَلَيْسَ بِمَحْرَامٍ عِنْدَهُ .

وفي سماع ابن القاسم : سئل مالك عن أبيّ التّم أَيْمَع بينهما ؟ فقال : ما أعلمهما . قيل له : أفكره ؟ قال : إن نأخا ليقونه ؛ قال ابن القاسم : وهو حلال لا بأس به . قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح . وهما داخِلان في جملة ما أبيع بالنكاح غير خارجين منه بكتاب ولا سنة ولا إجماع ، وكذلك الجمع بين أبيّ عمّة وأبنتي خالة . وقال السّديّ في قوله تعالى « وأحلّ لكم ما وراء ذلكم » : يعنى النكاح فيما دون الفرج . وقيل : المعنى وأحلّ لكم ما وراء ذوات المحارم من أقربائكم . فتأدّ : يعنى بذلك ملك اليمين خاصة .

السادسة - قوله تعالى : ( أَنْ يَتَنَفَّسُوا بِأَمْوَالِكُمْ ) لفظٌ يجمع التّزوج والشراء . و « أَنْ » في موضع نصب بدل من « ما » ، وعلى قراءة حمزة في موضع رفع ؛ ويحتمل أن يكون المعنى لأنّ ، أو بأن ؛ فتحذف اللام أو الباء فيكون في موضع نصب . و ( مُحْصَيْنَيْنِ ) نصب على الحال ، ومعناه متعففين عن الزنا . ( غَيْرِ مُسَافِحِينَ ) أى غير زانين . والسّفاح الزنا ، وهو مأخوذ من سَفَح الماء ، أى صبّه وسيلانه ؛ ومنه قول النّبي صلى الله عليه وسلم حين سمع الدّفاف في عرس : « هذا النكاح لا السّفاح ولا نكاح السّر » . وقد قيل : إن قوله « مُحْصَيْنَيْنِ غَيْرِ مُسَافِحِينَ » يحتمل وجهين : أحدهما - ما ذكرناه وهو الإحصان بفقد النكاح ، تقديره اطلبوا منافع البُضع بأموالكم على وجه النكاح لا على وجه السّفاح ؛ فتكون الآية على هذا الوجه عموم . ويحتمل أن يقال : « مُحْصَيْنَيْنِ » أى الإحصان صفة لمن ، ومعناه لترؤسهن على شرط الإحصان فهن ؛ والوجه الأوّل أولى لأنّه متى أمكن جَرى الآية على عمومها والتعلق بمقتضاها فهو أولى ؛ لأن مقتضى الوجه الثانى أن المسافحات لا يحلّ التّزوج بهن ، وذلك خلاف الإجماع .

السابعة - قوله تعالى : ( بِأَمْوَالِكُمْ ) أباح الله تعالى الفروج بالأموال ولم يفصل فوجب إذا حصل بغير المال ألا تقع الإباحة به ؛ لأنها على غير الشرط المأذون فيه ، كما لو عقد على نمر أو خنزير أو ما لا يصح تملكه ، وردّ على أحد قوله في أن العتق يكون صداقا ؛ لأنّه ليس فيه تسليم مال وإنما فيه إسقاط المِلْك من غير أن استحققت به تسليم مال إليها ؛ فإن الذى

كان يملكه المَوْتَى من عنده لم ينتقل إليها وإنما سقط . فإذا لم يُسَلِّم الزوج إليها شيئاً ولم تستحق عليه شيئاً ، وإنما أُلْغِيَ به يملكه لم يكن مهرًا . وهذا بين مع قوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ » وذلك أمر يقتضى الإيجاب ، وإعطاء العتق لا يصح . وقوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ » وذلك محال في البتة فلم يبق أن يكون الصداق إلا مَالًا ؛ لقوله تعالى : « يَا مَوَالِكُمْ » . واختلف من قال بذلك في قدر ذلك ؛ فتعلق الشافعي بعموم قوله : « يَا مَوَالِكُمْ » في جواز الصداق بقليل وكثير ، وهو الصحيح ، ويعضده قوله عليه السلام في حديث الموهوبة : « وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقوله عليه السلام : « أَنْتَكُوهَا الْأَيَّامِي » ؛ ثلاثا . قيل : وما العلائق بينهم يا رسول الله ؟ قال : « مَا تَرْضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ وَلَوْ قِضِيَا مِنْ أَرَاكَ » . وقال أبو سعيد الخدري : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صداق النساء فقال : « هُوَ مَا أَصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَهْلُهُمْ » . وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْطَى امْرَأَةً مِلءَ يَدَيْهِ طَعَامًا كَانَتْ بِهِ حَلَالًا » . أخرجهما الدَّارَقُطْنِي في سننه ، قال الشافعي : كل ما جاز أن يكون ثمنًا لشيء أو جاز أن يكون أجرة جاز أن يكون صداقًا ؛ وهذا قول جمهور أهل العلم . وجماعة أهل الحديث من أهل المدينة وغيرها ، كلهم أجاز الصداق بقليل المال وكثيره ، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك ، واختاره ابن المنذر وغيره . قال سعيد بن المسيب لو أصدقها سوطا حلت به ، وأنكح ابنته من عبد الله بن وداعة بدرهمين . وقال ربيعة : يجوز النكاح بدرهم . وقال أبو الزناد : ما تراضى به الأهليون . وقال مالك : لا يكون الصداق أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم كِلَا . قال بعض أصحابنا في تعليل له : وكان أشبه الأشياء بذلك قطع اليد ، لأن البضع عضو واليد عضو يستباح بمقتدر من المال ، وذلك ربع دينار أو ثلاثة دراهم كِلَا ؛ فرد مالك البضع إليه قياسا على اليد . قال أبو عمر : قد تقدمت إلى هذا أبو حنيفة ، ففاس الصداق على قطع اليد ، واليد عنده لا تقطع إلا في دينار ذهباً أو عشرة دراهم كِلَا ، ولا صداق عنده أقل من ذلك ؛ وعلى ذلك جماعة أصحابه وأهل مذهبه ، وهو قول أكثر أهل بلده في قطع اليد لا في أقل الصداق . وقد قال الدَّارَوْدِيُّ لمالك إذا قال لا صداق

أقل من ربع دينار : تعزّت فيها يا أبا عبد الله . أى سلكت فيها سبيل أهل العراق . وقد احتج أبو حنيفة بما رواه جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا صداق دون عشرة دراهم " أخرجه الدارقطني . وفي سنده مبشر بن عبيد متروك . وروى عن داود الأودي عن الشعبي عن علي بن عبد السلام : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم . قال أحمد بن حنبل : لقن غياث بن إبراهيم داود الأودي عن الشعبي عن علي لا مهر أقل من عشرة دراهم فصار حديثاً . وقال النخعي : أقله أربعون درهماً ، سعيد بن جبير : نحسون درهماً . ابن شبرمة : خمسة دراهم . ورواه الدارقطني عن ابن عباس عن علي رضي الله عنه : لا مهر أقل من خمسة دراهم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ قَدْ اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرِيبَةً ﴾ الاستمتاع التلذذ . والأجور المهور ، وسمي المهر أجراً لأنه أجر الاستمتاع ، وهذا نص في أن المهر يسمى أجراً ، ودليل على أنه في مقابلة البضع ، لأن ما يقابل المنفعة يسمى أجراً . وقد اختلف العلماء في المعقود عليه في النكاح ما هو : بدّن المرأة أو منفعة البضع أو الحل ، ثلاثة أقوال ، والظاهر المجموع ، فإن العقد يقتضي كل ذلك . والله أعلم .

التاسعة - واختلف العلماء في معنى الآية ، فقال الحسن وبخاهد وغيرهما : المعنى في استمتعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح فأتوهن أجورهن أى مهورهن ، فإذا جامعها مرة واحدة فقد وجب المهر كاملاً إن كان مُسَمًّى ، أو مهر مثلها إن لم يُسم . فإن كان النكاح فاسداً فقد اختلفت الرواية عن مالك في النكاح الفاسد هل تستحق به مهر المثل أو المُسَمًّى إذا كان مهراً صحيحاً ؛ فقال مرة : المهر المُسَمًّى ، وهو ظاهر مذهبه ؛ وذلك أن ما تراضوا عليه يقين ، ومهر المثل اجتهاد فيجب أن يرجع إلى ما يتقناه لأن الأموال لا تستحق بالشك . ووجه قوله « مهر المثل » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيماً امرأة نكحت بشير إذن ولّيتها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها " . قال ابن خويز منداد : ولا يجوز أن تحمل الآية على جواز المتعة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه



وسلم نهى عن نكاح المتعة وحرمه ، ولأن الله تعالى قال : « فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ »  
وسلم لأن النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعي بولي وشاهدين ، ونكاح المتعة ليس  
كذلك . وقال الجمهور : المراد نكاح المتعة الذي كان في صدر الإسلام . وقرأ ابن عباس  
وأبى وابن جبير « فاستمتع به منهن إلى أجل مسمى قاتوهن أجورهن » ثم نهى عنها  
النبي صلى الله عليه وسلم . وقال سعيد بن المسيب : فسختها آية الميراث ؛ إذ كانت المتعة  
لا ميراث فيها . وقالت عائشة والقاسم بن محمد : تحريمها ونسخها في القرآن ؛ وذلك قوله  
تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُمْ فِيهِمْ  
مُلْكٌ مَّتَّعِينَ » . وليست المتعة نكاحاً ولا ملكاً بين . وروى الدارقطني عن علي بن أبي طالب  
قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، قال : وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل  
النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت . وروى عن علي رضي الله عنه  
أنه قال : نسخ صوم رمضان كل صوم ، ونسخت الزكاة كل صدقة ، ونسخ الطلاق والعدة  
والميراث المتعة ، ونسخت الأضحية كل ذبيح . وعن ابن مسعود قال : المتعة منسوخة نسختها  
الطلاق والعدة والميراث . وروى عطاء عن ابن عباس قال : ما كانت المتعة إلا رحمة من  
الله تعالى رحم بها عباده ، ولولا نهى عمر عنها ما زنى إلا شق .

العاشرة - واختلف العلماء كم مرة أيجت ونسخت ؛ ففي صحيح مسلم عن عبد الله  
قال : كنا نقزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء ؛ فقلنا : ألا نستخصي ؟ فنهانا  
عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالتوب إلى أجل . قال أبو حاتم البستي في صحيحه :  
قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم « ألا نستخصي » دليل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن يسبح  
لهم الاستمتاع ، ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم عن هذا معنى ، ثم رخص لهم في الغزو  
أن ينكحوا المرأة بالتوب إلى أجل ثم نهى عنها عام خيبر ، ثم أذن فيها عام الفتح ، ثم حرّمها  
بعد ثلاث ، فهي محزمة إلى يوم القيامة . وقال ابن العربي : وأما متعة النساء فهي من  
غرائب الشريعة ؛ لأنها أيجت في صدر الإسلام ثم حرمت يوم خيبر ، ثم أيجت في غزوة

أوطاس ، ثم حُرمت بعد ذلك واستقر الأمر على التحريم ، وليس لها لُحْتُ في الشربة إلا مسألة القبلة ، فإن النسخ طرأ عليها حينئذ ثم كُتِبَتْ به ذلك . وقال فيه من جمع طرق الأحاديث فيها : إنها تقتضي التحليل والتحريم سبع مرات ، فروى ابن أبي عمرة أنها كانت في صدر الإسلام . وروى سلمة بن الأشجعي أنها كانت عام أوطاس . ومن رواية علي بن محمد بن خنيس . ومن رواية الربيع بن سبرة إباحتها يوم الفتح .

قلت : وهذه الطرق كلها في صحيح مسلم ، وفي غيره عن علي بن نهيه عنها في غزوة شيبك ، ورواه إسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي ، ولم يتابع إسحاق بن راشد على هذه الرواية عن ابن شهاب ، قاله أبو عمر رحمه الله . وفي مصنف أبي داود من حديث الربيع بن سبرة النهي عنها في حجة الوداع ، وذهب أبو داود إلى أن هذا أصح ما روي في ذلك . وقال عمرو بن الحسن : ما حلت للثمة قط إلا ثلاثا في عمرة القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها . وروى هذا عن سبرة أيضا ، فهذه سبعة مواطن أحلت فيها الثمة وحُرمت . قال أبو جعفر الطحاوي : كل هؤلاء الذين رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاقها أخبروا أنها كانت في سفر ، وأن النهي لحقها في ذلك السفر بعد ذلك ، ففتح منها ، وليس أحد منهم يخبر أنها كانت في حَضَر ، وكذلك روى عن ابن مسعود . فأما حديث سبرة الذي فيه إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لها في حجة الوداع بخارج عن معانيها كلها ، وقد اعتبرنا هذا الحرف فلم نجد إلا في رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز خاصة ، وقد رواه إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شَكُّوا إليه العزبة فرخص لهم فيها ، ومحال أن يسكوا إليه العزبة في حجة الوداع ، لأنهم كانوا حجوا بالنساء ، وكان تزويج النساء بمكة يمكنهم ، ولم يكونوا حينئذ كما كانوا في الغزوات المتقدمة . ويحتمل أنه لما كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم تكرير مثل هذا في مغازيه

(١) التربة : ( بضم تين مهملة وزاي معجمة ) التجرود عن النساء . ويحتمل أن يكون بين معجمه ورواه مهمة

أي الفراق عن الأوطان لما فيه من فراق الأهل ( عن ابن ماجه ) .

وفي المواضع الجامعة ، ذكر نعرهما في حجة الوداع لاجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه ، فأكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعى تحليها ، ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرا .

للحادية عشرة - روى الليث بن سعد عن بكير بن الأتيح عن عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المنة أسفاح هي أم نكاح؟ قال : لا سفاح ولا نكاح . قلت : فما هي؟ قال : المنة كما قال الله تعالى . قلت : هل عليها عدة؟ قال : نعم حيضة . قلت : يتوارثان ، قال لا . قال أبو عمر : لم يختلف العلماء من السلف والخلف أن المنة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه ، والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق . وقال ابن عطية : « وكانت المنة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مُسمًى وعلى ألا ميراث بينهما ، ويعطيا ما أنفقا عليه ، فإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل ويستبرئ رَجُهما ، لأن الولد لا يحق فيه بلا شك ، فإن لم تحمل حلت لغيره . وفي كتاب النحاس في هذا خطأ وأن الولد لا يلحق في نكاح المنة » .

قلت : هذا هو المفهوم من عبارة النحاس ؛ فإنه قال : وإنما المنة أن يقول لها : أتزوجك يوماً - أو ما أشبه ذلك - على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك ؛ وهذا هو الزنا بعينه ولم يبيح قط في الإسلام ؛ ولذلك قال عمر : لا أوتي برجل تزوج مَنة إلا غيبته تحت البحارة .

الثانية عشرة - وقد اختلف علماؤنا إذا دخل في نكاح المنة هل يُحذ ولا يلحق به الولد ، أو يدفع الحد للشبهة ويلحق به الولد على قولين ؛ ولكن يُعذر ويعاقب . إذا لحق اليوم الولد في نكاح المنة في قول بعض العلماء مع القول بتحريمه ، فكيف لا يلحق في ذلك الوقت الذي أبيح ؛ فدل على أن نكاح المنة كان على حكم النكاح الصحيح وفارقه في الأجل والميراث . وحكى المهدوي عن ابن عباس أن نكاح المنة كان بلا ولي ولا شهود . وفيما حكاه ضعف لما ذكرنا . قال ابن العربي : وقد كان ابن عباس يقول يجوزها ، ثم ثبت رجوعه

عنها ، فانقد الإجماع على تحريمها ، فإذا فعلها أحد رَجِمَ في مشهور المنصب . وفي رواية أخرى عن مالك : لا يَرَجِمُ ؛ لأن نكاح المتعة ليس بجرام ، ولكن لأصل آخر لعلمائنا غريب أقروا به دون سائر العلماء ؛ وهو أن ما حُرِّمَ بالسُّنَّةِ هل هو مثْلُ ما حُرِّمَ بالقرآن أم لا ؛ فن رواية بعض المدنيين عن مالك أنهما ليسا بسواء ، وهذا ضِعِيف . وقال أبو بكر الطرسوسى : ولم يُرْخِصْ في نكاح المتعة إلا عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وابن عباس وبعض الصحابة وطائفة من أهل البيت . وفي قول ابن عباس يقول الشاعر :

أقول للركب إذ طال التواء بنا • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

في بَضِيَّةٍ رَخْصَةِ الأطراف ناعمة • تكون مثواك حتى مرجع الناس

وسائر العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين على أن هذه الآية منسوخة ، وأن المتعة حرام . وقال أبو عمر : أصحابُ ابن عباس من أهل مكة واليمن كلُّهم يرون المتعة حلالا على مذهب ابن عباس وحرَّما سائر الناس . وقال معمر قال الزَّهْرِيُّ : ازداد الناس لها مَقْتًا حتى قال الشاعر :

قال المحدث لما طال مجلسه • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

كما تقدَّم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَجُورَهُنَّ ﴾ يعنى المال وغيره ، فيجوز أن يكون الصداق منافع أعيان . وقد اختلف في هذا العلماء ؛ فمنه مالك والمُزَنِّي والليث وأبو حنيفة وأصحابه ؛ إلا أن أبا حنيفة قال : إذا تزوج على ذلك فالنكاح جائز وهو في حكم من لم يُسَمِّ لها ، ولما مهر مثلها إن دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها المتعة . وكرهه ابن القاسم في كتاب محمد وأجازَه أَصْبَغ . قال ابن شاس : فإن وقع مَضَى في قول أكثر الأصحاب . وهى رواية أَصْبَغ عن ابن القاسم . وقال الشافعى : النكاح ثابت وعليه أن يُعلمها ما شرط لها . فإن طلقها قبل الدخول ففيها للشافعى قولان : أحدهما أن لها نصفَ أجر تعليم تلك السورة ، والآخر أن لها نصف مهر مثلها . وقال إسماعيل : النكاح جائز . قال أبو الحسن النخعى والقول يجوز جميع ذلك أحسن . والإجارة والبيع كغيرهما من الأموال التى تُتَمَلَّك وتُباع وتُشترى . وإنما كره ذلك

مالكُ لأنه يستحب أن يكون الصداق معجلاً، والإجارة والنج في معنى المؤجل . احتج أهل القول الأول بأن الله تعالى قال : « يا موالِكم » وتحقيق المال ما يتعلق به الأطلاق ، ويُعدّ للاقتناع ، ومنفعة الرقبة في الإجارة ومنفعة التعليم للعلم كله ليس بمال . قال الطحاوي : والأصل المجتمع عليه أن رجلاً لو استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن سماها بادرهم لم يحز ؛ لأن الإجازات لا تجوز إلا لأحد معينين ، إما على عمل بعينه تكباًة ثوب وما أشبهه ، وإما على وقت معلوم ؛ وكان إذا استأجره على تعليم سورة فتلك إجارة لا على وقت معلوم ولا على عمل معلوم ، وإما استأجره على أن يُعلِّم ، وقد يفهم بقليل التعليم وكثيره في قليل الأوقات وكثيرها . وكذلك لو باعه داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يحز للعاني التي ذكرناها في الإجازات . وإذا كان التعليم لا يُملك به المنافع ولا أعيان الأموال ثبت بالنظر أنه لا يُملك به الألبضاع . والله الموفق . احتج من أجاز ذلك بحديث سهل بن سعد في حديث الموهوبة ، وفيه فقال : « اذهب فقد ملكتُها بما معك من القرآن » . في رواية قال : « أنطلق فقد تزوجتكها فعلمها من القرآن » . قالوا : ففي هذا دليل على انعقاد النكاح وتأخر المهر الذي هو التعليم ، وهذا على الظاهر من قوله « بما معك من القرآن » فإن الباء للم عوض ؛ كما تقول : خذ هذا بهذا ، أى عوضاً منه . وقوله في الرواية الأخرى « فعلمها » نص في الأمر بالتعليم ، والمساق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح ، ولا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراماً للرجل بما حفظ من القرآن ، أى لما حفظه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ فإن الحديث الثاني يصرح بخلافه في قوله « فعلمها من القرآن » . ولا حجة فيما روى عن أبي طلحة أنه خطب أم سليم فقالت : إن أسلم تزوجته . فأسلم فتزوجها ؛ فلا يُعلم مهر كان أكرم من مهرها ، كان مهرها الإسلام ؛ فإن ذلك خاص به . وأيضاً فإنه لا يصل إليها منه شيء بخلاف التعليم وغيره من المنافع . وقد زوج شعيب عليه السلام أبنته من موسى عليه السلام على أن يرتعى له غنماً في صداقها ؛ على ما يأتي بيانه في سورة « القصص » . وقد روى من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه : « يا فلان هل

تَرَوُجْتَ ؟ قال : لا وليس مئى ما أترُوج به . قال : " أليس معك « قل هو الله أحد » ؟  
قال : بلى ! قال : " ثلث القرآن . أليس معك آية الكرسي ؟ قال : بلى ! قال : " ربيع  
القرآن . أليس معك « إذا جاء نصر الله والفتح » ؟ قال : بلى ! قال : " ربيع القرآن .  
أليس معك « إذا زلزلت » ؟ قال : بلى ! قال : " ربيع القرآن . ترُوج ترُوج " .

قلت : وقد أخرج الدارقطني حديث سهل من حديث ابن مسعود ، وفيه زيادة تبيين  
ما احتج به مالك وغيره ، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ينكح هذه ؟"  
فقام ذلك الرجل فقال : أنا يا رسول الله ؟ فقال : " ألك مال ؟ " قال : لا يا رسول الله ؟  
قال : " فهل تقرأ من القرآن شيئا ؟ " قال : نعم ، سورة البقرة ، وسورة المفضل .  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قد أنكحكها على أن تُقرأها وتعلمها وإنا  
رزقك الله عوضتها " . فترُوجها الرجل على ذلك . وهذا نص - لو صح - في أن التعليم  
لا يكون صداقا . قال الدارقطني : تفرد به عتبة بن السكن وهو متروك الحديث .  
و ( قَرِيبَةٌ ) نصب على المصدر في موضع الحال ، أى مفروضة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ( وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَايَئْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْقَرِيبَةِ )  
أى من زيادة ونقصان في المهر ؛ فإن ذلك سائغ عند التراضى بعد استقرار القريضة . والمراد  
إبراء المرأة عن المهر ، أو توفية الرجل كل المهر إن طلق قبل الدخول . وقال القائلون بأن  
الآية في المتعة : هذا إشارة إلى ما تراضيا عليه من زيادة في مدة المتعة في أول الإسلام ؛  
فانه كانت يترُوج الرجل المرأة شهرا على دينار مثلا ، فإذا انقضى الشهر فربما كان يقول :  
زيدنى في الأجل أزيدك في المهر . بين أن ذلك كان جائزا عند التراضى .

قوله تعالى : وَمَنْ لَّهٗ يَسْتَطِيعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ  
الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْنَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِأَيْمَانِكُمْ مِنْ بَعْضِكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنْ كُنَّ حُورًا بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَتٍ غَيْرَ مُسْفَحَةٍ وَلَا مَمْضَاةٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْنَ  
فَإِنَّ أُنْثَىٰ بِفَحِشَةٍ قَلْبَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ  
لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٥﴾  
فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا ) الآية . نبه تعالى على تخفيف  
في النكاح وهو نكاح الأمة لمن لم يجد الطول . واختلف العلماء في معنى الطول على ثلاثة  
أقوال : الأول - السعة والغنى ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي وابن زيد  
ومالك في المدونة . يقال : طال بطول طولا في الإفضال والقدرة . وفلان ذو طول أى  
ذو قدرة في ماله ( بفتح الطاء ) . وطولا ( بضم الطاء ) في ضد القصر . والمراد ههنا القدرة على  
المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال أحمد بن  
المعذل قال عبد الملك : الطول كل ما يقدر به على النكاح من نقد أو عراض أو دين على مليء .  
قاله وكل ما يمكن بيعه وإجارته فهو طول . قال : وليست الزوجة ولا الزوجتان ولا الثلاثة  
طولا . وقال : وقد سمعت ذلك من مالك رضى الله عنه . قال عبد الملك : لأن الزوجة لا ينكح  
بها ولا يصل بها إلى غيرها إذ ليست بمال . وقد سئل مالك عن رجل يترجأ أمة وهو ممن  
يجد الطول ؛ فقال : أرى أن يفرق بينهما . قيل له : إنه يخاف العنت . قال : السوط  
يضرب به . ثم خففه بعد ذلك . القول الثانى - الطول الحرة . وقد اختلف قول مالك  
في الحرة هل هى طول أم لا ؛ فقال في المدونة : ليست الحرة بطول تمنع من نكاح الأمة ؛  
إذ لم يجد سعة لأخرى وخاف العنت . وقال في كتابه ما يقتضى أن الحرة بمثابة الطول . قال  
القيمي : وهو ظاهر القرآن . وروى نحو هذا عن ابن حبيب ، وقاله أبو حنيفة فيقتضى  
ههنا لأن من هتده حرة فلا يجوز له نكاح أمة وإن عدم السعة وخاف العنت ؛ لأنه طالب  
شهوة وعنده امرأة ؛ وقال به الطبري واحتج له . قال أبو يوسف : الطول هو وجود الحرة

تحتها؛ فإذا كانت تحت حُرّة فهو ذو طول، فلا يجوز له نكاح الأمة . القول الثالث — الطول  
 الجلّد والصبر لمن أحبّ أمة وهويها حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها، فإن له أن  
 يتزوج الأمة إذا لم يملك هواها وخاف أن يتبني بها وإن كان يجد سعة في المال لنكاح حُرّة ،  
 هذا قول قتادة والنخعي وعطاء وسفيان الثوري . فيكون قوله تعالى : « لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ »  
 على هذا التأويل في صفة عدم الجلّد . وعلى التأويل الأول يكون تزويج الأمة معلقاً بشرطين :  
 عدم السعة في المال ، وخوف العنت ؛ فلا يصح إلا باجتماعهما . وهذا هو نص مذهب  
 مالك في المسدّنة من رواية ابن نافع وابن القاسم وابن وهب وابن زياد . قال مُطَرِّفُ ابْنِ  
 المَاسِحُون : لا يحل للرجل أن ينكح أمة ولا يُقْرَأَ إلا أن يجتمع الشرطان كما قال الله تعالى ؛  
 وقاله أصبغ . وروى هذا القول عن جابر بن عبد الله وابن عباس وعطاء وطاوس والزهري  
 ومكحول ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق ، واختاره ابن المنذر وغيره . فإن وجده  
 المهر وعدم النفقة فقال مالك في كتاب محمد : لا يجوز له أن يتزوج أمة . وقال أصبغ : ذلك  
 جائز ؛ إذ نفقة الأمة على أهلها إذا لم يضمها إليه . وفي الآية قول راجح — قال مجاهد : مما  
 وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة والتصرانية ، وإن كان موسراً . وقال بذلك أبو حنيفة  
 أيضاً ، ولم يشترط خوف العنت ؛ إذا لم تكن تحت حُرّة . قالوا : لأن كل مال يمكن أن  
 يتزوج به الأمة يمكن أن يتزوج به الحرة ؛ فالآية على هذا أصل في جواز نكاح الأمة مطلقاً .  
 قال مجاهد : وبه يأخذ سفيان ، وذلك أتى سألته عن نكاح الأمة فحدثني عن ابن أبي ليلى  
 عن المنهال عن عباد بن عبد الله عن علي رضي الله عنه قال : إذا نكحت الحرة على الأمة  
 كان للحرّة يومان وللأمة يوم . قال : ولم ير عليّ به بأساً . وحجة هذا القول عموم قوله تعالى :  
 « وَأَمِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وقوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً » إلى قوله :  
 « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ » ؛ لقوله عز وجل : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى  
 وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً » . وقد اتفق الجميع على أن ثلثاً يتزوج أرمها وإن  
 خاف ألا يعدل . قالوا : وكذلك له تزويج الأمة وإن كان واجداً للطول غير خائف للعنت . وقد



دوى عن مالك في الذي يحسد طولاً لحوة أنه يتزوج أمة مع قدرته على طول الحرة ؛ وذلك ضعيف حتى قوله . وقد قال مرة أخرى : ما هو بالحرام اللين وأجوزة . والصحيح أنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج أمة غير مسلمة بحال ، ولأله أن يتزوج بالأمة المسلمة إلا بالشرطين للنصوص عليهما كما بينا . والعنت الزنا ؛ فإن عديم الطول ولم يخش العنت لم يحزله نكاح الأئمة ، وكذلك إن وجد الطول وخشى العنت . فإن قدر على طول حرة كتابية وهى المسألة :

الثانية - فهل يتزوج الأئمة ؟ اختلف علماءنا في ذلك ، فقبيل : يتزوج الأئمة فإن الأئمة المسلمة لا تلحق بالكفرة ، فأمة مؤمنة خير من حرة مشركة . واختاره ابن العربي . وقيل : يتزوج الكتابية ؛ لأن الأئمة وإن كانت تفضلها بالإيمان فالكفرة تفضلها بالحرية وهى زوجة . وأيضاً فإن ولدها يكون حراً لا يسترق ، وولد الأئمة يكون رقيقاً ؛ وهذا هو الذي يتشبه على أصل المذهب .

الثالثة - واختلف العلماء في الرجل يتزوج الحرة على الأئمة ولم تعلم بها ؛ فقالت طائفة : النكاح ثابت . كذلك قال سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ؛ ويروى عن علي . وقيل : للحرة الخيار إذا علمت . ثم في أى شيء يكون لها الخيار ؟ فقال الزهري وسعيد بن المسيب ومالك وأحمد وإسحاق في أن يقيم معه أو يتارقه . وقال عبد الملك : في أن يقر نكاح الأئمة أو نفسه . وقال النخعي : إذا تزوج للحرة على الأئمة فارق الأئمة إلا أنوف يكون له منها ولد ؛ فإن كان لم يقرق بينهما . وقال مسروق : يفسخ نكاح الأئمة ؛ لأنه أمر أبيح للضرورة كالميتة ، فإذا ارتفعت الضرورة فارتفعت الإباحة .

الرابعة - فإن كانت تحب أئمة علمت الحرة بواحدة منهما ولم تعلم بالأخرى فإنه يكون لها الخيار . فلا يرى لو أن حرة تزوج عليها أئمة فرفضت ، ثم تزوج عليها أئمة فرفضت ، ثم تزوج عليها أخرى فانكرت كان ذلك لها ؛ فكذلك هذه إذا لم تعلم بالأئمة وعلمت بواحدة . قال ابن القاسم قال مالك ؛ وإنما جعلنا الخيار للمرة في هذه المسائل لما قال العلماء قبل ؛

يريد سعيد بن المسيّب وابن شهاب وغيرهما . قال مالك : ولولا ما قالوه لرأيت حلالاً ؛ لأنه في كتاب الله حلال . فإن لم تكفّ الحرة وأحتاج إلى أخرى ولم يقدر على صداقتها جازله أن يترجّح الأئمة حتى ينتهي إلى أربع بالتزويج بظاهر القرآن . ورواه ابن وهب عن مالك . وروى ابن القاسم عنه : يرد نكاحه . قال ابن العربي : والأوّل أصح في الدليل وكذلك هو في القرآن ؛ فإن من رضى بالسبب المحقّق رضى بالسبب المرتب عليه ، وألا يكون لها خيار ؛ لأنها قد عاينت أن له نكاح الأربع ، وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرة ترّجّح أئمة ، وما شرط الله سبحانه عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يعتبر في شروط الله سبحانه وتعالى عليها . وهذا غاية التحقيق في الباب والإنصاف فيه .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ يريد الحرائر ؛ يدل عليه التقسيم بين وبين الإماء في قوله : « مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وقالت فرقة : معناه العفاف . وهو ضعيف ؛ لأن الإماء يقعن تحته فأجازوا نكاح إماء أهل الكتاب ، وحرّموا البنائيا من المؤمنات والكتابيات . وهو قول ابن ميسرة والسّدي . وقد اختلف العلماء فيما يجوز للحر الذي لا يجد الطول ويخشى العنت من نكاح الإماء ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وابن شهاب الزهري والحارث العكلي<sup>(١)</sup> : له أن يترّجّح أربعاً . وقال حماد بن أبي سليمان : ليس له أن ينكح من الإماء أكثر من اثنتين . وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق : ليس له أن ينكح من الإماء إلا واحدة . وهو قول ابن عباس ومسروق وجماعة ؛ واحتجّوا بقوله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ » وهذا المعنى يزول بنكاح واحدة .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أي فليترّجّح بأمة النير . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له أن يترّجّح أمة نفسه ؛ لتعارض الحقوق واختلافها .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ فِتْيَانِكُمُ ﴾ أي المملوكات ، وهي جمع فتاة . والعرب تقول للملوك : فتي ، والمملوكة فتاة . وفي الحديث الصحيح : « لا يقولن أحدكم عبيدي وأمتي

(١) العكلي : بالغم والكون نسبة إلى عكل بطن من تميم .

ولكن يقلل قنّاي وفتّاي " وسَيَاتِي . ولفظ الفتى والفتاة بطنان أيضا على الأحرار في ابتداء الشباب ، فأما في الممالك فيطنان في الشباب وفي الكبر .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ يبين بهذا أنه لا يجوز التزوج بالأمة الكتابية ، فهذه الصفة مشتركة عند مالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، والثوري والأوزاعي والحسن البصري والزهري ومكحول ومجاهد . وقالت طائفة من أهل العلم منهم أصحاب الرأي : نكاح الأمة الكتابية جائز . قال أبو عمر : ولا أعلم لهم سلفاً في قولهم ، إلا أبا مبصرة عمرو بن شرحبيل فإنه قال : إمام أهل الكتاب بمنزلة الحرّائز منهم . قالوا : وقوله « الْمُؤْمِنَاتِ » على جهة الوصف الفاضل وليس بشرط ألا يجوز غيرها ، وهذا بمنزلة قوله تعالى : « فَإِنْ يَخَفُوا أَلَّا يَسْتَدِرُّوكُمُ اقْوَادَةً » فإن خاف ألا يعيد فتزوج أكثر من واحدة جاز ، ولكن الأفضل ألا يتزوج ، فكذلك هنا الأفضل ألا يتزوج إلا مؤمنة ، ولو تزوج غير المؤمنة جاز . واحتجوا بالقياس على الحرّائز ، وذلك أنه لما لم يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » في الحرّائز من نكاح الكتابيات فكذلك لا يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » في الإمام من نكاح إماء الكتابيات . وقال أشهب في المدونة : جائز للعبد المسلم أن يتزوج أمة كتابية . فالمنع عنده أن يفضل الزوج في الحرّية والدين ممّا . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز لمسلم نكاح مجوسية ولا وثنية ، وإذا كان حراماً بإجماع نكاحهما فكذلك وطؤهما بملك يمين قياساً ونظراً . وقد روى عن طاوس ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار أنهم قالوا : لا بأس بنكاح الأمة المجوسية بملك اليمين . وهو قول شاذّ مهجور لم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار . وقالوا : لا يحل أن يطاها حتى تُسلم . وقد تقدّم القول في هذه المسألة <sup>(١)</sup> في « البقرة » مستوفى .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ﴾ المعنى أن الله عليم بهواطن الأمور ولكم ظواهرها ، وكلّمك بنو آدم وأكرمكم عند الله اتقاكم ، فلا تستكفوا من التزوج بالإماء عند الضرورة ، وإن كانت حديثة عهد بيساء ، أو كانت خرماء وما أشبه ذلك . ففي اللفظ تنبيه على أنه ربما كان إيمان أمة أفضل من إيمان بعض الحرّائز .

المباشرة - قوله تعالى : (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ) ابتداء وخبر ؛ كقولك زيد في الدار .  
والمعنى أتم بنو آدم . وقيل : أتم مؤمنون . وقيل : في الكلام تخديم وتأخير ؛ للمعنى ؛  
ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بعضكم بعضا : هذا فائدة  
هذا ، وهذا فائدة هذا . فبعضكم على هذا التقدير مرفوع بفعله وهو فلينكح . والمقصود بهذا  
الكلام توطئة نفوس العرب التي كانت تستهجن ولد الأمة وتعيه وتسميه المهين<sup>(١)</sup> ، فلما جاء  
الشرع بجواز نكاحها علموا أن ذلك التهجين لا معنى له ، وإنما انحطت الأمة فلم يميز للحر  
الترقيج بها إلا عند الضرورة ؛ لأنه تسبب إلى إرقاق الولد ، وأن الأمة لا تفرغ للزوج على  
الدوام ، لأنها مشغولة بخدمة المولى .

الحادية عشرة - قوله تعالى : (فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ) أى بولاية أربابهن المالكين  
وإذنهم . وكذلك العبد لا ينكح إلا بإذن سيده ؛ لأن العبد مملوك لا أمر له ، وبدنه كله  
مستغرق ، لكن الفرق بينهما أن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فإن أجازته السيد جاز ؛  
هذا مذهب مالك وأصحاب الرأي ، وهو قول الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن  
المسيب وشريح والشعبي . والأمة إذا تزوجت بغير إذن أهلها فسخ ولم يميز بإجازة السيد ؛  
لأن نقصان الأنوثة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح البتة . وقالت طائفة : إذا نكح العبد بغير  
إذن سيده فسخ نكاحه ؛ هذا قول الشافعي والأوزاعي وداود بن علي ، قالوا : لا يجوز إجازة  
المولى إن لم يحضره ؛ لأن العتد الفاسد لا تصح إجازته ، فإن أراد النكاح استقبله على سئته .  
وقد أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده . وقد كان ابن عمر يمتد  
العبد بذلك زانياً ويحتمه ؛ وهو قول أبي ثور . وذكر عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن  
نافع عن ابن عمر ، وعن مقرر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أخذ عبداً له نكح بغير إذنه  
فضربه الحد وفرق بينهما وأبطل صداقها . قال : وأخبرنا ابن جريح عن موسى بن عقبة أنه  
أخبره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى نكاح العبد بغير إذن وليه زناً ، ويرى عليه الحد ،

(١) المهين : الذى أبوه عربى وأمه أمة فخر محصنة .

وعاقب الذين أنكحوها . قال : وأخبرنا ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا عِدِّ نَكَحَ بَغْرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ » . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو نكاح حرام ؛ فإن نكح بإذن سيده فالطلاق بيد من يستحل الفرج . قال أبو عمر : على هذا مذهب جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق ، ولم يختلف عن ابن عباس أن الطلاق بيد السيد ؛ وتابعه على ذلك جابر بن زيد وفرقة . وهو عند العلماء شذوذا لا يُعْرَجُ عليه ، وأظن ابن عباس تأول في ذلك قول الله تعالى : « حَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ » . وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد جائز بإذن مولاه ؛ فإن نكح نكاحا فاسدا فقال الشافعي : إن لم يكن دخل فلا شيء له ، وإن كان دخل فعليه المهر إذا عتق ؛ وهذا هو الصحيح من مذهبه ، وهو قول أبي يوسف ومحمد لا مهر عليه حتى يعتق . وقال أبو حنيفة : إن دخل بها فلها المهر . وقال مالك والشافعي : إذا كان عبد بين رجلين فأذن له أحدهما في النكاح فنكح فالنكاح باطل ، فأما الأمة إذا آذنت أهلها في النكاح فأذنوا جاز ، وإن لم تباشر العقد لكن تَوَلَّى من يعقده عليها .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ دليل على وجوب المهر في النكاح ، وأنه للأمة . ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ معناه بالشرع والسنة ، وهذا يقتضي أنهن أحق بمهورهن من السادة ، وهو مذهب مالك . قال في كتاب الزهون : ليس للسيدة أن يأخذ مهر أمتة ويدعها بلا جهاز . وقال الشافعي : الصداق للسيدة ؛ لأنه عوض فلا يكون للأمة . أصله إجازة المنفعة في الرقة ، وإنما ذكرت لأن المهر وجب بسببها . وذكر القاضي إسماعيل في أحكامه : زعم بعض العراقيين إذا زوج أمتة من عبده فلا مهر . وهذا خلاف الكتاب والسنة وأطنب فيه .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ مُحْصَنَاتٍ ﴾ أى عفائف . وقرأ الكسائي « مُحْصَنَاتٍ » بكسر الصاد في جميع القرآن ، إلا في قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ » . وقرأ الباقر بن النصب في جميع القرآن . ثم قال : ﴿ غَيْرُ مُسَاغِحَاتٍ ﴾ أى غير زواني ، أى مُعْلَنَاتٍ بِالزَّوَانِ ؛ لأن أهل الجاهلية كان فيهم الزواني في العلانية ، ولهن رايات منصوبات كراية البيطار .

( وَلَا تُخَذِّلْنَا أَعْدَانِ ) اصدقاء على الفاحشة ، واحدم خذن وخدين ، وهو الذى يخادك ،  
ورجل خذنة ، لذا اتخذ اخذنا أى اصحابا ، من أبى زيد . وقيل : المسابقة المجاهرة بالزنا ،  
أى التى تكفى نفسها لذلك . وذات الخذن هى التى ترى سرا . وقيل : المسابقة المبذولة .  
وذات الخذلن التى ترى بواحد . وكانت العرب تعيب الإعلان بالزنا ، ولا تعيب اتخاذ  
الأخذان ، ثم رفع الإسلام جميع ذلك ؛ وفى ذلك نزل قوله تعالى : « وَلَا تَقْرُبُوا الْقَوَاعِشَ  
مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ » ؛ عن ابن عباس وغيره .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ( فَإِذَا أَحْصَيْنَ ) قراءة عاصم وحمة والكسائي : بفتح الميمزة .  
الباقون بضمها . فبالفتح معناه أسلن ، وبالضم زُوجن . فإذا زنت الأمة المسلمة جللت  
نصف جلد الحرة ؛ وإسلامها هو إحصائها فى قول الجمهور . ابن مسعود والشعبي والزهرى  
وغيرهم . وطيه فلا تحم كافر إذا زنت ؛ وهو قول الشافعى فيما ذكر ابن المنذر . وقال آخرون :  
إحصائها التزوج بجزء ؛ فإذا زنت الأمة المسلمة التى لم تتزوج فلا حد عليها ، قاله سعيد بن  
جبير والحسن وقائدة ، وروى عن ابن عباس وأبى البرداء ، وبه قال أبو عبيد . قال :  
وفى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن حد الأمة فقال : إن الأمة ألفت  
فرقة رأسها من وراء الدار . قال الأصمى : الفسوة جلدة الرأس . قال أبو عبيد : وهو  
لم يرد الفرقة بينها ، وكيف تُلقي جلدة رأسها من وراء الدار ، ولكن هذا مثل ! إنما أراد  
بالفرقة الفئاع ، يقول : ليس عليها فئاع ولا حجاب ، وأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها  
إليه ، لا تقدر على الامتناع من ذلك ؛ فتصير حيث لا تقدر على الامتناع من الفجور ، مثل  
رعاية الغنم وأداء الضريبة ونحو ذلك ؛ فكانه رأى ألا حد عليها إذا فجرت لهذا المعنى .  
وقالت فرقة : إحصائها التزوج ، إلا أن الحد واجب على الأمة المسلمة غير المتروجة بالسنة ؛  
كما فى صحيح البخارى . ومنسلم أنه قيل : يا رسول الله ، الأمة إذا زنت ولم تحصى ؟ فأوجب  
عليها الحد . قال الزهرى : فالمتروجة محدودة بالقرآن ، والمسلمة غير المتروجة محدودة  
بالحديث . قال القاضى إسماعيل فى قول من قال : إِذَا أَحْصَيْنَ أُسْلَنَ : بُعِدَ ، لأن ذكر

الإيمان قد تقدم لمن في قوله تعالى « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وأما من قال : إذا أُحصِنَ تزويجُ ، وأنه لا حدَّ على الأمة حتى تَرَوْجَ ، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر القرآن وأحسبهم لم يصلوا هذا الحديث . والأمر عندنا أن الأمة إذا زنت وقد أحصنت مجلودة بكتاب الله ، وإذا زنت ولم تحصن مجلودةٌ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا رجم عليها ؛ لأن الرجم لا ينتصف . قال أبو عمر : ظاهر قول الله عز وجل يقتضى ألا حدَّ على أمة وإن كانت مسلمة إلا بعد الترويح ، ثم جاءت السنة بجلدها وإن لم تحصن ، فكان ذلك زيادة بيان .

قلت : ظهر المؤمن حمى لا يُستباح إلا بيقين ، ولا يقين مع الاختلاف ، لولا ما جاء في صحيح السنة من الجلد في ذلك . والله أعلم . وقال أبو تَوْرٍفٍ ذَكَرَ ابن المنذر : وإن كانوا اختلفوا في رجمها فإنهما يُرجمان إذا كانا محصنين ، وإن كان إجماعٌ فالإجماع أولى .

الخامسة عشرة - وأختلف العلماء فيمن يُقيم الحدَّ عليهما ؛ فقال ابن شهاب : مضت السنة أن يُحدَّ العبد والأمة أهلوه في الزنا ، ألا أن يُرفع أمرهم إلى السلطان فليس لأحد أن يفتات عليه ؛ وهو مقتضى قوله عليه السلام : « إذا زنت أمةٌ أحيدكم فليجدها الحدَّ » . وقال علي رضي الله عنه في خطبته : يا أيها الناس ، أقيموا على أوقائعكم الحدَّ ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ، فإن أمةً لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجدها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فحشيت إن أنا جلستها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أحصنت » . أخرجه مسلم موقوفاً عن علي . وأسند النسائي وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقيموا الحدود على ما ملكتم إيمانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن » . وهذا نص في إقامة السادة الحدود على المالك من أحصن منهم ومن لم يحصن . قال مالك رضي الله عنه : يُحدَّ المولى عبده في الزنا وشرب الخمر والقذف إذا شهد عنده الشهود بذلك ، ولا يقطعه في السرقة ، وإنما يقطعه الإمام ؛ وهو قول الليث . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا الحدود على صيدهم ، منهم ابن عمر وأُس ، ولا يخالف لهم من الصحابة . ودُعي من ابن أبي ليلى أنه قال : أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولائهم إذا

زنت في مجالسهم . وقال أبو حنيفة : يقيم الحدود على الميبد والإماء السلطان دون المولى في الزنا وسائر الحدود ؛ وهو قول الحسن بن حي . قال الشافعي : يحتمل المولى في كل حد ويقطعه ؛ واحتج بالأحاديث التي ذكرنا . وقال الثوري والأوزاعي : يحتمل في الزنا ؛ وهو مقتضى الأحاديث ، والله أعلم . وقد مضى القول في قريب الميبد في هذه السورة .

السادسة عشرة — فإن زنت الأمة ثم عتقت قبل أن يحتملها سيدها لم يكن له سبيل إلى حتمها ، والسلطان يجلدها إذا ثبت ذلك عنده ؛ فإن زنت ثم تزوجت لم يكن لسيدها أن يجلدها أيضا لحق الزوج ؛ إذ قد يضره ذلك . وهذا مذهب مالك إذا لم يكن الزوج ملكا للسيد ، فلو كان ، جاز للسيد ذلك لأن حقهما حقه .

السابعة عشرة — فإن أقر العبد بالزنا وأنكره المولى فإن الحد يجب على العبد لإقراره ، ولا تنفك لما أنكره المولى ، وهذا مجمع عليه بين العلماء . وكذلك المدبر وأتم الولد والمكاتب والمعتق بعبه . وأجمعوا أيضا على أن الأمة إذا زنت ثم أعتقت حُتت حد الإماء ؛ وإذا زنت وهي لا تعلم بالعتق ثم علمت وقد حُتت أقيم عليها تمام حد الحرة ؛ ذكره ابن المنذر .

الثامنة عشرة — واختلفوا في عفو السيد عن عبده وأمنته إذا زنيا ؛ فكان الحسن البصري يقول : له أن يعفو . وقال غير الحسن : لا يسعه إلا إقامة الحد ، كما لا يسع السلطان أن يعفو عن حد إذا علمه ، لم يسع السيد كذلك أن يعفو عن أمته إذا وجب عليها الحد ؛ وهذا مذهب أبي ثور . قال ابن المنذر : وبه نقول .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَعَلَيْنِ يَصُفُّ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ أي الجلد . وبني بالمحصنات هاهنا الأبكار الحرائر ؛ لأن الثيب عليها الرجم والرجم لا يتبعض ، وإنما قيل للبرح حصنة وإن لم تكن متروجة لأن الإحصان يكون بها ؛ كما يقال : أُنْصِيَةٌ قبل أن يُصْحَى بها ؛ وكما يقال للبقرة مثيرة قبل أن تُثِير . وقيل : « المحصنات » المتزوجات ؛ لأن عليها الضرب والرجم في الحديث ، والرجم لا يتبعض فصار عليهن نصف الضرب . والفائدة في نقصان حدهن أنهن أضعف من الحرائر . ويقال : إهن لا يصلن إلى مرادهن كما تصل الحرائر . وقيل :



لأن العقوبة تجب على قدر النعمة؛ ألا ترى أن الله تعالى قال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم : **« يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ »** ، فلما كانت يمتعن أكثر جمل عقوبتهن أشد ، وكذلك الإماء لما كانت نعمتهن أقل فعقوبتهن أقل . وذكر في لآية حد الإماء خاصة ولم يذكر حد العبيد ؛ ولكن حد العبيد والإماء سواء : نحسون جلدة في الزنا ، وفي القذف وشرب الخمر أو يعمون ؛ لأن حد الأمة إنما نقص لنقصان الرق فدخل للذكور من العبيد في ذلك بعلة المملوكية ، كما دخل الإماء تحت قوله عليه السلام : **« مَنْ أَمْتَقَ شَرَّكَاهُ فِي عَبْدٍ »** ، وهذا الذي يسميه العلماء القياس في معنى الأصل ؛ ومنه قوله تعالى : **« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ »** الآية . فدخل في ذلك المحصنات قطعاً على ما يأتي بيانه في سورة الطه <sup>(١)</sup> . **إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .**

المؤيدة عشرين - وأجمع العلماء على أن بيع الأمة الزانية ليس بواجب لازم على ربها ، وإن اختاروا له ذلك ؛ لقوله عليه السلام : **« إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيُجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَقْبَعْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيُجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرَبِّبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيُجْلِدْهَا بِطَوْلٍ بِحِلٍّ مِنْ شَعَرٍ »** ، أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وقال أهل الظاهر بوجوب بيعها في الليلة . منهم داود وغيره ؛ لقوله : **« فليبعها »** وقوله : **« ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ »** . قال ابن شهاب : فلا تُدرى بعد الثالثة أو الرابعة ؛ والضفير الحبل . فإذا باعها عرّف زناها لأنه حيب فلا يحل أن يكتم . فإن قيل : إذا كان مقصود الحديث إبعاد الزانية ووجوب على بائعها التعرف بزناها فلا ينبغي لأحد أن يشتريها لأنها مما قد أمر بإبادةها . فالجواب أنها مال ولا تُضلع ؛ للنهي عن إضلعة المال ، ولا تُسبب لأن ذلك إغراء لها بالزنا وتمكين منه ، ولا تجبس ذلكا لأن فيه تعطيل منفعتها على سيدها فلم يبق إلا بيعها . ولعل سيدها الثاني يبيعها بالوطء أو يسلخ في التحرز فيصنعها من ذلك . وعلى الجملة فعند قبول الملاك تختلف عليها الأحكام . والله أعلم .

(١) لا يُرَبِّبُ : لا يكتسب ولا يترجم به بعد الضرب .

(٢) أي حبه ونفعها .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أى الصبر على المَرْبَةِ خير من نكاح الأُمة ؛ لأنه يُفْضِي إلى إِرْفاق الولد ، والغُص من النفس والصبر على مكارم الأخلاق أولى من البذلة . وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : أَيْمًا حَرَّزَوْحَ أُمَّةٍ قَدَّ أَرْقَ نَصْفَهُ .  
يعنى يصبر ولده رقيقا ؛ فالصبر عن ذلك أفضل لكيلا يرق الولد . وقال سعيد بن جبير :  
ما نكح الأُمة من الزنا إلا قريب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، أى من نكاح الإماء . وفى سنن ابن ماجه عن الضحاك بن مُراحيم قال : سمعت أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أراد أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحواثر " .  
ورواه أبو إسحاق الثعلبي من حديث يونس بن مُرداس ، وكان خادما لآنس ، وزاد : فقال أبو هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحواثر صلاح البيت والإماء هلاك البيت — أو قال — فساد البيت "

قوله تعالى : يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٦٦﴾

أى لِيُبينَ لَكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ ومصالح أُمُركُمْ ، وما يحل لكم وما يحرم عليكم . وذلك يدل على امتناع خلق واقعة عن حكم الله تعالى ؛ ومنه قوله تعالى : « مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » على ما يأتى . وقال بعد هذا « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » بقاء هذا « بَأَن » والأول باللام . فقال الفراء : العرب تعاقب بين لام كي وأن ؛ فتأتى باللام التى على معنى « كي » فى موضع « لَنْ » فى أردت وأمرت ؛ فيقولون : أردت أن تفعل ، وأردت لتفعل ؛ لأنهما يطلبان المستقبل . ولا يجوز ظننت لتفعل ، لأنك تقول ظننت أن قد قت . وفى التزويل « وَأُمرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ » . « وَأُمرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » . « يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَقْوَامِهِمْ » . « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ » . قال الشاعر (١) :

(١) مائة سيد بن حمر كافى تفسير الطبرى : « ما أزلت أسمع الأُمة من الوفا إلا تلا » . أى ما تسمى

وما تباعد . (٢) هو كثير مرة .

أريد لَأَسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا • تَمَثَّلَ لِي لَيْسَ بِكُلِّ سَبِيلٍ

يريد أن أنسى، قال النحاس: وخطأ الزجاج هذا القول وقال: لو كانت اللام بمعنى «أن» لدخلت عليها لَامٌ أُخْرَى؛ كما تقول: جئت كي تكمنى، ثم تقول جئت لكي تكمنى. وأنشدنا: <sup>(١١)</sup>  
أردتُ لكيما يعلم الناس أنها • سراويل قيس والوفود شهود

قال: والتقدير أراد به ليبين لكم. قال النحاس: وزاد الأمر على هنا حتى سماها بعض القراء لام أن، وقيل: المعنى يريد الله هنا من أجل أن يبين لكم.

(وَيَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي من أهل الحق. وقيل: معنى «يهديكم» يبين لكم طرق الذين من قبلكم من أهل الحق وأهل الباطل. وقال بعض أهل النظر: في هذا دليل على أن كل ما حرم الله قبل هذه الآية علينا فقد حُرِّمَ على من كان قبلنا. قال النحاس: وهذا غلط؛ لأنه يكون المعنى وبين لكم أمر من كان قبلكم ممن كان يجب ما نهي عنه، وقد يكون بين لكم كما بين لمن قبلكم من الأنبياء فلا يؤتى به إلى هذا بعينه. ويقال: إن قوله «يريد الله» ابتداء القصة، أي يريد الله أن يبين لكم كيفية طاعته. «ويهديكم» يرفقكم «سبل الذين من قبلكم» أنهم لما تركوا أمري كيف عاقبتهم، وأتم إذا فاعلم ذلك لا أعاتبكم ولكني أتوب عليكم. (والله عليم) بن تاب (حكيم) بقبول التوبة.

قوله تعالى: وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ نَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿١٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿١٨﴾

قوله تعالى: (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ابتداء وخبر. و«أن» في موضع نصب يريد، وكذلك «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»؛ فإن يخفف في موضع نصب يريد؛ والمعنى:

(١) ليت قيس بن حادة، وبيده:

ولا يغفلوا فاب قيس وعله • سراويل مادي تنه تموع

قال ابن سيده: بشنا أن قيساً طاردهم بين يدي سارية أو غيره من الأمراء، فجرد قيس من سراويله وألقاها إلى الأرض فقتلت منه؛ فقال هذين البيتين ينزل من إلقاء سراويله في الشبه المجرع. (من اللسان مادة «سرل»).

يريد توبتكم، أى يقبلها فيتجاوز عن ذنوبكم ويريد التخفيف عنكم . قبل : فى جميع أحكام الشرع، وهو الصحيح . وقيل : المراد بالتخفيف نكاح الأمة، أى لما علمنا ضعفكم عن الصبر عن النساء خففنا عنكم بإباحة الإمام؛ قاله مجاهد وابن زيد وطاوس . قال طاوس : ليس يكون الإنسان فى شئ أضعف منه فى أمر النساء . وأختلف فى تعيين المتعين للشهوات؛ فقال مجاهد : هم الزناة . السدى : هم اليهود والنصارى . وقالت فرقة : هم اليهود خاصة؛ لأنهم أرادوا أن يتبعهم المسلمون فى نكاح الأخوات من الأب . وقال ابن زيد : ذلك مل العموم، وهو الأصح . والميل : العدول عن طريق الاستواء؛ فمن كان عليها أحب أن يكون أمثاله عليها حتى لا يلحقه ممة .

قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ نصب على الحال؛ والمعنى أن هواه يستميله وشهوته وغضبه يستغفانه؛ وهذا أشد الضعف فأحتاج إلى التخفيف . وقال طاوس : ذلك فى أمر النساء خاصة . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » أى وخلق الله الإنسان ضعيفا، أى لا يصبر عن النساء . قال ابن المسيب : لقد أتى على ثمانون سنة وذهبت إحدى عيني وأنا أعشو بالآخرى وصاحبي أعمى أصم - يعنى ذكره - وإنى أخاف من فتنة النساء . ونحوه عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، قال عبادة : ألا ترونى لا أقوم إلا رقادا ولا أكل إلا ما لوقى لى - قال يحيى : يعنى لبن ومخن - وقد مات صاحبي منذ زمان - قال يحيى : يعنى ذكره - وما يسرنى أنى خلوت بامرأة لا تحل لى، وأن لى ما تطلع عليه الشمس مخافة أن يأتينى الشيطان فيحركه، على أنه لا سمع له ولا بصر ! .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٥١﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي يَتَّبِعُونَ الرِّبَا ﴾ (١) أي بغير حق . ووجوه ذلك تكثر على ما بيناه ؛ وقد قدمنا معناه في البقرة . ومن أكل المال يتبع الرِّبَا ، وهو أن يأخذ منك السلعة أو يكتري منك الدابة وبعطيك درهما فما فوقه ، على أنه إن اشتراها أو ركب الدابة فهو من ثمن السلعة أو وكراء الدابة ؛ وإن ترك ابتياع السلعة أو وكراء الدابة فما أعطاك فهو لك . فهذا لا يصلح ولا يجوز عند جماعة الفقهاء الأمصار من المجازيين والعراقيين ، لأنه من باب بيع القمار والقرر والمخاطرة ، وأكل المال بالباطل بغير عوض ولا هبة ، وذلك باطل بإجماع . وبيع الرِّبَا منسوخ إذا وقع على هذا الوجه قبل القبض وبعده ، وترد السلعة إن كانت قائمة ، فإن فاتت رد قيمتها يوم قبضها . وقد روى عن قوم منهم ابن سيرين ومجاهد ونافع ابن عبد الحارث وزيد بن أسلم أنهم أجازوا بيع العربان على ما وصفنا . وكان زيد بن أسلم يقول : أجازاه رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر : هذا لا يُعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ، وإنما ذكره عبد الرزاق عن الأسلمي عن زيد بن أسلم مُرسلاً ؛ وهذا مثله ليس حجة . ويحتمل أن يكون بيع العربان المأزر على ما تأوله مالك والفقهاء معه ؛ وذلك أن يُعْرَبَ ثم يحسب عربانه من الثمن إذا أختار تمام البيع . وهذا لا خلاف في جوازه عن مالك وغيره . وفي موطأ مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرِّبَا . قال أبو عمر : قد تكلم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع ، وأشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن أبي ليثة أو عن ابن وهب عن ابن أبي ليثة ؛ لأن ابن أبي ليثة سمعه من عمرو بن شعيب ورواه عنه . حدث به عن ابن أبي ليثة ابن وهب وغيره ، وابن أبي ليثة أحد العلماء إلا أنه يقال : إنه احترفت كتبه فكان إذا حدث بعد ذلك من حفظه غلط . وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهب فهو عند بعضهم صحيح . ومنهم من يضعف حديثه كله ، وكان عنده علم واسع وكان كثير الحديث ، إلا أن حاله عندهم كما وصفنا .

الثانية - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ هذا استثناء منقطع ، أى ولكن تجارة عن تراض . والتجارة هى البيع والشراء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » على ما تقدم . وقرئ « تجارة » ، بالرفع أى إلا أن تقع تجارة ؛ وعليه أنشد سيويه :

فَدَى لِيْنِي دُهْلَ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي \* إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوِ كَوَاكِبِ أَشْهَبُ

وتسمى هذه كان التامة ؛ لأنها تمت بفاعله ولم تحتج إلى مفعول . وقرئ « تجارة » بالنصب ؛ فتكون كان ناقصة لأنها لا تتم بالآدم دون الخبر ، فاسمها مضمهر فيها ، وإن شئت قدرته ؛ أى إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقد تقدم هذا ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ دُونُ عَشْرَةٍ » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿تِجَارَةً﴾ التجارة فى اللغة عبارة عن المعاوضة ؛ ومنه الأجر الذى يعطيه البارئ سبحانه العبد عوضاً عن الأعمال الصالحة التى هى بعض من فعله ؛ قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجْنِبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » . وقال تعالى : « يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ » . وقال تعالى : « إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » الآية . فسعى ذلك كله بيعاً وشراءً على وجه المجاز ، تشبهاً بعقود الأُشربة والبياعات التى تحصل بها الأغراض ، وهو نوعان : تقلب فى الحضر من غير ثقله ولا سفر ، وهذا تربص واحتكار قد رغب عنه أولو الأقدار وزهد فيه ذوو الأخطار . والثانى تقلب المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار ، وهذا ألقى بأهل المروءة وأعم جذوى ومنفعة ، غير أنه أكثر خطراً وأعظم غرماً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسافر وماله لملى قلت إلا ما وثق الله » .<sup>(١)</sup> يعنى على خطر . وقيل : فى التوراة يابن آدم ، أحدث سفراً أحدث لك رزقاً . الطبرى ؛ وهذه الآية أدل دليل على فساد قول ...<sup>(٢)</sup>

(١) نسب صاحب اللسان هذه العبارة إلى أعرابي . راجع مادة ( قلت ) . وقلت بالتحريك المثلثة .

(٢) يباح بالأصول . والذى فى الطبرى : « فى هذه الآية إبانة من الله تعالى ذكره من تكذيب قوله بالجهل المصونة المنكرين طلب الأثوات بالتجارات والصناعات والله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُنْزُوا أَمْوَالَكُمْ بِكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » اكتساباً بأهل ذلك لها . راجع الطبرى فى تفسير الآية وسأيت فى ص ١٠٦

الرابعة - اعلم أن كل معاوضة تجارة على أى وجه كانت العوض ، إلا أن قوله « بالباطل » أخرج منها كل عوض لا يحوز شرعا من رباً أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخمر والخمر وغير ذلك . وخرج منها أيضا كل عقد جائز لا عوض فيه ؛ كالقرض والصدقة والهبة لا للثواب . وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها . فهذان طرفان متفق عليهما . وخرج منها أيضا دعاء أخيك إياك إلى طعامه . روى أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » فكان الرجل يخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية ؛ فنسخ ذلك بالآية الأخرى التي في « النور » ؛ فقال : « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ » إلى قوله « أَشْتَاتًا » ؛ فكان الرجل الغنى يدعو الرجل من أهله إلى طعامه فيقول : إني لأجنع أن أكل منه - والنجس الحرج - ويقول : المسكين أحق به مِنِّي . فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعام أهل الكتاب .

الخامسة - لو اشتريت من السوق شيئا ؛ فقال لك صاحبه قبل الشراء : ذقه وأنت في حل ؛ فلا تأكل منه ، لأن إذنه بالأكل لأجل الشراء ، فربما لا يقع بينكما شراء فيكون ذلك الأكل شبهة ، ولكن لو وصف لك صفة فأشترينه فلم نجد على تلك الصفة فانت بالخيار .

السادسة - والجمهور على جواز الغبن في التجارة ؛ مثل أن يبيع رجل ياقوته بدرهم وهي تساوي مائة فذلك جائز ، وأن المالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ماله الكثير بالثافة اليسير ، وهذا ما لا اختلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك ، كما تجوز الهبة لو وهب . واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك ؛ فقال قوم : عرف قدر ذلك أو لم يعرف فهو جائز إذا كان رشيدا حرا بالغا . وقالت فرقة : الغبن إذا تجاوز الثلث مردود ، وإنما أبيع منه المتقارب المتعارف في التجارات ، وأما المتفاحش الفادح فلا ؛ وقاله ابن وهب من أصحاب

مالك . والأوّل أصح؛ لقوله عليه السلام في حديث الأئمة الزانية "فليعما ولو بصفير" وقوله عليه السلام لعمر "لا تبتمه - يعني الفرس - ولو أعطاك بدرهم واحد" وقوله عليه السلام: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" وقوله عليه السلام: "لا يسع حاضر<sup>(١)</sup> لباد" وليس فيها تفصيل بين القليل والكثير من ثلث ولا غيره .

السابعة - قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ أي عن رضا، إلا أنها جاءت من المفاعلة إذ التجارة من اثنين . واختلف العلماء في التراضي؛ فقالت طائفة: تمامه وجزمه بافتراق الأبدان بعد عقدة البيع، أو بأن يقول أحدهما لصاحبه: اختر؛ فيقول: قد اخترت، وذلك بعد العقدة أيضا فينجزم أيضا وإن لم يتفرقا؛ قاله جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الشافعي والثوري والأوزاعي والليث وابن عيينة وإسحاق وغيرهم . قال الأوزاعي: هما بالخيار ما لم يتفرقا؛ إلا يبيعوا ثلاثة: بيع السلطان المغانم، والشركة في الميراث، والشركة في التجارة؛ فإذا صافقه في هذه الثلاثة فقد وجب البيع وليس فيه بالخيار . قال: وحّد الفرقة أن يتوارى كل واحد منهما عن صاحبه؛ وهو قول أهل الشام . وقال الليث: التفرق أن يقوم أحدهما . وكان أحمد بن حنبل يقول: هما بالخيار أبدا ما لم يتفرقا بأبدانهما، وسواء قالَا اختر أو لم يقولاه حتى يتفرقا بأبدانهما من مكانهما؛ وقاله الشافعي أيضا . وهو الصحيح في هذا الباب للأحاديث الواردة في ذلك . وهو مروى عن ابن عمر وأبي بزة وجماعة من العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة: تمام البيع هو أن يعقد البيع بالألسنة فينجزم العقد بذلك ويرتفع الخيار . قال محمد بن الحسن: معنى قوله في الحديث "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" أن البائع إذا قال قد بعتهك فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت؛ وهو قول أبي حنيفة، ونصّ مذهب مالك أيضا، حكاه ابن خُوَيْرِمَتَداد . وقيل: ليس له أن يرجع . وقد مضى في «البقرة» . احتج<sup>(٢)</sup>

(١) الحاضر: المقيم في المدن والقرى . والبادي: المقيم بالبادية . والمتى: أنه يأتي اليدى اليدى وسه فوث  
يعنى السائر الى يمة وخيما؛ فيقول له الحضري: اتركه حتى لأخال في يمه . فهذا الصنيع محرم لما فيه من الإضرار  
بالغير . واليح إذا جرى مع المتألمة منفرد . وسئل ابن عباس عن معنى الحديث قال: لا يكون له محسنا .  
(من ابن الأثير) . (٢) راجع ج ٣ ص ٣٠٧ طبعة أول أمانة .



لأولون بما ثبت من حديث سُمرة بن جُنْدَب وأبي برزة وابن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاصي وأبي هريرة وحكيم بن حزام وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم "اليَّعَان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر". ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر؛ ف قوله عليه السلام في هذه الرواية "أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر" هو معنى الرواية الأخرى "إلا بيع الخيار" وقوله "إلا أن يكون بينهما عن خيار" ونحوه . أى يقول أحدهما بعد تمام البيع لصاحبه: اختَر إلتعاد البيع أو فسخته ؛ فإن اختار إمضاء البيع تم البيع بينهما وإن لم يتفرقا . وكان ابن عمر وهو راوى الحديث إذا باع أحدا وأحب أن يُنفذ البيع مشى قليلا ثم رجع . وفي الأصول أن من روى حديثا فهو أعلم بتأويله لا سيما الصحابة إذ هم أعلم بالمقال وأقعد بالحال . وروى أبو داود والدارقطني عن أبي الوضئ<sup>(١)</sup> قال : كنا في سفر في عسكر فأتى رجل معه فرس فقال له رجل منا : أتبيع هذا الفرس بهذا الغلام ؟ قال نعم ؛ فباعه ثم بات معنا ، فلما أصبح قام إلى فرسه ، فقال له صاحبنا : مالك والفرس ! اليس قد يعتنينا ؟ فقال : مالى في هذا البيع من حاجة . قال : مالك ذلك ، لقد بعني . فقال لها القوم : هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتياه ؛ فقال لها : أترضيان بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالا نعم . فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اليَّعَان بالخيار ما لم يتفرقا" وإنى لا أراكما افترقا . فهذان صحبيان قد علما مخرج الحديث وعملا بمقتضاه ، بل هذا كان عمل الصحابة . قال سالم قال ابن عمر : كنا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرقا المتبايعان . قال : فتبايعت أنا وعثمان فبعته مالى بالوادى بمال له بخير ؛ قال : فلما بعته طيفقت أنكص الفقهري ، خشية أن يرادنى عثمان البيع قبل أن أفارقه . أخرجه الدارقطني ثم قال : إن أهل اللغة فرقوا بين فرقته غفقا وفرقة متغلا ؛ فجعلوه بالتخفيف في الكلام وبالتثقل في الأبدان . قال أحمد بن يحيى تلمب أخبرني ابن الأعرابي عن المفضل قال : يقال فرقة بين الكلامين غفقا فافترقا ؛ وفرقة بين اثنين مشددا ففترقا ؛ فجعل الافتراق في القول ، والتفرق في الأبدان .

(١) أبو الوضئ (ينفع الواو وكسر المعجمة المخففة مهموز) : جاد بن نسيب . (عن التلبيذ) .

احتجت المالكية بما تقدم بيانه في آية الدين ، وبقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »  
وهذان قد تعافدا . وفي هذا الحديث إبطال الوفاء بالعقود . قالوا : وقد يكون التفرق  
بالقول كعقد النكاح ووقوع الطلاق الذي سماه الله فراقا ؛ قال الله تعالى : « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا  
يَعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ » وقال تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا » وقال عليه السلام  
« تَفَرَّقَ أُمَّتِي » ولم يقل بأبدانها . وقد روى الدارقطني وغيره عن عمرو بن شعيب قال  
سمعت شعيبا يقول سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
« أَيُّمَا رَجُلٍ أَتْبَعَ مِنْ رَجُلٍ بَيْعَةٍ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا إِلَّا أَنْ  
تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ مَخَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ » . قالوا : فهذه ينل  
على أنه قد تم البيع بينهما قبل الافتراق ؛ لأن الإقالة لا تصح إلا فيما قد تم من البيوع .  
قالوا : ومعنى قوله « المتبايعان بالخيار » أى المتساومان بالخيار مالم يعقدا فإذا عقدت بطل الخيار  
فيه . والجواب — أننا ما آتينا به من الافتراق بالكلام فإنما المراد بذلك الأديان كما بيناه  
في « آل عمران » ، وإن كان صحيحا في بعض المواضع فهو في هذا الموضع غير صحيح . وبيانه  
أن يقال : خبرونا عن الكلام الذى وقع به الاجتماع وتم به البيع ، أهو الكلام الذى أريد به  
الافتراق أم غيره ؟ فإن قالوا : هو غيره فقد أحالوا وجاءوا بما لا يعقل ؛ لأنه ليس ثم كلام  
غير ذلك الكلام ، وإن قالوا : هو ذلك الكلام بعينه قيل لهم : كيف يجوز أن يكون الكلام  
الذى به اجتماعا وتم به بيعهما ، به افتراقا ، هذا عين المحال والفاقد من القول . وأما قوله :  
« وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ مَخَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ » فعناه — إن صح — على التنب ؛ بدليل قوله  
عليه السلام « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ » وبل إجماع المسلمين على أن ذلك يحل لقاءه على  
خلاف ظاهر الحديث ، وإجماعهم أنه جائز له أن يفارقه ليفذيعه ولا يقيله إلا أن يشاء .  
وفيا أجمعوا عليه من ذلك رد رواية من روى لا يحل ؛ إن لم يكن وجه هذا التحريم التنب ؛  
ولا فهو باطل بالإجماع . وأما تأويل « المتبايعان » بالتساوين لمسلمين من ظاهر اللفظ وإجماع  
معناه المتبايعان بعد عقدتهما بخير ما داما في مجلسهما ، إلا بيعا يقول أحدهما لصاحبه فيه ؛

اختر فيختار؛ فإن الخيار ينقطع بينهما وإن لم يتفرقا؛ فإن فرض خيار فالمنى؛ إلا بيع الخيار فإنه يبقى الخيار بعد التفرق بالأبدان. ونظم هذا الباب في كتب الخلاف. وفي قول عمرو بن شعيب «سمعت أبي يقول» دليل على صحة حديثه؛ فإن التارقطي قال حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا محمد بن علي الوزان قال قلت لأحمد بن حنبل: شعيب سمع من أبيه شيئا؟ قال: يقول حدثني أبي. قال فقلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم، أراه قد سمع منه. قال التارقطي سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، وقد سمع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب وسمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

الثامنة - روى التارقطي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «التاجر الصدوق الأمين المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة». ويكره للتاجر أن يخلف لأجل ترويع السلعة وتزيينها، أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في عرض سلعته؛ وهو أن يقول: صلى الله على محمد! ما أجود هذا. ويستحب للتاجر ألا تشغله تجارته عن أداء الفرائض؛ فإذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته حتى يكون من أهل هذه الآية: «وَجَلَّ لَا تَأْتِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» ومياني.

التاسعة - وفي هذه الآية مع الأحاديث التي ذكرناها ما يرذ قول من يشكر طلب الأوقات بالتجارات والصناعات من المتصوفة الجهلة؛ لأن الله تعالى حرم أكلها بالباطل وأحلها بالتجارة، وهذا بين.

قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» فيه مسألة واحدة - قرأ الحسن «تقتلوا» على التكثير. وأرجح أهل التلويل على أن المراد بهذه الآية النهي أن يقتل بعض الناس بعضا. ثم قلنا يتناول أن يقتل الرجل نفسه بهصيد منه للقتل في الحوص على الدنيا وطلب المال؛

بأن يحمل نفسه على الغرور المؤذى إلى التلف . ويحتمل أن يقال : « ولا تقتلوا أنفسكم » في حال ضجر أو غضب ؛ فهذا كله يتناوله النهي . وقد احتج عمرو بن العاصي بهذه الآية حين امتنع من الاغتسال بالماء البارد حين أجنب في غزوة ذات السلاسل خوفا على نفسه منه ؛ فقرر النبي صلى الله عليه وسلم احتجاجه وضحك عنده ولم يقل شيئا . نثرجه أبو داود وغيّره، وسيأتي .

قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وَظَلَمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا  
وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٢٠﴾

ذلك إشارة إلى القتل لأنه أقرب مذكور ؛ قاله عطاء . وقيل : هو عائد إلى اكل المال بالباطل وقتل النفس ؛ لأن النهي عنهما جاء متصفا مسرودا ، ثم ورد الوعيد حسب النهي . وقيل : هو عام على كل ما نهى عنه من القضايا ، من أول السورة إلى قوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ » . وقال الطبري : ذلك عائد إلى ما نهى عنه من آثروعيد ، وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلَّ لَكُمْ أَنْ تَرْتَوُوا النِّسَاءَ كَرْهًا » لأن كل ما نهى عنه من أول السورة قرن به وعيد ، إلا من قوله « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلَّ لَكُمْ » فإنه لا وعيد بعده إلا قوله « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا » . والعدوان تجاوز الحد . والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وقد تقدّم . وقيد الوعيد بذكر العدوان والظلم ليخرج منه فعل السهو والغلط ، وذكر العدوان والظلم مع تقارب معانيهما لاختلاف ألفاظهما ، وحسن ذلك في الكلام كما قال :  
• وَاللّٰهُ قَوْلُهَا كَذِبًا وَمِينًا <sup>(٢١)</sup>

وحسن العطف لاختلاف اللفظين ؛ يقال : بُعْثًا وَصَحْقًا ؛ ومنه قول يعقوب : « إِنَّمَا أَشْكُو بَيْنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ » . حسن ذلك لا خلاف اللفظ . و ( نُصْلِيهِ ) معناه يمسه حرما . وقد بينا

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٣٠٩ طبعة ثانية أو ثالثة

(٢) هذا مجرّب لمدى بن زيد ، وصلوه

• قصّدت الأديم لراحمته •

معنى الجمع بين هذه الآي وحديث أبي سعيد الخدري في العصاة وأهل الكفار لمن أنفذ عليه الوعيد؛ فلا معنى لإعادة ذلك . وقرأ الأعمش والتحيي «نصليه» بفتح النون ، على أنه منقول من صلي نارا، أى أصليته؛ وفي الخبر «شاة مصلية» . ومن ضم النون منقول بالهمزة، مثل طعمت وأطعمت .

قوله تعالى : **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا** ﴿٣١﴾  
فيه سالتان :

الأولى - لما نهى تعالى في هذه السورة عن آثارهم هي كائروعد على اجتنبها التخفيف من الصغائر، ودل هذا على أن في الذنوب كائروصغائر . وعلى هذا جماعة أهل التأويل وجماعة الفقهاء، وأن الآلة والنظرة تكفر باجتنب الكبائر قطعاً بوعده الصديق وقوله الحق، لا لأنه يجب عليه ذلك - ونظير الكلام في هذا ما تقدم بيانه في قبول التوبة في قوله تعالى : **«إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ»** ، فأنه تعالى يغفر الصغائر باجتنب الكبائر، لكن بضميمة أخرى إلى الاجتناب وهي إقامة الفرائض . روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **«الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»** . وروى أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر ثم قال : **«والذي نفسي بيده ثلاث مررات»** ثم سكت فآكب كل رجل منا يميني يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : **«ما من عبد يؤدي الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويحج البيت ولا فحش له ثمانية أبواب من الجنة يوم القيامة حتى إنها لتصفق»** ثم تلا : **«إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»** . فقد تعاضد الكتاب وصحح السنة بتكفير الصغائر قطعاً بالنظر فيه . **«ويمنع السنة أن للبراد وتجتنبوا»** ليس كل الاجتناب لجميع الكبائر . والله أعلم . وأما الأصوليون فقالوا : لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتنب الكبائر،

وإنما يحمل ذلك على غلبة الظن وقوة الزجاء والمشيئة ثابتة . ودلّ على ذلك أنه لو قطعنا  
 لمجنب الكآثر ومثّل الفرائض تكفير صغائره قطعاً لكانت له في حكم المباح الذى يقطع بالا  
 تباعه فيه ، وذلك نقض لعرض الشريعة ، ولا صغيرة عندنا . قال القشيري عبد الرحيم :  
 والصحيح أنها كآثر ولكن بعضها أعظم وقعا من بعض ، والحكمة في عدم التمييز أن يحتجب  
 العبد بجمع المعاصي .

قلت : وأيضاً فإن من نظر إلى نفس المخالفة كما قال بعضهم : — لا تنظر إلى صغر الذنب  
 ولكن أنظر من عصيت — كانت الذنوب بهذه النسبة كلها كآثر ، وعلى هذا النحو يخرج  
 كلام القاضي أبي بكر بن الطيّب والأستاذ أبي إسحاق الأسفرائني وأبي المعالي وأبي نصر  
 عبد الرحيم القشيري وغيرهم ، قالوا : وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر  
 منها ، كما يقال الزنا صغيرة بإضافته إلى الكفر ، والقُبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا ،  
 ولا ذنب عندنا يُغفر باجتناّب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ومركبه في المشيئة غير الكفر ؛  
 لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » واحتجوا بقراءة  
 من قرأ « إن تجتنبوا كبير ما تُنهون عنه » على التوحيد ؛ وكبير الإثم الشرك . قالوا : وعلى الجمع  
 فالمراد أجناس الكفر . والآية التي قُيدت الحكم فترّد إليها هذه المطلقات كلها قوله تعالى :  
 « وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . واحتجوا بما رواه مُسلم وغيره عن أبي أمامة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال : ” مَنْ أَقْطَعَ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ بِمِثْنِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ  
 عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ” فقال له رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئاً يسيراً ؟ قال : ” وَإِنْ كَانَ قِضْيَاً مِنْ  
 أَرَاكَ ” . فقد جاء الوعيد الشديد على اليسير كما جاء على الكثير . وقال ابن عباس : الكبيرة  
 كلّ ذنب ختمه الله بنار أو غضب أولعنه أو عذاب . وقال ابن مسعود : الكآثر ما نهى الله  
 عنه في هذه السورة إلى ثلاث وثلاثين آية ، وتصديقه قوله تعالى « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ  
 عَنْهُ » . وقال طاووس : قيل لابن عباس الكآثر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب . وقال  
 سعيد بن جبير : قال رجل لابن عباس الكآثر سبع ؟ قال : هي إلى السبعائة أقرب منها إلى

السبع؛ غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار . وروى عن ابن مسعود أنه قال :  
 الكبائر أربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك  
 بالله ؛ دل عليها القرآن . وروى عن ابن عمر : هي تسع : قتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل  
 مال اليتيم ، ورعى المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، والسحر ،  
 والإلحاد في البيت الحرام . ومن الكبائر عند العلماء : الفجار والسرقة وشرب الخمر وسب  
 السلف الصالح وعدول الحكماء عن الحق واتباع الهوى واليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله  
 وسب الإنسان أبيه — بأن يسب رجلا فيسب ذلك الرجل أبيه — والسعي في الأرض  
 فسادا — إلى غير ذلك مما يكثر تعداده حسب ما جاء بيانه في القرآن ، وفي أحاديث خرجها  
 الأئمة ، وقد ذكر مسلم في كتاب الإيمان منها جملة وافرة . وقد اختلف الناس في تعدادها  
 وحصرها لاختلاف الآثار فيها ؛ والذي أقول : إنه قد جاءت فيها أحاديث كثيرة صحاح  
 وحسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها أكبر من بعض بالنسبة إلى ما يكثر ضرره ؛  
 فالشرك أكبر ذلك كله ، وهو الذي لا يغفر لنص الله تعالى على ذلك ، وبعده اليأس من رحمة  
 الله ؛ لأن فيه تكذيب القرآن ؛ إذ يقول وقوله الحق : « وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ » وهو  
 يقول : لا يغفر له ؛ فقد حُجِرَ واسعا . هذا إذا كان معتقدا لذلك ؛ ولذلك قال الله تعالى :  
 « إِنَّهُ لَا يَنفَعُ مِنَ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » . وبعده القنوط ؛ قال الله تعالى :  
 « وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » . وبعده الأمن من مكر الله فيستمرل في المعاصي  
 ويتكل على رحمة الله من غير عمل ؛ قال الله تعالى : « أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا  
 الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ » . وقال تعالى : « وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَاصْبِرْ مِنْ  
 الْخَائِمِينَ » . وبعده القتل ؛ لأن فيه إذهاب النفوس وإعدام الوجود ، واللواط فيه قطع  
 النسل ، والزنا فيه اختلاط الأنساب بالمياه ، والخمر فيه ذهاب العقل الذي هو مناط التكليف ،  
 وترك الصلاة والأذان فيه ترك إظهار شعائر الإسلام ، وشهادة الزور فيها استباحة الدماء  
 والفروج والأموال ، إلى غير ذلك مما هو بين الضرر ؛ فكل ذنب عظم الشرع التوعد عليه

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَنَذِلكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ ) قرأ أبو عمرو وأبو كثير الكوفيين «مُدْخَلًا» بضم الميم ؛ فيحتمل أن يكون مصدرًا ، أى إدخالًا ، والمفعول محذوف أى ونَدْخَلَكم الجنة إِدْخالًا . ويحتمل أن يكون بمعنى المكان فيكون مفعولاً . وقرأ أهل المدينة بفتح الميم ، ويجوز أن يكون مصدر دخل وهو منصوب بإضمار فعل ؛ التقدير ونَدْخَلَكم فتَدْخُلون مُدْخَلًا ، ودَلَّ الكلام عليه . ويجوز أن يكون اسم مكان فيَنْصَبُ على أنه مفعول ، أى ونَدْخَلَكم مكانًا كريمًا وهو الجنة . وقال أبو سعيد بن الأعرابي : سمعت أبا داود السجستاني يقول سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : المسلمون كلهم في الجنة ؛ فقلت له : وكيف ؟ قال : يقول الله عز وجل « إِن تَجْتَنِبُوا كَبائرَ ما تُنهَوْنَ عنه نَكْفُرْ عَنْكُمْ سِئاتِكُمْ وَنَدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا » يعنى بالجنة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اذْخَرْتُ شِقَاعِي لِأَهْلِ الْكَبائرِ مِنْ أُمَّتِي " . فَإِذَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَغْفِرُ مَا دُونَ الْكَبائرِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُشْفِعُ فِي الْكَبائرِ فَأَيُّ ذَنْبٍ يَتَّقِي الْمُسْلِمِينَ . قَالَ عَلَمَاؤُنَا : الْكَبائرُ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ تُغْفَرُ لِمَنِ أَقْلَعَهَا قَبْلَ الْمَوْتِ حَسْبَ مَا تَقَدَّمَ . وَقَدْ يُغْفَرُ لِمَنْ مَاتَ عَلَيْهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ كما قال تعالى : « وَيَغْفِرُ مَا دُونَهُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » والمراد بذلك من مات على الذنوب ؛ فلو كان المراد من تاب قبل الموت لم يكن للشفقة بين الإشرار وغيره معنى ؛ إذ التائب من الشرك أيضًا مغفور له . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُشَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ : خَمْسٌ آيَاتٌ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِن تَجْتَنِبُوا كَبائرَ ما تُنهَوْنَ عنه » وقوله « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ الْآيَةَ » وقوله تَعَالَى : « وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ الْآيَةُ » وقوله تَعَالَى : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا » وقوله تَعَالَى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ثَمَانِ آيَاتٌ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ هِيَ خَيْرٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ : « يُريدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ » « وَاللَّهُ يُريدُ أَنْ يُثَوِّبَ عَلَيْكُمْ » ، « يُريدُ أَنَّ اللَّهَ يُخَفِّفُ عَنْكُمْ » ، « إِن تَجْتَنِبُوا كَبائرَ ما تُنهَوْنَ عنه تَكْفُرْ عَنْكُمْ



مِثْلَاتِكُمْ ، الآية ، « إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » ، « إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » ،  
« وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ » ، « مَا يَقْعِلُ اللَّهُ بِذُنُوبِكُمْ » الآية .

قوله تعالى : « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا » ﴿٢٢﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - روى الترميذى عن أم سلمة أنها قالت : يغزو الرجال ولا يغزو النساء وإنما لنا نصف الميراث ؛ فأنزل الله تعالى « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ » قال مجاهد : فأنزل فيها « إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ، وكانت أم سلمة أول طليعة قدمت المدينة مهاجرة . قال أبو عيسى : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل<sup>(١)</sup> أن أم سلمة قالت كذا . وقال قتادة : كان الجاهلية لا يوزنون النساء ولا الصبيان ؛ فلما وُزِنُوا وجُعِلَ للذكر مثل حظ الأنثيين نفي النساء أن لو جُعِلَ أنصباؤهن كأنصباء الرجال . وقال الرجال : إنا نرجو أن هفضل على النساء بحسبنا في الآخرة كما فضلنا عليهن في الميراث ؛ فترلت « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

الثانية - قوله تعالى : « ( وَلَا تَتَمَنَّوْا ) » التنى نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل ، كالتلطف نوع منها يتعلق بالماضى ؛ فنهى الله سبحانه المؤمنين عن التنى ، لأن فيه تعلق بالبال ونسيان الأجل . وقد اختلف العلماء هل يدخل في هذا النهى النية وهي أن يتقى الرجل أن يكون له حال صاحبه وإن لم يمتن زوال حاله . والجمهور على إجازة ذلك : مالك وغيره ؛ وهو المراد عند بعضهم في قوله عليه السلام « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله للقرآن فهو يقسوم به آناه الليل وآناه النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناه الليل وآناه

كما ورد بالغ في جميع نسخ الأمل وفتح التمنى .

النهار . فعنى قوله " لا حسد " أى لا غبطة أعظم وأفضل من الغبطة فى هذين الأمرين .  
وقد نبّه البخارى على هذا المعنى حيث بوّب على هذا الحديث (باب الاعتباط فى العلم والحكمة) .  
قال المهلب : بين الله تعالى فى هذه الآية ما لا يجوز تمنّيه ، وذلك ما كان من عرض الدنيا  
وأشباهها . قال ابن عطية : وأما التمنى فى الأعمال الصالحة فذلك هو الحسن ، وأما إنا تمنّى  
المصره على الله من غير أن يُقرن أمنّيته بشيء مما قدّمنا ذكره فذلك جائز ؛ وذلك موجود  
فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله : " وددت أن أحيّا ثم أقتل " .

قلت : هذا الحديث هو الذى صدر به البخارى كتاب التمنى فى صحيحه ، وهو يدل على  
تمنى الخير وأفعال البر والرغبة فيها ، وفيه فضل الشهادة على سائر أعمال البر ؛ لأنه عليه السلام  
تمناها دون غيرها ، وذلك لرفع منزلتها وكرامتها أهلها ، فرزقه الله إياها ؛ لقوله : " ما زالت أكلة  
خَيْرٍ تُعَادِنِي الْآنَ وَأَوَّانَ قَطَعْتُ أَبْهَرِي " . وفى الصحيح : " أن الشهيد يقال له تمنّى فيقول أتمنّى  
أن أرجع إلى الدنيا حتى أقتل فى سبيلك مرة أخرى " . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يتنّى إيمان أبى طالب وأبى لب وصناديد قريش مع علمه بأنه لا يكون ؛ وكان يقول :  
" واشوقاه إلى إخوانى الذين يحيئون من بعدى يؤمنون بى ولم يرؤنى " . وهذا كله يدل على أن  
التمنى لا ينهى عنه إذا لم يكن داعية إلى الحسد والتباغض ، والتمنى المنهى عنه فى الآية من  
هذا القبيل ؛ فيدخل فيه أن يتنى الرجل حال الآخر من دين أو دنيا على أن يذهب ما عند  
الآخر ، وسواء تمنّيت مع ذلك أن يعود إليك أولا . وهذا هو الحسد بعينه ، وهو الذى ذمّه الله  
تعالى بقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » . ويدخل فيه أيضا خطبة الرجل  
على خطبة أخيه ويبيع على بيعه ؛ لأنه داعية الحسد والمقت . وقد ذكره بعض العلماء الغبطة  
وأنها داخلية فى النهى ، والصحيح جوازها على ما بينا ، والله توفيقنا . قال الضحاك : لا يحل  
لأحد أن يتنى مال أحد ، ألم تسمع الذين قالوا : « يَأْتَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ » إلى أن

(١) الآية (بالضم) : القصة . وتماضى : تراجعى و يمازى فى أوقات معلومة . والأبهر : مرق  
مستطيل فى الصلب والقلب متصل به ، فإذا انقطع لم تكن معه حياة . وحديث الناة المسومة وأكله صلى الله عليه وسلم  
منها مذكور فى غزوة خيبر ؛ فليراجع .

قال : « وَأَصْحَ الَّذِينَ يَمْنُوا مَكَانَهُ وَالْأَمْس » حين خسف به وبداره وبأمواله « لَوْلَا أَن مِّنْ  
 اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا » . وقال الكَلْبِيُّ : لا ينجي الرجل مال أخيه ولا امرأته ولا خادمه  
 ولا دابته؛ ولكن ليقول : اللهم أرزقني مثله . وهو كذلك في التوراة، وكذلك قوله في القرآن :  
 « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » . وقال ابن عباس : نهى الله سبحانه أن ينجي الرجل مال فلان وأهله ،  
 وأمر عباده المؤمنين أن يسألوه من فضله . ومن المحبة للجمهور قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما  
 الدنيا لأربعة نفر : رجل آتاه الله مالا وعلما فهو يتتقى فيه ربه ويصِلُ به رَحِمَهُ ويعلم لله فيه  
 حقا فهذا بأفضل المنازل . ورجل آتاه الله علما ولم يؤته مالا فهو صادق النية يقول لو أن لي  
 مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء » الحديث، وقد تقدم . نخرجه الترمذي  
 وصححه . وقال الحسن : لا ينجي أحدكم المال وما يدريه لعل هلاكه فيه ، وهذا إنما يصح  
 إذا تمناه للدنيا ، وأما إذا تمناه للخير فقد جوزته الشرع ، فيتمناه العبد ليصل به إلى الرب ،  
 ويفعل الله ما يشاء .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ﴾ يريد من الثواب والعقاب .  
 ﴿ وَلِلنِّسَاءِ ﴾ كذلك ، قاله قتادة . فللمرأة الحزاء على الحسنة بعشر أمثالها كما للرجال . وقال  
 ابن عباس : المراد بذلك الميراث . والاكتساب على هذا القول بمعنى الإصابة ، للذكر مثل  
 حظ الأنثيين ؛ فهى الله عز وجل عن التمتنى على هذا الوجه لما فيه من دواعي الحسد ، ولأن  
 الله تعالى أعلم بمصالحهم منهم ؛ فوضع القسمة بينهم على التفاوت على ما علم من مصالحهم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ روى الترمذي عن عبد الله قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسَالَ وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ  
 أَنْتَظَرُ الْفَرَجَ » . ونرج أيضا ابن ماجة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « من لم يسأل الله بغضب عليه » . وهذا يدل على أن الأمر بالسؤال لله تعالى واجب ؛ وقد  
 أخذ بعض العلماء هذا المعنى فنظمه فقال :

الله بغضب إن تركت سؤاله . وبنى آدم حين يسأل بغضب

وقال أحمد بن المحدث أبو الفضل الفقيه المالكي فاحسن :

التمس الأرزاق عند الذي • ما دونه إن سئل من حاجب  
من ينفذ التارك قسأ له • جونا ومن يرضى عن الطالب  
ومن إذا قال جرى قوله • بغير توقيع إلى كاتب

وقد أشبعنا القول في هذا المعنى في كتاب «مع الحرص بالزهد والقناعة». وقال سعيد بن جبير :  
« وأسألوا الله من فضله » العبادة ، ليس من أمر الدنيا . وقيل : سألوه التوفيق للعمل بما  
يرضيه . وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سألوا ربكم حتى الشبع ، فإنه إن لم يسره الله  
عز وجل لم يتيسر . وقال سفيان بن عيينة : لم ياصر بالسؤال إلا يعطى .

وقرأ الكسائي وابن كثير : « وسألوا الله » بغير همز في جميع القرآن . الباقرن بالهمز  
« وأسألوا الله » ، وأصله بالهمز إلا أنه حذفت الهمزة للتخفيف . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ<sup>٢</sup> وَالَّذِينَ  
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَفَاتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ<sup>٣</sup> إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا<sup>٤</sup>  
فيه خمس مسائل :

الأولى - بين تعالى أن لكل إنسان ورثة وموالي ، فليقتنع كل أحد بما قسم الله له من  
الميراث ، ولا يمتن مال غيره . روى البخاري في كتاب الفرائض من رواية سعيد بن جبير  
عن ابن عباس : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ<sup>٢</sup> وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ<sup>٣</sup> »  
قال : كانت المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمهم ،  
للأخوة التي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ<sup>٢</sup> »  
قال : نسختها « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ<sup>٣</sup> » . قال أبو الحسن بن بطلال : وقع في جميع النسخ  
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ<sup>٢</sup> » قال : نسختها « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ<sup>٣</sup> » . والصواب أن الآية النسخة  
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ<sup>٢</sup> » والمنسوخة « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ<sup>٣</sup> » ، وكذا رواه الطبري في روايته .

وروى عن جمهور السلف أن الآية الناسخة لقوله : « والذين عقدت أيمانكم » قوله تعالى في « الأنفال » : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ » . روى هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن البصري؛ وهو الذي أنبأه أبو عبيد في كتاب « ألتاريخ والمنسوخ » له . وفيها قول آخر رواه الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أمر الله عز وجل الذين تبنوا غير أبنائهم في الجاهلية وورثوا في الإسلام أن يجعلوا لهم نصيبا في الوصية ورد الميراث إلى ذوى الرحم والعصبة . وقالت طائفة : قوله تعالى « والذين عقدت أيمانكم » مُحْكَمٌ وليس بمنسوخ ؛ وإنما أمر الله المؤمنين أن يُعطوا الحلفاء أنصباهم من النصرة والنصيحة وما أشبه ذلك ؛ ذكره الطبري عن ابن عباس . ( وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم بِنَصِيحِهِمْ ) من النصرة والنصيحة والزفادة (١) ويوصى لهم وقد ذهب الميراث ؛ وهو قول مجاهد والسدي .

قلت - وأخاره النحاس ؛ ورواه عن سعيد بن جبير ، ولا يصح النسخ ؛ فإن الجمع ممكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ، ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير . وسباني ميراث « ذوى الأرحام » في « الأنفال » إن شاء الله تعالى .

الثانية - « كُلٌّ » في كلام العرب معناها الإحاطة والعموم . فإذا جاءت مفردة فلا بد أن يكون في الكلام حذف عند جميع التحوين ؛ حتى أن بعضهم أحاز مررت بكل ، مثل قبل وبعد . وتقدير الحذف : ولكل أحد جعلنا موالى ، بمعنى ورفقة . « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ » بمعنى بالخلف ؛ عن قتادة . وذلك أن الرجل كان باقده الرجل فيقول : دَبِي دَمُكَ ، وَهَدَمِي هَدَمُكَ ، وَتَارِي تَارُكَ ، وَتَرِي حَرْبُكَ ، وَسَلَمِي سَلَمُكَ ، وَتَرْتِي وَأَرْتِكَ ، وتطلب بي وأطلب بك ، وَتَعْقِل عَنِّي وَأَعْقِل عَنْكَ ؛ فيكون للخليف السدس من ميراث الخليف ثم نسخ .

الثالثة - قوله تعالى : ( مَوَالِي ) اعلم أن المولى لفظ مشترك يطلق على وجوه ، فَيُسَمَّى الْمُعْتَقُ مَوْلىً وَالْمُعْتَقُ مَوْلىً . ويقال : المولى الأسفل والأعلى أيضا . وَيُسَمَّى

(١) الرد (بكر الرا) : العطا . والصلة .

(٢) قوله : هدى هدمك ، أى نحن شي . واحد في النصرة ، تفضيرون لنا ونفضب لكم .

الناصر المولى ، ومنه قوله تعالى : « وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » . وَيُسَمَّى ابْنُ الْعَمِّ مَوْلَى  
وَالْجَارُ مَوْلَى . فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلِكُلِّ جَلِيلًا مَوْلَانِ » . وَهِيَ عَصَبَةٌ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
« مَا ابْتَغِ السَّهَامَ فَلَا تَوَلَّى عَصَبَةً ذَكَرَ » . وَمِنَ الْمَصَابِيحِ الْمَوْلَى الْأَعْلَى لَا الْأَسْفَلَ ، عَلَى قَوْلِ  
أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ فِي حَقِّ الْمُتَّقِ أَنَّهُ الْمُتَّقِ عَلَى الْمُنْتَمِ ، كَالْمَوْجِدِ لَهُ ؛ فَاسْتَحَقَّ مِيرَاثَهُ  
لِهَذَا الْمَعْنَى . وَحِكْمُ الطَّحَاوِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّ الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ يَرِثُ مِنَ الْأَعْلَى ؛ وَأَخْتِجُ  
فِيهِ بِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَقَى عَبْدًا لَهُ ثَمَاتُ الْمُتَّقِ وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا الْمُتَّقَى بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِيرَاثَهُ لِلْعَمَلِ الْمُتَّقِ . قَالَ الطَّحَاوِيُّ : وَلَا مَعَارِضَ لِهَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ ؛  
وَلِأَنَّهُ إِذَا امْكُنَ اثْبَاتُ الْمِيرَاثِ لِلْمُتَّقِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ كَانَ كَالْمَوْجِدِ لَهُ ، فَهُوَ شَيْءٌ بِالْأَبِّ ،  
وَالْمَوْلَى الْأَسْفَلَ شَيْءٌ بِالْأَبْنِ ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْمِيرَاثِ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْاِتِّصَالَ  
يَتِمُّ . وَفِي الْخَبَرِ « مَوْلَى الْقِسْمِ مِنْهُمْ » . وَالَّذِينَ خَالَفُوا هَذَا وَهُمْ الْجُمْهُورُ قَالُوا : الْمِيرَاثُ  
يَسْتَدْعِي الْقَرَابَةَ وَلَا قَرَابَةَ ، غَيْرَ أَنَّا اثْبَتْنَا لِلْمُتَّقِ الْمِيرَاثَ بِحُكْمِ الْإِتِّصَامِ عَلَى الْمُتَّقِ ؛ فَيَقْتَضِي  
مُقَابَلَةَ الْإِتِّصَامِ بِالْمُجَازَاةِ ، وَذَلِكَ لَا يَنْعَكِسُ فِي الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَهِيَ أَوَّلَى النَّاسِ  
بِأَنَّ يَكُونُ خَلِيفَةُ أَبِيهِ وَقَائِمًا مَقَامَهُ ، وَلَيْسَ الْمُتَّقِ صَالِحًا لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ مَعِيَّتِهِ ؛ وَإِنَّمَا الْمُتَّقِ  
قَدْ ائْتَمَّ عَلَيْهِ قِبَالُهُ الشَّرْعَ بِأَنَّهُ جَعَلَهُ أَحَقَّ بِمَوْلَاهُ الْمُتَّقِ ، وَلَا يَوْجِدُ هَذَا فِي الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ ؛  
فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ رَوَى عَلَى بْنِ كَبْشَةَ عَنْ حِزَّةِ  
« عَقَدَتْ » بِتَشْدِيدِ الْقَافِ عَلَى التَّكْثِيرِ . وَالْمَشْهُورُ عَنْ حِزَّةِ « عَقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ » مَخْفَفَةُ الْقَافِ ،  
وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَالْكَسَائِيِّ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ بَعِيدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعَاقِدَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ أَتْنَيْنِ  
فَصَاعِدًا ، فَجَاءَهَا فَاعِلٌ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : وَقِرَاءَةُ حِزَّةِ تَجُوزُ عَلَى غَوْضٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ ،  
يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهَا وَالَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ الْخَلْفَ ، وَتَعْدَى إِلَى مَفْهُولَيْنِ ؛ وَتَقْدِيرُهُ : عَقَدَتْ  
لَهُمْ أَيْمَانَكُمْ الْخَلْفَ ؛ ثُمَّ حَذَفَتِ اللَّامُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذَا كَانُوا مِنْكُمْ » أَيْ كَانُوا لَهُمْ .  
وَحَذَفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، كَمَا يُقَالُ : يَكُنْكَ ، أَيْ كُنْتُ لَكَ بَرًّا . وَحَذَفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ  
مُتَّصِلٌ فِي الصَّلَةِ .

الخامسة - قوله تعالى : ( إِنْ لَّهِ كَانٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ) أى قد شهد ما قد كنتم  
للمم، وهو من وجب الوفاء .

قوله تعالى : الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى  
بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ لَمْ يَنْفِقُوا فَلْيَنْفِقُوا فَتُؤْتِيَ الْمُؤْتَى  
بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّتِي تَحَافُونَ تَسُوْرُهُنَّ فَعِظُوْهُنَّ وَأَكْبِرُوْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ  
وَأَضْرِبُوْهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيْلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيْمًا كَبِيْرًا ﴿٣١﴾  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ) ابتداء وخبر، أى يقومون بالنفقة  
ملين والدُّب عنهن ، وأيضاً فإن فيهم الأحكام والآراء ومن يغزو، وليس ذلك فى النساء .  
يقال : قوام وقيم . والآية نزلت فى سعد بن الربيع <sup>(١)</sup> نثرت عليه أمراته حببية بنت زيد  
ابن حارثة بن أبى زهير فطمعها ، فقال أبوها : يا رسول الله، أفرشته كرميتى فطمعها ! فقال  
عليه السلام : " لَتَقْتَصَّ مِنْ زَوْجِهَا " . فأنصرفت مع أبيها لتقتص منه ، فقال عليه السلام :  
" أرجعوا هذا جبريل أتانى " فأنزل الله هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : " أردنا أمراً وأراد  
الله غيره " . وفى رواية أخرى : " أردت شيئاً وما أراد الله خير " . ونقض الحكم الأول .  
وقد قيل : إن فى هذا الحكم المردود نزل « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » .  
ذكر إسماعيل بن إسحاق قال : حدثنا حماد بن المنهال وعارم بن الفضل - واللفظ لحجاج - قال  
حدثنا جبرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول : إن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم  
فقالت : إن زَوْجِي لطم وجهي . قال : " يَبْكَا الْفِصَاصُ " ؛ فأنزل الله تعالى : « وَلَا  
تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » . ومسك النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل :

(١) هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبى زهير بن مالك بن إمرئ القيس الخزرجى فني يدرى وكان أحد قباة  
الأندلس وكانت له زوجتان . (من أسد السادة) .

« الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . وقال أبو رَوْق : نزلت في حيلة بنت أبي في زوجها ثابت ابن قيس بن شماس . وقال الكلبي : نزلت في عميرة بنت محمد بن مسلمة وفي زوجها سعد بن الربيع . وقيل : سببها قول أم سلمة المتقدم . ووجه النظم أنهم تكلن في تفضيل الرجال على النساء في الإرث ، فنزلت « وَلَا تَتَمَنَّوْا » الآية . ثم بين تعالى أن تفضيلهم عليهن في الإرث ليس على الرجال من المهر والإنتافق ؛ ثم فائدة تفضيلهم طائفة إليهن . ويقال : أن الرجال لهم فضيلة في زيادة العقل والتدبير ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن لذلك . وقيل : للرجال زيادة قوة في النفس والطبع ما ليس للنساء ؛ لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة ، فيكون فيه قوة وشدة ، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة ، فيكون فيه معنى اللين والضعف ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن بذلك ، وبقوله تعالى : « وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » .

الثانية — ودلت هذه الآية على تأديب الرجال نساءهم ، فإذا حفظن حقوق الرجال فلا ينبغي أن يسيئ الزوجل عشرتها . و « قَوَامٌ » فعال للباغية ؛ من القيام على الشيء والاستبداد بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد . فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد ؛ وهو أن يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها في بيتها ومنعها من البروز ، وأن عليها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية ؛ وتعابيل ذلك بالفضيلة والنفقة والعقل والقوة في أمر الجهاد وأميرات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد راعى بعضهم في التفضيل المحبة وليس بشيء ؛ فإن المحبة قد تكون وليس معها شيء مما ذكرنا . وقد مضى الرد على هذا في « البقرة »<sup>(١)</sup> .

الثالثة — فهم العلماء من قوله تعالى : « وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قواما عليها ، وإذا لم يكن قواما عليها كان لما فسخ العقد لزوال المقصود الذي شرع لأجله النكاح . وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة ؛ وهو مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يفسخ ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٌ فَنُظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقد تقدم القول في هذا في هذه السورة .



**الرابعة** - قوله تعالى : ( فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ ) هذا كله خبر ، ومقصوده الأمر بطاعة الزوج والقيام بحقه في ماله وفي نفسها في حال غيبة الزوج . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك " قال : وتلا هذه الآية « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » الى آخر الآية . وقال صلى الله عليه وسلم لعمر : " ألا أخبرك بخير ما يكره المرء المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرتك وإذا أمرها أطاعته وإذا ظلم عنها حفظته " أنكره أبو داود . وفي مصحف ابن مسعود « فالصالح قوائت حواظ » . وهذا بناء يختص بالمؤنث . قال ابن جني : والتكسير أشبه لفظاً بالمعنى ؛ إذ هو يعطى الكثرة وهي المقصود ها هنا . و « ما » في قوله : « بِمَا حَفِظَ اللَّهُ » مصدرية ، أى بحفظ الله لمن . ويصح أن تكون بمعنى الذى ، ويكون العائد في « حفظ » ضمير نصب . وفي قراءة أبي جعفر « بما حفظ الله » بالنصب . قال النحاس : الرفع أين ؛ أى حافظات لمغيب أزواجهن بحفظ الله ومعونته وتشديده . وقيل : بما حفظ الله في أمورهن وعشرتهن . وقيل : بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن . ومعنى قراءة النصب : بحفظهن الله ؛ أى بحفظهن أمره أو دينه . وقيل في التقدير : بما حفظن الله ، ثم وحّد الفعل ؛ كما قيل :  
• فإن الحوادث أودى بها •

وقيل : المعنى بحفظ الله ؛ مثل حفظت الله .

**الخامسة** - قوله تعالى : ( وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُسُوزَهُنَّ ) اللاتي جمع التي وقد تقدم . قال ابن عباس : تخافون بمعنى تعلمون وتيقنون . وقيل هو على بابهِ . والنشوز العصيان ؛ مأخوذ من النشز ، وهو ما ارتفع من الأرض . يقال : نشز الرجل ينشز وينشز إذا كان قاعداً فنهض قائماً ؛ ومنه قوله عز وجل : « وَإِذَا قِيلَ اسْكُرُوا فَأَسْكُرُوا » أى أرتفعوا وأنهضوا إلى حرب أو أمر من أمور الله تعالى . فالمعنى : أى تخافون عصيانهن وتمالين عما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج . وقال أبو منصور اللقيط : النشوز كراهية كل واحد من

الزوجين صاحبه ؛ يقال : نَشَرْتُ نَشْرَ فَيْهِ نَاشِرٌ بِفَيْهِ هاء . وَنَشِصْتُ نَشِصًا وَهِيَ النَشِصَةُ العِشْرَةُ . قال ابن فارس : ونَشَرْتُ الْمَرْأَةَ اسْتَصْعَبْتُ عَلَى بَيْعِهَا ، وَنَشَرْتُ بَيْعَهَا إِذَا خُصِمَ بِهَا وَجَفَّهَا . قال ابن دُرَيْد : نَشَرْتُ الْمَرْأَةَ وَنَشِصْتُ وَنَشِصْتُ بِمَعْنَى وَاحِد .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَيَنْظُرُونَ ﴾ أي يكاتب الله ؛ أي ذكرهم ما أوجب الله عليهم من حسن الصحبة وحمل العشرة للزوج ، والاعتراف بالدرجة التي له عليها ، ويقولون : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت للمرأة أن تسجد لزوجها " . وقال : " لا تمتنع نفسها وإن كانت على ظهر قتيب " . وقال : " أيما امرأة بات هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح " في رواية " حتى تراجع وتضع يدها في يده " . وما كان مثل هذا .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُجْرُوهْنَ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ وقرأ ابن مسعود والتخفي وغيرهما « في المضجع » على الإفراد ؛ كأنه اسم جنس يؤدي عن الجميع . والمُجْرُوفُ في المضجع هو أن يضاجعها ويؤلفها ظهره ولا يجامعها ؛ من ابن عباس وغيره . وقال مجاهد : جنبها مضاجعهم ؛ فيقتدر على هذا الكلام حذف ، ويعضده « المجروهن » من المجران ، وهو البعد ؛ يقال : هجره أي تباعد ونأى عنه . ولا يمكن بعدها إلا بترك مضاجعتها . وقال معناه إبراهيم التخفي والشعمي وقناة والحسن البصري ، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك ، وأختره ابن العربي وقال : حمّلوا الأمر على الأكثر الموفى . ويكون هذا القول كما تقول : آجبره في الله . وهذا أصل مالك .

قلت : هذا قول حسن ؛ فإن الزوج إذا مرض عن فراشها فإن كانت محبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصالح ، وإن كانت مُغِيْضَةً فيظهر النشوز منها ؛ فتبين أن النشوز من قبلها . وقيل : « المجروهن » من المجر وهو القبيح من الكلام ، أي غلظوا عليهم في القول

(١) القتب (محركة) ؛ (كانت رخصة) من غير أن يدرى من البس . ومعناه الحث لمن على طاعة أن لا يلجأ

وأنه لا يسمن الاستماع في هذه الحال فكيف في غيرها .

وضاجعوهن للجباع وغيره؛ قال معناه سفيان، وروى عن ابن عباس . وقيل : أى شدوهن  
وثاقا في بيوتهن؛ من قولهم : هجرَ البعيرَ أى ربطه بالهجر، وهو جبل يُشدُّ به البعير؛ وهو  
اختيار الطبرى وقدح في سائر الأقوال . وفي كلامه في هذا الموضع نظر . وقد ردَّ عليه القاضي  
أبو بكر بن العربى في أحكامه فقال : يا لها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة ! والذى حمله على هذا  
التأويل حديثٌ غريبٌ رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبى بكر الصديق امرأة  
الزبير بن العوام كانت تخرج حتى عوتب في ذلك . قال : وعتب عليها وعلى صَرتِها، ومقد شعر  
واحدة بالآخرى ثم ضربهما ضربا شديدا ، وكانت الضرة أحسن آتقاء ، وكانت أسماء لا تُنقى  
فكان الضرب بها أكثر؛ فشكَّت إلى أبيها أبى بكر رضى الله عنه فقال لها : أى بُنية أصبرى؛  
فإن الزبير رجل صالح ، ولعلَّه أن يكون زوجك في الجنة ؛ ولقد بلغنى أن الرجل إذا ابتكر  
بامرأة تزوجها في الجنة . فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير فأقدم على هذا  
التفسير . وهذا الهجر غايته عند العلماء شهر ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين أسرَّ إلى  
حفصة فافتنه، إلى عائشة ، وتظاهرتا عليه . ولا يبلغ به الأربعة الأشهر التى ضرب الله  
أجلا عذرا للولى .

الثامنة - قوله تعالى : ( وَأَضْرِبُوهُنَّ ) أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولا ثم  
بالمهجران ، فإن لم يتجما فالضرب ؛ فإنه هو الذى يصلحها له ويجعلها على توفيقه . والضرب  
في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر عظام ولا يشين جراحة كاللُكْزَة  
ونحوها ؛ فإن المقصود منه الصلاح لا غير . فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ،  
وكذلك القول في ضرب المؤذنب غلامه لتعليم القرآن والأدب . وفي صحيح مسلم : " اتقوا الله  
في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن  
فُرُشَكُمْ أحدا تكروهن فإن فعلا فاضربوهن ضَرْباً غير مبرح " الحديث . أخرجه من حديث  
جابر الطويل في الحج ، أى لا يَدْخُلن منازلكم أحدا يمين تكروهن من الأقارب والنساء  
والأجانب . وعلى هذا يُجَل ما رواه الترمذى وصحَّحه عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة

الْوَدَاعِ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خَمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ فقال :  
 « أَلَا وَاسْتَوْصُوا بالنساء خيراً فَإِنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئاً فَمِذْكُكُمْ إِلَّا أَنْ  
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرَحٍ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ  
 فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقّاً وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقّاً فَمَا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ  
 فَلَا يُؤْتِيَنَّ قُرُوشَكُمْ مِنْ تَكْرَهُنَّ وَلَا يَأْذَنَ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ تَكْرَهُنَّ أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْسِنُوا  
 إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ » . قال : حديث حسن صحيح . فقوله : « بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ »  
 يريد لا يُدْخِلَنَّ مِنْ بَيْتِهِمْ أَزْوَاجَهُنَّ وَلَا يُفْضِيَهُنَّ . وليس المراد بذلك الزنا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ عَمَزَمَ  
 وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ الْحَذَرُ . وقد قال عليه السلام : « أَضْرِبُوا النِّسَاءَ إِذَا عَصَيْنَكُمْ فِي مَعْرُوفٍ ضَرْباً  
 غَيْرَ مُبْرَحٍ » . قال عطاء : قلت لأبي عباس ما الضرب غير المُبْرَحِ ؟ قال بالسواك وبحمى .  
 وروى أن عمر رضى الله عنه ضرب امرأته فعدل في ذلك فقال : سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول : « لَا يُسَالُّ الرَّجُلُ فِيمَ ضَرَبَ أَهْلَهُ » .

التاسعة - قوله تعالى : ( فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ ) أى تركوا التشوُّز . ( فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً )  
 أى لا تَتَجَوَّأ عَلَيْهِنَّ يَقُولُ أَوْ فَعِلْ . وهذا نهى عن ظلمهن بعد تهرير الفضل عليهن والتمكين  
 من أديهن . وقيل : المعنى لا تكلفوهن الحُبَّ لَكُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهِنَّ .

العاشرة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ) إشارة إلى الأزواج بخفض الجَنَاحِ  
 وَلَيْنَ الْجَانِبِ ؛ أى إِنْ كُتِمَ تَقْدِيرُونَ عَلَيْهِنَّ فَتَذَكَّرُوا قُدْرَةَ اللَّهِ ؛ فَيَدُهُ بِالْقُدْرَةِ فَوْقَ كُلِّ يَدٍ .  
 فَلَا يَسْتَعْلِي أَحَدٌ عَلَى أَمْرَاتِهِ فَاللَّهُ بِالْمُرْصَادِ ؛ فَلِذَلِكَ حَسَنُ الْاِتِّصَافِ هُنَا بِالْعُلُوِّ وَالْكِبَرِ .

الحادية عشرة - وإذا ثبت هذا فاعلم أن الله عز وجل لم يأمر في شيء من كتابه بالضرب  
 صُراحاً إِلَّا هُنَا فِي الْحُدُودِ الْعَظَامِ ؛ فَسَاوَى مَعْصِيَتَيْنِ بِأَزْوَاجِهِنَّ بِمَعْصِيَةِ الْكِبَارِ ، وَوَلَّى  
 الْأَزْوَاجَ ذَلِكَ دُونَ الْآلَمَةِ ، وَجَعَلَهُ لَمْ دُونَ الْقَضَاءِ بِغَيْرِ شُجُودٍ وَلَا بَيِّنَاتٍ آتَمَاتًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى  
 لِلْأَزْوَاجِ عَلَى النِّسَاءِ . قال المُهَلَّبُ : إِنَّمَا حُوزَ ضَرْبُ النِّسَاءِ مِنْ أَجْلِ ائْتِمَاعِهِنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ

(١) واحدة : السراى ، مائة ، وهي الأسيرة . يقول : إسماعيل بن عيسى : معكم بمنزلة الأسرى .

في اللباضة . وأختلف في وجوب ضربها في الخلعة ؛ والقياس يوجب أنه إذا جاز ضربها في اللباضة جاز في الخلعة الواجبة للزوج عليها بالمعروف . وقال ابن خزيمة : والنشوز يقطع النفقة وجميع الحقوق الزوجية ، ويموز معه أن يضربها الزوج ضرب الأدب غير المبرح ، والوعظ والمجر حتى ترجع عن نشوزها ، فإذا رجعت عادت حقوقها ؛ وكذلك كل ما أقتضى الأدب بخاتن الزوج تأديبها . ويختلف الحال في أدب الزينة والدنية ؛ فآدب الزينة العذل ، وآدب الدنية السوط . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " رَحِمَ اللهَ امْرَأَةً عَاتَى سَوَاطِلَهُ وَأَدَبَ أَهْلَهُ " . وقال : " إِنْ أَبَا جَهْمٌ لَا يَضَعُ حِصَاءَهُ عَنْ مَاتِقِهِ " . وقال بشار :

• الْحَزْبُ يَلْحَى وَالْمَصَالُ لِلْمَبْدِ •

يَلْحَى أَيْ يَلَامُ ؛ وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ :

وَاللَّوْمُ لِلْمُزْمِنِ رَادِعٌ • وَالْعَبْدُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا الْمَصَا •

قال ابن المنذر : آفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً بالغين إلا الناشز منهن المتتمة . وقال أبو عمر : من نُسِرت عنه أمراته بعد دخوله سقطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً . وخالف ابن القاسم جماعة الفقهاء من نفقة الناشز فأوجبها ، وإذا عادت الناشز إلى زوجها وجب في المستقبل نفقتها . ولا تسقط نفقة المرأة من زوجها شيئاً غير النشوز ؛ لا من مرض ولا حيض ولا نفاس ولا صوم ولا حج ولا منيب زوجها ولا حبسه عنها في حق أو جور غير ما ذكرنا . والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٥٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ) قد هُتِمَ معنى الشقاق في البقرة .

ثاني كل واحد من الزوجين يأخذ شقاً من شق صاحبه ، أي ثلثه خير ثلثية صاحبه .

(١) راجع ج ١ ص ٤٦٤ طبع ثانية أرناؤف ، ج ٢ ص ٤٤٣ طبع ثانية ،

والمراد إن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ، فأضيف المصدر إلى الظرف كقولك : يَحِجُنِي سِيرَ اللَّيْلَةِ الْمُقْبِمَةِ ، وصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ . وفي الترتيل : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » . وقيل : إن « بين » أجزى مجرى الأسماء وأزيل عنه الظرفية ؛ إذ هو بمعنى حاملها وعشرتهما ، أى وإن خِفْتُمْ تباعد عشرتهما وصحبتهما « فَأَبْعَثُوا » . و « خِفْتُمْ » على الخلاف المتقدم . قال سعيد بن جبير : الْحُكْمُ أَنْ يَعْطَاهَا أَوَّلًا ، فَإِنْ قِيلَتْ وَإِلَّا هَجَرَهَا ، فَإِنْ هِيَ قِيلَتْ وَإِلَّا ضَرَبَهَا ، فَإِنْ هِيَ قِيلَتْ وَإِلَّا بَعَثَ الْحَاكِمُ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، فَيَنْظُرَانِ يَمْنَى الضَّرَرِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ الْخُلْعُ . وَقَدْ قِيلَ : لَهُ أَنْ يَضْرِبَ قَبْلَ الْوَعظِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لَتَرْتِيبِ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ .

الثانية — الجمهور من العلماء على أن المخاطب بقوله : « وَإِنْ خِفْتُمْ » الْحُكْمُ وَالْأَمْرَاءُ . وأن قوله : ( إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ) يعنى الحكيمين ؛ في قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . أى إن يريد الحكمان إصلاحًا يُوفِّقُ الله بين الزوجين . وقيل : المراد الزوجان ؛ أى إن يريد الزوجان إصلاحًا وصدقًا فيما أخبرا به الحكيمين « يوفِّقُ الله بَيْنَهُمَا » . وقيل : الخطاب للأولياء . يقول : « إِنْ خِفْتُمْ » أى علمتم خلافًا بين الزوجين « فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » والحكيمان لا يكونان إلا من أهل الرجل والمرأة ؛ إذ هما أقعد بأحوال الزوجين ، ويكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالفتنة . فإن لم يوجد من أهلها مَنْ يَصْلُحُ لذلك فَيُرْسَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا عَدْلَيْنِ عَالِمَيْنِ ؛ وذلك إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهُمَا وَلَمْ يَدْرِ يَمْنَى الْإِسَاءَةِ مِنْهُمَا . فإِذَا عَرِفَ الظَّالِمُ أَنَّهُ يُوْخَذُ لَهُ الْحَقُّ مِنْ صَاحِبِهِ وَيُجْبَرُ عَلَى إِزَالَةِ الضَّرَرِ . وَيَقَالُ : إِنْ الْحَكَمُ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ يَخْلُو بِهِ وَيَقُولُ لَهُ : أَخْبَرْنِي بِمَا فِي نَفْسِكَ أَتَهْوَاهَا أَمْ لَا حَتَّى أَعْلَمَ مَرَادَكَ ؟ فَإِنْ قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا خَذَلِي مِنْهَا مَا اسْتَطَعْتُ وَفَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ، فَيُعْرَفُ أَنَّ مِنْ قَبْلِهِ النِّشْوَرُ . وَإِنْ قَالَ : إِنِّي أَهْوَاهَا فَأَرْضِهَا مِنْ مَالِي بِمَا شِئْتُ وَلَا تَفْرُقْ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاشِئٍ . وَيَخْلُو بِالْمَرْأَةِ وَيَقُولُ لَهَا : أَتَهْوَى زَوْجَكَ أَمْ لَا ، فَإِنْ قَالَتْ : تَفْرُقْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَأَعْطَهُ مِنْ مَالِي مَا أَرَادَ ؛ فَيُعْلَمُ أَنَّ النِّشْوَرُ مِنْ قَبْلِهَا . وَإِنْ قَالَتْ : لَا تَفْرُقْ بَيْنَنَا وَلَكِنْ حَتِّ

على أن يزيد في فقتي ويحسن إلى ، علم أن النشوز ليس من قبلها ؛ فإذا ظهر لها الذي كان النشوز من قبله يقبلان عليه بالعظة والزجر والنهي ؛ فذلك قوله تعالى : « قَابَعْتُو حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » .

الثالثة - قال العلماء : قَسَمَت هذه الآية النساء تقسيما عقليا ؛ لأنهن إما طائفة وإما ناشز ؛ والنشوز إما أن يرجع إلى الطواغية أولا . فإن كان الأول تركا ، لما رواه النسائي أن عَبد بن أبي طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فكان إذا دخل عليها تقول : يا بني هاشم ، والله لا يبيحك قلبي أبدا ! أين الذين أعناقهم كأباريق الفضة ! ترد أنوفهم قبل شفاههم ، أين عتبة بن ربيعة ، أين شيبه بن ربيعة ؛ فيسكت عنها ، حتى دخل عليها يوما وهو يرم فقال له : أين عتبة بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ؛ فنشرت عليها ثيابها ، فجاءت عثمان فذكرت له ذلك ؛ فأرسل ابن عباس ومعاوية ، فقال ابن عباس : لأفرق بينهما ؛ وقال معاوية : ما كنت لأفترق بين شبيخين من بني عبد مناف . فأتياهما فوجداهما قد سنا عليهما أبايهما وأصلحا أمرهما . فإن وجداهما قد اختلفا ولم يصطلحا وتهاقما أمرهما سعيًا في الألفة جهدهما ، وذكرا بالله وبالصحبة . فإن أنابا ورجعا تركاهما ، وإن كانا غير ذلك ورأيا الفرقة فرقا بينهما . وتفرق بهما جائز على الزوجين ؛ وسواء وافق حكم قاضي البلد أو خالفه ، وكلاهما الزوجان بذلك أولم يوكلاهما . والفرق في ذلك طلاق بائن . وقال قوم : ليس لما الطلاق ما لم يوكلاهما الزوج في ذلك ، وليعزفا الإمام ، وهذا بناء على أنهما رسولان شاهدان . ثم الإمام يفرق إن أراد وأمر الحكم بالتفريق . وهذا أحد قولي الشافعي ؛ وبه قال الكوفيون ، وهو قول عطاء وابن زيد والحسن ، وبه قال أبو ثور . والصحيح الأول ، وأن للحكمين التطلق دون توكيل ؛ وهو قول مالك والأوزاعي وإسحاق ومروءي عن عثمان وعلى وابن عباس ، وعن الشعبي والنخعي ، وهو قول الشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : « قَابَعْتُو حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » وهذا نص من الله سبحانه بأنهما قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان . وللوكيل اسم في الشريعة ومعنى ، وللكم اسم في الشريعة

ومعنى؛ فإذا بين الله كل واحد منهما فلا ينبغي لشارد - فكيف لعالم - أن يركب معنى أحدهما على الآخر! . وقد روى الدارقطني من حديث محمد بن سيرين عن عبيدة في هذه الآية «وَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَّامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَّامًا مِنْ أَهْلِهَا» قال : جاء رجل وأمراة إلى علي مع كل واحد منهما فتأم من الناس فأمرهم فبعثوا حكّامًا من أهله وحكّامًا من أهلها، وقال للحكيم : هل تدریان ما علیکم؟ علیکم ان رأیتما أن تفرقا فترقما . فقالت المرأة: رضیت بکتاب الله بما علیّ فيه ولی . وقال الزوج : أما الفرة فلا . فقال علی : کذبت، والله لا تبرح حتی تُفرّج بمنّی الذی أقرت به . وهذا إسناد صحيح ثابت روى عن علي من وجوه ثابتة عن ابن سيرين عن عبيدة؛ قاله أبو عمر . فلو كانا ويكيلن أو شاهدين لم يقل لهما «أتدریان ما علیکم؟» إنما كان يقول أتدریان بما وُكِّلتما؛ وهذا بين . احتج أبو حنيفة بقول علي رضي الله عنه للزوج «لا تبرح حتى ترضى بما رضيت به» فدل على أن مذهبه أنهما لا يفرقان إلا برضا الزوج، وبأن الأصل المجمع عليه أن الطلاق بيد الزوج أو بيد من جعل ذلك إليه . وجعله مالك ومن تابعه من باب طلاق السلطان على المولى والعين .

الرابعة - فإن اختلف الحکّام لم ينفذ قولهما ولم يلزم من ذلك شيء إلا ما اجتمعا عليه . وكذلك كل حکمین حکّما في أمر؛ فإن حکم أحدهما بالفرقة ولم يحکم بها الآخر؛ أو حکم أحدهما بمال وأبى الآخر فلیسا بشيء حتى يتفقا . وقال مالك في حکمین يطلقان ثلاثا قال : تلزم واحدة وليس لهما الفراق بأكثر من واحدة بائنة؛ وهو قول ابن القاسم . وقال ابن القاسم أيضا : تلزم الثلاث إن اجتمعا عليهما؛ وقاله المغيرة وأنشبه وابن الماسجشون وأصنع . وقال ابن المازن : إن حکم أحدهما بواحدة والآخر بثلاث فهي واحدة . وحكى ابن حبيب عن أصنع أن ذلك ليس بشيء .

الخامسة - ويجزئ إرسال الواحد؛ لأن الله سبحانه حکم في الزنا بأربعة شهود، ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الزانية أُنْتَسَى وحده وقال له : «إن اعترفت فأرجئها» وكذلك قال عبد الملك في المدونة .



قلت : وإذا جاز إرسال الواحد فلو حكم الزوجان واحدا لأجزأ وهو بالجواز أولى إذا  
رضيا بذلك ، وإنما خاطب الله بالإرسال الحكم دون الزوجين . فإن أرسل الزوجان  
حكيم وحكما نفذ حكمهما ، لأن التحكيم عندنا جائز ، وينفذ فعل الحكم في كل مسألة .  
هذا إذا كان كل واحد منهما عدلا ، ولو كانت غير عدل قال عبد الملك : حكمه  
منقوض ؛ لانهما تخاطرا بمالا ينبغي من القدر . قال ابن العربي : والصحيح نفوذه ؛  
لأنه إن كان توكلًا فيفضل الوكيل نافذ ، وإن كان تحكيمًا فقد قدماء على أنفسهما وليس  
الفرق بمؤثر فيه كما لم يؤثر في باب التوكيل ، وباب القضاء مبي على الفرقة ، وليس  
يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يشول إليه الحكم . قال ابن العربي : مسألة الحكمين نص  
الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين ، واختلاف ما بينهما . وهي مسألة عظيمة  
اجتمعت الأمة على أصلها في البعث ، وإن اختلفوا في تفاصيل ما ترتب عليه . وعجبا لأهل  
بلداننا حيث غفلوا عن موجب الكتاب والسنة في ذلك وقالوا : يُعملان على يدى أمين ؛ وفي هذا  
من معاندة النص ما لا ينبغي عليكم ، فلا يكاتب الله آثموا ولا بالافيسة آثموا . وقد ندبت  
إلى ذلك فما أجابني إلى بعث الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد ، ولا بالقضاء باليمين مع  
الشاهد إلا آخر ، فلما ملكني الله الأمر أجريت السنة كما ينبغي . ولا تعجب لأهل بلدنا لما  
يبتدعونه من الجهالة ، ولكن أعجب لأبي حنيفة ليس للحكيم عنده خبر ، بل أعجب مرتين للشافعي .  
فإنه قال : الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معًا حتى يشبه فيه حالهما . قال :  
وذلك أتى وجدت الله عز وجل آذن في نشوز الزوج بأن يصطليحا وأذن في خوفهما إلا يقيا  
سودد الله بالخلع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة . وحظر أن يأخذ الزوج مما أعطى شيئا إذا  
أراد استبدال الزوج مكان زوج ؛ فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينهما بالحكيم دل على أن حكمهما  
خير حكم الأزواج ، فإذا كان كذلك بعث حكما من أهله وحكما من أهلها . ولا يبعث الحكمين  
إلا مأمورين برضا الزوجين وتوكليهما بأن يجما أو يفترقا إذا رأيا ذلك ؛ وذلك يدل على أن

الحكيين ويكفل للزوجين . قال ابن العربي : هذا منتهى كلام الشافعي ، وأصحابه يفرحون به وليس فيه ما يلتفت إليه ولا يشبه نصابه في العلم ، وقد تولى الرد عليه القاضي أبو إسحاق ولم ينصفه في الأكثر . أما قوله « الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين » فليس بصحيح ، بل هو نصه ، وهي من آيين آيات القرآن وأوصفها جلاء ، فإن الله تعالى قال : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . ومن خاف من أمراته نشوزا وعظها ، فإن أنابت وإلا هجرها في المضجع ، فإن أزعجت وإلا ضربها ، فإن استمرت في غلوها مشى الحكمان إليهما . وهذا إن لم يكن نصا فليس في القرآن بيان . ودفعه لا يكون نصا ، يكون ظاهرا ، فأما أن يقول الشافعي يشبه الظاهر فلا ندرى ما الذي أشبه الظاهر . ثم قال : « وأذن في خوفهما ألا يقيا حدود الله بالخلع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة » بل يجب أن يكون كذلك وهو نصه . ثم قال : « فلما أمر بالحكيين علمنا أن حكمهما غير حكم الأزواج » ويجب أن يكون غيره بأن ينفذ عليهما من غير اختيارهما فتتحقق الغيرية . فأما إذا نفذنا عليهما ما وكلاهما به فلم يحكما بخلاف أمرهما فلم تتحقق الغيرية . وأما قوله « برضا الزوجين وتوكلهما » خطأ صراح ، فإن الله سبحانه خاطب غير الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بإرسال الحكيم ، وإذا كان المخاطب غيرهما كيف يكون ذلك بتوكلهما ، ولا يصح لما حكم إلا بما اجتمعا عليه . هذا وجه الإنصاف والتحقيق في الرد عليه . وفي هذه الآية دليل على إثبات التحكيم ، وليس كما تقول الخوارج إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله تعالى . وهذه كلمة حق يريدون بها الباطل .

قوله تعالى : **وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** وَالَّذِينَ إِحْسَانًا  
وَيَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ  
وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْنِي  
مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا ﴿٥٥﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأول - أجمع العلماء على أن هذه الآية من المحكم المتفق عليه ، وليس منها شيء منسوخ . وكذلك هي في جميع الكتب . ولو لم يكن كذلك لعرف ذلك من جهة العقل وإن لم يتزل به الكتاب . وقد مضى معنى العبودية وهي التذلل والانقياد ، لمن له الحكم والاختيار ؛ فأمر الله تعالى عباده بالتذلل له والإخلاص فيه . فالآية أصل في خلوص الأعمال لله تعالى وتصفيها من شوائب الرياء وغيره ؛ قال الله تعالى « قَن كَانَتْ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » حتى لقد قال بعض علمائنا : إنه من تطهر تبردا أو صام صوما لمعدته ونوى مع ذلك التقرب لم يحزه ؛ لأنه مزج في نية التقرب نية دنيوية وليس لله إلا العمل الخالص ؛ كما قال تعالى : « أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ » . وقال تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » . وكذلك إذا أحسن الرجل بداخله في الركوع وهو إمام لم ينظره ؛ لأنه يخرج ركوعه بانتظاره من كونه خالصا لله تعالى . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه » . وروى الدارقطني عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُحُفٍ مَخْتَمَةٍ فَتُصَبَّ مِنْ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى فِيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ أَلْقُوا هَذَا وَاقْبَلُوا هَذَا فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ وَعِزَّتِكَ مَا رَأَيْنَا إِلَّا خَيْرًا فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ إِنَّ هَذَا كَانَ لِعِبْرِي وَلَا أَقْبَلُ الْيَوْمَ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا ابْتِغَى بِهِ وَجْهِي » . وروى أيضا عن الضحاك بن قيس الفهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ أَنَا خَيْرُ شَرِيكَ مِنْ شَرِيكَ مِمَّا شَرِكْتُمْ فَهُوَ لَشَرِيكِ بِأَيِّهَا النَّاسُ لِمَخْلُصُوا أَعْمَالَكُمْ تَعَالَى فَإِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا خَلَصَ لَهُ وَلَا تَقُولُوا هَذَا اللَّهُ وَلِلرَّحِمِ فَإِنَّهَا لِلرَّحِمِ وَلَيْسَ اللَّهُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا تَقُولُوا هَذَا اللَّهُ وَلَوْ جُوهَكُمْ فَإِنَّهَا لَوْ جُوهَكُمْ وَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا شَيْءٌ » .

إذا كان « القوطي » مسجل في مجلد واحد فتتبع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب  
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٤٩٩٩١

كتاب الشعب

# نفس القرآن

الجامع لأحكام القرآن  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبركم من علم القرآن وعلمته  
حديث شريفه

٢٠

دار الشعب

١٤٠٠ هـ / ٢٠١٨ م

إذا كان « القرطبي » مسجلد في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

مسألة - إذا ثبت هذا فاعلم أن علماءنا رضى الله عنهم قالوا : الشرك على ثلاث مراتب وكله محرم . وأصله اعتقاد شريك لله في الوهيته ، وهو الشرك الأعظم وهو شرك الجاهلية ، وهو المراد بقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَقْبِضُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وبله في الرتبة اعتقاد شريك لله تعالى في الفعل ، وهو قول من قال : إن موجودا ما غير الله تعالى يستقل بإحداث فعل وإيجاد ، وإن لم يعتقد كونه إلها كالقدريه بجوس هذه الأمة ، وقد تبرأ منهم ابن عمر كما في حديث جبريل عليه السلام . ويلي هذه الرتبة الإشراف في العبادة وهو الرباء ؛ وهو أن يفعل شيئا من العبادات التي أمر الله بفعلها له لغيره . وهذا هو الذي سقيت الآيات والأحاديث لبيان تحريمه ، وهو مبطل للأعمال وهو خفي لا يعرفه كل جاهل غي . ورضي الله عن المحاسبي فقد أوضحه في كتابه « الرابطة » وبين إفساده للأعمال . وفي سنن ابن ماجه عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري وكان من الصحابة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة ليوم لا ريب فيه نادى مناد من كان أشرك في عمل عمله لله أحدا فليطلب ثوابه من عند غير الله فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك » . وفيه عن أبي سعيد الخدري قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر المسيخ الدجال فقال : « ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيخ الدجال ؟ » قال : قلنا بلى يا رسول الله ؛ فقال : « الشرك الخفي أن يقوم الرجل يصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل » : وفيه عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أخوف ما أخوف على أمتي الإشراف بالله أما إني لست أقول يعبدون شمساً ولا قمرًا ولا وثناً ولكن أعمالا لغير الله وشهوة خفية » خبره الترمذي الحكيم . وسأيت في آخر الكهف ، وفيه بيان الشهوة الخفية . وروى ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهوة الخفية فقال : « هو الرجل يتعلم العلم يحب أن يجلس إليه » . قال سهل بن عبد الله التستري رضى الله عنه : الرباء على ثلاثة وجوه ؛ أحدها - أن يعقد في أصل فعله لعبه الله ويريد به أن يعرف أنه الله ، فهذا صنف من الشقاق وتشكك في الإيمان . والآخرة



يدخل في الشيء، الله فإذا أطلع عليه غير الله نشط، فهذا إذا تاب يريد أن يعيد جميع ما عمل .  
والثالث - دخل في العمل بالإخلاص وخرج به الله يعرف بذلك ويُدح عليه وسكن إلى مدحهم؛ فهذا الرياء الذي نهى الله عنه . قال سهل قال لقمان لابنه : الرياء أن تطلب ثواب عملك في دار الدنيا، وإنما عمل القوم للآخرة . قيل له : فما دواء الرياء؟ قال : كتمان العمل ، قيل له : كيف يكتم العمل ؟ قال : ما كلفت إظهاره من العمل فلا تدخل فيه إلا بالاخلاص ، وما لم تتكلف إظهاره أحب ألا يطلع عليه إلا الله . قال : وكل عمل أطلع عليه الخلق فلا تعده من العمل . وقال أيوب السخيتي : ما هو بمساقل من أحب أن يعرف مكانه من عمله .

قلت : قول سهل « والثالث دخل في العمل بالإخلاص » إلى آخره ، إن كان سكونه وسروره إليهم لتحصل منزلته في قلوبهم فيحمدوه ويحلوه ويبروه وينال ما يريد منهم من مال أو غيره فهذا مذموم؛ لأن قلبه مغموور فرحاً باطلاعهم عليه ، وإن كانوا قد أطلعوا عليه بعد الفراغ . فأنما من أطلع الله عليه خلقه وهو لا يجب آطلاعهم عليه فيسربصنع الله وبفضله عليه فسروره بفضل الله طاعة؛ كما قال تعالى : « قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ قَدْ لَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ » . وبسط هذا وتيممه في كتاب « الرعاية للأناسي » ، فمن اراده فليقف عليه هناك .  
وقد سئل سهل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم " إني أيسر العمل فيطلع عليه فيعجبني " قال : يعجبه من جهة الشكر لله الذي أظهره الله عليه أو نحو هذا . فهذه جملة كافية في الرياء وخُلوص الأعمال . وقد مضى في « البقرة » . حقيقة الإخلاص . والحمد لله .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ قد تقدم في صدر هذه السورة أن من الإحسان إليهما عتقهما ، وبقي في « سُبْحَانَ » حكم برهما مستوفى . وقرأ ابن أبي عتبة « إحسان » بالرفع أى واجب الإحسان إليهما . الباقيون بالنصب، على معنى أحسنوا إليهما إحساناً . قال العلماء : فأحق الناس بعد الخالق المنان بالشكر والإحسان والتزام البر والطاعة

وَالْإِذْعَانِ مِنْ قَرْنِ اللَّهِ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِ بِعِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ وَشُكْرِهِ بِشُكْرِهِ وَهُمَا الْوَالِدَانِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: «إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ». وَرَوَى شُعْبَةُ وَهَشِيمُ الْوَاسِطِيَّانِ عَنْ يَسْلَمَ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ وَتُخْطُهُ فِي تَخْطُ الْوَالِدَيْنِ».

الثالثة - قوله تعالى: (وَيَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ) وقد مضى الكلام فيه في «البقرة»<sup>(١)</sup>.

الرابعة - قوله تعالى: (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ) أما الجار فقد أمر الله تعالى بحفظه والقيام بحقه والوصاة برعى ذقته في كتابه وعلى لسان نبيه. ألا تراه سبحانه أكد ذكره بعد الوالدين والأقربين فقال تعالى: «وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى» أي القريب. «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» أي الغريب؛ قاله ابن عباس، وكذلك هو في اللغة. ومنه فلان أجني، وكذلك الجناية البعد. وأنشد أهل اللغة:

فَلَا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَرَبَ جَنَابِي \* فَإِنِّي أَمْرٌ وَسَطُ الْقِيَابِ غَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>

وقال الأعشى:

أَمِيتَ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابِي \* فَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَاهِدًا<sup>(٣)</sup>

وقرأ الأعمش والمفضل «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» بفتح الجيم ومكون النون وهما لفتان؛ يقال: جَنَّبَ وَجُنَّبَ وَأَجَنَّبَ وَأَجَنَّبِي إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ، وَجَمْعُهُ أَجَانِبٌ. وقيل: على تقدير حذف المضاف، أي والجار ذي الجنب أي ذي الناحية. وقال توفى الشامي: «الجارِ ذِي الْقُرْبَى» المسلم «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» اليهودي والنصراني.

(١) راجع ج ٢ ص ١٤ طبة ثانية.

(٢) البيت للقمي بن عبدة يخاطب به الحارث بن جبلة عمه، وكان قد أمر أخاه شأسا. وأراد بالنازل إطلاق أخيه شأسا من بيته فأطلقه ومن أسرعه من بني تميم. (عن اللسان).

(٣) في الأصول: \* فكانت حريث عن عطائي حامدا.

والنصب عن تفسير الطبري.

قلت : وعلى هذا فالوصاة بالجوار مأمور بها مندوب إليها مسامحا كان أو كافرا ، وهو الصحيح . والإحسان قد يكون بمعنى المواساة ، وقد يكون بمعنى حُسن العشرة وكف الأذى والمحاماة دونه . روى البخارى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما زال جبريلُ يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه " . وروى عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن " قيل : يا رسول الله ومن ؟ قال : " الذى لا يامن جاره بوائقه " وهذا عام فى كل جار . وقد أؤكد عليه السلام ترك إذايته بقسمه ثلاث مرات ، وأنه لا يؤمن الإيمان الكامل من آذى جاره . فينبغي للؤمن أن يحذر أذى جاره ، ويتبهى عما نهى الله ورسوله عنه ، ويرغب فيما رضىه وحضاً العباد عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الجيران ثلاثة بخارٌ له ثلاثة حقوق وجارٌ له حقان وجارٌ له حق واحد فاما الجار الذى له ثلاثة حقوق فالجار المسلم القريب له حق الجوار وحق القرابة وحق الإسلام والجار الذى له حقان فهو الجار المسلم فله حق الإسلام وحق الجوار والجار الذى له حق واحد هو الكافر له حق الجوار " .

الخامسة - روى البخارى عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله ، إن لى جارين فإلى أيهما أهدي ، قال : " إلى أقربهما منك بابا " . فذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث يفسر المراد من قوله تعالى : « والجَارِ ذِي الْقُرْبَى » وأنه القريب المسكين منك . « والجار الجنب » هو البعيد المسكن منك . واحتجوا بهذا على إيجاب الشفعة للجار ، وعصّدوه بقوله عليه السلام : " الجار أحق بصّقه <sup>(١)</sup> " . ولا حجة فى ذلك ، فإن عائشة رضى الله عنها إنما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تبدأ به من جيرانها فى الهدية فأخبرها أن من قُرب بابها فإنه أولى بها من غيره . قال ابن المنذر : فدل هذا الحديث على أن الجار يقع على غير اللصيق . وقد خرج أبو حنيفة عن ظاهر هذا الحديث فقال : إن الجار اللصيق إذا ترك الشفعة وطلبها الذى يليه وليس له جدار إلى الدار ولا طريقٌ لشفعة فيه له . وعوام العلماء

(١) الصقب : الملاصقة والقرب ، والمراد به الشفعة .

يقولون: إذا أوصى الرجل لجيرانه أعطى اللصيق وغيره؛ إلا أبا حنيفة فإنه فارق عوام العلماء وقال: لا يُعطى إلا اللصيق وحده.

السادسة — وأختلف الناس في حد الحيرة؛ فكان الأوزاعي يقول: أر بعون داراً من كل ناحية؛ وقاله ابن شهاب. ورُوي أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنني نزلت محلة قوم وإن أقربهم إلى جواراً أشدهم لي أذى؛ فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً يصيحون على أبواب المساجد: ألا إن أر بعين داراً جارٍ ولا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه. وقال علي بن أبي طالب: من سمع النداء فهو جارٍ. وقالت فرقة: من سمع إقامة الصلاة فهو جارٍ ذلك المسجد. وقالت فرقة: من ساكن رجلاً في محلة أو مدينة فهو جارٍ. قال الله تعالى: «لَنْ تَلْمِزَهُ الْمُتَافِقُونَ» إلى قوله: «ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا» فجعل تعالى اجتماعهم في المدينة جواراً. والحيرة مراتب بعضها ألصق من بعض، أدناها الزوجة؛ كما قال:

\* أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالَقَهُ \*<sup>(٢١)</sup>

السابعة — ومن إكرام الجار ما رواه مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر إذا طَبَخْتَ مَرَّةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وتعاهد جيرانك». فخصَّ عليه السلام على مكارم الأخلاق؛ لما يترتب عليها من المحبة وحسن العشرة ودفع الحاجة والمفسدة؛ فإن الجار قد يتأذى بقتار قدر جاره، وربما تكون له ذرية قبيح من ضعفائهم الشهوة، ويعظم على القائم عليهم الأثم والكثفة، لا سيما إذا كان القائم ضعيفاً أو أرملة فتعتلم المشقة ويشتد منهم الأثم والحسرة. وهذه كانت عقوبة يعقوب في فراق يوسف عليهما السلام فيما قيل. وكل هذا يندفع بتشريكمهم في شيء من الطيبخ يدفع إليهم؛ ولهذا المعنى خصَّ عليه السلام الجار القريب بالهدية، لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها، فإذا رأى ذلك أحبَّ

(١) بوائقه: أي غوائه وشروبه؛ واحدها باقة، وهي الداهية. (٢) هذا صدر بيت للاحثي،

ومعناه: \* كذاك أمور الناس غاد وطارفه \*

(٣) التنازع (بضم الفاف): دمج القدر والشوا. ونحوهما.

أَنْ يَشَارِكَ فِيهِ؛ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أَسْرَعُ إِجَابَةً لِّجَارِهِ عِنْدَ مَا يَنْوِبُهُ مِنْ حَاجَةٍ فِي أَوْقَاتِ الْغَفْلَةِ وَالْفَرَةِ، فَلَنَظَرُكَ بِدَأْبِهِ عَلَى مَنْ بَعْدَ بَابِهِ وَإِنْ كَانَتْ دَارُهُ أَقْرَبَ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

الثامنة - قال العلماء : لَمَّا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ " فَأَكْثَرُ مَا عَايَا " تَبِعَهُ بِذَلِكَ عَلَى تَيْسِيرِ الْأَمْرِ عَلَى الْبَخِيلِ تَنْبِيْهًا لَطِيفًا، وَجَعَلَ الزِّيَادَةَ فِيهَا لَيْسَ لَهُ ثَمَنٌ وَهُوَ الْمَاءُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثَرِ لَحْمَهَا، إِذَا لَا يَسْمَلُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ . وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ :

قَدِيرِي وَقَدِيرُ الْجَارِ وَاحِدَةٌ \* وَإِلَيْهِ قَبْلِي تُرْفَعُ الْقَدَرُ

وَلَا يُهْدَى التَّرُّبُ السَّيْرِ الْمُحْتَقِرُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " ثُمَّ أَنْظِرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِيرَانِكَ فَاصْبِرْ مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ " أَيْ بَشْيءٍ يُهْدَى عُرْفًا؛ فَإِنَّ الْقَلِيلَ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُهْدَى فَقَدْ لَا يَقَعُ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ، فَلَوْ لَمْ يَتَبَسَّرْ إِلَّا الْقَلِيلَ فَلْيُتَيْدَ وَلَا يَحْتَقِرْهُ، وَعَلَى الْمُتَهْدِي إِيْلَهُ قَبُولُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَحْقِرْنَ أَحَدًا كُنَّ لَجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعٌ شَاةٌ مُحَرَّقًا " <sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ . وَكَذَا قَبْدَانُهُ « يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ » بِالرَّفْعِ عَلَى غَيْرِ الْإِضَافَةِ، وَالتَّقْدِيرُ : يَا أَيُّهَا النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ؛ كَمَا تَقُولُ يَا رِجَالُ الْكِرَامِ؛ فَالْمُنَادَى مَحْذُوفٌ وَهُوَ يَا أَيُّهَا، وَالنِّسَاءُ فِي تَقْدِيرِ الثَّمَتِ لِأَيُّهَا، وَالْمُؤْمِنَاتُ نَعْتٌ لِلنِّسَاءِ . وَقَدْ قِيلَ فِيهِ : يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ بِالْإِضَافَةِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

التاسعة - مِنْ إِكْرَامِ الْجَارِ أَلَّا يَمْنَعَ مِنْ غَرَزِ خَشَبَةٍ لَهُ إِرْفَاقًا بِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ " . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لِأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْفَاكِكُمْ . رَوَى « حُشْبَةُ وَخَشَبَةُ » عَلَى الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ . وَرَوَى « أَكْفَاكِكُمْ » بِالنِّسَاءِ وَ « أَكْفَاكِكُمْ » بِالنُّونِ . وَمَعْنَى « لِأَرْمِينَ بِهَا » أَيْ بِالْكَلِمَةِ وَالْقِصَّةِ . وَهَلْ يُقْضَى بِهَذَا عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ التَّنَدُّبِ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ . فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمَا إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ التَّنَدُّبُ إِلَى رِجَالِ الْجَارِ وَالتَّجَاوُزُ لَهُ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجُوبِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ " لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِي مُسْلِمًا إِلَّا عَنْ

(١) الْكُرَاعُ مِنَ الْهَرَوَالْتَمِ : بِمَنْزِلَةِ الْوُظُفِ مِنَ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْخَمْرُ، وَهُوَ مُسْتَقْدَمُ السَّاقِ الْعَارِي مِنَ الْهَيْمِ، يَذْكُرُ وَبُؤْتُ، وَاجْمَعُ كَرَعٌ ثُمَّ الْكَارِعُ .

طيب نفيس منه". قالوا: ومعنى قوله "لا يمنع أحدكم جاره" هو مثل معنى قوله عليه السلام: "إذا استأذنت أحدكم أمرأته إلى المسجد فلا يمنعه". وهذا معناه عند الجميع التذب، على ما يراه الرجل من الصلاح والخير في ذلك. وقال الشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود بن علي وجماعة أهل الحديث: إلى أن ذلك على الوجوب. قالوا: ولولا أن أبا هريرة فهم فيما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم معنى الوجوب ما كان ليوجب عليهم غير واجب. وهو مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فإنه قضى على محمد بن مسلمة للضحك بن خليفة في الخليج أن يتر به في أرض محمد بن مسلمة، فقال محمد بن مسلمة: لا والله. فقال عمر: والله ليترق به ولو على بطك. فأمره عمر أن يتر به ففعل الضحك؛ ورواه مالك في الموطأ. وزعم الشافعي في كتاب الزدأن مالك لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف عمر في هذا الباب؛ وأنكر على مالك أنه رواه وأدخله في كتابه ولم يأخذ به وردّه برأيه. قال أبو عمر: ليس كما زعم الشافعي؛ لأن محمد بن مسلمة كان رأيه في ذلك خلاف رأى عمر، ورأى الأنصار أيضا كان خلافاً لرأى عمر وعبد الرحمن بن عوف في قصة التربع وتحويله - والتربع الساقية - وإذا اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى النظر، والنظر يدل على أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بعضهم على بعض حرام إلا ما تطيب به النفس خاصة؛ فهذا هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويدل على الخلاف في ذلك قول أبي هريرة: مالي أراكم عنها معرضين والله لأرميكن بها؛ هذا أو نحوه. أجاب الأولون فقالوا: القضاء بالمِرْق خارج بالسنة عن معنى قوله عليه السلام: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفيس منه" لأن هذا معناه التملك والاستهلاك وليس المِرْق من ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينهما في الحكم. فغير واجب أن يجمع بين ما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحكى مالك أنه كان بالمدينة قاض يقضي به يُسمى أبو المطالب. واحتجوا من الأثر بمحدث الأعمش عن أنس قال:

(١) راجع الموطأ باب « القضاء في المرافق ».

(٢) في الأصول: « يسمى المطالب » والتصويب عن شرح الموطأ.

استشهد منا غلام يوم أُحُد فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول: أبشر هنيئاً لك الجنة؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما يُدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا يضركه". والأعمش لا يصح له سماعٌ من أنس، والله أعلم. قاله أبو عمر.

العاشرة - وَرَدَ حَدِيثُ جَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ مِرَاقِي الْجَارِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقَّ الْجَارُ؟ قَالَ: "إِنْ اسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ وَإِنْ اسْتَعَانَكَ أَعْتَه وَإِنْ أَحْتَاجَ أَعْطَيْتَهُ وَإِنْ مَرِضَ عُدْتَهُ وَإِنْ مَاتَ تَبَعْتَ جَنَازَتَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ مَرَكٌ وَهَيْبَتُهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ سَاءَتْكَ وَعِزَّتُهُ وَلَا تُؤْذِهِ بُتَارٌ قَدْرِكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا وَلَا تَسْتَظِلَّ عَلَيْهِ الْبَنَاءُ تُشْرِفَ عَلَيْهِ وَتَسُدَّ عَلَيْهِ الرِّيحُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَإِنْ اشْتَرَيْتَ فَاكْهَةً فَأَهْدِ لَهُ مِنْهَا وَإِلَّا فَادْخُلْهَا سِرًّا لَا يَخْرُجَ وَلَدُكَ بِشَيْءٍ مِنْهُ يَنْظِلُونَ بِهِ وَلَدَهُ وَهَلْ تَفْقَهُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ لَنْ يُؤْذِيَ حَقَّ الْجَارِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِمَّنْ رَحِمَ اللَّهُ" أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا. هَذَا حَدِيثٌ جَامِعٌ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، فِي إِسْنَادِهِ أَبُو الْفَضْلِ عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ غَيْرُ مَرَضِيٍّ.

الحادية عشرة - قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْأَحَادِيثُ فِي إِكْرَامِ الْجَارِ جَاءَتْ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ حَتَّى الْكَافِرِ كَمَا يَنْبَأُ. وَفِي الْخَبَرِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْطَعِمَهُمْ مِنْ لَحْمِ النَّسْكِ؟ قَالَ: "لَا تُطْعِمُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ نُسْكِ الْمُسْلِمِينَ". وَنَبِيهِ عَنْ إِطْعَامِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ نُسْكِ الْمُسْلِمِينَ يَحْتَمِلُ النَّسْكَ الْوَاجِبُ فِي الذِّمَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِلنَّاسِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا أَنْ يُطْعِمَهُ الْأَغْنِيَاءُ؛ فَأَمَّا غَيْرُ الْوَاجِبِ الَّتِي يُبْزِرُهَا إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ بِفَازٍ أَنْ يُطْعِمَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَالِشَةَ عِنْدَ تَهْرِيقِ لَحْمِ الْأَصْحِيَّةِ: "أَبْدَى بِيَارِنَا الْيَهُودِيَّ". وَرَوَى أَنْ شَاءَ دُبُجَتْ فِي أَهْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: أَهْدَيْتُمْ لِبَارِنَا الْيَهُودِيَّ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوزَنُ".

الثانية عشرة - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَّتِ﴾ أَيْ الرِّفِيقُ فِي السَّفَرِ. وَأَسْنَدُ الطَّبْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهِيَ عَلَى رَاغِلَتَيْنِ،

فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم غيضة، فقطع قضيين احدهما معوج، فخرج وأعطى لصاحبه القويم؛ فقال: كنت يا رسول الله أحق بهذا! فقال: «كَلَّا يَا فُلَانُ إِنَّ كُلَّ صَاحِبٍ يَصْحَبُ آخَرَ فَإِنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْ صَحَابَتِهِ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ». وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: لِلسَّفَرِ مَرْوَةٌ وَلِلْحَضَرِ مَرْوَةٌ؛ فَأَمَّا الْمَرْوَةُ فِي السَّفَرِ فَبِذَلِ الزَّادِ، وَقَلَّةُ الْخِلَافِ عَلَى الْأَصْحَابِ، وَكَثْرَةُ الْمِزَاجِ فِي غَيْرِ مَسَاطِطِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْمَرْوَةُ فِي الْحَضَرِ فَالْإِدْمَانُ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَكَثْرَةُ الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَلِبَعْضِ بَنِي أَسَدٍ - وَقِيلَ لَهَا لِحَاظُ الطَّائِي :

إِذَا مَا رَفِيقٌ لَمْ يَكُنْ خَلْفَ نَاقَتِي \* لَهُ مَرْكَبٌ فَضْلًا فَلَا حِلَّاتٍ رِجْلِي  
وَلَمْ يَكْ مِنْ زَادِي لَهُ شَطْرٌ مِنْ وَدْيِ \* فَلَا كُنْتُ ذَا زَادٍ وَلَا كُنْتُ ذَا فَضْلٍ  
شَرِيكَانِ فَيَا نَحْنُ فِيهِ وَقَدْ أَرَى \* عَلَى-لَهُ فَضْلًا بِمَا نَالُ مِنْ فَضْلِي

وقال عليّ وابن مسعود وابن أبي لئلي: «الصَّاحِبُ بِالْجَنِبِ» الزوجة. ابن جرير: هو الذي يصحبك ويلزمك رجاء تفعلك. والأوّل أصح؛ وهو قول ابن عباس وابن جرير وعكرمة ومجاهد والضحّاك. وقد تناول الآية الجميع بالعموم. والله أعلم.

الثالثة عشرة - قوله تعالى: «وَأَبْنِ السَّبِيلَ» قال مجاهد: هو الذي يمتاز بك ماراً. والسبيل الطريق؛ فنسب المسافر إليه لمورده عليه ولزومه إياه. ومن الإحسان إليه إعطاؤه وإرفاقه وهدايته ورشده.

الرابعة عشرة - قوله تعالى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أمر الله تعالى بالإحسان إلى المالك، وبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم؛ فروى مسلم وغيره عن المعرور بن سويد قال: مررنا بأبي ذرٍّ بالزُّبْدَةِ وعليه بُردٌ وعلي غلامه مثله، قتلنا: يا أبا ذرٍّ لو جمعت بينهما كانت حلّة؛ فقال: إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أنه أعجبتني فغيرته بأتمه، فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلفقت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يَا أبا ذرٍّ إِنَّكَ أَمَرُؤُفِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»

(١) النفيضة (بالفتح): الأجمة ومجتمع الشجر في مفيض ماء.

(٢) الزُبْدَةُ (بالضمة): من قرى المدينة على ثلاثة أميال، بها مدفن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.



قلت : يا رسول الله ، مَنْ سَبَّ الرجال سبَّوا أباه وأُمَّه . قال : ” يا أبا ذَرٍّ إنَّكَ أَمَرُؤُكَ فِكْ جاهلية هم إخوانك جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون وإيسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما ينههم فإن كلفتموهم فأعينوهم “ . وروى عن أبي هريرة أنه ركب بغلة ذات يوم فأردف غلامه خلفه ، فقال له قائل : لو أنزلته يسى خلف دابتك ؛ فقال أبو هريرة : لأن يسى معي ضيقان من نارٍ يحرقان منى ما أحرقا أحبَّ إلى من أن يسى غلامي خلفي . وخرج أبو داود عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ لَا يَمْلِكُ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَأُطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَكْسُوهُ مِمَّا تَكْتَسُونَ وَمَنْ لَا يُلَايِمُكُمْ مِنْهُمْ فَبِعِزَّةِ اللَّهِ لَا تَعْدُبُوا خَلْقَ اللَّهِ “ . لَا يَمْلِكُ وَأَقْفَمُ ، وَالْمَلَايِمَةُ الْمَوَاقِفَةُ . وروى مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَطِيقُ “ . وقال عليه السلام : ” لَا يَقِلُّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَتَيْتِي بِلٍ لَيَقُلَّ فَتَأْتِي وَفَتَسَانِي “ وسيأتى بيانه في سورة يوسف عليه السلام . فندب صلى الله عليه وسلم السادة إلى مكارم الأخلاق وحضهم عليها وأرشدهم إلى الإحسان وإلى سلوك طريق التواضع حتى لا يروا لأنفسهم منزلة على عبيدهم ، إذ الكل عبيد الله والمال مال الله ، ولكن يتخبر بعضهم لبعض ، ومَلِكٌ بعضهم بعضاً إنما للنعمة وتنفيداً للحكمة ؛ فإن أطعموهم أقلَّ مما يأكلون ، وألبسوهم أقلَّ مما يلبسون صفة ومقداراً جاز إذا قام بواجبه عليه . ولا خلاف في ذلك والله أعلم . وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له فدخل فقال : أعطيت الزبيق قوتهم ؟ قال لا . قال : فَأَنْطَلِقِي فَأُعْطِيَهُمْ ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُخَيِّسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُمْ “ .

الخامسة عشرة - ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” مَنْ ضَرَبَ عَبْدَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَتَّقَهُ “ . ومعناه أن يضربه قدر الحد ولم يكن عليه حد . وجاء عن ثمر من الصحابة أنهم أقتضوا للخدام من الولد في الضرب وأعتقوا الخدام لما لم يرد

(١) ضيقان : حزنان من حطب فاستعداهما للنار ، ينى أنهما قد اشتغلا وصارتا نارا .

(٢) القهرمان (فتح القاف وقضم) كالخازن والوكيل ، والحافظ لما تحت يده والقائم بأمر الرجل ؛ بفتح الفرس .

الفِصَاصُ . وقال عليه السلام : ” من قذف مملوكه بالزنا أقام عليه الحد يوم القيامة ثمانين “ .  
وقال عليه السلام : ” لا يدخل الجنة سَيِّءُ الْمَلَكَةِ <sup>(١)</sup> “ . وقال عليه السلام : ” سُوءُ الْخُلُقِ  
شُؤْمٌ وَحَسَنُ الْمَلَكَةِ نِجَاءٌ وَصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ وَالصَّدَقَةُ تَدْفَعُ مِئَةَ السَّوْءِ “ .

السادسة عشرة — واختلف العلماء من هذا الباب أيهما أفضل الحر أو العبد ؛ فروى  
مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” للعبد المملوك المُصْلَحُ أَجْرَانِ “  
والذي نَفَسَ أُنَى هَرِيرَةٍ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبَرَأَتِي لِأَحِبَّتِ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا  
مَمْلُوكٌ . وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” إِنْ الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ  
لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ نَلَهُ أَجْرَهُ مَرَّتَيْنِ “ . فاستدل بهذا وما كان مثله من فَضْلِ الْعَبْدِ ؛  
لأنه مخاطب من جهتين : مطالب بعبادة الله ، مطالب بخدمة سيده . وإلى هذا ذهب أبو عمر  
يوسف بن عبد البر النعمري وأبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد العامري البغدادي الحافظ .  
استدل من فَضْلِ الْحُرِّ بأن قال : الاستقلال بأمور الدين والدنيا إنما يحصل بالأحرار ،  
والعبد كالمفقود لعدم استقلاله ، وكالآلة المصروفة بالقهر ، وكالهيمة المسخرة بالجبر ؛ ولذلك  
سلب مناصب الشهادات ومعظم الولايات ، ونقصت حدوده عن حدود الأحرار إشعاراً  
بخساسة المقدار . والحر وإن طول من جهة واحدة فوظائفه فيها أكثر ، وعناؤه أعظم فتوابعه  
أكثر . وقد أشار إلى هذا أبو هريرة بقوله : لولا الجهاد والحج ؛ أي لولا النقص الذي  
يلحق العبد لفوت هذه الأمور . والله أعلم .

السابعة عشرة — روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” ما زال  
جبريل يُوصيني بالحار حتى ظننت أنه سيورثه . وما زال يوصيني بالنساء حتى ظننت أنه  
سيحزم طلاقهن . وما زال يوصيني بالماليك حتى ظننت أنه سيجعل لهم مدة إذا آتاهوا إليها  
عَقُّوا . وما زال يوصيني بالسَّوَاك حتى ظننت أنه يحني في — وروى حتى كاد — .

(١) أي الذي يسيء بحسبة المالك .

وما زال يوصفنى بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لا ينامون ليلاً . ذكره أبو الليث السمرقندى فى تفسيره .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ) أى لا يرضى . ( مَنْ كَانَ مُخْتَلًا تَفُورًا ) ففى سبحانه محبته ورضاه عن هذه صفته ؛ أى لا يظهر عليه آثار نعمة فى الآخرة وفى هذا ضرب من التوعد . والمختال ذو الخيلاء أى الكبر . والفخور : الذى يعدد مناقبه كبراً . والفخر : البسذخ والتطاول . وخص هاتين الصفتين بالذكر هنا لأنهما تحملان صاحبيهما على الأتفة من القريب الفقير والجار الفقير وغيرهم من ذكر فى الآية فيضيع أمر الله بالإحسان إليهم . وقرأ عاصم فيما ذكر المفضل عنه « والجار الجنب » بفتح الجيم وسكون النون . قال المهدوى : هو على تقدير حذف مضاف ، أى والجار ذى الجنب أى ذى الناحية . وأنشد الأخفش :

\* النَّاسُ جَنْبٌ وَالْأَمِيرُ جَنْبٌ <sup>(١)</sup> \*

والجنب الناحية ، أى المنتحى عن القربة . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢٧﴾  
قوله تعالى : ( الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ) فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ( الَّذِينَ يَخْلَوْنَ ) « الَّذِينَ » فى موضع نصب على البدل من « مَنْ » فى قوله : « مَنْ كَانَ » ولا يكون صفة ؛ لأن « مَنْ » و « مَا » لا يوصفان ولا يوصف بهما . ويجوز أن يكون فى موضع رفع بدلا من المضمرة الذى فى تفور . ويجوز أن يكون فى موضع رفع فيعطف عليه . ويجوز أن يكون ابتداء والخبر محذوف ، أى الذين يخلون لهم كذا ، أو يكون الخبر « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » . ويجوز أن يكون منصوبا بإحتمار

(١) كأنه عدله بجميع الناس .

(٢) أى فيعطف عليه قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ » كما فى إمراب القرآن للنحاس .

أعني، فتكون الآية في المؤمنين؛ فتجىء الآية على هذا التأويل أن الباخلين منية عنهم محبة الله، فأحسنوا أيها المؤمنون إلى من سُمي فإن الله لا يحب من فيه الخلل المانعة من الإحسان.

الثانية - قوله تعالى: ﴿يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ البخل المذموم في الشرع هو الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى عليه. وهو مثل قوله تعالى: «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» الآية. وقد مضى في «آل عمران» القول في البخل وحقيقته، والفرق بينه وبين الشح مستوفى. والمراد بهذه الآية في قول ابن عباس وغيره اليهود؛ فإنهم جمعوا بين الاختيال والفخر والبخل بالمال وكتبت ما أنزل الله من التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم. وقيل: المراد المنافقون الذين كان إغفارهم وإيمانهم تقية، والمعنى أن الله لا يحب كل غخال نفور، ولا الذين يخلون؛ على ما ذكرنا من إعرابه.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ فصل تعالى توعد المؤمنين الباخلين من توعد الكافرين بأن جعل الأول عدم المحبة والثاني عذابا مهينا.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ فيه مسائل ثلث:

الأولى - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ عطف تعالى على «الَّذِينَ يَخْلَوْنَ»: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ». وقيل: هو عطف على الكافرين؛ فيكون في موضع خفض. ومن رأى زيادة الواو أجاز أن يكون الثاني عنده خبرا للأول. قال الجمهور: نزت في المنافقين؛ لقوله تعالى: «رِئَاءَ النَّاسِ» والرءاء من النفاق. مجاهد: في اليهود. وضعفه الطبري؛ لأنه تعالى نفى عن هذه الصفة الإيمان بالله واليوم الآخر، واليهود

(١) واجتمع ٤ ص ٢٩٠ طبعة أول وثانية:

(٢) الصفة (بكر الصاد وسكون النون): طائفة من القبيلة. وقيل: طائفة من كل شيء.

ليس كذلك . قال ابن عطية : وقول مجاهد مَنَجه على المبالغة والإلزام ؛ إذ إيمانهم باليوم الآخر كَلَّا إيمان من حيث لا ينفعهم . وقيل : نزلت في مُطعِمى يوم بدر ، وهم رؤساء مكة أنفقوا على الناس ليخرجوا إلى بدر . قال ابن العربي : ونفقة الرياء تدخل في الأحكام من حيث إنها لا تجزئ .

قلت : ويدل على ذلك من الكتاب قوله تعالى : « قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ » وسأى .

الثانية — قوله تعالى : ( وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قُرَيْنًا فَسَاءَ قُرَيْنًا ) في الكلام إضمار تقديره « ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » فقرينهم الشيطان « وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قُرَيْنًا فَسَاءَ قُرَيْنًا » . القرين : المقارن ، أى صاحب والخليل وهو فعيل من الإقران . قال عدي بن زيد :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه \* فكل قرين بالمقارن يقتدى  
والمعنى : مَنْ قِيلَ من الشيطان في الدنيا فقد قارنه . ويجوز أن يكون المعنى مَنْ قُرِنَ به الشيطان في النار ( فساء قرينا ) أى فبئس الشيطان قرينا ، وهو نصب على التمييز .

قوله تعالى : وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿١٦٦﴾

« ما » في موضع رفع بالابتداء و « ذا » خبره ، وذو بمعنى الذى ، ويجوز أن يكون ما وذا اسما واحدا . فعل الأول تقديره وما الذى عليهم ، وعلى الثانى تقديره وأى شئ عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر ، أى صدقوا بواجب الوجود ، وبما جاء به الرسول من تفاصيل الآخرة ، وأنفقوا مما رزقهم الله . ( وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ) تقدم معناه في غير موضع .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ أى لا يبخسهم ولا ينقصهم من ثواب عملهم وزَنَ ذَرَّةٌ بل يمازِيهم بها ويُثَبِّتهم عليها . والمراد من الكلام أن الله تعالى لا يظلم قليلا ولا كثيرا ؛ كما قال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا » . والذَرَّةُ : النملة الحمراء ؛ عن ابن عباس وغيره ، وهى أصغر النمل . وعنه أيضا رأس النملة . وقال يزيد بن هارون : زعموا أن الذرة ليس لها وزن . ويُحَكَّى أن رجلا وضع خبرا حتى علاه الذر مقدار ما يستره ثم وزنه فلم يزد على وزن الخبز شيئا .

قلت : والقرآن والسنة يدلان على أن للذرة وزنا ؛ كما أن للدنار ونصفه وزنا . والله أعلم . وقيل : الذرة الخردلة ؛ كما قال تعالى : « فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا » . وقيل غير هذا ، وهى فى الجملة عبارة عن أقل الأشياء وأصغرها . وفى صحيح مسلم عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً يُعْطَى بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتٍ مَا يَعْمَلُ بِهَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا » .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً نِّضَاعِفْهَا ﴾ أى يُكثِر ثوابها . وقرأ أهل المجاز « حَسَنَةً » بالرفع ، والعامّة بالنصب ؛ فعلى الأول « تَكُ » بمعنى تحدث ، فهى تامة . وعلى الثانى هى الناقصة ، أى إن تَكُ فَعَلَّتْهُ حَسَنَةً . وقرأ الحسن « يَضَاعِفْهَا » بنون العظمة . والباقون بالياء ، وهى أصح ، لقوله « وَيُؤْتِ » . وقرأ أبو رجاء « يَضَعِفْهَا » ، والباقون « يَضَاعِفْهَا » وهما لفتان معناهما التكثير . وقال أبو عبيدة : « يَضَاعِفْهَا » معناه يجعله أضعافا كثيرة ، « وَيَضَعِفْهَا » بالتشديد يجعلها ضِعْفَيْن . ﴿ مِنْ لَدُنْهُ ﴾ من عنده . وفيه أربع لغات : لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدٌ وَلَدَى ؛ فإذا أضافوه إلى أنفسهم شدّدوا النون ، ونخلت عليه « مِنْ » حيث كانت « مِنْ » الداخلة لابتداء الغاية و« لَدُنْ » كذلك ، فلما تشاكلا حَسُنَ دخول « مِنْ » عليها ؛ ولذلك قال سيبويه فى لَدُنْ : إنه الموضع الذى هو أوّل الغاية . ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ يعنى الجنة . وفى صحيح مسلم من حديث

(١) فى كتب الله أكثر من أربع لغات ؛ طهرايع .

أبي سعيد الخدري الطويل - حديث الشفاعة - وفيه: "حتى إذا خَلَصَ المؤمنون من النار قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مَنَعَكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدِّ مُنَاشِدَةٍ لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيُحْجُونَ فَيَقَالُ لَهُمْ أَنْحَرُوا مِنْ عِرْقِهِمْ فَتَحَرَّمَ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ يَقُولُ أَرِجُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْحَرُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَرِجُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْحَرُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَرِجُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْحَرُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا".

وكان أبو سعيد الخدري يقول: "إِنْ لَمْ تَصَدَّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يُؤْتَى بِالْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُوقَفُ وَيُنَادَى مُنَادٍ عَلَى رِءُوسِ الْخَلَائِقِ هَذَا فُلَانٌ بِنِ فُلَانٍ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيَاكِ إِلَى حَقِّهِ ثُمَّ يَقُولُ آتِ هَؤُلَاءِ حَقُوقَهُمْ يَقُولُ يَارَبِّ مَنْ أَيْنَ لِي وَقَدْ ذَهَبَتِ الدُّنْيَا عَنِّي يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ أَنْظَرُوا إِلَى أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ فَأَعْطُوهُمْ مِنْهَا فَإِنَّ بَقِيَّةَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَارَبِّ وَهُوَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ قَدْ أُعْطِيَ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقُّهُ وَبَقِيَ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ ضَعُفُوهَا لِعَبْدِي وَأَدْخُلُوهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِي الْجَنَّةِ وَمُصَادَقِهِ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا» - وَإِنْ كَانَ عَبْدًا شَقِيًّا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ الْهَنَأَ فَنِيَّتْ حَسَنَاتِهِ وَبَقِيَتْ سَيِّئَاتُهُ وَبَقِيَ طَالِبُونَ كَثِيرٌ فَيَقُولُ تَعَالَى خَذُوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَضِفُوهَا إِلَى سَيِّئَاتِهِ ثُمَّ صَوَّرَ لَهُ صَكَكًا إِلَى النَّارِ». فَالآيَةُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِي الْخُصُومِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ لِلْخَصْمِ عَلَى الْخَصْمِ بِأَخْذِهِ مِنْهُ، وَلَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ تَبْقَى لَهُ بَلْ يُثَبِّتُ عَلَيْهَا وَيُضَعِّفُهَا لَهُ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا». وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ

الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إِنْ أَلَّهِ يَعْطَى عَبْدُهُ الْمُؤْمِنُ بِالْحَسَنَةِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي أَلَّفَ حَسَنَةً " وتلا " إِنَّ اللَّهَ لَا يَطْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَ يُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا " . قال عبيدة قال أبو هريرة : وإذا قال الله « أَجْرًا عَظِيمًا » فمن الذي يقدر قدره ! وقد تقدم عن ابن عباس وأبن مسعود أن هذه الآية إحدى الآيات التي هي خير مما طلعت عليه الشمس .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿١١﴾

فتحت الفاء لالتقاء الساكنين ، و « إذا » ظرف زمان والعامل فيه « جئنا » . ذكر أبو الليث السمرقندي حدثنا الخليل بن أحمد قال حدثنا ابن منيع قال حدثنا ابن كامل قال حدثنا فضيل عن يونس عن محمد بن فضالة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاهم في بني ظفر فجلس على الصخرة التي في بني ظفر ومعه ابن مسعود ومعاذ وناس من أصحابه فأمر قارئًا يقرأ حتى أتى على هذه الآية « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أخضلت وجنتاه ؛ فقال : « يارب هذا على من أنا بين ظهرانيهم فكيف من لم أرهم » . وروى البخاري عن عبد الله قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقرأ على » قلت : أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : « إني أحب أن أسمعه من غيري » فقرأت عليه سورة « النساء » حتى بلغت « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » قال : « أمسك » فإذا عيناه تذرفان . وأخرجه مسلم وقال بدل قوله « أمسك » : فرفعت رأسي - أو غمزني رجل إلى جنبي - فرفعت رأسي فرأيت دموعه تسيل . قال علماؤنا : بكاء النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان لعظيم ما تضمنته هذه الآية من هول المطلع وشدة الأمر ؛ إذ يؤتى بالأنبياء شُهَدَاءُ على أُمَمِهِم بالتصديق والتكذيب ، ويؤتى به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة شهيدًا . والإشارة بقوله

(١) بنو ظفر (محرّكة) : جن في الأهوار و جن في بن سليم .



« على هؤلاء » إلى كفار قريش وغيرهم من الكفار ؛ وإنما خص كفار قريش بالذكر لأن وظيفة العذاب أشد عليهم منها على غيرهم ؛ لعنادهم عند رؤية المعجزات ، وما أظهره الله على يديه من خوارق العادات . والمعنى فكيف يكون حال هؤلاء الكفار يوم القيامة « إذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شييدا » أى مُعَذِّين أم مُنْعَمِينَ . وهذا استفهام معناه التوبيخ . وقيل : الإشارة إلى جميع أمته . ذكر ابن المبارك أخبرنا رجل من الأنصار عن المنهال ابن عمرو حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس من يوم إلا تُعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته غدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم ؛ يقول الله تعالى ، « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشييد » يعنى نبيها « وجئنا بك على هؤلاء شييدا » . وموضع « كيف » نصب بفعل مضمر ، التقدير فكيف يكون حالهم ؛ كما ذكرنا . والفعل المضمر قد يستد مسد « إذا » ، والعامل في « إذا » « جئنا » . و « شييدا » حال . وفي الحديث من الفقه جواز قراءة الطالب على الشيخ والعرض عليه ، ويجوز عكسه . وسيأتى بيانه في حديث أبي في سورة « لم يكن » ، إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَوْمَئِذٍ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾

صُحَّتِ الواو في « عَصَوْا » لالتقاء الساكنين ، ويجوز كسرهما . وقرأ نافع وابن عامر « تُسَوَّى » بفتح التاء والتشديد في السين . وحركة والساكني كذلك إلا أنهما خفقا السين . والباقون صَمَّوْا التاء وخفقا السين ، مَبْنِيًّا لِلْفِعُولِ والفاعل غير مُسَمًى . والمعنى لو يُسَوَّى الله بهم الأرض ، أى يجعلهم والأرض سواء . ومعنى آخر : تَمَتَّعُوا ولم يبعثهم الله وكانت الأرض مستوية عليهم ؛ لأنهم من التراب نقلوا . وعلى القراءة الأولى والثانية فالأرض فاعلة ، والمعنى تَمَتَّعُوا لو انفتحت لهم الأرض فساخوا فيها ؛ قاله قتادة . وقيل : الباء بمعنى على ، أى لو تُسَوَّى عليهم أى تنشق فتسوى عليهم ؛ عن الحسن . فقراءة التشديد على الإدغام ، والتخفيف على

حذف التاء . وقيل : إنما نمتوا هذا حين رأوا البهائم تصير ترابا وعلموا أنهم مخلدون في النار؛ وهذا معنى قوله تعالى : « وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا » . وقيل : إنما نمتوا هذا حين شهدت هذه الأمة للأنياء على ما تقدم في « البقرة » عند قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » الآية . فتقول الأمم الخالية : إن فيهم الزناة والسراق فلا تقبل شهادتهم فيزكهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقول المشركون : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فيجتحم على أفواههم وتشهد أرجلهم وأيديهم بما كانوا يكسبون ؛ فذلك قوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ » يعني تحسف بهم . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ قال الزجاج قال بعضهم : « لا يكتُمون الله حديثا » مستأنف ؛ لأن ما عملوه ظاهر عند الله لا يقدر أن على كتمانهم . وقال بعضهم : هو معطوف ، والمعنى يود لو أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتُموا الله حديثا لأنه ظهر كذبهم . وسئل ابن عباس عن هذه الآية ، وعن قوله تعالى : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فقال : لما رأوا أنه لا يدخل الجنة إلا أهل الإسلام قالوا « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فحتم الله على أفواههم وتكلمت أيديهم وأرجلهم فلا يكتُمون الله حديثا . وقال الحسن وقادة : الآخرة مواطن يكون هذا في بعضها وهذا في بعضها . ومعناه أنه لما تبين لهم وحسبوا لم يكتُموا . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِن كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ أَوْ لَعِمْتُمْ النَّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٣٢﴾

فيه أربع وأربعون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) خص الله سبحانه وتعالى بهذا الخطاب المؤمنين ؛ لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الخمر وأثقلت عليهم أذهانهم فحُصُوا بهذا الخطاب ، إذ كان الكفار لا يفعلونها صُحَاءً ولا سُكَارَى .  
 روى أبو داود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لما نزل تحريم الخمر قال عمر : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » قَالَ : فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي النَّسَاءِ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فَكَانَ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يَنَادِي : أَلَا لَا يَقْرَبُ الصَّلَاةَ سَكَرَانٌ . فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَتَزَلَّتِ هَذِهِ الْآيَةُ : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » قَالَ عُمَرُ : اتَّهِنَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : كَانَ النَّاسُ عَلَى أَمْرِ جَاهِلِيَّتِهِمْ حَتَّى يُؤْمَرُوا أَوْ يَنْهَوْا ؛ فَكَانُوا يَشْرِبُونَهَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ حَتَّى نَزَلَتْ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْ فَاعِلٌ لِلنَّاسِ » . قَالُوا : نَشْرِبُهَا لِلتَّغْلَةِ لَا لِلإِثْمِ ؛ فَشَرِبَهَا وَجَلْ فَتَقَدَّمَ يَصَلِّي بِهِمْ فَقَرَأَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ ؛ فَتَزَلَّتْ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » . قَالُوا : فِي غَيْرِ عَيْنِ الصَّلَاةِ . فَقَالَ عُمَرُ : اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَتَزَلَّتْ : « وَإِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ » الْآيَةَ . فَقَالَ عُمَرُ : اتَّهِنَا ، اتَّهِنَا . ثُمَّ طَافَ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا إِنَّمَا الْخَمْرُ قَدْ حُرِّمَتْ ؛ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي « الْمَائِدَةِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ طَعَامًا فَدَعَانَا وَسَقَانَا مِنَ الْخَمْرِ ، فَأَخَذْتُ الْخَمْرَ مِنَّا ، وَحَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَقَدَّمُونِي فَقَرَأَتْ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . قَالَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَوَجْهُ الْإِتِّصَالِ وَالنَّظْمِ بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا

تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» . ثم ذكر بعد الإيمان الصلاة التي هي رأس العبادات ؛ ولذلك يُقتل تاركها ولا يسقط فرضها ، وانجز الكلام إلى ذكر شروطها التي لا تصح إلا بها .

الثانية - والجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء على أن المراد بالسكر السكر الخمر ؛ إلا الضحاك فانه قال : المراد سكر النوم ؛ لقوله عليه السلام : " إذا نعت أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإنه لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه " . وقال عبيدة السلماني : « وأتم سكرارى » يعنى إذا كنت حاقنا ؛ لقوله عليه السلام : " لا يصلّي أحدكم وهو حاقن " في رواية " وهو ضام بين نخذه " .

قلت : وقول الضحاك وعبيدة صحيح المعنى ؛ فإن المطلوب من المصلّ الإقبال على الله تعالى بقلبه وترك الالتفات إلى غيره ، والخلو عن كل ما يشوش عليه من نوم وحُفنة وجوع ، وكل ما يشغل البال ويغير الحال . قال صلى الله عليه وسلم " إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء " . فراعى صلى الله عليه وسلم زوال كل مشوش يتعلّق به الخاطر ، حتى يُقبل على عبادة ربه بفراغ قلبه وخالص لُبه ، فيخضع في صلاته ، ويدخل في هذه الآية : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » على ما أتى بيانه . وقال ابن عباس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » منسوخٌ بآية المائدة : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » الآية . فأمرُوا على هذا القول ألا يصلّوا سكرارى ، ثم أمرُوا بأن يصلّوا على كل حال ؛ وهذا قبل التحريم . وقال مجاهد : نسخت بتحريم الخمر . وكذلك قال عكرمة وقتادة ، وهو الصحيح في الباب لحديث على المذكور . وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : أقيمت الصلاة فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقربن الصلاة سكران ؛ إذ كرهه النحاس . وعلى قول الضحاك وعبيدة الآية مُحْكَمَةٌ لا نسخ فيها .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا ﴾ إذا قيل : لا تقرب بفتح الراء كان معناه لا تلبس بالفعل ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن منه . والخطاب لجماعة الأمة

الصالحين . وأما السكران إذا عدم الميز لسكره فليس يخاطب في ذلك الوقت لذهاب عقله ؛ وإنما هو غاطب بامتثال ما يجب عليه ، وبتكفير ما ضيع في وقت سكره من الأحكام التي تغتفر تكليفه إياها قبل السكر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ الصَّلَاة ﴾ اختلف العلماء في المراد بالصلاة هنا ؛ فقالت طائفة : هي العبادة المعروفة نفسها ؛ وهو قول أبي حنيفة ؛ ولذلك قال « حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . وقالت طائفة : المراد مواضع الصلاة ؛ وهو قول الشافعي ، فحذف المضاف . وقد قال تعالى « لَهَدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ » فسمي مواضع الصلاة صلاة . ويدل على هذا التأويل قوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » وهذا يقتضى جواز العبور للمجنب في المسجد لا الصلاة فيه . وقال أبو حنيفة : المراد بقوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » المسافر إذا لم يجد الماء فإنه يتيمم ويصلي ، وسيأتي بيانه . وقالت طائفة : المراد الموضع والصلاة معا ؛ لأنهم كانوا حينئذ لا يأتون المسجد إلا للصلاة ولا يصلون إلا مجتمعين ، فكانا متلازمين .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ مُسْكَّرَى ﴾ ابتداء وخبر ، جملة في موضع الحال من « تقرّبوا » . و « مُسْكَّرَى » جمع سكران ؛ مثل كسلان وكسالى . وقرأ النخعي « سُكْرَى » بفتح السين على مثال فَعْلٍ ، وهو تكسير سكران ؛ وإنما كُسر على سُكْرَى لأن السكرافة تلحق العقل بخرى مجرى صُرْحَى وبابه . وقرأ الأعمش « سُكْرَى » كحلى فهو صفة مفردة ؛ وجاز الإخبار بالصفة المفردة عن الجماعة على ما يستعملونه من الإخبار عن الجماعة بالواحد . والسكر : نقيض الصحو ؛ يقال : سَكِرَ سَكْرًا ، من باب حَدَّ يَحْدُ . وسَكِرَتْ عينه تَسْكُرُ أى تحيرت ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّمَا سَكِرَتْ أَبْصَارُنَا » . وسكرت الشق سددته . فالسكران قد آتقطع عما كان عليه من العقل .

السادسة - وفي هذه الآية دليل بل نص على أن الشرب كان مباحا في أول الإسلام حتى ينتهي بصاحبه إلى السكر . وقال قوم : السكر محرم في العقل وما أبيع في شيء من

الأديان ؛ وحملوا السكر في هذه الآية على التزم . وقال القفال : يحتمل أنه كان أبيع لهم من الشراب ما يمزج الطبع إلى السخاء والشجاعة والحمة .

قلت : وهذا المعنى موجود في أشعارهم ؛ وقد قال حسان :

\* ونشرها فتركنا ملوكا \*

وقد أشبعنا هذا المعنى في « البقرة » . قال القفال : فأما ما يزيل العقل حتى يصير صاحبه في حد الجنون والإغماء فما أبيع قصده ، بل لو أنفق من غير قصد فيكون مرفوعا عن صاحبه . قلت : هذا صحيح ، وسيأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى في قصة حمزة<sup>(٢)</sup> . وكان المسلمون لما نزلت هذه الآية يحتذون الشراب أوقات الصلوات ، فإذا صلوا العشاء شربوها ؛ فلم يزالوا على ذلك حتى نزل تحريمها في « المائدة » في قوله تعالى : « فهل أتم<sup>(٢)</sup> ويدر<sup>(٢)</sup> مشهور » .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ أى حتى تعلموه متيقنين فيه من غير غلط . والسكران لا يعلم ما يقول ؛ ولذلك قال عثمان بن عفان رضى الله عنه : إن السكران لا يلزمه طلاقه . وروى عن ابن عباس وطاوس وعطاء وألقاسم وربيعه ، وهو قول الليث ابن سعد وإسحاق وأبي ثور والمزني ؛ واختاره الطحاوى وقال : أجمع العلماء على أن طلاق المعتوه لا يجوز ، والسكران معتوه كالموسوس معتوه بالسواس . ولا يختلفون أن من شرب البسج فذهب عقله أن طلاقه غير جائز ؛ فكذلك من سكر من الشراب . وأجازت طائفة طلاقه ؛ وروى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي ، واختلف فيه قول الشافعي . وأزمه مالك الطلاق والقود في الجراح والقتل ، ولا يلزمه النكاح والبيع . وقال أبو حنيفة : أفعال السكران وعقوده كلها ثابتة كأفعال الصالح ، إلا الردة فإنه إذا ارتد لا تبين منه أمر أنه إلا استحسانا . وقال أبو يوسف : يكون ممرئدا في حال سكره ؛ وهو قول الشافعي إلا أنه لا يقتله في حال سكره ولا يستتبه .

(١) راجع ج ٣ ص ٥٥ وما بعدها طبة أولى أو ثانية . (٢) في المائدة الثالثة آية ٩٠ .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري : وقد رويت عندنا رواية شاذة أنه لا يلزم طلاق السكان . وقال محمد بن عبد الحكم : لا يلزم طلاق ولا عتاق . قال ابن شاس : ونزل الشيخ أبو الوليد الخلاف على المخلط الذي معه بقية من عقله إلا أنه لا يملك الاختلاط من نفسه فيخطئ ويصيب . قال : فاما السكان الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الأرجل من المرأة فلا اختلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعاله وأحواله فيما بينه وبين الناس ، وفيما بينه وبين الله تعالى أيضا ؛ إلا فيما ذهب وقته من الصلوات ، فقليل ؛ إنها لا تسقط عنه بخلاف المجنون ؛ من أجل أنه بإدخاله السكر على نفسه كالمتمعد تركها حتى يخرج وقتها . وقال سفيان الثوري : حد السكر اختلال العقل ؛ فإذا استقرئ غلط في قراءته وتكلم بما لا يعرف جلد . وقال أحمد : إذا تغير عقله عن حال الصحة فهو سكران ؛ وحكى عن مالك نحوه . قال ابن المنذر : إذا غلط في قراءته فهو سكران ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : « حتى تعلموا ما تقولون » . فإذا كان بحيث لا يعلم ما يقول تجنب المسجد مخافة التلويث ؛ ولا تصح صلاته وإن صلى قضي . وإن كان بحيث يعلم ما يقول وأتى بالصلاة فحكه حكم الصالح .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ عطف على موضع الجملة المنصوبة في قوله : « حَتَّى تَعْلَمُوا » أى لا تصلوا وقد أجنبتم . ويقال : تجنبتم وأجنبتم وجنبتم بمعنى . ولفظ الجنب لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه على وزن المصدر كالبعث والقرب . وربما خففوه فقالوا : جنب ؛ وقد قرأه كذلك قوم . وقال الفراء : يقال جنب الرجل وأجنب من الجنابة . وقيل : يجمع الجنب في لغة على أجنب ؛ مثل عني وأعناق ، وطئ وطئ ، ومن قال للواحد جانب قال في الجمع ؛ جنب ؛ كقولك : راكب وركاب . والأصل البعد ؛ كأن الجنب بعد بخروج الماء الدافئ عن حال الصلاة ؛ قال :

فلا تحرمي نائلاً عن جنابة \* فإنى أمرؤ وسط القباب غريب<sup>(١)</sup>

ورجل جنب : غريب . والجنابة مخالطة الرجل المرأة .

التاسعة - والجمهور من الأمة على أن الجُنُب هو غير الطاهر من إزال أو مجاوزة خِتانٍ . وروى عن بعض الصحابة أن لا غسل إلا من إزال ؛ لقوله عليه السلام : " إنما الماء من الماء " أخرجه مسلم . وفي البخارى عن أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم يتزل ؟ قال : " يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلى " . قال أبو عبد الله <sup>(١)</sup> : الغسل أحوط ؛ وذلك الآخر إنما ينهاه لأختلافهم . وأخرجه مسلم في صحيحه بمعناه ، وقال في آخره : قال أبو العلاء بن الشَّخِر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه بعضه بعضا كما ينسخ القرآن بعضه بعضا . قال أبو إسحاق : هذا منسوخ . وقال الترمذى : كان هذا الحكم في أول الإسلام ثم نسخ .

قلت : على هذا جماعة العلماء من الصحابة والتابعين وقهاء الأمصار ، وأن الغسل يجب بنفس التقاء الختانين . وقد كان فيه خلاف بين الصحابة ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل " . أخرجه مسلم . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل " . زاد مسلم " وإن لم يتزل " . قال ابن القصار : وأجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من قبلهم على الأخذ بحديث " إذا ألتقى الختانان " وإذا صح الإجماع بعد الخلاف كان مسقطا للخلاف . قال القاضى عياض : لانعلم أحدا قال به بعد خلاف الصحابة إلا ما حكى عن الأعمش ثم بعده داود الأصهبانى . وقد روى أن عمر رضى الله عنه حمل الناس على ترك الأخذ بحديث " الماء من الماء " لما اختلفوا . وتأوله ابن عباس على الاحتلام ؛ أى إنما يجب الاغتسال بالماء من إزال الماء فى الاحتلام . ومتى لم يكن إزال وإن رأى أنه يجامع فلا غسل . وهذا ما لا خلاف فيه بين كافة العلماء .

(١) أبو عبد الله : كنية البخارى . قوله : « وذلك الآخر » أى ذلك الوجه الآخر ، أو الحديث

الآخر الدال على عدم التسل . (٢) جهدها : دفعها وحفرها . وقيل : الجهد من أسماء النكاح .



العاشرة - قوله تعالى : ﴿لَا عَارِيَ سَبِيلٌ﴾ يقال : عَبَرْتُ الطريق أى قطعته من جانب إلى جانب. وعبَرْتُ النهر عبُوراً، وهذا عبَرُ النهر أى شطه، ويقال عبَرَهُ . والمعبر ما يُعبَرُ عليه من سفينة أو قنطرة . وهذا عبَرُ السبيل مازَ الطريق . وناقَة عبَرُ أسفار : لا تزال يُسافر عليها ويُقطع بها القلاة والهجرة لسرعة مشيها . قال الشاعر :

صِرَانُهُ سُرْحُ الْيَدَيْنِ شِمْلَةٌ \* عَبْرُ الْهَوَاجِرِ كَالْهَرَفِ الْخَاضِبِ<sup>(١)</sup>

وَعَبَّرَ الْقَوْمُ مَا تَوَا . وأنشد :

فَضَاءُ اللَّهِ يَنْلُبُ كُلَّ شَيْءٍ \* وَيَلْعَبُ بِالْخُزُوعِ وَالصَّبُورِ  
فَإِنْ تَعَبَرُ فَإِنَّ لَنَا لِمَاتٍ \* وَإِنْ تَعَبَّرْ فَتَحْنُ عَلَى نُدُورِ

يقول : إن ميتاً فلنا أقران، وإن بقينا فلا بد لنا من الموت؛ حتى كأن علينا في إتيانه نذوراً .

الحادية عشرة - واختلف العلماء في قوله : «لَا عَارِيَ سَبِيلٌ» فقال علي رضي الله عنه وابن عباس وابن جبير ومجاهد والحكم : عبَرُ السبيل المسافر . ولا يصح لأحد أن يقرب الصلاة وهو جنب إلا بعد الاعتسال ، إلا المسافر فإنه يتيمم ؛ وهذا قول أبي حنيفة لأن الغالب في الماء لا يُعَدُّ في الحضر . والحاضر يغتسل لوجود الماء ، والمسافر يتيمم إذا لم يجد . قال ابن المنذر : وقال أصحاب الرأي في الجنب المسافر يمتز على مسجد فيه عين ماء يتيمم الصعيد ويدخل المسجد ويستقي منها ثم يخرج الماء من المسجد . ورخصت طائفة في دخول الجنب المسجد . واحتج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : "المؤمن ليس بنجس" . قال ابن المنذر : وبه تقول . وقال ابن عباس أيضاً وابن مسعود وعكرمة والتخمي : عبَرُ السبيل الخاطر المجتاز ؛ وهو قول عمرو بن دينار ومالك والشافعي . وقالت طائفة : لا يمتز الجنب في المسجد إلا ألا يجد بداً فيتميم ويمتز فيه ؛ هكذا قال الثوري وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد وإسحاق في الجنب : إذا توضأ لا بأس أن يجلس في المسجد ؛

(١) البرائة من الإبل : للتاجية في نشاط . والسر من الإبل : الرمية المني . وشملة : غففة مريضة مشمرة . والهرف : الجاني من الظلجان . وقيل : الطويل الریش . والخاضب : الظلم إذا أكل الربيع فاهربت ساقاه وفرداه .

حكاه **أَبْنُ الْمُنْذِرِ** . وروى بعضهم فى سبب الآية أن قوماً من الأنصار كانت أبواب دُورهم شاردةً فى المسجد ، فإذا أصاب أحدهم الجنبابة أضطروا إلى المرور فى المسجد .

قلت : وهذا صحيح ؛ يعضده ما رواه أبو داود عن جَسْرَةَ بنت دَجَاجَةَ قالت سمعت عائشة رضى الله عنها تقول : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة فى المسجد ؛ فقال : ” وجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد “ . ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن ينزل فيهم رخصة تفرج إليهم بعدُ فقال : ” وجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد فإنى لا أحل المسجد لحائض ولا جنب “ . وفى صحيح مسلم : ” لا تبقيَنَّ فى المسجد خَوْخَةٌ <sup>(١)</sup> إلا خَوْخَةٌ أبى بكر “ . فأمر صلى الله عليه وسلم بسدِّ الأبواب لما كان يؤدى إلى اتِّخاذ المسجد طريقاً والعبور فيه . واستثنى خَوْخَةٌ أبى بكر إكراماً له وخصوصية ؛ لأنهما كانا لا يفترقان غالباً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أذن لأحد أن يمر فى المسجد ولا يجلس فيه إلا على **بِئْرِ** أبى طالب رضى الله عنه . رواه عطية العوفي عن أبى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” ما ينبغى لمسلم ولا يصح أن يجنب فى المسجد إلا أنا وعلى “ . قال علماؤنا : وهذا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن بيت على كان فى المسجد ، كما كان بيت النبي صلى الله عليه وسلم فى المسجد . وإن كان اليتان لم يكونا فى المسجد ولكن كانا متصلين بالمسجد وأبوابهما كانت فى المسجد فجعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد فقال : ” ما ينبغى لمسلم “ الحديث . والذي يدل على أن بيت على كان فى المسجد ما رواه **أَبْنُ شِهَابٍ** عن سالم بن عبد الله قال : سأل رجل أبا عن على وعثمان رضى الله عنهما أيتما كان خيراً ؟ فقال له عبد الله بن عمر : هذا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ! وأشار إلى بيت على إلى جنبه ، لم يكن فى المسجد غيرهما ؛ وذكر الحديث . فلم يكونا يجنبان فى المسجد وإنما كانا يجنبان فى بيوتهما ، وبيوتهما من المسجد إذ كان أبوابهما فيه ؛ فكانا يستطرقانه فى حال الجنبابة إذا خرجا من بيوتهما . ويجوز أن

(١) الخوخة (فتح الخاء) : الباب الصغير بين البيتين أو الدارين .

يكون ذلك تخصيصاً لها ؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم خُصَّ بأشياء ، فيكون هذا مما خُصَّ به ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم علماً عليه السلام فرخص له في ما لم يرخص فيه لغيره . وإن كانت أبواب بيوتهم في المسجد ، فإنه كان في المسجد أبواب بيوت غير بيتيهما ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسدها إلا باب علي . وروى عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "مُذُوا الأبواب إلا باب علي" "فخصه عليه السلام بأن ترك بابه في المسجد ، وكان يحجب في بيته وبيته في المسجد . وأما قوله : "لا تبقين في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر" فإن ذلك كانت - والله أعلم - أبواباً تطلع إلى المسجد خوذة ، وأبواب البيوت خارجة من المسجد ، فأمر عليه السلام بسد تلك الخوذة وترك خوذة أبي بكر إكراماً له . والخوذة كالكوكة والمشاكى وباب علي كان باب البيت الذي كان يدخل منه ويخرج . وقد فسر ابن عمر ذلك بقوله : ولم يكن في المسجد ضريحاً .

فإن قيل : فقد ثبت عن عطاء بن يسار أنه قال : كان رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تصيهم الجنبه فيتوضئون ويأتون المسجد فيحدثون فيه . وهذا يدل على أن اللبث في المسجد للجنب جائز إذا توضأ ؛ وهو مذهب أحمد وإسحاق كما ذكرنا . فالجواب أن الوضوء لا يرفع حدث الجنبه ، وكل موضع وُضِعَ للعبادة وأكرِمَ عن النجاسة الظاهرة ينبئ ألا يدخله من لا يرضى لتلك العبادة ، ولا يصح له أن يتلبس بها . والغالب من أحوالهم المنقولة أنهم كانوا يقتسلون في بيوتهم . فإن قيل : يبطل بالحدث . قلنا : ذلك يكثر وقوعه فيستحق الوضوء منه ؛ وفي قوله تعالى : « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » ما يُفْنِي وَيَكْفِي . وإذا كان لا يجوز له اللبث في المسجد فأحرى له ألا يجوز له مس المصحف ولَا القراءة فيه ؛ إذ هو أعظم حرمة . وسيأتي بيانه في «الواقعة»<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

الثانية عشرة - ويمنع الجنب عند طهائنا من قراءة القرآن غالباً إلا الآيات اليسيرة للتعوذ . وقد روى موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم : " لا يقرأ الجُنُبُ والمُخاضُ شيئاً من القرآن " أخرجه ابن ماجه . وأخرج الذارقُطَنِيُّ من حديث سُفيان عن مسعر وشعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جُنُبًا . قال سفيان قال لي شعبة : ما أحدثت بحديث أحسن منه . وأخرجه ابن ماجه قال : حدثنا محمد ابن بشير حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة ، فذكره بمعناه ، وهذا إسناده صحيح . وعن ابن عباس عن عبد الله بن رَوَاحَة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب ؛ أخرجه الذارقُطَنِيُّ . وروى عن عكرمة قال : كان ابن رَوَاحَة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جارية له في ناحية الحجر فوقع عليها ؛ وفزع امرأته فلم تجده في مضجعه ، فقامت ونجحت فرأته على جاريته ، فرجعت إلى البيت فاخذت الشفرة ثم خرجت ، وفرغ فقام فلقبها بمل الشفرة فقال : مهم<sup>(١)</sup> ؟ قالت : مهم ! لو أدركك حيث رأيتك لوجأت بين كنفك بهذه الشفرة . قال : وأين رأيتي ؟ قالت : رأيتك على الجارية ؛ فقال : ما رأيتي ؛ وتذنب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب . قالت : فأقرأ ، فقال :

أنا رسول الله يتلو كتابه \* كما لاح مشهور من الفجر ساطع  
أنى بالمدى بعد النعمى فقلوبنا \* به موفيات أت ما قال واقع  
بيت يحافى جنبه عن فراشه \* إذا استقلت بالمشركن المضاجع

فقال : آمنت بالله وكذبت البصر . ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ؛ فضحك حتى بدت نواجذه صلى الله عليه وسلم .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ( حَتَّى تَغْتَسِلُوا ) نهى الله سبحانه وتعالى عن الصلاة إلا بعد الاغتسال ؛ والاغتسال معنى معقول ، ولفظه عند العرب معلوم ، يعسره عن إمرار

(١) مهم : كلمة يمانية يستفهم بها ، معناها : ما حالك وما شأنك ، وما هذا الذى أرى بك ، ونحو هذا

(٢) الوجه : الضرب

من الكلام .

اليد مع الماء على المفسول؛ ولذلك فرقت العرب بين قولهم : غسلت الثوب، وبين قولهم :  
أفغضت عليه الماء وغمسته في الماء . وإذا تقرر هذا فاعلم أن العلماء اختلفوا في الجنب  
يصب على جسده الماء أو ينغمس فيه ولا يتذلك؛ فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز  
حتى يتذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر الجنب بالاعتسال، كما أمر المتوضئ بغسل وجهه  
ويديه؛ وهذا قول المزني واختاره . قال أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي : وهذا هو  
المعقول من لفظ الغسل؛ لأن الاعتسال في اللغة هو الاعتمال، ومن لم يثر يديه فلم يفعل غير  
صب الماء لا يسميه أهل اللسان غاسلاً، بل يسمونه صاباً للاء ومنغمساً فيه . قال : وعلى  
شعور هذا جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "تحت كل شعرة جناة فأغسلوا  
الشعر وأتقوا البشرة" قال : وإتقاؤه - والله أعلم - لا يكون إلا بتبتيه؛ على حد ما ذكرنا .

قلت : لا حجة فيما استدلت به من الحديث لوجهين : أحدهما - أنه قد خولف في تأويله ؛  
قال سفيان بن عيينة : المراد بقوله عليه السلام "وأتقوا البشرة" أراد غسل الفرج وتنظيفه،  
وأنه كنى بالبشرة عن الفرج . قال ابن وهب : ما رأيت أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عيينة .

الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : وهذا الحديث ضعيف ؛  
كذا في رواية ابن داسه . وفي رواية اللؤثي عنه : الحارث بن وجيه ضعيف ، حديثه  
منكر ؛ فسقط الاستدلال بالحديث ، وبقي المعول على اللسان كما بينا . وبعضه ما ثبت  
في صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فاتبعه بوله  
ولم يفسله ؛ وروته عائشة ، ونحوه عن أم قيس بنت محصن ؛ أخرجهما مسلم . وقال الجمهور  
: من العلماء وجماعة الفقهاء : يجزئ الجنب صب الماء والكتاس فيه إذا أسبغ وعم وإن لم  
يتذلك ؛ على مقتضى حديث ميمونة وعائشة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم . رواهما الأئمة ،  
وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض الماء على جسده ؛ وبه قال محمد بن عبد الحكم ،  
والبيهقي . رجع أبو الفرج ورواه عن مالك قال : وإنما أمر بإمرار اليدين في الغسل لأنه  
لا يكاد من لم يثر يديه عليه يسلم من تنكب الماء عن بعض ما يجب عليه من جسده . قال

آبن العربي : وأعجب لأبي الفرج الذى رأى وحكى عن صاحب المذهب أن الغسل دون ذلك يجرى ! وما قاله قط مالك نصاً ولا تحريماً ، وإنما هى من أوامره .

قلت : قد روى هذا عن مالك نصاً ؛ قال مروان بن محمد الظاهرى وهو ثقة من ثقات الشاميين : سألت مالك بن أنس عن رجل أنغمس فى ماء وهو جنب ولم يتوضأ ، قال : مضت صلاته . قال أبو عمر : فهذه الرواية فيها لم يتدلك ولا توضأ ، وقد أجزأه عند مالك . والمشهور من مذهبه أنه لا يُجزئه حتى يتدلك ؛ قياساً على غسل الوجه واليدين . وحجة الجماعة أن كل من صب عليه الماء فقد أغتسل . والعرب تقول : غسلنى السماء . وقد حكى عائشة وميمونة صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر تدلكاً ، ولو كان واجباً ماتركه ؛ لأنه المبين عن الله مراده ، ولو فعله لثقل عنه ؛ كما ثقل تخليل أصول شعره بالماء وغرفته على رأسه ، وغير ذلك من صفة غسله ووضوئه عليه السلام . قال أبو عمر : وغير نكير أن يكون الغسل فى لسان العرب مرةً بالعرك <sup>(١)</sup> ومرةً بالصَّب والإفاضة ؛ وإذا كان هذا فلا يمتنع أن يكون الله جل وعزّ تعبّد عباده فى الوضوء بإمرار أيديهم على وجوههم مع الماء ويكون ذلك غسلًا ، وأن يفيضوا الماء على أنفسهم فى غسل الجنابة والحيض ويكون ذلك غسلًا موافقاً للسنة غير خارج من اللغة ، ويكون كل واحد من الأمرين أصلًا فى نفسه ، لا يجب أن يرد أحدهما إلى صاحبه ؛ لأن الأصول لا يرد بعضها إلى بعض قياسًا — وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء الأمة — وإنما تردّ الفروع قياسًا على الأصول . وبالله التوفيق .

الرابعة عشرة — حديث ميمونة وعائشة يردّ ما رواه شعبة مولى آبن عباس عن آبن عباس أنه كان إذا أغتسل من الجنابة غسل يديه سبعاً وفرجه سبعاً . وقد روى عن آبن عمر قال : كانت الصلاة خمسين ، والغسل من الجنابة سبع مرار ، وغسل البول من التوب سبع مرار ؛ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلاة خمساً ، والغسل من الجنابة

(١) العرك : الدلك .

مرة، والفصل من البول مرة . قال ابن عبد البر : وإسناد هذا الحديث عن ابن عمر فيه ضعف ولين، وإن كان أبو داود قد أخرجه والذي قبله عن شعبة مولى ابن عباس، وشعبة هذا ليس بالقوي، ويردّهما حديث عائشة وميمونة .

الخامسة عشرة - ومن لم يستطع إمرار يده على جسده فقد قال مُحْتُونٌ : يجعل من يلى ذلك منه، أو يعالجه بخرقه . وفي الواضحة يمزّ يديه على ما يدركه من جسده، ثم يفيض الماء حتى يعم ما لم تبلغه يده .

السادسة عشرة - واختلف قول مالك في تخاليل الجنب لحينه ؛ فروى ابن القاسم عنه أنه قال : ليس عليه ذلك . وروى أشهب عنه أن عليه ذلك . قال ابن عبد الحكم : ذلك هو أحب إلينا ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخال شعره في غسل الجنابة، وذلك عام وإن كان الأظهر فيه شعر رأسه ؛ وعلى هذين القولين العلماء . ومن جهة المعنى أن استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب، والبشرة التي تحت اللحية من جلته ؛ فوجب إبطال الماء إليها ومباشرتها باليد . وإنما انتقل القرض إلى الشعر في الطهارة الصغرى لأنها مبنية على التخفيف . ونياًبة الأبدال فيها من غير ضرورة ؛ ولذلك جاز فيها المسح على الخفين ولم يحز في الغسل .

قلت : وبمضد هذا قوله صلى الله عليه وسلم : " تحت كل شعرة جنابة " .

السابعة عشرة - وقد بالغ قوم فأوجبوا المضمضة والاستنشاق ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » منهم أبو حنيفة ؛ ولأنهما من جملة الوجه وحكهما حكم ظاهر الوجه كالخد والجفن، فمن تركهما وصلى أعاد كن ترك لمعة<sup>(١)</sup>، ومن تركهما في وضوءه فلا إعادة عليه . وقال مالك : ليستا بفرض لا في الجنابة ولا في الوضوء ؛ لأنهما باطنان كداخل الجسد . وبذلك قال محمد بن جرير الطبري والليث بن سعد والأوزاعي وجماعة من التابعين . وقال ابن أبي ليلى وحامد بن أبي سليمان : هما فرض في الوضوء والغسل جميعاً ؛ وهو قول إسحاق

(١) الفة : الموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل .

وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب داود . ورؤى عن الزهري وعطاء مثل هذا القول . وروى عن أحمد أيضا أن المضمضة سنة والاستنشاق فرض ، وقال به بعض أصحاب داود . وحجة من لم يوجبها أن الله سبحانه لم يذكرها في كتابه ، ولا أوجبها رسوله ، ولا اتفق الجميع عليه ؛ والقرائن لا تثبت إلا بهذه الوجوه . احتج من أوجبها بالآية ، وقوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » فما وجب في الواحد من الغسل وجب في الآخر ؛ والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحفظ عنه أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه ولا في غسله من الجنابة ؛ وهو المبين عن الله مراده قولاً وعملاً . احتج من فرق بينهما بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل المضمضة ولم يأمر بها ، وأفعاله مندوب إليها ليست بواجبة إلا بدليل ، وفعل الاستنشاق وأمر به ؛ وأمره على الوجوب أبداً .

الثامنة عشرة — قال علماؤنا : ولا بد في غسل الجنابة من النية ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » وذلك يقتضي النية ؛ وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وكذلك الوضوء ، واليتم . وعصّدوا هذا بقوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » والإخلاص النية في التقرب إلى الله تعالى ، والقصده بأداء ما أقرض على عباده المؤمنين ، وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » وهذا عمل . وقال الأوزاعي والحسن : يُجْزئ الوضوء واليتم بغير نية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : كل طهارة بالماء فإنها تجزئ بغير نية ، ولا يجزئ اليتم إلا بنية ؛ قياساً على إزالة النجاسة بالإجماع من الأبدان والثياب بغير نية . ورواه الوليد بن مسلم عن مالك .

التاسعة عشرة — وأما قدر الماء الذي يغتسل به ؛ فروى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إماء هو الفرق من الجنابة . « الفرق » تحرك راؤه وتُسكن . قال ابن وهب : « الفرق » مكال من الخشب ، كان ابن شهاب يقول : إنه يسع خمسة أفساط بأفساط بنى أمية . وقد فسر محمد بن عيسى الأعشى « الفرق » فقال : ثلاثة أصع . قال وهب خمسة أفساط ، قال



وفي الخمسة أقساط اثنا عشرًا مُدًّا بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وفي صحيح مسلم قال سفيان : « الفرق » ثلاثة أصع . وعن أنس قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمُدِّ ويتغسل بالصاع إلى خمسة أمداد . وفي رواية : يغتسل بخمسة مكايك ويتوضأ بمَكَّوك<sup>(١)</sup> . وهذه الأحاديث تدل على استحباب تقليل الماء من غير كيل ولا وزن ، يأخذ منه الإنسان بقدر ما يكفي ولا يكثر منه ، فإن الإكثار منه سرف والسرف مذموم . ومذهب الإباضية الإكثار من الماء ، وذلك من الشيطان .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ هذه آية التيمم ، نزلت في عبد الرحمن بن عوف أصابته جنابة وهو جريح ، فوُخِّص له في أن يتيمم ، ثم صارت الآية عامة في جميع الناس . وقيل : نزلت بسبب عدم الصحابة الماء في غزوة « المريسيع »<sup>(٢)</sup> حين انقطع العقد لعائشة . أخرج الحديث مالك من رواية عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة . وترجم البخاري هذه الآية في كتاب التفسير : حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : هلكت قِلادة لأسماء فبعث النبي - صلى الله عليه وسلم في طلبها رجالا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وصوء ولم يجدوا ماء فصولوا وهم على غير وصوء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم .

قلت : وهذه الزواية ليس فيها ذكر للوضع ، وفيها أن القِلادة كانت لأسماء ، بخلاف حديث مالك . وذكر النسائي من رواية علي بن مُرَّة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قِلادة لها وهي في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسلت منها وكان ذلك المكان يقال له الصَّاهِلُ<sup>(٣)</sup> ؛ وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن

(١) المكوك (كنود) : مكال معروف لأهل العراق ، والجمع مكايك ومكاي ؛ وأراد به الله . وقيل :

الصاع . والأول أشبه لأنه جاء في حديث آخر مرفوعا بالمُدِّ .

(٢) المريسيع (مصر مرسوع) : بئر أو ماء لخزاعة على يوم من القرع ، وإليه تصاف غزوة بني المصطلق .

(٣) الصاهل (بضم أوله وفتح) : موضع على بعد سبعة أميال من المدينة . (عن معجم البلدان) .

هشام أن القِلادة كانت لأسماء ، وأن عائشة استعارتها من أسماء . وهذا بيان لحديث مالك إذ قال : انقطع عقد لعائشة ، ولحديث البخاري إذ قال : هلكت قِلادة لأسماء . وفيه أن المكان يقال له الصلصل . وأخرجه الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سقطت قِلادتها ليلة الأَبواء ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين في طلبها ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن هشام أيضا إضافة القِلادة إليها ، لكن إضافة مستعير بدليل حديث النسائي . وقال في المكان : «الأَبواء» كما قال مالك ، إلا أنه من غير شك . وفي حديث مالك قال : وبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته . وجاء في البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده . وهذا كله صحيح المعنى ، وليس اختلاف الثِقلة في العقد والقِلادة ولا في الموضع ما يقصد في الحديث ولا يؤمن شيئا منه ؛ لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود به إليه هو نزول التيمم ، وقد ثبتت الروايات في أمر القِلادة . وأما قوله في حديث الترمذي : فأرسل رجلين قيل أحدهما أسيد ابن حصير . ولعلهما المراد بالرجال في حديث البخاري فبعرَ عنهما بلفظ الجمع ، إذ أقل الجمع اثنان ، أو أُرُفد في أمرهما غيرهما فصح إطلاق اللفظ ، والله أعلم . فبحثوا في طلبها فطلبوا فلم يجدوا شيئا في وجهتهم ، فلما رجعوا أثاروا البعير فوجدوه تحته . وقد روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابهم جراحة ففشت فيهم ثم أبتلوا بالجَنابة فشكوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت هذه الآية . وهذا أيضا ليس بخلاف لما ذكرنا ؛ فإنهم ربما أصابهم الجراحة في غزوتهم تلك التي قفلوا منها إذ كان فيها قتال فشكوا وضع العقد ونزلت الآية . وقد قيل : إن ضياع العقد كان في غزاة بني المُصْطَلِق . وهذا أيضا ليس بخلاف لقول من قال في غزاة المُريْسيع ، إذ هي غزاة واحدة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم غزا بني المُصْطَلِق في شعبان من السنة السادسة من الهجرة ، على ما قاله خليفة بن خياط وأبو عمر بن عبد البر ، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفاري . وقيل : بل مُبيلة بن عبد الله الليثي . وأغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المُصْطَلِق وهم غازون على ماء يقال له

المُرْبِيع من ناحية قُدِيد مما يلي الساحل، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ وَسَيَّ النِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ وَكَانَ شَعَارُهُمْ يَوْمَئِذٍ : أَمِتْ أَمِتْ . وقد قيل : إن بنى المُصْطَلِقِ جمعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأرادوه، فلما بلغه ذلك خرج إليهم فَلَقِيَهُمْ على ماء . فهذا ما جاء في بدء التيمم والسبب فيه . وقد قيل : إن آية المائدة آيَةُ التيمم ، على ما يأتي بيانه هناك . قال أبو عمر : فأنزل الله تعالى آية التيمم ، وهى آية الوضوء المذكورة فى سورة « المائدة » ، أو الآية التى فى سورة « النساء » ؛ ليس التيمم مذكورا فى غير هاتين الآيتين وهما مَدِينَتَانِ .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : ( مَرَضَى ) المرض عبارة عن خروج البدن عن حد الاعتدال ، والاعتدال إلى الأعوجاج والشذوذ . وهو على ضربين : كثير ويسير ؛ فإذا كان كثيرا بحيث يخاف الموت لبرد الماء ، أو للعلّة التى به ، أو يخاف فوت بعض الأعضاء ، فهذا يتيمم بإجماع ؛ إلا ما روى عن الحسن وعطاء أنه يتطهر وإن مات . وهذا مردود بقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » وقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » . وروى التارُفُطْنِي عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس فى قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ » قال : إذا كانت بالرجل الجراحة فى سبيل الله أو القروح أو الجُدَرى فيجُتَنَّبُ فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم . وعن سعيد بن جبیر أيضا عن ابن عباس قال : رُخِّصَ للمريض فى التيمم بالصَّعِيدِ . وتيمم عمرو بن العاص لما خاف أن يَهْلِكَ من شدة البرد ولم يأمره صلى الله عليه وسلم بنسلي ولا إعادة . فإن كان يسيرا إلا أنه يخاف معه حدوثُ علة أو زيادتها أو بقاء بُرْءٍ فهو لاء يتيممون بإجماع من المذهب . قال ابن عطية : فيها حفظت .

قلت : قد ذكر البَاجِيّ فيه خلافا ؛ قال القاضى أبو الحسن : مثل أن يخاف الصحيح نزلةً أو حمى ؛ وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض ؛ وبجو ذلك قال أبو حنيفة . وقال الشافعى : لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف ؛ ورواه القاضى أبو الحسن عن مالك . قال ابن العربى : « قال الشافعى لا يباح التيمم للمريض إلا إذا خاف التلف ، لأن زيادة المرض غير متحققه ؛ لأنها قد تكون وقد لا تكون ، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن

للتوف المشكوك . قلنا : قد ناقضت ؛ فإنك قلت إذا خاف التلف من البرد تيمم ؛ فكما يبيع التيمم خوف التلف كذلك يبيعه خوف المرض ؛ لأن المرض محذور كما أن التلف محذور . قال : وعجبا للشافعي يقول : لو زاد الماء على قدر قيمته حبة لم يلزمه شراؤه صيانة للسال ويلزمه التيمم ، وهو يخاف على بدنه المرض ! وليس [عليه] لهم كلام يساوي سماعه .

قلت : الصحيح من قول الشافعي فيما قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم في تفسيره : والمرض الذي يباح له التيمم هو الذي يخاف فيه فوت الروح أو فوات بعض الأعضاء لو استعمل الماء . فإن خاف طول المرض فالقول الصحيح للشافعي : جواز التيمم . روى أبو داود والدارقطني عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن ابن جبير عن عمرو بن العاص قال : آحلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن آتست أن أهلك ؛ فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو : " صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ " فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول : « وَلَا تَقْسُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » فضحك نبي الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا . فدل هذا الحديث على إباحة التيمم مع الخوف لا مع اليقين ، وفيه إطلاق اسم الجنب على المتيمم وجواز صلاة المتيمم بالتوضئين ؛ وهذا أحد القولين عندنا ؛ وهو الصحيح الذي أقرأه مالك في موطنه وقرئ عليه إلى أن مات . والقول الثاني — أنه لا يصلي ؛ لأنه أنقص فضيلة من المتوضئ ، وحكم الإمام أن يكون أعلى رتبة ؛ وقد روى الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَا يُؤْتَمُّ الْمُتَيْمِمُ الْمُتَوَضِّئِينَ " إسناذه ضعيف . وروى أبو داود والدارقطني عن جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشبهه في رأسه ثم أحلت ، فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ؛ فأغسل ثمت ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال :

”قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي<sup>(١)</sup> السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويصير أو يصيب - شك موسى - على جرحه خرقه ثم مسح عليها وينسل سائر جسده “ . قال التارقي : « قال أبو بكر هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة ، ولم يروه عن عطاء عن جابر بن الزبير بن خريق ، وليس بالقوى ، وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس . وأختلف على الأوزاعي فقيل عنه عن عطاء ، وقيل عنه : بلغني عن عطاء ، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا : رواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، وأسنده الحديث » . وقال داود : كل من أطلق عليه اسم المريض بفائزله التيمم ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » . قال ابن عطية : وهذا قول خف ، وإنما هو عند علماء الأمة لمن خاف من استعمال الماء أو تأذيه به كالمجدور والمحسوب ، والعلل المخوف عليها من الماء ؛ كما تقدم عن ابن عباس .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : ( أَوْ عَلَى سَفَرٍ ) يجوز التيمم بسبب السفر طال أو قصر عند عدم الماء ، ولا يشترط أن يكون مما تقصر فيه الصلاة ؛ هذا مذهب مالك وجمهور العلماء . وقال قوم : لا يتيمم إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . واشترط آخرون أن يكون سفر طاعة . وهذا كله ضعيف . والله أعلم .

الثالثة والعشرون - أجمع العلماء على جواز التيمم في السفر حسبما ذكرنا ، واختلفوا فيه في الحضر ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن التيمم في الحضر والسفر جائز ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد . وقال الشافعي : لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمم إلا أن يخاف التلف ؛ وهو قول الطبري . وقال الشافعي أيضا والليث والطبري : إذا عديم الماء في الحضر مع خوف الوقت الصحيح والسقيم يتيمم وصلى ثم أعاد . وقال أبو يوسف وزفر : لا يجوز التيمم في الحضر لا للمريض ولا لخوف الوقت . وقال الحسن وعطاء : لا يتيمم المريض إذا وجد الماء ولا غير

(١) إلى (الكسر) : الجهل .

المريض . وسبب الخلاف أختلافهم في مفهوم الآية ؛ فقال مالك ومن تابعه : ذكر الله تعالى المرضى والمسافرين في شرط التيمم نَحْرَجُ عَلَى الْأَغْلَبِ فِيمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ ، والحاضرون الأغلب عليهم وجوده ؛ فلذلك لم يَنْصَ عليهم . فكل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع أو خاف فوات وقت الصلاة تيمم المسافر بالنص ، والحاضر بالمعنى . وكذلك المريض بالنص والصحيح بالمعنى . وأما من منعه في الحضر فقال : إن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر ؛ كالقِطْرِ وقصر الصلاة ، ولم يبيح التيمم إلا بشرطين : وهما المرض والسفر ؛ فلا دخول للحاضر الصحيح في ذلك لخروجه من شرط الله تعالى . وأما قول الحسن وعطاء الذي منعه جملة مع وجود الماء فقال : إنما شرطه الله تعالى مع عدم الماء ؛ لقوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » فلم يُبَحَّ التيمم لأحد إلا عند فقد الماء . وقال أبو عمر : ولولا قول الجمهور وما رُوي من الأثر لكان قول الحسن وعطاء صحيحا ؛ والله أعلم . وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم لعمر بن العاص وهو مسافر إذ خاف الهلاك إن اغتسل بالماء ، فالمرضى أخرى بذلك .

قلت : ومن الدليل على جواز التيمم في الحضر إذا خاف فوات الصلاة إن ذهب إلى الماء الكأب والسنة :

أما الكأب فقوله سبحانه : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ » يعنى المقيم إذا عِدِمَ الماء تيمم . نص عليه القُشَيْرِيُّ عبد الرحيم قال : ثم يقطع النظر في وجوب القضاء ؛ لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر وفي القضاء قولان .

قلت : وهكذا نص أصحابنا يمين تيمم في الحضر ، فهل يعيد إذا وجد الماء أم لا ؛ المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد وهو الصحيح . وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم : يعيد أبدا ؛ ورواه ابن المنذر عن مالك . وقال الوليد عنه : يغتسل وإن طلعت الشمس . وأما السنة فما رواه البخاري عن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من حو « بئر جمل » فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي

صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الحدار ف مسح بوجهه ويديه ، ثم رَدَّ عليه السلام . وأخرجه مُسْلِمٌ وليس فيه لفظ « يَرُدُّ » . وأخرجه التَّارِقُطِيُّ من حديث ابن عمر وفيه « ثم رَدَّ على التَّزَجُّل السلام وقال : "إنه لم يمتنعني أن أَرُدَّ عليك السلام إلا أني لم أكن على طهر" » .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ( أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ) الغائط أصله ما انخفض من الأرض ، والجمع الغيطان والأغواط ؛ وبه سُمِّيَ غُوطَةُ دِمَشْق . وكانت العرب تقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء حاجتها تَسْتَرًا عن أعين الناس ، ثم سُمِّيَ الحدث الخارج من الإنسان غائطًا للغارة . وغاط في الأرض يغطو إذا غاب .

وقرأ الزَّهْرِيُّ : « من الْغَيْطِ » فيحتمل أن يكون أصله الْغَيْطُ بخفف ، كهيئ وميت وشبهه . ويحتمل أن يكون من الغوط ؛ بدلالة قولهم تَغُوطُ إذا أتى الغائط ، فقلبت واو الغوط ياء ؛ كما قالوا في لا حَوْلَ لا حِيلَ . و « أو » بمعنى الواو ، أي إن كنتم مرضى أو على سفر وجاء أحد منكم من الغائط فقيموا فالسبب الموجب لتيمم على هذا هو الحدث لا المرض والسفر ؛ فدلَّ على جواز التيمم في الخضر كَمَا بيناه . والصحيح في « أو » أنها على بابها عند أهل النظر . فَلَاؤُ معناه ، ولَوَاوُ معناه . وهذا عندهم على الحذف ، والمعنى وإن كنتم مرضى مرضًا لا تقدرُونَ فيه على مَعَمِّ الماء أو على سفرٍ ولم تجسّدوا ماء واحتجبتهم إلى الماء . والله أعلم .

الخامسة والعشرون - لفظ « الْغَائِطِ » يجمع بالمعنى جميع الأحداث الناقضة للطهارة الصنوي . وقد اختلف الناس في حصرها ، وأُتْبِلَ ما قيل في ذلك ؛ ثَلَاثَةُ أنواع ، لا خلاف فيها في مذهبي : زوال العقل ، خارج معتاد ، ملامسة . وعلى مذهب أبي حنيفة ما خرج من الجسد من التلجّات ، ولا يُرَاعَى الخروج ولا يعتدُّ باللس . وعلى مذهب الشافعي ومحمد ابن عبد الحكم ما خرج من السبيلين ، ولا يُرَاعَى الاعتدال ، ويعتدُّ باللس . وإذا تقرّر هذا فأعلم أن المسلمين أجمعوا على أن من زال عقله بإغماء أو جنون أو سُكْرٍ فعليه الوضوء ، واختلفوا

في النوم هل هو حدث كسائر الأحداث ، أو ليس يحدث أو مِظَنَة حدث ؛ ثلاثة أقوال :

طرفان وواسطة .

الطرف الأول - ذهب المُنْزَنِي أبو إبراهيم إسماعيل إلى أنه حدث ، وأن الوضوء يجب بقليله وكثيره كسائر الأحداث ؛ وهو مقتضى قول مالك في الموطأ لقوله : ولا يتوضأ إلا من حَدَث يخرج من ذَكَرٍ أو دُبُرٍ أو نوم . ومقتضى حديث صفوان بن عَسَال أخرجه النَّسَائِي والذَّارِقُطِي والترمِذِي وصححه . رَوَّه جميعا من حديث عاصم بن أبي النُّجُود عن زَيْد ابن حُبَيْش فقال : أتيت صفوان بن عَسَال المرادي فقلت : جئتكَ أسألك عن المسح على الخُفَّين ؛ قال : [ نعم ] كنت في الجيش الذي بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر<sup>(١)</sup> ثلاثا إذا سافرنا ، ويوما وليلة إذا أقننا ، ولا نخلمهما من بَوْل ولا غائط ولا نوم [ ولا نخلمهما ] إلا من جنابة . ففى هذا الحديث وقول مالك التَّسْوِيَةُ بين الغائط والبول والنوم . قالوا : والقياس أنه لما كان كثيره وما غلب على العقل منه حَدَثًا وجب أن يكون قليله كذلك . وقد روى عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” وَكَاءُ السَّيِّئِ الْعَيْنَانِ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ ” وهذا عام . أخرجه أبو داود ، وأخرجه الذَّارِقُطِي من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الطرف الآخر فُروى عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس يحدث على أى حال كان ، حتى يحدث النائم حَدَثًا غير النوم ؛ لأنه كان يوكل من يحرسه إذا نام . فإن لم يخرج منه حدث قام من نومه وصلى ؛ وروى عن عبيدة وسعيد بن المسيب والأوزاعي في رواية محمود بن خالد . والجمهور على خلاف هذين الطرفين . فأما جملة مذهب مالك فإن كل نائم استنقل نوما ، وطال نومه على أى حال كان ، فقد وجب عليه الوضوء ؛ وهو قول الزُّهْرِي وربيعة والأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم . قال أحمد بن حنبل : فإن كان النوم

(١) الزيادة عن سنن الدارقطني .

(٢) الله : الأست ؛ وأصله الله بالتحريك غُفِثَ عين الفعل ، ويرى (الست) بحذف لام الفعل .



خفيفاً لا يخالس القلب ولا يغمره لم يضرب. وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وضوء إلا على من نام مضطجعا أو متوركا . وقال الشافعي : من نام جالسا فلا وضوء عليه ؛ ورواه ابن وهب عن مالك . والصحيح من هذه الأقوال مشهورٌ مذهب مالك ؛ لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة [ يعني العشاء ]<sup>(١)</sup> فأنحرها حتى رقدنا [ في المسجد ]<sup>(١)</sup> ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : " ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم " رواه الأئمة واللفظ للبخاري ؛ وهو أصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد والعمل . وأما ما قاله مالك في موطنه وصفوان بن عسال في حديثه فعناه : ونوم ثقيل غالب على النفس ؛ بدليل هذا الحديث وما كان في معناه . وأيضاً فقد روى حديث صفوان ويكعب عن مسعر عن عاصم بن أبي النجود فقال : « أوريح » بدل « أونوم » ، فقال الدارقطني : لم يقل في هذا الحديث « أوريح » غير ويكعب عن مسعر .

قلت : ويكعب ثقةٌ إمامٌ أخرج له البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة ؛ فسقط الاستدلال بحديث صفوان لمن تمسك به في أن النوم حدث . وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فضعيف ؛ ورواه الدارقطني عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطّ أو رفع ثم قام فصلى ، فقلت : يا رسول الله إنك قد نمت ! فقال : " إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله " . تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح ؛ قاله الدارقطني . وأخرجه أبو داود وقال : قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكرٌ لم يروِه إلا أبو خالد يزيد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا . وقال أبو عمر بن عبد البر : هذا حديث منكرٌ لم يروِه أحد من أصحاب قتادة الثقات ، وإنما انفرد به أبو خالد الداني ، وأنكروه وليس بمجة نيا نقل . وأما قول الشافعي : على كل نائم الوضوء إلا على الجالس وحده ، وأن كل من زال عن حد الاستواء ونام فعليه الوضوء ؛ وهو قول الطبري وداود ، وروى عن علي وآبن مسعود وآبن

عمرو؛ لأن الجالس لا يكاد يستقل، فهو معنى النوم الخفيف . وقد روى القَارْقُطِيُّ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من نام جالسا فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء" . وأما الخارج؛ فلما رواه البخاري قال : حدثنا ثوبان بن يزيد بن زريع عن خالد بن عكرمة عن عائشة قالت : أعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلّي . فهذا خارج من غير المعتاد ، وإنما هو عرق تقطع فهو مرض ؛ وما كان هذا سبيله مما يخرج من السبلين فلا وضوء فيه عندنا إيجابا ، خلافا للشافعي كما ذكرنا . وبالله توفيقنا . ويرد على الحنفية حيث راعى الخارج النجس . فصح ووضح مذهب مالك ابن أنس رضي الله عنه ما ترددت نفس ، وعنه أجمعين .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسْمُحْ لِّلنِّسَاءِ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر « لاسم » . وقرأ حزة والكسائي : « لمسم » وفي معناه ثلاثة أقوال : الأول — أن يكون لمسم جامعهم . الثاني — لمسم باشرتم . الثالث — يجمع الأمرين جميعا . و « لاسم » بمعناه عند أكثر الناس ، إلا أنه حكى عن محمد بن يزيد أنه قال : الأولى في اللغة أن يكون « لاسم » بمعنى قبلتم أو نظيره ؛ لأن لكل واحد منهما فعلا . قال : و « لمسم » بمعنى غشيتهم ومستم ، وليس للمرأة في هذا فعل .

واختلف العلماء في حكم الآية على مذاهب خمسة ؛ فقالت فرقة : الملامسة هنا مختصة باليد ، والجنب لا يذكر له إلا مع الماء ؛ فلم يدخل في المعنى المراد بقوله : « وإن كنتم مرضى » الآية ، فلا سبيل له إلى التيمم ، وإنما يغتسل الجنب أو يدع الصلاة حتى يجيد الماء ؛ روى هذا القول عن عمرو وابن مسعود . قال أبو عمر : ولم يقل بقول عمرو وعبد الله في هذه المسألة أحد من فقهاء الأمصار من أهل الرأي وحمله الآثار ؛ وذلك والله أعلم لحديث عمار وعمران بن حصين وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تيمم الجنب . وقال أبو حنيفة عكس هذا القول ، فقال : الملامسة هنا مختصة باللس الذي هو الجماع . فالجنب يتيمم والامس

بيده لم يحمله ذكره ، فليس يحدث ولا هو نافض لوضوئه . فإذا قبَّل الرجل امرأته للذة لم ينتقض وضوءه ؛ وعصّدوا هذا بما رواه الذارقطني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال عروة : فقلت لها من هي إلا أنت ؟ فضحكت . وقال مالك : للامس بالجماع يتيم ، واللامس باليد يتيم إذا ألتذ . فإذا لمسها بغير شهوة فلا وضوء ؛ وبه قال أحمد وإسحاق ، وهو مقتضى الآية . وقال عليّ ابن زياد : وإن كان عليها ثوب كثيف فلا شيء عليه ، وإن كان خفيفا فعليه الوضوء . وقال عبد الملك بن الماجشون : من تعمد مس امرأته بيده لملاعبه فليتوضأ ألتذ أولم يلتذ . قال القاضي أبو الوليد الباجي في المشتق : والذي تحقق من مذهب مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب لقصد اللذة دون وجودها ؛ فمن قصد اللذة بالسه فقد وجب عليه الوضوء ، ألتذ بذلك أو لم يلتذ ؛ وهذا معنى ما في العتيبة من رواية عيسى عن ابن القاسم . وأما الإنعاط فيجزيه فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءا ولا غسل ذكر حتى يكون معه لمس أو مذي . وقال الشيخ أبو إسحاق : من أنعظ إنعاطا أنتقض وضوءه ؛ وهذا قول مالك في المدونة . وقال الشافعي : إذا أفضى الرجل بشيء من بدنه إلى بدن المرأة سواء كان باليد أو بغيرها من أعضاء الجسد تعلق نقض الطهر به ؛ وهو قول ابن مسعود وابن عمر والزهرى وربيعة . وقال الأوزاعي : إذا كان اللس باليد نقض الطهر ، وإن كان بغير اليد لم ينتقضه ؛ لقوله تعالى : « فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ » . فهذه خمسة مذاهب أسّدها مذهب مالك ؛ وهو مروى عن عمر وأبنة عبد الله ، وهو قول عبد الله بن مسعود أن الملاسة مادون الجماع ، وأن الوضوء يجب بذلك ؛ وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء . قال ابن العربي : وهو الظاهر من معنى الآية ؛ فإن قوله في أزلما : « وَلَا جُنُبًا » أفاد الجماع ، وأن قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » أفاد الحدث ، وأن قوله : « أَوْ لَامَسْتُمُ » أفاد اللس والقُبْل . فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام ، وهذه غاية في العلم والإعلام . ولو كان المراد باللس الجماع كان تكرارا في الكلام .

قلت : وأما ما استدل به أبو حنيفة من حديث عائشة لحديث مُرسَل ، رواه وميغ عن  
 آلَ عَمَش عن حبيب بن أبي ثابت عن عُرْوَةَ عن عائشة . قال يحيى بن سعيد : ودَكَرَ حديثَ  
 الأعمش عن حبيب عن عروة فقال : أنا إنك سفيان التوري كان أعلم الناس بهذا زعم ، إن  
 حبيبا لم يسمع من عروة شيئا ، قاله الدارقطني . فإن قيل : فأنتم تقولون بالمرسل فيلزمكم قبوله  
 والعمل به . قلنا : تركناه لظاهر الآية وعمل الصحابة . فإن قيل : إن الملامسة هي الجماع وقد  
 روي ذلك عن ابن عباس . قلنا : قد خالفه الفاروق وأبنته وتابعهما عبد الله بن مسعود وهو  
 كوفي ، فالكم خالفتموه ؟ ! فإن قيل : الملامسة من باب المفاعلة ، ولا تكون إلا من  
 اثنين ، واللس باليد إنما يكون من واحد ؛ فثبت أن الملامسة هي الجماع . قلنا : الملامسة  
 مقتضاها آلتقاء البشريتين ، سواء كان ذلك من واحد أو من اثنين ؛ لأن كل واحد منهما  
 بوصف لا ليس ولموس .

جواب آخر — وهو أن الملامسة قد تكون من واحد ؛ ولذلك نهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن بيع الملامسة ، والنوب مالموس وليس بلامس ؛ وقد قال ابن عمر مخبرا عن نفسه  
 « وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام » . وتقول العرب : عاقبت اللص وطارت النعل ،  
 وهو كثير .

فإن قيل : لما ذكر سبحانه سبب الحدّث ، وهو المحي ، من الغائط ذكر سبب الجنابة  
 وهو الملامسة ، فين حكم الحدّث والجنابة عند عدم الماء ، كما أفاد بيان حكمهما عند وجود  
 الماء . قلنا : لا يمنع حمل اللفظ على الجماع واللس ، ويفيد الحكمين كما بينا . وقد قرئ  
 « لمسّم » كما ذكرنا . وأما ما ذهب إليه الشافعي من لمس الرجل المرأة ببعض أعضائه  
 لا حائل بينه وبينها لشهوة أو لغیر شهوة وجب عليه الوضوء فهو ظاهر القرآن أيضا ؛ وكذلك  
 إن لمسته هي وجب عليه الوضوء ، إلا الشعر ؛ فإنه لا وضوء لمن مس شعر أمرأته لشهوة  
 كان أو لغیر شهوة ، وكذلك السن والظفر ؛ فإن ذلك مخالف للبشرة . ولو أخطأ فتوضأ  
 إذا مس شعرها كان حسنا . ولو مسها بيده أو مسته يدها من فوق الثوب فالتذ بذلك

أو لم يلتذ لم يكن عليها شيء حتى يُفَضَّ إلى البثرة ، وسواء في ذلك كان متعمداً أو ساهياً ، كانت المرأة حبة أو مينة إذا كانت أجنبية . واختلف قوله إذا لمس صبية صغيرة أو عجوزاً كبيرة بيده أو واحدة من ذوات محارمه من لا يحل له نكاحها ، فتره قال : ينقض الوضوء ؛ لقوله تعالى « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فلم يفرق . والثاني لا يُنقض ؛ لأنه لا مدخل للشهوة فيه . قال المروزي : قول الشافعي أشبه بظاهر الكتاب ؛ لأن الله عز وجل قال : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » ولم يقل بشهوة أو من غير شهوة ؛ وكذلك الذين أوجبوا الوضوء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترطوا الشهوة . قال : وكذلك عامة التابعين . قال المروزي : فأما ما ذهب إليه مالك من مراعاة الشهوة والذلة من فوق الثوب يوجب الوضوء فقد وافقه على ذلك الليث بن سعد ، ولا تعلم أحداً قال ذلك غيرهما . قال : ولا يصح ذلك في النظر ؛ لأن من فعل ذلك فهو غير لابس لأمراهته ، وغير مُمَّاسٍ لها في الحقيقة ، إنما هو لابس لثوبها . وقد أجمعوا أنه لو تاذذ وأشتهى أن يلمس لم يجب عليه وضوء ؛ فكذلك من لمس فوق الثوب لأنه غير مُمَّاسٍ للمرأة .

قلت : أما ما ذكر من أنه لم يوافق مالكاً على قوله إلا الليث بن سعد ، فقد ذكر الحافظ أبو عمر بن عبد البر أن ذلك قول إسحاق وأحمد ، وروى ذلك عن الشعبي والنخعي كلهم قالوا : إذا لمس قالت ذنب وجب الوضوء ، وإن لم يلتذ فلا وضوء . وأما قوله : « ولا يصح ذلك في النظر » فليس بصحيح ؛ وقد جاء في صحيح الخبر عن عائشة قالت : كنت أنا من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبته ، فإذا سجد غمَزَنِي فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتهما ثانياً ، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح . فهذا نص في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الملامس ، وأنه غمَزَ رجلي عائشة ؛ كما في رواية القاسم عن عائشة « فإذا أراد أن يسجد غمَزَ رجلي فقبضتهما » أخرجه البخاري . فهذا يخص عموم قوله : « أَوْ لَامَسْتُم » فكان واجبا لظاهر الآية آتفاض وضوء كل ملابس حيث لابس . ودلت السنة التي هي البيان لكتاب الله تعالى أن الوضوء على بعض الملامسين دون بعض ، وهو من لم يلتذ ولم يقصد .

ولا يقال : فلمَ كان على قدمي عائشة ثوب ، أو كان يضرب رجلها بكف ؟ فإننا نقول : حقيقة الغمز إنما هو باليد ؛ ومنه غمزك الكيش أى تجسسه لتظهر أحوالهم لا . فاما أن يكون الغمز الضرب بالكم فلا . والرجل الغالب عليها ظهورها من الثام ؛ لا سيما مع امتداده وضيق حاله . فهذه كانت الحال في ذلك الوقت ؛ ألا ترى إلى قولها : « وإذا قام بسطتهما » وقولها : « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » . وقد جاء صريحا عنها قالت : « كنت أمد رجلي في قبلة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فإذا سجد غمزني فرفعتهما ، فإذا قام مددتهما » أخرجه البخاري . فظهر أن الغمز كان على حقيقة مع المباشرة . ودليل آخر — وهو ما روته عائشة أبصارى الله عنها قالت : فقذت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فألتصت به ، فوَقَعَت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان ؛ الحديث . فلما وضعت يدها على قدمه وهو ساجد وتمادى في سجوده كان دليلا على أن الوضوء لا يتقضى إلا على بعض الملامسين دون بعض .

فإن قيل : كان على قدمه حائل كما قاله المزني . قيل : القَدَمُ قَدَمٌ بلا حائل حتى يثبت الحائل ، والأصل الوقوف مع الظاهر ؛ بل يجمع ما ذكرنا يجمع منه كالنص .

فإن قيل : فقد أجمعت الأمة على أن رجلا لو أستره امرأة فمس خِثانته خِثانها وهي لا تلتذ لذلك ، أو كانت نائمة فلم تلتذ ولم تشه أن الغسل واجب عليها ؛ فكذلك حكم من قبل أو لامس بشهوة أو لغير شهوة انتقضت طهارته ووجب عليه الوضوء ؛ لأن المعنى في الجلسة واليس والقبلة الفعل لا الألفة . قلنا : قد ذكرنا أن الأعمش وغيره قد خالف فيما أذعنتموه من الإجماع . سامناه ، لكن هذا استدلال بالإجماع في محل النزاع فلا يلزم ؛ وقد استدللنا على صحة مذهبنا بأحاديث صحيحة . وقد قال الشافعي — فيما زعمتم — إنه لم يسبق إليه ، وقد سبقه إليه شيخه مالك ؛ كما هو مشهور عندنا « إذا صح الحديث نفخنا به ودعوا قولي » وقد ثبت الحديث بذلك فلم لا تقولون به ؟ ! ويلزم على مذهبكم أن من ضربه أمر أنه فطمها بيده تأديبا لها وإغلاظا عليها أن يتقضى وضوءه ؛ إذ المقصود وجود

الفعل ، وهذا لا يقوله أحد فيما أعلم ، والله أعلم . وروى الأئمة مالك وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي وأمامه بنت أبي العاص أبة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على طائفة ، فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع من السجود أعادها . وهذا يرد ما قاله الشافعي في أحد قوله : لو لمس صغيرة لا ينقض طهره تمسكا بلفظ النساء ، وهذا ضعيف ؛ فإن لمس الصغيرة كلمس الحائض . واختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة ، ونحن اعتبرنا اللذة حيث وجدت وجد الحكم ، وهو وجوب الوضوء . وأما قول الأوزاعي في اعتباره اليد خاصة ؛ فلأن الممس أكثر ما يستعمل باليد ، فقصره عليه دون غيره من الأعضاء ؛ حتى أنه لو أدخل الرجل رجله في ثياب امرأته فسـ فرجها أو بطنها لا ينقض بذلك وضوءه . وقال في الرجل يقبل امرأته : إن جاء يسألني قلت يتوضأ ، وإن لم يتوضأ لم أعبه . قال أبو ثور : لا وضوء على من قبل امرأته أو باشرها أو لمسها . وهذا يخرج على مذهب أبي حنيفة ، والله أعلم .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ الأسباب التي لا يحذر المسافر معها الماء هي إما عدمه بحملة أو عدم بعضه ، وإما أن يخاف فوات الرفيق ، أو على الرجل بسبب طلبه ، أو يخاف لصوصا أو سباعا ، أو فوات الوقت ، أو عطشا على نفسه أو على غيره ؛ وكذلك لطيف يطبخه لمصلحة بدنه . فإذا كان أحد هذه الأشياء يتم وصلى . ويترب عدمه للريض بالأيحذ من يسأله ، أو يخاف من ضرره . ويترب أيضا عدمه للصحيح الحاضر بالنساء الذي يتم جميع الأصناف ، أو بان يسجن أو يربط . وقال الحسن : يشتري الرجل الماء بماله كله ويبقى عديما ، وهذا ضعيف ، لأن دين الله يسر . وقالت طائفة : يشتريه مالم يزد على القيمة الثلاث فصاعدا . وقالت طائفة : يشتري قيمة الدرهم بالدرهمين والثلاث ونحو هذا ؛ وهذا كله في مذهب مالك رحمه الله . وقيل لأشهب : أنشترى القربة بعشرة دراهم ؟ فقال : ما أرى ذلك على الناس . وقال الشافعي بعدم الزيادة .

الثامنة والعشرون - واختلف العلماء هل طلب الماء شرط في صحة التيمم أم لا ؛ فظاهر مذهب مالك أن ذلك شرط ؛ وهو قول الشافعي . وذهب القاضي أبو محمد بن نصر إلى أن ذلك ليس بشرط في صحة التيمم ؛ وهو قول أبي حنيفة . ورؤى عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر على غلوتين من طريقه فلا يعدل إليه . قال إسحاق : لا يلزمه الطلب إلا في موضعه ، وذكر حديث ابن عمر ؛ والأول أصح وهو المشهور من مذهب مالك في الموطأ ؛ لقوله تعالى : « فلم تجدوا ماءً » وهذا يقتضي أن التيمم لا يستعمل إلا بعد طلب الماء . وأيضا من جهة القياس أن هذا بدل مأمور به عند العجز عن مبدله ، فلا يجزئ فعله إلا مع تيقن عدم مبدله ؛ كالصوم مع العتق في الكفارة .

التاسعة والعشرون - وإذا ثبت هذا وعُدم الماء ، فلا يخلو أن يغلب على ظن المكلف اليأس من وجوده في الوقت ، أو يغلب على ظنه وجوده ويقسوى رجاءه له ، أو يتساوى عنده الأمران ؛ فهذه ثلاثة أحوال :

فالأول - يستحب له التيمم والصلاة أول الوقت ؛ لأنه إذا فاته فضيلة الماء فإنه يستحب له أن يتخير فضيلة أول الوقت .

الثاني - يتيمم وسط الوقت ؛ حكاه أصحاب مالك عنه ، فيؤخر الصلاة رجاء إدراك فضيلة الماء ما لم تفته فضيلة أول الوقت ؛ فإن فضيلة أول الوقت قد تدرك بوسطه لقربه منه .

الثالث - يؤخر الصلاة إلى أن يجده الماء في آخر الوقت ؛ لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أول الوقت ، لأن فضيلة أول الوقت غنّفت فيها ، وفضيلة الماء متفق عليها ، وفضيلة أول الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا لضرورة ، والوقت في ذلك هو آخر الوقت المختار ؛ قاله ابن حبيب . ولو علم وجود الماء في آخر الوقت فتيمم في أوله وصلى فقد قال ابن القاسم : يميزه ، فإن وجد الماء أعاد في الوقت خاصة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إن وجد الماء بعد أعاد أبدا .

(١) الثالثة (نفع فسكرن بعدها واومضوحة) : قدرمية بهم ، وقال : هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة .



الموفية للاثنتين - والذي يُرأى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفيه لطهارته ، فإن وجد أقل من كفايته تيمّم ولم يستعمل ما وجد منه . هذا قول مالك وأصحابه ؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قولي ، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن الله تعالى جعل فرضه أحد الشيئين ، إما الماء وإما التراب . فإذا لم يجد الماء مُغنياً عن التيمّم كان غير موجود شرعاً ؛ لأن المطلوب من وجوده الكفاية . وقال الشافعي في القول الأخير : يستعمل ما معه من الماء ويتيمّم ؛ لأنه واجد ماء فلم يتحقق شرط التيمّم ؛ فإذا استعمله وقَدَّ الماء تيمّم لما لم يجد . واختلف قول الشافعي أيضاً فيما إذا تيسر الماء في رحله فتميم ؛ والصحيح أنه يعيد لأنه إذا كان الماء عنده فهو واجد وإما قوط . والقول الآخر لا يعيد ؛ وهو قول مالك ، لأنه إذا لم يعلمه فلم يجده .

الحادية والثلاثون - وأجاز أبو حنيفة الوضوء بالماء المتغير ؛ لقوله تعالى : « ماء » فقال : هذا نفى في نكرة ، وهو يعمّ لغة ؛ فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير ؛ لا تطلق اسم الماء عليه . قلنا : النفي في النكرة يعمّ كما قلّم ، ولكن في الجنس ، فهو عام في كل ما كان من سماء أو نهر أو عين عذب أو ملح . فأما غير الجنس وهو المتغير فلا يدخل فيه ؛ كما لا يدخل فيه ماء الباقلاء ولا ماء الورد ، وسيأتي حكم المياه في « الفرقان » . إن شاء الله تعالى :

الثانية والثلاثون - وأجمعوا على أن الوضوء والغسل لا يجوز بشيء من الأشربة سوى التبيذ عند عدم الماء . وقوله تعالى : « فلم يجدوا ماءً فَنَتَمَتُوا » رَدّه . والحديث الذي فيه ذكر الوضوء بالتبيذ رواه ابن مسعود ، وليس بثابت ؛ لأن الذي رواه أبو زيد ، وهو مجهول لا يعرف بصحة عيد الله ؛ قاله ابن المنذر وغيره . وسيأتي في « الفرقان » بيانه .

الثالثة والثلاثون - الماء الذي يبيع عدمه التيمّم هو الطاهر المطهر الباقي على أصل خلقته . وقال بعض من أئلف في أحكام القرآن لما قال تعالى : « فلم يجدوا ماءً فَنَتَمَتُوا »

فإنما أباح التَّيَمُّ عند عدم كل جزء من ماء؛ لأنه لفظ مُتَكْرٍ يتناول كل جزء منه، سواء كان مخالطاً لغيره أو منفرداً بنفسه . ولا يتمتع أحد أن يقول في نبيذ التمر ماء؛ فلما كان كذلك لم يجب التيمم مع وجوده . وهذا مذهب الكوفيين أبي حنيفة وأصحابه؛ وأستدلوا على ذلك بأخبار ضعيفة يأتي ذكرها في سورة « الفرقان » ، وهناك يأتي القول في الماء إن شاء الله تعالى .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ التَّيَمُّ مما خُصَّت به هذه الأئمة توسعة طليها ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِلَاثَ جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ رُتُبُهَا لَنَا طَهُورًا " وذكر الحديث ، وقد تقدّم ذكر نزوله ، وذلك بسبب القلادة حسبا ببناءه . وقد تقدّم ذكر الأسباب التي تبيحه ، والكلام ها هنا في معناه لغة وشرا . وفي صفة وكيفية وما يُتيم به وله ، ومن يحوز له التَّيَمُّ ، وشروط التَّيَمُّ إلى غير ذلك من أحكامه .

فالتَّيَمُّ لغة هو القصد . تيممت الشيء قصده ، وتيممت الصعيد تعمده ، وتيممت برمعي وسهمي أى قصده دون من سواه . وأنشد الخليل :

يَمِّتُهُ الرَّحَى شُرْزَا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ \* هَذِي الْبَسَالَةُ لِلْأَلْبِ الزَّحَالِي (١)

قال الخليل : من قال أئمنه فقد أخطأ ؛ لأنه قال : « شُرْزَا » ولا يكون للشُرْزَا إلا من ناحية ولم يقصد به أمامه . وقال امرؤ القيس :

نَيْمَتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلِهَا \* بَيْشَرِبُ أَذَى دَارِهَا نَظْرُ عَالٍ (٢)

(١) القائل هو عامر بن مالك ملاعب الأسة ، ينى به ضرارين عمرو الضبي .

(٢) الشُرْزَا بمعجمة مشددة وزاى ساكنة : النظر عن العين والشمال ، وليس بمستقيم الطريقة . وقيل :

هو النظر بمؤخر العين . هكذا في الأصول . وفي اللسان : « المرودة » .

(٣) هكذا في الأصول . وفي اللسان : « المرودة » .

(٤) الزحاليق : جمع زحولة ، وهي آثار تتركب الصبيان من فوق إلى أسفل . هكذا في الأصول . والذي في ديوان امرئ القيس وشرح الشواهد لسيبويه : « تَوَرَّتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ » والمعنى : ظفرت إلى أظفارها من أذرعات . و « أَذْرَعَاتِ » بلد في أطراف الشام ، يجاور أرض البلقاء و عمان ، ينسب إليه الخمر . ويؤرب : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وآله .

وقال أيضا :

<sup>(١)</sup> تيممت العبن التي عند ضارح \* يعني عليها الظل عزمها طاي

آخر :

<sup>(٢)</sup> إني كذاك إذا ما ساءني بلد \* يمت بعيري غيره بلدا

وقال أعشى باهلة :

<sup>(٣)</sup> تيممت قبتسا وكم دونه \* من الأرض من مهمه ذي شرن

وقال حميد بن ثور :

سل الزرع أني يمت أم طارق \* وهل عادة للزيع أن يتكلم

وللشافعي رضي الله عنه :

علمي معي حيث يمت أحله \* بطني وعاء له لا بطن صندوق

قال ابن السكيت : قوله تعالى : « فَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » أي أقصدوا ؛ ثم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيم مسح الوجه واليدين بالتراب . وقال ابن الأنباري في قولهم : « قد تيم الرجل » معناه قد مسح التراب على وجهه ويديه .

قلت : وهذا هو التيم الشرعي ، إذا كان المقصود به القربة . ويمت المريض قيم للصلاة . ورجل ميم يظفر بكل ما يطلب ؛ عن الشيباني . وأشد :

لما وجدنا أعصرين بعيد \* ميم البيت ربيع المجيد

وقال آخر :

<sup>(٤)</sup> أزهر ثم يولد بنجيم الشح \* ميم البيت كريم السنح

(١) ضارج : اسم موضع في بلاد بني عيس . والرمض : الطلح . وقيل : الخضرة على الماء ، والطلح : الذي يكون كأنه فسج التكبوت . وطاي : مرتفع . (٢) هكذا ورد البيت في جميع نسخ الأصل . ولعل الزاوية : (٣) المهمة : المقازة البعيدة . والشرن (بالضريك) : الغليظ من الأرض . (٤) البيت لزوجة . وقد أراد بالسنع السنع (بالهاء المعجمة) فأبدل من إخلاء حاء لمكان الشح ، وبضمهم يرويه بالهاء ، وجمع بينها وبين الحاء لأنها جميعا حرفا حلق . والسنع (بكر السين) : الأصل من كل شيء . (من اللسان) .

الخامسة والثلاثون — لفظ التيمم ذكره الله تعالى في كتابه في «البقرة»<sup>(١)</sup> وفي هذه السورة و «المائدة»<sup>(٢)</sup> والتي في هذه السورة هي آية التيمم . والله أعلم . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : هذه مُعْضِلَةٌ ما وجدت لدائها من دواء عند أحد؛ هما آيتان فيهما ذكر التيمم . [إحداهما] في «النساء» والأخرى في «المائدة» . فلا نعلم آية آتت عائشة بقولها : «فأنزل الله آية التيمم» . ثم قال : وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم .

قلت : أما قوله : «فلا نعلم آية آتت عائشة» فهي هذه الآية على ما ذكرنا . والله أعلم . وقوله : «وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم» فصحيح ولا خلاف فيه بين أهل السير ؛ لأنه معلوم أن غسل الجنابة لم يُفترض قبل الوضوء، كما أنه معلوم عند جميع أهل السير أن النبي صلى الله عليه وسلم منذ آتتْ رَضَتْ عليه الصلاة بمكة لم يُصَلِّ إِلَّا بوضوء مثل وضوئنا اليوم . فدل على أن آية الوضوء إنما نزلت ليكون فوضها المتقدم متولوا في التزليل ، وفي قوله : «فتزلت آية التيمم» ولم يقل آية الوضوء ما بين أن الذي طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم الوضوء ؛ وهذا يبين لا إشكال فيه .

السادسة والثلاثون — التيمم يلزم كل مكلف لزمته الصلاة إذا عجز الماء ودخل وقت الصلاة . وقال أبو حنيفة وصاحباها والمزني صاحب الشافعي : يجوز قبله لأن طلب الماء عندهم ليس بشرط قياسا على النافلة ؛ فلما جاز التيمم للنافلة دون طلب الماء جاز أيضا للضرورة . وأستدركنا من السنة بقوله عليه السلام لأبي ذر : «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج» . فسعى عليه السلام الصعيد وضوءا كما يسعى الماء ؛ فحكمه إذا حكم الماء . والله أعلم . ودليلنا قوله تعالى : «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً» ولا يقال لم يجد الماء إلا لمن طلب ولم يجد . وقد تقدم هذا المعنى ؛ ولأنها طهارة ضرورة كالاستحاضة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «فإنما أدركك الصلاة تيممت وصليت» . وهو قول الشافعي وأحمد، وهو مروى عن علي وأبن عمر وأبن عباس .

(١) راجع ج ٣ ص ٣٢٥ طبة أول وثانية . (٢) آية ٦ (٣) الزيادة عن ابن العربي .

السابعة والثلاثون — وأجمع العلماء على أن التيمم لا يرفع الجنباة ولا الحدث، وأن المتيمم لما إذا وجد الماء عاد جنباً كما كان أو مُحْدِثاً؛ لقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ: "إذا وجدت الماء فأمسسه جلدك" إلا شيء روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، رواه ابن جرير وعبد الحميد بن جبير بن شعبة عنه؛ ورواه ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن حرملة عنه قال في جنب المتيمم يجد الماء وهو على طهارته: لا يحتاج إلى غسل ولا وضوء حتى يُحْدِث. وقد روى عنه فيمن تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت أنه يتوضأ ويعيد تلك الصلاة. قال ابن عبد البر: وهذا تناقض وقلة روية، ولم يكن أبو سلمة عندهم يفقه كفقهاء أصحابه التابعين بالمدينة.

الثامنة والثلاثون — وأجمعوا على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه، وعليه استعمال الماء. والجمهور على أن من تيمم وصلى وفرغ من صلاته، وقد كان اجتهد في طلبه ولم يكن في رحله أن صلاته تامة؛ لأنه أدى فرضه كما أمر. فغير جائز أن توجب عليه الإعادة بغير حجة. ومنهم من استحج له أن يعيد في الوقت إذا صلى وأغتسل. وروى عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة كلهم يقول: يعيد الصلاة. واستحب الأوزاعي ذلك وقال: ليس بواجب؛ لما رواه أبو سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ولم يعِد الآخر، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يُعِد: "أصبحت السنة وأجزأتك صلاتك" وقال للذي توضأ وأعاد: "لك الأجر مرتين". أخرجه أبو داود وقال: وغير [ابن] نافع يرويه عن الألبن عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سودة عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر أبي سعيد في هذا الإسناد ليس بحفوظ. وأخرجه الدارقطني وقال فيه: ثم وجد الماء بعد [في] الوقت<sup>(١)</sup>.

(١) زيادة عن أبي داود؛ لأن عبد الله بن نافع هو الراوي لهذا الحديث. (٢) الزيادة من الدارقطني.

التاسعة والثلاثون — واختاف العلماء إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة ؛ فقال مالك : ليس عليه قطع الصلاة واستعمال الماء ، ولْيَتِمَّ صَلَاتُهُ وَلْيَتَوَضَّأْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ ؛ وبهذا قال الشافعي واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة وجماعة منهم أحمد بن حنبل والمزني : يقطع ويتوضأ ويستأنف الصلاة لوجود الماء . وحجته أن التيمم لما بطل بوجود الماء قبل الصلاة فكذلك يبطل ما بقي منها ، وإذا بطل بعضها بطل كلها ؛ لإجماع العلماء على أن المعتدة بالشهور لا يبقى عليها إلا أقلها ثم تحيض أنها تستقبل عتبتها بالحض . قالوا : والذي يطرأ عليه الماء وهو في الصلاة كذلك قياسا ونظرا . ودليلنا قوله تعالى : «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» . وقد اتفق الجميع على جواز الدخول في الصلاة بالتيمم عند عدم الماء ، واختلفوا في قطعها إذا روى الماء ؛ ولم تثبت سنة بقطعها ولا إجماع . ومن حجته أيضا أن من وجب عليه الصوم في ظهاري أو قتل فصام منه أكثره ثم وجد رقبة لا يلغى صومه ولا يعود إلى الرقبة . وكذلك من دخل في الصلاة بالتيمم لا يقطعها ولا يعود إلى الوضوء بالماء .

الموفية أربعين — واختلفوا هل يُصَلِّي به صلوات أم يلزم التيمم لكل صلاة فرض وقلي ؛ قال شريك بن عبد الله القاضي : يتيمم لكل صلاة نافلة وفريضة . وقال مالك : لكل فريضة ؛ لأن عليه أن يتنهي الماء لكل صلاة ، فمن ابتنى الماء فلم يجده فإنه يتيمم . وقال أبو حنيفة والثوري والليث والحسن بن حي وداود : يصلي ما شاء يتيمم واحد ما لم يحدث ؛ لأنه طاهر ما لم يجد الماء ، وليس عليه طلب الماء إذا نُس من . وما قلناه أصح ؛ لأن الله عز وجل أوجب على كل قائم إلى الصلاة طلب الماء ، وأوجب عند عدمه التيمم لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، فهي طهارة ضرورية نافضة<sup>٩</sup> بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث ؛ وإيس كذلك الطهارة بالماء . وقد ينشئ هذا الخلاف أيضا في جواز التيمم قبل دخول الوقت ؛ فالشافعي وأهل المقالة الأولى لا يجوزونه ، لأنه لما قال الله تعالى « فلم يجدوا ماءً فتيَّمُوا » ظهر منه تعلق أجزاء التيمم بالحاجة ، ولا حاجة قبل الوقت . وعلى هذا لا يصلي فرضين يتيمم واحد ، وهذا بين . واختلف علماؤنا فمن صلى فرضين يتيمم

واحد؛ فروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : يعيد الثانية ما دام في الوقت . وروى أبو زيد ابن أبي العمر عنه : يعيد أبدا . وكذلك روى عن مطرف وابن الماسحون يعيد الثانية أبدا . وهو الذي يناظر عليه أصحابنا ؛ لأن طلب الماء شرط . وذكر ابن عبدوس أن ابن نافع روى عن مالك في الذي يجمع بين الصلاتين أنه يتيم لكل صلاة . وقال أبو الفرج فيمن ذكر صلوات : إن قضاها بتيم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز له . وهذا على أن طلب الماء ليس بشرط . والاقول أصح . والله أعلم .

الحادية والأربعون — قوله تعالى : ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الصعيد : وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن ؛ قاله الخليل وابن الأعرابي والزجاج . قال الزجاج : لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ، قال الله تعالى : « وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا » أى أرضا غليظة لا تنبت شيئا . وقال تعالى « فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا » . ومنه قول ذى الرمة :

كَأَنَّهُ بِالضَّحَى تَرْمِي الصَّعِيدَ بِهِ \* دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّاسِ تُخْطُومُ<sup>(١)</sup>

وإنما سمي صعيدا لأنه نهاية ما يُصْعَدُ إليه من الأرض . وجمع الصعيد صُعَدَات ؛ ومنه الحديث " إياكم والجلوس في الصُعَدَات " . واختلف العلماء فيه من أجل تقييده بالطيب ؛ فقالت طائفة : يتيم بوجه الأرض كله ترابا كان أو رملا أو حجارة أو معدنا أو سبخة . هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والطبري . « وطيبا » معناه طاهرا . وقالت فرقة : د طيبا ؛ حلالا ؛ وهذا قلق . وقال الشافعي وأبو يوسف : الصعيد التراب المنبت وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : « وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ » فلا يجوز التيمع عندهم على غيره . وقال الشافعي : لا يقع الصعيد إلّا على تراب ذى عُبار . وذكر عبد الرزاق عن ابن عباس أنه سئل أى الصعيد أطيب ؟ فقال : الحرث . قال أبو عمر : وفي قول ابن عباس هذا ما يدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث . وقال علي بن رضى الله عنه : هو التراب

(١) الصعيد : التراب . والدبابة بيئ الخمر . والخروصقوتها . يقول : وله الظبية لا يرفع رأسه ، وكأنه وجل سكان من تقل نوم في وقت الضحى . (٢) الصعدات : الطرق .

خاصة . وفي كتاب الخليل : يتم بالصعيد ، أى خذ من غباره ؛ وحكاه ابن فارس . وهو يقتضى التيمم بالتراب فإن الحجر الصلّد لا غبار عليه . قال اليكّا الطبري : واشترط الشافعي أن يَمْلَأَ التراب باليد ويتم به نقلا إلى أعضاء التيمم ، كالماء ينقل إلى أعضاء الوضوء . قال اليكّا : ولا شك أن لفظ الصعيد ليس نصا فيما قاله الشافعي ، إلا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهورا “ بين ذلك .

قلت : فاستدل أصحاب هذه المقالة بقوله عليه السلام : ” جعلت تربتها لنا طهورا “ وقالوا : هذا من باب المطلق والمقيد وليس كذلك ، وإنما هو من باب النص على بعض أشخاص العموم ، كما قال تعالى : « فِيمَا فَآكِهَةٌ وَنَحْلٌ وَرُمَّانٌ » وقد ذكرناه في « البقرة » عند قوله « وَمَلَأْنَاهُ وَرُسُلَهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ » . وقد حكى أهل اللغة أن الصعيد اسم لوجه الأرض كما ذكرناه ، وهو نص القرآن كما بينا ، وليس بعد بيان الله بيان . وقال صلى الله عليه وسلم للجنب : ” عليك بالصعيد فإنه يكفيك “ وسأيت - فصعيدا على هذا ظرف مكان . ومن جعله للتراب فهو مفعول به بتقدير حذف الباء أى بصعيد . و« طيبا » نعمت له . ومن جعل « طيبا » بمعنى حللا نصبه على الحال أو المصدر .

الثانية والأربعون — وإذا تقرّر هذا فاعلم أن مكان الإجماع مما ذكرناه أن يتمم الرجل على تراب منبت طاهر غير متحول ولا مغضوب . ومكان الإجماع في المنع أن يتمم الرجل على الذهب الصّرف والفضة والياقوت والزمرّد والأطعمة كالخبز واللحم وغيرها ، أو على النجاسات . واختلف في غير هذا كالمعادن ؛ فأجيز وهو مذهب مالك وغيره . ومنع وهو مذهب الشافعي وغيره . قال ابن خُوَيْرِمَتَدَاد : ويجوز عند مالك التيمم على الحشيش إذا كان دون الأرض واختلف عنه في التيمم على الثلج ففي المدونة والمبسوط جوازهما وفي غيرها منعه . واختلف المذهب في التيمم على العود ؛ فالجمهور على المنع . وفي مختصر الوفاة أنه جائز .

(١) راجع ج ٢ ص ٣٦ طيبة ثانية .

(٢) الوفاة (كتاب) : لقب ذكرها بن يحيى بن إبراهيم المصري الفقيه .



وقيل : بالفرق بين أن يكون منفصلا أو متصلا فأجيز على المتصل ومنع من المنفصل . وذكر الثعلبي أن مالكا قال : لو ضرب بيده على شجرة ثم مسح بها أجزأه . قال : وقال الأوزاعي والثوري : يجوز بالأرض وكل ما عليها من الشجر والحجر والمذَر وغيرها ، حتى قالوا : لو ضرب بيده على الجمد والتلج أجزأه . قال ابن عطية : وأما التراب المنقول في طبق أو غيره فمهور المذهب على جواز التيمم به ، وفي المذهب المنع وهو في غير المذهب أكثر ، وأما ما طُبِخ كاللص والآجر ففيه في المذهب قولان : الإجازة والمنع ؛ وفي التيمم على الجدار خلاف .

قلت : والصحيح الجواز لحديث أبي جهم بن الحارث بن الصَّعة الأنصاري قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقى رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رَدَّ عليه السلام . أخرجه البخاري . وهو دليل على صحة التيمم بغير التراب كما يقوله مالك ومن وافقه . ويرد على الشافعي ومن تابعه في أن المسوح به تراب طاهر ذو غبار يعلق باليد . وذكر النقاش عن ابن عتيبة وابن كيسان أنهما أجازا التيمم بالمسك والزعفران . قال ابن عطية : وهذا خطأ بحث من جهات . قال أبو عمر : وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ إلا إسحاق بن راهويه . وروى عن ابن عباس فيمن أدركه التيمم وهو في طين قال يأخذ من الطين فيطلي به بعض جسده ، فإذا جفَّ تيمم به . وقال الثوري وأحمد : يجوز التيمم بغبار اللبَد . قال الثعلبي : وأجاز أبو حنيفة التيمم بالكحل والزرنين والثورة والجص والجوهر المسحوق . قال : فإذا تيمم بَسْحالة الذهب والفضة والصفرة والنحاس والرصاص لم يحز ؛ لأنه ليس من جنس الأرض .

الثالثة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ المسح لفظ مشترك يكون بمعنى الجماع ؛ يقال : مسح الرجل المرأة إذا جامعها . والمسح : مسح الشيء بالسيف

وقطعه به . ومسحت الإبل يومها إذا سارت . والمسحاء المرأة الرجاء التي لا آست لها .  
 وبفلان مَسْحَةٌ من جمال . والمراد هنا بالمسح عبارة عن جز اليد على الممسوح خاصة ، فإن  
 كان بالة فهو عبارة عن نقل الآلة إلى اليد وجرحها على الممسوح ، وهو مقتضى قوله تعالى  
 في آية المائدة : « قَامَسُحُوا بُيُوتَهُمْ وَيَدِيَكُمْ مِنْهُ » . فقوله « مِنْهُ » يدل على أنه لا بد  
 من نقل التراب إلى محل التيمم . وهو مذهب الشافعي ولا نشترطه نحن ؛ لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لما وضع يديه على الأرض ورفعهما نفخ فيهما ؛ وفي رواية نقض . وذلك يدل  
 على عدم اشتراط الآلة ؛ يوضحه تيممه على الحدار . قال الشافعي : لما لم يكن بُدُّ في مسح  
 الرأس بلءاء من بليل ينقل إلى الرأس ، فكذلك المسح بالتراب لا بُد من النقل . ولا خلاف  
 في أن حكم الوجه في التيمم والوضوء الاستيعاب وتنبع مواضعه ؛ وأجاز بعضهم ألا يتبع  
 كالغضون في الخفين وما بين الأصابع في الرأس ، وهو في المذهب قول محمد بن مسلمة ؛  
 حكاه ابن عطية . وقال الله عز وجل : « يُوْجُوْهُكُمْ وَيُدِيَكُمْ » فبدأ بالوجه قبل اليدين وبه  
 قال الجمهور . ووقع في البخاري من حديث عمار في « باب التيمم ضربة » ذكر اليدين قبل  
 الوجه . وقاله بعض أهل العلم قياسا على تنكيس الوضوء .

الرابعة والأربعون — واختلف العلماء أين يبلغ بالتيمم في اليدين ؛ فقال ابن شهاب :  
 إلى المناكب . وروى عن أبي بكر الصديق . وفي مصنف أبي داود عن الأعمش أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم مسح إلى أنصاف ذراعيه . قال ابن عطية : ولم يقل أحد بهذا  
 الحديث فيما حفظت . وقيل : يبلغ به إلى المرفقين قياسا على الوضوء . وهو قول أبي حنيفة  
 والشافعي وأصحابهما والثوري وابن أبي سامة والليث كلهم يرون بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا  
 واجبا . وبه قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي .  
 قال ابن نافع : من تيمم إلى الكوعين أعاد الصلاة أبدا . وقال مالك في المدونة : بعيد  
 في الوقت . وروى التيمم إلى المرفقين عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله وابن عمر  
 وبه كان يقول . قال الذارقطي : مثل فتادة عن التيمم في السفر فقال : كان ابن عمر يقول

إلى المرفقين . وكان الحسن وإبراهيم النخعي يقولان إلى المرفقين . قال : وحدثنى محدث  
عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« إلى المرفقين » . قال أبو إسحاق : فذكرته لأحمد بن حنبل فعجب منه وقال ما أحسنه !  
وقالت طائفة : يبلغ به إلى الكوعين وهما الزسغان . روى عن علي بن أبي طالب والأوزاعي  
وعطاء والشعبي في رواية ، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ودادود بن علي والطبري .  
وروى عن مالك وهو قول الشافعي في التميم . وقال مكحول : اجتمعت أنا والزهرري فذاكرنا  
التيم فقال الزهرري : المسح إلى الآباط . فقلت : عن أخذت هذا ؟ فقال : عن كتاب الله  
عز وجل ، إن الله تعالى يقول : « قَامَسُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فهي يد كلها . قلت له :  
فإن الله تعالى يقول : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » فن أين تقطع اليد ؟ قال :  
نقصمته . وحكى عن الدراودي<sup>(١)</sup> أن الكوعين فرض والآباط فضيلة . قال ابن عطية :  
هذا قول لا يعضده قياس ولا دليل ، وإنما عمم قوم لفظ اليد فأوجبوه من المنكب ، وقاس  
قوم على الوضوء فأوجبوه من المرافق وهنا جمهور الأمة ، ووقف قوم مع الحديث في الكوعين ،  
وقيس أيضا على القطع إذ هو حكم شرعي وتطهير كما هذا تطهير ، ووقف قوم مع حديث عمار  
في الكفين . وهو قول الشعبي .

الخامسة والأربعون — واختلف العلماء أيضا هل يكفي في التيم ضربة واحدة أم لا ،  
فذهب مالك في المدونة أن التيم بضريتين : ضربة للوجه وضربة لليدين ، وهو قول الأوزاعي  
والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والليث وابن أبي سلمة . ورواه جابر بن عبد الله  
وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن أبي الجهم : التيم بضربة واحدة . وروى  
عن الأوزاعي في الأشهر عنه ، وهو قول عطاء والشعبي في رواية . وبه قال أحمد بن حنبل  
وإسحاق ودادود والطبري . وهو أثبت ما روى في ذلك من حديث عمار . قال مالك في كتاب  
محمد : إن تيم بضربة واحدة أجزأه . وقال ابن نافع : يعيد أبدا . قال أبو عمر وقال ابن

(١) كذا في الأصول . وفي ابن عطية : « الداودي » .

أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنَ بْنَ سَحٍّ : ضَرْبَانِ ؛ يَمْسَحُ بِكُلِّ ضَرْبَةٍ مِنْهُمَا وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَمِرْقِيهِ .  
وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ غَيْرَهُمَا . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : لَمَّا اخْتَلَفَتْ الْأَنَافِرُ فِي كَيْفِيَةِ  
التَّيْمِمْ وَتَعَارَضَتْ كَانَ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ الرَّجُوعِ إِلَى ظَاهِرِ الْكَلْبِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ :  
ضَرْبَةُ اللَّوْجِ ، وَلِلْيَدَيْنِ أُخْرَى إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ وَأَتْبَاعًا لِفِعْلِ ابْنِ عَمْرٍ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ  
لَا يُدْفَعُ عَلَيْهِ بِكَلْبِ اللَّهِ . وَلَوْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَجَبَ الْوُقُوفُ  
عِنْدَهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا ﴾ أى لم يزل كائناً يقبل العفو وهو السهل ،  
ويفغر الذنب أى يستر عقوبته فلا يعاقب .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشَرُّونَ  
الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ  
وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ  
وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَنفَعَنَا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَرَاعِنَا لِيَّا بِالسِّنَنِهِمْ وَطَعْنَا  
فِي الَّذِينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ  
وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾  
يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ  
أَن نَّظْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ  
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ  
ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ أَلَمْ تَرَ  
إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾

أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴿١٠﴾ أَلَمْ تَرِ  
إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِثِ وَأَطْلَغُوا وَيَقُولُونَ  
لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتَوْلَاءَ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿١١﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ  
لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن نَّجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿١٢﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ  
الْعَمَلِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿١٣﴾

نزلت في يهود المدينة وما وآلاها . قال ابن اسحاق : وكان رفاعة بن زيد بن النابوت من  
عظماء يهود ، إذا كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم لوى لسانه وقال : أُرْعِنَا سَمْعَكَ يَا مُحَمَّدُ حَتَّى  
تَقْهَمَكَ ؛ ثم طعن في الإسلام وعابه فانزل الله عز وجل « أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ  
الْكِتَابِ » إلى قوله « قَلِيلًا » . ومعنى « يَشْتَرُونَ » يستبدلون فهو في موضع نصب على الحال ،  
وفي الكلام حذف تقديره يشترون الضلالة بالهدى ؛ كما قال تعالى « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا  
الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى » قاله القتيبي وغيره . ( وَيُرِيدُونَ أَن تَضَلُّوا السَّبِيلَ ) عطف عليه ، والمعنى  
تضلوا طريق الحق . وقرأ الحسن « تَضَلُّوا » بفتح الضاد أى عن السبيل .

قوله تعالى : ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ) يريد منكم ؛ فلا تستصحبوهم فإنهم أعداؤكم .  
ويموز أن يكون « أعلم » بمعنى عليم ؛ كقوله تعالى « وَهُوَ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ » أى هين . ( وَكَفَى  
بِاللَّهِ وَلِيًّا ) الباء زائدة ؛ زيدت لأن المعنى آكتفوا بالله فهو يكفيكم أعداءكم . و « وليا »  
و « نصيرا » نصب على البيان ، وإن شئت على الحال .

قوله تعالى : ( مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ) قال الزجاج : إن جعلت « من » متعلقة بما قبل  
فلا يوقف على قوله « نصيرا » ، وإن جعلت منقطعة فيجوز الوقف على « نصيرا » والتقدير  
من الذين هادوا قوم يمزقون الكلم ، ثم حذف . وهذا مذهب سيبويه ، وأشد التحريرون :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَتَيْمُمْ \* يَفْضُلُهَا فِي حَسْبٍ وَمَيْمٍ

(١) تَيْمٌ ( بكسر التاء ) : وهى لغة لبعض العرب ، وذلك أنهم يكسرون حرف المضارعة في نحو تلم وتسلم ؛ فلما  
كسروا التاء انقلبت الهزئة ياء . والمبسم ( بوزن المجلس ) : النفر .

قالوا : المعنى لو قلت ما في قومها أحد يفضلها؟ ثم حذف . وقال الفراء : المحذوف «من» ،  
 المعنى : من الذين هادوا من يحذفون . وهذا كقوله تعالى : « وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ »  
 أى من له . وقال ذو الرمة :

فَطَلَوْا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ \* وَأَخْرَجُ بَدْرِي عِبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْحَمَلِ

يريد ومنهم من دمه ، حذف الموصول . وأنكره المبرد والزجاج ؛ لأن حذف الموصول كحذف  
 بعض الكلمة . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وإبراهيم النخعي « الكلام » . قال النحاس :  
 و«الكلم» في هذا أولى ؛ لأنهم إنما يحذفون كلم النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ما عندهم في الترواة ،  
 وليس يحذفون جميع الكلام ، ومعنى « يُحْذَفُونَ » يتأولونه على غير تأويله . وذمهم الله تعالى  
 بذلك لأنهم يفعلونه متعمدين . وقيل : « عن مواضعه » يعنى صفة النبي صلى الله عليه وسلم .  
 « وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا » أى سمعنا قولك وعصينا أمرك . « وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ » قال  
 ابن عباس : كانوا يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم : أسمع لا سمعت ، هذا مرادهم — لعنهم الله —  
 وهم يظهرون أنهم يريدون أسمع غير مسمع مكروها ولا أذى . وقال الحسن ومجاهد : معناه  
 غير مسمع منك ، أى مقبول ولا مجاب إلى ما تقول . قال النحاس : ولو كان كذا لكان غير  
 مسموع منك . وتقدم القول في « راعنا » . ومعنى « لِيَا بِالسَّيِّئِينَ » أى يلوون السيئهم عن  
 الحق أى يميلونها إلى ما في قلوبهم . وأصل آلتى القتل وهو نصب على المصدر ، وإن شئت  
 كان مفعولا من أجله . وأصله لَوَّيَا ثم أدغمت الواو في الياء . « وَطَعْنَا » معطوف عليه  
 أى يطعنون في الدين ، أى يقولون لأصحابهم لو كان نبيا لدرى أننا نسيبه ، فظهر الله تعالى  
 نبيه على ذلك فكان من علامات نبوته ، ونهاهم عن هذا القول . ومعنى « أَقْوَمَ » أصوب لهم  
 في الرأي . « فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا » أى إلا إيمانا قليلا لا يستحقون به اسم الإيمان . وقيل :  
 معناه لا يؤمنون إلا قليلا منهم ، وهذا بعيد لأنه عز وجل قد أخبر عنهم أنه لعنهم بكفرهم .

(١) في ديوان ذى الرمة : « يقي » . وهملان العين فيضائها بالذعر .

(٢) راجع ج ٢ ص ٥٧ طبعة ثانية .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلِيبُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ قال ابن إسحاق : كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُؤَسَاءَ مَنْ أَحْبَارُ يَهُودٍ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورٍ يَا أَعْرُورَ وَكَعْبُ بْنُ أَسَدٍ فَقَالَ لَهُمْ : « يَا مَعْشَرَ يَهُودٍ اتَّقُوا اللَّهَ وَأَسَامُوا فَوَاللَّهِ إِنِّكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي جِئْتُمْ بِهِ الْحَقُّ » قَالُوا : مَا نَعْرِفُ ذَلِكَ يَا حَمْدُ . وَجَدُوا مَا عَرَفُوا وَأَصْرُوا عَلَى الْكَفْرِ ؛ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلِيبُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا » إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ ﴾ نصب على الحال . ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا ﴾ الطَّمْسُ اسْتِثْصَالُ أَثَرِ الشَّيْءِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِذَا الْنُجُومُ طُمِسَتْ » ؛ وَنَطْمِسُ وَنَطْمُسُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَتَانِ . وَيُقَالُ فِي الْكَلَامِ : طَمَسَ يَطْمِسُ وَيَطْمُسُ بِمَعْنَى طَمَسَ ؛ يُقَالُ : طَمَسَ الْأَثْرَ وَطَمَسَ أَيْ أَمَحَى ؛ كُلُّ لُغَاتٍ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِيهِمْ » أَيْ أَهْلِكْهَا ؛ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ . وَيُقَالُ : طَمَسْتَهُ فَطَمَسَ لَازِمٌ وَمَتَعَدٌ . وَطَمَسَ اللَّهُ بَصَرَهُ ، وَهُوَ مَطْمُوسٌ الْبَصَرُ إِذَا ذَهَبَ أَثَرُ الْعَيْنِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ » يَقُولُ أَعْمَيْنَاهُمْ .

واختلف العلماء في المعنى المراد بهذه الآية ؛ هل هو حقيقة فيجعل الوجه كالقفا فيذهب بالأنف والفم والحاجب والعين . أو ذلك عبارة عن الضلالة في قلوبهم وسلبيهم التوفيق ؛ قولان . رَوَى عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ : « مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ » مِنْ قَبْلِ أَنْ نُضْلِكَمْ إِضْلَالًا لَا يَهْتَدُونَ بَعْدَهُ . يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ تَمْثِيلٌ وَأَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا فَعَلْ هَذَا بِهِمْ عِقَابٌ . وَقَالَ قَتَادَةُ : مَعْنَاهُ مَنْ قَبْلُ أَنْ يُجْعَلَ الْوَجْهُ أَقْفَاءً . أَيْ يَذْهَبُ بِالْأَنْفِ وَالشِّفَاءِ وَالْأَعْيُنِ وَالْحَوَاجِبِ ؛ هَذَا مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ : أَنَّ الطَّمْسَ أَنَّ تُزَالِ الْعَيْنَانِ خَاصَّةً وَتَرَدُّ فِي الْقَفَا ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الدَّبْرِ وَيَمْشِي الْقَهْقَرَى . وَقَالَ مَالِكٌ : كَانَ أَوَّلُ إِسْلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ أَنَّهُ مَرَّ بِرَجُلٍ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلِيبُوا الْكِتَابَ آمِنُوا » فَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى وَجْهِهِ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى إِلَى بَيْتِهِ فَأَسْلَمَ مَكَانَهُ وَقَالَ :

والله لقد خفت ألا أبلغ بقي حتى يطمس وجهي . وكذا فعل عبد الله بن سلام لما تركت هذه الآية وسميها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأتي أهله وأسلم وقال . يا رسول الله ، ما كنت أدري أن أصل إليك حتى يحول وجهي في قفاي . فإن قيل : كيف جاز أن يهتدم بطمس الوجوه إن لم يؤمنوا ولم يفعل ذلك بهم ؟ فقيل : إنه لما آمن هؤلاء ومن اتبعهم رفع الوعيد عن الباقيين . وقال المبرد : الوعيد باق متظر . وقال : لا يقد من طمس في اليهود ومسح قبل يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ نَلْعَنَهُمْ ﴾ أي أصحاب الوجوه كما لنا أصحاب السبب ، أي نغسلهم قردة وخنازير ، عن الحسن وقتادة . وقيل : هو خروج من الخطاب إلى الغيبة . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَعْمُولًا ﴾ أي كانتا موجودا . ويراد بالأمر المأمور فهو مصدر وقع موقع المفعول ، فالنهي أنه متى أراد أن أوجده . وقيل : معناه أن كل أمر أخبر بكونه فهو كائن على ما أخبر به .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا « إِنْ اللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » فقال له رجل : يا رسول الله والشرك ! فقول « إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وهذا من المحكم المتفق عليه الذي لا اختلاف فيه بين الأمة . ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ من المتشابه الذي قد تكلم العلماء فيه . قال محمد بن جرير الطبري : قد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة فقي مشبهة الله تعالى إن شاء عفا عنه ذنبه ، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرة شريكا بالله تعالى . وقال بعضهم : قد بين الله تعالى ذلك بقوله : « إِنْ تَحَنَّنُوا كَبَّرَ مَا تُهَيِّوْنَ عَنْهُ تُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » . فاعلم أنه يشاء أن يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر ولا يغفرها لمن أتى الكبائر . وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية ناسخة للتي في آخر « الفرقان » . قال زيد ابن ثابت : نزلت سورة « النساء » بعد « الفرقان » بستة أشهر ، والصحيح أن لا نسخ ، لأن النسخ في الأخبار يستحيل . وسيأتي الجمع بين الآي في هذه السورة وفي « الفرقان » إن شاء الله تعالى . وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب قال : ما في القرآن آية أحب إلي من هذه



الآية « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » قال : هذا حديث حسن غريب .

قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ) هذا اللفظ عام في ظاهره ولم يختلف أحد من المتأولين في أن المراد اليهود . واختلفوا في المعنى الذي زكوا به أنفسهم ؛ فقال قتادة والحسن : ذلك قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ، وقولهم « لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى » وقال الضحاك والسدي : قولهم لا ذنوب لنا وما فعلناه نهارا غفر لنا ليلا وما فعلناه ليلا غفر لنا نهارا ، ونحن كالأطفال في عدم الذنوب . وقال مجاهد وأبو مالك وعكرمة : تقديمهم الصغار للصلاة ؛ لأنهم لا ذنوب عليهم . وهذا يبعد من مقصد الآية . وقال ابن عباس : ذلك قولهم آباؤنا الذين ماتوا يشفعون لنا ويركوتنا . وقال عبد الله ابن مسعود : ذلك ثناء بعضهم على بعض . وهذا أحسن ما قيل ، فإنه الظاهر من معنى الآية . والتركبة التطهير والتبرية من الذنوب .

الثانية - هذه الآية وقوله تعالى : « فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ » يقتضى النقص من الزكوى نفسه بلسانه ، والإعلام بأن الزكوى من حسنة أفعاله وزكاه الله عز وجل فلا عبرة بتركبة الإنسان نفسه ؛ وإنما العبرة بتركبة الله له . وفي صحيح مسلم عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سميت ابنتي برة ؛ فقالت لى زينب بنت أبي سلمة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا الاسم ؛ وسميت برة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم » فقالوا : بيم نسميها ؟ فقال : « سموها زينب » . فقد دل الكلب والسنة على المنع من تركبة الإنسان نفسه ، ويمر هذا الخبر ما قد كثرت في هذه الديار المصرية من نعتهم أنفسهم بالنعوت التي تقتضى التركبة ؛ كركبة الدين ونحو الدين وما أشبه ذلك ، لكن لما كثرت قبائح المسمين بهذه الأسماء ظهر تخلف هذه النعوت عن أصلها فصارت لا تفيد شيئا .

الثالثة - فأما تركية الغير ومدحه له ؛ ففي البخاري من حديث أبي بكر أن رجلا ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأثنى عليه رجلا خيرا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " وَيَحْكُ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ - يَقُولُهُ مَرَارًا - إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادَحًا لَا عَمَالَةَ فَلْيَقِلْ أَحْسِبْ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ كَذَّابٌ وَحَسِبَهُ اللَّهُ وَلَا يَزْنِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا " فنهى صلى الله عليه وسلم أن يُقِرَّطَ في مدح الرجل بما ليس فيه فيدخله في ذلك الإعجاب والكبر ، ويظن أنه في الحقيقة بتلك الميزة فيحمله ذلك على تضييع العمل وترك الأزدباد من الفضل ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : " وَيَحْكُ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ " . وفي الحديث الآخر " قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ " حين وصفوه بما ليس فيه . وعلى هذا تأول العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : " اخْتَوُوا التُّرَابَ فِي وُجُوهِ الْمُتَذَاهِبِينَ " أن المراد به المتذاهبون في وجوههم بالباطل وبما ليس فيهم ، حتى يعملوا ذلك بضاعة يسأكون به الممدوح ويقتنونه ؛ فأما مدح الرجل بما فيه من الفعل الحسن والأمر المحمود ليكون منه ترغيبا له في أمثاله وتحريضا للناس على الاقتداء به في أشباهه فليس بمدح ، وإن كان قد صار مادحا بما تكلم به من جميل القول فيه . وهذا راجع إلى النيات « والله يعلم المقصد من المصليح » . وقد مدح صلى الله عليه وسلم في الشعر والخطب والمخاطبة ولم يَحْكُ في وجوه المتذاهبين التراب ، ولا أمر بذلك . كقول أبي طالب :

وَأَبْيَضُ يَسْتَسْقِي الْغَنَامَ بِوُجْهِهِ \* ثِمَالُ الْيَسَامِيِّ عَصْمَةَ لَلْأَنْمَالِ

وكدح العباس وحسان له في شعرهما ، ومدحه كعب بن زهير ، ومدح هو أيضا أصحابه فقال : " إِنَّكُمْ لَتَقِيلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ وَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفِرْعِ " . وأما قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح الحديث " لَا تُطَرِّفُونِي كَمَا أَطَرَفَ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ " فمعناه لا نصفوني بما ليس في من الصفات تلتبسون بذلك مدحي ، كما وصفت النصارى عيسى بما لم يكن فيه ، فنسبوه إلى أنه ابن الله فكفروا بذلك وضلوا . وهذا يقتضي أن من رفع أمرا فوق حده وتجاوز مقداره بما ليس فيه فتعد آثم ؛ لأن ذلك لو جاز في أجدل كان أول الخلق بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَظْلُمُونَ قِتْلًا ﴾ الضمير في « تظلمون » مائد على المذكورين ممن زكى نفسه ومن يزكى الله عز وجل . وغير هذين الصنفين علم أن الله تعالى لا يظلمه من غير هذه الاية . والفيل الخيط الذى فى شق نواة التمرة ؛ قاله ابن عباس وعطاء ومجاهد . وقيل : القشرة التى حول النواة بينها وبين البشرة . وقال ابن عباس أيضا وأبو مالك والسدى : هو ما يخرج بين أصبعيك أو كفك من الوحى إذا قتلتهما ؛ فهو فيل بمعنى مفعول . وهذا كله يرجع إلى الكناية عن تحقير الشيء وتصفيره ، وأن الله لا يظلمه شيئا . ومثل هذا فى التحقير قوله تعالى : « وَلَا يَظْلَمُونَ نَفْسًا » وهو النكته التى فى ظهر النواة ، ومنه ثبتت النحلة ؛ وسيأتى . قال الشاعر يذم بعض الملوك :

تجمع الجيش ذا الألوف وتغزو \* ثم لا ترزأ العدو فتبلا

ثم غلب النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقال : ﴿ أَنْظَرَكَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ فى قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه . وقيل : تركتهم لأقسامهم ؛ عن ابن جرير . وروى أنهم قالوا : ليس لنا ذنوب إلا كذنوب أبنائنا يوم تولد . والآخرة الاختلاق ؛ ومنه اقترى فلان على فلان أى رماه بما ليس فيه . وفريت الشيء قطعه . ﴿ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ نصب على البيان . والمعنى تعظيم الذنب وذمه . والعرب تستعمل مثل ذلك فى المدح والذم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ﴾ يعنى اليهود ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ اختلف أهل التأويل فى تأويل الجبوت والطاغوت ؛ فقال ابن عباس وابن جرير وأبو العالية : الجبوت الساحر بلسان الحبشة ، والطاغوت الكاهن . وقال الفاروق عمر رضى الله عنه : الجبوت السحر والطاغوت الشيطان . ابن مسعود : الجبوت والطاغوت ها هنا كعب ابن الأشرف وحبي بن أخطب . عكرمة : الجبوت حبي بن أخطب والطاغوت كعب ابن الأشرف ؛ دليله قوله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكُّوا إِلَى الطَّاغُوتِ » . قتادة : الجبوت الشيطان والطاغوت الكاهن . وروى ابن وهب عن مالك بن أنس : الطاغوت ما عبده من دون الله . قال : وسمعت من يقول إن الجبوت الشيطان ؛ ذكره العباس . وقيل : هما كل معبود من

دون الله ، أو مطاع في معصية الله ؛ وهذا حسن . وأصل الحب الجلب وهو الذي لا خير فيه فأبدلت التاء من السين ؛ قاله قُطْرُب . وقيل : الحب إبليس والطاغوت أوليائه . وقول مالك في هذا الباب حسن ؛ يدل عليه قوله تعالى : « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ » وقال تعالى : « وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا » . وروى قُطْن بن المخارق عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الطَّرْقُ والطَّيْرَةُ والعِيافة من الحب » . الطَّرْق الزجر ، والعِيافة الخط ؛ أخرجه أبو داود في سننه . وقيل : الحب كل ما جرم الله ، والطاغوت كل ما يطغى الإنسان . والله أعلم .

قوله تعالى : ( وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ) أى يقول اليهود لكفار قريش أتم أهدي سبيلا من الذين آمنوا بمحمد . وذلك أن كعب بن الأشرف خرج في سبعين راكبا من اليهود إلى مكة بعد وقعة أحد ليحالفوا قريشا على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل كعب على أبي سفيان فأحسن مثواه ، وزلت اليهود في دور قريش فتعاقدوا وتعاهدوا ليجتمعن على قتال محمد ، فقال أبو سفيان : إنك أمرت قرا الكتاب وتعلم ، ونحن آميئون لأنعلم بأيتا أهدي سبيلا وأقرب إلى الحق نحن أم محمد ؟ فقال كعب : أتم والله أهدي سبيلا مما عليه محمد .

قوله تعالى : ( أَمْ لَكُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ ) أى ألم ، والميم صلة . « نَصِيبٌ » حظ من الملك ، وهذا على وجه الإنكار ؛ يعنى ليس لهم من الملك شيء ، ولو كان لهم منه شيء لم يعطوا أحدا منه شيئا لجلهم وحسدهم . وقيل : المعنى بل ألم نصيب ؛ فتكون أم متقطعة ومعناها الإضراب عن الأول والاستئناف للثانى . وقيل : هى عاطفة على محذوف لأنهم أنفَسُوا من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم . والتقدير : أهم أولى بالنبوة ممن أرسلته أم لهم نصيب من الملك ؟ ( فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ) أى يمنعون الحقوق . خبر الله عز وجل عنهم بما يعلمه منهم . والنقير : النكتة في ظهر النواة ؛ عن ابن عباس وقتادة وغيرهما . وعن ابن عباس أيضا :

(١) في سنن أبي داود : « قال عوف : العِيافة زجر الطير ، والطرق الخط يخط في الأرض » . والذى فى القان : « الطرق الضرب بالحصى ، وقيل هو الخط فى الرمل . والطيرة : يوزن العينة وقد تسكن الباء . وهو ما يشاء به من القائل الردى . والعِيافة : زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وبمرها وهو من عادة العرب كثيرا » .

التقير : ما نقر الرجل بأصبعه كما ينقر الأرض . وقال أبو العالية : سألت ابن عباس عن التقير فوضع طرف الإبهام على باطن السبابة ثم رفعهما وقال : هذا التقير . والتقير : أصل خشبة ينقر وينبذ فيه ؛ وفيه جاء النهي ثم نسخ . وفلان كريم التقير أى الأصل . و « إذا » هنا ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها ، ولو نصب لحاز . قال سيويه : « إذا » في عوامل الأفعال بمنزلة « أظن » في عوامل الأسماء ، أى تلتقى إذا لم يكن الكلام معتمدا عليها ، فإن كانت في أول الكلام وكان الذى بعدها مستقبلا نصبت ؛ كقولك : أزورك ، فيقول مجيبا لك إذا أكرمك . قال عبد الله بن عَمَّة الضبي :

أردد حمارك لا يرتع بروصتنا \* إذن يردّ وقد البير مكروب<sup>(١)</sup>

نُصب لأن الذى قبل « إذن » تام فوقعت ابتداء كلام . فإن وقعت متوسطة بين شيئين كقولك زيد إذا زورك ألفت ؛ فإن دخل عليها فاء العطف أو واو العطف فيجوز فيها الإعمال والإلقاء ؛ أما الإعمال فلأن ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة ، فيجوز في غير القرآن فإذا لا يؤتوا . وفي التنزيل « وإذا لا يلبثون » وفي مصحف أبي « وإذا لا يلبثوا » . وأما الإلقاء فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه ، والناصب للفعل عند سيويه « إذا » لمضارعها « أن » ، وعند الخليل أن مضمرة بعد إذا . وزعم الفراء أن إذا تكتب بالألف وأنها متونة . قال النحاس : وسمعت على بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتى أن أكرى بد من يكتب إذا بالألف ؛ إنها مثل لن وأن ، ولا يدخل التنوين في الحروف .

قوله تعالى : أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ ءَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٥﴾  
فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكُنِيَ بِهِمْ سَعِيرًا ﴿٥٦﴾

(١) كَرِهَ التَّيْدُ إِذَا ضَيَّقَتْهُ عَلَى الْمُقْبِدِ . وَالْمُنَى : لَا تَمْرُضْ لِنَشْتَا فَإِنَّا نَادِرُونَ عَلَى تَقْيِيدِ هَذَا الْعِبَرِ وَمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ . (السان) .

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( أَمْ يَحْسُدُونَ ) بمعنى اليهود . ( النَّاسَ ) بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . حسدوه على النبوة وأصحابه على الإيمان به . وقال قتادة : « الناس » العرب ، حسدتهم اليهود على النبوة . الضحاك : حسدت اليهود قريشا ؛ لأن النبوة فيهم . والحسد مذموم وصاحبه مغموم وهو يأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب ؛ رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : ما رأيت ظالما أشبه بمظلوم من حاسد ؛ نفس دائم ، وحزن لازم ، وعبرة لا تنفذ . وقال عبد الله ابن مسعود : لا تُعادوا نعيم الله . قيل له : ومن يعادى نعيم الله ؟ قال : الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، يقول الله تعالى في بعض الكتب : الحسود عدو نعمتي متسخطٌ لتفضائي غير راضٍ بقسمتي . ولنصور الفقيه ؛

ألا قل لمن ظل لي حاسدا \* أتدري على من أسأت الأدب

أسأت على الله في حكمه \* إذا أنت لم ترض لي ما وهب

ويقال : الحسد أول ذنب عُصِيَ به في السماء ، وأول ذنب عُصِيَ به في الأرض ؛ فأما في السماء فحسد إبليس لادم ، وأما في الأرض فحسد قابيل لهابيل . ولأبى العتاهية في الناس :

فيا رب إن الناس لا يُصَفَوْنَ \* فكيف ولو أنصفتهم ظموني

وإن كان لي شيء تصدوا لأخذه \* وإن شئت أبني شيئهم منعوني

وإن نالهم بذلي فلا شكر عندهم \* وإن أنا لم أبذل لهم شتموني

وإن طرقتني نكبة فكُفُّوا بها \* وإن صحتني نعمة حسدوني

سامع قلبي أن يحن إليهمو \* وأحجب عنهم ناظري وجفوني

وقيل : إذا سرك أن تسلم من الحاسد فعمّ عليه أمرك . ولرجل من قريش :

حسدوا النعمة لما ظهرت \* فرموها بأباطيل الكُفْمِ

وإذا ما الله أسدى نعمة \* لم يضرها قول أعداء النعم

ولقد أحسن من قال :

أَصِرْ عَلَى حَسَدِ الْحَسْرِ \* دِ فَإَنْ صَبَرَكَ قَانِلَهُ

فالنَّارُ تَأْكُلُ بَعْضُهَا \* إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

وقال بعض أهل التفسير في قول الله تعالى : « رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَفْدَانِنَا لِيَكُونُوا مِنَ الْأَسْفَلِينَ » . إنه إنما أراد بالذي من الجن إبليس والذي من الإنس قابيل ؛ وذلك أن إبليس كان أول من سَنَّ الكفر ، وقابيل كان أول من سَنَّ القتل ، وإنما كان أصل ذلك كله الحسد . وقال الشاعر :

إِنْ الْغَرَابُ وَكَانَ يَمْشِي مَشْيَةً \* فَيَا مَضَى مِنْ سَالِفِ الْأَحْوَالِ

حَسَدُ الْقَطَاةِ فَرَامَ يَمْشِي مَشْيَهَا \* فَاصَابَهُ ضَرْبٌ مِنَ التَّعَالِ

الثانية - قوله تعالى : ( فَتَنَّا آتَيْنَاهُمْ ثُمَّ أَخْبَرْتَعَالَى أَنَّهُ آتَى آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَاهُمْ مَلَكًا عَظِيمًا . قَالَ هَمَامُ بْنُ الْحَارِثِ : أَيَّدُوا بِالْمَلَأْنِكَةِ . وقيل : يعني ملك سليمان ؛ عن ابن عباس . وعنه أيضا : المعنى أم يحسدون محمدا على ما أحل الله له من النساء . فيكون الملك العظيم على هذا أنه أحل لداود تسعا وتسعين امرأة وسليمان أكثر من ذلك . واختار الطبري أن يكون المراد ما أوتيته سليمان من الملك وتحليل النساء . والمراد تكذيب اليهود والرد عليهم في قولهم : لو كان نبيا ما رغب في كثرة النساء ولشغلته النبوة عن ذلك ؛ فأخبر الله تعالى بما كان لداود وسليمان يوتجهن ، فأقرت اليهود أنه اجتمع عند سليمان ألف امرأة ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " ألف امرأة ؟ " ! قالوا : نعم ثلاثمائة مِثْرِيَّة ، وسبعائة مِثْرِيَّة ، وعند داود مائة امرأة . فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " ألف عند رجل ومائة عند رجل أكثر أو تسع نسوة ؟ " فسكتوا . وكان له يومئذ تسع نسوة .

الثالثة - يقال : إن سليمان عليه السلام كان أكثر الأنبياء نساء . والفائدة في كثرة تزوجه أنه كان له قوة أربعين نبيا وكل من كان أقوى فهو أكثر نكاحا . ويقال : إنه أراد بالنكاح كثرة العشرة ؛ لأن لكل امرأة قبيلتين قبيلة من جهة الأب وقبيلة من جهة الأم ؛

فكل ما تزوج امرأة صرف وجوه القيلتين إلى نفسه فتكون عوناً له على أعدائه . ويقال :  
إن كل من كان أتقى فشهوته أشد ؛ لأن الذي لا يكون تقياً فإنما يتفرج بالنظر والمس ،  
ألا ترى ما روى في الخبر : العيان تزنيان واليدان تزنيان . فإذا كان في النظر والمس نوع  
من قضاء الشهوة قل الجماع ، والمتقى لا ينظر ولا يمس فتكون الشهوة مجتمعة في نفسه فيكون  
أكثر جماعاً . وقال أبو بكر الوراق : كل شهوة تقسى القلب إلا الجماع فإنه يصفى القلب ؛  
ولهذا كان الأنبياء يفعلون ذلك .

الرابعة - قوله تعالى : ( فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ ) يعني بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه  
تقدم ذكره وهو المحسود . ( وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ ) أعرض فلم يؤمن به . وقيل : الضمير  
في « به » راجع إلى إبراهيم . والمعنى : فمن آل إبراهيم من آمن به ومنهم من صد عنه .  
وقيل : يرجع إلى الكتاب . والله أعلم .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَلْبًا  
فَصِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا  
حَكِيمًا ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى  
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ  
ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿١١﴾

قد تقدم معنى الإصلاء أول السورة . وقرا حميد بن قيس « نصليهم » بفتح النون  
أى نشويهم . يقال : شاة مصلية . ونصب « نارا » على هذه القراءة بترع الخافض تقديره  
بنار . ( كَلْبًا فَصِجَتْ جُلُودُهُمْ ) يقال : نصج الشيء نصجاً ونصجاً ، وفلان نصيج الرأي  
مُحْكَمُهُ . ومعنى الآية : تبدل الجلود جلوداً أخرى . فإن قال من يطمع في القرآن من



الزنادقة : كيف جاز أن يعذب جِلدا لم يعصه ؟ قيل له : ليس الجِلد بمعذب ولا معاقب ، وإنما الألم واقع على النفوس ؛ لأنها هي التي تُحس وتعرف فتبدل الجلود زيادة في عذاب النفوس . يدل عليه قوله تعالى : « لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ » وقوله تعالى : « كُلَّمَا حَبَسْتَ ذُنُوبَهُمْ سَعِيرًا » . فالملقصد تعذيب الأبدان وإيلام الأرواح ، ولو أراد الجلود لقال : لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ . مقاتل : تأكله النار كل يوم سبع مرات . الحسن : سبعين ألف مرة كلما أكلتهم قبل لهم عودوا فسادوا كما كانوا . ابن عمر : إذا احترقوا بدلت لهم جلود بيض كالقراطيس . وقيل : عني بالجلود السرايل ؛ كما قال تعالى : « وَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقْرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ سُرَاسِلُهُمْ مِنْ قَيْسَرَانِ » سميت جلودا للزومها جلودهم على المخابرة ؛ كما يقال للشيء الخاص بالإنسان : هو جلدة ما بين عينيه . وأنشد ابن عمر رضى الله عنه :

يلوموننى فى سائرهم والومهم \* وجلدة ما بين العين والأنف سالم  
فكلما أحرقت السرايل أعيدت . قال الشاعر :

كسا اللؤم تيمنا خضرة فى جلودها \* فويل لتيم من سرايلها الخضر

فكنى عن الجلود بالسرايل . وقيل : المعنى أعدنا الجلد الأول جديدا ؛ كما تقول للصانع : صُغْ لى من هذا الخاتم خاتما غيره ؛ فيكسره ويصوغ لك منه خاتما . فالخاتم المصوغ هو الأول إلا أن الصياغة تغيرت والفضة واحدة . وهذا كالنفس إذا صارت تريا وصارت لاشئ ثم أحياها الله تعالى . وكهذهك بأخ لك صحيحا ثم تراه سقيما مذبذبا فتقول له : كيف أنت ؟ فيقول : أنا غير الذى عهدت . فهو هو ، ولكن حاله تغيرت . فتقول القائل : أنا غير الذى عهدت ، وقوله تعالى : « غيرها » مجاز . ونظيره قوله تعالى : « يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ » وهى تلك الأرض بعينها إلا أنها تغير آكامها وجبالها وأنهارها وأشجارها ، ويزاد فى سعتها ويسوى ذلك منها ؛ على ما يأتى بيانه فى سورة « إبراهيم » عليه السلام . ومن هذا المعنى قول الشاعر :

فما بالإنسان بالإنسان الذين عهدتهم \* ولا الدار بالدار التى كنت أعرف

وقال الشعبي : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : ألا ترى ما صنعت عائشة ! ذقت دهرها ،  
وأنشدت بيتي ليد :

ذهب الذين يُعاش في أكافهم \* وبقيت في خَلَفٍ بكلد الأجر  
يتلذذون بحياة ومذلة \* ويُعاب قائلهم وإن لم يُسْغِب<sup>(١)</sup>

فقلت : رحم الله ليذا فكيف لو أدرك زماننا هذا ! فقال ابن عباس : لئن ذقت عائشة  
دهرها لقد ذقت « عاد » دهرها ؛ لأنه وُجد في خزّانه « عاد » بعد ما هلكوا بزمن طويل  
سهم كأطول ما يكون من رماح ذلك الزمن عليه مكتوب :

بلاد بها تُكأ ونحى بأهلها \* إذ الناس ناس والبلاد بلاد

البلاد باقية كما هي إلا أن أحوالها وأحوال أهلها تتكرّر وتغيّر . ( إِنْ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا )  
أى لا يعجزه شيء ولا يفوته . ( حَكِيمًا ) فى إيعاده عياده . وقوله فى صفة أهل الجنة : ( وَتَدْخُلُهُمْ  
ظِلًّا ظِلِيلًا ) يعنى كثيفا لا شمس فيه . الحسن : وُصِفَ بأنه ظليل ؛ لأنه لا يدخله ما يدخل  
ظِلّ الدنيا من الحر والسهر . ونحو ذلك . وقال الضحاك : يعنى ظلال الأشجار وظلال  
قصورها . الكبي : « ظِلًّا ظِلِيلًا » أى دائما .

قوله تعالى : إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا  
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنْ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ  
كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾

فيه مسائل ثلاث :

الأولى - قوله تعالى : ( إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ ) هذه الآية من أهمّات  
الأحكام تضمّت جميع الدين والشرع . وقد اختلف من المخاطب بها ؛ فقال علي بن أبي

- (١) اختلف ( بسكون اللام ) : الأرباء ، الأخصاء . والحياة : الأيالى الإنسان بها صنع وما قيل له .  
ويرى : يتدثرون بخانة وملاذة . والحانة مصدر من الخيانة والملم زائدة . ويشب : يميل عن الطريق والقصد .

طالب وزيد بن أسلم وشهر بن حوشب وابن زيد : هذا خطاب لولاة المسلمين خاصة ،  
فهي للنبي صلى الله عليه وسلم وأمرائه ، ثم تناول من بعدهم . وقال ابن جرير وغيره : ذلك  
خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة في أمر مفتاح الكعبة حين أخذه من عثمان بن طلحة  
ابن أبي طلحة الجنيبي القديري من بني عبد الدار ومن ابن عمه شيبه بن عثمان بن أبي طلحة  
وكانا كافرين وقت فتح مكة ، فطلبه العباس بن عبد المطلب لئنضاف له السدانة إلى السقاية ؛  
فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فكسر ما كان فيها من الأوثان ، وأخرج مقام  
إبراهيم ونزل عليه جبريل بهذه الآية . قال عمر بن الخطاب : وخرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو يقرأ هذه الآية ، وما كنت سمعتها قبل منه ، فدعا عثمان وشيبة فقال : ” خذاهما  
خالدة تالدة لا يزعها منكم إلا ظالم “ . وحكى مكّي : أن شيبة أراد ألا يدفع المفتاح . ثم دفعه ،  
وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : خذه بأمانة الله . وقال ابن عباس : الآية في الولاية خاصة في أن  
يعطوا النساء في النشوز ونحوه ويردوهن إلى الأزواج . والأظهر في الآية أنها عامة في جميع  
الناس فهي تناول الولاية فيما إليهم من الأمانات في قسمة الأموال ورد الظلمات والعدل  
في الحكومات . وهذا اختيار الطبري . وتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع  
والتحيز في الشهادات وغير ذلك ، كالرجل يحكم في نازلة ما ونحوه ، والصلاة والزكاة وسائر  
العبادات أمانة الله تعالى . وروى هذا المعنى مرفوعاً من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال : ” التل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها “ أو قال : ” كل شيء إلا الأمانة  
في الصلاة والأمانة في الصوم والأمانة في الحديث وأشد ذلك الودائع “ . ذكره أبو نعيم الحافظ  
في الحلية . ومن قال إن الآية عامة في الجميع البراء بن عازب وابن مسعود وابن عباس وإبي  
ابن كعب قالوا : الأمانة في كل شيء في الوضوء والصلاة والزكاة والجنابة والصوم والكيل  
والوزن والودائع . وقال ابن عباس : لم يرخص الله لمعسر ولا لموسر أن يسلك الأمانة .

قلت : وهذا إجماع . وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم  
والفجار ؛ وقاله ابن المنذر . والأمانة مصدر بمعنى المفعول فلذلك جمع . ووجه البظم بما

تقدم أنه تعالى أخبر عن كتاب أهل الكتاب صفة محمد صلى الله عليه وسلم، وقولهم: إن المشركين أهدى سبيلا، فكان ذلك خيانة منهم فانجز الكلام إلى ذكر جميع الأمانات؛ فالآية شاملة بنظمتها لكل أمانة وهي أعداد كثيرة كما ذكرنا. وأماناتها في الأحكام: الوديسة واللقطة والرهن والغارية. وروى أبي بن كعب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أد الأمانة إلى من ائتمسك ولا تحن من خانك». أخرجه الدارقطني. ورواه أنس وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في «البقرة» معناه. وروى أبو أمامة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع: «الغارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم». صحيح أخرجه الترمذي وغيره. وزاد الدارقطني: «فقال رجل: فمئذ الله؟ قال: عهد الله أحق ما أذى». وقال بمقتضى هذه الآية والحديث في رد الوديسة وأنها مضمونة — على كل حال كانت مما يغاب عليها أو لا يغاب تُعدى فيها أو لم يُتعد — عطاء والشافعي وأحمد وأشباه. وروى أن ابن عباس وأبا هريرة ضيفا الوديسة. وروى ابن القاسم عن مالك أن من استعار حيوانا أو غيره مما لا يغاب عليه قُلف عنده فهو مصدق في تلفه ولا يضمنه إلا بالتعدى. وهذا قول الحسن البصري والنخعي، وهو قول الكوفيين والأوزاعي قالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «الغارية مؤداة» هو كعنى قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا». فإذا تلفت الأمانة لم يلزم المؤمن غرمها لأنه مصدق؛ فكذلك الغارية إذا تلفت من غير تعدٍ؛ لأنه لم يأخذها على الضمان؛ فإذا تلفت بتعديه عليها لزمه قيمتها لخيانته عليها. وروى عن علي وعمر وابن مسعود أنه لا ضمان في الغارية. وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضمان على مؤتمن». واحتج الشافعي فيما استدلل به بقول صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم لما استعار منه الأذراع: أعارية مضمونة أو غارية مؤداة؟ فقال: «بل مؤداة».

التائبة - قوله تعالى : ( وَإِذَا حَكَتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ) قال الضحاك :  
 بالينة على المدعي واليمين على من أنكر . وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام ، ويدخل  
 في ذلك بالمعنى جميع الخلق كما ذكرنا في أداء الأمانات . قال صلى الله عليه وسلم : " إن  
 المقيطين يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم  
 وأهليهم وما ولوا " . وقال : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول  
 عن رعيته والرجل راع على أهله وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت زوجها وهي  
 مسئولة عنه والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول  
 عن رعيته " . فجعل في هذه الأحاديث الصحيحة كل هؤلاء رعاة وحكاما على مراتبهم ، وكذلك  
 العالم الحاكم ، لأنه إذا اتقى حكم وقضى وفصل بين الحلال والحرام ، والفرض والندب ، والصحة  
 والفساد ، فجميع ذلك أمانة تؤدي وحكم يقضى . وقد تقدم في « البقرة » القول في « نعيما » .  
 ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَمِيمًا بَصِيرًا ) وصف الله تعالى نفسه بأنه سميع بصير يسمع ويرى ؛  
 كما قال تعالى : « إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى » فهذا طريق السمع . والعقل يدل على ذلك ؛  
 فإن انتفاء السمع والبصر يدل على تقيضيهما من العمى والصمم ، إذ المحل القابل للضدين  
 لا يخلو من أحدهما ، وهو تعالى مقدس عن النقائص ويستحيل صدور الأعمال الكاملة  
 من المتصف بالنقائص ؛ لخلق السمع والبصر من ليس له سميع ولا بصر . وأجمعت الأمة  
 على تزويه تعالى عن النقائص . وهو أيضا دليل سمعي يكتفى به مع نص القرآن في مناظرة  
 من تجمعهم كلمة الإسلام . جلّ الرب تبارك وتعالى عما يتوهمه المتوهمون ويخلفه المفترون  
 الكاذبون « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي  
 الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ  
 تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمرهم بإداء الأمانات وأن يحكموا بين الناس بالعدل ، تقدم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته جل وعز أولاً ، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، ثم بطاعة رسوله ثانياً فيما أمر به ونهى عنه ، ثم بطاعة الأمراء ثالثاً ، على قول الجمهور وأبى هريرة وابن عباس وغيرهم . قال سهل بن عبد الله التستري : أطيعوا السلطان في سبعة : ضرب الدراهم والدنانير ، والمكاييل والأوزان ، والأحكام والنج والجمعة والعيدن والجهاد . قال سهل : إذا نهى السلطان العالم أن يفعل فليس له أن يفعل ، فإن أفتى فهو عاصٍ وإن كان أميراً جائراً . وقال ابن خزيمة : وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فيه طاعة ، ولا تجب فيما كان فيه معصية ، ولذلك قلنا إن ولاية زمامنا لا تجوز طاعتهم ولا معاومتهم ولا تعظيمهم ، ويجب الغزو معهم متى غزوا ، والحكم من قبلهم ، وتولية الإمامة والحسبة ، وإقامة ذلك على وجه الشريعة . وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم ، وإن كانوا مبتدعة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا فيصلي معهم تقية وتعاد الصلاة .

قلت : روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : حتى على الإمام أن يحكم بالعدل ، ويؤدى الأمانة ، فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه ؛ لأن الله تعالى أمر بإداء الأمانة والعدل ثم أمر بطاعته . وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : « أولو الأمر » أهل القرآن والعلم ، وهو اختيار مالك ، ونحوه قول الضحاك قال : يعنى الفقهاء والعلماء في الدين . وحكى عن مجاهد أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وحكى عن عكرمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة . وروى سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أئمة الأولاد فقال : هن حرائر . فقلت بأى شيء ؟ قال بالقرآن . قلت : بأى شيء في القرآن ؟ قال قال الله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » وكان عمر من أولي الأمر ، قال : عتقت ولو بسقط . وسألت هذا المعنى مبيتاً .

في سورة « الحشر » عند قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » .  
وقال ابن كيسان : هم أولوا العقل والرأى الذين يذنبون أمر الناس .

قلت : وأصح هذه الأقوال الأول والثاني ؛ أما الأول فلأن أصل الأمر منهم والحكم  
لهم . وروى الصحيحان عن ابن عباس قال : نزل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي  
صلى الله عليه وسلم في سرية . قال أبو عمر : وكان في عبد الله بن حذافة دُعاةٌ معروفة ،  
ومن دعا به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية فامرهم أن يجمعوا حطباً  
ويوقدوا ناراً ؛ فلما أوقدوها أمرهم بالتقحم فيها ، فقال لهم : ألم يأمركم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بطاعتي ؟ ! وقال : « من أطاع أميري فقد أطاعني » . فقالوا : ما آتانا بالله وآتبعنا  
رسوله إلا لننجوا من النار ! فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهم وقال : « لا طاعة  
لمخلوق في معصية الخالق قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » . وهو حديث صحيح  
الإسناد مشهور . وروى محمد بن عمرو بن علقمة عن عمرو بن الحكم عن ثوبان أن أبا سعيد  
الخدري قال : كان عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي من أصحاب بدر وكانت فيه دُعاة .  
وذكر الزبير قال : حدثني عبد الجبار بن سعيد عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد  
قال : بلغني أنه حل حزام راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، حتى كاد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع . قال ابن وهب : فقلت لليث ليضحك ؟ قال : نعم  
كانت فيه دُعاة . قال ميون بن مهران ومقاتل الكلبي : « أولو الأمر » أصحاب السرايا .  
وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » ،  
فأمر تعالى برّد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس لنير العلماء  
معرفة كيفية الرّد إلى الكتاب والسنة . ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجباً ،  
وامتناع تسوأم لازماً . قال سهل بن عبد الله : لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان  
والعلماء ؛ فإذا عظموا هذين أصلح الله دينهم وأحرام ، وإذا استخفوا بهذين فسد دينهم

وأحرام . وأما القول الثالث لخاص ، وأخص منه القول الرابع . وأما الخامس فبآياه ظاهر اللفظ . وإن كان المعنى صحيحاً ؛ فإن العقل لكل فضيلة أتم ، ولكل أدب ينوع ، وهو الذي جعله الله للدين أصلاً وللدنيا عماداً ، فأوجب الله التكليف بكأله ، وجعل الدنيا مدبرة بأحكامه ؛ والمآل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بغير عقل . وروى هذا المعنى عن ابن عباس . وزعم قوم أن المراد بأولى الأمر على والأئمة المصومون . ولو كان كذلك ما كان لقوله : « فَرَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » معنى ، بل كان يقول فردوه إلى الإمام وأولى الأمر ، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة . وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور . وحقيقة الطاعة امتثال الأمر ، كما أن المعصية ضدها وهي مخالفة الأمر . والطاعة مأخوذة من أطاع إذا اتقاد . والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتد . و « أولو » واحد هم « ذو » على غير قياس كالنساء والإبل والخيول ، كل واحد اسم الجمع ولا واحد له من لفظه . وقد قيل في واحد الخيل : خائل وقد تقدم .

الثانية - قوله تعالى : ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ) أى تجادلتم واختلفتم ، فكان كل واحد يتزعج حجة الآخر ويذهبها . والتزعج الجذب . والمنازعة مجاذبة الحجج ؛ ومنه الحديث : « وأنا أقول مالي ينازعني القرآن » . وقال الأعشى :

نازعتم قُضِبَ الرِّيحَانُ مَتَكًا \* وقهوة مُزَّةَ رَأَوْفَهَا خِضَلُ

( في شَيْءٍ ) أى من أمر دينكم . ( فَرَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) أى ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى الرسول بالسؤال في حياته ، أو بالنظر في سنته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ؛ هذا قول مجاهد والأعمش وقادة وهو الصحيح . ومن لم ير هذا آخَلَ إيمانه لقوله تعالى « إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » . وقيل : المعنى قولوا الله ورسوله أعلم ؛ فهذا هو الرد . وهذا كما

(١) راجع ج ٤ ص ٣٢ طبعة أولى أو ثانية . (٢) في نهاية ابن الأثير ولسان العرب : « ما لي أنازع

القرآن » . وينازعنى : يجاذبني في القراءة ؛ ذلك أن بعض المأمومين جهر خلفه فأنزعه قراءته فشنقه ، فبها عن الجمهور بالقراءة في الصلاة خلفه . (٣) الراورق : المصنعة . والخضل : المثل المتدى .



قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : الرجوع الى الحق خير من التماسى فى الباطل . والقول الاول اصح ؛ لقول على رضى الله عنه : ما عندنا إلا ما فى كتاب الله وما فى هذه الصحيفة ، أو فهم أعطيه رجل مسلم . ولو كان كما قال هذا القائل لبطل الاجتهاد الذى خص به هذه الأمة والاستنباط الذى أعطيتها ، ولكن تضرب الأمثال و يطلب المثل حتى يخرج الصواب . قال أبو العالية : وذلك قوله تعالى : « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ » . نعم ، ما كان مما استأثر الله بعلمه ولم يُطلع عليه أحدا من خلقه فذلك الذى يقال فيه : الله أعلم . وقد استنبط على رضى الله عنه مدة أقل الحمل — وهو ستة أشهر — من قوله تعالى : « وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » وقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر ؛ ومثله كثير . وفى قوله تعالى : « وَإِلَى الرَّسُولِ » دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها ويمتثل ما فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « ما نهيتكم عنه فأجنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » أخرجه مسلم . وروى أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه » . وعن العرياض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : « يحسب أحدكم متكئا على أريكته <sup>(١)</sup> وقد يظن أن الله لم يحزم شيئا إلا ما فى هذا القرآن ألا وإنى والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر » . وأخرجه الترمذى من حديث المفسد بن معدي كرب بمعناه وقال : حديث حسن غريب . والقاطع قوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » الآية . وسياقى .

(١) قوله متكئا على أريكته : جالسا على سريره المزين ؛ وهذا بيان لخافه وسوء أدبه كما هو دأب المتنميين المنزويين بالمساكن . وقاله القاطع : أراد به أصحاب الترفه والدعة الذين لزمو البيوت ولم يطلبوا بالأعمال الحديث من أهله فبرده حيث لا يوافق هواه . (عن ابن ماجه) .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ أى ردكم ما اختلفتم فيه إلى الكتاب والسنة خير من التنازع . ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ أى مرجعاً من آل يؤول إلى كذا أى صار . وقيل : من ألت الشيء إذا جمعه وأصلحته . فالتأويل جمع معانى ألفاظ أشكلت بلفظ لا إشكال فيه ؛ يقال : أول الله عليك أمرك أى جمعه . ويجوز أن يكون المعنى وأحسن من تأويلكم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الْطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿١٠﴾

روى يزيد بن زريع عن داود بن ابى هند عن الشعبي قال : كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبى صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة . ودعا المنافق اليهودى إلى حكاهم ؛ لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة فى أحكامهم ؛ فلما اختلفا اجتمعا على أن يحكما كاهناً فى جهنمة ؛ فانزل الله تعالى فى ذلك : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ يعنى المنافق . ﴿ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ يعنى اليهودى . ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَيُسَلِّسُوا سَلِيمًا ﴾ قال الضحاك : دعا اليهودى المنافق إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ودعا المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو « الطَّاغُوت » . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : كان بين رجل من المنافقين - ويقال له بشر - وبين يهودى خصومة ؛ فقال اليهودى : انطلق بنا إلى عهد ، وقال المنافق : بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذى سمى الله « الطَّاغُوت » أى ذو الطغيان - فأبى اليهودى أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقى لليهودى .

فلما خرجا قال المنافق : لا أرضى ، انطلق بنا إلى أبي بكر؛ فحكم لليهودى فلم يرض - ذكره  
 الزجاج - وقال : انطلق بنا إلى عمر فأقبلا على عمر فقال اليهودى : إنا صرنا إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض ؛ فقال عمر للمنافق : أكذاك هو ؟ قال : نعم .  
 قال : رُوِيَ كَمَا حَتَّى أُخْرِجَ إِلَيْكَ . فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد ،  
 وقال : هكذا أقضى على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ؛ وهرب اليهودى ، ونزلت  
 الآية ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنت الفاروق " . ونزل جبريل وقال :  
 إن عمر رضى الله عنه فرق بين الحق والباطل ؛ فسمى الفاروق . وفي ذلك نزلت الآيات كلها  
 إلى قوله : « وَيَسْأَلُوا تَسْلِيمًا » وأنتصب : ( ضَلَالًا ) على المعنى ، أى فيضلون ضلالا ؛  
 ومثله قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » . وقد تقدم هذا المعنى مستوفى .  
 و ( صُدُودًا ) اسم للصدر عند الخليل ، والمصدر الصد . والكوفيون يقولون هما مصدران .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ يَمَّا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ  
 جَاءَهُمْ وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسِنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٦﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ  
 يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ  
 قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٧﴾

أى ( فكيف ) يكون حالهم ، أو ( فكيف ) يصنعون ( إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ )  
 أى من ترك الاستعانة بهم ، وما يلحقهم من الدل في قوله : « فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا  
 وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا » . وقيل : يريد قتل صاحبهم ( يَمَّا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ ) وتم الكلام .  
 ثم ابتداء يخبر عن فعلهم ؛ وذلك أن عمر لما قتل صاحبهم جاء قومه يطلبون ديتهم ويخلفون  
 ما يزيد يطلب ديتهم إلا الإحسان وموافقة الحق . وقيل : المعنى ما أردنا بالعدل عنك  
 في المحاكمة إلا التوفيق بين الخصوم ، والإحسان بالتقريب في الحكم . ابن كيسان : عدلا

وَحَقًّا نَظِيرُهَا « وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى » فقال الله تعالى مَكْتَبًا لَمْ : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ قال الزجاج : معناه قد علم الله أنهم منافقون . والفائدة لنا : اعلما أنهم منافقون . ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ قيل : عن عقابهم . وقيل : عن قبول اعتذارهم ( وَعَظْمُهُمْ ) أى خوفهم . قيل : فى اللأ . ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ أى أزرهم بأبلغ الزجر فى السرِّ والخلاء . الحسن : قل لهم إن أظهرتم ما فى قلوبكم قَتَلْتُكُمْ . وقد بَلَغَ القول بلاغة ، وَرَجُلٌ بَلِيغٌ بَلِيغٌ لِسَانُهُ كُنْهٌ مَاتِ قَلْبُهُ . والعرب تقول : أَحَقُّ بَلْغٌ وَبَلْغٌ ، أى نهاية فى الحماقة . وقيل : معناه يبلغ ما يريد وإن كان أَحَقُّ . ويقال : إن قوله تعالى : « فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ مِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ » نزل فى شأن الذين بنَوْا مسجد الضَّارِّ ؛ فلما أظهر الله نفاقهم ، وأمرهم بهدم المسجد حلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم دفاعا عن أنفسهم « ما أَرَدْنَا بِنَاءَ المسجد إِلَّا طَاعَةَ اللَّهِ وَمُوَافَقَةَ الْكِتَابِ » .

قوله تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٤﴾

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ ﴾ « مِنْ » زائدة للتوكيد . ﴿ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ فيما أمر به ونهى عنه . ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ بعلم الله . وقيل : بتوفيق الله . ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾ روى أبو صالح عن على قال : قَدِمَ علينا أعْرَاقِي بعد ما دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام ، فرمى بنفسه على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحنَّ على رأسه من تَرَاهِ ؛ فَقَالَ : قَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فسمعنا قولك ، وَوَعَيْتَ عن الله فوعينا عنك ، وَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ » الآية ، وقد ظلمتُ نفسى وجئتُك

١٤ (١) هو مسجد قباء ، وهى قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة ؛ وهذا المسجد يتطوع العوام

تستغفر لي . فنودي من القبر أنه قد غفر لك . ومعنى ﴿لَوْجِدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ أى قابلاً لتوبتهم، وهما مفعولان لا غير .

قوله تعالى : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٥﴾  
فيه خمس مسائل :

الأولى - قال مجاهد وغيره : المراد بهذه الآية من تقدم ذكره من أراد التحاكم إلى الطاغوت وفيهم نزلت . وقال الطبري : قوله « فَلَا » ردُّ على ما تقدم ذكره ، تقديره فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله : « وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . وقال غيره : إنما قدم « لا » على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للتهمة بالنفي ، وكان يصح إسقاط « لا » الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام . و (شجر) معناه اختلف واختلط ؛ ومنه الشجر لاختلاف أغصانه . ويقال لعصا الهودج : شجر ؛ لتداخل بعضها في بعض . قال الشاعر :

نفسى فداؤك والزماح شواجر \* والقوم ضنك للقائ قيام

وقال طرفة :

وهم الحكماء أرباب الهدى \* وسعاة الناس في الأمر الشجر

وقالت طائفة : نزلت في الزبير مع الأنصارى ، وكانت الخصومة في مَنى بستان ؛ فقال عليه السلام للزبير : «أسقي أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك» . فقال الخصم : أراك تخافني أين عمتك ؛ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير : «أسقي ثم أحبس الماء حتى يبلغ الحدرد»<sup>(١)</sup> ونزل : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . الحديث ثابت صحيح رواه البخاري

(١) المهدد : وهو ما رفع حول المزرعة كالبلدار .

عن علي بن عبد الله عن محمد بن جعفر عن معمر، ورواه مسلم عن قتيبة كلاهما عن الزهري .  
واختلف أهل هذا القول في الرجل الأنصاري ؛ فقال بعضهم : هو رجل من الأنصار من  
أهل بدر . وقال مكي والنحاس : هو حاطب بن أبي بلتعة . وقال الثعلبي والواحدي والمهدوي :  
هو حاطب . وقيل : ثعلبة بن حاطب . وقيل غيره . والصحيح القول الأول ؛ لأنه غير  
معين ولا مُسَمَّى ؛ وكذا في البخاري ومسلم أنه رجل من الأنصار . وأخبار الطبري أن يكون  
نزول الآية في المنافق واليهودي . كما قال مجاهد ، ثم تناول بعمومها قصة الزبير . قال ابن العربي :  
وهو الصحيح ؛ فكل من آتاه رسول الله في الحكم فهو كافر ، لكن الأنصاري رَزَّ زَلَّة فاعرض  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأقال عثرته لعلمه بصحة يقينه ، وأنها كانت قَلَّتْ وليست لأحد  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وكل من لم يرض بحكم الحاكم وطعن فيه وردده فهي رَدَّة <sup>(١)</sup> يُستتاب .  
وأما إن طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعزيره وله أن يصفح عنه . وسيأتي بيان هذا  
في آخر سورة « الأعراف » إن شاء الله تعالى .

الثانية - وإذا كان سبب نزول هذه الآية ما ذكرناه من الحديث ففقهها أنه  
عليه السلام سلك مع الزبير وخصمه مَسْلَك الصلح فقال : "أَسْقِ يَزُوب" لقربه من الماء  
"ثم أرسل الماء إلى جارك" . أي تساهل في حَقِّه ولا تستوفه وتُجَلِّ في إرسال الماء إلى  
جارك . فخصه على المسامحة والتيسير ، فلما سمع الأنصاري هذا لم يرض بذلك وغضب ؛ لأنه  
كان يريد ألا يُسَكَّ الماء أصلاً ، وعند ذلك نَطَقَ بالكلمة الجائرة المُهْلِكَة الفارقة فقال :  
"أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ ؟ بَدْهَزَةٌ" "أَنْ" المفتوحة على جهة الإنكار ؛ أي اتَّحَمَ له على لأجل  
أنه قرابتك . فعند ذلك تلَوَّن وجه النبي صلى الله عليه وسلم غضباً عليه ، وحكم للزبير باستيفاء  
حقه من غير مسامحة له . وعليه لا يقال : كيف حَكَمَ في حال غضبه وقد قال : " لا يَقْضَى  
القاضي وهو غضبان " ؟ فإننا نقول : فإنه معصوم من الخطأ في التبليغ والأحكام ، بدليل  
العقل الدال على صدقه فيما يبلغه عن الله تعالى فليس مثل غيره من الحكماء . وفي هذا الحديث

(١) عبارة ابن العربي : وكل من لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو عاص آثم .

إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم وإن ظهر الحق . ومنعه مالك ، وأختلف فيه قول الشافعي . وهذا الحديث حجة واضحة على الجواز ؛ فإن أصطلحوا وإلا استوتق لذي الحق حقه وثبت الحكم .

الثالثة - وأختلف أصحاب مالك في صفة إرسال الماء الأعلى إلى الأسفل ؛ فقال ابن حبيب : يدخل صاحب الأعلى جميع الماء في حائطه ويسقي به ، حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط إلى الكمين من القائم فيه أغلق مدخل الماء ، وصرف ما زاد من الماء على مقدار الكمين إلى من يليه ، فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ السيل إلى أقصى الحوائط . وهكذا فسر له مطرف وابن الماسجشون ؛ وقاله ابن وهب . وقال ابن القاسم : إذا انتهى الماء في الحائط إلى مقدار الكمين أرسله كله إلى من تحته ولا يجبس منه شيئا في حائطه . قال ابن حبيب : وقول مطرف وابن الماسجشون أحب إليّ وهم أعلم بذلك ؛ لأن المدينة دارهما وبها كانت القصة وفيها جرى العمل .

الرابعة - روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سئل مهزور ومذيّب: <sup>(١)</sup> "يَسْكَ حَتَّى الْكَمِينَ ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ" . قال أبو عمر : « لا أعلم هذا الحديث يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه ، وأرفع أسانيده ما ذكره محمد بن إسحاق عن أبي مالك بن ثعلبة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه أهل مهزور ففضى أن الماء إذا بلغ الكمين لم يجبس الأعلى . وذكر عبد الرازق عن أبي حازم القرطبي عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم] قضى في سئل مهزور أن يجبس على كل حائط حتى يبلغ الكمين ثم يُرْسَل . وغيره من السيول كذلك . وسئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب فقال : لست أحفظ فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثبت . قال أبو عمر : في هذا المعنى - وإن لم يكن بهذا اللفظ - حديث ثابت

(١) مهزور ومذيّب : واديان بالمدينة يسيلان بام المطر خاصة .

(٢) زيادة عن كتاب « التمهيد » لأبي عمر بن عبد البر .

مجمع على صحته . رواه ابن وهب عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد جميعا عن ابن شهاب أن عُرَّةَ بن الزبير حدثه أن عبد الله بن الزبير حدثه عن الزبير أنه خاصم رجلا من الأنصار قد شهَّد بَدْرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شَرَّاحِ الْحَرَّةِ <sup>(١)</sup> كَانَا يَسْتَقِيَانِ بِهَا كِلَاهُمَا النَخْلَ ؛ فقال الأنصاري : سَرَّحَ الْمَاءَ ؛ فأبى عليه ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم « وذكر الحديث . قال أبو عمر : وقوله في الحديث : ” ثم يرسل “ وفي الحديث الآخر ” إذا بلغ الماء الكعبين لم ينجس الأعلى “ يشهد لقول ابن القاسم . ومن جهة النظر أن الأعلى لو لم يرسل إلا ما زاد على الكعبين لا يقطع ذلك الماء في أقل مدة ، ولم ينه حيث ينتهى إذا أرسل الجميع ، وفي إرسال الجميع بعد أخذ الأعلى منه ما بلغ الكعبين أهم فائدة وأكثر نفعا فيما قد جعل الناس فيه شركاء ؛ فقول ابن القاسم أولى على كل حال . هذا إذا لم يكن أصله ملكا للأسفل مختصا به ، فإن ما استحق بعمل أو بملك صحيح أو استحقاق قديم وبثبوت ملك فكل على حقه على حسب ما كان من ذلك بيده وعلى أصل مسأله . وبالله التوفيق .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ﴾ أى ضيقا وشكًا ، ومنه قيل للشجر الملتف : حَرَجٌ وَحَرَجَةٌ ، وجمعها حَرَاج . قال الضحاك : أى إنما بإنكارهم ما قضيت . ﴿ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ أى ينقادوا لأمرك في القضاء . وقال الزجاج : « تسليما » مصدر مؤكَّد ؛ فإذا قلت : ضربت ضربًا فكأنك قلت لا أشك فيه ؛ وكذلك « يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » أى يُسَلِّمُوا لحكمك تسليما لا يدخلون على أنفسهم شكًا .

قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْهًا ﴿١٦﴾ وَإِذَا لَا تَذُنُّهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١٨﴾

(١) شراح : بين معجزة مكسورة آتية جميع شجرة ففتح فسكون ، وهى سابل الماء ، بالحزة (فتح تشديد) وهى أرض ذات هجارة سود .



مب زولها ما روى أن ثابت بن قيس بن شماس تفاخر هو ويهودى؛ فقال اليهودى :  
والله لقد كُتِب علينا أن نقتل أنفسنا فقتلنا ، وبلغت القتلى سبعين ألفا ؛ فقال ثابت : والله  
لو كُتِب الله علينا أن أقتلوا أنفسكم لفعلنا . وقال أبو إسحاق السبيعي : لما نزلت « وَلَوْ أَنَّا  
كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ » الآية ، قال رجل : لو أمرنا لفعلنا ، والحمد لله الذى عافانا . فبلغ ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال : « إِنَّ مِنْ أُمَّتِي رَجَالًا إِيْمَانُ اثْبَتَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجِبَالِ الزَّوْاسِي » .  
قال ابن وهب قال مالك : القائل ذلك هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه ؛ وهكذا ذكر مكى  
أنه أبو بكر . وذكر النقاش أنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وذكر عن أبي بكر رضى الله  
عنه أنه قال : لو كُتِب علينا ذلك لبدأت بنفسى وأهل بيتى . وذكر أبو الليث السمرقندى  
أن القائل منهم عمار بن ياسر وأبن مسعود وثابت بن قيس ، قالوا : لو أن الله أمرنا أن نقتل  
أنفسنا أو نخرج من ديارنا لفعلنا ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِيْمَانُ اثْبَتَ فِي قُلُوبِ  
الرَّجَالِ مِنَ الْجِبَالِ الزَّوْاسِي » . و « لو » حرف يدل على امتناع الشيء ، لا امتناع غيره ؛ فأخبر الله  
سبحانه أنه لم يكتب ذلك علينا رفقا بنا لئلا نظهر معصيتنا . فكلم من أمر قصرنا عنه مع خفته  
فكيف بهذا الأمر مع ثقله ! لكن أما والله لقد ترك المهاجرون مساكنتهم خاوية وخرجوا  
يطلبون بها عيشة راضية . « مَا فَعَلُوهُ » أى القتل والخروج « إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » « قليل »  
بدل من الواو ، والتقدير ما فعله أحد إلا قليل . وأهل الكوفة يقولون : هو على التكرير ،  
ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم . وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر « إِلَّا قَلِيلًا » على  
الاستثناء . وكذلك هو فى مصاحف أهل الشام . الباقر بن الرافع ، والرفع أجود عند جميع  
النحويين . وقيل : انتصب على إضمار فعل ، تقديره إلا أن يكون قليلا منهم . وإنما صار  
الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو أيضا يشتمل على المعنى . وكان من القليل  
أبو بكر وعمر وثابت بن قيس كما ذكرنا . وزاد الحسن ومقاتل عمارة وأبن مسعود وقد  
ذكرناهما . « وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعْظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ » أى فى الدنيا والآخرة . « وَأَشَدُّ  
تَنْبِيْثًا » أى على الحق . « وَإِذَا لَا تَيْتَانَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا » أى ثوابا فى الآخرة . وقيل :  
اللام لام الجواب ، و « إذا » دالة على الجزاء ، والمعنى لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناهم .

قوله تعالى : وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٣٣﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿٣٤﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ ) لما ذكر تعالى الأمر الذي لو فعله المنافقون حين وعظوا به وأتابوا إليه لأنهم عليهم ذكر بعد ذلك ثواب من يفعله . وهذه الآية تفسر قوله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » وهي المراد في قوله عليه السلام عند موته « اللَّهُمَّ الزِّفِّيقِ الْأَعْلَى » . وفي البخاري عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من نبي يمرض إلا خبر بين الدنيا والآخرة » كان في شكواه الذي مرض فيه أخذته بحشة شديدة فسمعته يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين » فعلمت أنه خير . وقالت طائفة : إنما نزلت هذه الآية لما قال عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري — الذي أرى الأذان — : يا رسول الله ، إذا ميت وميتا كنت في عليين لآنك ولا تجتمع بك ، وذكر حزنه على ذلك فنزلت هذه الآية . وذكر مكى عن عبد الله هذا وأنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللَّهُمَّ اغْنِنِي حَتَّى لَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَهُ ، فَعَمِيَ . وحكاه القشيري فقال : اللَّهُمَّ اغْنِنِي فَلَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَ حَبِيبِي حَتَّى أَلْقَى حَبِيبِي ، فَعَمِيَ مَكَانَهُ . وحكى الثعلبي : أنها نزلت في ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شديد الحب له قليل الصبر عنه ، فأنابه ذات يوم وقد تغير لونه وتجل جسمه ، يُعرف في وجهه الحزن ، فقال له : « يا ثوبان ما غير لونك » ؟ قال : يا رسول الله ما بي ضر ولا وجع ، غير أني إذا لم أراك اشتقت إليك واستوحشت وحشة شديدة حتى أفتاك ، ثم ذكرت الآخرة وأخاف ألا أراك هناك ؛ لأنني عرفت أنك تُرفع مع النبيين وأناي إن دخلت

الجنة كنت في منزلة هي أدنى من منزلتك، وإن لم أدخل فذلك حين لا أراك أبداً؛ فأنزل الله هذه الآية. ذكره الواحدي عن الكوفي. وأسند عن مسروق قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينبغي لنا أن نقاروك في الدنيا، فإنك إذا فارقتنا رفعت فوقنا؛ فأنزل الله تعالى: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ». وفي طاعة الله طاعة رسوله ولكنه ذكره تشريفاً لقدره وتنويعاً باسمه صلى الله عليه وسلم وعلى آله. (فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) أي هم معهم في دار واحدة ونعيم واحد يستمتعون برؤيتهم والحضور معهم، لا أنهم يساؤونهم في الدرجة؛ فإنهم يتفاوتون لكنهم يتراوون للائتياء في الدنيا والافتداء. وكل من فيها قد رُزق الرضا بحاله، وقد ذهب عنه اعتقاد أنه مفضول. قال الله تعالى: «وَرَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ». والصدقُ فِعْلٌ، المبالغ في الصدق أو في التصديق، والصدق هو الذي يحقق بفعله ما يقوله بلسانه. وقيل: هم فضلاء أتباع الأنبياء الذين يسبقونهم إلى التصديق كابي بكر الصديق. وقد تقدم في البقرة اشتقاق الصديق ومعنى الشهيد والمراد هنا بالشهداء عمر وعثمان وعلي، والصالحين سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقيل: «الشهداء» القتل في سبيل الله. «والصالحين» صالحى أمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: واللفظ يعم كل صالح وشهيد، والله أعلم. والزق لين الجانب. وسُمي الصاحب رفيقا لارتفاقك بصحبته؛ ومنه الزقة لارتفاق لأرتفاق بعضهم ببعض. ويحوز «وحسن أولئك رفيقا». قال الأخفش: «رفيقا» منصوب على الحال وهو بمعنى رفاق؛ وقال: انتصب على التمييز فوحد لذلك؛ فكأن المعنى وحسن كل واحد منهم رفيقا. كما قال تعالى: «ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً» أى نخرج كل واحد منكم طفلاً. وقال تعالى: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ» وينظر إلى معنى هذه الآية قوله صلى الله عليه وسلم: «خير الزقاة أربعة» ولم يذكر الله تعالى هنا إلا أربعة فتأمل.

(١) راجع ج ١ ص ٢٣٣ طبعة ثانية ارنالفة. وج ٢ ص ١٧٣ طبعة ثانية. وج ٤ ص ٢٦٨.

(٢) ينظر: بقال: يقول العرب: دور آل فلان ينظر إلى دور آل فلان؛ أى هي إناثها ومقابلة لها:

إذا كان « القروطي » مسجل في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

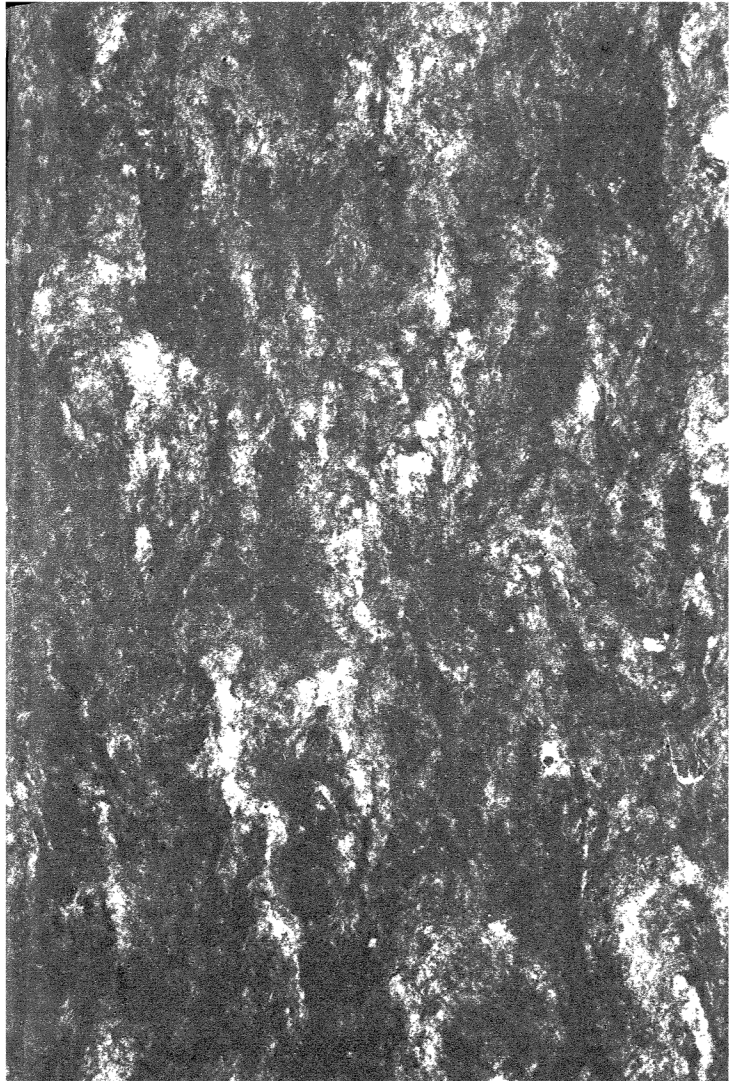
مكتبة دار الشعب  
٩٢ شارع قصر المعيني - ت ٢٩٩٩١

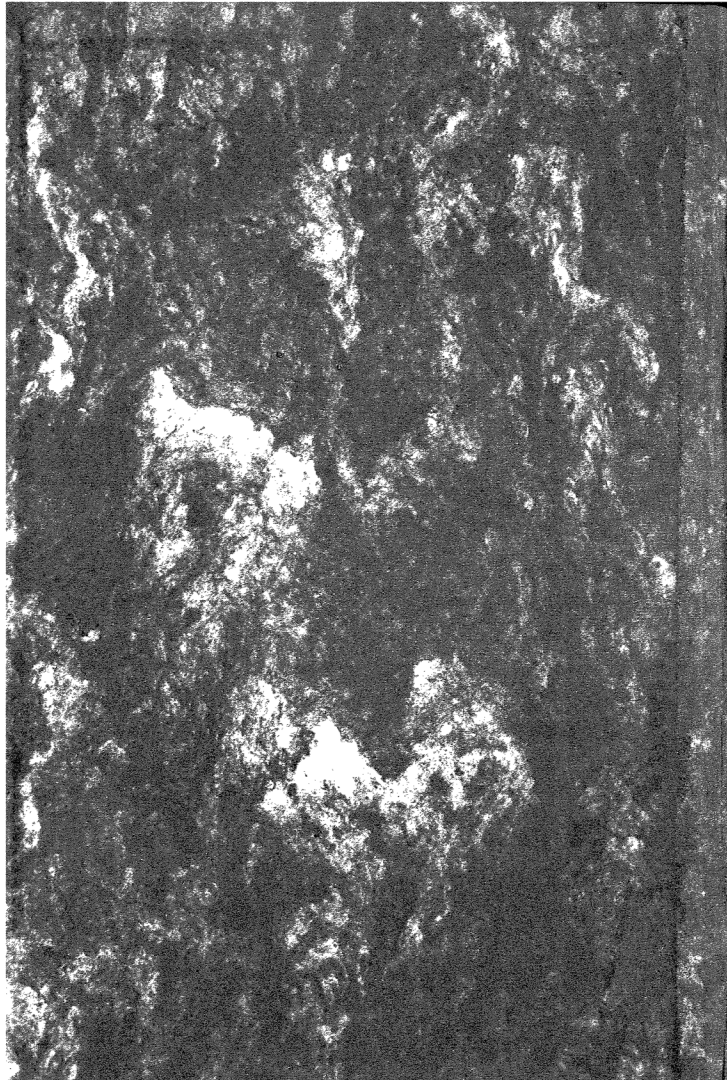












Bibliotheca Alexandrina



0239637